



جامعة صالح بوبنيدر - قسنطينة 03.

كلية العلوم السياسية.

قسم العلاقات الدولية.

رقم التسجيل:

الرقم التسلسلي:

الإستراتيجية الطاقوية الروسية و انعكاساتها على الأمن الطاقوي الأوروبي.

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية.

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

حسين بوقارة

من إعداد الطالب:

إبراهيم بولمكاحل

لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د عبد الكريم كيبش	أستاذ التعليم العالي	جامعة صالح بوبنيدر - قسنطينة (03)	رئيسا
أ.د حسين بوقارة	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر (03)	مشرفا و مقرا
د توفيق بوقاعدة	أستاذ محاضر (أ)	جامعة الجزائر (03)	عضوا مناقشا
د رياض حمدوش	أستاذ محاضر (أ)	جامعة صالح بوبنيدر - قسنطينة (03)	عضوا مناقشا
د فريدة حموم	أستاذ محاضر (أ)	جامعة جيجل	عضوا مناقشا
د مسعود دخالة	أستاذ محاضر (أ)	جامعة صالح بوبنيدر - قسنطينة (03)	عضوا مناقشا

السنة الجامعية

2019 - 2018

الإستراتيجية الطاقوية الروسية و انعكاساتها على الأمن
الطاقوي الأوروبي.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر و عرفان

بعد حمد الله و شكر توفيقه...
أتوجه بكل عبارات الشكر و التقدير...
إلى أستاذي الفاضل " بوقارة حسين"، على قبوله الإشراف
على هذه المذكرة...على توجيهاته و نصائحه القيمة...
إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة..لقبولهم مناقشة هذه
الأطروحة، فلكم مني جزيل الشكر و كل الاحترام و التقدير..
إلى زوجتي الغالية... التي كانت سنداً و عوناً ليا خلال
إنجازي لهذه المذكرة....

إلى كل من شجعني و قدم لي يد العون لإتمام هذا العمل.
إلى كل من علمني حرفاً...أو أهداني كلمة...أو ساعدني على
كتابة أسطر هذه المذكرة...

إهداء

أهدي هذا العمل...

إلى والدي الكريمين...أطال الله في عمرهما ورحاهما
و حفظهما من كل سوء

إلى قرة عيني...نبض قلبي...نسمة حياتي....
﴿زوجتي الغالية﴾...

إلى ولداي العزيزين...فرحة حياتي و ضوء عيوني
﴿سامي و نهال﴾

إلى إخوتي...وأخواتي..و كل أفراد عائلتي
إلى كل أصدقائي...أخص منهم أمين....إبراهيم...عبد
المالك...نصره

إلى كل أساتذتي الذين تعاقبوا على تدريسي...
إلى طاقم كلية العلوم السياسية من إداريين و مسؤولين.

تناولت هذه الأطروحة موضوع أمن الطاقة في علاقات روسيا مع الإتحاد الأوروبي، بحيث عالجت مسألة انعكاسات الإستراتيجية الطاقوية الروسية على أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي، كمصدر لتهديده أو تعزيزه و استقراره، و قد برزت و ازدادت أهمية الطاقة في العلاقات الروسية الأوروبية مع قدوم "فلاديمير بوتين" إلى سدة الحكم بروسيا سنة 2000، بحيث شغل موضوع الطاقة حيزا كبيرا ضمن علاقات روسيا بالاتحاد الأوروبي، و أصبح م لفا أساسيا في تفاعلاتهما، فروسيا تهيمن على النسبة الأكبر من الواردات الطاقوية للاتحاد الأوروبي (الغاز و النفط) ، و استغلت روسيا هذا الوضع في استخدام الطاقة كأداة للتأثير و الضغط على الدول الأوروبية المعتمدة عليها طاقويا، لتحقيق مصالحها الوطنية، و كذلك استخدامها لتحقيق أهدافها في استعادة مكانتها الإقليمية و الدولية، و قد عرفت العلاقات الروسية بين روسيا و الإتحاد الأوروبي عددا من الأزمات الطاقوية، في أوكرانيا و بيلاروسيا، على إثرها قامت روسيا بقطع إمدادات الغاز على الإتحاد الأوروبي، و كان لهذا التوقف في تزويد أوروبا بالغاز انعكاسات سلبية على القطاعات الاقتصادية و كذلك المدنية المستهلكة للطاقة بشكل كبير و حساس. و مثل هذا تهديدا مباشرا لأمن الطاقة للاتحاد الأوروبي المتداخل مع العديد من القضايا السياسية و الاجتماعية و كذلك الاقتصادية.

يعتبر أمن الطاقة أحد أهم أعمدة سياسات الإتحاد الأوروبي، و أبرز محدداتها الداخلية و الخارجية، و يمس صلب القرار الاستراتيجي لكافة دول الإتحاد الأوروبي، لذلك و في ظل تراجع الاحتياطات و القدرات الإنتاجية داخل الإتحاد الأوروبي، و بسبب تجدد أزمات الطاقة مع روسيا، برزت الدعوة لضرورة إعادة صياغة السياسة الطاقوية للاتحاد الأوروبي ، و أثرت نقاشات واسعة حول مدى موثوقية روسيا كمصدر لتحقيق أمنه الطاقوي، و تم التركيز ضمن هذه النقاشات بصفة أكبر على ضرورة تنويع مصادر الطاقة الخارجية بعيدا عن روسيا، ليصبح مصطلح "التنويع" محور معظم الخطابات الأكاديمية و السياسية داخل الإتحاد الأوروبي. و أصبحت مسألة التبعية الطاقوية لروسيا هاجسا مشتركا لجميع الدول الأعضاء الإتحاد الأوروبي، التي خططت في إطار العمل الأوروبي المشترك لوضع استراتيجيات بديلة، لضمان استقرار و تعزيز مستقبل أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي، و تتضمن هذه الاستراتيجيات جملة من الخيارات الجديدة على المستوى المحلي و الإقليمي و كذلك الدولي، و التي يعمل الإتحاد الأوروبي على تفعيلها و تجاوز مختلف العراقيل التي تواجهها (تقنية، مالية، سياسية، قانونية)، للوصول إلى تحقيق هدفه الرئيسي في التخلص أو تقليص المخاطر و التهديدات الناجمة عن ارتفاع تبعيته الطاقوية لروسيا ، هذا من جهة، و توسيع قاعدة مورديه لضمان استمرار إمدادات وافرة من الطاقة، من جهة أخرى.

Absract:

This thesis has dealt with the energy security in Russia's relations with the European Union in which it's dealt with the impact of the Russian energy strategy on the energy security of the European Union as a source of threat or strengthening and stability. The importance of energy in the Russian-European relations has come to the fore as Vladimir Putin came to rule Russia in 2000. Therefore, energy was a major issue within Russia's relations with the EU and has become very crucial in their interactions. Russia has dominated the bulk of the European Union's energy imports (gas and oil) and it's used this situation to use energy as an influential and pressure tool on the energy-dependent European countries to achieve their national interests and their objectives to restore their regional and international status. The Russian-European Union relations' have known a number of energy crises in Ukraine and Belarus. Thus Russia has cut off gas supplies to the European Union. This cut off of gas supply to Europe has had negative impacts on the economic sectors as well as civilian consumption of energy. This poses a direct threat to EU energy security, which is intertwined with many political, social and economic issues.

Energy security is one of the most important pillars of European Union policy, and the most important factor which determines its internal and external one which affects the core of the strategic decision of all EU countries. Therefore, as the reserves and productive capacities within the EU have declined, and because of the renewed energy crises with Russia, the call for the need to reformulate the EU's energy policy has come to the fore and there have been widespread debates about Russia's reliability as a source of energy security and the focus of these discussions was on the need to diversify external energy sources away from Russia. Therefore the term "diversification" has become the focus of most academic and political discourse within the EU. And the issue of energy dependence on Russia has become a common concern of all member states of the European Union which is planned in the framework of the European common action to develop alternative strategies, to ensure stability and strengthening the future of energy security of the European Union. These strategies include a range of new options at the local, regional and international levels In Which the European Union is working to activate and overcome the various obstacles it faces (technical, financial, political and legal) to achieve its primary objective of eliminating or reducing the risks and threats posed by the high energy dependence on Russia and on the other hand, expanding its supplier base to ensure the continued supply of ample energy.

Résumé :

La présente thèse a pour objet l'étude de la sécurité énergétique dans le contexte des relations Russo - Européennes. Cette étude aborde la question de l'impact de la stratégie énergétique Russe sur la sécurité énergétique de l'Union Européenne. Après l'arrivée au pouvoir de Poutine, en 2000, le sujet de l'énergie a occupé une grande place dans les relations bilatérales, la Russie est le premier fournisseur de l'Europe en matière des produits énergétiques, ce qui permet à la Russie d'exercer des actes de pression sur l'Union Européenne pour des fins liées à ses intérêts nationaux. En effet, les relations Russo – Européennes ont connu de plusieurs crises énergétiques suite aux coupures successives des provisions gazières par la Russie. Ces coupures ont causé des effets négatifs sur tous les secteurs économiques, sociaux et politiques dans tous les états membres de l'UE.

La sécurité énergétique est l'un des piliers les plus importants de la politique de l'Union européenne, elle représente également le principal facteur déterminant dans les processus de prise de décision dans tous les pays membres de l'UE. En raison de la diminution des capacités de production des pays de l'UE et des crises énergétiques avec la Russie, il s'est avéré qu'une reformulation de la politique énergétique de l'union est devenue désormais une nécessité incontournable.

La dépendance énergétique envers la Russie est devenue une préoccupation commune à tous les États membres de l'UE, qui ont prévu la mise en œuvre des stratégies alternatives dans le cadre d'une action européenne commune à fin d'assurer la stabilité et améliorer l'avenir de la sécurité énergétique en Europe.

خطة الدراسة

خطة الدراسة

مقدمة.

الفصل الأول: أمن الطاقة: مقارنة نظرية و مفاهيمية.

المبحث الأول: إشكالية تعريف مفهوم الأمن (أبعاده و مستوياته).

المطلب الأول: الإشكالات المنهجية و الإبتسولوجية في تعريف الأمن.

المطلب الثاني: نحو إطار مفاهيمي أكثر شمولية للأمن: التحولات على مستوى الفاعلين و الأبعاد والقيم.

المطلب الثالث: مستويات الأمن.

المبحث الثاني: تطور مفهوم الأمن (أمن الطاقة) في نظريات العلاقات الدولية.

المطلب الأول: التصورات العقلانية للأمن (النقاش الواقعي الليبرالي حول مضامين الأمن).

المطلب الثاني: تطور مفهوم الأمن ضمن إسهامات مدرسة كوبنهاجن.

المطلب الثالث: التصور المابعد-وضعي (التكويني) للأمن.

المبحث الثالث: ماهية أمن الطاقة و مكانته في العلاقات الدولية.

المطلب الأول: تعريف أمن الطاقة.

المطلب الثاني: أبعاد أمن الطاقة و محدداته.

المطلب الثالث: مركب أمن الطاقة الإقليمي كمدخل لفهم التفاعلات الطاقوية الإقليمية.

المطلب الرابع: مكانة الطاقة في سياسات الدول و الصراعات الدولية.

الفصل الثاني: مضامين الاستراتيجية الطاقوية الروسية.

المبحث الأول: مبادئ و أدوات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة حكم "بوتين".

المطلب الأول: المبادئ و الأولويات الأساسية للسياسة الخارجية الروسية الجديدة.

المطلب الثاني: الإطار الجديد للعلاقات الروسية الأوروبية في ظل تحولات السياسة الخارجية الروسية.

المطلب الثالث: أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الروسية.

المبحث الثاني: تحليل الوضعية الطاقوية في روسيا: (المقومات الطبيعية، الإنتاجية و التنظيمية).

المطلب الأول: المقومات الطبيعية و القدرات الإنتاجية لقطاع الطاقة في روسيا.

المطلب الثاني: تنظيم قطاع الإنتاج الطاقوي في روسيا: الشركات الطاقوية الكبرى.

المبحث الثالث: مرتكزات الإستراتيجية الروسية لأمن الطاقة.

المطلب الأول: مكانة قطاع الطاقة و دوره في النهوض بالاقتصاد و تحقيق الاستقرار

بروسيا.

المطلب الثاني: المقاربة الروسية لأمن الطاقة و مرتكزاتها.

المبحث الرابع: أهمية الطاقة في السياسة الخارجية الروسية و دورها في استعادة مكائتها الدولية.

المطلب الأول: محورية الطاقة و دورها في تحديد الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية

الروسية.

المطلب الثاني: مؤشرات و مظاهر استخدام الطاقة كأداة في السياسة الخارجية الروسية.

المطلب الثالث: تحديات أمن الطاقة الروسي و حدود استخدام الطاقة في تحقيق أهداف السياسة

الخارجية الروسية.

الفصل الثالث: واقع الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي في ظل إستراتيجية الطاقة الروسية.

المبحث الأول: تحليل الوضعية الطاقوية للاتحاد الأوروبي: المقومات الطبيعية و الإنتاجية.

المطلب الأول: الوضع العام لإنتاج الطاقة الأولية في الاتحاد الأوروبي.

المطلب الثاني: واقع تبعية الاتحاد الأوروبي لواردات الطاقة الخارجية، و مصادرها

الرئيسية.

المطلب الثالث: قطاع الغاز الطبيعي في الإتحاد الأوروبي.

المطلب الرابع: قطاع الوقود الصلب / الفحم في الإتحاد الأوروبي.

المطلب الخامس: قطاع الطاقة النووية في الإتحاد الأوروبي.

المطلب السادس: إنتاج الطاقات المتجددة في الإتحاد الأوروبي.

المبحث الثاني: واقع و مؤشرات استهلاك الطاقة و استيرادها في الإتحاد الأوروبي.

المطلب الأول: إجمالي الاستهلاك الداخلي للطاقة و استخداماتها في الإتحاد الأوروبي.

المطلب الثاني: واقع تبعية الإتحاد الأوروبي لواردات الطاقة الخارجية، و مصادرها

الرئيسية.

المبحث الثالث: مقارنة الإتحاد الأوروبي لأمن الطاقة و مرتكزاتها.

المطلب الأول: تصور الإتحاد الأوروبي لأمن الطاقة و تطوره.

المطلب الثاني: مرتكزات أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي.

المبحث الرابع: مؤشرات تبعية الاتحاد الأوروبي لروسيا في مجال الطاقة (الأزمات الأوكرانية كنموذج).

المطلب الأول: إستراتيجية روسيا للتأثير و إخضاع الاتحاد الأوروبي طاقياً.
المطلب الثاني: مؤشرات ضعف و تبعية الاتحاد الأوروبي للنفط الخام والمنتجات المكررة الروسية و انعكاساتها على أمنه الطاقي.
المطلب الثالث: مؤشرات ضعف و تبعية الاتحاد الأوروبي للغاز الطبيعي الروسي و انعكاساتها على أمنه الطاقي.
المطلب الرابع: أزمات أوكرانيا حول الغاز مع روسيا و انعكاساتها على أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي.

الفصل الرابع: مستقبل أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي: بين فرص الاستقلالية و استمرار التبعية الطاقوية لروسيا.

المبحث الأول: الاستراتيجيات المحلية البديلة لمستقبل أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي و دورها في تقليص تبعيته الطاقوية لروسيا.
المطلب الأول: تطوير استراتيجيات مشتركة بديلة لمواجهة الاختلالات في إمدادات الطاقة الروسية.
المطلب الثاني: تطوير البنى التحتية لتعزيز مستقبل أمن إمدادات الطاقة في الاتحاد الأوروبي.
المطلب الثالث: الدور المستقبلي للوقود البديل و الطاقات المتجددة و البديلة في تقليل التبعية الأوروبية للطاقة الروسية.

المبحث الثاني: الاستراتيجيات الإقليمية البديلة لمستقبل أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي و دورها في تقليص تبعيته الطاقوية لروسيا.
المطلب الأول: أهمية النرويج لمستقبل أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي و دورها في تقليص تبعيته الطاقوية نحو روسيا.
المطلب الثاني: أذربيجان كمصدر بديل لضمان مستقبل أمن الطاقة و تقليص تبعيته الطاقوية لروسيا.

المبحث الثالث: الاستراتيجيات الدولية البديلة لمستقبل أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي و دورها في تقليص تبعيته الطاقوية لروسيا.
المطلب الأول: ثورة الغاز الصخري الأمريكي و أهميته لأمن الطاقة في الاتحاد الأوروبي.
المطلب الثاني: الأهمية المستقبلية لآسيا الوسطى و بحر قزوين كمصدر لتتويج إمدادات الطاقة

المطلب الثالث: منطقة الشرق الأوسط كبديل استراتيجي مستقبلي لأمن الطاقة للاتحاد الأوروبي.

المطلب الرابع: البديل الإفريقي و أهميته المستقبلية لأمن الطاقة الأوروبي.

المبحث الرابع: السيناريوهات المستقبلية لأمن الطاقة للاتحاد الأوروبي في ظل الاستراتيجية الطاقوية الروسية.

المطلب الأول: السيناريو الخطي: استمرار الوضع القائم (روسيا كمورد رئيسي و مهيمن للطاقة نحو الاتحاد الأوروبي).

المطلب الثاني: السيناريو الإصلاحى: نحو مزيد من استقلالية أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي عن مخاطر التبعية و الهيمنة الروسية.

المطلب الثالث: السيناريو الراديكالى: بين اتجاه تصعيد الصراع و تكريس المزيد مـن التبعية، و اتجاه التعاون و التنسيق و الاندماج وإقامة شراكة طاقوية إستراتيجية.

الخاتمة

مَقْلَد مِثَّة

تعد مصادر الطاقة بأشكالها المختلفة المحرك الأساسي و أحد المقومات المركزية لبقاء المجتمعات و تطورها، باعتبارها ركيزة للاستقرار و النمو الاقتصادي، و تكتسب الطاقة أهميتها بالنسبة للدول المتقدمة، أين أصبحت جزءا حيويا من اقتصادياتها و أنماط الحياة الحديثة بها، و صار الحفاظ على استقرارها و تطورها مرهونا بما تمتلكه من مصادر طاوية متنوعة، كذلك تحظى الطاقة باهتمام بالغ بالنسبة للدول الصاعدة التي تنظر إلى الطاقة كدافع أساسي للحاق بركب الدول المتقدمة، و صارت من أكثر القوى المنافسة على الطاقة في السواق العالمية، الأمر نفسه بالنسبة للدول المتخلفة، و التي تعتمد على الطاقة كمصدر للارتقاء و الخروج من أوضاع الفقر و التخلف و سلم للارتقاء و الازدهار و التقدم.

على هذا الأساس، فاستقرار الدول و المجتمعات و تطورها و تقدمها صار مرهونا بما تمتلكه من موارد طبيعية و طاوية، غير أن الدول في سعيها لتأمين حاجياتها من الطاقة ستجد نفسها مضطرة للدخول في تنافس و صراع على مصادر الطاقة مع باقي الدول و الفواعل الأخرى، بسبب ندرتها و عدم وفرتها بشكل متساوي في كل مناطق العالم، و قد شكل الصراع على الطاقة محورا مهما في علاقات البشر و الدول عبر التاريخ، فمحطات التحول الكبرى التي مست النظام الدولي عبر مراحل مختلفة كان سببه اكتشاف أنواع جديدة من الطاقة، و تطوير تقنيات استخدامها، خاصة بعد اكتشاف النفط و الطاقة النووية في منتصف القرن العشرين، أين مثلت الطاقة عاملا محددًا لتوجهات الدول بداية القرن العشرين ، هذا و عرف التاريخ المعاصر عدة حروب، كانت الطاقة أحد أبرز محاورها الرئيسية، مثل الحرب العالمية الأولى و الثانية، و كذلك أغلب الحروب التي عرفها النظام الدولي بعد فترة الحرب الباردة، ابتداء بحرب الخليج الثانية ثم الثالثة في العراق، كذلك الحرب على أفغانستان، بالإضافة إلى تزايد و احتدام الصراع على المناطق الغنية بمصادر الطاقة، مثل حوض بحر قزوين. و يذهب البعض أمثال " مايكل كلير" أنه في ظل تراجع احتياطات الطاقة عالميا مقابل تزايد الطلب عليها، سيكون الصراع على الطاقة السمة الرئيسية التي ستطبع مستقبل الحروب بين البشر.

ألقت هذه التطورات بظلالها على حقل الدراسات في العلاقات الدولية، و بالخصوص مجال الدراسات الأمنية منها، فالأمر يتعلق هنا بإعادة تعريف مصادر تهديد او استقرار المجتمعات، أين برزت الطاقة كأحد أهم هذه القضايا الأمنية الجديدة، و ظهر في هذا السياق مصطلح "أمن الطاقة"، الذي أدرج ضمن الأبعاد الجديدة لمفهوم الأمن الموسع إلى جانب أبعاد أخرى كالأمن الاجتماعي و الاقتصادي و البيئي...، فمنذ مطلع التسعينيات و نهاية حقبة الحرب الباردة، ساد اتجاه عام في أدبيات الدراسات الأمنية يميل إلى توسيع مفهوم الأمن القومي ليشمل أبعادا ليست عسكرية، إلا أنها لا تقل في أهميتها، و لا في درجة تهديدها للمصالح الوطنية عن تلك العسكرية.

شكّلت الطاقة قضية مركزية بالنسبة للدول و مختلف القوى على النطاق العالمي، و لعبت دورا كبيرا في توجيه اهتماماتهم الخارجية، و من ضمن هذه الفواعل التي ارتكزت سياستها بشكل واضح على الطاقة نجد الاتحاد الأوروبي، فأمن الطاقة صار من بين القضايا المركزية التي تمس صلب سياساته الداخلية و الخارجية، و على اعتبار الاتحاد الأوروبي أحد أبرز الأقطاب الاقتصادية و الصناعية الكبرى على الصعيد الدولي، فالحفاظ على وتيرة متواصلة من الاستقرار و التطور، يرتبط بشكل قوي بمدى توفر مصادر موثوقة من الطاقة، التي تعتبر المحرك الرئيسي و الدافع لقطاع الإنتاج الأوروبي في كل المجالات، بالإضافة إلى الاستخدامات القطاعية الهامة ذات البعد الاجتماعي، كقطاع النقل و الاستخدامات المنزلية، كل هذه المعطيات جعلت حاجة الاتحاد الأوروبي للطاقة أكثر من ضرورية و حاسمة، باعتبارها ركيزة و منطلق للتحقيق أمنه الاقتصادي، و ضمان الاستقرار الاجتماعي و حتى السياسي.

فمفد تأسيس الاتحاد الأوروبي، يضع القادة الأوروبيين قضايا أمن ضمن أولويات سياساته الداخلية أو الخارجية، ويعمل باستمرار لإيجاد حلول و آليات لتجاوز معضلة الطاقة لديه، فمن جهة يعرف الطلب العام و معدلات استهلاك الطاقة ارتفاعا و تزايدا مستمرا، مقابل ندرة و انخفاض الاحتياطات الداخلية، و أيضا تراجع القدرات الإنتاجية داخل الاتحاد الأوروبي، هذا ما يجعله يلجأ للخارج لتعويض هذا النقص و تأمين ما يحتاج من الطاقة بنسب تصل لأكثر من 50%، و على هذا الأساس أثّرت الكثير من النقاشات لدى صناع القرار أو في الأوساط الأكاديمية الأوروبية، حول انعكاس هذه التبعية للخارج على أمن الطاقة الأوروبي، خاصة في ظل هيمنة روسيا على الحصة الأكبر من واردات الاتحاد الأوروبي من الطاقة، بسبب اعتبارات تاريخية و كذلك جغرافية، بالإضافة لكون روسيا عملاق طاقتي بالنظر للمقومات الضخمة من الاحتياطات، و كذلك قدراتها الإنتاجية و المرتبطة كذلك بإمكانيات التخزين أو التوزيع و النقل.

بعد التسعينيات أصبح ملف الطاقة يشغل حيزا كبيرا ضمن التفاعلات الروسية الأوروبية، بحيث تربطهما علاقات طاقتوية معقدة و مصالح متبادلة، ففي الوقت الذي تعتمد فيه دول الاتحاد الأوروبي و بنسب كبيرة على مصادر الطاقة من روسيا خاصة النفط و الغاز، تعتمد روسيا على الأسواق الروسية بنسبة تفوق 70%، في تسويق منتجاتها النفطية، و كذلك استغلال عائداتها الضخمة لتنمية اقتصادها.

أظهرت التطورات أن هناك حساسية واضحة بالنسبة لاعتماد الطرف الأوروبي على الطاقة الروسية، فحاجة الاتحاد الأوروبي المتزايدة للطاقة جعلته في حالة ضعف، و بالأخص في الحالات التي استخدمت روسيا فيها ملف الطاقة كأداة للضغط و التأثير على سياسات الاتحاد الأوروبي و بي فسي قضايا خلافية بينهما، ذات طبيعة سياسية و أمنية، بحيث قطعت روسيا إمدادات الطاقة عن أوروبا فيما عرف بأزمات الغاز الأوكرانية المتتالية، كتعبير عن رفضها لجزء من سياسات الاتحاد

الأوروبي، كحالة توسيع النافذة لعضويته ليضم دول مجاورة لروسيا، أو قضية الدرع الصاروخي، والتي تعتبرها روسيا تهديدا مباشرا لأمنها القومي، و تبعا لذلك أثرت تساؤلات حول راهن و مستقبل أمن الطاقة الأوروبي في ظل تبعيته المفرطة لروسيا، و التي لن تتردد في استخدام القدرات الطاقوية الهائلة لديها بما يخدم مصالحها، و يحقق أهدافها في استرجاع مكانتها و دورها الفعال، على المستوى الإقليمي أو الدولي.

كل هذا جعل قادة الاتحاد الأوروبي ينظرون لوضعية اعتمادهم على مصادر الطاقة الخارجية و بالأخص من روسيا كمصدر تهديد لأمنهم الطاقوي، و نقطة ضعف يجب تجاوزها، عبر تطبيق استراتيجيات تهدف للتنويع و الاعتماد على أكثر من مصدر للطاقة، لتجنب التبعات السلبية لذلك، و أصبح ينظر للحالة التي يعتمدون فيها على الآخرين لضم ان موارد و منتج ات حيوية في حياة المجتمعات الأوروبية بأنها تهديد ليس فقط لأمنهم الطاقوي بل حتى السياسي و الاجتماعي، و مصدر يعيق تحقيق الإستراتيجية الأمنية الشاملة للدول الأوروبية على المستويين الداخلي و الخارجي، و هذا ما دفع دول الاتحاد الأوروبي إلى إيلاء مفهوم " أمن الطاقة " أهمية متعظمة في استراتيجياته م للأمن القومي، سواء بتأكيد ضمان استمرار الإمدادات من مصادر موثوقة، أو بتنويعها.

1 التعريف بالموضوع:

بناء على ماسبق، و نظرا للأهمية الكبيرة التي أصبح يكتسبها ملف الطاقة في العلاقات الروسية الأوروبية ، سنتناول في حدود هذه الدراسة تحليل سياسة روسيا في مجال الطاقة، داخليا و خارجيا، منذ تولي " فلاديمير بوتين " رئاسة الدولة منذ عام 2000، مع التركيز على أهم أبعادها و أهدافها، و انعكاساتها في مستوى آخر على الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي، مع التركيز على اهم الاستراتيجيات و البدائل التي تبنتها أوروبا لتجنب أي تأثيرات سلبية قد تمس أمنها الطاقوي جراء ارتفاع حدة تبعيتها لروسيا، و على هذا الأساس يتضح أن موضوع هذه الأطروحة يندرج ضمن مستويين، يشملان مجالين متداخلين في حقل العلاقات الدولية:

- **فالأول: مرتبط بالسياسة الخارجية**، على اعتبار أن الدراسة تتناول السياسة الخارجية الجديدة لروسيا في مرحلة حكم "بوتين"، مع التركيز على الطاقة باعتبارها أحد أعمدة تنفيذ السياسة الخارجية الروسية، إلى جانب الدواة العسكرية، باعتبارها أهم أداتين تعتمد عليهم روسيا في تحقيق أهداف سياستها خارجيا، و هنا تبرز الطاقة كأداة محورية في سياسة روسيا الخارجية، خاصة في علاقاتها مع الدول الأوروبية، و قد شهدت السياسة الخارجية الروسية منذ انهيار الاتحاد السوفيتي و حتى الآن استخداما متزايدا لمصادر الطاقة لتحقيق بعض أهداف السياسة الخارجية خاصة تجاه الدول التي كانت في السابق أعضاء في الاتحاد السوفيتي قبل انهياره. و قد تنوعت أشكال هذا التوظيف ما بين سياسة رفع الأسعار، أو التهديد بقطع

الإمدادات، أو حتى قطع الإمدادات، و كانت الأخيرة الأكثر استخداما من قبل روسيا تجاه أوروبا للتأثير على قراراتها في قضايا أمنية و إستراتيجية.

- أما المستوى أو المجال الثاني فيندرج ضمن حقل الدراسات الأمنية: على اعتبار الموضوع يتناول متغير مهم جدا في الدراسات الأمنية بعد الحرب الباردة، و هو أمن الطاقة في إطار العلاقات الروسية الأوروبية، فكلا من الطرفين يوليان الطاقة أهمية كبرى في صنع سياساتهم الخارجية، ونحاول من خلال الدراسة تحليل واقع و مستقبل الأمن الطاقوي الأوروبي في ظل الهيمنة الروسية على قطاع الطاقة، كذلك تهدف الدراسة إلى معرفة أهم سياسات أمن الطاقة التي يتخذها الجانبين الروسي والغربي، ومدى نجاعة تلك السياسات في تحقيق أهدافهما المرتبط بالطاقة.

2 أهمية الموضوع:

يكتسي موضوع دراستنا هذا، أهمية كبيرة بالرجوع لموضوعه الأساسي و هو "أمن الطاقة"، فقد أصبحت قضايا الطاقة وأمنها و مختلف السياسات المرتبطة بها تدرج ضمن قضايا "السياسة العليا" المرتبطة بمختلف مستويات الأمن و بقاء الدول و المجتمعات الحديثة، و تؤكد الدور الكبير للطاقة في صنع السياسات الدولية و العالمية مع دخول العالم مرحلة جديدة في فترة ما بعد الحرب الباردة، فأغلب التفاعلات للدول الكبرى (الولايات المتحدة، بريطانيا، روسيا، الاتحاد الأوروبي) مثلا في الشرق الأوسط، أو في بحر قزوين، أو القوقاز و البلقان في هذه المرحلة الجديدة، تحكمت فيها دوافع اقتصادية ارتبطت بقضايا أمن الطاقة.

كما تشير عدد من الدراسات ذات الاتجاه التشاؤمي على غرار الواقعيين، أن مستقبل العلاقات الدولية، ستتحكم فيه الحروب أو صراعات الطاقة أكثر من العوامل الأخرى، بسبب تراجع حجم الاحتياطات الطاقوية في العالم، مقابل تزايد الطلب عليها بشكل كبير، ما ينبأ بزيادة حدة التنافس الدولي حول مصادر الطاقة في مختلف مناطق العالم.

إضافة إلى ذلك فالدراسة تركز أيضا في جانب منها على إبراز نموذج إمبريقي يوضح إستراتيجية روسيا في استخدام الطاقة، و ما تملكه من قدرات قومية كأدوات للتأثير على الدول الأخرى في مجال سياستها الخارجية، فروسيا كثيرا ما تلجأ إلى سلاح الطاقة و استخدامه كأداة أمنية ضد الدول الأخرى و خاصة الأوروبية منها، و تختلف أشكال هذا الاستخدام، إلا أنها ارتكزت دائما حول استخدام الأدوات الاقتصادية، أو التهديد باستخدامها للتأثير على سلوك الآخرين نحو القيام بشيء ما، أو الامتناع عن القيام به، و تتزايد أهمية العوامل الاقتصادية، بما فيها الطاقوية في السياسة الخارجية في ضوء تزايد الاعتماد المتبادل بين الدول، و عليه تتحدد أهمية الموضوع في

النقط التالية:

- أهمية روسيا و مكانتها بالنسبة للأمن الطاقوي الأوروبي في الوقت الراهن و كذلك المستقبل.
 - أهمية الطاقة كأداة بالنسبة للسياسة الخارجية للدول.
 - تشمل الدراسة على إحصائيات و بيانات حديثة مقارنة بالدراسات السابقة، بحيث قمنا بتحليل مضمون و إعادة قراءة للإحصائيات المعتمدة في تقارير المفوضية الأوروبية إلى غاية 2018، و التي يعدها مركز (Eurostat)، و هذا ما سيتيح للقارئ أو المهتم بالشأن الأوروبي على صعيد الطاقة الوصول لمؤشرات و أرقام حديثة، قد تساهم في تقريب الواقع الطاقوي الأوروبي أكثر بمعطيات جديدة.
 - تشمل الدراسة كذلك على فصل استشرافي، قد يفتح الأبواب أمام الباحثين و يثير قضايا هامة مرتبطة بمستقبل أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي في ظل سياسات الطاقة الروسية، و هو محاولة تنوير المهتمين بهذا الشأن بافتراضات حول مختلف البدائل و المشاهد التي يمكن ان يأخذها مستقبل أمن الطاقة الأوروبي.

3 مبررات اختيار الموضوع:

أ- المبررات الموضوعية: تتعلق بجملة من النقاط:

- نظرا لأهمية الطاقة في الماضي و كلك الحاضر و المستقبل، فصرع الحياة هو بالأساس تنافس على الطاقة، على حد قول عالم الفيزياء النمساوي "لودفيغ بولتزمان"، فالصرع من أجل الطاقة شكل محورا مهما في علاقات البشر و الدول عبر التاريخ، و لعبت الطاقة دورا مهما في تطور النظام الدولي المعاصر عبر مراحل مختلفة، سواء من حيث تغير بنية النظام الدولي أو تشكيل هيكلته، النابعة بسيطرة قوى معينة على مصادر جديدة للطاقة، أو من حيث تحديد مضمون الصراعات الراهنة أو المستقبلية.
 - من خلال التركيز على متغير الطاقة يمكن فهم تحركات الدول الكبرى و تفاعلاتها، كالولايات المتحدة في الشرق الأوسط، كذلك فرنسا في ليبيا، و تفسير سلوكيات روسيا في محيطها الإقليمي و العالمي، بل و أغلب حالات النزاع في إفريقيا. و بالتالي التأكيد على الدور المحوري للطاقة و وزنها النسبي الواضح في تحريك و تحديد سلوكيات الفواعل في المرحلة الحالية و المستقبلية.
 - دراسة مفهوم أمن الطاقة، الذي أصبح يستعمل بكثرة ضمن الكتابات الأكاديمية و التحليلات الأمنية و الاستراتيجية، و بما يتضمنه من حجم التحولات في مفهوم الأمن الغير تقليدي الموسع و الشامل، و دخوله كعامل محدد و مؤثر في عملية و ضع سياسات الدول في الوقت الراهن و كذلك في المستقبل.
 - يحظى موضوع أمن الطاقة في العلاقات الروسية الأوروبية بأهمية كبيرة، حتى صار للطاقة دور محوري في تحديد منحى مسار العلاقة بين الطرفين، و طغى على باقي القضايا

الأخرى و تداخل معها كالقضايا الأمنية و الاستراتيجية، و ما زاد أهمية و قيمة هذا الوضع حالة الاعتماد المتبادل الذي تربطهما، ففي الوقت الذي تعتمد فيه دول الاتحاد الأوروبي بنسب كبيرة على النفط والغاز الروسيين، تعتمد روسيا على عائدات الصادرات الضخمة من السوق الأوروبية لتنمية اقتصادها من جهة أخرى.

ب- المبررات الذاتية: تتعلق بالاعتبارات التالية:

-اهتمامي الخاص بدراسة الشؤون الروسية، بعدما كانت موضوع لدراساتي في الماجستير، أردت التعمق أكثر في فهم طبيعة المحددات التي توجه سياسة روسيا نحو أوروبا و المغرب عموما، و هنا تبرز الطاقة كأحد أهم محددات التفاعلات الروسية الأوروبية، كذلك أتعامل مع روسيا كنموذج هام لمدى قدرة الدولة على استعادة عافيتها الداخلية و الخارجية بفضل استغلالها لمواردها الطبيعية بطريقة عقلانية، مكنتها من الاستفادة منها على الصعيد الداخلي و تحقيق معدلات نمو و إنعاش اقتصادي واضح، و الأهم من ذلك كذلك استعدادها لمكانتها و لعب دور مهم و مؤثر في السياسات العالمية عبر بوابة الطاقة، هذا ما شكل لي حافزا للاستمرار في تحليل سياسة روسيا الخارجية، و مقارنتها مع حالة الجزائر، و التي من الممكن الاستفادة من بعض الجوانب في الحالة الروسية.

-لم تتناول الدراسات العربية الشأن الطاقوي الروسي بشكل بارز مقارنة بالاهتمام التي يلقاه الموضوع في دوائر البحث الغربية الأوروبية أو الأمريكية، و من هنا لاحظنا أن هناك نوع من القصور لدى الباحثين و مراكز الدراسات العربية، وتمثل هذه الدراسة خطوة إضافية لإثراء المكتبة في هذا المستوى من الدراسات، من خلال تضمين أرقام و إحصائيات جديدة نوعيا، من شأنها أن تقدم إضافة للمطلعين و المهتمين بالموضوع، كما أن الدراسة تعالج جوانب أساسية تتعلق بالكيفية التي أدارت بها روسيا قطاع الطاقة داخليا، والأهم بناء سياسة خارجية نشطة و قوية، إضافة إلى الانعكاسات الخاصة بذلك على وضع روسيا الدولي، و التوازنات العالمية المرتبطة بعلاقاتها الدولية خاصة مع الاتحاد الأوروبي أو باقي دول العالم الأخرى.

-تشكل هذه الدراسة خطوة أولى للاتجاه نحو البحث و التعمق أكثر في مجال الدراسات الأوروبية، خاصة ما تعلق بمصير التجربة التكاملية الأوروبية، و مدى قدرتها للثبات أكثر على ضوء مختلف الأزمات التي يعايشها اليوم الاتحاد الأوروبي المالية منها أو السياسية، و التي تمثل له اختبار لمدى قدرته على مجابهة النعرات القومية و الوطنية، التي قد تهدد بقاء الاتحاد الأوروبي كتكتل إقليمي، و تعتبر الطاقة من بين أبرز القضايا التي لم يتمكن حتى اليوم قادة الاتحاد الأوروبي من صياغة سياسة موحدة و مشتركة داخليا او خارجيا، بل تتجه الدول أكثر للتعامل بمنطق أحادي يخدم مصالحها الطاقوية الوطنية على حساب مصالح الاتحاد الأوروبي ككيان

موحد

4 إشكالية الدراسة:

يتزايد دور الطاقة و محوريتها في العلاقات الروسية الأوروبية كل يوم أكثر، فمن جهة روسيا تعتبر دولة عملاقة على الصعيد الطاقوي، و تعتمد بشكل كبير على مواردها الطاقوية في بناء سياستها الخارجية، و من جهة أخرى نجد أن الاتحاد الأوروبي يولي أهمية قصوى لواقع أمنه الطاقوي و مستقبله، و ما زاد أهمية و قيمة هذا الوضع ، حالة الاعتماد المتبادل الذي تربطهما علاقات اعتماد متبادل وثيقة فيما يخص الطاقة، ففي الوقت الذي تعتمد فيه دول الاتحاد الأور وبي بنسب كبيرة على النفط والغاز الروسيين تتراوح ما بين 30 إلى 100% من جهة ، تعتمد روسيا على عائدات الصادرات الضخمة من السوق الأوروبي لتتمية اقتصادها من جهة أخرى ، غير أن التفاعلات و المستجدات في علاقة الطرفين أظهرت أن روسيا هي المستفيد من الوضع القائم في علاقات الطاقة بين الطرفين، نظرا للحساسية الكبيرة التي تتميز بها أور و با تجاه الطاقة القادمة من روسيا، خاصة و أن روسيا تسعى إلى استعادة مكانة فعالة كقطب دولي مؤثر على صعيد التفاعلات الدولية، ما جعلها تستغل هذا الوضع لإحداث توازن في علاقاتها مع الغرب، و اتجهت العلاقة لتكون أقرب للتبعية منها إلى الاعتماد المتبادل المتوازن ، حسب الكثيرين بما فيهم أكاديميين و صناع قرار من أوروبا ، الذين صارو يتعاملون مع هذه الوضعية كتهديد و تقييد لخيارات أور و با في هذا المجال الحيوي، و وضعها في موقع ضعف و تبعية، و من هذا المنطلق بدأت تطرح إشكالية العلاقة بين روسيا و الاتحاد الأور وبي. و بدأ الحديث عن أمن الطاقة الروسي و الأور وبي ليتحول إلى محور للصراع بين الطرفين. خصوصا عندما تلجأ روسيا لاستخدام ملف الطاقة كأداة للضغط و التأثير على خيارات الاتحاد الأوروبي في القضايا السياسية و الأمنية التي تهدد أمن روسيا، و نظرا للتركيز المتزايد لروسيا على ملف الطاقة في سياساتها مع دول الجوار خاصة أوروبا، كثيرا ما أصبح يتداول لدى الباحثين المهتمين بالشؤون الروسية استخدام عبارة تدل على أنه ليس لروسيا سياسة خارجية بل سياسة طاقة، في المقابل من هذا، و في ظل هذه المعطيات يعمل الاتحاد الأوروبي على إيجاد البدائل و الخيارات التي تمنحه استقلالية أكثر في تعامله طاقيًا مع روسيا، و بناء على هذا تتحدد إشكالية الدراسة فيما يلي:

بالنظر إلى حجم الاعتماد الأوروبي الكبير على إمدادات الطاقة الروسية من جهة، و اعتماد روسيا على الطاقة كأداة محورية في سياساتها تجاه أوروبا، نطرح التساؤل التالي:

- ما مدى تأثير إستراتيجية الطاقة الروسية ، على واقع الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي و مستقبله؟

وتتدرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية، تساعدنا على تفكيك الإشكالية أكثر و إيضاحها، و تتمثل في:

- ما هي الإشكالات المنهجية الإبتسولوجية التي حالت دون وضع تعريف موحد لأمن الطاقة؟
- فيما تكمن أهمية قطاع الطاقة في بناء الدولة الروسية داخليا، وتقوية مكانتها خارجيا؟
- ما مدى أهمية الإمدادات الروسية لنوع محدد من الطاقة لاقتصاديات الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي؟
- إلى أي مدى يتعرض الاتحاد الأوروبي ككل أو دول أعضاء معينة لمخاطر بسبب الدور الذي تلعبه روسيا كمصدر للطاقة؟
- إلى أي مدى تمكن الاتحاد الأوروبي من وضع سياسة مشتركة للطاقة، و ما انعكاس ذلك على استقراره أمنه الطاقوي؟
- إلى أي مدى يساهم الاعتماد المتبادل بـ مجال الطاقة في خلق حالة التعاون أو الصراع في العلاقات الروسية الأوروبية؟
- ما إمكانية تقليص الدول الأوروبية اعتمادها المفرط على الطاقة الروسية؟ و ما هي البدائل المطروحة؟ و كيف سيؤثر ذلك على مستقبل أمنها الطاقوي؟

5 فرضيات الدراسة:

- يعتبر قطاع الطاقة ركيزة و دعامة أساسية للأمن القومي الروسي بمفهومه الشامل.
- يعتبر ملف الطاقة عاملا أساسيا في تحديد معالم السياسة الخارجية الروسية نحو الاتحاد الأوروبي، و أهم أداة للتأثير في أمن الطاقة الأوروبي.
- كلما كان الاعتماد المتبادل في قطاع الطاقة متوازنا بين روسيا و الاتحاد الأوروبي، كلما كان ذلك مؤشرا على غياب التهديد الروسي على أمن الطاقة الأوروبي؟
- كلما زاد اعتماد الدول الأوروبية على الطاقة الروسية، كلما شكل ذلك مصدرا لتهديد أمنها. و كرس تبعيتها و خضوعها لروسيا.
- كلما تمكنت أوروبا من خلق بدائل متاحة عن مصادر الطاقة الروسية، كلما تمكنت من التحرر من تبعيتها لروسيا طاقيًا، و قللت من درجة حساسيتها الناجمة عن اعتمادها عليه.
- كلما اتجهت العلاقات الروسية الأوروبية للمزيد من التقارب و التنسيق، كلما ساهمت روسيا أكثر في تعزيز و استقرار أمن الطاقة الأوروبي.

6 المقاربة المنهجية المعتمد في الدراسة:

تتسم الظواهر المدروسة في حقول العلوم الاجتماعية بنوع من التركيب، بحيث يفرض عدم فعالية الاكتفاء بمنهج أو تقنية أو مدخل وحيد. لذلك نعتمد في هذه الدراسة على مجموعة من المناهج والتقنيات:

بالنسبة **للمناهج** المعتمدة في دراستنا: اعتمدنا على منهجين رئيسيين:

- 1 **المنهج الوصفي:** و الذي من خلاله حاولنا في مستوى أول وصف الوضع العام الطاقوي بالنسبة لروسيا و الاتحاد الأوروبي، عبر استعراض مفصل لمقومات الطاقة لكل منهما من حيث الاحتياطات، و كذلك من حيث القدرات الإنتاجية في مجال الطاقة و المحروقات، كذلك في مستوى ثاني اعتمدنا على تقديم وصف لأهمية الطاقة كأداة هامة بالنسبة لسياسة روسيا الخارجية، والتطرق لعدد من الحالات التي استخدمت فيها الطاقة كسلاح ضد الاتحاد الأوروبي، كذلك اعتمدنا على وصف حالة التبعية و مؤشرات ضعف الاتحاد الأوروبي طاقياً أمام هيمنة و سيطرة روسيا.
- 2 **المنهج الإحصائي:** و من خلاله قمنا بعملية تجهيز البيانات العلمية، وتحضيرها من مصادرها الرسمية (المفوضية الأوروبية/ مركز يوروستات للإحصاء)، و بناءاً عليها قمنا بإجراء التحليل ، واستخراج معلومات و مؤشرات تخدم فرضيات و أهداف الدراسة، مثلاً لتوضيح مدى حجم و ارتفاع التبعية الطاقوية للاتحاد الأوروبي تجاه روسيا اعتمدنا على إحصائيات تتضمن الكميات التي يتم استيرادها بالنسبة لكل نوع من أنواع الطاقة، عبر مراحل و فترات متتالية، و من خلالها يمكننا قياس مدى و حدة هذه التبعية و استخراج أهم المؤشرات الدالة على ذلك، أي أنه من خلال المنهج الإحصائي تمكنا من تكميم ظاهرة التبعية في أرقام عوض الحديث عنها كفكرة مجردة قد تفقد البحث و نتائجه الدقة المطلوبة.

أما بالنسبة **للتقنيات** المعتمدة في دراستنا، اعتمدنا على تقنيتين كذلك:

- 1 **تقنية تحليل المضمون:** للتعلم أكثر في التحليل التجأنا إلى هذه التقنية، بالتركيز على مستوى تحليل المضمون الكمي، الذي ينصرف إلى تحليل محتوى المعطيات ذات الطبيعة الكمية و التي تشتمل على أرقام وإحصائيات و نسب مئوية ضمن أشكال و بيانات، حول تطور العملية الإنتاجية في مجال الطاقة بالنسبة لروسيا أو الاتحاد الأوروبي، أو من حيث كميات الاحتياطات الحالية و المتوقع ان تكون مستقبلاً بناءاً على حسابات دقيقة، و ما مدى تأثير هذه التطورات على أمن الطاقة الأوروبي، و من خلال تحليل مضمون هذه الوثائق

و البيانات توصلنا إلى استخراج مجموعة من المؤشرات الهامة، و إعادة قراءتها بما يتناسب مع منطلقات الدراسة وأهدافها.

2 تقنية بناء السيناريوهات^(*): في الجزء الأخير من الدراسة حاولنا استشراف مستقبل أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي على ضوء المتغيرات الراهنة حول وضعه الطاقوي العام، و كذلك في ظل سياسة الطاقة الروسية التي تعتبر عاملاً محددًا لراهن و مستقبل أمن الطاقة الأوروبي، و اعتمدنا في هذا الصدد على تقنية بناء السيناريوهات، التي تعد من أهم الأدوات المنهجية في ميدان الدراسات المستقبلية، و انطلاقًا من الأدوات التي توفرها هذه التقنية قمنا ببناء ثلاث سيناريوهات مرتبطة بمستقبل أمن الطاقة الأوروبي (سيناري و خطي، و إصلاح، و ثوري راديكالي)، ركزنا في كل سيناريو على أبرز المتغيرات التي تحمل دلالة الاستمراريّة أو التحول نحو الأفضل أو التحول نحو الأسوأ، و ما يميز هذه التقنية، وجعلها مناسبة و سهلة الاستخدام بالنسبة للباحثين، انها لا تعتمد على المعادلات الرياضية و لا على عمليات الإحصاء المعقدة، بل هي بالأساس تقوم على التأمل و الفهم و الإدراك المنطقي و الصحيح للظاهرة محل الدراسة.

7 الأدبيات و الدراسات السابقة:

هناك العديد من الأدبيات التي تناولت بلتحليل موضوع أمن الطاقة في سياسة الدول الخارجية أو في العلاقات الأوروبية الروسية بشكل محدد^(**)، باعتبار أن الطاقة محدد أساسي لسياسة الدولة الخارجية وذلك إما بتوافر تلك الموارد لديها فتتبع سياسة خارجية تتمتع بقدر كبير من الفعالية والاستقلالية، لأن الطاقة سلاح استراتيجي تزداد أهميته يوماً بعد يوم ، مما يعطي للدولة التي تمتلكه المزيد من الثقل في النظام الدولي، وفي هذا الصدد يمكن تصنيف تلك الأدبيات إلى ثلاثة مستويات: أولاً: أدبيات تناولت (أمن الطاقة في السياسة الخارجية للدول)، بشكل عام، و هنا نجد أبرزها: دراسة بعنوان: " أمن الطاقة والسياسة الخارجية : دراسة تطبيقية لسياسات بعض الدول المصدرة والمستوردة للطاقة" قدمتها للباحثة "خديجة عرفة أمين " (رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2012)، تتمحور مشكلتها البحثية حول معرفة تأثير توافر أو عدم توافر مصادر الطاقة على السياسة الخارجية للدول التي تصدّر وتستهلك الطاقة، وأيضا حدود ذلك التأثير. كذلك حاولت الباحثة تحديد القيود التي تمنع بعض الدول التي

(*) للمزيد من الإطلاع حول تقنية بناء السيناريوهات أرجع إلى كتاب : بوقارة، حسين ، ظاهرة التكامل بين التصورات النظرية و واقع العلاقات الدولية، الجزائر: دار لمسة، ط1. 2017.

(**) للمزيد من التفصيل أنظر: أمن الطاقة والعلاقات الروسية الغربية في الفترة (2000 - 2015)، لـ: هاجر محمد أحمد عبد النبي.

لديها وفرة كبيرة في مصادر الطاقة كروسيا، أن يكون لها فاعلية وتأثير في النظام الدولي من أجل تحقيق أهدافها. واستخدم البحث منهج دراسة الحالة للتحليل ويظهر ذلك من خلال تناول البحث دراسات حالة لكبار الدول المصدرة والمستوردة لمصادر الطاقة لمعرفة تأثير أمن الطاقة على العلاقات الخارجية بين الدول، ومن خلال ذلك المنهج تم التوصل لمجموعة من النتائج أهمها:

✓ أن قدرات الدولة القومية لها تأثير ملحوظ على سياستها الخارجية وتؤدي إلى نجاح تلك السياسة أو فشلها، كما إنها تحدد الوضع النسبي للدولة في النظام الدولي ويستثنى من ذلك الوضع وجود قيود أو ضغوط على تلك الدول التي تمتلك قدرات مادية فائقة تحول دون نفوذها وتأثيرها.

✓ يعد التحول في مفهوم أمن الطاقة من أبرز نتائج البحث ، بالإضافة إلى تبني تعريفات عديدة للمفهوم، ما بين تناوله كمفهوم اقتصادي وسياسي، أو تناوله كمفهوم يركز على أمن العرض وذلك هو المفهوم التقليدي القديم.

✓ فضلا عما قيل، توصلت الدراسة إلى أن طبيعة النظام السياسي ليست محدد رئيسي في توجهات السياسة الخارجية وأن هناك توظيف مباشر وغير مباشر يتعلق بتأثير توافر مصادر الطاقة. ويؤخذ على الباحث -فيما يتعلق بدراسة روسيا كإحدى أهم الدول المصدرة للطاقة- عدم تناوله بالدقة سياسة دول الناتج -الأوروبي كمستورد للطاقة الروسية تجاه موسكو. ويستفاد من تلك الدراسة بمعرفة العلاقة بين حاجة الدول لتأمين احتياجاتها من النفط والغاز وسياستها الخارجية.

-تعتبر دراسة لـ"دانييل يرغين" (*Daniel Yergin*) بعنوان: "ضمان أمن الطاقة" (*Ensuring Energy Security*)، من أشهر الدراسات حول أمن الطاقة، و هو صادر عن مجلة "الشؤون الخارجية" في العدد الثاني للمجلد 28 سنة 2006، و يعتبر "دانيال يرغين" من المختصين في تاريخ أمن الطاقة، و الذي حاول من خلال مقاله الشهير هذا أن يعالج إشكالية تعريف أمن الطاقة، و يقدم البديل الأكاديمي لذلك، و تؤكد دراسته أن قضية أمن الطاقة برزت عقب الحرب العالمية الأولى كأحد أهم القضايا العالمية، وتسعى مشكلتها البحثية لمعرفة العلاقات التكاملية التي تؤسس أمن الطاقة بوضع فرضية عدم ظهور ما يسمى أمن الطاقة من تلقاء نفسه، بل نتيجة لعلاقات امبريالية بين الدول والتفاعلات فيما، بينهما بما يخلق في النهاية الداعي والدافع لتحقيق وضمان أمن الطاقة لكل دولة، واستخدم الكاتب النظرية الوظيفية التي تثبت أن هناك أنشطة متكاملة يستلزمها استمرار النظام، لأن النظام السياسي بمثابة نسق ويضم أنساق فرعية لكل منها دور يكمل ذلك النسق، فكل شكل من أشكال التفاعل بين الدول يشكل النسق الرئيسي للعلاقات الدولية، و أمن الطاقة يعتبر نسق فرعي بين تلك الأنساق، وتوصل الكاتب إلى نتيجة هامة مفادها

أن نموذج أمن الطاقة السائد منذ ثلاثة عقود يجب أن يتم تحديثه ليشتمل عوامل جديدة، كما أن مبدأ التنوع في مصادر الطاقة ووسائل الحصول عليها سيبقى المبدأ المؤسسي الحاكم لسوق الطاقة العالمي، ويؤخذ على الدراسة الإيجاز في تفاصيل العلاقات والتفاعلات التي تولد أمن الطاقة في النهاية، ويستفاد من الدراسة بتأكيد أن التنوع سيظل المبدأ الحاكم للعلاقات الدولية في مجالات الطاقة وخاصة النفط والغاز، بالإضافة إلى أن تحقيق الأمن في الوقود الحيوي يتوقف على إدارة الدولة لعلاقاتها مع الدول الأخرى.

-هناك دراسة أخرى في شكل رسالة قدمها الباحث "عمرو السيد عبد العاطي" بعنوان: "أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة حالة بحر قزوين بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر" مشكلتها البحثية مفادها، دراسة تأثير الحاجة الأمريكية لتوفير مصادر الطاقة بصورة كافية على السياسة الخارجية ل واشنطن، واستخدم الباحث منهج تحليل النظم لتوصيل أفكاره ، فالمدخلات تتمثل في المطالب المحلية والحاجة الداخلية الملحة لمصادر الطاقة، أما المخرجات فتترجم في السياسة الخارجية التي ترمي لتوفير تلك المطالب، وقوة تأثير تلك السياسة وقدرتها على تحقيق أهدافها والإيفاء بحاجة الشعب تعد بمثابة التغذية الإسترجاعية. و قد تم التوصل لمجموعة من النتائج أهمها: أن مفهوم الطاقة له أهمية خاصة لدى الحكومات الأمريكية باعتبارها سلاح استراتيجي ومصدر قوة، كما أن هناك مؤسسات معنية بقضايا أمن الطاقة في حاجة إلى إعادة النظر فيها وتطويرها وتحديث إستراتيجيتها. ويؤخذ على تلك الدراسة طول الفترة الزمنية لها، بالإضافة إلى عدم تناول مسار السياسة الخارجية للدول المصدرة الممثلة في منطقة بحر قزوين تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تم التركيز على سياسة واشنطن فقط. و يمكن الاستفادة من تلك الدراسة بمعرفة أبعاد مفهوم أمن الطاقة بالنسبة لأمريكا باعتبارها محدد رئيسي للعلاقات الروسية الأوروبية خاصة في مجال الطاقة، فهي تمتلك من وسائل الضغط ما يكفي للتأثير على الفريقين وهذا ما سنتناوله بالتفصيل في دراستنا.

-دراسة لـ " غودت بهجت " حملت عنوان: " أمن الطاقة الأوروبي : الفرص والتحديات (Europe's Energy Security: challenges & opportunities)، تركز مشكلتها البحثية حول معرفة وتحليل الجهود الأوروبية لضمان توفير ما تحتاجه من مصادر الطاقة ، من خلال تنوع مصادرها من الدول المصدرة التي تمتلك أكبر احتياطي من النفط والغاز الطبيعي، وقد تم استخدام النظرية البنائية- الوظيفية لدراسة الموضوع وتقسي -ر وتحليل أبعاده، حيث تهتم تلك النظرية بدراسة الأنشطة والسياسات التي يسلكها النظام من أجل استمراره واستقراره، وهذا ما يفعله الاتحاد الأوروبي ، الذي يحاول تأمين احتياجاته من البترول والغاز. وتوصل الكاتب إلى عدة نتائج أهمها : أن فرصة تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال دول الاتحاد الأوروبي محدودة للغاية، لأن تلك الدول رغم تقدمها لا تملك من مصادر الطاقة ما يغذي

اقتصادها ويساير مستوى المعيشة المرتفع لشعبها، فلذلك ستظل معتمدة على الخارج للحصول على تمويلها من الطاقة ومن ذلك مبادرات تلك الدول في روسيا وإيران وبحر قزوين ودول الشرق الأوسط، لضمان تحقيق أمن الطاقة الأوروبي من خلال التعددية في الدول المصدرة للاتحاد، بحيث لا يؤدي الخلاف مع أي منهم إلى تهديد أمن الطاقة الأوروبي. بالإضافة إلى ماسبق، توصلت الدراسة إلى أن الشرق الأوسط يعتبر محور هام في ذلك الصدد. و يؤخذ على الكاتب إغفاله التأثير الفعال للولايات المتحدة على سياسة الدول التي تمول أوروبا بالطاقة لكي تضمن أمن حليفتها "الاتحاد الأوروبي". ونستفيد من المقال بمعرفة الفرص والتحديات التي تواجه دول أوروبا، وتحديد المصادر التي تمثل بديل لروسيا مستقبلاً.

ثانياً: أدبيات تناولت (أمن الطاقة في السياسة الخارجية الروسية)، و هنا نجد من أهمها:

– دراسة بعنوان: "خصائص سياسة أمن الطاقة الروسية تجاه آسيا الوسطى: بالتركيز على بناء خط أنابيب ساوث ستريم" قدمها الباحثين "يونغمي يون" (*Yeongmi yun*) و "باركي تشال" (*Bark ki- cheal*) ، تدور مشكلتها البحثية لمعرفة الآثار السياسية والاقتصادية بعد مراجعة سياسة أمن الطاقة وخط غاز ساوث ستريم، واستخدم الباحث المنهج المقارن من حيث وجود فرق بين سياسة الطاقة لكل من آسيا الوسطى ومنطقة بحر قزوين، وروسيا الاتحادية، وأوروبا، وتوصل الباحث إلى وجود آثار سياسية واقتصادية ناتجة عن إنشاء خطوط الغاز في تلك الدول، فضلاً عن أن الاتحاد الأوروبي يستخدم سياسة التنوع وبناء أنابيب الغاز لضمان أمن الطاقة وأنه سيظل يستخدم تلك السياسة، و يؤخذ على الدراسة عدم تناول دور القوى الأخرى الرئيسية في سوق الطاقة العالمي سواء المصدرة أو المنتجة للنفط، ويستفيد الباحث من الدراسة بمعرفة أن سياسة روسيا تعتمد على الاحتفاظ بتحالفاتها في سوق الطاقة من خلال أمن ثابت ومستقر، يتمثل في فتح سوق للوقود الحيوي في آسيا الوسطى وبحر قزوين.

ثالثاً: أدبيات تناولت (أمن الطاقة في العلاقات الروسية الأوروبية)، و هنا نجد من أهمها:

– تناولت دراسة بعنوان: " أمن الطاقة الأوروبي والعلاقات الأوروبية – الروسية " (2014)، قدمها الباحث "منة الله عبد ربه"، تحدث فيها عن دور الطاقة في العلاقات الخارجية للدول ، وركزت مشكلتها البحثية على معرفة ما إذا كان أمن الطاقة يعد من أولويات دول أوروبا، وهل هناك اتحاد بين تلك الدول في المنهج المتبع تجاه قضية الطاقة، بالإضافة إلى محاولة الوصول لأهم التحديات في ذلك الشأن. وقد استخدم الباحث المنهج المقارن لتحليل المشكلة ودراسة أبعادها، حيث تم تناول موضوع البحث كدراسة مقارنة بين قطاع الطاقة في الاتحاد الأوروبي كقطاع ووحدة عابرة للقومية وبين قطاع الطاقة في روسيا الاتحادية، وذلك بالتركيز على العلاقات الخارجية للطرفين لضمان أمن الطاقة لكل منهما. وتم التوصل إلى جملة من النتائج تفيد بأنه: منذ عملت روسيا على منع إمداد المناطق المضربة محلياً بالغاز الطبيعي مثل أوكرانيا وأصبح أمن الطاقة من القضايا

التي تحظى باهتمام كبير في الأجندة السياسية للاتحاد الأوروبي ، إلى الدرجة التي جعلته يبحث عن دول بديلة لروسيا لإمداده بمصادر الطاقة. ويؤخذ على الدراسة تجاهلها للدور الأمريكي بشأن توجه دول الاتحاد للبحث عن مصادر تموينية أخرى، كذلك أدوات الضغط التي تمارسها واشنطن على موسكو لحماية أمن دول أوروبا، بالإضافة إلى توقف الفترة عند عام 2014 ، في حين أن العلاقات الروسية الغربية تطورت بعد ذلك خلال عام 2015 نتيجة لأزمة القرم. و نستفيد من الدراسة بتناول رؤية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لقضية الطاقة، وتحديد ما إذا كانت تلك القضية تحتل نفس الأهمية لدى كل الدول أم لا.

-هناك دراسة أخرى تحمل عنوان: " تحليل نقدي: دولة روسيا ومؤسسة غازبروم للغاز الطبيعي كمصدر استراتيجي، والغاز المصدر للاتحاد الأوروبي خلال فترة ميدفيدف (2008 – 2012)" سنة (2014)، قدمها الباحثين "جاك دي شارپلس " (*Jack D.sharples*) تركز مشكلتها البحثية حول دراسة مدى التقارب والاختلاف في استراتيجيات مؤسسة "غازبروم " ودول - روسيا، من خلال التعامل مع الغاز الطبيعي كسلعة إستراتيجية، ومعرفة مدى الاتفاق في الرؤى والاهتمامات لكل منهما. واستخدم الباحث المنهج المقارن في الدراسة، حيث يوجد فرق في الرؤية بين مؤسسة الدولة وبين شركة "غازبروم" من حيث النظرة إلى أهمية الغاز الطبيعي، فهل هي أهمية سياسية، أم اقتصادية بحتة، وعلى أساس تلك الرؤية تتخذ الدولة القرارات وتضع السياسات، فمثلاً ترى الدولة أن صادرات الغاز تعد ذات أهمية اقتصادية لاعتبار ارتفاع أسعاره العالمية، كما أن خط غاز "تورد ستريم" يعكس بشكل واضح الاختلاف في المصالح بين الشركة والدولة. وتوصلت تلك الدراسة إلى نتيجة مفادها أن "الطاقة" يمكن أن تنصهر في السياسة الخارجية للدولة لكونها سلاح استراتيجي، وأنه في حال الخلاف حول القرارات المهمة بين الشركة والدولة تصبح الكلمة العليا للدولة، كما أن هناك علاقة بين التقلب في أسعار الغاز الأوروبي والتغير في أسعار السلع في روسيا. ويؤخذ عليها عدم توضيح دور القيادة السياسية الروسية في إدارة ملف الغاز، وتجاهل دور النخبة الحاكمة قبل ولاية "ميدفيدف" في تطوير ملف تصدير النفط والغاز الطبيعي. و يمكن أن نستفيد من المقال بمعرفة مدى أهمية تصدير مصادر الطاقة بالنسبة لموسكو نظراً لتأثر الأسعار المحلية نتيجة للتصدير.

-ناقشت دراسة أخرى بعنوان: " الاعتماد المتبادل في مجال الطاقة بين روسيا والاتحاد الأوروبي

والأمن في أوروبا " (*Russian EU Energy Interdependence and Security in EUROPE*) سنة (2013)، مدى الاعتماد المتبادل بين روسيا الاتحادية وأعضاء الاتحاد الأوروبي، وهل ذلك الاعتماد يمكن أن يؤدي بدوره إلى تهديد الأمن القومي للاتحاد الأوروبي لأنه يعكس مصالح أوروبا والاستقرار بداخلها، على أساس أن أمن الطاقة يعتبر قضية محورية ذات أهمية كبيرة لصعود الدول، وتغيير موازين القوى في العالم، مما يذهب بدول الاتحاد

للاعتداع على موسكو كعمون للنفظ والغاز الطبعي لعماية الأمن القومي وأمن الطاقة. واستخدم الكاتب منهج "النظرية الوظيفية" كإطار فكري يفسر ميل النظم السياسية نحو الاستقرار والتوازن واتخاذ جميع القرارات والقيام بالوظائف التي تؤدي لذلك الاستقرار لعدم حدوث خلل يصيب النظام، وبتطبيق ذلك على الدراسة نجد أن روسيا تعتمد في ميزانيتها على أكثر من 50% على صادراتها لدول أوروبا، لذلك تحاول أن تستمر في ذلك الوضع الذي يعني تغييره انهيار الاقتصاد الروسي، في حين أن أوروبا تحاول أن توفر سوق للطاقة بعيداً عن روسيا لتقليل الترابط بين اقتصاد كلاهما. وتوصل الباحث إلى أن الاعتماد والترابط بين اقتصاد الطرفين قوي لدرجة تسمح بانهيار وتدمير الأوضاع الاقتصادية في موسكو أو في بعض دول الاتحاد التي تعتمد كلياً على النفط والغاز الروسي، ويؤخذ على الدراسة عدم ذكر حلول تساعد روسيا على إيجاد بدائل لاعتماد التقدم الاقتصادي بها على صادراتها من الطاقة.

8 تقسيم الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا هذه، على خطة حاولنا من خلالها إستيعاب و ترتيب المعلومات و الأفكار المتوفرة حول الموضوع، وفقاً لترتيب عضوي يسمح بعرض الموضوع بطريقة منطقية و متسلسلة، و ذلك من خلال تقسيمها إلى أربع فصول كالتالي:

الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل تم التطرق لتحديد مفاهيم الدراسة الرئيسية و ضبط إطارها النظري، و المرتبطة أساساً بمفهوم الأمن الطاقوي، أين سنضبط حدود المفهوم في إطار تطور الدراسات الأمنية، التي عرفت تحولاً واسعاً و كبيراً في مفهوم الأمن كموضوع محوري، و كذلك التوسع في مجالاته بين الطرح التقليدي و الحديث، وبالتالي تحدثنا عن ماهية الأمن الطاقوي كجزء من هذه الحركة في التطور الكلي لمفهوم الأمن، كذلك تناولنا أهمية و مكانة الطاقة كمحور للتفاعلات الدولية سواء في مستوى التعاون و بصورة أخص باعتبارها مصدر و عامل محرك و حاسم للصرعات الدولية، كذلك نبرز أهميته في عملية صنع السياسة الخارجية للدول، و الأمن القومي للدول، و تأثير ما تمتلكه الدولة من موارد طاقوية من عدمها، على طبيعة توجهاتها الخارجية و كذلك تحديد طبيعة مكانتها ضمن النسق الدولي.

الفصل الثاني:

يتناول هذا الفصل تحليل الوضع و الواقع الطاقوي الروسي، من حيث المقومات الطبيعية و الإنتاجية، و كذلك التنظيمية و الهيكلية، بحيث تعتبر روسيا من الدول الرائدة عالمياً من حيث الاحتياطي و من حيث معدلات الإنتاج، و نبرز أهمية هذه الموارد في إعادة بناء الدولة الروسية في

عهد الرئيس "بوتين" ، بالإضافة إلى عرض مرتكزات الإستراتيجية الروسية لأمن الطاقة، و تأثيرها على السياسة الخارجية لها في محيطها الإقليمي و العالمي، و دورها في استعادة روسيا لمكانتها الدولية.

الفصل الثالث: في هذا المستوى قمنا بتحليل الوضعية الطاقوية للاتحاد الأوروبي، من حيث الاحتياطات و القدرات الإنتاجية، ألقينا الضوء كذلك على تحليل مكونات معضلة الطاقة الأوروبية، المرتبطة أساسا بعجز و نقص في الإنتاج و الاحتياطات مقابل ارتفاع في الطلب و الاستهلاك الأوروبي لمختلف أنواع الطاقة، أيضا في مستوى آخر من المعضلة نجد ارتفاع كبير لتبعية أوروبا لمصادر الطاقة الخارجية، و ارتهان أمنها الطاقوي بسياسات الدول المصدرة و على رأسها روسيا، لذلك حللنا واقع أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي، في استراتيجيات الطاقة الروسية، و انعكاساتها على الوضع الطاقوي لدول الاتحاد الأوروبي، و بالاعتماد على مدخل الاعتماد المتبادل تبين لنا ان أوروبا حسب تعاني من حساسية مفرطة، و انجراحية تكاد تكون مطلقة من جراء اعتمادها على مصادر الطاقة الروسية لأكثر من ثلاثين سنة، و بنسب معتبرة تصل في أقل تقديراتها إلى 30 % ، بينما تعتمد دول أخرى على الطاقة الروسية بنسبة 100%، هذا ما جعل الأوروبيين يتعاملون مع هذا الوضع كتهديد لأمنهم الطاقوي، و وجود عدد من القرائن التي تؤكد هذه المخاوف، كقطع إمدادات الغاز سنة (2006) من أوكرانيا و كذلك من روسيا البيضاء بعدها (2007)، و تجدد الأزمة سنة 2014، بالإضافة إلى استمرار روسيا في السيطرة على أنابيب و خطوط نقل الغاز و النفط القادم من دول آسيا الوسطى تجاه أوروبا و مروراً بالأراضي الروسية. كما بينا ضمن هذا الفصل جانب من نقاط الضعف و التبعية الناجمة عن تبعية الاتحاد الأوروبي لمصادر الطاقة الروسية.

الفصل الرابع:

تطرقنا في هذا المستوى إلى الحديث عن الخطط و البدائل التي لجأت إليها أوروبا للتخلص من تحكم روسيا في إمدادات الغاز و النفط في الوقت الراهن و المستقبل، فمنذ أزمة الغاز في أوكرانيا و روسيا البيضاء، قام الاتحاد الأوروبي باتخاذ إجراءات جادة و صارمة تصب في إطار تحرير سوق الغاز الأوروبي من الهيمنة الروسية، و وضع سلسلة من الإجراءات المحلية و الإقليمية و الدولية، التي تتضمن بدائل محتملة و ممكنة لمصادر الطاقة بعيدا عن روسيا، و هذا ما سيكون كفيلا بتعزيز الأمن الطاقوي الأوروبي في الوقت الراهن و المستقبل، كما حللنا قدرة و محدودية هذه البدائل و مدى تمكنها من التحرر من التهديدات التي تفرضها التبعية لسياسة الطاقة الروسية ، خاصة و أن روسيا تعمل بشكل موازي مع هذه المستجدات، و تسعى لخلق خطط بديلة للتكيف مع التحركات الأوروبية ، حتى تستمر في فرض سيطرتها على الإمدادات الطاقوية في السوق الأوروبية.

الفصل الأول
الفصل الأول

أمن الطاقة: مقارنة نظرية ومفاهيمية

من خلال هذا الفصل سنحاول التطرق لتحديد مفاهيم الدراسة الرئيسية و ضبط إطارها النظري، المرتبط أساسا بمفهوم الأمن الطاقوي، أين سنضبط حدود المفهوم في إطار تطور الدراسات الأمنية، التي عرفت تحولا واسعا و كبيرا في مفهوم الأمن كموضوع محوري، و كذلك التوسع في مجالاته بين الطرح التقليدي و الحديث، وبالتالي نتحدث عن ماهية الأمن الطاقوي كجزء من هذه الحركة في التطور الكلي لمفهوم الأمن، كذلك نتناول أهمية و مكانة الطاقة كمحور للتفاعلات الدولية في شقها السلمي التعاوني، أو بصورة أخص باعتبارها مصدر و عامل محرك و حاسم للصراعات الدولية، كذلك نبرز أهميتها و مكانتها في حسابات الأمن القومي و عملية صنع السياسة الخارجية للدول، و الدور الذي تلعبه الموارد الطاقوية على طبيعة توجهات الدول الخارجية، و كذلك تحديد طبيعة مكانتها ضمن النسق الدولي.

المبحث الأول: إشكالية تعريف مفهوم الأمن (أبعاده و مستوياته).

يعتبر مفهوم الأمن من المفاهيم المركزية في دراسة الظاهرة الدولية، بحيث تعتبر الدراسات الأمنية مجالا أساسيا للبحث في حقل العلاقات الدولية، و يكتسب الأمن و حقل الدراسات الأمنية بشكل عام هذه الأهمية بالرجوع إلى مستويين:

- المستوى الأكاديمي: فأغلب النظريات و المقاربات تؤسس افتراضاتها حول القيمة المركزية

لمفهوم الأمن، باعتباره منطلق في صنع أي سياسات داخلية كانت أم خارجية، وعلى هذا الأساس اختلف المنظرون في تقديم تعريفاتهم للأمن من حيث مصادره و طرق تحقيقه.

- المستوى العملي: بحيث تبني الدول سياساتها الخارجية على أساس قيم أمنية، فملصحتها

الخارجية تتحدد بمدى قدرة سياستها بمختلف وسائلها على تحقيق استقرار الدولة في كافة

المجالات و دفع أي تهديد لأمنها و استقرارها.

- و كذلك الأمر بالنسبة للفواعل من غير الدول، فالحفاظ على بقاءها في بيئة تفتقد للانسجام

في تفاعلاتها، يعتبر الأمن كمفهوم و قيمة مقدسة و مطلبا تسعى لتحقيقه بمختلف الأساليب

و الطرق.

المطلب الأول: الإشكالات المنهجية و الإبتسمولوجية في تعريف الأمن.

كما هو الحال لباقي المفاهيم في حقل العلاقات الدولية، يفتقد مفهوم الأمن إلى إجماع حول مضمونه و أبعاده، فقه تعددت التصورات حوله، كما تعددت مرجعيات وأشكال تعريفه، و من هنا طرحت المشكلة المنهجية في التعامل مع مفهوم الأمن.

تظل مسألة تكوين و ضبط حدود المفاهيم من بين المسائل الخلافية في حقل العلاقات الدولية، إذ تتميز المفاهيم في هذا الحقل عموماً بغموضها و بغياب الإجماع بين المختصين حول دلالاتها، و يمكن ملاحظة هذا الاحتجاج النظري المتواصل حول تكوينها من خلال مفهوم الأمن⁽¹⁾. بالرغم من أن الحديث عن الأمن قد يشير للوهلة الأولى إلى الشعور بالأمان و الاطمئنان و التحرر من أي تهديد خارجي، فإن تكون أمانا يعني أن تكون سليماً من الأذى⁽²⁾، لكن المشكلة تكمن في عدم وجود مرجعية موحدة بين الباحثين حول مصادر هذا الأذى أو طبيعة هذا التهديد، فهي حالة تطغى عليها الذاتية، فمثلاً قد يشكل تهديد ما خطر بالنسبة لك، لكنه لا يمثل أي تهديد بالنسبة لشخص أو دولة أخرى، أو قد يكون مستوى التهديد غير متطابق من حيث الشدة بين عدد من الحالات. يبقى "الأمن" من أصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي في مجال الدراسات الدولية أو الأمنية بشكل خاص، لأنه مفهوم نسبي و متغير، و ذو أبعاد متعددة و مستويات متنوعة، يتعرض لتحديات و تهديدات مباشرة و غير مباشرة من مصادر مختلفة، سواء تعلق الأمر بأمن الفرد أو الدولة أو النظام الإقليمي أو الدولي، فالأمن ليس من المفاهيم السهل تعريفها، و ليس من المفاهيم المتفق عليها بصورة عامة، و إنه من الصعب إعطاء تعريف محدد لما نعنيه بالأمن، شأنه في ذلك شأن الكثير من المصطلحات المتداولة التي تفتقر إلى تعريف محدد لها يمكن تقديره بشكل قاطع، و في هذا السياق يرى "باري بوزان" (*Barry Buzan*) أن الأمن مفهوم معقد، و ينبغي لتعريفه الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل:

- بدءاً بالسياق السياسي للمفهوم.

- مرورا بالأبعاد المختلفة له⁽³⁾.

- و انتهاء بالغموض و الاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية.

و على هذا الأساس يذهب البعض إلى الاعتقاد بأن الأمن لا يجب أن يكون له تعريف معمم وثابت، بل لا بد من إعادة تعريفه في كل مرة يهدد فيها، و هذا الاختلاف نابع من الاختلاف في البيئة

(1) عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، ص 13.

(2) مارتن غريفينس، نيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، (دبي: ترجمة و نشر مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص 78.

(3) سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن: مستوياته و صياغته و تهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر)"، (في: المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية / مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد 19، سنة 2008) ص ص 9-10.

الأمنية للمفكرين، و للحالة موضع التحليل أيضا واختلاف و تجدد التهديدات الأمنية التي تواجهها الدول و الفواعل الأخرى في الساحة الدولية، لذلك و على الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم الأمن و شيوع استخدامه، إلا أنه يصعب حصره في مفهوم واحد⁽¹⁾.

ترتكز أصول المشكلة المنهجية و المعرفية في ضبط مفهوم الأمن إلى مجموعة من العناصر، يمكن تلخيصها حسب وجهة نظر عدد من المفكرين و الأكاديميين المختصين في الشؤون الأمنية فيما فيمابلي:

- الصعوبة في تعريف الأمن جعلته مرشحا لمرتبة ما دعته " والتر غالي " (*Walter Gallie*)
بـ: مفهوم متنازع عليه جوهريا، و مثل كل المفاهيم المتنازع عليها جوهريا كالقوة و العدالة و الحق و غيرها، لا يتوفر الأمن على قاعدة تصورية مشتركة يستند إليها الباحثون في بناء الأبعاد الدلالية للمفهوم⁽²⁾.

- هذا ما دفع "باري بوزان" إلى التعامل مع الأمن باعتباره كلمة ذات معاني متعددة و متضاربة، لذلك فمن الصعب تحديد مرجعية له، فهو مفهوم متضارب و خلافي، وهذا ما تطرق له في كتابه سنة 1983 (الناس، الدول و الخوف: مشكلة الأمن القومي في العلاقات الدولية)، لذلك تتضارب آراء المحللين و صناع القرار في تقديم تعريف للأمن، لأنه يحمل في جوهره عناصر إيديولوجية و معيارية، فأخذ الحق في تعريف الأمن لا يعطي فقط إمكانية الوصول إلى المصادر، بل الحصول أيضا على سلطة لصياغة تعاريف و خطابات جديدة حول الأمن⁽³⁾.

- كما عبر " باتريك مورغان " (*Patrick Morgan*) عن الصعوبة في تعريف الأمن بقوله: "الأمن مثل الصحة أو المنزلة، يتحدى سهولة التعريف و التحليل"⁽⁴⁾.

- ظل الأمن من الناحية الموضوعية و الابستمولوجية كأحد المصطلحات الخلافية، يفتقد إلى تفسير أو تحليل مفاهيمي متين، لذلك فحسب "ماكسويني" (*MCSweeny*) ظل مصطلح الأمن يقاوم التعريف، فهو يستعمل في ظروف واسعة النطاق، و لأهداف متعددة، من أطراف و مؤسسات و حكومات و أكاديميين⁽⁵⁾.

(1) حمدوش رياض، "تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية". مداخله ضمن: الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط، واقع وأفاق"، (جامعة منتوري-قسنطينة-، قسم العلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، الجزائر، 2008)، ص 270.

(2) سيد أحمد قوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية - مقارنة جديدة لإعادة تعريف الأمن، (عمان- الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2013)، ص 16.

(3) Ronnie D.Lipschutz (Ed). *On security*. (New York :Colombia University Press,. 1998). p.p.9-10.

(4) سيد أحمد قوجيلي، مرجع سبق ذكره، ص 16.

(5) عبد القادر دندان، الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة و تأثيرها على الاستقرار في محيطها الإقليمي: آسيا الوسطى- جنوب آسيا- شرق و جنوب شرق آسيا، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، جامعة بانتنة، 2012/2013)، ص 21.

- من السمات التي يتصف بها مفهوم الأمن سمة التغير، فهو حقيقة متغيرة تبعا لظروف الزمان و المكان، وفقا لاعتبارات داخلية و خارجية، فمفهوم الأمن ليس مفهوما جامدا، بل هو مفهوم ديناميكي يتطور بتطور الظروف، و يرتبط ارتباطا وثيقا بالأوضاع و المعطيات و العوامل المحلية و الإقليمية و الدولية⁽¹⁾.

- أما "دايفيد بالدوين" (*David A. Baldwin*) فقد أرجع سبب الغموض في مفهوم الأمن وافتقاده للدقة و عدم الاتفاق بين الباحثين إلى ما اصطلح عليه " المفهوم المهمل" (*Neglected Concept*)، بحيث اعتبر أن الأمن كمفهوم تم إهماله مقارنة بباقي المفاهيم الأخرى، ويبرر موقفه بـ:

✓ الأمن كمفهوم بالغ الأهمية استعمل لتبرير قمع الحريات، شن الحروب، و الاستنزاف الشديد للموارد خلال الخمسين سنة الأخيرة، رغم الأعمال الحديثة الهامة حول الأمن، فإنه يبدو من المنصف وصف الأمن كمفهوم حظي باهتمام قليل من الدارسين.

✓ أحدثت المفاهيم حول الأمن لم ترق إلى درجة التحليل المفاهيمي، و لم يحظى الأمن بالاهتمام الجاد الذي أولي لمفاهيم مثل، العدالة و المساواة، و التمثيل، و الإيجاب و القوة⁽²⁾.

ارتباط مفهوم الأمن إذا بخلفيات و إيديولوجية الباحثين و صناع القرار، جعله يفتقد للموضوعية المطلوبة، لذلك ظل مصدرا لتبرير سياسات أكثر من مصطلح أكاديمي يجمع عليه الباحثون، كما أن تعقد تركيبته و مستوياته صعب على الباحثين ضبطه بشكل واضح. بالرغم من هذا المأزق الذي تعيشه الدراسات الأمنية بغياب تعريف يحظى بالاتفاق للمفهوم المركزي الذي تقوم عليه هذه الدراسات، فإن هناك محاولات و جهود لصياغة تعريف لهذا المفهوم، و قد لوحظ أن ثلاثية (التهديد- القيم- الحماية) قد شكلت حجر الأساس في كثير من التصورات المفاهيمية للأمن⁽³⁾، و فيما يلي سنتطرق لعدد من التعريفات التي حاولت أن تغطي حدود من هذا المفهوم.

(1) سليمان عبد الله الحربي، مرجع سبق ذكره، ص 10.

(2) عبد القادر دندان، مرجع سبق ذكره، ص 23.

(3) المرجع نفسه، ص 25 .

من **الناحية اللغوية**^(*): تناولت الدراسات و المعاجم اللغوية العربية و الأجنبية كلمة "أمن"

فعدته مرادفا للطمأنينة، أو نقيضا للخوف أو مساويا لانتفاء الخطر، و يتعلق استخدامها عادة بالتححرر من الخطر أو الغزو أو الخوف⁽¹⁾.

من **الناحية الاصطلاحية** كما ذكرنا ارتكزت أغلب التعريفات للأمن من جانب التهديد و القيم

و كذلك الحماية، فالأمن مصطلح يشير إلى غياب ما يتهدد القيم النادرة، و يمكن من حيث المبدأ أن يكون الأمن مطلقا، أي الوضع الذي يكون بمعزل عن أي خطر يعادل الأمن التام، و على العكس من ذلك، ففي نظام ينطوي على خطر تام للعلاقات، نجد أن النظام الذي ينطوي على عداة مستبد يقارب حالة الارتياح الشديد الشامل. بهذا يبقى الأمن مصطلح نسبي من الناحية التجريبية، و قد درجت الأبحاث في تحليل المصطلح من حيث الدرجة (العالية و المتدنية)، و ليس من حيث الوجود التام أو العدم، و قد تناول كل من "أرنولد وولفرز" (*Arnold Wolfers*) (1962) و "دايفيد بالدوين" (1997) هذا الطرح للأمن في أعمالهما حول تحليل مفهوم الأمن.

في مستوى آخر نجد من يعتبر الأمن قيمة جوهرية و هدفا أسمى تسعى الدول لبلوغها، يقول "كينيث والتز" (*Kenneth Waltz*): "إن الأمن في حالة الفوضى هو الهدف الأسمى"، و هنا يتحدث عن الأمن بدلالة البقاء و حماية القيم بالنسبة للدولة من أي تهديد خارجي⁽²⁾، لذا فان "كينيث و والتز" عرف الدراسات الأمنية بأنها تلك الدراسات التي تدرس التهديد⁽³⁾، غير أن موقفه هذا تعرض للنقد من طرف "دايفيد بالدوين"، الذي رفض هذه المقاربة للقيمة الأساسية في تحليل الأمن، و استخدم بدلا من هذا مقاربة القيم الهامشية التي تقوم على فكرة النسبية، فما هو مقدار الأمن الذي يكون كافيا؟، يتساءل "دايفيد بالدوين"، فبما أن الأمن المطلق لا يتوفر ضمن أي حساب كلفة عقلاني، فلا فائدة من اعتباره هدفا يتم السعي إليه، و هنا ينتقد "دايفيد بالدوين" تبسيطات "كينيث والتز" في التعامل مع مفهوم معقد كالأمن⁽⁴⁾.

* (فنجد لفظ الأمن في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا ﴾ (الآية: 125، سورة: البقرة)، وطبقا لما جاء في الآية فإن الأمن يعني (صيانة أراضي البلاد وحررتها من العدوان الخارجي أما الأمن الداخلي فهو حفظ النظام داخل البلد). و اشتقت كلمة الأمن في القرآن الكريم من كلمة أخرى هي "الإيمان"، فالأمن في الأصل هو الاطمئنان الناتج ع — الوشوق بالله، و هـ ذا ما ينجر عنه راحة النفس إذ نجد قوله تعالى ﴿ فليعبدوا رب هذا البيت، الذي أطعمهم من جوع وأمنهم من خوف ﴾ (الآية: 3-4، سورة: قريش)، وقوله تعالى أيضا: ﴿ وليبدلهم من بعد خوفه م أمنا ﴾ (الآية: 55، سورة: النور) / أما في اللغة الأجنبية ترجع الكلمة الإنجليزية Security إلى أصلها اللاتيني Securitas/Securus المستنبطة من الكلمة المركبة Cura، Sine، حيث تعني Sine: "بدون" وتعني Cura: التي أصله Curio "اضطراب"، ومنه تعني Cura، Sine "بدون اضطراب ولا أمن". و قد ورد المفهوم في القاموس الإنجليزي Oxford بمعنيين: المعنى الأول: حيث الأمن هو شرط توفر بيئة آمنة للأفراد. المعنى الثاني: وهنا الأمن هو وسيلة لتوفير بيئة آمنة، ولهذا المفهوم استعمالات عدة منها: هو وسيلة للحفاظ على القوة والمكانة. وهو وسيلة للدفاع وتحقق الحماية، (Michel Dillon, politics of security. Routledge London, 1996, p 121)

(1) سليمان عبد الله الحربي، مرجع سبق ذكره، ص 10.

(2) غراهام إيفانز، جيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، (دبي: ترجمة و نشر مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2004)، ص 271.

(3) Peter Hough, *understanding global security*, (United Kingdom: London routledge, 1ed, 2004), p.

7.

(4) غراهام إيفانز، جيفري نوينهام، مرجع سبق ذكره، ص 271.

من بين التعاريف كذلك التي ارتكزت على زاوية التهديد في تعريف الأمن نجد تعريف "ريتشارد أولمن" (*Richard Olmen*)، بحيث يعرف الأمن بأنه الفعل أو الحدث الذي:

- يهدد بطريقة كارثية وفي مدة زمنية قصيرة، مستوى حياة سكان الدولة.

- يهدد مجموعة الخيارات الخاصة بصياغة السياسة العامة المتاحة أمام دولة ما أو أمام مسيري التنظيمات والتكتلات الخاصة (شركات، تكتلات اقتصادية، منظمات دولية غير حكومية) (1).

يقدم كذلك "باري بوزان" تعريف للأمن يعتبر من أحدث التعاريف التي تأخذ في الحسبان المشهد الأمني العالمي لما بعد الحرب الباردة، و يعتبر كذلك من أشهر التعاريف بحيث يعرف الأمن بأنه: " العمل على التحرر من التهديد"، و في سياق النظام الدولي فإن الأمن هو " قدرة الدول و المجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل و تماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية"، وبهذا فإن أساس الأمن هو البقاء. غير أن هذا لا يعني بالانفلات بشكل تام من التهديد أو تحييده كلياً، يقول "باري بوزان": إنه في ظل الفوضوية، فإن الأمن يمكن أن يكون نسبياً فقط، أبداً مطلقاً، أما الأمن القومي فهو، في رأيه: " قدرة الدول على الحفاظ على هويتها المستقلة و وحدتها الوظيفية" (2).

يبدو واضحاً أن "باري بوزان" يستند في تحليله لمفهوم الأمن على ما كتبه "أرنولد وولفرز"، خاصة ما تعلق بالجانب الموضوعي و الذاتي و مسألة القيم على حد تعبير "داريو باتيستيللا" (*Dario Battistella*) ، و يعتبر تعريف "أرنولد وولفرز" للأمن من أحسن المقاربات المفاهيمية للأمن ، بحيث يعتبر أقدم تعريف للأمن (1952)، نال نوع من الإجماع بين الدارسين المختصين في حقل الدراسات الأمنية (3).

يعرف "أرنولد وولفرز" الأمن بتركيزه على زاويتين الأولى موضوعية و الثانية ذاتية، فمن الناحية الموضوعية يتعلق الأمر بعدم وجود تهديد للقيم المكتسبة، أما الناحية الذاتية فيعني عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للخطر (4).

يقدم "ميكائيل ديلون" (*Michael Dillon*) مفهوم مزدوج و خاص للأمن ، إذ لا يعني فقط وسيلة للتحرر من الخطر، لكن يعني أيضاً وسيلة للحد من نطاق انتشاره، وبما أن الأمن أوجه الخوف، فالأمن مفهوم غامض يتضمن في الوقت ذاته الأمن و اللأمن، ما عبر عنه بـ ((in)security) (5).

1) Peter Hough, Op.Cit, p. 7.

2) عبد النور بن عنتر ، مرجع سبق ذكره، ص 13.

3) المرجع نفسه، ص 14.

4) جون بيليس و ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، (جون بيليس: الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة) ، (دبي: ترجمة و نشر مركز الخليج للأبحاث، 2004) ، ص 414.

5) عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص 14.

كما ارتبط مفهوم الأمن بالدولة كوحدة مرجعية في التحليل خاصة في مرحلة الحرب الباردة، و تم التركيز على تحليل مفهوم "الأمن القومي"، بحيث تم تناوله باسم الدفاع أو السيادة أو المصلحة القومية، ولهذا حظي بأولوية التفكير الاستراتيجي و العسكري و السياسي لعدة أسباب:

- 1 - كونه محورا للسياسة الخارجية لأي دولة أو مجموعة من الدول، فالسياسة الخارجية باعتبارها السلوك الخارجي للدول يكون الأمن القومي أحد أهم مرتكزاتها الرئيسية⁽¹⁾.
- 2 - ارتبط الأمن بالتهديدات و الأطماع الخارجية التي تخوض الدول صراعا ضدها.
- 3 - كما يدخل الأمن القومي كأحد العناصر الرئيسية ضمن قضايا التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و إن أي بلورة جديدة لإستراتيجية العمل الوطني في مجال التصنيع أو التنمية أو السياسة الخارجية نفترض وجود مفهوم أو نظرية تنطلق من الأمن القومي أو تسعى إلى تحقيقه⁽²⁾.

ارتبط الأمن القومي في بدايات تعريفه بالقدررة العسكرية، التي تفضي إلى العمل المسلح الرادع بتحقيق الأمن، حيث كان "والتر ليبمان" (*Walter Lippmann*) من أوائل الذين وضعوا تعريفا لمصطلح "الأمن القومي"، فاعتبر الدولة آمنة إذا لم تبلغ الحد الذي تضحي بقيمها إن أرادت أن تتجنب الحرب، و في ذلك يقول: "إن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب في تفادي وقوع الحرب، و تبقى قادرة، لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه"⁽³⁾.

كما عرفه "أرنولد وولفرز" بأنه: "غياب التدابير التي تهدد القيم المكتسبة، و عدم الخوف من تعرض هذه القيم للهجوم"⁽⁴⁾.

فأمن الدولة -وفقا لهذا- مساو للقوة العسكرية و مرادف للحرب، غير أن الأمر قد اختلف بتطور مفهوم الأمن القومي الذي لم تعد القوة العسكرية هي مصدر التهديد الرئيس له، بل ظهرت مصادر جديدة تمثلت في التهديدات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و غيرها، لذلك سعى "باري بوزان" إلى إيجاد رؤية أكثر اتساعا للأمن داخل النظام الدولي، بحيث يرى " أن الأمن على مستوى الدول القومية يسعى إلى التحرر من التهديد، أما في المستوى الدولي فإنه يتعلق بقدرة الدول و المجتمعات على صون هويتها المستقلة و تماسكها العملي"⁽⁵⁾.

تعرضت أغلب التعاريف التي ركزت بصفة أساسية على خلفية تهديد القيم و حمايتها إلى العديد من الانتقادات، خاصة كونها تركز على مناقشة القيم المرتبطة بالدولة كوحدة تحليل

1 (محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، (القاهرة: مركز البحوث و الدراسات السياسية، 1989)، ص ص 51 - 52.

2 (علي الدين هلال، العرب و العالم، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988)، ص 137.

3 سليمان عبد الله الحربي، مرجع سبق ذكره، ص 14.

4 سيد أحمد قوجيلي، مرجع سبق ذكره، ص 10.

5) Barry Buzan, *People, State, and Fear: The National Security Problem in International Relations*, (Brighton: Harvester Wheat sheaf, 1990), p. 142.

مركزية، فتعريف كل من "أرنولد وولفرز" و"باري بوزان"، باعتبارهما أهم التعاريف التي قدمت آنذاك، أثارت الكثير من التساؤلات و النقاشات حول مضمونها⁽¹⁾:

- فما هي القيم المركزية التي يتعين حمايتها: البقاء الدولاتي، الاستقلال الوطني، الوحدة

الترايبية، الرفاه الاقتصادي، الهوية الثقافية، الحريات الأساسية....؟

- و ماهو موضوع الأمن، بمعنى ماهي الوحدة المرجعية (الدولة- الأمة/ الإنسانية/ الفرد)؟

- و ماهي التهديدات (عسكرية/ أو غير عسكرية) التي يجب على الوحدة المرجعية أن تحمي

نفسها منها لضمان بقائها؟ هل هذه التهديدات موجودة موضوعيا أم ذاتيا؟

- و عبر أي عملية سياسية و أي خطاب يصبح التهديد رهانا أمنيا؟

كل هذه التساؤلات فتحت مجالا للنقاش حول مضامين الأمن، و مدى جدوى و قدرة ما تم

الوصول إليه في حقل الدراسات الأمنية على ضبط و تحديد المضمون الحقيقي للمفهوم، خاصة و أن

أغلبها تم وضعه في ظرف دولي معين اتسم بالصراع الاستراتيجي و الذي لعبت فيه الدول دورا

رئيسيا مقابل غياب شبه تام لفواعل أخرى، فمع تحول هذه الظروف و بروز مساقات جديدة صاحبت

نهاية الحرب الباردة و تشكل نظام دولي جديد، طرح السؤال حول إمكانية الاعتماد على هذا المفهوم

العسكري القومي الضيق للأمن، الذي صار قاصرا على تغطية و تفسير الأشكال الجديدة للتهديدات

من جهة، و طرق مواجهته ا من جهة أخرى، كذلك بروز منظومة قيم جيدة لم تكن موجودة من قبل

كحقوق الإنسان و الهجرة و بعض القضايا ذات البعد لتقافي و الحضاري.

كل هذا جعل الحديث عن توسيع أبعاد الأمن و قضاياها و مراجعة مضامينه أكثر من ضرورة

عملية و أكاديمية على حد سواء، و هذا ما سندرج على عرضه في العناصر الموالي من هذا الفصل.

المطلب الثاني: نحو إطار مفاهيمي أكثر شمولية للأمن: التحولات على مستوى الفاعلين و الأبعاد

والقيم.

يذهب البعض إلى وصف ما حدث من تحولات في مفهوم الأمن و مضامينه بعد نهاية الحرب

الباردة، و ما عرفه من دعوات لإعادة صياغته بشكل يجعله متكيفا أكثر مع مقتضيات هذه المرحلة

الجديدة، بمرحلة الثورة في الدراسات و الشؤون الأمنية.

فمع وصول نظريات أمنية و تصورات جديدة لقضاياها بدأ التشكيك في صحة الطرح

التقليدي و حول ما أثير عن صعوبة تعريف الأمن، ما جعله مفهوما ملغما يخشى الباحثون الاقتراب

منه، و بقي مفهوم الأمن مرتبطا بالطرح التقليدي الذي يفسره بأبعاده المادية العسكرية المرتبطة

بالدول، و هنا نوه الباحثون الجدد خاصة النقاد إلى ضرورة تخطي هذه الفكرة حول صعوبة تعريف

الأمن، و العمل في المقابل على توسيعه ليشمل التحولات الجديدة على الصعيد العالمي، و من هنا لم

(1) عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص 14.

تعد الصعوبة المزعومة في تعريف الأمن مبررا لعدم القيام بالمحاولة، و لهذا كانت الخطوة الأولى نحو إعادة تعريف الأمن تقتضي هدم أسطورة صعوبة تعريفه، و من بين الأمثلة على هذه الخطوة النقد الذي وجهه " كين بوث" (*Ken Booth*) إلى ادعاء " باتريك مورغان" حول صعوبة تعريف و تحليل مصطلح الأمن، بحيث يقول: "الأمن ليس مصطلحا صعب التعريف في كل حالة، نقطة البداية يجب ان تبدأ في تجارب و تحليلات و مخاوف أولئك الذين يعيشون انعدام الأمن/ و المرض، او المنزلة المنخفضة"⁽¹⁾.

و من هنا ظهرت محاولات جادة لإعادة تعريف الأمن و لتوسيع مضامينه، و يعتمد المنطق الكامن وراء هذه النقلة و التحول و الابتعاد عن المنظور التقليدي للأمن على حجتين أساسيتين:

1- أن الحرب بين الدول مازالت ممكنة، إلا أن الحروب في داخل الدول هي الأكثر عنفا اليوم، و ليست المصلحة القومية هي الأهم في العديد من هذه النزاعات بل هوية الجماعة و ثقافتها.

2- إن قدرة دولة ما على توفير الأمن لمواطنيها، قد أصابها عوامل التعرية من جانب عدد من التهديدات غير العسكرية، كالمشكلات البيئية و النمو السكاني و الأمراض و مشكلات اللاجئين و شح الموارد⁽²⁾.

بالإضافة إلى هذه الحجج نجد أن جملة من التحولات مست النظام الدولي الجديد في مستويات متعددة، بينت القصور الكبير في مفهوم الأمن التقليدي، نذكر منها:

- اختلاف التهديدات الأمنية من دولة إلى أخرى، فالتهديدات الأمنية التي تواجه دولة متقدمة ليست نفسها التي تواجه دول العالم الثالث، لذا فان تصورهما لمفهوم الأمن سيكون مختلفا.

- اختلاف التهديدات الأمنية حسب التحولات التي تمس النظام الدولي، وتحول أشكال العنف، ففي سنوات السبعينات ساد الحديث عن الأمن الطاقوي (*Energetic security*)، لكن الفائض الإنتاجي للنفط خلال سنوات التسعينات أنقص من أهمية الحديث عن هذا المفهوم⁽³⁾.

- زيادة وتيرة انتشار التهديدات الأمنية الجديدة بسبب تطور شبكة الاتصالات العالمية، حيث يقول "توماس فريدمان" (*Thomas Friedman*): "الآن عليك أن تقلق وبصورة متزايدة بشأن التهديدات المقلقة من أولئك الذين أنت متصل بهم، بما في ذلك الاتصال عبر الانترنت والأسواق، ومن أولئك الأقوياء الذين يستطيعون المجيء إلى باب دارك"، فشبكات الاتصال التي أفرزتها العولمة في اغلب المجالات: الاقتصادية، المالية، الاجتماعية، الثقافية... تزيد من

(1) سيد أحمد قوجيلي، مرجع سبق ذكره، ص 17.

(2) مارتن غريفيس، تيري أوكالاهان، مرجع سبق ذكره، ص 79.

(3) Jean Jaque Roche et Charles Philippe David, *Théories de la Sécurité.* (Paris : Montchrestien, 2002), p. p. 13-14 .

ضعف الدولة أمام التهديدات التي تواجهها⁽¹⁾.

- تزايد مراكز التأثير في النظام الدولي، وذلك بسبب تزاوي الفواعل في العلاقات الدولية حيث لم تعد الدولة فاعلا وحيدا وموحدا في العلاقات الدولية مثلما افترضته المدرسة الواقعية التقليدية، بل صارت هناك فواعل متعددة، سواء أكانت ما دون مستوى الدولة أو ما فوق مستواها، وكنتيجة لذلك تزايدت مصادر التهديد ، وتزايدت معه مسببات التهديد وأنواعه، حيث لم يعد التهديد بالضرورة عسكريا، بل صار من مصادره متنوعة : تجارة المخدرات، الجريمة المنظمة العابرة للحدود، الفقر، التلوث البيئي، الإرهاب الدولي، انتشار الأوبئة والأمراض، لذا اقترح "ريتشارد أولمن" (Richard H. Ulmen) (1983) توسيع قائمة الفواعل التي لها علاقة مباشرة بقضايا الأمن إلى الفواعل من غير الدولة (Non-state actors) ، فأغلب هذه الفواعل هامش كبير من المبادرة، لا رد فعل فحسب⁽²⁾.

نتيجة كل هذه التحولات العميقة التي مست النظام الدولي لفترة ما بعد نهاية الحرب الباردة، و أثرت بشكل مباشر على مفهوم الأمن، شاع و برز في مجال الدراسات الأمنية استخدام مفهوم " الأمن غير التقليدي" / (Non-Traditional Security) (NTS) كتعبير عن اتجاه جديد لإعادة صياغة مفهوم الأمن تماشيا و تكيفا مع هذه التحولات. و صار هذا المصطلح الجديد مجالا بحثيا عنيت به العديد من المراكز البحثية، سواء التي تأسست خصيصا لدراسته، أو التي ضمنته في برامجها البحثية.

عادة ما تتم الإشارة إلى التهديدات و التحديات للأمن غير التقليدي في إطار الأمن الإنساني، للتركيز على أمن الأفراد و المجتمعات و الجماعات في مواجهة تهديدات تشمل الجريمة المنظمة، و التدهور البيئي، و أزمات النقص في الموارد و الكوارث الطبيعية، و الانتشار الوبائي، و ما إلى ذلك من أنماط تهديدات لا ترتبط مباشرة بأنماط التهديد العسكري أو الدبلوماسي التقليدية للدول.

و من هنا برز أهم تحول قيمي بالنسبة لمفهوم الأمن، و الذي يكمن في إعلاء مكانة الفرد و قيمته في السياسة الواقعية مقابل المكانة التقليدية المهيمنة التي احتلتها كل من الدولة و الأدوات العسكرية في تحقيق الغايات السياسية و ضمان الأمن⁽³⁾.

سعى الباحثون في هذا السياق تحديد و تعريف التهديدات و التحديات للأمن غير التقليدي بمحاولة مقابلتها مع التعريف التقليدي للأمن، و الذي تتوافر بشأنه أطر تعريفية واضحة تحظى بقدر

1) جوزيف ناي وجون دوناهيو، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، ترجمة: محمد الشريف الطرح، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2002)، ص 126.

2) Jean Jaque Roche et Charles Philippe David ; Op. Cit. p p 13-14 .

3) مالك عوني، "رهان الثورات-تصاعد مشكلات الأمن غير التقليدي في المنطقة العربية"، (في : ملحق تحولات إستراتيجية/مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، القاهرة ، العدد 186، 2011)، ص ص 03 - 04.

كبير من التوافق و الاستقرار، بالنظر لما يدعمها من خبرات تاريخية و جهود تنظيرية أكثر قدما و رسوخا (أعمال: وولفرز / بوزان / بالدوين....)، و يتعلق الأمن التقليدي أساسا بحماية وجود الدولة القومية و ضمانه في مواجهة تهديدات مقصودة، بينما التهديد غير التقليدي للأمن يمكن تعريفه بأنه ببساطة مجموعة مصادر التهديد أو قنوات إحداث الضرر التي تختلف عما يتضمنه التهديد التقليدي للأمن، و التي قد يواجهها نطاق أوسع من الكيانات، يمتد من الإنسان الفرد إلى الوجود الإنساني في مجمله، بما يشمل الدولة، ولكن لا يقتصر عليها بأي حال من الأحوال، و يتسع بالتالي نطاق التهديدات الأمنية ليشمل طيفا من المشكلات الاقتصادية، أو البيئية أو الصحية، أو الاجتماعية، أو السياسية، والتي قد تنشأ ليس بشكل مقصود من قبل كيان محدد لأهداف ذات طبيعة سياسية، و لكن قد تنشأ من مصادر شديدة التنوع ترتبط بمختلف مناحي الوجود الإنساني، و يتحقق الأمن في هذه الحال ليس بالضرورة و فقط من خلال حماية وجود الدولة، و لكن من خلال حماية الحق المتساوي في الوجود و الحياة الكريمة لمختلف الأفراد و المجموعات البشرية، و الكيانات التي تنظمها في النطاق المكاني للتهديد الذي يواجهه هذا الوجود⁽¹⁾.

سيطرت و حتى وقت قريب مقارنة تقليدية واقعية على قضية الأمن باختزاله في المجال و البعد العسكري حصرا، حيث نظر إليه من زاوية " القوة القومية في المقام الأول من قبل كل من صناع القرار و الاستراتيجيين"⁽²⁾، و اعتبر الواقعيون أن أهم اللاعبين في النظام الدولي ليسوا الأفراد بحد ذاتهم، و لكن الدول التي تحمل هما أساسيا و هو حماية سيادتها، و بما أن الدول كما يرى الواقعيون مشغولة بأفاق الحرب، يكون الأمن هو همها الأول، و الدول في ظل بيئة فوضوية لا يمكنها أن تعتمد بالكامل على الدول الأخرى لحمايتها، وبالتالي ستلجأ على تكوين تحالفات، و توقع معاهدات، لكن هذا ليس بكاف، فإذا كان على الدول أن تحافظ على بقائها فيجب أن تؤمن الدفاع عن نفسها، وقد يضطرها مسعاها للحفاظ على أمنها أن تهاجم دول أخرى لتعزيز موقعها و تحسين مقدرتها على الوصول إلى الموارد المهمة، و تعتبر الواقعية امتلاك تفوق و ميزة عسكرية على الدول الأخرى أهم مؤشر و ضمان لأمنها، بالرغم من اعترافها بأشكال أخرى من القوة بما فيها الثروة و المزايا الجيو-سياسية، لكن في التحليل النهائي، كلما كانت الدولة قوية عسكريا كانت أكثر أمنا⁽³⁾.

غير أن التغييرات التي عرفها النظام الدولي بداية من عقد السبعينيات - وإن كانت لم تبرز كما برزت بكل واضح في نهاية الثمانينات و بداية التسعينيات- أوضحت أن الدولة لم تعد المحور

(1) المرجع نفسه، ص ص 03 - 04.

(2) عبد النور بن عنتر ، مرجع سبق ذكره، ص 15.

(3) مارتن غريفيس، نيري أوكالاهان ، مرجع سبق ذكره، ص ص 78-79.

الرئيسي في العلاقات الدولية، بل إن هناك قرارات و سلوكيات لجهات أخرى (المؤسسات و المنظمات الدولية) يمكن أن تؤثر و يفوق تأثيرها الدولة القومية في العلاقات الدولية⁽¹⁾.

في ضوء تلك التطورات المتزايدة على الصعيد العالمي، و مع بروز عمليات التكامل و التعاون الدولي و ظهور فواعل جديدة، ظهر تيار رافض لتحليلات الفكر الواقعي، لكون الأمر لا يقتصر على بعده العسكري فحسب، بل هناك أبعاد أخرى لا تقل أهمية و تأثيراً عن المفهوم العسكري للأمن، وفي هذا السياق ظهر كتاب " روبرت ماكنامار " (*Robert McNamara*) " جوهر الأمن" (*The Essence Security*) في ستينيات القرن العشرين ليؤكد الأبعاد غير العسكرية للأمن، رابطاً التنمية بالأمن، و يرى بأن الأمن ليس النشاط العسكري التقليدي، وإن كان ينطوي عليه، بل هو التنمية، و من دون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن، والدول النامية التي لا تنمو في الواقع لا ببساطة أن تظل آمنة، و وفقاً لذلك فقد ربط " روبرت ماكنامارا" بين الأمن و التنمية، بحيث لا يتحقق أحدهما دون الآخر، أما الإمكانيات العسكرية فهي ليست جوهر الأمن، و إن شكلت أحد أهم ركائزه، فالجماعات الآمنة هي تلك التي تحقق قدراً كبيراً من التنمية، ليضيف بعداً جديداً من أبعاد الأمن القومي المتعلق بالقضايا الاجتماعية و الاقتصادية للمجتمعات، من دون التخلي على البعد العسكري للأمن و دوره في حماية الدولة، لكن وضعه في سياق الإطار المجتمعي للأمن⁽²⁾.

كما تعتبر أعمال "رينتشارد أولمن" إحدى المحاولات الأولية و المهمة للتعبير عن تلك الحاجة إلى توسيع مفهوم الأمن، وقد تحدث عن هذا في مقاله المهم " إعادة تعريف الأمن" (*Redefining Security*)، الذي نشر في عدد صيف 1983 من مجلة " الأمن الدولي" (*International Security*)، فحسب "رينتشارد أولمن" فإن المنظور الضيق للأمن القومي باعتباره يتلخص في حماية الدولة من هجمات عسكرية عبر الحدود، خاطئ و خطر في آن واحد. فهذا المنظور الضيق يحول الاهتمام بعيداً عن التهديدات غير العسكرية التي توقع أن تقوض استقرار العديد من الدول، كما حذر "رينتشارد أولمن" من افتراض هذه المنظور، ضمناً، أن التهديدات التي تتبع من خارج حدود الدولة هي بشكل ما أكثر خطورة على أمنها من التهديدات التي قد تنشأ داخلها⁽³⁾.

كما أن بداية اهتمام الدارسين بالوضع العام و الأمني في دول العالم الثالث، ساهم في تطوير مقارنة شاملة للأمن، و تبين حجم القصور في المقاربة التقليدية العسكرية للأمن، غير المتناسبة مع المشهد الأمني في دول الجنوب، وبهذا ظهرت الحاجة إلى ضرورة توسيع أبعاد الأمن ليشمل أبعاداً أخرى خاصة الاقتصادية و الاجتماعية، ففي دراسته للأمن في البلدان النامية، تبنى الباحث الفلسطيني "يزيد صايغ" صيغة موسعة للأمن تشمل (الدفاع عن القيم الوطنية، البقاء، الوحدة

(1) عمرو عبد العاطي، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية، (الدوحة-قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة

السياسات، ط 1، 2014)، ص ص 35-36.

(2) سليمان عبد الله الحربي، مرجع سبق ذكره، ص ص 17-18.

(3) مالك عوني، مرجع سبق ذكره، ص 05.

الترابية، بقاء الدولة، ضمان سلامة السكان، إيجاد ظروف اقتصادية للرخاء، الحفاظ على الانسجام الاجتماعي، البناء الوطني)، ليحدد الأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية و السكانية كأبرز جوانب الأمن في هذه البلدان⁽¹⁾.

و قد لاحظ "علي الدين هلال الدسوقي" و "بهجت قرني" في دراستهما التحليلية للأدبيات المتخصصة في تحليل السياسات الخارجية للدول النامية، أن سلوك سياسات هذه الدول تحدها ثلاث معضلات أساسية:

1 مساعدة / استقلال.

2 موارد / أهداف.

3 -أمن / تنمية⁽²⁾.

و بالتالي نجد أن هاته السياسات تبنى بتركيزها على تحقيق أهداف أمنية مرتبطة بشكل كبير بالأبعاد السوسيو-اقتصادية.

برز التيار الليبرالي كأحد التيارات المدافعة عن وجهة النظر التي تنادي بتوسيع أبعاد الأمن، و التركيز أكثر على التفاعلات الاقتصادية بدل العسكرية الإستراتيجية لكن دون إهمالها، فمع تزايد حجم التفاعلات الاقتصادية في العلاقات الدولية تم التعامل معها كمتغير حاسم يحدد مصلحة الدول و باقي الفواعل ضمن البيئة الدولية، فالقيمة المقرونة بالقدرة العسكرية قد تراجعت درجتها بعد نهاية الحرب الباردة، على الأقل بين دول الغرب من حيث أن الدفاع عن الأراضي أصبح أقل إلحاحا، و في ذلك يرى "كين بوث": " أن القوة في الشؤون العالمية تتجه على نحو متزايد إلى النجاح الاقتصادي بدلا من الإحصائيات العسكرية". لكن هذا لا يعني تبدل أهمية الدولة ككيان نتيجة لهذا التغير، و لكن يعني التغير النسبي الذي في ضوئه يتم ترتيب الدولة الواحدة على المستوى العالمي مقابل الأخرى، و عليه حسب هذا الاتجاه الليبرالي فقد استطاع الاقتصاد أن يقلل من الانخفاض النسبي لقضايا السياسة العليا المتعلقة بالأمن و الاستقرار، كما أنه شجع على الاعتماد المتبادل لتفادي العودة إلى نظام الحرب و الصراع، و الذي ساعد بدوره على ربط المجتمعات، وساعد على خلق الثروة، و هذا بالطبع يخلق الترابط المتزايد بالقضايا الأمنية⁽³⁾.

لقد جاء التعبير العملي عن ضرورة توسيع مفهوم الأمن في تقرير التنمية البشرية سنة (1994)، الصادر عن الأمم المتحدة، حيث أكدت أن مفهوم الأمن يجب أن يتغير من تركيز حصري على الأمن القومي إلى تركيز أكبر على أمن البشر (الأمن الإنساني)، من أمن عبر الأسلحة إلى أمن

(1) عبد النور بن عنتر ، مرجع سبق ذكره، ص 15.

(2) المرجع نفسه، ص 15.

(3) سليمان عبد الله الحربي، مرجع سبق ذكره، ص 18.

غذائي بيئي ونميين مناصب الشغل⁽¹⁾. و هذا في محاولة لتفسير ظواهر جديدة من التهديد الأمني، حدد التقرير أبرز خصائص هذه التهديدات في أنها:

- ذات صبغة عالمية لا تقتصر على دولة ما.
- متداخلة بحيث يمكن أن يفضي أحد التهديدات إلى تهديد آخر، أو يفاقم من تداعياته السلبية (البطالة و الهجرة).
- لا يمكن التعامل معها بشكل جذري وفقا لمقولات الأمن في صياغته التقليدية.
- و حدد التقرير سبعة أنماط من تلك التهديدات: الأمن الاقتصادي، و الأمن الغذائي، و الأمن الصحي، الأمن البيئي، و الأمن الشخصي، و الأمن المجتمعي، و الأمن السياسي⁽²⁾.

في إطار تطور مفهوم الأمن، ومع توسع جوانبه و قضاياها، التي لم تعد تقتصر فقط على القضايا العسكرية بل تضمنت كذلك القضايا و السياسية و الاجتماعية و الثقافية، في هذا السياق ميز "باري بوزان" بين خمسة أبعاد رئيسية لمفهوم الأمن لا تعمل بمعزل بعضها عن بعض، بل معا في شبكة قوية من الترابط، كالاتي⁽³⁾:

- **الأمن العسكري**: يهتم أساسا بالقدرات الدفاعية و الهجومية و بمدركات الدول لنوايا بعضها الآخر.
- **الأمن السياسي**: يعني الاستقرار التنظيمي للدولة و نظم الحكومات و الإيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها.
- **الأمن الاقتصادي**: يخص الموارد المالية و الأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه و قوة الدولة.
- **الأمن الاجتماعي**: يخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصيتها في اللغة و الثقافة و الهوية الوطنية و الدينية و العادات و التقاليد، في إطار شروط مقبولة لتطورها. تلك التهديدات التي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات و ثقافتها.
- **الأمن البيئي**: يتعلق بالمحافظة على المحيط الحيوي المحلي و الكوني، باعتباره عاملا أساسيا يتوقف عليه النشاط الإنساني.

1) Peter Hough, Op.Cit. p 13.

(2) مالك عوني، مرجع سبق ذكره، ص 04.

3) Barry Buzan, Op.Cit. p p 19 - 20.

و في مستوى آخر تم إبراز **البعد الطاقوي** كبعد جديد صار من الضروري إعطائه مكانته في القضايا الأمنية ، فال مصادر الطاقوية بأشكالها المختلفة صارت أحد المقومات الأساسية لبقاء المجتمعات، كما أنها تعد محركا أساسيا للنمو الاقتصادي في المجتمعات المختلفة، و من هنا و نظرا لهاته الحاجة الملحة للموارد الطاقوية، دخلت العديد من الدول في صراعات و تنافس كبير حتى تضمن تأمين ما يكفيها من هاته المصادر.

كل بعد من هذه الأبعاد يعمل بالموازاة و التداخل مع البعد الآخر، بحيث أنها تعمل سويا في شبكة قوية من الترابطات، فكل واحد منها يعتبر نقطة مركزية أو بؤرة في الإشكالية الأمنية، فمثلا هناك ترابط قوي بين الأمن القومي و البعدين الاقتصادي و الأمني، و هذا ما لاحظته "وليد عبد الحي"، بحيث يرى أن التحول التدريجي من معنى دفاعي لمفهوم الأمن القومي إلى مفهوم شمولي يستوعب كافة أبعاد الوجود السياسي، لاسيما الاقتصادي منها، جعل مفهوم النمو الاقتصادي متغيرا رئيسيا في الحركة⁽¹⁾، فتطور المنظومة الاقتصادية الدولية و تشابك العلاقات الاقتصادية للدول جعل الدارسين يعتبرون مثلا التجارة الخارجية سياسة أمن قومي، وقد اتضح البعد الاقتصادي للأمن و تداخل مع المفهوم العام للأمن القومي في سياسة أمريكا في العقد الأخير من القرن الماضي⁽²⁾. بعد هذه النقطة في توسيع مضامين الأمن، استقرت الأدبيات الخاصة بالأمن غير التقليدي على أن هذا التحول في مفهوم الأمن و توسيع أبعاده لا يمثل قطيعة مع الدولة، و لا يعني علاقة تضاد أو مواجهة بين الدولة و المجتمع، فالدولة التي تعبر عن احتياجات جميع مواطنيها، و توفر مجالا لحضور متساو لمصالح مختلف الفئات المنضوية في ظلها، تعد شرطا ضروريا لتفعيل آليات مواجهة الأمن غير التقليدي، بعبارة أخرى، فالأمن غير التقليدي لم يعد يعني بأي حال تهميش دور الدولة، ولكن تعزيزه في مجالات تتجاوز منظور الأمن التقليدي، و تكامله مع بقية ادوار الأطراف المجتمعية الأخرى في هذا الإطار.

(1) عبد النور بن عنتر ، مرجع سبق ذكره، ص 15.

(2) المرجع نفسه، ص ص 23 - 24.

المطلب الثالث: مستويات الأمن.

أدت التحولات التي عرفها مفهوم الأمن في إطار المنظور الغير التقليدي إلى توسيع مستوياته، تماشياً مع توسيع قاعدة التهديدات و الفواعل كذلك -كما تطرقنا لذلك سابقاً-، و في هذا السياق يتم التمييز بين أربع مستويات للأمن: مستوى فردي، وطني، و إقليمي ودولي.

أولاً: المستوى الفردي.

جاء نتيجة التحولات التي عرفتها فترة ما بعد الحرب الباردة، حيث ظهرت مجموعة من التهديدات أثرت على الفرد استدعت وجوب تحقيق أمن إنساني، و الذي يقوم جوهره على الفرد، إذ يعنى بالتخلص من كافة التهديدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها. وهو الحالة التي يشعر فيها بالاستقرار والسكينة والطمأنينة نتيجة لعدم وجود ما يهدده أو يقلق سكينته⁽¹⁾.

و يعتبر "وليام فريدمان" (*William Friedman*) سنة (1970)، من الأوائل الذين دعوا لمقاربة أمنية تركز على الفرد كوحدة مرجعية، و أكد عن أهمية الفرد في العلاقات الدولية، باعتباره يشكل المادة الحقيقية للعلاقات الدولية، طالما أنه هو الذي يشارك في الحرب، وهو الذي يصنع القضايا ويتحمل الخسائر، وهو الذي يعيش حراً أو يغدو مكبلاً في العبودية⁽²⁾.

و من بين التعاريف المعتمدة في تعريف الأمن الإنساني أو الفردي نجد تعريف كلا من "شارل فيليب دافيد" (*Charles Philippe David*) و "بياتريس باسكال" (*Béatrice Pascal*)، بحيث يعرفانه على أنه: "حالة التواجد في مأمن من الحاجة الاقتصادية والتمتع بنوعية حياة مقبولة، و بضمان ممارسة الحقوق الأساسية"، كما يؤكدان على أن السلم لا ينحصر فقط في مراقبة ونزع التسلح، بل أن "التنمية المستدامة، و احترام حقوق الشخص، والحريات الأساسية وأسبقية القانون، والحكم الراشد، والعدالة الاجتماعية، هي كلها مهمة بدورها للسلم العالمي"⁽³⁾

(1) أحمد الرشدي و آخرون، المدخل إلى العلوم السياسية والاقتصادية والإستراتيجية، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2003)، ص 6.

(2) جون إدمون، علاقات دولية، ترجمة: منصور القاضي، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1993)، ص 112.

3- Charles- Philippe David, et Béatrice Pascal, « **Précurseur de la sécurité humaine, le sénateur Raoul Dandurand (1816-1942)** ». *Etudes internationales*, (N° spécial) vol. XXXI, n°4, Déc. 2000, p p. 649- 651.

ثانياً: المستوى الوطني.

في هذا المستوى يرتبط الأمن بتوفير الآليات والإمكانيات، كذلك الإرادة لمكافحة كل أشكال التغيير العنيف أو المخل بجوهر وجود المجتمع، أو الذي يتم بواسطة طرق غير مقبولة أو غير شرعية عن تلك المتوافقة مع القيم السائدة في المجتمع والمقبولة من طرف الجميع⁽¹⁾. و يقوم هذا المستوى على متغيرين أساسيين هما:

- 1 - سيطرة السلطة السياسية على تفاعل الوحدات في البيئة الداخلية، أي القدرة على ضمان استمرار الأوضاع، سواء من خلال فرض احترام مختلف الفاعلين لقواعد العمل السياسي، أو توقيع عقوبات في حالة خرق هذه القواعد.
- 2 - العملية التي يتم فيها تحويل المطالب الخاصة بمختلف أطراف البيئ ة سواء كانت أفراد أم جماعات إلى بدائل أو قرارات، والتي يفترض أنها متلائمة مع حاجات الأغلبية أي خلق حالة من الرضا العام، وتتعلق كذلك بالقدرة على ضبط مختلف ردود الأفعال غير المؤيدة في حالة العكس.

ثالثاً: المستوى الإقليمي.

يعمل الأمن الإقليمي على تأمين مجموعة من الدول داخليا، و دفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن مجتمعة، إذا ما توافقت مصالح و غايات و أهداف هذه المجموعة أو تماثلت التحديات التي تواجهها⁽²⁾، و يمكن القول أن حال دول الإتحاد الأوربي في مواجهة مختلف التهديدات بشكل جماعي تجسد فكرة الأمن الإقليمي، سواء من جنوبها كالهجرة و الإرهاب أو من جهة الشرق عندما يتعلق الأمر بالتهديد الروسي لأمنها العسكري أو الطاقوي.

لفهم الأمن في هذا المستوى لابد من ربطه بمفهوم (النظام الإقليمي) الذي يعني: مجموعة التفاعلات التي تتم في رقعة جغرافية محدودة، تشغلها مجموعة من الدول المتجانسة، تجمع بينها مجموعة من المصالح سواء كانت منسجمة أو متناقضة. وغالبا ما يعكس نمط العلاقات الموجودة بين فواعل النظام الإقليمي⁽³⁾.

(1) رداق طارق، طارق رداق ، الإتحاد الأوربي- من إستراتيجية الدفاع في إطار حلف شمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية المشتركة، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2002)، ص 22-23.

(2) سليمان عبد الله الحربي، مرجع سبق ذكره، ص 19.

(3) إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية، (بيروت: المؤسسة العربية للأبحاث، ط1، 1979)، ص 217.

يسعى الأمن الإقليمي إلى تحقيق جملة من الأهداف، بدءاً من الدفاع عن الوحدات المشكلة لهذا الإقليم عن طريق تنمية القدرات العسكرية، و مروراً بالقبول الطوعي للانخراط ضمن الإقليم عبر توحيد الإدارة في مواجهة وحدة الخطر، و انتهاءً ببناء الذات و تنمية موارد الإقليم كمنطلق لتحقيق التكامل بشتى مستوياته بين وحدات النظام الإقليمي، وتأسيساً على هذا فالأمن الإقليمي ارتبط منذ ظهوره كمفهوم بأمن مجموعة من الدول المرتبطة بعضها ببعض، و الذي يتعذر تحقيق أمن أي عضو فيه خارج إطار النظام الإقليمي، و لقد ذهب "باري بوزان" إلى هذا الطرح عندما استخدم مصطلح "المجمع الأمني" (Security Complex) أو "الجماعة الأمنية" عند رواد الوظيفة الجديدة، لتسهيل التحليل الأمني في نطاق الإقليم، حيث اعتبره: "يتضمن مجموعة من الدول ترتبط فيه اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها بدرجة وثيقة، بحيث إن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها واقعياً بمعزل عن بعضها البعض"⁽¹⁾.

حسب مفهوم المجمع الأمني، فإن أغلبية الدول تحدد علاقاتها الأمنية من منطلقات إقليمية وليس عالمية، و أنه عندما تواجه قضايا عالمية فإنها تميل إلى رؤية تلك العلاقات تتحـدد بالسـياق الإقليمي. في الواقع فإن الإقليم يسيطر على منظور الأمن. و قد يكون دور الأطراف الفاعلة الخارجية والقوى العظمى في ديناميكية المجمع الأمني حاسماً. ففي أوروبا تجلّى أثر الحرب العالمية الثانية في إنتاج ما سمّاه بوزان مجعماً أمنياً "ذا مستوى أعلى" مع ظهور الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي بوصفهما زعيمي كتلتين. و من غير العجيب أن تؤدي عمليات انتقال الصفائح التكتونية لمجمع الأمن الأوروبي بنهاية الحرب الباردة وانقضاء الشيوعية إلى توعية الدبلوماسيين والباحثين باحتمال أن تقتضي هذه التغييرات تعريفاً جديداً للمجمع. ومن شأن خفض ما سيسميّه بوزان "الغشاء" أن يسمح للاعتبارات الأمنية بأن تطفو على السطح كما بينت حركة توسع الناتو في أوروبا الوسطى والشرقية⁽²⁾. وهذا أيضاً ما يمكن ملاحظته حالياً حول إعادة تعريف الاتحاد الأوروبي كمجمع أمني و تحديد المخاطر التي تهدده، مع استرجاع روسيا لدورها الدولي كدولة قوية- ولو كان نسبياً- و تأثير هذا الظهور على الأمن الأوروبي بشكل عام أو أمن طاقتها بصفة خاصة، بحيث يتعامل الإتحاد الأوروبي بحساسية مفرطة من ارتباطه الكبير بروسيا كمصدر أساسي لاحتياجاته خاصة من الغاز.

(1) سليمان عبد الله الحربي، مرجع سبق ذكره، ص 19.

(2) غراهام إيفانز، جيفري نوينهام، مرجع سبق ذكره، ص 674.

إن فكرة المجمع الأمني هي من حيث الأساس دعوة لاعتبار أن المستوى الإقليمي للتحليل يعمل من منطلق القضايا الأمنية. و هو من جوانب عدة محاولة لإثارة الأسئلة بدلاً من تقديم الإجابات كما أنه يحفل بالصعوبات حين يراد تطبيقه تجريبياً (empirically) (1).

لذلك فالدول تجعل من الأمن الإقليمي مسلكاً لتحقيق أمنها الوطني بشكل منفرد، ومن الملاحظ أن أمن الدولة الإقليمي يعتبر جزءاً هاماً من سياستها الأمنية، فأية محاولة لاختراق المحيط الإقليمي للدولة خاصة إذا كان مجالاً للنفوذ، يعد في حالة وقوعه تهديداً لأمنها الوطني (2)، ومن أهم الأمثلة على ذلك نجد التصورات الروسية للأمن الإقليمي بعد سقوط الاتحاد السوفيتي السابق، حيث تعتبر روسيا أن الحدود السابقة للاتحاد هي حدود ذات حساسية أمنية كبيرة بالنسبة لها (الجوار القريب)، لذلك فهي تبدي حذراً كبيراً في التعامل مع القضايا التي تكون قريبة من محيطها الإقليمي كقضية توسيع الناتو.

رابعاً: المستوى الدولي.

في هذا المستوى يتم التعبير عن الأمن عادة بمصطلحات كالأمن الدولي أو العالمي و الأمن الجماعي، حيث ظهر هذا المستوى بعد الانفتاح الذي ميز النظام الدولي والعلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى بزوال المركزية الأوروبية، وأهم نتائج ذلك دخول مناطق كثيرة في إطار النظام الدولي إفريقيا، آسيا وأمريكا اللاتينية... الخ (3)، فالنظام الوستفالي من قبل مكن لمفهوم الأمن الوطني، و استمر إلى غاية الحرب العالمية الأولى، حيث كان الأمن الوطني لكل دولة أوروبية هو الأساس في بنیان الأمن العام الذي نشأ في أوروبا آنذاك، من خلال نظام تعددي للتوازن بين القوى، و منافسات تقود إلى تحالفات متضادة مرنة و هشة لا تضمن أمناً و لا تؤمن سلاماً، بل تقود -في أغلب الأحيان- إلى قيام الحروب، و هذا ما كان يبرر غياب مفهوم مشترك لمفهوم الأمن في مستواه الغير وطني أو العالمي، و لم يعرف العالم الحديث مفهوماً للأمن الدولي سوى ابتداء من التجربة المحدودة و الفاشلة لعصبة الأمم، أين حاولت الجماعة الدولية أن تضع في عهد العصبة أسساً لقيام نظام دولي للأمن الجماعي، غير أنها فشلت في ذلك بسبب مثالية طرحها و عدم تماثيه مع التطورات السياسية بعد توقيع اتفاقية فرساي سنة 1919 (4)، و بسبب اعتبارات عملية أخرى. و بهذا ظهر ما عرف بنظام الأمن الجماعي كرد فعل للنظام القديم القائم على نظام توازن

(1) المرجع نفسه، ص 674.

(2) إسماعيل صبري مقلد، مرجع سبق ذكره، ص 217.

(3) John Burton, **Global Conflicts**, (Brighton: wheat sheaf books, 1984). p. 87.

(4) مصطفى علوي، "الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني و الأمن العالمي"، (في: مجلة مفاهيم، المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية، القاهرة، مصر، العدد 04، سنة 2005)، ص 23.

القوى، و كان أول تطبيق له كما أشرنا في ظل عصبة الأمم، ثم بعد فشلها تبنته منظمة الأمم المتحدة بصيغة جديدة أكثر عملية، و ذلك لمنع نشوب الحروب واحتوائها، وهو لا يعني انتهاء الاختلافات والتناقضات القائمة في مصالح الدول، وإنما إنكار العنف المسلح كأداة لحلها، والتركيز على الوسائل والأساليب السلمية، ويمكن تعريفه بأنه : " التزام جميع الدول بأن تشارك بقواتها ضد الدولة المعتدية، فور تقرير هذا العدوان عن طريق إجراءات خاصة بذلك". وهذا التعريف يقتصر فقط على دور الدول في حفظ السلم والأمن الدوليين ". كما عرف أيضا على أنه " ذلك النظام الذي تتحمل فيه الدول الأعضاء في المنظمات أو الهيئات الدولية مسؤولية حماية كل عضو من أعضائها " (1). فهذا التعريف أشمل لأنه يركز على دور الدول و المنظمات الدولية التي تكون عضويتها متاحة لكل أعضاء المجتمع الدولي، وهو ما يميز الأمن الجماعي عن التحالف (2).

في ظل هذه التطورات التي عرفها العالم بعد الحرب العالمية الثانية أصبح من الصعب على الدول البقاء بمعزل عن القضايا الدولية نظرا لزيادة درجة الربط بين ما هو وطني داخلي و ما هو خارجي و عالمي، وأصبح بذلك ما يحدث في مختلف أنحاء العالم يمس مصالح و أمن الدول بشكل مباشر حتى وان كانت الأحداث بعيدة عنها من الناحية الجغرافية أو خارج محيطها الإقليمي، و هذا ما حاول "جوزيف ناي" (Joseph Ney) و " روبرت كيوهان" (Robert Keohane) التعبير عنه بالاعتماد المتبادل، فهذه الوضعية جعلت سياسات الأمن لا تصاغ بالاعتماد على متغيرات و عوامل داخلية فقط، بل أصبحت تتفاعل بشكل كبير مع العوامل الخارجية، أي أن مصادر الخطر أصبحت عالمية لا تهدد فقط الأمن القومي لدولة واحدة أو مجموعة من الدول بل أصبحت تهدد كل وحدات النظام الدولي، وهذا يعني أن السياسة الأمنية الوطنية أصبحت جزءا من سياسة أمنية عالمية لمواجهة التهديدات (3).

تطورت فكرة الأمن الجماعي مع المنظور الليبرالي في العلاقات الدولية ، و يعتبره الليبراليون المؤسساتيون أفضل وسيلة للتغلب على معضلة الأمن ليست من خلال المساعدة الوطنية الذاتية وميزان القوى، بل من خلال إرساء قواعد التزامات جماعية تتعهد بموجبها كل دولة بالانضمام إلى الجهود المشتركة ضد أولئك الذين يهددون سلامة أراضي الدول الأخرى أو استقلالها السياسي.

لذا فقد تركزت فكرة الالتزام العالمي والدائم والجماعي بمقاومة العدوان وضمان

(1) إبراهيم أبو خزام، الحروب وتوازن القوى، (عمان: دار الأهلية للنشر والتوزيع، 1998)، ص ص 60 - 61.
(2) نشأت عثمان الهلالي، الأمن الجماعي"، (في: مجلة مفاهيم، المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية، القاهرة، مصر، العدد 09، سنة 2005)، ص 23.

3) John Burton, Op. Cit. p. 87.

الأمن في ميثاق عصبة الأمم (المادة 10)، وعاد إلى الظهور بشكل معدل في ميثاق الأمم المتحدة (الفصل السابع). وتعتمد فعاليته على كون كل دولة مستعدة، بصرف النظر عن مصالحها الخاصة أو المباشرة، لكي تتعهد بالأخذ على أيدي المعتدين، حيث يفترض أنه من الممكن بهذه الطريقة تنظيم تحالف غالب من الدول المتوافقة في الرأي ضد أي معتد بصرف النظر عن هويته. فكان الردع والعقاب وإعادة النظام جزءاً من أسبابه المنطقية. ويذكر الفشل المعيب للعصبة في توفير الأمن الجماعي (منشوريا 1931، إثيوبيا 1935، راي-نلاند 1936، النمسا 1938، تشيكوسلوفاكيا 1939، وفنلندا 1940) بالاستمرار الشاذ للمنظور الفردي بدلاً من الجماعي في صياغة إدارة السياسة الخارجية⁽¹⁾. بالنظر لهذا السجل الهزيل قد يبدو من العجب أن نجد الأمم المتحدة تسير على خطى عصبة الأمم في مؤتمر الميثاق عام 1945. فقد أعطيت دول الفيتو الخمس وضعاً خاصاً - ومسؤولية متناسبة مع مركزها - في نظام الأمم المتحدة حيث يتضمن الفصل السابع مخزناً مليوناً بالتدابير القسرية لتقوم المنظمات الحكومية الدولية باستعمالها في حال تهديد محتمل أو واقع للسلام⁽²⁾.

من خلال ما سبق يمكن القول بأنه على الرغم من أن مستويات الأمن تبدو منفصلة كل على حذا، إلا أن العلاقة التي تجمع بين كل منها وطيدة من الناحية التحليلية أو من الناحية الممارساتية، فحسب "جون بورتن" (John Burton)، فإن حالات اللإستقرار في المجتمع الدولي هي انتشار لحالات النزاع و اللإستقرار في البيئة الداخلية⁽³⁾، وبالتالي فإن تحقيق الأمن على المستوى الإقليمي مرتبط بمدى قدرة الدول على تحقيق استقرارها وأمنها الداخلي، أي الأمن في مستواه الوطني، ومن جهة ثانية يرتبط كل من المستويين الوطني والإقليمي بالمستوى الدولي، حيث يؤكد التحليل النظمي للعلاقات الدولية وجود ارتباط بين نمط التفاعل بين وحدات النظام الإقليمي ونمط التفاعل الحاصل في إطار النظام الدولي الكلي، ويبرز ذلك الارتباط بين مستويات الأمن من خلال أحداث الحرب الباردة، أين مثلت الأنظمة الإقليمية امتداداً للصراع الثنائي، فقد كانت رغبة كل طرف في تحقيق مكاسب سببا في حروب إقليمية أو بالوكالة تتدخل فيها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي بشكل غير مباشر، وهذا ما يمس الأمن الإقليمي إضافة إلى تدعيم الانقلابات العسكرية من أجل تحويل ولاء الدول نحو أحد المعسكرين، وهو تأثير مباشر على الأمن في مستواه الوطني⁽⁴⁾.

(1) غراهام إيفانز، جيفري نوبينهام، مرجع سبق ذكره، ص 108.

(2) المرجع نفسه، ص 108.

(3) John Burton, Op. Cit. p 87.

(4) رداق طارق، مرجع سبق ذكره، ص ص 26-27.

المبحث الثاني: تطور مفهوم الأمن (أمن الطاقة) في نظريات العلاقات الدولية.

عند الحديث عن الأمن كموضوع للنقاش بأبعاده المتعددة (بما فيها أمن الطاقة) نجده يثير الكثير من الجدل النظري ضمن حقل العلاقات الدولية أو الدراسات الأمنية، و عادة ما نجد النقاش يدور بين اتجاهين رئيسيين تعاملًا مع الأمن و مواضيعه و أبعاده بشكل مختلف عن الآخر، بحيث قدما تصورات نظرية متباينة، يبررها الاختلاف من الناحية الزمنية و المكانية للبيئة التي تبلور في إطارها كل تصور، هذا من جهة، و من جهة أخرى نجد أن الخلفية الفكرية و المنطلقات الاستمولوجية لكل منهما تختلف عن الأخرى، و هنا يميز المختصون في الدراسات الأمنية بين:

1- الاتجاه أو المنظور العقلاني أو التقليدي أو الوضعي (*) (Rational / Traditional /)

(Positivism) للأمن: و يضم كلا من التصور الواقعي بشكل مركزي، حيث يعتمد على معالجة الأمن في شقه العسكري، و الاعتماد على الدولة كوحدة مرجعية في ذلك، و تعتبر الواقعية بمختلف اتجاهاتها تعبير عن مضمون هذا الاتجاه. كذلك يضم التصور الخاص بالليبرالية باعتبارها تعتمد على خلفية عقلانية في التعاطي مع قضايا الأمن و غن كانت تختلف من حيث المعالجة و المنطلقات مع الواقعية.

2- تطور مفهوم الأمن مع إسهامات " مدرسة كوبنهاجن" بزعامة "باري بوزان" و " أولي ويفر" اللذان وسعا مفهوم الأمن ليشمل قطاعات أوسع من الجانب العسكري، بالإضافة إلى تحديثها على البعد الذاتي للأمن بالإضافة إلى بعده الموضوعي.

3- الاتجاه أو المنظور المابعد وضعي (***) (Post Positivism) أو التكويني للأمن: و يضم كل النظريات التي انتقدت الطرح التقليدي، ودعت لإعادة صياغة مقاربات جديدة تستوعب التحولات التي عرفها العالم خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، وكذلك مراجعة أعمال التقليديين من الناحية القيمية و الإدراكية لمختلف جوانب الأمن، كما دعوا إلى ضرورة اشتغال الأمن للقضايا الجديدة المرتبطة بالأفراد و الجماعات الاثنية و غيرها، و كذلك تناول أبعاد جديدة تتجاوز الطرح التقليدي الذي يصفونه بالاختزالي.

(*) **الوضعية (Positivism):** (أوغست كونت)، هي إحدى فلسفات العلوم التي تستند إلى رأي يقول أنه في مجال العلوم الاجتماعية، كما في العلوم الطبيعية، فإن المعرفة الحقيقية هي المعرفة والبيانات المستمدة من التجربة الحسية، والمعالجات المنطقية والرياضية لمثل هذه البيانات والتي تعتمد على الظواهر الطبيعية الحسية وخصائصها والعلاقات بينهم والتي يمكن التحقق منها من خلال الأبحاث والأدلة التجريبية، وهي نشأت كنفوض لعلوم اللاهوت والميتافيزيقيا الذين يعتمدان المعرفة الاعتقادية غير المبرهنة.

(**) **ما بعد الوضعية (Post-Positivism):** هي فلسفة بحث تطورت مع أعمال "مدرسة فرانكفورت" و أعمال (روبرت كوكس / هابرماس)، تنطلق من استمولوجيا مخالفة و نقدية للفلسفة الوضعية، ففي العلوم الاجتماعية لا يمكن الوصول لحقائق مطلقة على غرار العلوم الدقيقة و التجريبية، و يؤكدون أن الذاتية هي صفة لصيقة بنتائج البحوث، ذلك أنه لا يمكن عزل الباحث عن بيئته الاجتماعية التي تؤثر على أفكاره، لذلك يعتقدون ان النظريات و المعرفة هي دائما لخدمة شخص معين، أو تبرير لواقع محدد.

المطلب الأول: التصورات العقلانية للأمن (النقاش الواقعي الليبرالي حول مضامين الأمن). أولاً: الأمن وفق المنظور الواقعي.

عادة ما يطلق الباحثون تسمية الدراسات الأمنية التقليدية على الأدبيات الأمنية التي نشر معظمها في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، لتمييزها عن الدراسات النقدية للثمانينات. و ارتبطت بأعمال الواقعيين الذين سيطروا على حقل الدراسات الأمنية في تلك الفترة و حتى نهاية الحرب الباردة كمنظور سائد و مهيم، كما تصنف أعمالهم ضمن الدراسات الإستراتيجية كذلك، لتناولها السياسات العسكرية المتبعة لأغراض أمنية كالتسلح مثلاً، و الردع النووي، والدفاع الوقائي، وإدارة النزاع و التصعيد، و غيرها من المفاهيم المرتبطة بسياسات القوة و التساوم، و تركز بشكل أساسي على أمن الدولة، و كيفية الحفاظ عليه⁽¹⁾.

بالنسبة للأمن كمفهوم مركزي في التحليل الواقعي، هو موجود في تقاليد هذه المدرسة و أدبياتها منذ القدم و حتى تبلور نظريات علمية مع أعمال الواقعيين التقليديين، بحيث تناولت كل الاتجاهات داخل التيار الواقعي (الواقعية الكلاسيكية ، الواقعية الجديدة ، الواقعية النيوكلاسيكية) و عند كل المفكرين و المنظرين التابعين لهذا التيار كتقليد مع "سان تسو" (*Sun Tzu*) و "توسيديس" (*Thucydides*) إلى "نيكولا ميكيافيلي" (*Nicolas Machiavel*) "توماس هوبز" (*Thomas Hobbes*)^(*)، أو كنظرية علمية مع أعمال "أرنولد وولفرز" و "هانس مورغنتو" (*Hans Morgenthau*) إلى "كينيث والتز" (*Kenneth Waltz*) "مرورا بـ" نيكولاس سبيكمان" (*Nicolas Spykman*) و "ريمون أرون" (*Raymond Aron*)، و ارتبط الأمن بمختلف الأفكار و المبادئ الشائعة عندهم، و هي القوة و الهيمنة و المصلحة الوطنية و الأمن القومي⁽²⁾. و مثل الأمن

1) سيد أحمد قوجبلي، الدراسات الأمنية النقدية - مقارنة جديدة لإعادة تعريف الأمن، (عمان، الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2013)، ص 09.

* إذ أسس "توسيديس" للتصور الواقعي للأمن عبر ربطه بعلاقات القوة، عبر تأريخه للحرب التي دارت رحاها بين أثينا و إسبرطا والتي عرفت بـ"الحرب البيلونيزية"، وقد قال في هذا الصدد أن: "إرساء معايير العدالة يعتمد على نوع القوة التي تسندها، وفي الواقع، فإن القوي يفعل ما تمكنه قوته من فعله، أما الضعيف فليس عليه سوى تقبل ما لا يستطيع رفضه". وبدوره أسدى "سان تسو"، الإستراتيجي الصيني في العصر القديم، النصح للحاكم وكيفية صيانة بقائه، واستعمال القوة لتعزيز مصالحه خلال زمن الحرب، وهذا لأول مرة في التاريخ. وبعدها بقرون، في إيطاليا عصر النهضة، كتب الفيلسوف الإيطالي "نيكولا ميكيافيلي" حول القوة وصيانة الدول لوجودها، وهذا في معرض استشاراته للأمير الذي كان يعيش وضعاً مماثلاً لوضع الصين القديمة زمن "سان تسو"، وفي كتابه "الأمير" نصح ميكيافيلي الحاكم بجعل القوة والحالة الأمنية فوق كل اعتبار.

كما أوجد الفيلسوف السياسي الإنجليزي "توماس هوبز" تصور "حالة الفطرة" و"الليفياتان" وأظهر أن الحروب والنزاعات بين الدول شيء لا يمكن تجنبه. ويعني "الليفياتان" ما نحتاجه لـ "إقرار النظام وإنهاء الفوضى المميزة لحالة الفطرة"، ويمكن أن يلعب هذا الدور "حاكم أعلى" أو "سلطة الدولة"، ويرتقي هوبز أن الإنسان الذي يعيش "حالة الفطرة"، إنما يعيش وضعاً يقاوم فيه الكل بعضهم بعضاً. و تمثل أعماله مرجعاً رئيسياً للواقعيين، بحيث يعتبر أنه في الحالة الطبيعية كل وحدة سياسة تتطلع إلى البقاء. (للاطلاع أكثر أنظر: تاكاوكي يامامورا، "مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، ترجمة: عادل زقاع، نقلاً عن موقع:

<http://www.geocities.com/adelzeggagh/secpt.html>.

2) Jean Jaque Roche et Charles Philippe David, Op. Cit. p. 10.

مفهوم مركزي في التحليل لديهم، باعتبار أن الواقعية تسعى إلى الحفاظ على أمن الدولة و بقاءها عبر تسخير كل الإمكانيات و السبل لذلك⁽¹⁾.

عموما اعتمدت الواقعية في بناء تصورها للأمن من ثنانيا مسلماتها المركزية في فهم العالم و الواقع الدولي، يمكن تلخيص مرتكزات الواقعية الكلاسيكية و تصوراتها حول السياسة الدولية في هذه النقاط⁽²⁾:

- السياسة صراع من أجل القوة في العلاقات الدولية لأنه لا وجود لقوة فوقية.
- تعتبر الدول، من المنظور الواقعي، أهم الفاعلين على الإطلاق.
- تحتاج الدول للأمن (القومي) لحماية مصالحها الوطنية ويدخل ضمن هذا الإطار سعيها لاكتساب القوة.
- الدول فواعل عقلانيون يسعون لتعظيم الفوائد وتقليل التكاليف المتلازمة مع سعيها لتحقيق أهدافها.
- تعتبر الدولة فاعل وحدوي لأغراض تحليلية، حيث تواجه الدولة العالم الخارجي كوحدة مندمجة. "كرات البليارد" (Billiard-ball) أي أن دول في تصادم دائم.

خلال حقبة الحرب الباردة سيطرت نظرة المدرسة الواقعية للأمن على حقل الدراسات الأمنية، لأنها قدمت تفسيرات توافقت مع واقع ما بعد الحرب العالمية الثانية و الصراع الاستراتيجي خلال الحرب الباردة، و تمكنت من إعطاء تفسيرات مقبولة للحروب و معوقات التعاون.

تركز المدرسة الواقعية على الدول القومية باعتبارها وحدة رئيسية للتحليل في نظام فوضوي تحكمه الصراعات و التنافس بين وحداته، في ظل هذه البنية الفوضوية لا تهتم الدول إلا بتحقيق و ضمان أمنها و بقائها عن طريق اكتساب قوة عسكرية تحميها من أي عدوان خارجي، و بهذا حصر الواقعيون مفهوم الأمن في بقاء الدولة و حمايتها و الدفاع عنها. و عليه يقول "ريمون أرون" بأن: في حالة الطبيعة الأمن هو الهدف الأول بالنسبة لكل فرد أو وحدة سياسية، إذا يندرج الأمن وفق هذا التصور ضمن الأهداف الأبدية⁽³⁾.

و في الإجابة عن السؤال: كيف تدير الدولة شؤونها في علاقاتها مع الأمم التي

تنافسها؟ يرى " هانس مورغنتو" أنه على المستوى الدولي، و في ثنانيا النظام بين الدول، لن تعثر على قوة أو قانون يضمن النظام و يصون الأخلاق، و أن ما يقع من مظالم للدولة في علاقتها مع غيرها، لن يزال إلا بالقوة، و في ظل النظام الدولي لا يمكن لغير الدولة أن تفعل ذلك، و طالما أن

1) تاكايوكي يامامورا ، "مفهوم الأمن في العلاقات الدولية" ، ترجمة: عادل زقاغ، متوفر على الرابط : <http://www.geocities.com/adelzeggagh/secpt.html>
2) المرجع نفسه.
3) عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص 18.

حالة النظام الدولي هي حالة الفوضى و الحرب، فإنه يجب على الدولة أن تتكيف مع معطيات ذلك النظام⁽¹⁾.

بناء على هذا يتعامل الواقعيون مع القضايا الأمنية و العسكرية باعتبارها قضايا "سياسة عليا" (High Politics)، وما عداها من القضايا الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية و الثقافية... و غيرها هي قضايا "سياسة دنيا" (Low Politics) ، لكن هذا لا يعني بأي حال أن الواقعيون لا يعطون مكانة لهذه العوامل أو ينفون دورها في بناء أمن الدولة، لكن هذه المكانة هي ثانوية مقارنة بأهمية القضايا الأمنية العسكرية و الإستراتيجية، لذلك تكون حماية الدولة من التهديد العسكري و تقوية نفسها عسكريا ضمن قائمة الأولويات الإستراتيجية الرئيسية للأمن الدولي⁽²⁾، لذلك يقتصر مفهوم الأمن هنا على أمن الدولة أو ما عرف بـ"الأمن القومي" (National Security) في شقه العسكري، المتعلق بصد أي هجوم عسكري خارجي، دون الحديث عن أهمية لأمن الأفراد أو الجماعات باعتبارها متضمنة في مفهوم الأمن القومي، و أن الدولة هي التي يناط بها توفير الأمن للجميع.

و بهذا ارتبط مفهوم الأمن القومي في استعمالاته بحماية القيم الحيوية للدولة، و عرف بأنه: "ذلك الجزء من السياسة الحكومية الذي يخلق الظروف القومية و الدولية اللازمة لحماية و توسيع القيم الوطنية الحيوية، ضد الخصوم الحاليين و المحتملين"، إضافة إلى تعريف الأمن القومي على أنه حماية القيم الحيوية، هناك من عرفه على أنه: "قدرة الدولة على صد العدوان الخارجي"⁽³⁾.

فمنهاج التحليل الذي اعتمده "هانس مورغنتو" ينظر إلى عملية صنع السياسة الخارجية على أنها - باستمرار - عملية "ترشيدية / عقلانية" (Rational)، بمعنى أنها لا تخرج عن كونها عملية توفيق بين الوسائل المتاحة و بين الأهداف التي هي ثابتة، لذا فكل سياسة خارجية هي عقلانية لأنها تسعى دائما لتعظيم القوة و المصلحة الوطنية و تأمين بقاء الدولة و تكريس أمنها القومي كهدف أسمى⁽⁴⁾.

- الواقعية البنيوية ومعضلة الأمن في ظل الفوضى الدولية و عدم اليقين:

في السبعينيات انتقدت أطروحات الواقعية التقليدية، بسبب منهجيتها السلوكية، التي تمحورت حول سلوك الدولة -العنصر الأساسي في تقديرها- في السياسة الدولية، و أخفقت في استيعاب الواقع الحقيقي على أنه "نظام" له بنيته أو كيانه المميز، و بالغت في تفسيرها للمصلحة، و مفهوم القوة، و في هذا السياق ظهرت الواقعية الجديدة و هي اتجاه طورته "كينيث والتز" و أطلق عليه اسم

(1) جهاد عودة، النظام الدولي: نظريات و إشكاليات، (مصر: دار الهدى للنشر و التوزيع، ط1، 2005)، ص 30 .

(2) عمرو عبد العاطي، مرجع سبق ذكره، ص ص 35- 36.

(3) سيد أحمد قوجيلي، مرجع سبق ذكره، ص 09.

(4) المرجع نفسه، ص ص 30- 32.

الواقعية البنوية، أثار فيه العديد من الأسئلة و القضايا الإضافية التي لم تكن الواقعية التقليدية قد عنيت بها.

كما يعتمد " كينيث والتز " في نظريته للأمن على نفس منطلقات الواقعيين التقليديين، كون الدولة القومية هي محور الأمن و مرجعيته ، و في ظل ندرة الأمن و فوضوية النظام الدولي، فإن جل اهتمام الوحدات السياسية هي كيفية الحفاظ على وجودها. فالأمن عنده هو مرادف للبقاء، لكنه يتطلع في مقابل ذلك إلى بناء نظريته على افتراض أن الواقعيين التقليديين حددوا موطن الحرب في مستوى واحد من اثنين، أو كلاهما، و هما الفرد، و المجتمع أو الدولة، و أفرطوا في تقديم تفسير فلسفي حول الطبيعة البشرية الشريرة و دورها في إقبال الدول على الحروب، و الصواب هو وجوب الفصل بين مستوى النظام و وحدته⁽¹⁾. يقول " والتز " بأن: "بنية النظام الدولي هي التي تشكل كل خيارات السياسة الخارجية للدولة"⁽²⁾.

و يبنى " كينيث والتز " تصوره حول الأمن من خلال أربع مفاهيم مفتاحية: البنية الفوضوية للنظام الدولي^(*) (Anarchy)، " المعضلة الأمنية " (Security Dilemma) الشك و عدم اليقين، و "المساعدة الذاتية" (Self Help).

بحيث أن المشكلة الأمنية تبدأ عندما تسعى الدول لتحقيق أمنها في ظل بيئة فوضوية، فإن هذا سيزيد من حالات انعدام الأمن تلقائياً لدى دول أخرى، فمن خلال إتباع الدول سياسات تعزز قدراتها العسكرية - فإن هذا يدفع الآخرين، و يجعلهم يشعرون بكونهم أقل أمناً. ونتيجة هذا السلوك تنشأ حلقة مفرغة أو حالة لولبية من الأمن - عدم الشعور بالأمان لا يوجد لها حل دائم أو أبدي⁽³⁾.

من حيث الظاهر نجد أن منطق الفوضوية حاسم ، فالدول هي العناصر الفاعلة الرئيسية الموجودة في بيئة المساعدة الذاتية المليئة بالشك، و هنا تكون المعضلة الأمنية ملحة⁽⁴⁾. و التي تظل الدول فيها عاجزة على الثقة في الدول الأخرى و إدراك صحيح لنواياها، وهذا ما يؤدي الوقوع في مشكلة سوء تقدير القوة الحقيقية أو القوة المفترضة للدولة الخصم (خصوصاً وقت الأزمات)، وهو ما يدفع الدول إلى التصرف بعدوانية. و يبقى هدف الدول الرئيسي ليس زيادة القوة كما اعتقد الواقعيون التقليديون، بل العمل على حفظ البقاء أو "المحافظة على الذات" (Self-Preservation)، و هذا ما

(1) المرجع نفسه ، ص ص 43-44.

(2) مبروك غضبان، المدخل للعلاقات الدولية، (باتنتة، الجزائر :شركة باتنتيت للمعلومات و الخدمات المكتبية)، ص 327.
* و تعرف الفوضوية بأنها تعبر عن حالة "غياب الحكومة" على المستوى الدولي. و بالمعنى الرسمي فإنها تشير إلى عدم وجود سلطة مركزية. و بهذا المعنى فإنها بالتأكيد سمة من سمات النظام الدولي وتحدد الإطار الاجتماعي/ السياسي الذي تحدث فيه العلاقات الدولية). فما من دولة واحدة أو تحالف دولي أو منظمة دولية تتمتع بالسلطة المطلقة، على كامل النظام، فما من حكومة عالمية مركزية، إذ أن الصفة المشتركة بين الدول العاملة في إطار النظام الدولي هي أنها سيادة مستقلة، مسؤولة عن مصيرها غير أنها لا تتحكم فيه، و هي دول تمارس سيطرتها الشرعية على أراضيها و لا تخضع لأي سلطة عليا، و تحدد الوقت الملائم لتشن حرباً أو لتعقد سلاماً أو لتتكاثر م عدول أخرى. (للاطلاع أكثر أنظر: مارتن غريفينس، تيري أوكلاهان ، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره).

(3) غراهام إيفانز، جيفري نوبينهام ، مرجع سبق ذكره، ص 677.

(4) المرجع نفسه ، مرجع سبق ذكره، ص 26.

يصيغه "كينيث والتز"، في معادلة أن الفوضى تؤدي إلى الاهتمام بحفظ البقاء، و هذا الاهتمام يؤدي إلى البحث عن المصلحة و القوة و الهدوء⁽¹⁾.

وكان "جون هيرتز" (John H. Hertz) ، سنة (1950) من بين الأوائل الذين طوروا هذه الأفكار، فالدول تنخرط إلى دوامة من التأويلات التي تكون غير يقينية حول نوايا بعضها البعض، ففي الوقت التي تقوم فيه دولة بتعزيز قواتها بمقاصد دفاعية، لا يكون هناك خيار للدولة الأخرى سوا أن تدرك ذلك بأنه يشكل تهديدا مباشرا لها. و بالطبع لا يوجد ترياق للمعضلة من منطلق المذهب الواقعي. فالواقعيون ملتزمون بمبادئه⁽²⁾.

المقاربة الأمنية لـ"الواقعية النيو-الكلاسيكية" / (Neo-Classical Realism):

التطور المثير للنموذج المعرفي الواقعي من خلال الانشقاق بين ضفتي الفكر الواقعي ، يعتبر من التطورات المهمة في التسعينات. حيث شهدت الأدبيات الواقعية مجادلات كثيرة بين هاتين النظريتين فيما يتعلق بالدراسات الأمنية⁽³⁾. و أصبحت المسألة الأمنية هي عملية إدراكية بالدرجة الأولى.

"الواقعية الدفاعية" (The Defensive Realism) و "الواقعية الهجومية" (The Offensive Realism)، نظريتان تشكلان امتداد للمنظور الواقعي، تختلف مع واقعية "والتز"، من حيث الطرق و محدودية تأثير بنية النظام الدولي على سلوك السياسة الخارجية للدولة، و تختلفان اختلافا عميقا بشأن طبيعة تلك القيود والفرص النظامية. هل الأمن في النظام الدولي ضئيل أم أنه وافر؟ هل تساق الدول دائما إلى توسيع نفوذها أم أنها لا تندفع إلا إلى تحقيق مستوى أدنى لحد ما من الأمن؟ إن هذه الأسئلة الكامنة في جوهر الحياة الدولية هي لب النزاع بين الواقعية الهجومية و الواقعية الدفاعية⁽⁴⁾.

أولا: الواقعية الدفاعية (The Defensive Realism) (*).

تفترض الواقعية الدفاعية أن فوضوية النسق الدولي أقل خطورة، و بأن الأمن متوفر أكثر من كونه مفقودا، و هي بهذا تقدم تنازلا نظريا بتقليصها للحوافز النسقية الدولية، و جعلها لا تتحكم في

1) James D. Fearon, *Domestic Politics, Foreign Policy and Theories of International Relations*, Available at: <http://www.people.fas.harvard.edu/~johnston/gov2880/fearon.pdf>, p. 294.

(2) غراهام إيفانز، جيفري نوبينهام ، مرجع سبق ذكره، ص 678.

(3) أنور محمد فرج ، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية (السليمانية-العراق: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007)، ص 384.

(4) فريد زكريا، من الثروة إلى القوة : الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي، (مصر: مركز الأهرام للترجمة والنشر ، 1999)، ص 21.

(* أهم روادها : "ستيفين فان إيفارا" (Stephen Van Evara) / "روبرت جيرفس" (Robert Jervis) / "جوزيف غريكو" (Joseph Grieco) / "ستيفين والت" (Stephen Walt) و " جاك سنايدر" (Jack Snyder).

سلوكات جميع الدول، فهي تقرر بوجود سياسات خارجية متميزة، و بالتالي الاعتراف بالآثار الضئيلة للبيئات الداخلية على السلوك الخارجية⁽¹⁾، وهذا ما ميزها عن واقعية " كينيث والتز".

فعندما تكون القدرات الدفاعية أكثر تيسرا من القدرات الهجومية فإنه يسود الأمن وتزول

حواجز النزعة التوسعية، و عندما تسود النزعة الدفاعية، ستمكن الدول من التمييز بين الأسلحة الدفاعية والأسلحة ذات الطابع الهجومي، حينها يمكن للدول امتلاك الوسائل الكفيلة بالدفاع عن نفسها دون تهديد الآخرين، وهي بذلك تقلص من آثار الطابع الفوضوي للساحة الدولية⁽²⁾، فالنظام الدولي يدفع الدول نحو نهج سياسة خارجية تقوم على الحد الأدنى، أي أن تكون لها مصالح خارجية محدودة و مقيدة، و تتوسع فقط لتحقيق الأمن و حفظ بقائها و ليس لزيادة قوتها، و أي شيء أكثر من سياسة خارجية معتدلة كهذه غير ضروري بل قد تكون له نتائج مضادة⁽³⁾.

و قد أطلق على الواقعية الدفاعية اسم " الواقعية التعاونية" (Cooperative Realism) لقولها بإمكانية التعاون ضمن البيئة الفوضوية.

و من هذا المنطلق فهم يعتقدون أن الدول تريد الأمن و تحقيقه قبل تحقيق القوة، و عليه يجب عليها الدخول في اتفاقيات و علاقات دبلوماسية خاصة مع القوى الكبرى، لتحقيق أمنها⁽⁴⁾. و شيئا فشيئا يعوض (ميزان القوة) (بميزان الردع) و هذا ما يؤدي إلى تقليص المأزق الأمني، لكن هذا الفعل لا يؤدي إلى إنهاء النزاعات بصفة نهائية و مطلقة بل فقط بصفة نسبية، لأن هناك أزمة ثقة بين الدول⁽⁵⁾.

فحسب كل من "روبرت جيرفيس" و "جاك سنايدر" أن قادة الدول بدعوا يفهمون بأن تكاليف الحرب أصبحت بوضوح أكبر من فوائدها. وأن استخدام القوة العسكرية من أجل الغزو والتوسع عبارة عن إستراتيجية أمنية يرفضها الكثير من القادة في هذا العصر الذي يمتاز بالاعتماد المتبادل المعقد والعولمة (التعاون و الأمن المشترك). الحرب بقيت كأداة لفن الحكم عند قليل من القادة في نفس الوقت، أغلب الحروب ينظر إليها من قبل المواطنين والقادة وكأنها ناتجة عن القوى اللاعقلانية والاختلال الوظيفي في المجتمع، مثل طغيان النزعة العسكرية و النعرات القومية والعرقية⁽⁶⁾.

1) Giden Rose, "Neoclassical realism and theories of foreign policy», *World politics*, Vol 51,1998,p.p. 146-149.

2) ستيفن وولت، «العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة»، ترجمة: زقاغ عادل و زيدان زباني، متوفر على الرابط : <http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR>

3) Volker Rittberger.« **Approaches to The Study of Foreign Policy derived from International Relations Theories**», Available at: <http://www.isanet.org/noarchive/rittberger.html>

4) Jean Jaque Roche et Charles Philippe David ; Op. Cit. p. 93.

5) حمدوش رياض، مرجع سبق ذكره، ص 274.

6) Steven L. Lamy, **Contemporary Mainstream Approaches: Neo-realism and Neo-liberalism**, in: John Baylis, Steve Smith (Ed): **The Globalisation of World Politics** ,(England: Oxford University Press, Third Edition, 2003), p.187

و قد طور في هذا السياق "روبرت جيرفيس" (*Robert Jervis*) في كتابه عن "الإدراك والإدراك الخاطئ" (1976)، ثم في مقاله المعنون "السياسة العالمية" (1978) (*World Politics*). فكرة معضلة الأمن من منطلق نظرية الألعاب ولا سيما "معضلة السجين" متفاوتة الحصيلة ، التي تتراوح فيها استراتيجيات اللاعبين بين الصراع والتعاون. ويجادل جيرفيس بأنه إذا كانت الحرب مكلفة والتعاون مفيداً فسوف تكون الحوافز قوية للتغلب على المعضلة ، بإتباع سياسات لتحسين العلاقات بين الخصوم المفترضين بدلاً من مفاقتها ، ثم إنه إذا كان إمكان تمييز المواقف الدفاعية عن المواقف الهجومية سهلاً - بحيث تتضاءل أخطار الإدراك الخاطئ - فإن المعضلة سوف تتضاءل (1). غير أن التعاون في ظل هذه المعضلة الأمنية التي تفرض منطق الاعتماد على الذات أمر صعب لأنه يصطدم بشكوك إزاء الاستعدادات العسكرية التي تقوم بها الدول الأخرى (2).

ثانياً: الواقعية الهجومية (*The Offensive Realism*) (*)

تحدث الواقعية الهجومية وجهة نظر الواقعية الدفاعية في عدة قضايا أساسية، و قد ظهرت الواقعية الهجومية كرد فعل عليها، حيث انتقدتها حول المرتكز الأساسي لها في أن الدولة و في إطار الفوضى الدولية تبحث فقط عن أمنها، حيث ترى عكس ذلك بأن الفوضى الدولية تقيد سلوك الدول الخارجي و تدفعهم نحو مزيد من السعي لتعظيم و زيادة القوة، لذا فهم يعتقدون -عكس الدفاعية- بتزايد احتمالات الحرب بين الدول كلما كانت لدى بعضها القدرة على غزو دولة أخرى بسهولة (3)، و في هذا السياق أكد "راندل شويلير" (*Randall Schweller*): "إن فرضية الواقعية الدفاعية بأن الدول تسعى للبقاء فقط هي فرضية تكس الوضع الراهن، وإنها تهمل تهديدات الدول التي تدعو إلى تصحيح الوضع القائم وتغييره مثل ألمانيا في زمن "هتلر" وفرنسا في زمن "نابليون"، هذه الدول تطالب بمزايا أكثر مما تمتلك، وترغب في المخاطرة لنيلها، كما يعتقد "جون ميرش هايمر" (*John Mearsheimer*)، بأن الدول العظمى تحاول الهيمنة في منطقتها، في الوقت عينه على ألا تسيطر أي قوة عظمى منافسة على منطقة أخرى، والهدف الأساسي لكل قوة عظمى هو زيادة حصتها من النفوذ العالمي إلى أقصى حد، والسيطرة في النهاية على النظام، لكل قوة عظمى نوع من الطاقات العسكرية العدوانية، أي أنها قادرة على إلحـاق الأذى بعضها البعض، و أفضل طريقة للاستمرار في نظام كهذا هي أن تكون قوية قدر المستطاع نسبة إلى الدول المنافسة المحتملة. وكلما كانت الدولة أقوى، تضاءلت احتمالات تعرضها لهجوم دولة أخرى (4).

(1) غراهام إيفانز، جيفري نوبينهام ، مرجع سبق ذكره، ص 678.

(2) جون بيليس و ستيف سميث، مرجع سبق ذكره، ص 263.

(* أهم روادها : أفريد زكريا" (*Farid Zakaria*) / "ستيفن وولت" (*Stephen Walt*) / "جون ميرشهايمر" (*John Mearsheimer*).

(3) ستيفن وولت ، مرجع سبق ذكره.

(4) أنور محمد فرج، مرجع سبق ذكره، ص ص 387 - 388.

غير أن ما يميز هذا الطرح عن واقعية "والتز" البنيوية هو عدم الإقرار بأن تفسير السياسات الخارجية و المخرجات الدولية لمختلف الدول يكون مبنيا على فكرة الفوضى، و هذا ما ترفضه الواقعية الهجومية كعامل واحد، فكما يؤكد " فريد زكرياء" (Farid Zakaria) من أن التركيز على السياسة الخارجية للدول يجب أن يضم المتغيرات الداخلية و النسقية و التأثيرات الأخرى مخصصة و محددة مظاهر السياسة الدولية التي يمكن تفسيرها بهذه المتغيرات⁽¹⁾. و ترتبط حالة الأمن في جزء منها أو للأمن بتصورات و إدراكات صناعات القرار.

بشكل عام، اتسمت هذه المرحلة- بعد الحرب العالمية الثانية إلى غاية نهاية الثمانينات- من تاريخ الدراسات الأمنية و التي سيطرت عليها الواقعية بشكل واضح، بسمات رئيسية يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- مثل التيار الواقعي مرجعية أساسية في الدراسات الأمنية لهذه الفترة، من خلال فرضياته حول مركزية الدولة، و دوافع الدولة للقوة و الأمن، إضافة إلى محورية قضايا الحرب و النزاع.
 - هيمن الأمن القومي على الأجندة البحثية لحقل الدراسات الأمنية، حيث اقتصر الاهتمام على التهديدات ذات الطابع العسكري الموجهة لبقاء و استقلال الدول، و قد أدى هذا الاهتمام الحصري بمركزية الدولة و القطاع العسكري إلى وجهة نظر ضيقة لمفهوم الأمن و حقل الدراسات الأمنية، توصف عادة بالمقاربة التقليدية.
 - ركزت المقاربة الواقعية على الجوانب المادية للتهديدات مثل: التسليح، قدرات الدولة، و عوامل القوة الأخرى، و تهمل في المقابل أهمية القواعد و المعايير، و تاريخ التفاعل، و نمط العلاقات، و غيرها من العناصر المثالية في تعريف الأمن⁽²⁾.
- سياسات الطاقة ضمن المنظور الواقعي.

لم يصرح الواقعيون ضمن تصوراتهم حول الأمن بوجود ما أصبح يعرف لاحقا بـ " أمن للطاقة " أو البعد الطاقوي للأمن، فالأمن عند الواقعيين مرتبط أساسا ككتلة موحدة ببعده العسكري الاستراتيجي، لكن هذا لا يعني أنهم أهملوا الحديث عن أهمية الموارد الطبيعية بشكل مطلق، فالكثير من الأدبيات حول سياسة الطاقة الدولية تتضمن أطروحات النظرية الواقعية في إطار المقترَب الجيوبوليتيكي، و تتلخص هذه الرؤية في النقاط التالية:

- الوصول إلى الموارد الطبيعية والسيطرة عليها، يعتبر مكون أساسي من مكونات القوة والمصلحة الوطنية،
- تعرف هذه الموارد تراجعاً في وفرتها، بل تتجه نحو النضوب، و الدول في هذه الحالة سوف تتنافس على نحو متزايد للوصول إلى هذه الموارد والتحكم فيها،

1) John- Mearsheimer, **Realism. The Real World And Academia**, (U.S.A :University Of Chicago, 2000),p. 01.

2) سيد أحمد قوجيلي، مرجع سبق ذكره، ص 12.

- تزداد احتمالية النزاع والحرب على هذه الموارد، إن لم تكن حتمية⁽¹⁾.

و كمثل جيد على أفكار تعكس التصور الواقعي لسياسات الطاقة، نجد أعمال " مايكل كليير" (Michael Clare) ، بحيث يرى " رولاند دانرودر" (Roland Dannreuther) بأن " مايكل كبير" واحد من أبرز الكتاب حول قضايا الطاقة في السياسة الدولية و أشهرهم، و يصف أعماله بأنها واقعية التحليل و المضمون، و يمكن تلخيص أهمها في النقاط التالية⁽²⁾:

- في فترة ما بعد الحرب الباردة، مع نهاية الصدام الأيديولوجي بين والاشتراكية

والرأسمالية، وصعود قوى اقتصادية جديدة، دولية و تركز العلاقات بشكل متزايد على كسب أو الحفاظ و الوصول والسيطرة على الموارد الطبيعية القيمة، أدى كل هذا إلى إحداث تحولات في ميزان القوى، بحيث شكلت الطاقة مصدر رئيسي للصراع بين الدول: الولايات المتحدة والصين وروسيا والاتحاد الأوروبي واليابان والهند ... الخ.

- أصبحت الموارد الطبيعية، و أبرزها النفط، شحيحة بشكل متزايد بسبب ارتفاع حجم الطلب عليها خاصة في آسيا، و مع احتمال نفاذ النفط بعدما بلغ ذروته، هذا ما سيزيد من حدة التنافس و الصراع للحصول على مصادر الطاقة بين الدول.

- الكثير من إمدادات الطاقة في العالم، مثل في وسط آسيا، وأفريقيا، تمتد و تعبر عبر دول ضعيفة و هشّة تشهد صراعات إثنية، و تتميز بتزايد التطرف السياسي و الديني، و هذا ما جعل الدول الكبرى تتخوف من إمكانية تعرض أنابيب نقل النفط و الغاز إلى أعمال تخريبية و إرهابية خاصة مع تزايد العداء للغرب بعد أحداث 11 سبتمبر.

- أصبح الصراع الدولي على النفط وغيره من الموارد الطبيعية أكثر احتمالية من أي وقت مضى.

من هذا المنطلق، فقد تعامل الواقعيون باختلاف انتماءاتهم مع الموارد الطبيعية و مصادر الطاقة كمصدر لقوة الدولة في سياستها الخارجية، كما أنها تعتبر محرك و عامل أساسي محدد لسلوكات الدول، التي تتجه عادة للسيطرة على الأراضي الغنية بمصادر الطاقة، و يمكن ان نفهم و نفسر تحركات الولايات المتحدة في الشرق الوسط من هذا المدخل.

كما أن الموارد الطبيعية و الطاقوية تمنح الدول قدرة أكثر و تزيد من قوة تأثيرها في الآخرين، و هنا نجد أن مفهوم القوة عند الواقعيين لا يرتبط فقط بقدراتها العسكرية، بل يشمل كل ما تمتلكه الدولة من موارد و يمنحها قدرات و أفضلية في علاقتها بالدول الأخرى، بما فيها الموارد الطبيعية، و تبعاً لذلك يؤكد الواقعيون على أن امتلاك الدولة لمقدرات قومية بكميات معتبرة هو الذي يحدد مقدار القوة التي يمكن أن تمارسها الدولة في النسق الدولي، عبر سياسة خارجية قد تكون

1) Roland Dannreuther, «International Relations Theories :Energy, Minerals and Conflict», (Scotland: University of Dundee, POLINARES working paper n, 8 September 2010),p. 04.

2) Ibidem.

فعالة و نشطة أو ضعيفة و غير مؤثرة، كما يحدد مكانتها في سلم القوى العالمي ، كما أن الدول في مستوى آخر عادة ما تلجأ لاستخدام ما تملكه من قدرات قومية كأدوات للتأثير على الدول الأخرى في مجال سياستها الخارجية، و تختلف أشكال هذا الاستخدام، إلا أنها ارتكزت دائما حول استخدام الأدوات الاقتصادية للتأثير في سلوك الآخرين نحو القيام بشيء ما، أو الامتناع عن القيام بشيء آخر، و تتزايد أهمية العوامل الاقتصادية في السياسة الخارجية في ضوء تزايد الاعتماد المتبادل بين الدول⁽¹⁾، و يتجسد هذا بشكل واضح في حالة دراستنا، فروسيا تستغل ما تمتلك من ثروات طاقوية و ما يمنحها ذلك من امتياز في علاقاتها الخارجية، كأداة أمنية للتأثير في سياسات الاتحاد الأوروبي على الصعيد الاقتصادي و كذلك الأمني الاستراتيجي.

يضاف لذلك أن الموارد تحدد قدرة الدولة على دخول سباق التسلح، فاختيار نظم معينة للتسلح، و تحديد مستوى التسلح يتأثران بمدى توافر الموارد الاقتصادية (خاصة الطبيعية)، فمثلا تؤثر الموارد الاقتصادية على وجه التحديد في قدرة الدولة على إنتاج أسلحة نووية، من عدم قدرتها حسب ما تمتلكه من مواد أولية ضرورية في عملية إنتاج الأسلحة النووية⁽²⁾.

كما ان قدرة الدولة على تمويل جيوشها في حالات الحرب يرتبط بما تمتلكه من مصادر طاقوية، تزود من خلالها حاجيات الجيوش من الوقود و التدفئة و غيرها من الأمور الضرورية لتحقيق التفوق على أرض المعركة.

كما يرتبط تأمين ما تحتاجه الدولة من طاقة و موارد بالأمن القومي لها بشكل مباشر، ف الموارد الاقتصادية و خاصة المتعلقة بموارد الطاقة، تعتبر من أهم دعائم الأمن القومي للدول، فالاعتماد على الآخرين لضمان موارد و منتجات حيوية في حياة المجتمعات قد يهدد الحالة الأمنية و يعيق تحقيق إستراتيجية الدولة على المستويين الداخلي و الخارجي⁽³⁾.

و في هذا السياق نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية كثيرا ما استخدمت القوة العسكرية للتدخل في مناطق كأفغانستان و العراق لتأمين استمرار تدفق النفط الذي يعتبر مصدرا لإنعاش و استمرار نموها الاقتصادي، و قد قدمت مؤسسة "راند" (Rand) دراسة تبحث في التدخلات العسكرية الأمريكية لتأمين إمدادات النفط، وأظهرت في نتائجها مدى تأثير الطاقة في الأمن القومي للدول المستهلكة، فهي ترى أن تقليص إمدادات الطاقة الخارجية التي تعتمد عليها في تلبية احتياجاتها الداخلية من الطاقة يُحد من خيارات سياساتها الخارجية بما يُشكل تهديداً لأمنها القومي⁽⁴⁾.

(1) خديجة عرفة محمد ، أمن الطاقة و آثاره الاستراتيجية ، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط 1، 2014) ، ص 39 - 40.

(2) جنسن لويد ، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة: محمد بن احمد مفتي، محمد السيد سليم، (الرياض: عمادة شؤون المك ستبات، جامعة الملك سعود، 1989)، ص 39.

(3) حسين بوقارة، السياسة الخارجية- دراسة في عناصر التشخيص و الاتجاهات النظرية للتحليل، (الجزائر: دار هوم ، 2012) ، ص 82.

(4) عمرو عبد العاطي، مرجع سبق ذكره ، ص 62.

ثاني: المقاربة الليبرالية للأمن.

حاولت الليبرالية أن تقدم بديلا للتصور الواقعي حول مقارنة الأمن التي تركز حول البعد العسكري و القومي و حتمية الحرب في التفاعلات الدولية، بحيث ينطلق الليبراليون على اختلاف توجهاتهم من أن الأصل في التفاعلات الدولية هو الانسجام و السلم و التعاون بشكل عام، ويؤمنون بفكرة الانسجام الطبيعي للمصالح، بينما يشكل اللجوء إلى القوة الاستثناء، فهناك بدائل سلمية حسب التصور الليبرالي تكفل للدول تحقيق مصالحها بشكل تشاركي مع الآخرين، دون اللجوء إلى الحرب. ظهرت المدرسة الليبرالية و قد وصفت بأنها أكثر مدارس العلاقات الدولية إيماء لقيم التعاون الدولي،⁽¹⁾ و دافع "ستانلي هوفمان" (Stanley Hoffmann) عن هذا الرأي من خلال قوله: "إن جوهر الليبرالية هو الانضباط الذاتي و الاعتدال و الحل الوسط و السلام"⁽²⁾.
تقوم الليبرالية على جملة من المرتكزات التي طورت من خلالها تصورها للأمن بطرح مغاير، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- أهمية الفواعل من غير الدول في السياسة العالمية خاصة المؤسسات الدولية.
- الدولة ليست فاعل وحدوي، بل تتكون من أفراد وجماعات ومصالح وبيروقراطيات متنافسة، والنظر إلى الدولة كفاعل وحدوي يعتبر تجاهل لتعدد الفاعلين المشكلين للوحدة المسماة الدولة، وتجاهل للتفاعلات الحادثة بين هذه الفواعل ودور التأثيرات الداخلية والخارجية بالنسبة للدولة.
- النظرة الجزأة للدولة تترك انطباع بأن صدام المصالح والمساومة والرغبة في التسوية يؤدي إلى إتباع مسار صناعة قرار عقلاني بسبب سوء الإدراك أو السياسة البيروقراطية.
- الأجندة السياسية تبقى قابلة للتوسيع. فإلى جانب مسائل الأمن الوطني، تزداد أهمية المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية البارزة بفعل تنامي حدة الاعتماد المتبادل⁽³⁾.
- ينقسم تصور الليبراليين للأمن بين عدة مداخل تتفاوت بين مقترب الأمن الجماعي^(*) و الليبرالية الجديدة المؤسساتية و نظرية الاعتماد المتبادل و كذلك نظرية السلام

(1) جهاد عودة، مرجع سبق ذكره، ص 54.

(2) جون بيليس و ستيف سميث، مرجع سبق ذكره، ص 314.

3) Paul R Viotti and Mark V. Kauppi, **International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism and Beyond**, (USA: Allyn & Bacon, 3rd Edition, 1999), pp. 199-200.

* الأمن الجماعي: يقدمه الليبراليون لتصور بديل للأمن القومي عند الواقعيين، وفقا لـ "غولدستين" (Goldstein)، يشتمل على تشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين الأساسيين في النظام الدولي بقصد مواجهة أي فاعل آخر. و تبعا لذلك فالدول الأعضاء في منظومة الأمن الجماعي ستتعاون مع بعضها البعض ضد أية دولة تسعى لتحقيق مصالح ضيقة. وهي الفكرة التي استند إليها الرئيس الأمريكي "وودرو ويلسون" (Woodrow Wilson) في تصوره لعالم يسوده السلام. و دعا إلى إنشاء منظمة دولية تسهر على إقرار الأمن كإجراء لنظام توازن القوى. (للاطلاع أكثر عن المن ضمن نظرية السلام الديمقراطي أنظر: تاكايوكي يامامورا، مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره).

الديمقراطي(*)، حيث ينفقون على ضرورة وضع بديل للتصور الواقعي الذي لن يكون مجديا لتحقيق الأمن و الاستقرار، بسبب مرتكزاته القائمة على القوة و الانفرادية و الشك و الأنانية، و فيما يلي سنتطرق لعرض تصور (الاعتماد المتبادل و المؤسساتية)، باعتبارهما منهجيا أكثر المداخل الليبرالية التي ستفيدنا في تحليل واقع العلاقات الطاقوية الروسية الأوروبية.

تطور مفهوم الأمن ضمن مقارنة الليبرالية المؤسساتية:

أصبح ينظر للمؤسسات الدولية كعامل مسهل للتعاون طالما أن ذلك يتماشى و لا يتعارض مع مصلحة الدول، فالمؤسسات الدولية صارت فاعلا محوريا في عالم ما بعد الحرب الباردة، و لا يمكن إغفال دورها في إحلال الأمن و السلم الدوليين، و تكمن أهم إسهامات الليبراليين المؤسساتيين، و التي أضافت من خلالها تصورا أكثر شمولية لمفهوم الأمن من وجهة نظر مغايرة للطرح الواقعي، فيما يلي(1):

- 1 يمكن تقليص حدة النزاعات بين الدول عن طريق إتباع منطق جديد، و هو منطق التعاون و التقارب بين الدول، و محاولة إيجاد قيم مشتركة في ما بينها، وعن طريق توظيف الطرائق و الآليات المتعددة الكفيلة بضمان استقرار النظام الدولي، لبلوغ مفهوم "الكل من أجل الواحد" بدل كلمة "كل لنفسه" و التقاسم بدل القوة.
- 2 مكاسب التعاون ستزيد مع مأسسة الأمن، و خفض أخطار الغدر، و جمع الفواعل الدوليين، و ميلهم الإرادي إلى قاعدة معيارية مشتركة. كما ان المعضلة المنية ستراجع في ظل تكثيف عمليات الاتصال بين الدول و داخل المؤسسات الدولية.
- 3 تشر القيم الديمقراطية عبر الدور الفعال للمؤسسات الدولية كالأمم المتحدة و المنظمات الإقليمية، كفيلة بتخفيض النزاعات المسلحة و حل الخلافات بطرق سلمية.
- 4 تعمل التجارب على التقريب بين المكاسب الخاصة و المكاسب العامة، و ذلك يجسد انتشار هياكل التبادل الحر الذي يقود نحو السلم، كما أن الاعتماد المتبادل و تطوير شبكة المال فوق الوطنية، و ازدياد وزن المنظمات و الفواعل غير الحكومية ستعمل جميعا في اتجاه إدماج قاري و عالمي، بما يحقق الاستقرار و الرفاهية بعيدا عن مظاهر العنف و الصراعات المدمرة.

* نظرية السلام الديمقراطي: ظهرت في ثمانينيات القرن العشرين في كتابات "مايكل دويل" (Michael Doyle)، و"بروس راست" (Bruce Russett)، و تستند إلى مقالة "إيمانويل كانط" (Immanuel Kant) " التمثيل الديمقراطي الجمهوري، التزام بحقوق الإنسان و الترابط العابر للحدود"، فنظرية "السلام الديمقراطي" إذا تنطلق من فرضية مركزية مفادها أن الدول الديمقراطية نادرا ما تحارب بعضها البعض بالرغم من أنها قد تدخل في حروب ضد دول أخرى. نظرا لاعتناقها و تمسكها بضوابط التوفيق التي تمنع استعمال القوة بين أطراف تتبنى نفس المبادئ. و قامت نظرية "السلام الديمقراطي" بإلحاق مفهوم الأمن الموسع للسلم، و رأت أن كليهما نتيجة محتملة للديمقراطية، فالديمقراطية لم تعد مرتبطة فقط بغياب الحرب (أي السلام)، و إنما بالأمن مباشرة. و أدى هذا الاهتمام بالأمن داخل هذه النظرية، (للاطلاع أكثر عن المن ضمن نظرية السلام الديمقراطي أنظر: جون بيليس و ستيف سميت، مرجع سبق ذكره. ص 314 / كذلك أنظر: سيد أحمد قوجيلي، مرجع سبق ذكره ص 104).

1) Jean Jaque Roche et Charles Philippe David, Op. Cit. p. 97.

سياسات الطاقة و الأمن الطاقوي ضمن المقرب المؤسساتي:

يمكن مقارنة واقع العلاقات الطاقوية الروسية الأوروبية، بالاعتماد على المدخل الليبرالي المؤسساتي، فكل من روسيا و دول الاتحاد الأوروبي هي عضو في منظمة الطاقة الدولية، هاته الأخيرة التي حاولت أن توفق و تدخلت لحل أزمة الغاز الأوكرانية سنة 2007، و ساهمت في تقديم مقترحات لتجاوز الأزمة بين الطرفين، فالمؤسسات الدولية أصبحت تشكل طرفا مهما في تحقيق الأمن الطاقوي العالمي و الحفاظ على استقرار أسعار النفط و الطاقة و ضمان استمرار تدفقها بالشكل الذي يلبي حاجيات الدول و اكتفاءها، كما تعمل على إدارة الأزمات الطاقوية بين الدول المصدرة و المستهلكة.

فضمان أمن الطاقة بات موضوعا للتعاون الدولي أكثر مما هو موضوعا للصراع، في ظل العولمة الاقتصادية⁽¹⁾، التي ستفرض منطق العمل الجماعي الدولي لمواجهة أي تهديدات أو خلل في الإمدادات الخاصة بتأمين الطاقة من الدول المنتجة إلى المستهلكة⁽²⁾. و من هنا صار الحديث عن بناء علاقات تعاون في مجال الطاقة أكثر من ضرورة، لأنه سيضمن تحقيق مصالح كلا من الدول المنتجة المصدرة للطاقة التي تعتمد على إيراداتها في تنمية اقتصادياتها، و الدول المستهلكة المستوردة للطاقة و التي تعتمد على الطاقة كذلك لتحقيق الاستقرار الداخلي و الأمن المجتمعي لها⁽³⁾.

نجد كذلك أن المؤسسات الدولية تحرص باستمرار على تحقيق العدالة في التوزيع و الاستفادة من الموارد الطاقوية بشكل متساو بين الشمال و الجنوب، كما تسعى باستمرار إلى ترشيد و عقلنة عمليات استخراج الموارد و استخداماتها بالشكل الذي يضمن استدامتها من جهة، و التقليل من أثارها السلبية على البيئة من جهة أخرى.

و تمثل "الوكالة الدولية للطاقة" (IEA)، نموذج للعمل المؤسساتي الجماعي، فهي تعمل على تأمين الطاقة في العالم، و تحقيق استقرار في الأسعار المقبولة التي تبقى في المتناول، مع استمرار الاهتمام بقضايا البيئة، حيث يتمثل الهدف الرئيس من إنشائها في وضع آليات فاعلة لتنفيذ السياسات الخاصة بقضية أمن الطاقة، التي تتفد على أساس التعاون المشترك بين دول المجتمع الدولي⁽⁴⁾.

(1) مالك عوني، "العامل المراهق: جدلية تأثير الطاقة في مرحلة إعادة تشكيل النظام الدولي"، (في : ملحق تحولات إستراتيجية/مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة، العدد 196، أبريل 2014)، ص 04.

(2) عمرو عبد العاطي، مرجع سبق ذكره، ص 63.

(3) مصطفى علوي، "خريطة جديدة: تحولات أمن الطاقة ومستقبل العلاقات الدولية"، (في : ملحق تحولات إستراتيجية/مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة، العدد 204، أبريل 2016)، ص 08.

(4) الموقع الرسمي للوكالة الدولية للطاقة الولية (IEA)، متوفر على الرابط:

<http://www.iea.org/subjectqueries/keyresult.asp>

الاعتماد المتبادل: العلاقات الاقتصادية كبديل للحروب و الفوضوية.

يقدم الليبراليون تصورهم حول إمكانية تراجع الحرب إذا ما تم استبدالها بشبكة معقدة من العلاقات الاقتصادية و التجارية، التي ستساعد الدول في الابتعاد عن الحروب بسبب تشابك مصالحهم. و يُفترض في السياسة العالمية أن العناصر الفاعلة متصل بعضها ببعض، بحيث أنه إذا حدث شيء ما لعنصر فاعل واحد على الأقل، في ظرف واحد على الأقل، في مكان واحد على الأقل، فإنه سيؤثر في جميع الفاعلين. ففي أي نظام من العلاقات كلما ازداد عدد الفاعلين، وكلما ازداد عدد الأماكن والظروف، كلما ازداد الترابط (1). و هذا ما اصطحو عليه تسمية "الاعتماد المتبادل" (Interdependence) التي قدمه كل من " روبرت كيوهان" و " جوزيف ناي" (1977) ، ففي الجانب الاقتصادي سوف يثني هذا الترابط الدول عن استخدام القوة ضد بعضها البعض، لأن الحرب تهدد حالة الرفاه لكلا الطرفين(2).

يقدم الليبراليون تصورا بديلا للأمن و شروطه من خلال فكرة الاعتماد المتبادل، ف يرون أن درجة عالية من الترابط تؤدي إلى تعاون أكبر بين الدول. و لذا فإنه يدعم الاستقرار في النظام الدولي. وهذا ما يرفضه الواقعيون البنيويون بحيث يجادل " كينيث والتز" أن الدول تسعى للسيطرة على ما تعتمد عليه أو لتقليل اعتمادها على الأقل، فإن الترابط الزائد يؤدي إلى صراع و عدم استقرار.

في دراسة العلاقات الدولية يشتمل الاعتماد المتبادل على بعدين اثنين: "الحساسية" (Sensitivity) و "الهشاشة" أو "الانجراحية" (Vulnerability)، من وجهة " روبرت كيوهان" و " جوزيف ناي" فإن الترابط يفترض دائما حساسية مرهفة أو هشّة، في المدى القصير على الأقل(3). و تشير الحساسية إلى الدرجة التي تكون فيها الدول حساسة للتغيرات التي تدور في دولة أخرى، و إحدى الوسائل لقياس هذا البعد هو دراسة ما إذا كانت التغيرات في مجالات معينة (كمعدلات التضخم أو البطالة مثلا) تختلف بالطريقة ذاتها عبر الحدود الإقليمية، و تذهب الانجراحية إلى توزيع التكاليف التي تتحملها الدول حينما ترد على تغييرات من هذا النوع، وهكذا، قد تكون دولتان متساويتين في الحساسية إزاء ارتفاع أسعار النفط، و لكنهما ربما لا تكونان بالهشاشة ذاتها، فقد تجد إحداها أن الانتقال إلى طاقة بديلة أكثر سهولة بالنسبة إليها مما تجده الأخرى، فتقلص بالتالي من اعتمادها على النفط(4).

يحمل مفهوم الاعتماد المتبادل كذلك معنى التبعية في حالة عدم تمكن طرف ما من التقليل من اعتماده على ما يحصل عليه من طرف آخر، مما يضعفه و يجعله غير مستقل في اتخاذ الكثير من القرارات ليس فقط الاقتصادية بل تتعداها إلى قضايا سياسية و حتى عسكرية أمنية، و هذا ما يجعله

(1) غراهام إيفانز، جيفري نوينهام ، مرجع سبق ذكره، ص 348.

(2) ستيفن وولت ، مرجع سبق ذكره.

(3) غراهام إيفانز، جيفري نوينهام ، مرجع سبق ذكره، ص 348.

(4) مارتن غريفيتس، تيري أوكالاهان ، مرجع سبق ذكره، ص 65.

نتيجة حساسيته المفرطة مرغم للدخول في صراعات و حروب، بل على العكس من ذلك يحاول تقليل اعتماده بطرق اقتصادية دون أن يخسر كل شيء إذا دخل في حرب.

أدى تطور العلاقات الاقتصادية الدولية في مرحلة السبعينيات و تشابكها إلى تراجع العلاقات الإستراتيجية و العلاقات ما بين الدولية لصالح علاقات عبر قومية، و منه عوضت (الشبكة العنكبوتية) الليبرالية في تفسيرها للعلاقات الدولية نموذج "كرات البيلياردو" للواقعية، و التي مفادها أن العلاقات الداخلية و الخارجية غير مرتبطة⁽¹⁾.

مع هذه التحولات حاول الليبراليون تقديم مقاربة جديدة، و أخذ مفهوم الاعتماد المتبادل يخضع لدراسة معمقة، بحيث قالوا بوجود ثلاث تغييرات أساسية في العلاقات الدولية:

- **أولها:** إن تبعية الدول المتبادلة أصبحت أكبر في مجموعة متنوعة من المسائل، من السلع الاستهلاكية إلى الأمن.

- **ثانيها:** إن قدرة الدول على صنع القرار إزاء الاقتصاد العالمي أخذت بالتضاؤل.

- **ثالثها:** إنه كلما زاد الترابط بين الدول كلما أصبح ضعفها أكبر إزاء الاضطرابات و الأحداث في مناطق أخرى من العالم.

و بدا أن النظرة الواقعية القائلة أن الدول تسعى مستقلة وراء مصالحها القومية بدافع المساعدة الذاتية و الشك و الفوضوية الدولية، لم تعد تبدو و كأنها تقدم الآن صورة دقيقة عن الطريقة التي تصرف فيها الدول في ظروف سماها " روبرت كيوهان" و " جوزيف ناي" بـ "الاعتماد المتبادل المركب / المعقد" (Complex Interdependence)⁽²⁾.

فبالنسبة لهما فالأمن يتحقق بالنسبة للدول أو في النظام الدولي نتيجة تعقد العلاقات التجارية و الاقتصادية و ترابطها الشديد بين الدول، مما يجعل حالة الانسحاب و التراجع غير ممكنة و إلا فإن ذلك سيؤدي إلى الخسارة، و كذلك يخلق نوع من العمل المشترك ضد أية قوة متمردة على دولة أخرى لها علاقة مصلحيه مع باقي الدول الأخرى، مما يردع الدول التي تجنح للحرب عوض العمل الدبلوماسي⁽³⁾.

بالنسبة إلى كل من " روبرت كيوهان" و " جوزيف ناي"، تحد مقترب "الاعتماد المتبادل

المركب" الواقعية من خلال ثلاثة نقاط مهمة:

- **أولها:** أن الواقعيين ركزوا فقط على العلاقات بين الدول، و لكن النشاطات عبر الحكومات

و عبر البلدان أثرت بالدول بشدة، و أضعفت قدرتها على التصرف بشكل مستقل في

العلاقات الدولية، و لم تحمل المنظومة الواقعية ما يمكن أن يبين هذه النقلة، و بدلا من

1) Jean Jaque Roche et Charles Philippe David, Op. Cit. p.p. 96 -97.

(2) مارتن غريفيس، تيري أوكالاهان ، مرجع سبق ذكره، ص 65.

(3) حمدوش رياض، مرجع سبق ذكره، ص 277.

ذلك، شدد " كيوهان" و "تاي" على قنوات الاتصال المتعددة (بين الدول، عبر الحكومات، و بين البلدان).

- **ثانيها:** أن الواقعيين قالوا بوجود مشكلات ذات أهمية تراتبية بين الدول، و ميزوا بين "سياسات العليا" الخاصة بالأمن و بين "السياسات الدنيا" الخاصة بالتجارة، و قال "تاي" و " كيوهان" أن هذا التمييز متقدم.

- **ثالثها:** في عصر الاعتماد المتبادل المركب، أكد هذا الطرح أن القوة العسكرية قد أصبحت أقل قابلية للاستخدام و أقل أهمية من الخيار السياسي⁽¹⁾.

بالرغم من الندية و حتى التفوق الذي أبدته مقارنة الاعتماد المتبادل خاصة المعقد في مرحلة السبعينيات، غير أن هذا التوقع لم يدم طويلا، فقد أكد عدد من الباحثين أن هذه الكتابات تحوي قراءة تبسيطية للفكر الواقعي، و الأهم من هذا أنها شوشت التمييز الأساسي بين الحساسة و الهشاشة⁽²⁾، بل إن "كينيث والتز" رأى أن حدة و تزايد الاعتماد المتبادل لا يؤدي إلى الاستقرار بالقدر الذي سيؤدي إلى الصراع، بما أن الدول تسعى للسيطرة على ما تعتمد عليه أو لتقليل اعتمادها على الأقل، فإن الترابط الزائد يؤدي إلى صراع و عدم استقرار⁽³⁾.

غير أن دخول العالم في مرحلة جديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة و التحول إلى نظام متعدد المحاور ، جعل الكثيرين من أنصار الليبرالية الجديدة يجادلون بأن هذا يؤدي حتماً إلى زيادة الاتساق و يؤدي إلى إحلال العلاقات ذات الأساس الاقتصادي محل العلاقات ذات الأساس العسكري، الأمر الذي ينجم عنه ازدياد في درجات التفاعل، لا سيما على الصعيد المؤسسي. لـذا فإن آلية التعاون، بالنسبة لـ "المؤسستين الليبراليين الجدد"، تتعزز على الصعيدين الإقليمي و العالمي، على السواء، فالاتصالات الدورية المنتظمة تؤدي إلى تنسيق السياسة و الإزالة المتدرجة لحالات اللاتساق المتطرفة⁽⁴⁾.

دعم قول الليبراليين هذا الزيادات الكبيرة في تدفق رأس المال في عصر العولمة، عبر البلدان و نقل التكنولوجيا و نشوء الشركات متعددة الجنسيات و تصاعد حرارة العلاقات بين القوى العظمى و تنامي أهمية المنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية، و زيادة المنفذية على الحدود، إضافة إلى مسائل متعلقة بحقوق الإنسان و الفقر و النمو، و البيئة و سياسات الطاقة التي تصدرت أجندة أعمال سياسات الدول الخارجية⁽⁵⁾. كما أن عولمة الأسواق العالمية، و الانتشار السريع لتكنولوجيا الاتصالات الكونية، كلها ساهمت في تفويض صلاحيات الدول و حولت الاهتمام من مسائل الأمن

(1) مارتن غريفيش، نيري أوكالاهان ، مرجع سبق ذكره، ص 65.

(2) المرجع نفسه.

(3) غراهام إيفانز، جيفري نوينهام ، مرجع سبق ذكره، ص 349.

(4) المرجع نفسه، ص 349.

(5) مارتن غريفيش، نيري أوكالاهان، مرجع سبق ذكره، ص 65.

العسكري إلى قضايا الاقتصاد و الرفاه الاجتماعي. وبالرغم من جدة هذه التحولات، إلا أن المنطق الذي تقوم عليه بسيط جداً، فطالما أن المجتمعات أصبحت مرتبطة ببعضها بشبكة من الارتباطات الاقتصادية والاجتماعية، فإن التكاليف المرتفعة لك هذه الارتباطات سوف تردع التحركات الانفرادية للدول، وخاصة الاستعمال المنفرد للقوة⁽¹⁾.

أمام هذا التحول لا يمكن للدول أن تستمر بالتمسك بالفردانية و الذاتية في مواجهة المخاطر، أو اللجوء إلى القوة لحل و مواجهة خطر التهديدات التي هي الأخرى لم تبقى فقط عسكرية، و صار لزاماً عليها هنا ان تنخرط في شبكة عالمية من العلاقات على كافة المستويات، و تتضمن للعديد من المنظمات و المؤسسات الدولية للحفاظ على مصالحها، و هذا ما سيقيد قدرتها على الاستقلالية في اتخاذ القرارات و يثنيها للتراجع عن سياسات القوة التي لم تصبح ذات جدوى في هذا العصر لا من الناحية العملية و لا الأخلاقية.

الاعتماد الطاقوي المتبادل:

كثيراً ما استخدم هذا المدخل النظري لمقاربة العلاقات الطاقوية بين الدول، نظراً لترابط الدول المنتجة و المستهلكة ببعضها البعض، و لجوء الكثير منها تاريخياً أو حتى في وقتنا الراهن إلى استخدام الطاقة كسلاح استراتيجي تضغط من خلاله على دول أخرى، و يمكن من هذا المنطلق الاعتماد على هذه المقاربة كمدخل مهم لفهم التفاعلات الطاقوية بين روسيا و الاتحاد الأوروبي، فالطاقة بالنسبة لكليهما ترتبط بالأمن القومي و الاقتصادي للطرفين، فروسيا باعتبارها دولة مصدرة للغاز نحو أوروبا فهي تعتمد بنسبة كبيرة لا تقل عن 70 % على الأسواق الأوروبية في تسويق منتجاتها الطاقوية، و الأمر نفسه بالنسبة للاتحاد الأوروبي الذي يمكن القول انه حساسيته مرتفعة لدرجة التبعية للطاقة القادمة من روسيا، لا تقل في أحسن أحوالها عن 30 %، حتى إن بعض الدول في أوروبا الشرقية تعتمد بنسبة 100% على حاجياتها الطاقوية من روسيا⁽²⁾، هذا ما جعل روسيا تتموضع في موقع قوة نسبية و تلجأ إلى استخدام ورقة الطاقة للضغط على أوروبا، مثلما حدث في (2007) في أزمة الغاز الأوكرانية، أين قطعت روسيا إمدادات الغاز الموجهة لأوروبا، للمساومة في قضية توسيع الناتو و الدرع الصاروخي في بولندا، الذي اعتبرتهما تهديداً مباشراً لأمنها القومي، غير أن روسيا لم تستمر في ذلك، و حتى في الحالات التي زاد فيها التوتر و بلغ التصعيد بين الطرفين مستويات مرتفعة مثل حرب جورجيا و أبخازيا، غير أن الطرفين حافظا على علاقات مترنة نسبياً مردها حسب هذا المقرب إلى تعقد علاقتهما التجارية، ليس فقط على صعيد الطاقة بل حتى على مستوى سلع استهلاكية أخرى، فروسيا تمثل سوق مهم بالنسبة لصادرات أوروبا من

(1) ستيفن وولت ، مرجع سبق ذكره.

(2) عاطف معتمد عبد الحميد، استعادة روسيا مكانة القطب الدولي: أزمة الفترة الانتقالية، (بيروت: الدار العربية للعلوم- ناشرون، 2009)، ص 45.

السلع بمختلف أنواعها، و بالتالي هذا ساعد على تقليل حدة الصراع و ساهم الأطراف على إدارة مشكلاتهم بطريقة عقلانية، بعيدة استخدام القوة العسكرية بشكل واسع و شامل.

حاول المنظور العقلاني الواقعي و الليبرالي تقديم أطر نظرية للأمن، تفسر الظاهرة و تضبط مختلف أبعادها، غير أن هذا المحاولات لم تتمكن من ضبط و الإحاطة بكل أبعاد الأمن، خاصة مع التطور في الظاهرة الأمنية من حيث التهديدات و طبيعتها، أو من حيث طبيعة الفواعل و كذلك القيم التي عرفها العالم خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، فمع بداية الثمانينات ظهرت دعوات داخل حقل الدراسات الأمنية إلى ضرورة توسيع المفهوم ليشمل قضايا و أبعاد جديدة، و وصفت المرحلة بمنعطف في مجال الدراسات الأمنية و بداية تبلور تصور جديد للأمن سمي بـ"الدراسات النقدية" أو الاتجاه المابعد وضعي، تزامنت مع حدوث تغييرات مثيرة في السياسة الدولية، شملت تفشي و انتشار واسع للنزاعات العرقية و القومية ، في العديد من دول أوروبا الشرقية و البحيرات العظمى، و تزايد مشكلات الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا، و صعود التهديدات غير التقليدية العابرة للأوطان، مثل: الأمراض المعدية، و الجريمة الدولية، و مشكلات اللاجئين، و المشاكل البيئية المصاحبة لارتفاع حرارة الأرض بفعل التلوث الصناعي، و غيرها.

كل هذا شكل أكثر من ضرورة لإعادة النظر في التصورات التقليدية للأمن و مضامينه، و ظهرت مع هذه المستجدات مقاربات و نظريات جديدة حاولت استيعابها و تقديم قوالب و خطط للتعامل معها.

و هنا تم تنفيذ العديد من افتراضات المنظور التقليدي خاصة الواقعية، فالدول لم تعد هي الفاعل الوحيد و المرجعي في التفاعلات الدولية، كما أن مجال الأمن تجاوز الطرح العسكري، خاصة مع تزايد الارتباطات عبر القومية بين فواعل رسمية و غير رسمية في قضايا اقتصادية ثقافية و اجتماعية، و بدأت معالم هذه الأجندة الجديدة من القضايا في الصعود، و ألفت بضلالها على أعمال الباحثين و المنظرين في حقل الدراسات الأمنية، و أسفر هذا النقاش الجديد إلى ظهور نظريات قيادية جديدة كسرت احتكارية النموذجين الواقعي و الليبرالي في تفسير السياسة الدولية و الظاهرة الأمنية، و تمثلت أبرز هذه الأعمال في: إسهامات مدرسة كوبنهاجن الأمنية، و النظريات النقدية للأمن المابعد وضعية⁽¹⁾.

(1) سيد أحمد قوجيلي، مرجع سبق ذكره، ص ص 13 - 12.

المطلب الثاني: تطور مفهوم الأمن ضمن إسهامات مدرسة كوبنهاجن (*) (من الأمن القومي إلى الأمن المجتمعي).

تمثلت أعمال مدرسة كوبنهاجن نقلة مهمة و إضافة نوعية في حقل الدراسات الأمنية، كونها كانت أول من أثار النقاش و الجدل حول محدودية المقرب التقليدي العقلاني في تفسيره للأمن، بحيث تتطرق المدرسة في تصورهما للأمن كبناء اجتماعي أكثر منه بناء مادي مرتبط بالقوة، فتركز على هوية الفاعلين و كيفية تشكيلها لمصالحهم الأمنية، و هذا ما جعلها تقترب للتصور البنائي في هذه النقطة، و تمثل مدرسة كوبنهاجن أعمال مجموعة من الباحثين (*) في حقل الدراسات الأمنية: "باري بوزان"، أولي ويفر" (Ole Wæver)، "جاب دي وايلد" (Jaap de Wilde)، "مورتن كيلستروب (Morten Kelstrup) و "بيير ليميتز" (Pierre Lemaitre) (1).

اعتبر "باري بوزان" ضمن مدرسة كوبنهاجن من الأوائل الذين دعوا إلى تجديد الدراسات الأمنية، و ضرورة تكيف النظرية الأمنية مع الواقع العالمي الجديد، و مهد بهذا الطريق للدراسات النقدية بداية من ثمانينيات القرن الماضي، كون الانطولوجيا الموسعة للأمن أصبحت لا مئانص منها، حيث أن فكرة بقاء الدولة لم تعد مبنية على تهديد الفواعل العسكرية، لكن أصبح لزاما إدماج اعتبارات أخرى اقتصادية، سياسية، بيئية و مجتمعية (2). و بهذا فقد أحدث "باري بوزان" فتحة في دراسة الأمن سمحت بتوسيع مجال البحث في الدراسات الأمنية إلى قطاعات جديدة (اقتصادية، بيئية، سكانية، هوياتية...)، و بتعميقها بإدخال موضوعات جديدة مرجعية أو وحدات تحليل مثل الدولي، الإقليمي، المجتمع، الأمة، الجماعة، الفرد (3).

و ذهب "باري بوزان" إلى تحليل مفهوم الأمن بصياغة جديدة، مفادها أن القطاع العسكري كقطاع هام في تحديد مفهوم الأمن، ليس هو القطاع الوحيد بل هناك عدة قطاعات يمكن تحديد مفهوم

(*) مدرسة كوبنهاجن للدراسات الأمنية (The Copenhagen School of security studies): هي مدرسة الفكر الأكاديمي، التي تجد أصولها مع أصولها في كتاب باري بوزان كتاب "الناس، الدول والخوف: مشكلة الأمن القومي في العلاقات الدولية"، نشر لأول مرة في عام 1983. تركز مدرسة كوبنهاجن بشكل خاص على الجوانب غير العسكرية للأمن، يمثل التحول عن الدراسات الأمنية التقليدية. ومن بين المنظرين المرتبطين بالمدرسة باري بوزان وأول ويفر و جاب دي ويلد. عمل العديد من أعضاء المدرسة في معهد كوبنهاجن لأبحاث السلام. أحد المنتقدين البارزين لمدرسة كوبنهاجن هو بيل مكسويني. للمزيد من التفصيل حول مدرسة كوبنهاجن أرجع إلى: (MCSweeny, Bill (1996). "Identity and Security: Buzan and the (.Copenhagen School". Review of International Studies

الكتاب الأساسي لمدرسة كوبنهاجن هو الأمن: إطار عمل جديد للتحليل، كتبه بوزان، ويفر ودي فيلد.
(*) يعتبر "بيل ماك سويني" أول من صنف هؤلاء الباحثين إلى جانب طلبة دكتوراه آخرين معا عند استعماله لأول مرة تسمية "مدرسة كوبنهاجن"، وكانوا ينتمون إلى معهد أبحاث السلام في مدينة كوبنهاجن.

(1) سيد أحمد قوجيلي، مرجع سبق ذكره، ص 80.

2) Salim Chena, « L'école de Copenhague en Relation Internationales et la Notion de Sécurité Sociétale, une théorie à la manière d'Huntington », (N°4 Institutionnalisation de La Xénophobie en France, mai 2008), Disponible à: <http://reseau-terra.eu/article 750.html>

(3) عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص 25.

الأمن من خلالها^(*) ، كالقطاع السياسي (الدول ، المنظمات الدولية ، المجتمع الدولي) أيضا القطاع الاقتصادي (منظومات السوق العالمية و الأمن الطاقوي) و أهم قطاع يركز عليه "باري بوزان" هو القطاع الاجتماعي (الأمم ، الثقافات ، الإيديولوجيات ، الأديان ، حقوق الإنسان) أو ما يسمى بـ"الأمن المجتمعي" (Social Security) ، بالإضافة الى القطاع البيئي ، فكل هذه القطاعات هي قطاعات أساسية للأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة على وجه الخصوص⁽¹⁾.

أهم ما يميز أعمال "بوزان" في إطار مدرسة كوبنهاجن هو أنها وصفت كونها "وسطية" أو "همزة وصل"^(**) بين الدراسات التقليدية و النقدية للأمن، بحيث استمر في التعامل مع الدولة كوحدة مرجعية لكن وسع في المقابل أبعاد الأمن لتشمل مستويات أخرى، غير أن "أولي ويفر" -و بالرغم من اتفاقه مع "بوزان" في منطلقات البحث داخل مدرسة كوبنهاجن- رفض وجهة النظر هاته، حول الاستمرار في اعتبار الدولة كمرجعية في الأمن واستبدالها بالمجتمع، من خلال طرحه مفهوم الأمن الاجتماعي / المجتمعي، الذي يشكل قطيعة مع الدراسات التقليدية، و استبدل المجتمع كوحدة مرجعية للتحليل، و فرق بين التهديدات الخاصة بالدولة، و بين التهديدات التي تمس المجتمع و على رأسها مسألة الهوية ، لذلك أصبح الأمن بهذا المعنى ذاتيا أكثر من كونه مرتبطا بتهديدات موضوعية، و لتحليل هذه الرهانات فإن مفهوم الأمن الاجتماعي يبدو مفهوما نظريا ملائما و متماسكا حسب "ويفر" الذي طور تصوره للأمن الاجتماعي انطلاقا من المفردات التي أدخلها "بوزان"، و بناء على هذا لخص "ويفر" تصنيف "بوزان" في شقين أساسيين: الأمن القومي يعني بالسيادة، و الأمن الاجتماعي يعني بالهوية. و بالنسبة لـ"ويفر" فقد أعطى الأولوية للمجتمع كموضوع مرجعي في دراسة الأمن⁽²⁾.

لكن بالرغم من الاختلاف بين طرح بوزان و "ويفر" حول أولوية مكانة الدولة كمرجعية في دراسة الأمن، غير أنهما لم ينفصلا في تقديم أعمالهما، فـ"ويفر" استفاد من "بوزان" في توسيعه للقطاعات الأمنية بنقل التركيز من القطاع العسكري (الأمن القومي) إلى القطاع المجتمعي (الأمن

^(*) تطرقنا فيما سبق عند تحليل مفهوم الأمن ، إلى إسهامات "باري بوزان" في إعادة تعريف الأمن و توسيع أبعاده ، أنظر المبحث السابق، ص 31.

1) Viau Hélène, « **La Théorie Critique et le Concept de Sécurité en Relations Internationales** », (Note de Recherches C.E.P.E.S, université de Québec a Montréal, N° 8 Janvier 1999), Disponible à : www.ieim.uqam.ca/spip.php?page=article-gric&id_article=506

^(**) فواقعية "بوزان" المغيرة (مقارنة بالواقعية التقليدية)، تعطيه مصداقية لدى الواقعيين، و تصوره الموسع للأمن جعله يحظى بقبول لدى النقيدين، ما يبرر وجهة النظر هذه حول "وسطية" طرح بوزان هو انه لم يتخلى عن أعمال الواقعيين في تصوره الموسع للأمن، فبالرغم من الانتقادات التي وجهها "بوزان" للواقعية غير أنه انطلق في بناء تصوره للأمن من خلال الاعتماد على ثلاثة مستويات للتحليل على غرار "كينيث والتز": الأفراد، الدول، النظام الدولي، و رغم اعترافه بوجود مواضيع مرجعية أخرى للأمن، بقي "بوزان" واقعي التصور بقوله بمرورية الدول كمرجعية لموضوع الأمن، لكن رغم تمسكه بمرجعية الدول، فإن تحليله أظهر مدى نسبية الأمن و صعوبة التدقيق في قضايا التهديد لاحتوائها أيضا على أبعاد ذاتية، وليس فقط موضوعية حسب الواقعيين، (للاطلاع أكثر أنظر: عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص 24).

2) عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص ص 24 - 25.

المجتمعي)، فيما استفاد "بوزان" من مقارنة "ويفر" بعد النبوية للأمن و إعادة تعريفه في إطار الممارسات الخطابية للفواعل الأمنية، في إطار ما اصطلح عليه بـ "الأمننة"⁽¹⁾.

- "الأمننة" كمتغير جديد في الدراسات الأمنية:

يعتبر مصطلح "الأمننة"^(*) (Securitization) من أهم الإسهامات التي جاءت بها مدرسة كوبنهاجن، و التي لا تختلف كثيرا عن نظرة الواقعية الكلاسيكية الجديدة للأمن كمسألة إدراكية، و يقصد به "إضفاء الطابع الأمني" حول قضية محددة، و يعتبر "ويفر" أول من تحدث عنه و عمل على تطويره، و أصبح برنامج بحث قيادي في الأجندة البحثية لمدرسة كوبنهاجن، و تعني "الأمننة" بكل بساطة "إعطاء الصفة الأمنية إلى قضية لم تكن تعتبر كقضية أمنية"، و هذا مرتبط بعملية إدراك المجتمع لما هو تهديد و لما هو أمن، عموما تستند هذه النظرية على فكرتين⁽²⁾:

1 - اعتبار الأمن ممارسة ت ذاتانية، أي أن تعريف التهديد لا يقتصر فقط على الجوانب المادية الملموسة، مثل: السلاح، و سلوك الاعتداء، و غيرها، و إنما التهديد علاقة اجتماعية في الأساس، لا يظهر إلا بظهور علاقة "العداء".

2 - الأمن ممارسة خطابية، أي أن اعتبار فاعل أو قضية معينة كتهديد يعود أساسا إلى طريقة التكلم عنها من طرف الفواعل الأمنية أو الجمهور، و هكذا يصبح الأمن نتاج الخطابات المتداولة و المهيمنة في المجتمع، التي تقرر ما يكون تهديدا و ما يعتبر أمنا.

أما نزع الأمننة (Desecuritization)، فهي عملية عكسية تفيد بنزع طابع التهديد الأمني عن القضايا التي صورت بصورة أمنية على أنها تهديد، مثلا التعامل مع المهاجرين مثلا في أوربا كمصدر للعمالة و تطوير المجتمع، بعدما تم تصويرهم على أنهم مصدر للإرهاب الاسلاموي، أو تهديد لبنية و هوية المجتمعات الأوروبية.

وضعت مدرسة كوبنهاجن مجموعة من الآليات، التي من خلالها يم كن جعل القض ية مؤمنة، و حتى تصبح القضية كذلك لا بد من مرورها بالمراحل التالية⁽³⁾:

(1) سيد أحمد قوجيلي، مرجع سبق ذكره، ص 80.

(*) مع أن الفضل في إدخال مفهوم الأمن الاجتماعي يعود لـ"بوزان"، غير أن أعمال "ويفر" الذي طوره لاحقا يختلف مع "بوزان" و يرفض التعامل مع الدولة كمرجعية في دراسة الأمن. و يرى أنه بفعل جملة من الظواهر (العولمة، و الظواهر العابرة للحدود، البناء الأوروبي و ظهور عرقيات قومية في أوروبا الشرقية، تدفقات الهجرة....)، فإن المجتمع مهدد أكثر من الدولة، التي ترى بأن وظائفها تتغير دون مراجعة لسيادتها، بينما ترى المجتمعات هويتها مهددة من طرف هذه الظواهر المتقاطعة، فالخوف هنا صار مرتبطا بانعدام الأمن، بالسلوكيات غير المدنية، بالآخر، بالهجرة، بضياح القيم الثقافية و أنماط المعيشة... هو الذي يشغل الأفراد أكثر، و يرى "ويفر" ان الاعتداءات على الأجانب في أوروبا، التطهير العرقي في يوغوسلافيا السابقة... أمثلة تؤكد هذا الخوف، و من هنا فالأمن الاجتماعي يكون مرادف للبقاء الهوياتي، و هذا يعني التمييز بين "نحن" و "هم"، (للاطلاع أكثر أنظر: عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص ص 24 - 25).

(2) سيد أحمد قوجيلي، مرجع سبق ذكره، ص ص 84 - 85.

3) John Gledhill, « Anthropology in the Age of Securitization », (Social Anthropology, School of Social Sciences, The University of Manchester), Available at: <http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.499.3885&rep=rep1&type=pdf>

1 قضية غير مسيسة: حيث لا تتعامل معها الدولة لأن الحكومة لا تتعامل مع أي قضية غير مسيسة وبالتالي لا تطرح القضية للنقاش.

2 تسييس القضية (Politicization): حيث يتم إضفاء الطابع السياسي على القضية، في تم التعامل معها على أساس الآليات التي وضعها النظام السياسي، وتصبح هذه القضية جزءا من السياسة العامة.

3 -الأمننة (Securitization): حيث يضاف الطابع الأمني على القضية التي تم تسييسها، ويتم جلبها إلى حيز القضايا الأمنية بحيث تعتبر تهديدا وجوديا

مركبات أمن الطاقة:

تطرق "بوزان" بتوسيعه لأبعاد الأمن و تحدث على بعده الاقتصادي و الذي يتضمن كل علاقات الدولة و حاجيات المجتمع الاقتصادية، بما فيها الطاقة باعتبارها مكون رئيسي للمجتمعات الحديثة، و مصدر لتحقيق الرفاه الاجتماعي، كما وسع "بوزان" دائرة الأمن لتتجاوز مستوى الدولة فقط بل هناك مستوى إقليمي و آخر دولي للأمن، و هنا تحدث "بوزان" على أن الدول المتجاورة عادة ما يكون الأمن لديها مترابط ببعضها البعض، و هذا ما طوره ضمن نظرية "مركب الأمن الإقليمي" (*)، لذلك فعند تحليل الأمن في مستواه الإقليمي اقترح "بوزان" فكرة "مركب الأمن" كنموذج لفوضوية مصغرة، و يعتبر العامل الأساسي في تعريف الأمن هو عادة وجود مستوى عالي من التهديد / الخوف الذي يشعر به بشكل متبادل فما بين دولتين أساسيتين أو أكثر⁽¹⁾.

تعتبر قضايا الطاقة ضمن العلاقات الإقليمية من أهم القضايا الأمنية التي يتم طرحها في علاقات الاعتماد المتبادل ضمن إقليم معين، خاصة في الحالة التي نجد أمن الطاقة لدولة ما مرتبط بدولة مجاورة (حالة الاتحاد الأوروبي مع روسيا)، و تتحدد طبيعة التفاعلات الطاقوية حسب طرح "بوزان"، بالكيفية التي ينظر بها كل طرف للأخر، فالسياق التاريخي لعلاقات الطرفين كونها علاقات صداقة أو عدا، تؤثر على طبيعة التفاعلات الراهنة، فعلى سبيل المثال عند مقارنة علاقات أوروبا بروسيا في موضوع دراستنا، نجد أن تعامل أوروبا مع الطاقة الروسية كمصدر تهديد لأمنها الطاقوي، مرتبط بتاريخ علاقات العدا بين أوروبا و روسيا عبر مراحل تاريخية سابقة، لذلك تنظر أوروبا لاعتمادها على الطاقة الروسية ليس كاعتماد متبادل إيجابي، بل تعتبره كتعبئة غير متكافئة تشكل تهديدا لها.

(* يرتبط مفهوم الأمن وفق هذه النظرية بـ"مستوى النظام الإقليمي"، الذي يتوسط المستوي الوطني و المستوى الدولي، و المقصود به: "مجموعة التفاعلات التي تتم في رقعة جغرافية محدودة، تشغلها مجموعة من الدول المتجانسة، تجمع بينها مجموعة من المصالح سواء كانت منسجمة أو متناقضة. و غالبا ما يعكس نمط العلاقات الموجودة بين فواعل النظام الإقليمي"، (و سنرجع في مستوى لاحق من الدراسة للتفصيل حول نظرية مركب الأمن الإقليمي لـ"بوزان").

(1) عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص ص 21 - 22.

و في هذا السياق قام الباحث " ميكو بالونكوربي" (Mikko palonkorpi)، بتطوير نموذج النظري حول " مركبات أمن الطاقة"، بحيث اعتمد فيه على نظرية مركب الأمن الإقليمي لدراسة أمن الطاقة في العلاقات الأوروبية الروسية بعد أزمة الغاز الأوكرانية، و تحليل هذه العلاقة في سياقها التاريخي وفق متغير الأمننة و القرب الجغرافي (*).

المطلب الثالث: التصور المابعد-وضعي (التكويني) للأمن (**).

يستقي التصور النقدي المابعد وضعي للأمن أفكاره من النقاش الذي عرفه حقل العلاقات الدولية بين التوجه النقدي و العقلاني، والذي ألقى بضلاله على تطور مفهوم الأمن النقدي لاحقاً في حقل الدراسات الأمنية.

و ما يميز تصور هذا الاتجاه النقدي أنه يرفض بشدة مركزية الدولة و أسبقية الشؤون العسكرية، كما تناولها الطرح الواقعي للأمن، و الذي ينظر على أنه أهمل و تجاهل علاقة الأمن بقوة و مصلحة المؤمن، و أمن الجماعات الصامتة و المهمشة، و أمن العالم الثالث، عبر " كين بوث" عن هذا بقوله في تساؤلاته الشهيرة: " أين الفقراء؟ أين النساء؟ أين الذين بلا صوت" من يستفيد من أولئك الصامتين؟ أين الاقتصاد و الجنس السياسي؟"، ليثير بهذا و ينبه إلى جانب مظلم من حالة اللأمن في العالم و التي أهملها بشدة الطرح التقليدي للأمن (1). إذا تجمع مختلف هذه المقاربات المشكلة للمنظور المابعد وضعي، على إعادة النظر في الموضوع المرجعي للأمن للتخلص من هيمنة الدولة، و توسيع أجندة الأمن لئلا تبقى محصورة في القضايا العسكرية و الإستراتيجية، و يعتقد النقديون أن الأمن مرتبط بخمس مظاهر بارزة، و هي:

- 1 كلما ازدادت شدة الاعتماد المتبادل الدولي في مسار إنتاجي متقدم، كلما أصبحت هذه المسارات معرضة بشدة للتقلبات و الاضطرابات، مثل التزود بالطاقة لبعض الدول المعتمدة بشدة على استيراد المصادر الضرورية للإنتاج.
- 2 -التنوع الدولي للسكان الناتج عن موجات الهجرات نحو المركز، و هذا ما قد يعزز التوتر بين الأقليات و الدولة.
- 3 بروز مصادر جديدة للصراعات ناتجة عن البنية الإنتاجية (المركز و المحيط)، مثل المسائل الأمنية الجنسية (الجنس / Gender) و البيئية.

(* سنرجع في مستوى لاحق من الدراسة لتحليل مفصل حول قضية الطاقة في العلاقات الروسية الأوروبية، وفق نظرية مركب الأمن الإقليمي لـ"بوران".

(**) تعتبر الدراسات الأمنية المابعد-وضعية نتاج للحوار الثالث في العلاقات الدولية بينها و بين المنظور العقلاني (الواقعية و الليبرالية)، و هي تشمل تلك المقاربات الأمنية المعاصرة التي استندت في خلفيتها الفكرية على تراث النظرية النقدية الدولية، و بعد الحدائث الدولية، و البنائية الاجتماعية، إضافة إلى مقاربات أخرى مثل: النسوية، و المعيارية و غيرها (للاطلاع أكثر، أنظر في: سيد أحمد قوجيلي، مرجع سبق ذكره، ص 19).

(1 المرجع نفسه، ص ص 14 - 15.

4 -التطرف في الوطنية من قبل دول المركز في استبدال الهوية الوطنية لدى الطبقات

المهاجرة، بشكل يخلق فوضى و عدم استقرار ضمن هذه الطبقة السكانية.

5 -التناقض بين المناطق المزدهرة و المناطق البائسة، و هو المظهر الخطر و الأكثر تغذية

لعناصر اللأمن و التهديدات الجديدة⁽¹⁾.

إعادة تعريف الأمن لدى النظريات التكوينية:

أدى وصول النظرية النقدية الدولية ^(*) إلى حقل الدراسات الأمنية مع بداية التسعينات إلى

صعود ما يسمى بـ"الدراسات الأمنية النقدية" التي تمثل اتجاها ضمن التصور المابعد وضعي، و يعود

الفضل في ربط مصطلح النقدية بحقل الدراسات الأمنية إلى " كين بوث"، لينتظر لاحقا مع أعمال

" كيث كروز" (Keith Cruise)، و " مايكل ويليامز" (Michael Williams).

و من أهم المرتكزات المحورية التي يبني النقادون تصورهم من خلالها للأمن نجد:

1 يعتبرون الأفراد كموضوع مرجع للحقيقة الأمنية.

2 يعتبرون الإنعتاق كموضوع و مادة للدراسات الأمنية⁽²⁾.

أولا: الأفراد كموضوع مرجعي للحقيقة الأمنية بدلا من الدول.

على عكس الواقعيين إذا، الذين ركزوا اهتماماتهم على الدولة كموضوع مرجعي للأمن، فإن

المقاربات الحديثة وخاصة منها النظرية النقدية تعتبر الفرد كموضوع مرجعي أساسي له ⁽³⁾، حيث أن

العمل على حماية الكائن البشري أو الجماعة الإنسانية بصورة شاملة تجعل الهدف الأساسي هو البحث

عن وسائل وإستراتيجيات لضمان "الأمن البشري" (Human security) و "الأمن العالمي الشامل"

(Global Security)، وهما المفهومان الأساسيان للأمن، اللذان تقترحهما النظرية النقدية في إطار

الدراسات الأمنية⁽⁴⁾.

فبالنسبة لمفهوم الأمن البشري / الإنساني يعتقد النقادون أن الفرد هو الموضوع المرجعي

و الهدف الأساسي للأمن، و ما الدولة إلا وسيلة لتحقيق هذه الغاية، و ذلك بسب تراجع قدرة الدولة

في الظروف الراهنة على مواجهة التحديات التي أفرزتها مسارات العولمة المتسارعة ⁽⁵⁾، ليس هذا

فحسب بل إن الدولة نفسها قد تكون مصدر تهديد مباشر لأمن الأفراد الذين يعتبرون مواطنيها، عندما

تنتهك الحريات و تقمع الحقوق.

(1) دندان عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 38.

^{*} النظرية الدولية النقدية: ظهرت هذه النظرية في أواخر الثمانينيات ضمن الحوار المنظور الثالث، الذي جمع بين نظريات الوضعية و بعد الوضعية، و هي تشمل كل النظريات التي تأخذ موقفا نقديا اتجاه الأفكار التقليدية حول المعرفة و المجتمع، من أهم روادها" روبرت كوكس"، "دايفيد هيلد"، و أهم القضايا التي بحثت فيها، العولمة كظاهرة سوسيو-اقتصادية، و قضايا العدالة العالمية، و الديمقراطية العالمية (للاطلاع أكثر أنظر: فوجيلي، ص 21).

(2) سيد أحمد فوجيلي، مرجع سبق ذكره، ص 35.

3) Jean Jaque Roche et Charles Philippe David ; Op. Cit. p p. 90-91 .

4) Ibid. p. 106.

5) Ibid. p p. 144 - 115.

فحسب " كيث كروز" و " مايكل ويليامز" فأحد التحديات التي تواجه النقيدين الدوليين هي الرغبة المشتركة لمعالجة موضوع الأمن بتركيزه في الفرد و ليس الدولة ذات السيادة فالأمن حسبهما هو: "الطرف الذي يتمتع به الأفراد، و لهم الأسبقية في تعريف التهديدات و من ستتضمنه". فبدلاً من ربط أمن الفرد بأمن الدولة (كما في النظرية الواقعية)، يوضح و يكشف التركيز على أمن الأفراد الأشكال التي قد يتناقض فيها هذا الأمن مع ادعاءات أمن الدولة، فجعل الأفراد موضوعاً للأمن سيؤدي إلى فتح الكرة الصلبة للدولة، و وضعها أمام الفحص النقدي، حيث تؤدي ضرورة حماية الأفراد إلى التركيز على حقوق الإنسان الفردية، و ترقية حكم القانون لحماية الأشخاص من بعضهم البعض و من مؤسسات الدولة اللصومية، و وضع حد لانتهاكات الدولة ضد مواطنيها في مجال الحرية و التعذيب أو الحماية من العنف"⁽¹⁾.

و بهذا صور النقيدون الدولة كوسيلة فقط وجدت لتحقيق أمن الأفراد و ليست أمنه بالضرورة، لكن هذا لا يعني كذلك في المقابل أن الأمن الإنساني في حالة تنازع مع سيادة و أمن الدول، لأن الدولة كترامك للقدرات و الموارد تبقى الضامن الأساسي للأمن في الظروف المثالية⁽²⁾. و من هنا انتقل النقيدون لتعريف الأمن باعتباره مرادف لأمن الإنسان و ليس لأمن الدولة كمرجعية، بحيث يعرف " سداكو أوقاتا" (*Sadako Ogata*) و " جون سيلز" (*John Cels*) الأمن الإنساني بأنه: (مجموعة عمليات حماية الحريات الأساسية لبقاء الإنسان و التنمية، أي حماية الإنسان من التهديدات سواء كانت طبيعية أو مجتمعية)⁽³⁾.

أما "كوفي عنان" (*Kofi Annan*) فقد عرف الأمن الإنساني في أوسع معانيه بقوله أن الأمن الإنساني: "يعني أكثر من مجرد غياب النزاع العنيف، إنه يشمل حقوق الإنسان، الحكم الصالح، الحق في التعليم و الرعاية الصحية ، ضمان امتلاك كل فرد لفرص و خيارات لتفجير طاقته و التحرر من الحاجة، التحرر من الخوف و ضمان أن أجيال المستقبل ستراث بيئة طبيعية صحية، هذه هي العناصر المرتبطة و المكونة للأمن الإنساني و بالتالي الأمن الوطني"⁽⁴⁾. أما بالنسبة لمفهوم الأمن العالمي، والذي يعتبر ثاني المفاهيم الأساسية للأمن في المنظور النقدي ، فيشمل التصدي لكل التهديدات التي من شأنها كبح حرية الإنس —ان، أي النظر إلى الحرب، الفقر، الاضطهاد السياسي، ندرة الموارد الطبيعية و انعدام مرافق الصحة كتهديد ضد أمن الفرد أو البشر على المستوى العالمي⁽⁵⁾.

(1) سيد أحمد قوجيلي، مرجع سبق ذكره، ص 32.

(2) Edward Newman, « **Human Security An Constructivism** », (International Studies Perspectives, 2006), p. 240.

(3) أمحد برقوق، "الأمن الإنساني ومفارقات العولمة"، نقلا عن موقع الأستاذ " أمحد برقوق"، متوفر على الرابط: berkoug-mhand.yolasite.com/research.php

(4) Alexandra Amouyel, « **what is human security?** », (Human Security Journal, issue 1, april 2006), p. 13.

(5) جون بيليس و ستيف سميث، مرجع سبق ذكره، ص 433.

ثانياً: الإعتاق كموضوع للدراسات الأمنية.

يعتبر مفهوم "الإعتاق" (Emancipation) من أكثر المفاهيم المركزية في التحليل لدى النقاد في دراساتهم الأمنية، و أهم نقطة تشترك و تجمع عليها الاتجاهات النقدية، و يهتم مشروع النظرية الإعتاقية بـ "ضمان الحرية من القيود غير المرئية و علاقات الهيمنة، و ظروف الاتصال و الفهم المشوه، التي تقيد قدرة البشر على صياغة مستقبلهم الخاص، و من بين أهم التعاريف لفكرة الإعتاق نجد تعريف "كين بوث"، في مقاله الذي نشره سنة (1991) بعنوان: (الإعتاق و الأمن)، كتب بوث في تعريفه: " الإعتاق هو تحرير الناس (أفراداً و جماعات) من القيود المادية و الإنسانية، سواء الفقر، و سوء التعليم، و القمع السياسي. الأمن و التحرر هما وجهان لعملة واحدة، الإعتاق، وليس السلطة أو النظام، ينتج الأمن الحقيقي. الإعتاق نظرياً هو الأمن⁽¹⁾. لكن بالرغم من توفر هذا التعريف الذي يعتبر مرجعي بالنسبة للنقاد، غير أنه من بين المشكلات التي تواجه النظرية النقدية الدولية في تصورهم لمعنى و حدود الإعتاق هو السؤال (الإعتاق من ماذا؟)، لكن ما يجمع عليه النقادون -بالرغم من مشكلة تحديد طبيعة القضايا التي يجب أن نعتق منها- أن مفهوم الإعتاق ينبغي أن يشمل في مجمل أبعاده تجاوز للنظام السائد و الظروف التي أوجدت ذلك النظام⁽²⁾. فالأنظمة السياسية الحالية مثلاً حتى الديمقراطية منها هي نتاج مرحلة معرفة وضعية، تشكل قيوداً لحرية الأفراد و أثبتت فشلها في تحقيق المساواة و العدالة، كذلك القيم الاقتصادية الرأسمالية التي لم تتمكن من تحقيق العدالة العالمية بين الشمال و الجنوب، ينبغي العمل على التحرر و الإعتاق من تهديدها المستمرة للبشرية، لذلك تؤسس النظرية النقدية لفكر تكويني يساهم في خلق عالم جديد على أسس و مفاهيم و قيم مغايرة لمثليتها في النظام القديم.

البعد الاجتماعي للأمن في النظرية البنائية الاجتماعية:

توصف "البنائية" (Constructivism) (*) بأنها مقارنة مميزة للعلاقات الدولية تشدد على البعد الاجتماعي أو الذاتي المشترك للسياسة العالمية، ويصير البنائيون على أن العلاقات الدولية

(1) سيد أحمد قوجيلي، مرجع سبق ذكره، ص 37.

(2) سيد أحمد قوجيلي، مرجع سبق ذكره، ص 30 - 31

* (نيكولاس أونوف (Nicholas Onuf) " أول من استعمل المصطلح في كتابه (World of Our Making) حيث ركز على انتقاد أعمال الواقعية البنوية، كما كان للمقال المرجع لـ " ألكسندر واندت" الملقب بأبي البنائية و المعنون بـ (Anarchy Is What States Make Of : The Social Construction Of Power Politics) الأثر الكبير في إثراء و تطوير التفكير البنائي، اعتماداً على تصور " ألكسندر واندت" فإن البنائية تنطلق من الافتراضات الأساسية التالية لتقديم فهم أو إدراك أكثر عمقا للسياسة الدولية، و تتمثل هذه الافتراضات في :

- الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل إلى جانب الوحدات الأخرى.
- البنى الأساسية للنظام القائم على الدول، مبنية بشكل "تذاتاني" (Intersubjective).
- أهمية الأفكار و المعرفة في إلى جانب القوة المادية في تشكيل البنيات والسلوك الخارجي.
- هويات و مصالح الدول، تتشكل في معظم أجزائها بفعل البنى الاجتماعية، أكثر ماهي موجودة بشكل منعزل ضمن النظام.

لا يمكن حصرها بأفعال وتفاعلات مادية -كما يدعي الواقعيون-، أو ضمن قيود مؤسسية على المستويين (الدولي والمحلي) كما يقول بعض الدوليين الليبراليين، فبالنسبة إلى البنائين، لا يندرج التفاعل بين الدول ضمن المصالح القومية المحددة، ولكن يجب أن يتم إدراكه بصفته نمطا من الأعمال يصوغ الهويات، و تعمل هي على صوغه عبر الزمن الخبرات التاريخية في علاقة الأطراف (صداقة أم عداوة تاريخية). وتقدم البنائية الاجتماعية خلافاً للمقاربات النظرية الأخرى نموذجاً عن التفاعل الدولي الذي يدرس التأثير المعياري للهيكليات المؤسسية الأساسية، وللصلة القائمة بين التغيرات المعيارية وهوية الدولة ومصالحها. ومع ذلك، تتم في الوقت عينه إعادة إنتاج المؤسسات بصورة مستمرة، وتغييرها عبر أنشطة الدول وغيرها من اللاعبين⁽¹⁾.

يتفق البنائيون على تصور الأمن كبناء اجتماعي، تقول "ريتا توراك" (Rita Taureck) أن الأمن: " يبنى بشكل اجتماعي و تذاثاني"، كما تعتبر الهوية و المعايير كذلك فرضية أساسية مشتركة للمقاربة البنائية للأمن⁽²⁾.

و هنا يعتقد البنائيون أن للأفكار و المعرفة دور حاسم في تشكيل سلوكيات الفواعل الأمنية، إلى جانب العوامل المادية، فالعالم وما فيه نتاج لتصوراتنا ومعرفتنا الخاصة و الذاتية لشكل هذا العالم أو ما يجب أن يكون عليه لغيره، و هذا ما قدمه " نيكولاس أونف " (Nicholas Onuf) في كتابه " عالم من صنع أيدينا" (world of our- making).

و قد أشار "الكسندر وندت" سنة (1992) بأن الأمن ليس مسألة حتمية و حقيقة موضوعية بل مسألة إدراك ذاتية و ليست موضوعية بالضرورة، و هذا ما ذهب إليه "بوزان" و "ويفر" في مدرسة كوبنهاجن، فصناع القرار هم الذين يصنعون هذا الإدراك، ويجعلون جوانب مادية حقيقية، حيث تصبح الحروب والنزاعات ضرورة في العلاقات الدولية، وبالتالي ي فإن المأزق الأمني الناجم عن فوضوية النظام كما يذهب لذلك الواقعيون، ليس ظاهرة حتمية بل هو تمثيل وتصور عقلي، وبالتالي يمكن إعادة بنائه لصالح الأمن والسلم عوض المصلحة الضيقة والحرب والنزاعات، و منه فإن غاية الأمن حسب "الكسندر وندت" هو ما تريد الدول تحقيقه وفعله لا ما هو الحقيقة الفعلية⁽³⁾.

1 (مارتن غريفيثس، نيري أوكالاها، مرجع سبق ذكره، ص 108.

2) سيد أحمد قوجيلي، مرجع سبق ذكره، ص 79.

3) حمدوش رياض، مرجع سبق ذكره. ص ص 279 - 280.

فلا وجود لاحتامية الفوضى - كون الدول و الفوضى هي معطى مسبق يتشكل بمعزل عن الفواعل بداخله و يفرض عليها- ، فالترتيب و التوزيع المادي للعالم يشكل بفعل الأفكار و المعتقدات، فالفوضى إذا هي نتاج ما تصنعه الدول و ليست قانون مسبـ ق كما يقول الواقعيون، فحسب "الكسندر وندت" الفوضى هي ما تصنعه الدول (Anarchy is What State (Make It Anarchy Is What States Make Of :)، و هذا ما تطرق له في مقاله المعنون بـ (The Social Construction Of Power Politics (1992)، و يؤكد فيه بأنه لا يوجد "منطق" متأصل للفوضوية. فالمفاهيم التي تبدو منحدره منها (المساعدة الذاتية، سياسة القوة، السيادة) هي في واقع الأمر مؤسسات منشأة اجتماعيا وليست سمات أساسية للفوضوية. فالفوضوية هي في واقع الأمر، "ما تفهمه منها الدول" (1).

فالنظام الدولي السائد خلال الحرب الباردة ميزته الفوضوية بفعل تصور و إدراك الأطراف لها (ت ذاتانية)، و بمجرد تحول هذا التصور بفعل أفكار جديدة زالت بنية الفوضى داخل النظام -كما أسلفنا الذكر- ، لذا يؤكد البنائيون على أنه حتى في ظل فوضى النظام فإننا نحن الذين نتبع قواعدنا و منظومتنا، و نحن الذين نغير في ممارسات من سبقنا أو نتبع خطابهم. إذا التغير البنوي ، أو التغير الثقافي ، عند البنائيين يحدث عندما تقوم الفواعل بإعادة تعريف من هم و ماذا يريدون ، التغييرات في السياسات الخارجية تحدث مع تغيرات في وضعية و مكانة الدور للدولة المستهدفة المتغير المستقل. فللسياسة الخارجية التعاونيه سوف تتطور ، و ذلك عندما يكون التغيير في الدور من منافس إلى صديق ، و هذا ما يحدث في عملية تشكيل الهوية الجماعية(2).

فالمصلحة و الهوية تتفاعل عبر عمليات اجتماعية (تاريخية) ، كما يولون أهمية كبيرة للخطاب السائد في المجتمع، لأن الخطاب يعكس ويشكل في الوقت ذاته المعتقدات و المصالح، ويؤسس أيضا لسلوكيات تحظى بالقبول(3)، داخليا و خارجيا.

(1) غراهام إيفانز و جيفري نوينهام، مرجع سبق ذكره، ص 28.

(2) Andrea Ribeiro Hoffmann , «A synthetic approach to foreign policy», Available at: <http://www.isanet.org/noarchive/hoffmann.html>

(3) ستيفن وولت، مرجع سبق ذكره.

أمن الطاقة في المقرب المابعد-وضعي للأمن:

يرتبط البعد الاقتصادي للأمن في إطار التصورات النقدية بالبنية الاقتصادية السائدة ، فحسب هذا المنظور؛ كلما زادت حدة الاعتماد المتبادل بين الدول في مسار إنتاجي متقدم ، كلما أصبحت هذه المسارات معرضة للتقلبات و الاضطرابات ، كالتزود بالمواد الطاقوية بالنسبة للدول و المجتمعات المعتمدة بشدة على استيراد مصادر الطاقة الضرورية للإنتاج. و من نفس المنظور - النقدي - ما يهدد الأمن الاقتصادي هي مجموعة من التهديدات الناتجة عن البيئة الاقتصادية التي أفرزت الهوة بين الفقراء و الأغنياء، قدرة الموارد الاقتصادية، الغذائية أو المالية بمثابة الشروط الأساسية لحياة الفرد ، وبالتالي تحقيق الأمن الاقتصادي يتطلب ضمان الرخاء و الرفاهية للفرد أي عدم تكبير حريته بالفقر و الجوع و الحرمان⁽¹⁾، و من هذا المنطلق يتناول النقاد قضايا أمن الطاقة باعتباره مصدر لتحقيق الاستقرار المادي للمجتمعات، و ضمان الرفاهية التي تمس قطاعات واسعة من الحياة اليومية كالنقل و الطهي و التدفئة، لذلك نجدهم يعملون على تحرير قطاع الطاقة من أي تهديدات أو هواجس قد تحد من تدفق هذه المواد، و يتعاملون معه كقطاع يتفاعل مع مستويات اجتماعية، تتعلق بالانعتاق من أي تهديد يمس تأمين هذه الموارد الحيوية في حياة الأفراد.

حسب النقديين تلعب الطاقة دورا حيويا داخل المجتمعات من خلال⁽²⁾:

- 1 عمليات الإنتاج (Production): وخاصة قطاعات الصناعة والسكن والنقل و التدفئة.
- 2 عمليات التمويل (Finance): من حيث الفوائد التي توفرها تجارة النفط على وجه الخصوص.
- 3 -والمعارف (knowledge): المتعلقة بالتنمية التكنولوجية، بما في ذلك التكنولوجيات المستخدمة في قطاعات الطاقة والبيئية.

كما يركز النقديون على ضرورة تكريس الجهود الجماعية لإنشاء مؤسسات دولية تتعامل مع إمدادات الطاقة أو التدخل المباشر في المناطق المنتجة للنفط ، لضمان استمرارية تزويد المجتمعات بما تحتاجه من هذه الموارد الحيوية و المهمة في حياتهم اليومية.

في مستوى آخر نجد أن النقديين يحذرون من سياسات الليبراليين نحو خصخصة قطاع

الطاقة، و يشكل بالنسبة لهم تحرير الكهرباء والغاز أساسا لمخاوف جديدة تتعلق بأمن الطاقة:

(1 هربت برلون، نطاق التهديد غير العسكري، في: كتاب التسليح و نزع السلاح و الأمن الدولي، ترجمة: ترجمة فادي حمود وآخرون ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص 120.

(2) Andrei V. Belyi, « Energy security in International Relations (IR) theories», (Russia: Higher School of Economics Cathedra on political issues of international energy), p. 92.

- **أولاً:** يشير معارضو تحرير الكهرباء إلى أزمة كاليفورنيا عام (2001) (*)، الناجمة عن عجز أو عدم رغبة القطاع الخاص في هذه الدولة الأمريكية في توفير إمدادات الطاقة على المدى الطويل لتوليد الكهرباء.

- **ثانياً،** فيما يتعلق بالأمن في مجال الغاز، قد يؤدي التحرير الكامل للشركات إلى رفض إنشاء مخزن غاز مطلوب قانونياً بسبب المنافسة الشديدة مع شركات توزيع الغاز الأخرى. وفي هذا الصدد، يتيح التحرير أسباباً جديدة للنقاش السياسي (الاجتماعي) بشأن دور القطاع الخاص في ضمان أمن الطاقة.

في النتيجة يمكن القول أن النقاد بنو تصورهم للأمن و سعوا لتقديم منظور بديل و بأجندات موسعة و مغايرة، حاولوا من خلالها استيعاب حجم التحولات الكبيرة التي مست الظواهر الأمنية في فترة ما بعد الحرب الباردة، خاصة بتركيزهم على الأمن الفردي و الاجتماعي كمرجعية بديلة للأمن القومي للدول، و ما يتضمنه هذا من ضرورة توسيع النقاش حول المصادر الجديدة للتهديدات (الهجرة، البيئة و المناخ، قضايا الطاقة...)، غير أن هذا لم يفقد المنظورات التقليدية خاصة الواقعية و الليبرالية قدرتهم على تقديم تفسيرات مقبولة، خاصة مع بروز سياسات القوة في العديد من المناطق و بتورط دول كبرى في حروب من أجل الطاقة، كفرنسا في ليبيا و مالي و كذلك الولايات المتحدة في العراق و سوريا و أفغانستان، أضف إلى ذلك الاختلالات التي أصابت الاتحاد الأوروبي و طغيان النعرة القومية للدول في مواجهة السياسات التكاملية، دون أن ننسى البعد الاستراتيجي العسكري في سياسة كل من إيران في الشرق الأوسط أو روسيا في التعاطي مع القضايا العسكرية في حدها مع أوروبا أو في سوريا، كل هذا لم يفقد المقتررب التقليدي بريقه بشكل كلي، وجعله من خلال مرتكزاته قادر على الصمود و الرجوع و لو نسبياً لمجابهة المنظورات الاجتماعية النقدية.

(* كانت بسبب نقص إمدادات الكهرباء الناجم عن إغلاق شركة "إنرون" للطاقة، والتلاعب في الأسواق، ووضع حد أقصى لأسعار الكهرباء في سوق التجزئة، وشهدت الولاية أسوأ انقطاعات للكهرباء في تاريخها، وأسهم تأخير إصدار تراخيص محطات جديدة والظروف المناخية القاسية في نقص الإمدادات وارتفاع سعر الكهرباء 800 في المئة بين أبريل وديسمبر 2000.

المبحث الثاني: تطور مفهوم الأمن (أمن الطاقة) في نظريات العلاقات الدولية.

عند الحديث عن الأمن كموضوع للنقاش بأبعاده المتعددة (بما فيها أمن الطاقة) نجده يثير الكثير من الجدل النظري ضمن حقل العلاقات الدولية أو الدراسات الأمنية، و عادة ما نجد النقاش يدور بين اتجاهين رئيسيين تعاملًا مع الأمن و مواضيعه و أبعاده بشكل مختلف عن الآخر، بحيث قدما تصورات نظرية متباينة، يبررها الاختلاف من الناحية الزمنية و المكانية للبيئة التي تبلور في إطارها كل تصور، هذا من جهة، و من جهة أخرى نجد أن الخلفية الفكرية و المنطلقات الاستمولوجية لكل منهما تختلف عن الأخرى، و هنا يميز المختصون في الدراسات الأمنية بين:

1- الاتجاه أو المنظور العقلاني أو التقليدي أو الوضعي (*) (Rational / Traditional /)

(Positivism) للأمن: و يضم كلا من التصور الواقعي بشكل مركزي، حيث يعتمد على معالجة الأمن في شقه العسكري، و الاعتماد على الدولة كوحدة مرجعية في ذلك، و تعتبر الواقعية بمختلف اتجاهاتها تعبير عن مضمون هذا الاتجاه. كذلك يضم التصور الخاص بالليبرالية باعتبارها تعتمد على خلفية عقلانية في التعاطي مع قضايا الأمن و غن كانت تختلف من حيث المعالجة و المنطلقات مع الواقعية.

2- تطور مفهوم الأمن مع إسهامات " مدرسة كوبنهاجن" بزعامة "باري بوزان" و " أولي ويفر" اللذان وسعا مفهوم الأمن ليشمل قطاعات أوسع من الجانب العسكري، بالإضافة إلى تحديثها على البعد الذاتي للأمن بالإضافة إلى بعده الموضوعي.

3- الاتجاه أو المنظور المابعد وضعي (***) (Post Positivism) أو التكويني للأمن: و يضم كل النظريات التي انتقدت الطرح التقليدي، ودعت لإعادة صياغة مقاربات جديدة تستوعب التحولات التي عرفها العالم خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، وكذلك مراجعة أعمال التقليديين من الناحية القيمية و الإدراكية لمختلف جوانب الأمن، كما دعوا إلى ضرورة اشتغال الأمن للقضايا الجديدة المرتبطة بالأفراد و الجماعات الاثنية و غيرها، و كذلك تناول أبعاد جديدة تتجاوز الطرح التقليدي الذي يصفونه بالاختزالي.

(*) **الوضعية (Positivism):** (أوغست كونت)، هي إحدى فلسفات العلوم التي تستند إلى رأي يقول أنه في مجال العلوم الاجتماعية، كما في العلوم الطبيعية، فإن المعرفة الحقيقية هي المعرفة والبيانات المستمدة من التجربة الحسية، والمعالجات المنطقية والرياضية لمثل هذه البيانات والتي تعتمد على الظواهر الطبيعية الحسية وخصائصها والعلاقات بينهم والتي يمكن التحقق منها من خلال الأبحاث والأدلة التجريبية، وهي نشأت كنفيز لعلوم اللاهوت والميتافيزيقيا الذين يعتمدان المعرفة الاعتقادية غير المبرهنة.

(**) **ما بعد الوضعية (Post-Positivism):** هي فلسفة بحث تطورت مع أعمال "مدرسة فرانكفورت" و أعمال (روبرت كوكس / هابرماس)، تنطلق من استمولوجيا مخالفة و نقدية للفلسفة الوضعية، ففي العلوم الاجتماعية لا يمكن الوصول لحقائق مطلقة على غرار العلوم الدقيقة و التجريبية، و يؤكدون أن الذاتية هي صفة لصيقة بنتائج البحوث، ذلك أنه لا يمكن عزل الباحث عن بيئته الاجتماعية التي تؤثر على أفكاره، لذلك يعتقدون ان النظريات و المعرفة هي دائما لخدمة شخص معين، أو تبرير لواقع محدد.

المطلب الأول: التصورات العقلانية للأمن (النقاش الواقعي الليبرالي حول مضامين الأمن). أولاً: الأمن وفق المنظور الواقعي.

عادة ما يطلق الباحثون تسمية الدراسات الأمنية التقليدية على الأدبيات الأمنية التي نشر معظمها في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، لتمييزها عن الدراسات النقدية للثمانينات. و ارتبطت بأعمال الواقعيين الذين سيطروا على حقل الدراسات الأمنية في تلك الفترة و حتى نهاية الحرب الباردة كمنظور سائد و مهيم، كما تصنف أعمالهم ضمن الدراسات الإستراتيجية كذلك، لتناولها السياسات العسكرية المتبعة لأغراض أمنية كالتسلح مثلا، و الردع النووي، والدفاع الوقائي، وإدارة النزاع و التصعيد، و غيرها من المفاهيم المرتبطة بسياسات القوة و التساوم، و تركز بشكل أساسي على أمن الدولة، و كيفية الحفاظ عليه⁽¹⁾.

بالنسبة للأمن كمفهوم مركزي في التحليل الواقعي، هو موجود في تقاليد هذه المدرسة و أدبياتها منذ القدم و حتى تبلور نظريات علمية مع أعمال الواقعيين التقليديين، بحيث تناولت كل الاتجاهات داخل التيار الواقعي (الواقعية الكلاسيكية ، الواقعية الجديدة ، الواقعية النيوكلاسيكية) و عند كل المفكرين و المنظرين التابعين لهذا التيار كتقليد مع "سان تسو" (*Sun Tzu*) و "توسيديس" (*Thucydides*) إلى "نيكولا ميكيافيلي" (*Nicolas Machiavel*) "توماس هوبز" (*Thomas Hobbes*)^(*)، أو كنظرية علمية مع أعمال "أرنولد وولفرز" و "هانس مورغنتو" (*Hans Morgenthau*) إلى "كينيث والتز" (*Kenneth Waltz*) "مرورا بـ" نيكولاس سبيكمان" (*Nicolas Spykman*) و "ريمون أرون" (*Raymond Aron*)، و ارتبط الأمن بمختلف الأفكار و المبادئ الشائعة عندهم، و هي القوة و الهيمنة و المصلحة الوطنية و الأمن القومي⁽²⁾. و مثل الأمن

1) سيد أحمد قوجبلي، الدراسات الأمنية النقدية - مقارنة جديدة لإعادة تعريف الأمن، (عمان، الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2013)، ص 09.

* إذ أسس "توسيديس" للتصور الواقعي للأمن عبر ربطه بعلاقات القوة، عبر تأريخه للحرب التي دارت رحاها بين أثينا و إسبرطا والتي عرفت بـ"الحرب البيلونيزية"، وقد قال في هذا الصدد أن: "إرساء معايير العدالة يعتمد على نوع القوة التي تسندها، وفي الواقع، فإن القوي يفعل ما تمكنه قوته من فعله، أما الضعيف فليس عليه سوى تقبل ما لا يستطيع رفضه". وبدوره أسدى "سان تسو"، الاستراتيجي الصيني في العصر القديم، النصح للحاكم وكيفية صيانة بقائه، واستعمال القوة لتعزيز مصالحه خلال زمن الحرب، وهذا لأول مرة في التاريخ. وبعدها بقرون، في إيطاليا عصر النهضة، كتب الفيلسوف الإيطالي "نيكولا ميكيافيلي" حول القوة وصيانة الدول لوجودها، وهذا في معرض استشاراته للأمير الذي كان يعيش وضعاً مماثلاً لوضع الصين القديمة زمن "سان تسو"، وفي كتابه "الأمير" نصح ميكيافيلي الحاكم بجعل القوة والحالة الأمنية فوق كل اعتبار.

كما أوجد الفيلسوف السياسي الإنجليزي "توماس هوبز" تصور "حالة الفطرة" و"الليفياتان" وأظهر أن الحروب والنزاعات بين الدول شيء لا يمكن تجنبه. ويعني "الليفياتان" ما نحتاجه لـ "إقرار النظام وإنهاء الفوضى المميزة لحالة الفطرة"، ويمكن أن يلعب هذا الدور "حاكم أعلى" أو "سلطة الدولة"، ويرتني هوبز أن الإنسان الذي يعيش "حالة الفطرة"، إنما يعيش وضعاً يقاثل فيه الكل بعضهم بعضاً. و تمثل أعماله مرجعاً رئيسياً للواقعيين، بحيث يعتبر أنه في الحالة الطبيعية كل وحدة سياسة تتطلع إلى البقاء. (للاطلاع أكثر أنظر: تاكاوكي يامامورا، "مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، ترجمة: عادل زقاع، نقلا عن موقع:

<http://www.geocities.com/adelzeggagh/secpt.html>.

2) Jean Jaque Roche et Charles Philippe David, Op. Cit. p. 10.

مفهوم مركزي في التحليل لديهم، باعتبار أن الواقعية تسعى إلى الحفاظ على أمن الدولة و بقاءها عبر تسخير كل الإمكانيات و السبل لذلك⁽¹⁾.

عموما اعتمدت الواقعية في بناء تصورهما للأمن من ثنايا مسلماتها المركزية في فهم العالم و الواقع الدولي، يمكن تلخيص مرتكزات الواقعية الكلاسيكية و تصوراتها حول السياسة الدولية في هذه النقاط⁽²⁾:

- السياسة صراع من أجل القوة في العلاقات الدولية لأنه لا وجود لقوة فوقية.
- تعتبر الدول، من المنظور الواقعي، أهم الفاعلين على الإطلاق.
- تحتاج الدول للأمن (القومي) لحماية مصالحها الوطنية ويدخل ضمن هذا الإطار سعيها لاكتساب القوة.
- الدول فواعل عقلانيون يسعون لتعظيم الفوائد وتقليل التكاليف المتلازمة مع سعيها لتحقيق أهدافها.
- تعتبر الدولة فاعل وحدوي لأغراض تحليلية، حيث تواجه الدولة العالم الخارجي كوحدة مندمجة. "كرات البليارد" (Billiard-ball) أي أن دول في تصادم دائم.

خلال حقبة الحرب الباردة سيطرت نظرة المدرسة الواقعية للأمن على حقل الدراسات الأمنية، لأنها قدمت تفسيرات توافقت مع واقع ما بعد الحرب العالمية الثانية و الصراع الاستراتيجي خلال الحرب الباردة، و تمكنت من إعطاء تفسيرات مقبولة للحروب و معوقات التعاون.

تركز المدرسة الواقعية على الدول القومية باعتبارها وحدة رئيسية للتحليل في نظام فوضوي تحكمه الصراعات و التنافس بين وحداته، في ظل هذه البنية الفوضوية لا تهتم الدول إلا بتحقيق و ضمان أمنها و بقائها عن طريق اكتساب قوة عسكرية تحميها من أي عدوان خارجي، و بهذا حصر الواقعيون مفهوم الأمن في بقاء الدولة و حمايتها و الدفاع عنها. و عليه يقول "ريمون أرون" بأن: في حالة الطبيعة الأمن هو الهدف الأول بالنسبة لكل فرد أو وحدة سياسية، إذا يندرج الأمن وفق هذا التصور ضمن الأهداف الأبدية⁽³⁾.

و في الإجابة عن السؤال: كيف تدير الدولة شؤونها في علاقاتها مع الأمم التي

تنافسها؟ يرى "هانس مورغنتو" أنه على المستوى الدولي، و في ثنايا النظام بين الدول، لن تعثر على قوة أو قانون يضمن النظام و يصون الأخلاق، و أن ما يقع من مظالم للدولة في علاقتها مع غيرها، لن يزال إلا بالقوة، و في ظل النظام الدولي لا يمكن لغير الدولة أن تفعل ذلك، و طالما أن

1) تاكايوكي يامامورا ، "مفهوم الأمن في العلاقات الدولية" ، ترجمة: عادل زقاغ، متوفر على الرابط : <http://www.geocities.com/adelzeggagh/secpt.html>
2) المرجع نفسه.
3) عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص 18.

حالة النظام الدولي هي حالة الفوضى و الحرب، فإنه يجب على الدولة أن تتكيف مع معطيات ذلك النظام⁽¹⁾.

بناء على هذا يتعامل الواقعيون مع القضايا الأمنية و العسكرية باعتبارها قضايا "سياسة عليا" (High Politics)، وما عداها من القضايا الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية و الثقافية... و غيرها هي قضايا "سياسة دنيا" (Low Politics) ، لكن هذا لا يعني بأي حال أن الواقعيون لا يعطون مكانة لهذه العوامل أو ينفون دورها في بناء أمن الدولة، لكن هذه المكانة هي ثانوية مقارنة بأهمية القضايا الأمنية العسكرية و الإستراتيجية، لذلك تكون حماية الدولة من التهديد العسكري و تقوية نفسها عسكريا ضمن قائمة الأولويات الإستراتيجية الرئيسية للأمن الدولي⁽²⁾، لذلك يقتصر مفهوم الأمن هنا على أمن الدولة أو ما عرف بـ"الأمن القومي" (National Security) في شقه العسكري، المتعلق بصد أي هجوم عسكري خارجي، دون الحديث عن أهمية لأمن الأفراد أو الجماعات باعتبارها متضمنة في مفهوم الأمن القومي، و أن الدولة هي التي يناط بها توفير الأمن للجميع.

و بهذا ارتبط مفهوم الأمن القومي في استعمالاته بحماية القيم الحيوية للدولة، و عرف بأنه: "ذلك الجزء من السياسة الحكومية الذي يخلق الظروف القومية و الدولية اللازمة لحماية و توسيع القيم الوطنية الحيوية، ضد الخصوم الحاليين و المحتملين"، إضافة إلى تعريف الأمن القومي على أنه حماية القيم الحيوية، هناك من عرفه على أنه: "قدرة الدولة على صد العدوان الخارجي"⁽³⁾.

فمنهاج التحليل الذي اعتمده "هانس مورغنتو" ينظر إلى عملية صنع السياسة الخارجية على أنها - باستمرار - عملية "ترشيدية / عقلانية" (Rational)، بمعنى أنها لا تخرج عن كونها عملية توفيق بين الوسائل المتاحة و بين الأهداف التي هي ثابتة، لذا فكل سياسة خارجية هي عقلانية لأنها تسعى دائما لتعظيم القوة و المصلحة الوطنية و تأمين بقاء الدولة و تكريس أمنها القومي كهدف أسمى⁽⁴⁾.

- الواقعية البنيوية ومعضلة الأمن في ظل الفوضى الدولية و عدم اليقين:

في السبعينيات انتقدت أطروحات الواقعية التقليدية، بسبب منهجيتها السلوكية، التي تمحورت حول سلوك الدولة -العنصر الأساسي في تقديرها- في السياسة الدولية، و أخفقت في استيعاب الواقع الحقيقي على أنه "نظام" له بنيته أو كيانه المميز، و بالغت في تفسيرها للمصلحة، و مفهوم القوة، و في هذا السياق ظهرت الواقعية الجديدة و هي اتجاه طورته " كينيث والتز" و أطلق عليه اسم

(1) جهاد عودة، النظام الدولي: نظريات و إشكاليات، (مصر: دار الهدى للنشر و التوزيع، 1، 2005)، ص 30 .

(2) عمرو عبد العاطي، مرجع سبق ذكره، ص ص 35- 36.

(3) سيد أحمد قوجيلي، مرجع سبق ذكره، ص 09.

(4) المرجع نفسه، ص ص 30- 32.

الواقعية البنوية، أثار فيه العديد من الأسئلة و القضايا الإضافية التي لم تكن الواقعية التقليدية قد عنيت بها.

كما يعتمد " كينيث والتز " في نظريته للأمن على نفس منطلقات الواقعيين التقليديين، كون الدولة القومية هي محور الأمن و مرجعيته ، و في ظل ندرة الأمن و فوضوية النظام الدولي، فإن جل اهتمام الوحدات السياسية هي كيفية الحفاظ على وجودها. فالأمن عنده هو مرادف للبقاء، لكنه يتطلع في مقابل ذلك إلى بناء نظريته على افتراض أن الواقعيين التقليديين حددوا موطن الحرب في مستوى واحد من اثنين، أو كلاهما، و هما الفرد، و المجتمع أو الدولة، و أفرطوا في تقديم تفسير فلسفي حول الطبيعة البشرية الشريرة و دورها في إقبال الدول على الحروب، و الصواب هو وجوب الفصل بين مستوى النظام و وحدته⁽¹⁾. يقول " والتز " بأن: "بنية النظام الدولي هي التي تشكل كل خيارات السياسة الخارجية للدولة"⁽²⁾.

و يبنى " كينيث والتز " تصوره حول الأمن من خلال أربع مفاهيم مفتاحية: البنية الفوضوية للنظام الدولي^(*) (Anarchy)، " المعضلة الأمنية " (Security Dilemma) الشك و عدم اليقين، و "المساعدة الذاتية" (Self Help).

بحيث أن المشكلة الأمنية تبدأ عندما تسعى الدول لتحقيق أمنها في ظل بيئة فوضوية، فإن هذا سيزيد من حالات انعدام الأمن تلقائياً لدى دول أخرى، فمن خلال إتباع الدول سياسات تعزز قدراتها العسكرية - فإن هذا يدفع الآخرين، و يجعلهم يشعرون بكونهم أقل أمناً. ونتيجة هذا السلوك تنشأ حلقة مفرغة أو حالة لولبية من الأمن - عدم الشعور بالأمان لا يوجد لها حل دائم أو أبدي⁽³⁾.

من حيث الظاهر نجد أن منطق الفوضوية حاسم ، فالدول هي العناصر الفاعلة الرئيسية الموجودة في بيئة المساعدة الذاتية المليئة بالشك، و هنا تكون المعضلة الأمنية ملحة⁽⁴⁾. و التي تظل الدول فيها عاجزة على الثقة في الدول الأخرى و إدراك صحيح لنواياها، وهذا ما يؤدي الوقوع في مشكلة سوء تقدير القوة الحقيقية أو القوة المفترضة للدولة الخصم (خصوصاً وقت الأزمات)، وهو ما يدفع الدول إلى التصرف بعدوانية. و يبقى هدف الدول الرئيسي ليس زيادة القوة كما اعتقد الواقعيون التقليديون، بل العمل على حفظ البقاء أو "المحافظة على الذات" (Self-Preservation)، و هذا ما

(1) المرجع نفسه ، ص ص 43-44.

(2) مبروك غضبان، المدخل للعلاقات الدولية، (باتنتة، الجزائر :شركة باتنتيت للمعلومات و الخدمات المكتبية)، ص 327.
* و تعرف الفوضوية بأنها تعبر عن حالة "غياب الحكومة" على المستوى الدولي. و بالمعنى الرسمي فإنها تشير إلى عدم وجود سلطة مركزية. و بهذا المعنى فإنها بالتأكيد سمة من سمات النظام الدولي وتحدد الإطار الاجتماعي/ السياسي الذي تحدث فيه العلاقات الدولية). فما من دولة واحدة أو تحالف دولي أو منظمة دولية تتمتع بالسلطة المطلقة، على كامل النظام، فما من حكومة عالمية مركزية، إذ أن الصفة المشتركة بين الدول العاملة في إطار النظام الدولي هي أنها سيادة مستقلة، مسؤولة عن مصيرها غير أنها لا تتحكم فيه، و هي دول تمارس سيطرتها الشرعية على أراضيها و لا تخضع لأي سلطة عليا، و تحدد الوقت الملائم لتشن حرباً أو لتعقد سلاماً أو لتتكاثر م عدول أخرى. (للاطلاع أكثر أنظر: مارتن غريفينس، تيري أوكلاهان ، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره).

(3) غراهام إيفانز، جيفري نوبينهام ، مرجع سبق ذكره، ص 677.

(4) المرجع نفسه ، مرجع سبق ذكره، ص 26.

يصيغه "كينيث والتز"، في معادلة أن الفوضى تؤدي إلى الاهتمام بحفظ البقاء، و هذا الاهتمام يؤدي إلى البحث عن المصلحة و القوة و الهدوء⁽¹⁾.

وكان "جون هيرتز" (John H. Hertz) ، سنة (1950) من بين الأوائل الذين طوروا هذه الأفكار، فالدول تنخرط إلى دوامة من التأويلات التي تكون غير يقينية حول نوايا بعضها البعض، ففي الوقت التي تقوم فيه دولة بتعزيز قواتها بمقاصد دفاعية، لا يكون هناك خيار للدولة الأخرى سوا أن تدرك ذلك بأنه يشكل تهديدا مباشرا لها. و بالطبع لا يوجد ترياق للمعضلة من منطلق المذهب الواقعي. فالواقعيون ملتزمون بمبادئه⁽²⁾.

المقاربة الأمنية لـ"الواقعية النيو-الكلاسيكية" / (Neo-Classical Realism):

التطور المثير للنموذج المعرفي الواقعي من خلال الانشقاق بين ضفتي الفكر الواقعي ، يعتبر من التطورات المهمة في التسعينات. حيث شهدت الأدبيات الواقعية مجادلات كثيرة بين هاتين النظريتين فيما يتعلق بالدراسات الأمنية⁽³⁾. و أصبحت المسألة الأمنية هي عملية إدراكية بالدرجة الأولى.

"الواقعية الدفاعية" (The Defensive Realism) و "الواقعية الهجومية" (The Offensive Realism)، نظريتان تشكلان امتداد للمنظور الواقعي، تختلف مع واقعية "والتز"، من حيث الطرق و محدودية تأثير بنية النظام الدولي على سلوك السياسة الخارجية للدولة، و تختلفان اختلافا عميقا بشأن طبيعة تلك القيود والفرص النظامية. هل الأمن في النظام الدولي ضئيل أم أنه وافر؟ هل تساق الدول دائما إلى توسيع نفوذها أم أنها لا تندفع إلا إلى تحقيق مستوى أدنى لحد ما من الأمن؟ إن هذه الأسئلة الكامنة في جوهر الحياة الدولية هي لب النزاع بين الواقعية الهجومية و الواقعية الدفاعية⁽⁴⁾.

أولا: الواقعية الدفاعية (The Defensive Realism) (*).

تفترض الواقعية الدفاعية أن فوضوية النسق الدولي أقل خطورة، و بأن الأمن متوفر أكثر من كونه مفقودا، و هي بهذا تقدم تنازلا نظريا بتقليصها للحوافز النسقية الدولية، و جعلها لا تتحكم في

1) James D. Fearon, *Domestic Politics, Foreign Policy and Theories of International Relations*, Available at: <http://www.people.fas.harvard.edu/~johnston/gov2880/fearon.pdf>, p. 294.

(2) غراهام إيفانز، جيفري نوبينهام ، مرجع سبق ذكره، ص 678.

(3) أنور محمد فرج ، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية (السليمانية-العراق) : مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007، ص 384.

(4) فريد زكريا، من الثروة إلى القوة : الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي، (مصر: مركز الأهرام للترجمة والنشر ، 1999)، ص 21.

(* أهم روادها : "ستيفين فان إيفارا" (Stephen Van Evara) / "روبرت جيرفس" (Robert Jervis) / "جوزيف غريكو" (Joseph Grieco) / "ستيفين والت" (Stephen Walt) و " جاك سنايدر" (Jack Snyder).

سلوكات جميع الدول، فهي تقرر بوجود سياسات خارجية متميزة، و بالتالي الاعتراف بالآثار الضئيلة للبيئات الداخلية على السلوك الخارجية⁽¹⁾، وهذا ما ميزها عن واقعية " كينيث والتز".

فعندما تكون القدرات الدفاعية أكثر تيسرا من القدرات الهجومية فإنه يسود الأمن وتزول

حواجز النزعة التوسعية، و عندما تسود النزعة الدفاعية، ستمكن الدول من التمييز بين الأسلحة الدفاعية والأسلحة ذات الطابع الهجومي، حينها يمكن للدول امتلاك الوسائل الكفيلة بالدفاع عن نفسها دون تهديد الآخرين، وهي بذلك تقلص من آثار الطابع الفوضوي للساحة الدولية⁽²⁾، فالنظام الدولي يدفع الدول نحو نهج سياسة خارجية تقوم على الحد الأدنى، أي أن تكون لها مصالح خارجية محدودة و مقيدة، و تتوسع فقط لتحقيق الأمن و حفظ بقائها و ليس لزيادة قوتها، و أي شيء أكثر من سياسة خارجية معتدلة كهذه غير ضروري بل قد تكون له نتائج مضادة⁽³⁾.

و قد أطلق على الواقعية الدفاعية اسم " الواقعية التعاونية" (Cooperative Realism) لقولها بإمكانية التعاون ضمن البيئة الفوضوية.

و من هذا المنطلق فهم يعتقدون أن الدول تريد الأمن و تحقيقه قبل تحقيق القوة، و عليه يجب عليها الدخول في اتفاقيات و علاقات دبلوماسية خاصة مع القوى الكبرى، لتحقيق أمنها⁽⁴⁾. و شيئا فشيئا يعوض (ميزان القوة) (بميزان الردع) و هذا ما يؤدي إلى تقليص المأزق الأمني، لكن هذا الفعل لا يؤدي إلى إنهاء النزاعات بصفة نهائية و مطلقة بل فقط بصفة نسبية، لأن هناك أزمة ثقة بين الدول⁽⁵⁾.

فحسب كل من "روبرت جيرفيس" و "جاك سنايدر" أن قادة الدول بدءوا يفهمون بأن تكاليف الحرب أصبحت بوضوح أكبر من فوائدها. وأن استخدام القوة العسكرية من أجل الغزو والتوسع عبارة عن إستراتيجية أمنية يرفضها الكثير من القادة في هذا العصر الذي يمتاز بالاعتماد المتبادل المعقد والعولمة (التعاون و الأمن المشترك). الحرب بقيت كأداة لفن الحكم عند قليل من القادة في نفس الوقت، أغلب الحروب ينظر إليها من قبل المواطنين والقادة وكأنها ناتجة عن القوى اللاعقلانية والاختلال الوظيفي في المجتمع، مثل طغيان النزعة العسكرية و النعرات القومية والعرقية⁽⁶⁾.

1) Giden Rose, "Neoclassical realism and theories of foreign policy», *World politics*, Vol 51,1998,p.p. 146-149.

2) ستيفن وولت، «العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة»، ترجمة: زقاغ عادل و زيدان زباني، متوفر على الرابط : <http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR>

3) Volker Rittberger.« **Approaches to The Study of Foreign Policy derived from International Relations Theories**», Available at: <http://www.isanet.org/noarchive/rittberger.html>

4) Jean Jaque Roche et Charles Philippe David ; Op. Cit. p. 93.

5) حمدوش رياض، مرجع سبق ذكره، ص 274.

6) Steven L. Lamy, **Contemporary Mainstream Approaches: Neo-realism and Neo-liberalism**, in: John Baylis, Steve Smith (Ed): **The Globalisation of World Politics**, (England: Oxford University Press, Third Edition, 2003), p.187

و قد طور في هذا السياق "روبرت جيرفيس" (*Robert Jervis*) في كتابه عن "الإدراك والإدراك الخاطئ" (1976)، ثم في مقاله المعنون "السياسة العالمية" (1978) (*World Politics*). فكرة معضلة الأمن من منطلق نظرية الألعاب ولا سيما "معضلة السجين" متفاوتة الحصيلة ، التي تتراوح فيها استراتيجيات اللاعبين بين الصراع والتعاون. ويجادل جيرفيس بأنه إذا كانت الحرب مكلفة والتعاون مفيدا فسوف تكون الحوافز قوية للتغلب على المعضلة ، بإتباع سياسات لتحسين العلاقات بين الخصوم المفترضين بدلا من مفاقتها ، ثم إنه إذا كان إمكان تمييز المواقف الدفاعية عن المواقف الهجومية سهلاً - بحيث تتضاءل أخطار الإدراك الخاطئ - فإن المعضلة سوف تتضاءل (1). غير أن التعاون في ظل هذه المعضلة الأمنية التي تفرض منطق الاعتماد على الذات أمر صعب لأنه يصطدم بشكوك إزاء الاستعدادات العسكرية التي تقوم بها الدول الأخرى (2).

ثانياً: الواقعية الهجومية (*The Offensive Realism*) (*)

تحدث الواقعية الهجومية وجهة نظر الواقعية الدفاعية في عدة قضايا أساسية، و قد ظهرت الواقعية الهجومية كرد فعل عليها، حيث انتقدتها حول المرتكز الأساسي لها في أن الدولة و في إطار الفوضى الدولية تبحث فقط عن أمنها، حيث ترى عكس ذلك بأن الفوضى الدولية تقيد سلوك الدول الخارجي و تدفعهم نحو مزيد من السعي لتعظيم و زيادة القوة، لذا فهم يعتقدون -عكس الدفاعية- بتزايد احتمالات الحرب بين الدول كلما كانت لدى بعضها القدرة على غزو دولة أخرى بسهولة (3)، و في هذا السياق أكد "راندل شويلير" (*Randall Schweller*): "إن فرضية الواقعية الدفاعية بأن الدول تسعى للبقاء فقط هي فرضية تكس الوضع الراهن، وإنها تهمل تهديدات الدول التي تدعو إلى تصحيح الوضع القائم وتغييره مثل ألمانيا في زمن "هتلر" وفرنسا في زمن "نابليون"، هذه الدول تطالب بمزايا أكثر مما تمتلك، وترغب في المخاطرة لنيلها، كما يعتقد "جون ميرش هايمر" (*John Mearsheimer*)، بأن الدول العظمى تحاول الهيمنة في منطقتها، في الوقت عينه على ألا تسيطر أي قوة عظمى منافسة على منطقة أخرى، والهدف الأساسي لكل قوة عظمى هو زيادة حصتها من النفوذ العالمي إلى أقصى حد، والسيطرة في النهاية على النظام، لكل قوة عظمى نوع من الطاقات العسكرية العدوانية، أي أنها قادرة على إلحـاق الأذى بعضها البعض، و أفضل طريقة للاستمرار في نظام كهذا هي أن تكون قوية قدر المستطاع نسبة إلى الدول المنافسة المحتملة. وكلما كانت الدولة أقوى، تضاءلت احتمالات تعرضها لهجوم دولة أخرى (4).

(1) غراهام إيفانز، جيفري نوبينهام ، مرجع سبق ذكره، ص 678.

(2) جون بيليس و ستيف سميث، مرجع سبق ذكره، ص 263.

(*) أهم روادها : أفريد زكريا (*Farid Zakaria*) / ستيفن وولت (*Stephen Walt*) / جون ميرشهايمر (*John Mearsheimer*).

(3) ستيفن وولت ، مرجع سبق ذكره.

(4) أنور محمد فرج، مرجع سبق ذكره، ص ص 387 - 388.

غير أن ما يميز هذا الطرح عن واقعية "والتز" البنيوية هو عدم الإقرار بأن تفسير السياسات الخارجية و المخرجات الدولية لمختلف الدول يكون مبنيا على فكرة الفوضى، و هذا ما ترفضه الواقعية الهجومية كعامل واحد، فكما يؤكد " فريد زكرياء" (Farid Zakaria) من أن التركيز على السياسة الخارجية للدول يجب أن يضم المتغيرات الداخلية و النسقية و التأثيرات الأخرى مخصصة و محددة مظاهر السياسة الدولية التي يمكن تفسيرها بهذه المتغيرات⁽¹⁾. و ترتبط حالة الأمن في جزء منها أو للأمن بتصورات و إدراكات صناعات القرار.

بشكل عام، اتسمت هذه المرحلة- بعد الحرب العالمية الثانية إلى غاية نهاية الثمانينات- من تاريخ الدراسات الأمنية و التي سيطرت عليها الواقعية بشكل واضح، بسمات رئيسية يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- مثل التيار الواقعي مرجعية أساسية في الدراسات الأمنية لهذه الفترة، من خلال فرضياته حول مركزية الدولة، و دوافع الدولة للقوة و الأمن، إضافة إلى محوريات قضايا الحرب و النزاع.
 - هيمن الأمن القومي على الأجندة البحثية لحقل الدراسات الأمنية، حيث اقتصر الاهتمام على التهديدات ذات الطابع العسكري الموجهة لبقاء و استقلال الدول، و قد أدى هذا الاهتمام الحصري بمركزية الدولة و القطاع العسكري إلى وجهة نظر ضيقة لمفهوم الأمن و حقل الدراسات الأمنية، توصف عادة بالمقاربة التقليدية.
 - ركزت المقاربة الواقعية على الجوانب المادية للتهديدات مثل: التسليح، قدرات الدولة، و عوامل القوة الأخرى، و تهمل في المقابل أهمية القواعد و المعايير، و تاريخ التفاعل، و نمط العلاقات، و غيرها من العناصر المثالية في تعريف الأمن⁽²⁾.
- سياسات الطاقة ضمن المنظور الواقعي.

لم يصرح الواقعيون ضمن تصوراتهم حول الأمن بوجود ما أصبح يعرف لاحقا بـ " أمن للطاقة " أو البعد الطاقوي للأمن، فالأمن عند الواقعيين مرتبط أساسا ككتلة موحدة ببعده العسكري الاستراتيجي، لكن هذا لا يعني أنهم أهملوا الحديث عن أهمية الموارد الطبيعية بشكل مطلق، فالكثير من الأدبيات حول سياسة الطاقة الدولية تتضمن أطروحات النظرية الواقعية في إطار المقترَب الجيوبوليتيكي، و تتلخص هذه الرؤية في النقاط التالية:

- الوصول إلى الموارد الطبيعية والسيطرة عليها، يعتبر مكون أساسي من مكونات القوة والمصلحة الوطنية،
- تعرف هذه الموارد تراجعاً في وفرتها، بل تتجه نحو النضوب، و الدول في هذه الحالة سوف تتنافس على نحو متزايد للوصول إلى هذه الموارد والتحكم فيها،

1) John- Mearsheimer, **Realism. The Real World And Academia**, (U.S.A :University Of Chicago, 2000),p. 01.

2) سيد أحمد قوجيلي، مرجع سبق ذكره، ص 12.

- تزداد احتمالية النزاع والحرب على هذه الموارد، إن لم تكن حتمية⁽¹⁾.

و كمثل جيد على أفكار تعكس التصور الواقعي لسياسات الطاقة، نجد أعمال " مايكل كليير" (Michael Clare) ، بحيث يرى " رولاند دانرودر" (Roland Dannreuther) بأن " مايكل كبير" واحد من أبرز الكتاب حول قضايا الطاقة في السياسة الدولية و أشهرهم، و يصف أعماله بأنها واقعية التحليل و المضمون، و يمكن تلخيص أهمها في النقاط التالية⁽²⁾:

- في فترة ما بعد الحرب الباردة، مع نهاية الصدام الأيديولوجي بين والاشتراكية

والرأسمالية، وصعود قوى اقتصادية جديدة، دولية و تركز العلاقات بشكل متزايد على كسب أو الحفاظ و الوصول والسيطرة على الموارد الطبيعية القيمة، أدى كل هذا إلى إحداث تحولات في ميزان القوى، بحيث شكلت الطاقة مصدر رئيسي للصراع بين الدول: الولايات المتحدة والصين وروسيا والاتحاد الأوروبي واليابان والهند ... الخ.

- أصبحت الموارد الطبيعية، و أبرزها النفط، شحيحة بشكل متزايد بسبب ارتفاع حجم الطلب عليها خاصة في آسيا، و مع احتمال نفاذ النفط بعدما بلغ ذروته، هذا ما سيزيد من حدة التنافس و الصراع للحصول على مصادر الطاقة بين الدول.

- الكثير من إمدادات الطاقة في العالم، مثل في وسط آسيا، وأفريقيا، تمتد و تعبر عبر دول ضعيفة و هشّة تشهد صراعات إثنية، و تتميز بتزايد التطرف السياسي و الديني، و هذا ما جعل الدول الكبرى تتخوف من إمكانية تعرض أنابيب نقل النفط و الغاز إلى أعمال تخريبية و إرهابية خاصة مع تزايد العداء للغرب بعد أحداث 11 سبتمبر.

- أصبح الصراع الدولي على النفط وغيره من الموارد الطبيعية أكثر احتمالية من أي وقت مضى.

من هذا المنطلق، فقد تعامل الواقعيون باختلاف انتماءاتهم مع الموارد الطبيعية و مصادر الطاقة كمصدر لقوة الدولة في سياستها الخارجية، كما أنها تعتبر محرك و عامل أساسي محدد لسلوكات الدول، التي تتجه عادة للسيطرة على الأراضي الغنية بمصادر الطاقة، و يمكن ان نفهم و نفسر تحركات الولايات المتحدة في الشرق الوسط من هذا المدخل.

كما أن الموارد الطبيعية و الطاقوية تمنح الدول قدرة أكثر و تزيد من قوة تأثيرها في الآخرين، و هنا نجد أن مفهوم القوة عند الواقعيين لا يرتبط فقط بقدراتها العسكرية، بل يشمل كل ما تمتلكه الدولة من موارد و يمنحها قدرات و أفضلية في علاقتها بالدول الأخرى، بما فيها الموارد الطبيعية، و تبعاً لذلك يؤكد الواقعيون على أن امتلاك الدولة لمقدرات قومية بكميات معتبرة هو الذي يحدد مقدار القوة التي يمكن أن تمارسها الدولة في النسق الدولي، عبر سياسة خارجية قد تكون

1) Roland Dannreuther, «International Relations Theories :Energy, Minerals and Conflict», (Scotland: University of Dundee, POLINARES working paper n, 8 September 2010),p. 04.

2) Ibidem.

فعالة و نشطة أو ضعيفة و غير مؤثرة، كما يحدد مكانتها في سلم القوى العالمي ، كما أن الدول في مستوى آخر عادة ما تلجأ لاستخدام ما تملكه من قدرات قومية كأدوات للتأثير على الدول الأخرى في مجال سياستها الخارجية، و تختلف أشكال هذا الاستخدام، إلا أنها ارتكزت دائما حول استخدام الأدوات الاقتصادية للتأثير في سلوك الآخرين نحو القيام بشيء ما، أو الامتناع عن القيام بشيء آخر، و تتزايد أهمية العوامل الاقتصادية في السياسة الخارجية في ضوء تزايد الاعتماد المتبادل بين الدول⁽¹⁾، و يتجسد هذا بشكل واضح في حالة دراستنا، فروسيا تستغل ما تمتلك من ثروات طاقوية و ما يمنحها ذلك من امتياز في علاقاتها الخارجية، كأداة أمنية للتأثير في سياسات الاتحاد الأوروبي على الصعيد الاقتصادي و كذلك الأمني الاستراتيجي.

يضاف لذلك أن الموارد تحدد قدرة الدولة على دخول سباق التسلح، فاختيار نظم معينة للتسلح، و تحديد مستوى التسلح يتأثران بمدى توافر الموارد الاقتصادية (خاصة الطبيعية)، فمثلا تؤثر الموارد الاقتصادية على وجه التحديد في قدرة الدولة على إنتاج أسلحة نووية، من عدم قدرتها حسب ما تمتلكه من مواد أولية ضرورية في عملية إنتاج الأسلحة النووية⁽²⁾.

كما ان قدرة الدولة على تمويل جيوشها في حالات الحرب يرتبط بما تمتلكه من مصادر طاقوية، تزود من خلالها حاجيات الجيوش من الوقود و التدفئة و غيرها من الأمور الضرورية لتحقيق التفوق على أرض المعركة.

كما يرتبط تأمين ما تحتاجه الدولة من طاقة و موارد بالأمن القومي لها بشكل مباشر، ف الموارد الاقتصادية و خاصة المتعلقة بموارد الطاقة، تعتبر من أهم دعائم الأمن القومي للدول، فالاعتماد على الآخرين لضمان موارد و منتجات حيوية في حياة المجتمعات قد يهدد الحالة الأمنية و يعيق تحقيق إستراتيجية الدولة على المستويين الداخلي و الخارجي⁽³⁾.

و في هذا السياق نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية كثيرا ما استخدمت القوة العسكرية للتدخل في مناطق كأفغانستان و العراق لتأمين استمرار تدفق النفط الذي يعتبر مصدرا لإنعاش و استمرار نموها الاقتصادي، و قد قدمت مؤسسة "راند" (Rand) دراسة تبحث في التدخلات العسكرية الأمريكية لتأمين إمدادات النفط، وأظهرت في نتائجها مدى تأثير الطاقة في الأمن القومي للدول المستهلكة، فهي ترى أن تقليص إمدادات الطاقة الخارجية التي تعتمد عليها في تلبية احتياجاتها الداخلية من الطاقة يُحد من خيارات سياساتها الخارجية بما يُشكل تهديداً لأمنها القومي⁽⁴⁾.

(1) خديجة عرفة محمد ، أمن الطاقة و آثاره الاستراتيجية ، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط 1، 2014) ، ص 39 - 40.

(2) جنسن لويد ، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة: محمد بن احمد مفتي، محمد السيد سليم، (الرياض: عمادة شؤون المك ستبات، جامعة الملك سعود، 1989)، ص 39.

(3) حسين بوقارة، السياسة الخارجية- دراسة في عناصر التشخيص و الاتجاهات النظرية للتحليل، (الجزائر: دار هوم ، 2012) ، ص 82.

(4) عمرو عبد العاطي، مرجع سبق ذكره ، ص 62.

ثاني: المقاربة الليبرالية للأمن.

حاولت الليبرالية أن تقدم بديلا للتصور الواقعي حول مقارنة الأمن التي تركز حول البعد العسكري و القومي و حتمية الحرب في التفاعلات الدولية، بحيث ينطلق الليبراليون على اختلاف توجهاتهم من أن الأصل في التفاعلات الدولية هو الانسجام و السلم و التعاون بشكل عام، ويؤمنون بفكرة الانسجام الطبيعي للمصالح، بينما يشكل اللجوء إلى القوة الاستثناء، فهناك بدائل سلمية حسب التصور الليبرالي تكفل للدول تحقيق مصالحها بشكل تشاركي مع الآخرين، دون اللجوء إلى الحرب. ظهرت المدرسة الليبرالية و قد وصفت بأنها أكثر مدارس العلاقات الدولية إيماء لقيم التعاون الدولي،⁽¹⁾ و دافع "ستانلي هوفمان" (Stanley Hoffmann) عن هذا الرأي من خلال قوله: "إن جوهر الليبرالية هو الانضباط الذاتي و الاعتدال و الحل الوسط و السلام."⁽²⁾

تقوم الليبرالية على جملة من المرتكزات التي طورت من خلالها تصور لها للأمن بطرح مغاير، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- أهمية الفواعل من غير الدول في السياسة العالمية خاصة المؤسسات الدولية.
- الدولة ليست فاعل وحدوي، بل تتكون من أفراد وجماعات ومصالح وبيروقراطيات متنافسة، والنظر إلى الدولة كفاعل وحدوي يعتبر تجاهل لتعدد الفاعلين المشكلين للوحدة المسماة الدولة، وتجاهل للتفاعلات الحادثة بين هذه الفواعل ودور التأثيرات الداخلية والخارجية بالنسبة للدولة.
- النظرة الجزأة للدولة تترك انطباع بأن صدام المصالح والمساومة والرغبة في التسوية يؤدي إلى إتباع مسار صناعة قرار عقلاني بسبب سوء الإدراك أو السياسة البيروقراطية.
- الأجندة السياسية تبقى قابلة للتوسيع. فإلى جانب مسائل الأمن الوطني، تزداد أهمية المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية البارزة بفعل تنامي حدة الاعتماد المتبادل.⁽³⁾
- ينقسم تصور الليبراليين للأمن بين عدة مداخل تتفاوت بين مقترب الأمن الجماعي^(*) و الليبرالية الجديدة المؤسساتية و نظرية الاعتماد المتبادل و كذلك نظرية السلام

(1) جهاد عودة، مرجع سبق ذكره، ص 54.

(2) جون بيبليس و ستيف سميث، مرجع سبق ذكره، ص 314.

3) Paul R Viotti and Mark V. Kauppi, **International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism and Beyond**, (USA: Allyn & Bacon, 3rd Edition, 1999), pp. 199-200.

* الأمن الجماعي: يقدمه الليبراليون لتصور بديل للأمن القومي عند الواقعيين، وفقا لـ "غولدستين" (Goldstein)، يشتمل على تشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين الأساسيين في النظام الدولي بقصد مواجهة أي فاعل آخر. و تبعا لذلك فالدول الأعضاء في منظومة الأمن الجماعي ستتعاون مع بعضها البعض ضد أية دولة تسعى لتحقيق مصالح ضيقة. وهي الفكرة التي استند إليها الرئيس الأمريكي "وودرو ويلسون" (Woodrow Wilson) في تصوره لعالم يسوده السلام. و دعا إلى إنشاء منظمة دولية تسهر على إقرار الأمن كإجراء لنظام توازن القوى. (للاطلاع أكثر عن المن ضمن نظرية السلام الديمقراطي أنظر: تاكايوكي يامامورا، مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره).

الديمقراطي(*)، حيث ينفقون على ضرورة وضع بديل للتصور الواقعي الذي لن يكون مجديا لتحقيق الأمن و الاستقرار، بسبب مرتكزاته القائمة على القوة و الانفرادية و الشك و الأنانية، و فيما يلي سنتطرق لعرض تصور (الاعتماد المتبادل و المؤسساتية)، باعتبارهما منهجيا أكثر المداخل الليبرالية التي ستفيدنا في تحليل واقع العلاقات الطاقوية الروسية الأوروبية.

تطور مفهوم الأمن ضمن مقارنة الليبرالية المؤسساتية:

أصبح ينظر للمؤسسات الدولية كعامل مسهل للتعاون طالما أن ذلك يتماشى و لا يتعارض مع مصلحة الدول، فالمؤسسات الدولية صارت فاعلا محوريا في عالم ما بعد الحرب الباردة، و لا يمكن إغفال دورها في إحلال الأمن و السلم الدوليين، و تكمن أهم إسهامات الليبراليين المؤسساتيين، و التي أضافت من خلالها تصورا أكثر شمولية لمفهوم الأمن من وجهة نظر مغايرة للطرح الواقعي، فيما يلي(1):

- 1 يمكن تقليص حدة النزاعات بين الدول عن طريق إتباع منطق جديد، و هو منطق التعاون و التقارب بين الدول، و محاولة إيجاد قيم مشتركة في ما بينها، وعن طريق توظيف الطرائق و الآليات المتعددة الكفيلة بضمان استقرار النظام الدولي، لبلوغ مفهوم "الكل من أجل الواحد" بدل كلمة "كل لنفسه" و التقاسم بدل القوة.
- 2 مكاسب التعاون ستزيد مع مأسسة الأمن، و خفض أخطار الغدر، و جمع الفواعل الدوليين، و ميلهم الإرادي إلى قاعدة معيارية مشتركة. كما ان المعضلة المنية ستراجع في ظل تكثيف عمليات الاتصال بين الدول و داخل المؤسسات الدولية.
- 3 تشر القيم الديمقراطية عبر الدور الفعال للمؤسسات الدولية كالأمم المتحدة و المنظمات الإقليمية، كفيلة بتخفيض النزاعات المسلحة و حل الخلافات بطرق سلمية.
- 4 تعمل التجارب على التقريب بين المكاسب الخاصة و المكاسب العامة، و ذلك يجسد انتشار هياكل التبادل الحر الذي يقود نحو السلم، كما أن الاعتماد المتبادل و تطوير شبكة المال فوق الوطنية، و ازدياد وزن المنظمات و الفواعل غير الحكومية ستعمل جميعا في اتجاه إدماج قاري و عالمي، بما يحقق الاستقرار و الرفاهية بعيدا عن مظاهر العنف و الصراعات المدمرة.

(*) نظرية السلام الديمقراطي: ظهرت في ثمانينيات القرن العشرين في كتابات "مايكل دويل" (Michael Doyle)، و"بروس راست" (Bruce Russett)، و تستند إلى مقالة "إيمانويل كانط" (Immanuel Kant) " التمثيل الديمقراطي الجمهوري، التزام بحقوق الإنسان و الترابط العابر للحدود"، فنظرية "السلام الديمقراطي" إذا تنطلق من فرضية مركزية مفادها أن الدول الديمقراطية نادرا ما تحارب بعضها البعض بالرغم من أنها قد تدخل في حروب ضد دول أخرى. نظرا لاعتناقها و تمسكها بضوابط التوفيق التي تمنع استعمال القوة بين أطراف تتبنى نفس المبادئ. و قامت نظرية "السلام الديمقراطي" بإلحاق مفهوم الأمن الموسع للسلم، و رأت أن كليهما نتيجة محتملة للديمقراطية، فالديمقراطية لم تعد مرتبطة فقط بغياب الحرب (أي السلام)، و إنما بالأمن مباشرة. و أدى هذا الاهتمام بالأمن داخل هذه النظرية، (للاطلاع أكثر عن المن ضمن نظرية السلام الديمقراطي أنظر: جون بيليس و ستيف سميت، مرجع سبق ذكره. ص 314 / كذلك أنظر: سيد أحمد قوجيلي، مرجع سبق ذكره ص 104).

1) Jean Jaque Roche et Charles Philippe David, Op. Cit. p. 97.

سياسات الطاقة و الأمن الطاقوي ضمن المقرب المؤسساتي:

يمكن مقارنة واقع العلاقات الطاقوية الروسية الأوروبية، بالاعتماد على المدخل الليبرالي المؤسساتي، فكل من روسيا و دول الاتحاد الأوروبي هي عضو في منظمة الطاقة الدولية، هاته الأخيرة التي حاولت أن توفق و تدخلت لحل أزمة الغاز الأوكرانية سنة 2007، و ساهمت في تقديم مقترحات لتجاوز الأزمة بين الطرفين، فالمؤسسات الدولية أصبحت تشكل طرفا مهما في تحقيق الأمن الطاقوي العالمي و الحفاظ على استقرار أسعار النفط و الطاقة و ضمان استمرار تدفقها بالشكل الذي يلبي حاجيات الدول و اكتفاءها، كما تعمل على إدارة الأزمات الطاقوية بين الدول المصدرة و المستهلكة.

فضمان أمن الطاقة بات موضوعا للتعاون الدولي أكثر مما هو موضوعا للصراع، في ظل العولمة الاقتصادية⁽¹⁾، التي ستفرض منطق العمل الجماعي الدولي لمواجهة أي تهديدات أو خلل في الإمدادات الخاصة بتأمين الطاقة من الدول المنتجة إلى المستهلكة⁽²⁾. و من هنا صار الحديث عن بناء علاقات تعاون في مجال الطاقة أكثر من ضرورة، لأنه سيضمن تحقيق مصالح كلا من الدول المنتجة المصدرة للطاقة التي تعتمد على إيراداتها في تنمية اقتصادياتها، و الدول المستهلكة المستوردة للطاقة و التي تعتمد على الطاقة كذلك لتحقيق الاستقرار الداخلي و الأمن المجتمعي لها⁽³⁾.

نجد كذلك أن المؤسسات الدولية تحرص باستمرار على تحقيق العدالة في التوزيع و الاستفادة من الموارد الطاقوية بشكل متساو بين الشمال و الجنوب، كما تسعى باستمرار إلى ترشيد و عقلنة عمليات استخراج الموارد و استخداماتها بالشكل الذي يضمن استدامتها من جهة، و التقليل من أثارها السلبية على البيئة من جهة أخرى.

و تمثل "الوكالة الدولية للطاقة" (IEA)، نموذج للعمل المؤسساتي الجماعي، فهي تعمل على تأمين الطاقة في العالم، و تحقيق استقرار في الأسعار المقبولة التي تبقى في المتناول، مع استمرار الاهتمام بقضايا البيئة، حيث يتمثل الهدف الرئيس من إنشائها في وضع آليات فاعلة لتنفيذ السياسات الخاصة بقضية أمن الطاقة، التي تتفد على أساس التعاون المشترك بين دول المجتمع الدولي⁽⁴⁾.

(1) مالك عوني، "العامل المرواح: جدلية تأثير الطاقة في مرحلة إعادة تشكيل النظام الدولي"، (في : ملحق تحولات إستراتيجية/مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة، العدد 196، أبريل 2014)، ص 04.

(2) عمرو عبد العاطي، مرجع سبق ذكره، ص 63.

(3) مصطفى علوي، "خريطة جديدة: تحولات أمن الطاقة ومستقبل العلاقات الدولية"، (في : ملحق تحولات إستراتيجية/مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة، العدد 204، أبريل 2016)، ص 08.

(4) الموقع الرسمي للوكالة الدولية للطاقة الولية (IEA)، متوفر على الرابط:

<http://www.iea.org/subjectqueries/keyresult.asp>

الاعتماد المتبادل: العلاقات الاقتصادية كبديل للحروب و الفوضوية.

يقدم الليبراليون تصورهم حول إمكانية تراجع الحرب إذا ما تم استبدالها بشبكة معقدة من العلاقات الاقتصادية و التجارية، التي ستساعد الدول في الابتعاد عن الحروب بسبب تشابك مصالحهم. و يُفترض في السياسة العالمية أن العناصر الفاعلة متصل بعضها ببعض، بحيث أنه إذا حدث شيء ما لعنصر فاعل واحد على الأقل، في ظرف واحد على الأقل، في مكان واحد على الأقل، فإنه سيؤثر في جميع الفاعلين. ففي أي نظام من العلاقات كلما ازداد عدد الفاعلين، وكلما ازداد عدد الأماكن والظروف، كلما ازداد الترابط (1). و هذا ما اصطحو عليه تسمية "الاعتماد المتبادل" (Interdependence) التي قدمه كل من " روبرت كيوهان" و " جوزيف ناي" (1977) ، ففي الجانب الاقتصادي سوف يثني هذا الترابط الدول عن استخدام القوة ضد بعضها البعض، لأن الحرب تهدد حالة الرفاه لكلا الطرفين(2).

يقدم الليبراليون تصورا بديلا للأمن و شروطه من خلال فكرة الاعتماد المتبادل، ف يرون أن درجة عالية من الترابط تؤدي إلى تعاون أكبر بين الدول. و لذا فإنه يدعم الاستقرار في النظام الدولي. وهذا ما يرفضه الواقعيون البنيويون بحيث يجادل " كينيث والتز" أن الدول تسعى للسيطرة على ما تعتمد عليه أو لتقليل اعتمادها على الأقل، فإن الترابط الزائد يؤدي إلى صراع وعدم استقرار.

في دراسة العلاقات الدولية يشتمل الاعتماد المتبادل على بعدين اثنين: "الحساسية" (Sensitivity) و "الهشاشة" أو "الانجراحية" (Vulnerability)، من وجهة " روبرت كيوهان" و " جوزيف ناي" فإن الترابط يفترض دائما حساسية مرهفة أو هشّة، في المدى القصير على الأقل(3). و تشير الحساسية إلى الدرجة التي تكون فيها الدول حساسة للتغيرات التي تدور في دولة أخرى، و إحدى الوسائل لقياس هذا البعد هو دراسة ما إذا كانت التغيرات في مجالات معينة (كمعدلات التضخم أو البطالة مثلا) تختلف بالطريقة ذاتها عبر الحدود الإقليمية، و تذهب الانجراحية إلى توزيع التكاليف التي تتحملها الدول حينما ترد على تغييرات من هذا النوع، وهكذا، قد تكون دولتان متساويتين في الحساسية إزاء ارتفاع أسعار النفط، و لكنهما ربما لا تكونان بالهشاشة ذاتها، فقد تجد إحداها أن الانتقال إلى طاقة بديلة أكثر سهولة بالنسبة إليها مما تجده الأخرى، فتقلص بالتالي من اعتمادها على النفط(4).

يحمل مفهوم الاعتماد المتبادل كذلك معنى التبعية في حالة عدم تمكن طرف ما من التقليل من اعتماده على ما يحصل عليه من طرف آخر، مما يضعفه و يجعله غير مستقل في اتخاذ الكثير من القرارات ليس فقط الاقتصادية بل تتعداها إلى قضايا سياسية و حتى عسكرية أمنية، و هذا ما يجعله

(1) غراهام إيفانز، جيفري نوينهام ، مرجع سبق ذكره، ص 348.

(2) ستيفن وولت ، مرجع سبق ذكره.

(3) غراهام إيفانز، جيفري نوينهام ، مرجع سبق ذكره، ص 348.

(4) مارتن غريفيتس، تيري أوكالاهان ، مرجع سبق ذكره، ص 65.

نتيجة حساسيته المفرطة مرغم للدخول في صراعات و حروب، بل على العكس من ذلك يحاول تقليل اعتماده بطرق اقتصادية دون أن يخسر كل شيء إذا دخل في حرب.

أدى تطور العلاقات الاقتصادية الدولية في مرحلة السبعينيات و تشابكها إلى تراجع العلاقات الإستراتيجية و العلاقات ما بين الدولية لصالح علاقات عبر قومية، و منه عوضت (الشبكة العنكبوتية) الليبرالية في تفسيرها للعلاقات الدولية نموذج "كرات البيلياردو" للواقعية، و التي مفادها أن العلاقات الداخلية و الخارجية غير مرتبطة⁽¹⁾.

مع هذه التحولات حاول الليبراليون تقديم مقاربة جديدة، و أخذ مفهوم الاعتماد المتبادل يخضع لدراسة معمقة، بحيث قالوا بوجود ثلاث تغييرات أساسية في العلاقات الدولية:

- **أولها:** إن تبعية الدول المتبادلة أصبحت أكبر في مجموعة متنوعة من المسائل، من السلع الاستهلاكية إلى الأمن.

- **ثانيها:** إن قدرة الدول على صنع القرار إزاء الاقتصاد العالمي أخذت بالتضاؤل.

- **ثالثها:** إنه كلما زاد الترابط بين الدول كلما أصبح ضعفها أكبر إزاء الاضطرابات و الأحداث في مناطق أخرى من العالم.

و بدا أن النظرة الواقعية القائلة أن الدول تسعى مستقلة وراء مصالحها القومية بدافع المساعدة الذاتية و الشك و الفوضوية الدولية، لم تعد تبدو و كأنها تقدم الآن صورة دقيقة عن الطريقة التي تصرف فيها الدول في ظروف سماها " روبرت كيوهان" و " جوزيف ناي" بـ "الاعتماد المتبادل المركب / المعقد" (Complex Interdependence)⁽²⁾.

فبالنسبة لهما فالأمن يتحقق بالنسبة للدول أو في النظام الدولي نتيجة تعقد العلاقات التجارية و الاقتصادية و ترابطها الشديد بين الدول، مما يجعل حالة الانسحاب و التراجع غير ممكنة و إلا فإن ذلك سيؤدي إلى الخسارة، و كذلك يخلق نوع من العمل المشترك ضد أية قوة متمردة على دولة أخرى لها علاقة مصالحية مع باقي الدول الأخرى، مما يردع الدول التي تجنح للحرب عوض العمل الدبلوماسي⁽³⁾.

بالنسبة إلى كل من " روبرت كيوهان" و " جوزيف ناي"، تحد مقترَب "الاعتماد المتبادل

المركب" الواقعية من خلال ثلاثة نقاط مهمة:

- **أولها:** أن الواقعيين ركزوا فقط على العلاقات بين الدول، و لكن النشاطات عبر الحكومات

و عبر البلدان أثرت بالدول بشدة، و أضعفت قدرتها على التصرف بشكل مستقل في

العلاقات الدولية، و لم تحمل المنظومة الواقعية ما يمكن أن يبين هذه النقلة، و بدلا من

1) Jean Jaque Roche et Charles Philippe David, Op. Cit. p.p. 96 -97.

(2) مارتن غريفيس، تيري أوكالاهان ، مرجع سبق ذكره، ص 65.

(3) حمدوش رياض، مرجع سبق ذكره، ص 277.

ذلك، شدد " كيوهان" و "تاي" على قنوات الاتصال المتعددة (بين الدول، عبر الحكومات، و بين البلدان).

- **ثانيها:** أن الواقعيين قالوا بوجود مشكلات ذات أهمية تراتبية بين الدول، و ميزوا بين "سياسات العليا" الخاصة بالأمن و بين "السياسات الدنيا" الخاصة بالتجارة، و قال "تاي" و " كيوهان" أن هذا التمييز متقدم.

- **ثالثها:** في عصر الاعتماد المتبادل المركب، أكد هذا الطرح أن القوة العسكرية قد أصبحت أقل قابلية للاستخدام و أقل أهمية من الخيار السياسي⁽¹⁾.

بالرغم من الندية و حتى التفوق الذي أبدته مقارنة الاعتماد المتبادل خاصة المعقد في مرحلة السبعينيات، غير أن هذا التوقع لم يدم طويلا، فقد أكد عدد من الباحثين أن هذه الكتابات تحوي قراءة تبسيطية للفكر الواقعي، و الأهم من هذا أنها شوشت التمييز الأساسي بين الحساسة و الهشاشة⁽²⁾، بل إن "كينيث والتز" رأى أن حدة و تزايد الاعتماد المتبادل لا يؤدي إلى الاستقرار بالقدر الذي سيؤدي إلى الصراع، بما أن الدول تسعى للسيطرة على ما تعتمد عليه أو لتقليل اعتمادها على الأقل، فإن الترابط الزائد يؤدي إلى صراع و عدم استقرار⁽³⁾.

غير أن دخول العالم في مرحلة جديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة و التحول إلى نظام متعدد المحاور ، جعل الكثيرين من أنصار الليبرالية الجديدة يجادلون بأن هذا يؤدي حتماً إلى زيادة الاتساق و يؤدي إلى إحلال العلاقات ذات الأساس الاقتصادي محل العلاقات ذات الأساس العسكري، الأمر الذي ينجم عنه ازدياد في درجات التفاعل، لا سيما على الصعيد المؤسسي. لـذا فإن آلية التعاون، بالنسبة لـ "المؤسستين الليبراليين الجدد"، تتعزز على الصعيدين الإقليمي و العالمي، على السواء، فالاتصالات الدورية المنتظمة تؤدي إلى تنسيق السياسة و الإزالة المتدرجة لحالات اللاتساق المتطرفة⁽⁴⁾.

دعم قول الليبراليين هذا الزيادات الكبيرة في تدفق رأس المال في عصر العولمة، عبر البلدان و نقل التكنولوجيا و نشوء الشركات متعددة الجنسيات و تصاعد حرارة العلاقات بين القوى العظمى و تنامي أهمية المنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية، و زيادة المنفذية على الحدود، إضافة إلى مسائل متعلقة بحقوق الإنسان و الفقر و النمو، و البيئة و سياسات الطاقة التي تصدرت أجندة أعمال سياسات الدول الخارجية⁽⁵⁾. كما أن عولمة الأسواق العالمية، و الانتشار السريع لتكنولوجيا الاتصالات الكونية، كلها ساهمت في تفويض صلاحيات الدول و حولت الاهتمام من مسائل الأمن

(1) مارتن غريفيش، نيري أوكالاهان ، مرجع سبق ذكره، ص 65.

(2) المرجع نفسه.

(3) غراهام إيفانز، جيفري نوينهام ، مرجع سبق ذكره، ص 349.

(4) المرجع نفسه، ص 349.

(5) مارتن غريفيش، نيري أوكالاهان، مرجع سبق ذكره، ص 65.

العسكري إلى قضايا الاقتصاد و الرفاه الاجتماعي. وبالرغم من جدة هذه التحولات، إلا أن المنطق الذي تقوم عليه بسيط جداً، فطالما أن المجتمعات أصبحت مرتبطة ببعضها بشبكة من الارتباطات الاقتصادية والاجتماعية، فإن التكاليف المرتفعة لك هذه الارتباطات سوف تردع التحركات الانفرادية للدول، وخاصة الاستعمال المنفرد للقوة⁽¹⁾.

أمام هذا التحول لا يمكن للدول أن تستمر بالتمسك بالفردانية و الذاتية في مواجهة المخاطر، أو اللجوء إلى القوة لحل و مواجهة خطر التهديدات التي هي الأخرى لم تبقى فقط عسكرية، و صار لزاماً عليها هنا ان تنخرط في شبكة عالمية من العلاقات على كافة المستويات، و تتضمن للعديد من المنظمات و المؤسسات الدولية للحفاظ على مصالحها، و هذا ما سيقيد قدرتها على الاستقلالية في اتخاذ القرارات و يثنيها للتراجع عن سياسات القوة التي لم تصبح ذات جدوى في هذا العصر لا من الناحية العملية و لا الأخلاقية.

الاعتماد الطاقوي المتبادل:

كثيراً ما استخدم هذا المدخل النظري لمقاربة العلاقات الطاقوية بين الدول، نظراً لترابط الدول المنتجة و المستهلكة ببعضها البعض، و لجوء الكثير منها تاريخياً أو حتى في وقتنا الراهن إلى استخدام الطاقة كسلاح استراتيجي تضغط من خلاله على دول أخرى، و يمكن من هذا المنطلق الاعتماد على هذه المقاربة كمدخل مهم لفهم التفاعلات الطاقوية بين روسيا و الاتحاد الأوروبي، فالطاقة بالنسبة لكليهما ترتبط بالأمن القومي و الاقتصادي للطرفين، فروسيا باعتبارها دولة مصدرة للغاز نحو أوروبا فهي تعتمد بنسبة كبيرة لا تقل عن 70 % على الأسواق الأوروبية في تسويق منتجاتها الطاقوية، و الأمر نفسه بالنسبة للاتحاد الأوروبي الذي يمكن القول انه حساسيته مرتفعة لدرجة التبعية للطاقة القادمة من روسيا، لا تقل في أحسن أحوالها عن 30 %، حتى إن بعض الدول في أوروبا الشرقية تعتمد بنسبة 100% على حاجياتها الطاقوية من روسيا⁽²⁾، هذا ما جعل روسيا تتموضع في موقع قوة نسبية و تلجأ إلى استخدام ورقة الطاقة للضغط على أوروبا، مثلما حدث في (2007) في أزمة الغاز الأوكرانية، أين قطعت روسيا إمدادات الغاز الموجهة لأوروبا، للمساومة في قضية توسيع الناتو و الدرع الصاروخي في بولندا، الذي اعتبرتهما تهديداً مباشراً لأمنها القومي، غير أن روسيا لم تستمر في ذلك، و حتى في الحالات التي زاد فيها التوتر و بلغ التصعيد بين الطرفين مستويات مرتفعة مثل حرب جورجيا و أبخازيا، غير أن الطرفان حافظا على علاقات مترنة نسبياً مردها حسب هذا المقرب إلى تعقد علاقتهما التجارية، ليس فقط على صعيد الطاقة بل حتى على مستوى سلع استهلاكية أخرى، فروسيا تمثل سوق مهم بالنسبة لصادرات أوروبا من

(1) ستيفن وولت ، مرجع سبق ذكره.

(2) عاطف معتمد عبد الحميد، استعادة روسيا مكانة القطب الدولي: أزمة الفترة الانتقالية، (بيروت: الدار العربية للعلوم- ناشرون، 2009)، ص 45.

السلع بمختلف أنواعها، و بالتالي هذا ساعد على تقليل حدة الصراع و ساهم الأطراف على إدارة مشكلاتهم بطريقة عقلانية، بعيدة استخدام القوة العسكرية بشكل واسع و شامل.

حاول المنظور العقلاني الواقعي و الليبرالي تقديم أطر نظرية للأمن، تفسر الظاهرة و تضبط مختلف أبعادها، غير أن هذا المحاولات لم تتمكن من ضبط و الإحاطة بكل أبعاد الأمن، خاصة مع التطور في الظاهرة الأمنية من حيث التهديدات و طبيعتها، أو من حيث طبيعة الفواعل و كذلك القيم التي عرفها العالم خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، فمع بداية الثمانينات ظهرت دعوات داخل حقل الدراسات الأمنية إلى ضرورة توسيع المفهوم ليشمل قضايا و أبعاد جديدة، و وصفت المرحلة بمنعطف في مجال الدراسات الأمنية و بداية تبلور تصور جديد للأمن سمي بـ"الدراسات النقدية" أو الاتجاه المابعد وضعي، تزامنت مع حدوث تغييرات مثيرة في السياسة الدولية، شملت تفشي و انتشار واسع للنزاعات العرقية و القومية ، في العديد من دول أوروبا الشرقية و البحيرات العظمى، و تزايد مشكلات الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا، و صعود التهديدات غير التقليدية العابرة للأوطان، مثل: الأمراض المعدية، و الجريمة الدولية، و مشكلات اللاجئين، و المشاكل البيئية المصاحبة لارتفاع حرارة الأرض بفعل التلوث الصناعي، و غيرها.

كل هذا شكل أكثر من ضرورة لإعادة النظر في التصورات التقليدية للأمن و مضامينه، و ظهرت مع هذه المستجدات مقاربات و نظريات جديدة حاولت استيعابها و تقديم قوالب و خطط للتعامل معها.

و هنا تم تنفيذ العديد من افتراضات المنظور التقليدي خاصة الواقعية، فالدول لم تعد هي الفاعل الوحيد و المرجعي في التفاعلات الدولية، كما أن مجال الأمن تجاوز الطرح العسكري، خاصة مع تزايد الارتباطات عبر القومية بين فواعل رسمية و غير رسمية في قضايا اقتصادية ثقافية و اجتماعية، و بدأت معالم هذه الأجندة الجديدة من القضايا في الصعود، و ألفت بضلالها على أعمال الباحثين و المنظرين في حقل الدراسات الأمنية، و أسفر هذا النقاش الجديد إلى ظهور نظريات قيادية جديدة كسرت احتكارية النموذجين الواقعي و الليبرالي في تفسير السياسة الدولية و الظاهرة الأمنية، و تمثلت أبرز هذه الأعمال في: إسهامات مدرسة كوبنهاجن الأمنية، و النظريات النقدية للأمن المابعد وضعية⁽¹⁾.

(1) سيد أحمد قوجيلي، مرجع سبق ذكره، ص ص 13 - 12.

المطلب الثاني: تطور مفهوم الأمن ضمن إسهامات مدرسة كوبنهاجن (*) (من الأمن القومي إلى الأمن المجتمعي).

مثلت أعمال مدرسة كوبنهاجن نقلة مهمة و إضافة نوعية في حقل الدراسات الأمنية، كونها كانت أول من أثار النقاش و الجدل حول محدودية المقرب التقليدي العقلاني في تفسيره للأمن، بحيث تتطرق المدرسة في تصورهما للأمن كبناء اجتماعي أكثر منه بناء مادي مرتبط بالقوة، فتركز على هوية الفاعلين و كيفية تشكيلها لمصالحهم الأمنية، و هذا ما جعلها تقترب للتصور البنائي في هذه النقطة، و تمثل مدرسة كوبنهاجن أعمال مجموعة من الباحثين (*) في حقل الدراسات الأمنية: "باري بوزان"، أولي ويفر" (Ole Wæver)، "جاب دي وايلد" (Jaap de Wilde)، "مورتن كيلستروب (Morten Kelstrup) و "بيير ليميتز" (Pierre Lemaitre) (1).

اعتبر "باري بوزان" ضمن مدرسة كوبنهاجن من الأوائل الذين دعوا إلى تجديد الدراسات الأمنية، و ضرورة تكيف النظرية الأمنية مع الواقع العالمي الجديد، و مهد بهذا الطريق للدراسات النقدية بداية من ثمانينيات القرن الماضي، كون الانطولوجيا الموسعة للأمن أصبحت لا مئاص منها، حيث أن فكرة بقاء الدولة لم تعد مبنية على تهديد الفواعل العسكرية، لكن أصبح لزاما إدماج اعتبارات أخرى اقتصادية، سياسية، بيئية و مجتمعية (2). و بهذا فقد أحدث "باري بوزان" فتحة في دراسة الأمن سمحت بتوسيع مجال البحث في الدراسات الأمنية إلى قطاعات جديدة (اقتصادية، بيئية، سكانية، هوياتية...)، و بتعميقها بإدخال موضوعات جديدة مرجعية أو وحدات تحليل مثل الدولي، الإقليمي، المجتمع، الأمة، الجماعة، الفرد (3).

و ذهب "باري بوزان" إلى تحليل مفهوم الأمن بصياغة جديدة، مفادها أن القطاع العسكري كقطاع هام في تحديد مفهوم الأمن ، ليس هو القطاع الوحيد بل هناك عدة قطاعات يمكن تحديد مفهوم

(*) مدرسة كوبنهاجن للدراسات الأمنية (The Copenhagen School of security studies): هي مدرسة الفكر الأكاديمي، التي تجد أصولها مع أصولها في كتاب باري بوزان كتاب "الناس ، الدول والخوف: مشكلة الأمن القومي في العلاقات الدولية" ، نشر لأول مرة في عام 1983. تركز مدرسة كوبنهاجن بشكل خاص على الجوانب غير العسكرية للأمن ، يمثل التحول عن الدراسات الأمنية التقليدية. ومن بين المنظرين المرتبطين بالمدرسة باري بوزان وأول ويفر و جاب دي ويلد. عمل العديد من أعضاء المدرسة في معهد كوبنهاجن لأبحاث السلام. أحد المنتقدين البارزين لمدرسة كوبنهاجن هو بيل مكسويني. للمزيد من التفصيل حول مدرسة كوبنهاجن أرجع إلى: (MCSweeny, Bill (1996). "Identity and Security: Buzan and the (.Copenhagen School". Review of International Studies

الكتاب الأساسي لمدرسة كوبنهاجن هو الأمن: إطار عمل جديد للتحليل ، كتبه بوزان ، ويفر ودي فيلد.
(*) يعتبر "بيل ماك سويني" أول من صنف هؤلاء الباحثين إلى جانب طلبة دكتوراه آخرين معا عند استعماله لأول مرة تسمية "مدرسة كوبنهاجن"، وكانوا ينتمون إلى معهد أبحاث السلام في مدينة كوبنهاجن.

(1) سيد أحمد قوجيلي، مرجع سبق ذكره، ص 80.

2) Salim Chena, « L'école de Copenhague en Relation Internationales et la Notion de Sécurité Sociétale, une théorie à la manière d'Huntington », (N°4 Institutionnalisation de La Xénophobie en France, mai 2008), Disponible à: <http://reseau-terra.eu/article 750.html>

(3) عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص 25.

الأمن من خلالها^(*) ، كالقطاع السياسي (الدول ، المنظمات الدولية ، المجتمع الدولي) أيضا القطاع الاقتصادي (منظومات السوق العالمية و الأمن الطاقوي) و أهم قطاع يركز عليه " باري بوزان " هو القطاع الاجتماعي (الأمم ، الثقافات ، الإيديولوجيات ، الأديان ، حقوق الإنسان) أو ما يسمى بـ "الأمن المجتمعي" (Social Security) ، بالإضافة الى القطاع البيئي ، فكل هذه القطاعات هي قطاعات أساسية للأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة على وجه الخصوص⁽¹⁾.

أهم ما يميز أعمال "بوزان" في إطار مدرسة كوبنهاجن هو أنها وصفت كونها " وسطية" أو "همزة وصل"^(**) بين الدراسات التقليدية و النقدية للأمن، بحيث استمر في التعامل مع الدولة كوحدة مرجعية لكن وسع في المقابل أبعاد الأمن لتشمل مستويات أخرى، غير أن "أولي ويفر" -و بالرغم من اتفاقه مع "بوزان" في منطلقات البحث داخل مدرسة كوبنهاجن- رفض وجهة النظر هاته، حول الاستمرار في اعتبار الدولة كمرجعية في الأمن واستبدالها بالمجتمع، من خلال طرحه مفهوم الأمن الاجتماعي / المجتمعي، الذي يشكل قطيعة مع الدراسات التقليدية، و استبدل المجتمع كوحدة مرجعية للتحليل، و فرق بين التهديدات الخاصة بالدولة، و بين التهديدات التي تمس المجتمع و على رأسها مسألة الهوية ، لذلك أصبح الأمن بهذا المعنى ذاتيا أكثر من كونه مرتبطا بتهديدات موضوعية، و لتحليل هذه الرهانات فإن مفهوم الأمن الاجتماعي يبدو مفهوما نظريا ملائما و متماسكا حسب "ويفر" الذي طور تصوره للأمن الاجتماعي انطلاقا من المفردات التي أدخلها "بوزان"، و بناء على هذا لخص "ويفر" تصنيف "بوزان" في شقين أساسيين: الأمن القومي يعني بالسيادة، والأمن الاجتماعي يعني بالهوية. و بالنسبة لـ "ويفر" فقد أعطى الأولوية للمجتمع كموضوع مرجعي في دراسة الأمن⁽²⁾.

لكن بالرغم من الاختلاف بين طرح بوزان و "ويفر" حول أولوية مكانة الدولة كمرجعية في دراسة الأمن، غير أنهما لم ينفصلا في تقديم أعمالهما، فـ "ويفر" استفاد من "بوزان" في توسيعه للقطاعات الأمنية بنقل التركيز من القطاع العسكري (الأمن القومي) إلى القطاع المجتمعي (الأمن

^(*) تطرقنا فيما سبق عند تحليل مفهوم الأمن ، إلى إسهامات "باري بوزان" في إعادة تعريف الأمن و توسيع أبعاده ، أنظر المبحث السابق، ص 31.

1) Viau Hélène, « **La Théorie Critique et le Concept de Sécurité en Relations Internationales** », (Note de Recherches C.E.P.E.S, université de Québec a Montréal, N° 8 Janvier 1999), Disponible à : www.ieim.uqam.ca/spip.php?page=article-gric&id_article=506

^(**) فواقعية "بوزان" المغيرة (مقارنة بالواقعية التقليدية)، تعطيه مصداقية لدى الواقعيين، و تصوره الموسع للأمن جعله يحظى بقبول لدى النقيدين، ما يبرر وجهة النظر هذه حول "وسطية" طرح بوزان هو انه لم يتخلى عن أعمال الواقعيين في تصوره الموسع للأمن، فبالرغم من الانتقادات التي وجهها "بوزان" للواقعية غير أنه انطلق في بناء تصوره للأمن من خلال الاعتماد على ثلاثة مستويات للتحليل على غرار " كينيث والتز": الأفراد، الدول، النظام الدولي، و رغم اعترافه بوجود مواضيع مرجعية أخرى للأمن، بقي "بوزان" واقعي التصور بقوله بمركزية الدول كمرجعية لموضوع الأمن، لكن رغم تمسكه بمرجعية الدول، فإن تحليله أظهر مدى نسبية الأمن و صعوبة التدقيق في قضايا التهديد لاحتوائها أيضا على أبعاد ذاتية، وليس فقط موضوعية حسب الواقعيين، (للاطلاع أكثر أنظر: عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص 24).

2) عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص ص 24 - 25.

المجتمعي)، فيما استفاد "بوزان" من مقارنة "ويفر" بعد النبوية للأمن و إعادة تعريفه في إطار الممارسات الخطابية للفواعل الأمنية، في إطار ما اصطلح عليه بـ "الأمننة"⁽¹⁾.

- "الأمننة" كمتغير جديد في الدراسات الأمنية:

يعتبر مصطلح "الأمننة"^(*) (Securitization) من أهم الإسهامات التي جاءت بها مدرسة كوبنهاجن، و التي لا تختلف كثيرا عن نظرة الواقعية الكلاسيكية الجديدة للأمن كمسألة إدراكية، و يقصد به "إضفاء الطابع الأمني" حول قضية محددة، و يعتبر "ويفر" أول من تحدث عنه و عمل على تطويره، و أصبح برنامج بحث قيادي في الأجندة البحثية لمدرسة كوبنهاجن، و تعني "الأمننة" بكل بساطة "إعطاء الصفة الأمنية إلى قضية لم تكن تعتبر كقضية أمنية"، و هذا مرتبط بعملية إدراك المجتمع لما هو تهديد و لما هو أمن، عموما تستند هذه النظرية على فكرتين⁽²⁾:

1 - اعتبار الأمن ممارسة ت ذاتانية، أي أن تعريف التهديد لا يقتصر فقط على الجوانب المادية الملموسة، مثل: السلاح، و سلوك الاعتداء، و غيرها، و إنما التهديد علاقة اجتماعية في الأساس، لا يظهر إلا بظهور علاقة "العداء".

2 - الأمن ممارسة خطابية، أي أن اعتبار فاعل أو قضية معينة كتهديد يعود أساسا إلى طريقة التكلم عنها من طرف الفواعل الأمنية أو الجمهور، و هكذا يصبح الأمن نتاج الخطابات المتداولة و المهيمنة في المجتمع، التي تقرر ما يكون تهديدا و ما يعتبر أمنا.

أما نزع الأمننة (Desecuritization)، فهي عملية عكسية تفيد بنزع طابع التهديد الأمني عن القضايا التي صورت بصورة أمنية على أنها تهديد، مثلا التعامل مع المهاجرين مثلا في أوربا كمصدر للعمالة و تطوير المجتمع، بعدما تم تصويرهم على أنهم مصدر للإرهاب الاسلاموي، أو تهديد لبنية و هوية المجتمعات الأوروبية.

وضعت مدرسة كوبنهاجن مجموعة من الآليات، التي من خلالها يم كن جعل القض ية مؤمنة، و حتى تصبح القضية كذلك لا بد من مرورها بالمراحل التالية⁽³⁾:

(1) سيد أحمد قوجيلي، مرجع سبق ذكره، ص 80.

(*) مع أن الفضل في إدخال مفهوم الأمن الاجتماعي يعود لـ"بوزان"، غير أن أعمال "ويفر" الذي طوره لاحقا يختلف مع "بوزان" و يرفض التعامل مع الدولة كمرجعية في دراسة الأمن. و يرى أنه بفعل جملة من الظواهر (العولمة، و الظواهر العابرة للحدود، البناء الأوروبي و ظهور عرقيات قومية في أوروبا الشرقية، تدفقات الهجرة....)، فإن المجتمع مهدد أكثر من الدولة، التي ترى بأن وظائفها تتغير دون مراجعة لسيادتها، بينما ترى المجتمعات هويتها مهددة من طرف هذه الظواهر المتقاطعة، فالخوف هنا صار مرتبطا بانعدام الأمن، بالسلوكيات غير المدنية، بالآخر، بالهجرة، بضياح القيم الثقافية و أنماط المعيشة... هو الذي يشغل الأفراد أكثر، و يرى "ويفر" ان الاعتداءات على الأجانب في أوروبا، التطهير العرقي في يوغوسلافيا السابقة... أمثلة تؤكد هذا الخوف، و من هنا فالأمن الاجتماعي يكون مرادف للبقاء الهوياتي، و هذا يعني التمييز بين "نحن" و "هم"، (للاطلاع أكثر أنظر: عبد النور بن عنتر ، مرجع سبق ذكره، ص ص 24 - 25).

(2) سيد أحمد قوجيلي، مرجع سبق ذكره، ص ص 84 - 85.

3) John Gledhill, « Anthropology in the Age of Securitization », (Social Anthropology, School of Social Sciences, The University of Manchester), Available at:

<http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.499.3885&rep=rep1&type=pdf>

1 قضية غير مسيسة: حيث لا تتعامل معها الدولة لأن الحكومة لا تتعامل مع أي قضية غير مسيسة وبالتالي لا تطرح القضية للنقاش.

2 تسييس القضية (Politicization): حيث يتم إضفاء الطابع السياسي على القضية، في تم التعامل معها على أساس الآليات التي وضعها النظام السياسي، وتصبح هذه القضية جزءا من السياسة العامة.

3 -الأمننة (Securitization): حيث يضاف الطابع الأمني على القضية التي تم تسييسها، ويتم جلبها إلى حيز القضايا الأمنية بحيث تعتبر تهديدا وجوديا

مركبات أمن الطاقة:

تطرق "بوزان" بتوسيعه لأبعاد الأمن و تحدث على بعده الاقتصادي و الذي يتضمن كل علاقات الدولة و حاجيات المجتمع الاقتصادية، بما فيها الطاقة باعتبارها مكون رئيسي للمجتمعات الحديثة، و مصدر لتحقيق الرفاه الاجتماعي، كما وسع "بوزان" دائرة الأمن لتتجاوز مستوى الدولة فقط بل هناك مستوى إقليمي و آخر دولي للأمن، و هنا تحدث "بوزان" على أن الدول المتجاورة عادة ما يكون الأمن لديها مترابط ببعضها البعض، و هذا ما طوره ضمن نظرية "مركب الأمن الإقليمي" (*)، لذلك فعند تحليل الأمن في مستواه الإقليمي اقترح "بوزان" فكرة "مركب الأمن" كنموذج لفوضوية مصغرة، و يعتبر العامل الأساسي في تعريف الأمن هو عادة وجود مستوى عالي من التهديد / الخوف الذي يشعر به بشكل متبادل فما بين دولتين أساسيتين أو أكثر⁽¹⁾.

تعتبر قضايا الطاقة ضمن العلاقات الإقليمية من أهم القضايا الأمنية التي يتم طرحها في علاقات الاعتماد المتبادل ضمن إقليم معين، خاصة في الحالة التي نجد أمن الطاقة لدولة ما مرتبط بدولة مجاورة (حالة الاتحاد الأوروبي مع روسيا)، و تتحدد طبيعة التفاعلات الطاقوية حسب طرح "بوزان"، بالكيفية التي ينظر بها كل طرف للأخر، فالسياق التاريخي لعلاقات الطرفين كونها علاقات صداقة أو عدا، تؤثر على طبيعة التفاعلات الراهنة، فعلى سبيل المثال عند مقارنة علاقات أوروبا بروسيا في موضوع دراستنا، نجد أن تعامل أوروبا مع الطاقة الروسية كمصدر تهديد لأمنها الطاقوي، مرتبط بتاريخ علاقات العدا بين أوروبا و روسيا عبر مراحل تاريخية سابقة، لذلك تنظر أوروبا لاعتمادها على الطاقة الروسية ليس كاعتماد متبادل إيجابي، بل تعتبره كتعبئة غير متكافئة تشكل تهديدا لها.

(* يرتبط مفهوم الأمن وفق هذه النظرية بـ"مستوى النظام الإقليمي"، الذي يتوسط المستوي الوطني و المستوى الدولي، و المقصود به: "مجموعة التفاعلات التي تتم في رقعة جغرافية محدودة، تشغلها مجموعة من الدول المتجانسة، تجمع بينها مجموعة من المصالح سواء كانت منسجمة أو متناقضة. و غالبا ما يعكس نمط العلاقات الموجودة بين فواعل النظام الإقليمي"، (و سنرجع في مستوى لاحق من الدراسة للتفصيل حول نظرية مركب الأمن الإقليمي لـ"بوزان").

(1) عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص ص 21 - 22.

و في هذا السياق قام الباحث " ميكو بالونكوربي" (Mikko palonkorpi)، بتطوير نموذج النظري حول " مركبات أمن الطاقة"، بحيث اعتمد فيه على نظرية مركب الأمن الإقليمي لدراسة أمن الطاقة في العلاقات الأوروبية الروسية بعد أزمة الغاز الأوكرانية، و تحليل هذه العلاقة في سياقها التاريخي وفق متغير الأمننة و القرب الجغرافي (*).

المطلب الثالث: التصور المابعد-وضعي (التكويني) للأمن (**).

يستقي التصور النقدي المابعد وضعي للأمن أفكاره من النقاش الذي عرفه حقل العلاقات الدولية بين التوجه النقدي و العقلاني، والذي ألقى بضلاله على تطور مفهوم الأمن النقدي لاحقاً في حقل الدراسات الأمنية.

و ما يميز تصور هذا الاتجاه النقدي أنه يرفض بشدة مركزية الدولة و أسبقية الشؤون العسكرية، كما تناولها الطرح الواقعي للأمن، و الذي ينظر على أنه أهمل و تجاهل علاقة الأمن بقوة و مصلحة المؤمن، و أمن الجماعات الصامتة و المهمشة، و أمن العالم الثالث، عبر " كين بوث" عن هذا بقوله في تساؤلاته الشهيرة: " أين الفقراء؟ أين النساء؟ أين الذين بلا صوت" من يستفيد من أولئك الصامتين؟ أين الاقتصاد و الجنس السياسي؟"، ليثير بهذا و ينبه إلى جانب مظلم من حالة اللأمن في العالم و التي أهملها بشدة الطرح التقليدي للأمن (1). إذا تجمع مختلف هذه المقاربات المشكلة للمنظور المابعد وضعي، على إعادة النظر في الموضوع المرجعي للأمن للتخلص من هيمنة الدولة، و توسيع أجندة الأمن لئلا تبقى محصورة في القضايا العسكرية و الإستراتيجية، و يعتقد النقديون أن الأمن مرتبط بخمس مظاهر بارزة، و هي:

- 1 كلما ازدادت شدة الاعتماد المتبادل الدولي في مسار إنتاجي متقدم، كلما أصبحت هذه المسارات معرضة بشدة للتقلبات و الاضطرابات، مثل التزود بالطاقة لبعض الدول المعتمدة بشدة على استيراد المصادر الضرورية للإنتاج.
- 2 -التنوع الدولي للسكان الناتج عن موجات الهجرات نحو المركز، و هذا ما قد يعزز التوتر بين الأقليات و الدولة.
- 3 بروز مصادر جديدة للصراعات ناتجة عن البنية الإنتاجية (المركز و المحيط)، مثل المسائل الأمنية الجنسية (الجنس / Gender) و البيئية.

(* سنرجع في مستوى لاحق من الدراسة لتحليل مفصل حول قضية الطاقة في العلاقات الروسية الأوروبية، وفق نظرية مركب الأمن الإقليمي لـ"بوزان".

(**) تعتبر الدراسات الأمنية المابعد-وضعية نتاج للحوار الثالث في العلاقات الدولية بينها و بين المنظور العقلاني (الواقعية و الليبرالية)، و هي تشمل تلك المقاربات الأمنية المعاصرة التي استندت في خلفيتها الفكرية على تراث النظرية النقدية الدولية، و بعد الحدائث الدولية، و البنائية الاجتماعية، إضافة إلى مقاربات أخرى مثل: النسوية، و المعيارية و غيرها (للاطلاع أكثر، أنظر في: سيد أحمد قوجيلي، مرجع سبق ذكره، ص 19).

(1 المرجع نفسه، ص ص 14 - 15.

4 -التطرف في الوطنية من قبل دول المركز في استبدال الهوية الوطنية لدى الطبقات

المهاجرة، بشكل يخلق فوضى و عدم استقرار ضمن هذه الطبقة السكانية.

5 -التناقض بين المناطق المزدهرة و المناطق البائسة، و هو المظهر الخطر و الأكثر تغذية

لعناصر اللأمن و التهديدات الجديدة⁽¹⁾.

إعادة تعريف الأمن لدى النظريات التكوينية:

أدى وصول النظرية النقدية الدولية ^(*) إلى حقل الدراسات الأمنية مع بداية التسعينات إلى

صعود ما يسمى بـ"الدراسات الأمنية النقدية" التي تمثل اتجاها ضمن التصور المابعد وضعي، و يعود

الفضل في ربط مصطلح النقدية بحقل الدراسات الأمنية إلى " كين بوث"، لينتظر لاحقا مع أعمال

" كيث كروز" (Keith Cruise)، و " مايكل ويليامز" (Michael Williams).

و من أهم المرتكزات المحورية التي يبني النقادون تصورهم من خلالها للأمن نجد:

1 يعتبرون الأفراد كموضوع مرجع للحقيقة الأمنية.

2 يعتبرون الإنعتاق كموضوع و مادة للدراسات الأمنية⁽²⁾.

أولا: الأفراد كموضوع مرجعي للحقيقة الأمنية بدلا من الدول.

على عكس الواقعيين إذا، الذين ركزوا اهتماماتهم على الدولة كموضوع مرجعي للأمن، فإن

المقاربات الحديثة وخاصة منها النظرية النقدية تعتبر الفرد كموضوع مرجعي أساسي له ⁽³⁾، حيث أن

العمل على حماية الكائن البشري أو الجماعة الإنسانية بصورة شاملة تجعل الهدف الأساسي هو البحث

عن وسائل وإستراتيجيات لضمان "الأمن البشري" (Human security) و "الأمن العالمي الشامل"

(Global Security)، وهما المفهومان الأساسيان للأمن، اللذان تقترحهما النظرية النقدية في إطار

الدراسات الأمنية⁽⁴⁾.

فبالنسبة لمفهوم الأمن البشري / الإنساني يعتقد النقادون أن الفرد هو الموضوع المرجعي

و الهدف الأساسي للأمن، و ما الدولة إلا وسيلة لتحقيق هذه الغاية، و ذلك بسب تراجع قدرة الدولة

في الظروف الراهنة على مواجهة التحديات التي أفرزتها مسارات العولمة المتسارعة ⁽⁵⁾، ليس هذا

فحسب بل إن الدولة نفسها قد تكون مصدر تهديد مباشر لأمن الأفراد الذين يعتبرون مواطنيها، عندما

تنتهك الحريات و تقمع الحقوق.

(1) دندان عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 38.

^{*} النظرية الدولية النقدية: ظهرت هذه النظرية في أواخر الثمانينيات ضمن الحوار المنظور الثالث، الذي جمع بين نظريات الوضعية و بعد الوضعية، و هي تشمل كل النظريات التي تأخذ موقفا نقديا اتجاه الأفكار التقليدية حول المعرفة و المجتمع، من أهم روادها" روبرت كوكس"، "دايفيد هيلد"، و أهم القضايا التي بحثت فيها، العولمة كظاهرة سوسيو-اقتصادية، و قضايا العدالة العالمية، و الديمقراطية العالمية (للاطلاع أكثر أنظر: فوجيلي، ص 21).

(2) سيد أحمد فوجيلي، مرجع سبق ذكره، ص 35.

3) Jean Jaque Roche et Charles Philippe David ; Op. Cit. p p. 90-91 .

4) Ibid. p. 106.

5) Ibid. p p. 144 - 115.

فحسب " كيث كروز" و " مايكل ويليامز" فأحد التحديات التي تواجه النقيدين الدوليين هي الرغبة المشتركة لمعالجة موضوع الأمن بتركيزه في الفرد و ليس الدولة ذات السيادة فالأمن حسبهما هو: "الطرف الذي يتمتع به الأفراد، و لهم الأسبقية في تعريف التهديدات و من ستتضمنه". فبدلاً من ربط أمن الفرد بأمن الدولة (كما في النظرية الواقعية)، يوضح و يكشف التركيز على أمن الأفراد الأشكال التي قد يتناقض فيها هذا الأمن مع ادعاءات أمن الدولة، فجعل الأفراد موضوعاً للأمن سيؤدي إلى فتح الكرة الصلبة للدولة، و وضعها أمام الفحص النقدي، حيث تؤدي ضرورة حماية الأفراد إلى التركيز على حقوق الإنسان الفردية، و ترقية حكم القانون لحماية الأشخاص من بعضهم البعض و من مؤسسات الدولة اللصومية، و وضع حد لانتهاكات الدولة ضد مواطنيها في مجال الحرية و التعذيب أو الحماية من العنف"⁽¹⁾.

و بهذا صور النقيدون الدولة كوسيلة فقط وجدت لتحقيق أمن الأفراد و ليست أمنه بالضرورة، لكن هذا لا يعني كذلك في المقابل أن الأمن الإنساني في حالة تنازع مع سيادة و أمن الدول، لأن الدولة كترامك للقدرات و الموارد تبقى الضامن الأساسي للأمن في الظروف المثالية⁽²⁾. و من هنا انتقل النقيدون لتعريف الأمن باعتباره مرادف لأمن الإنسان و ليس لأمن الدولة كمرجعية، بحيث يعرف " سداكو أوقاتا" (*Sadako Ogata*) و " جون سيلز" (*John Cels*) الأمن الإنساني بأنه: (مجموعة عمليات حماية الحريات الأساسية لبقاء الإنسان و التنمية، أي حماية الإنسان من التهديدات سواء كانت طبيعية أو مجتمعية)⁽³⁾.

أما "كوفي عنان" (*Kofi Annan*) فقد عرف الأمن الإنساني في أوسع معانيه بقوله أن الأمن الإنساني: "يعني أكثر من مجرد غياب النزاع العنيف، إنه يشمل حقوق الإنسان، الحكم الصالح، الحق في التعليم و الرعاية الصحية ، ضمان امتلاك كل فرد لفرص و خيارات لتفجير طاقته و التحرر من الحاجة، التحرر من الخوف و ضمان أن أجيال المستقبل ستراث بيئة طبيعية صحية، هذه هي العناصر المرتبطة و المكونة للأمن الإنساني و بالتالي الأمن الوطني"⁽⁴⁾. أما بالنسبة لمفهوم الأمن العالمي، والذي يعتبر ثاني المفاهيم الأساسية للأمن في المنظور النقدي ، فيشمل التصدي لكل التهديدات التي من شأنها كبح حرية الإنس —ان، أي النظر إلى الحرب، الفقر، الاضطهاد السياسي، ندرة الموارد الطبيعية و انعدام مرافق الصحة كتهديد ضد أمن الفرد أو البشر على المستوى العالمي⁽⁵⁾.

(1) سيد أحمد قوجيلي، مرجع سبق ذكره، ص 32.

(2) Edward Newman, « **Human Security An Constructivism** », (International Studies Perspectives, 2006), p. 240.

(3) أمحن برفوق، "الأمن الإنساني ومفارقات العولمة"، نقلاً عن موقع الأستاذ " أمحن برفوق"، متوفر على الرابط: berkouk-mhand.yolasite.com/research.php

(4) Alexandra Amouyel, « **what is human security?** », (Human Security Journal, issue 1, april 2006), p. 13.

(5) جون بيليس و ستيف سميث، مرجع سبق ذكره، ص 433.

ثانياً: الإعتاق كموضوع للدراسات الأمنية.

يعتبر مفهوم "الإعتاق" (Emancipation) من أكثر المفاهيم المركزية في التحليل لدى النقاد في دراساتهم الأمنية، و أهم نقطة تشترك و تجمع عليها الاتجاهات النقدية، و يهتم مشروع النظرية الإعتاقية بـ "ضمان الحرية من القيود غير المرئية و علاقات الهيمنة، و ظروف الاتصال و الفهم المشوه، التي تقيد قدرة البشر على صياغة مستقبلهم الخاص، و من بين أهم التعاريف لفكرة الإعتاق نجد تعريف "كين بوث"، في مقاله الذي نشره سنة (1991) بعنوان: (الإعتاق و الأمن)، كتب بوث في تعريفه: " الإعتاق هو تحرير الناس (أفراداً و جماعات) من القيود المادية و الإنسانية، سواء الفقر، و سوء التعليم، و القمع السياسي. الأمن و التحرر هما وجهان لعملة واحدة، الإعتاق، وليس السلطة أو النظام، ينتج الأمن الحقيقي. الإعتاق نظرياً هو الأمن⁽¹⁾. لكن بالرغم من توفر هذا التعريف الذي يعتبر مرجعي بالنسبة للنقاد، غير أنه من بين المشكلات التي تواجه النظرية النقدية الدولية في تصورهم لمعنى و حدود الإعتاق هو السؤال (الإعتاق من ماذا؟)، لكن ما يجمع عليه النقاد -بالرغم من مشكلة تحديد طبيعة القضايا التي يجب أن نعتق منها- أن مفهوم الإعتاق ينبغي أن يشمل في مجمل أبعاده تجاوز للنظام السائد و الظروف التي أوجدت ذلك النظام⁽²⁾. فالأنظمة السياسية الحالية مثلاً حتى الديمقراطية منها هي نتاج مرحلة معرفة وضعية، تشكل قيوداً لحرية الأفراد و أثبتت فشلها في تحقيق المساواة و العدالة، كذلك القيم الاقتصادية الرأسمالية التي لم تتمكن من تحقيق العدالة العالمية بين الشمال و الجنوب، ينبغي العمل على التحرر و الإعتاق من تهديدها المستمرة للبشرية، لذلك تؤسس النظرية النقدية لفكر تكويني يساهم في خلق عالم جديد على أسس و مفاهيم و قيم مغايرة لمثليتها في النظام القديم.

البعد الاجتماعي للأمن في النظرية البنائية الاجتماعية:

توصف "البنائية" (Constructivism) (*) بأنها مقارنة مميزة للعلاقات الدولية تشدد على البعد الاجتماعي أو الذاتي المشترك للسياسة العالمية، ويصير البنائيون على أن العلاقات الدولية

(1) سيد أحمد قوجيلي، مرجع سبق ذكره، ص 37.

(2) سيد أحمد قوجيلي، مرجع سبق ذكره، ص 30 - 31

(*) "نيكولاس أونوف" (Nicholas Onuf) أول من استعمل المصطلح في كتابه (World of Our Making) حيث ركز على انتقاد أعمال الواقعية البنوية، كما كان للمقال المرجع لـ "ألكسندر واندت" الملقب بأبي البنائية و المعنون بـ (Anarchy Is What States Make Of : The Social Construction Of Power Politics) الأثر الكبير في إثراء و تطوير التفكير البنائي، اعتماداً على تصور "ألكسندر واندت" فإن البنائية تنطلق من الافتراضات الأساسية التالية لتقديم فهم أو إدراك أكثر عمقا للسياسة الدولية، و تتمثل هذه الافتراضات في :

- الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل إلى جانب الوحدات الأخرى.
- البنى الأساسية للنظام القائم على الدول، مبنية بشكل "تذاتاني" (Intersubjective).
- أهمية الأفكار و المعرفة في إلى جانب القوة المادية في تشكيل البنيات والسلوك الخارجي.
- هويات و مصالح الدول، تتشكل في معظم أجزائها بفعل البنى الاجتماعية، أكثر ماهي موجودة بشكل منعزل ضمن النظام.

لا يمكن حصرها بأفعال وتفاعلات مادية -كما يدعي الواقعيون-، أو ضمن قيود مؤسسية على المستويين (الدولي والمحلي) كما يقول بعض الدوليين الليبراليين، فبالنسبة إلى البنائين، لا يندرج التفاعل بين الدول ضمن المصالح القومية المحددة، ولكن يجب أن يتم إدراكه بصفته نمطا من الأعمال يصوغ الهويات، و تعمل هي على صوغه عبر الزمن الخبرات التاريخية في علاقة الأطراف (صداقة أم عداوة تاريخية). وتقدم البنائية الاجتماعية خلافاً للمقاربات النظرية الأخرى نموذجاً عن التفاعل الدولي الذي يدرس التأثير المعياري للهيكليات المؤسسية الأساسية، وللصلة القائمة بين التغيرات المعيارية وهوية الدولة ومصالحها. ومع ذلك، تتم في الوقت عينه إعادة إنتاج المؤسسات بصورة مستمرة، وتغييرها عبر أنشطة الدول وغيرها من اللاعبين⁽¹⁾.

يتفق البنائيون على تصور الأمن كبناء اجتماعي، تقول "ريتا توراك" (Rita Taureck) أن الأمن: " يبنى بشكل اجتماعي و تذاثاني"، كما تعتبر الهوية و المعايير كذلك فرضية أساسية مشتركة للمقاربة البنائية للأمن⁽²⁾.

و هنا يعتقد البنائيون أن للأفكار و المعرفة دور حاسم في تشكيل سلوكيات الفواعل الأمنية، إلى جانب العوامل المادية، فالعالم وما فيه نتاج لتصوراتنا ومعرفتنا الخاصة و الذاتية لشكل هذا العالم أو ما يجب أن يكون عليه لنغيره، و هذا ما قدمه " نيكولاس أونف " (Nicholas Onuf) في كتابه " عالم من صنع أيدينا" (world of our- making).

و قد أشار "الكسندر وندت" سنة (1992) بأن الأمن ليس مسألة حتمية و حقيقة موضوعية بل مسألة إدراك ذاتية و ليست موضوعية بالضرورة، و هذا ما ذهب إليه "بوزان" و "ويفر" في مدرسة كوبنهاجن، فصناع القرار هم الذين يصنعون هذا الإدراك، ويجعلون جوانب مادية حقيقية، حيث تصبح الحروب والنزاعات ضرورة في العلاقات الدولية، وبالتالي ي فإن المأزق الأمني الناجم عن فوضوية النظام كما يذهب لذلك الواقعيون، ليس ظاهرة حتمية بل هو تمثيل وتصور عقلي، وبالتالي يمكن إعادة بنائه لصالح الأمن والسلم عوض المصلحة الضيقة والحرب والنزاعات، و منه فإن غاية الأمن حسب "الكسندر وندت" هو ما تريد الدول تحقيقه وفعله لا ما هو الحقيقة الفعلية⁽³⁾.

1 (مارتن غريفيثس، نيري أوكالاها، مرجع سبق ذكره، ص 108.

2) سيد أحمد قوجيلي، مرجع سبق ذكره، ص 79.

3) حمدوش رياض، مرجع سبق ذكره. ص ص 279 - 280.

فلا وجود لحتمية الفوضى - كون الدول و الفوضى هي معطى مسبق يتشكل بمعزل عن الفواعل بداخله و يفرض عليها- ، فالترتيب و التوزيع المادي للعالم يشكل بفعل الأفكار و المعتقدات، فالفوضى إذا هي نتاج ما تصنعه الدول و ليست قانون مسبب _____ كما يقول الواقعيون، فحسب "الكسندر وندت" الفوضى هي ما تصنعه الدول (Anarchy is What State Make It)، و هذا ما تطرق له في مقاله المعنون بـ (: Make It Anarchy Is What States Make Of)، و يؤكد فيه بأنه لا يوجد "منطق" متأصل للفوضوية. فالمفاهيم التي تبدو منحدره منها (المساعدة الذاتية، سياسة القوة، السيادة) هي في واقع الأمر مؤسسات منشأة اجتماعيا وليست سمات أساسية للفوضوية. فالفوضوية هي في واقع الأمر، "ما تفهمه منها الدول" (1).

فالنظام الدولي السائد خلال الحرب الباردة ميزته الفوضوية بفعل تصور و إدراك الأطراف لها (ت ذاتانية)، و بمجرد تحول هذا التصور بفعل أفكار جديدة زالت بنية الفوضى داخل النظام -كما أسلفنا الذكر- ، لذا يؤكد البنائيون على أنه حتى في ظل فوضى النظام فإننا نحن الذين نتبع قواعدنا و منظومتنا، و نحن الذين نغير في ممارسات من سبقنا أو نتبع خطابهم. إذا التغيير البنوي ، أو التغيير الثقافي ، عند البنائيين يحدث عندما تقوم الفواعل بإعادة تعريف من هم و ماذا يريدون ، التغييرات في السياسات الخارجية تحدث مع تغيرات في وضعية و مكانة الدور للدولة المستهدفة المتغير المستقل. فللسياسة الخارجية التعاونيه سوف تتطور ، و ذلك عندما يكون التغيير في الدور من منافس إلى صديق ، و هذا ما يحدث في عملية تشكيل الهوية الجماعية(2).

فالمصلحة و الهوية تتفاعل عبر عمليات اجتماعية (تاريخية) ، كما يولون أهمية كبيرة للخطاب السائد في المجتمع، لأن الخطاب يعكس ويشكل في الوقت ذاته المعتقدات و المصالح، ويؤسس أيضا لسلوكيات تحظى بالقبول(3)، داخليا و خارجيا.

(1) غراهام إيفانز و جيفري نوينهام، مرجع سبق ذكره، ص 28.

(2) Andrea Ribeiro Hoffmann , «A synthetic approach to foreign policy», Available at: <http://www.isanet.org/noarchive/hoffmann.html>

(3) ستيفن وولت، مرجع سبق ذكره.

أمن الطاقة في المقرب المابعد-وضعي للأمن:

يرتبط البعد الاقتصادي للأمن في إطار التصورات النقدية بالبنية الاقتصادية السائدة ، فحسب هذا المنظور؛ كلما زادت حدة الاعتماد المتبادل بين الدول في مسار إنتاجي متقدم ، كلما أصبحت هذه المسارات معرضة للتقلبات و الاضطرابات ، كالتزود بالمواد الطاقوية بالنسبة للدول و المجتمعات المعتمدة بشدة على استيراد مصادر الطاقة الضرورية للإنتاج. و من نفس المنظور - النقدي - ما يهدد الأمن الاقتصادي هي مجموعة من التهديدات الناتجة عن البيئة الاقتصادية التي أفرزت الهوة بين الفقراء و الأغنياء، قدرة الموارد الاقتصادية، الغذائية أو المالية بمثابة الشروط الأساسية لحياة الفرد ، وبالتالي تحقيق الأمن الاقتصادي يتطلب ضمان الرخاء و الرفاهية للفرد أي عدم تكبير حريته بالفقر و الجوع و الحرمان⁽¹⁾، و من هذا المنطلق يتناول النقاد قضايا أمن الطاقة باعتباره مصدر لتحقيق الاستقرار المادي للمجتمعات، و ضمان الرفاهية التي تمس قطاعات واسعة من الحياة اليومية كالنقل و الطهي و التدفئة، لذلك نجدهم يعملون على تحرير قطاع الطاقة من أي تهديدات أو هواجس قد تحد من تدفق هذه المواد، و يتعاملون معه كقطاع يتفاعل مع مستويات اجتماعية، تتعلق بالانعتاق من أي تهديد يمس تأمين هذه الموارد الحيوية في حياة الأفراد.

حسب النقديين تلعب الطاقة دورا حيويا داخل المجتمعات من خلال⁽²⁾:

- 1 عمليات الإنتاج (Production): وخاصة قطاعات الصناعة والسكن والنقل و التدفئة.
- 2 عمليات التمويل (Finance): من حيث الفوائد التي توفرها تجارة النفط على وجه الخصوص.
- 3 -والمعارف (knowledge): المتعلقة بالتنمية التكنولوجية، بما في ذلك التكنولوجيات المستخدمة في قطاعات الطاقة والبيئية.

كما يركز النقديون على ضرورة تكريس الجهود الجماعية لإنشاء مؤسسات دولية تتعامل مع إمدادات الطاقة أو التدخل المباشر في المناطق المنتجة للنفط ، لضمان استمرارية تزويد المجتمعات بما تحتاجه من هذه الموارد الحيوية و المهمة في حياتهم اليومية.

في مستوى آخر نجد أن النقديين يحذرون من سياسات الليبراليين نحو خصخصة قطاع

الطاقة، و يشكل بالنسبة لهم تحرير الكهرباء والغاز أساسا لمخاوف جديدة تتعلق بأمن الطاقة:

(1 هربت برلون، نطاق التهديد غير العسكري، في: كتاب التسليح و نزع السلاح و الأمن الدولي، ترجمة: ترجمة فادي حمود وآخرون ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص 120.

(2) Andrei V. Belyi, « Energy security in International Relations (IR) theories», (Russia: Higher School of Economics Cathedra on political issues of international energy), p. 92.

- **أولاً:** يشير معارضو تحرير الكهرباء إلى أزمة كاليفورنيا عام (2001) (*)، الناجمة عن عجز أو عدم رغبة القطاع الخاص في هذه الدولة الأمريكية في توفير إمدادات الطاقة على المدى الطويل لتوليد الكهرباء.

- **ثانياً،** فيما يتعلق بالأمن في مجال الغاز، قد يؤدي التحرير الكامل للشركات إلى رفض إنشاء مخزن غاز مطلوب قانونياً بسبب المنافسة الشديدة مع شركات توزيع الغاز الأخرى. وفي هذا الصدد، يتيح التحرير أسباباً جديدة للنقاش السياسي (الاجتماعي) بشأن دور القطاع الخاص في ضمان أمن الطاقة.

في النتيجة يمكن القول أن النقاد بنو تصورهم للأمن و سعوا لتقديم منظور بديل و بأجندات موسعة و مغايرة، حاولوا من خلالها استيعاب حجم التحولات الكبيرة التي مست الظواهر الأمنية في فترة ما بعد الحرب الباردة، خاصة بتركيزهم على الأمن الفردي و الاجتماعي كمرجعية بديلة للأمن القومي للدول، و ما يتضمنه هذا من ضرورة توسيع النقاش حول المصادر الجديدة للتهديدات (الهجرة، البيئة و المناخ، قضايا الطاقة...)، غير أن هذا لم يفقد المنظورات التقليدية خاصة الواقعية و الليبرالية قدرتهم على تقديم تفسيرات مقبولة، خاصة مع بروز سياسات القوة في العديد من المناطق و بتورط دول كبرى في حروب من أجل الطاقة، كفرنسا في ليبيا و مالي و كذلك الولايات المتحدة في العراق و سوريا و أفغانستان، أضف إلى ذلك الاختلالات التي أصابت الاتحاد الأوروبي و طغيان النعرة القومية للدول في مواجهة السياسات التكاملية، دون أن ننسى البعد الاستراتيجي العسكري في سياسة كل من إيران في الشرق الأوسط أو روسيا في التعاطي مع القضايا العسكرية في حدها مع أوروبا أو في سوريا، كل هذا لم يفقد المقتررب التقليدي بريقه بشكل كلي، وجعله من خلال مرتكزاته قادر على الصمود و الرجوع و لو نسبياً لمجابهة المنظورات الاجتماعية النقدية.

(* كانت بسبب نقص إمدادات الكهرباء الناجم عن إغلاق شركة "إبرون" للطاقة، والتلاعب في الأسواق، ووضع حد أقصى لأسعار الكهرباء في سوق التجزئة، وشهدت الولاية أسوأ انقطاعات للكهرباء في تاريخها، وأسهم تأخير إصدار تراخيص محطات جديدة والظروف المناخية القاسية في نقص الإمدادات وارتفاع سعر الكهرباء 800 في المئة بين أبريل وديسمبر 2000.

المبحث الثالث: ماهية أمن الطاقة و مكانته في العلاقات الدولية.

تعد مصادر الطاقة بأشكالها المختلفة (*) أحد المقومات الأساسية لبقاء المجتمعات

المعاصرة ، كما أنها تعد محركا أساسيا للنمو الاقتصادي لهذه المجتمعات ، و من هنا و نظرا لهاته الحاجة الملحة للموارد الطاقوية، دخلت العديد من الدول في صراعات و تنافس كبير حتى تضمن تأمين ما يكفيها من هاته المصادر، بل صار الصراع على الطاقة سمة اعتبرها الدارسون ستميز راهن و مستقبل الصراعات البشرية، فمع بداية الثمانينيات أشار " ريتشارد أولمن" إلى تراجع عدد الصراعات و الحروب على الأراضي بالمفهوم التقليدي للحرب، لكنه تنبأ -مع ما شهدته المجتمعات الغربية من تطور صناعي- مع ارتفاع الطلب على بعض السلع الاستهلاكية و زيادة الاضطراب في العرض، بأنه ستتدلع المزيد من الصراعات على المصادر الطبيعية و خاصة النفط، و تنبأ أن مثل هذه الصراعات ستأخذ في الغالب شكل مواجهات عسكرية من المرجح أن تكون مراحلها العنيفة قصيرة، و على شكل صدمات حادة، بدلا من أن تكون حروبا طويلة، و أنها ستحدث بين الدول المتجاورة أساسا (1).

و تزداد قيمة الموارد الطاقوية في السياسة الدولية نظرا لما تمتلكه من أهمية بالنسبة لسياسة الدول الخارجية، فالموارد الطبيعية المتاحة لدولة ما من شأنها توفير الأساس المادي للنمو الاقتصادي الداخلي، كما أنها تساعد على إتباع سياسة خارجية نشطة تؤثر على قدرة الدول في التأثير في بيئتها الخارجية بما يخدم مصالحها و يحقق أهدافها، و يأخذ تأثير القدرات القومية على السياسة الخارجية عدة أشكال، فالقدرات القومية و امتلاك مصادر طبيعية تلعب دورا حاسما في تحديد مقدار القوة التي يمكن أن تمارسها الدولة في النسق الدولي، وهذا ما يمكن ملاحظته على فعالية سياسة روسيا الخارجية في محيطها الإقليمي خاصة بسبب ما تمتلكه من موارد طبيعية هائلة.

* (يعد (الوقود الأحفوري) من أهم و أكثر مصادر الطاقة استخداما في الوقت الحالي، و يتمثل في (الفحم و النفط و الغاز الطبيعي)، و الوقود الأحفوري بأشكاله المختلفة يشكل ما يزيد على 90 % من الطاقة المستخدمة حاليا على المستوى العالمي، غير أن أهم مشكلة تواجهها النوع من الطاقة هو مشكلة النضوب، لذلك بدأت الدراسات و السياسات الطاقوية تتجه نحو خلق بدائل للوقود الأحفوري، أو ما صار يعرف (بمصادر الطاقة البديلة)، و هنا نجد (الطاقة الشمسية) أين تتم الاستفادة من طاقة الشمس عبر تخزينها في عمليات تسخين المياه و التدفئة مثلا، أو تحويلها على طاقة كهربائية، كما نجد كذلك (الطاقة الحرارية الجوفية)، و كذلك (الطاقة الهوائية) عبر استخدام الطواحين الهوائية التي تحركها طاقة الرياح، كما يمثل (غاز الهيدروجين) أحد الأنواع المهمة للوقود، و تشير بعض المصادر إلى أنه مرشح لأن يكون له دور كبير في تأمين الطاقة مستقبليا، كما نجد كذلك ما يعرف بالطاقة الناجمة عن (البيوماس / Biomass) أو الكتل الحيوية، و هي تتمثل في المخلفات الحيوية التي يتم تخميرها في حفر خاصة ليتصاعد منها غاز الميثان، أما (الطاقة النووية) فتنتج عن الانشطار النووي في المفاعلات النووية، و أخيرا تم اللجوء إلى (الإيثانول) أو الوقود الحيوي كبديل بيولوجي نظيف للطاقة، و هو مصدر نباتي للطاقة و صديق للبيئة، أين يتم مزجه مع بنزين السيارات لتخفيف من حدة الانبعاثات و تأثيراتها السلبية على البيئة، غي أن كل هذه البدائل الطاقوية عن الوقود الأحفوري تبقى استخداماتها محدودة مقارنة بالوقود الأحفوري بسبب تكلفتها المرتفعة مقارنة بالطاقة التقليدية.

1) Philippe Le Billon, **The Geopolitics of Resource War, Resource Dependence, Governance and Violence** (London: Frank Cass, 2005), p. 01.

كما نجد أن الموارد تلعب دورا مهما في تحدد طبيعية سياسة الدول الخارجية، إذ يرى "لويد جنسن" (Lloyd Jensen) أن توافر القدرات القومية لدولة ما، من شأنه التأثير على قدرتها على إتباع سياسة خارجية نشطة، الأمر ذاته أكده "جيمس لبيوفيك" (James Lebovic)، حيث أشار إلى أن: "الدول ذات القدرات المرتفعة لديها الوسائل لتكون نشطة في السياسة الدولية و لتتحديد سياساتها الداخلية و الخارجية، و مواجهة مشكلاتها الداخلية و الخارجية بطريقة أكثر فعالية"⁽¹⁾، و هذا ما ينطبق بشكل كبير على سياسة روسيا الخارجية، خاصة في علاقتها مع محيطها الإقليمي الأوروبي أو الآسيوي)، بحيث تتبنى إستراتيجية طاقوية تعتمد على ما تمتلك من مقومات طبيعية، تسعى من خلالها إلى التأثير في باقي الدول بما يخدم و يحقق مصالحها داخليا من خلال دفع عجلة التنمية و خارجيا السعي لاستعادة و لعب دور محوري في النسق الدولي.

كل هذا جعل البحث عن الموارد و تأمينها من أهم ما تسعى الدول إلى تحقيقه، و جعل الحديث عن مفهوم أمن الطاقة و مصادرها من الناحية العملية أو الأكاديمية أكثر من ضرورة فرضت نفسها على حقل العلاقات الدولية بصفة عامة و حقل الدراسات الأمنية بصفة خاصة، خاصة مع التوسع الذي عرفه مفهوم المن بعد نهاية الحرب الباردة، أين استقرت الكتابات على استخدام مفهوم "أمن الطاقة".

فمنذ مطلع التسعينيات و نهاية حقبة الحرب الباردة، حدث تحولا جذريا في مفهوم الأمن - كما تناولنا ذلك في العنصر السابق- و التهديدات المختلفة التي قد تواجهه، فقد ساد اتجاه عام في أدبيات الدراسات الاستراتيجية يميل إلى توسيع مفهوم الأمن القومي ليشمل أيضا أبعادا عسكرية، إلا أنها لا تقل في أهميتها، و لا في درجة تهديدها للمصالح الوطنية عن تلك الأبعاد العسكرية، و في هذا الإطار - كما رأينا- ظهرت مجموعة من المفاهيم المرتبطة بمفهوم الأمن، و منها مفهوم الأمن البيئي، و الأمن المائي، و الأمن الاقتصادي، و أمن الطاقة كذلك⁽²⁾.

استخدم مصطلح أمن الطاقة (Energy Security) على نحو مباشر خلال الحرب العالمية الأولى، و كان "ونستون تشرشل (Winston Churchill) سنة 1912، عندما اتخذ "تشرشل" قرارا تاريخيا بتحويل مصدر طاقة سفن البحرية البريطانية من الفحم إلى النفط، في محاولة لجعلها أسرع و أكثر كفاءة من نظيرتها الألمانية، و لكن هذا القرار كان معناه أيضا أن البحرية الملكية سوف لن ترتبط بالفحم الآتي من "ويلز"، و لكن ضمان إمدادات النفط سيرتبط خصوصا بإيران، و بذلك أصبح أمن الطاقة قضية من قضايا الاستراتيجية القومية، و إجابة "تشرشل" عن هذا التحدي كانت بقوله: "السلامة و اليقينية في النفط ترتبط بالتنوع و التنوع فحسب"، إشارة منه إلى تحقيق الاستقلالية في مصادر الطاقة من جهة، و من جهة أخرى ضمان تنوع مصادرها.

(1) خديجة عرفة محمد ، أمن الطاقة و آثاره الاستراتيجية، مرجع سبق ذكره، ص ص 38 - 39.

(2) نورهان الشيخ، "سياسة الطاقة الروسية و تأثيرها على التوازن الاستراتيجي العالمي"، (في: مجلة قضايا ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية، القاهرة، مصر ، 2009) ، ص ص 38 - 39.

و منذ قرار "تشرشل" برز أمن الطاقة بسرعة كقضية شديدة الأهمية، و ظلت كذلك حتى الآن، و لكن هذا الموضوع حاليا صار بحاجة إلى إعادة نظر و تفكير، و أصبح من الواجب توسيعه ليشمل الكثير من الأبعاد الجديدة، بما في ذلك الاعتراف بأن أمن الطاقة لا يقوم منفردا، بل هو مرتبط بالعلاقات الأوسع بين الأمم، و بكيفية تفاعلها مع بعضها البعض⁽¹⁾.

ومع الأحداث التي شهدتها النظام الدولي من أزمة حظر النفط العربي في عام 1973 و الثورة الإسلامية الإيرانية في عام 1979، و التي نتج عنها ارتفاع كبير في أسعار النفط، زاد الاهتمام بهذا المفهوم عالمياً، خصوصاً لدى الولايات المتحدة الأمريكية و كبرى الدول الصناعية المستهلكة للطاقة عالمياً، و تزايدت أهميته مع تزايد التهديدات الإرهابية بعد الحادي عشر من سبتمبر باستهداف المنشآت النفطية، و لا سيما في منطقة الخليج العربية ذات الثقل الاستراتيجي في سوق الطاقة الدولية. أصبح مفهوم " أمن الطاقة " جلياً في استراتيجيات الأمن القومي للدول الصناعية الكبرى، بل إنها أخذت في صوغ استراتيجيات قومية خاصة بقضية الطاقة و أمنها على المستويين الداخلي و الخارجي، و بدأت أيضاً بتخصيص ملايين الدولارات للأبحاث و الدراسات و المشاريع الخاصة بقضية أمن الطاقة، و وضعها موضع التنفيذ⁽²⁾.

المطلب الأول: تعريف أمن الطاقة.

أولاً: إشكالية ضبط تعريف موحد لـ"أمن الطاقة".

منذ الأزمة النفطية الأولى سنة 1973، كانت هناك محاولات و م مناقشة مكثفة لمفهوم أمن الطاقة، غير أنه هذا رغم هذا لا يوجد اتفاق حتى الآن بين الساسة أو الباحثين بشأن تعريف محدد لمفهوم أمن الطاقة. فهناك اتجاه يميل إلى مناقشة المفهوم في ضوء كونه قضية أمنية انطلاقاً من أن كلمة أمن إلى كلمة الطاقة يعني أن مشكلة محددة انتقلت أبعد من شؤون الدولة الطبيعية، و تتطلب تعاملًا فوق العادة، في حين أن البعض الآخر يركز على قضية أمن الطاقة كقضية اقتصادية، كما أن هناك من يميل إلى ربط المفهوم ببعض القضايا الأخرى كالقضايا البيئية و التلوث وغيرها.

و المشكلة الأساسية الآن تكمن في صعوبة التوصل إلى تعريف محدد لأمن الطاقة، خاصة في ظل تباين مفاهيم الدول المختلفة لمفهوم أمن الطاقة ، بين التركيز على فكرة الطاقة البديلة كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، أو تأمين قطاع الطاقة كحالة روسيا، أو التركيز على الاكتفاء الذاتي مثل حالة الهند، و التنوع في مصادر و موردي الطاقة كما في الصين. حتى أن خبرة التكامل الاقتصادي بين دول الاتحاد الأوروبي لم تنتقل عدواها إلى قطاع الطاقة، فما زال التنافس و النزعة الوطنية هي الحاكمة لتصور كل واحدة من تلك الدول لمقتضيات أمن الطاقة.

1) Daniel Yergin, «Ensuring Energy Security », Foreign affairs, Vol. 85, N°2, Mars, April 2006, p. 69.

(2) عمرو عبد العاطي، مرجع سبق ذكره ، ص ص 44 - 45.

وتقريباً فإن كافة الدول الصناعية تتفق في سياستها الخاصة بأمن الطاقة على عدة مبادئ هي: تنويع مصادر الطاقة، وتنويع واردات الطاقة، وتقليل الاعتماد على نفط الشرق الأوسط، وضمان أسعار النفط الرخيصة. على الجانب الآخر، فإن الدول المصدرة لمصادر الطاقة لم تعد تركز على التلويح باستخدام النفط كسلاح استراتيجي، وإنما أصبح محور التركيز بالنسبة لها هو تأمين وإحكام قبضة الدولة على قطاع الطاقة⁽¹⁾.

عموماً يمكن تلخيص، إشكاليات تعريف مفهوم أمن الطاقة في ثلاث إشكاليات رئيسية⁽²⁾:

- **الإشكالية الأولى:** ليس هناك اتفاق على تعريف محدد للمفهوم في ظل تبني كل دولة (مستهلكة و منتجة) تعريفاً خاصاً بها، حتى إن الدولة الواحدة قد تتبنى تعريفات مختلفة للمفهوم تختلف من فترة إلى أخرى، و ما يرتبط بذلك من سياسات خاصة بتحقيق مفهومها لأمن الطاقة، و مع صعوبة التوافق على تعريف، تبرز صعوبة التنسيق بين الدول المنتجة و المستهلكة للطاقة لضمان تحقيق أمن الطاقة وطنياً و عالمياً.

- **الإشكالية الثانية:** قضية الطاقة و إن كانت قضية اقتصادية في الأساس، إلا أن هناك أبعاداً عدة للمفهوم لا تقل أهمية عن البعد الاقتصادي، و تتمثل في الأبعاد السياسية و البيئية و الأمنية... إلخ للمفهوم، ما يضيف قدراً كبيراً من التعقيد على قضية أمن الطاقة في ظل التداخل و التشابك بين تلك الأبعاد.

- **الإشكالية الثالثة:** على الرغم من أن مصادر الطاقة (النفط و الغاز الطبيعي و غيرها) سلع اقتصادية تخضع لمقتضيات العرض و الطلب بسوق الطاقة العالمية، فإنها ما عادت الحاكم أو المؤثر الوحيد في أسعارها، فهناك جملة من المؤثرات الأخرى.

و قد عبر "دانيال يرغين" (Daniel Yergin) عن أزمة تقديم تعريف موحد بين الباحثين لأمن الطاقة بقوله: "الكل يؤيد أمن الطاقة، لكن هناك اختلاف كبير في تفسير معنى أمن الطاقة"، فبالرغم من أن الأدبيات المهمة بأمن الطاقة تعج بعدد كبير من التعريفات، و بقدر زيادة الاهتمام الأكاديمي و الإعلامي به، بقدر ما تزداد في كل مرة درجة الغموض و التعقيد المحيطين بأمن الطاقة، و هذا ما يفسر عدم وجود اتفاق حول ما نعنيه بهذا المفهوم⁽³⁾.

و يؤكد في هذا السياق العديد من المختصين على عدم التوصل إلى تعريف أمن الطاقة بشكل واضح، فحسب تعبير "لوشل" (Loschel) و "أل" (Al) : "مصطلح أمن إمدادات الطاقة (Security Of Energy Supply) - يشيع استخدامه في الاتحاد الأوروبي - أو أمن الطاقة باختصار، يبدو مبهماً

(1) خديجة عرفة محمد، "أمن الطاقة و آثاره الاستراتيجية"، مرجع سبق ذكره، ص 58 - 59.

(2) خديجة عرفة محمد، "مفهوم أمن الطاقة"، (في: مجلة مفاهيم، المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الاستراتيجية، القاهرة، مصر، العدد 50، سنة 2008)، ص 07.

(3) دندان عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 45.

فعلا"، و هذا ما يلقي صدى عند آخرين ممن يعتقدون بأنه ليس هناك تفسير و فهم مشترك و موحد بالأمن الطاقة، وهو ما يجعله مفهوما غامضا و هلاميا و صعبا للتعريف⁽¹⁾.
عموما سنتعرض فيما يلي، عدد من التعريفات التي وضعت لضبط معنى أمن الطاقة، و تنقسم إلى تعريفات تقليدية و أخرى حديثة، حسب المرحلة و الخلفيات التي تم من خلالها وضع هذه التعريفات.

-ثانيا: التعريف التقليدي/ الضيق لأمن الطاقة (أمن العرض و الإمدادات).

ارتكز مفهوم أمن الطاقة باعتباره "أمن المعروض" (Security of Supply) من خلال توفير الإنتاج الكافي من مصادر الطاقة بأسعار ملائمة في متناول الجميع، فالتركيز انصب بالأساس على أن جوهر أمن الطاقة يكمن في تأمين الدخول للنفط و أنواع الوقود الأخرى، وأن أمن الطاقة لأي دولة يتحقق في حالة واحدة وهي أن تتوافر لديها موارد للطاقة تكون آمنة وكافية. هذا التعريف للمفهوم، دعمه تدخل القوى الكبرى في العديد من المناطق الرئيسية المنتجة للنفط لضمان تدفقه⁽²⁾.
كما ترادف بعض الدراسات و الكتابات بين " أمن الطاقة " و " أمن إمدادات الطاقة "، -خاصة في الاستخدام الأوروبي للمصطلح-، الذي يعني هنا: " توافر كمية من الطاقة لمواجهة الحاجات الأساسية للمواطنين، و تحقيق مستوى من التطور المطلوب" ⁽³⁾. وهنا يركز تعريف أمن الطاقة على أنه: " توفر إمدادات كافية و معقولة و موثوقة من الطاقة"⁽⁴⁾.

يفسر تركيز الاقتراب التقليدي في التعامل مع قضية أمن الطاقة على أمن المعروض لتجنب أزمات الطاقة (Energy Crisis)، التي تعني نقصا في العرض من الطاقة يؤدي إلى ارتفاع في الأسعار بشكل يهدد الأمن القومي و الاقتصادي للدولة ⁽⁵⁾. فالأزمات الاقتصادية التي شهدتها العالم خلال القرن العشرين ارتبطت بصورة كبيرة بنقص الإمدادات، ما دعم فكرة أن من شأن تحقيق أمن المعروض من الطاقة تحقيق أمن الطاقة⁽⁶⁾.

فالتعاريف المتضمنة في هذا الاتجاه تميل إلى التركيز على تأمين الدخول لمصادر الطاقة عند تعريف أمن الطاقة، أي أن أمن الطاقة مرتبط بأمن الإمدادات و العرض.

1) Frank Umbach, «German Debate On Energy Security and Impact on Germany's 2007 UE Presidency », (Antonio Marquina (ED). Energy Security Visions from Asia and Europe.(New York:, Palgrane Macmillan. First published. 2008), p. 1.

2) خديجة عرفة محمد، "أمن الطاقة و آثاره الاستراتيجية"، مرجع سبق ذكره ، ص 52.

3) Hans Holger & (Others), «The costs of Energy Supply», (International Atomic Energy Agency, Planning and Economic Studies Section, 27 December 2006). p. 02.

4) Frank Umbach, Op. Cit, p. 1.

5) عمرو عبد العاطي، مرجع سبق ذكره ، ص 46.

6) خديجة عرفة محمد، "مفهوم أمن الطاقة"، مرجع سبق ذكره ص ص 9 - 10.

و فيما يلي عدد من التعاريف لأمن الطاقة ضمن هذا المقترح التقليدي نجد:

- يعرف " أمن الطاقة" أنه " حالة تكون فيها الدولة وكل أو معظم مواطنيها وأعمالها ، لديها القدرة للدخول لمصادر الطاقة الكافية بأسعار معقولة في المستقبل المنظور، متحررين من المخاطر الشديدة للتوقف الكبير للخدمة ". كما يُعرف بأنه " تأمين الدخول للنفط وأنواع الوقود الأخرى " (1).
- كما يُعرف أمن الطاقة على أنه " الحالة التي تتمكن فيها الدولة من الحصول على كميات كافية من مصادر الطاقة التقليدية وذلك عند أسعار يمكن دفعها ". مضيفاً أن أمن الطاقة يمكن أن يتحقق من خلال إدارة الطلب على الطاقة وزيادة عرض موارد الطاقة. و يرى أن الأمن القومي و الدولي يحلل في إطار ثلاثة مكونات، وهي: المكون الثقافي الاجتماعي - السياسي، والمكون الاقتصادي، والمكون العسكري، و مشكلات أمن الطاقة تتفاعل مع المكونات الثلاثة ليخلص إلى هناك علاقة وتفاعل بين السياسات السياسة المحلية و السياسة الخارجية والسياسة الدولية(2).
- و يعرف المفهوم أيضا على أنه " حالة تكون فيها الدولة وكل أو معظم مواطنيها وأعمالها، لديها الدخول لمصادر الطاقة الكافية بأسعار معقولة في المستقبل المنظور متحررين من المخاطر الشديدة للتوقف الكبير للخدمة " .
- كما يُعرف أمن الطاقة على أنه " الحالة التي يتمتع فيها الأفراد و الأعمال بالدخول لموارد الطاقة الكافية، وعند سعر مناسب في المستقبل المنظور، بعيدا عن خطر التوقف".
- كما يعرف المفهوم على أنه " القدرة على الحصول على منتجات الطاقة عند الحاجة للاستخدام المنزلي، أو العمل أو الخدمات الوطنية و البنى التحتية، وتشمل المستشفيات و المدارس و الشرطة و القوات المسلحة"(3).
- غير أن التعريف التقليدي لأمن الطاقة يثير جملة من الإشكاليات و التساؤلات في شأن السعر الملائم، ومن يُحدد هذا السعر، و كيفية الوصول إلى سعر ملائم يراعي حاجات الدول المنتجة و المستهلكة و مطالبها. فالسعر الملائم لدولة ما لا يتلاءم مع الأخرى، إذ من مصلحة الدول المنتجة زيادة الأسعار التي تنعكس على ميزانيتها و اقتصادها القومي، في حين ترغب الدول المستهلكة في سعر منخفض حتى لا تتنقل ميزانيتها و اقتصادها و ارتفاع فاتورة الطاقة و الأعباء الاقتصادية الملقاة على عاتق مواطنيها. فالسعران المنخفض و المرتفع لمورد الطاقة يشكلان تهديداً لأمن الطاقة(4).

1) «International Grid interconnections Energy Security» (in Multi Dimensional Issues in International Electric Grid Interconnections, United Nations, Department of Economic and Social Affairs, 2006,) P. 151. Available at :<http://www.un.org/esa/sustdev/publications/energy/chapter8.pdf>

2) David A. Deese, «Energy: Economics, Politics and Security», Inter-national Security, Vol. 4, No. 3, Winter 1979 – 1980, p. 140.

(3) خديجة عرفة محمد، "أمن الطاقة و آثاره الاستراتيجية"، مرجع سبق ذكره ، ص 60.

(4) عمرو عبد العاطي، مرجع سبق ذكره ، ص 74.

تذهب تحليلات و آراء عدة إلى أن ارتفاع أسعار الطاقة الذي يصب في مصلحة الدول المنتجة ليس في مصلحتها على المدى الطويل، حيث إن ارتفاع أسعار الطاقة عالمياً سوف يؤدي إلى تأثير سوق الطاقة العالمية، ما يعني في نهاية الأمر أن تبدد الدول المنتجة المكاسب الاقتصادية التي حققتها في المدى القصير من ارتفاع الأسعار، حيث إنها بحسب تقرير للبنك الدولي ستتأثر بالآثار السلبية لارتفاع أسعار الطاقة التي يكون لها جل الأثر في اقتصادات الدول المستهلكة و الاقتصاد الدولي، ما يؤدي في نهاية الأمر إلى تأثير العلاقات التجارية و الاقتصادية بين الدول المنتجة و المستهلكة في ظل علاقات اقتصادية و تجارية قائمة على اعتماد اقتصادات الدول المنتجة بصورة شبه كاملة على نظيرها في الدول المستهلكة⁽¹⁾.

أدت التغييرات التي شهدتها سوق الطاقة العالمية إلى زيادة حادة في الطلب العالمي على مصادر الطاقة، ما أوجد تحديات اقتصادية و إستراتيجية جديدة أمام كبرى الدول المستهلكة للطاقة، مع قلة المعروض من السوق العالمية الذي يصاحبه ارتفاع في الأسعار يصاحبه ضعف البنى التحتية في البلدان المنتجة، إلى أن أصبح المفهوم التقليدي لأمن الطاقة الذي يركز على أمن المعروض و أمن الإمدادات فحسب غير فاعل في تفسير أمن الطاقة ، نظراً إلى أن أمن العرض و الإمدادات صار لا يشكلان الأساس في استقرار أسواق الطاقة في ظل تداخل عوامل و محددات أخرى لها كبير الأثر في تهديد مستقبل أمن الطاقة العالمي و استقراره⁽²⁾.

إذا فالواضح أن التعريف التقليدي لم يحيط بمختلف أبعاد مفهوم أمن الطاقة، لأن أمن الطاقة مفهوم متعدد الأوجه و ذو طبيعة متعددة الأبعاد (*Multidimensional*)، و يختلف تعريفه باختلاف الظروف و الأغراض و الأطراف أو الفواعل (دول، منظمات، مؤسسات بحثية...)، التي تقوم بصياغة تصور لها الخاص لما تعنيه بأمن الطاقة⁽³⁾.

-ثالثاً: التعريف الموسع لأمن الطاقة.

عرف مفهوم أمن الطاقة تحولا في مضمونه، جاءت تلك التحولات نتيجة للتحولات التي شهدتها شقي المفهوم: " الأمن "، و " الطاقة ". فقد شهد مفهوم الأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة مجموعة كبيرة من التحولات، كما شهدت قضية الطاقة عالمياً تحولات واضحة، حيث لم يصبح غياب أمن الطاقة مرتبطاً بوقف الإمدادات فحسب.

فمفهوم الأمن شهد قدراً من التغييرات في فترة ما بعد الحرب الباردة - كما سبق و شرحنا ذلك، حيث تبين لنا قصور المفهوم الواقعي للأمن - والذي ظل مسيطر على الدراسات الأمنية خلال فترة الحرب الباردة - ، و التي مست انصب حول طبيعة و مكونات مفهوم الأمن في محاولة "

1) World Bank Group, «Energy Security Issues », (Moscow, Washington DC: World Bank (38), Group, 2005), p. 03.

(2) خديجة عرفة محمد، "مفهوم أمن الطاقة"، مرجع سبق ذكره ص 10.

(3) دندان عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 45.

تعميق " و " توسيع " المفهوم الواقعي للأمن. وقد ارتكز تعميق المفهوم على إضافة الأفراد، والإقليم، والنظام الدولي كوحدات للتحليل إلى جانب الدولة، أما توسيع المفهوم فقد انصب على جعل المفهوم يتسع ليشمل قضايا الاقتصاد والطاقة والبيئة والمجتمع.

وفي هذا الصدد، بدأت تطرح الكتابات الأكاديمية خاصة أعمال النقيدين و مدرسة كوبنهاجن، مجموعة جديدة من المفاهيم الأمنية في محاولة لتوسيع وتعميق مفهوم الأمن، منها مفهوم الأمن البيئي، و الأمن الإنساني، و الأمن المجتمعي، و الأمن الاقتصادي، و الأمن الغذائي، و أمن الطاقة كذلك كبعد مهم يدخل في تعريف أمن الدول و باقي الفواعل الأخرى، و كشفت التحولات التي مست الأمن كظاهرة أو كمفهوم، عن عمق مشاكل الأمن غير التقليدية التي يُعانيها العالم، وهو ما مثّل دافعا أمام بعض الباحثين للاهتمام بقضايا ومصادر تهديد أمن العالم غير التقليدية مثل مشكلات الطاقة والمياه والبيئة والغذاء وغيرها⁽¹⁾.

هذه المعطيات بينت أن التهديد لم يعد بالضرورة عسـكـريا، بل صارت مصادره متنوعة: تجارة المخدرات، الجريمة المنظمة العابرة للحدود، الفقر، التلوث البيئي، الإرهاب الدولي، انتشار الأوبئة والأمراض، مشكلات الطاقة، لذا اقترح "ريتشارد أولمن" (1983) توسيع قائمة الفواعل التي لها علاقة مباشرة بقضايا الأمن إلى الفواعل من غير الدولة، فأغلب هذه الفواعل هامش كبير من المبادرة، لا رد فعل فحسب⁽²⁾. كما أشار "ريتشارد أولمن" في توسيعه لمفهوم الأمن، للأمن الطاقوي كبعد من أبعاد الأمن غير التقليدي، و من ثم قام بعملية أمننة لمفهوم الطاقة، ليصبح ذو دلالة أمنية و جزء من الأجندة الأمنية للدول⁽³⁾.

و هكذا نجد أن مفهوم أمن الطاقة تطور في سياق تطور الأمن في أبعاده المتعددة، و تجاوز الطرح الضيق المرتبط بقطاع الإمدادات المادية إلى القضايا الأوسع نطاقاً التي تتطوي على عواقب التغيرات في أسواق الطاقة الاقتصادية والبيئية والسياسية⁽⁴⁾، و بهذا توسع ليتداخل و يشتمل على عناصر جديدة في تعريفه تتعلق أساسا: باختلاف المفهوم بين الدول المستهلكة و الدول المصدرة، كذلك ارتباط أمن الطاقة ببعض أهداف و مصالح الدول كالتطور التكنولوجي، و كذلك في مستوى آخر تطور المفهوم ليرتبط ليس فقط بإمدادات أمن الطاقة بل بكل ما له علاقة بوصول هاته الإمدادات و الحفاظ على شبكات نقله، و كذلك تأثره ببعض التهديدات الجديدة كالإرهاب و القرصنة و الجريمة المنظمة أو بؤر التوتر و النزاعات، و أيضا تضمن المفهوم و تداخل مع مشكلات الأمن البيئي. كل هذه القضايا طُرحت لتضيف أبعادا و زوايا جديدة ينظر من خلالها لمفهوم أمن

1) خديجة عرفة محمد، "أمن الطاقة و آثاره الاستراتيجية"، مرجع سبق ذكره، ص ص 54 - 55.

2) Jean Jaque Roche et Charles Philippe David ; Op. Cit. p p 13-14 .

3) كاميليا برونسكي، " الطاقة و الأمن: الأبعاد الإقليمية و العالمية"، في: أيسون ك. بيلز و آخرون، التسليح و نزع السلاح و الأمن الدولي، ترجمة: عمر الأيوبي و آخرون، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007) ص ص 331 - 332.

4) Lana Dreyer and Gerald Stang, « What energy security for the EU », European Union Institute for Security Studies , November 2013, p 06.

الطاقة، تخرجه عن التصور الضيق للمقرب التقليدي الذي ركز على أمن الإمدادات و العرض. فأمن الطاقة لا يتم التعاطي معه من نفس الزاوية سواء من طرف الفاعلين أو حسب المعطى الجغرافي للدول.

وقد عبرت عن هذه النظرة المختلفة لأمن الطاقة لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الفرنسي، عند إعدادها لتقرير حول أزمة الطاقة من زاوية جيو-سياسية في فيفري 2006، بغرض رصد احتمالات النزاع المرتقبة حول مصادر الطاقة و كيفية تجنبها، و وقفت اللجنة على صعوبات كثيرة عند محاولتها تحديد التعريف و المعنى الواجب إعطاؤه لأمن الطاقة، بسبب التضارب في رؤى مختلف الفواعل، فعند تساؤل اللجنة: ما الذي يجب ضمان أمنه؟: مستوى الإمدادات، ضمان الدخول للأسواق، استقرار الأسعار، أم شبكات النقل؟ و جدت اللجنة من خلال هذه التصورات المختلفة، أن الدول المنتجة ليس لها نفس أولويات و لا مصالح الدول المستهلكة⁽¹⁾.

إذا صار تحقيق أمن الطاقة حسب مفهومه الموسع يتطلب بذل جهود للحد من المخاطر التي تواجه أنظمة الطاقة، الداخلية منها والخارجية على حد سواء، وبناء القدرة على التكيف من أجل إدارة المخاطر المتبقية. و تشمل الأدوات اللازمة لتحقيق ذلك: ضمان أن تعمل الأسواق حتى تتوافق قوى التفريغ والعرض ، تطوير البنية التحتية الكافية للإنتاج والنقل ، أنظمة إدارة مخاطر التوسع (الاحتياطيات ، التخطيط للطوارئ ، طرق الإمداد البديلة) ، الحفاظ على محفظة متنوعة من موردي الطاقة، والحفاظ على الطلب تحت السيطرة (كفاءة الطاقة). لكن اعتبارات أمن الطاقة كذلك يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الأبعاد و الجوانب البيئية - ولا سيما تلك المتعلقة بتغير المناخ⁽²⁾.

إشكالية تعريف أمن الطاقة بين تصور: "الدول المصدرة" و "الدول المستهلكة":

تواجه الباحثين في شؤون الطاقة و الأمن مشكلة ابستمولوجية تحول دون التوصل إلى تعريف موحد و متفق عليه لأمن الطاقة، و تتعلق أساسا باختلاف التعريفات بين الدول المستهلكة و المنتجة من جهة ، و داخل الدولة الواحدة من فترة إلى أخرى من جهة أخرى، تبعاً لاختلاف سياساتها لتأمين احتياجاتها من الطاقة.

و قد طرح كلا من "جال لوفت" و "آن كورين" في تعريفهما لأمن الطاقة، مسألة التباين في تعريف كل من الموردين و المصدرين في تصورهم لأمن الطاقة، و يحددان كنتيجة أن: "أمن الطاقة، يختلف في مضامينه باختلاف الموقع الجغرافي و الإمكانيات الجيولوجية للدول، و على حسب العلاقات الدولية و النظام السياسي و الاقتصادي، كذلك يبرز أن المستورد ينظر إلى أمن الطاقة على أنه أمن استمرارية الإمدادات من الطاقة عبر استمرار العرض و السعر الغير مرتفع، أما أمن

1) Gal Luft and Anne Korin, «Energy Security Challenges for the 21st Century», (California: A Reference Handbook.: acid-free paper 2009), p. 15.

2) Lana Dreyer and Gerald Stang, Op. Cit, p 06.

الطاقة بالنسبة للمصدر هو استمرارية الطلب على الطاقة بسعر مناسب على المدى الطويل (1). و في هذه النقطة يمكن مقارنة العلاقات الطاقوية الروسية الأوروبية، فكل طرف يحمل تصور مغاير عن أمن الطاقة و متطلباته.

فمفهوم الدول المستهلكة للطاقة لا يعني فقط توفر كميات كافية من مصادر الطاقة بأسعار مناسبة على المدى البعيد (50 سنة)، و لكن إمكانية الحصول على هذه الكميات من الطاقة بشكل مستمر و بدون انقطاع، مع إمكانية تعويض ما قد يتوقف لأسباب خارجة عن سيطرتها، من خلال توفر سعة إنتاجية إضافية يمكن ضخها في السوق متى دعت الحاجة إلى ذلك (و هذا ما ينطبق على حالة الاتحاد الأوروبي في دراستنا خاصة عندما تعرض لأزمة الغاز سنة 2006).

أما بالنسبة للدول المصدرة فهذا المفهوم يعني اكتشاف كميات جديدة من مصادر الطاقة المختلفة (و هذا ما ينطبق على حالة روسيا في دراستنا)، يضمن استمرار عملية التصدير على المدى البعيد، و استخدام التكنولوجيا المتطورة لزيادة الإنتاج، و خفض تكلفة عمليات التقيب و الإنتاج، و استقرار أسواق مصادر الطاقة و عدم انخفاض أسعارها، و توفر عوامل اقتصادية و سياسية عالمية تساعد على استمرار حاجة العالم لهذه الماد، و توفر سيولة مادية و استثمارات أجنبية لدعم عمليات التقيب و التطوير الداعمة لإنتاجها(2).

إذا فتعريف مفهوم " أمن الطاقة " يختلف و يتحدد بحسب موقع الدولة في سوق الطاقة الدولية من كونها دولة منتجة للطاقة أو مستهلكة ، فبالنسبة إلى الدول المصدرة للطاقة يقوم الجزء الأهم من المفهوم على أمن الطلب و على مصادر الطاقة لديها، أو بعبارة أخرى يركّز على أمن العائدات من سوق الطاقة. و غالبا ما يكون المكسب الاقتصادي بتحقيق عائدات و فائض مالي شرطاً أساسياً للأمن الاقتصادي للدول المنتجة، و بالتالي أمن الطاقة لديها(3).

على النقيض من الدول المصدرة التي يقوم أمن الطاقة لديها على أمن الطلب و العائدات، تولي الدول المستهلكة التي تعتمد على تلبية حاجاتها من الطاقة على الخارج، أهمية إلى خطر تعرقل الإمدادات. و بناء على ذلك يتمحور الجدل الذي يدور في الدول المستهلكة للطاقة حول تنويع مصادر العرض و الوصول الأمن إلى مصادر الطاقة في ظل تزايد حدة التنافس بين الدول الكبرى المستهلكة للطاقة و استقرار أسعار الطاقة في السوق العالمية، و هامش الأمن في حالات الطوارئ و طرح مصادر بديلة للطاقة.

1) Ibid.

(2) سامح عبد العزيز النعيم، " أمن الطاقة"، (في: صحيفة الجزيرة، عدد 13934، 22 نوفمبر 2010).

(3) عمرو عبد العاطي، مرجع سبق ذكره، ص ص 48 - 49.

في مستوى آخر فقد قادت نظرة الشركات التجارية العاملة في سوق الطاقة لأمن الطاقة الذي يتعلق لديها بوجود نظام استثماري قانوني و مستقر في الدول المنتجة⁽¹⁾، -قادت هذه النظرة- الدول المصدرة للطاقة إلى تركيز على " مبدأ وطنية الطاقة" (Energy Nationalism)، حيث بدأت الدول المصدرة (المنتجة) لطاقة تتبنى هذا المفهوم من خلال التركيز على أمن الاحتياطات باعتباره جزءاً أساساً من أمنها القومي، و أحد مصادر قوتها على الصعيدين الداخلي و الخارجي، ما يدفعها إلى التحكم الكامل بسلسلة الطاقة (Energy Chain) حيث تشمل الإنتاج و النقل و التوزيع⁽²⁾. وإذا كان الاقتراب التقليدي يركز على قطع الإمدادات، كونها مصدر التهديد الوحيد لأمن الطاقة، إلا أنه منذ الأزمة النفطية عام (1973) ، شهد سوق الطاقة العالمي مجموعة من الأزمات و التحولات لم ترتبط بوقف الإمدادات فقط، مما تطلب إعادة النظر في المفهوم التقليدي لأمن الطاقة. و كان من أبرز تلك التحولات ظهور ما عرف بـ " مبدأ وطنية الطاقة". فوقف الإمدادات لم يعد سلاحاً ملائماً يمكن أن تستخدمه الدول المنتجة كسلاح استراتيجي في علاقاتها الدولية، وإنما بدلا من ذلك اتجهت حكومات تلك الدول إلى إحكام سيطرتها على هذا القطاع الاقتصادي المهم من خلال التأميم، كما اتجهت غالبية الدول النامية إلى إنشاء شركات وطنية للطاقة. فـ 80% من مصادر الطاقة التقليدية حالياً تحت سيطرة الحكومات. و تجارة النفط و الغاز هي التجارة الوحيدة تقريبا التي تتحرك يوماً بعد يوم لتتحول أكثر لتجارة تحت سيطرة الدول و الحكومات، والخصخصة ليست مطروحة في هذا المجال. كما أن بعض الدول تغلق هذا القطاع تماماً في وجه الاستثمارات الأجنبية. وعلى الجانب الآخر، فإن الدول المستوردة ورغم اعتراضها على فكرة وطنية الطاقة التي تُطالب بها الدول المصدرة خشية أن تؤدي إلى صراعات في المستقبل، فقد لجأت هي الأخرى إلى تبني وطنية الطاقة، وإن كان بشكل مختلف، من خلال التركيز على تطوير بدائل الطاقة التقليدية. فالمفهوم الأمريكي الحالي لأمن الطاقة يقوم على عدة عناصر، في مقدمتها خفض اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على الواردات النفطية عن طريق الترويج لأنواع وقود منتجة محلياً مثل "الايثانول"⁽³⁾.

يتم تركيز الدول المستهلكة على مبدأ وطنية الطاقة، بشكل مختلف عن تبني الدول المنتجة للمبدأ نفسه، حيث يتمحور مبدأ وطنية الطاقة للدول المستهلكة في طرح مفهومين رئيسيين:

- الأول الاقتصاد في استخدام الطاقة.
- و يتعلق الثاني بكفاية الطاقة بتحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال بناء مخزونات إستراتيجية لمواجهة التقلبات في الإمدادات.

(1) كاميليا برونسكي، مرجع سبق ذكره ، ص 329.

(2) عمرو عبد العاطي، مرجع سبق ذكره ، ص 49.

(3) خديجة عرفة محمد، "أمن الطاقة و آثاره الاستراتيجية"، مرجع سبق ذكره ، ص 56.

- يضاف إلى ذلك التركيز على الطاقة البديلة لتقليل الاعتماد على استيراد النفط و الغاز الطبيعي من الخارج.

وعلى هذا الأساس يتضح أن كلاً من الدول المنتجة و المستهلكة تبنت مفهوم " وطنية الطاقة"، وإن كان بشكل مختلف، فلدَى الدول المنتجة نجدها تركز على التحكم في سلسلة الطاقة، بينما لدى الدول المستهلكة يأخذ مبدأ وطنية الطاقة شكل البحث عن بدائل أخرى بهدف تقليل إيرادات النفط و الغاز الطبيعي⁽¹⁾.

غير أن تزايد اعتماد الدول المستهلكة و المنتجة على مبدأ وطنية الطاقة -حسب المحللين- كبدل من التعاون و الحوار من شأنه المساهمة في تهديد أمن الطاقة العالمي. فتبني كل دولة مفهوماً خاصاً بأمن الطاقة أدى إلى غياب مفهوم منفق عليه بين الدول في شأن أمن الطاقة، ما ساهم بدوره في غياب أوجه التعاون بين طرفي المعادلة (الدول المستهلكة و الدول المنتجة)، الأمر الذي يوجد ما يسمى بمعضلة الطاقة " Energy Dilemma"، الذي يقصد به سعي الدولة نحو تحقيق أمن الطاقة الخاص بها، بما يؤثر في سياسات الدول الأخرى المستهلكة للطاقة⁽²⁾.

يوضح الجدول الآتي الاختلاف في أولويات الدول لأمن الطاقة التي تختلف بحسب موقع الدول في سوق الطاقة العالمية من كونها مصدرة للطاقة أو مستوردة لها، و مختلفة أيضاً بين كل من الدول المصدرة و المستهلكة بحسب مستوياتها الاقتصادية.

الجدول (01): أولويات الدول لأمن الطاقة.

الدولة	أولويات أمن الطاقة
مستوردو الطاقة من الدول الصناعية	<ul style="list-style-type: none"> • تجنب الانقطاع (التوقف) في إمدادات الطاقة. • تنوّع مصادر إمدادات الطاقة. • تأمين البنية التحتية لمصادر الطاقة. • اعتماد الحلول التكنولوجية لتقليل الاعتماد على مصادر الطاقة المستوردة من الخارج.
كبار مصدري الطاقة (النفط و الغاز)	<ul style="list-style-type: none"> • أسعار مقبولة بسوق الطاقة على المدى الطويل. • تنوّع أسواق تصدير الطاقة. • تأمين رأس المال و تمويل الاستثمارات في تطوير مصادر الطاقة و البنى التحتية. • الدول ذات مستويات النمو المنخفضة في تلك المجموعة يتمثل هدفها في تلبية احتياجات مواطنيها، و إيجاد طلب فاعل على خدمات الطاقة.
الدول الصاعدة ذات الطلب المتزايد على الطاقة	<ul style="list-style-type: none"> • القدرة على تلبية الطلب المتزايد من الطاقة من خلال الاستيراد الخارجي. • تنوّع مصادر الإمدادات. • تأمين رأس المال و تمويل الاستثمارات في تطوير مصادر الطاقة و البنى التحتية.

(1) المرجع نفسه، ص ص 56 - 57.

(2) خديجة عرفة محمد، "مفهوم أمن الطاقة"، مرجع سبق ذكره ص ص 10 - 11.

<ul style="list-style-type: none"> • اعتماد الحلول التكنولوجية لتقليل الاعتماد على مصادر الطاقة المستوردة من الخارج. • تلبية احتياجات مواطنيها، و إيجاد طلب فاعل على خدمات الطاقة. 	
<ul style="list-style-type: none"> • القدرة على تلبية طلب احتياجات مواطنيها من الطاقة من خلال الاستيراد الخارجي. • تأمين رأس المال و تمويل الاستثمارات في تطوير مصادر الطاقة و البنى التحتية. • اعتماد الحلول التكنولوجية لتقليل الاعتماد على مصادر الطاقة المستوردة من الخارج. • تلبية احتياجات مواطنيها، و إيجاد طلب فاعل على خدمات الطاقة. 	مستوردو الطاقة ذات الدخل المتوسط و المنخفض

Source: World Bank Group, «Energy Security Issues », (Moscow, Washington DC: World Bank (38), Group, 2005, p. 04.

نتيجة اختلاف الأهداف بين المنتجين و المستهلكين، و اختلاف قراءتيهما و تفسيريهما لمفهوم " أمن الطاقة " و إمداداتها، تركّز الدول المستهلكة للنفط و الغاز الطبيعي وبشكل خاص الدول الصناعية الكبرى في المرحلة الحالية و القادمة على تطوير قطاع الطاقة المتجددة لديها، و العمل على ترشيد استهلاكها من مصادر الطاقة التقليدية كلما أمكن، فيما ستركز الدول المنتجة على تدعيم قدراتها الإنتاجية و التكريرية و دعم خطط تطوير الإنتاج و توجيه مزيد من الاستثمارات إلى قطاع الطاقة التقليدية، مع الإبقاء على طموحاتها في امتلاك و تطوير مصادر الطاقة المتجددة بالتوازي مع تطوير استخداماتها و تنوعها⁽¹⁾.

بالإضافة إلى التصور السابق ، يضيف تصور آخر أن أمن الطاقة لا يتعلق بنظرة الدول "المصدرة" أو "المستهلكة" فقط ، بل يشمل كذلك تصور " دول العبور" ، فأمن الطاقة بالنسبة للمنتجين يتحقق مع استقرار و قدرة السوق على شراء منتجاتها المفضلة كـمعيار لقياس أمنها الطاقوي و الاقتصادي، بينما دول العبور تنظر لاندماج و قوة المنشآت التي تعبر أراضيها كمكون أساسي لسياستها القومية الأمنية و الطاقوية، في حين تعرف الدول المستهلكة أمن الطاقة على أساس وفرة الطاقة و بأسعار معقولة بما يساعدها على تعريف سياساتها الأمنية و الطاقوية⁽²⁾.

مقاربات "الدول" و "المنظمات الدولية" و " الشركات متعددة الجنسيات" لمفهوم أمن الطاقة. لتتضح الرؤية أكثر عن حجم المشكلة التي تواجه الباحثين في محاولة ضبطهم لمفهوم واضح و موحد لأمن الطاقة، نأخذ نماذج من فواعل دولية (دول و منظمات دولية) كأمثلة واقعية تعكس الاختلاف في تعامل الدول و نظرتها لأمن الطاقة، وكما سبق و ذكرنا فالاختلاف يظهر جليا بين

(1) عمرو عبد العاطي، مرجع سبق ذكره ، ص 50.

2) Kevin Rosner, «Closing the Gap between Energy & National Security Policy». (Journal of energy security: May 2010 Issue), Available at: http://www.ensec.org/index.php?option=com_content&view=article&id=245:closing-the-gap-between-energy-aamp-national-security-policy&catid=106:energysecuritycontent0510&Itemid=316.

الدول المصدرة و المستهلكة للطاقة، كذلك بروز فواعل أخرى كالمنظمات الدولية كان لها دور و مساهمة في ضمن شبكة التفاعلات الطاقوية العالمية، عبر تنظيمها لهذا النشاط من خلال مؤسسات دولية و سن تشريعات تساهم في استقرار الوضع العام لسوق الطاقة في العالم.

تتعدد تعريفات المنظمات و الوكالات الدولية المهتمة بقضية الطاقة و الدول لمفهوم " أمن الطاقة ". و الأكثر من ذلك أن الدولة الواحدة قد يأخذ مفهومها و سياستها الخاصة بأمن الطاقة أشكالاً و أبعاداً مختلفة متغيرة من فترة إلى أخرى، إلا أن هناك شبه اتفاق بين الدول الصناعية كلها في سياساتها الخاصة بأمن الطاقة انطلاقاً من مبادئ عامة تتمثل في تنوع مصادر الطاقة و تنويع و إيرادات النفط و تقليل الاعتماد على النفط الخارجي بقدر الإمكان و ضمان أسعار مورد الطاقة في السوق العالمية (النفط و الغاز الطبيعي) بأسعار مخفضة⁽¹⁾.

بالنسبة للدول سنأخذ نماذج من الدول المصنعة الكبرى المستهلكة و المنتجة للطاقة:

-أولاً: المقاربة الأمريكية لأمن الطاقة.

يتمحور مفهوم أمن الطاقة الأمريكي على خفض اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على مصادر الطاقة (النفط) المستورد من الخارج ، عن طريق الترويج لأنواع وقود منتجة محلياً مثل "الإيثانول"، و خفض مخاطر الصدمات السعرية بتنوع المصدرين و الموردّين. وترى واشنطن أن الاعتماد على البدائل البيولوجية للطاقة (البدائل للوقود الأحفوري) تُعد أحد أهم مقومات الأمن القومي الأمريكي، يمكن تلخيص سياسة الولايات المتحدة الخاصة بأمن الطاقة في النقاط التالية:

- 1 - تشجيع و تعزيز تنويع مصادر و طرق إمدادات الطاقة على نطاق عالمي.
- 2 - العمل مع البلدان الأخرى المستهلكة للطاقة، لمعالجة أمر انقطاع الإمدادات.
- 3 - ممارسة الحوار مع البلدان الرئيسية المنتجة للنفط، لدفعها نحو تبني سياسات إنتاج تتصف بالمسؤولية لدعم الاقتصاد العالمي المتنامي و التقليل من تقلبات السعار في سوق النفط⁽²⁾.
- 4 - الاعتماد على إستراتيجية أمن الطاقة الهجومية، لحماية المصالح النفطية الأمريكية في المناطق الحيوية كالشرق الأوسط و بحر قزوين، وهذا ما كشفت عنه هيئة الدفاع الأمريكي عندما أعلنت تبني إستراتيجية هجومية جديدة في مجال الطاقة و الأمن القومي⁽³⁾، وذلك عبر تسخير كل الوسائل العسكرية و الاقتصادية لصد أي تهديد يمس أمن الطاقة الأمريكي سواء من دول أو جماعات إرهابية أو غيرها.

(1) عمرو عبد العاطي، مرجع سبق ذكره ، ص 53.

(2) بول إي سايمونز، " أمن الطاقة كشراكة عالمية "، متوفر على الرابط: <http://www.america.gov/st/env-arabic/2008/september/20080530153434ssissirdile0.7773096.html>

(3) أيان ريتليدج، العطش إلى النفط، ترجمة: مازن جندلي، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2006)، ص ص 115 - 116.

-ثانيا: المقاربة الصينية لأمن الطاقة.

نظرا لما تعرفه الصين من نمو اقتصادي و بوتيرة متسارعة، أدى هذا إلى تزايد حاجتها إلى الطاقة اللازمة لدفع عجلة اقتصادها، و تحظى قضية أمن الطاقة بأهمية كبرى، و تتعامل الصين مع أمنها الطاقوي من خلال إستراتيجية وضعت على مستويين:

1 -المستوى الداخلي: بدأت الصين في هذا المستوى بالتركيز على بناء مخزون احتياطي استراتيجي من النفط يصل إلى (500) مليون برميل بحلول عام 2020، بعد انتهاء المراحل الثلاثة لبناء المخزون الاستراتيجي النفطي، وبذلك تصبح الصين ثاني أكبر دولة ذات مخزون استراتيجي من النفط بعد الولايات المتحدة التي لديها مخزون استراتيجي يقدر بـ (700) مليون برميل.

2 -المستوى الخارجي: بدأت الصين تتحرك على أكثر من مسار لتنويع احتياجاتها من الطاقة، و تعتمد أكثر من منطقة مثل دول الشرق الأوسط و دول آسيا الوسطى و بعد الدول الأفريقية، إضافة إلى بعض دول أمريكا اللاتينية. وعملت على تعزيز تعاونها مع الدول المصدرة للكشف عن حقول جديدة، وإدارة الحقول القديمة فيها و تطويرها. إلى جانب توجيهها استثماراتها الخارجية نحو مجال الطاقة في تلك الدول. فبدأت الشركات الصينية بالدخول في مشاريع استثمارية في مجال النفط في الخارج. و من بين تلك الشركات الشركة الوطنية الصينية للنفط والمؤسسة الوطنية العامة للنقل البحري، و المؤسسات الوطنية العامة للكهربوكيماويات، و هي من أكبر الشركات النفطية الصينية⁽¹⁾.

-ثالثا: مقارنة الاتحاد الأوروبي لأمن الطاقة.

بلرغم من أن مفهوم أمن الطاقة لا يعبر من الأمور الحديثة في سياسة الاتحاد الأوروبي، حيث انه ارتبط في نشأته الأولى بالجانب الطاقوي، عندما تأسست الجماعة الأوروبية للفحم والصلب سنة 1951 ، إلا أنه بات اليوم يكتسب موقعاً استثنائيا للغاية، و صار يمثل أحد الأعمدة الرئيسية لتلك السياسة. وكما تفيد وثائق الاتحاد الأوروبي، يتم النظر لمفهوم أمن الطاقة من منظور الاتحاد الأوروبي كطرف مستورد للطاقة، لذلك يبقى الهدف الأول لسياسة الطاقة التي يتم تبنيها ، هو العمل من أجل تأمين مصادر مستقرة و بأسعار مقبولة تضمن إيصال جميع وسائل إنتاج الطاقة من نفط وغاز وكهرباء وما شابه لجميع المواطنين دون استثناء، مع مراعاة الشروط البيئية بما يتوافق مع

(1) عمرو عبد العاطي، مرجع سبق ذكره ، ص ص 54 - 55.

الالتزامات الناجمة عن (بروتوكول كيوتو)، وكذلك مع الأخذ بعين الاعتبار كل ما يخص توفير الأمن اللازم للقارة الأوروبية⁽¹⁾.

يبدو إذا أن الإستراتيجية الطاقوية لأوروبية لأمن الطاقة تركزت على ضرورة إطلاق عملية جدية لإعادة صياغة سياسة الطاقة الأوروبية على الصعيد الأشمل، لا سيما في ما يتعلق بمسألة تنويع مصادرها وعدم الاكتفاء بالاعتماد على مصدر وحيد هو روسيا. وبرز في هذا السياق مصطلح جديد في القاموس السياسي الأوروبي هو "التنويع".

كما يبرز البعد البيئي كذلك ضمن التصور الأوروبي لأمن الطاقة كميزة تجعله مختلفا عن غيره من التصورات في الدول الأخرى، و أعتبرت مسألة مكافحة التغييرات المناخية الأبرز في ما يخص البعد الاستراتيجي الملح، وهو ما بيّنته المفاوضات الدولية المختلفة التي طالب فيها الاتحاد الأوروبي من خلالها للعمل من أجل الحد من نسبة انبعاث الغازات السامة في الدول⁽²⁾.

رابعاً: المقاربة الروسية لأمن الطاقة.

يمثل "أمن الطاقة" لدى روسيا عنصراً هاماً في تحديد مسار وتوجهات السياسة الخارجية لموسكو، بل أصبحت سياسة الطاقة هي المحدد الرئيسي والأول للسياسات والمبادرات الروسية، لأنها تمثل عصب اقتصاد الدولة والدعامة الجوهرية التي أدت إلى تقدمه ونهوضه مرة أخرى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي⁽³⁾.

قدمت روسيا تصوراً لأمن الطاقة من خلال عدة وثائق، كان من أبرزها القرار الحكومي الصادر سنة 2003، و الذي تضمن وثيقة إستراتيجية الطاقة الروسية، و عرف أمن الطاقة بأنه: "حالة حماية الدولة، لمواطنيها و للمجتمع و للاقتصاد من التهديدات المحيطة بإمدادات أمن الطاقة"⁽⁴⁾. و عموماً يتمحور أمن الطاقة الروسي على: ضرورة استعادة الدولة مصادر النفط و الغاز الطبيعي لصالح الشركات الروسية و الغربية التي فقدتهم، مع العمل على ضمان السيطرة على خطوط نقل الطاقة في المنطقة، و الحيلولة دون إنشاء خطوط جديدة، بالإضافة إلى استخدام مصادر الطاقة في السياسة الخارجية لتحقيق بعض الأهداف الإستراتيجية، الأمنية و السياسية⁽⁵⁾. من جهة أخرى يرتبط أمن الطاقة الروسي بتحقيق جملة من الأهداف، أبرزها:

(1) حسن عز الدين، " أمن الطاقة في أوروبا.. بين الواقع والطموح الاستراتيجي"، متوفر على الرابط: http://araa.sa/index.php?view=article&id=774:2014-06-25-22-18-39&Itemid=172&option=com_content

(2) المرجع نفسه.

(3) هاجر محمد أحمد عبد النبي، "أمن الطاقة والعلاقات الروسية الغربية في الفترة (2000 - 2015)"، المركز الديمقراطي العربي، (نشر بتاريخ 15-07-2016) متوفر على الرابط: <http://democraticac.de/?p=34018>

(4) Sergey Seliverstov. «Energy security of Russia and EU: current legal problems». (Paris: French Institute of International Relations ,april 2009), p. 3.

(5) خديجة عرفة محمد، "أمن الطاقة و آثاره الاستراتيجية"، مرجع سبق ذكره، ص 178.

- 1 قدرة قطاع الطاقة على تلبية الطلب الداخلي و الخارجي.
- 2 قدرة المستهلكين على استعمال مصادر الطاقة باكتفاء.
- 3 استقرار قطاع الطاقة في وجه التهديدات الاقتصادية و التقنية و الطبيعية الداخلية و الخارجية، (1).

كما شكل مبدأ "وطنية الطاقة" ركيزة أساسية للتصور الروسي لأمن الطاقة، فـ "بوتين" منذ وصوله للسلطة عام (2000)، أراد القضاء على السوق الحر للطاقة وكان معارضاً لخصخصة قطاع الطاقة التي أعلنها الرئيس الأسبق يلتسن ودخلت حيز التنفيذ واستمرت حتى مجئ بوتين (2).

أما النسبة للمنظمات الدولية سنأخذ نماذج من منظمات عامة، و أخرى متخصصة:

-أولاً: أمن الطاقة حسب الوكالة الدولية للطاقة (IEA):

برزت فكرة تأسيس الوكالة في مطلع عام 1974 بعد المقاطعة العربية النفطية للولايات المتحدة و الدول الداعمة لإسرائيل في حرب أكتوبر 1973 ، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية. و لهذا تُعرّف الوكالة " أمن الطاقة " بأنه " تواصل الاستقرار في الأسعار المقبولة التي هي في المتناول، مع استمرار الاهتمام بقضايا البيئة ". و كان هدفها الرئيسي هو من تحقيق أمن الطاقة على الصعيد الدولي ، من خلال وضع آليات فاعلة لتنفيذ السياسات الخاصة بقضية أمن الطاقة، التي تنفد على أساس التعاون المشترك بين دول المجتمع الدولي. و ترى الوكالة أن لأمن الطاقة وجوهاً عدة، فهو على المدى الطويل مرتبط بصورة أساسية باستمرار الاستثمارات في إمدادات الطاقة تماشيًا في الوقت ذاته مع التطورات الاقتصادية و الحاجات البيئية. و في المدى القصير يعني أمن الطاقة استجابة سوق الطاقة العالمية للتغيرات المفاجئة في الطلب و العرض (3). نظراً إلى أهمية الطاقة على المستويين الوطني و العالمي، عملت الوكالة الدولية للطاقة على تعزيز أمن الطاقة من خلال الوسائل الآتية (4):

- تعزيز التنوع و الكفاءة و المرونة في قطاعات الطاقة في الدول أعضاء الوكالة.
- التنسيق الجماعي لاستجابة للتغيرات في العرض و الطلب.
- توسيع التعاون الدولي مع جميع الأطراف الفاعلة في سوق الطاقة العالمية.

1) Sergey Seliverstov, Op. Cit, p. 3.

(2) هاجر محمد أحمد عبد النبي، مرجع سبق ذكره.

(3) الموقع الرسمي للوكالة الدولية للطاقة الولية (IEA)، متوفر على الرابط:

http://www.iea.org/subjectqueries/keyresult.asp?KEYWORD_ID=4103 < <

(4) المرجع نفسه.

-ثانيا: تعريف البنك الدولي لأمن الطاقة.

ينظر البنك الدولي بمفهوم " أمن الطاقة " ضمان إنتاج الدول الطاقة و استخدامها في ضوء توافرها بتكلفة معقولة من أجل تحقيق هدفين:

- أولهما: تسهيل النمو الاقتصادي الذي يقود إلى خفض مستويات الفقر.

- و يتمثل ثانيها: في التحسين المباشر لمستويات معيشة المواطنين للوصول إلى خدمات الطاقة الحديثة.

و ينصب تركيز البنك الدولي على أهمية إمداد الدول الفقيرة بالطاقة بأسعار معقولة، حتى تتمكن من تحسين المستويات المعيشية لمواطنيها، و بالتالي يقود إلى تحسين مستويات التعليم و الصحة و تواصلها مع الأسواق العالمية. و يحث على ضرورة تكاتف المجتمع الدولي لتوفير الطاقة بأسعار معقولة، فهناك مصلحة مشتركة بين الدول المنتجة و المستهلكة، و الدول الغنية و الفقيرة على ضرورة توفير مصادر الطاقة بأسعار معقولة في سوق الطاقة العالمية، حيث إنه يرى أن ارتفاع أسعار السلع الطاقوية سيصعب حصول الدول الفقيرة عليها.

يرى البنك الدولي أيضا أن لارتفاع أسعار الطاقة كبير الأثر في خطط التنمية و التطوير الاقتصادي في الدول النامية المستوردة الطاقة، ما ينعكس على ناتجها المحلي الإجمالي (GDP)، و بالتالي على المستويات المعيشية لمواطنيها، وذلك لشدة حاجاتها إلى الطاقة و عدم فاعلية استخدامها تلك الطاقة⁽¹⁾.

أما النسبة الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في مجال النفط و الطاقة بشكل عام، فتتعلق في تعريفها لأمن الطاقة من زاوية التي يتحقق بها مصالحها، بحيث تركز على استقرار السوق العالمية للطاقة في إطار تفاعلها و علاقاتها مع الدول و المنظمات الدولية. أصبحت الشركات المتعددة الجنسيات من أكثر الفواعل غير الدولاتية التي فرضت نفسها على التفاعلات الدولية في مرحلة النظام الدولي الجديد، نظرا لما تملكه من رؤوس أموال ضخمة و موارد بشرية و تقنية و تنظيمية مؤسسية، كل هذا خول لها لعب دور محوري في صنع السياسات العالمية، ليس فقط على الصعيد الاقتصادي التجاري مجال اختصاصها بل انتقل تأثيرها إلى القضايا السياسية و الأمنية، يعتبر مجال الطاقة من أكثر المجالات التي تنشط فيه هاته الشركات، نظرا لأهميته الاستراتيجية و لما يذره من أرباح طائلة.

1) World Bank Group, Op. Cit, p 03.

تقاسمت كبريات شركات النفط المتعددة الجنسيات خاصة ما يطلق عليها (الأخوات السبع) (*) سوق النفط العالمي فيما بينها، و حافظت على سيطرتها عليه من عشرينيات إلى ستينيات القرن الماضي، لتدخل بعدها في صراع مع سياسات التأميم التي طبقت مبدأ وطنية الطاقة في الكثير من دول العالم الثالث التي تحصلت على استقلالها، و لم ينطبق الأمر عليها بل حتى على دول مثل الصين و روسيا و غيرها، و مع تطور دورها و فعاليتها و تأثيراته الإقليمية و العالمية، تبنت هاته الشركات تصورا محوريا حول أمن الطاقة، يتعلق في مستوى أول بقدرتها على الوصول إلى أراضي غنية بالنفط لحفر الآبار و استغلالها، و في مستوى ثاني تظل هذه الشركات مدفوعة إلى التحرك باستمرار لتأمين احتياطات نفطية دائمة، لأن أسعار أسهم هاته الشركات مرتبط بحجم ما تمتلكه من احتياطات، و هو أساس ما يوفر التدفق النقدي لديها و الأرباح في المقام الأول⁽¹⁾. و تشكل مناطق معينة مثل الشرق الأوسط و عدد من دول إفريقيا و بحر قزوين و البحر الأسود أبرز المناطق التي تستهدفها هاته الشركات.

تواجه الشركات متعددة الجنسيات في مجال الطاقة مشكلات رئيسة تُحد من قدرتها و فاعليتها داخل الدول المنتجة، و ترتبط بقوانين الاستثمار الداخلية و كذلك قدرتها على مواجهة التهديدات التي تحيط بمجال عملها سواء ما تعلق بتأمين المنشآت النفطية أو بتأمين خطوط نقلها من أي هجمات إرهابية أو طبيعية، كل هذه المتغيرات تتحكم في مفهوم امن الطاقة لدى هاته الشركات.

في ظل تباين تعريفات الفواعل المختلفة لمفهوم " أمن الطاقة " ليس بين الدول المنتجة و المستهلكة فحسب، بل داخل كل مجموعة من تلك الدول، و كذلك بين الباحثين و الأكاديميين، و في ضوء التحولات التي شهدتها قضية الطاقة عالمياً في الأعوام الأخيرة التي أظهرت بصورة جلية أن قصر المفهوم على أمن العرض لم يعد ملائماً و إنما هناك حاجة إلى تبني منظور أوسع في التعامل مع المفهوم، و تتوَّع أشكال مصادر الطاقة و تقسيماتها بين مصادر تقليدية و مصادر غير تقليدية استناداً إلى مدى إمكان تجدها و إستمراريتها، بناء على هذا الاختلاف في الرؤية سنتطرق فيما يلي إلى عرض عدد من التعريفات تتجاوز التعريف التقليدي و تتعامل مع الاختلافات في التصور بين دول مصدرة منتجة و أخرى مستهلكة، و أيضا تأخذ بالحسبان المتغيرات و الظروف الجديدة التي يتفاعل في ظلها مفهوم أمن الطاقة مع باقي التهديدات و القضايا الأمنية الأخرى (البيئية،

* (الأخوات السبع: في الصناعة النفطية هو مصطلح ابتدعه الإيطالي "إنريكو ماتي" ، يشير إلى سبع شركات للنفط سادت في منتصف القرن العشرين في مجالات إنتاج النفط والتكرير والتوزيع ، تتألف من ثلاث شركات تشكلت بعد تفكيك حكومة الولايات المتحدة لشركة ستاندرد أويل بسبب "قانون شيرمان لمكافحة الاحتكار" ، إلى جانب أربع منظمات أخرى تمثل شركات النفط الكبرى، لها هيمنة على إنتاج النفط هيمنة من إنتاج النفط ، وتحسين التوزيع ، و هي: (اكسون موبيل الأميركية) و (شل الهولندية) و(بريتش بترولوم "بي بي" البريطانية) و(شيفرون الأميركية) و(توتال الفرنسية) و(كونكو فيليبس الأميركية) و(إيني الإيطالية). (1) أيان ريتليدج، مرجع سبق ذكره، ص 20.

الإرهاب....)، كما أنها تربط بين مفهوم أمن الطاقة و باقي التهديدات التي تخرج عن إطار العرض و الطلب ، فهناك عوامل أخرى متعددة و متداخلة من شأنها ان تمس أمن الطاقة. من بين اشمل التعريفات لأمن الطاقة نجد تعريف كلا من "جال لوفت" (Gal Luft) و"آن كورين" (Anne Korin)، الذين حاولوا أن يوسعا المفهوم ليشمل العديد من المتغيرات، بحيث يقولوا: "أمن الطاقة هو مجموعة من العوامل المتعددة، التي تؤثر في إمدادات الطلب، التي يديرها كل من الفاعلين الدوليين و الغير الدوليين"⁽¹⁾.

تعريف آخر لـ "يورغين دانيال"، ينظر من زاوية مغايرة لأمن الطاقة على أساس أنه يقوم على مكونين:

- الأول: عولمة نظام تأمين الطاقة، ويقصد بذلك إدماج دول مثل البرازيل و الهند و الصين في المنظومة العالمية الخاصة بالتجارة والاستثمار في الطاقة بدلاً من تركيزهم على التعاون الثنائي.

- أما المكون الثاني، فهو تأمين منظومة إنتاج و توريد الطاقة بكافة مراحلها، حيث أن أي قصور في هذه العمليات من شأنه خلق اضطرابات و عدم استقرار مع التأكيد على أن تحقيق الهدفين ليس بالأمر السهل⁽²⁾.

كما يُعرف المفهوم على أنه يُشير إلى: " أنظمة مرنة للطاقة، هذا النظام المرن سوف يكون قادرا على تحمل التهديدات عبر مجموعة من التدابير الأمنية المباشرة - مثل المراقبة والحراسة -، و غير المباشرة مثل تنويع مصادر الطاقة والاعتماد على بنى تحتية أكثر وأقل تعرضا للمخاطر"⁽³⁾.

هناك من يرى أن تحقيق أمن الطاقة لا يتوقف على أمن العرض فحسب، فأمن الطاقة يتحقق من خلال تأمين سلسلة عرض الطاقة على ثلاثة مستويات:

- المستوى الأول: التنقيب و الإنتاج (Up Stream)، ويشمل العوامل الخارجية المؤثرة على أمن الطاقة مثل العوامل المناخية، و العوامل المرتبطة بعدم الاستقرار الداخلي.

- المستوى الثاني: يشمل العوامل المرتبطة بالمستوى الأوسط (Midstream)، و التي تتعلق بخطوط نقل النفط و الغاز، و التي قد تتعرض لحوادث أو مشكلات بشكل يؤثر على نقل النفط و الغاز وبالتالي على أمن الطاقة.

1) «Energie & Géopolitique: La Guerre de l'énergie n'est pas une fatalité». (Rapport de la Commission parlementaire des affaires étrangères. Paris. 2006). Disponible à: www.assemblee-nationale.fr/12/mieg/pourquoi.pdf

2) Daniel Yergin, Op. cit, p p. 76 - 77

3) خديجة عرفة محمد، "أمن الطاقة و آثاره الاستراتيجية"، مرجع سبق ذكره ، ص ص 63 - 64.

- المستوى الثالث: و يمثل المستوى الأدنى (Down Stream)، و هنا أمن الطاقة يتحقق بضمان النقل والتوزيع الآمن لموارد الطاقة، إضافة إلى الاستثمار وصيانة محطات التكرير وشبكات النقل والتوزيع وإمكانات التخزين، إضافة إلى الأنظمة القانونية والتنظيمية⁽¹⁾. نلاحظ في هذا التعريف أنه ركز على تأمين سلسلة الطاقة المرتبطة بتأمين نقل الموارد الطاقوية و وصولها بشكل سليم بعيدا عن أي تهديدات قد تكون مناخية أو بشرية أو تقنية. تعريف آخر لأمن الطاقة يركز على: " تأمين تدفق طاقة كافية يمكن الاعتماد عليها وبأسعار مستقرة"⁽²⁾، حيث يرى هو الآخر أن أمن الطاقة يشمل الدخول الدائم لمصادر الطاقة، و النقل الآمن، و الاستقرار النسبي للأسعار. و يلاحظ أنه أدرج النقل الآمن، ويمكن تفسير ذلك في إطار الحوادث والعمليات الإرهابية التي أصبحت تواجهها عملية نقل الطاقة حيث لم يصبح الدخول الآمن لمصادر الطاقة كافيا، وإنما لابد أن تكون عملية نقل الطاقة آمنة أيضا. و هنا نجد "تيكول سكراتة" قدمت عمل في إطار نشرة أبحاث الأمن و دراسات الإرهاب سنة 2006 في مقال بعنوان: " الجهاد الاقتصادي: تحد أمني لإمدادات الطاقة العالمية"، تحدثت فيه عن تطور أعمال تنظيم القاعدة حين أدرج ضمن أجندته في الشرق الأوسط ضرب مصالح الولايات المتحدة و الغرب المرتبطة بالطاقة، في الخارج خاصة في السعودية و اليمن و العراق، .

وفي اجتماع مجموعة الثماني سنة 2006، في "سان بطرسبرج" تم تعريف أمن الطاقة ليشمل " تأمين سلسلة عرض الطاقة بدءاً من اكتشاف مصادرها ثم إنتاجها إلى نقل منتجاتها"⁽³⁾

كما عرف أمن الطاقة على أن له ثلاثة مظاهر أساسية هي:

- 1 تخفيض أو تحديد إمكانات التعرض في دولة أو منطقة ما لانقطاع في توافر الطاقة من مصدرها، وذلك مظهر بعيد المدى.
- 2 العمل على تأمين الطاقة على المدى الطويل بضمان سريان النظام العالمي للطاقة ، وتوافر الكمية المطلوبة منها سواء كانت نפט أو غاز طبيعي أو غيرها من المصادر مع تزايد الطلب، وذلك على المدى الطويل.
- 3 العمل على تطوير أشكال استهلاك الطاقة وترشيده تقنياً ، لتقليل الضرر الواقع على البيئة من أجل تنمية متوازنة⁽⁴⁾.

1) Paul Isbell, «The Riddle of Energy Security», (Real Instituto Elcano, International Economy & Trade, 4/7/2008), p.2, Available at: http://www.realinstitutoelcano.org/wps/portal/!ut/p/a0/04/=wps/wcm/connect/elcano/elcano_in/zonas_in/ari67-2008

(2) خديجة عرفة محمد، "أمن الطاقة و آثاره الاستراتيجية"، مرجع سبق ذكره ، ص 61.

3) Andrey S. Makarychev, «Russia's Energy Policy between Security and Transparency», PONARS Memo, No. 425, Dec. 2006, p. 1.

(4) خديجة عرفة محمد، "أمن الطاقة و آثاره الاستراتيجية"، مرجع سبق ذكره ، ص 62

يضيف هذا التعريف إلى جانب تأمين إمدادات الطاقة بشكل مستمر و بسعر مقبول، قضية ترشيد استخدام الطاقة في حدود معايير السلامة التي تقلل من أخطار الطاقة على البيئة، و نجد كذلك تعريف في نفس الطرح الباحث " كسين شنغ ليو" (Xencheng Liu) من مؤسسة "ستانلي" (Stanley Foundation) يعرف أمن الطاقة في سياق بعده البيئي بقوله: "أمن الطاقة هو أمن الإمدادات، ديمومة الدخول لمصادر الطاقة العالمية، و أمن الطلب، كفاية استهلاك الطاقة و حماية البيئة"، الملاحظ في هذا التعريف تركيزه على عاملي العرض و الطلب، أي وجود قدر كاف من الإمدادات الطاقوية التي تلبي الطلب المتنامي للاستهلاك، و يضيف إلى ذلك ضرورة حماية البيئة من مخاطر الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية، و تزايد الانبعاثات الناجمة عن تزايد نسب الاستهلاك و استعمال المصادر الطاقوية الملوثة.

رغم الالتباس الذي يحيط بمفهوم أمن الطاقة، لكن يبدو أن هنالك اتفاقا على أن الأمن متعلق بمخاطر و تهديدات، ففي حالة أمن الطاقة تلك المخاطر و التهديدات متعلقة بوجود تأثير على سلسلة إمدادات الطاقة، الفكرة المشتركة بين جميع تعريفات أمن الطاقة، يمكن وصفها بـ: " غياب الحماية أو عدم القدرة على التكيف مع التهديدات التي تؤثر على سلسلة إمدادات الطاقة، أو التهديدات الناجمة عن تأثر تلك السلسلة"⁽¹⁾.

في ظل هذا التنوع في مستويات تعريف أمن الطاقة قدم لنا " كريستيان وينزر" (Christian Winzer) تصنيف لهاته المستويات المرتبطة بمختلف التهديدات المرتبطة بأمن الطاقة، فحسبه غالبا ما تحصر الدراسات مجال التحليل في قائمة من التهديدات المحتملة، و هذا التحديد هو السبب الرئيسي في التباينات المفاهيمية بين المختصين، و فيما يلي ثمانية مستويات يمكن ان نفهم من خلالها مضمون أمن الطاقة و مكوناته:

1 - مصادر الخطر: تصف أي أنواع المخاطر التي تهتم بها الدراسة، و تقسم هذه المخاطر إلى ثلاث فئات:

- أولها: (مصادر الخطر التقنية) كفضل مكونات المنشآت القاعدية، مثل خطوط النقل و مولدات الطاقة، نتيجة لخلل ميكانيكي أو في شبكة الاتصال.
- ثانيها: (مصادر الخطر البشرية)، أي أحداث مثل: تقلبات في الطلب، التخريب و الإرهاب، عدم الاستقرار السياسي، و الأخطار الجيوسياسية كالحروب و الحظر على الصادرات.
- ثالثها: (مصادر الخطر الطبيعية)، مثل: انخفاض مخزونات الوقود الأحفوري و الكوارث الطبيعية.

2 - مجال قياس التأثير: يصف كيفية قياس أمن الطاقة، و يمكننا التمييز بين أربعة فئات كبرى و هي:

(1) دندان عبد القادر، مرجع سبق ذكره ، ص 62

-أولها: (تواصل التموين بالإمدادات)، معظم المخاطر التي تمس سلسلة الإمدادات تؤثر على تواصل التموين بالإمدادات، من خلال التغيير في وفرة و أسعار شحنات الغاز و النفط و الفحم و الكهرباء.

-ثانيها: (تواصل إمدادات الخدمات)، اعتمادا على قدرة أجهزة المستهلك النهائي على التكيف مع الانقطاعات في التموين، فإن التغيير في وفرة و أسعار مختلف الإمدادات يؤثر على استمرارية إمدادات الخدمات، من خلال التغيير في وفرة أو سعر خدمات الطاقة مثل، التدفئة و الإنارة و الاتصال أو النقل.

-ثالثها:(استمرارية الاقتصاد)، بناء على الانقطاعات في الخدمات الطاقوية و انعكاساتها على الاقتصاد، فإن التغيير في وفرة و أسعار خدمات الطاقة تؤثر في استمرارية اقتصاد الدولة.

-رابعها:(التأثير على البيئة و المجتمع)، بغض النظر عن تأثير الاقتصاد، فإن توفير و استهلاك الطاقة سيكون له تأثير على السلامة الإنسانية و الاستدامة البيئية، مثل حالة تسرب نووي أو تلوث للمياه.

3- سرعة تأثير التهديد: تتعلق بالوقت الذي تأخذه انعكاسات الخطر للتجسد واقعيا، و نميز هنا ثلاثة مستويات، تغيرات بطيئة و ثابتة و أخرى سريعة.

4 -حجم تأثيرات التهديد: تصف مدى تأثير التغيرات في نقص الطاقة ضمن المنطقة المتضررة، و هنا نميز بين ثلاث مستويات، تغيرات غير مرغوبة أو صغيرة أو كبيرة.

5 -ديمومة تأثيرات التهديد: تصف المدة التي تستغرقها تأثيرات التهديد، أين نميز أيضا بين ثلاث مستويات:

-أولها:التغيرات العابرة (العرضية) التي تزول بسرعة،

-ثانيها: الطويلة التي تستمر لفترة معتبرة،

-ثالثها: و الدائمة (بمعنى عدم قدرة النظام على العودة إلى حالته السابقة قبل حدوث التهديد، مثل حالة استنزاف المصادر الأحفورية).

6 -انتشار تأثيرات التهديد: تشير إلى حجم وحدة جغرافية يلحقها الضرر، و تتوزع على ثلاث مستويات، النطاق المحلي و الوطني و العالمي.

7 -تفرد تأثيرات التهديد: تصف تكرار و تواتر التأثيرات، حيث نميز بين ثلاث مستويات، التغيرات الفريدة (أي التي يسبق اختبارها من قبل، مثل نضوب النفط و التغيير المناخي و الحرب النووية)، التغيرات النادرة (التي حدثت في الماضي و لكنها مع ذلك غير مألوفة مثل التوترات السياسية و الكوارث الطبيعية)، التغيرات المألوفة (مثل أشكال الأخطاء التقنية).

8 -يقينية التهديدات: و نميز فيها أربعة مستويات، التهديدات الممكن التنبؤ بها (مثل حالة نضوب النفط الممكن التنبؤ بها بناء على حسابات لنسب الاستخراج)، التهديدات المحتملة (مثل الأعطال

التقنية)، التهديدات المتوقعة و لكن من غير الممكن التنبؤ بحدوثها (مثل الهجمات الإرهابية)، و التهديدات المجهولة أو غير المعروفة سابقا (التي لا يمكن اكتشافها إلا بعد ظهور آثارها مثل التغير المناخي)⁽¹⁾.

من خلال ما سبق اتضح حجم التباين في التعريفات و تعددها، و الاختلاف في الرؤية و الزاوية التي ينظر منها للأمن الطاقوي، لذلك اقترح " كريستيان وينزر" تصنيفا يقسم أصحاب التعريفات المقدمة إلى ثلاث مجموعات بحسب بؤرة الاهتمام الرئيسية التي يركزون عليها:

- **المجموعة الأولى:** تضم المختصين الذين يركزون على مفهوم تواصل التموين بالطاقة، و يعرفون أمن الطاقة كتواصل للتموين بالإمدادات الطاقة، وفي نفس التصور يستعمل كذلك في التحليلات التقنية، و إن كان بعبارات مختلفة، فالدراسات التقنية تصف المفهوم العام لانخفاض مخاطر التوقف بـ " الموثوقية " (Reliability) ، و التي تتكون من تصورين فرعيين هما:

• **نظام كفاية (Adequacy system):** أي قدرة النظام على الوفاء بمتطلبات الطاقة المتراكمة للمستهلكين في كل الأوقات.

• **نظام أمن (Security system):** و الذي يصف قدرة النظام على مجابهة الاضطرابات.

- **المجموعة الثانية:** تتشكل من المختصين الذي يجعلون من مستوى الأسعار معيارا للحكم على مدى تحقق أمن الطاقة من عدمه، فبغض النظر عن اضطراب أو توقف الإمدادات، فالأمن لا يقل إلا في حالة ما إذا أدت الندرة في الطاقة إلى ارتفاع الأسعار فوق عتبة معينة ، بينما في حال لم تتعد الأسعار تلك العتبة، فلا نكون أمام حالة تهديد للأمن الطاقوي مهما كانت درجة النقص، و من أمثلة ذلك تعريف " مابرو " (Mabro) : " يقل الأمن عندما تنخفض الإمدادات أو تتوقف في بعض الأماكن إلى الحد الذي يسبب ارتفاعا مفاجئا و ملحوظا و مستداما في الأسعار المعتادة".

- **المجموعة الثالثة:** تضم المختصين اللذين يوسعون مجال قياس التأثير، فبدلا من قياس الأسعار و تواصل تموين السوق بمصادر الطاقة، يهتمون بقياس تأثير العاملين السابقين على أسعار الخدمات المرتبطة بالطاقة (التدفئة، الطهي، النقل، تشغيل المصانع...) و توصلها، أي تأثيرها على الاقتصاد و في بعض الحالات على البيئة، و يمكن إيجاد مثال عن ذلك في دراسة " نوال " (Noel) و " فيندلاتر " (Findlater) سنة 2010، عن أمن إمدادات الغاز و وصفها بأنها: " قدرة نظام إمداد الغاز لدولة ما على الوفاء بطلبات الطاقة النهائية المتعاقد عليها في حالة حدوث اضطراب في إمدادات الغاز "، أو في تعريف " بوهي " (Bohi)

1) Christian Winzer, **Conceptualizing energy security**, (Cambridge: EPRG working paper. Working paper in economics. University of Cambridge, London. August 2011). p p. 10 – 12.

و " آل " (AI) : "انعدام أمن الطاقة" (Energy insecurity) يمكن أن يعرف بأنه: "غياب الرفاهية التي يمكن أن تحدث نتيجة لتغير في سعر أو وفرة الطاقة"، و فيما يخص التأثير على البيئة نجد التعريف الذي قدمته الدراسة التي قام بها " مركز آسيا المحيط الهادي لأبحاث الطاقة" و هذه الدراسة عرفت أمن الطاقة باعتباره: " قدرة الاقتصاد على ضمان توفر إمدادات مصادر الطاقة بطريقة مناسبة و مستدامة، و بأسعار تكون في مستوى لا يؤثر سلبا على الأداء الاقتصادي"⁽¹⁾.

المطلب الثاني: أبعاد أمن الطاقة و محدداته.

يعتبر مفهوم أمن الطاقة مفهوم متعدد الأوجه، و تعتبر هذه الميزة من أهم الأسباب التي حالت دون اتفاق الباحثين لوضع تعريف موحد له، لذلك فمناقشة مفهوم أمن الطاقة تكون من خلال مناقشة و فهم أبعاده المختلفة: الاقتصادية، البيئية، الاجتماعية، الفنية، الأمنية، وكذلك الأبعاد ذات الصلة بالسياسة الخارجية. فدرجة التفاعل بين تلك الأبعاد وبعضها البعض يختلف من دولة لأخرى و من وقت لآخر. و بذلك فمفهوم أمن الطاقة يتحدد و يتغير شكله و أبعاده المختلفة من فترة لأخرى و من دولة لأخرى، فعلى سبيل المثال الأسعار المنخفضة للطاقة ربما تفيد الأبعاد الاقتصادية لأمن الطاقة لكنها ستضر الأبعاد البيئية⁽²⁾.

- أولا: أبعاد أمن الطاقة.

يشتمل أمن الطاقة كمفهوم متعدد الأوجه عداد من الأبعاد المتداخلة مع بعضها البعض، و التي تتفاعل في بعض الحالات في آن واحد، و لا يمكن لأمن الطاقة أن يكتمل إذا لم يتحقق أحد الأبعاد، عادة يفرق الباحثون بين ستة أبعاد أساسية لها علاقة بأمن الطاقة:

1 - البعد الاقتصادي.

هناك من يربط بين أمن الطاقة و النمو الاقتصادي، و يذهب إلى ان امن الطاقة هو " الإتاحة الدائمة لعرض الطاقة بطريقة تضمن النمو الاقتصادي في كل من الدول المنتجة و المستهلكة بأقل تكلفة اجتماعية و أقل تقلبات في الأسعار"⁽³⁾، فأمن الطاقة حسب هذا البعد مرتبط بمدى كفاية الموارد الطاقوية على استيعاب حاجيات البيئة الداخلية اجتماعيا و صناعيا للتزود بالطاقة، و الاعتماد عليها في دفع عجلة النمو العام داخل الدولة، فلتلبية حاجيات المجتمع الاستهلاكية لا بد من توفير الطاقة اللازمة للتصنيع تلك المنتجات الاستهلاكية خاصة الواسعة منها، كذلك الأمر بالنسبة للمشاريع الكبرى داخل الدول، و التي تحتاج لتمويل مستمر و متواصل من الطاقة.

1) Christian Winzer, Op.Cit, p. 04 – 05.

(2) خديجة عرفة محمد، "أمن الطاقة و آثاره الاستراتيجية"، مرجع سبق ذكره، ص 62.

(3) المرجع نفسه.

كما يشتمل هذا البعد على تقليص تكلفة إنتاج الطاقة و البحث في التكنولوجيات التي تساعد في استخراجها بأقل التكاليف، و هذا ما سينعكس إيجابيا على تقليص فاتورة إنتاج أو استيراد الطاقة⁽¹⁾.

2 البعد الاجتماعي (المجتمعي).

يرتبط هذا المستوى بالتداعيات الاجتماعية لانعدام الطاقة أو توفرها بأسعار و بكمية لا تكون في متناول مختلف الفئات الاجتماعية، ففي كثير من البلدان تعرف حركات احتجاجية سببها ارتفاع كلفة استخدام الطاقة ما يجعل أمنها المجتمعي في خطر، خاصة وأن استخداماتها حساسة جدا بالنسبة للرفاه الاجتماعي و المعيشي، كالتدفئة و الطهي.

و لذلك فالأمن الطاقوي في بعده الاجتماعي لا يتعلق بمدى وفرة مصادر الطاقة و لكن بمدى قدرة الفقراء على تحصيلها، فعند حدوث ارتفاع في أسعار الطاقة تزداد الهوة بين الأغنياء القادرين على توفيرها و بين الفقراء العاجزين عن ذلك، و المحرومين من استخدامها في حياتهم اليومية⁽²⁾.

3 ثالثا: البعد البيئي

بما أن التأثير البيئي و نقل و إحراق الوقود الأحفوري له انعكاسات صحية و بيئية، سطرت العديد من الدول أهدافا بيئية في صلب سياساتها الطاقوية، من الواضح أن خفض استهلاك الطاقة سيققل من التلوث، و لكن ذلك سيكون على حساب البعد الاقتصادي لأمن الطاقة.

4 رابعا: البعد السياسي الخارجي.

معظم الدول و خصوصا ذات الاقتصاديات الصاعدة التي تحتاج بكثرة للنفط و الغاز، تكون في موقف غير مريح في تفاوضها مع الدول المنتجة، كما أن التخوف من حدوث نقص في الإمدادات الطاقوية يمكن أن يجبر بعض الدول المستوردة على التعاون مع نظيرتها المنتجة، كما يمكن أن تجبر كذلك على اتخاذ قرارات في سياستها الخارجية تحوي تنازلات على مبادئ أو في قضايا أخرى مهمة⁽³⁾، كما تستخدم الطاقة كذلك استخداما سياسيا خاصة من طرف الدول المصدرة ضد المستهلكة، فمثلا تثير النزعة نحو تأمين موارد الطاقة في روسيا تداعيات من شأنها أن تعيق عمل آليات السوق، و تجعل من القرار السياسي هو المهيمن على القرار الاقتصادي، مما يزيد من احتمالات استخدام الطاقة كأوراق ضغط سياسية⁽⁴⁾، و هذا ما حدث في أزمة الغاز مع أوكرانيا سنة 2007، أو ما حدث قبلها في أزمة النفط الأولى سنة 1973 عندما استخدم النفط من طرف الدول العربية كأداة ضغط ضد الدول الغربية التي ساندت إسرائيل عسكريا، كما استفادت الدول الخليجية من ارتفاع في أسعار البترول بعد قرار حظره.

1) Florian Baumann, «Energy Security as multidimensional concept», Center for Applied Policy Research - C-A-P Policy Analysis - No. 1 - March, Munich, 2008) p.4.

2) A F Alhajji, «What Is Energy Security? », Middle East Economic Survey: Vol. L. No 52. 24-December-2007, (<http://www.mees.com/postedarticles/oped/v50n52-5OD01.htm>)

3) دندان عبد القادر، مرجع سبق ذكره ، ص 49

4) Florian Baumann, Op.Cit, p. 04

5 خامسا: البعد التقني:

عند وضع السياسات لا بد لصناع القرار من عدم إغفال دور العامل التكنولوجي من أجل الموازنة بين مختلف أبعاد أمن الطاقة، حيث تلعب التكنولوجيا دورا هاما في تطوير مصادر جديدة للطاقة، و لكنها تعتمد في نفس الوقت على المصادر التقليدية نفسها، فتكنولوجيا تطوير فحم نظيف (Clean coal) مثلا تحتاج لكميات إضافية من الغاز و النفط⁽¹⁾.

6 سادسا: البعد الأمني (الجيو-سياسي).

يتم نقل موارد الطاقة عادة عبر مسافات طويلة من مناطق الإنتاج إلى الأسواق الاستهلاكية، و عبر عدة أقاليم و طرق ملاحية و منافذ عبور، و يؤدي تدفق هذه الموارد الطاقوية ضمن المناطق إلى احتمال استهدافها و حدوث اضطرابات في الإمدادات، و عرف هذا البعد بروز نمط من التهديدات الجدية و الجديدة لأمن الطاقة، مرتبط بالإرهاب الدولي و بأعمال القرصنة البحرية، و بعدم الاستقرار السياسي لمناطق الإنتاج أو العبور، و هي تهديدات ذات صلة وثيقة بأمن الطاقة، و تحتاج إلى تضافر الجهود لمواجهتها، عبر تقديم الدعم و الإعانات للمناطق المضطربة التي تشكل مناطق حيوية في الإنتاج أو في نقل إمدادات الطاقة، و هنا يمكن للقوة العسكرية التقليدية أن تلعب دورا حاسما في تأمين إمدادات الطاقة، كإشراك منظمة حلف شمال الأطلسي في العمليات الرامية لحماية سلسلة إمدادات الطاقة، و القيام بعمليات رد و تدخل سريعة لمواجهة تهديدات جديدة في حالة الطوارئ، و تقييم المخاطر المتولدة عن الأزمات و آثارها المحتملة، من أجل تقدير التهديدات و احتمال تطورها إلى صراعات شاملة من شأنها أن تعيق الوصول إلى منابع الطاقة أو تؤثر على طرق الإمدادات، و بالتالي على كميتها و استقرار أسعارها في الأسواق العالمية⁽²⁾.

-ثانيا: محددات أمن الطاقة.

من خلال ما سبق يتضح أن أمن الطاقة مفهوم متعدد الأبعاد و المستويات، و يحكمه أكثر من محدد واحد، بل مجموعة محددات من خلالها يمكن القول أن دولة ما قد حققت أمنها الطاقوي أم لم تحققه في حالة واجهت تحديات و معيقات تحول دون وصولها لتأمين أمنها الطاقوي، هذه المحددات و التحديات تؤثر في استراتيجيات الطاقة القومية و العالمية، و التي تحمل الدول على تبني سياسات و استخدام أدوات مختلفة في أوقات مختلفة على الصعيدين القومي و الدولي⁽³⁾.

و تتمثل هذه المحددات المؤثرة في " أمن الطاقة " القومي و العالمي، في الآتي:

- **أولا:** اختلال ميزان العرض و الطلب في سوق الطاقة العالمي من المنظور الاقتصادي، حيث هناك ارتفاع بوتيرة متزايدة في الطلب على الطاقة على اختلاف مصادرها طوال العقود الماضية، يفسره

(1) دندان عبد القادر، مرجع سبق ذكره ، ص 49

2) Florian Baumann, Op.Cit, p. 04

(3) عمرو عبد العاطي، مرجع سبق ذكره ، ص 56.

تزايد معدلات النمو في العالم النامي و الدول الصاعدة، خصوصاً الصين و الهند، في مقابل أن الإنتاج العالمي من النفط و الغاز الطبيعي لا يزال غير كافٍ لموازنة التزايد في الطلب العالمي على الطاقة و مصادرها⁽¹⁾. و تشير كل توقعات الوكالات الأمريكية للطاقة لعام 2013 إلى زيادة الاستهلاك العالمي من الطاقة، حيث سيزيد بنسبة 56 % بين عامي 2010 و 2040، و خلال عام 2012 زاد الاستخدام العالمي من الطاقة بنسبة 1.8 %⁽²⁾.

- **ثانياً:** من خلال تطرقنا لتعاريف أمن الطاقة رأينا أن الدول المستهلكة خاصة التي تعتمد على الخارج في تغطية حاجاتها من الطاقة بشكل مرتفع، تولي أهمية كبيرة إلى خطر تعرقل الإمدادات، و لا يقتصر الأمر عليها فقط بل حتى الدول المصدرة و المنتجة للطاقة هي الأخرى تحرص بشكل كبير على وصول ما تصدره بشكل آمن و دون تعرضه لأي معوقات طبيعية كانت أم تقنية أو حتى بشرية. و قد ميز "ريتشارد أولمن" بين نوعين من القيود المفروضة على أمن الطاقة:

- **النوع الأول:** هو عندما يصبح المصدر الغير متجدد نادراً من خلال النضوب الطبيعي.

- **النوع الثاني:** هو عندما تفرض قيود على الإمدادات، من خلال الجهود الحكومية للحد من العرض عن طريق فرض أو حظر أو اتفاق بين منتجين⁽³⁾.

بينما قدم "بول هورسنال" (*Paul Horsnell*) مزيداً من التمييز بين القيود و العراقيل على إمدادات الطاقة، حيث يميز بين التقلبات في أسعار النفط، التي تنشأ عن الانقطاع السياسي، أي التغييرات التي تحدث في سياسة المنتجين و تلك التي تنشأ عن الانقطاع الأساسي عندما لا يكون العرض المتوفر، و من ثم يصبح النظام غير قادراً على الوفاء بالطلب المتزايد، كما يحدد ثلاثة أنواع من الإعاقة المفاجئة للإمدادات:

1 **إعاقة لأسباب قهرية:** و تنشأ بسبب عدم قدرة المنتج على تصدير الإنتاجية، نتيجة للظروف الداخلية أو الخارجية مثل الحرب.

2 **إعاقة القيود على الصادرات،** و تنشأ عندما تقرر دولة منتجة أو مجموعة من الدول المنتجة فرض قيود على الصادرات لأسباب سياسية و إستراتيجية.

3 **إعاقة الخطر:** و تحدث عندما تمنع الدولة المستهلكة الاستيراد من دول مصدرة معينة⁽⁴⁾.

- **ثالثاً:** ارتبط مفهوم أمن الطاقة كذلك بمحدد غاية في الأهمية يتعلق بتأمين سلسلة الطاقة المرتبطة بتأمين نقل الموارد الطاقوية و وصولها بشكل سليم بعيداً عن أي تهديدات، و هنا مع بروز تهديدات جديدة بعد التحول في طبيعة الفواعل الأمنية، أين أصبح استهداف المنظمات الإرهابية مصادر الطاقة

(1) كامبلا برونسكي، مرجع سبق ذكره ، ص 233.

(2) عمرو عبد العاطي، مرجع سبق ذكره ، ص 57.

3) Andrey S. Op. Cit, p. 01.

(4) كامبلا برونسكي، مرجع سبق ذكره، ص 27.

و بناها التحتية و إمداداتها من العوامل التي زاد تأثيرها على أمن الطاقة، فخلال الأعوام التي تلت حوادث الحادي عشر من سبتمبر 2001، حدث تحول في إستراتيجية تنظيم القاعدة، حيث أضحى التنظيم يُولي أهمية عظمى لما يعرف بـ " الجهاد الاقتصادي " القائم على ضرب عصب اقتصاد " العدو " مباشرة، مثل البنية التحتية النفطية التي جرى تنفيذها من الفروع المحلية للتنظيم في العراق و المملكة العربية السعودية و اليمن، بعدما تبنى " تنظيم القاعدة " إستراتيجية استهداف البنى التحتية للطاقة في الدول المنتجة للنفط و الغاز الطبيعي⁽¹⁾، بغية استهداف مصالح الدول الكبرى المستهلكة للطاقة و في مقدمها الولايات المتحدة الأمريكية بصورة غير مباشرة، و هذه إستراتيجية بدأت المنظمات الإرهابية تنتهجها بعد زيادة الاحتياطات الأمنية الصارمة التي بدأت الدول الغربية تتبناها بعد أحداث سبتمبر 2001، لحمايتها من أي هجمات إرهابية على أراضيها⁽²⁾.

- **رابعاً:** التحديات التي تواجهها شركات النفط العالمية، و التي يمكن إجمالها في ثلاثة تحديات رئيسة تُحد من قدرتها و فاعليتها في الدول المنتجة؛ و بالتالي من إمدادات الطاقة في السوق العالمي، كالآتي⁽³⁾:

- **التحدي الأول:** يتمثل في الصورة السلبية لتلك الشركات في الدول المنتجة، التي وصلت إلى وصف شركات النفط العالمية بأنها " عدوة الشعوب " و " سارقة الخيرات الوطنية " .

- **التحدي الثاني:** يتعلق بالتهديدات الأمنية التي قد يتعرض لها موظفوها و منشأتها و مجالات عملها و أصولها.

- **التحدي الثالث:** يتبلور في التهديدات التي قد تتجم عن تطورات سياسية تعرض أو تهدد عقود استثمار شركات الطاقة العالمية، و التي تُعد أساس عملياتها، أو حقوق شركة بعينها و امتيازاتها، و حرية عملها في الدول المضيفة. إضافة إلى التهديد الأسوأ المتمثل في فقدان شركة بعينها لعقودها و اتفاقياتها عبر قراراتها الإلغاء السياسي.

- **خامساً:** حدوث تغيير جوهري في البيئة الأمنية و السياسية للدول المنتجة، ما يفقدها السيطرة على مناطق الإنتاج و الوفاء بالتزاماتها في سوق الطاقة العالمية. و قد يأتي ذلك عبر تدهور الوضع الأمني أو فقدان الحكومة المركزية لسيطرتها أو سلطتها أو جراء حرب أهلية، أو نتيجة التهديد الذي تسببه حركات انفصالية على مناطق إنتاج الطاقة، و أخيراً تفكيك إحدى الدول المنتجة، و لاسيما إذا كانت ذات ثقل كبير في إمدادات الطاقة عالمياً⁽⁴⁾.

(1) نيكول ستراكة ، " الجهاد الاقتصادي: تحدٍ أممي لإمدادات الطاقة العالمية"، (في: نشرة أبحاث الأمن و دراسات الإرهاب، العدد 06، أكتوبر 2007) ص 27.

(2) عمرو عبد العاطي، مرجع سبق ذكره، ص 58.

(3) مصطفى العاني، " إطلالة على المخاطر و التهديدات التي تواجهها عمليات شركات النفط في الدول النامية "، (في: نشرة أبحاث الأمن و دراسات الإرهاب، العدد 06، أكتوبر 2007) ص 34.

(4) المرجع نفسه، ص 36.

- **سادسا:** أصبح أمن الطاقة يتحدد بمدى مراعاته للبيئة، و بالتالي لم يعد الأمر يرتبط بوفرة الإنتاج و تأمين حاجة المنتجين و المستهلكين للطاقة فقط، و تأمين خطوط نقلها و توزيعها، بل أيضا صار الحديث عن ترشيد سياسات استغلال و استخراج الموارد الطاقوية بطريقة سليمة و دون آثار سلبية على البيئة، لذلك تجد عدد من الدول يتحفظ في اللجوء لاستخراج نوع معين من الطاقة بالرغم من إيراداته الكبيرة بسبب الآثار السلبية الناجمة عليه، و هنا نجد أن مختلف الفواعل الدولية في مجال الطاقة خلقت هيكلًا مؤسسيًا ضمن المنظمات الدولية تنظم به عمليات استخراج الطاقة و ترشيدها بما يتماشى مع معايير حماية البيئة.

من خلال ما سبق اتضح لنا أن مفهوم أمن الطاقة لم يعرف منذ ظهوره استقرار بين الباحثين و اتفاقًا حول مضامينه، بل عرف العديد من التحولات و الإضافات سواء المتعلقة لأبعاده أو محدداته، تماشيا مع التحولات التي شهدتها القضايا المرتبطة بأمن الطاقة من فترة لأخرى، فقصر المفهوم على أمن العرض و الإمدادات لم يعد ملائمًا وإنما صارت هناك حاجة لتبني منظور أوسع في التعامل مع المفهوم، و ظلت هناك صعوبة في التوصل لتعريف محدد للمفهوم وذلك في ظل تباين مدلول المفهوم ما بين الدول المصدرة والمستوردة لمصادر الطاقة، إضافة إلى تباين ذلك المدلول ما بين دولة وأخرى داخل كل مجموعة⁽¹⁾، مع التأكيد على أن مفهوم أمن الطاقة أوسع من مجرد قصره على ضمان أمن العرض، و ارتباطه فقط بالقضايا الاقتصادية و التجارية، بل يجب توسيعه ليشمل و يتداخل مع الأبعاد الأخرى للأمن (السياسية، و العسكرية و الاجتماعية و البيئية).

بالنتيجة يمكن القول أن أمن الطاقة مفهوم واسع و شامل متعدد الأوجه، يشتمل على البعد الخاص بتأمين و ضمان وصول الموارد الطاقوية، و تأمين سلامة عمليات النقل الدولي من الدول المنتجة إلى الدول المستهلكة والمستوردة، بما في ذلك تأثير التطور التكنولوجي في عمليات النقل واللوجيستيات، وقبل ذلك تطور تكنولوجيات التنقيب، والإنتاج، والاستخدام، و دون إهمال كذلك العوامل الخارجية المؤثرة في أمن الطاقة، مثل عامل المناخ، ومستوى الاستقرار الداخلي، وتأثير عمليات نقل النفط والغاز دوليًا بالمشكلات المتعلقة بالإرهاب أو بالمشكلات الجيوسياسية، أو الصراعات الاستراتيجية مع بعض، أو كل الدول، التي تمر بها خطوط نقل الطاقة. و دون إهمال الجانب المرتبط بترشيد استخدام الطاقة و تقليل مخاطرها البيئية⁽²⁾.

و نذهب في دراستنا إلى تبني هذا المفهوم الشامل لأمن الطاقة المتعدد الأوجه و الأبعاد، فواقع العلاقات الطاقوية الروسية الأوروبية لا يمكن أن يعزل هذه التفاعلات عن بعدها السياسي و الأمني الاستراتيجي، خاصة و أن روسيا لجأت في كثير من الأحيان إلى استخدام الطاقة كسلاح

(1) خديجة عرفة محمد، "أمن الطاقة و آثاره الاستراتيجية"، مرجع سبق ذكره، ص 64.

(2) مصطفى علوي، "خريطة جديدة: تحولات أمن الطاقة ومستقبل العلاقات الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص 08.

استراتيجي و أداة ضغط تمارسها على الدول الأوروبية في قضايا ترى انها تشكل تهديد لأمنها القومي (توسيع حلف الناتو أو قضية الدرع الصاروخي)، و بالتالي لا تقتصر في تحليلنا لواقع هذه العلاقات على البعد التقني أو الاقتصادي التجاري الضيق للمفهوم.

المطلب الثالث: مركب أمن الطاقة الإقليمي كمدخل لفهم التفاعلات الطاقوية الإقليمية.

ارتبط تعبير " مركب الأمن الإقليمي " (Regional Security Complex) بأعمال " باري بوزان" ضمن مدرسة كوبنهاجن الأمنية، عندما تطرق له في كتابه: "الشعب، الدولة و الخوف: مشكلة الأمن القومي في العلاقات الدولية"، و كان إشارة منه الى بداية التحول في مضمون المفاهيم التقليدية لقضية الأمن في تحليل العلاقات الدولية، لتتنقل من المستوى الوطني الى المستوى الإقليمي⁽¹⁾، لذلك فعند تحليل الأمن في مستواه الإقليمي اقترح "بوزان" فكرة "مركب الأمن" كنموذج لفوضوية مصغرة، و يعتبر العامل الأساسي في تعريف الأمن هو عادة وجود مستوى عالي من التهديد / الخوف الذي يشعر به بشكل متبادل فيما بين دولتين أساسيتين أو أكثر⁽²⁾.

و يرتبط مفهوم الأمن وفق هذه النظرية بـ"مستوى النظام الإقليمي" (Regional System Level)، الذي يتوسط المستوى الوطني و المستوى الدولي، و المقصود به: "مجموعة التفاعلات التي تتم في رقعة جغرافية محدودة، تشغلها مجموعة من الدول المتجانسة، تجمع بينها مجموعة من المصالح سواء كانت منسجمة أو متناقضة. وغالبا ما يعكس نمط العلاقات الموجودة بين فواعل النظام الإقليمي"⁽³⁾.

و بالنظر لموضوع دراستنا حول التفاعلات الطاقوية الروسية في محيطها الإقليمي مع أوروبا، و انعكاساتها على واقع أمن الطاقة الأوروبي، ارتأينا أن نوظف نظرية الأمن الإقليمي المركب كمدخل لفهم مسألة أمن الطاقة الأوروبي في ظل سياسات الطاقة الروسية، ستكون لها قيمة تفسيرية مهمة تساعدنا على وضع إطار تحليلي مناسب لموضوع دراستنا، سيما و قد طُورت دراسة من طرف الباحث " ميكو بالونكوربي " (Mikko palonkorpi)، الذي قدم نموذج ووظف من خلاله نظرية مركب الأمن الإقليمي في مقارنته لأمن الطاقة في العلاقات الروسية الأوروبية في دراسته المعنونة بـ" أمن الطاقة و الأمن الإقليمي المركب" (Energy Security and the Regional Security Complex theory) سنة 2006، من خلال تطبيقها على قضية الخلاف الروسي الأوكراني على الغاز و تأثيره على الأمن الطاقوي الأوروبي، و بالاعتماد على نظرية مركب الأمن الإقليمي لـ"بوزان" و "ويفير"، ينظر " بالونكوربي" إلى قضية أمن الطاقة كمسألة ذات صلة بالتفاعلات

(1) عامر مصباح، المنظورات الاستراتيجية في بناء الأمن، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، ط 1، 2012)، 293.

(2) عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص ص 21 - 22.

(3) إسماعيل صبري مقلد، مرجع سبق ذكره، ص 217.

الإقليمية الأمنية المعقدة التي تتم بين دول متجاورة، حيث يصبح أمن الطاقة جزء من مركبات الأمن البارزة في مجال إقليمي معين، و يطلق عليها اسم "مركبات أمن الطاقة"⁽¹⁾

لكن قبل الحديث عن "مركب أمن الطاقة" عند" بالونكوربي" في العلاقات الروسية الأوروبية، نعرض أولاً على تعريف و تطور مفهوم مركب الأمن الإقليمي، الذي بنى من خلاله تصورته حول مركبات أمن الطاقة.

لم يتم طرح نظرية مركب الأمن الإقليمي ، بنفس الصيغة منذ ظهورها أول مرة، بل تطورت من حيث مضمونها على مرحلتين:

1 نظرية مركب الأمن الإقليمي الكلاسيكية:

عرف "باري بوزان مركب الأمن الإقليمي بأنه:" مجموعة الدول التي ترتبط اهتماماتها الأمنية الأولية مع بعضها البعض بشكل وثيق وكاف، بحيث أن الأمن القومي الواحد لا يمكن ان يكون معتبرا بشكل معقول بعيدا عن الأخرى". كما يعرف بأنه: "مجموعة دول ترتبط همومها أو هواجسها الأمنية الأساسية ارتباطا وثيقا فيما بينها، مما يجعل من غير الممكن النظر واقعا لأمن الدولة بمعزل عن الأمن في الدول الأخرى، و يشمل مركب الأمن على الاعتماد المتبادل في مجال التنافس مثله مثل المصالح المشتركة".

ما نلاحظه على هذا التعريف التقليدي للمركب الأمني الإقليمي، هو أنه لم يتصل تماما من الأساس الواقعي في اعتبار الدولة أطرافا أساسية أو أحادية في العلاقات الدولية، لكن يركز في المقام الأول على الديناميكيات الأمنية التي تخترق الحدود الوطنية للدولة، بحيث يصبح الاستقرار الأمني المحلي محددًا بما يحدث في المنطقة الإقليمية التي تحيط بالدولة، و يبدو واضحا هنا أن طرح "بوزان" لم يتخلى عن أعمال الواقعيين في تصورهم الموسع للأمن -لاحقا-، و رغم اعترافه بوجود مواضيع مرجعية أخرى للأمن، بقي "بوزان" واقعي التصور بقوله بمركزية الدول كمرجعية لموضوع الأمن⁽²⁾، لذلك ارتكز تحليله للأمن في هذه المرحلة على القطاعين العسكري المادي و الموضوعي بالإضافة للبعد السياسي بالأساس.

ينطلق "بوزان" في تصورهم هنا من أن الافتراض بأن الأمن ظاهرة "علائقية "

(Phenomenon Relational)، أي تقوم على علاقات متبادلة و متشابكة، حيث لا يمكن فهم الأمن القومي لأي دولة من دون فهم نموذج الاعتماد المتبادل للأمن الدولي، و ارتباط مفهوم "الصدقة" (Amity) و "العداوة" (Enmity) بعوامل مثل: الإيديولوجية و الحدود و خطوط الانقسام الإثنائية و السوابق أو الخلفيات التاريخية، فكل هذا يؤدي لما يعرف بمركب الأمن⁽³⁾.

1) Mikko Palonkorpi, **Energy Security and the Regional Security Complex theory**, (Finland: Aleksanteri Institute , University of Helsinki, 2006), p 03.

(2) عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص 24.

(3) دندان عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 61.

2 نظرية مَرَكَب الأَمْن الإقليمى الحديثة:

بعد الانتقادات التي طالت تصور "بوزان" للأمن، و بسبب تمسكه بالدول كمرجعية في التحليل، راجع "بوزان" طرحه حول مَرَكَب الأَمْن الإقليمى، في عمل مشترك جمعه بـ أولي ويفر"، و ألفا كتابهما: " أقاليم و قوى: بنية الأَمْن الدولى"، بحيث راجعا مفهوم مَرَكَب الأَمْن و منه نظرية مَرَكَب الأَمْن الإقليمى، التي كانت في نسختها الجديدة أقل تركيزا على الدول كموضوع مرجعي، و وسعت اهتماماتها خارج نطاق الاهتمامات السياسية و العسكرية (1). و ذهب "بوزان" إلى تحليل مفهوم الأَمْن بصياغة جديدة -كما ذكرنا ذلك آنفا-، فعلى المستوى الأنطولوجي الدولة لم تعد الوحدة المرجعية الوحيدة في تحليل مفهوم الأَمْن بل هناك فواعل إلى جانبها (الدول، المنظمات الدولية، المجتمع الدولي)، أما من ناحية و مستوى القضايا أصبح ينظر إلى القطاع العسكري كقطاع هام في تحديد مفهوم الأَمْن، لكن ليس هو القطاع الوحيد بل هناك عدة قطاعات يمكن تحديد مفهوم الأَمْن من خلالها، كالقطاع السياسى أيضا القطاع الاقتصادى (منظومات السوق العالمية و الأم من الطاقوي)، و أهم قطاع يركز عليه "بوزان" هو القطاع الاجتماعى (الأمم، الثقافات، الإيديولوجيات، الأديان، حقوق الإنسان) أو ما يسمى "بالأمن المجتمعي" Social Ssecurity، بالإضافة الى القطاع البيئي، فكل هذه القطاعات هي قطاعات أساسية للأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة على وجه الخصوص (2).

من هذا المنطلق قدم بوزان تعريف حديثا لمركب الأمن الإقليمي عرفه بأنه: "مجموعة الوحدات التي تكون بينها العمليات الكبرى لـ "الأمننة" (Securitization) أو "اللا-أمننة" (Desecuritization)، أو كلاهما هي جد مترابطة، بحيث أن مشكلات الأمن لا يمكن ان تكون محللة بشكل معقول بعيدة الواحدة عن الأخرى" (3). بحيث استبدل الدول في التعريف التقليدي بالوحدات في هذا التعريف الأكثر حداثة.

تقوم الفكرة الأساسية في نظرية مَرَكَب الأَمْن الإقليمى الحديثة على فرضية مفادها أنه ما دامت أغلب التهديدات تنتقل بسهولة أكبر عبر المسافات القصيرة مقارنة بالمسافات الطويلة، فالاعتماد الأمني المتبادل من الطبيعي أن يشكل على قاعدة القرب الإقليمى: "مركبات أمنية" (Security complexes)، فقد لاحظ "فريدبرغ" (Freidberg) أن أغلب الدول تولي تاريخيا اهتماما أساسيا بالإمكانيات و التوترات عند جيرانها، و عمليات "الأمننة" أو "إضفاء طابع أمني" (Processes of Securitization)، و من خلالها درجة الاعتماد الأمني المتبادل، تكون حدثها بين الفواعل ضمن تلك المركبات (الأمنية) أكبر مما تكون عليه بين الدول داخل تلك المركبات و تلك التي تقع خارجها (4)،

1) Barry Buzan and Ole Waever, **Regions and powers: The structure of international security**, (England :Cambridge university press. 2003), p. 4.

2) Viau Hélène, Op.Cit.

(3) عامر مصباح، مرجع سبق ذكره، 293.

4) Barry Buzan and Ole Waever, Op. Cit, p 4.

و يمكن مقارنة واقع العلاقات الأوروبية الروسية من هذا المدخل، بحكم العلاقات التاريخية التي حكمت الدولتين خلا الحرب الباردة.

و تعني "الأمنية" بكل بساطة "إعطاء الصفة الأمنية إلى قضية لم تكن تعتبر كقضية أمنية"، و هذا مرتبط بعملية إدراك المجتمع لما هو تهديد و لما هو آمن" و ترتبط عموما هذه العملية بممارسة تذاثانية، فهي بالأساس علاقة اجتماعية ، لا تظهر إلا بظهور علاقة "العداء". و كذلك على اعتبار الأمن ممارسة خطابية، أي أن اعتبار فاعل أو قضية معينة كتهديد يعود أساس إلى طريقة التكلم عنها و إدراكها من طرف الفواعل الأمنية أو الجمهور⁽¹⁾.

يبدو واضحا من خلال عرض النظريتين ، أن أعمال "بوزان" شكلت "همزة وصل" بين الدراسات التقليدية و النقدية للأمن، فواقعية "بوزان" المغيرة (مقارنة بالواقعية التقليدية)، تعطيه مصداقية لدى الواقعيين، و تصوره الموسع للأمن جعله يحظى بقبول لدى النقيدين، ما يبرر وجهة النظر هذه حول "وسطية" طرح بوزان هو انه لم يتخلى عن أعمال الواقعيين في تصوره الموسع للأمن، ورغم اعترافه بوجود مواضيع مرجعية أخرى للأمن، بقي "بوزان" واقعي التصور بقوله بمركزية الدول كمرجعية لموضوع الأمن، لكن أظهر في تحليله مدى نسبية الأمن و صعوبة التدقيق في قضايا التهديد لاحتوائها أيضا على أبعاد ذاتية⁽²⁾، وليس فقط موضوعية حسب الواقعيين، و هنا يقترب من تصور البنائية الاجتماعية التي تعتمد على مبدأ تذاثانية الأمن.

لذلك فالتصور المطور لنظرية مركب الأمن الإقليمي يستعمل مزيجا من المقتربات المادية و البنائية، ففي الجانب المادي توظف أفكار الوحدة الإقليمية و توزيع القوى القريبة من تلك المتبناة في الواقعية الجديدة، و في الجانب البنائي فإن نظرية مركب الأمن الإقليمي تبنى على نظرية الأمن التي وردت في أعمال سابقة لمدرسة كوبنهاغن، و ارتبطت بـ"بوزان و "ويفر" اللذين ركزا على العمليات السياسية التي تفهم بها القضايا الأمنية⁽³⁾.

مركب الأمن الإقليمي و مركب أمن الطاقة:

قام الباحث " ميكو بالونكوربي" -كما ذكرنا سابقا- بتطوير نموذج لتوظيف نظرية مركب الأمن الإقليمي في مقارنته لدراسة أمن الطاقة، من خلال تطبيقها على قضية الخلاف الروسي الأوكراني على الغاز و تأثيره على الأمن الطاقوي الأوروبي.

و أستهل " بالونكورب ي " نمودجه بنقد التعريف التقليدي لأمن الطاقة، حيث رأى أن تعريفات أمن الطاقة واسعة، و غالبا ما تكون مقصورة على البعد الاقتصادي للظاهرة، إذ يُعرف أمن الطاقة على أنه محاولة الدول المستهلكة لحماية نفسها من الانقطاعات التي من الممكن أن تؤثر على الإمداد

(1) سيد أحمد قوجيلي، مرجع سبق ذكره، ص 84 - 85.

(2) عبد النور بن عنتر ، مرجع سبق ذكره، ص 24.

(3) دندان عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 64.

بالطاقة، نتيجة لعمل إرهابي أو نقص في الاستثمارات في المنشآت الطاقوية أو تنظيم غير كاف للأسواق العالمية، و هكذا يركز تعريف أمن الطاقة غالبا على الحاجة لتأمين إمدادات كافية و بأسعار معقولة، غير أن الآثار التي خلفها النزاع بين روسيا و أوكرانيا على الأمن الطاقوي الأوروبي، بينت أن مفهوم أمن الطاقة - حسب "بالونكوربي" - أوسع من أن يحصر في الجوانب الاقتصادية الخاصة بكفاية الإمدادات و معقولية الأسعار فقط، و أن قضايا الطاقة يمكن أن تضم علاقات ذات طابع سياسي يمكن أن ترقى إلى درجة التهديدات الأمنية، و لذلك يجب أن يحيط تحليل أمن الطاقة بكل من الجوانب السياسية و الاقتصادية من جهة، و برؤى و إدراكات كل من الدول المصدرة و المستهلكة من جهة أخرى⁽¹⁾.

يستخدم "بالونكوربي" مصطلح "مركبات أمن الطاقة" لوصف التفاعلات الإقليمية القائمة على أساس طاقي، و ينظر إلى الطاقة كمسألة ذات صلة بالتفاعلات الإقليمية الأمنية المعقدة التي تتم بين دول متجاورة جغرافيا، و يصبح بذلك أمن الطاقة أحد أبرز مركبات الأمن البارزة في مجال إقليمي معين.

تتشكل مركبات أمن الطاقة (Energy security complexes) عند "بالونكوربي" من تفاعلات طاقيّة مترابطة، بين اثنين أو أكثر من الدول في منطقة جغرافية محددة، تحتوي على علاقة تبعية طاقيّة بين الدول المعنية (حالة الاتحاد الأوروبي في ارتباطه بالطاقة الروسية)، و إدراك لتلك التبعية كتهديد (أمننة)، و يضم التفاعل الطاقوي علاقات عابرة مثل إنتاج (تصدير) و شراء (استيراد) و عبور الطاقة⁽²⁾.

و يمكن أن يفهم نموذج "بالونكوربي" من خلال المتغيرات الرئيسية التي تحكم نظرية الأمن الإقليمي المركب، و التي تكون بمثابة عوامل متحركة في ديناميكيات التفاعل في مركبات الأمن الإقليمية بما فيها مركب الأمن الطاقوي، و تكمن هذه المتغيرات في (الاعتماد المتبادل الأمني) و (التلاحم الجغرافي) بالإضافة إلى (علاقات العداوة / الصداقة) ، و فيما يلي سنتطرق لعرض كل متغير، و كيف يؤثر على التفاعلات الطاقوية في نطاقها الإقليمي:

أولا: الاعتماد المتبادل الأمني.

يعتبر الاعتماد المتبادل الأمني من أهم المتغيرات في تحليل نظرية الأمن الإقليمي للعلاقات الأمنية، و هو يتفاعل و يزداد وزنه داخل المركبات الأمنية إذا كان مرفوقا بمبدأ التلاحم أو التقارب الجغرافي، و بوجود وحدات سياسية قوية تشكل قلب المركب الأمن الإقليمي من جهة ثانية، على افتراض أن هذه الوحدات تملك قدرات كبيرة يمكن ان توجهها نحو تحريك و تفعيل التفاعلات الأمنية الإقليمية، فمعظم أطراف المركب الإقليمي تبقى مقيدة بالحدود الإقليمية، و تربط أمنها بالجيران المقربين منها و تجد نفسها مغلقة بالزامات و ديناميكيات الأمن الإقليمية.

1) Mikko Palonkorpi. Op. Cit, p.p. 01 – 02.

2) Ibid, p. 03.

فالا اعتماد المتبادل الأمني كمتغير مستقل، يعمل على إنتاج الديناميكيات الأمنية الإقليمية سواء في الاتجاه السلبي أو الاتجاه الايجابي، فالفكرة الجوهرية لهذا المتغير المستقل في التحليل الإقليمي لقضايا الأمن هي الترابط الأمني الشديد و التأثير المتبادل بشكل صارم بين الأطراف الإقليمية⁽¹⁾. و من هذا المنطلق تتشكل مركات أمن الطاقة حسب "بالونكوربي"، بوجود تفاعلات طاقوية مترابطة، بين اثنين أو أكثر من الدول في منطقة جغرافية محددة، و تحتوي هذه التفاعلات على علاقة تبعية طاقوية بين هذه الدول، و هذا ما ينطبق على واقع التفاعلات الطاقوية الروسية الأوروبية.

ثانياً: التخومية (التلاحم الجغرافي).

المتغير المستقل الآخر الذي يؤثر في الديناميكيات الأمنية الإقليمية هو مبدأ "التخومية" (adjacence)، أو التلاحم الجغرافي ، الذي يعمل على إنتاج الديناميكيات الأمنية العابرة للحدود، فحالة الأمن أو عدم الأمن مرتبطة بالتقارب الجغرافي من جهة أن هذا الأخير ينتج الأنماط الأمنية المختلفة (التوازن ، المنافسة الأمنية المساعدة الذاتية، سباق التسلح)، و بالتالي وجود مجموعة من الأطراف متقاربة جغرافياً يشكل مفهوم المنطقة التي بدورها تكون مركب الأمن الإقليمي، الذي يتميز بوجود علاقات أكثر كثافة من تلك العلاقات بين الدول المتباعدة جغرافياً⁽²⁾ ، و من هذا المنطلق يرى "بالونكوربي" أن التهديدات التي تتجم عن علاقات التبعية الطاقوية كذلك، هي أكثر كثافة و حدة بين الدول أو الأقاليم المتقاربة جغرافياً، و من جانب آخر تستطيع آلاف الكيلومترات من أنابيب تصدير النفط و الغاز ربط دول متباعدة جغرافياً في نفس سلسلة التبعية أو الاعتماد المتبادل الطاقوية، و في مركات أمن الطاقة يمكن النظر للتوزيع الإقليمي للموارد الطاقوية و علاقات التبعية الطاقوية الإقليمية بشكل موازي لتوزيع القوة العسكرية في مركات الأمن ذات القاعدة العسكرية و السياسية، و لرسم معالم مركات أمن الطاقة نحتاج بداية لتقييم القوة النسبية للتبعية الطاقوية بقياس عدة عوامل، مثل ميزان تجارة الطاقة، و المستوى الداخلي للموارد الطاقوية، و إمكانات تنويع مصادر الطاقة⁽³⁾، و ينطبق هذا الجانب المتعلق بقضية الجوار الجغرافي على موضوع دراستنا إلى حد بعيد، بحيث يمكننا مقارنة تأثير و اعتماد أوروبا على غاز روسيا من هذه الزاوية، فالقرب الجغرافي كان له أثر كبير في تكريس هذه التبعية و جعل حساسية أوروبا كبيرة من اعتمادها على الطاقة الروسية.

(1) عامر مصباح، مرجع سبق ذكره، ص 300.

(2) المرجع نفسه، ص 299.

3) Mikko Palonkorpi. Op. Cit, p. 03.

ثالثا:العداوة و الصداقة.

تتأثر العلاقات الأمنية الإقليمية بشكل كبير بالعداوة أو الصداقة التاريخية، بيد دولتين أو أكثر في إقليم معين، و تتحدد طبيعة التفاعلات الإقليمية بشكل كبير بالعداوة أو الصداقة التاريخية، و تكون تبعا لذلك علاقات تعاون أو تنافس أو صراع، مثل العلاقة الهندية - الباكستانية في جنوب آسيا، و العلاقة التركية - اليونانية في جنوب أوروبا، و العلاقة الجزائرية - المغربية في شمال إفريقيا⁽¹⁾، و ينطبق الأمر نفسه بين روسيا و أوروبا، بحيث يلعب الإدراك و الخطاب الاجتماعي الذي يتشكل ضمن السياق التاريخي على تحديد طبيعة توجهات و نظرة كل طرف للآخر، و من هنا يمكن اعتبار العداوة و الريب في العلاقات الروسية الأوروبية مصدره مسار علاقاتهما التاريخية، قبل الحرب الباردة و ومن بعدها، بحيث يتعامل الأوراسيون مع الغرب الأطلنطي باعتباره العدو و مصدر التهديد الأول للأمن القومي الروسي و يتمسك بمنطق كراهية تاريخي متأصل.

و بناء على هذا التصور لـ"بوزان" و "ويفر"، يعتبر عامل الصداقة أو العداوة التاريخية من العوامل الهامة في تعريف مركبات أمن الطاقة ، التي تؤثر على كيفية إدراك حالة التبعية الطاقوية، فكل حالة من حالات التبعية الطاقوية يمكن إدراكها بدرجات متنوعة إما:

1 كاعتماد متبادل المنافع، أي حالة تبعية إيجابية.

2 أو كتبعية غير متكافئة تشكل تهديدا أي حالة تبعية سلبية.

بعبارة أخرى فنماذج الصداقة و العداوة يمكن النظر إليها كعوامل تفسر جزئيا لماذا بعض علاقات التبعية الطاقوية تسييس (Politicized) و / أو يضاف عليها الطابع الأمني (Securitized)، بينما لا يحدث الأمر نفسه مع علاقات أخرى، و يمكن أن توضع طبيعة علاقة التبعية الطاقوية (ما إذا كانت إيجابية أم سلبية) في سياق متصل مع اقتصادي - سياسي أممي، مثلا يمكن أن لا تعتبر دولة ما تبعية الطاقوية لدولة أخرى مجاورة لها و المقدرة ب 30 % كتهديد أممي جاد، في حين تكون التبعية المقدرة بـ 10% لدولة أخرى مجاورة بمثابة تهديد جاد لأمنها القومي⁽²⁾.

و من هذا المدخل يمكن المقاربة بشكل واضح لواقع العلاقات الطاقوية الروسية الأوروبية، في إطار مفاهيم التبعية الإيجابية أو السلبية، و عبر ربطها بالسياق السياسي الأمني، فقضايا الطاقة تتداخل مع القضايا الأمنية و الاستراتيجية في علاقة الطرفين، فلا يمكن ان نفهم سياسة روسيا الطاقوية تجاه

(1) عامر مصباح، مرجع سبق ذكره، ص ص 297 - 298.

2) Mikko Palonkorpi, Op. Cit, p. 05.

أوروبا بمعزل عن باقي القضايا الأمنية كتوسيع حلف شمال الأطلسي أو قضية الدرع الصاروخي الأوروبي، فنجد بأن روسيا تلجا لاستخدام الطاقة كسلاح أو سلعة إستراتيجية للضغط على أوربا في قضايا أمنية و سياسية، و دفعها للقيام بسلوكات تناسب مصالحها.

المطلب الرابع: مكانة الطاقة في سياسات الدول و الصراعات الدولية.

يقول عالم الفيزياء النمساوي "لودفيغ بولتزمان" (Ludwig Boltzmann) سنة (1886): " إن صراع الحياة هو بالأساس تنافس على الطاقة"، هكذا عبر عن جوهر الصراع البشري و عن الطاقة كأهم محرقاته، بل يذهب آخرون كعالم الأنثروبولوجيا الأمريكي "ليزلي وايت" (Leslie White) (1949)، إلى ربط التطور الحضاري للبشر بمتغير الطاقة، حيث يقول: " مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، تتطور الحضارة بازدياد حجم الطاقة المستخدمة لكل فرد في السنة أو بازدياد فاعلية الوسائل المساعدة في توظيف الطاقة، بإمكاننا الآن وصف التطور الحضاري من وجهة النظر هذه ". و يذهب "إسحاق آزيموف" (Isaac Asimov) العالم و الأديب الأمريكي من الأصل الروسي، إلى أن: " القدرة على التحكم بالطاقة سواء كان ذلك بإضرام النار في الغابات أو بناء معامل الطاقة هي شرط أساسي للحضارة"⁽¹⁾.

بالانطلاق من هذه الخلفية، فالصراع من أجل الطاقة شكل محورا مهما في علاقات البشر و الدول عبر التاريخ، فقد لعبت الطاقة وتقنيات استخدامها دورا فارقا في لحظات تحول رئيسية في بنية النظام الدولي عبر مراحل مختلفة . ولعل النماذج الثلاثة الرئيسية -في هذا السياق- في التاريخ الحديث والمعاصر، تتمثل في⁽²⁾:

- أولا: اختراع المحرك البخاري في القرن الثامن عشر، والذي أتاح آنذاك امتداد النفوذ البريطاني إلى مناطق واسعة من العالم، وكذلك بدء تأسيس الدولة الأمريكية التي نعرفها، مع امتدادها إلى مناطق الثروات في وسط البلاد وغربها.

- ثانيا: اكتشاف آلية تقطير النفط في الولايات المتحدة في منتصف القرن التاسع عشر (1953)، حيث منح النفط المكرر الثورة الصناعية والعالم إمكانات هائلة للتوسع المكثف آنذاك، بالنظر إلى سهولة استخدامه وكفاءته، ليصبح النفط منذ ذلك الحين أداة لنمو القوى الدولية وتوسعها، وموضوعا لصراعاته.

- ثالثا: اكتشاف الطاقة النووية في منتصف القرن العشرين، والتي إلى جانب ما بدا لها من تجليات صناعية وتقنية لم تبلغ مداها بعد في مجالات متعددة من حياة البشر وأنشطتهم، كان

(1) ريتشارد هابنبرغ، انتهت الحفلة، سراب النفط، النفط و الحرب و مصير المجتمعات الصناعية، ترجمة: أنطوان عبد الله

(بيروت: الدار العربية للعلوم، ط 1، 2005)، ص 19.

(2) مالك عوني، "العامل المرواح : جدلية تأثير الطاقة في مرحلة إعادة تشكيل النظام الدولي"، مرجع سبق ذكره، ص ص

لها الأثر الحاسم في تحديد الأوزان العسكرية للقوي الكبرى حول العالم، وكذلك في تحديد طبيعة الصراعات المسلحة حول العالم.

إذا فالواضح أن الطاقة وتقنيات استخدامها لعبتا دورا مهما في تطور النظام الدولي المعاصر، سواء من حيث تحديد إمكانيات نمو القوى الدولية وتوسعها، واتجاهات هذا النمو وهذا التوسع، أو من حيث تحديد شكل الصراع الدولي وموضوعه وحدوده. لم تكن الطاقة في حد ذاتها العامل الحاكم في تحديد قوة دولة ما، أو مكانتها. فامتلاك الطاقة في حد ذاته لم يكن هو من يحسم مكانة الدولة في بناء القوة الدولي، لكن الطاقة كانت دوما متغيرا وسيطا، يحدد شكل توظيفه، وتقنية استخدامه هذه القوة، وحدودها.

منذ منتصف القرن العشرين، كانت الطاقة موضوعا للصراع الدولي من حيث محاولة السيطرة علي المناطق الغنية بها، أو إخضاعها لنفوذ قوي دولية في سياق عملية ضمان أمن الطاقة لتلك القوى، أو استخدام الطاقة كأداة لإدارة صراع دولي مع أطراف دولية أخرى. و أخذت أهمية النفط تزداد مع تزايد دوره كمصدر للقوة الاقتصادية، والقوة العسكرية للدول. ويلفت النظر أنه خلال المرحلة المذكورة، كان النفط مورد قوة مالية أو اقتصادية فقط عند الدول المنتجة والمصدرة للنفط، بينما كان النفط مصدرا للقوة العسكرية والاقتصادية للدول المستهلكة المستوردة. فلا يمكن تصور وجود عسكري كبير وواسع خارج أراضي الدولة من دون امتلاك الدولة لأدوات نشر ذلك الوجود العسكري، وعلى رأسها النفط. ولذلك، استمرت خريطة علاقات النفط قائمة، خلال تلك المرحلة الماضية، علي طرفين مختلفان في سبل توظيف النفط كعنصر قوة. فالدول الغربية، الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، كانت الطرف المستورد والمستهلك للطاقة، وقد استطاعت توظيف تلك الطاقة في بناء قدراتها العسكرية والاقتصادية، والحفاظ عليها، بل وتطويرها، أما الدول المنتجة والمصدرة للطاقة، فقد تمكنت من امتلاك قوة مالية، لكن من دون المنافسة، عالميا أو دوليا، علي القوة العسكرية أو الاقتصادية⁽¹⁾.

كما مثل السعي وراء الحصول عن مصادر للطاقة محور تحرك للدول أثناء الحربين العالميتين الأولى والثانية، فمع اندلاع الحرب العالمية الأولى حاولت بريطانيا أن تسيطر على مصادر جديدة للبترو في إطار تنفيذ مبدأ تشرشل حول التنويع في المصادر الطاقوية، كما مثل الوصول إلى البترول جزءا هاما في إستراتيجية دول المحور و الحلفاء أثناء الحرب العالمية الثانية، حيث كانت دول المحور (ألمانيا، إيطاليا، اليابان) تعاني بشدة من نقص إمدادات الوقود، و بالتالي ازدادت حاجتها لتأمين موارد

(1) مصطفى علوي، "خريطة جديدة: تحولات أمن الطاقة ومستقبل العلاقات الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص 09.

البترو، كما تضمن لاحقا الميثاق النازي - السوفييتي سنة 1939 العديد من البنود السرية الخاصة بالبترو في الشرق الأوسط⁽¹⁾.

هذا و تضمنت سياسة الدول العربية بعد حرب سنة 1973 تأكيدا على القيمة المحورية للنفط في العلاقات الدولية، بحيث اعتمدت على النفط كسلاح استراتيجي في حربها مع إسرائيل سنة 1973، فقبل هذا التاريخ كانت السيطرة على أسواق النفط العالمية، وتحديد سعر برميل النفط تحت سطوة الدول الكبرى المستوردة والمستهلكة له التي استفادت من انخفاض أسعاره، حتى عام 1974، ولم يتغير ذلك الوضع إلا في عام 1974، أي بعد حرب أكتوبر (1973)، التي حققت فيها مصر والعرب، لأول مرة في العصر الحديث، إنجازا تاريخيا عسكريا، وهو ما مكن دول الخليج العربية من اتخاذ قرار غير مسبوق بفرض حظر نفطي على الدول الغربية التي كانت قد ساعدت إسرائيل عسكريا بشكل مباشر أثناء حرب أكتوبر، وكان التأثير الأكبر لذلك القرار العربي غير المسبوق في الولايات المتحدة الأمريكية، ونتيجة لذلك القرار، حدوث طفرات كبيرة في أسعار برميل النفط، وبدأت الدول المنتجة للنفط في الخليج العربي، وخارجه، في الاستفادة من آثار ذلك القرار، بل وتقرير مزيد من الارتفاعات في أسعار برميل النفط الخليجي. ولأول مرة، تم تنشيط منظمة الدول العربية المصدرة للبترو (أوبك - O.A.P.E.C). في المقابل، أنشأت الدول المستوردة للطاقة منظمة دولية موازية، هي وكالة الطاقة الدولية التي أنشأتها الدول المستوردة والمستهلكة للنفط، في منتصف سبعينيات القرن العشرين، لكي تنسق علاقات التعاون فيما بين تلك الدول، حتى تستطيع مواجهة سياسات ومواقف منظمة "أوبك" والدول المنتجة المصدرة للبترو للسيطرة على أسواق النفط العالمية، وتحديد سعر برميل النفط ظلا تحت سطوة الدول الكبرى المستوردة والمستهلكة له حتى عام 1974. فقبل ذلك التاريخ، لم يكن للدول المنتجة، رغم إنتاجها لمعظم النفط المتاح عالميا، أي تأثير في سوق النفط. وظل برميل النفط يعرض ويبيع بثلاثة دولارات حتى أكتوبر 1973، وهو منخفض، أو متدن، يخدم مصالح الدول المستوردة المستهلكة، ولم يكن يخدم مصالح الدول المنتجة والمصدرة⁽²⁾.

تأكد الدور الكبير للطاقة في صنع السياسات الدولية و العالمية مع دخول العالم مرحلة جديدة في فترة ما بعد الحرب الباردة، فأغلب التفاعلات للدول الكبرى (الولايات المتحدة، بريطانيا، روسيا) مثلا في الشرق الأوسط أو في بحر قزوين أو القوقاز أو البلقان في هذه المرحلة الجديدة، تحكمت فيها دوافع اقتصادية ارتبطت بقضايا أمن الطاقة، يقول "مايكل كلير" (Michael Clare) في كتابه "الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية" (2001): "من الواضح أنه من

(1) أحمد البهي، "الخليج الفارسي يظل الجائزة الاستراتيجية"، (في: قراءات إستراتيجية/مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة، العدد 11، نوفمبر 1999)، متوفر على الرابط:

<http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/READ91.HTM>

(2) مصطفى علوي، "خريطة جديدة: تحولات أمن الطاقة ومستقبل العلاقات الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص 08.

غير الممكن تفسير القوى المحركة لشؤون الأمن العالمي بدون الاعتراف بالأهمية المحورية للمنافسة على الموارد، بالنسبة لكل بلد تقريبا في العالم، أصبح السعي وراء المواد الأساسية أو حمايتها سمة كبرى في تخطيط الأمن القومي، و كما تبين عملية "سنترازبات" (Sentrazepate) -المتعلقة باختبار مدى سرعة تدخل الولايات المتحدة عسكريا في مناطق تشتمل على مصالح طاقوية لها، كما حدث سنة 1997 في منطقة قزوين-، فإن قضايا الموارد تظهر أهميتها أيضا في التنظيم و النشر و الاستخدام الفعلي لكثير من القوات العسكرية في العالم، و في حين أن التنافس على الموارد قد لا يكون "الشيء الكبير الواحد"، الذي يكمن في صميم العلاقات الدولية، فإنه يساعد على تفسير الكثير مما يحدث في العالم اليوم، و يوصف تصور "مايكل كلير" بأنه أقرب للطرح الواقعي عندما يتعلق الأمر بالموارد الطاقوية كمصدر للصراعات الدولية.

لماذا أصبحت الموارد بهذه الأهمية؟ يتساءل "مايكل كلير"، يقول: "إن اعتماد سياسة أمنية ترتكز على الاقتصاد يؤدي بشكل شبه دائم إلى تشديد زائد على الموارد، على الأقل بالنسبة لتلك الدول التي تعتمد على واردات المواد الخام لأجل قوتها الصناعية، كما أن الاختفاء شبه الكامل للصراعات الإيديولوجية في عالم اليوم قد ساهم أيضا في مركزية قضايا الموارد، حيث ينظر إلى السعي وراء المواد الحيوية و حمايتها بوصفها إحدى الوظائف الأمنية الأولية للدولة، يضاف إلى ذلك أن بعض الموارد تساوي مقدارا هائلا من المال، فقد قدرت قيمة النفط المستخرج من بحر قزوين مثلا، من قبل وزارة الخارجية في عام 1997 بأنها تساوي حوالي 4 تريليون دولار، و لذلك ينظر إلى امتلاكه على نطاق واسع على أنه شيء يستحق الاقتتال عليه"⁽¹⁾.

و وفق هذا المدخل التفسيري يمكن فهم تحركات الدول الكبرى كالولايات المتحدة في الشرق الأوسط، كذلك فرنسا في ليبيا و تفسير سلوكات روسيا في محيطها الإقليمي و العالمي، بل و أغلب حالات النزاع في إفريقيا. و بالتالي التأكيد على الدور المحوري للطاقة و وزنها النسبي الواضح في تحريك و تحديد سلوكات الفواعل في المرحلة الحالية.

أهمية الموارد الطبيعية في سياسة الدول الخارجية:

تمثل الموارد الطبيعية المتاحة للدولة أحد أهم العوامل المؤثرة في صنع هذه السياسة و تحديد طبيعتها، فمن خلالها يتوفر الأساس المادي للنمو الاقتصادي، كما أنها تساهم بشكل مباشر في إتباع سياسة خارجية نشطة و فعالة، و يؤثر حجم الموارد المتاحة على نوعية القضايا التي تهتم بها الدولة في المجال الخارجي خاصة بالنسبة للدول التي تفتقر لها داخليا، هذا يدفعها للبحث عن تأمينها خارجيا، و يؤكد الواقعيون على أن امتلاك الدولة لمقدرات قومية بكميات معتبرة هو الذي يحدد مقدار القوة التي يمكن أن تمارسها الدولة في النسق الدولي عبر سياسة خارجية قد تكون فعالة

(1) مايكل كلير، الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية ، ترجمة: عدنان حسن (بيروت: دار الكتاب العربي، ط 1، 2002)، ص 21.

و نشطة أو ضعيفة غير مؤثرة، و هذا أيضا ما تحاول "نظرية المكانة" (Rank Theory) أن تبينه عندما ربطت بين القدرات القومية و مكانة و وضع الدولة عالميا، انطلاقا من أن الموارد تستخدم لتحسين مكانة الدولة، فالقدرات الاقتصادية تترجم إلى قدرات عسكرية، و من ثم تساهم في تحسين هذه المكانة، و يساهم في التأثير على التفاعلات الدولية، كما أن توافر الموارد من عدمه يحدد ما إذا كان يمكن للدولة أن تكون مانحة أو متلقية للمساعدات الخارجية⁽¹⁾، كما أن الموارد تحدد قدرة الدولة و مكانتها ضمن سياق التسلح، فاختيار نظم معينة للتسلح، و تحديد مستوى التسليح يتأثران بمدى توافر الموارد الاقتصادية (خاصة الطبيعية)، فمثلا تؤثر الموارد الاقتصادية على وجه التحديد في قدرة الدولة على إنتاج أسلحة نووية، فكلما امتلكت الدولة المواد الأولية النووية، ازدادت قدرتها على إنتاج الأسلحة النووية، خاصة أن استيراد المواد النووية يخضع لقيود صارمة تتأكد بموجبها الدولة البائعة من أن الدولة المشتريه لن تستخدم تلك المواد في إنتاج الأسلحة النووية، كما يؤثر توافر الموارد من عدمها في اتخاذ قرارات الدول للدخول في حروب، أو الاستمرار فيها⁽²⁾.

إضافة إلى ذلك فإن الدول عادة ما تلجأ لاستخدام ما تملكه من قدرات قومية كأدوات للتأثير على الدول الأخرى في مجال سياستها الخارجية، و تختلف أشكال هذا الاستخدام، إلا أنها ارتكزت دائما حول استخدام الأدوات الاقتصادية ، أو التهديد باستخدامها للتأثير على سلوك الآخرين نحو القيام بشيء ما، أو الامتناع عن القيام بشيء آخر، و تتزايد أهمية العوامل الاقتصادية في السياسة الخارجية في ضوء تزايد الاعتماد المتبادل بين الدول⁽³⁾.

لذلك في عصر غلب عليه الاعتماد المتبادل في التفاعلات الدولية، يصعب على الدول تحقيق الاكتفاء الذاتي التام في كافة المجالات، خاصة قطاع الطاقة، و هو ما يجعل الاعتماد على الغير أمر شبه حتمي بالنسبة لكل الدول (حالة الاتحاد الأوروبي و اعتماده على الطاقة الروسية - موضوع دراستنا) ، بحيث أن ارتفاع حالة اعتماد الاتحاد الأوروبي على الطاقة الروسية، جعله في حساسية مفرطة و دخوله في حالة تبعية سلبية، ما جعل روسيا تستغل الوضع، و لم تتردد لأكثر من مرة في استخدام سلاح الغاز أو التهديد باستخدامه للضغط على الاتحاد الأوروبي في قضايا معينة سياسية و أمنية (جورجيا، أوكرانيا، أبخازيا) ، هذا ما جعل الكثير من الدول تتمتع بمزايا في علاقاتها مع الدول الأخرى، بحكم موقعها أو ما تمتلكه من موارد طاقوية إستراتيجية، و هنا تتحدد طبيعة تبعية الدول لبعضها حسب درجة و طبيعة الطلب على تلك السلع، فكلما زادت حدة هذه التبعية كلما تقلصت حرية الدول التابعة في سياستها الخارجية و في تحقيق أهدافها و مصالحها في البيئة الدولية، غير أن حيازة هذه القدرات الاقتصادية لا يمكن أن يتجسد بشكل مباشر في دولة قوية ذات

(1) خديجة عرفة محمد، "أمن الطاقة و آثاره الاستراتيجية"، مرجع سبق ذكره ، ص 39.

(2) جنسن لويد ، مرجع سبق ذكره، ص 39.

(3) خديجة عرفة محمد، "أمن الطاقة و آثاره الاستراتيجية"، مرجع سبق ذكره ، ص 40.

سياسة خارجية مؤثرة، بل يتطلب الخبرة و البراعة و العقلانية في توظيف هذه الموارد (1)، فلمتلاك دول الخليج العربية لأكبر احتياطات العالم من النفط لم يكن عاملا حاسما في احتلال هذه الدول لمكانة في النظام الدولي، تفوق أو حتي توازي مكانة دول أخرى لا تمتلك تلك الاحتياطات نفسها، أو حتى قدرا يسيرا منها، لكنها أكثر تقدما بمعايير القوة المعرفية، أو الاقتصادية، أو العسكرية أو السياسية. بعبارة أخرى، فإن حجم استخدام الطاقة، ومدى كفاءته هما العنصر الحاسم في تحديد مكانة الدول من سلم القوة الدولية الشامل. إلا أن ذلك لا ينفي كذلك أن من يمتلك الطاقة يمتلك ما يمكن تسميته بـ"القوة السلبية"، أي قوة منع الطاقة عن مستخدميها. ولعل النموذج الأبرز يتمثل في حظر البترول العربي في حرب أكتوبر عام 1973 ، أو في التهديد الروسي بمنع تدفق الغاز الطبيعي إلى أوروبا، في خضم الصراع الذي تفجر بسبب إطاحة الرئيس الأوكراني "يانكوفيتش" (Jankovic)، وما تلاه من تصاعد لأزمة شبه جزيرة القرم الذي انتهى بضمها إلى الاتحاد الروسي(2).

أمن الطاقة و الأمن القومي للدول:

في مستوى آخر تعتبر الموارد الاقتصادية و خاصة المتعلقة بموارد الطاقة، من أهم دعائم الأمن القومي للدول، فالاعتماد على الآخرين لضمان موارد و منتجات حيوية في حياة المجتمعات قد يهدد الحالة الأمنية و يعيق تحقيق إستراتيجية الدولة على المستويين الداخلي و الخارجي(3). هناك علاقة تأثيرية واضحة بين أمن الطاقة و أمن الدولة القومي، حيث أضحت الأول أحد مكونات الثاني، و أصبح صونه و حمايته لا يقلان أهمية عن حماية أراضي الدولة ضد أي عدوان خارجي في ظل التنافس الدولي على مصادر الطاقة و السيطرة عليها، ما دفع الدول إلى إيلاء مفهوم " أمن الطاقة " أهمية متعاضمة في استراتيجياتها للأمن القومي، سواء بتأكيد ضمان استمرار الإمدادات أم بتتويج خيارات لمصادر الطاقة و البحث عن مصادر جديدة، فعلى سبيل المثال في آخر ثلاث استراتيجيات للأمن القومي الأمريكي لأعوام (2002) و (2006) و (2010)، كان هناك تركيز على ضرورة تحقيق أمن الطاقة الأمريكي(4). حيث أصبح ينظر إلى السعي وراء المواد الحيوية و حمايتها بوصفها إحدى الوظائف الأمنية الأولية للدولة(5).

و قد تجسدت هذه الرؤية مع بداية الثمانينيات بحيث صُبع أمن الطاقة بصبغة عسكرية، لاستخدام "القوة الصلبة" (Hard Power) كوسيلة لضمان الاستقرار في المناطق التي تنتج النفط و الغاز الطبيعي. و المثال الجلي على ذلك مبدأ الرئيس الأمريكي الأسبق "جيمي كارتر" (Jimmy Carter) الذي يعود إلى عام 1980 في رده على الاجتياح السوفياتي لأفغانستان في

(1) حسين بوقارة، مرجع سبق ذكره ، ص ص 81 - 82.

(2) مالك عوني، مرجع سبق ذكره، ص 04.

(3) حسين بوقارة، مرجع سبق ذكره، ص 82.

(4) عمرو عبد العاطي، مرجع سبق ذكره ، ص 60.

(5) مايكل كليبر، مرجع سبق ذكره، ص 21.

عام 1979، عندما صرح بأن الولايات المتحدة ستستخدم أي وسيلة ضرورية بما في ذلك القوة العسكرية في الدفاع عن مصالحها الحيوية في الخليج العربي بما يضمن تدفق النفط⁽¹⁾. ينظر في كثير من الأحيان إلى الحملات العسكرية التي تشنها الدول خارجياً على أنها تحمل في طياتها هدف الحفاظ على إمدادات الطاقة خارجياً، وإن لم يكن ذلك هدفاً معلناً، لكنه جلياً لأن الحملات العسكرية تحدث في مناطق ذات أهمية كبيرة بالنسبة إلى أمن الطاقة للدول المستهلكة و أمن الطاقة العالمي، و إن كانت لها دوافع رئيسة أخرى⁽²⁾، مثل الحرب الأمريكية على العراق في عام 2003، و الحملة العسكرية التي تشنها روسيا على الشيشان، و الحرب الروسية على جورجيا في منتصف عام 2008. و في هذا السياق، ركزت عدد من الدراسات الأمريكية على التكلفة العسكرية الأمريكية لضمان تأمين احتياجاتها من النفط، و ضمان استمرار الإمدادات النفطية إلى السوق الأمريكية و العالمية، و من تلك الدراسات التي تبحث التكلفة العسكرية الأمريكية لتأمين إمدادات النفط. دراسته حو "مشروع الأولويات القومية" (National Priorities Project)، و أخرى لمؤسسة "راند" (Rand). و يظهر تأثير أمن الطاقة في الأمن القومي للدول المستهلكة في أنها ترى أن تقليص إمدادات الطاقة الخارجية التي تعتمد عليها في تلبية احتياجاتها الداخلية من الطاقة يُحد من خيارات سياساتها الخارجية بما يُشكل تهديداً لأمنها القومي⁽³⁾.

الطاقة ومستقبل الصراع الدولي:

تشير أغلب الدراسات حول مستقبل العلاقات الدولية إلى سيطرة النظرة التشاؤمية على مستقبل العالم، الذي سيتجه أكثر نحو المزيد من الحروب و الصراعات و حالات اللاإستقرار، و يعتبر الواقعيون أكثر من يمثل هذا الطرح، و تعتبر الحروب أو صراعات الطاقة من أكثر العوامل التي ستتحكم في طبيعة هذه الحروب مستقبلاً، و هذا ما يذهب إليه "مايكل كلير"، عندما أكد على أن حروب الموارد في حقبة ما بعد الحرب الباردة ليست أحداثاً عشوائية أو منفصلة، بل إنها جزء من نظام جيو-سياسي مترابط أكبر، ففي حين أن الصراع الدولي كان حتى وقت قريب محكوماً باعتبارات سياسية و إيديولوجية، فإن حروب المستقبل سوف تُخاض على نطاق كبير من أجل امتلاك البضائع الاقتصادية الحيوية - خصوصاً الموارد اللازمة لأجل أداء وظائف المجتمعات الصناعية الحديثة - و السيطرة عليها، و ستصبح بهذا حروب الموارد في السنوات المقبلة السمة الأبرز للبيئة الأمنية العالمية⁽⁴⁾.

(1) عمرو عبد العاطي، مرجع سبق ذكره، ص 60.

(2) لمزيد من المعلومات عن المناطق التي تشهد صراعات عسكرية بشأن الطاقة، يمكن الرجوع إلى: بروننسكي، "الطاقة و الأمن"، في: التسليح و نزع السلاح و الأمن الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 347 - 350.

(3) عمرو عبد العاطي، مرجع سبق ذكره، ص 62.

(4) مايكل كلير، مرجع سبق ذكره، ص 239.

مع تزايد التنافس الدولي على الطاقة خاصة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، حدث تحول من الصراع و المنافسة على الأرض إلى تنافس و صراع على الطاقة. و توقع عدد من الباحثين بهذا التحول، منهم "ريتشارد أولمن"، الذي أشار في بداية ثمانينيات القرن الماضي إلى تراجع عدد الصراعات في شأن الأراضي. وتكهن أنه مع الارتفاع في الطلب على الطاقة وزيادة الاضطرابات في العرض، ستتدلع المزيد من الصراعات على مصادر الطاقة، خصوصًا النفط. ورأى أن مثل تلك الصراعات ستأخذ في الأغلب شكل المواجهات العسكرية الصريحة، لكنها ستكون على شكل صدمات حادة بدلاً من حروب طويلة، وستحدث بين الدول المتجاورة في الأساس⁽¹⁾.

من هذا المنطلق صار من المرجح أن يؤدي الصراع من أجل السيطرة على مصادر الطاقة إلى زيادة التوترات بين القوى الفاعلة في أسواق الطاقة، ما يؤدي في نهاية الأمر إلى وقوع نزاعات تأخذ طابعاً عسكرياً نتيجة المنافسة المتزايدة في أسواق الطاقة الدولية، و المخاوف من استخدام الطاقة كسلاح خارجي في وجه الدول المستهلكة، و النزاعات غير المحلولة على ملكية مصادر الطاقة⁽²⁾. هناك احتمالات لتزايد استخدام القوة العسكرية لتأمين حاجيات الدول من الطاقة، من المرجح

أن تتدلع صراعات ذات بعد يرتبط بمصادر الطاقة داخل الدول ذاتها، خصوصاً داخل القارة الأفريقية، و ستكون الدول ذات النزعة القومية في سياساتها تجاه أمن الطاقة أكثر استعداداً لاستخدام القوة العسكرية أو استخدام القوة للحفاظ على مصالحها القومية في المناطق الغنية بمصادر الطاقة، كالتصرفات الصينية في بحر الصين الجنوبي و الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، ولا يقتصر الأمر على التدخل العسكري للسيطرة على مصادر الطاقة في ظل تنامي الصراع الدولي عليها، لكن تسعى الدول الصناعية الكبرى للحفاظ على وجود قوات عسكرية لها في الدول المستهلكة للحفاظ على البنى التحتية لمصادر الطاقة وإمداداتها و حماية منصات الحفر و خطوط الأنابيب و معامل التكرير، وكثيراً ما تتمركز القوات العسكرية خارج حدودها الوطنية بهدف واضح هو حماية تدفق مصادر الطاقة، خصوصاً النفط، أو المناطق التي تعبر فيها . و هناك عدد من الأمثلة التقليدية على هذا النوع من التمرکز العسكري الخارجي، مثل التمرکز العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي⁽³⁾.

كتب الكثير من المختصين في قضايا الطاقة عن "نهاية عصر النفط" أو "مرحلة أفول النفط" كالكاتب و الإعلامي الأمريكي "ريتشارد هاينبرغ" (Richard Heinberg)، بحيث يبدو بشكل متسارع أن الاعتقاد بأن الإنتاج العالمي للنفط سيصل إلى أوجه خلال النصف الأول من هذا القرن، و سيؤدي إلى اندلاع حروب جيدة حول الموارد⁽⁴⁾، و يفهم من "أوج إنتاج النفط" (Peack

(1) عمرو عبد العاطي، مرجع سبق ذكره ، ص 60.

(2) كاميليا برونسكي، مرجع سبق ذكره ، ص 359.

(3) عمرو عبد العاطي، مرجع سبق ذكره ، ص 61.

(4) دندان عبد القادر، مرجع سبق ذكره ، ص 70.

(Oil Production)، أنهما ينطويان على حد فاصل، يعبر عن لحظة من الزمن، ينطلق قبلها إنتاج النفط صاعدا كالصاروخ، ثم فجأة ينعكس الاتجاه، و ينحدر إنتاج النفط إلى غاية النضوب بعد أن يكون قد بلغ الذروة من حيث الإنتاج و الاستخراج في وقت سابق⁽¹⁾.

قدمت " وكالة الطاقة الدولية" تقريرا، تم من خلاله دراسة حالة أكبر 800 حقل نفطي في العالم، لتخلص إلى نتيجة مفادها أن معدل الإنتاج السنوي سيتناقص بنسبة 5.1 % و مرشح للارتفاع بحلول عام 2030، و أعلى مستويات التناقص في الإنتاج النفطي بين سنتي 2000 و 2008، سجلت في المكسيك و الصين و النرويج و استراليا و المملكة المتحدة، و انخفضت الكميات المستخرجة من بحر الشمال ي النرويج من 6.4 مليون برميل يوميا سنة 2000، إلى أقل من 2.1 مليون برميل يوميا سنة 2005، و فنزويلا فقدت من قدرتها الاستخراجية منذ 2002، بينما انخفض إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية للعشرية الثالثة على التوالي، و تحولت اندونيسيا حديثا من دولة مصدرة إلى مستوردة للنفط، و قررت نتيجة لذلك الانسحاب من عضوية منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC)⁽²⁾.

و يثبت تقرير "مشروعات حول حقول النفط الكبرى في سنة 2004 بالوثائق، أن معدل اكتشاف الحقول النفطية الجديدة الكبرى هبط هبوطا حادا في السنوات الخيرة، فمن 13 اكتشافا لحقول نفطية تزيد محتوياتها عن 500 مليون برميل سنة 2000، هبط العدد إلى 6 حقول سنة 2001، ثم إلى حقلين سنة 2002، أما سنة 2003 فلم تشهد أي تبليغ عن أي اكتشاف واحد جديد يزيد حجمه عن 500 برميل⁽³⁾.

مقابل هذا التراجع في حجم الاحتياطات تفيد و تتنبأ دراسات أخرى بأن حجم الطلب على الموارد الطاقوية سيزيد باتجاه عكسي لتتناقص الموارد^(*)، و في هذا السياق تشير تقديرات وكالة الطاقة الدولية لعام 2013 إلى تزايد الاستهلاك العالمي للطاقة، و يصل معدل تلك الزيادة إلى نحو 56% فيما بين عامي 2010 و 2040 . و من المتوقع أن ينمو استهلاك الطاقة في غير بلاد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمعدل 90%، و داخل تلك البلاد بنسبة 17% فقط. و يستهلك القطاع الصناعي الحصة الكبرى من الطاقة، و قد تصل هذه الحصة إلى أكثر من نصف الطاقة العالمية في عام 2040 ، و على الرغم من السياسات واللوائح التي تحد من استعمال الوقود الأحفوري حاليا، فإن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرتبطة بالطاقة في جميع أنحاء العالم يتوقع أن تسجل ارتفاعا من

(1) ريتشارد هاينبرغ، غروب الطاقة: الخيارات و المسارات في عالم ما بعد البترول، ترجمة: مازن جندلي (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2006)، ص 61.

2) Gal Luft and Anne Korin, Op. Cit, p. 02.

(3) ريتشارد هاينبرغ، غروب الطاقة: الخيارات و المسارات في عالم ما بعد البترول، مرجع سبق ذكره، ص 40.

* (للاطلاع على المزيد من المعلومات حول ارتفاع الطلب و الاستهلاك العالمي للطاقة أنظر كذلك:

-World Energy Outlook 2007. International Energy Agency (IEA). Paris. 2007.

31 مليار طن في عام 2010 إلى 36 مليار طن في عام 2020 ، ثم إلى 45 مليار طن في عام 2040، وبزيادة قدرها نحو 46%⁽¹⁾.

في ظل هذه المعطيات صار واضحا انه الدول ستستمر جميعها في السعي إلى ضمان أمن موارد الطاقة التي تحتاج إليها لأغراض مدنية أو اقتصادية أو عسكرية، سواء فيما يتعلق بضمان مصادر منتظمة و مستقرة، أو بضمان طرق ووسائل نقل آمنة. لكن افتراض أن الدول ستلجأ إلى استخدام القوة فقط لتأمين حاجياتها من الطاقة لا يجب النظر إليه بشكل مطلق، و كون الحروب على الطاقة ستحدد مستقبل الصراعات كذلك أمر محل شك، لأن الدول و باقي الفواعل ستراجع و تستفيد من خبراتها التاريخية (أزمة البترول لسنة 1973)، لذلك برز اتجاه آخر يتحدث عن سيناريوهات تفاوضية، و يرى أن تأمين الطاقة سيكون من خلال انخراط الدول في علاقات تعاونية أكثر من تورطها في صراعات و حروب.

بسبب الظروف التي بات عليها الاقتصاد العالمي في عصر العولمة، وكذلك حجم الاعتماد المتبادل و التداخل في مصالح الدول عالميا على صعيد الأمن الطاقوي، يبدو أن ضمان أمن الطاقة بات موضوعا للتعاون الدولي أكثر مما هو موضوعا للصراع، في ظل العولمة الاقتصادية، الذي صار يتجه نحو تأمينه عالميا أكثر من كونه مرتبط بمصالح دول منفردة⁽²⁾، و بالتالي صار منطق العمل الجماعي الدولي لمواجهة أي تهديدات أو خلل في الإمدادات هو السائد، ففي المدى القصير يجب أن يركز العمل الجماعي على التعاون و التنسيق في استخدام الاحتياجات و وقت الأزمات و الطوارئ، و في المدى المتوسط و الطويل سيركز في البحث عن بدائل لمصادر الطاقة التقليدية و البحث عن سبل لفاعلية استخدام الطاقة بصورة ناجحة⁽³⁾. و من هنا صار الحديث عن بناء علاقات تعاون في مجال الطاقة أكثر من ضرورة، لأنه سيضمن تحقيق مصالح كلا من الدول المنتجة المصدرة للطاقة و الدول المستهلكة المستوردة لها، حيث تحتاج الفئة الأولى إلى عائدات النفط و الغاز لتشغيل اقتصادها الريعي بالأساس، بينما تمثل الواردات الوقود الأساسي لاستمرار نموها الاقتصادي، ولتحقيق رفاهية مواطنيه⁽⁴⁾، غير ان هذه الصورة المتفائلة تجد من يرفضها بحجة ان المؤشرات تبين ان الدول ممكن ان تضحي بهذا التعاون و الهمل الجماعي لصالح اهتماماتها المنفردة.

(1) مصطفى علوي، " خريطة جديدة: تحولات أمن الطاقة ومستقبل العلاقات الدولية "، مرجع سبق ذكره، ص ص 10 - 11.

(2) مالك عوني، "العامل المراهج: جدلية تأثير الطاقة في مرحلة إعادة تشكيل النظام الدولي"، مرجع سبق ذكره، ص 04.

(3) عمرو عبد العاطي، مرجع سبق ذكره، ص 63.

(4) مصطفى علوي، " خريطة جديدة: تحولات أمن الطاقة ومستقبل العلاقات الدولية "، مرجع سبق ذكره، ص 08.

في نهاية هذا الفصل يمكننا القول أن مفهوم الأمن كغيره من المفاهيم الأخرى في حقل العلاقات الدولية عرف تحولات جوهرية في مضامينه و أبعاده و مستوياته، و جاء ذلك تبعا لعمق التحولات التي مست طبيعة و نمط التفاعلات لعالم ما بعد الحرب الباردة، و التي طرحت قضايا جديدة اعتلت أجندة عمل مختلف الفواعل الأمنية سواء كانت دول أفراد أو منظمات، و هنا صار الأمن مفهوم متعدد الأبعاد و المستويات التي لم تعد تقتصر على الجانب العسكري و الاستراتيجي فقط، بل إن الدول و لضمان أمنها واستقرارها صار لزاما عليها أن تتعامل وفق منظور تعددي لمصادر التهديدات، و كذلك لطرق و آليات تجاوزها، فصار الحديث عن أمن اجتماعي و سياسي و بيئي و كذلك اقتصادي و هنا برز مفهوم أمن الطاقة كأحد أبرز معالم تطور أبعاد مفهوم الأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

رأينا كذلك أن مفهوم الطاقة يعتبر مفهوم متعدد الأوجه و الأبعاد، و هذا ما صعب على الباحثين ضبط تعريف موحد له، لذلك فمناقشة مفهوم أمن الطاقة تكون من خلال مناقشة و فهم أبعاده المختلفة: الاقتصادية، البيئية، الاجتماعية، الفنية، الأمنية، وكذلك الأبعاد ذات الصلة بالسياسة الخارجية، و ما زاد من صعوبة هذا الوضع هو وجود إشكالية ترتبط بالاختلاف في ضبط المفهوم بين الدول حسب موقعها في سلسلة الطاقة، بحيث نجد اختلاف بين الدول المنتجة و المستهلكة، بحيث تقارب كل دولة لمفهوم أمن الطاقة حسب مصالحها، فالدول المستوردة تركز على قضية استمرارية الإمدادات من الطاقة بأسعار معقولة و تنافسية، أما أمن الطاقة بالنسبة للدول المصدرة فهو استمرارية الطلب على الطاقة بسعر مناسب على المدى الطويل.

كما اتضح لنا من خلال هذا الفصل الدور الكبير للطاقة في صنع السياسات الدولية و العالمية مع دخول العالم مرحلة جديدة في فترة ما بعد الحرب الباردة، فأغلب التفاعلات التنافسية و الصراعية بين الدول الكبرى (الولايات المتحدة، بريطانيا، روسيا) مثلا في الشرق الأوسط أو في بحر قزوين أو القوقاز أو البلقان في هذه المرحلة الجديدة، تحكمت فيها دوافع اقتصادية ارتبطت بقضايا أمن الطاقة. التي أصبحت تشكل محورا و مصدرا للصراع، و أصبحت الطاقة تكتسب مع مرور الوقت مكانة أهم بالنسبة للدول، حتى باتت مصدرا رئيسيا للصراع في الوقت الراهن ، بل يرى البعض أن حروب المستقبل ستنحور أساسا على مصادر الطاقة أكثر من أي مصدر آخر ، و ستسعى الدول لهيمنة السيطرة على المناطق الغنية بها، أو إخضاعها لنفوذها ، و حدة هذا الصراع مرشحة للارتفاع أكثر بسبب تراجع احتياطات الطاقة و نضوبها على المستوى العالمي، في المقابل يعرف الطلب على الطاقة تزايدا أكبر في الوقت الراهن و المستقبل، خاصة مع بروز قوى و أقطاب اقتصادية جديدة، خاصة في آسيا، ما جعل الدول مهددة على صعيد أمنها الطاقوي بشكل متزايد، و ضمن هذه الفواعل نجد أن الاتحاد الأوروبي الذي أصبح يولي قضايا أمن الطاقة أهمية بالغة، و يضعها ضمن أولويات عمله الداخلية و الخارجية، خاصة و انه يعاني من

مشكلات كبيرة مصدرها الأساسي نقص و تراجع الإنتاج و الاحتياطيات المحلية مقابل ارتفاع الطلب، و كذلك ازدياد حدة تبعيته الطاقوية لمصادر الطاقة الخارجية و على رأسها روسيا، التي تعتبر أكبر مورد يهيمن على سوق الطاقة الأوروبي.

الفصل الثاني الفصل الثاني

مضامين الاستراتيجية الطاقوية الروسية

عرفت السياسة الخارجية لروسيا بعد نهاية الحرب الباردة، تحولا في جوهرها و طبيعة توجهاتها و رؤيتها للعالم، فبالرغم من التراجع الذي اقترن بها في العشر سنوات الأولى التي حكم فيها روسيا "بوريس يلتسين" (*Boris Yeltsin*)، و الذي قلص من طموحاتها و سعى لاندماجها مع الغرب، لم تخفي روسيا رغبتها في الرجوع كقوة و التأسيس لدور فعال و مؤثر في السياسات العالمية مع وصول "فلاديمير بوتين" (*Vladimir Putin*) إلى الحكم سنة 2000، بحيث عمل مباشرة على إعادة هيكلة السياسة الخارجية و إعطاءها أولوية ضمن سياساته، و وضع مبادئ مختلفة وجه من خلالها السياسة الخارجية بأهداف جديدة، ركزت بشكل رئيسي على ضرورة العمل لاسترجاع مكانتها كقوة عظمى في النظام الدولي، و لعب دور أساسي في القضايا الإقليمية و الدولية، و الرغبة لخلق عالم متعدد الأقطاب، و قد تبلور هذا الهدف فيما عرف بـ "مبدأ بوتين في السياسة الخارجية"، عبر من خلاله "بوتين" عن رفضه الخضوع و الرضوخ لمن يريد إذلال روسيا أو يبالغ في إقصاءها من المشهد الإقليمي و الدولي، إشارة منه إلى الممارسات الأوروبية و الأمريكية سابقا ضد روسيا في مرحلة حكم "يلتسين"، التي اتسمت فيها سياسة روسيا الخارجية بالضعف و عدم الفعالية، بسبب مواقفها السلبية تجاه القضايا الإقليمية و العالمية.

تبنى "بوتين" عقيدة يدفع من خلالها أوروبا و الولايات المتحدة إلى تغيير نظرتها الدونية لروسيا، و إلى فرض بناء علاقات متكافئة على قدم المساواة تتضمن احتراماً من جانبها لأمن و مصالح روسيا و شراكة كاملة مع حلفائها، و قد عبر "بوتين" من خلال هذه العقيدة الجديدة على مدى رغبة روسيا في تأكيد مكانتها كقوة عالمية و إقليمية، و الرغبة لخلق عالم متعدد الأقطاب، تكون فيه روسيا لاعبا دوليا لا يمكن تجاوزه أو اختراق مصالحه⁽¹⁾.

لخص "فلاديمير بوتين" هذا الوضع الجديد لروسيا في عالم ما بعد الحرب الباردة، في مقولته الشهيرة "إنه المستقبل الذي يولد اليوم"، إشارة منه إلى ما يجب على روسيا أن تلعبه كطرف رئيسي في عالم ما بعد الحرب الباردة، و خرجت روسيا عن سياستها السلبية، و أبدى "بوتين" في الكثير من القضايا مواقفها الراضية للوضع القائم الذي لا يخدم مصالح روسيا، و التي تضمنت و عبرت عن عقيدته الجديدة في علاقة روسيا مع الغرب، كقضية الدرع الصاروخي و أزمة أوكرانيا و أوسيتيا الجنوبية و رفضه القاطع لأي عمليات توسعة أوروبية لحلف الأطلسي ليضم دولا محاذية لروسيا، أيضا العودة إلى طرق باب ساحة الشرق الأوسط عبر موقف روسيا من حرب العراق و كذلك تدخلها في إدارة الصراع في سوريا، ليجسد بذلك "بوتين" رغبة و جدية روسيا في لعب دور مهم و موازي لما تقوم به باقي القوى الدولية الأخرى على غرار الولايات المتحدة الأمريكية.

(1) وسيم خليل قلجعية، روسيا الأوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط 1، 2016)، ص 163.

وظف بوتين العديد من الأدوات لتطبيق و تنفيذ مبادئه الجديدة، بحيث يذهب المفكر السياسي " بافل باييف" (Pavel Bayev) إلى أنه يوجد مسألتان تحظيان بحضور بارز في السياسة التي انتهجها بوتين على امتداد فترة حكمه، أثرتا بشكل مباشر على مختلف القضايا للسياسة الخارجية الروسية، و تتمثل في:

- أولهما: يتمثل في الأمن العسكري بحيث ركز "بوتين على وضع استراتيجيات ذات طابع أمني تحافظ على مصالح روسيا ليس فقط في جوارها القريب بل حتى في مناطق حيوية كالشرق الأوسط، و هنا برزت عقيدة عسكرية حتى و إن كانت تستبعد المواجهة العالمية، لكنها لا تستبعد التدخل العسكري لحماية مصالح روسيا كتدخلها في الشيشان او في جورجيا و سوريا.
 - و أما ثانيهما: فيتعلق بمسألة أمن الطاقة، الذي تعززت أهميته و أولويته القصوى بفضل هيمنة قطاع النفط و الغاز على الاقتصاد الروسي، و من هذا المنطلق عمل بوتين على استغلال قطاع الطاقة لتحقيق نهضة داخلية و خارجية في سياسة روسيا.
- فلكل من هذين الموضوعين منظومته و بنيته الداخلية المعقدة، و يمثلان العنصرين الأساسيين لقوة روسيا التي يسبغ عليها تقليدياً مفهوم "العظمة" (greatness)، و قد اقترنا هاذين العاملين بشكل مباشر برغبة بوتين في إرساء أسس العظمة الروسية و إعادة بنائها من جديد، بحيث عمل "بوتين" على استغلال قدرات روسيا العسكرية، و كذلك صادراتها الطاقوية بقصد تحويل روسيا إلى " قوة عظمى في مجال الطاقة" عبر تسييس الطاقة و استخدامها كأداة مركزية في تحقيق أهداف سياسة روسيا الخارجية⁽¹⁾.

وفي هذا الإطار، يبرز قطاع الطاقة كقطاع قائد لعلاقات روسيا الخارجية، وهو أشبه بالبوصلية التي توجه السياسة الروسية، وتحكم حركتها، وذلك بالنظر لكونه دعامة أساسية للأمن القومي الروسي بمفهومه الشامل، والعمود الفقري للاقتصاد الروسي، وعليه تعقد الأمم ال كذلك في استعادة روسيا لمكانتها خارجياً، عبر استخدامه كسلاح استراتيجي وأداة مهمة لتحقيق أهداف و مصلحة روسيا إقليمياً و عالمياً⁽²⁾.

بناء على ما سبق سنتطرق في هذا الفصل إلى تحليل الوضع الطاقوي الروسي، من حيث المقومات الطبيعية و الإنتاجية، بحيث تعتبر روسيا من الدول الرائدة عالمياً من حيث الاحتياطي و من حيث معدلات الإنتاج، بالإضافة إلى عرض مرتكزات الإستراتيجية الروسية لأمن الطاقة، و تأثيرها على السياسة الخارجية لها في محيطها الإقليمي و العالمي، و دورها في استعادة روسيا لمكانتها الدولية.

(1) بافل باييف ، "القوة العسكرية و سياسة الطاقة، بوتين و البحث عن "العظمة" الروسية" ، (في: شؤون اجتماعية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، العدد 115، خريف 2016)، ص 183.

(2) نورهان الشيخ ، " الخيار المتردد : هل تصبح الطاقة " سلاحاً " روسياً لاستعادة المكانة الدولية ؟ " ، (في : ملحق تحولات إستراتيجية/ مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، القاهرة ، العدد 196، يوليو 2014)، ص 23.

المبحث الأول: مبادئ و أدوات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة حكم "بوتين".

في أعقاب نهاية الحرب الباردة و بسقوط الاتحاد السوفييتي أثرت نقاشات واسعة حول مستقبل و مكانة روسيا في النظام الدولي الجديد، و طبيعة سياستها الخارجية في هذه المرحلة الجديدة، هل ستستمر بنفس فعالية سياسة الاتحاد السوفييتي الخارجية إبان الحرب الباردة، أم أنها ستتراجع تبعاً للظروف الدولية الجديدة و خروجها منهزمة في صراعها مع المعسكر الغربي، و بالتالي التراجع عن طموحاتها في لعب دور فعال في هذه المرحلة الجديدة، و هنا اعتقد الكثيرون أن روسيا الاتحادية ستتراجع في سياستها الخارجية عن طموحات التوسع و لعب دور فعال على الصعيد الدولي أو حتى الإقليمي، خاصة مع مؤشرات الضعف التي غلبت عليها في مرحلة "بوريس يلتسين".

دخلت روسيا مرحلة جديدة في ظل ظروف دولية مغايرة تماماً لما عرفته خلال الحرب الباردة، و كانت أهم معضلة خارجية واجهها "فلاديمير بوتين" بعد تفكك الاتحاد السوفييتي و مرحلة حكم "يلتسن" هي كيفية صياغة سياسة خارجية جديدة، في ظل حالة الانهيار الشامل للاقتصاد و الظروف الداخلية، و في ظل النظام العالمي الجديد الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة من ناحية أخرى، و بمعطياته التي شكلت تحدي كبير لاستعادة روسيا لمكانتها و إعادة هيكلة بنائها الداخلي و الخارجي⁽¹⁾، و من ثم واجهت روسيا معضلة إعادة بناء سياسة خارجية فعالة، و عملت على التوفيق بين مقتضيات عظمة روسيا و الالتزامات الضخمة لتلك العظمة في ظل بروز قوى دولية جديدة، كالاتحاد الأوروبي و الصين، هذا من جهة، و من جهة أخرى في ظل تراجع مستوى مقدراتها العسكرية، و كذلك ضعف اقتصادها و هشاشة تركيبية نظامها السياسي⁽²⁾.

و من هذا المنطلق طرح التساؤل: ما هي الأسس و المبادئ الرئيسية التي أقامت عليها روسيا سياستها الخارجية و حددت أولوياتها مع الخارج؟ و ما هي الأدوات المناسبة لتنفيذها؟ و هذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا المستوى من الدراسة.

المطلب الأول: المبادئ و الأولويات الأساسية للسياسة الخارجية الروسية الجديدة.

كانت الأولويات التي تحكم السياسة الخارجية الروسية هي أول من تأثر بنهاية الحرب الباردة، إذ هيمنت عليها أولويات جديدة أدخلتها العولمة و الانفتاح لفترة جديدة، و إن كانت أبقى على الأولويات التقليدية و النابعة من حرص الدولة الجديدة على عدم التخلي على المصالح القومية

(1) محمد السيد سليم، "التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية"، (في: السياسة الدولية)، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية، القاهرة، العدد 170، أكتوبر 2007، ص 40.

(2) المرجع نفسه.

الروسية، بمعنى آخر فإن ما حدث هو إعادة ترتيب هذه الأولويات لكي تبدو أكثر توافقاً مع متطلبات المرحلة الجديدة⁽¹⁾.

عرفت السياسة الخارجية الروسية الجديدة نتيجة هذه التحولات، الدخول في مرحلة تطوير العلاقات الدولية مع العالم بتراجع دور الإيديولوجية في توجيه علاقاتها الخارجية، والعمل بإتباع فلسفة براغماتية - واقعية - جديدة، بحيث يركز هذا التوجه البراغماتي الجديد على:

- الناحية الجيوسياسية.
- و على حماية الحقوق الروسية خارج حدودها.
- و بذل الجهود لاستخدام القوى التكتيكية في المجالات الاقتصادية، السياسية و العسكرية⁽²⁾.
- عكست الأولويات التي تمسكت بها روسيا الاتحادية و جعلت منها الصرح المعماري لسياستها الخارجية الجديدة متطلبات مرحلة متحركة و عصبية للغاية، و هي مرحلة انتقالية استهدفت إحداث تغيير شبه كامل و لكن مع ضمان استمرارية فعالة على الصعيدين السياسي و الاقتصادي، و في الوقت نفسه ضرورة الحفاظ على كامل الوحدة الإقليمية التي ورثتها من الماضي السوفييتي⁽³⁾.

تتمثل أهم هذه المبادئ و الأولويات التي قامت عليها سياسة روسيا الخارجية الجديدة، مع "بوتين" فيما يلي:

أولاً: البراغماتية بدلا من الإيديولوجية.

اتسمت السياسة الخارجية لـ"بوتين" بـ"البراغماتية"، بحيث انها اعتمدت على منهج عمل "الوسطية"^(*)، و ذلك بدلا من الإيديولوجية في توجيه أهداف سياستها الخارجية و الاستفادة من عوائد هذه السياسة في تحقيق الإصلاحات الداخلية و المصلحة القومية للدولة الروسية بدلا من السعي

(1) نية الأصفهاني، " المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية الروسية"، (في: السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية، القاهرة، العدد 142، أكتوبر 2000)، ص 172.

(2) Sergei Kortunov and Andrei Kortunov, « From Moralism to Pragmatism », (V:°13, N:°03, July-September 1994), p. 261.

(3) نية الأصفهاني، " المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية الروسية"، مرجع سبق ذكره، ص 172.

(*) اتسمت السياسة الخارجية لبوتين بـ"الوسطية" فيما بين تيارين رئيسيين حكما هذه السياسة بعد نهاية الحرب الباردة: - الأول: هو تيار المواجهة و العداوة، و هو التيار الذي كان متمسكا بالحفاظ على استقلالية السياسة الخارجية الروسية و تقويتها وتعزيز قدرات روسيا العسكرية، حتى برغم انتهاء الحرب الباردة عبر عنه التيار القومي و الشيوعيون، كذلك الأوراسيون و القوميون السلاف.

- و الثاني: يمثله الليبراليون هو تيار المهادنة و الاندماج مع الغرب، الذي تبناه "بوريس يلتسين" عقب انهيار الاتحاد السوفيتي مباشرة، و طيلة عقد التسعينيات، و الذي لم يقم فقط على إنهاء التوتر و العداوة مع الغرب، بل رأى أن السبيل للنهوض بروسيا من جديد داخليا و خارجا هو إعطاء الأولوية للغرب الأوروبي، و العمل على الاندماج معه و التطبيع بكل الوسائل المتاحة. تجسد ها المبدأ بشكل واضح في سياسته الخارجية من خلال محاولته أن يجمع في مضمون سياسته الخارجية بين التيارات الداخلية المختلفة، فجزء كبير من الروس محافظون أرادوا أن يروا فيه استعادة للمجد السوفيتي و الدولة القوية. وهذا ما دفع بوتين إلي الحرب مجددا في الشيشان و إلى إعلان بعض المواقف المتشددة تجاه الغرب من حين لآخر. لكن بوتين يدرك أيضا ان بلاده عاجزة اقتصاديا و أنها بحاجة إلي إصلاحات جذرية. لهذا يحاول بوتين الانفتاح علي بعض القوى الليبرالية في الداخل. كما يشدد علي علاقاته مع بلدان أوروبا الغربية و الولايات المتحدة في الخارج، و لا مانع من الانفتاح علي بعض القوى الآسيوية و العالم الإسلامي، إرضاء لبعض التيارات في الداخل، و تعزيزا لمواقفه و مساوماته مع الغرب خياره الأساسي.

وراء تحقيق أهداف التوسع الإيديولوجية، بحيث أصبحت تركز السياسة الخارجية الروسية اهتمامها على هدفين إستراتيجيين:

- العمل على إخراج روسيا من أزمتها الاقتصادية الداخلية.

- بناء دور و مكانة مهمة خاصة لروسيا في النظام الدولي الجديد⁽¹⁾.

أي الاستفادة في علاقاتها الخارجية مع الغرب و التعامل مع الاتحاد الأوروبي ليس كعدو إيديولوجي بل كشريك استراتيجي لتطوير روسيا داخليا، لكن مع الحفاظ على مصالح روسيا الحيوية، و التي ستلجأ روسيا لاستخدام القوة في حال تم تهديد مصالحها و قيمها من طرف الغرب. تبنى "بوتين" من هذا المنطلق، سياسة خارجية عملية تنطلق من إدراك معرفة حقيقية بحدود القدرات القومية لروسيا في عصر ما بعد الانهيار، و التي تتسم بالتضاؤل الشديد بالمقارنة مع ما كانت عليه في ظل الاتحاد السوفيتي السابق من ناحية، كما تأخذ في اعتبارها من ناحية أخرى طبيعة المتغيرات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة التي تتسم بهيمنة قطب دولي واحد هو الولايات المتحدة. هذا التوازن الدقيق بين محدودية القدرات القومية و المتغيرات السائدة على الساحة الدولية، دفع بوتين نحو تبنى سياسة خارجية، تقوم من ناحية على التخلي عما يصفه بـ "التوسع الاستعماري للاتحاد السوفيتي السابق"، كما تحذر من ناحية أخرى من الانجراف الأعمى وراء الغرب أو الإيمان الساذج به. و لكن على الجانب الآخر كان بوتين عازماً على تأكيد المكانة الدولية لروسيا، آخذاً في الاعتبار محدودية القدرات الوطنية لبلاده⁽²⁾.

جسدت ورقة الأفكار حول السياسة الخارجية لروسيا التي قدمتها وزارة الشؤون الخارجية، جوهر هذه النظرة، فحسب الوثيقة يتضح ان الدولة الروسية ينبغي أن تتخلى عن "الفكرة الثابتة" المتعلقة بضرورة التواجد العالمي (على غرار توسع الاتحاد السوفيتي) و هذا ما عبر عليه "بوتين" عندما قال: "علينا أن نخلص أنفسنا من طموحاتنا الإمبراطورية"، و ان فكر بدلا من ذلك روسيا بتعزيز مصالحها الاقتصادية. إضافة إلى ضرورة تحسين العلاقات مع جاراتها في مجموعة الجمهوريات المستقلة و مع أوروبا كذلك. و لكن في الوقت نفسه ضمت الوثيقة أفكارا بدت بأنها آتية من وثائق الحرب الباردة مثل: "إن روسيا محاطة بقوى معادية ينبغي محاربتها"، وهنا تشير ردة الفعل الروسية على السياسات المستقلة لأذربيجان، و جورجيا و أوكرانيا و كوسوفو، على أن الطابع الإمبراطوري - رغم انه أضعف و أقل وضوحا- كان ما يزال حيا في أذهان الفريق الحاكم الروسي، الذي كان ما يزال يؤكد على حقوق روسيا كقوة عظمى⁽³⁾.

(1) "العلاقات الروسية الأوروبية"، متوفر على الرابط:

<http://www.islamicnews.net/Common/ViewItem.asp?DocID=49875&TypeID=2&ItemID=317>

(2) التقرير الاستراتيجي العربي 2003-2004، "روسيا بوتين .. السعي وراء المكانة المفقودة"، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة، متوفر على الرابط: <http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/RARB85.HTM>

(3) ليليا شيفنسونفا، روسيا بوتين، ترجمة: بسام شيحا، (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2005)، ص ص 189 - 190.

و بالرجوع لواقع العلاقات الطاقوية الروسية الأوروبية، نجد أن مبدأ البراغماتية قائم بشكل واضح ضمن سياسات الطاقة الروسية تجاه الاتحاد الأوروبي، بحيث يعمل بوتين للحفاظ على الأسواق الأوروبية التي تعتبر مجالاً مهماً لتسويق المنتجات الطاقوية، حيث يتجه ما يقرب من 80% من الإنتاج الروسي من النفط و الغاز نحو الأسواق الأوروبية، كما تعتمد روسيا و تستورد ما يفوق نصف حاجاتها من التقنية الخاصة باستخراج النفط و الغاز من الاتحاد الأوروبي⁽¹⁾، غير أننا نجد في الوقت ذاته أن "بوتين" لا يخفي نبرة الصراع و المواجهة في قضايا أخرى، بل صار من أهم مبادئ سياسته تجاه أوروبا توظيف الطاقة كأداة أمنية يمارس من خلالها الضغط على دول الاتحاد الأوروبي ليدفعها أو يمنعها للقيام بسلوكات تستفيد منها روسيا أمنياً و إستراتيجياً، بحيث تجسدت هذه السياسة خلال أزمة الغاز الأوكرانية 2007 و 2009، و كذلك 2014، كما نجد أنه بالرغم من ارتباط روسيا بتقنيات الإنتاج الطاقوي التي تستوردها من أوروبا، غير أنها في المقابل لا تتردد في اللجوء إلى استخدام التهديد أو القوة العسكرية لتحقيق أغراضها، كما حدث في حرب جورجيا و أوسيتيا الجنوبية أو في قضية القرم سنة 2014.

ثانياً: استعادة مكانة روسيا كقطب دولي فاعل و مؤثر في السياسات العالمية.

توجه روسيا سياستها الخارجية الحالية بأهداف جديدة محاولة من خلالها استرجاع مكانتها كقوة عظمى في النظام الدولي، و لعب دور أساسي في القضايا الدولية، و العمل على ضرورة استعادة روسيا لدورها في النظام الدولي على كافة الأصعدة بما يتناسب و الحفاظ على مصالحها القومية في الخارج القريب و البعيد. و من هنا أعلنت روسيا رفضها المطلق لانفراد الولايات المتحدة بإدارة الشأن الدولي و الإقليمي، و رفض ممارسة الغرب الأطلسي نفوذه على دول أوروبا الشرقية و آسيا الوسطى، باعتبارهما مجال نفوذ تاريخي لروسيا، كما بين "بوتين" و عبر عن رفضه الخضوع و الرضوخ لمن يريد أن يمعن في إذلال روسيا أو يبالغ في إقصاءها⁽²⁾.

حيث تسعى روسيا في ظل الأوضاع الجديدة إلى ضمان مصالحها، في الوقت الذي تسعى فيه إلى استعادة المكانة الدولية المفقودة لكن دون التورط في مواجهة إستراتيجية شاملة و عالمية، مع إدخال تعديلات جوهرية في طبيعة هذه الطموحات، بما يتفق و الوضع الجديد ليتمكن من تحقيق طموحاتها في هذه المرحلة الجديدة، و بتحقيق إستراتيجية أمنية على المدى البعيد، تتجنب من خلالها الاصطدام و المواجهة العسكرية مع الإتحاد الأوروبي أو الو.م.أ، فالعقيدة العسكرية الروسية أصبحت تتبنى أهدافاً متوازنة بالقياس مع العقيدة العسكرية السوفييتية التي تبنت مفهوماً عالمياً للأمن امتد خارج الحدود المباشرة للإتحاد السوفييتي. أما في الوقت

(1) محفوظ رسول، "أمن الطاقة في العلاقات الروسية-الأوروبية": قراءة وفق نظرية الاعتماد المتبادل"، (في: المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 464 أكتوبر 2017)، ص 130.

(2) وسيم خليل قلعبية، مرجع سبق ذكره، ص 163.

الراهن فمفهوم الأمن الروسي يقتصر فقط على الأمن المباشر للأراضي الروسية و النطاق الجيوبولتيكي المحيط بها. كذلك نجد أن الأمن الروسي ينصب أكثر على الداخل خاصة ما يتعلق منه بالأقليات و العرقيات المختلفة التي يتكون منها الاتحاد الروسي.

ثالثاً: تحجيم الأحادية القطبية و خلق عالم متعدد الأقطاب.

يسعى بوتين بشكل متواصل إلى بناء و خلق نظام عالمي جديد قادر على استيعاب مصالح و أهداف روسيا الجديدة و المتجددة، فبوتين يعيد للتاريخ الروسي حضوره على الساحة الدولية، و هذا ما أكدته العديد من القضايا و المواقف، التي عبرت فيها روسيا عن قلقها و رفضها مثل العدوان الأمريكي على العراق، و استمرار التعاون مع طهران في استكمال برنامجها النووي بمفاعل بوشهر، أو في تحديث الماكينة الصناعية و العسكرية الروسية⁽¹⁾، و غيرها من القضايا الأخرى على رأسها ما تبديه من مواقف و سياسات حازمة اليوم فيما يحدث بالمنطقة العربية من ثورات واضطرابات خاصة بسوريا.

أعلن "بوتين" موقف روسيا من الأحادية القطبية في الخطاب الشديد اللهجة الذي أدلى به خلال مؤتمر ميونيخ للسياسة و الأمن سنة 2007، و الذي بين فيه أن روسيا لا يمكن أن توافق على سياسة القطب الواحد، سأمت سياسة الإملاء و التهيب التي أنتجتها الولايات المتحدة في العلاقات الدولية⁽²⁾.

اعتمد "بوتين" على عقيدة تقوم على حمل أوروبا و الولايات المتحدة إلى تغيير نظرتها الدولية لروسيا، و إلى فرض بناء علاقات متكافئة على قدم المساواة تتضمن احتراماً من جانبها لأمن و مصالح روسيا و شراكة كاملة مع حلفائها، و قد عبر "بوتين" من خلال هذه العقيدة الجديدة على مدى رغبة روسيا في تأكيد مكانتها كقوة عالمية و إقليمية كبرى، و عن كون روسيا لاعبا دوليا لا يمكن تجاوزه أو اختراق دائرة أمنه⁽³⁾.

في طريقه لذلك عمل "بوتين" من أجل إقامة تكتلات إستراتيجية و دعم قدرة روسيا للوقوف على قدم المساواة بجوار القطب الأوحده، و الحد من هيمنته على العالم، و الدعوة لعالم متعدد الأقطاب⁽⁴⁾، و تسعى الإدارة الروسية الى الانفتاح على دول العالم المختلف ، و لا سي ما دول الشرق، وإعادة الاعتبار لنظرية المحور الثلاثي (روسيا، الصين، الهند) ، و العمل على خلق توازنات إستراتيجية لدعم عالم متعدد الأقطاب يضمن لها مصالحها القومية ، كما نجد أن التوجه

(1) حميد حمد السعدون، " الدور الدولي الجديد لروسيا"، (في: دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد 42، 2009)، ص 08.

(2) عباس خلف، " علاقات روسيا مع الدول العربية و عودتها إلى الشرق الأوسط"، (في: مجلة حضارة مركز الأمة للدراسات و التطوير، العراق، العدد 08، 2010)، ص ص 39-40.

(3) وسيم خليل قلجعية، مرجع سبق ذكره، ص 163.

(4) نبيه الأصفهاني، " المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية الروسية"، مرجع سبق ذكره، ص 175.

الأوراسي الجديد في السياسة الخارجية الروسية يعمد إلى التحالف مع الدول الإسلامية و خاصة إيران، نظرا للتوافق بين مصالح طرفي الحلف في مواجهة الغرب. هذا إلى جانب إتباع دبلوماسية جديدة تقوم على تعزيز دورها كوسيط مقبول من كل الأطراف في حل النزاعات والأزمات الدولية والإقليمية، وهذا ما سعت إليه روسيا في ملفات مثل العراق، إيران، لبنان وفلسطين، وغيرها من الأزمات خلال السنوات الأخيرة⁽¹⁾.

رابعاً: الاعتماد على طرح مفهوم "الجوار القريب" (Near Board).

تبدي روسيا صرامة كبيرة و تتعامل بعدوانية عندما يتعلق الأمر بقضية الجوار القريب، و المقصود بمبدأ "الجوار القريب"، هو عدم القبول بتدخل قوى خارجية في تحركات روسيا داخل المناطق الوسيطة التي تفصل بينها و بين الدول التي كانت تابعة لها في الماضي⁽²⁾. يذهب البعض إلى أن بروز سياسة روسية أكثر صرامة ، و أكثر عدوانية لم تكن موجهة نحو تكامل روسيا مع الجيران ، بل بالأحرى إخضاعها في ثلاثة قضايا تهاه أساسية بالنسبة لمصالح السياسة الخارجية الروسية : الأم من ومكافحة "التطرف" و "الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية" و "حقوق ومصالح المواطنين الروس و أبناء الأمة"⁽³⁾.

لذا فقد عملت روسيا على التعامل مع المناطق المجاورة لها بحساسية كبيرة خاصة إذا شكلت السياسات الغربية الأوروبية أو الأمريكية محاولة لاستغلال هذه المناطق كمنافذ للضغط أو محاصرة روسيا اقتصادياً أو عسكرياً، كقضية توسيع حلف الناتو ليشمل عدد من الدول التي شكلت سابقاً جمهوريات تابعة للإتحاد السوفييتي. لذا لم تقبل روسيا العمل كوسيط لتسهيل ضخ موارد وثروات جمهوريات القوقاز وآسيا الوسطى لصالح أي من هذه القوى الكبرى، فهي تعتبر هذه الجمهوريات بمثابة مناطق نفوذ لها، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأمنها القومي ومصالحها الاقتصادية والإستراتيجية، ولعل وجود الملايين من المواطنين الروس على أراضي هذه الجمهوريات، فضلاً عن الاعتماد الاقتصادي الكبير للجمهوريات السوفيتية السابقة على روسيا كأكبر شريك تجاري لها، يؤكد استمرار الدور والنفوذ الروسي القوي بهذه الجمهوريات لسنوات قادمة⁽⁴⁾.

(1) أحمد علّو، "السياسة الخارجية الروسية في علاقاتها الدولية"، (في: مجلة الجيش)، نقلا عن موقع المجلة، متوفر على الرابط: <http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=14388>

(2) نبية الأصفهاني، "المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية الروسية"، مرجع سبق ذكره، ص 172.

(3) U.S. Government., "Russia in the International System", (Working paper June 2001), Available at: <http://www.ciaonet.org/wps/dod119/index.html>

(4) عبد الله صالح، "مستقبل السياسة الخارجية الروسية"، موقع مجلة العصر، متوفر على الرابط: <http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=6708>

خامسا: روسيا كدولة أورو-آسيوية.

حرصت روسيا على طرح الوضع الجيوسياسي الفريد الذي تتمتع به في توجهاتها الخارجية، فهي دولة كبرى تنتمي جغرافيا في آن واحد إلى أوروبا غربا، إذا تمثل الجزء الشرقي من هذه القارة، و إلى آسيا شرقا، إذا تمتد بمساحات شاسعة في عمق القارة الآسيوية لتصل إلى اليابان. لذا تصف نفسها بأنها "دولة أورو-آسيوية" ذات ميزات متنوعة و خاصة جدا، و بالتالي فإنها حرصت على أن تكون لها دبلوماسية مميزة في علاقاتها مع الآخرين⁽¹⁾، و قد شهدت روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي إعادة انبعاث الهويتين في سياستها الخارجية، و التي تراوحت بين توجيهين: توجه أوروبي-أطلنطي، و الثاني أرواسي جديد⁽²⁾. و يؤكد في هذا الصدد عالم الجيوبوليتيك الروسي الشهير "نيكولايفيتش سافيتسكي" (*Nikolayevich Savitsky*) الذي تتلخص فكرته الأساسية في أن روسيا تمثل تكوينا حضاريا مميزا تحده خاصية "التوسط"، و تبدأ إحدى مقالاته و هي "الأسس الجغرافية و الجيوبوليتيكية للأوراسيا" (1933) بهذه الكلمات: "لروسيا عدد من الأسباب يفوق بكثير ما لدى الصين من الأسباب التي تسمح بتسميتها "دولة متوسطة"⁽³⁾، سمة التوسط هذه أدت إلى ظهور اتجاهين في توجهات و أولويات سياستها الخارجية ما بين الاتجاه الأورو-أطلسي و الآسيوي نحو الشرق⁽⁴⁾.

عكس الاتجاه الأطلسي الذي ذهب إلى اعتبار روسيا جزء من أوروبا حضاريا ، يذهب الأوراسيون إلى النقيض من ذلك، بل يشددون على أن لروسيا هوية مستقلة تجعلها تتمتع بمكونات حضارية و قومية منفردة، نابعة من خصوصيات تركيبها الجغرافية و التاريخية. ف زيادة على الوضعية الجيوبوليتيكية الفريدة لروسيا، يؤكدون على الاختلاف الحضاري بين الشرق والغرب كما يشير "إلغيز بوزدنياكوف" (*Elgiz Pozdnyakov*):

" ليس الموقع الجيوبولتيكي لروسيا وحيدا من نوعه فقط، حقا إنه مصيري للعالم. إن من أهم جوانب هذا الموقع أن جعل من روسيا تقع بين حضارتين وجعلها حامي طبيعي للتوازن الحضاري وكذا لميزان القوى العالمي."

(1) نبيه الأصفهاني، "المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية الروسية"، مرجع سبق ذكره، ص 172.

(2) محمد السيد سليم، "التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية"، مرجع سبق ذكره، ص 40.

(3) ألكسندر دوغين، مرجع سبق ذكره، ص 128.

(4) نبيه الأصفهاني، "المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية الروسية"، مرجع سبق ذكره، ص 175.

و يذهب " ألكسندر دوغين" (*Alexander Dugin*) (*) -أحد أبرز رواد تيار الأوراسية الجديدة، إلى ضرورة إدراك هوية روسيا كدولة كبرى يجب أن تواصل العمل لإعادة مجد روسيا القيصرية، و تجاوز كل العقبات لتكوين الإمبراطورية الروسية من جديد. فروسيا بلد أورو-آسيوي، يتجسد فيه مفهوم الأرض المتوسطة ذات الخصوصية المنفردة. بحيث نجد أن الأوراسيون الجدد يستندون في تصورهم حول مكانة روسيا و وضعها المنفرد إلى نظرية "الأوراسي 1-الأرض المتوسطة" لـ"سافيتسكي" الذي يبين تفرد روسيا بهذا الموقع المتوسط. و يبني الكثير من الروس القوميين آمالهم في عودة روسيا لمكانتها، والنصر - من وجهة نظر هؤلاء - سوف يبني على الجغرافيا وليس التاريخ، أي بالمكان وليس بالزمان⁽¹⁾.

يبدو جليا تأثير هذا التيار على مواقف و قناعات "بوتين" في صنع السياسة الخارجية، بحيث ينطلق في صنعها من كونها دولة عظمى على نهج الإمبراطورية السابقة، لذا فالأهداف القومية الروسية حسب هذا التوجه يمكن النظر إليها على مستويات عدة -على المستوى الكوني- على المستوى العام للكرة الأرضية، المستوى الجيوبوليتيكي، و الحضاري، و على المستوى القومي الضيق، المستوى الاجتماعي- السياسي، و الثقافي. لذا فالمصطلحات التي تحدد حجم هذه الأهداف يعبر عنها بـ" التوجه نحو بناء الإمبراطورية"، "القارية"، "الأوراسية". و كلها تستند إلى رمزية التاريخ الروسي و التوجهات التاريخية للأمة، لذا فإن خصوصية القومية الروسية تكمن بالذات في كونيتها، فهي لا ترتبط بالدم بقدر ما ترتبط بالمدى، بالتراب و الأرض⁽²⁾.

لذا يرى الأوراسيون الجدد أنه لا معنى لروسيا دون إمبراطورية، و ينطلقون في تصورهم هذا من اعتبارات الخصوصية الثقافية و القومية لروسيا، بالإضافة إلى الاعتبارات الجيوبوليتيكية التي يجب ان تتمتع بها روسيا باعتبارها تمثل الأرض المتوسطة، و لحماية مصالحها لا بد من أن تعمل على تحقيقها كأهداف جيوبوليتيكية قارية تضمن بقائها في مواجهة العدو المتمثل في الحلف الأطلسي و الغرب. و تبقى أحد المطالب الأكثر إلحاحا بالنسبة لروسيا هو " تجميع الإمبراطورية". لذا فمن وجهة النظر هذه كان وجود المعسكر الشرقي يحمل دلالات إيجابية لاحتمال قيام الوحدة الأوراسية من أجل التكامل القاري و استقلالية المدى المكاني الكبير لروسيا، فالمعسكر الشرقي كان وحده قابلا

* (ألكسندر غيليفيتش دوغين: مواليد موسكو عام 1962. أكاديمي وسياسي روسي، ملقب بـ"الفيلسوف والمفكر الذي أعاد إحياء نظرية أوراسيا الجديدة". عمل كمستشار للبرلمان الروسي خلال سنوات 1998-2003، و يشغل منصب رئيس خبراء الجيوبوليتيكية التابع للمجلس الاستشاري المتخصص بشؤون الأمن القومي التابع لرئاسة مجلس النواب الروسي. أهم مؤلفاته كتاب: أسس الجيوبوليتيكية، مستقبل روسيا الجيوبوليتيكية، وهو اليوم عضو مؤسس وفاعل في حزب "روسيا الموحدة" الحاكم في البلاد، ومؤسس للحجبة القومية البلشفية، وحزب "أوراسيا"، أصدر دوغين 30 كتاباً منها كتاب "النظرية السياسية الرابعة"، الذي يركز فيه على إحياء الإمبراطورية الروسية وإعادة هيمنتها مجدداً من خلال السيطرة على المناطق التي يسكن فيها الناطقون بالروسية في جورجيا وشرق أوكرانيا وشبه جزيرة القرم، التي يعتبر مراقبون بأنه "المحرك وراء ضمها رسمياً"، بالإضافة إلى دول البلطيق. (1) -مروى صبري إم-ام، "قراءة في كتاب (التوجهات المختلفة في الفكر الاستراتيجي الروسي، للمؤلف (Yury E. Fedorov)"، (مارس 2003)، موقع الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية، متوفر على الرابط : <http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/RE1D43.HTM> (2) ألكسندر دوغين، مرجع سبق ذكره، ص 297.

ليكون الأساس لتوحد الأوراسيا في إمبراطورية، و مثلت نهاية العالم الثنائي القطبين ضربة إستراتيجية للأوراسيا، ضربة للاستقلال القاري و للاستقلال المحتمل لجميع دول الأوراسيا⁽¹⁾.
لذا يجب على روسيا العمل على حماية "الجوار القريب"، و إقامة تحالفات مع دول أوروبا الشرقية و كذلك دول آسيا الهند و إيران و الصين لحماية مصالحها الاستراتيجية، و إقامة مجال يضمن لها النفوذ الحيوي في مواجهة الحلف الغربي الأطلسي.

على ضوء هذه المبادئ و الأولويات التي تتحكم في توجهات و طبيعة سياسة روسيا الخارجية، يمكن ان نفهم مضامين سياسة روسيا الطاقوية تجاه الاتحاد الأوروبي، و المرتكزات التي تجعل من روسيا تستخدم الطاقة كأداة أمنية، تفرض من خلالها نفسها كطرف مهم في معادلة القوة الإقليمية العالمية، و تحاول ان تسيطر على جزء مهم من صناعة هاته السياسات بما يتماشى مع مصالحها القومية.

المطلب الثاني: الإطار الجديد للعلاقات الروسية الأوروبية في ظل تحولات السياسة الخارجية الروسية.
طرحت العديد من التساؤلات حول شكل و طبيعة العلاقات الروسية مع أوروبا و الغرب عموما، بعد هذه التحولات التي عرفتها سياسة روسيا الخارجية على مستوى المبادئ و المحددات و كذلك الأولويات، و كان من أهمها: ما هو الشكل الجديد الذي طبع علاقات روسيا مع أوروبا و الغرب؟ و كيف تعاملت روسيا مع الاتحاد الأوروبي، هل من منطلق اعتباره كمصدر تهديد مستمر لمصالحها القومية؟ أم كشريك استراتيجي بنظر صناع القرار الروس؟ و كيف أثرت هذه التحولات الجديدة في سياسة روسيا على النظرة الأوروبية لها؟

بعدما أبدى "يلتسين" توافقا و استجابة، و نوع من الخضوع للسياسات الغربية، جعلت سياساته توصف بأنها تابعة و هشة داخليا و خارجيا، تغيرت سمات هذه السياسة منذ وصول "بوتين" إلى الحكم سنة 2000، بحيث دخلت روسيا مرحلة جديدة في عهده، و أتسمت سياسة روسيا الخارجية في هذه المرحلة بضرورة إعادة تقويم الحسابات و الأولويات عبر العمل على الحفاظ على مصالح روسيا القومية، لكن دون إعلان العداء المباشر للغرب، بل التعامل معه ببراهماتية و استغلال العلاقة في تطوير الاقتصاد الروسي و كذا حماية المجال الحيوي عبر التعامل مع دول الاتحاد الأوروبي كشريك استراتيجي في حدود المصالح القومية الروسية.

وصفت العلاقات بين روسيا ودول الاتحاد الأوروبي في هذه المرحلة الجديدة بأنها ذات طابع استراتيجي، و رغم جهود كبار السياسيين الأوروبيين في المحافظة على علاقة صداقة ودية مع

روسيا، إلا أن هذه العلاقة تتسم بالصعوبة⁽¹⁾، ويقدر كبير من الحساسية خاصة مع تجدد العديد من نقاط الاختلاف سواء الاقتصادية منها أو الأمنية العسكرية، وهذا ما يضع العلاقة في ظل مفارقة حاولت روسيا التوفيق بين طرفيها، فخلال السنوات الأخيرة يرصد المتابع تناقضا غريبا في علاقات روسيا مع أوروبا. ففي الوقت الذي تتوطد فيه صلات موسكو مع باريس وبرلين، وتقترب من مراحل الشراكة الاستراتيجية، تشهد علاقات روسيا مع المؤسسات الأوروبية أزمات متعاقبة. فنجد مثلا روسيا جمدت مشاركتها في معاهدة الحد من الأسلحة التقليدية في أوروبا إلى حين مصادقة دول حلف الناتو على الاتفاقية التي تم التوصل إليها منذ عدة سنوات، والتي تقضي بتعديل المعاهدة، بعد تغير موازين القوى وانحياز حلف وارسو، وتوسعه عبر انضمام 6 دول أعضاء حلف وارسو السابق.

لذلك ظلت العلاقات الروسية الأوروبية تتأرجح بين التقارب و الصراع ، فبالرغم من توفر بعض مظاهر التعاون و الشراكة في المجال الاقتصادي و التجاري، فلا يمكن تجاوز بعض نقاط الخلاف التي قد تؤثر على طبيعة و مستقبل هذه العلاقة، و يمكن ذكر هذه الخلافات فيما يلي⁽²⁾:

- أولا: هناك نزاعات تجارية بين روسيا والدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي. مثلا، صوتت

بولندا ضد توقيع الاتفاق الجديد مع روسيا لمنع روسيا من استيراد اللحوم منها. و وفقا لنصوص قوانين الاتحاد الأوروبي، فإنه إذا عارض أي عضو الاتحاد هذا الاتفاق، فلن يسمح للاتحاد الأوروبي بتوقيعه.

- ثانيا: ظلت العلاقات متدهورة بين روسيا والدول التي انفصلت عن الاتحاد السوفيتي

سابقا وانضمت إلى الاتحاد الأوروبي، مثل بولندا و قضية نصب الصواريخ على أراضيها، بالإضافة إلى أحداث أوكرانيا و الحرب في أبخازيا و أوسيتيا، و لا تزال روسيا والاتحاد الأوروبي تتناحسان على وضع أقدامهما في منطقة أوروبا الشرقية. وكانت بولندا والتشيك قد وافقتا على نشر الولايات المتحدة وحلف الناتو نظام الدفاع ضد الصواريخ الباليستية في أراضيها.

- ثالثا: كما تمثل قضية الطاقة، أبرز القضايا الخلافية بين الطرفين، خاصة في ظل تحكم روسيا و رغبتها في السيطرة على إمدادات النفط القادمة من آسيا الوسطى، و التي حاولت أوروبا من

(1) دويتشه فوليه، روسيا والاتحاد الأوروبي - مصالح إستراتيجية وعلاقة صعبة، متوفر على الرابط: <http://www.dw-world.de/dw/article/0,,2516875,00.html?maca=ara-aa-gesamt-670-rdf>

(2) "العلاقات بين روسيا والاتحاد الأوروبي تسير على طريق الأشواك"، متوفر على الرابط: <http://arabic.cri.cn/189/2007/05/18/83@76638.htm>

خلالها تقليل اعتمادها على الغاز الروسي، بعدما تحول إلى أداة أمنية بيد روسيا تمارس من خلاله ضغوطا على أوروبا في قضايا أخرى أمنية و إستراتيجية.

في ظل هذا الوضع تبنى بوتين في إطار سياسته العملية الواقعية، توجهها توفيقيا في إدارة علاقات روسيا مع الاتحاد الأوروبي و الغرب، يقوم على أن الشراكة الاستراتيجية مع الغرب والولايات المتحدة لا تعنى التحالف، وإنما ينبغي على السياسة الروسية أن تتخذ موقفا متوازنا في علاقاتها الدولية، وآلا تفقد ما تبقى لها من مواقع على الساحة الدولية، رافضا بذلك مقولات التيارين اليميني الليبرالي المهادن، الداعي إلى توثيق علاقات روسيا مع الغرب في كافة المجالات باعتبار ذلك مصلحة إستراتيجية وحيوية لروسيا، و كذلك المحافظ المتشدد، القائل بأن سياسة المهادنة أدت إلى تآكل المكانة الدولية لروسيا، والمطالب باستعادة روسيا لدورها كقوة عظمى في العالم و هذا لن يتحقق إلا باستمرار سياسة العداة و المواجهة. و إعطاء الأولوية للتوجه نحو الشرق الآسيوي⁽¹⁾.

إلا أن رؤية القيادة الروسية لمحددات هذا الدور الذي يجب أن تستعيده روسيا كقوة مؤثرة في النظام الدولي، تختلف كثيرا عما كان عليه الحال خلال فترة الاتحاد السوفييتي السابق. فالسياسة الروسية تخلت على الإيديولوجية كمحرك لها، و أصبحت أكثر براغماتية، حيث تحكمها المصالح الوطنية، اقتصادية كانت أم أمنية، و في إطار رؤية تنطلق من التنسيق و ليس التنافس و المواجهة المباشرة مع الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة⁽²⁾.

لم يكن توجهه "بوتين" نحو الغرب كخيار استراتيجي لهروسيا، بدافع التبعية أو الخضوع، بل كان نتيجة عدد من المحددات الواقعية والقيود على المستويين الخارجي والداخلي، فخارجيا اصطدمت سياسة الاتجاه شرقا التي بدأها "بوتين" بحقيقة أن تلك الدول لها علاقاتها الوطيدة مع واشنطن، وبالتالي فهي ليست على استعداد لمجاراة السياسة الروسية في تحدي القطب الأمريكي⁽³⁾، أما داخليا فمسار التنمية الاقتصادية في روسيا و كذلك ظهور بعض العقبات يستدعي ضرورة الحفاظ على علاقات وطيبة مع الشركاء الأوروبيين لدعم و زيادة حجم الاستثمارات الخارجية التي تشكل داعم مهم لعجلة التنمية الداخلية، و كذلك الحفاظ على الأسواق الخارجية الروسية بالدول الأوروبية لترويج سلعها خاصة الطاقوية منها، غير أن هذا في المقابل لم يثني القادة الروس على

1 (التقرير الاستراتيجي العربي 2003-2004، " روسيا بوتين .. السعي وراء المكانة المفقودة"، مرجع سبق ذكره.
 2 (نوره-ان الشيخ، " العلاقات الروسية-الأورو أطلنطية بين المصالح الوطنية و الشراكة الاستراتيجية "، (في: السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، القاهرة ، العدد 170، أكتوبر 2007)، ص 48.
 3 (أحمد دياب، " روسيا و الاتجاه غربا ". مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة، متوفر على الرابط : <http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/WEEK201.HTM>

الاهتمام و تكريس التوجه نحو الشرق الآسيوي، لأن ثمة ضرورة بأن تبذل المزيد من الطاقات والموارد الدبلوماسية لصالح سياسة آسيوية، من أجل أن تتمكن من بلوغ الاستقرار في آسيا الوسطى، عبر التنسيق مع الصين وغيرها من الشركاء الآسيويين، خصوصاً إذا أرادت روسيا عقد شراكات بغية استغلال موارد الطاقة الموجودة في قسمها الآسيوي وتطوير أقاليمها في أقصى الشرق وسيبيريا (1).

لخص "بوتين" هذا الوضع الجديد لروسيا في ظل هذه التحولات العالمية، و حدد طبيعة السياسة الخارجية التي يجب إتباعها لتحقيق مكاسب تتماشى و مصلحة روسيا القومية، في خطابه العام أمام الجمعية الفيدرالية الروسية في مارس 2002: "أن العالم المعاصر هو عالم المنافسة القاسية... ليس لدينا طريق غير مواصلة التكامل في المجتمع الدولي، و مهمتنا الأساسية هنا تكمن في كيفية التوصل لذلك عبر تحقيق أقصى الشروط و الفوائد الملائمة من وجهة نظر المصالح القومية الروسية... لقد وجهت كامل جهودنا في هذا الاتجاه و منها على سبيل المثال تشكيل النظام العالمي العادل و الديمقراطي، و ضمان الاستقرار الاستراتيجي و محاربة التهديدات الجديدة و التكامل الروسي التام في الاقتصاد العالمي (2)

المطلب الثالث: أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الروسية.

في سعيها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية الجديدة و استعادة مكانتها، و لعب دور مؤثر في عالم ما بعد الحرب الباردة، اعتمدت السياسة الخارجية الروسية في مرحلة حكم "بوتين"، على مجموعة من الوسائل و الأدوات لتحقيق ما تصبو إليه، و هنا نفرق بين ثلاثة أدوات رئيسية تميزت بها سياسة "بوتين" الخارجية:

أولاً: الوسائل العسكرية.

بالرغم من أن "بوتين" أعلن تراجعته عن إستراتيجية المواجهة الشاملة عسكرياً مع الغرب نظراً لعدم تناسب ذلك مع قدرات روسيا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، غير أنه لم يتخلى عن ضرورة تقوية روسيا عسكرياً، و تطوير أسلحتها الدفاعية و الهجومية، لاستخدامها في الدفاع عن مصالح

1 (جوزف عبد الله، "مسار وآفاق الصعود الروسي في ترتيب النظام العالمي وانعكاسه على القضايا العربية والإسلامية؟"، متوفر على الرابط: http://www.kobayat.org/data/documents/arab_awlamat/awlamat37_apr2007/10.masar-wa-afaq-1.htm

2) علي عبد الصادق، مرجع سبق ذكره، ص ص 45 - 46.

روسيا الجيوستراتيجية، و التدخل ان اقتضى الأمر عسكريا لتعزيز و الحفاظ على مصالحها، خاصة في مجال الجوار القريب.

عموما لخصت وثيقة مراجعة العقيدة الروسية الجديدة، التي صادق الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" عليها في 26 ديسمبر 2014، تصور "بوتين" للواقع العسكري الجديد، و عن حدود و دور استخدام القوة العسكرية في حماية مصالح روسيا، و يمكن استخلاص أهم ما جاء فيها في النقاط التالية:

- شدد نص الوثيقة على أن تفادي النزاع العسكري النووي أو أي نزاع آخر، يشكل أساس السياسة العسكرية الروسية، فالعقيدة الجديدة على غرار سابقتها ذات طابع دفاعي بحت، حيث تعتبر الجيش الروسي أداة دفاعية، لا يتم استخدامها إلا بعد استنفاد كل الحلول غير العنيفة، لكنها تردع الأعداء المحتملين عن مهاجمة روسيا أو مواقع الأسلحة النووية الأساسية. وتعتبر العقيدة الجديدة أن استخدام هذه الأسلحة مشروط بحالة الدفاع عن النفس ضد أي هجوم عسكري - نووي كان أم تقليدي و تدخل روسيا في الشيشان و كذلك في أوسيتيا الجنوبية يحمل دلالات الاستخدام الدفاعي للقوة العسكرية، غير أن هذا الوضع تغير مع تطور هذه العقيدة بعدما تدخلت روسيا عسكريا كحليف استراتيجي للنظام السوري في الشرق الأوسط⁽¹⁾.

- تتضمن العقيدة العسكرية الروسية بعدين في تحديد طبيعة التهديدات و المخاطر، فداخليا: نصت الوثيقة على أن أية ممارسات إرهابية تستهدف زعزعة استقرار الأوضاع في البلاد و تهدف إلى تقويض سيادة الدولة و وحدتها و سلامة أراضيها، تشكل خطرا عسكريا داخليا رئيسا على روسيا الاتحادية، يستدعي استخدام القوة لصدده و منعه⁽²⁾، أما خارجيا: اعتبرت حشد القدرات العسكرية للنااتو من أهم الأخطار الخارجية التي تهدد أمن و سلامة روسيا، و من هذا المنطلق يعتبر الحلف أول و أخطر تهديد لأمنها، فروسيا تعتقد أن حلف شمال الأطلسي أخذ على عاتقه "وظائف على نطاق عالمي"، يتم تنفيذها في انتهاك

(1) أحمد علو، "العقيدة العسكرية الروسية الجديدة"، (في: دراسات وأبحاث، منشورات الجيش اللبناني، العدد 356 - شباط 2015)، متوفر على الرابط: <https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/%D8%A7%D9%> (2) المرجع نفسه.

للقانون الدولي، بالإضافة إلى اقتراب البنى العسكرية التحتية للدول الأعضاء في الناتو من الحدود الروسية في حالة إتمام توسيع الحلف مستقبلاً⁽¹⁾.

- من بين الأخطار العسكرية التي ركزت عليها العقيدة العسكرية الروسية مجدداً، نشر القوات الأجنبية في الدول المجاورة وفي مياهما، واستخدام القوة العسكرية في أراضي هذه الدول، إضافة إلى ظهور بؤر للنزاعات العسكرية هناك، وإقامة أنظمة تهدد بسياستها المصالح الروسية.

- أكدت العقيدة الجديدة رفضها لبرنامج الولايات المتحدة الأميركية المتمثل بـ "إنشاء ونشر أنظمة الدفاع الصاروخي الباليستية الاستراتيجية"، لكونه يقوّض الاستقرار العالمي الحالي ويخل بميزان القوة الذي يحكم القدرات الصاروخية النووية، و يعتبر تهديد واضح لأمن روسيا القومي.

- كما احتفظت روسيا لنفسها بالحق في استخدام ترسانتها النووية إذا ما تعرضت (هي أو أحد حلفائها لعدوان)، أو في حال وجود تهديد لوجودها. أما قرار استخدام الأسلحة النووية فهو فقط بيد الرئيس الروسي (تمتلك روسيا نحو 4000 رأس نووي جاهز للعمل وفق بعض المصادر)⁽²⁾.

إذا فروسيا لم تتخلى عن تقوية نفسها عسكرياً، و اللجوء إلى استخدام هذه القوة لصد و منع وصول أي تهديدات إذا اضطرت و دفعت لذلك، و تعتبرها أداة أساسية لمواجهة الضغوطات الخارجية، و يعتبر إقبال روسيا على استخدام القوة في الشيشان و كذلك أوسيتيا الجنوبية - و إن لم تكن بشكل مباشر- و كذلك التهديد باستخدام القوة في حال تقدم الحف الأطلسي أكثر لحدودها الشرقية، بالإضافة كذلك لتدخلها في سوريا، تجسيد لمبادئ هذه العقيدة العسكرية الجديدة.

ثانياً: الوسائل الدبلوماسية.

تسعى الإدارة الروسية من خلال الدبلوماسية الى الانفتاح على دول العالم المختلفة، و التأكيد على الطبيعة السلمية لسياستها لفترة ما بعد الحرب الباردة، و كذلك رغبة منها في تلميع صورتها و سمعتها كدولة راعية للسلام و الأمن العالميين، و من هذا المنطلق عملت على نسج علاقاتها الدبلوماسية و اللجوء إلى الشراكات و المنظمات الدولية، فنجدتها تدعو إلى تفعيل دور الأمم

(1) أخبار روسيا، " بوتين يصادق على الصيغة الجديدة للعقيدة العسكرية الروسية "، قناة "روسيا اليوم"، 2014، نقلا عن موقع القناة، متوفر على الرابط: <https://arabic.rt.com/news/769202-%D8%A8%>
(2) أحمد علو، " العقيدة العسكرية الروسية الجديدة"، مرجع سبق ذكره.

المتحدة في حل أي أزمة في العالم، وتؤكد دوماً على ضرورة أن يكون حل الأزمات من خلال الجهود الجماعية، فسعيها لتفعيل دور الأمم المتحدة ما هو إلا وسيلة لتجاوز تراجع دورها الدولي، ومحاولة للاستفادة من عضويتها الدائمة في مجلس الأمن بهدف صون مصالحها والدفاع عنها، وإيقاف أي محاولة أمريكية للاستفراد بالقرار⁽¹⁾. وقد أكدت روسيا على ضرورة العمل لتفعيل كفاءة مجلس الأمن، الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية لإدامة السلم والأمن في العالم، وإعطائه تمثيلاً أوسع، وذلك بضم أعضاء دائمين جدد إلى تشكيلته.

كما عملت روسيا للتوسط في حل بعض الأزمات الإقليمية والعالمية، حتى تؤكد للعالم نزعتها السلمية كأحد أهم وأبرز مرتكزات سياستها الخارجية الجديدة، واعتمادها على الدبلوماسية ولغة الحوار مثلاً في حل مشكلاتها مع الاتحاد الأوروبي، أو الولايات المتحدة، كذلك التوسط في حل النزاعات.

ثالثاً: الوسائل الاقتصادية.

أكد "بوتين" على الأهمية المحورية للأبعاد الاقتصادية في تعظيم مكاسب روسيا من سياستها الخارجية، فهو يعتبر أن السياسة الخارجية لا بد أن تكون أداة لتحسين الظروف الداخلية والخارجية لروسيا، فبالإضافة إلى عملها على تكريس مكانة روسيا دولياً، فوظيفة السياسة الخارجية مرتبطة بنتائجها ومردوديتها على الأجندة الداخلية، ويجب أن تكون معبرة عن احتياجات روسيا الاقتصادية وعن واقعها، وتعتمد روسيا خارجياً على دعامتين اقتصاديتين في علاقاتها الاقتصادية، تتمثلان في صادراتها من بيع الأسلحة، وكذلك منتجاتها من الطاقة.

– مكانة الطاقة كأداة اقتصادية في سياسة روسيا الخارجية:

تشكل الموارد الطاقوية في روسيا دعامة أساسية للأمن القومي الروسي بمفهومه الشامل، وأداة تأثير هامة من أدوات السياسة الخارجية بالنظر للدور الذي تلعبه روسيا في سوق الطاقة العالمي، ويضم قطاع الطاقة في روسيا كل من النفط والغاز الطبيعي والفحم، وتعد روسيا من أغنى دول العالم من حيث مصادر الطاقة، فهي تمتلك سابع احتياطي نفطي في العالم، حيث قدرت احتياطياتها من النفط بحوالي 10 – 12 % من الاحتياطي العالمي، كما أنها أكبر دول العالم من حيث احتياطيات الغاز الطبيعي، حيث قدر احتياطيها بحوالي 35 % من الاحتياطي العالمي⁽²⁾.

1) لمى مضر الإمارة، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة و انعكاساتها على المنطقة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 2009) ص 236.
2) نورهان الشيخ، "سياسة الطاقة الروسية وتأثيرها على التوازن الاستراتيجي العالمي"، مرجع سبق ذكره، ص 38 – 39.

من هذا المنطلق حاولت روسيا أن تستفيد من هذا الوضع الذي يمنحها امتياز في علاقاتها الخارجية، فالموارد الطبيعية المتاحة للدولة تمثل أحد أهم العوامل المؤثرة في صنع هذه السياسة و تحديد طبيعتها و فعاليتها، كما أن الموارد تستخدم لتحسين مكانة الدولة، فالقدرات الاقتصادية تترجم إلى قدرات عسكرية، و من ثم تسهم في تحسين هذه المكانة، و يساهم في التأثير على التفاعلات الدولية، كما أن توافر الموارد من عدمه يحدد وضعية الدولة الاقتصادية دولياً، إضافة إلى ذلك فإن الدول عادة ما تلجأ لاستخدام ما تملكه من قدرات قومية كأدوات للتأثير على الدول الأخرى في مجال سياستها الخارجية، و تختلف أشكال هذا الاستخدام، إلا أنها ارتكزت دائماً حول استخدام الأدوات الاقتصادية، أو التهديد باستخدامها للتأثير على سلوك الآخرين نحو القيام بشيء ما، أو الامتناع عن القيام بشيء آخر، و تتزايد أهمية العوامل الاقتصادية في السياسة الخارجية في ضوء تزايد الاعتماد المتبادل بين الدول⁽¹⁾.

و من هذا الأساس يمكن فهم تحركات روسيا الخارجية فيما يخص الطاقة، فـ"بوتين" سعى منذ قدومه -كما رأينا-، إلى جعل السياسة الخارجية مرتبطة بالأجندة الداخلية و معبرة عن احتياجات روسيا الاقتصادية و عن واقعها، و في هذا السياق عمد إلى استخدام الطاقة لتفعيل نشاط التنمية الداخلي، و كذلك محاولة لعب دور أساسي في النظام الإقليمي و الدولي خاصة في إطار علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي و الغرب عموماً.

بتتبع واقع العلاقات الأوروبية الأوروبية يمكن القول أن روسيا عازمة على التعامل مع قطاع الطاقة في علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي ليس كمصدر لتحقيق عوائد اقتصادية لتحقيق التنمية الداخلية فحسب، بل كمصدر و أداة في السياسة الخارجية تسعى لتوظيفه في مجال العلاقات السياسية و العسكرية كوسيلة ضغط و خلق موقع تفاوضي قوي تجاه الاتحاد الأوروبي، يمنحها قدرة كبيرة على المساومة في بعض القضايا الأخرى المهمة في علاقات الطرفين.

بالإضافة إلى تمتعها باحتياطات طاقة ضخمة و رائدة في العالم، تسيطر روسيا و تتحكم في إمدادات الطاقة نحو دول الاتحاد الأوروبي القادمة من دول آسيا الوسطى، و كل ذلك يستخدم كأداة في يد روسيا لمكافأة أو معاقبة أو التساوم مع دول أوروبية بما يخدم مصالحها القومية، من خلال قطع الإمدادات، أو التهديد بقطعها، أو رفع الأسعار قسرياً، أو الاستحواذ علي حصص من البرز التحتية للطاقة، أو من شركات الطاقة في دول أخرى للتأثير فيها، على غرار ما حدث مع الشركة الوطنية لنقل الغاز في روسيا البيضاء (بيلاروسيا)، وقد استطاعت روسيا توظيف قضية الطاقة

(1) خديجة عرفة محمد، "أمن الطاقة و آثاره الاستراتيجية"، مرجع سبق ذكره، ص ص 39 - 40.

وسياساتها كأداة للتأشير في دول الجوار الجغرافي، مثل أوكرانيا، ودول البلطيق (ليتوانيا، واستونيا، ولاتفيا) وأرمينيا، وجورجيا و مولدافيا، ودول آسيا الوسطى⁽¹⁾.

إذا فروسيا تنظر للطاقة كأداة مهمة ليس على صعيد عائداتها المالية و استخداماتها في دفع عجلة النمو المحلية فقط، بل تستخدمها كضمانة لاستقلالية قرارها الخارجي و تطوير قدراتها الدفاعية، و تحقيق قدرة التأثير و ممارسة دور فاعل على الصعيدين الدولي و الإقليمي⁽²⁾، و يمثل "أمن الطاقة" لدى روسيا عنصرا هاما في تحديد مسار و توجهات السياسة الخارجية لموسكو، بل أصبحت سياسة الطاقة هي المحدد الرئيسي والأول للسياسات والمبادرات الروسية لأنها تمثل عصب اقتصاد الدولة والدعم الجوهري التي أدت إلى تقدمه ونهوضه، فمنذ تولي الرئيس فلاديمير بوتين حدثت قفزات اقتصادية هائلة أدت إلى صعود روسيا وتغيير موازين القوى العالمية لصالحها. و نظرا للأهمية البالغة للطاقة بالنسبة لروسيا، تتبنى سياسات صارمة في إدارتها لقطاع الطاقة على المستويين الداخلي و الخارجي⁽³⁾.

من خلال ما سبق عرضه ضمن هذا المبحث، يمكن القول أن عودة روسيا الى المسرح العالمي في ظل معطيات جديدة و بأهداف و أولويات سياسة خارجية جديدة، وهي تحلم بدولة "القيصر الإمبراطوري"، لم تتسأ أنها تحمل إرث الاتحاد السوفياتي السابق، وتريد لنفسها أن تكون دولة عظمى، محترمة ولها مكانتها في العالم، وهي في سعيها هذا لا تملك طموحات السيادة العالمية أو منازعة الولايات المتحدة على ذلك، ولكنها تزيد عالما متعدد الأقطاب، متوازناً، ويعمل بعدل لحل مشاكله.

كما ان روسيا لا تريد أن يعتدي عليها أحد أو يهدد مجالها خاصة في مجال "الجوار القريب"، مهما كانت الأسباب، لذلك بدأت بتطوير الأدوات الخارجية الكفيلة بذلك، بإعادة الاعتبار لصناعاتها العسكرية، الصاروخية والنووية، و ذلك بالتوازي و على نفس القدر من الأهمية مع تطوير استراتيجياتها الاقتصادية و خاصة الطاقوية التي تعتمد كأداة إستراتيجية تستخدمها للضغط على الآخرين لتحقيق مصالحها القومية، و دون أن تهمل في مستوى آخر كذلك عملها الدبلوماسي الناعم وذلك لحماية مصالحها عبر العالم⁽⁴⁾.

(1) مصطفى علوي، مرجع سبق ذكره، ص 11.

(2) زورهان الشيخ، "العلاقات الروسية-الأورو أطنطرية بين المصالح الوطنية و الشراكة الاستراتيجية"، مرجع سبق ذكره، ص 52.

(3) هاجر محمد أحمد عبد النبي، مرجع سبق ذكره.

(4) أحمد علو، "السياسة الخارجية الروسية في علاقاتها الدولية"، (في: مجلة الجيش)، نقلا عن موقع المجلة، متوفر على الرابط

في: <http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=14388>

المبحث الثاني: تحليل الوضعية الطاقوية في روسيا: (المقومات الطبيعية و الإنتاجية و التنظيمية).

يعتبر قطاع الطاقة في روسيا قطاعا رائدا و استراتيجيا بالنسبة لسياساتها الداخلية و الخارجية، و تتبع هذه الأهمية من محوريتها في عمليات التنمية الاقتصادية داخليا و دوره في إعادة إحياء الاقتصاد الروسي بعد الأزمات التي توالى عليه منذ سقوط الاتحاد السوفييتي، و كذلك تبرز بشكل لا يقل أهمية عن المستوى الداخلي في مجال سياسة روسيا الخارجية، بحيث تعتبر الطاقة ركيزة أساسية لها، و تلعب دور محوريا في استعادة مكانتها و تأثيرها في السياسات العالمية، فحسب صناع القرار الروس في مرحلة " بوتين"، فإنه لا يوجد مستقبل حقيقي لروسيا دون تأمين حد أدنى لأسعار النفط العالمي توفر روسيا من خلاله عوائد تكفي لتطوير باقي قطاعات الإنتاج، و تحقق التحسن المنشود في مستوى دخل المواطن الروسي و الارتقاء بالخدمات المختلفة من صحة و تعليم و مواصلات و غيرها، و تحقق به على الصعيد الخارجي استقلالية قرارها الخارجي و تطوير قدراتها الدفاعية، و تحقيق قدرة التأثير و ممارسة دور فاعل على الصعيدين الدولي و الإقليمي⁽¹⁾، و هذا ما أكده "بوتين" منذ توليه السلطة عام 2000، بقوله: "أن روسيا لا يمكنها استعادة مكانتها كقوة كبرى و الحفاظ على استقلالية قرارها الداخلي و الخارجي مادامت معتمدة على ما تتلقاه من مساعدات خارجية"، و في ظل سياسة بوتين الإصلاحية المعتمدة على تنمية الاقتصاد ذاتيا، فقد اعتمد لتحقيق هذا الهدف على الموارد الطبيعية الذاتية لتجاوز أزمة روسيا الاقتصادية و إعادة الاعتبار لمكانتها الدولية⁽²⁾.

من خلال هذا المبحث سنشخص الوضع الطاقوي الروسي، من خلال عرض مفصل لمقومات الطاقة في روسيا طبيعيا و إنتاجيا، و كذلك نتطرق في مستوى آخر إلى أهمية الجانب التنظيمي و الهيكلي لقطاع الطاقة ضمن مؤسسات الدولة، و مدى أهمية هذا القطاع في إعادة بناء الدولة الروسية في فترة ما بعد سقوط الاتحاد السوفييتي.

(1) نورهان الشيخ، "العلاقات الروسية-الأورو أطلنطية بين المصالح الوطنية و الشراكة الاستراتيجية"، مرجع سبق ذكره، ص 52.

(2) نورهان الشيخ، "روسيا والاتحاد الأوربي: صراع الطاقة والمكانة"، (في: السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة، العدد 164، أبريل 2006)، ص 65.

المطلب الأول: المقومات الطبيعية و القدرات الإنتاجية لقطاع الطاقة في روسيا.

توصف روسيا بأنها عملاق الطاقة و الأغنى على مستوى العالم، باعتبارها من أغنى دول العالم من حيث احتياطي الموارد الطبيعية و تنوعها، و كذلك المستوى الكبير لقدراتها الإنتاجية، الذي يجعلها من كبرى الدول التي تتربع على قائمة الدول المنتجة و المصدرة للنفط و الغاز عالمياً، فهي تحوز أكبر مخزون من الغاز الطبيعي، وهي الأولى في إنتاجه و تصديره، وهي تمتلك ثاني أكبر احتياطي فحم في العالم، و تحتل الترتيب الثامن عالمياً في تصدير الكهرباء، و تغطي أكثر من 10% من الاحتياج العالمي لليورانيوم⁽¹⁾.

حسب "إدارة معلومات الطاقة الأمريكية" (U.S Energy Information Administration (EIA))^(*)، في تقريرها حول الطاقة في روسيا، المعنون بـ "تقرير لتحليل دولة: روسيا" (Country Analysis Brief: Russia)، الذي أعدته في 31 أكتوبر 2017، تعتبر روسيا هي أكبر منتج للنفط الخام في العالم، و ثاني منتج للغاز الطبيعي الجاف. كما تنتج روسيا كميات كبيرة من الفحم. و يعتمد الاقتصاد الروسي بشكل كبير على إيرادات الهيدروكربونات (Hydrocarbons)، و النفط و الغاز الطبيعي، بحيث تمثل أكثر من ثلث إيرادات الميزانية الاتحادية، لذلك يرتبط النمو الاقتصادي في روسيا و يبقى مدفوعاً بصادرات الطاقة، نظراً لارتفاع إنتاج النفط و الغاز الطبيعي، شكلت الإيرادات الطاقوية ما نسبته 36% من إيرادات الميزانية الاتحادية الروسية في عام 2016، و هذا حسب الإحصائيات المقدمة من طرف وزارة المالية في روسيا الاتحادية في التقرير السنوي عن تنفيذ الميزانية الاتحادية (25 أبريل 2017)⁽²⁾. و يعد النفط و الغاز عماد اقتصادها، حيث يشكلان 65% من الصادرات، و 52% من إيرادات الميزانية، و 14.5% من الناتج المحلي⁽³⁾.

(1) مصطفى علوي، "خريطة جديدة: تحولات أمن الطاقة ومستقبل العلاقات الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص 11.
 (*) إدارة معلومات الطاقة الأمريكية: هي وكالة رئيسية تابعة للنظام الإحصائي الاتحادي للولايات المتحدة، وهي المسؤولة عن جمع وتحليل ونشر المعلومات عن الطاقة لتعزيز السياسات السليمة، وكفاءة الأسواق، والفهم العام للطاقة وتفاعلها مع الاقتصاد والبيئة. تشمل برامج تقييم الأثر البيئي بيانات عن الفحم والبتروول والغاز الطبيعي والكهرباء، والطاقة القابلة للتجديد والطاقة النووية. تقييم الأثر البيئي هو جزء من وزارة الطاقة الأمريكية.

2) U.S. Energy Information Administration, «Country Analysis Brief: Russia», 31 October 2017, p. 01.

(3) ممدوح سلامة، "استعادة الفشل: إستراتيجية الدفاع عن الحصص و تقويض اقتصادات دول (أوبك)"، (في: ملحق تحولات إستراتيجية/مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة، العدد 204، أبريل 2016). ص 15 - 16.

الفرع الأول: قطاع إنتاج النفط (Oil) في روسيا.

أولاً: الاحتياطات و القدرات الإنتاجية و حجم استهلاك النفط في روسيا.

تمتلك روسيا سابع أكبر احتياطي نفطي في العالم بعد دول الخليج و فنزويلا، حيث قدر احتياطها من الزيت الخام بنحو 60 مليار برميل (4.6% من الاحتياطي العالمي)، و بناء على ذلك فقد تقدمت لتصبح أكبر منتج للنفط في سنة 2006، و الثانية في تصدير النفط و مشتقاته، و يساهم النفط بنحو 13% من إجمالي الناتج المحلي الروسي⁽¹⁾.

تعد روسيا ثاني أكبر منتج للنفط و ثامن أكبر دولة في العالم من حيث الاحتياطات النفطية و التي تقدر بنحو 6.3% من الاحتياطات العالمية. و مقارنة بـ نفط الشرق الأوسط فإن النفط الروسي يصعب الوصول إليه مما يجعل تكلفة استخراجه أعلى. بلغ الإنتاج الروسي في عام 2009 من النفط ما نسبته 12.4% من حجم الإنتاج العالمي، و بلغت الصادرات 7.301 مليون برميل يوميا. و في العام ذاته أصبحت روسيا أكبر منتج للنفط الخام بعدما خفضت السعودية إنتاجها في ظل سياسة أوبك الخاصة بخفض الإنتاج بعد الأزمة المالية العالمية⁽²⁾.

في عام 2014 بلغت صادرات النفط الروسية 7.36 مليون برميل في اليوم، أي انها عادت الصادرات السعودية، و ربما زادت عليها، و هذا يؤكد أهمية روسيا و دورها في التأثير على أسواق النفط العالمية⁽³⁾.

صارت روسيا في عام 2016 حسب إحصائيات " إدارة معلومات الطاقة الأمريكية " (EIA) تمتلك ثامن أكبر احتياطي عالمي من النفط، يقدر بنحو 10 إلى 12 % من الاحتياطي العالمي من النفط. و قدرت قيمة هذه الاحتياطات المؤكدة مع مطلع عام 2016 بنحو 80 مليار برميل. بينما بلغ إنتاج روسيا من النفط عام 2015 مقدار 11.3 مليون برميل يوميا من النفط و باقي السوائل النفطية الأخرى. و قامت في إثرها روسيا بتصدير 7.5 مليون برميل يوميا من النفط الخام، بينما استهلكت 3.5 مليون برميل يوميا⁽⁴⁾. و في عام 2016، -حسب نفس المصدر (EIA) - كانت روسيا أكبر منتج للنفط الخام في العالم و ثالث أكبر منتج للنفط و السوائل الأخرى (بعد المملكة العربية السعودية و الولايات المتحدة) ، حيث بلغ متوسط إنتاج السوائل 11.2 مليون برميل يوميا⁽⁵⁾.

(1) نورهان الشيخ، "العلاقات الروسية-الأورو أطنطرية بين المصالح الوطنية و الشراكة الاستراتيجية"، مرجع سبق ذكره ، ص 52.

2) Steven Woehrel, **Russian Energy Policy Toward Neighboring Countries**, (Congressional Research Service, Sep, 2009), p. p. 1- 2.

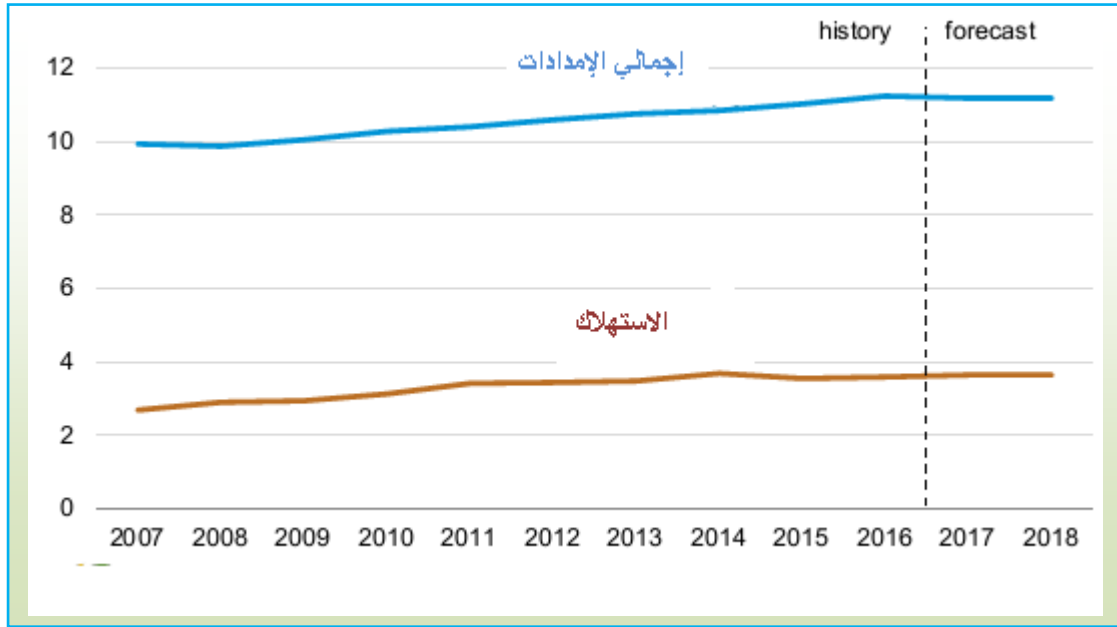
(3) ممدوح سلامة، "استعادة الفشل: إستراتيجية الدفاع عن الحصص و تقويض اقتصادات دول (أوبك)"، (في : ملحق تحولات إستراتيجية/ مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، القاهرة ، العدد 204، أبريل 2016)، ص 15 - 16.

4) U.S. Energy Information Administration, «**Country Analysis Brief: Russia** », 25 October 2016, p. 4.

5) U.S. Energy Information Administration, Op. Cit, (31 October 2017), p. 01.

في عام 2016، أنتجت روسيا ما يقدر بنحو 11.24 مليون برميل يوميا من النفط والسوائل الأخرى (10.55 مليون برميل يوميا منها من النفط الخام)، واستهلكت حوالي 3.6 مليون برميل يوميا (كما هو موضح في الشكل التالي رقم 01)، وصدرت روسيا أكثر من 7 ملايين برميل يوميا في عام 2016، بما في ذلك حوالي 5.3 مليون برميل يوميا من النفط الخام والباقي في المنتجات والسوائل الأخرى⁽¹⁾، و الشكل الموالي يبين حجم الإنتاج و الإمدادات الكلية و كذلك الاستهلاك الداخلي لروسيا من النفط.

الشكل (01): حجم إمدادات و استهلاك روسيا من النفط و السوائل الأخرى من (2007 إلى غاية منتصف 2016) بـ (المليون برميل / اليوم).



المصدر: U.S. Energy Information Administration, «Country Analysis Brief: Energy Statistics and Short-Term Energy Outlook, September 2017». Based on, International Energy Statistics and Short-Term Energy Outlook, September 2017, p. 05.

الملاحظ من خلال الرسم البياني أن روسيا تعد مستهلكاً كبيراً للطاقة، و وفقاً لإحصاءات عام 2010 بلغ حجم الاستهلاك المحلي الروسي من النفط 2.937 مليون برميل يوميا و هو ما مثل نحو 29% من حجم الإنتاج الروسي من النفط في العام ذاته⁽²⁾، و الملاحظ ان حجم الاستهلاك و الحاجة الداخلية للنفط في تصاعد مستمر، بحيث بلغت حوالي 4 ملايين برميل يوميا في منتصف عام 2016.

1) Ibidem.

(2) خديجة عرفة محمد، "أمن الطاقة و آثاره الاستراتيجية"، مرجع سبق ذكره ، ص 176.

و حسب إحصائيات 2017 المقدمة من طرف مجلة النفط و الغاز الروسية (Oil & Gas Journal)، ظلت روسيا الأولى عالميا من حيث الاحتياطات المؤكدة من النفط، و التي بلغت 80 مليار برميل اعتبارا من يناير 2017⁽¹⁾.

و استمرت روسيا في سنة 2017 كذلك كأول منتج للنفط الخام على المستوى العالمي، لتتفوق على السعودية التي كانت تحتل الريادة الإنتاجية من قبل، فقد أظهرت بيانات الإحصاءات النفطية المشتركة (JODI)(Joint Organisations Data Initiative)، أن روسيا تجاوزت السعودية في حجم إنتاج النفط الخام خلال سبتمبر من العام 2017. بحيث بلغ متوسط إنتاج النفط الخام في روسيا 10.249 مليون برميل يوميا، بينما وصل إنتاج الخام في السعودية نحو 9.973 مليون برميل يوميا في سبتمبر. و في أوت 2017، بلغ حجم الاستخراج اليومي من النفط الروسي الخام نحو 10.37 مليون برميل مقارنة مع 9.951 مليون برميل في المملكة العربية السعودية، وفي نفس الشهر صدرت روسيا نحو 5.102 مليون برميل يوميا، وفي جويلية وصلت صادراتها النفطية إلى 5.125 مليون برميل يوميا⁽²⁾.

و بلغ حجم استخراج النفط الخام في روسيا في جانفي 2018، حسب وزارة الطاقة الروسية، حوالي (46400 ألف طن)، بعد أن بلغ ذروته في شهر أكتوبر 2016 بطاقة إنتاج بلغت (47492.6 ألف طن، صدرت منه روسيا ما مقداره (21400) ألف طن، بينما استهلكت داخليا حوالي (25000) ألف طن. في شكل إمدادات النفط الخام إلى الصافي المحلية للنفط⁽³⁾.

أما بالنسبة لحجم إنتاج روسيا من المواد المشتقة من النفط خلال (2018) فكان كالتالي⁽⁴⁾:

- البنزين (Gasoline): بلغ حجم الإنتاج حسب إحصائيات جانفي 2018، (3437.2) ألف طن.
- الديزل (Diesel fuel): بلغ حجم الإنتاج حسب إحصائيات جانفي 2018، (6643.3) ألف طن.
- زيت التدفئة (Heating oil): بلغ حجم الإنتاج حسب إحصائيات جانفي 2018، (4486.6) ألف طن.

1) Oil & Gas Journal, «Worldwide Look at Reserves and Production», (Russia: December 5, 2016), p. 22.

2) روسيا اليوم، "روسيا تتجاوز السعودية في إنتاج النفط"، (وكالة أنباء نوفوستي)، نقلا عن موقع قناة روسيا اليوم الرسمية، قسم مال و أعمال (20.11.2017)، متوفر على الرابط: <https://arabic.rt.com/business/910984-%D8%B1>

3) Ministry of Energy of Russian Federation, The official website of The Russian Government, statistics department, Available at: <https://minenergo.gov.ru/en/activity/statistic>

4) "حجم إنتاج روسيا من المواد المشتقة من النفط"، الموقع الرسمي للحكومة الروسية، وزارة الطاقة الروسية (2018)، قسم الإحصائيات. متوفر على الرابط: <https://minenergo.gov.ru/en/activity/statistic>

ثانياً: التوزيع الجغرافي للمناطق النفطية في روسيا.

بلغ احتياطي روسيا الثابت للنفط 80 مليار برميل اعتباراً من جانفي 2017 - كما سبق و ذكرنا- ، (وفقاً لهجلة النفط و الغاز الروسية، 2017)، تقع معظم احتياطيات روسيا في غرب سيبيريا، بين الأورال، والجبال وهضبة سيبيريا الوسطى، وفي منطقة الأورال فولغا، وتمتد إلى بحر قزوين⁽¹⁾، وينتج معظم إنتاج روسيا من النفط في غرب سيبيريا (Western Siberia)، ومناطق الأورال-فولغا (Urals-Volga)، كما لوحظ أيضاً تسجيل في تزايد معدلات الإنتاج في أقاليم أخرى مثل شرق سيبيريا، الشرق الأقصى في روسيا، والقطب الشمالي الروسي⁽²⁾.

يوضح الجدول التالي التوزيع الإقليمي للمناطق المنتجة للنفط، مع الطاقة الإنتاجية لكل منطقة:

الجدول (02): إنتاج روسيا من النفط حسب المنطقة لسنة (2016).

المنطقة	ألف برميل / يومياً
سيبيريا الغربية (Western Siberia)	6,294
خانتى مانسيسك (Khanty-Mansiysk)	4.830
يامال نينيتس (Yamal-Nenets)	977
مناطق أخرى غرب سيبيريا (Other West Siberia)	487
الأورال-فولغا (Urals-Volga)	2.498
شرق سيبيريا والشرق الأقصى (East Siberia and the Far East)	1.338
كراسنويارسك (Krasnoïarsk)	426
إيركوتسك (Irkutsk)	364
سخالين (Sakhalin)	344
ياكوتيا (Yakutiya)	204
أرخانجيلسك (Arkhangelsk)	382
جمهورية كومي (Komi Republic)	284
القوقاز (Caucasus)	41
القطب الشمالي، أوفشور (Arctic offshore)	36
مناطق أخرى	57
المجموع	10,875

المصدر:

U.S. Energy Information Administration, «Country Analysis Brief: Russia», 31 October 2017, p. 04.

1) U.S. Energy Information Administration, Op. Cit, 31 October 2017, p. 04.

2) Ibid.

معظم إنتاج روسيا من النفط مصدره من غرب سيبيريا ومناطق الأورال فولغا، و في 2016 تم إنتاج حوالي 12% من الإنتاج الكلي للنفط من حقول النفط في شرق سيبيريا و منطقة الشرق الأقصى (كراسنويارسك، إيركوتسك، ياكوتيا، وسخالين).

تشير المعطيات إلى أن حقول النفط الشرقية في روسيا، إلى جانب احتياطيات النفط غير المستغلة في القطب الشمالي الروسي، قد تلعب دوراً أكبر في تدعيم قطاع الطاقة الروسي على المدى الطويل، كما أن المناطق النفطية في بحر قزوين، و المناطق الغير مستغلة في أغلبها من "تيمان-بيشورا" (Timan-Pechora) في شمال روسيا أيضاً هي الأخرى مرشحة لتكون من أكثر المناطق غنا باحتياطيات هيدروكربونية معتبرة^(*)، قد يساهم استغلالها مستقبلاً في إعطاء روسيا المزيد من الموارد المهمة في اقتصادها، و تبقى هذه المناطق كمصادر بديلة للمصادر القديمة التي تعرف احتياطياتها تراجعاً و تتجه أكثر نحو النضوب و اهتلاك عمر مخزونها، لذلك نجد أن هناك عدد من المشاريع الجديدة قيد التطوير في هذه المناطق، و التي تعرف استخدام لتقنيات متقدمة في عمليات التنقيب، كما تعتمد على تطبيق "تقنيات الاسترجاع المدعمة" (improved recovery technique)، مما أدى إلى زيادة إنتاج النفط من بعض الرواسب النفطية القائمة⁽¹⁾.

ثالثاً: صادرات روسيا من النفط و مشتقاته حسب الوجهة.

عملت روسيا في مرحلة "بوتين" على تدعيم و تنمية صادراتها الطاقوية لمختلف الأسواق العالمية، وفي مقدمتها الدول الأوروبية التي تعتبر السوق الرئيسي للنفط والغاز الروسي، حيث تقوم روسيا بإمدادها بـ 27% من احتياجاتها من النفط، و أهمها ألمانيا التي تعتبر روسيا أكبر مصدر للنفط وللغاز الطبيعي إليها، وأيضاً الجزء الشرقي من أوروبا. حيث كان الاتحاد السوفيتي يمد دول أوروبا الشرقية بأكثر من ثلثي استهلاكها من النفط، و 80% من وارداتها منه، وبأسعار تقل كثيراً عن مثيلتها في السوق العالمية. وما زالت هذه الدول تعتمد اعتماداً أساسياً على روسيا في الحصول على احتياجاتها من النفط والغاز الطبيعي⁽²⁾.

صدرت روسيا في سنة 2016 أكثر من 7 ملايين برميل يومياً، بما في ذلك حوالي 5.3 مليون برميل يومياً من النفط الخام والباقي في المنتجات والسوائل البترولية الأخرى⁽³⁾.

(* للإطلاع على تفاصيل أكثر، حول أهم المناطق لاستخراج النفط في روسيا أنظر: (U.S. Energy Information Administration, «Country Analysis Brief: Russia», 31 October 2017, p 05-08).

1) U.S. Energy Information Administration, Op. Cit, 31 October 2017, p. 04.

2) نورهان الشيخ، "سياسة الطاقة الروسية و تأثيرها على التوازن الاستراتيجي العالمي"، مرجع سبق ذكره، ص 12.

3) U.S. Energy Information Administration, Op. Cit, 31 October 2017, p. 01.

معظم الصادرات الروسية ذهبت إلى البلدان الأوروبية بنسبة 70% من حجم صادرات روسيا من الطاقة، ولا سيما هولندا وألمانيا وبولندا، و بيلاروسيا (أنظر الشكل 03)⁽¹⁾. و حوالي 36% من إيرادات الميزانية الاتحادية الروسية في عام 2016 جاءت من النفط و الغاز الطبيعي⁽²⁾. يبدو واضحا من خلا المؤشرات المتوفرة أن أوروبا تعتمد بشكل كبير على إمدادات النفط الروسية، بحيث استوردت الدول الأوروبية ضمن " منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية " (Organization for Economic Cooperation and Development) (OECD)^(*)، أكثر من ثلث واردات النفط الخام من روسيا في عام 2016⁽³⁾، خاصة دول أوروبا الشرقية منها. شكلت آسيا و أوقيانوسيا 26% من صادرات النفط الخام الروسي في عام 2016، كما تزايدت صادرات روسيا للصين⁽⁴⁾، فبعدما عمدت روسيا إلى إستراتيجية تنمية صادراتها الطاقوية لمختلف الأسواق الآسيوية ، عرفت العلاقات الروسية الصينية انتعاشا كبيرا ، باعتبار الصين ثاني أكبر مستوردي الطاقة في العالم. ففي سبتمبر 2010 ، تم افتتاح خط الأنابيب الممتد من سيبيريا في روسيا إلى الصين، وبدأ ضخ النفط به في جانفي من العام التالي، ووقع البلدان عام 2013 مذكرة تفاهم لتوريد 100 مليون طن من النفط الروسي للصين في غضون 10 سنوات، بدءا من العام 2013⁽⁵⁾، ونتيجة لهذه الجهود المبذولة بين الطرفين أصبحت روسيا أكبر مورد للنفط الخام إلى الصين في عام 2016، متجاوزتا صادرات المملكة العربية السعودية في نفس العام التي كانت تعتبر أكبر مورد للصين قبل 2016⁽⁶⁾.

و تحتفظ شركة "ترانسنفنت" (Transneft) الروسية باحتكار شبه كامل لشبكة خطوط الأنابيب الروسية، بحيث ان معظم صادرات النفط الخام يجب ان تمر من خلال نظام شبكات الأنابيب التابعة

1) Ibid, p. 11.

2) Ministry of Finance of the Russian Federation, «Annual report on execution of the federal budget», (updated April 28, 2017).

* هي منظمة دولية تهدف إلى التنمية الاقتصادية وإلى إنعاش التبادلات التجارية. تتكون المنظمة من مجموعة من البلدان المتقدمة التي تقبل مبادئ الديمقراطية التمثيلية واقتصاد السوق الحر ، مقرها في باريس، المنظمة تمنح فرصة تمكن الحكومات من مقارنة التجارب السياسية والبحث عن إجابات للمشاكل المشتركة ،تحديد الممارسات الجيدة وتنسيق السياسات المحلية والدولية. المنظمة تشكل منتدى للضغط التي يمكن أن تكون حافزا قويا لتحسين السياسات وتنفيذها عن طريق سن قوانين غير الملزمة التي يمكن ان تؤدي أحيانا إلى المعاهدات الملزمة ، خلال العقد الماضي، عالجت المنظمة مجموعة من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وكذلك ساهمت في تعميق المشاركة مع دوائر الأعمال، ونقابات العمال وغيرهم من ممثلي المجتمع المدني. على سبيل المثال المفاوضات في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في المجال الضريبي والتسعير التحويلي، وقد مهد الطريق للمعاهدات الضريبية الثنائية في جميع أنحاء العالم ، تتكون المنظمة حاليا من 34 عضوا (النمسا، بلجيكا، الدانمارك، فرنسا، ألمانيا، اليونان، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، النرويج، البرتغال، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، فنلندا، أستراليا، نيوزلندا، المكسيك، التشيك، كوريا الجنوبية، المجر، بولندا، سلوفاكيا، استونيا، إسرائيل، تشيلي، سلوفينيا، المغرب يدعوا لضمه كليا).

3) U.S. Energy Information Administration, Op. Cit, 31 October 2017, p. 11.

4) Ibid.

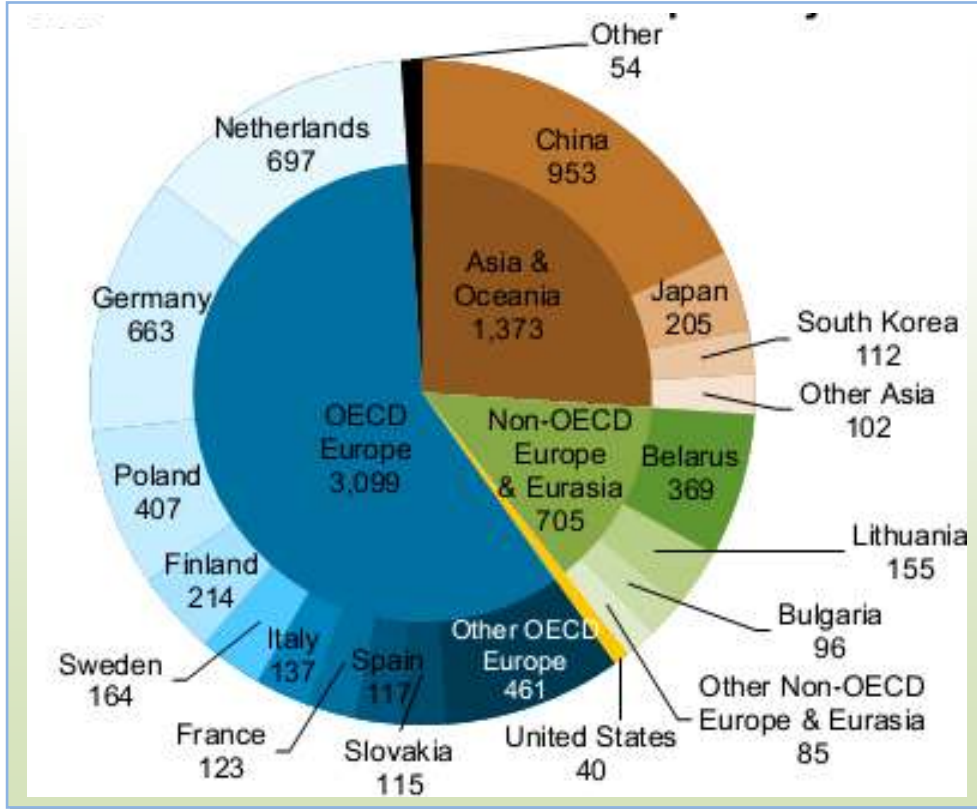
5) نورهان الشيخ، " الخيار المتردد : هل تصبح الطاقة " سلاحا " روسيا لاستعادة المكانة الدولية ؟"، مرجع سبق ذكره، ص 23.

6) U.S. Energy Information Administration, Op. Cit, 31 October 2017, p. 11.

لشركة "ترانسنت"، للوصول إلى البلدان المجاورة أو للوصول إلى الموانئ الروسية للتصدير ، في المقابل يتم شحن كميات صغيرة من صادرات النفط عن طريق السكك الحديدية وعلى متن السفن المملوكة بشكل مستقل⁽¹⁾.

و يوضح الشكل التالي صادرات روسيا من النفط الخام حسب الوجهة، مع حجم الكمية المصدرة لكل جهة:

الشكل (02): صادرات روسيا من النفط الخام حسب الوجهة (2016) / (ألف برميل في اليوم).



Source: U.S. Energy Information Administration (13-10-2017), based on Russian export statistics and partner country import statistics, Global Trade Tracker. p. 11.

أما بالنسبة لتصدير المنتجات النفطية، فقد صدرت روسيا كميات كبيرة نسبياً منها، ووفقاً لهـ"بحوث الكتلة الشرقية" (Eastern Bloc Research)، صدرت روسيا نحو 1.3 مليون برميل يوميا من زيت الوقود و 990 ألف برميل يوميا من الديزل في عام 2016، كما قامت بتصدير كميات صغيرة من البنزين (120,000 برميل يوميا)⁽²⁾، وغاز البترول المسال (75,000 برميل يوميا) خلال نفس العام⁽³⁾.

1) Ibid.

2) U.S. Energy Information Administration, Op. Cit, 31 October 2017, p 11.

3) Eastern Bloc Research, « Oil products trade, 2015, 2016», (Russian Energy Monthly: Volume XXX No. 12. February 2017), p 22.

تعتمد روسيا بشكل كبير على صادراتها من النفط، خاصة بعد تراجع أسعار النفط، بحيث زادت روسيا من معدلات إنتاجها و تصديرها الذي بلغ ذروته في شهر ماي من سنة 2017 بحجم قدر بـ 23143.5 ألف طن⁽¹⁾، ليعرف بعدها هذا الرقم تراجعاً بعد دخول روسيا في مفاوضات مع دول منظمة أوبك، و التي أسفرت عن تخفيض صادراتها النفطية ، لإعادة الاستقرار لأسعار النفط في السوق العالمية.

بالإضافة إلى المقومات الطبيعية و معدلات الإنتاج المرتفعة في روسيا للنفط، نجد أن روسيا تملك امتياز آخر يجعلها عملاق في قطاع الطاقة بشكل عام و هو سيطرتها على شبكات نقل الطاقة داخليا تجاه الدول المجاورة، أو من خلال سيطرتها على نقل الطاقة القادمة من جمهوريات آسيا الوسطى، و التي تحتكر عمليات تحويلها عبر الأراضي الروسية لتمر من خلالها نحو أوروبا بشكل خاص، و هذا ما جعلها تسيطر على نقطة مهمة جدا كرسست من خلالها مكانتها كدولة قوية و رائدة في قطاع الطاقة، (سنعود للحديث عن أنابيب نقل الغاز و النفط بالتفصيل في مستوى لاحق من الدراسة -أمن الطاقة في روسيا- في المبحث الموالي).

الفرع الثاني: قطاع إنتاج الغاز الطبيعي (Natural gas) في روسيا.

أولاً: الاحتياطيات و القدرات الإنتاجية و حجم استهلاك الغاز في روسيا.

بالإضافة إلى تمتع روسيا باحتياطيات كبيرة و قدرات إنتاجية معتبرة من النفط، تتمتع كذلك بقدرات كبيرة في قطاع إنتاج الغاز و مشتقاته، و تعتبر روسيا أكبر دول العالم من حيث احتياطيات الغاز الطبيعي، حيث قدر احتياطها من الغاز بنحو 1.7 كوادريليون قدم مكعبة (كوادريليون = 1000 مليار)، أي 27.5% من الاحتياطي العالمي، في سنة 2006، و اعتبرت الدولة الأولى في العالم في تصدير الغاز⁽²⁾. و ظلت تحتل أمريكا و روسيا صدارة قائمة المنتجين للغاز بنحو 680 مليار متر مكعب لكل منهما، أي ان إنتاجهما مجتمعين يبلغ 38 % من الإجمالي العالمي، و هذا حسب دراسة لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA) في سنة 2013⁽³⁾.

تحتفظ روسيا إلى غاية 2017 بأكبر احتياطيات الغاز الطبيعي في العالم ، وهي ثاني أكبر منتج لوقود الغاز الطبيعي الجاف. وتسيطر شركة "غازبروم" (Gazprom) الحكومية على قطاع الغاز الطبيعي في البلاد⁽⁴⁾، و وفقاً لمجلة النفط والغاز (Oil & Gas Journal) ، احتفظت روسيا بأكبر احتياطي للغاز الطبيعي في العالم، حيث ازداد حجم الاحتياطيات مقارنة بالأعوام الماضية ليصل

1) Ministry of Energy of Russian Federation, The official website of The Russian Government, statistics department, Available at: <https://minenergo.gov.ru/en/activity/statistic>

2) نورهان الشيخ، "العلاقات الروسية-الأورو أطلنطية بين المصالح الوطنية و الشراكة الاستراتيجية"، مرجع سبق ذكره ، ص 52.

3) U.S. Energy Information Administration, "World Energy outlook, 2013, Factsheet: How will Global Energy Markets Evolve to 2035? ».

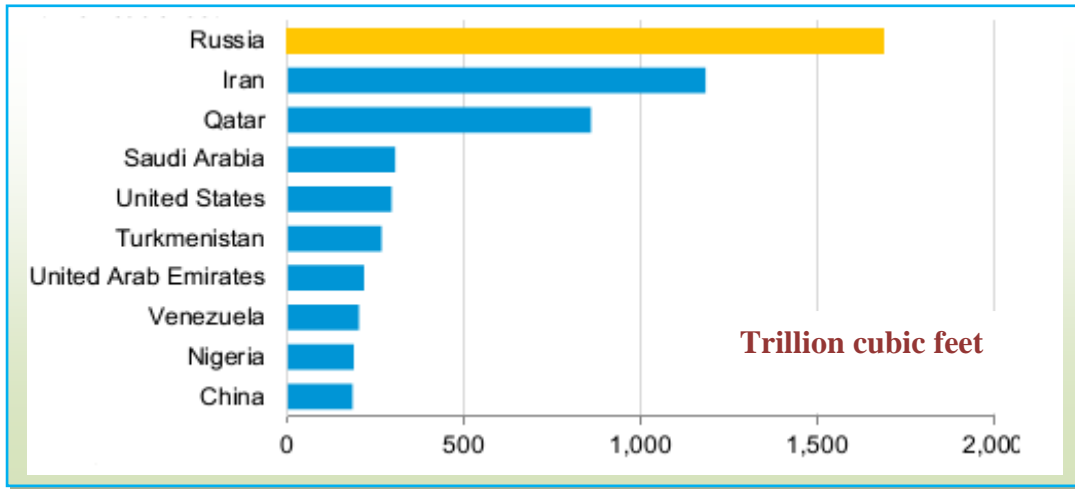
4) U.S. Energy Information Administration, Op. Cit, 31 October 2017, p. 16.

جمه إلى 1688 (تريليون قدم مكعب) ، اعتبارا من 1 جانفي 2017⁽¹⁾ (كما هو موضح في الشكل 03).

تمثل احتياطات روسيا حوالي 25 % ، أي ربع إجمالي احتياطات الغاز الطبيعي المؤكدة في العالم. وتقع معظم هذه الاحتياطات في حقول الغاز الطبيعي الكبيرة في غرب سيبيريا، و خمسة من أكبر حقول التشغيل في غاز بروم (يامبورغ، أورنغوي، مدفيزي، زابولياري، و بوفانينكوفو)، وكلها في يامال-نينيتس (Yamal-Nenets)، منطقة في غرب سيبيريا - تمثل معا حوالي ثلث إجمالي احتياطات الغاز الطبيعي الروسي⁽²⁾.

يعتبر الاحتياطي الروسي من الغاز الطبيعي أكبر من الاحتياطي الموجود لدى كل من دول شمال و وسط و جنوب أمريكا، و أوروبا، و أوراسيا. و في عام 2010 بلغ الإنتاج الروسي من الغاز الطبيعي كنسبة من الإنتاج العالمي 19.6% و بلغت الصادرات الروسية 223.4 مليون متر مكعب، و بذلك احتلت روسيا المرتبة الأولى عالميا كأكبر مُصدّر للغاز الطبيعي⁽³⁾.

الشكل (03): ترتيب روسيا ضمن قائمة الدول ذات أكبر الاحتياطات في العالم من الغاز الطبيعي، اعتبارا من (جانفي 2017) / تريليون قدم مكعب.



Source: Oil & Gas Journal, "Worldwide Look at Reserves and Production," December 5, 2016

في 2016 كانت روسيا ثاني أكبر منتج للغاز الطبيعي الجاف بعد الولايات المتحدة (26.5 تريليون قدم مكعب)، بطاقة إنتاجية بلغت ما مقداره 21 تريليون قدم مكعب أو ما يعادل (594 مليار متر مكعب)⁽⁴⁾.

1) Oil & Gas Journal, Op. Cit, p. 22.

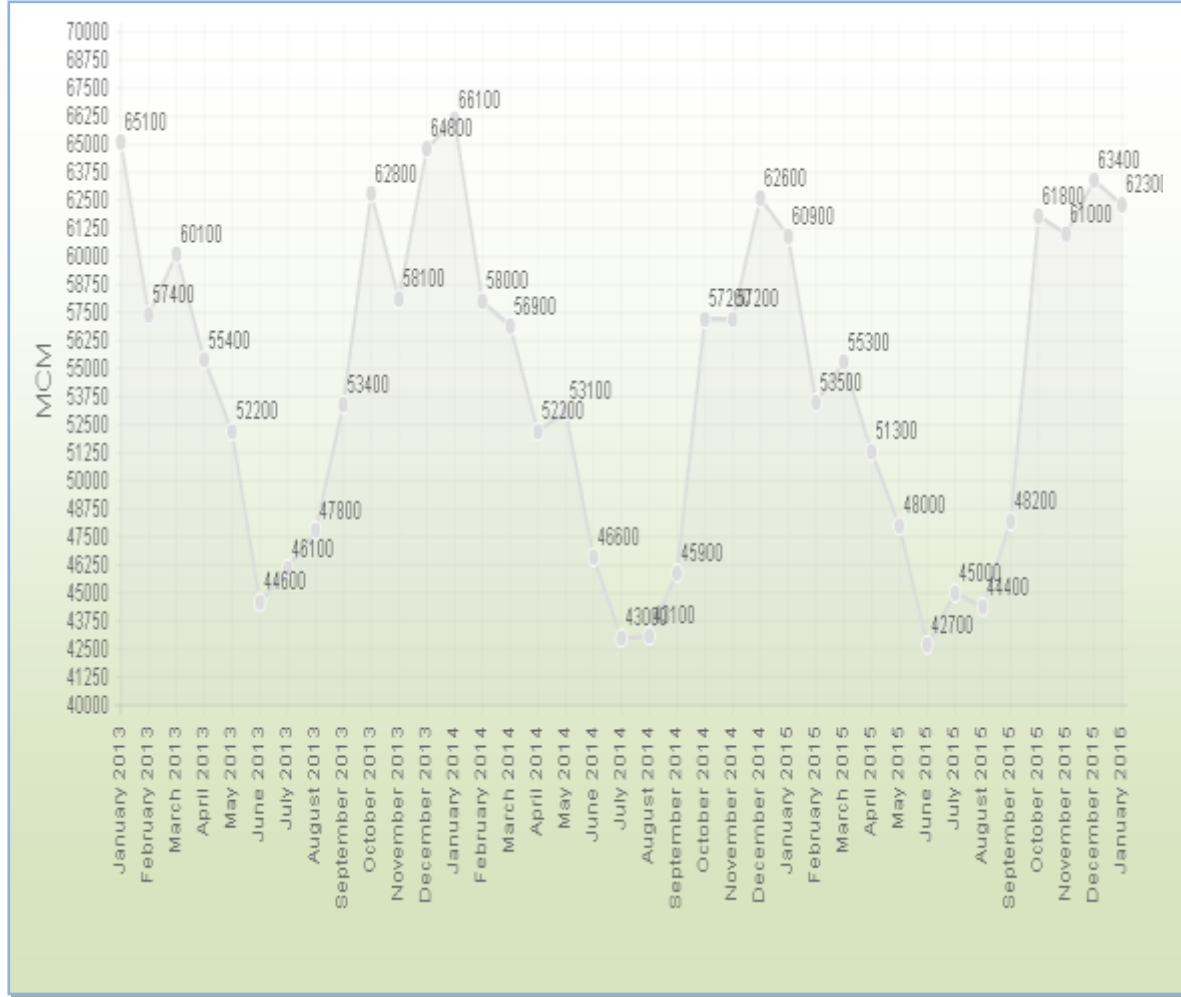
2) U.S. Energy Information Administration, Op. Cit, 31 October 2017, p. 16.

3) Kari Liuhto, **Energy in Russians Foreign Policy**, (Finland- Turku :Electronic Publications of Pan - European Institute, 10/2010), p p. 9 10.

4) U.S. Energy Information Administration, Op. Cit, (31 October 2017), p. 01.

أما حسب وزارة الطاقة الروسية، فبلغت الطاقة الإنتاجية من الغاز إلى غاية جانفي 2016 ما قدره 62300 مليون متر مكعب، و هذا ما يوضحه الشكل الموالي، الذي يتضمن حركية العملية الإنتاجية للغاز من سنة 2013 إلى غاية 2016:

الشكل (04): إنتاج روسيا من الغاز الطبيعي من (من 2013 إلى 2016) (بالمليون متر مكعب).



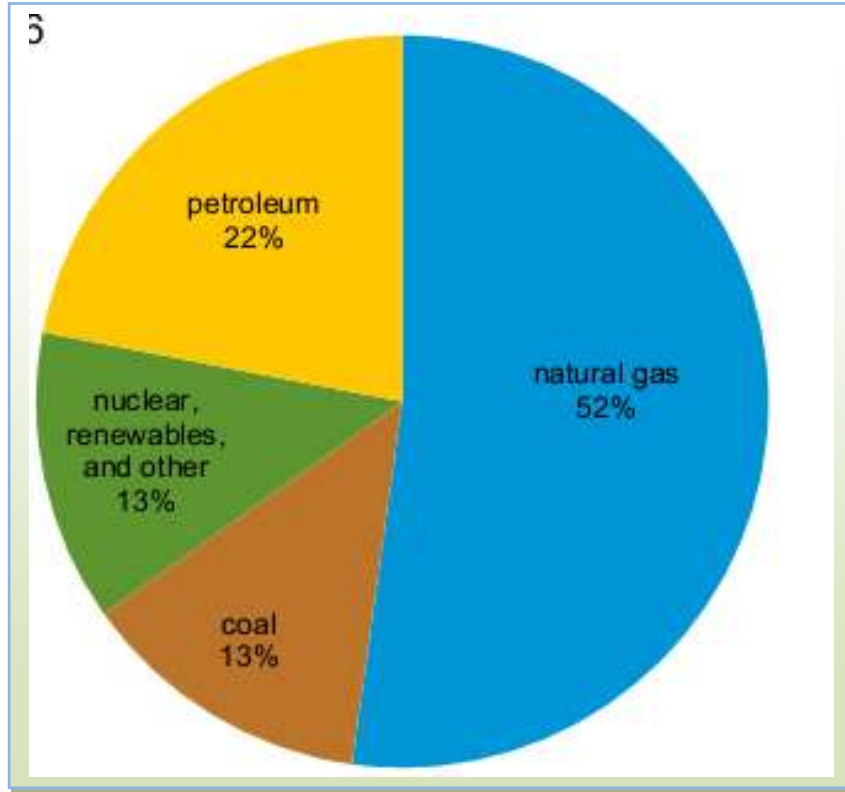
Source: Ministry of Energy of Russian Federation, The official website of the Russian government, statistics department, Available at: <https://minenergo.gov.ru/en/activity/statistic>

استهلاك الغاز الطبيعي في روسيا:

تعد روسيا مستهلكاً كبيراً للهيدروكربونات خاصة في ظل البرودة القارصة التي تتميز بها مناطقها، و وفقاً لإحصاءات عام 2010 بلغ حجم الاستهلاك المحلي الروسي من الغاز الطبيعي 424.9 بليون متر مكعب و هو ما مثل نحو 69.6% من الإنتاج المحلي في العام ذاته، و هي نسبة كبيرة جداً⁽¹⁾.

(1) خديجة عرفة محمد، "أمن الطاقة و آثاره الاستراتيجية"، مرجع سبق ذكره ، ص 176.

وفقا للمراجعة الإحصائية لشركة البريطانية للبترول (British Petroleum (BP)، استهلكت روسيا 26.74 كوادريليون وحدة حرارية بريطانية (British thermal units) (Btu)، من الطاقة في عام 2016، وكان معظمها الغاز الطبيعي (52%). وشكل البترول و الفحم 22 % و 13% من استهلاك روسيا⁽¹⁾، كما هو موضح في الشكل التالي:
الشكل (05): نسب استهلاك الطاقة الأولية في روسيا (2016).



Source: U.S. Energy Information Administration, Op. Cit, (31-10-2017), based on BP Statistical Review of World Energy 2017.p. 02.

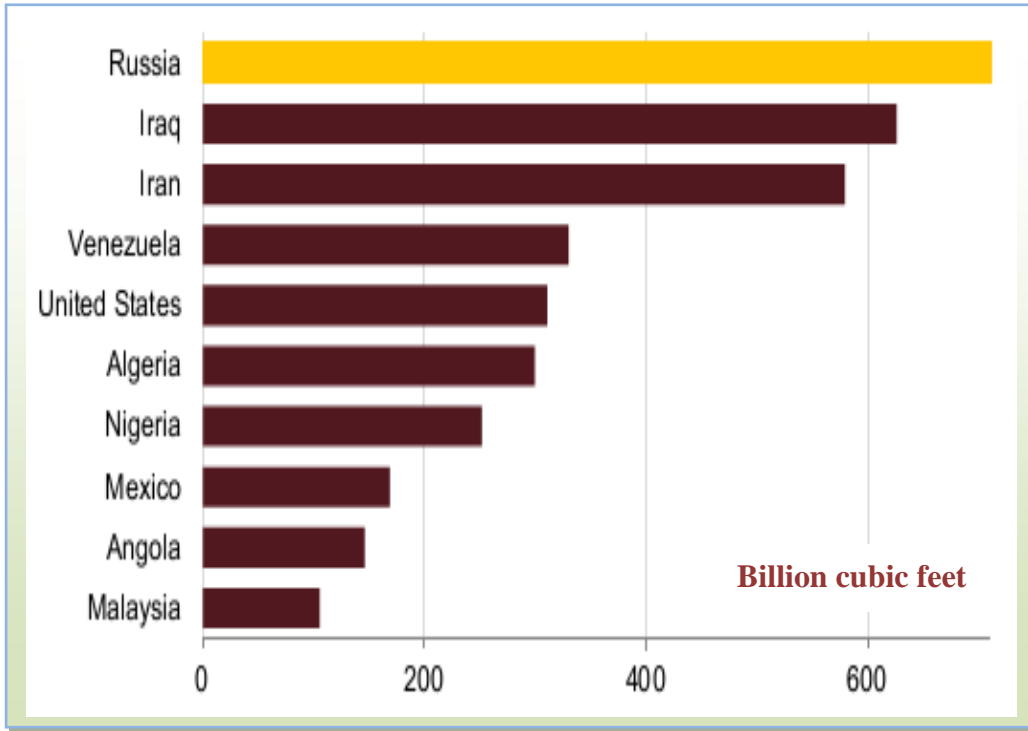
- إنتاج الغاز الطبيعي المشتعل في روسيا (Natural Gas flaring)

غالبا ما يرتبط الغاز الطبيعي بعملية إنتاج النفط في روسيا، حيث يتم إشعاله لاستغلاله في عدة أغراض صناعية. و وفقا لما ذكرت الإدارة الوطنية الأمريكية للمحيطات والغلاف الجوي (U.S. National Oceanic and Atmospheric Administration) (NOAA)، قامت روسيا بإشعال (حرق) ما يقدر بـ 850 مليار قدم مكعب من الغاز الطبيعي في عام 2016، و تعتبر الأولى عالميا، على هذا المستوى، بحيث شكلت روسيا حوالي 16% من إجمالي حجم الغاز الطبيعي المشتعل عالميا في عام 2016، و هذا ما يوضحه الشكل التالي⁽²⁾.

1) U.S. Energy Information Administration, Op. Cit, (31 October 2017), p. 02.

2) Ibid, p. 19.

الشكل (06): ترتيب أكبر الدول من حيث احتوائها على الغاز الطبيعي المشتعل لسنة (2016) (بالبليون قدم مكعب).



Source : Energy Information Administration, Op. Cit,(13-10- 2017), based on National Oceanic and Atmospheric Administration. p. 19.

- إنتاج الغاز الطبيعي المسال في روسيا (Liquefied Gas flaring)

اعتباراً من سبتمبر 2017، روسيا لديها منشأة واحدة تقع في إقليم "سخالين" تعمل على إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي المسال (LNG) على نطاق واسع، وهي تعمل منذ عام 2009، وبموجب اتفاق طويل المدى تعمل على تصدير أغلب منتجاتها من الغاز الطبيعي المسال إلى متعاملين يابانيين وكوريين جنوبيين. في عام 2013، عدلت روسيا قانونها الخاص بتصدير الغاز، بحيث فتحت المجال لشركات أخرى للاستثمار وكذلك التصدير نحو الخارج بعدما كان الأمر مقتصر على شركة "غاز بروم" فقط من قبل، وهنا تم السماح لشركة "توفاتيك" و "روس نفط" بتصدير الغاز الطبيعي المسال. في عام 2016، قامت شركة سخالين للغاز الطبيعي المسال بتصدير 10.9 مليون طن متري من الغاز الطبيعي المسال (حوالي 500 مليار طن من الغاز الطبيعي المسال)، التي ذهبت إلى اليابان (65%)، كوريا الجنوبية (23%)، تايوان (10%)، والصين (3%)⁽¹⁾.

1) U.S. Energy Information Administration, Op. Cit, (31 October 2017), p p. 18 - 19.

ثانياً: التوزيع الجغرافي للمناطق المنتجة للغاز الطبيعي في روسيا.

يأتي معظم إنتاج روسيا من الغاز الطبيعي من منطقة "يامال-نينيتس" (Yamal-Nenets) غرب سيبيريا (كما هو موضح في الخريطة رقم 01)، وتعد هذه المنطقة موطناً لثلاثة من أكثر الحقول برودة في البلاد (يامبورغ، أورنغوي، و مدفيزي)، وتعرف هذه الحقول عمليات الاستكشاف والإنتاج منذ أكثر من 30 عاماً، وجميعها مرخصة للاستغلال من طرف شركة الغاز "غازبروم"، ولا زال لديها احتياطات كبيرة متبقية وحجم إنتاج سنوي كبير، غير أنها شهدت انخفاضاً في الإنتاج في السنوات الأخيرة، كما تمتلك "غازبروم" حقلين كبيرين من الغاز في نفس المنطقة. مثل حقل "زابوليارنوي" (Zapolyarnoye) الذي بدأ عملية الإنتاج في عام 2001، وفي عام 2013، وصلت قدرته الإنتاجية 4.6 تريليون قدم مكعب سنوياً⁽¹⁾، غير أن حجم عمليات الإنتاج تراجعت في هذا الحقل في (2016)، وانخفض الإنتاج فيها ليصل إلى 2.7 تريليون قدم مكعب سنوياً، كما عرف حقل "بوفانكوفو" (Bovanenkovo) في شبه جزيرة "يمال" كذلك، نمواً في كميات الإنتاج أن بدأ العمل فيه في عام (2012) لتصل الكمية إلى 2.4 تريليون قدم مكعب في سنة 2016. تخطط غازبروم لزيادة حجم الإنتاج السنوي إلى 4.1 تريليون قدم مكعب سنوياً بعد عام 2019، عندما يبدأ تشغيل خط أنابيب "نورد ستريم 2" (Nordstream 2)⁽²⁾.

الخريطة (01): خريطة توضح موقع منطقة "يامال-نينيتس" (Yamal-Nenets).



المصدر: موقع قناة "روسيا اليوم"، متوفر على الرابط: <https://arabic.rt.com/news/23082-%B1%D9>

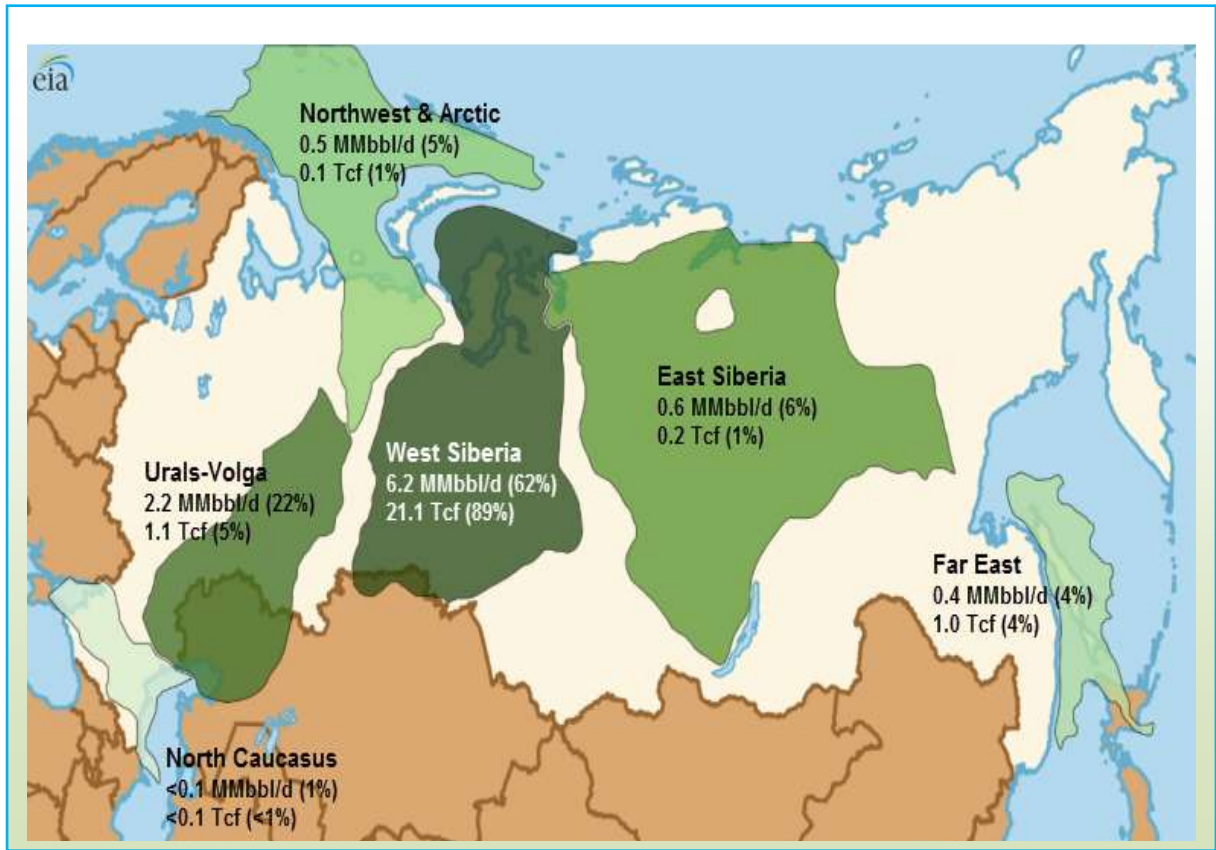
1) Gazprom, **Zapolyarnoye field**, August 15, 2017, Available at: <https://www.eia.gov/beta/international/analysis.cfm?iso=RUS>

2) U.S. Energy Information Administration, Op. Cit, (31 October 2017), p p. 18 - 19.

تستثمر "غازبروم" ومنتجون آخرون بشكل متزايد في مناطق جديدة، مثل سيبيريا الشرقية وجزيرة سخالين، لإدخال مخزون الغاز الطبيعي في هذه المناطق إلى الإنتاج. كما تعمل غازبروم منذ 2017 على تطوير حقلين كبيرين للغاز الطبيعي في حقل سيبيريا الشرقية - تشايدانسكوي (Chayadinskoye) منطقة ياكوتيا وميدان "كوفيتكا" (Kovytk) في منطقة إيركوتسك، و سيتم ربط كلا الحقلين بشبكة خط أنابيب الغاز الطبيعي في سيبيريا وتخدم الطلب في شرق روسيا والصين⁽¹⁾. و بالإضافة إلى ذلك، فإن الشركاء في مشروع سخالين 1، "روزنيفت" (Rosneft)، و "إكسون موبيل" (ExxonMobil)، تتظر في سبل استثمار احتياطات الغاز الطبيعي، وها ما سيعزز القدرات الإنتاجية لروسيا و التي يمكن أن تشمل إمكانية تصدير المزيد من الغاز الطبيعي المسال⁽²⁾، ما سيتيح لها بالتحكم أكثر في كميات العرض و كذلك الأسعار في السواق العالمية.

توضح الخريطة الموالية (رقم 02)، الموقع الجغرافي لأهم المناطق لإنتاج الغاز و النفط في روسيا من ، مع النسب المئوية في كميات الإنتاج مقارنة بالإنتاج الإجمالي في روسيا.

الخريطة (02): حجم ومناطق توزيع إنتاج الغاز الطبيعي في روسيا الاتحادية (2013).



Source: U.S. Energy Information Administration, Op. Cit, (31-10-2017), Eastern Bloc Research, IHS EDIN,(19-09-2014), Available at: <https://www.eia.gov/todayinenergy/detail.php?id=18051>

1) Ibid, p. 19.
2) Ibidem.

ثالثاً: صادرات روسيا من الغاز الطبيعي حسب الوجهة.

تهدف روسيا في إستراتيجيتها الطاقوية إلى زيادة و تنويع حجم صادراتها من الغاز نحو الخارج، نظراً لأهمية إيراداته بالنسبة للاقتصاد الروسي، و ذلك عبر تسخير كل الإمكانيات لذلك حتى يبلغ مختلف الأسواق العالمية، الأوروبية منها أو الآسيوية و حتى الأمريكية، و يظل السوق الأوروبي هو السوق الرئيسي للغاز الروسي، حيث تقوم روسيا بإمداده بأكثر من 50% من احتياجاته من الغاز، وأهم دوله ألمانيا التي تعد روسيا أكبر مصدر للنفط و للغاز الطبيعي إليها، وأيضاً إيطاليا، إضافة إلى دول من الجزء الشرقي من أوروبا⁽¹⁾.

في سنة 2013 كان ثلثا الغاز الطبيعي الذي استهلكه الاتحاد الأوروبي مستورداً، (ذلك على أساس صاف)، و 41 % من هذا الاستيراد كان من روسيا. وقد كانت واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز الروسي تعادل 27 % تقريباً من إجمالي استهلاك الاتحاد الأوروبي للطاقة في سنة 2013، ومع ذلك كانت واردات الغاز الطبيعي من روسيا أكبر من المتوسط في عام 2013، حيث أمدت روسيا الاتحاد الأوروبي بما يتراوح بين 20 % و 25 % من استهلاكها على مدى العقد الفائت⁽²⁾.

تم تصدير ما يقرب من 90% من الغاز الروسي في عام 2016، بما يقارب 7.5 تريليون قدم مكعب، و تسليمه للعملاء في أوروبا عبر خطوط الأنابيب، حيث كانت كل من ألمانيا، و تركيا، و إيطاليا و بيلاروسيا والمملكة المتحدة أكبر المستوردين للغاز الطبيعي⁽³⁾.

شكلت عائدات صادرات الغاز الطبيعي في عام 2015 حوالي 13% من إجمالي صادرات روسيا. و هي أقل من حصيلة صادرات روسيا من النفط الخام و السوائل الأخرى. و لا تزال روسيا تعتمد على أوروبا كسوق لغازها الطبيعي. وبالمثل، أوروبا، تعتمد على روسيا في تزويدها بحاجتها من الغاز الطبيعي، ففي سنة 2015 و 2016 ، استوردت دول أوروبا الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) نحو ثلث الغاز الطبيعي المستهلك بها من الغاز الطبيعي من روسيا ، بالإضافة إلى ذلك، بعض البلدان داخل أوروبا، وخاصة فنلندا، و دول البلطيق، وكثير من جنوب شرق أوروبا، تستقبل تقريباً كل حاجياتها من الغاز الطبيعي من روسيا⁽⁴⁾.

في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كان استهلاك الغاز الطبيعي في أوروبا ضمن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ثابتاً عموماً، مما دفع روسيا إلى التوجه نحو آسيا و تطبيق إستراتيجية التنويع في الأسواق الخارجية فيما يخص صادرات الغاز الطبيعي المسال. وقد سارعت

(1) نورهان الشيخ، "سياسة الطاقة الروسية و تأثيرها على التوازن الاستراتيجي العالمي"، مرجع سبق ذكره ، ص 12.

(2) إف. ستيفن لارابي و آخرون ، روسيا و الغرب بعد الأزمة الأوكرانية - أوجه الضعف الأوروبية جراء الضغوط الروسية ، (كاليفورنيا- الولايات المتحدة الأمريكية: مؤسسة (راند / RAND)، ط 1، 2017)، ص 33.

(3) U.S. Energy Information Administration, Op. Cit, (31 October 2017), p. 19.

(4) Ibidem.

العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في عام 2014 بعد أزمة القرم الأوكرانية، إلى تسريع وتيرة التحول الروسي نحو الشرق، لتعويض تراجع حجم صادراته إلى أوروبا، بحيث تراجعت صادراتها نحو أوكرانيا، التي كانت تمثل ثالث أكبر المستوردين للغاز الروسي، حيث استوردت 0.8 تريليون قدم مكعب من روسيا⁽¹⁾. قبل الأزمة القرم سنة 2014، بعدها تراجع حجم الإمدادات الروسية لأوكرانيا، حيث قامت أوكرانيا في سنة 2016 باستيراد ما مجموعه 0.4 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي، ولم يتم شراء أي منها من روسيا⁽²⁾.

سارعت روسيا على إثر العقوبات الغربية ضدها، إلى توقيع صفقتين حول خطي أنابيب لنقل الغاز مع الصين في عام 2014، لتغطي و تعوض خسارتها من صادرات الغاز الطبيعي التي تراجعت أوروبا، و التي يمكن أن تصل في نهاية المطاف إلى 2.4 تريليون قدم مكعب سنويا نحو الصين⁽³⁾. و قبلها عقدت روسيا اتفاقا كذلك مع الصين في أكتوبر 2009، يقضي بتوريد 70 مليار متر مكعب من الغاز الروسي إلى الصين كل عام⁽⁴⁾.

وصف اتفاق روسيا مع الصين في سنة 2014 بالصفقة التاريخية، و يقضي الاتفاق بتوريد الغاز الروسي نحو الصين لمدة 30 عاما بدءا من 2018، و بلغت قيمتها حوالى 400 مليار دولار، تُزوّد روسيا بموجبها الصين بـ 38 مليار متر مكعب من الغاز سنويا ، وذلك عبر الأنابيب انطلاقاً من الشرق الأقصى الروسي ، واستغرق العمل لإبرام هذه الصفقة عدة سنـوات من التفاوض.

من الناحية السياسية، تعتبر هذه الصفقة ربحا سياسياً للرئيس بوتين ، ليُظهر أن العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الدول الغربية على روسيا - بسبب ضم الأخيرة لشبه جزيرة القرم - لا تستطيع عزل دولة بحجم روسيا. كما ستسمح الصفقة بتوفير مصادر مالية مهمة ستساعد على تطوير البنية التحتية في الشرق الأقصى الروسي ، فضلاً عن تنويع الأسواق الخارجية لروسيا بعيداً عن أوروبا، وتأمين موطئ قدم دائم للصادرات الروسية من الطاقة في السوق الآسيوية؛ التي تتزايد حاجياتها من الطاقة بفعل ديناميكيتها الاقتصادية⁽⁵⁾.

لكن بعد هذه الأحداث، عادت نسبة المبادلات الأوروبية الروسية من الغاز الطبيعي عبر الأراضي الأوكرانية إلى الارتفاع، مجدداً خلال 2016، بحيث أعلنت الشركة الأوكرانية لنقل الغاز

1) Ibid, p. 20.

2) Naftogaz of Ukraine, «2016 results: Ukraine procured all imported gas from Europe»,

(February 3, 2017). Available at:

<http://www.naftogaz.com/www/3/nakweben.nsf/0/61AE185E57EB3CC4C22580BC004A655E?OpenDocument>

3) Ibid, p. 20.

4) عبد الرحمن المنصوري، " صفقة الغاز الصينية الروسية، الظروف والدلالات"، (مركز الجزيرة للدراسات، 2014)، نقلا عن موقع: <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/06/2014622113922283238.html>

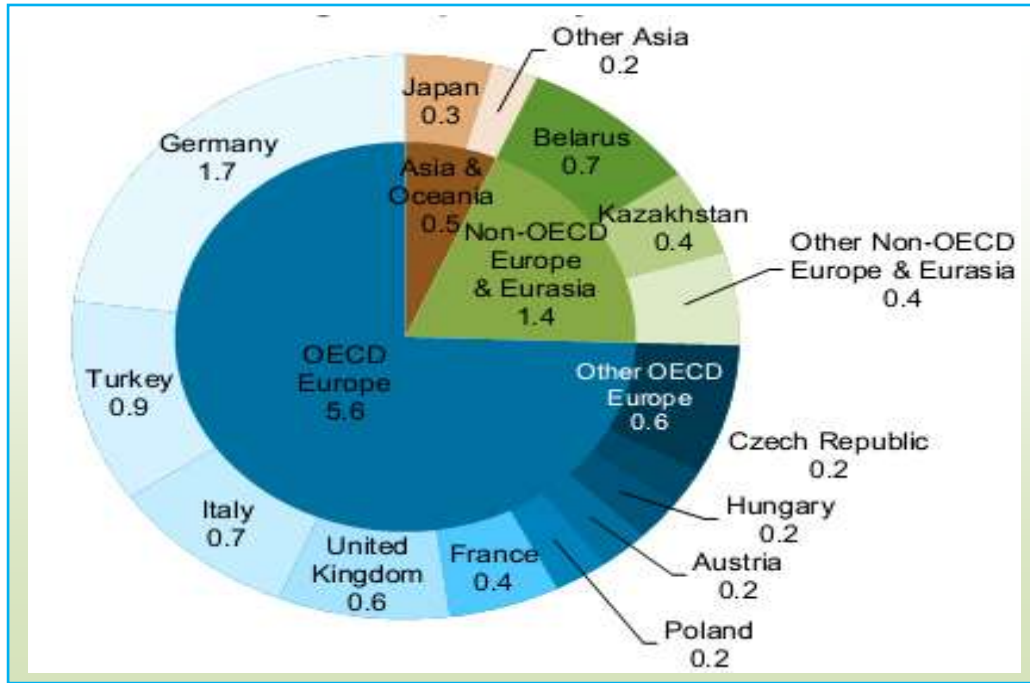
5) المرجع نفسه.

"أوكر ترانس غاز"، أن حجم إمدادات الغاز عبر الأراضي الأوكرانية إلى أوروبا ارتفع في العام 2016 بنسبة 23 % وبلغ 82.2 مليار متر مكعب⁽¹⁾. و بحسب بيانات الشركة، فقد تم نقل 8.4 مليار متر مكعب من الغاز إلى أوروبا في شهر ديسمبر 2016 ، وهذا رقم أكبر بنسبة 25% من الفترة المماثلة من العام 2015.

صاحب هذا الارتفاع في حجم الإمدادات من الغاز الروسي نحو أوروبا ، إجراء محادثات ثلاثية في 9 ديسمبر 2016 بين روسيا وأوكرانيا والمفوضية الأوروبية، ساعدت على تلطيف الأجواء سياسيا، ما انعكس على إضفاء نوع من التوافق على المعاملات التجارية الطاقوية بين الطرفين، حيث أعرب الجانب الأوكراني، عن استعدادة لشراء كمية قدرها ما بين 1.5 و 4 مليار متر مكعب من الغاز الروسي في الشتاء 2016، فيما روسيا أبدت استعدادها لتلبية احتياجات الغاز للاتحاد الأوروبي وأوكرانيا، كما أن شركة "غازبروم" الروسية، تلقت طلبا من شركة "تفطوغاز" الأوكرانية، لاستئناف إمدادات الغاز من روسيا إلى أوكرانيا، اعتباراً من النصف الثاني م من عام 2016 حتى أبريل 2017⁽²⁾.

يوضح الشكل البياني التالي، وجهات صادرات روسيا من الغاز الطبيعي، مع نسبة التصدير حسب كل منطقة:

الشكل (07): صادرات روسيا من الغاز الطبيعي حسب الوجهة (2016) (بالتريليون قدم مكعب).



Source: U.S. Energy Information Administration, Op. Cit, (31-10-2017), p.21, based on Russian export statistics and partner country import statistics, Global Trade Tracker

(1) وكالة سبوتنيك الروسية الحكومية، " ارتفاع حجم صادرات روسيا من الغاز إلى أوروبا في 2016"، (03.01.2017)، نقلا عن موقع "وكالة سبوتنيك بالعربية" (Arabic sputnik news)، متوفر على الرابط: <https://arabic.sputniknews.com/business/201701031021554440-> (2) المرجع نفسه.

الفرع الثالث: قطاع إنتاج الفحم (Coal) في روسيا.

تحتل روسيا الترتيب الثاني فيما يتعلق بحجم احتياطياتها من الفحم بالفحم (19% من الاحتياطي العالمي) بعد الولايات المتحدة الأمريكية (التي يتوافر لديها ثلث الفحم العالمي)، و تأتي الصين في الترتيب الثالث عالميا (15%)، ثم الإتحاد الأوروبي (5%). و قد احتل الإنتاج الروسي من الفحم في عام 2009 ، 4.6% من حجم الإنتاج العالمي، و بلغت الصادرات الروسية في العام ذاته 51.5 مليون طن⁽¹⁾. تراجع ترتيب روسيا سنة 2016 إلى المرتبة الثالثة عالميا من احتياطيات الفحم القابلة للاسترداد ، بعد الولايات المتحدة والصين. أنتجت روسيا في نفس العام 425 مليون طن، مما يجعلها سادس أكبر منتج للفحم في العالم وراء الصين والهند، و الولايات المتحدة، أستراليا، وإندونيسيا⁽²⁾ ، وكان ما يقرب من 80% من إنتاج الفحم الروسي مصدره من (الفحم البخاري)، وأكثر قليلا من 20% كان (فحم الطهي). و استهلكت روسيا في سنة 2016 حوالي 45% من إنتاج الفحم، و صدرت الباقي.

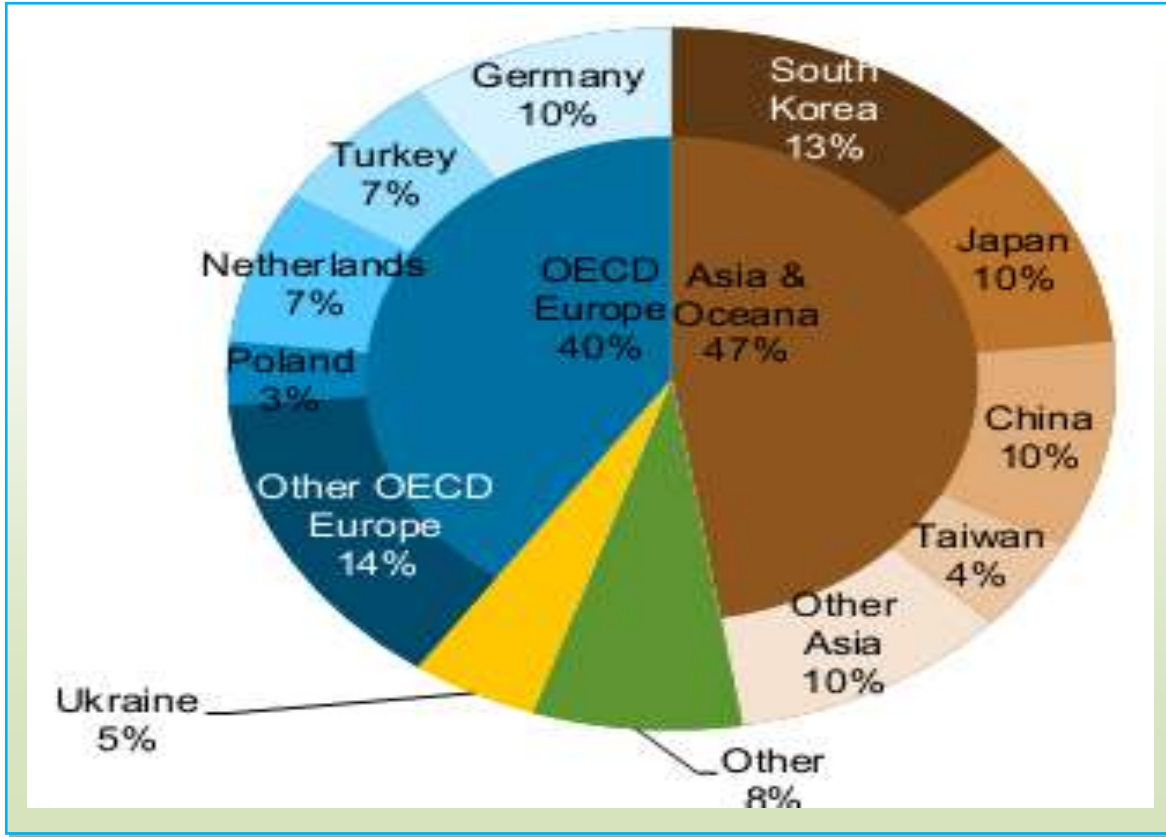
يأتي أكثر من نصف إنتاج الفحم الروسي من حوض "كوزياس" بوسط روسيا ، و المشكلة المتعلقة بهذه المنطقة هي أن عملية إيصال و نقل الفحم يمر عبر مسافات طويلة عن طريق السكك الحديدية للوصول إلى الموانئ في الغرب أو الشرق لتصديره إلى المستهلكين الأوروبيين أو الآسيويين، هذا ما يضع عموما الفحم الروسي في موقع ضعف من حيث قدرته التنافسية في الأسواق العالمية، بسبب ارتفاع تكلفة نقله ، ومع ذلك، في عام 2016، روسيا كانت ثالث أكبر دولة مصدرة للفحم في العالم، و بلغ حجم صادراتها من الفحم 189 مليون طن، عبر المسالك البحرية و البرية، وكان أكبر مصدرين للفحم في عام 2016 هما أستراليا وإندونيسيا⁽³⁾، و فيما يلي شكل 8 يبين وجهات صادرات روسيا و نسبها من الفحم:

(1) خديجة عرفة محمد، "أمن الطاقة و آثاره الاستراتيجية"، مرجع سبق ذكره ، ص 175.

(2) BP Statistical Review of World Energy 2017 – Underpinning data (accessed July 5, 2017).

(3) U.S. Energy Information Administration, Op. Cit, (31 October 2017), p. 27.

الشكل (08): صادرات الفحم الروسي حسب الوجهة (2016).



Source: U.S. Energy Information Administration, Op. Cit, (31-10-2017), p 28, based on Russian export statistics and partner country import statistics, Global Trade Tracker

وازدادت صادرات روسيا من الفحم بشكل مطرد منذ أواخر التسعينات، مع الصادرات إلى آسيا، وتزايدت بقوة في السنوات القليلة الماضية. في عام 2016، ذهب 47% من صادرات الفحم الروسي إلى آسيا (الشكل 08)⁽¹⁾. هذا و تضاعفت صادرات روسيا الإجمالية من الفحم تقريبا خلال العقد الماضي، و من المتوقع أن تستمر الصادرات في النمو أكثر في المستقبل.

الفرع الرابع: مصادر الطاقة الأخرى غير التقليدية في روسيا.

تتمتع روسيا كذلك إلى جانب مصادر الطاقة التقليدية، بميزة توافر احتياطات و كذلك معدلات إنتاج و تصدير معتبرة على صعيد مصادر الطاقة غير التقليدية:
أولاً: الطاقة الكهربائية.

تنتج و تصدر أيضا روسيا الطاقة الكهربائية، و التي بلغت 17.7 بليون كيلو وات / ساعة في عام (2009)، لتأتي روسيا بذلك في الترتيب الرابع عالمياً بعد ألمانيا، و كندا، و بارجواي⁽²⁾ حيث

1) Ibid, p. 28.

2) The World Fact Book, «Central Intelligence Agency, Russia», Available at: www.cia.gov/library/publications/the-world-fact-book/goes/rs.html.

الإنتاج، وتحلّ الترتيب الثامن عالمياً في تصدير الكهرباء⁽¹⁾. و تصدر روسيا الكهرباء إلى دول الاتحاد السوفييتي السابق و الصين، و بولندا و تركيا و فنلندا، و تولد روسيا 63 % من طاقتها الكهربائية من المحطات الحرارية، و 21 % عن طريق المصادر المائية (الطاقة الكهرومائية)، و 16 % من المفاعلات النووية، و لروسيا إمكانات ضخمة في مجالات الطاقة المتجددة⁽²⁾، نتيجة لهذا تعتبر روسيا من أكبر المنتجين والمستهلكين للطاقة الكهربائية في العالم، مع أكثر من ذلك من 240 جيجاوات من قدرة التوليد المركبة ، و في عام 2016، إجمالي توليد الطاقة الكهربائية بلغ مجموعها 1,071 مليار كيلوات/ ساعة ، واستهلكت روسيا حوالي 900 مليار كيلوات/ ساعة⁽³⁾.

ثانياً: الطاقة النووية.

تعتبر روسيا رابع أكبر مولد للطاقة النووية في العالم في عام 2016، وكانت خامس أكبر طاقة نووية مركبة ، مع وجود سبعة مفاعلات نووية قيد الإنشاء، اعتباراً من أكتوبر 2017، تحتل روسيا المركز الثاني بعد الصين من حيث عدد المفاعلات قيد الإنشاء⁽⁴⁾. و تنتج روسيا نحو 10% من الإنتاج العالمي من اليورانيوم لتصبح رابع أكبر منتج عالمياً لليورانيوم⁽⁵⁾. كما تمتلك روسيا قدرة نووية مركبة تزيد على 26 مليون كيلواط تعمل على 35 مفاعل نووي، موزعة على 10 مواقع. تقع تسعة مصانع غرب جبال الأورال. تتعرض مرافق الطاقة النووية الروسية للتقادم. بحيث تنوم صلاحية عمل و نشاط المفاعل النووي 30 سنة ، ولكن روسيا لديها برنامج لإعادة تنشيط و تمديد حياة المفاعلات النووية المتقادمة، وتحدد فترة التمديد من قبل الحكومة 15 عاماً، فمن أصل 36 مفاعل نووي، نجد 24 من المفاعلات النووية الروسية، وهو ما يمثل حوالي 60% من القدرة النووية التشغيلية للبلاد، عمرها 30 سنة أو أكثر⁽⁶⁾.

تسعى للحكومة الروسية في الوقت الراهن إلى زيادة حصة الإنتاج من الطاقة النووية بنسبة تتراوح بين 45% إلى 50% من الإجمالي الحالي بحلول عام 2050 و 70% إلى 80% بحلول عام 2100، و لتحقيق هذه الغاية، سيتعين استبدال أسطول المفاعلات النووية المتقادمة في روسيا بمحطات طاقة نووية جديدة. اعتباراً من 1 يوليو 2017، سبعة مفاعلات نووية جديدة قيد الإنشاء

(1) مصطفى علوي، " خريطة جديدة: تحولات أمن الطاقة ومستقبل العلاقات الدولية "، مرجع سبق ذكره، ص 11.

(2) أسامة مخيمر، " الطاقة و العلاقات الروسية مع آسيا "، (في: السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، القاهرة، العدد 170، أكتوبر 2007)، ص 93.

(3) U.S. Energy Information Administration, Op. Cit, (31 October 2017), p. 25.

(4) Ibid, p. 01.

(5) خديجة عرفة محمد، "أمن الطاقة و آثاره الاستراتيجية"، مرجع سبق ذكره، ص 176.

(6) U.S. Energy Information Administration, Op. Cit, (31 October 2017), p. 27.

رسمياً في جميع أنحاء روسيا مع 5,468 ميغاوات قدرة توليد الصافية (5,904 ميغاواط). واحدة من المحطات قيد الإنشاء هي محطة طاقة نووية عائمة، من المقرر أن يتم تشغيلها بحلول عام 2019⁽¹⁾.

الفرع الخامس: شبكة أنابيب نقل الطاقة و أهميتها الاقتصادية و الاستراتيجية بالنسبة لروسيا.
إلى جانب المقومات الكبيرة من مصادر الطاقة -كما أشرنا سابقاً- لروسيا، يتوافر لديها كذلك ميزة أخرى ورثتها عن الاتحاد السوفيتي السابق، و هي سيطرتها على خطوط نقل الطاقة، حيث تمتلك الدولة شبكة أنابيب نقل الغاز التي يزيد طولها على 150 ألف كلم، بطول روسيا و عرضها، يُطلق عليها " الشبكة الموحدة لنقل الغاز"، و تستطيع شركة "غاز بروم" فقط استخدام هذه الشبكة. و تعد تلك الشبكة من أكثر المنشآت الحكومية الروسية قيمة، و هو ما مثل أحد نقاط القوة المهمة في سياسة بوتين الجيوسياسية. إضافة إلى أن هذا الأمر مثل على الجانب الآخر سبباً آخر للخلاف مع شركات النفط و الغاز الغربية. كما تمتلك روسيا مصافي نفط في البلطيق و في مدينة سان بطرسبرج و في بريمورسك، و عملت روسيا على بناء مصافي نفط إضافية في الشرق و في ميناء باتارينا و أوست لوغ⁽²⁾. كما تضم روسيا أسطول ضخم لنقلات النفط و الغاز يزيد عدد السفن العاملة به عن 140 سفينة⁽³⁾. و بذلك تحتل روسيا المرتبة الثانية عشرة عالمياً في الثمانينات. وقد كان لبروز روسيا كعضو في مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى وذلك في يونيو 2002 م و التي تحولت بذلك لتصبح مجموعة الثمان⁽⁴⁾.

تسيطر روسيا على شبكة خطوط نقل إلى دول وسط آسيا، و دول الاتحاد الأوروبي. و كل ذلك يستخدم كأداة في يد روسيا لمكافأة أو معاقبة الآخرين، من خلال قطع الإمدادات، أو التهديد بقطعها، أو رفع الأسعار قسرياً، أو الاستحواذ علي حصص من البني التحتية للطاقة، أو من شركات الطاقة في دول أخرى للتأثير فيها، وذلك كما حدث مع الشركة الوطنية لنقل الغاز في روسيا البيضاء (بيلاروسيا). وقد استطاعت روسيا توظيف قضية الطاقة وسياساتها كأداة للتأثير في دول الجوار الجغرافي، مثل أوكرانيا، و دول البلطيق (ليتوانيا، واستونيا، و لاتفيا) و أرمينيا، و جورجيا و مولدافيا، و دول آسيا الوسطى⁽⁵⁾. (سنرجع بتفصيل أكثر، في المبحث الموالي من الدراسة بالتفصيل أكثر حول أهمية أنابيب نقل الطاقة و مكانتها الاقتصادية و الاستراتيجية بالنسبة للأمن الطاقي الروسي).

1) Ibidem.

2) وليام أبينهدال، مرجع سبق ذكره، ص 7-8.

3) نورهان الشيخ، "سياسة الطاقة الروسية و تأثيرها على التوازن الاستراتيجي العالمي"، مرجع سبق ذكره، ص 12.

4) خديجة عرفة محمد، "أمن الطاقة و آثاره الاستراتيجية"، مرجع سبق ذكره، ص 177.

5) مصطفى علوي، "خريطة جديدة: تحولات أمن الطاقة و مستقبل العلاقات الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص 11.

المطلب الثاني: تنظيم قطاع الإنتاج الطاقوي في روسيا: الشركات الطاقوية الكبرى.

يعتمد الاقتصاد الروسي بشكل أساسي على إيرادات الهيدروكربونات ، النفط والغاز الطبيعي، بحيث تمثل أكثر من ثلث إيرادات الميزانية الاتحادية، لذلك يرتبط النمو الاقتصادي في روسيا و يبقى مدفوعاً بصادرات الطاقة، بحيث شكلت الإيرادات الطاقوية ما نسبته 36% من إيرادات الميزانية الاتحادية الروسية في عام 2016⁽¹⁾. و يعد النفط و الغاز عماد اقتصادها، حيث يشكلان 65% من الصادرات، و 52% من إيرادات الميزانية، و 14.5 من الناتج المحلي⁽²⁾.

على هذا الأساس حرصت الحكومة الروسية في فترة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والتحول إلى اقتصاد السوق على احتكار مقدرات هذا القطاع والتحكم في أسعاره سواء المحلية أو التصديرية، نظراً لأهمية قطاع الطاقة وحيوية دوره في الاقتصاد الوطني⁽³⁾.

هذا ما تم ترجمته في مرحلة حكم الرئيس "فلاديمير بوتين" بمبدأ "وطنية الطاقة"، فـ "بوتين" منذ وصوله للسلطة عام 2000، أراد القضاء على السوق الحرة للطاقة وكان معارضاً لخصخصة قطاع الطاقة التي أعلنها الرئيس الأسبق "يلتسن"، و دخلت حيز التنفيذ واستمرت حتى مجئ بوتين⁽⁴⁾، و بموجب هذا المبدأ يتم التركيز على أمن الاحتياطات باعتباره جزءاً أساسياً من الأمن القومي للدولة الروسية، و أحد مصادر قوتها على الصعيدين الداخلي و الخارجي، و لضمان ذلك سعت الحكومة إلى التحكم الكامل بسلسلة الطاقة (Energy Chain) التي تشمل عمليات الإنتاج، النقل و التوزيع⁽⁵⁾.

رغم اتجاه الخصخصة السريع والمبالغ فيه في مختلف قطاعات الاقتصاد الروسي خلال حقبة التسعينيات ظلت الصناعات الخاصة بالطاقة تتميز باحتكار الشركات الحكومية التابعة للدولة، وأبرزها "غاز بروم" في مجال الغاز الطبيعي، و"لوك أويل" المستقلة⁽⁶⁾. و شركة "روس نفط" الحكومية في مجال النفط، و نشير هنا إلى أن شركة "روس نفط" و "لوك أويل" هما أكبر منتجين للنفط في روسيا. و تشكل هاتان الشركتان معاً نحو نصف إنتاج روسيا البالغ نحو 11 مليون برميل يومياً من النفط⁽⁷⁾.

1) U.S. Energy Information Administration, Op. Cit, 31 October 2017, p 01.

2) ممدوح سلامة، مرجع سبق ذكره، ص 15 - 16.

3) نورهان الشيخ، "سياسة الطاقة الروسية و تأثيرها على التوازن الاستراتيجي العالمي"، مرجع سبق ذكره ، ص 12.

4) هاجر محمد أحمد عبد النبي، مرجع سبق ذكره.

5) عمرو عبد العاطي، مرجع سبق ذكره ، ص 49.

6) نورهان الشيخ، "سياسة الطاقة الروسية و تأثيرها على التوازن الاستراتيجي العالمي"، مرجع سبق ذكره ، ص 12.

7) Energy post, «Russia keeps expanding oil production despite low oil prices», November 2, 2016 , (by U.S. Energy Information Administration), Available at: <http://energypost.eu/russia-keeps-expanding-oil-production-despite-low-oil-prices/>

الفرع الأول: الشركات الروسية الكبرى في إنتاج النفط.

أولاً: شركة " روس نفط " (Rosneft)

تعتبر "روسنيفت" شركة رائدة في صناعة النفط في روسيا، وأكبر شركة للبترول المتداول في روسيا والعالم. وتشمل الأنشطة الرئيسية للشركة التنقيب عن الرواسب الهيدروكربونية، وإنتاج النفط والغاز، وتكثيف الغاز، و المشاريع البحرية، والتجهيز، فضلاً عن النفط والغاز وتسويق المنتجات في روسيا والخارج⁽¹⁾، ويرتبط تاريخ شركة نفط "روس نفط" ارتباطاً وثيقاً بتاريخ صناعة النفط الروسية.⁽²⁾

على هذا الأساس تعتبر شركة "روس نفط"، ركيزة الإنتاج النفطي في روسيا، و هي تعتبر بالأساس شركة حكومية، بالرغم من فتح أسهمها و عرضها للبيع أمام الخواص، لكن تبقى حصة الأسد فيها تابعة للحكومة الروسية، تم إدراج الشركة في قائمة الشركات والمؤسسات الاستراتيجية في روسيا. فحسب آخر إحصائيات مقدمة من إدارة الشركة في (01 مارس 2018)، تتوزع الأسهم كالتالي: أكبر مساهم في الشركة (50.00000001% من حقوق الملكية) هو "ج.س.ك روسنفتيغاز" (JSC ROSNEFTEGAZ)، المملوكة بالكامل من قبل الحكومة الروسية، في حين تمتلك "البريطانية للبترول (British Petroleum) (BP) 19.75% من أسهم، و شركة (QHG Oil Ventures Pte.) National Settlement Ltd). المحدودة تمتلك 19.5% من الأسهم، و نسبة 10.38 تستحوذ عليها (Depository - nominal shareholder central depository)، بينما تتوزع باقي من الأسهم على شركاء و متعاملين أحرار⁽³⁾.

تتمثل الأهداف الرئيسية لشركة "روس نفط" في استبدال الاحتياطي عند مستوى 100% على الأقل، و الإنتاج الفعال في حقول البنية التحتية، وزيادة الإنتاج من خلال تطوير الحقول الخضراء، وإنشاء مجموعات إنتاج جديدة، وتطوير التقنيات، وتحويل احتياطات الغاز، ونمو الإنتاج التنافسي، والتكوين الأمثل للمصافي، وتعظيم الأرباح في التوزيع.⁽⁴⁾

عمليات التنقيب و الاستكشاف (Exploration) في شركة "روس نفط":

في عام 2016، ظلت "روس نفط" رائدة من حيث حجم قاعدة الموارد، وكفاءة الاستكشاف الجيولوجي. وأجرت الشركة عمليات التنقيب في جميع مناطق التعدين في الاتحاد الروسي، بما في

1) «Rosneft at a glance»,The official website of Rosneft, (2018), available at: https://www.rosneft.com/about/Rosneft_today/

2) «History of Rosneft»,The official website of Rosneft, (2018), available at: <https://www.rosneft.com/about/History//>

3) «Rosneft- Shareholder Structure»,The official website of Rosneft, (2018), available at: https://www.rosneft.com/Investors/Equity/Shareholder_structure/

4) «Rosneft at a glance», Op. Cit.

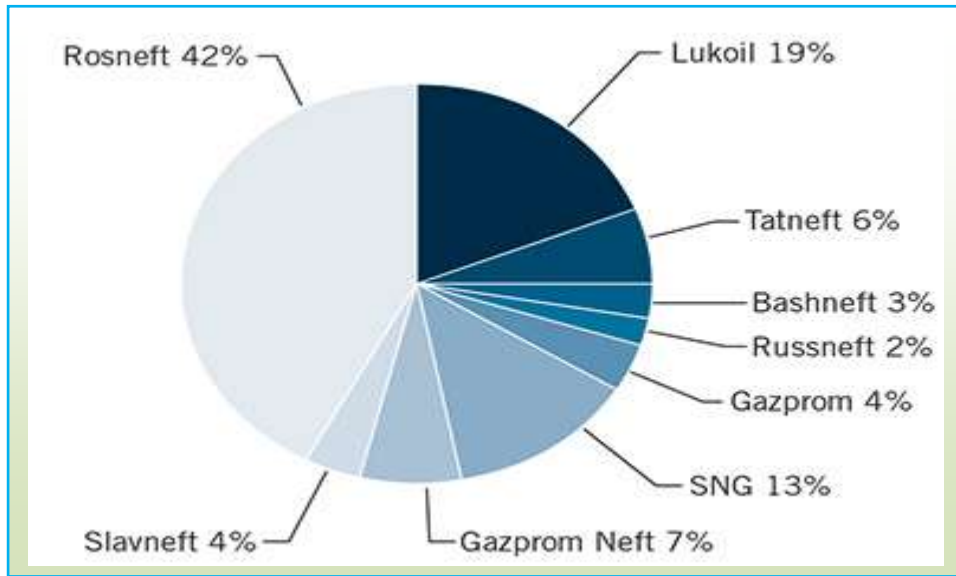
ذلك الشرق الأقصى وشرق وغربي سيبيريا وروسيا الوسطى و تيمان-بيشورا وجنوب روسيا، بحيث تم في عام 2016 اكتشاف احتياطي جيد قدره 207 مليون طن⁽¹⁾.

إنتاج النفط (Oil Production) في شركة "روس نفط":

تعد "روس نفط" أكبر منتج للسوائل الهيدروكربونية في العالم بين شركات النفط والغاز العامة. في عام 2016، بلغ إنتاج النفط والغاز والمكثفات و 210.0 مليون طن، بزيادة 3.6% على أساس سنوي، وتبلغ حصة الشركة في إنتاج النفط حوالي 40% في الاتحاد الروسي، و 6% على الصعيد العالمي. وتسمح الإدارة الفعالة لـ"روس نفط" بتأكي وجود وتيرة ثابتة في النمو المستقبلي المتزايد في إنتاج الهيدروكربونات⁽²⁾.

يوضح الرسم البياني التالي حصة الشركة الإنتاجية، مقارنة بباقي الشركات النفطية الناشطة في قطاع النفط في روسيا:

الشكل (09): حصص الشركات النفطية في إنتاج النفط في روسيا (2013).



Source: Oil & Gas Journal, « Financial Sanctions Impact Russian Oil, equipment export ban's effects limited» (Russia: 08/03/2015). based on Russian Ministry Of Energy.

في عام 2016، بدأت الشركة في إجراء اختبارات شاملة لمرافق الإنتاج ومعالجة النفط والنقل في عدة مناطق بروسيا، من خلال توظيف الشركة تقنيات الحفر الجديدة، بما في ذلك حفر الآبار

1) Ibid.

2) Ibid.

الأفقية التي أثبتت فعاليتها في مجالات إنتاج الشركة، الأمر الذي مكنها من تطوير احتياطات كبيرة من النفط والغاز⁽¹⁾.

و يوضح الجدول التالي كميات إنتاج النفط لشركة " روس نفت"، مقارنة بباقي الشركات النفطية الناشطة في روسيا:

الجدول (04): إنتاج النفط في روسيا حسب الشركات (2016).
(ألف برميل في اليوم)

ألف برميل / يوميا	الشركة (Company)
4,021	روس نفط (Rosneft)
1,679	لوك أويل (Lukoil)
1,225	سورجوت (Surgutneftegaz)
1,117	غازبروم (Gazprom -including Gazprom Neft)
570	تات نفط (Tatneft)
423	باش نفط (Bashneft)
300	سلاف نفط (Slavneft)
247	نوفاتك (Novatek)
150	ريز نفط (Russneft)
290	(PSA operators)
853	شركات أخرى
10,875	المجموع

U.S. Energy Information Administration, Op. Cit, (31-10-2017)
p. 10.,based on Russian Eastern Bloc Research,

المصدر:

ثانيا: شركة " لوك أويل" (Lukoil)

تعد شركة "لوك أويل" من أقدم الشركات العملاقة المعروفة، وترجع تسمية (Lukoil) إلى الأحرف الأولى من أسماء المدن التالية: (Langepas ،Uray ،Kogalym)، و هي المدن الرئيسية المنتجة للنفط التابعة للشركة⁽²⁾.

1) «Rosneft at a glance», Op. Cit.

2) « Lukoil Company History», The Lukoil's official website, Available at:
<http://www.lukoil.com/new/history/1991>

تعتبر "لوك أويل" كبرى الشركات الخاصة الرائدة في إنتاج النفط بروسيا ، تلعب دورا هاما في قطاع الطاقة الروسي، حيث تستحوذ على 19% من عمليات الإنتاج الكلي في روسيا (كما هو موضح في الشكل 12)، غير أنها على صلة وثيقة بالحكومة الروسية⁽¹⁾.

على مدى سنوات من العمل في سوق الطاقة ، تتمتع "لوك أويل" بسمعة مورد و منتج بترولي موثوق به. تبيع الشركة منتجاتها بكميات كبيرة وصغيرة إلى أكثر من 24 دولة وهي ثاني أكبر مصنع في روسيا بعد شركة " روس نفط"⁽²⁾، بحجم إنتاج بلغ 1,679 ألف برميل في اليوم (كما هو موضح في الجدول 04 أعلاه)⁽³⁾.

كما تملك الشركة احتياطات معتبرة من الموارد الطاقوية، فهي كافية لمدة 20 سنة فضلا عن الإنتاج الحالي، حيث قدرت احتياطاتها في 31 ديسمبر 2014 بحوالي 13.594 بليون برميل من النفط و 23.946 تريليون قدم مكعب من الغاز⁽⁴⁾.

يتركز نشاط شركة "لوك أويل" داخل روسيا في كل من إقليم "سيبيريا الغربي" و إقليم "الأورال"، كما تمتلك "لوك أويل" سبع شركات لتجهيز النفط في أوروبا الشرقية بطاقة إجمالية تبلغ 82.1 مليون طن في السنة، و تمتلك مصافي في بلغاريا ورومانيا وإيطاليا ، ولديها حصة 45% في مجمع لتكرير النفط في هولندا⁽⁵⁾.

يبلغ عدد محطات التوزيع التابعة لها ما يقارب 3544 محطة لتوزيع المحروقات، منها 1384 في روسيا و 1377 في أمريكا و 883 في رابطة الدول المستقلة وشرق أوروبا⁽⁶⁾.

اعتمد مجلس إدارة شركة "لوك أويل"، إستراتيجية جديدة مع بداية سنة 2018، لتوسيع حجم استثماراتها و معدلات إنتاجها، بحيث بين الرئيس التنفيذي لشركة "لوك أويل"، "وحيد أليكيبروف" (*Ouahid Alekperov*)، أن الشركة تخطط في سنة 2018 لزيادة إنتاجها من الخام إلى 85.9 مليون طن. كما تعترم الشركة استثمار 550 مليار روبل (حوالي 9.56 مليار دولار)، ما يقارب 80% من هذا المبلغ ستستثمر في مشاريع على الأراضي الروسية⁽⁷⁾، كل هذا سيمنح روسيا قدرات إنتاجية إضافية من شأنها ان تعزز و تقوي مكانة الطاقة كأداة سياستها الخارجية، و يجعلها تتحكم أكثر في أسعار النفط، و كذلك الحفاظ على مكانتها كمورد رئيسي لدول الاتحاد الأوروبي.

(1) أسامة مخيمر، مرجع سبق ذكره، ص 92.

(2) « **Lukoil Company : Products** », The Lukoil's official website, Available at: <http://www.lukoil.com/Products/business/petroleumproducts>

(3) U.S. Energy Information Administration, Op. Cit, 31 October 2017, p 10.

(4) « **Lukoil : Oil and Gas Reserves** », The Lukoil's official website, Available at: <http://www.lukoil.com/static.asp?id=52>

(5) « **Lukoil : Oil Refining** », The Lukoil's official website, (2017), Available at: <http://www.lukoil.com/>

(6) كرلوف. ف.ي، إمبراطورية لئ الأرض أو خفايا " النظام العالمي الجديد، ترجمة: منتجب يونس(سوريا: دار علاء الدين للنشر و التوزيع والترجمة، ص 2، 2009)، ص ص 249 – 250.

(7) روسيا اليوم، " سهم "لوك أويل" يسجل مستويات تاريخية"، موقع قناة روسيا اليوم الرسمية، قسم مال و أعمال (12-01-2018)، متوفر على الرابط : <https://arabic.rt.com/business/920786-%D9%84%>

استثمارات "لوك أويل" الخارجية، وأهميتها الاستراتيجية بالنسبة لروسيا:

تسعى روسيا من خلال دفع استثمارات الشركة نحو الخارج للتحكم في كميات الإنتاج و السيطرة على سلسلة الطاقة من حيث التخزين التحويل و النقل، و هذا ما يتحقق من خلال مساهمة و سيطرة شركات إنتاج روسية ضخمة مثل "لوك أويل" على مشاريع النفط خارج حدودها، خاصة عندما يتعلق الأمر بدول تشكل بديلا محتملا للنفط و الغاز الروسي في الأسواق الأوروبية، و من هذا المنطلق تستهدف روسيا المشاركة في استثمارات في مناطق هامة مثل آسيا الوسطى و بحر قزوين.

بدأت تتجه شركة "لوك أويل"، للخارج ابتداء من عام 1994، عندما تحصلت على حصة 10% في مشروع تطوير أكبر حقل في الجزء التابع لأذربيجان من بحر قزوين، أذربيجان-جيراك-جونشلي. وخلال الفترة (1995-1996) واصلت الشركة نشاطها الدولي ودخلت في مشاريع نفط وغاز أخرى مثل كاراتشاجانك و كومكول و تيجيز (كازاخستان)، و مليحة (مصر)، و شاه دنيز (أذربيجان).

لغرض تنظيم مشاريع الاستكشاف و الإنتاج خارج حدود روسيا، تم تأسيس شركة لوك أويل أوفرسيز في 4 ديسمبر 1997 (شركة تابعة لشركة لوك أويل المساهمة المفتوحة بنسبة 100%). و منذ عام 1997 حتى 2015، اشتغلت كمشغل رئيسي لكافة مشاريع الاستكشاف و الإنتاج الدولية الخاصة بشركة لوك أويل. وسمح نشاط شركة "لوك أويل أوفرسيز" بإنشاء محاور ضخمة للإنتاج الدولي للشركة و لا سيما في منطقة الشرق الأوسط (مشروع غرب القرنة- 2 في العراق). و بحلول عامي (2012-2013)، كان تحت إدارة شركة "لوك أويل أوفرسيز" حوالي 30 مشروعًا لاستكشاف و إنتاج الهيدروكربونات في 13 دولة على مستوى العالم. شملت أنشطة الشركة، بالإضافة إلى منطقة الشرق الأوسط، مناطق عديدة مثل أوروبا و آسيا و غرب أفريقيا و أمريكا اللاتينية. في عام 2014، بلغت حصة لوك أويل أوفرسيز في إجمالي إنتاج النفط الخاص بشركة لوك أويل 10%، بينما بلغت حصتها في إجمالي إنتاج الهيدروكربونات 13.3%، حيث كان من نصيب لوك أويل أوفرسيز حوالي 25-30% من إجمالي إنتاج الغاز في مجموعة لوك أويل.

تم تنفيذ النموذج الإقليمي لإدارة المشاريع الدولية للشركة في قطاع الاستكشاف و الإنتاج، سنة 2016، حيث تم تخصيص ثلاثة محاور إقليمية ضخمة في دبي (منطقة 1) و هيوستن (منطقة 2) و طشقند (منطقة 3) (1).

(1) لوك أويل إنترناشيونال سيرفسز بي في، "تاريخ الشركة"، الموقع الرسمي لشركة لوك أويل بالعربية، متوفر على الرابط: <http://internationalservice.lukoil.com/ar/About/History>

الفرع الثاني: شركة "غاز بروم" (Gaz Prom) وأهميتها الاقتصادية و الاستراتيجية لروسيا.

تعتبر شركة "غاز بروم" (*) شركة عالمية للطاقة تركز على التنقيب الجيولوجي ، والإنتاج ، والنقل ، والتخزين ، والمعالجة والمبيعات من الغاز ، ومكثفات الغاز والنفط ، ومبيعات الغاز كوقود للسيارات ، فضلاً عن توليد وتسويق الحرارة والطاقة الكهربائية⁽¹⁾.

تحدد "غاز بروم" مهمتها الأساسية في ضمان إمدادات موثوقة وفعالة ومتوازنة من الغاز الطبيعي وموارد الطاقة الأخرى ومشتقاتها للمستهلكين. و يتمثل الهدف الاستراتيجي لشركة "غاز بروم" في تأسيس نفسها كشركة رائدة بين شركات الطاقة العالمية من خلال تنويع أسواق المبيعات ، وضمان إمدادات موثوقة ، وتحسين كفاءة التشغيل وتحقيق إمكاناتها العلمية والتقنية.

تأسست "غاز بروم" في عام 1989، عندما تم تحويل وزارة صناعة الغاز السوفيتية إلى شركة ، واحتفظت بـ جميع أصولها ، بحيث تشارك "غاز بروم" في الجهود الدبلوماسية للحكومة الروسية ، وتحديد أسعار الغاز ، والوصول إلى خطوط الأنابيب⁽²⁾.

تحتل "غاز بروم" موقعا مهما في السياسة و الاقتصاد الروسي، و يطلق عليها "وزارة روسيا للشؤون الخارجية للقرن الـ21"، أسسها "فيكتور تشيرنوميردين"، وتم تحديد الإطار التأسيسي لها بمرسوم رئاسي من قبل الرئيس "يلتسين" في عام 1995 كشركة مستقلة⁽³⁾، وتم اعتمادها كشركة مملوكة لدى الدولة بامتلاك الجزء الأكبر من الأسهم. بحيث قامت الحكومة الروسية في مرحلة "بوتين" بزيادة حصتها في "غاز بروم" من 38% إلى 51%⁽⁴⁾.

الاحتياطات الطبيعية و القدرات الإنتاجية لـ"غاز بروم":

تمتلك "غاز بروم" أكبر احتياطي للغاز الطبيعي في العالم. وتبلغ حصة الشركة في احتياطات الغاز العالمية والروسية 17 و 72 % على التوالي. وتمثل "غاز بروم" 11 % من الناتج العالمي و 66 % من الناتج الوطني للغاز. و في الوقت الحاضر ، تقوم الشركة بتنفيذ مشاريع تطوير الغاز على نطاق واسع في شبه جزيرة يامال ، والجرف القطبي الشمالي ، وشرقي سيبيريا والشرق الأقصى الروسي ، فضلا عن عدد من مشاريع التنقيب وإنتاج الهيدروكربونات في الخارج⁽⁵⁾.

* (غاز بروم (Gaz Prom)، هي شركة مساهمة مفتوحة، وتعد أكبر شركة استخراج للغاز الطبيعي، و واحدة من أكبر الشركات في العالم. والمقر الرئيسي للشركة موجود في مقاطعة شيريوموشكي، بالأكروغ الإداري الجنوبي الغربي، في موسكو. واسم الشركة عبارة عن لفظة مكونة من كلمتين (بالروسية: Газовая промышленность)، وهو يعني "صناعة الغاز".

1) «About Gazprom», The Gaz Prom 's official website(2018), Available at:

<http://www.gazprom.com/about/>

2) Crumley. «Russia's Gazprom Diplomacy: Turning Off Europe's Heat»,(7 January 2009),

Available at: content.time.com/time/world/article/0,8599,1870111,00.html

3) Tugce Varol «The Russian foreign energy Policy», (Republic of Macedonia: European Scientific Institute Publishing, 2013), p. 46.

4) أسامة مخيمر، مرجع سبق ذكره، ص 92.

5) «About Gazprom», Op. Cit.

ساهمت الشركة لوحدها بنسبة 10.6% في الناتج القومي الوطني لعام 2006، وقال الرئيس الروسي السابق "دميتري ميدفيديف" (Dmitri Medvedev)، الذي كان رئيسا لمجلس إدارة شركة الطاقة أن: "غازبروم ساهمت بحوالي 20% من إيرادات الميزانية الاتحادية في عام 2008"⁽¹⁾.
 تهيمن "غازبروم" التي تديرها الدولة على قطاع الغاز الطبيعي في روسيا، وتنتج نحو ثلثي إجمالي إنتاج روسيا من الغاز الطبيعي في عام 2016، بكميات إنتاج بلغت 14.8 تريليون قدم مكعب، من أصل 22.6 تريليون قدم مكعب كإجمالي إنتاج الغاز في روسيا⁽²⁾.
 يوضح الجدول الموالي (05) كميات إنتاج الغاز و المنتجات الأخرى (البترول و المكثفات) لشركة "غازبروم" من 2004 إلى غاية 2016:

الجدول (05): إنتاج الغاز و النفط لشركة "غازبروم" (2001-2016).

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	بليون متر مكعب
419.1	418.5	443.9	487.4	487.0	513.2	508.6	461.5	549.7	548.6	556.0	555.0	552.5	الغاز الطبيعي
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	مليون طن
39.3	36.0	35.3	33.8	33.3	32.3	32.0	31.6	32.0	34.0	31.0	9.5	0.9	النفط الخام
15.9	15.3	14.5	14.7	12.9	12.1	11.3	10.1	10.9	11.3	11.4	11.5	11.1	المكثفات

المصدر: Fact Book, Gazprom in figures (20014-2016), OAO Gazprom.

1) Tugce Varol, Op.Cit, p. 163.

2) U.S. Energy Information Administration, Op. Cit, 31 October 2017, p 17.

في عام 2011، بلغ إنتاج الشركة ذروته بحيث أنتجت 513.17 مليار متر مكعب (18.122 تريليون قدم مكعب) من الغاز الطبيعي، والذي شكل 17% من الإنتاج العالمي و 83% من الإنتاج الروسي، بالإضافة إلى ذلك، أنتجت الشركة 32.28 مليون طن من النفط و 12.07 مليون طن من المكثفات الغازية⁽¹⁾.

إنتاج "غاز بروم" من الغاز الطبيعي المسال (Liquefied Natural Gas):

تعتبر "غاز بروم" أكبر منتج ومصدر للغاز الطبيعي المسال (LNG) في روسيا، و تعمل على توسيع مبيعات الغاز الطبيعي المسال ضمن مشروع سخالين 2 الحالي، وتنفيذ مبادرات جديدة من أجل تعزيز مكانتها بشكل كبير في سوق الغاز الطبيعي المسال العالمي الذي يعرف نمواً سريعاً⁽²⁾. عقدت شركة "غاز بروم" في عام 2013 اتفاقاً مع إحدى كبرى الشركات في قطاع الغاز وهي "توفوتيك"، و بناء على الاتفاق وحدتا الشركتين جهودهما لإنتاج الغاز المسال ضمن أبرز أقاليم إنتاج الوقود الأزرق في روسيا، شبه جزيرة "يامال" في منطقة القطب الشمالي الروسية. من جانبه قال "الأكسي ميلر" رئيس "غاز بروم": إن الشراكة ستتيح مضاعفة إنتاج الغاز المسال في شبه جزيرة يامال مستقبلاً لتصل إلى 33 مليون طن سنوياً.. ما يضع الغاز المسال الروسي لاعبا مهماً على خارطة هذه السوق⁽³⁾.

تقع أهم الحقول الرئيسية لشركة غاز بروم في ثلاثة مناطق هي: (Yamburg) و (Medvezhe) و (Urengoy)، لكن بعد أكثر من عشرين عاماً من الإنتاج، أصبحت الحقول الآن تعرف انخفاضاً في الإنتاج بنسبة تتراوح من 20 إلى 25 سم في السنة. و ارتفع الإنتاج في حقل (Zaporliarnoe)، رابع أكبر حقل في "غاز بروم"، حتى عام 2004، مما عوض الانخفاض في المجالات الأخرى⁽⁴⁾. منذ عام 2004، حافظت شركة غاز بروم على الإنتاج من خلال تنشيط حقول أصغر جديدة وشراء أصول الإنتاج من شركات أخرى⁽⁵⁾.

1) Fact Book, Gazprom in figures (20014-2016), OAO Gazprom.

2) «About Gazprom», Op. Cit.

3) روسيا اليوم، "إنشاء شركة لإنتاج الغاز المسال في أقصى شمال روسيا"، موقع قناة روسيا اليوم الرسمية، قسم مال و أعمال (2013-01-12)، متوفر على الرابط: <https://arabic.rt.com/news/604776>

4) Stern, Jonathan P, «The Russian Gas Balance to 2015: difficult years ahead», (In: Simon Pirani, Russian and CIS Gas Markets and their Impact on Europe. (UK: Oxford University Press, 2009).

5) «Questions and Answers: Production». Gazprom. Archived from the original on 22 January 2009.

وكان رئيس "توفاتك" لإنتاج الغاز قد أشار إلى أن روسيا قد تنتج أكثر من 70 مليون طن من الغاز الطبيعي المسال سنويا في مناطقها النائية بالقطب الشمالي⁽¹⁾.

بقيت "غاز بروم" رائدة في إنتاج الغاز عالميا، بحيث سجل إنتاجها من الغاز ارتفاعا ارتفع بنسبة 12.4% في (2017)، و قدرت كميات الإنتاج بـ 471 مليار متر مكعب ، حسب تصريح "أليكسي ميلر" (Alexey Miller) رئيس شركة "غازبروم" الروسية، - يعتبر "أليكسي ميلر" ، حليف مقرب من الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" -⁽²⁾.

صادرات "غاز بروم" من الغاز:

خلال سنة 2017 ، أنتجت "غازبروم" 248.8 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي ، بحيث سجلت زيادة قدرت 18.8% على أساس سنوي. وزادت صادرات غازبروم إلى أوروبا وتركيا 12.3% على أساس سنوي منذ بداية 2017 لتصل إلى 102.9 مليار متر مكعب⁽³⁾.

تورد "غازبروم" أكثر من ثلث كميات الغاز التي يحتاجها الاتحاد الأوروبي. لكن المفوضية الأوروبية دعت الدول الأعضاء في الاتحاد إلى تقليص الاعتماد على الطاقة الروسية، على خلفية ضم موسكو شبه جزيرة القرم في العام 2014 ، ووسط خلاف بشأن تسليمات الغاز بين كييف وموسكو شهد تقليص "غازبروم" للإمدادات.

تعتبر ألمانيا ، أكبر المتعاملين مع "غاز بروم" ، في سنة 2017 ازدادت نسبة صادرات "غاز بروم" نحو ألمانيا بنسبة 7.1% ، و بلغت 53.4 مليار متر مكعب. بينما نجد أن ليتوانيا رفضت التعامل مع "غاز بروم" ، و توجهت نحو استيراد الغاز الطبيعي المسال من النرويج في 2014، على خلفية العقوبات الأوروبية على روسيا بعد أزمة القرم.

يقول محللون إن "غازبروم" تواجه المزيد من المشاكل، حيث ينتهي أجل عقودها الكبيرة طويلة الأجل خلال الفترة بين 2021 و 2035. بحيث أعلنت بولندا، وهي من بين زبائن الغاز الروسي منذ العام 1944، إنها لن تجدد عقودها عندما ينتهي في 2022، هذا ما جعل الشركة تحاول تنويع أسواقها الخارجية، و البحث عن بدائل موثوقة للسوق الأوروبية، و تصدر "غازبروم" الغاز الذي تنقله عبر خطوط الأنابيب فقط باتجاه الغرب، وتخطط لبدء بيع الغاز إلى الصين باتجاه الشرق في ديسمبر

(1) قناة العربية، " غازبروم: ارتفاع إنتاج الغاز 18.8% منذ بداية 2017"، موقع قناة العربية للأخبار، بالاستناد على (موسكو - رويترز) ، (2017-06-17)، متوفر على الرابط <http://ara.tv/bvxtf>
(2) قناة العربية، " صادرات الغاز الروسية إلى أوروبا تسجل مستوى قياسياً"، موقع قناة العربية للأخبار، بالاستناد على (موسكو - رويترز) ، (2018-01-04)، متوفر على الرابط <http://ara.tv/w695c>
(3) قناة العربية، " غازبروم: ارتفاع إنتاج الغاز 18.8% منذ بداية 2017"، مرجع سبق ذكره.

2019، بأحجام سنوية ستصل في ذروتها إلى 38 مليار متر مكعب عبر خط أنابيب "باور أوف سيبيريا" الذي ما زال قيد الإنشاء. وفي آسيا، تواجه "غازبروم" منافسة من "توفاتك"، أكبر شركة للغاز غير مملوكة للدولة في روسيا، والتي بدأت بيع الغاز الطبيعي المسال المنقول بحراً من مشروعها "يامال" للغاز الطبيعي المسال الشهر الماضي⁽¹⁾.

تتمتع "غاز بروم" بفعالية كبيرة على مستوى توزيع الغاز كذلك، ما جعل "غاز بروم"، مورد موثوق للغاز للمستهلكين الروس والأجانب، و يرجع السبب في ذلك إلى جانب قدراتها الإنتاجية الكبيرة، إلى امتلاكها أكبر نظام لنقل الغاز^(*) في العالم يبلغ إجمالي طوله 171.4 ألف كيلومتر. وتبيع غازبروم أكثر من نصف إنتاجها من الغاز للمستهلكين الروس المحليين، و تصدر الباقي إلى أكثر من 30 دولة⁽²⁾.

بناء على هذا، نجد أن شركة "غاز بروم" تتمتع بأهمية بالغة بالنسبة للحكومة الروسية، ليس باعتبارها شركة طاقيوق رائدة لديها مساهمة كبيرة في إيرادات المالية لروسيا، بل باعتبارها رمز قوة قومي، تمارس من خلاله روسيا ضغوطات على الحكومات الغربية في إطار الاستخدام السياسي و الاستراتيجي للطاقة.

ختاماً يمكننا القول أن روسيا تستحق بجدارة أن توصف بعملاق الطاقة، بهذه الرزمة و الترسانة من المقومات الطبيعية و القدرات الإنتاجية، و باشمالها على كبرى الشركات الطاقيوقية في مجال الطاقة عالمياً، و احتلت روسيا مكانة عالمية متقدمة كدولة طاقيوقية، و هي مرشحة للعب دور رئيسي و محوري إقليمياً و عالمياً على صعيد الطاقة، و هذا أيضاً ما جعلها مؤهلة لتوظيف كل هذه المقومات كعناصر قوة في سياستها الخارجية، و هذا ما سنتناوله بالتفصيل في مضمون المبحث الموالي من هذا الفصل.

(1) قناة العربية، "صادرات الغاز الروسية إلى أوروبا تسجل مستوى قياسياً"، مرجع سبق ذكره.
* (يشمل نظام تزويد الغاز الموحد لشركة غازبروم 218 محطة ضغط بسعة 4،41 واط. و يعبر نظام (UGSS) أكبر نظام لنقل الغاز في العالم. في عام 2008، حمل نظام النقل 714.3 مليار متر مكعب (25.23 تريليون قدم مكعب) من الغاز. تشمل مشاريع النقل الرئيسية خطوط أنابيب Nord Stream و South Stream، بالإضافة إلى خطوط الأنابيب داخل روسيا.

2) «About Gazprom», Op. Cit.

المبحث الثالث: مرتكزات الاستراتيجية(*) الروسية لأمن الطاقة.

يشكل أمن الطاقة بالنسبة لروسيا أحد أهم مرتكزات أمنها القومي، فهناك علاقة تأثيرية واضحة بين أمن الطاقة و أمن روسيا القومي، حيث أصبح الأمن الطاقي و حمايته من أي تهديدات داخلية أو خارجية، لا يقلان أهمية عن حماية أراضي الدولة ضد أي عدوان عسكري، هذا ما دفع روسيا كعملاق طاقي، لإعطاء " أمن الطاقة " أهمية متعاضمة في استراتيجياتها للأمن القومي، سواء بتأكيد ضمان استمرار الإمدادات أم بتنويع خيارات مصادر الطاقة و البحث عن مصادر جديدة، و يبرز قطاع الطاقة في روسيا كقطاع قائد لعلاقات روسيا الخارجية، وهو أشبه بالبوصلية التي توجه السياسة الروسية، وتحكم حركتها، وذلك بالنظر لكونه دعامة أساسية للأمن القومي الروسي بمفهومه الشامل، والعمود الفقري للاقتصاد الروسي، و أساس تطور باقي القطاعات الأخرى.

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى التعرف على أهمية قطاع الطاقة بالنسبة للاقتصاد و بناء الدولة الروسية داخليا، كذلك نقوم بتحليل المقاربة الروسية لأمن الطاقة و متطلباته، و كذلك أبرز المرتكزات التي تبني عليها تصورها لأمن الطاقة.

المطلب الأول: مكانة قطاع الطاقة و دوره في النهوض بالاقتصاد و تحقيق الاستقرار بروسيا.

يعتبر قطاع الطاقة دعامة أساسية للأمن القومي الروسي بمفهومه الشامل و أداة تأثير مهمة من أدوات السياسة الخارجية الروسية، باعتبارها تلعب دورا محوريا في سوق النفط و الطاقة العالمية⁽¹⁾. على الصعيد الداخلي يعتبر قطاع الطاقة الركيزة الأساسية لنهوض الاقتصاد الروسي من كبوته، و عليه تُعقد الآمال في مزيد من النمو الاقتصادي و التطور الاجتماعي في المستقبل. تكمن أهمية قطاع الطاقة في روسيا باعتباره مصدرا مهما للميزانية الروسية، فعوائد صادرات النفط و الغاز تمد الموازنة الروسية بمعدل عام يبلغ حوالي 55% من وارداتها، ويسهم النفط بنحو 13% من إجمالي الناتج المحلي الروسي، و تمثل صادرات قطاع الطاقة (النفط و الغاز الطبيعي) ما يزيد على نصف الصادرات الروسية، و تسهم عائداته بأكثر من 60% من حصيلة روسيا من العملة الصعبة. كما تمثل الطاقة أداة تأثير مهمة من أدوات السياسة الخارجية الروسية بالنظر إلى الدور المحوري الذي

* (الاستراتيجية الطاقوية: المقصود هنا ليس المفهوم الشامل الموسع للإستراتيجية، بل المتعلق فقط بالقطاع الطاقي، و الذي يشتمل على خطة عمل، و مرتكزات و نمط التفكير الإستراتيجي الذي يتبناه صناع القرار الروس فيما يتعلق ب: أمن الطاقة مكانته و متطلباته و ارتباطاته بباقي مستويات الأمن الأخرى.

(1) نورهان الشيخ، «روسيا والاتحاد الأوربي: صراع الطاقة والمكانة»، مرجع سبق ذكره، ص 64.

تلعبه روسيا في سوق الطاقة العالمي. فروسيا أكبر منتج، وثاني أكبر مصدر للنفط في العالم، حيث تستأثر بنحو 40% من إجمالي الصادرات العالمية من النفط⁽¹⁾، شكل النفط و الغاز في 2006 حوالي 65% من الصادرات، و 52% من إيرادات الميزانية، و 14.5 من الناتج المحلي⁽²⁾. و في عام 2013 مولت تلك الإيرادات أكثر من 45% من موازنة الدولة. بحيث يأتي الدخل الرئيس من النفط ، الذي وصلت إيراداته عام 2013 إلى 191 مليار دولار، ومن الغاز نحو 28 مليار دولار، و بهذا نجد أن الغاز والنفط يوفران معا 68% من إيرادات التصدير الروسية⁽³⁾. و في عام 2016 حوالي 36% من إيرادات الميزانية الاتحادية الروسية جاءت من النفط و الغاز الطبيعي⁽⁴⁾، بحيث مثلت أكثر من ثلث إيرادات الميزانية الاتحادية. أكدت هذا الدور المهم للطاقة بالنسبة للاقتصاد الروسي الإحصائيات المقدمة من طرف وزارة المالية الروسية، في التقرير السنوي عن تنفيذ الميزانية الاتحادية في (25 أبريل 2017)، و الذي أكد أن النمو الاقتصادي بشكل كبير في روسيا و يبقى مدفوعا بصادرات الطاقة⁽⁵⁾. منذ أواخر الثمانينيات وطوال التسعينيات، في فترة حكم "بوريس يلتسين"، مرت روسيا بمرحلة من التدهور الحاد انهارت فيها مؤسسات الدولة واستشرى الفساد وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي فيها ، هذه الوضعية الداخلية انعكست على تراجع الدور الروسي دوليا وإقليميا إلى حد أفقد روسيا نفوذها حتى في منطقة كومنولث الدول المستقلة، التي تعتبر مجالا حيويا وأكثر المناطق مساساً بأمنها القومي⁽⁶⁾، فروسيا خطت عتبة القرن الجديد و هي متخمة بالعديد من الصراعات و التناقضات السياسية الداخلية، التي انعكست بشكل مباشر على أوضاع الدولة الاقتصادية و المالية⁽⁷⁾، فقد عانى الاقتصاد الروسي من حالة تدهور كبيرة، و شهد العديد من التقلبات متعددة الأبعاد والمستويات، من تفاقم الديون، وعجز الحكومة عن سداد رواتب الموظفين والجنود في مواعيدها، وانتشار الفقر، وهبوط الإنتاج الزراعي و الصناعي، ونفسي الفساد والرشوة ، وسيطرة عصابات المافيا على معظم مجالات النشاط الاقتصادي و المالي في الدولة، بحيث كانت صورة روسيا

1) نورهان الشيخ، "العلاقات الروسية-الأورو أطلنطية بين المصالح الوطنية و الشراكة الاستراتيجية"، مرجع سبق ذكره ، ص 52.

2) ممدوح سلامة، مرجع سبق ذكره، ص 15 - 16.

3) محفوظ رسول، "أمن الطاقة في العلاقات الروسية-الأوروبية": قراءة وفق نظرية الاعتماد المتبادل"، مرجع سبق ذكره، ص 129.

4) U.S. Energy Information Administration, Op. Cit, 31 October 2017, p 04.

5) Ibid. p.01

6) نورهان الشيخ، "سياسة الطاقة الروسية و تأثيرها على التوازن الاستراتيجي العالمي"، مرجع سبق ذكره ، ص 07.

7) نبيه الأصفهاني، "تصاعد الليبرالية الروسية في مطلع القرن العشرين"، (في: السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، القاهرة، العدد 140، 2000)، ص 142.

أمام العالم الخارجي صورة دولة مافيا، تسيطر فيها عصابات الجريمة المنظمة على مختلف مجالات النشاط السياسي و الاقتصادي (1).

اتضح بالنتيجة أن خطة "يلتسين" حول العلاج بالصدمة لم تثمر عن النتائج التي كانت مرجوة منها، في الانتقال إلى اقتصاد السوق، بل ساهمت في تكوين و تكريس الأزمة، فقد حدث تراجع متسارع لسعر الروبل، تراجع الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 20 % عام 1992، ثم 22 % عام 1993، و 15 % عام 1994 ثم 4 % عام 1995، كما تراجع الناتج الصناعي في هذه السنوات على التوالي بالنسب التالية: 18 % ، 4 % ، 21 % ، وتراجعت الاستثمارات 40 % ، ثم 12 % عام 1995. أما في عام 1996 فقد بلغ تراجع الناتج المحلي 06 % . وبالتالي زاد تراجع الناتج المحلي والإنتاج الصناعي عن 40 % أي بنسبة 10 % سنوياً ما بين عامي 1990 و 1995 (2).

عموماً يمكن تلخيص أهم مؤشرات التدهور و التدهور الاقتصادي و المالي الناتج عن الدخول في اقتصاد السوق العشوائي في مرحلة حكم "يلتسين" في النقاط التالية (3):

- زيادة الفقر، ففي عام 1992 كان دخل ما يناهز 17 مليون شخص 11.7% أقل من مستوى الكفاف، و ارتفع العدد إلى 44 مليون شخص أي 30%.

- اتساع الهوة بين أصحاب المداخل العليا و الدنيا في سنة 1992 و 1993.

- زيادة الأسعار و عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي، كالعجز في الميزانية و الهزات المستمرة في سعر الصرف، و أدى ذلك إلى القلق الكبير في أن يؤثر سلباً على التحول الاقتصادي بسبب هروب رؤوس الأموال و تدفقات الاستثمار الأجنبي.

- عدم نزاهة القوانين و ضعف تنفيذها، و انتشار الفساد و الضرائب المرتفعة و نشاط المافيا الإجرامي.

- انخفاض المؤشرات الاجتماعية و المعيشية (الصحة و التعليم).

هكذا تأكلت الدولة الروسية، و فقدت سلطتها، و معها القدرة على القيام بوظائفها

الأساسية، الأمر الذي أدى إلى وقوعها في أزمة اقتصادية و اجتماعية خطيرة كانت تزداد عمقا يوماً بعد يوم، و تجلت مظاهرها داخل المجتمع و الدولة الروسية من هبوط متوسط الأعمار، و عودة

الأمراض المعدية ، تفشي الانحلال الأخلاقي، تشرد مئات الآلاف من الأطفال ل، ملايين

المهاجرين، اقتصاد منكش بحيث تراجع في عهد يلتسين بنسبة 40% عملياً، و أخيراً انتشار الفساد و مخالفة القانون اللذان أصبحا نمط الحياة الطبيعية في روسيا (4).

(1) غسان العزي ، " روسيا ما بعد الحرب الباردة من "اليلتسينية" إلى "البوتينية" ، (في: مجلة الجيش اللبناني، العدد 33، 2000، لبنان، متوفر على الرابط: <http://www.learmy.gov.lb/PrintArticle.asp?id=1322>).

(2) المرجع نفسه.

(3) سانجيف غوبتا و روبرت هيجمان، "الحماية الاجتماعية أثناء مرحلة التحول الاجتماعي في روسيا، (في: التمويل و التنمية، المجلد 31، منشورات صندوق النقد الدولي، العدد 04، ديسمبر 1994)، ص 15.

(4) المرجع نفسه.

محورية قطاع الطاقة في برنامج بوتين للخروج من الأزمة الاقتصادية و الإصلاح الاقتصادي:

عند وصول " فلاديمير بوتين" للحكم، ورث تركة اقتصادية ثقيلة للغاية عند توليه السلطة كرئيس للحكومة في عام 1999، ثم عند انتخابه رئيساً للبلاد في عام 2000، و جرى التعبير عن رؤية بوتين للإصلاح الاقتصادي في البرنامج الذي طرحه رئيس الوزراء "ميخائيل كاسيانوف" أمام مجلس الدوما (البرلمان) في 26 مايو 2000، عقب تشكيل الحكومة الأولى في عهد الرئيس بوتين. وانطوى هذا البرنامج على عناصر شديدة الطموح لإصلاح أوضاع الاقتصاد الروسي آنذاك⁽¹⁾، من خلال التركيز و الاعتماد بشكل محوري على عوائد الطاقة. و تم تعليق كل الآمال في الخروج من هذه الأزمة على عوائد و إيرادات قطاع الطاقة.

تكمن أهمية قطاع الطاقة الحيوي ليس فقط لما يدره من عوائد لخزينة الدولة والحكومة ولكونه دعامة أساسية لباقي الصناعات غير النفطية، و لكن لأهميته بالنسبة للمواطن الروسي البسيط الذي يعتمد اعتماداً كبيراً في حياته اليومية على إمدادات الطاقة، بالنظر للمناخ الروسي قارص البرودة و الذي يستحيل التواءم معه دون استهلاك كميات كبيرة من الطاقة تفوق قدرة المواطن الروسي على سداد قيمتها الفعلية غير المدعومة من جانب الدولة⁽²⁾.

رسمت الحكومة الروسية إستراتيجية طويلة المدى بعنوان: "إستراتيجية الطاقة في روسيا حتى عام 2030"، و ذلك بهدف الاستفادة القصوى من قطاع الطاقة داخليا و خارجيا، و تعمل لأن تجعل لقطاع الطاقة دورا محوريا في تحقيق التنمية الشاملة للبلاد، محلياً عبر تحسين مستوى معيشة المواطنين و رفع معدلات الاستقرار و الرفاه، بالإضافة إلى تحسين موقع روسيا الاقتصادي و السياسي دوليا.

حدّدت هذه الإستراتيجية أربع وسائل لتحقيق أهدافها، هي: تلبية الطلب المحلي ، و تزويد الأسواق العالمية بما تحتاجه من الطاقة، و تعزيز دور الطاقة في زيادة الدخل القومي والحصول على العملات الصعبة، و استعمال أحدث التقنيات المتوافرة من أجل التمكن من زيادة القدرات الإنتاجية بشكل تنافسي والحفاظ على البيئة.

أكدت هذه الإستراتيجية ضرورة قيام الدولة بلعب الدور الرئيس في قطاع الطاقة، مع السماح في الوقت نفسه للقطاع الخاص بالاستثمار فيه، بالإضافة إلى تأسيس شركات بترولية تستطيع أن تنافس مثيلاتها في الصناعات البترولية العالمية. أما التحديات التي حدّتها الإستراتيجية لقطاع الطاقة، فتتمثل في: تحسين أداء القطاع اقتصادياً و فنياً، و تحديث منشآته لكي يستطيع المنافسة عالمياً

(1) التقرير الاستراتيجي العربي 2003-2004، "روسيا بوتين .. السعي وراء المكانة المفقودة"، مرجع سبق ذكره.
 (2) نورهان الشيخ، "سياسة الطاقة الروسية و تأثيرها على التوازن الاستراتيجي العالمي"، مرجع سبق ذكره ، ص 07.

والقيام بدور مهم في تلبية الطلب العالمي المتنامي على الطاقة، وكذلك ترشيد استهلاك الطاقة في روسيا نفسها لإفساح المجال أمام تصدير كميات أكثر من الطاقة وتحسين الموارد الاقتصادية للبلاد⁽¹⁾.
ترجم "بوتين" منذ توليه السلطة عام 2000، مضمون هذه الإستراتيجية على أرض الواقع ضمن سياساته، بحيث أعلن أن روسيا لا يمكنها الخروج من أزمتها الداخلية، و استعادة مكانتها كقوة كبرى و الحفاظ على استقلالية قرارها الداخلي و الخارجي مادامت معتمدة على ما تتلقاه من مساعدات خارجية⁽²⁾، فحسب "بوتين" لا يوجد مستقبل حقيقي لروسيا دون تأمين حد أدنى لأسعار النفط العالمي توفر روسيا من خلاله عوائد تكفي لتطوير باقي قطاعات الإنتاج.
لذلك ربط مدى فعالية سياسة روسيا الخارجية بمدى قدرتها على تحقيق مكاسب داخلية، فجعل السياسة الخارجية مرتبطة بالأجندة الداخلية و معبرة عن احتياجات روسيا الاقتصادية و عن واقعها، و أولى -بناء على هذا- الطاقة و أعطائها أولوية في صنع سياسته الخارجية، و عمد إلى استخدام هذا القطاع لتفعيل نشاط التنمية الداخلي، و تحقيق التحسن المنشود في مستوى دخل المواطن الروسي و الارتقاء بالخدمات المختلفة من صحة و تعليم و مواصلات و غيرها، و تضمن به روسيا أيضا استقلالية قرارها الخارجي و تطوير قدراتها الدفاعية، و تحقيق قدرة التأثير و ممارسة دور فاعل على الصعيدين الدولي و الإقليمي⁽³⁾، و لذا فإنه رغم استمرار سياسات الخصخصة في عهد "بوتين"، فقد كان هناك توجه حاسم نحو بقاء الصناعات الخاصة بالطاقة تحت السيطرة و الاحتكار شبه الكامل للشركات الطاقوية الحكومية ، نظرا لدورها في تحقيق مصالح الدولة القومية المبتعدة عن المصالح الفردية للشركات الخاصة. و أبرز هذه الشركات - كما ذكرنا أن تتمثل في شركة " غاز بروم" في مجال الغاز الطبيعي، و " لوك أويل" النفطية⁽⁴⁾.

في ظل سياسة "بوتين" الإصلاحية المرتكزة على تنمية الاقتصاد ذاتيا، اعتمد على الموارد الطبيعية الذاتية لتجاوز أزمة روسيا الاقتصادية ، و قد كان قطاع الطاقة إحدى دعائمين (كانت الأخرى عوائد صادرات السلاح الروسي) التي نهض عليها الاقتصاد الروسي. و كان ذلك بفضل إحكام قبضة الدولة على هذا القطاع، و كذلك الرشادة في توظيف عوائده لخدمة الأهداف الوطنية، و بموجب القانون يتم تحويل إيرادات الميزانية من بيع النفط بسعر يفوق 20 دولارا للبرميل إلى صندوق الاستقرار الروسي، مما أدى إلى وجود وفورات بهذا الصندوق قدرها 19 مليار دولار في الأول من جانفي 2005، نتيجة ارتفاع أسعار البترول. كما أدى هذا إلى ازدياد احتياطي

(1) "السياسة البترولية لروسيا"، (مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 28 سبتمبر 2012)، متوفر على الرابط:

<https://anbaaonline.com/?p=49073>

(2) المرجع نفسه ، ص 65.

(3) نورهان الشيخ، "العلاقات الروسية-الأوروأطنطية بين المصالح الوطنية و الشراكة الاستراتيجية"، مرجع سبق ذكره، ص 52.

(4) نورهان الشيخ، "روسيا والاتحاد الأوربي : صراع الطاقة والمكانة" ، مرجع سبق ذكره، ص 65.

روسيا من الذهب و الفضة و العملة الصعبة خلال عام 2004 بحوالي 70%. لتحنتل روسيا المرتبة الثانية بعد اليابان في هذا الإطار.

كان هذا عاملا أساسيا لتوقف روسيا تماما عن طلب أي مساعدات من الولايات المتحدة و باقي دول مجموعة السبع الصناعية الكبرى، و تحسن الأداء الاقتصادي الروسي كثيرا منذ عام 2000، بل أنه حقق نموا سنويا بنسبة 7% منذ عام 2003. و قد كان هذا التحسن وراء وفاء روسيا كليا بالتزاماتها في دفع الدين الخارجي المستحق عليها منذ عام 2002⁽¹⁾.

حققت سياسات "بوتين" الإصلاحية نجاحات كبيرة، مستفيدة من الارتفاع و الاستقرار في أسعار النفط و الغاز في فترة حكمه، و استغلاله العقلاني لإيرادات الطاقة في تطوير باقي القطاعات الحيوية الأخرى في روسيا،

نتائج إصلاحات بوتين و مؤشرات الاستقرار في الاقتصاد الروسي^(*):

أدت السياسة الاقتصادية للرئيس "بوتين" إلى تحقيق نتائج إيجابية على كافة القطاعات الاقتصادية المختلفة داخل روسيا، فحسب تقرير جوان لسنة 2001 للبنك المركزي الروسي يشير بوضوح إلى أن روسيا بدأت تبتعد عن قائمة الدول المهددة بالمخاطر الاقتصادية، و طبقا للبيانات الرسمية الصادرة عن مصلحة الإحصاء الروسية في عام 2001 فقد زادت الاستثمارات الأجنبية بروسيا بمعدل 50%⁽²⁾.

مع مطلع سنة 2001 قدم الوضع الاقتصادي الروسية بعض مؤشرات استعادة عافيته و عودة الثقة إليه، فللمرة الأولى منذ الأزمة المالية و بداية الإصلاحات، عمدت الحكومة الروسية إلى إدراج مشروع موازنتها لعام 2002 مسجل به فائض مالي بنسبة 1.2% من إجمالي الناتج القومي بدلا من العجز الذي استمر لسنوات، و قد جاء هذا الانتعاش المفاجئ للاقتصاد الروسي نتيجة ارتفاع أسعار النفط، و الاستغلال المناسب له في دفع عجلة النمو الداخلية⁽³⁾.

تحسن أداء الاقتصاد الروسي كثيرا منذ عام 2000، بل أنه حقق فائضا في الميزان التجاري وصل خلال الفترة من جانفي - ماي 2008 فقط إلى 84.1 مليار دولار، وفائضا في الميزانية الفيدرالية بلغ 75 مليار دولار من نفس السنة، يضاف إلى ذلك الاتجاه نحو توظيف هذا الانتعاش الاقتصادي للنهوض بباقي قطاعات الاقتصاد الروسي وتحديث البنية الصناعية الروسية وتطويرها

(1) نورهان الشيخ، "روسيا والاتحاد الأوربي: صراع الطاقة والمكانة"، مرجع سبق ذكره، ص 65.

(*) للاطلاع على تفاصيل أكثر حول تحسن أداء الاقتصاد الروسي، بعد إصلاحات "بوتين" (2000-2008) ارجع إلى: (وكالة أنباء و معلومات "نوفوستي" الرسمية الروسية، "روسيا اليوم: حقائق ووقائع"، نقلا عن موقع الوكالة:

<http://ar.rian.ru/rus/20070621/67551173.html>

(2) عبد الصادق علي، روسيا و البحث عن دور جديد: العرب في السياسة الخارجية الروسية، مرجع سبق ذكره، ص 43.

(3) المرجع نفسه، ص 44.

وإكسابها قدرات تنافسية في الأسواق العالمية. وكذلك النهوض بالمؤسسة العسكرية واستعادتها لهيبتها وانضباطها⁽¹⁾.

بلغ أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الروسي في عام 2017 نسبة 1.7% - 1.8%. ووفقا لهيئة الإحصاء الروسية "أوروستات" فإن الاقتصاد الروسي نما خلال الأشهر جانفي-سبتمبر 2017، بنسبة 1.5%. هذا و أظهر الاقتصاد الروسي خلال الفترة الماضية مؤشرات نمو قوية، حيث ترافق نمو الاقتصاد مع تراجع معدلات التضخم، والتي سجلت في أغسطس/آب الماضي قراءة عند 3.1%⁽²⁾.

المطلب الثاني: المقاربة الروسية لأمن الطاقة و مرتكزاتها.

يمثل "أمن الطاقة" لدى روسيا عنصرا هاما في تحديده مسار وتوجهات السياسة الخارجية لها، بل أصبحت سياسة الطاقة هي المحدد الرئيسي والأول للسياسات والمبادرات الروسية، لأنها تمثل عصب اقتصاد الدولة والدعامة الجوهرية التي أدت إلى تقدمه ونهوضه مرة أخرى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، فمنذ تولي الرئيس فلاديمير بوتين حدثت قفزات اقتصادية هائلة أدت إلى صعود روسيا وتغيير موازين القوى العالمية لصالحها. و نظرا للأهمية البالغة للطاقة بالنسبة لروسيا، تتبنى سياسات صارمة في إدارتها لقطاع الطاقة على المستويين الداخلي والخارجي⁽³⁾.

الفرع الأول: تعريف أمن الطاقة الروسي.

باعتبار روسيا دولة مصدرة للطاقة، فهي تعرف الأمن الطاقتي و تتنظر من هذه الزاوية، و التي عادة ما تركز على اكتشاف كميات جديدة من مصادر الطاقة المختلفة، يضمن استمرار عملية التصدير على المدى البعيد، و استخدام التكنولوجيا المتطورة لزيادة الإنتاج، و خفض تكلفة عمليات التنقيب و الإنتاج، و استقرار أسواق مصادر الطاقة و عدم انخفاض أسعارها، و توفر عوامل اقتصادية و سياسية عالمية تساعد على استمرار حاجة العالم لهذه المواد الطاقوية، و توفر سيولة مادية و استثمارات أجنبية لدعم عمليات التنقيب و التطوير الداعمة لإنتاجها⁽⁴⁾. بالإضافة إلى القدرة على التحكم في خطوط نقل الطاقة، و تنويع الأسواق الخارجية.

(1) نورهان الشيخ، "سياسة الطاقة الروسية و تأثيرها على التوازن الاستراتيجي العالمي"، مرجع سبق ذكره، ص 09.
(2) روسيا اليوم، " نمو الاقتصاد الروسي في 2017 يصل 1.8%"، موقع قناة روسيا اليوم الرسمية، قسم مال و أعمال (29-11-2017)، متوفر على الرابط: <https://arabic.rt.com/business/912681>
(3) هاجر محمد أحمد عبد النبي، مرجع سبق ذكره.
(4) سامح عبد العزيز النعيم، مرجع سبق ذكره.

في تعريفه لأمن الطاقة الروسي ، ذهب "بيلوفا" (Belova.M) -الباحث بمركز إستراتيجية الطاقة بموسكو- ، إلى لقول بأنه: "ليس هناك تعريف وحيد لأمن الطاقة لروسيا مثل أي مورد طاقي آخر، أمن طاقة يدور حول أمن الطلب وأسعارا طويلة المدى، والتزامات طويلة المدى أيضا"⁽¹⁾. قدمت روسيا تصورهما لأمن الطاقة من خلال عدة وثائق، كان من أبرزها القرار الحكومي الصادر سنة 2003، و الذي تضمن " وثيقة إستراتيجية الطاقة الروسية"، و عرف أمن الطاقة بأنه: "حالة حماية الدولة، لمواطنيها و للمجتمع و للاقتصاد من التهديدات المحيطة بإمدادات أمن الطاقة". و على هذا الأساس، تتحدد طبيعة رؤية روسيا لأمنها الطاقي بتوفر العناصر التالية:

1 قدرة قطاع الطاقة على تلبية الطلب الداخلي و الخارجي، بمصادر الطاقة المتاحة، و بالتنوع المطلوبة.

2 قدرة المستهلكين على استعمال مصادر الطاقة باكتفاء، و تفاذي النفقات غير الضرورية من المجتمع على إمدادات الطاقة، مما قد يخلق عجزا في ميزان الطاقة.

3 استقرار قطاع الطاقة في وجه التهديدات الاقتصادية و التقنية و الطبيعية الداخلية و الخارجية، و قدرته على تقليل الخسائر الناجمة عن مختلف عوامل الاستقرار⁽²⁾.

في عام 2010، صادقت الحكومة الروسية على إستراتيجية الطاقة الروسية لعام 2030 (**Energy Strategy of Russia for the Period up to 2030**)، و التي حددت مضمون و أهداف سياسة أمن الطاقة الروسي في: "الهدف من سياسة الطاقة في روسيا هو تعظيم الاستفادة من موارد الطاقة الطبيعية وإمكانات قطاع الطاقة للحفاظ على النمو الاقتصادي ، وتحسين نوعية حياة السكان وتعزيز تعزيز المواقع الاقتصادية الخارجية للبلاد"⁽³⁾.

رغم أن الحكومة الروسية، لم تطرح تعريفا معلنا و شاملا يترجم سلوكياتها في هذا المستوى، غير أن التحركات الروسية في مجال الطاقة و خاصة منذ تولي الرئيس "فلاديمير بوتين" السلطة في عام 2000، تجعلنا نحدد طبيعة سياساتها في أمن الطاقة، بأنها في مجملها دارت حول ثلاثة محاور أساسية⁽⁴⁾:

- أولا: هو محاولة استعادة ما سبق و فقدته الدولة من مصادر النفط و الغاز الطبيعي لصالح الشركات الروسية و الغربية.

1) Jack D. Sharples, «Russian approaches to energy security and climate change: Russian gas exports to the EU», Environmental Politics, Group-Routledge, University of Glasgow,UK, 22 (04), 2013, p 04.

2) Sergey Seliverstov. «Energy security of Russia and EU: current legal problems». French Institute of International Relations (Ifri), Paris, april 2009. p. 3.

3) **Energy Strategy of Russia for the Period up to 2030**, (Ministry of Energy of the Russian Federation, Moscow, Institute of Energy Strategy, 2010), p. 10.

4) خديجة عرفة محمد، "أمن الطاقة و آثاره الاستراتيجية"، مرجع سبق ذكره، ص 178.

- ثانيا: ضمان السيطرة على خطوط نقل الطاقة في المنطقة، و الحيلولة دون إنشاء خطوط جديدة لتمر عبر روسيا أو لا تكون روسيا شريكا فيها.
- ثالثا: تزايد التوظيف السياسي لمصادر الطاقة في السياسة الخارجية لتحقيق بعض الأهداف الإستراتيجية و التكتيكية.
- رابعا: التعاون مع الدول الكبرى المصدرة للنفط و الغاز، و كذلك التعاون مع الدول الواعدة في مجال الطاقة.

الفرع الثاني: مرتكزات و أسس أمن الطاقة الروسي.

ارتكزت الإستراتيجية الروسية في صياغة تصورها لأمن الطاقة على مجموعة مـن الأسس و المرتكزات:

أولا: مبدأ وطنية الطاقة و هيمنة الدولة على تنظيم القطاع الطاقوي.

تتشارك الدول المصدرة المنتجة و المصدرة للطاقة عموما تصورها حول مدى أهمية و محورية قطاع الطاقة لأمنها القومي، لذلك تسعى الحكومات إلى ضمان المراقبة و التحكم في أغلب النشاطات ضمن هذا القطاع، و هذا ما دفع هذه الدول إلى تبني "مبدأ وطنية الطاقة" (Energy Nationalism)، من خلال التركيز على أمن الاحتياطات باعتباره جزءاً أساساً من أمنها القومي، و أحد مصادر قوتها على الصعيدين الداخلي و الخارجي، ما يدفعها إلى التحكم الكامل بسلسلة الطاقة (Energy Chain) التي تشمل الإنتاج و النقل و التوزيع⁽¹⁾.

اتجهت حكومات هذه الدول إلى إحكام سيطرتها على هذا القطاع الاقتصادي المهم من خلال التأميم، كما اتجهت غالبية الدول النامية إلى إنشاء شركات وطنية للطاقة. فـ 80% من مصادر الطاقة التقليدية حالياً تحت سيطرة الحكومات. و تعتبر تجارة النفط و الغاز هي التجارة الوحيدة تقريبا التي تتحرك يوماً بعد يوم لتصبح أكثر تجارة تحت سيطرت الدول و الحكومات، والخصخصة ليست مطروحة في هذا المجال بشكل كبير. كما أن بعض الدول تغلق هذا القطاع تماما في وجه الاستثمارات الأجنبية⁽²⁾.

روسيا باعتبارها الدولة الأولى عالمياً في مجال الطاقة -كما سبق و رأينا في المبحث السابق-، لم تتوانى في تطبيق هذا المبدأ خاصة مع قدوم "فلاديمير بوتين للحكم، و تعامله مع قطاع الطاقة كقطاع إستراتيجي، وذلك بالنظر لكونه دعامة أساسية للأمن القومي الروسي بمفهومه الشامل، و الركيزة الأساسية للاقتصاد الروسي، بالإضافة لأهميته كقطاع موجه و متحكم في علاقات روسيا الخارجية، فـ "بوتين" منذ وصوله للسلطة عام 2000، عمل على القضاء على السوق الحر

(1) عمرو عبد العاطي، مرجع سبق ذكره، ص 49.

(2) خديجة عرفة محمد، "أمن الطاقة و آثاره الإستراتيجية"، مرجع سبق ذكره، ص 56.

للطاقة، وكان معارضاً لخصخصة قطاع الطاقة التي أعلنه الرئيس الأسبق "يلتسن" ودخلت حيز التنفيذ واستمرت حتى مجئ بوتين⁽¹⁾.

نظراً لأهمية قطاع الطاقة وحيوية دوره في الاقتصاد الوطني فقد حرصت الحكومة الروسية في فترة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والتحول إلى اقتصاد السوق على احتكار مقدرات هذا القطاع والتحكم في أسعاره سواء المحلية أو التصديرية. فرغم اتجاه الخصخصة السريع والمبالغ فيه في مختلف قطاعات الاقتصاد الروسي خلال فترة حكم "يلتسن"، ظلت الصناعات الخاصة بالطاقة تتميز باحتكار الشركات الحكومية التابعة للدولة وأبرزها "غاز بروم" في مجال الغاز الطبيعي، و "روس نفط"، و"لوك أويل" في مجال إنتاج النفط⁽²⁾.

كانت عملية خصخصة قطاع الطاقة من أعقد حلقات عملية الخصخصة التي تمت في روسيا والتي أعلنها الرئيس الروسي الأسبق "يلتسن" كتوجه أساسي له ولحكومته في خطابه الذي ألقاه في 28 أكتوبر 1991، و بدأت في الدخول لحيز التنفيذ بصدور المرسوم الرئاسي بشأن "الأحكام الأساسية لبرنامج خصخصة المنشآت المملوكة للدولة والبلديات في الاتحاد الروسي" وذلك في 29 ديسمبر 1991. وقد ساد التخوف من خصخصة القطاع الطاقوي، و تم التعامل معه بحذر لسببين⁽³⁾:

- أولهما: أن تؤثر عملية الخصخصة على حجم الإنتاج من الطاقة ولو مرحلياً ، حيث انخفض حجم المستخرج من النفط انخفاضاً حاداً بنسبة 10 % عام 1991 وبنسبة 13.4% عام 1992.

- ثانيها: هو تأثير خصخصة قطاع النفط على أسعار الطاقة في السوق المحلي ومدى قدرة المواطن العادي على الحصول على احتياجاته بأسعار مناسبة ، لاسيما في الوقت الذي كانت الأزمة الاقتصادية تعتصر الدولة والمواطنين الروس على السواء. فقد شهدت أسعار الطاقة ارتفاعاً ملحوظاً في نهاية عام 1991 ومطلع عام 1992، و تضاعف سعرها خمس مرات، و هذا ما أضر بشكل كبير با لمواطن الروسي البسيط الذي يعتمد اعتماداً كبيراً في حياته اليومية على إمدادات الطاقة ، بالنظر للمناخ الروسي قارص البرودة والذي يستحيل التوائم معه دون استهلاك كميات كبيرة من الطاقة تفوق قدرة المواطن الروسي على سداد قيمتها الفعلية غير المدعومة من جانب الدولة ، مما أثار جدلاً شديداً حول تأثير ذلك على أسعار الطاقة للمستهلك الروسي عند تحرير الحكومة لأسعارها.

إلا إن هذا التخوف لم يثني الحكومة الروسية عن عزمها على خصخصة قطاع الطاقة ورفع أسعارها تدريجياً أملاً في تحريرها بالكامل، فقامت برفع أسعار الطاقة في 18 ماي

(1) هاجر محمد أحمد عبد النبي، مرجع سبق ذكره.

(2) نورهان الشيخ، "سياسة الطاقة الروسية و تأثيرها على التوازن الاستراتيجي العالمي"، مرجع سبق ذكره ، ص 07.

(3) المرجع نفسه، ص ص 07 - 08.

1992، وارتفع سعر النفط بنسبة 471%، والغاز الطبيعي بنسبة 419 %، والفحم بنسبة 312 %، ثم جاء مرسوم سبتمبر سنة 1992، ليقوم سوقاً حرة نسبياً ترتفع فيها أسعار الطاقة لاسيما النفط تدريجياً، وإن ظلت هذه الأسعار أقل من أسعار السوق العالمية، حيث ظلت الأسعار المحلية للغاز الطبيعي والنفط تعادل 36 % و 38 % من أسعار السوق العالمي على التوالي، وذلك في يوليو 1994، تلى ذلك تحرير سعر البنزين في 15 مايو 1993، ثم تم تحرير أسعار الفحم في الأول من جوان من نفس العام، والتي وصفت بأنها خطوة أكثر جرأة باعتبار الفحم مصدر الطاقة الرئيسي للطبقات الفقيرة وفي الريف، وعماد الصناعات المعدنية الأخرى، وهو الأمر الذي أدى إلى استمرار الدعم النسبي لصناعة الفحم حتى بعد إعلان تحرير أسعاره رسمياً، من ناحية أخرى تم فصل الغاز الطبيعي عن باقي مصادر الطاقة (النفط والفحم) ، حيث أنشأت الحكومة شركة "غاز بروم" التي أصبحت المحرك الأساسي لإنتاج وتسويق الغاز في روسيا وخارجها⁽¹⁾.

كل هذه التحولات اعتبرت تهديداً مباشراً لأمن الطاقة الروسي داخلياً، و هذا ما حاول "بوتين" تجاوزه، عبر تشديده على ضرورة تطبيق مبدأ وطنية الطاقة و تأمينها.

رغم استمرار سياسات الخصخصة في عهد الرئيس "بوتين" فإنه كان هناك توجه حاسم نحو بقاء الصناعات الخاصة بالطاقة تحت السيطرة شبه الكاملة للدولة⁽²⁾، بحيث ارتكزت الإستراتيجية الروسية في هذه المرحلة على استعادة سيطرة الدولة على موارد النفط و الغاز الطبيعي الروسية التي فقدت في عهد "بوريس يلتسين" لصالح شركات النفط و الغاز الروسية و الغربية على السواء. و هو ما يمثل نقطة تحول مهمة في سياسة الطاقة الروسية⁽³⁾.

باشـر "بوتين" إستراتيجيته الجديدة في تسيير قطاع الطاقة بالاستناد على مبدأ وطنية الطاقة، و محاربة الفساد الذي نفشى فيه بسبب ممارسات بعض رجال الأعمال الروس، سابقاً في مرحلة حكم "يلتسين"، و جاء هذا في إطار إصلاحات بوتين السياسية عبر في تطبيق سيادة القانون عمل "بوتين" على استعادة ما فقدته الدولة من الشركات الكبرى في قطاع الطاقة ، فقام كخطوة أولى بتفتيت شركة "يوكوس" النفطية الكبرى^(*)، و طرحت الحكومة الروسية أسهمها للبيع

(1) المرجع نفسه، ص 08.

(2) المرجع نفسه، ص 09.

(3) خديجة عرفة محمد، "أمن الطاقة و آثاره الاستراتيجية"، مرجع سبق ذكره ، ص 179.

(*) أصـر بوتـين في سياساته الإصلاحية، على ضرورة تطبيق مبدأ سيادة القانون، مع التأكيد على ضرورة انصياع الجميع لإرادة الدولة بدون تمييز، خاصة بعد أن لجأ الكثير من أعضاء هذه النخبة المتهمه بالفساد للاستقواء سياسياً بالخارج، وكانت قضية الفساد الأكبر في روسيا تلك التي المتعلقة بشركة النفط "يوكوس"، و التي جرى القبض على جميع مسؤوليها الكبار، بدءاً من رئيس الشركة "ميخائيل خودوركوفسكي"، الذي اعتقل منذ أكتوبر 2003، ووجهت له عدة تهمة بالاحتيال و التهرب من تسديد الضرائب للدولة وإضفاء الشرعية على أموال مختلسة أو تم الحصول عليها بطرق غير مشروعة. تم بيع أسهم شركة "يوكوس" ، ليس هذا فحسب بل كانت هناك معلومات لدى روسيا في ذلك الوقت عن دعم "خادروفسكي" لواشنطن ضد بلاده. فقد سعى خادروفسكي للارتباط بشركات النفط الأمريكية الكبرى في محاولة للحصول على حصانة أمريكية ضد بوتين، فقد اجتمع سرا مع نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني في 14 يوليو 2003، تلا الاجتماع محادثات مع شركات ايكسون موبائل، و شيفرون تيكسساكو حول حصولهم على أسهم في شركة يوكوس. (للاطلاع على تفاصيل أكثر أرجع إلى: - وليام أينهدال، "العلاقات الروسي المتنامي يلعب دوراً إستراتيجياً"، مرجع سبق ذكره. - التقرير الاستراتيجي العربي 2003-2004، روسيا بوتين . السعى وراء المكانة المفقودة"، مرجع سبق ذكره).

بعد اعتقال صاحبها "ميخائيل خادريوفسكي" (*Mikhail Khadryovsky*) في أكتوبر سنة 2003، و تزامن هذا الاعتقال مع سعي "خادريوفسكي" لاحتكار سوق النفط الروسي عبر عرضه على "بوريس بيزروفسكي" مالك شركة النفط المنافسة "سيب نفط" شراء شركته، و كان يهدف من ذلك للقيام بدمج بين الشركتين "يوكوس- سيب نفط"، و لو حدث ذلك لكانت الشركة الجديدة تملك 19.5 مليار برميل نفط و غاز، و تضخ 2.3 مليون برميل نفط يوميا لتحل المرتبة الثانية عالميا من حيث احتياطي النفط و الغاز في ذلك الوقت بعد "إيكسون موبيل" الأمريكية. و من ثم فإن شراء أي من شركات النفط الأمريكية العملاقة لحصص في الشركة المتحدة الجديدة، كان سيعني السيطرة على قطاع الطاقة الروسي و التحكم في مستقبل هذا القطاع، و هو ما أدركه "فلاديمير بوتين" و سعى لمنع حدوثه⁽¹⁾.

فرغم استمرار سياسات الخصخصة في عهد الرئيس "بوتين" فإنه كان هناك توجه حاسم نحو بقاء الصناعات الخاصة بالطاقة تحت السيطرة شبه الكاملة للدولة، فبعد تفتيت شركة "يوكوس" النفطية الكبرى وبيع أكبر الشركات التابعة لها "يوجانسك نفط" لشركة "روس نفط" الحكومية، تم كذلك التضييق على نشاط الشركة الروسية-البريطانية (THK-BP)⁽²⁾. فقد عقدت الشركة شراكة مع شركة "تيومين" (Tyumen) الروسية للنفط في عام 2003، و استثمرت شركة BP في (TNK) بصيغة (50-50)، لتشكل شركة (TNK-BP) المشتركة، و تصبح بذلك أحد منتجي النفط الرئيسيين في البلاد. غير أنه في عام 2012 و 2013، تم حل هذه الشراكة، و حصلت شركة "روس نفط" التي تسيطر عليها الدولة بشكل كلي تقريبا⁽³⁾. و في عام 2016، زادت "روس نفط" من حصتها في إنتاج النفط، عندما حصلت على حصة الحكومة الفيدرالية المسيطرة بنسبة 50.8% في شركة "باش نفط" (Bashneft)، و صارت بذلك سادس أكبر منتج بالبلاد.

كما مست إستراتيجية "بوتين" في إعادة سيطرة الدولة على موارد الغاز و النفط الروسية -التي فُقدت في عهد يلتسين لصالح شركات النفط الغربية- كلا من مع شركتي "إيكسون موبيل" و "شيل" في مشروع "سخالين 2". حيث تحتوي منطقة سخالين على احتياطات ضخمة من النفط تُقدر بنحو 8 مليارات برميل من النفط، إضافة إلى كميات كبيرة من الغاز الطبيعي. و كانت حكومة "يلتسين" قد فتحت الباب أمام رأس المال الأجنبي للاستثمار في مناطق النفط و الغاز الروسية، حيث أعطت للولايات المتحدة و شركات النفط الغربية حق التنقيب في مشروع "سخالين 1"، "سخالين 2"، على أن تقوم الشركات الغربية بالتنقيب نظير حصول روسيا على حصة من الإنتاج، و قد رحبت الولايات المتحدة بهذا العرض لضمان السيطرة على إنتاج النفط و الغاز في روسيا. و في سبتمبر سنة 2006

(1) وليام أينهدال، مرجع سبق ذكره، ص 05.

(2) نورهان الشيخ، "سياسة الطاقة الروسية و تأثيرها على التوازن الاستراتيجي العالمي"، مرجع سبق ذكره، ص ص 09 - 07.

3) U.S. Energy Information Administration, Op. Cit, 31 October 2017, p 17.

أعلنت حكومة "بوتين" أن شركة "إيكسون موبيل" الأمريكية خرقت المتطلبات البيئية عند بنائها مصفاة النفط "ديك استري" في إطار مشروع "سخالين". و كان قد سبق ذلك قيام "إيكسون موبيل" برفع تكلفة المشروع بنسبة 30%، و لم تكن تلك هي المرة الأولى، لذا استغلت حكومة "بوتين" هذا الأمر لإخراج الشركات الأمريكية من المنطقة. و جاء هذا الإعلان قبل تدشين الشركة لمصفاة لا تلبى المتطلبات البيئية وذلك بعد إنجاز 80% من العمل في المشروع، الذي بلغت قيمته 20 مليار دولار، و عمل به نحو 17 ألف فرد، بحيث يعتبر أكبر مشروع متكامل للنفط و الغاز في العالم (1). و بذلك توقف عمل الشركة الأمريكية، بالمشروع و استعدادات حكومة بوتين سيطرتها على المنطقة مرة أخرى (2). كنتيجة لسياسة "بوتين" في السيطرة على الشركات الكبرى في قطاع الطاقة، استأثرت في عام 2016، الشركات الكبرى في روسيا - التي تسيطر عليها الحكومة الروسية تقريبا بشكل كلي - لأكثر من 80 ٪ من إجمالي إنتاج النفط الروسي.

عمل "بوتين" على احتكار شركة "غاز بروم" من أجل دعم احتكار الدولة لقطاع الغاز ، و التي كان يرأسها الرئيس السابق لروسيا "ديمتري ميدفيديف" خلال الفترة من (2000 - 2008)، و تم تضيق الخناق على شركات الغاز الأخرى سواء كانت خاصة أو أجنبية. كما اشترت "غاز بروم" شركة نفط ضخمة أخرى و هي شركة "سيب نفط" (3).

تهيمن "غاز بروم" على قطاع الغاز الطبيعي في روسيا بنسبة تصل إلى 90% ، و تنتج نحو ثلثي إجمالي إنتاج روسيا من الغاز الطبيعي في حسب إحصائيات عام 2016، بكميات إنتاج بلغت 14.8 تريليون قدم مكعب، من أصل 22.6 تريليون قدم مكعب كإجمالي إنتاج الغاز في روسيا (4). تمتلك الحكومة نحو 50% من أسهم الشركة، كما أن لديها أكبر مساهمة في ميزانية الحكومة الروسية، قد تصل نحو 25% من عائدات الضرائب (5).

ساهمت "غاز بروم" لوحدها بنسبة 10.6% في الناتج القومي الوطني لعام 2006*، وقال الرئيس الروسي السابق "دميتري ميدفيديف" (Dmitri Medvedev)، -عندما كان رئيسا لمجلس إدارتها- أن: "غاز بروم ساهمت بحوالي 20% من إيرادات الميزانية الاتحادية في عام 2008" (6).

(1) وليام أينهدال، مرجع سبق ذكره، ص 08.

(2) خديجة عرفة محمد، "أمن الطاقة و آثاره الاستراتيجية"، مرجع سبق ذكره ، ص 183.

(3) نورهان الشيخ، "سياسة الطاقة الروسية و تأثيرها على التوازن الاستراتيجي العالمي"، مرجع سبق ذكره ، ص ص 09 - 07.

4) U.S. Energy Information Administration, Op. Cit, 31 October 2017, p 09.

5) Samet Girgin, «Russian Oil & Gas Industries and Russian Foreign Policy », (August 8, 2010, Energy Mile, P. 2), Available at: www.energymile.com/?p=163

(* تم التطرق في المبحث السابق للإحصائيات المفصلة حول كميات الإنتاج و الاحتياطي من الغاز الطبيعي لشركة "غاز بروم".

6) Tugce Varol, Op.Cit, p. 163.

تحتل "غازبروم" مكانة مهمة في السياسة و الاقتصاد الروسي، و يطلق عليها "وزارة روسيا للشؤون الخارجية للقرن الـ21"⁽¹⁾، تم اعتمادها كشركة مملوكة لدى الدولة، بامتلاك الجزء الأكبر من الأسهم، ولكن نسبة الأسهم وحصص الدولة ارتفعت مع قدوم "بوتين" الذي هيمن بالكامل على هذه الشركة لتصبح ضمن الوسائل الفعالة لتنفيذ الاستراتيجية الروسية ، وصاحب ذلك تنامي في قدرة الشركة على الاستحواذ على جزء هام ومعتبر من الإمكانيات الروسية في قطاع الغاز ، واحتكار كافة نشاطاتها خارج روسيا، الأمر الذي أدى إلى بناء علاقات ذات طبيعة معقدة بين الكرمين و غازبروم⁽²⁾، و في سبيلها لإحكام قبضتها على الشركة قامت الحكومة الروسية في مرحلة "بوتين" بزيادة حصتها في "غاز بروم" من 38% إلى 51%⁽³⁾.

أصبحت شركة "غازبروم" تشبه إحدى مؤسسات السلطة، بل وأصبح لها جهاز دبلوماسي يجري محادثات مع قادة الدول الأخرى، ويرى كثير من المراقبين أن الرئيس الروسي "بوتين" هو أول مسؤول في حقيقة الأمر في "غازبروم"، ومن ثم تعد الشركة وسيطة سياسية تستخدمها الإدارة الروسية في السابق في الضغط على الجيران السوفييت السابقين، من أجل عدم الانسحاب من رابطة الدول المستقلة⁽⁴⁾. كما أن "غاز بروم" شكلت أداة في يد الحكومة الروسية من أجل الإبقاء على الأسعار الأسفل في متناول المستهلك الروسي و ذلك نظير تقديم دعم استثنائي للشركة متعلق بالإعفاءات الضريبية و الإعفاء من تعريفه الواردات و ضريبة القيمة المضافة، و هي مزايا لا تحصل عليها الشركات الأخرى. لكن بعد 15 عاماً من دعم أسعار الغاز الطبيعي و الكهرباء، وضعت الحكومة الروسية تشريعاً لترك الأسعار لتحديد وفقاً لأسعار السوق للاستهلاك الصناعي المحلي منذ عام 2011⁽⁵⁾.

تسيطر "غاز بروم" على جميع حقول الغاز الرئيسية في روسيا. و احتلت شركة "غاز بروم" المرتبة الأولى بين كبريات شركات الطاقة في العالم طبقاً لترتيب مجلة (Fortune) الأمريكية لعام 2008، والذي اعتمد على دخول الشركات وليس أرباحها ، و قد حرصت الحكومة من خلال شركة "غاز بروم" للحفاظ على سعر الغاز منخفضاً وفي متناول المستهلك البسيط انطلاقاً من كونها تؤدي بذلك خدمة للمواطنين وليس أسلوباً اقتصادياً لإدارتها. و قد كان ذلك أيضاً سبباً في حصول شركة "غاز بروم" على دعم استثنائي من الحكومة وإعفاءات ضريبية لصاحبات الغاز، كما كانت معفاة أيضاً من بعض تعريفات الواردات ومن ضريبة القيمة المضافة دون

1) Tugce Varol Op.Cit, p. 46.

2) جفري مانكوف، "أمن الطاقة الأوراسية"، (في: دراسات عالمية، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد 89، 2010)، ص 17.

3) أسامة مخيمر، مرجع سبق ذكره، ص 92.

4) نتاليا غريب، إمبراطور الغاز، ترجمة: عمار قط، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2011)، ص 18-17.

5) U.S. Energy Information Administration, Op.Cit, 31 October 2017, p. 09.

غيرها من الشركات الخاصة العاملة في هذا المجال. كما تحتكر الحكومة الروسية من خلال "شركة غاز بروم" خطوط أنابيب نقل الغاز الطبيعي⁽¹⁾.

تسخر الحكومة الروسية جملة من الهياكل في حكومتها لتسيير القطاع بكفاءة، بحيث تشارك عدد من الوزارات في إدارة هذا القطاع، وزارة الطاقة الروسية هي المسؤول الأول على القطاع، وتعمل على تطوير وتنفيذ السياسة العامة الطاقوية التي تضعها الحكومة⁽²⁾. تعتبر وزارة الطاقة هيئة تنفيذية اتحادية مسؤولة عن صياغة وتنفيذ السياسات الحكومية والتنظيم القانوني في قطاع النفط والوقود، بما في ذلك القضايا المتعلقة بصناعة الطاقة الكهربائية وإنتاج النفط ومعالجة النفط، صناعات الغاز والوقود، وأنابيب النفط والغاز الرئيسية، ومنتجات النفط والغاز، ومصادر الطاقة المتجددة، وتطوير الحقول الهيدروكربونية على أساس اتفاقات تقاسم الإنتاج، وصناعة البتر وكيمياويات، وتقوم كذلك بتقديم خدمات الدولة وإدارة ممتلكات ها في إنتاج واستخدام موارد النفط والوقود⁽³⁾.

إلى جاب وزارة الطاقة، نجد وزارة الموارد الطبيعية و البيئة، بحيث تختص بمنح التراخيص الميدانية الخاصة بالاستثمار و عمليات الاستخراج، وتراقب الامتثال لشروط المطابقة، وتفرض غرامات لانتهاكات اللوائح البيئية⁽⁴⁾.

أما على مستوى النشاط الضريبي نجد وزارة المالية، والتي تعمل على فرض و تحصيل هي الضرائب الهيدروكربونية، بينما تقوم دائرة مكافحة الاحتكار الفيدرالية بتنظيم التعريفات الجمركية، الخاصة بالسلع الطاقوية. و يوجد في روسيا نوعين من الضرائب المفروضة في قطاع الطاقة: ضريبة استخراج المـعادن و ضريبة التصدير، بالنسبة لضريبة التصدير تختلف بالنسبة للنفط الخام و المنتجات النفطية. في عام 2011 غيرت روسيا الضرائب على تصدير المنتجات، بحيث تكون معدلات ضريبة التصدير على جميع المنتجات أقل من ضريبة تصدير النفط الخام، و هدفت من خلال هذا الإجراء إلى تشجيع الاستثمار في مجال التكرير⁽⁵⁾.

يبدو إذا أن "بوتين"، و رغم أنه لم يقضي تمام على قانون خصوصية الشركات الخاصة في مجال الطاقة و يمنعه، غير انه من خلال التشريعات المنظمة لعمل هذه الشركات الخاصة يجعلها خاضعة لرقابة الحكومة الروسية، التي لا تمتلك معظم شركات الطاقة بالبلاد عكس غالبية الدول القوية في منظمة أوبك. ورغم قرار بوتين في عام 2006 بعدم تحكم الدولة في شركات النفط الجديدة

(1) نورهان الشيخ، "سياسة الطاقة الروسية و تأثيرها على التوازن الاستراتيجي العالمي"، مرجع سبق ذكره، ص 08.

(2) Rebert F. Price, **Energy Reform in Russia and the Implications for European Energy Security**, (Washington: Heldref Publications, 2007), p. 399.

(3) Ministry of Energy of Russian Federation, available at: <https://minenergo.gov.ru/en>

(4) U.S. Energy Information Administration, Op. Cit, 31 October 2017, p 09.

(5) Ibid..

بالبلاد، فإن السيطرة على صناعة النفط لم تتوقف، و ذلك من خلال التنسيق الحكومي مع تلك الشركات، لضمان استمرار تبعيتها للدولة، فعلى سبيل المثال رغم أن لوك أويل، وهي شركة نفطية ضخمة، ليست مؤمنة، لكنها قريبة الصلة بالحكومة⁽¹⁾.

ثانياً: السيطرة على شبكة خطوط أنابيب نقل الطاقة.

إلى جانب سيطرت الحكومة بطريقة غير مباشرة على عمليات الاستخراج و الإنتاج في قطاع الطاقة، فقد ركزت روسيا على ضمان سيطرتها على شبكات نقل الطاقة لضمان تبعية دول الجوار لها، فحسب التصور الروسي لأمن الطاقة، تبقى السيطرة على شبكة نقل الطاقة من أهم ضمانات الحفاظ على غياب أي تهديد لأمن الطاقة الروسي.

كانت شبكات نقل الطاقة شبكة موحدة سابقاً في عهد الاتحاد السوفيتي ، بعد تفككه أصبحت روسيا هي مالكة و محتكرة هذه الشبكات، و هذا ما منحها القدرة للتحكم إمدادات الطاقة للدول السابقة في الاتحاد السوفيتي، كما أن دول مثل أذربيجان و كازاخستان و أوزبكستان، تعتمد على خطوط نقل الطاقة الروسية لتصدير مواردها من النفط و الغاز الطبيعي -خاصة نحو أوروبا-، حيث تشكل الهيدروكربونات نحو 80% من صادرات تلك الدول. أما (جورجيا و أرمينيا و مولدوفا و بيلاروسيا و أوكرانيا) فهي تعتمد على خطوط نقل الطاقة الروسية لنقل واردتها من الطاقة، كما أن روسيا تستغل موقعها كدولة عبور، تقوم بشراء الغاز و النفط من دول آسيا الوسطى بسعر أقل من السعر العالمي، ثم تعيد بيعه و تبيعه بسعر أعلى للدول الأوروبية⁽²⁾.

كما أن روسيا تكرر سيطرتها و احتكارها لشبكة نقل الطاقة عدم مصادقتها على معاهدة ميثاق الطاقة (Energy Charter Treaty)، حيث إنها وقعت على المعاهدة في عام 1994، إلا أنها ترفض التصديق عليها. و تعنى المعاهدة بإيجاد قواعد متعددة الأطراف للتعاون في مجال الطاقة، و تدعي روسيا أنها ترفض التصديق لأن المعاهدة لا تتوافق مع المصالح الروسية. و في حال التصديق عليها فإن المعاهدة سوف تسمح للشركات الأجنبية بالدخول لخطوط نقل النفط و الغاز، و هو ما سيدمر احتكار الدولة لهذا القطاع⁽³⁾، بحيث لا يمكن لدول آسيا الوسطى الدخول لشبكة خطوط نقل الطاقة الروسية في المنطقة و زاد من تبعية تلك الدول لروسيا. وذلك في عام (2007).

و توضح الخريطة الموالية (04)، شبكة أنابيب نقل الطاقة عبر الأراضي الروسية في الجهة الشرقية:

1) Samet Girgin.Op. Cit. pp. 1-2.

(2) خديجة عرفة محمد، "أمن الطاقة و آثاره الاستراتيجية"، مرجع سبق ذكره ، ص 184.

3) Justas Sireika, **Russian Foreign Energy Policy: The Weapon of Energy and its Effectiveness**, (European Community Centre, January 2011), p. 10.

الخريطة (04): خطوط أنابيب النفط والغاز الطبيعي الرئيسية في روسيا الشرقية.



Source: U.S. Energy Information Administration, Op. Cit, (31-10- 2017), p. 12.

تسيطر الحكومة الروسية بشكل كلي تقريبا على شبكة النقل و التوزيع المحلي، و كذلك الخاص بالتصدير نحو الدول الأخرى، بحيث تمتلك و تدير شركة "ترانس نفط" (Transneft) الحكومية، شبكة خطوط أنابيب التصدير المحلية والخارجية بالكامل. و تبقى أحد الاستثناءات البارزة هو خط أنابيب (Caspian Pipeline Consortium) الذي يمتد من حقل (Tengiz) في كازاخستان، إلى ميناء "نوفوروسيسك" (Novorossiysk) الروسي على البحر الأسود. يمتلك هذا الخط من الأنابيب مجموعة من الشركات، و تمتلك الحكومة الروسية ضمن هذا المشروع أكبر حصة تبلغ (24%) عبر شركة "ترانس نفط". في حين تمتلك شركة (KazMunaiGaz) المملوكة لحكومة كازاخستان ما نسبته 19%، و شيفرون (Chevron) تمتلك ما نسبته 15%، بحيث تعتبر هي ثاني وثالث أكبر المساهمين في هذا التجمع. استثناء آخر هو خط أنابيب "ترانس سخالين" (TransSakhalin)، التي يملكها تجمع سخالين 2-، في شرق روسيا⁽¹⁾.

يوضح الجدول التالي، حجم المشاريع التابعة لروسيا، في مجال أنابيب نقل النفط، من روسيا إلى أوروبا أو عبرها من دول آسيا الوسطى:

1) U.S. Energy Information Administration, Op. Cit, 31 October 2017, p 12.

الجدول (06): خطوط أنابيب نقل النفط الخام الرئيسية في روسيا.

تفاصيل Details	الوجهة (Destination)	مناطق الإمدادات Supply) (regions	الطول الإجمالي (الميل) Total) (length	السعة(مليون برميل يوميا) (Capacity)	الحالة (Status)	المنشأة (Facility)
خطوط الأنابيب الغربية (Western pipelines)						
تم إنجازه في 1964	أوروبا	غرب سيبيريا و مناطق أورالس - فولغا	2.500	2	مفعّل	دروزهبا (Druzhba)
تم إنجازه في 2001	ميناء بريمورسك في خليج فنلندا	متصل بـ (دروزهبا)	730	1.5	مفعّل	نظام خط أنابيب البلطيق (01)
تم إنجازه في 2012	ميناء (Ust-Luga) على خليج فنلندا	متصل بـ (دروزهبا)	620	0.6	مفعّل	نظام خط أنابيب البلطيق (02)
تم إنجازه في 1968، و توقف منذ 2006	بوتنغي وليتوانيا وفينتسيلس ، لاتفيا على بحر البلطيق	متصل بـ (دروزهبا)	500	0.3	متوقف	نظام خط أنابيب الشمال الغربي (02)
تم إنجازه في 2001	نوفوروسيسك ، روسيا على البحر الأسود	حقول (تنجيز) و (كاشاجان) في كازاخستان و حقول قزوين الروسية	940	1.7 نهاية 2017	مفعّل	اتحاد خطوط أنابيب بحر قزوين (CPC)
تم إنجازه في 1996	نوفوروسيسك ، روسيا على البحر الأسود	بحر قزوين ووسط آسيا ، عبر ميناء (سانجاشال)، أذربيجان على بحر قزوين	830	0.1	مفعّل	خط أنابيب باكو- نوفوروسيسك
تم إنجاز جزء من خط الأنابيب في	مصفاة (بافلودار) في كازاخستان والصين عبر خط أنابيب كازاخستان- الصين.	غرب سيبيريا و مناطق أورالس - فولغا	650	0.2	مفعّل	خط أنابيب Omsk-) (Pavlodar-Atasu)

الثمانينات						
خطوط الأنابيب الشرقية (pipelines Eastern)						
تم إنجازه في 2008	ميناء المحيط الهادئ من Prigorodnoye (جزيرة سخالين الجنوبية)	حقول سخالين (شمال ساحل سخالين)	500	0.2	مفعل	ترانس سخالين
تم إنجازه في 2009 في ESPO-2 تم إنجازه في 2012 في China Spur تم إنجازه في 2010	ميناء المحيط الهادئ من كوزمينو، لداتشينغ، الصين	حقول شرق سيبيريا، عبر خطوط أنابيب متصلة، حقول غرب سيبيريا ومنطقة يامال نينيتس	ESPO-1 1,700 ESPO-2 1,300 Daqing spur 660	ESPO 1 1.2(2017), 1.6by (2020) ESPO-2 0.6(2017), 1.0 by (2020) China spur 0.4(2017), 0.6 by (2018)	مفعل	خط أنابيب شرق سيبيريا والمحيط الهادئ (ESPO)
تم إنجازه في 2011	يربط خط أنابيب شرق سيبيريا والمحيط الهادئ (ESPO)	يامال-نينيتس و أحواض (OB)	270	0.5	مفعل	خط أنابيب ساموتلور الأرجواني
تم إنجازه في 2017	يتصل بخط أنابيب (ESPO) عبر خط أنابيب (Purple-Samotlor)	منطقة زابولياري و يامال نينيتس	300	0.6 (قابلة للتوسيع إلى 0.9)	مفعل	خط أنابيب Zapolyarye-(Purple)
تم إنجازه في 2017	يربط خط أنابيب شرق سيبيريا والمحيط الهادئ (ESPO)	حقل Yurubcheno-Tokhomskoy و حقل Kuyumba	440	0.16 (قابلة للتوسيع إلى 0.3)	مفعل	خط أنابيب Kuyumba-(Taishet)

Source: U. S. Energy Information Administration (31-10-2017), p p. 13-14, based on Transneft, Sakhalin Energy, Caspian Pipeline Consortium, State Oil Company of the Azerbaijan Republic,

في عام 2001 عندما بدأ الحديث عن قبول جمهوريات البلطيق في حلف الناتو اهتم "بوتين" بتطوير ميناء نقل النفط الجديد على الشواطئ الروسية في بحر البلطيق في "بريمورسك" أو ما يُطلق عليه "شبكة أنابيب البلطيق" أو نظام خط أنابيب البلطيق (Baltic Pipeline System)، و قد بلغت تكلفة هذا المشروع 2.2 مليار دولار. و يسمح بنقل أكثر من 1.3 مليون برميل من النفط الروسي يومياً إلى أوروبا و ما بعدها⁽¹⁾. و قد قلل المشروع من اعتماد روسيا على استونيا و لاتفيا، و لتوانيا

(1) وليام أينهدال، مرجع سبق ذكره، ص 07.

حيث تُسهم الشبكة في نقل النفط الخام من سيبيريا الغربية و من مناطق "بيتشورسك" غرباً إلى مرفأ "بريمورسك" في خليج "فينسكي" الروسي⁽¹⁾.

في عام 2016، تضمنت البنية التحتية للغاز الطبيعي في روسيا حوالي 10700 ميل من خطوط أنابيب النقل وأكثر من 20 موقعاً لتخزين الغاز الطبيعي تحت الأرض⁽²⁾. نظام إمداد الغاز الموحد (UGS)/(The Unified Gas Supply)، هو الاسم الجماعي للجزء الغربي المترابط من خطوط أنابيب الغاز الطبيعي الروسية. و تعتبر "غازبروم" هي المالك الوحيد لجميع خطوط أنابيب الغاز الطبيعي في روسيا. و هذا ما توضحه الخريطة الموائية (05) شبكة أنابيب نقل الطاقة التي تسيطر عليها شركة "غاز بروم":

الخريطة (05): أنابيب نقل الطاقة المنشأة والمخطط لها في روسيا.



Source: <http://www.gazpromquestions.ru/en/strategy>

يشمل نظام (UGS) خطوط الأنابيب المحلية والجزء المحلي من خطوط أنابيب التصدير في روسيا الأوروبية. في عام 2007 وجهت الحكومة الروسية "غازبروم" لإنشاء برنامج للغاز الشرقي (EGP)/(Eastern Gas Program) لتوسيع البنية التحتية للغاز الطبيعي في شرق سيبيريا والشرق

(1) خديجة عرفة محمد، "أمن الطاقة و آثاره الاستراتيجية"، مرجع سبق ذكره ، ص 185.

(2) Gazprom, «Transmission and Underground Gas Storage Facilities», (accessed August 23, 2017).

الأقصى في روسيا. العمود الفقري لهـ (EGP) هو قوة خط أنابيب سيبيريا ، والتي هي قيد الإنشاء حاليا (1).

منذ أواخر عام 2000 ، قامت شركة غازبروم بإضافة خطوط أنابيب رئيسية جديدة لاستيعاب مصادر جديدة للإمداد ، بما في ذلك الحقول في منطقة "يامال" و شرق سيبيريا ، وطرق التصدير الجديدة ، نحو الصين و كذلك خطوط الأنابيب الجديدة إلى أوروبا التي تتجنب أوكرانيا(2).
حسب قانون 1999 الخاص بتنظيم ملكية أنابيب نقل الغاز ، أعطى إمكانية للخواسبالمشاركة في شبكة نقل الغاز محليا داخل روسيا ، ولكن لم يتم وضع قواعد للوصول إلى خطوط الأنابيب التي ليست جزءا من نظام " إمداد الغاز الموحد " (UGS). و لا يتم تضمين القدرة على الوصول إلى خطوط الأنابيب الخاصة بالصادرات بالنسبة للخواسب ، حيث تبقى حكرا مطلقا لشركة "غاز بروم"، و هذا ما أكده قانون 2006 بشأن صادرات الغاز ، الذي يمنح حقوق تصدير أنابيب النفط حصريًا لمالك نظام (UGS)، وهي شركة "غازبروم"(3).
نمت نسبة الغاز الطبيعي الذي نقلته "غازبروم" بالتشارك مع أطراف ثالثة تشمل متعاملين خواسب، من 12% من إجمالي تدفقات نظام إمداد الغاز الموحد" في عام (2010) إلى حوالي 23 % في عام (2016) (4).

يوضح الجدول التالي الخطوط الأساسية لنقل الغاز بروسيا، و التي تقع ملكية أغليبيتها لشركة "غاز بروم":

الجدول (07): خطوط أنابيب نقل الغاز الطبيعي الرئيسية في روسيا.

المنشأة (Facility)	الحالة (Status)	السعة (تريليون قدم مكعب في السنة) (Capacity)	الطول الإجمالي (الميل) Total) (length	مناطق الإمداد (Supply) (regions	الأسواق (Markets)	تفاصيل Details
خطوط الأنابيب الغربية (Western pipelines)						
يامال-أوروبا (Yamal-Europe)	مفعل	1.2	أكثر من 1.000	حقول غرب سيبيريا بما في ذلك منطقة (بوري نفوي)	بولندا وألمانيا وشمال أوروبا عبر روسيا البيضاء	بدأ القسم الأول العمل في عام 1996

1) U.S. Energy Information Administration, Op. Cit ,31 October 2017, p 21.

2) Ibidem.

3) Ibid, p.24.

4) Ibidem.

السيل الأزرق (Blue Stream)	مفعّل	0.6	750	حقول غرب سيبيريا بما في ذلك منطقة (بوري نغوي)	تركيا عبر البحر الأسود	بدأت عملياتها في عام 2003
السيل الشمالي (Nord Stream)	مفعّل	1.9	760	حقول غرب سيبيريا بما في ذلك منطقة (بوري نغوي)	ألمانيا وشمال أوروبا عبر بحر البلطيق	بدأت عملياتها في عام 2011
السيل الشمالي 2 (Nord Stream 2)	مخطط له planning	1.9	760	حقول غرب سيبيريا بما في ذلك منطقة (بوري نغوي)	ألمانيا وشمال أوروبا عبر بحر البلطيق	تبدأ في عام 2019
(Urengoy- Ukhta), (Bovanenkovo- Ukhta) و (Ukhta- Torzhok)	مفعّل و قيد الإنجاز	أكثر من 5.0	أكثر من 1.300	حقول (بوفانينكوفو) في شبه جزيرة يامال و حقول منطقة (بوري نغوي)	روسيا الغربية وأوروبا عبر يامال الأوروبية و السيل الشمالي وطريق آخر	بأ -Urengoy- Ukhta- Torzhok عملياته في عام 2006 ؛ بدأ الخط الأول من Bovanenkovo- Ukhta عملياته في عام 2012
Soyuz and Brotherhood (Urengoy- Pomary- Uzhgorod)	مفعّل	أكثر من 3.5	أكثر من 2.800	حقول غرب سيبيريا بما في ذلك منطقة (بوري نغوي) و حقول الأورال الروسية وآسيا الوسطى	روسيا الغربية وأوروبا عبر أوكرانيا	أول خط رئيسي لتصدير الغاز الطبيعي إلى أوروبا ، تم بناؤه و بداية تشغيله خلال الحقبة السوفيتية ؛ بدأ القسم الأول عملياته في عام 1967
خطوط أنابيب الممر الجنوبي (السيل الجنوبي) (Southern) (Stream)	قيد البناء	2.2	الطريق الغربي 550 الطريق الشرقي 1.010	حقول غرب سيبيريا بما في ذلك منطقة (بوري نغوي)	جنوب روسيا وتركيا وأوروبا عبر خط أنابيب السيل التركي	البناء على الطريق الغربي، كان من المقرر أن يكتمل في 2017
سيل الغاز التركي (Turk Stream)	قيد البناء	يصل إلى 1.1	500	حقول غرب سيبيريا بما في ذلك منطقة (بوري نغوي)	تركيا وجنوب شرق أوروبا عبر البحر الأسود	من المقرر أن يبدأ عملياته في أواخر عام 2019

خطوط الأنابيب الشرقية (pipelines Eastern)						
بدأت عملياتها في عام 2008	مصنع سخالين للغاز الطبيعي ، المسال ، بريغورودنوي ، جنوب جزيرة سخالين	حقول سخالين (شمال ساحل سخالين)	500	0.3	مفعل	ترانس سخالين (Trans) (Sakhalin)
بدأت عملياتها في عام 2011؛ قابلة للتوسعة إلى 1.1 تريليون قدم مكعب في السنة مع ضخ إضافي	روسيا الشرقية مع الصادرات المحتملة إلى آسيا عبر Vladivostok) (LNG أو خطوط أنابيب جديدة	حقول سخالين (شمال ساحل سخالين)	أكثر من 1.100	0.2	مفعل	سخالين - خاباروفسك - فلاديفوستوك (Sakhalin-) Khabarovsk- (Vladivostok)
من المقرر أن تبدأ الشحنات إلى الصين بحلول نهاية عام 2019	شمال شرق الصين مع تمديد لاحق للتواصل مع خط أنابيب سخالين خاباروفسك - فلاديفوستوك	حقول سيبيريا الشرقية بما في ذلك (شاياندينسكوي) في منطقة ياكوتيا و (كوفيكتا) في منطقة (إيركوتسك)	أكثر من 1.200	الخط الرئيسي يصل إلى 2.2 نحو الصين يصل إلى 1.3	قيد البناء	قوة سيبيريا 1 (Power of) (Siberia 1 (الطريق الشرقي للصادرات نحو الصين)
2020 أو في وقت لاحق. يمكن وضع خطوط متوازية في المستقبل ، مضاعفة أو ثلاثة أضعاف القدرات المبدئية	الصين	حقول غرب سيبيريا بما في ذلك منطقة (بوري نغوي)	1.620	مبدئياً 1.1	مخطط له planning	قوة سيبيريا 2 (Power of) (Siberia 2 (ألتاي / الطريق الغربي)

المصدر: U. S. Energy Information Administration, Op. Cit, (31-10-2017), pp. 22-23, based on Gazprom, Gazprom Export, Sakhalin Energy, TurkStream, World Gas Intelligence, Nefte Compass, and Argus FSU

من خلال الجدول يظهر حجم الإمكانيات التي تتمتع بها روسيا على صعيد التحكم في شبكة أنابيب نقل الغاز، و مدى أهميتها الإستراتيجية بالنسبة لها في التعامل مع الإمدادات من آسيا الوسطى التي تعبر صادراتها نحو أوروبا عبر الراضي الروسية، و تعتبر ألمانيا التي تعتبر الزبون الأول لدى "غاز بروم".

في عام 2016، تم تصدير ما يقرب من 90% من الغاز الروسي، بما يقارب 7.5 تريليون قدم مكعب، و تسليمه للعملاء في أوروبا عبر خطوط الأنابيب المملوكة لروسيا، حيث كانت كل من ألمانيا، و تركيا، و إيطاليا و بيلاروسيا والمملكة المتحدة أكبر المستوردين للغاز الطبيعي⁽¹⁾، و كانت أوكرانيا ثالث أكبر مستورد للغاز الطبيعي من روسيا، حيث استوردت 0.8 مليون طن من روسيا في عام 2013⁽²⁾.

روسيا لا تزال تعتمد على أوروبا كسوق لغازها الطبيعي. أوروبا، وبالمثل، تعتمد على روسيا لتوريدها من الغاز الطبيعي، ففي عام 2015 و 2016، كان ثلث الغاز الطبيعي المستهلك في دول أوروبا الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) مستوردا من روسيا، بالإضافة إلى ذلك، بعض البلدان داخل أوروبا، وخاصة فنلندا، و دول البلطيق، وكثير من جنوب شرق و وسط أوروبا، تستقبل تقريبا كل حاجياتها من الغاز الطبيعي من روسيا⁽³⁾.

نلاحظ أن منطقة حقول غرب سيبيريا بما في ذلك منطقة (يوري نغوي) هي أكثر مناطق التوريد بالغاز داخل و خارج روسيا. و تشمل على أهم و أطول أنابيب نقل الغاز، كما أن روسيا بصدد إنجاز عدد من المشاريع الهامة، ليس فقط لتصدير غازها الطبيعي على الصعيد الأوروبي، بل ما يمكن ملاحظته هو بحثها عن بديل للأسواق الأوروبية بالتوجه نحو الشرق و هذا ما يتضمنه منشأة سخالين -خاباروفسك-فلاديفوستوك، المفعّل، و كذلك مشروع (قوة سيبيريا 1) و (قوة سيبيريا 2) قيد الإنشاء، المتوجهين أساس نحو الصين، و هذا يعبر عن التوجه الجديد للإستراتيجية الروسية خاصة بعد أزمة القرم أين تراجعت صادراتها نحو دول من أوروبا الشرقية، كأوكرانيا و كذلك دولة لاتفيا و بولندا التي أعلنت عن عدم تجديد عقد لاستيراد الغاز الروسي بعد انتهاءه في 2022.

في هذا السياق وقعت الصين وروسيا على صفقة بلغت قيمتها حوالي 400 مليار دولار سنة (2014) لمدة 30 عاما بدءا من (2018)، تُزوّد روسيا بموجبها الصين بـ 38 مليار متر مكعب من الغاز سنويا لمدة ثلاثين سنة، وذلك عبر الأنابيب انطلاقاً من الشرق الأقصى الروسي ابتداء من سنة (2018)⁽⁴⁾.

خط أنابيب "السيّل الشمالي" (Nord Stream):

مشروع "التيار الشمالي"، يتولى تصدير الغاز الروسي إلى ألمانيا وبريطانيا وهولندا وفرنسا و الدانمارك. يمتد هذا الأنبوب من روسيا (فيبورج) عبر قاع بحر البلطيق إلى ألمانيا (جرايفسوالد)، بطول يتجاوز 1200 كم (750 ميل)، و تساهم في المشروع شركة

1) U.S. Energy Information Administration, Op. Cit, (31 October 2017), p. 19.

2) Ibid, p. 20.

3) Ibid.

(4) عبد الرحمن المنصوري، مرجع سبق كره.

"غازبروم" الروسية بـ 51% من الأسهم، و (Wintershall Holding) و (E.ON Ruhrgas) " الألمانية بـ 20% لكل منهما، وكذلك (Gasunie) الهولندية بـ 9% من الأسهم⁽¹⁾. بدأ هذا الخط عملياته منذ 2011، و تبلغ كميات الغاز التي يوردها لأوروبا 1.9 (تريليون قدم مكعب) (2011)⁽²⁾.

الخريطة (06): مسار أنبوب السيل الشمالي لنقل الغاز الروسي إلى أوروبا.



المصدر: روسيا اليوم، " بدء الاختبارات لتشغيل خط الغاز "السييل الشمالي" بطاقته القصوى"، موقع قناة روسيا اليوم الرسمية، قسم مال و أعمال (07-11-2013)، متوفر على الرابط : <https://arabic.rt.com/news/632931>

خط أنابيب "السييل الشمالي 2" (Nord Stream 2):

هو مشروع لمد أنبوبين بسعة إجمالية تصل إلى 55 مليار متر مكعب من الغاز سنويا من روسيا إلى ألمانيا مباشرة عبر قاع بحر البلطيق. ومن المفترض أن يبنى بموازاة خط الأنابيب "السييل الشمالي". وتبلغ حصة شركة "غازبروم" في المشروع 50%، ويملك كونسورتيوم مكون من 5 شركات طاقة أوروبية الـ 50% الأخرى في المشروع، 10% لكل منها. وتبلغ كلفة المشروع 8 مليارات يورو⁽³⁾. ويشتمل المشروع على مدّ مجموعة أنابيب لنقل الغاز تمرّ تحت بحر البلطيق من روسيا إلى ألمانيا، لمضاعفة حجم الغاز الروسي إلى ألمانيا البالغ حالياً 55 مليار متر مكعب. بهذا المشروع سيصل حجم إمداد الغاز الروسي لألمانيا 110 مليارات متر مكعب. والشركات الألمانية حريصة على هذا المشروع، وسط التوسع الذي تشهده الصناعة الألمانية والتحسين الكبير في

(1) المرجع نفسه، ص 14.

(2) U.S. Energy Information Administration, Op. Cit, 31 October 2017, p. 22.

(3) روسيا اليوم، "السييل الشمالي - 2" يرى النور في 2018"، موقع قناة روسيا اليوم الرسمية، قسم مال و أعمال ، نشر في (09-02-2018)، متوفر على الرابط : <https://arabic.rt.com/business/926073>

الاقتصاد الألماني منذ بداية العام الماضي (2017)، إذ خرجت منطقة اليورو من أسوأ موجة ركود مرت بها منذ عام 2011⁽¹⁾.

غير أن المشروع يواجه مشكلة في استمرار إجراءات تنفيذه، بسبب تدخل الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما أوضحه المدير التنفيذي للشركة "ماتياس وارنيغ" بقوله: "أن المشكلة الأساسية هي تسييس هذا المشروع التجاري، لاسيما من قبل الولايات المتحدة، التي ترى في المشروع منافسا لها في سوق الغاز الأوروبية، وقال: "إن واشنطن تنظر للمشروع بسلبية، وفي الوقت الذي هي بالكاد تفهم سوق الطاقة الأوروبية، وتعمل على تسليط الضوء على تهديد قادم من روسيا".

في أول ردود الفعل الأميركية القوية، وفقاً لتصريحات المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية "هيدر نورت"، حذرت الولايات المتحدة الشركات الأوروبية من أنها ستواجه عقوبات في حال مشاركتها في إنشاء مشروع الغاز الروسي (نوردوم 2) الذي يمرّ عبر بحر الباطن إلى ألمانيا، وقالت "نورت": "نعتقد بأن مشروع (نوردوم 2) يقوض الاستقرار وأمّن الطاقة الأوروبية، وأن المشروع يمنح موسكو أداة ضغط على الدول الأوروبية، خاصة دولاً مثل أوكرانيا⁽²⁾. لكن ضغوط الولايات المتحدة بالرغم من نجاحها في تراجع عدد من الشركات الأوروبية، غير أن هذا لم يمنع المشروع من التقدم باتجاه تنفيذه، خاصة من طرف ألمانيا التي تنظر للمشروع من منظور اقتصادي بحث، وتعمل الشركة الروسية على ضمان مد الأنبوب خلال 2018، وعلى حد تعبير "ماتياس وارنيغ": "نفذنا جميع المتطلبات الفنية، وسنقوم بحشد شركائنا لإطلاق المشروع"، الذي أكد حصول روسيا على ترخيص من ألمانيا، وكذلك السويد التي وافقت على ذلك هي الأخرى⁽³⁾.

خط أنابيب "السييل الأزرق" (Blue Stream):

يعد "السييل الأزرق" من الخطوط الفريدة من نوعها في العالم بطول 1213 كيلومتراً، ينطلق من روسيا مارا عبر 60 كيلو متراً من التضاريس البرية، ويقطع منطقة جبلية عبر نفق تم حفره خصيصاً لهذه الغاية بطول 3.26 كيلو متر، لينحدر نحو قاع البحر الأسود إلى أعماق تصل إلى 2150 متراً، في محيط مائي مشبع بكبريتيد الهيدروجين، لذلك تم استخدام أنابيب من الفولاذ المقاوم للصدأ مطلية بطبقة مقاومة للتآكل من البولييمر من الداخل والخارج.

كان الانطلاق النظري للسييل الأزرق بعد توقيع وقع "غازبروم" في 15 ديسمبر 1997 عقداً تجارياً مع شركة الغاز التركية "بوتاش" لتوريد 365 مليار متر مكعب من الغاز إلى تركيا في غضون 25 عاماً، اتفق على توريدها عبر خط بحري مباشر من روسيا إلى تركيا. وبدأت في فيفري 2003

(1) موسى مهدي، "صراع الطاقة بين واشنطن وموسكو هل يقود العالم إلى كارثة؟"، موقع العربي الجديد، نشر في (22-03-2018)، متوفر على الرابط : <https://www.alaraby.co.uk/economy/2018/3/22>
 (2) المرجع نفسه.
 (3) روسيا اليوم، "السييل الشمالي-2" يرى النور في 2018"، مرجع سبق ذكره.

إمدادات الغاز الروسي التجارية إلى تركيا بشكل رسمي عبر هذا المشروع العملاق. و تبلغ استطاعة الخط 16 مليار متر مكعب من الغاز سنويا، وبلغ إجمالي إمدادات الغاز عبر هذا الخط من فيفري 2003 إلى 11 مارس 2014 نحو 100 مليار متر مكعب من الغاز⁽¹⁾.

خط أنابيب "السييل الجنوبي" (Southern Stream):

مشروع "التيار أو السيل الجنوبي" يعتبر من أهم مشروعات الطاقة التي تحتل أولوية ملحوظة لدى روسيا، وهو مشروع أنبوب غاز من المفترض أنه يمتد عبر قاع البحر الأسود من ميناء "توفوروسيسك" الروسي إلى ميناء "قارنا" البلغاري، ثم يمتد بفرعين عبر شبه جزيرة البلقان إلى إيطاليا وإلى النمسا. و يهدف المشروع إلى تنويع خطوط إمدادات الغاز الطبيعي الروسي إلى أوروبا، والتقليل من التبعية لبلدان العبور، وبالتحديد أوكرانيا وتركيا⁽²⁾.

حظي خط أنابيب "السييل الجنوبي"، بأهمية كبيرة، بالنظر إلى الطلب الأوروبي المتزايد على الغاز الروسي، أكدت شركة "غازبروم" ان هذا الخط سيعزز من إمدادات الطاقة نحو أوروبا بشكل يخدم مصالح الطرفين⁽³⁾.

الخريطة (07): مسار أنبوب السيل الجنوبي لنقل الغاز الروسي إلى أوروبا.



المصدر: روسيا اليوم، " غازبروم: السيل الجنوبي في الوقت الحالي هو أكثر ضرورة من أي وقت مضى"، موقع قناة روسيا اليوم الرسمية، قسم مال و أعمال (06-11-2013)، متوفر على الرابط : <https://arabic.rt.com/news/632826>

- 1) روسيا اليوم، " سيل الغاز الجنوبي يغير مجراه باتجاه تركيا"، موقع قناة روسيا اليوم الرسمية، قسم مال و أعمال ، نشر في (14-01-2015)، متوفر على الرابط : <https://arabic.rt.com/news/769882>
- 2) نورهان الشيخ، "سياسة الطاقة الروسية و تأثيرها على التوازن الاستراتيجي العالمي"، مرجع سبق ذكره، ص 14.
- 3) روسيا اليوم، " غازبروم: السيل الجنوبي في الوقت الحالي هو أكثر ضرورة من أي وقت مضى"، موقع قناة روسيا اليوم الرسمية، قسم مال و أعمال، نشر في (06-11-2013)، متوفر على الرابط : <https://arabic.rt.com/news/632826>

لكن رغم الأهمية التي يحظى بها هذا المشروع ، قررت روسيا قبيل نهاية عام 2014 إلغاء تنفيذ مشروع "السييل الجنوبي" لنقل الغاز إلى دول جنوب ووسط أوروبا في خطوة وصفت بالجريئة مستعيضة عنه بمشروع جديد عرف بخط "السييل التركي"، يتم من خلاله تزويد أوروبا بالغاز عبر تركيا بدلا من بلغاريا⁽¹⁾، و جاء قرار إلغاء "السييل الجنوبي" خلال زيارة الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" إلى تركيا في بداية ديسمبر 2014 ، حينها أرجع بوتين هذا القرار إلى موقف الاتحاد الأوروبي "غير البناء" والظروف التي أحاطت بهذا المشروع، بعد أن رفضت بلغاريا منح الموافقة لمده عبر أراضيها، ومماثلة الاتحاد الأوروبي وفرض شروط تعجيزية، تم فهمها كضغوط سياسية للتأثير على الموقف الروسي فيما يتعلق بلزمة القرم شرق أوكرانيا.

خط "السييل التركي" كبديل لخط "السييل الجنوبي":

أعلن "بوتين"، بعد قرار وقف العمل بمشروع "السييل الجنوبي"، عن اتفاق لتوسيع حجم إمدادات الغاز الروسي إلى تركيا عن طريق زيادة ضخ الغاز عبر أنبوب "السييل الأزرق" من 16 إلى 19 مليار متر مكعب سنويا، و بناء أنبوب بطاقة المشروع الملغى نفسه يمر عبر قاع البحر الأسود إلى البر التركي، متجنباً المرور في أراضي دولة ثالثة، ليكون رديفاً لخط أنابيب "السييل الأزرق" العامل منذ عام 2003، علماً أن تركيا تحتل المرتبة الثانية بعد ألمانيا في حجم استيراد الغاز الطبيعي الروسي عبر الممر الغربي⁽²⁾.

وقعت "غازبروم" مذكرة تفاهم مع شركة "بوتاش" التركية لمد خط أنابيب عبر قاع البحر الأسود لنقل الغاز من روسيا إلى تركيا، "، و تقدر استطاعته السيل التركي بنحو 63 مليار متر مكعب سنويا، منها نحو 14 مليار متر مكعب سنويا للاستهلاك التركي، في حين سيتم توريد الكمية الأخرى (نحو 50 مليار متر مكعب سنويا) إلى أوروبا من خلال خط بري يمتد عبر الأراضي التركية حتى الحدود اليونانية.

إمدادات الغاز الروسي إلى تركيا حالياً تتم عبر خطين أحدهما تقليدي "خط البلقان" يمر عبر أراضي أوكرانيا و مولدوفا ورومانيا وبلغاريا، أما الآخر فهو خط أنابيب "السييل الأزرق" المخصص لتوريد الغاز الطبيعي الروسي مباشرة إلى تركيا عبر قاع البحر الأسود، متجنباً المرور في أراضي دولة ثالثة. و سيعمل خط "السييل التركي" بشكل كبير على تعزيز موثوقية إمدادات الغاز لتركيا ، وكذلك إلى جنوب و شرق أوروبا⁽³⁾.

(1) روسيا اليوم، " سيل الغاز الجنوبي يغير مجراه باتجاه تركيا"، موقع قناة روسيا اليوم الرسمية، قسم مال و أعمال (14-01-

2015)، متوفر على الرابط: <https://arabic.rt.com/news/769882>

(2) المرجع نفسه.

(3) المرجع نفسه.

توضح الخريطة التالية مسار مشروع "السييل التركي" الجاري إنشائه (باللون الأخضر)، إلى جانب السيل الأزرق الذي يزود كلا من تركيا و أوروبا بحاجاتها من الغاز:

الخريطة (08): مسار خط أنابيب غاز "السييل التركي".



Source: «TurkStream, News and Events», The Gaz Prom's official website, Available at: <http://www.gazprom.com/about/production/projects/pipelines/built/turk-stream/>

في بداية سنة 2018، أعلنت شركة "غازبروم" عن انطلاق بناء محطة استقبال الغاز البحري في أحد المناطق التركية على ساحل البحر الأسود، و اقتراب المشروع من مرحلته الأخيرة، و حسب الاتفاق فإنه سيكتمل بناء أول خط من مشروع السيل التركي، في مارس سنة 2018، بينما ينتهي بناء الخط الثاني سنة 2019⁽¹⁾. يتضمن الخط الأول: تدفق الغاز إلى الأسواق التركية، بينما ستخصص الكمية المتبقية، إلى ممر الغاز الجنوبي الذي لا يزال في طور الإنشاء، الذي يضمن نقل الغاز من أذربيجان إلى اليونان وإيطاليا، أما الخط الثاني: فيعمل على توريد جميع كميات الغاز إلى أوروبا، كبديلين يضمنان إمدادات الغاز. و يتمثل الأنبوب الأول في توريد الغاز عبر اليونان إلى إيطاليا، أما الثاني فيقوم على توريد الغاز إلى النمسا، والمجر، و صربيا عن طريق بلغاريا⁽²⁾.

ذكرت "غازبروم" أن إمدادات الغاز بالنسبة للبلدان المنتفعة المحتملة من مشروع السيل التركي ازدادت، حيث ستحصل تركيا على 17.3 في المئة من جملة الإمادات، واليونان 9.3 %، وبلغاريا 4.7 بالمئة، والمجر 21.3 بالمئة، أما صربيا 21.2 بالمئة. وقد وُضع خط أنابيب السيل

(1) ترك برس، " موقع روسي: مشروع السيل التركي يقترب من الشواطئ التركية "، قسم تحليلات، نشر في (09-03-2018)، متوفر على الرابط : <https://www.turkpress.co/node/46472>

(2) المرجع نفسه.

الأزرق، الذي يحمل الغاز الطبيعي من روسيا إلى تركيا عبر البحر الأسود سنة 2002، الذي يضمن لتركيا كميات هامة من الغاز بلغت 16 مليار متر مكعب السنة الماضية⁽¹⁾. نتيجة لسيطرة روسيا و تحكمها في هذا الشبكة الكبيرة و المعقدة من أنابيب نقل الغاز الحالية و المخطط لها مستقبلاً، منح كل هذا لروسيا و عزز وضعها تجاه بعض الدول المستوردة لمصادر الطاقة من دول آسيا الوسطى و منها أوكرانيا، و هي أكبر متلقي لغاز آسيا الوسطى و التي استوردت نحو 60 بليون متر مكعب من الغاز من آسيا الوسطى في عام 2008 جاء معظمه عبر خطوط "غاز بروم"⁽²⁾. كما نجد أن تركمانستان صدرت نحو 50 بليون متر مكعب من الغاز لروسيا. كما صدرت كازاخستان نحو 60 مليون طن من النفط عبر روسيا، وذلك في عام 2007. أما أوزبكستان فنظراً لموقعها الجغرافي فهي لا تعتمد على روسيا فحسب بل تعتمد على كازاخستان و تركمانستان أيضاً، و في عام 2009 صدرت أوزبكستان 15 بليون متر مكعب من الغاز الطبيعي، و ثلاثة أرباع هذه الكمية ذهبت إلى روسيا، و منها يعاد توجيهها نحو أوروبا⁽³⁾.

على الجانب الآخر، تحاول دول المنطقة الخروج من العباءة الروسية عبر الدخول في شراكات مع دول أخرى لتشييد طرق جديدة لنقل الطاقة، و هو ما تدركه روسيا و تسعى لعدم حدوثه، فعلى سبيل المثال فتحت الصين في ديسمبر 2009 خط أنابيب لنقل الغاز من تركمانستان تبلغ قدرته السنوية 6 بلايين متر مكعب، و هذا الخط من المتوقع أن ينقل 40 بليون متر مكعب للصين، و تشير التحليلات إلى أنه حتى لو عملت القيادة التركمانية على الموازنة سياسياً بين الصين و روسيا فمن غير المتوقع أن تتمكن تركمانستان من ملء كل من أنابيب الغاز الروسية و الصينية كاملة. و في حالة نقص الكمية المتدفقة من تركمانستان لروسيا، فسيكون من الصعب على روسيا الإبقاء على نفس الكم المتدفق من الصادرات من الغاز لأوروبا، و ستكون أوكرانيا أول دولة تواجه مشكلة انخفاض كم من الغاز للغرب المتدفق من آسيا الوسطى، و هو ما قد يدفعها للتركيز على إنشاء محطات طاقة نووية كبديل للنقص المحتمل. وربما يكون الإدراك الروسي لهذا الأمر هو ما دفع "بوتين" في إبريل 2010 لاقتراح تمويل إنشاء وحدات قوى نووية جديدة في أوكرانيا، وذلك من خلال اقتراح أن تقدم روسيا قرضاً يتراوح بين 6.5 بلايين دولار لبناء الوحدات الثالثة و الرابعة من محطة "خميلنيتسكي" (Khmelnitsky) للقوى النووية⁽⁴⁾.

كما نجد أن روسيا في جانب آخر تسعى للسيطرة على شبكات نقل الطاقة البديلة: بحيث تواجه روسيا شبكة واسعة من خطوط الطاقة المنافسة لها في أسواقها التقليدية في أوروبا، حيث تتجه دول آسيا الوسطى خاصة (كازاخستان وأذربيجان)، ودول المشرق العربي (قطر)، ودول

(1) المرجع نفسه.

(2) خديجة عرفة محمد، "أمن الطاقة و آثاره الاستراتيجية"، مرجع سبق ذكره، ص 185.

(3) Kari Liuhto, Op. Cit., p. 13.

(4) خديجة عرفة محمد، "أمن الطاقة و آثاره الاستراتيجية"، مرجع سبق ذكره، ص 186.

البحار (إيران) ، ودول شمال إفريقيا (الجزائر) ، بمباشرة و تجسيد العديد من مشاريع الأنابيب المنافسة لروسيا باتجاه السوق الأوروبية و أهمها (نوب باكو-جيهان النفطي ، و أنبوب باكو-أرضروم للغاز الطبيعي، و أنبوب نابوكو) (1) (*).

لذلك تسعى روسيا إلى السيطرة على هذه الشبكات لنقل الطاقة، التي تمثل بدائل محتملة للطاقة الروسية بالنسبة لأسواقها لاسيما أوروبا من خلال الشراكة والاستثمارات المشتركة، ففي مايو 2007 قام الرئيس "بوتين" بجولة في آسيا الوسطى شملت كل من كازاخستان و تركمانستان، ركز خلالها على التعاون في مجال استخراج وتصدير النفط والغاز من آسيا الوسطى. فتم توقيع اتفاقية مع الرئيس ال كازاقي "نزار بايف" لزيادة كميات النفط ال كازاقي المصدرة عبر روسيا إلى أوروبا. وأكد "نزار بايف"، اهتمام بلاده بمشروع خط (أوديسا-برودي-جاندسك)، بين أوكرانيا و بحر البلطيق، لكن بشرط إشراك الجهات الروسية المعنية بهذا المشروع. الأمر الذي يرجح دوراً للمشروع كشبكة احتياطية لنقل النفط ال كازاقي والروسي إلى الأسواق الخارجية وليس منافساً للخطوط الروسية.

أعقب ذلك توقيع بوتين لاتفاقية مع الرئيس التركماني "بيردي محمودوف" لمد خط غاز جديد من تركمانستان إلى أوروبا عبر الأراضي الروسية نحو بلغاريا واليونان، وأكد "محمودوف" أنه سيمضي قدماً نحو بناء علاقات أوسع مع روسيا، وتحديداً في مجال تصدير الغاز، ويتضمن ذلك شراء روسيا للغاز التركماني بأسعار تقل كثيراً عن أسعار بيع الغاز الروسي لأوروبا.

خلال اللقاء الذي جمع الرئيس الروسي السابق "ديمتري ميدفيديف" في تركمانستان مع رؤساء كل من أذربيجان وكازاخستان و تركمانستان وهي الدول المطلة على بحر قزوين وتمتلك مع روسيا 87% من شواطئه،-حيث يوجد ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم بعد منطقة الخليج العربي - اتفقت الدول الأربع على التنسيق والتعاون في مجال الطاقة واستغلال ثروات بحر قزوين. كما وقعت روسيا و تركمانستان على هامش اللقاء في 13 سبتمبر 2009 اتفاقية تعاون بين وكالة استخدام الموارد الهيدروكربونية التركمانية وشركة "إيتيرا" الروسية، وذلك لاستغلال حقل النفط والغاز في المنطقة رقم 21 للقطاع التركماني على بحر قزوين ، وتقدر احتياطات الحقل بحوالي 160 مليون طناً من النفط و60 مليار متر مكعب من الغاز. ويتوقع أن يستخرج 20 مليون طن من النفط و10 مليارات متر مكعب من الغاز المرافق كل عام، وتبلغ حجم الاستثمارات الموظفة في هذا المشروع مليار دولار .

(1) محفوظ رسول، "الأمن الطاقي الروسي بين الفرص و القيود"، (في: مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر و التوزيع، الجزائر، العدد 9، أفريل 2017)، ص 115.
* (سنفصل أكثر في مستويات لاحقة من الدراسة حول هذه المشاريع البديلة للطاقة الروسية ضمن الإمدادات الطاوية الخاصة بأوروبا.

في مستوى آخر هناك من يعتقد أن روسيا و بهدف التحكم و عرقلة نقل الطاقة من آسيا نحو أوروبا، لم تكتفي فقط بالمشاركة في المشاريع الطاقوية داخل البلدان التي تشكل بدائل محتملة للطاقة نحو أوروبا، بل التجأت للتدخل عسكرياً لزعزعة الاستقرار ضمن هذه المناطق - وإن كانت بطريقة غير مباشرة-، ففي أذربيجان و في ظل الخلاف المستمر و المتجدد بين أرمينيا و أذربيجان حول إقليم ناكورنو كرباخ، فإن تجدد هذا النزاع سوف يؤثر سلباً على أمن خطوط نقل النفط (باكو - تبليسي - جيهان) وخط نقل الغاز (باكو - تبليسي -أرضروم). و رغم أن خطوط النقل تمر تحت الأرض فإن محطات الضخ التي فوق الأرض ومحطات الضغط سوف تكون أهدافاً سهلة. و هناك تقارير تشير إلى أن الأرمن في إقليم "كاراباخ" و بدعم من روسيا، نشروا عدداً من صواريخ (سكود "ب")، و التي اشتروها من روسيا بين عامي 1994 - 1996، استهدفت عدداً من البنى التحتية لصناعة النفط في أذربيجان⁽¹⁾.

ثالثاً: التعاون والتنسيق مع كبار منتجي الطاقة.

في سعيها لتعزيز أمنها الطاقوي، تضع روسيا إستراتيجية طاقوية تستهدف من خلالها التعاون والتنسيق مع كبار منتجي الطاقة بهدف الحفاظ علي استقرار السوق النفطية⁽²⁾، خاصة مع مجموعة دول "أوبك" التي تضم كبار منتجي النفط في العالم.

كانت علاقة روسيا مع دول "أوبك" تعاني من مشكلات و تدهور كبير، بسبب غياب التنسيق ، و خاصة مع المملكة العربية السعودية. هذا ما أدى إلى تفاقم الخلاف و تأثيره على مصالح الطرفين الطاقوية، ويبرز أصل الخلاف بصورة أساسية في رفض روسيا تقليل الإنتاج وقت انخفاض الأسعار، فعندما تنخفض الأسعار تقوم الدول الأعضاء في أوبك بتقليل إنتاجها إلى أن تعاود الأسعار الارتفاع مرة أخرى، لكن روسيا ترفض هذه السياسة و تستمر على نفس مستوى الإنتاج حتى لا تتأثر صادراتها، و عندما ترتفع الأسعار نتيجة للسياسة المتبعة من قبل أوبك فإن روسيا تستفيد هي أيضاً من هذا الوضع فهي بذلك تتمتع بوضع الراكب الحر، و هذا ما لقي معارضة الدول الأعضاء في أوبك، التي ترى أن تلك السياسة تُشكل هجوماً عليها. و المشكلة بالنسبة لروسيا أنه حتى لو رغبت الحكومة في التعاون مع أوبك فيما يخص تقليل الإنتاج و من ثم تقليل الصادرات، فإن الشركات النفطية الروسية لن تقبل ذلك، إذ إن الأخيرة تعمل بموجب اتفاق مع الحكومة بمقتضاه تعمل تلك الشركات بشفافية وتدفع الضرائب المفروضة عليها شريطة أن يظل التدخل الحكومي في حده الأدنى. و من مصلحة تلك الشركات زيادة الصادرات و الأرباح، خاصة أن نشاط تلك الشركات يتوسع بصورة مطردة في أماكن متفرقة في أوروبا و آسيا و أمريكا، حيث تدخل الشركات في مشروعات

(1) خديجة عرفة محمد، "أمن الطاقة و آثاره الاستراتيجية"، مرجع سبق ذكره، ص ص 216-217.

(2) نورهان الشيخ، "سياسة الطاقة الروسية و تأثيرها على التوازن الاستراتيجي العالمي"، مرجع سبق ذكره ، ص 10.

مشتركة مع الشركات الدولية، كما أن الشركات الروسية تسعى لاكتشاف و تطوير موارد جديدة في الشرق الأقصى و المحيط القطبي الشمالي⁽¹⁾.

بعد فترة طويلة من غطيب التنسيق بين روسيا وغيرها من كبار المنتجين في منظمة أوبك، أكد الرئيس " بوتين" على ضرورة النظر إلى روسيا الاتحادية وغيرها من كبار المنتجين كحلفاء في سوق الطاقة العالمية، خاصة دول الخليج وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، وليس منافسين أحدهما للآخر، في منحى جديد للسياسة الروسية في مجال الطاقة⁽²⁾.

يهدف التعاون والتنسيق بين روسيا وغيرها من المنتجين إلى الحفاظ على استقرار السوق النفطية و ضمان حد أدنى لأسعار النفط وذلك من خلال التحكم في حجم الإنتاج، خاصة وأن روسيا تشارك دوريا في اجتماعات أوبك كمرقب. و يُشار في هذا الصدد إلى تعهد موسكو بالتعاون مع دول "أوبك" في جهودها لخفض الإنتاج خلال عام 2001، حيث قررت خفض إنتاجها بمقدار 150 ألف برميل يوميا للحفاظ على استقرار الأسعار، كما مثلت رغبة روسيا للانضمام رسميا إلى منظمة أوبك، أبرز المؤشرات على التوافق بين الطرفين، و تسهم "أوبك" بحوالي 40% من انتاج النفط العالمي، وتضم 12 دولة هي: الجزائر وأنجولا والأكوادور وإيران والعراق والكويت وليبيا ونيجيريا وقطر والمملكة السعودية والإمارات العربية المتحدة وفنزويلا⁽³⁾.

في هذا السياق ازداد اهتمام روسيا بنسج علاقات و خلق شراكات إستراتيجية مع كبار الدول المنتجة للنفط او الغاز، و يفسر هذا الاهتمام الروسي بمنطقة الخليج العربي، وقيام الرئيس "بوتين" بعدة زيارات إلى دول الخليج، قبل أن تلقي الأزمة السورية، والتباعد في المواقف بشأنها بلال سلبية واضحة علي العلاقات الروسية - الخليجية⁽⁴⁾.

منذ وصول "بوتين" للحكم، اهتم بشكل واضح بنسج علاقات تعاونية و شراكة طاوية مع السعودية كدولة كبرى مصدرة للنفط، تم التوقيع في عام 2004 على اتفاقية بين الشركة الروسية المساهمة " لوك أويل أوفرسيز هولدنغ" و حكومة المملكة العربية السعودية، حول مساهمة الشركة الروسية في عمليات التنقيب و بناء مصنع لتسييل الغاز، بجانب حقل " غوار"، و هو أكبر حقل نفطي في العالم، الواقع في جنوب شرقي المملكة العربية السعودية. و في العام ذاته تم في مدينة "الخبر"، افتتاح مكتب للشركة الروسية المساهمة " ستروي ترانس غاز"، و قامت هذه الشركة في سنة 2005 بطلب من غرفة التجارة و الصناعة لمدينة الرياض بوضع تصور لإنشاء شبكة وطنية لنقل و توزيع الغاز في المملكة العربية السعودية، و وضعت تصميماً لتوزيع الغاز في مدينة

(1) خديجة عرفة محمد، "أمن الطاقة و آثاره الاستراتيجية"، مرجع سبق ذكره، ص 209.

(2) نورهان الشيخ، "سياسة الطاقة الروسية و تأثيرها على التوازن الاستراتيجي العالمي"، مرجع سبق ذكره، ص 10.

(3) المرجع نفسه، ص 10.

(4) نورهان الشيخ، "الخيار المتردد: هل تصبح الطاقة "س-لاحا" روسيا لاستعادة المكانة الدولية؟"، مرجع سبق ذكره، ص 23.

الرياض، و منذ سنة 2006 تعمل في مدينة الخبر ممثلة شركة " غلوبال ستروي-انجينيرينغ ". كما أن هناك تعاوناً روسياً سعودياً في إطار منظمة الدول المصدرة للغاز⁽¹⁾.
على صعيد آخر نجد أن روسيا تعمل على خلق علاقات وطيدة مع فنزويلا، التي تعد أكبر منتج للنفط في الأمريكتين، والرابعة عالمياً، وتبلغ احتياطياتها المؤكدة من الغاز الطبيعي 1.4 تريليون متر مكعب، لتحتل بذلك المرتبة الثانية في النصف الغربي من العالم، بعد الولايات المتحدة⁽²⁾.
تعتبر روسيا شريك مهم بالنسبة لفنزويلا في الكثير من المشاريع الطاقوية، فقد أسست "روس نفط" الروسية مع شركة النفط الوطنية الفنزويلية (PDVSA)، شركة مشتركة لاستثمار حقل "كارابوبوا - 2" الفنزويلي الواقع ضمن أحد أغنى أقاليم العالم بالنفط. و الذي تقدر احتياطياته في حوض نهر "أورينوكو" بحوالي 6.5 مليار طن من النفط. حصة "روس نفط" ستكون 40% في الشركة المشتركة. و ينتظر أن يبلغ إنتاج الشركة المشتركة 400 ألف برميل يوميا بحلول عام 2019.⁽³⁾
يعتبر " إيجور سيتشن " (Igor Sechin) -الرئيس التنفيذي لشركة "روس نفط"- أن فنزويلا تثير اهتمام أي شركة نفط و غاز في العالم لما تتوفر عليه من احتياطيات هيدروكربونية ضخمة، و من هذا المنطلق طوّرت "روس نفط" مشاريع في فنزويلا مكنتها من إنتاج 9 ملايين طن من النفط سنوياً، وفي يوليو 2017، أعلن الرئيس الفنزويلي "نيكولاس مادورو"، عن اتفاقات لتوسيع الاستثمار مع شركات النفط والغاز الروسية⁽⁴⁾، الأمر الذي سيشجع مجالاً أوسع لتكريس علاقات التعاون و الشراكة بين روسيا و فنزويلا مستقبلاً.

كما يمكن في إطار هذا المنحى الجديد من الانفتاح في سياسة روسيا الطاقوية، أن نلمح النمو المطرد والزيارات المتبادلة رفيعة المستوى بين روسيا و الجزائر⁽⁵⁾، اللتان عرفتا تطويراً ملحوظاً في علاقاتهم الاقتصادية و الطاقوية. تخللتها حركية جديدة، شهدت عودة روسيا للاستثمار في القطاع الطاقوي في الجزائر، فبعد عام 2000 بدأت الشركات الروسية تدريجياً بالعودة إلى الجزائر. فعلى سبيل المثال تمّ تدشين خط أنابيب الغاز حوض الحمراء الذي قامت بمده شركة "ستروي ترانس غاز" الروسية. و في عام 2001 بدأت شركة "روس نفط" بالتنقيب في أحد حقول الغاز الجزائرية، وفي العام

(1) خديجة عرفة محمد، "أمن الطاقة و آثاره الاستراتيجية"، مرجع سبق ذكره، ص 186.

(2) نورهان الشيخ، "الخيار المتردد: هل تصبح الطاقة "سلاحاً" روسياً لاستعادة المكانة الدولية؟"، مرجع سبق ذكره، ص 23.

(3) روسيا اليوم، "روس نفط" توسع أعمالها في فنزويلا"، موقع قناة روسيا اليوم الرسمية، قسم مال و أعمال، نشر في (24-05-2013)، متوفر على الرابط: <https://arabic.rt.com/news/616373>

(4) روسيا اليوم، "روس نفط": لا توجد قوة في العالم تخرجنا من فنزويلا"، موقع قناة روسيا اليوم الرسمية، قسم مال و أعمال، نشر في (03-08-2017)، متوفر على الرابط: <https://arabic.rt.com/business/892004>

(5) نورهان الشيخ، "الخيار المتردد: هل تصبح الطاقة "سلاحاً" روسياً لاستعادة المكانة الدولية؟"، مرجع سبق ذكره، ص 23.

2005، بدأت عملية مدّ خط أنابيب الغاز " سهير هاجرت انوس"، و في العام 2006، بدأت شركة "ستروي ترانس غاز" بترميم خط أنبوب الغاز بأولاد جلال⁽¹⁾. كما عرفت هذه المرحلة الجديدة بتبادل الزيارات رفيعة المستوى من الجانبين منذ قدوم الرئيس "بوتين"، و كانت أهمها تلك التي قام بها الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" إلى روسيا في سنتي 2001 و 2008، و تلك التي قام بها الرئيسان "قلاديمير بوتين" و "ديميتري ميدفيديف" على التوالي في 2006 و 2010 للجزائر، فضلا عن الزيارات على المستويين الوزاري و المؤسساتي. بالإضافة إلى زيارة رئيس الوزراء "عبد المالك سلال لموسكو في أبريل 2016⁽²⁾، و التي أكد من خلالها الطرفان على رغبتهما الدخول في مرحلة جديدة و تكريس الشراكة الاستراتيجية الذي تمت المصادقة عليها في 2001 بموسكو، و وقعا خلال هذه الزيارة على اتفاقيات ثنائية في المجال الاقتصادي و الطاقوي⁽³⁾. بحيث تم مناقشة خطط عمل و سبل تطوير شراكات في مجال استخراج الغاز الصخري و الاستفادة من الخبرة الروسية في ذلك. بحيث أبدت الحكومة الجزائرية استعدادها للتعاون مع شركة "غازبروم" الروسية، في مجال استخراج الغاز الصخري. كما تعمل كلا من الجزائر و روسيا على وضع معايير مضبوطة لتحقيق الاستقرار في أسعار النفط⁽⁴⁾، و تحقيق تقارب في نظرتهم تجاه أسعار الغاز كذلك، فكلهما تؤيدان ربط أسعار الغاز بما يطلق عليه مصطلح "متوسط أسعار سلة خامات الأوبك". بالإضافة إلى أن الدولتين تؤكدان أهمية عقد الصفقات طويلة الأمد من أجل تأمين إتمام عمليات التصدير بشكل مستقر⁽⁵⁾.

خلال الزيارة التي قام بها إلى الجزائر في في فري 2016 ع بر وزير الخارجية الروسي، "سيرغاي لافروف" (*Sergey Lavrov*) عن تمسك بلده و الجزائر بإعلان الشراكة الإستراتيجية بينهما في مختلف القطاعات، و تم إيلاء اهتمام خاص للتعاون الطاقوي، مؤكداً أن هناك علاقات مستديمة بين الشركات الروسية و مؤسسة سوناطراك الجزائرية. كما اتفق الطرفان بتنفيذ التعاون الطاقوي أكثر، ضمن منتدى البلدان المصدرة للغاز و بإقامة علاقة منتظمة ثنائية حول تطور أسواق المحروقات⁽⁶⁾.

(1) زينب.ف، " الجزائر – روسيا: تعاون استثنائي"، نقلًا عن موقع يومية أخبار اليوم الجزائرية، نشر في (16-03-2016)، متوفر على الرابط: <http://akhbarelyoum.dz/ar/200235/227945>

(2) يومية النصر، " سلال في موسكو: الجزائر و روسيا عازمتان على بناء شراكة إستراتيجية صلبة"، موقع جريدة النصر الجزائرية، نشر في (27-04-2016)، متوفر على الرابط: <http://www.annasonline.com/index.php/2014-08->

(3) "الوزير الأول الجزائري يزور روسيا لتقوية علاقة الطرفين اقتصاديا وسياسيا، موقع قناة (CNN) بالعربية، قسم اقتصاد و أعمال، نشر في (27-04-2016)، متوفر على الرابط: <https://arabic.cnn.com/world/2016/04/27/algeria-russia-relations>

(4) روسيا اليوم، "موسكو والجزائر توقعان اتفاقيات بمجالات حيوية"، موقع قناة روسيا اليوم الرسمية، قسم مال و أعمال، نشر في (27-04-2016)، متوفر على الرابط: <https://arabic.rt.com/news/820841>

(5) روسيا اليوم، "روسيا تتطلع إلى دخول السوق الجزائرية"، موقع قناة روسيا اليوم الرسمية، قسم مال و أعمال، نشر في (03-08-2017)، متوفر على الرابط: <https://arabic.rt.com/news/815045>

(6) يومية النصر، " سلال في موسكو: الجزائر و روسيا عازمتان على بناء شراكة إستراتيجية صلبة"، مرجع سبق ذكره.

كما قامت روسيا في إطار إستراتيجيتها حول التنسيق و التعاون مع الدول الطاقوية الكبرى بطرح مبادرة إنشاء منتدى للدول المصدرة للغاز ، بهدف فك الارتباط بين أسعار الغاز وأسعار النفط، والتنسيق بين مصدري الغاز فيما يتعلق بالأسعار وإنشاء خطوط الأنابيب الجديدة لنقله، الأمر الذي يساهم في بلورة سوق عالمي للغاز، ويسهم في تحقيق الاستقرار العالمي في هذا الخصوص، حيث يستأثر أعضاء المنظمة الإثني عشر بأكثر من 50% من الإنتاج العالمي للغاز، و 80% من إجمالي الاحتياطي العالمي المؤكد له. و تأتي إيران في المرتبة الثانية بعد روسيا من حيث حجم احتياطها من الغاز، تليها قطر، ثم المملكة العربية السعودية في المرتبة الرابعة. و قد تم الإعلان عن قيام المنظمة وتوقيع الميثاق الخاص بها في ختام منتدى الدول المصدرة للغاز في موسكو في 23 ديسمبر 2008 وتم اختيار الدوحة مقراً للمنظمة الوليدة⁽¹⁾.

رابعاً: تنمية و تنويع الصادرات الروسية من النفط و الغاز.

طورت روسيا علاقاتها الطاقوية بالعديد من الدول خارج الدائرة الأوروبية ، خاصة صاحبة الاستعمال الواسع للطاقة، و تأتي الصين على رأس هذه الدول المستورة للطاقة، بحيث تعتبر ثاني أكبر مستوردي الطاقة في العالم، و اتفق البلدان في أكتوبر 2009 علي توريد 70 مليار متر مكعب من الغاز الروسي إلي الصين كل عام . وفي سبتمبر 2010 تم افتتاح خط الأنابيب الممتد من سيبيريا في روسيا إلي الصين، و بدأ ضخ النفط به في يناير من العام التالي، ووقع البلدان عام 2013 مذكرة تفاهم لتوريد 100 مليون طن من النفط الروسي للصين في غضون 10 سنوات⁽²⁾.

كما وقعت الصين وروسيا 2014 على صفقة وصفت بالتاريخية لمدة 30 عاما بدءا من 2018، وبلغت قيمتها حوالي 400 مليار دولار، تزوّد روسيا بموجبها الصين بـ38 مليار متر مكعب من الغاز سنويا لمدة ثلاثين سنة ، وذلك عبر الأنابيب انطلاقاً من الشرق الأقصى الروسي ، كما ستسمح الصفقة بتوفير مصادر مالية مهمة ستساعد على تطوير البنية التحتية في الشرق الأقصى الروسي، فضلاً عن تنويع الأسواق الخارجية لروسيا بعيداً عن أوروبا، وتأمين موطئ قدم دائم للصادرات الروسية من الطاقة في السوق الآسيوية؛ التي تتزايد حاجياتها من الطاقة بفعل ديناميتها الاقتصادية⁽³⁾.

كما يمثل مشروع "قوة سيبيريا 1" (Power of Siberia 1)، الجارية أعمال بناءه في الوقت الحالي، أحد المشاريع الهامة التي ستورد من خلاله روسيا كميات معتبرة من الغاز نحو الأسواق الصينية مرشحة لتصل إلى 1.3 تريليون قدم مكعب في السنة ، أما المشروع الثاني " قوة

(1) نورهان الشيخ، "سياسة الطاقة الروسية و تأثيرها على التوازن الاستراتيجي العالمي"، مرجع سبق ذكره، ص 11.
 (2) نورهان الشيخ ، " الخيار المتردد: هل تصبح الطاقة " س-لافا " روسيا لاستعادة المكانة الدولية ؟ " ، مرجع سبق ذكره ، ص 23.
 (3) عبد الرحمن المنصوري، مرجع سبق ذكره.

سيبيريا 2" (Power of Siberia 1)، و الذي سيدخل حيز التنفيذ في حدود سنة 2020 - كما سبق و ذكرنا آنفاً-، و سيضخ في الأسواق الصينية حوالي 1.1 تريليون قدم مكعب في السنة (1)، و من خلال هاذين المشروعين ستمكن روسيا من ضمان سوق كبيرين لصادراتها من الغاز، و الذي يشكل بديل مهم للأسواق الأوروبية التي من الممكن ان تتراجع بسبب الخلافات السياسية و الأمنية بين روسيا و أوروبا، و بهذا ستعزز روسيا أكثر أمنها الطاقوي الذي يقوم على مدى ضمان منافذ خارجية لمنتجاتها من الغاز و النفط.

كما نجحت موسكو في تجاوز الخلافات التاريخية العميقة مع اليابان حول تبعية جزر "الكوريل" الجنوبية، والتي منعت البلدين من توقيع معاهدة الصلح والسلام بينهما، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ليشهد التعاون بينهما قفزات ملحوظة . وقامت روسيا في ديسمبر 2012 ببدء تشغيل المرحلة الثانية لخط أنبوب النفط الروسي الذي يمتد بين سيبيريا والمحيط الهادي لنقل النفط الروسي إلى اليابان، والصين، ودول آسيوية أخرى.

يظل الاتحاد الأوروبي -كما رأينا في المبحث السابق من الدراسة-، هو السوق الرئيسي للنفط والغاز الروسي، حيث تقوم روسيا بإمداده بما يقارب 27% من احتياجاته من النفط، وأكثر من 50% من احتياجاته من الغاز، وأهم دوله ألمانيا التي تعد روسيا أكبر مصدر للنفط وللغاز الطبيعي إليها، وأيضاً إيطاليا، والجزء الشرقي من أوروبا، الذي لا تزال تعتمد اعتماداً أساسياً على روسيا في الحصول على احتياجاتها من النفط والغاز الطبيعي بنسبة تفوق الـ 90% لدى البعض منها(2).

يعد ملف الطاقة ملفاً أساسياً في العلاقات الروسية - الأوروبية، وهناك لقاءات دائمة بين روسيا والاتحاد الأوروبي بشأن التنسيق في مجال الطاقة . أهمها المجلس الدائم للشراكة في مجال الطاقة بين روسيا والاتحاد الأوروبي، والذي عقد جلسته الأولى في أكتوبر، 2005 واللقاء التنسيقي الدوري "حوار الطاقة" بين وزير الصناعة والطاقة الروسي، والمفوض الأوروبي لشئون الطاقة.

تقوم روسيا بتصدير النفط عبر البحر الأسود وبحر البلطيق، إلى جانب النقل البحري للنفط المستخرج من منطقة القطب الشمالي. ومن المعروف أن لدى روسيا أسطولاً لنقلات البترول، ولديها أيضاً شبكة من خطوط الأنابيب لنقل الغاز، أبرزها خط "السييل الأزرق" ، ويمتد من "نوفورسيسك" جنوب روسيا عبر البحر الأسود، إلى ميناء "سامسون" التركي، ومنه إلى أوروبا، وخط (Yamal-Europe) الذي يربط غرب سيبيريا بألمانيا عبر بيلاروسيا وبولندا، وخط "السييل الشمالي" الذي بدأ توريد الغاز عبره منذ نوفمبر 2011 ، ويمر بقاع بحر البلطيق، ويربط ساحل روسيا بالساحل الألماني لينقل الغاز الروسي إلى دول أور و ببا الغربية (ألمانيا، و الدانمارك، وبريطانيا، وهولندا، وبلجيكا، وفرنسا، والتشيك، وغيرها). أيضاً، هناك "الخط الغربي" لنقل الغاز

1) U.S. Energy Information Administration, Op. Cit, 31 October 2017, p. 23.

(2) نورهان الشيخ، "الخيار المتردد: هل تصبح الطاقة "سلاحاً" روسيا لاستعادة المكانة الدولية؟"، مرجع سبق ذكره، ص 24.

الروسي عبر أوكرانيا، ورومانيا، وبلغاريا، وتم البدء في مشروع "السييل الجنوبي" لنقل الغاز الروسي إلى أوروبا عبر تركيا، والمقرر الانتهاء منه في ديسمبر 2015⁽¹⁾.

خامسا: الدفع بالاستثمارات الروسية في الخارج.

من أهم مرتكزات أمن الطاقة الروسي كذلك، نجد أن روسيا تحرص على اقتحام مشاريع الطاقة و الاستثمار فيها، بحيث تزايد إقبال شركات النفط الروسية -لاسيما تلك التابعة للدولة- خاصة في مرحلة "بوتين"، للاستثمار في قطاع النفط والغاز في الدول المنتجة له في مختلف أنحاء العالم، من خلال المشاركة في عمليات البحث، والتنقيب، وتطوير الإنتاج. فروسيا تمتلك التكنولوجيا والخبرة اللازمة في مجال الكشف والتنقيب عن البترول واستخراجه، وكذلك في مجال الصناعات البترو-كيمياوية، حيث تعد روسيا من أكبر منتجي البتروكيمياويات في العالم، من خلال 15 شركة كبرى بفروعها المنتشرة في العالم. وتعد الشركات الروسية، خاصة "لوك أويل" و"غاز بروم"، حاليا من كبرى الشركات العالمية العاملة في مجال الطاقة. وتمتد خريطة الاستثمارات الروسية لتشمل العديد من الدوائر أهمها: أوروبا وأمريكا اللاتينية و كذلك المنطقة العربية، وإفريقيا.

أولا: الدائرة الأوروبية للاستثمارات الطاقوية الروسية.

يظل التركيز الأكبر للاستثمارات الروسية في أوروبا، و لروسيا ما يبرر اهتمامها بأوروبا بصفة خاصة سواء من الناحية الاقتصادية أو من الناحية الجيوسياسية، فتوغل روسيا في الاستثمار بقطاع الطاقة سيكفل لها تحقيق أرباح مالية و كذلك ممارسة رقابة وسيطرة على واقع الطاقة الأوروبي، بالإضافة إلى تحكمها في إمدادات الطاقة لأوروبا، من خلال تغليب نسبة أسهم الشركات الحكومية الروسية في هذه المشاريع، و يمكن تلخيص الاستراتيجية الروسية في هذا المستوى من خلال مشاركتها في عدد من المشاريع الطاقوية الهامة⁽²⁾:

- السيطرة على أنابيب نقل الطاقة، من خلال التوغل و المشاركة في إقامتها، وتوسيع نشاط الشركات الروسية فيها، و تتمثل أهم هذه المشاريع في (مشروع السيل الأزرق، و كذلك مشروع السيل الشمالي 1 و 2، بالإضافة إلى مشروع السيل التركي، و مشاريع أخرى مهمة سواء في قطاع النفط أو الغاز).

- كذلك أسست شركة "لوك أويل" الروسية مؤسسة مشتركة مع شركة (Conoco Phillips) الأمريكية أطلقت عليها "تاريانمار نفط غاز" لاستثمار حقول تيمانو-بيتشوار للنفط والغاز في شمال الشطر الأوروبي من روسيا، والذي سيتم نقله بناقلات البترول إلى شاطئ بحر "بارينتس" للتصدير. وتستأثر لوك أويل بـ 70% من أسهم الشركة، في حين تبلغ حصة الشركة الأمريكية 30% فقط.

(1) المرجع نفسه، ص 23.

(2) نورهان الشيخ، "سياسة الطاقة الروسية و تأثيرها على التوازن الاستراتيجي العالمي"، مرجع سبق ذكره، ص ص 15-16.

- التغلغل في قطاع النفط في عدد من الدول الأوروبية وتوسيع نشاط الشركات الروسية فيها، من خلال عدة صفقات من أهمها، الخطوات التي اتخذتها شركة "غاز بروم" في صفقة شراء شركة "سنترিকা" البريطانية، التي توفر الغاز لأكثر من 12 مليون مستهلك، ومليون مؤسسة صناعية في بريطانيا. كذلك شراءها 7% من رأس مال شركة "جالب انريجيا" البرتغالية، التي حصلت على حق توريد 8 مليار متر مكعب من الغاز الجزائري إلى أوروبا، عبر خط أنابيب "ميد جاز" الذي سينقل الغاز الجزائري إلى البرتغال وفرنسا.
- قامت شركة "غاز بروم" الروسية وعملاق الطاقة الألماني "إي أون"، بالتوقيع على اتفاقية في يونيو 2009، حول تبادل الأصول في مجال استخراج الغاز والمتاجرة بالغاز الطبيعي. و تنص الاتفاقية التي وقّعت على هامش المنتدى الاقتصادي الدولي في "سانت بطرسبرغ" و بحضور الرئيس الروسي السابق "دميتري ميدفيديف" على أن تحصل شركة "غاز بروم" على 49% من أسهم "إي أون" في شركة المساهمة المقفلة "هيروغاز"، مقابل أن تحصل "إي أون" على 25% من حصة "غاز بروم" في إحدى شركات الغاز والنفط العاملة في روسيا والتي تملك "غاز بروم" نحو 50% من أسهمها.
- مشاركة هولندا في مشروع مصنع تسييل الغاز في جزيرة سخالين الواقعة في أقصى الشرق الروسي الذي تم تشغيله، والاتفاق بين الجانبين بشأن المشاركة الهولندية في مشاريع "غاز بروم" بشبه جزيرة يامال الروسية، والتي تم الاتفاق عليها خلال زيارة الرئيس ميدفيديف لهولندا في جوان 2009.
- في مارس 2008 اتفقت شركة "غاز بروم" الروسية ومؤسسة "فلوكسي" البلجيكية على إنشاء مستودع ضخم للغاز الروسي في بلجيكا، وتقدر السعة التخزينية للمستودع بحوالي 300 مليون متر مكعب من الغاز الروسي، سيوجه للتوزيع في أوروبا. وتبلغ حصة روسيا في المشروع 75%، وتسيطر بلجيكا على نسبة 25% المتبقية.
- مشروع بناء مستودع للغاز في المجر، وقعت شركة "غاز بروم" وشركة MOL المجرية اتفاقية بشأنه في مارس 2009، وستبلغ سعة المستودع أكثر من مليار متر مكعب من الوقود.

ثانيا: الدائرة العربية للاستثمارات الطاقوية الروسية.

يمثل قطاع الطاقة أحد المجالات الأساسية التي تتلاقى في —ها المصالح العربية والروسية، وهو جوهر الشراكة العربية الروسية في المستقبل والدعامة الأساسية لها. وهناك العديد من المشروعات التي بدأت بالفعل بين روسيا وعدد من الدول العربية، والتي تُعتبر نواة لتطوير التعاون في هذا المجال، أهمها⁽¹⁾:

(1) نورهان الشيخ، "سياسة الطاقة الروسية وتأثيرها على التوازن الاستراتيجي العالمي"، مرجع سبق ذكره، ص ص 16-17.

- أنشأت شركة لوك أويل وشركة النفط الوطنية السعودية عام 2004 مؤسسة "لوكسار" المشتركة، لاكتشاف واستثمار حقول الغاز في الجزء الشمالي م من صحراء الربع الخالي، في مساحة 30 ألف كم مربع، لمدة 40 سنة، وتمتلك لوك أويل 80% من أسهمها. وتتسم مشاركة شركة "لوك أويل" الروسية في استثمار حقول الغاز والمكتنفات في السعودية بأهمية بالغة في هذا المجال، فيما تشارك شركة "ستروي ترانس غاز" الروسية في صياغة شبكة توزيع الغاز في أراضي المملكة السعودية.
- اشترك شركتي "سينفط" و"لوك أويل" الروسييتين في تطوير حقول النفط الكويتية الأربعة الشمالية، وهي مشاريع تتراوح تكلفتها بين 7-8 مليار دولار
- مشروع أنبوب الغاز "الطويلة - الفجيرة" بالإمارات العربية المتحدة، والذي يبلغ طوله 240 كم، وتقوم بتنفيذه شركة "ستروي ترانس غاز" الروسية، وقد تم في عام 2009 إنجاز المرحلة الأولى من المشروع من إجمالي ثلاث مراحل.
- أيضاً التعاون مع سلطنة عمان في إطار مشروع "كونسورتيوم" لمد خط أنابيب في منطقة بحر قزوين، لنقل النفط من كازاخستان عبر الأراضي الروسية إلى ميناء "توفوروسيسك" الروسي عبر البحر الأسود، وقد دخل المشروع حيز التنفيذ في نوفمبر 2001.
- تُعتبر الشركات الروسية خاصة "لوك أويل" و"غاز بروم" من كبرى الشركات العالمية العاملة في مجال الطاقة في مصر. وهناك العديد من المشروعات التي بدأت بالفعل بين البلدين، والتي تُعتبر نواة لتطوير التعاون في هذا المجال. وقدر إنتاج شركة "لوك أويل" الروسية في مصر عام 2004 بنحو 12 ألف برميل يومياً. وقد وقعت الشركة اتفاقيتين جديدتين في عام 2003 الأولى للبحث في منطقة شمال شرق "جيسوم" والثانية في منطقة غرب "جيسوم" في مساحة 176 كم مربع، وبتكلفة حوالي 26 مليون دولار. وفي عام 2004 انتقل التعاون في هذا المجال إلى التعاون الاستراتيجي الكامل في صناعة البترول والغاز حيث تم الاتفاق على إقامة مشروعات مشتركة مع شركة لوك أويل باستثمارات روسية لإسالة وتصدير الغاز الطبيعي المصري، و التوسع في أنشطة البحث عن البترول و إنتاجه بخليج السويس.

ثالثاً: الاستثمارات الطاقوية الروسية في إيران.

من ناحية أخرى، تشارك شركة "غازبروم" الروسية في استخراج الغاز الطبيعي والتنقيب عن النفط في مجمعات من حقول "فارس الجنوبي" بإيران، الذي يعد واحداً من أكبر حقول الغاز الطبيعي في العالم⁽¹⁾. وتساهم شركة "غازبروم" منذ عام 1997 في مشروع التنقيب عن النفط في صفين من هذه الحقول بالاشتراك مع شركة "توتال ألفا" الفرنسية بنسبة 40%، وشركة "بيتروناس"

(1) المرجع نفسه.

الماليزية بنسبة 30%⁽¹⁾. و اتفق الطرفان في عام 2008 على تشكيل مؤسسة مشتركة للتنقيب واستغلال الحقول النفطية ، ومكامن الغاز، وتوريد الغاز الروسي إلى المناطق الشمالية من إيران، بعد توقيع عقود طويلة الأمد في هذا المجال . كما اتفق البلدان على مشاركة شركة "غازبروم" الروسية في تنفيذ مشروع بناء خط أنابيب الغاز "إيران - باكستان - الهند"⁽²⁾.

هذا إلى جانب مشروعات مستقبلية عدة ، منها المشروع الذي تم الاتفاق عليه بين شركة "غازبروم" الروسية وشركة "Qatar Liquefied Gaz Company Limited" القطرية و" شركة النفط الإيرانية الوطنية"، لإنشاء مؤسسة مشتركة خاصة باستخراج الغاز في إيران و تسويله بقطر. و ستقوم المؤسسة المشتركة بإنشاء خط أنابيب الغاز من حقل الغاز "فارس الجنوبي" الإيراني إلى منطقة رأس لفان القطرية. و سيحصل كل من المؤسسين على حصة 3% من المشروع، وستعود حصة 10% إلى شركة تتولى تسويق الغاز⁽³⁾.

رابعا: الاستثمارات الطاقوية الروسية في إفريقيا و أمريكا اللاتينية.

على الصعيد الإفريقي، تم توقيع اتفاقية تعاون بين شركة "غازبروم" وشركة النفط الوطنية النيجيرية، وتعد نيجيريا أحد أكبر منتجي الوقود الهيدروكربوني في إفريقيا، إذ يزيد الاحتياطي المكتشف فيها على 9 مليارات طن، وتنتج نيجيريا مليوني برميل من النفط يومياً، ويشكل احتياطي الغاز الطبيعي المكتشف فيها 2.5 تريليون متر مكعب، و تنتج 22 مليون طن من الغاز الطبيعي المسال سنوياً، ومن المنتظر أن تضاعف إنتاجها النفطي بمساعدة روسيا . هذا إلى جانب مشاركة شركة "غازبروم" في مشروع إنشاء خط أنابيب لنقل الغاز من نيجيريا عبر الصحراء الكبرى إلى الجزائر، ثم عبر البحر المتوسط إلى أوروبا.

أما في أمريكا اللاتينية، فتعد فنزويلا ركيزة أساسية للاستثمارات الروسية، وتم الاتفاق على إنشاء شركة مشتركة بين البلدين لاستغلال حقل "خونين 6"، وتقدر احتياطيات النفط به بـ 53 مليار برميل، ويبلغ حجم الاستثمارات فيه نحو 30 مليار دولار. وكانت شركة "غازبروم" الروسية قد فازت في عام 2005 بالمناقصة الخاصة بالترخيص لتنقيب حقول الغاز "أوروماكو-1"، و"أوروماكو-2" في فنزويلا⁽⁴⁾.

(1) المرجع نفسه، ص 18.

(2) نورهان الشيخ، "الخيار المتردد: هل تصبح الطاقة "سلاحاً" روسياً لاستعادة المكانة الدولية؟"، مرجع سبق ذكره، ص 25.

(3) نورهان الشيخ، "سياسة الطاقة الروسية و تأثيرها على التوازن الاستراتيجي العالمي"، مرجع سبق ذكره، ص 18.

(4) نورهان الشيخ، "الخيار المتردد: هل تصبح الطاقة "سلاحاً" روسياً لاستعادة المكانة الدولية؟"، مرجع سبق ذكره، ص 25.

المبحث الرابع: أهمية الطاقة في السياسة الخارجية الروسية و دورها في استعادة مكانتها الدولية.

تسعى كافة الدول بدرجات مختلفة، إلى استغلال ما يتوافر لديها من قدرات قومية لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، فالموارد الطبيعية المتاحة تمثل أحد أهم العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية للدول و تحديد طبيعتها، و من خلالها يتوفر الأساس المادي للنمو الاقتصادي، كما أنها تساهم بشكل مباشر في إتباع سياسة خارجية نشطة و فعالة⁽¹⁾، من هذا المنطلق تعتبر روسيا عملاقا طاقويا و قوة عظمى في مجال الطاقة، في ظل ما يتوافر لديها من مقومات طاقوية مهمة من النفط و الغاز الطبيعي و كذلك قدرات الإنتاجية باشمالها على شركات الطاقة الكبرى الفاعلة في هذا المجال - كما ذكرنا آنفا-، في ظل الاستقرار الذي شهدته أسعار النفط و الغاز في الألفية الثانية، سعت روسيا إلى استغلال هذه الوضعية لتحقيق معدلات نمو داخليا على المستوى الاقتصادي، و كذلك لاستعادة مكانتها الدولية السابقة و التأثير في سياسات الدول الأخرى، ليس على الصعيد الطاقي فحسب بل تتعداه إلى قضايا أخرى أمنية و إستراتيجية، و قد شهدت السياسة الخارجية الروسية استخداما واسعا و متكررا لمصادر الطاقة لتحقيق بعض أهداف السياسة الخارجية خاصة تجاه الدول المجاورة و أوروبا بشكل خاص، و تنوعت أشكال هذا التوظيف ما بين سياسة رفع الأسعار، أو التهديد بقطع الإمدادات⁽²⁾، و وجهت تلك السياسة بالأساس نحو الدول التي كانت في السابق أعضاء في الاتحاد السوفيتي قبل تفككه، لتحقيق بعض الأهداف الإستراتيجية و التكتيكية و ذلك في محاولة منها لمنع خروج تلك الدول من العباءة الروسية. و كذلك استغلالها كورقة ضغط و مساومة في إدارة خلافاتها مع أوروبا، فروسيا تحاول أن تظل اللاعب الرئيسي في معظم الفضاء السوفيتي السابق⁽³⁾، كما نجد أن روسيا لم تتردد في استخدام الطاقة، و صارت قضية أساسية ضمن إستراتيجيتها الخارجية تجاه دول الاتحاد الأوروبي.

يهدف هذا المبحث إلى مناقشة تأثير توافر الطاقة على السياسة الخارجية الروسية، و أهميتها في توجيه أهدافها الخارجية، كما نتطرق إلى أساليب استخدام الطاقة في السياسة الخارجية الروسية، ثم مناقشة مدى النجاح أو الفشل الروسي في تحقيق أهداف سياستها الخارجية عبر اعتمادها على سلاح الطاقة، و أبرز التحديات و القيود التي تواجه روسيا في تحقيقها لأمنها الطاقي.

(1) خديجة عرفة محمد، "أمن الطاقة و آثاره الاستراتيجية"، مرجع سبق ذكره، ص 39.
 (2) المرجع نفسه، ص 187.
 (3) المرجع نفسه، ص 72.

المطلب الأول: محورية الطاقة و دورها في تحديد الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية الروسية.

تعي روسيا الأهمية المتزايدة للطاقة على الساحة الدولية، و كان موضوع أمن الطاقة على رأس الموضوعات التي توليها روسيا أهمية كبيرة ضمن خطابها الداخلي أو الخارجي، و بحيث تصدرت قضية الطاقة أجندة الأعمال التي ناقشتها قمة مجموعة الدول الثمانية في قمته المنعقدة بـ"سان بطرسبرغ" الروسية سنة 2006، و في موعد متزامن مع انعقاد القمة، صرح رئيس شركة "غازبروم"، السيد "أليكسي ميلر"، قائلاً: "المنافسة للحصول على مصادر الطاقة بين الأسواق الثلاث الكبرى: أوروبا، و آسيا-الباسيفيك، و أمريكا الشمالية سوف تستمر في التزايد، و هذه أخبار طيبة لغاز بروم". و تجدر الإشارة أن عودة الطاقة إلى دائرة التركيز و الاهتمام الروسي داخليا او خارجيا، تزامنت مع وصول "بوتين" إلى السلطة، الذي أولى قضية الطاقة أهمية كبرى في سياساته، و جعلها أداة مهمة و فعالة في تحقيق أهداف سياسة روسيا الخارجية، على المدى القريب و البعيد⁽¹⁾.

لذلك نجد أن روسيا تعمل على استعادة مكانتها الدولية بالاستناد بشكل محوري على إمكانياتها الطاقوية، و نظرا لتفوقها على صعيد الإمكانيات الطبيعية و كذلك قدراتها و مؤهلاتها الإنتاجية، سعت روسيا لاستغلال هذا الوضع و استخدامه بما يتماشى و يخدم سعيها لخلق عالم متعدد الأقطاب، أين تلعب روسيا فيه دورا مؤثرا.

مع قدوم " بوتين" و تركيزه على قضية الطاقة في صنع سياساته، بدأ مفهوم القوى العظمى في مجال الطاقة (Energy Super power) بالظهور في الخطاب السياسي الروسي، فروسيا حسب البعض تحولت لقوة عظمى في مجال الطاقة نظرا إلى الكم الهائل من النفط و الغاز الذي تمتلكه، إضافة إلى سيطرتها على خطوط نقل الطاقة بالمنطقة. لكن هذه النظرة تعرضت لانتقادات، بسبب أن هذا المفهوم شديد الاتساع، حيث لا يمكن قصره على حجم الاحتياجات فحسب، حتى أن بعض المسؤولين الروس، رفضوا هذه الفكرة، ففي عام 2006 أعلن نائب وزير الطاقة الروسي السابق "فلاديمير ميلوف" إنه غير مقتنع بأن روسيا تحولت لقوة عظمى في مجال الطاقة حيث إن " مفهوم القوة العظمى في مجال الطاقة هو مفهوم وهمي بدون أساس واقعي، كما أن السياسة الروسية في مجال الطاقة -حسب هذا الطرح- تقوم بالأساس على السعي للأرباح و المكاسب، أكثر منه التركيز على تحقيق الهيمنة السياسية⁽²⁾.

غير أن المؤشرات الإمبريقية تثبت عكس هذا، ما يعطي أنصار الموقف الأول موقفا أكثر قبولا من الثاني، و حتى إن لم تصل روسيا إلى كونها قوة عظمى طاقوية، غير أن تحركات روسيا

(1) أسامة مخيمر، مرجع سبق ذكره، ص 93.

2) Kari Liuhto, Op. Cit., p.p. 33-36.

و تحليل استراتيجياتها الطاقوية، يؤكد -حسب اعتقادنا- أن روسيا لا تعزل تحركاتها في مجال الطاقة بين السعي لتحقيق الأرباح و المكاسب من خلال الشركات التي تسيطر على أغلب أسهمها، و بين رغبتها في الهيمنة السياسية أو بعيدا عن الاعتبارات و الحسابات الجيوسياسية⁽¹⁾، - وهذا ما تناولناه بالتفصيل ضمن المبحث السابق-. فروسيا لم تتردد في استخدام مقوماتها الطاقوية أو سيطرتها على شبكات نقل الطاقة، كسلاح ضد معارضيها في منطقة جوارها القريب خاصة، فهي تستخدم الطاقة إما كأداة لمكافأة أو معاقبة أو التساوم مع دول أوروبية بما يخدم مصالحها القومية ، من خلال قطع الإمدادات، أو التهديد بقطعها، أو رفع الأسعار قسريا، أو الاستحواذ علي حصص من البنى التحتية للطاقة⁽²⁾.

ارتكز مفهوم أمن الطاقة حسب الطرح الروسي -كما سبق و رأينا- على تحقيق جملة من الأهداف ترتكز أساسا على: استعادة ما سبق و فقدته الدولة من مصادر النفط و الغاز الطبيعي ، و ضمان السيطرة على خطوط نقل الطاقة في المنطقة، و الحيلولة دون إنشاء خطوط جديدة تشكل بدائل للطاقة الروسية خاصة في الأسواق الأوروبية، بالإضافة إلى تزايد التوظيف السياسي لمصادر الطاقة في السياسة الخارجية لتحقيق بعض الأهداف الإستراتيجية.

هذه الأهداف تتقاطع و تشكل أهم أهداف السياسة الخارجية الروسية في مجال الطاقة و التي تتوافق مع أهداف السياسة الخارجية الروسية بشكل عام، و التي يمكن تحديدها في ستة أهداف هي رئيسية⁽³⁾:

- 1 توسيع مجال تأثير السياسة الخارجية الروسية لاستعادة الميراث المفقود للاتحاد السوفيتي السابق.
- 2 تطوير احتكار اقتصادي عبر الاستثمارات الأجنبية الموجهة و السيطرة على البنى التحتية الإستراتيجية داخل روسيا و خارجها.
- 3 زيادة الاعتماد السياسي على موارد الطاقة الروسية.
- 4 إبعاد التوسع الغربي عن مناطق النفوذ الروسي.
- 5 إعادة بناء النفوذ الروسي عالميا عبر استخدام أوروبا الشرقية و الفضاء الخاص بالاتحاد السوفيتي السابق، كأساس لبناء مجال أوسع من التأثير عالميا.
- 6 الحد من الهيمنة الأمريكية من خلال تقييد العلاقات الأوروبية الأمريكية.

من خلال هذا يظهر جليا مدى أهمية القضايا الاقتصادية بشكل عام و قضايا الطاقة تحديدا، و المكانة التي تحتلها ضمن سلم أولويات السياسة الخارجية الروسية، و التي تعتمد عليها في

1) Ibid.

(2) مصطفى علوي، مرجع سبق ذكره، ص 11.

3) Janusz Bugajski, **Cold Peace: Russia's New Imperialism**, (England -Wesport: First Printing edition, CT , Praeger, 2004), p.p. 30-32.

استعادة مكانتها الدولية، كقوة فاعلة بأدوار مؤثرة، كهدف أساسي تسعى لبلوغه روسيا في مرحلة حكم "بوتين".

تجسدت هذه الرؤية في مختلف الاستراتيجيات التي وضعتها الحكومة الروسية حول سياساتها الطاقوية، و التي تظهر مدى اعتمادها على مواردها الطاقوية في تحقيق أهداف سياستها الخارجية، و استغلالها للتأثير على سياسات و خيارات الدول الأخرى خاصة الغربية، بما يتناسب مع مصلحة روسيا الوطنية، و يخدم رغبتها في استعادة دورها العالمي، و هذا ما أكدته بوتين منذ قدومه للسلطة في عام 2000، حيث ركز في مفهوم السياسة الخارجية الروسية بصورة كبيرة على القضايا الاقتصادية، فعلى روسيا أن تستخدم مواردها الاقتصادية لتحقيق مصالحها القومية، و في عام 2008، تم تطبيق مفهوم جديد للسياسة الخارجية الروسية أكد على استخدام القدرات القومية لحماية المصالح القومية، لكن بالتوافق مع قواعد القانون الدولي⁽¹⁾.

تسعى روسيا إلى تحقيق جملة من الأهداف عبر تطبيقها لإستراتيجيتها الطاقوية على الصعيد الخارجي، و التي تظهر مدى الارتباط بين سياسة روسيا الخارجية و قضايا الطاقة، و تتحدد هذه الأهداف فيما يلي في⁽²⁾:

1 نظرا لأن الطاقة التقليدية تشكل ثلاثة أرباع استهلاك روسيا من الطاقة، فإن زيادة الصادرات الروسية من مصادر الطاقة التقليدية يتطلب تقليل الاستهلاك الروسي وفتح حقول نفط و غاز جديدة.

2 في إطار المخاوف الروسية من تزايد الهيمنة الصينية خاصة في منطقة آسيا الوسطى، تسعى روسيا إلى زيادة كمية النفط و الغاز المنقول إلى الصين، وهو ما يتطلب زيادة الاستثمار في إنتاج الطاقة في الجزء الآسيوي من روسيا، إضافة إلى الاستثمار في نقل الطاقة. ودون قيام روسيا بفتح حقول نفطية جديدة في الجزء الآسيوي من الاتحاد الروسي، فلن تكون قادرة على بناء شراكة مع الصين في مجال الطاقة.

3 ضمان استمرار تبعية دول آسيا الوسطى لروسيا فيما يخص نقل الطاقة عبر بناء خطوط جديدة لنقل الطاقة.

4 رغبة روسيا في استخدام الطاقة لاستعادة دورها الإقليمي السابق في دول آسيا الوسطى ودول غرب الاتحاد السوفيتي السابق. خاصة أن اعتماد دول مثل بيلاروسيا و أوكرانيا على روسيا في مجال الطاقة وصل إلى مرحلة خطيرة من التبعية.

5 من مصلحة روسيا رفع أسعار الغاز، و أن يقل إنتاج الغاز في الاتحاد الأوروبي بهدف الإبقاء على أسعار و واردات الطاقة في الاتحاد الأوروبي مرتفعة، و تعمل على تقوية وضع منتدى

1) Justas Sireika, Op. Cit, pp. 8- 9.

2) Kari Liuhto, Op. Cit., pp. 43-48.

- الدول المصدرة للغاز للإبقاء على أسعار الغاز مرتفعة. و الأكثر من ذلك فإن روسيا تهدف إلى كسر الارتباط بين أسعار النفط و الغاز، مع الإبقاء على السعر السياسي كما هو في الدول ذات الأهمية الإستراتيجية مثل بيلاروسيا و أوكرانيا. و تجدر الإشارة إلى أن روسيا مازالت مستمرة في دفع سعر سياسي للطاقة للدول مثل بيلاروسيا بمعدل أقل 0.9 مقارنة بالسعر المقدم للاتحاد الأوروبي.
- 6 - رغم أن سوق الطاقة الروسي مغلق أمام الاستثمارات الأجنبية، إلا أن روسيا تسعى إلى تكثيف استثمارات الطاقة الخاصة بها بالخارج.
- 7 - هناك بعد شخصي في سياسة الطاقة الخارجية لروسيا، فهذه السياسة لا تشكل فقط من خلال الرئاسة أو الحكومة أو الجيش أو حتى شركات الطاقة فحسب، ولكن هناك أفراداً يشاركون بدور مؤثر في صنع تلك السياسة. فالنخبة السياسية في روسيا تلعب دوراً مؤثراً في هذا الشأن، وربما يجعلها ذلك في بعض الأحيان تركز على مصالحها الشخصية مع الشركاء الغربيين بعيداً عن المصالح القومية للحكومة الروسية.
- 8 - اهتمام روسيا بتطوير صناعة نقل الطاقة الخاصة بها.
- 9 - تزايد التدخل الروسي عسكرياً في سياسة الطاقة الخارجية، فروسيا لديها عدة أشكال لاتفاقيات عسكرية مرتبطة بالطاقة، فهي تتبع الأسلحة للدول النامية مثل فنزويلا و الهند في إطار اتفاقيات خاصة بالطاقة، كما أن روسيا توفر مزايا خاصة بالطاقة لبعض الدول المتقدمة مقابل الحصول على تكنولوجيا عسكرية متطورة مثل فرنسا.
- 10 - نشر دبلوماسية الطاقة، فهناك أنشطة للروس في المنظمات الدولية ذات الصلة بقطاع الطاقة، كما يوجد نشاط استخباراتي روسي متزايد في قطاع الطاقة الغربي.
- 11 - ضرورة التعاون بين شركات النفط الروسية و نظيرتها الغربية.
- تظهر هذه المرتكزات في سياسة روسيا الطاقوية قيمتها و أهميتها في توجيه سياسة روسيا الخارجية، و اعتمادها على الطاقة كأداة اقتصادية مهمة لتحقيق أهدافها على المدى القريب أو البعيد، أين تسعى روسيا باستمرار للتحكم في أسعار الموارد الطاقوية، و استغلال قدراتها في غزو أسواق الطاقة العالمية، و العمل على التحكم فيها، بما يتماشى مع مصالحها القومية.

المطلب الثاني: مؤشرات و مظاهر استخدام الطاقة كأداة في السياسة الخارجية الروسية.

شهدت السياسة الخارجية الروسية منذ انهيار الاتحاد السوفيتي السابق و حتى الآن استخداماً متزايداً لمصادر الطاقة لتحقيق بعض أهداف السياسة الخارجية خاصة تجاه الدول التي كانت في السابق أعضاء في الاتحاد السوفيتي قبل انهياره⁽¹⁾، بالإضافة إلى أوروبا والولايات المتحدة بشكل أقل. تتراوح أشكال استخدام الطاقة سياسياً بين قطع الإمدادات، أو التهديد بقطعها، أو رفع الأسعار قسرياً، أو الاستحواذ علي حصص من البني التحتية للطاقة⁽²⁾. و خلال الفترة من (1991 - 2010)، بلغت عدد المرات التي تم فيها الاستخدام السياسي لسلح الطاقة من قبل روسيا نحو 60 حالة، الأغلبية منها قطع الإمدادات بنحو 70%⁽³⁾.

رغم أن مصادر الطاقة تشكل أحد الأدوات التي لجأت إليها روسيا لتحقيق أهدافها في مجال السياسة الخارجية، فإنه لا توجد وثائق رسمية روسية تتحدث بصورة مباشرة عن هذا الأمر، و إن كانت هناك إشارة إلى ذلك، فهي تتم بشكل عام وبدون تفصيل. رغم أن إستراتيجية الطاقة الروسية المطبقة عام 2003، وضعت الإطار العام لاستخدام الطاقة بالبلاد، إلا أنها ركزت على المخاطر الداخلية و الخارجية التي تواجه سوق الطاقة الروسي، حيث ركزت على حماية الدولة مواطنيها و اقتصادها من التهديدات الداخلية و الخارجية المرتبطة بالطاقة وتشمل مخاطر سوق الطاقة و المخاطر الجيو سياسية. في عام 2006، و أثناء رئاسة روسيا لمجموعة الثمان وضع فلاديمير بوتين قضايا الطاقة كموضوع رئيسي لاجتماع سان بطرسبرج و اضعاً رؤيته الخاصة لأمن الطاقة العالمي (Global Energy Security)، مؤكداً أن أمن الطاقة العالمي يتحقق عبر الحوار و الاعتماد المتبادل و ضمان الطلب بالنسبة للمنتجين، و مشاركة المسؤوليات و المخاطر بين موردي و مستهلكي الطاقة و دول العبور، إلا أن هذا الكلام يتناقض مع السياسة الروسية المطبقة بالفعل، فسوق الطاقة الروسية مغلق أمام الاستثمارات الأجنبية في حين تتجه الشركات الروسية للاستثمار بالخارج⁽⁴⁾.

في مايو 2009، وضعت روسيا "إستراتيجية الأمن القومي لعام 2020" (Russia's National Security Strategy to 2020)، و رغم أن هذه الإستراتيجية لم تركز على صادرات الطاقة الروسية، لكنها ركزت على قضايا الطاقة و النزاعات المحتمل حدوثها، حيث تحدثت عن إمكانية حدوث نزاعات بسبب الطاقة قرب الحدود الروسية أو حدود حلفاء روسيا، كما تحدثت عن

(1) خديجة عرفة محمد، "أمن الطاقة و آثاره الاستراتيجية"، مرجع سبق ذكره ، ص 187.

(2) مصطفى علوي، مرجع سبق ذكره، ص 11.

(3) خديجة عرفة محمد، "أمن الطاقة و آثاره الاستراتيجية"، مرجع سبق ذكره ، ص 187.

4) Justas Sireika, Op. Cit, p.p. 8- 9.

التنافس الصيني الروسي على منطقة آسيا الوسطى، و ألفت الضوء كذلك على أهمية الطاقة في الساحة الدولية، مشيرة إلى أنه مع تناقص الاحتياطات العالمية من النفط و الغاز فهناك احتمالية لتزايد النزاعات الدولية⁽¹⁾.

في عام 2010، وافقت الحكومة الروسية على إستراتيجية الطاقة الروسية لعام 2030 (Energy Strategy of Russia for the Period up to 2030)، و التي حددت الأهداف الإستراتيجية لسوق الطاقة الروسي، و وفقا لتلك الإستراتيجية فإن روسيا ستظل أهم مصدر للهيدروكربونات في العالم، بالإضافة لذلك فهي سوف تسعى لأن تصبح لاعبا قويا في سوق الطاقة النووي العالمي. كما أكدت الإستراتيجية على أنه خلال العشرين عاما القادمة، فإن روسيا سوف تظل المصدر الأساسي للنفط و الغاز لوسط و غرب أوروبا، كما أن صادراتها من النفط الخام للولايات المتحدة سوف تزيد، و أن روسيا سوف تشارك بفعالية في إنشاء شركات تكون مسؤولة عن إنتاج و تصدير الطاقة لكافة أنحاء العالم. كما نجد ضمن هذه الاستراتيجية أن روسيا ستسعى لأن تحصل على مكان مهم في سوق الطاقة المتجددة العالمي. و أخيراً أشارت الوثيقة إلى أن صادرات الهيدروكربونات الروسية سوف تظل عاملا مهماً في تطوير الاقتصاد الروسي، لكن تأثيرها على الاقتصاد سوف يقل، و أن صادرات الغاز الطبيعي و النفط الخام من المتوقع أن تنمو ببطء، ثم تستقر بحلول 2030⁽²⁾.

بالرغم من تركيز روسيا على أهمية قطاع الطاقة ضمن سياساتها الداخلية و الخارجية، غير أنها تؤكد باستمرار و في أكثر من مناسبة على الطابع الاقتصادي البحت لتعاملاتها في سوق الطاقة، باعتبارها موردا هاما و استراتيجيا لاقتصادها القومي، ودعامة أساسية لتمكين الدولة الروسية، وتنمية قدراتها، فمع تزايد النفوذ الروسي في سوق الطاقة العالمي، خاصة الأسواق الأوروبية، عبرت الدول الأوروبية عن شكوكها و مخاوفها من احتمال استخدام روسيا لإمدادات النفط كسلاح سياسي في مواجهة أوروبا والولايات المتحدة، لذلك توجهت روسيا مطمئنة شركاءها الأوروبيين و الأمريكيين، و نفت أي أهداف سياسية قد تؤثر في إمداداتها من الطاقة إلى أوروبا أو غيرها⁽³⁾، و هذا ما أكده وزير الخارجية الروسي "سيرجي لافروف" (Sergei Lavrov)، حين وضح أن بلاده تُتيح مواردها من الطاقة للعالم، طالبا من المنتقدين إثبات أن موسكو تستخدم موارد الطاقة كسلاح لفرض إرادتها على دول أخرى. كما أكد أن روسيا لم تنتهك أبدا أي التزام تجاه الدول المستوردة للطاقة . في السياق نفسه فروسيا و على حد تعبير الرئيس الروسي السابق "ديمتري ميدفيديف": "دولة أورو-آسيوية تنتمي إلى المجتمع الأوروبي وترتبط

(1) خديجة عرفة محمد، "أمن الطاقة و آثاره الاستراتيجية"، مرجع سبق ذكره ، ص 199.

(2) Energy Strategy of Russia for the Period up to 2030, (Ministry of Energy of the Russian Federation, Moscow, Institute of Energy Strategy, 2010), pp. 17-19.

(3) نورهان الشيخ ، "الخيار المتردد: هل تصبح الطاقة "سلاحا" روسيا لاستعادة المكانة الدولية؟" ، مرجع سبق ذكره.

بمصالح حيوية و إستراتيجية مع الدول الأوروبية، وتسعى جاهدة إلى توطيد وتدعيم علاقاتها بأوروبا على النحو الذي يحقق مصالح الطرفين، ويعتبر التعاون في مجال النفط أحد المحاور الأساسية لذلك⁽¹⁾. غير أن التحليل المتعمق و الشواهد الإمبريقية حول السياسة الخارجية الروسية المطبقة بالفعل، يسير إلى أن الطاقة استخدمت على نطاق واسع من قبل القيادة الروسية - دون أن يكون ذلك بالضرورة متوافقاً مع قواعد القانون الدولي - لتحقيق بعض الأهداف المرتبطة بالسياسة الخارجية، وهو ما تؤكدته الحوادث المختلفة خلال العقدين الماضيين⁽²⁾.

التركيز الروسي الشديد على موارد الطاقة و استخدامها المتزايد في سياستها الخارجية، عززه مجموعة من العوامل الداخلية المرتبطة بالتحويلات التي شهدتها روسيا في العقدين الأخيرين، و كذلك بعض العوامل الإقليمية ممثلة في رغبة روسيا في استمرار تبعية دول المنطقة لها كما هو الحال في عهد الاتحاد السوفيتي. إضافة إلى بعض التحويلات الخارجية المرتبطة بسياسة واشنطن تجاه موسكو. على المستوى الداخلي مرت روسيا بمجموعة من التحويلات العميقة مع انهيار الاتحاد السوفيتي و ما صاحبه من تدهور اقتصادي كبير، و فقدان وضع القوى الكبرى عالمياً. فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي في روسيا بمعدل النصف خلال الفترة من 1990 - 1996 م، و رغم انتهاء هذا التراجع في عام 1997 م، فإن هذا العام شهد الأزمة المالية الآسيوية ليستمر هذا التدهور. و في عام 2007 عاد الناتج المحلي الإجمالي الروسي لأول مرة ليصل لنفس المعدل الذي كان عليه في عام 1990. حيث زاد من 200 مليار دولار في عام 1999 إلى 1.2 تريليون دولار في عام 2007.

أما على المستوى الخارجي، فعند تولي "فلاديمير بوتين" الحكم في عام 2000، كانت البلاد تعاني من عدد كبير من المشكلات، إضافة إلى عدم الاستقرار السياسي بعد أن كانت طوال تاريخها دولة عظمى و مؤثرة في الساحة العالمية، سواء كان ذلك في عهد القيصرية، أو بعد الثورة الشيوعية، فأول مرة بعد انتهاء الحرب الباردة تشهد روسيا هذا التراجع الحاد في أوضاعها الداخلية و مكانتها الدولية - سبق و ان تحدثنا عن أوضاع روسيا في مرحلة يلتسين، و دور قطاع الطاقة في النهوض بالاقتصاد و بناء الدولة الروسية مع "بوتين"- . لذا فقد سعى بوتين إلى استعادة مكانة روسيا عبر استخدام كافة القدرات المتاحة لتحقيق هذا الهدف، و على رأسها الطاقة.

نجح بوتين في إعادة روسيا كقوة مؤثرة على الساحة العالمية و إن لم تتحول بعد لتصبح قوة عظمى، فروسيا تسعى لاستعادة دورها القديم لكن عبر أدوات و طرق متنوعة، وقد شكلت مصادر الطاقة أحد الأوراق التي لجأت إليها القيادة الروسية لاستعادة تأثيرها خاصة في مناطق النفوذ التقليدي الخاص بها. حيث اتبعت النخبة الروسية سياسة خارجية موجهة تجاه ما يُطلق عليه منطقة النفوذ الروسي، و التي تُغطي معظم الدول السوفيتية السابقة في أوروبا الشرقية و آسيا الوسطى. كما أن

(1) نورهان الشيخ، "سياسة الطاقة الروسية و تأثيرها على التوازن الاستراتيجي العالمي"، مرجع سبق ذكره، ص 20.

(2) خديجة عرفة محمد، "أمن الطاقة و آثاره الاستراتيجية"، مرجع سبق ذكره، ص 200.

شركات النفط و الغاز الروسية أصبحت لاعباً رئيسياً في سوق الطاقة العالمي، خاصة في ظل السيطرة الروسية على العناصر الإستراتيجية الحيوية للبنى التحتية لعرض الطاقة مثل خطوط الأنابيب، أماكن التخزين، الموانئ، و معامل التكرير⁽¹⁾.

كما أن السياسة الخارجية الأمريكية التي حاولت ممارسة التصديق على روسيا، ضمن جوارها القريب، لعبت دوراً مهماً في لجوء روسيا لاستخدام الطاقة كأداة إستراتيجية في صراعها مع الولايات المتحدة، ففي ظل الصحوة الجديدة التي تمت في عهد "بوتين"، بدأت الولايات المتحدة تشعر بالقلق من عودة روسيا للساحة الإقليمية و العالمية، و ما يشكله هذا النهوض الروسي من تهديد لمصالح الولايات المتحدة في المنطقة، لذا بدأت بالتحرك عبر تهديد روسيا في مناطق نفوذها من خلال دعم الثورات المخملية في دول الجوار الروسي، و التلويح بنشر الدرع الصاروخي في كل من التشيك و بولندا. وكذلك قبول الدول الأعضاء السابقة في الاتحاد السوفيتي كأعضاء في حلف الناتو الذي تقوده الولايات المتحدة، بحيث انضمت للناتو في عام 2004 لكل من (لتوانيا، جمهورية تشيكييا، هـنغاريا، استونيا، لاتفيا، بلغاريا، رومانيا، سلوفاكيا)، و أصبحت جمهورية جورجيا مرشحة كذلك للعضوية، هذا إضافة إلى قبول هذه الدول كأعضاء في الاتحاد الأوروبي⁽²⁾.

تجدر الإشارة إلى أن توسيع الناتو، و الذي أثار قلق روسيا إضافة إلى بعض دول أوروبا الغربية، مثل جزءاً من إستراتيجية وزير الدفاع الأمريكي في عهد "جورج بوش الابن" (George W. Bush)، "ديك تشيني" (Dick Cheney)، فسنوات حكمه كانت مبنية على إستراتيجية تقوم على تأمين التحكم العالمي المباشر على مصادر الطاقة العالمية، من خلال الاحتكارات النفطية العملاقة للشركات المرتبطة بالولايات المتحدة الأمريكية، و هي: (شيفرون تيكساكو، ايكسون موبيل، بريتش بتروليم، رويلداتش شيل). و تهدف هذه الإستراتيجية إلى التحكم في جميع مناطق الطاقة العالمية. يُضاف لذلك استخدام واشنطن لورقة دعم الثورات الداخلية في جورجيا و أوكرانيا كأداة في مواجهة موسكو، فواشنطن أرادت أن تززع الاستقرار في الدول المتاخمة لروسيا، بدءاً بجورجيا في يناير 2003، من خلال دعم الثورة التي أطاحت بالرئيس "ادوارد شيفرنادزة" (Edward Shevardnadze) لصالح الرئيس "ميخائيل ساكاشفيلي" (Mikhail Saakashvili)، الذي دعم وبحماس بناء خط أنابيب نقل النفط (باكو - تيبيليسي - جيهان)، الذي يلغي مراقبة موسكو على عملية نقل النفط بحر قزوين من أذربيجان تجاه أوروبا. و يرجع اختيار أوكرانيا إلى أهميتها الإستراتيجية لقطع خطوط النقل و الغاز الروسية إلى أوروبا الغربية، كما قدمت واشنطن ملايين الدولارات لدعم المعارضة في بيلاروسيا، و قيرغيزستان، أوزبكستان و كازاخستان و غيرها⁽³⁾.

1) Justas Sireika, Op. Cit, pp. 35- 36.

(2) وليام أينهدال، مرجع سبق ذكره، ص 05.

(3) المرجع نفسه، ص 05.

يرجع دعم واشنطن للثورات في كل من جورجيا و أوكرانيا، إلى كون هاتين الدولتين تحظيان بأهمية جيو سياسية كدول عبور أساسية في نقل الطاقة، فـ 80% من الغاز المنقول إلى الاتحاد الأوروبي من روسيا يمر عبر أوكرانيا ، و دول العبور لديها قدرة على التهديد بإعاقة النقل، وكما كانت دول العبور معتمدة على الدول المنتجة في توفير احتياجاتها من الطاقة، أو كان لدى الدول المنتجة بدائل يمكنها أن تجبر دول العبور على دفع أسعار أعلى للغاز أو النفط الذي يمر عبر أراضيها، كما أن الدول المنتجة يمكنها أيضا أن تحقق مزايا تفاوضية أكبر من دول العبور إذا كانت لديها طرق بديلة للوصول إلى الأسواق⁽¹⁾.

خلال هذه الفترة تبلور الاستخدام السياسي و الاستراتيجي للطاقة من طرف روسيا في إدارتها لصراعها مع جورجيا بشكل واضح و جلي، ففي يناير 2006، اتهم "سكاشيفلي" روسيا بأنها تعطل خطوط نقل الغاز في أوسيتيا الشمالية، و التي تحمل الغاز إلى جورجيا كرد على جهود الأخيرة للبحث عن بدائل للغاز الروسي من أذربيجان و إيران. و في نفس العام، توترت العلاقة بين موسكو ونظام "سكاشيفلي" لدرجة أن روسيا فرضت حصاراً تجارياً وقيوداً على النقل بعد أن قامت السلطات في "تبليسي" بالقبض على أربعة مسؤولين من الجيش الروسي بتهمة التجسس ، و في مارس 2008 قام سكاشيفلي بعملية عسكرية استفزازية ضد موسكو من خلال قيامه باستعادة إقليمي (أبخازيا و أوسيتيا الجنوبية) عن طريق القوة العسكرية، و اللذين انفصلا عن جورجيا في عام 1991 ، لكن واشنطن لم تتوقع رد فعل موسكو العسكري، حيث هزمت القوات الروسية قوات جورجيا، و اجتاحت الأراضي الجورجية، وكادت تصل إلى تبليسي العاصمة، و لم تستطع واشنطن أو الناتو اتخاذ أي خطوات ضد موسكو، و كان لهذا الوضع دور مباشر في تعطيل انضمام جورجيا و أوكرانيا لحلف الناتو، بما شكل انتصاراً استراتيجياً لموسكو في مواجهة واشنطن⁽²⁾. كما عملت روسيا لتقليل الأهمية الجيو سياسية للدولتين كدول عبور من خلال إيجاد خطوط بديلة لنقل الغاز لأوروبا بعيداً عن جورجيا و أوكرانيا. مثل مشروع " السيل الشمالي" الذي تم بالتعاون بين ألمانيا وروسيا⁽³⁾. كانت واشنطن تهدف إلى محاصرة موسكو من خلال حلف الناتو و الثورات الملونة في آسيا و أوروبا الشرقية، خشية استعادة موسكو لمكانتها السابقة مرة أخرى، خاصة أن الولايات المتحدة تدرك الأهمية الجيو سياسية لمنطقة أوراسيا، و الدولة التي ستسيطر على أوراسيا ستصبح مسيطرة على إقليمين من أصل ثلاثة من أكثر الأقاليم إنتاجية اقتصادية في العالم، وهما أوروبا الشرقية و آسيا الشرقية⁽⁴⁾. و هذا بدوره انعكس على تركيز روسيا أكثر لمواجهة الاستراتيجية الأمريكية، و جعلها تطور إستراتيجية أمنية و طاقيية، تهدف من خلالها لتعزيز تواجدتها ضمن جوارها القريب، و كذلك

(1) خديجة عرفة محمد، "أمن الطاقة و آثاره الاستراتيجية"، مرجع سبق ذكره ، ص 192.
(2) عباس خلف، "حصار السياسة الخارجية الروسية في عهد بوتين - ميديفيدف"، مركز الجزيرة للدراسات، نشر في (21-07-2010)، متوفر على الرابط: <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2010/2011721234856984644.html>
(3) وليام أينهدال، مرجع سبق ذكره، ص 07.
(4) المرجع نفسه، ص 06.

إحكام قبضتها أكثر على إمدادات الطاقة نحو أوروبا و استخدامها كأداة للضغط و المساومة في الكثير من القضايا الأخرى.

أدوات و تطور أشكال استخدام الطاقة في سياسة روسيا الخارجية:

لم تلجأ روسيا إلى استخدام الطاقة في أهداف سياستها الخارجية بصيغة او شكل واحدة، بل تنوعت و تعددت هذه الأدوات، فعلى مدار العقدين الماضيين لجأت روسيا إلى عدد كبير من الأدوات لتحقيق أهداف سياستها الخارجية في مجال الطاقة و من بينها: قطع الإمدادات، التهديد بقطع الإمدادات، تدمير خطوط نقل الطاقة، سياسة التسعير، استغلال ديون الطاقة الموجودة بالفعل، خلق ديون جديدة للطاقة، الاستيلاء على البنية التحتية للطاقة⁽¹⁾.

ضمن هذه الأدوات تبقى سياسة قطع الإمدادات هي الأداة الأكثر استخداماً من قبل روسيا، وذلك بهدف استعادة تأثيرها في بعض مناطق أوروبا الشرقية و وسط آسيا. و ترجع أول حالة لوقف الإمدادات لأسباب سياسية لعام 1990، ففي 11 مارس 1990 أعلنت لتوانيا الاستقلال، و هو ما دفع موسكو في 18 إبريل 1990 بقطع إمدادات النفط و الغاز الطبيعي عنها. بعد انهيار الإتحاد السوفيتي كانت أول مرة تم اللجوء فيها لقطع الإمدادات في خريف 1992 - 1993، ضد ثلاث دول من دول البلطيق، كرد فعل لطلبهم المتزايد لانسحاب الجيش الروسي من أراضيهم، أما المرة الأخيرة فكانت عام 2010 م في بيلاروسيا⁽²⁾.

بلغت عدد المرات التي تم فيها استخدام سلاح الطاقة في السياسة الخارجية الروسية (55) حالة، في الفترة من 1990 و حتى عام 2006، من بينها (38) حالة قطع إمدادات، و (11) حالة رفع أسعار، و حالتي تهديد بقطع الإمدادات دون اتخاذ أي تحرك فعلي. و في أربع حالات قامت روسيا بأعمال تخريبية ضد قطاع الطاقة لبعض من دول الجوار⁽³⁾ (أنظر الشكل 10 اللاحق).

من أمثلة الأعمال التخريبية وقف صادرات الطاقة من روسيا لجورجيا في يناير 2006، بسبب تدمير خطوط نقل الكهرباء و خطوط نقل الغاز من روسيا إلى جورجيا، ورغم أنه لم يكن من الواضح من يقف وراء هذا العمل التخريبي، إلا أن رئيس جورجيا اتهم روسيا بمحاولة ابتزاز بلاده بوضع يدها على البنى التحتية الخاصة بالطاقة. و في العام ذاته تم استهداف صادرات الغاز من روسيا و أذربيجان إلى جورجيا بعمل تخريبي. ومن بين أمثلة التهديد بقطع الإمدادات تهديد روسيا جمهورية التشيك بإمكانية تراجع كميات الغاز إليها كنتيجة لانضمامها لحلف الناتو. و في نوفمبر 2005، أعلنت "غاز بروم" أنها بصدد رفع أسعار الغاز الموجه لجورجيا من 63 دولار للبرميل إلى 110 دولار للبرميل، كما هددت روسيا أنها ستقطع الإمدادات عن جورجيا، و هو التهديد الذي جاء

(1) خديجة عرفة محمد، "أمن الطاقة و آثاره الاستراتيجية"، مرجع سبق ذكره، ص ص 202-203.

(2) Justas Sireika, Op. Cit, pp. 35- 36.

(3) Robert L. Larsson, **Russia's Energy Policy: Security Dimensions & Russia Reliability as an Energy Supplier**, (Stockholm: Swedish Defence Research Agency, Defence Analysis, , March 2006), pp. 148 - 150.

قبل اجتماع مجلس الطاقة لكومنولث الدول المستقلة (CIS Energy Council)، في تبليسي. و خلال الاجتماع قبلت جورجيا دون أي تحفظات كافة الشروط الروسية لدخولها سوق الطاقة الموحد لكومنولث الدول المستقلة، و بذلك تراجعت روسيا عن تهديدها بقطع الإمدادات عن جورجيا⁽¹⁾. من بين الـ (55) حالة التي تم فيها استخدام سلاح الطاقة في السياسة الخارجية الروسية (1990-2006)، كانت هناك (16) حالة لأسباب اقتصادية، و (39) حالة لأسباب سياسية. و يقصد بالأسباب السياسية: أن يكون قطع الإمدادات بهدف التأثير على الشؤون العسكرية أو السياسية أو نتائج الانتخابات، أو عقاب تلك الدول عند محاولة الخروج من المظلة و الهيمنة الروسية. أما الأسباب الاقتصادية فترتبط برغبة روسيا في السيطرة على شركات الطاقة و البنى التحتية و غيرها⁽²⁾. و من أبرز حالات قطع الإمدادات لاعتبارات سياسية: (بيلاروسيا 1994 ، 1996 / استونيا 1992 / جورجيا 2001 ، 2005 / أوكرانيا 1993 ، 2005 ، 2006)⁽³⁾. أما بالنسبة لأبرز الدول المستهدفة في إستراتيجية روسيا عبر استخدام الطاقة لأغراض سياسية نجد:

- لتوانيا تعتبر أكثر دولة مستهدفة بواقع 17 مرة، و يرجع ذلك إلى رغبة روسيا في السيطرة على مصفاة مازيكيو (Mazeikiu).
- تلته جورجيا بواقع 12 مرة، و يرجع ذلك إلى دعم جورجيا لمقاتلي الشيشان، ودورها الفاعل في منظمة "جوام"، و هي المنظمة التي نظرت إليها روسيا كمنافس لكومنولث الدول المستقلة، إضافة إلى رغبة جورجيا في الانضمام لحلف الناتو ودفاعها عن خط باكو -تبليسي - جيهان.
- جاءت بعدها بيلاروسيا بواقع 8 حالات، حيث الرغبة الروسية في السيطرة على شركة نقل الغاز البيلاروسية (Beltransgaz).
- وكانت هناك خمس مرات موجهة لأوكرانيا، و 3 حالات لمولدوفا، وحالتين لكل من استونيا و لاتفيا، وحالة واحدة موجهة ضد أرمينيا⁽⁴⁾.

فيما يتعلق بالشركات ذات أكبر رصيد في استخدام سلاح الطاقة فقد جاءت "غاز بروم" في المقدمة بواقع (16) حالة، و (12) حالة خاصة بشركة "ترانس نفط"، و (09) حالات لشركة "ايترا" (Itera)، و (14) حالة لشركات أخرى.

1) Hedenskog Jakob, Larsson Robert, **Russia Leverage on the CIS and the Baltic States**, (Swedish: Defence Research Agency, Defence Analysis, Stockholm, June 2007), pp. 48 - 49.

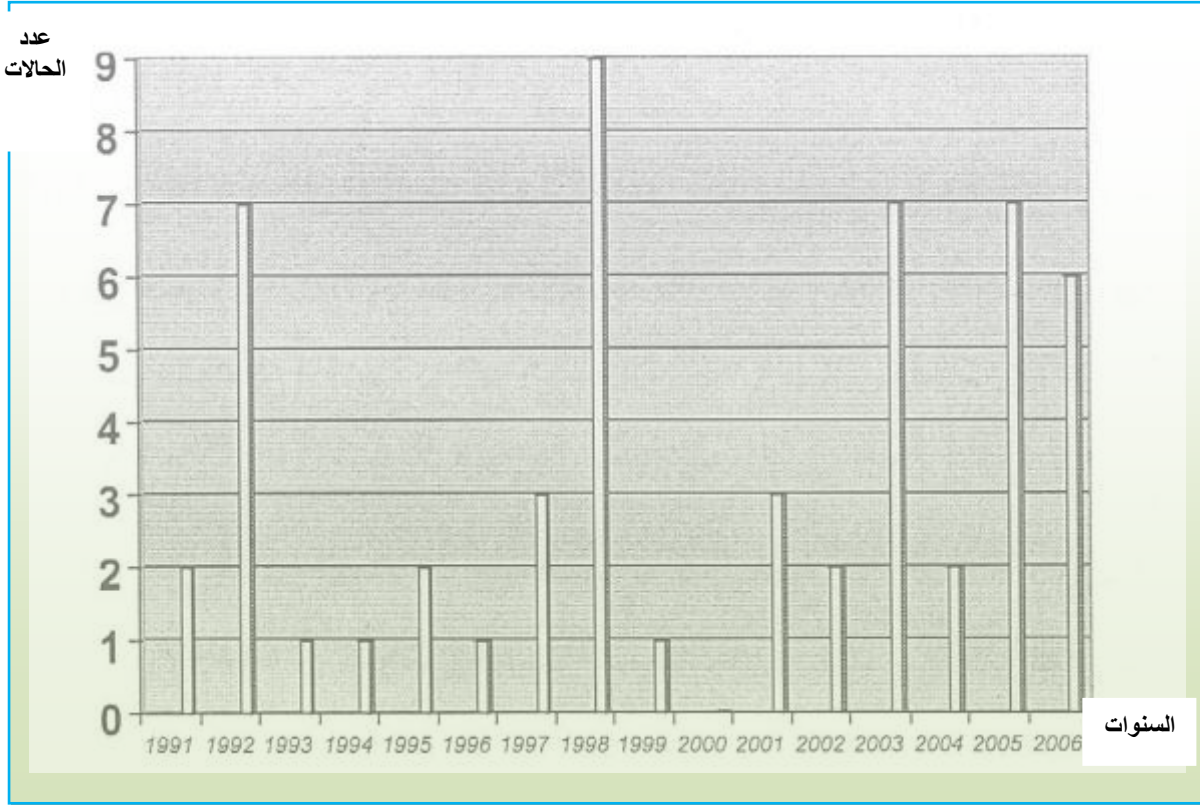
2) Ibid. p. 49.

3) Robert L. Larsson, Op. Cit, p. 148.

4) Hedenskog Jakob, Larsson Robert, Op. Cit, pp. 50-52.

تغيرت عدد الحالات من فترة إلى أخرى، و هذا ما يتضح في الشكل رقم (10) الموالي، الذي يوضح عدد المرات التي استخدمت فيها روسيا سلاح الطاقة بشكل عام خلال الفترة الممتدة من (1991 - 2006):

الشكل (10): تطور استخدام روسيا لسلاح الطاقة في سياستها الخارجية (1991 - 2006).



المصدر: Hedenskog Jakob, Larsson Robert, **Russia Leverage on the CIS and the Baltic States**, p. 54(Swedish Defence Research Agency, Defence Analysis, Stockholm, June 2007).

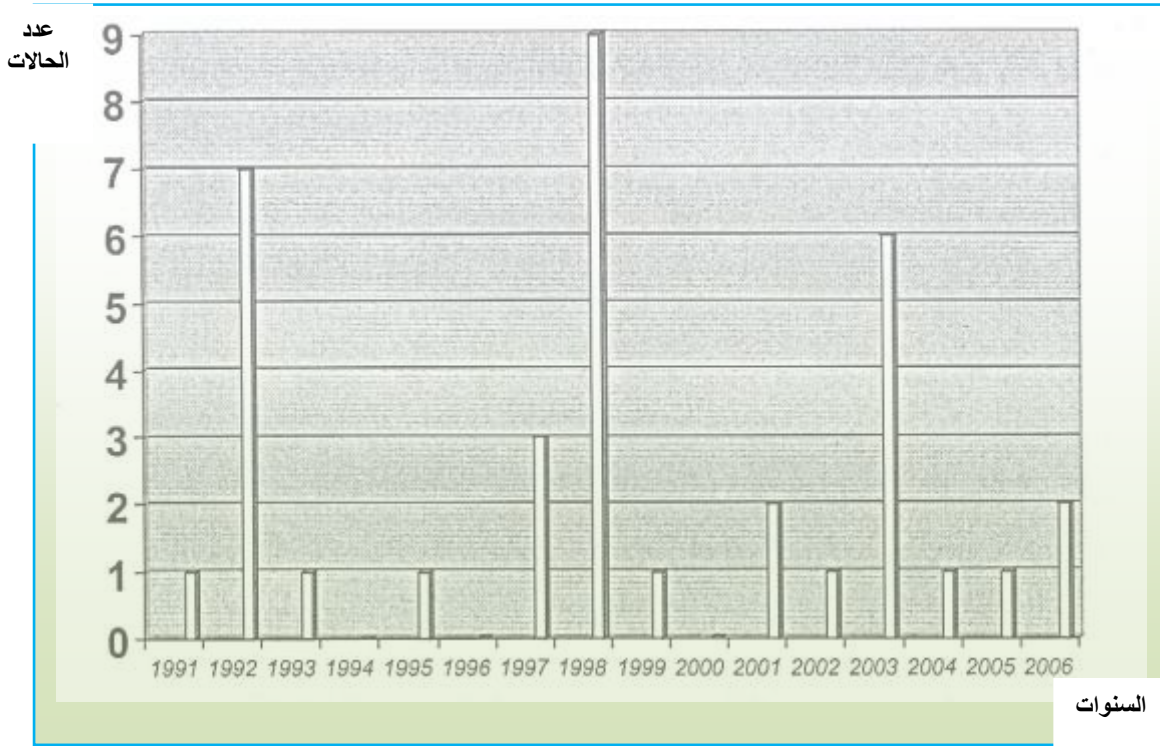
من خلال الشكل (10)، يتضح بأن استخدام الطاقة لأغراض سياسية لم تكن بنفس الوتيرة ، فقد كانت هناك 4 سنوات شهدت قفزة في اللجوء لسلاح الطاقة هي عام 1992 سجلت (7 حالات)، عام 1998 سجلت (9 حالات)، عام 2003 سجلت (7 حالات)، و عام 2005 سجلت (7 حالات).

يرجع سبب زيادة عدد مرات استخدام سلاح الطاقة في عام 1992 إلى معاقبة روسيا لدول البلطيق بسبب رفضها الانضمام لكومنولث الدول المستقلة، أما في عام 1998 فترجع زيادة الحالات إلى الرغبة الروسية في الحصول على مصفاة مازيكويو من لتوانيا. و الملاحظ ان لجوء روسيا لاستخدام الطاقة صاحبه حالة ضعف بالنسبة لروسيا ، فكما زاد ضعفها كلما لجأت لبدائل الطاقة، لكن لجوء روسيا لسلاح الطاقة في سياستها الخارجية لا يرتبط بأوقات الضعف فحسب، بل نجدها حتى في

أوقات قوتها تتزايد حالات استخدام سلاح الطاقة أيضا، وذلك كنتيجة للطموح الروسي بأن تستفيد من وضع القوى العظمى⁽¹⁾.

أما فيما يتعلق باستخدام روسيا لسلاح قطع الإمدادات في سياستها الخارجية، فقد كان أكثر الأدوات التي وظفتها أثناء استخدامها السياسي للطاقة، و هنا كذلك نجد بأن استخدام هذه الطريقة لم يعرف نفس الوتيرة و عدد المرات منذ 1991 إلى غاية 2006، بحيث لجأت روسيا لقطع إمدادات الطاقة بشكل مرتفع خلال 1998، بواقع 9 حالات، تلاها عام 1992 بواقع 7 حالات، ثم عام 2003 بواقع 6 حالات. و يوضح الشكل رقم (11) الموالي، تطور استخدام روسيا لسلاح قطع الإمدادات كأداة في سياستها الخارجية من 1991 إلى غاية 2006.

الشكل (11): تطور استخدام روسيا لسلاح قطع الإمدادات في سياستها الخارجية (1991 - 2006).



Source: Hedenskog Jakob, Larsson Robert, **Russia Leverage on the CIS and the Baltic States**, (Swedish Defence Research Agency, Defence Analysis, Stockholm, June 2007), p. 54

إذا ما نظرنا لتطور سياسة قطع الإمدادات في سياسة روسيا تجاه الدول المجاورة، نجد بأنها كانت مرتفعة خلال عهد "يلتسين"، بحيث سجلت (22) حالة قطع إمدادات من واقع (29) حالة استخدام لسلاح الطاقة في السياسة الخارجية من 1991 إلى غاية 2006، و كان ذلك أكبر من عدد مرات استخدام سلاح الطاقة في عهد "فلاديمير بوتين"، حيث تم تسجيل (16) حالة قطع إمدادات من

(1) خديجة عرفة محمد، "أمن الطاقة و آثاره الاستراتيجية"، مرجع سبق ذكره، ص ص 205-206.

واقع (26) حالة استخدام لسلح الطاقة ، ورغم أن عدد الحالات قل بشكل كبير خلال عهد "ميدفيديف"، إلا أنها كانت أكثر حدة و فعالية من حيث أثارها، فعلى سبيل المثال فإن قطع إمدادات الغاز عن أوكرانيا في عام 2009 أوقف نقل الغاز للإتحاد الأوروبي لمدة أسبوعين تقريبا (1). و بعد ثلاثة أشهر فإن انفجار خط الأنابيب الذي ينقل الغاز من تركمانستان لروسيا، و الذي وجهت لروسيا الاتهامات بالوقوف وراءه، أدى ذلك إلى وقف صادرات الغاز من تركمانستان لروسيا لفترة طويلة. كما قلت روسيا تدفق النفط لبيلاروسيا بنسبة 70% في يناير 2010 ، من أجل دفع القيادة السياسية في بيلاروسيا للموافقة على شروط توصيل النفط الروسي لبيلاروسيا في إطار الاتفاق الإطارى للإتحاد الجمركى بين بيلاروسيا وكازاخستان و روسيا(2).

المطلب الثالث: تحديات أمن الطاقة الروسي و حدود استخدام الطاقة في تحقيق أهداف السياسة الخارجية الروسية.

بالرغم من أن روسيا توصف بعملق الطاقة و يتم التعامل معها كقوة طاقيوية عظمى، نظرا لتمتعها باحتياطات واسعة من النفط و الغاز، و كذلك بقدرات إنتاجها الهائلة للطاقة، بالإضافة لسيطرتها على ممرات أنابيب نقل الطاقة الإستراتيجية، كل هذا -كما رأينا آنفا- هيا الظروف لاستخدام روسيا الطاقة ليس فقط اقتصاديا بل كذلك سياسيا، و استغلال موقعها الطاقوي في تحقيق أهداف او جزء من أهداف سياستها الخارجية، خاصة ما تعلق باستعادة دورها الإقليمي و قدرتها في التأثير في صنع السياسات العالمية بما يتناسب مع مصالحها الوطنية، و في هذا الإطار تم التعاطي مع أمنها الطاقوي المرتبط بمدى قدرتها على استخدام الطاقة كأداة اقتصادية و سياسية داخليا و كذلك خارجيا.

باعتبار روسيا دولة منتجة و مصدرة للطاقة، فمن أهم مقتضيات تحقيق أمنها الطاقوي هو إيجاد الأسواق الخارجية لضمان تصدير منتجاتها بشكل مستمر و بأسعار مستقرة، نظرا لاعتمادها الكبير على عوائد صادراتها الطاقوية في التنمية الاقتصادية المحلية، و دعم باقي القطاعات الغير نفطية في روسيا، و من هنا طرحت إشكالية الأمن الطاقوي الروسي، باعتباره مرهون في جزء كبير منه بمدى توفر أسواق و مستهلكين خارجيين، و تعتبر أوروبا أكبر المستوردين للطاقة الروسية بنسب تفوق 50% في أقصى التقديرات، و رغم أن البعض يتجه إلى أن طبيعة علاقة روسيا الطاقوية بالإتحاد الأوروبي ليست قائمة على اعتماد متبادل متكافئ او متزن، يجعل من أوروبا خاضعة و في حالة تبعية مفرطة للطاقة الروسية، و هذا ما حول لروسيا اللجوء لاستخدام الطاقة كسلح ضد أوروبا، نظرا لأن أوروبا لا تمتلك بديل مقبول و كافي لإمدادات الطاقة الروسية، و هذا ما جعلها

1) Kari Liuhto, Op. Cit, p. 38.

2) خديجة عرفة محمد، "أمن الطاقة و آثاره الإستراتيجية"، مرجع سبق ذكره ، ص 207.

في موقف ضعف و اعتماد مفرط بنسبة حساسية و هشاشة عالية تجاه روسيا، غير أن البعض الآخر يتجه إلى القول بأن روسيا كذلك تعاني من حساسية طاقيوق بسبب اعتمادها على الأسواق الأوروبية بنسبة تصل إلى 70%. كما أنها تحتاج إلى التكنولوجيا الأوروبية لتحديث تقنيات عمليات التنقيب و الاستخراج، وبدون ذلك ستصبح روسيا معتمدة أكثر على الصين، وهو ما لا ترغبه روسيا. فنظام الأنابيب المرتبط بالغرب يجعل روسيا و الاتحاد الأوروبي مرتبطين، بشكل متبادل. بسبب هذا الاعتماد قد لا تتمكن روسيا من الاستمرار أو النجاح بشكل كامل في استخدام الطاقة كسلاح ضد أوروبا، و من هنا طرحت إشكالية حول محدودية استخدام روسيا للطاقة كسلاح في سياستها الخارجية خاصة ضد أوروبا بحكم التقارب الجغرافي، و مدى انعكاس هذا الوضع على أمن الطاقة الروسي. و تتلخص أهم التحديات لأمن الطاقة الروسي في ارتفاع حدة الاعتماد الطاقيوق الروسي على الأسواق و التقنيات الطاقيوق الأوروبية، بالإضافة إلى محدودية الطاقة كأداة في استرجاع مكانة روسيا الإقليمية و العالمية، كما يشكل تراجع الاحتياطيات و الإنتاج الطاقيوق الروسي مقابل ارتفاع نسب الاستهلاك و العجز المسجل في تمويل الاستثمارات الطاقيوق -خاصة بعد العقوبات التي فرضت على روسيا بعد أزمة القرم- أبرز التحديات لروسيا، كذلك يطرح في مستوى آخر مشكل حماية المضائق و آبار النفط و تأمين و حماية أنابيب نقل الطاقة، كتحدٍ آخر يمكن ان يقيض من أمنها الطاقيوق.

الفرع الأول: ارتفاع الاعتماد الروسي على الأسواق و التقنيات الأوروبية في مجال الطاقة.

تتحدد مدى قدرة روسيا على استخدام الطاقة كأداة لتحقيق أهداف سياستها الخارجية تجاه الدول الأخرى، بمدى استقلالية سياساتها و أمنها الطاقيوق، عن الفواعل و الدول الأخرى، لذلك يذهب البعض إلى أنه بالرغم مما تمتلكه روسيا من مقومات طاقيوق تجعل منها عملاق في هذا المجال، غير انها مازالت غير مستقلة تماما في علاقاتها مع أوروبا عند الحديث عن أمنها الطاقيوق، بل إن العلاقة تتحدد بكونها علاقة اعتماد متبادل، يكون كل طرف فيها بحاجة للطرف الثاني، و هنا تنقص احتمالات قدرة روسيا على الاستمرار و النجاح بشكل كامل في استخدام الطاقة كسلاح ضد أوروبا. فعند تحليلنا للوضع الطاقيوق بين الاتحاد الأوروبي و روسيا، نجد بأن دول الاتحاد الأوروبي تعتمد بشكل بالغ على إمدادات الطاقة الروسية بنسبة لا تقل في أحسن أحوالها عن 30% من حاجاتها الطاقيوقية، فضلا عن أنها تصل عند بعض دول أوروبا الشرقية إلى قرابة 100%. بينما تعتمد روسيا اعتمادا شديدا على سوق الطاقة الأوروبية، وبنسبة لا تقل عن 70% من صادراتها الطاقيوقية⁽¹⁾، هذا ما جعل مستوى الترابط بينهما محكوم بعلاقات تبعية و حساسية كبيرة، تجعل كل منهما متأثر و غير مستقل عن الآخر (اعتماد متبادل طاقيوق).

(1) عاطف معتمد عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 45.

من هذا المنطلق يبرز أكبر تحدي بالنسبة للأمن الطاقي الروسي، فبالرغم من الاستراتيجية المطبقة ضمن سياسة روسيا الطاقيّة من حيث تنويع الأسواق الخارجية التي تتجه إليها روسيا بصادراتها، كتوجهها نحو الشرق خاصة نحو الصين و كذلك دفعها باستثماراتها نحو العديد من الدول في المنطقة العربيّة (السعودية) أو في إفريقيا (الجزائر و نيجيريا) كذلك أمريكا اللاتينية (فنزويلا) - سبق و تطرقنا في المبحث السابق إلى إستراتيجية تنويع الأسواق و دفع الاستثمارات الطاقيّة الروسية نحو الخارج- ، غير أنها في الوقت الراهن لا تزال عاجزة على تعويض الأسواق الأوروبية، خاصة و أن جزء منها لازالت كمشاريع قيد الإنجاز (كخط قوة سيبيريا 1 و 2 المتجه نحو الصين)، فبسبب التقارب الجغرافي و سهولة نقل الطاقة بأسعار و تكاليف أقل، تعتمد روسيا على الأسواق الأوروبية بشكل أكبر من الأسواق الأخرى.

هناك من يعتقد أن أوروبا كمستهلك للطاقة هي الأكثر تبعية مقارنة بروسيا كدولة مصدرة، و يقلل من حدة تبعية روسيا لأوروبا في إطار علاقة الاعتماد المتبادل، لكن وجهة نظر أخرى ترى أن العلاقة هي علاقة اعتماد طاقي متبادل متكافئ، و تقدم لنا مقارنة الأمن الطاقي الإقليمي المركب، أو مركبات أمن الطاقة (Energy security complexes) إطارا مهما لفهم نمط التفاعلات بين روسيا و الغرب، و مدى تبعية كل منهما للآخر، فمن خلال نموذج مركبات أمن الطاقة، حاول "بالونكوربي" تحليل التفاعلات الإقليمية القائمة على أساس طاقي بين روسيا و الاتحاد الأوروبي، و ينظر إلى الطاقة كمسألة ذات صلة بالتفاعلات الإقليمية الأمنية المعقدة التي يتم بين دول متجاورة جغرافيا، و يصبح بذلك أمن الطاقة أحد أبرز مركبات الأمن البارزة في مجال إقليمي معين⁽¹⁾. لذلك ينظر لروسيا وفق هذا المدخل على أنها هي الأخرى في حالة تبعية طاقيّة شديدة نحو سوق الطاقة الأوروبية ، حيث يتجه ما يزيد على 80 % من الإنتاج الروسي من النفط والغاز نحو السوق الأوروبية، بينما تستورد روسيا ما يفوق نصف حاجتها من التقنية الخاصة باستخراج النفط والغاز من الاتحاد الأوروبي. و هكذا يمكن القول أن روسيا تعاني من حساسية حرجة، سببها الحاجة الملحة إلى السوق الطاقيّة الأوروبية قصد تصريف منتجاتها الطاقيّة⁽²⁾. و قد عبر في هذا الصدد، "ألكسندر ميدفيديف"، نائب رئيس لجنة إدارة شركة غازبروم المدير العام لشركة "غازبروم اكسبورت"، قائلا: "روسيا هي أكثر اع نقادا حاليّا على الاتحاد الأوروبي وليس العكس... فالإتحاد الأوروبي يعتمد على 25 % (كمعدل) من استهلاكه الغاز من روسيا، بينما تعتمد شركة "غازبروم" على السوق الأوروبية أكثر من 70% في عائدات صادراتها... "غازبروم" تحتاج إلى أوروبا بقدر ما تحتاج أوروبا إلى الغاز الروسي"⁽³⁾.

1) Mikko Palonkorpi. Op. Cit, p p. 01 – 02.

2) محفوظ رسول، "الأزمة الأوكرانية في الميزان الروسي الغربي"، (في: مجلة فكر ومجتمع، طاكسيج كوم للدراسات و النشر و التوزيع، الجزائر، العدد 3، يناير 2016)، ص 47.

3) محفوظ رسول، "أمن الطاقة في العلاقات الروسية-الأوروبية": قراءة وفق نظرية الاعتماد المتبادل"، مرجع سبق ذكره، ص 132-133.

كما تبرز حساسية روسيا على مستوى اعتمادها كذلك على استيراد تكنولوجيا الاستخراج من أوروبا، فبعدما أزمة روسيا مع أوكرانيا التي انتهت بضم شبه جزيرة القرم لروسيا، تعرضت روسيا على إثرها إلى سلسلة من العقوبات الاقتصادية من أوروبا و الولايات المتحدة، و هذا ما قوض فرص روسيا في الحصول على تقنيات الغربية المتطورة المستخدمة في عمليات إنتاج النفط و الغاز، و هذا ما سيؤثر حتما على تطوير روسيا لمشاريعها الطاقوية و قدراتها الإنتاجية، خاصة مع نزوب و تراجع مستوى الاحتياطيات من النفط و الغاز في الكثير من المناطق، ما يدفع لضرورة بحث روسيا عن مناطق أخرى بغرض التنقيب و الإنتاج، و كل هذا يعتمد على تقنيات متطورة، مصدرها الأساسي من أوروبا.

و يمكن تلخيص مؤشرات حساسية روسيا في علاقاتها بالأسواق الأوروبية في النقاط التالية:

- 1 تعتمد روسيا أكثر فأكثر على عائدات و واردات الطاقة، وعلى وجه الخصوص، سوق الطاقة للاتحاد الأوروبي، حيث إن الجزء الأكبر من صادرات الطاقة الروسية 80 % يذهب إلى الاتحاد الأوروبي، ويشكل هذا الجزء شطرا كبيرا من إيرادات الدولة الروسية. لذلك، فإن تعطل الإمدادات الروسية نحو الاتحاد الأوروبي سيكون مكلفا بالنسبة إلى روسيا، وذا آثار فورية.
- 2 يتم تسجيل أعلى معدلات الأسعار المدفوعة كقيمة لصادرات الطاقة الروسية عند المستويات الأوروبية، خاصة دول أوروبا الغربية 500 دولار للألف متر مكعب، حيث لا يتم تقديم هذه المستويات من الأسعار في مناطق أخرى، و من أسواق أخرى محتملة⁽¹⁾.
- 3 ترتبط روسيا مع دول الاتحاد الأوروبي عبر شبكة أنابيب لا يمكن الاستغناء عنها، كما لا يمكن لشحنات الغاز المسال المنقول بحراً عبر الناقلات، أن تكون بديلاً حقيقياً من السوق الطاقوية الأوروبية.
- 4 تعتمد روسيا على بلدان العبور في وسط وشرق أوروبا، حيث توجد طرق إمدادات الطاقة الرئيسية لنقل إمدادات الطاقة الروسية ، بما يجعل روسيا تابعة لهذه الأنابيب و المناطق⁽²⁾، و تنقسم دول العبور إلى ثلاثة فئات: المجموعة الأولى: تمثلها دولاً مثل أوكرانيا، و مولدافيا، و جورجيا، وهي دول لا تمتلك عضوية الاتحاد الأوروبي، غير أنها أكثر تأييداً للغرب، و معارضة لروسيا في الوقت نفسه. بينما تتضمن المجموعة الثانية دول البلطيق ، التي تتمتع بكل من عضوية الاتحاد الأوروبي و منظمة حلف شم ال الأطلسي، غير أنها تحتفظ بعلاقات طاقوية ملتزمة مع روسيا. بينما تضم المجموعة الثالثة روسيا البيضاء ذات الولاء و التأييد الكبير لروسيا، فضلاً عن أرمينيا، التي تعد الحليف القوي

1) Fillippos Proedrou, "The EU-Russia Energy Approach under the Prism of Interdependence", European Security, vol. 16, nos. 3-4, September-December 2007, pp. 329.

2) Ibid.

لروسيا في منطقة القوقاز الجنوبية، يربط روسي بهذه الدول من اعتماد شديد في إمدادات الطاقة نحو الاتحاد الأوروبي، حيث كان يمر ما يقارب 80% من إمدادات الطاقة الروسية عبر أوكرانيا وحدها، بيد أن هذه النسبة انخفضت إلى مستوى 50% بسبب الأزمة بين البلدين في 2007، وكذلك بعد نجاح روسيا في إنشاء أنبوب السيل الشمالي عبر بحر البلطيق نحو ألمانيا مباشرة من دون الحاجة إلى بلدان العبور⁽¹⁾.

الحقيقة أنه يمكن أن تدار تحديات حساسية الاعتماد الروسي بشكل فعال على المدى القصير من خلال ربط روسيا مع السوق الأوروبية بمزيد من العقود الثنائية طويلة الأمد، التي يمكن أن تؤمن مستوى صادرات الطاقة نحو أوروبا، كما تحد من فرص فرض عقوبات أوروبية مشتركة على توريدات الطاقة الروسية⁽²⁾.

بالنسبة للمستوى الثاني الذي يوضح مدى أو إمكانية خضوع و تبعية روسيا طاقياً لأوروبا، فيتعلق بمبدأ **الانجراحية** أو **الهشاشة** و **القابلية للعطب**، و يقصد بالانجراحية هنا، مسؤولية و قدرة الفواعل لتحمل التكاليف المفروضة، عليها من طرف المؤثرات الخارجية⁽³⁾.

يمكن أن نقيس هشاشة الاعتماد الطاقوي الروسي من خلال النظر إلى بدائل صادرات الطاقة نحو السوق الطاقوية الأوروبية، وتكاليف تحويلها إلى بدائل ممكنة. بعبارة أخرى، النظر إلى تلك الطرق والمناطق والقطاعات التي يمكنها أن تكون بديلاً من السوق الطاقوية الأوروبية، وما هي تكاليف ذلك البديل؟⁽⁴⁾ وهكذا ينبغي النظر إلى هشاشة الاعتماد الروسي على الاتحاد الأوروبي وفق منظار ذلك البديل الذي يضم تهديدات طويلة المدى، مثل عدم قدرة روسيا - على المدى الطويل - على القيام بتنوع طرق ومناطق بديلة لإمداداتها الطاقوية تجاه أسواقها المتوخاة⁽⁵⁾.

حاولت روسيا التقليل و تقليص حدة تبعيتها الطاقوية للأسواق و التقنيات الأوروبية، من خلال سلسلة من الإجراءات، أهمها:

- خلق بدائل تقلل من إمكانية تعرض أمنها الطاقوي لتهديدات قريبة أو بعيدة المدى، و تعتمد روسيا مستقبلاً على السوق الآسيوية للطاقة، بفتح مشاريع لنقل الطاقة نحو الصين مثلاً، غير أن كلفة هذا الخيار عالية، إذ سوف تندفع روسيا لبناء شبكة أنابيب جديدة مع الصين والهند وكوريا، و اليابان بغية ربطها بإمدادات الطاقة الروسية⁽⁶⁾.

(1) محفوظ رسول، "أمن الطاقة في العلاقات الروسية-الأوروبية": قراءة وفق نظرية الاعتماد المتبادل"، مرجع سبق ذكره، ص 136.

(2) المرجع نفسه، ص 133.

(3) Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, Op. Cit, p. 07.

(4) Fillippos Proedrou, Op. Cit, p-p. 329.

(5) محفوظ رسول، "أمن الطاقة في العلاقات الروسية-الأوروبية": قراءة وفق نظرية الاعتماد المتبادل"، مرجع سبق ذكره، ص 134.

(6) يوسف خليفة اليوسف، الاقتصاد السياسي للنفط: رؤية عربية لتطورات، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015)، ص 303.

- تعمل روسيا على عرقلة مشاريع الطاقة الأوروبية البديلة لروسيا، قصد التقليل من هشاشة الاعتماد الروسي على السوق الطاقوية لدول الاتحاد الأوروبي، وذلك عبر تحدي أي محاولات بناء خطوط أنابيب بديلة بعيدا عن روسيا، فضلا عن زعزعة الاستقرار السياسي والأمني في دول العبور المهمة لأوروبا، جورجيا وأوكرانيا مثلا.
- تعمل روسيا على تطبيق إستراتيجية "فرق تسد"، بخلق مزيد من الانقسام بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، من أجل الحؤول دون وصول هذا الاتحاد إلى سياسة مشتركة موحدة، تتخذ تدابير غير مواتية لسياسة الطاقة الروسية.
- تعمل روسيا على التقليل من تبعيتها لدول العبور، عبر مشاريع بديلة أهمها السيل الشمالي والسيل التركي، قصد التقليل من هشاشة اعتمادها الطاقوي على الاتحاد الأوروبي على المدى الطويل⁽¹⁾. تتمثل هشاشة الاعتماد الطاقوي الروسي على بلدان العبور - وتحديدا أوكرانيا - بتوفير هذه البلدان طرقا و شبكة أنابيب نقل مهمة للطاقة الروسية. غير أنه يمكن لروسيا أن تخفض من هذه الهشاشة على المدى المتوسط بإنشاء طرق إمداد بديلة تتجنب بلدان العبور الحالية، بل إن روسيا نجحت نسبيا في ذلك من خلال إنشائها مشروع السيل الشمالي الأول، ومشروع السيل الشمالي الثاني قيد الإنجاز. وهذا ما سيرفع بدوره مستوى حساسية وهشاشة اعتماد دول العبور على إمدادات الطاقة الروسية، وبخاصة في حال لم تتبع دول العبور استراتيجيات جديدة تحول دون إتمام روسيا لتلك الخطوط الطاقوية، التي تجتنب بلدان العبور الحالية (مثل تراجع روسيا في بناء مشروع السيل الجنوبي). و يحصل هذا سواء بعرقلة تلك المشاريع الجديدة، أو عبر التوجه الجماعي نحو استهلاك الغاز المسال القادم من مناطق غير روسيا (قطر مثلا)، وهو ما يجعل هذه الأنابيب الجديدة دون جدوى من بنائها بالنسبة إلى روسيا⁽²⁾.

بالنتيجة، يمكن القول بأن حساسية الاعتماد الروسي و انجراحته من الاعتماد الطاقوي على

أوروبا تزداد أكثر، بما ينعكس سلبا على أمنها الطاقوي، في حالتين:

- 1 في حال عجزت روسيا على إيجاد أسواق بديلة لتوريد منتجاتها الطاقوية في آسيا أو مناطق أخرى، هذا من جهة، و تطوير تقنيات الاستخراج و التنقيب خارج الدائرة الأوروبية من جهة ثانية، فإن حساسية اعتمادها الطاقوي على أوروبا، سترتفع و تكون معرضة للتبعية أكثر لأوروبا، و هذا ما يؤثر على استقرار أمنها الطاقوي، و على قدرتها للاستخدام السياسي لسلح الطاقة في تفاعلاتها مع أوروبا.

(1) المرجع نفسه، ص ص 136-137.

(2) محفوظ رسول، "أمن الطاقة في العلاقات الروسية-الأوروبية": قراءة وفق نظرية الاعتماد المتبادل"، مرجع سبق ذكره، ص 134.

2 درجة انجراحي أو هشاشة اعتماد أوروبا على الطاقة الروسية ستقل، في حال ما توجهت أوروبا إلى مصادر بديلة للطاقة الروسية من آسيا أو إفريقيا، أو الولايات المتحدة الأمريكية، و التي ترتبط بمشاريع أنابيب نقل الطاقة أهمها خط أنابيب نقل النفط (باكو - تيبليسي - جيهان)، و الذي يلغي مراقبة موسكو على عملية نقل النفط بحر قزوين من أذربيجان، هذه البدائل الأوروبية بدورها سيكون لها انعكاسات وخيمة على القطاع و الأمن الطاقي الروسي، أين سيفقد أسواقا بقيمة إستراتيجية بالنسبة للاقتصاد الروسي ككل، و كذلك ستفقد روسيا فعالية أهم أداة لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، عندما يتعلق الأمر بقطاع الطاقة، و هنا ستزداد في المقابل انجراحي و هشاشة روسيا في اعتمادها على الأسواق و التقنيات الأوروبية، إذا ما عجزت عن توفير بدائل لتصدير منتجاتها الطاقوية خارج الدائرة الأوروبية.

الفرع الثاني: محدودية الطاقة كأداة في تحقيق أهداف السياسة الخارجية.

يطرح في هذا المستوى من التحليل سؤالين أساسيين: إلى أي مدى نجحت روسيا في تحقيق أهداف سياستها الخارجية اعتماداً على سلاح الطاقة؟ و هل يمكن لروسيا من خلال مصادر الطاقة استعادة مكانتها ودورها العالمي الذي كانت عليها قبل انهيار الاتحاد السوفيتي؟

يتطلب التعرف على مدى قدرة مصادر الطاقة على تحقيق أهداف السياسة الخارجية الروسية النظر إلى درجة نجاح هذا الاستخدام المكثف من روسيا لمصادر الطاقة في سياستها الخارجية، في تحقيق المصلحة الروسية، و كذلك مدى قدرة روسيا على توسيع نطاق استخدامها لسلاح الطاقة في مواجهة قوى دولية كبرى في الساحة الدولية كالولايات المتحدة أو الصين أو الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى واقع و تطور قطاع الطاقة الروسي و تأثيره المستقبلي على سوق الطاقة العالمي.

لجأت روسيا لاستخدام سلاح الطاقة في كثير من الأحيان، و بدرجات متفاوتة من فترة لآخرى (أنظر الشكل 10 و 11 السابقين)، و تمكنت روسيا من النجاح في الضغط على مخالفيها من الدول خاصة الأوروبية مثل جورجيا، و ليتوانيا و كذلك أوكرانيا، غير أن البعض يشكك في مدى نجاعة هذا السياسة و تناسبها مع أهداف السياسة الخارجية الروسية، او مدى قدرتها على حماية أمن الطاقة الروسي.

في واقع الأمر، إذا ما نظرنا إلى الطريقة التي استخدمت بها روسيا مصادر الطاقة في سياستها الخارجية على النحو الذي تناولناه في المطلب السابق،- يلاحظ أن تلك السياسة كانت إقليمية موجهة بالأساس نحو دول كانت أعضاء فيما سبق بالاتحاد السوفيتي لأهداف لا تتعلق بالهيمنة و النفوذ السياسي بقدر ما تتعلق بالأرباح و المكاسب. كما أن هذه الأداة نادرا ما كانت فعالة في تحقيق أهداف السياسة الخارجية الروسية، و تعد حالة ليتوانيا مثلاً على ذلك، فرغم أن لتوانيا تعرضت لعدة حوادث

تتعلق بقطع إمدادات الطاقة الروسية خلال العقدين الماضيين، إلا أن روسيا لم تنجح في تحقيق أهدافها في هذا الشأن، فعندما قامت روسيا بقطع الإمدادات عن ليتوانيا في (1992 / 1993)، كان ذلك بهدف إنهاء مطالب ليتوانيا الخاصة بسحب القوات الروسية من على أراضيها، لكن روسيا لم تنجح، و بالفعل سحبت قواتها من ليتوانيا في عام 1993، أما في عام 1998 ، فقد قامت روسيا بوقف الإمدادات عن ليتوانيا لإجبارها على عدم بيع مصفاة "مازيكيو" إلى شركة النفط الأمريكية "وليامز انترناشيونال"، و مرة ثانية لم تنجح روسيا وتم البيع. و أخيراً في عام 2006 ، قامت روسيا أيضاً بقطع الإمدادات النفطية عن ليتوانيا و التي تنقل عبر خط "دروجا"، و التي تنقل النفط لمصفاة "مازيكيو"، كان أيضاً رسالة واضحة لدفع ليتوانيا لبيع الوحدة للشركات الروسية و هي المحاولة الثالثة التي باءت بالفشل أيضاً⁽¹⁾.

في عام 1998، هددت "غاز بروم" بقطع إمدادات الغاز عن مولدوفا، مدعية أن الخلاف يرجع إلى عدم قيام مولدوفا بالدفع، لكن السبب الرئيسي كان الخلاف بشأن منطقة "ترانسستيريا"، أين كانت هناك سيطرة روسية على المنطقة، و في ظل المفاوضات بين الدولتين بشأن قيام روسيا بسحب قواتها من المنطقة ربطت روسيا بين المفاوضات و واردات الطاقة لمولدوفا. و كرد فعل لذلك هددت مولدوفا بقطع الغاز على بلغاريا و تركيا و اليونان، و هو الأمر الذي كان سيسبب خسائر كبيرة لروسيا لذا لم تقم "غاز بروم" بقطع الإمدادات عن مولدوفا. حسب وجهة نظر التي تقلل من قدرة الطاقة على تحقيق أهداف سياسة روسية الخارجية، إن تمكنت روسيا من تحقيق انتصارات تكتيكية، غير أنها فشلت في معظم الحالات الإستراتيجية المهمة، كمنع توسع الناتو قرب الحدود الروسية أو السيطرة على خطوط النقل أو التأثير على نتائج الانتخابات⁽²⁾.

يُضاف لذلك أن روسيا لا يمكنها استخدام سلاح الطاقة في مواجهة دول أخرى غير الدول التي كانت في السابق أعضاء في الاتحاد السوفيتي السابق، أو دول الاتحاد الأوروبي التي تعتمد بشكل كبير على صادرات الطاقة الروسية، فإن الوضع مختلف بالنسبة لدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية و الصين، فروسيا لا يمكنها استخدام سلاح الطاقة في مواجهة مثل تلك الدول، لأن اعتمادها على روسيا محدود، كما أن لديها عدة بدائل أخرى غير روسيا. فإجمالي مشاركة الطاقة الروسية في إجمالي استهلاك الدولتين يبلغ نحو 03%، بينما النسبة تتجاوز إلى نحو 20% في حالة الاتحاد الأوروبي. و فيما يتعلق بالصين فنحو 10% من الفحم الصيني المستورد من الخارج في عام 2009 جاء من روسيا، فالصين تستهلك 2500 مليون طن من الفحم تستورد منها 100 مليون طن فقط، 10 مليون طن منها جاء من روسيا، و في العام ذاته استوردت الصين بليون كيلو وات / ساعة من

1) Justas Sireika, Op. Cit, p. 14.

(2) خديجة عرفة محمد، "أمن الطاقة و آثاره الاستراتيجية"، مرجع سبق ذكره ، ص 39.

الكهرباء من روسيا. و رغم أن بعض المصادر تشير إلى احتمالية زيادة حصة روسيا في الاستهلاك الصيني من الطاقة الأولية خلال السنوات القادمة، إلا أن القيادة الصينية لن تسمح بتجاوز تلك النسبة حد 10%⁽¹⁾.

فيما يتعلق بدول الاتحاد الأوروبي تصدر روسيا للاتحاد الأوروبي نصف استهلاكه من الغاز، وربع استهلاكه من النفط، و 10% من استهلاكه من الفحم وخمس استهلاكه من اليورانيوم. و خلال الفترة من (2000 – 2005)، فقد قفزت حصة روسيا من الاستهلاك الأوروبي من الطاقة الأولية من 13 إلى 18%، و في عام 2009 زادت النسبة لتصل إلى 20%، و هو ما يرجع إلى عملية التوسع التي شهدتها الاتحاد الأوروبي في عام 2004 بانضمام رومانيا وبلغاريا و مالطا وقبرص⁽²⁾. هذا و تختلف درجة الاعتماد على واردات الطاقة من روسيا من دولة لأخرى داخل الاتحاد الأوروبي، فدول وسط وشرق أوروبا و خاصة الجمهوريات السوفيتية السابقة فهي تاريخياً أكثر اعتماداً على الغاز الروسي⁽³⁾، تصل عند البعض منه 100%.

كما لوحظ خلال السنوات العشر الماضية زيادة الشركات الروسية حصتها في ملكية شركات الطاقة الأوروبية، و ركزت كذلك شركات الطاقة الروسية على زيادة دورها في عملية نقل الطاقة بما يسمح لها بالتحكم في عرض الطاقة و تكريس هيمنتها و سيطرتها أكثر على الطاقة الأوروبية. في المقابل نجد أن شركات الطاقة الأوروبية واجهت صعوبات في الحصول أو الدخول لحقول النفط و الغاز الروسية. و تجدر الإشارة هنا إلى أن "غاز بروم" لديها وضع أقوى في سوق الطاقة الأوروبي مقارنة بشركات النفط الروسية التي تواجه منافسة شرسة من شركات من خارج أوروبا، فـ"غاز بروم" لديها أصول في شركات في نحو 20 دولة أوروبية⁽⁴⁾.

هذا الاعتماد المتبادل الكبير على الغاز الروسي جعل إمكانية روسيا في استخدام مواردها سياسياً أكثر، لكن في المقابل هذا دفع بدول الاتحاد الأوروبي للتفكير في تقديم قانون لبناء مخزون استراتيجي من الغاز يكفي لمدة 45 يوماً، لكن المشكلة هي أن الغاز لا يمكن تخزينه بسهولة مثل النفط و تكلفة تخزينه مرتفعة، و الدول الأوروبية التي يوجد لديها مثل هذه الأماكن للتخزين هي المملكة المتحدة، إيطاليا، ألمانيا و هي تعتبر من أكبر الدول المستهلكة للغاز.

فيما يتعلق بالاعتماد المتبادل، فرغم أن القادة الروس يرون أن العلاقة ليست اعتماداً متبادلاً، و أن دول الاتحاد الأوروبي تحتاج روسيا أكثر مما تحتاج روسيا للاتحاد الأوروبي، فإن هذا ليس صحيحاً بشكل مطلق، فالاقتصاد الروسي كذلك يعتمد بشكل كبير على صادرات الطاقة. كما أنه ما زالت هناك بدائل أمام دول الاتحاد الأوروبي لاستيراد النفط من مناطق أخرى قد يقلل من

1) Kari Liuhto, Op. Cit, p. 22.

2) Ibidem.

3) خديجة عرفة محمد، "أمن الطاقة و آثاره الاستراتيجية"، مرجع سبق ذكره، ص 213.

Kari Liuhto, Op. Cit, p. 27.

هشاشته تجاه روسيا، بخلاف روسيا خاصة أن نقل النفط لا يتطلب مثل هذه البنى التحتية المرتفعة التكلفة كما هو الحال بالنسبة للغاز⁽¹⁾.

يُضاف لذلك أن سياسة روسيا تجاه الدول الأوروبية الخاصة بالتسعير و توقف الإمدادات، ربما تشجع بعض الدول الأوروبية للبحث عن بدائل أخرى خاصة أن هناك بعض المصادر التي تؤكد أن دولاً أوروبية مثل بولندا، السويد، ألمانيا، هنغاريا، رومانيا، و فرنسا ودولاً أخرى تمتلك كمّاً معقولاً من الغاز الصخري، و رغم أن تكلفة إنتاج هذا النوع من الغاز مرتفعة نسبياً في الوقت الحالي، إلا أن مشاكل الأسعار وعدم الاستقرار في عرض الغاز الروسي ربما يدفع تلك الدول نحو هذا البديل و هو ما سوف ينعكس سلباً على إمكانية استخدام الطاقة سياسياً و كذلك سآثر سلباً على أمن الطاقوي لروسيا بشكل عام⁽²⁾.

إذا يبدو أنه بالرغم من أن روسيا حققت عدد من المكاسب جراء اعتمادها على أداة قطع الإمدادات كوسيلة في سياستها الخارجية، غير أنها في المقابل تعرضت للضرر و خسرت بعض القضايا، خاصة ما تعلق بصورتها كدولة طاقتية كبيرة، فقد أثرت هذه الاستراتيجية على الدور الروسي في تحقيق أمن الطاقة العالمي، فروسيا ورغم ما يتوافر لديها من كم كبير من مصادر الطاقة، فقد أكدت أنها دولة لا يمكن الاعتماد عليها وقت الأزمات مقارنة بالمملكة العربية السعودية التي لعبت دوراً مهماً في مواجهة عدد كبير من الأزمات التي شهدتها سوق الطاقة العالمي⁽³⁾، و هذا ما جعلها تخسر عدداً من المواقع المهمة بالنسبة لأمنها الطاقوي.

كما تؤكد أن قياس مدى فعالية الطاقة كأداة في السياسة الخارجية الروسية، لا يقاس بعدد مرات استخدام مصادر الطاقة في السياسة الخارجية، ولكن بالقدرة على تحقيق أهداف السياسة الخارجية، فرغم أن روسيا استخدمت سلاح الطاقة على مدار العقدين الماضيين نحو 60 مرة بمعدل 3 مرات سنوياً في المتوسط، فإن هذا العدد الكبير من استخدام سلاح الطاقة لم يكن مؤشراً على فعالية السياسة الخارجية الروسية، بل أضر روسيا بشكل كبير و أكد أن روسيا لا يمكن الاعتماد عليها في أزمات الطاقة، و أنها لا يمكن أن تضحي بمصالحها تحت أي شرط و لو مرحلياً، و ذلك لضمان استقرار سوق الطاقة العالمي، فروسيا تتبنى اقتراباً براجماتياً مصلحياً بعيداً عن أي اعتبارات أخرى⁽⁴⁾.

(1) خديجة عرفة محمد، "أمن الطاقة و آثاره الاستراتيجية"، مرجع سبق ذكره ، ص 215.

(2) Justas Sireika, Op. Cit, p. 13.

(3) خديجة عرفة محمد، "أمن الطاقة و آثاره الاستراتيجية"، مرجع سبق ذكره ، ص 217.

(4) المرجع نفسه، ص ص 217-218.

الفرع الثالث: تحدي تراجع الاحتياطيات والإنتاج الطاقي الروسي مقابل ارتفاع نسب الاستهلاك والعجز في تمويل الاستثمارات الطاقوية.

تعتبر روسيا قوة طاقيوية عظيمة، وهي (حسب إدارة معلومات الطاقة الأمريكية -2017) أكبر منتج للنفط الخام في العالم، وثاني منتج للغاز الطبيعي الجاف. كما تنتج روسيا كميات كبيرة من الفحم⁽¹⁾، وهي ثاني أكبر احتياطي فحم في العالم، وتحتل الترتيب الثامن عالميا في تصدير الكهرباء، وتغطي أكثر من 10% من الاحتياج العالمي لليورانيوم⁽²⁾.

غير أن الحفاظ على هذه المكانة داخليا وخارجيا يعتبر من التحديات التي تواجه صانع القرار الروسي، ويكمن التحدي الأساسي في هذا المستوى، في مدى قدرة روسيا على إيجاد بدائل من حقول النفط والغاز، و تفعيل مشاريع استثمارية جديدة، في ظل تراجع نسبة المخزون و احتياطيات الحقول القديمة، وكذلك القدرة على التوفيق بين معدلات الإنتاج و معدلات الاستهلاك المحلي المرتفعة، هذا من جهة، و من جهة أخرى يطرح مشكل الحفاظ على قدرتها في تصدير كميات مرتفعة من منتجاتها الطاقوية، التي تعتبر عائداتها من أهم مصادر تمويل الاقتصاد المحلي و القطاعات الأخرى غير الطاقوية، بما فيها صناعة الأسلحة.

فمثلا خلال عام 2016، أنتجت روسيا ما يقدر بنحو 11.24 مليون برميل يوميا من النفط والسوائل الأخرى، واستهلكت حوالي 3.6 مليون برميل يوميا، و صدرت روسيا أكثر من 7 ملايين برميل يوميا في العام نفسه، بما في ذلك حوالي 5.3 مليون برميل يوميا من النفط الخام والباقي في المنتجات والسوائل الأخرى⁽³⁾. قبلها في عام 2015 أنتجت مقدار 10.25 مليون برميل يوميا من النفط الخام، استهلكت منه نحو 3.5 مليون يوميا في السوق المحلي الروسي، و صدرت ما يفوق عن 07 مليون برميل يوميا من النفط حينها.

تكمن المشكلة بالنسبة لروسيا في تراجع كميات الإنتاج، بحيث يتوقع أن تتراجع قدرات الإنتاج النفطي الروسي بحلول عام 2035 إلى 9 مليون برميل يوميا بدلا من 10 مليون برميل يوميا الحالية، و يتوقع بموازاة ذلك زيادة الاستهلاك المحلي الروسي من النفط إلى ما يقارب 4 مليون برميل يوميا من النفط، و هكذا فإن روسيا لن تصدر حينها سوى مقدار 5 مليون برميل يوميا من النفط، بدلا مما هي عليه في المستوى 7 مليون برميل يوميا خلال سنة 2015⁽⁴⁾.

على مستوى إنتاج الغاز الطبيعي نجد أنه يصل لمقدار 605 مليار م³ سنويا، بيد أنه يتم استهلاك منه نحو 413 مليار م³ في السوق المحلي الروسي، بينما يتم تصدير الباقي إلى نحو أسواق الطاقة العالمية، سيما دول أوروبا. و تشير التقديرات إلى هذا المعدل سوف يقفز إلى إنتاج ما قدره

1) U.S. Energy Information Administration, Op.Cit, 31 October 2017, p. 01.

(2) مصطفى علوي، " خريطة جديدة: تحولات أمن الطاقة ومستقبل العلاقات الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص 11.

3) U.S. Energy Information Administration, Op. Cit, 31 October 2017, p. 01.

(4) ممدوح سالم، أسباب الهبوط الحاد في أسعار النفط: فائض الإنتاج أم السياسة الدولية؟ (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 62.

723 مليار م³ بحلول 2035، و يسجل كذلك في المقابل ارتفاع في معدلات الاستهلاك بمقدار 459 مليار م³ في سوق الطاقة المحلي لروسيا، و تصدير مقدار 268 مليار م³ في الوقت نفسه⁽¹⁾.
بناء على هذه المعطيات، يكمن أكبر تهديد قد يواجه روسيا مستقبلا، في احتمال عجزها عن تلبية الحاجات الطاقوية الأوروبية والآسيوية في الوقت نفسه، بسبب عدم قدرتها على تمويل الاستثمارات اللازمة، و بخاصة مع العقوبات الاقتصادية والتكنولوجية المفروضة عليها، وهو ما يعوق عملية اكتشاف و استغلال حقول طاقي جديدة، فضلا عن صعوبات بناء خطوط أنابيب جديدة بسبب ارتفاع تكاليفها. حيث تواجه شركة "غاز بروم"، ارتفاعا حادا في تكاليف الإنتاج، كما يتوجب عليها تطوير حقول جديدة في طبقات أرضية عميقة في منطقة القطب الشمالي لتحقيق زيادة في الإنتاج تكون قادرة على التماشي مع الأهداف الإنتاجية المرجوة. وهكذا، فإن درجة هشاشة الاعتماد الطاقوي الروسي تعتمد أكثر فأكثر على السياسات الرامية إلى حل هذه المسألة⁽²⁾.

إذا ففي ظل تراجع و غياب الاستثمارات، صار قطاع الطاقة الروسي يواجه قدرا كبيرا من المشكلات، خاصة مع تهالك البنى التحتية للطاقة بالبلاد وعدم قدرة شركات الطاقة الروسية على توجيه مزيد من الاستثمارات لحقول الطاقة، مما يظهر قصور الدولة في إدارة مواردها من الطاقة بنجاح، فعلى سبيل المثال تتفق شركة "غاز بروم" جزءا كبيرا من عائداتها على الإعانات الموجهة للاستهلاك المحلي، ما يعوق الدولة عن تجديد أصولها⁽³⁾.

كما أن قطاع الطاقة الروسي مغلق أمام الاستثمارات الأجنبية ما يحول دون اكتشاف حقول جديدة بالبلاد، أو استغلال الحقول التي تم اكتشافها بالفعل. يضاعف الموقف سوءا أن أكبر ثلاثة حقول للغاز الطبيعي في سيبيريا تواجه تراجعا في الإنتاج، كما أن أكبر حقول الغاز الطبيعي في روسيا و هو حقل (Medvezhe)، شهد بالفعل تراجعا في الإنتاج منذ فترة طويلة. و الأمر ذاته بالنسبة لحقول النفط الرئيسة التي يشهد معظمها تراجعا في الإنتاج⁽⁴⁾. وحتى لو كان هناك إمكانية من الناحية النظرية لإيجاد النفط في سيبيريا، فإنه من غير الممكن إنتاج النفط الخام من تلك الحقول بسبب صعوبة التضاريس جغرافيا، و تكلفة البنى التحتية و النقل الضخمة، و هي التكلفة التي ستفوق العائد المتوقع⁽⁵⁾.

كما أدت سياسة العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا من الولايات المتحدة و أوروبا، -و التي جاءت كرد فعل على ضم روسيا لشبه جزيرة القرم ف عام 2014-، إلى تراجع

1) British Petroleum, **Statistical review of world energy**, 2016.

2) عماد يوسف قـدورة، "روسيا وتركيا: علاقات متطورة وطموحات متنافسة في المنطقة العربية"، (في: سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد 15، يوليو 2015)، ص 37.

3) خديجة عرفة محمد، "أمن الطاقة و آثاره الاستراتيجية"، مرجع سبق ذكره، ص ص 215-216.

4) Justas Sireika, Op. Cit, p. 13.

5) خديجة عرفة محمد، "أمن الطاقة و آثاره الاستراتيجية"، مرجع سبق ذكره، ص 216.

حجم الاستثمارات الخارجية في الحقول الطاقوية الروسية ، و جعلت مشاريع التمويل أكثر صعوبة، لا سيما في مشاريع القطب الشمالي البحرية و البرية، بعدما تم حظر تصدير السلع والخدمات⁽¹⁾، فقد قوضت هذه العقوبات من فرص روسيا في الحصول على التقنيات الغربية المتطورة المستخدمة في عمليات انتاج النفط والغاز في تلك الحقول و الأماكن النفطية الوعرة في شرق سيبيريا ومنطقة القطب الشمالي، و التي لن تتمكن روسيا من تطوير مشاريعها الطاقوية وقدراتها الإنتاجية دون تلك التقنيات المتطورة⁽²⁾، و يعتبر هذا من أهم العوامل التي يتوقع أن تؤدي إلى تراجع الإنتاج الطاقوي الروسي، في حال لم يجد بديلا متاحا عن الدائرة الأوروبية.

كما حدثت العقوبات من قدرة الشركات الروسية على الوصول إلى أسواق رأس المال في الولايات المتحدة ، واستهدفت على وجه التحديد أربع شركات طاقة روسية: (نوفاتيك ، روس نفط ، غازبروم نفت، و ترانسنت). كما فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات مماثلة، رغم أنها تختلف في بعض الجوانب عن التدابير الأمريكية⁽³⁾.

في أوت 2017 ، سنت الولايات المتحدة تشريعات جديدة تقنن العقوبات الحالية على روسيا. كما وسع هذا التشريع الحظر المفروض على توفير التكنولوجيا لدعم مشاريع الطاقة في روسيا، و المتعلقة بالمياه العميقة الجديدة، أو المشاريع في القطب الشمالي و المشاريع الخاصة بالموارد الصخرية⁽⁴⁾.

عمليا ، توقفت جميع الشركات الغربية عن المشاركة في مشاريع التنقيب في المشاريع المحددة ضمن العقوبات، في السنوات الأخيرة ، و كرد فعل على هذه الإجراءات العقابية قدمت روسيا في السنوات الأخيرة ، تخفيضات ضريبية خاصة أو إعفاءات ضريبية لتشجيع الاستثمار في الموارد التي يصعب تطويرها ، خاصة في مناطق القطب الشمالي، بما في ذلك الاحتياطات الصخرية، و هنا تراجعت بعض الدول الأوروبية و حتى شركات أمريكية عن تطبيق العقوبات بشكل مطلق، بحيث انجذبت الكثير من الشركات الطاقوية العالمية ، لهذه التحفيزات الاستثمارية ، و كان أهمها توقيع شركات مثل (ExxonMobil و Shell و BP و Statoil) اتفاقات مع شركات روسية لاستكشاف الموارد الصخرية. كما دخلت كل من شركة (ExxonMobil ، و Statoil و Eni و China National Petroleum Company (CNPC) في شراكة مع شركة " روس نفط" في عامي 2012 و 2013 لاستكشاف و التنقيب عن حقول النفط بالقطب الشمالي⁽⁵⁾ (*).

1) U.S. Energy Information Administration, Op.Cit, 31 October 2017, p. 03.

(2) محفوظ رسول، "الأمن الطاقوي الروسي بين الفرص و القيود"، مرجع سبق ذكره، ص 113.

3) U.S. Energy Information Administration, Op.Cit, 31 October 2017, p. 03.

4) Ibidem.

5) Ibidem.

(* للاطلاع على تفاصيل أكثر حول تأثير العقوبات الاقتصادية على تمويل استثمارات المشاريع الطاقة الروسية، إرجع إلى: (U.S. Energy Information Administration, «Country Analysis Brief: Russia», 31 October 2017)

إذا يبدو أن قدرة روسيا على استخدام سلاح الطاقة لتحقيق أهداف سياسة الخارجية و تأمين أمنها الطاقوي، تأثرت بشكل كبير بفعل العقوبات الاقتصادية، و مست أهم مرتكز لدى أمن الطاقة الروسي المرتبط أساسا باكتشاف كميات جديدة من مصادر الطاقة، لتأمين الحاجيات المحلية لاستهلاك الطاقة، و الحفاظ كذلك على القدرة لتصدير كميات نو الخارج، نظرا للأهمية الاستراتيجية لواردات الطاقة في تطوير و استقرار الاقتصادي الروسي ككل.

الفرع الرابع: تحدي تأمين و حماية أنابيب نقل الطاقة ضمن دول و مناطق العبور.

يعد مفهوم أمن العبور أحد المضامين الجديدة لمفهوم أمن الطاقة، سواء بالنسبة للدول المصدرة أو المستهلكة، و تواجه روسيا معضلة عرقلة إمداداتها الطاقوية نحو الأسواق العالمية، سيما الأوروبية منها، و ما ينجم عن ذلك من أضرار تمس أمنها الطاقوي و الاقتصادي ككل، بسبب تعطل وصول إمدادات الطاقة للأسواق.

تتجه معظم صادرات الطاقة الروسية عبر شبكة واسعة من الأنابيب، يعتمد أهمها على أوكرانيا كدولة عبور لإمدادات الطاقة الروسية، أين يمر حاليا ما يفوق 50% من توريدات الطاقة الروسية نحو أوروبا عبر أوكرانيا، و تحديدا عبر خط دروقبا (خط الصداقة). و تثبت الخبرة التاريخية أن أوكرانيا لطالما شكلت نقطة ضعف منيعة لإمدادات الطاقة الروسية نحو أوروبا. و قد تجلى ذلك بوضوح على أثر الأزمة الأوكرانية لعام 2009، حينما قامت أوكرانيا بعرقلة إمدادات مهمة من الطاقة الروسية نحو السوق الأوروبي، بل و قامت أوكرانيا بعرقلة مستويات مهمة من الطاقة الروسية الموجهة لأوروبا، حيث كان ذلك بطريقة غير قانونية ، فضلا عن قيام أوكرانيا حينها بابتزاز روسيا عبر رفضها لتعريفات عبور الطاقة إلى مستوى 3 دولار لكل ألف م³ من الغاز/100 كلم . و تكمن أيضا خطورة التبعية الطاقوية الروسية لدول العبور مثل أوكرانيا في خطر عرقلة هذه الإمدادات، ناهيك عن صعوبة التخلص من هذه التبعية إلى ما قبل عام 2025، نظرا لضخامة تكلفة مشاريع الطاقة البديلة التي قد تجتاز أوكرانيا⁽¹⁾ كخط السيل الشمالي او خط السيل التركي.

الفرع الخامس: التحديات الروسية في حماية المضائق و آبار النفط.

في سنة 2007 أعلن الرئيس الروسي "بوتين" أن الهديوس المستخلصة من احتلال أفغانستان و العراق ، تفرض على الدول الغنية بالنفط امتلاك دفاعات عسكرية قوية، كانت هذه إشارة واضحة إلى القلق الذي يعتري روسيا من مستقبل الصراع على الموارد الأولية ، و من احتمال محاصرة روسيا عسكريا بعدما بدأت عملية تنفيذ خطط السيطرة على مناطق و جود النفط و الغاز و الممرات التي تؤمن وصول هذه الموارد إلى المستهلكين، و إذا كان الشرق الأوسط منطقة تم

(1) محفوظ رسول، "الأمن الطاقوي الروسي بين الفرص و القيود"، مرجع سبق ذكره، ص 114.

اكتشاف مخزونها الهائل من الطاقة في وقت مبكر، فإن المعلومات تؤكد عن وجود احتياطي كبير من هذه الموارد في بحر قزوين، و الذي شكل مركز استقطاب قوي لقوى الكبرى على رأسها الولايات المتحدة، الصين و كذلك الاتحاد الأوروبي، فقد قدرت قيمة النفط المستخرج من بحر قزوين مثلا، من قبل وزارة الخارجية في عام (1997) بأنها تساوي حوالي 4 تريليون دولار، و لذلك ينظر إلى امتلاكه على نطاق واسع على أنه شيء ذو قيمة إستراتيجية كبيرة، قد تستدعي التدخل العسكري من أجله⁽¹⁾.

كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد أعلنت عن منطقة بحر قزوين كمنطقة حيوية لها، في حين أنها بالتأكيد منطقة حيوية لروسيا أيضا، و فيما كانت الولايات المتحدة الأمريكية تساعد جورجيا عسكريا، كونها نقطة عبور النفط و الغاز من قزوين إلى تركيا كان السبب الرئيسي وراء السيطرة الروسية على الشيشان و أبخازيا و أوسيتيا الجنوبية⁽²⁾.

هكذا صار الصراع الخفي بين روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية بادي للعيان في جورجيا، التي برز دورها كمرآة أمن محتمل لخطوط النفط و ال غاز لتجنب المرور بالأراضي الروسية، ففي حين سعت واشنطن لزيادة تأثيرها في هذا البلد عن طريق دعم نظام موال لها، عملت روسيا بالتوازي على زيادة تدخلاتها في تلك المنطقة، و قد ساهم ذلك في توتير الأجواء و نشر الاضطراب السياسي و العرقي بين "تبليسي" و سكان إقليم أوسيتيا الجنوبية و أبخازيا الموالين لروسيا، و استغلت روسيا تحرشات جورجيا لرد الصاع صاعين عسكريا و إيقاف كل الاستفزازات بحقها، و حصلت المواجهة في 2008، و كان الاجتياح الروسي لقسم كبير من الأراضي الجورجية درسا كبيرا زاد من حدة التوتر بين روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا⁽³⁾.

بالتالي صار تأمين و حماية طرف الإمدادات النفطية يشكل تحدي كبير بالنسبة لروسيا، خاصة و إن نسب احتياطات الطاقة بروسيا عرفت تراجعا معتبرا، لذلك صار لزاما عليها إيجاد بدائل معقولة لتعويض ذلك النقص، و من هذا المنطلق رفضت روسيا سحب قواتها العسكرية، من القواعد الواقعة في أراضي جورجيا و أذربيجان رغم انسحاب هاتين الدولتين من معاهدة رابطة الدول المستقلة عام 1999، و وجود قواعد عسكرية دائمة لها في كل من نيجيكستان و تركمانستان و قرغيزستان، و هذه الأخيرة تستضيف في نفس الوقت قاعدة عسكرية للولايات المتحدة الأمريكية تستعملها لنقل الإمدادات العسكرية و اللوجيستية إلى قواتها في أفغانستان، و ربما كانت تلك القاعدة السبب الحقيقي لقلب الحكومة في قرغيزستان في 7 أبريل 2014، من قبل متظاهرين مدعومين من روسيا⁽⁴⁾.

(1) مايكل كلير، مرجع سبق ذكره، ص 21.

(2) المرجع نفسه، ص 110.

(3) مجموعة مؤلفين، التسليح و نزع السلاح و الأمن الدولي، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، 295.

(4) أسماء حداد، "الرهانات الروسية الطاقوية وتأثيرها على مكائنها الجيوسياسية"، المركز الديمقراطي العربي، نشر في (14-10-2017)، متوفر على الرابط: <http://democraticac.de/?p=42446>

الفرع السادس: تحدي خطوط أنابيب الطاقة البديلة المنافسة لروسيا على أسواق الطاقة الأوروبية.

تواجه روسيا شبكة واسعة من خطوط الطاقة المنافسة لها و لأسواقها التقليدية في

أوروبا، و بالرغم من أن روسيا وضعت خططا بديلة للسيطرة على هذه الأنابيب البديلة، غير أن نجاحها في احتواء هذه المشاريع مازال مرهونا بمدى خضوع الدول المصدرة لضغوطاتها، خاصة في منطقة آسيا الوسطى (كازاخستان و أذربيجان) و كذلك توفر خيارات عدة لإمدادات الطاقة الأوروبية من دول المشرق العربي (قطر) و دول الجوار (إيران) و دول شمال إفريقيا، أهمها:

- **أنبوب باكو-جيهان النفطي** : يعد هذا الأنبوب منافسا لروسيا في سوق الطاقة الأوروبي، حيث

تم بناؤه عام 2005، بغية نقل إمدادات الطاقة من أذربيجان عبر جورجيا، ليصب في ميناء جيهان التركي، بقدرة نقل قدرها ربع مليون برميل يومي من النفط⁽¹⁾.

- **أنبوب باكو-أرضورم للغاز الطبيعي** : و يعد خطا منافسا لإمدادات الغاز الروسي نحو

أوروبا، حيث تم إنشاء هذا الخط لنقل مقدار 8.8 مليار م³، من الغاز سنويا من كازاخستان و أذربيجان نحو تركيا، و قد تم إنشاء هذا الخط عام 2006.

- **أنبوب نابوكو** : يمثل هذا الخط مبادرة أوروبية مدعومة من طرف الولايات المتحدة

الأمريكية، قصد كسر الهيمنة الروسية على إمدادات الطاقة نحو أوروبا، عبر بناء هذا الأنبوب لنقل إمدادات نحو أوروبا من مناطق آسيا الوسطى، و تحديدا "حقل شاه دنيز"

بأذربيجان، بطاقة تمريرية قدرها 31 مليار م³ من الغاز سنويا بحلول عام

2017، و الحقيقة التي تكمن في خطورة بناء هذا الأنبوب بالنسبة إلى روسيا في كونه يربط رابع أكبر احتياطي عالمي من الغاز مع السوق الأوروبية دون المرور عبر روسيا، و هو ما سوف يحد من حصة روسيا في سوق الطاقة الأوروبي و هيمنتها عليه⁽²⁾، غير أن المشروع حاليا هو متوقف بسبب خلفيات تقنية و خلافات قانونية و سياسية بين الدول المعنية بالمشروع.

- **تحدي المشروع العربي لنقل الغاز نحو أوروبا عبر سوريا و تركيا** : يواجه الأمن الطاقي

الروسي تحديا آخر، و نقل إمدادات الطاقة من دول المشرق العربي عبر بناء أنبوب لنقل

الطاقة باتجاه سوريا و تركيا ومنه الى أوروبا، حيث تبدو قطر أشد اندفاعا لتجسيد مثل هذا المشروع لنقل إمداداتها الطاقوية من الغاز عبر الأنابيب نحو أوروبا بدلا من الناقلات

النفطية، التي تجتاز عديد المضائق البحرية المزدحمة، و من هذا المنطلق تتمسك روسيا

بالحفاظ على الوضع الراهن في سوريا لصالح بشار الأسد، بغية عرقلة تجسيد مثل هذا

(1) محفوظ رسول، "الأمن الطاقي الروسي بين الفرص و القيود"، مرجع سبق ذكره، ص 115.
 (2) طارق رضوان، حرب الطاقة المقدسة: النفط و الغاز و الدم، (مصر: هلا للنشر والتوزيع، 2016)، ص 552.

المشروع، الذي سيقبل بشكل كبير من حظوظها في الاستمرار في السيطرة على أسواق الطاقة الأوروبية بشكل منفرد.

- تحدي أنابيب الطاقة الجديدة من شمال إفريقيا نحو أوروبا: اتجهت الدول الأوروبية لتشجيع

إقامة مشاريع أنابيب جديدة لنقل الطاقة من شمال إفريقيا، مثل ليبيا والجزائر، وحتى من نيجيريا، عبر شبكة خطوط أنابيب جديدة لعل أهمها مشروع "ميد غاز" من الجزائر الى اسبانيا لنقل ما مقداره 8 مليار م³ من الغاز الطبيعي نحو أوروبا، وقد أنجز عام 2011. بالإضافة لمشروع "جالسي" لنقل الغاز نحو ايطاليا وفرنسا، و كذا مشروع الأنبوب العابر للصحراء لنقل إمدادات الطاقة من نيجيريا عبر النيجر والجزائر نحو أوروبا أيضا⁽¹⁾، و هو ما سريهاهم في تقليص حصة روسيا في أسواق الطاقة بجنوب أوروبا، فضلا عن منافسة مشاريع الطاقة الروسية هناك، مثل مشروع السيل الجنوبي والسيل التركي اللذان مازالا قيد الإنجاز⁽²⁾.

1) Ali Aissaoui, **Algerian Gas: Troubling Trends, Troubled Policies**, (University of Oxford: Oxford Institute for Energy Studies, 2016),p.21.

(2) محفوظ رسول، "الأمن الطاقتي الروسي بين الفرص و القيود"، مرجع سبق ذكره، ص 116.

ختاما يمكننا القول في نهاية هذا الفصل، أن سياسة روسيا الخارجية منذ تولي "فلاديمير بوتين" الحكم سنة 2000، عملت على استعادة مكانتها و دورها المؤثر في صنع السياسات و التوازنات على المستوى الإقليمي و المستوى العالمي، بما يتماشى و مصالحها القومية، و في سعيها لبلوغ أهدافها اعتمدت على مجموعة من الأدوات في سياستها الخارجية تراوحت بين القوة العسكرية و الدبلوماسية و كذلك الأدوات الاقتصادية التي اشتملت على الطاقة كأحد أهم ركائز سياستها الخارجية. برزت الطاقة بالنسبة لروسيا كأداة و هدف في حد ذاتها، بل وصبغت توجهات سياستها الخارجية حتى أضحت البعض يصف سياسة روسيا الخارجية بأنها سياسة طاقة خارجية ، فروسيا مدركة تماما لمكانة الطاقة بالنسبة لاقتصادها، بحيث تعتبر ثاني أهم مورد للميزانية العامة بعد الصناعات الحربية، و هنا نجد أن روسيا استفادت من مقوماتها الداخلية و قدراتها الإنتاجية في النهوض باقتصادها و التنمية الداخلية هذا من جهة، و على المستوى الخارجي اعتمدت على الطاقة كنقطة قوة في تفاعلاتها مع الأطراف الخارجية، خاصة دول الاتحاد الأوروبي و الغرب عموما. صار القطاع الطاقي الروسي، أهم الأدوات التي يعتمدها الكرملين في تحديد توجهات الإستراتيجية الروسية، الهادفة لتحقيق مصالحها الحيوية ، و لا تلجأ روسيا إلى استخدامها فقط في حالات الضعف فحسب بل حتى في الحالات التي لا تكون فيها كذلك، تلجأ إلى استخدامها بهدف استعادة قوتها و مكانتها المفقودة.

في هذا الصدد نجد أن الحكومة الروسية مع "بوتين" عملت و لازالت تعمل لإحكام قبضة و هيمنة روسيا على أسواق الطاقة الأوروبية و العمل على إخضاعها، من خلال التحكم في كميات و أسعار الطاقة، و كذلك السيطرة على أنابيب النفط التي تجلب الطاقة من مناطق أخرى نحو أوروبا عبر الأراضي الروسية، و بهذا تضمن روسيا أن إمدادات الطاقة الأوروبية ستبقى مرتبطة بالإرادة الروسية، و هذا ما سيشجع لها فرص أكبر لاستخدام الطاقة كورقة مساومة و أداة ضغط، بحيث قامت روسيا بتوظيف السلاح الطاقي، في مواجهة مشاريع الدول الأوروبية و الغربية في المنطقة، في مسائل وقضايا أمنية كتوسيع الناتو و قضية الدرع الصاروخية و لصد أي تغلغل أوروبي تجاه ما يعرف بالجوار القريب. من خلال الضغط عليها بتفعيل هذه الإستراتيجية و نظرا لأهمية القطاع الطاقي، عملت الحكومة الروسية على استرجاع سيطرتها الكاملة عليه، و دعمت احتكار الشركات الحكومية التابعة للدولة في قطاع الطاقة، و على رأسها شركة غازبروم، الناشطة في مجال الغاز الطبيعي.

رأينا كذلك أن استخدام الطاقة في سياسة روسيا الخارجية تبقى مرهونة بتجاوز عدد من التحديات التي من شأنها ان تعيق و تحد من فعالية سلاح الطاقة الروسي، فمن جهة نجد أن روسيا صارت تواجه تحدي مرتبط بتراجع حجم الاحتياطيات الداخلية، ولتجاوز هذا المشكل تعمل روسيا اليوم على استكشاف مناطق أخرى في الشمال لتعويض النقص المتوقع مستقبلا، كذلك نجد أن روسيا

تعاني هي الأخرى من تبعية للتقنيات المعتمدة في التنقيب و الاستخراج و التي يتم جلبها من أوروبا بشكل أساسي، بالإضافة إلى تحدي حماية مناطق العبور من أي تهديدات كانت سياسية أو تقنية أو إرهابية، و في مستوى آخر تبقى مشكلة خلق أنابيب طاقة بديلة للغاز و النفط الروسي على المستوى الأوروبي أحد أبرز التحديات، و هنا يتوجب على روسيا للاستمرار في إحكام قبضتها على مجال الطاقة الأوروبي أن تقوم باستحداث خطوط أخرى تحظى بجاذبية أكبر لدى الأوروبيين كخط السيل الشمالي الذي يلقي دعماً كبيراً من ألمانيا، او تقوم في مستوى آخر بعرقلة وقطع الطريق أمام الأنابيب البديلة سواء باقتحام المشاريع عبر المشاركة برأس مال الروسي، أو عبر السيطرة على ممرات هذه الأنابيب، و كذلك ممارسة الضغط على حكومات المصدرة للطاقة نحو أوروبا.

يتضح أن روسيا تواجه توليفة واسعة من التحديات التي تمس صميم أمنها الطاقوي في الوقت الراهن وعلى المدى القريب، بما يستدعي من صناعات السياسات في روسيا من بناء سياسات واستراتيجيات طاقوية بعيدة المدى، تقوم على انجاز متطلبات الأمن الطاقوي الروسي عبر أبعاده الشاملة.

الفصل الثالث الفصل الثالث

الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي في ظل إستراتيجية
واقع الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي في ظل إستراتيجية

الطاقة الروسية

تحتل الطاقة مكانة مهمة لدى دول الاتحاد الأوروبي (*) ، باعتباره كيان اقتصادي

منتج و على درجة كبيرة من التطور الصناعي و الزراعي، بحيث صارت أحد أهم المكونات و الركائز الحيوي ضمن الاقتصاديات الأوروبية وأنماط الحياة الحديثة بها، و تلعب الطاقة اليوم دورا حاسما في التفاعلات الأوروبية داخليا ضمن الاتحاد أو خارجيا، فالاتحاد الأوروبي يعتبر كتكتل اقتصادي بالأساس، و يعتبر قطب اقتصادي مهم في العالم، على الصعيد الصناعي أو المالي و التجاري و الزراعي، بما في ذلك امتلاكه للتكنولوجيات و التقنيات الحديثة، و كل هذا التطور صاحبه في المقابل ارتباط وثيق بمصادر الطاقة التي تعتبر المحرك الرئيسي و الدافع لقطاع الإنتاج الأوروبي في كل المجالات ، ما جعل حاجته للموارد أمرا ضروريا و حاسما في استقرار أوروبا اقتصاديا و كذلك اجتماعيا و سياسيا.

من الناحية التاريخية، تشير الوثائق المختلفة بأن أول مؤشرات الاهتمام الأوروبي بمسألة الطاقة قد برزت في الاتفاقية الموقعّة من قبل الدول الأعضاء (فرنسا، ألمانيا الغربية، إيطاليا، هولندا، بلجيكا و لوكسمبورغ)، في باريس خلال العام 1951 (1)، و المتعلقة بإنشاء المجموعة الأوروبية للفحم و الصلب (Establishment of coal and Steel Union)، و هنا طرحت قضية الطاقة، كمصدر و بذرة أولى لبدايات الحوار و تشكل العمل الجماعي المشترك داخل أوروبا.

ازدادت أهمية الطاقة أكثر مع دخول أوروبا مرحلة جديدة، رافقتها تغييرات سياسية ثورية و بروز جملة من الطموحات الاستراتيجية بعد الحرب الباردة ، و صارت الطاقة اليوم في صلب القرار الاستراتيجي لكافة دول الاتحاد الأوروبي، و مكونا رئيسيا في سياستها القصيرة وبعيدة المدى، و يعتبر أمن الطاقة العماد الأساسي لتلك السياسات.

* (نوضح في هذه النقطة بأن حدود استخدام الأمن الطاقوي الأوروبي في العنوان الرئيسي للمذكرة المقصود به أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي بشكل خاص و ليس دول أخرى تقع أراضيها أو جزء أو كلها في الحيز الجغرافي للقارة الأوروبية لتركيا و روسيا و أوكرانيا و مولدافيا و روسيا البيضاء مثلا فالدراسة لا تشمل أمن الطاقة لهذه الدول السالفة الذكر . و بذلك فإننا نستخدم مصطلح الأمن الطاقوي الأوروبي بدلالة أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي.

يشكل الاتحاد الأوروبي تكتلا سياسياً و اقتصادياً أوروبياً بدأ مساره منذ عام 1951 و مرّ بعدة مراحل توسع خلالها ليشمل 28 دولة أوروبية ، في عام 1992م، بعد توقيع معاهدة "ماستريخت" عدا ما كان يعرف باسم الجماعة الاقتصادية الأوروبية اتحاداً أوروبياً. وبتأسيس هذا الاتحاد عزم على بدء مرحلة جديدة في عملية إنشاء وحدة أوثق من أي وقت مضى بين شعوب أوروبا، تُتخذ، كما أدخلت معاهدة "ماستريخت" سياسات و أشكال جديدة للتعاون في قطاع السياسة الخارجية و الأمن، توسعت العائلة الأوروبية مرة أخرى في عام 1995م بانضمام كل من (النمسا، فنلندا، السويد).

للمزيد من المعلومات حول الاتحاد الأوروبي و أعضائه و مؤسساته و سياساته المختلفة، ارجع إلى:

- للموقع الرسمي للاتحاد الأوروبي على الرابط: https://europa.eu/european-union/index_fr

- أنظر أيضا: موقع الموسوعة السياسية على الرابط: <http://political-encyclopedia.org>

(1) حسن عز الدين، مرجع سبق ذكره.

نظرا لأهمية الطاقة في الاقتصاديات الأوروبية، فإن الحكومات يساورها بالغ القلق إزاء مخاطر التعرض لانخفاض في الإمدادات. وبالإضافة إلى كل من التخزين الاحتياطي، ودعم الإنتاج المحلي، وتتنوع مصادر الإمداد، فإن الحكومات لديها قابلية لتظل تابعة و خاضعة للدول الموردة⁽¹⁾. تبعا لذلك صار التهديد و الهاجس الكبير بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي هو التخلص من تبعيتها الطاقوية لجهات خارجية محدودة ، نظرا للمخاطر المحيطة بهذا الوضع على صعيد تعطل إمدادات الطاقة من جهة، و كذلك انعكاس ذلك على استقلالية قراراتها ا و سياساتها الاقتصادية، و غير الاقتصادية، و في حالة الاتحاد الأوروبي نجد أن اعتماده الكبير على واردات الطاقة من روسيا، و التي تعتبر المصدر الأول و التاريخي المهيمن على توريد الطاقة نحو أوروبا، هذا الأمر استلزم إطلاق عملية جدية لإعادة صياغة سياسة الطاقة الأوروبية على الصعيد الأشمل، لا سيما في ما يتعلق بمسألة تنويع مصادرها وعدم الاكتفاء بالاعتماد على مصدر وحيد هو روسيا⁽²⁾. خاصة و أن روسيا تعتبر الطاقة ليس كمجرد سلعة اقتصادية بل كسلاح و أحد أهم أدوات التأثير في سياستها الخارجية، و الذي تسعى من خلالها للتأثير و التحكم و السيطرة على أسواق الطاقة الأوروبية و استغلال هذا الوضع في مساومة الاتحاد الأوروبي في قضايا أخرى أمنية و سياسية.

على ضوء ماسبق سنتناول بالتحليل ضمن هذا المستوى من الدراسة، إشكالية أساسية ترتبط بمحورين مهمتين بالنسبة لأمن الطاقة الأوروبي في ظل الاستراتيجية الروسية للطاقة، تتعلق **الأولى** بـ: تحليل الوضعية الطاقوية للاتحاد الأوروبي على ضوء مفارقة قلة الإنتاج و الاحتياطات مقابل ارتفاع الطلب و الاستهلاك ، و **الثانية** بـ: مدى أهمية الإمدادات الروسية من الطاقة لاقتصاديات الدول الأوروبية، و إمكانية تأثر و تعرض أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي لكل أو دول أعضاء معينة لمخاطر و تهديدات بسبب الدور الذي تلعبه روسيا كمصدر للطاقة.

(1) إف. ستيفن لارابي و آخرون ، روسيا و الغرب بعد الأزمة الأوكرانية - أوجه الضعف الأوروبية جراء الضغوط الروسية ، (كاليفورنيا- الولايات المتحدة الأمريكية: مؤسسة (راند / RAND)، ط 1، 2017)، ص 30.
(2) المرجع نفسه.

المبحث الأول: تحليل الوضعية الطاقوية للاتحاد الأوروبي: المقومات الطبيعية و الإنتاجية.

يحتل الاتحاد الأوروبي مراتب متقدمة ضمن الاقتصاديات الأكثر تطورا في العالم، باعتباره أحد أبرز القوى الاقتصادية الكبرى عالميا، لذلك نجده من أكثر الجهات المستهلكة للطاقة في العالم إلى جانب الولايات المتحدة و الصين، و يعتبر النفط و الغاز العمود الرئيسي لديناميكية الاقتصاديات الأوروبية، و الشرط الرئيسي لاستمرار فعاليتها و كفاءتها، لكن في المقابل نجد أن دول الاتحاد الأوروبي تعاني من نقص و تدهور كبير على مستوى احتياطات الطاقة و مخزوناتا محليا، و كذلك إنتاجها، لذلك نجدها تضطر لاستيراد كميات كبيرة تفوق من نصف الطاقة التي يستهلكها، لذلك يعمل باستمرار الاتحاد الأوروبي على مواصلة تطوير استراتيجيات قصيرة الأجل و طويلة الأجل لتحسين المصادر و الإمدادات الخاصة بلأمن الطاقة الأوروبي، و التعامل مع التحديات الرئيسية لأمن العرض الخارجي، و من هذا المنطلق نجد ان الاتحاد الأوروبي يركز في تعريفه لأمن الطاقة على قضية ضمان مصادر موثوقة لاستمرار الإمدادات الطاقوية و الحد من انقطاعها، و العمل على إيجاد البدائل المتاحة محليا لتحقيق الاكتفاء الذاتي، و التقليل من التبعية للخارج.

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى تحليل الوضعية الطاقوية لدول الاتحاد، على مستوى الإنتاج و كذلك معدلات الاستهلاك الضرورية لاستمرار الأداء الطبيعي و المستقر لاقتصاديات الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى عرض و تحليل للجهات الخارجية التي يعتمد عليها في الحصول على الطاقة. **المطلب الأول: الوضع العام لإنتاج الطاقة الأولية في الاتحاد الأوروبي.**

ازداد الطلب العالمي على الطاقة في السنوات الأخيرة، خاصة من طرف الدول الكبرى على غرار الولايات المتحدة و الصين، و كذلك الاتحاد الأوروبي ، بحيث يستهلك ما يقارب 20 % من حجم الطاقة عالميا، ففي الوقت الذي يزداد فيه الطلب على الطاقة، يستمر إنتاج الوقود الأحفوري في الاتحاد الأوروبي في الانخفاض سنويا، فمثلا عرف إنتاج الغاز ذو الاستخدام الواسع أوروبا ، انخفاضا في عام 2014 بنسبة 11.2% من مستويات عام 2013. و هذا ما أدى إلى زيادة واردات الطاقة الأوروبية من الخارج⁽¹⁾.

يتم إنتاج مختلف أشكال الطاقة الأولية داخل دول الاتحاد الأوروبي، بحيث يتم استغلال المصادر الطبيعية المتوفرة فيه من حقول النفط الخام و الغاز الطبيعي و مناجم الفحم، و كذلك البحار و الأنهار و الرياح⁽²⁾ ، و تقدر نسبة مساهمة الاتحاد الأوروبي في إنتاج الطاقة عالميا بنسبة إنتاج

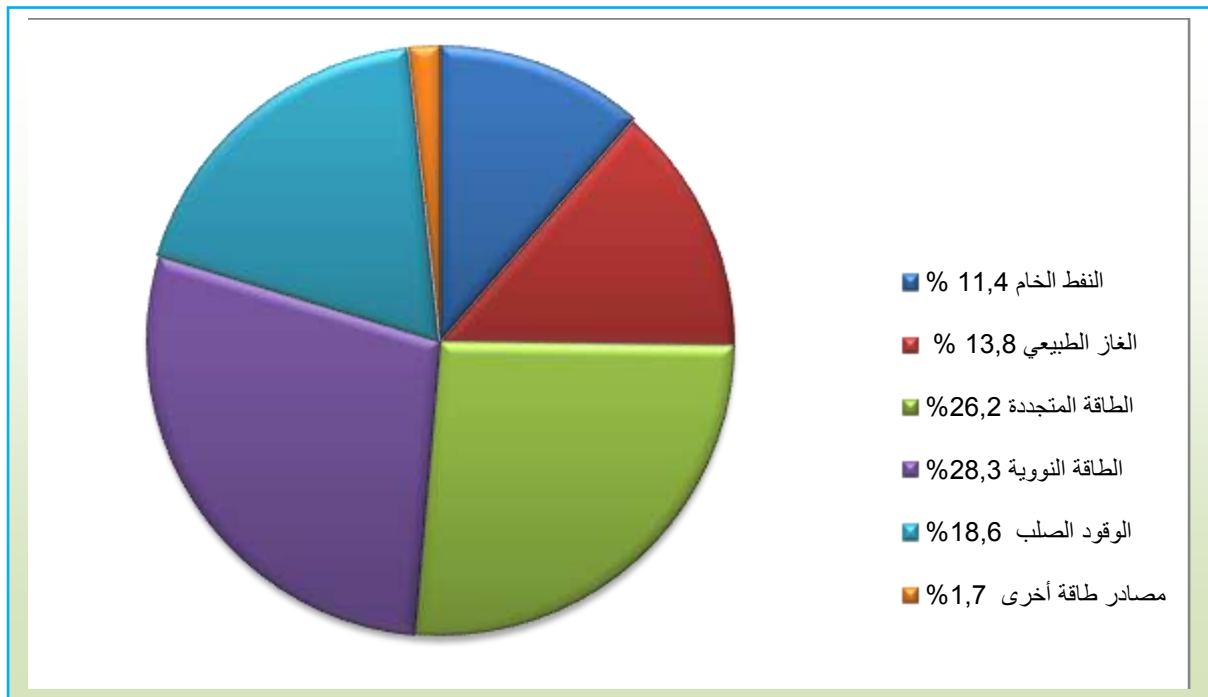
1) Ana Campos, «The main challenges to the EU's security of supply», (march ,2017), Available at: www.tepsa.eu/download/Ana-Campos.pdf

2) European Commission, «The EU in the world - energy», (Eurostat, Statistic Explained, in March 2016), Official website of European Commission (E.U), Available at: http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/The_EU_in_the_world_-_energy#Main_statistical_findings

بـ 5.81% من حجم الإنتاج العالمي للطاقة، و تعتبر هذه النسبة قليلة مقارنة بعدد دول الاتحاد و احتياجاته المتزايدة للطاقة كذلك.

يتم إنتاج الطاقة الأولية في الاتحاد الأوروبي عبر مجموعة متنوعة من مصادر الطاقة المختلفة، ضمت إنتاج الطاقة النووية و الوقود الصلب، بالإضافة إلى النفط الخام و الغاز، و كذلك الطاقة المتجددة، و كل نوع من الطاقة يتم إنتاجه بنسب و كميات متفاوتة داخل دول الاتحاد الأوروبي، و بلغت كمية الإنتاج سنة 2015 أكثر من 766 مليون طن من النفط المكافئ^(*) (Mtoe) (انظر الجدول التالي رقم 08)، و تم تسجيل انخفاض بنسبة 0.8% عن عام 2014. وكان الانخفاض الأكبر في الغاز (8.2%)، يليه الوقود الصلب (3.0%) الذي يستمر في الانخفاض سنة بعد أخرى و الحرارة النووية (2.2%)، سجلت زيادة في الطاقات المتجددة بنسبة 3.8% و النفايات غير المتجددة بنسبة 3.9%⁽¹⁾. و يوضح الشكل الموالي الحصص النسبية لإنتاج كل نوع من أنواع الطاقة في دول الاتحاد الأوروبي خلال عام 2015:

الشكل (12): حصص إنتاج الطاقة الأولية في الاتحاد الأوروبي حسب نوع الطاقة (2015) //
(بالمليون طن نفط مكافئ).



Source: European Commission, « **European Union Energy in Figures (2017)** », (Statistical Pocketbook, Publications Office of the European Union, Luxembourg, 2017) (Based On: Eurostat, May 2017), p.37.

* (طن نفط مكافئ (toe): هي وحدة طاقة تشير إلى كمية الطاقة الناتجة عن احتراق 1 طن من النفط الخام، و يقابل 1 طن نفط مكافئ= 1.111111111111 متر مكعب من الغاز الطبيعي،

1) European Commission, « **Energy trends** », (Eurostat, Statistic Explained, in June 2017.), Official website of European Commission (E.U), Available at: http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Energy_trends

في عام 2015 ، حسب الرسم البياني ، كانت مصادر الطاقة المتجددة مسؤولة عن أكثر من الربع (26.2%) من إجمالي إنتاج الاتحاد الأوروبي للطاقة الأولية ، في حين كانت حصة الوقود الصلب (18.6%) ، الفحم إلى حد كبير) أقل بقليل من الخمس ، والحصة بالنسبة للغاز الطبيعي كان أقل إلى حد ما (13.8%). كان النفط الخام (11.4%) المصدر الرئيسي الوحيد الآخر لإنتاج الطاقة الأولية كما يتضح أن للطاقة النووية أهمية معتبرة بالنسبة لإنتاج الطاقة الأولية في الاتحاد الأوروبي ، حيث بلغ حجم مساهمة الطاقة النووية (28.3% من الإجمالي) في 2015⁽¹⁾. عرفت عملية إنتاج الطاقة الأولية تراجعاً كبيراً، بحيث بلغ إجمالي إنتاج الطاقة الأولية في الاتحاد الأوروبي 767 مليون طن من النفط المكافئ (Mtoe) في عام 2015 (انظر الجدول 08). وكان هذا أقل بنسبة 0.8% عن السنوات السابقة (سنة 2013: 790 مليون طن نفط مكافئ)، واستمر الإنتاج في التراجع الذي لوحظ في السنوات الأخيرة ، منذ عام 2010 باستثناء انتعاش الإنتاج بعد الانخفاض القوي في إنتاج الطاقة في عام 2009، والذي تزامن مع الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. عندما تم عرضه على مدى فترة أطول، كان إنتاج الطاقة الأولية في الاتحاد الأوروبي أقل بنسبة 15.2% في عام 2015 عما كان عليه قبل عقد من الزمن. يمكن أن يعزى هذا التراجع العام للإنتاج الأولي للطاقة في الاتحاد الأوروبي ، جزئياً على الأقل، إلى استنفاد إمدادات المواد الخام و / أو المنتجين الذين يعتبرون الاستغلال المحدود للموارد غير اقتصادي⁽²⁾.

يوضح الجدول التالي هذا التذبذب في كميات الإنتاج ما بين سنة 2005 و 2015، حسب الإحصائيات المقدمة من المفوضية الأوروبية، و التي تعتمد على إحصائيات مركز (Eurostat, Statistic Explained)^(*):

1) European Commission, « **European Union Energy in Figures (2017)** », (Statistical Pocketbook, Publications Office of the European Union, Luxembourg, 2017), p.36.

2) Ibidem.

* **Eurostat** : أوروستات، هي مديرية عامة للمفوضية الأوروبية إدارتها في لوكسمبورغ، تم تأسيسها سنة 1953، مسؤولياتها الرئيسية هي تزويد الاتحاد الأوروبي بالمعلومات الإحصائية على المستوى الأوروبي، وتعزيز الموازنة بين الأساليب الإحصائية في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والبلدان المرشحة للانضمام ودول الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة. تتلخص المنظمات في مختلف البلدان التي تتعاون بنشاط مع يوروستات في إطار مفهوم نظام الإحصاء الأوروبي (ويكيبيديا). للمزيد من المعلومات حول (Eurostat) ، ارجع إلى:

- الموقع الرسمي لـ (Eurostat) على الرابط: ec.europa.eu/eurostat

الجدول (08): إنتاج الطاقة الأولية في الاتحاد الأوروبي في الفترة الممتدة من 2005 إلى غاية 2015 / (بالمليون طن نفط مكافئ - Mtoe).

إجمالي إنتاج الطاقة الأولية في الاتحاد الأوروبي		الدول
2015	2005	
766.6	904.2	دول الاتحاد الأوروبي الـ (28)
10.4	13.7	بلجيكا
12.0	10.6	بلغاريا
28.8	33.2	جمهورية التشيك
15.7	30.8	الدانمارك
119.8	136.8	ألمانيا
5.6	3.9	إيستونيا
1.9	1.6	أيرلندا
8.5	10.3	اليونان
33.4	30.0	إسبانيا
136.7	135.6	فرنسا
4.4	4.8	كرواتيا
36.1	30.3	إيطاليا
0.1	0.1	قبرص
2.3	1.9	لاتفيا
1.6	3.9	ليتوانيا
0.1	0.1	لوكسمبورغ
11.2	10.3	هنغاريا
0.0	0.0	مالطا
47.6	62.5	هولندا
11.9	9.8	النمسا
67.3	77.9	بولندا
5.3	3.6	البرتغال
26.7	28.2	رومانيا

3.4	3.5	سلوفينيا
6.3	6.3	سلوفاكيا
17.5	16.6	فنلندا
33.6	34.2	السويد
118.3	204.0	المملكة المتحدة

Source: European Commission, Based On: Eurostat, Statistic Explained, in June 2017 Available at: http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/images/a/a7/Energy_production%2C_2005_and_2015_%28million_tonnes_of_oil_equivalent%29_YB17.png

من خلال الجدول يتضح أنه في عام 2015، كان أعلى مستوى من إنتاج الطاقة الأولية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في فرنسا - بكميات إنتاج بلغت 136.7 مليون طن نفط مكافئ، و بحصة بلغت نسبتها 17.8% من إجمالي إنتاج دول الاتحاد الأوروبي (28)، تليها ألمانيا (15.6%) و المملكة المتحدة (15.4%)⁽¹⁾.

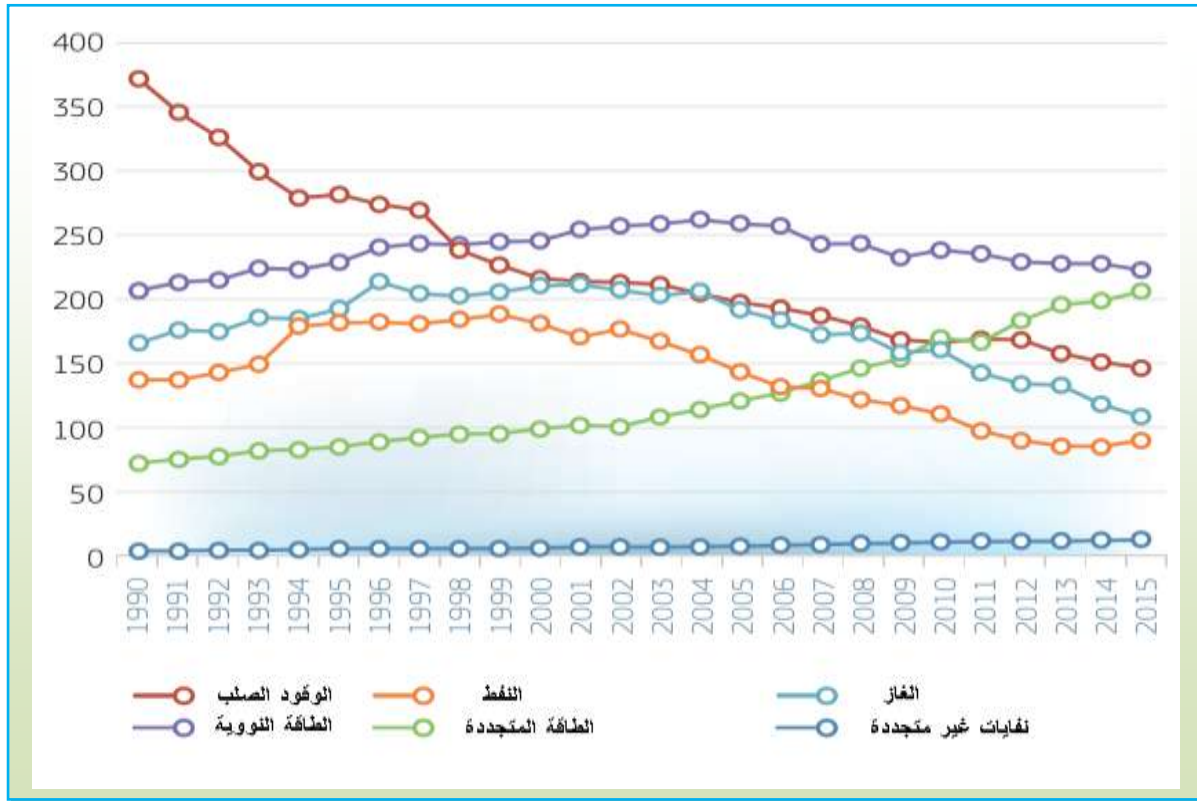
كما نستنتج من خلال قراءة مقارنة في معطيات الجدول (08)، أنه تقريبا نصف الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي سجلت توسعاً في مستوى إنتاج الطاقة الأولية خلال السنوات العشر حتى 2015. كما تم تسجيل أكبر توسع فني الإنتاج في إيطاليا (زيادة 5.9 مليون طن نفط مكافئ)، تليها إسبانيا (3.4 Mtoe)، النمسا (2.2 Mtoe)، البرتغال و إستونيا (1.7 Mtoe). وعلى النقيض من ذلك، انخفض إنتاج الطاقة الأولية في المملكة المتحدة بكميات بلغت 85.7 Mtoe، في حين أن ألمانيا (-17.0 Mtoe) و الدانمرك (-15.1 Mtoe) و هولندا (-14.9 Mtoe) و بولندا (-10.5 Mtoe)⁽²⁾. غير أن هذه الزيادات المحدودة مقارنة بالكميات المتناقصة، لم يكن لها أثر كبير في تحسين أداء الإنتاج الطاقوي الأوروبي العام، نظرا لقلّة كمياتها مقارنة بالطلب المتزايد للطاقة أوروبيا، كما أن الانخفاض في الإنتاج خاصة بالنسبة لدول كبيرة مثل بريطانيا و هولندا و الدانمرك، كان له تأثير سلبي على إمدادات الطاقة لباقي الدول في الاتحاد الأوروبي، سيما و كميات الانخفاض كانت معتبرة.

يوضح الرسم البياني التالي، و يترجم حركية مسار عملية إنتاج الطاقة ضمن دول الاتحاد الأوروبي، و يبين كذلك حالة التذبذب و التراجع الذي عرفته كميات إنتاج الطاقة على مستوى جميع أشكال الطاقة باستثناء الطاقات المتجددة، بين سنة 1990 إلى غاية سنة 2015:

1) Ibidem.

2) Ibidem.

الشكل (13): إنتاج الطاقة الأولية حسب نوع الوقود في دول الاتحاد الأوروبي، في الفترة من (1990 إلى غاية 2015) بـ (مليون طن نفط مكافئ) (Mtoe).



Source: European Commission, « European Union Energy in Figures (2017) », (Statistical Pocketbook, Publications Office of the European Union, Luxembourg, 2017) (Based On: Eurostat, May 2017), p.37.

أهم ما يلفت الانتباه في هذا الرسم البياني هو ازدياد نسبة و كميات إنتاج الطاقة التي تعتمد على المواد القابلة للتجديد أو الطاقة المتجددة (أنظر الشكل 12)، بحيث تجاوز نمو الإنتاج الأولي للاتحاد الأوروبي من مصادر الطاقة المتجددة مثيله في جميع أن سواع الطاقة الأخرى (26.7%) خاصة الطاقة الكهرومائية التي تعتمد على طاقة الرياح و كذلك مياه البحار و الأودية المولدة ميكانيكيا للطاقة. و تعكس هذه الأرقام سعي الاتحاد الأوروبي لبناء مقاربة أمنه الطاقوي بما يتوافق مع الالتزامات الناجمة عن (بروتوكول كيوتو) حول المناخ و البيئة، وضرورة الاعتماد أكثر على مصادر الطاقة الخضراء و النظيفة^(*)، في إطار تطبيق مبدأ التنويع الذي يسعى من خلاله الاتحاد الأوروبي إلى تنويع مصادر الطاقة بعيدا عن المصادر التقليدية من النفط و الغاز، و ما لذلك من أهمية في تقليص الاعتماد و التبعية للخارج.

^(*) سننظر في مستوى لاحق من هذا الفصل للحديث بتفصيل أكثر عن مكانة الطاقات المتجددة ضمن مقاربة الاتحاد الأوروبي الطاقوية.

بين سنة 1995 و 2012 سجل إنتاج الطاقة الأولية في الاتحاد الأوروبي انخفاضا بنسبة تقارب الخمس ، وفي هذه الفترة، انخفض إنتاج الغاز الطبيعي بنسبة 30% ، وانخفض إنتاج النفط الخام والبتترول بنسبة 56% ، بينما الوقود الصلب (بما في ذلك الفحم) تراجع بنسبة 40%، في المقابل نجد أن إنتاج الطاقة المتجددة سجل نمواً ملحوظاً بنسبة 9% ووصل إلى 22% من إنتاج الطاقة الأولية⁽¹⁾ خلال هذه الفترة.

يتضح إذا من خلال ماسبق عرضه، أن الإتحاد الأوروبي يواجه تحدي و تهديد مركزي لأمنه الطاقوي، يشتمل على مفارقة : ارتفاع نسبة الاستهلاك و الطلب الكلي على الطاقة، هذا من جهة، ففي عام 2012 مثلا، كان الإتحاد الأوروبي ثاني أكبر مستهلك في العالم بعد الولايات المتحدة، وهو ما يمثل حوالي 15% من الاستهلاك العالمي⁽²⁾. و بلغت هذه النسبة في السنوات اللاحقة حوالي 20% من إجمالي الطلب العالمي على الطاقة، في المقابل نجد أن حجم الاحتياطيات الداخلية ضئيل، و تعرف عملية الإنتاج العام للطاقة الأولية تراجعا كبيرا ، هذا ما يدفع دول الإتحاد الأوروبي لاستيراد أكثر من نصف احتياجاته الطاقوية⁽³⁾، ففي سنة 2015 مثلا، جاء أكثر من نصف (54.0%) إجمالي استهلاك الطاقة الداخلية للاتحاد الأوروبي من مصادر مستوردة⁽⁴⁾.

المطلب الثاني: قطاع النفط في الإتحاد الأوروبي.

يعاني الإتحاد الأوروبي من قلة احتياطيات النفط، فأغلب الدول الأعضاء به لا تملك سوى احتياطيات ضئيلة من النفط ، و لا تتعدى نسبة احتياطي هذا المورد سوى 1.7% من حجم الاحتياطي العالمي، وهي نسبة ضئيلة مقارنة بما تستهلكه دول الإتحاد الأوروبي⁽⁵⁾. لا يزال النفط هو الوقود الرئيسي في الاستخدام الطاقوي في الإتحاد الأوروبي خاصة في قطاع النقل و الصناعات، بحيث بلغت نسبة استهلاكه حوالي 34% من إجمالي استخدام أوروبا للموارد الطاقوية الأخرى خلال 2015⁽⁶⁾، و شكل إنتاج النفط ما نسبته 11.4% من إجمالي كميات إنتاج الطاقة الأولية المختلفة في الإتحاد الأوروبي (الغاز، و الوقود الصلب، الطاقة النووية، و الطاقات المتجددة)⁽⁷⁾ (ارجع للشكل 12).

1) European Commission, «**In-depth study of European Energy Security**», (Commission Staff Working Document: Communication from the Commission to the Council and the European Parliament: European energy security strategy march, Brussels, 2.7.2014), p.21.

2) Ibid, p.26.

3) «**Les politiques européennes**», (08/08/2015), Disponible à:

<http://www.touteurope.eu/les-politiques-europeennes/energie.html>.

4) European Commission, «**Energy production and imports**, Op.Cit.

5) جمال الدين بن عمير و عمر قبيرة، "مقاربة حول الأمن الطاقوي الأوروبي: قراءة في الأبعاد الاقتصادية لمكانة الجزائر"، (في: الرائد المغربي للدراسات السياسية و البحوث، مركز الرائد، لجزائر ، جوان 2013)، ص 10.

6) European Commission, «**European Union Energy in Figures (2017)**», Op.Cit, p.21.

7) Ibid, pp. 36-35.

مقابل هذا الاستخدام الواسع للنفط، نجد أن إنتاجه أوروبا طفيف و قليل جدا، ما جعل الاتحاد الأوروبي بهذه الكميات المنتجة من النفط عاجز على أن يقابل أو يوازي كميات الطلب و الاستهلاك المحلي المتزايد على هذا المورد المهم . فحسب معطيات سنة 2004 كان إنتاج النفط في الإتحاد الأوروبي يقدر بـ 145.12 (مليون طن نفط مكافئ) ، بينما الاستهلاك وصل إلى 645.85 (مليون طن نفط مكافئ)⁽¹⁾.

يتم إنتاج النفط داخل دول الاتحاد بكميات و نسب متفاوتة بين دولة و أخرى، و يوضح الجدول التالي، إنتاج الاتحاد الأوروبي من النفط، حسب إسهامات كل دولة، (قبل خروج المملكة المتحدة)، في إنتاج النفط على الصعيد الأوروبي.

الجدول (09): إنتاج الاتحاد الأوروبي من النفط حسب إسهامات الدول الأعضاء لسنة (2015)/
(بالمليون طن).

الدولة	مليون طن نفط مكافئ
بلجيكا	1.22
بلغاريا	0.1
جمهورية التشيك	0.28
الدانمارك	7.66
ألمانيا	8.08
إيستونيا	0.95
أيرلندا	0.09
اليونان	0.10
إسبانيا	0.40
فرنسا	1.94
كرواتيا	0.76
إيطاليا	5.82
قبرص	0.01

1) Stefan Lech, Tembohmer, Adrian perrels et [al] , **Security of Energy Supply, The Potential and Reserves of Various Energy Sources, Technologies, Furthering. self-Reliance and Impact of Policy Decisions** , (Policy Department economic and scientific policy, European parlement,2006),pp16-17.

0.01	لاتفيا
0.10	ليتوانيا
0.00	لوكسمبورغ
0.94	هنغاريا
0.00	مالطا
6.17	هولندا
0.87	النمسا
1.62	بولندا
0.20	البرتغال
4.24	رومانيا
0.00	سلوفينيا
0.43	سلوفاكيا
0.70	فنلندا
0.16	السويد
46.48	المملكة المتحدة
89.3	المجموع

Source: European Commission, « **European Union Energy in Figures (2017)** », (Statistical Pocketbook, Publications Office of the European Union, Luxembourg, 2017), p.36.

يشير الجدول أن الإنتاج الإجمالي لدول الاتحاد الأوروبي بلغ خلال سنة 2015، تقريبا 89.35 مليون طن من النفط، و تعتبر المملكة المتحدة هي أكبر منتج للنفط الخام في الاتحاد الأوروبي بكميات إنتاج بلغت 46.48 مليون طن، و تليها ألمانيا بـ 8.08 مليون طن، ثم الدانمارك التي تحتل المرتبة الثالثة بكميات إنتاج بلغت 7.66 مليون طن، أما هولندا، فجاءت في المرتبة الرابعة بقدرة إنتاجية بلغت في 2015، 6.17 مليون طن، هذا و تساهم كلا من إيطاليا و رومانيا، بنسب معتبرة في الإنتاج المحلي بكميات مهمة، لكن ليس بنفس نسبة إنتاج النفط الخام لكل من المملكة المتحدة و الدانمارك و ألمانيا و هولندا، بينما نجد أن عددا من دول الاتحاد تتعدم مساهمتها تماما في عملية الإنتاج مثل: مالطا سلوفينيا لوكسمبورغ. أما باقي الدول فلا تتعدى نسبة إسهام كل واحد نسبة 0.5 مليون طن كأقصى تقدير.

فيما يلي سنتطرق لعرض نسب مشاركة أكبر الدول المنتجة للنفط، و حصتها في عملية

الإنتاج الكلي، داخل الاتحاد الأوروبي:

- المملكة المتحدة:

تعتبر المملكة المتحدة إحدى الدول الرئيسية في الإتحاد الأوروبي من حيث الإمدادات الطاقوية، وهي أكبر منتج للنفط إلى حد اليوم على المستوى الأوروبي، لكن حصتها انخفضت في الإتحاد الأوروبي (28) من 78% في الجزء الثاني من التسعينيات إلى 61% في عام 2012⁽¹⁾، و استمرت النسبة في التراجع حتى بلغت 52 %، سنة 2015 بعدما سجلت بعض الدول الأوروبية ارتفاع في كميات إنتاجها مثل ألمانيا⁽²⁾، وقد بلغ إنتاج المملكة المتحدة ذروته سنة 1999، ليعرف بعدها تراجعاً ملحوظاً، فمباشرة خلال سنة 2000 سجل انخفاضاً بنسبة 7% . و ظلت الدولة الأولى المصدرة للنفط على مستوى الإتحاد، معتمدة في استهلاكها من النفط على إنتاجها فقط، لتتحول في سنة 2005 إلى دولة مستوردة (Net Importer) للنفط بشكل كلي، تاركة الدانمارك لوحدها كمصدر صافي فقط⁽³⁾. و شكل هذا التراجع في إنتاج النفط مشكلة و تهديد بالنسبة للمملكة المتحدة و الإتحاد الأوروبي فيما يتعلق بأمنهم الطاقوي، بحيث يؤدي نقص الإنتاج في المملكة المتحدة إلى زيادة تبعية الإتحاد الأوروبي للمصادر النفطية الخارجية ، والذي يؤدي بدوره إلى زيادة المخاوف حول مستقبل أمن الإمدادات في الإتحاد الأوروبي⁽⁴⁾ خاصة عندما يتعلق الأمر بروسيا.

- الدانمارك:

تعتبر الدانمارك من الدول الرئيسية المهمة المنتجة للنفط، خاصة بعد اكتشاف حقول نفطية مهمة بها، و أدى هذا إلى تغير وضعيتها الطاقوية منذ العقود الماضية، كما عزز اكتشاف حقول نفطية جديدة في بحر الشمال، في سنة 2003، مقوماتها و قدراتها النفطية⁽⁵⁾ ، في سنة 2012 كانت ثاني أكبر منتج للنفط في الإتحاد الأوروبي بنسبة 14%⁽⁶⁾، حيث أصبحت الدانمارك بعد 2005 الدولة الوحيدة في الإتحاد الأوروبي المصدرة للنفط، بعدما تراجع إنتاج المملكة المتحدة التي كانت من قبل الأولى، و مع ذلك ، يأخذ إنتاج النفط الدانماركي في التراجع، بنسبة 50% تقريباً منذ ذروته في عام 2004، وفي السنوات القادمة من المرجح أن تصبح الدانمارك هي الأخرى مستورداً صافياً للنفط⁽⁷⁾. بعدما وصل إنتاجها من النفط الخام 375 ألف برميل في اليوم، بينما وصل استهلاكها 188 ألف برميل يومياً.⁽⁸⁾ و في سنة 2015 كما هو موضح في الجدول (09) بلغ الإنتاج 7.6 مليون طن من النفط في السنة، أي بمعدل 148 ألف برميل يومياً.

1) Ibid, p.29.

2) European Commission, « **European Union Energy in Figures (2017)** », Op.Cit, p.36.

3) European Commission, « **In-depth study of European Energy Security**», Op.Cit, p.31.

4) Stefan Lech, Tembohrmer, Adrian perrels et [al] , Op.Cit ,p.16.

5) Ibid, p. 17.

6) European Commission, « **In-depth study of European Energy Security**», Op.Cit, p.21.

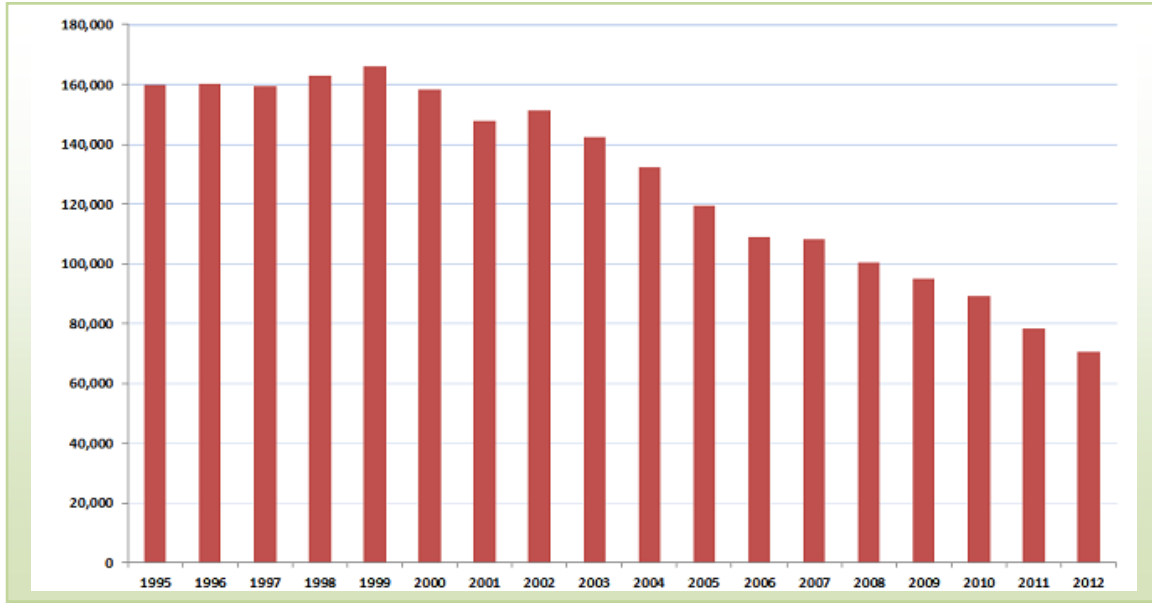
7) Ibid, p.31.

8) Stefan Lech, Tembohrmer, Adrian perrels et [al] , Op.Cit, p.17.

بالإضافة إلى دور هاتين الدولتين المهم في إنتاج النفط أوروبيا، نجد إسهامات محدودة لكل من إيطاليا و ألمانيا و كذلك هولندا، فمن خلال الجدول يتضح ان مجموع إنتاجها في سنة 2015 من النفط بلغ 20.07 مليون طن من النفط (هولندا: 6.17 م.ط/ إيطاليا: 5.82 م.ط/ ألمانيا 8.08 م.ط)، لكن لا أحد منها يمتلك الإمكانية او القدرة للتصدير، حيث يتجاوز استهلاكهم نسبة الإنتاج ، وقدرت احتياطاتهم من النفط بما يقارب 750 مليون برميل، أي ما يعادل تقريبا 100 مليون طن من النفط، حسب تقديرات سنة 2006، إلا أنها لا تكفي لتلبية إجمالي الطالب على الطاقة لديهم. تعتبر إيطاليا مثلا من الدول التابعة بصورة كبيرة للمصادر الخارجية، إضافة إلى ألمانيا التي تفقد احتياطاتها النفطية الثابتة بـ 367 مليون برميل (2006)، و يعتبر حقل (Mittelplote)، من بين الحقول الأكثر إنتاجا للنفط في ألمانيا، إلا أنها لا تصل إلى حد الاكتفاء ما يستدعي زيادة الطلب على الواردات الخارجية⁽¹⁾. أما هولندا، فمشكلتها تكمن في محدودية احتياطاتها مقابل ارتفاع نسبة استهلاكها ، فهي سادس أكبر المستهلكين للنفط. و يقدر مستوى تبعيتها للمصادر الخارجية بحوالي 90% من النفط المستورد⁽²⁾.

تعاني كل الدول في الاتحاد من إشكالية تراجع كميات إنتاج النفط، و يوضح الشكل التالي، معدلات إنتاج النفط و تراجعها في دول الاتحاد الأوروبي من سنة 1995 إلى غاية سنة 2012:

الشكل (11): الإنتاج المحلي من النفط الخام في الاتحاد الأوروبي، في الفترة من (1995 إلى غاية 2012) بـ (ألف طن مكافئ).



Source: European Commission, «In-depth study of European Energy Security», (Commission Staff Working Document: Communication from the Commission to the Council and the European Parliament: European energy security strategy march, Brussels, 2.7.2014), p.29.

1) Ibidem.

2) Ibidem.

نلاحظ من خلال الرسم البياني أن معدلات و كميات إنتاج النفط تراجعت بشكل عكسي، هذا ما شكل تحدي واضح لأمن الطاقة الأوروبي فيما يخص مادة النفط الواسعة الاستخدام في أوروبا، فبعدما عرف الإنتاج ذورته في سنة 1999 بكميات إنتاج بلغت أكثر من 160.000 ألف طن (160 مليون طن)، عاد ليتراجع إلى غاية 2012، بأقل من 80 مليون طن، أي أن نسبة الانخفاض الإنتاجي بلغت 56%⁽¹⁾.

المطلب الثالث: قطاع الغاز الطبيعي في الإتحاد الأوروبي.

يعتبر الإتحاد الأوروبي مسـتوردا صافيـا للغاز بسبب احتياطياته المحـدودة والمتضائلة، بحيث لا يتجاوز حجم احتياطي دول الإتحاد مجتمعة 3.5% من إجمالي احتياطيات الغاز الطبيعي عالميا⁽²⁾، فمع نهاية عام 2011، قدر إجمالي الاحتياط العالمي من الغاز الطبيعي بنحو 209 تريليون متر مكعب⁽³⁾، تراجعت هذه الكمية في 2016، حيث بلغت الاحتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعي عالميا حسب إحصائيات (British petroleum)، 186.6 تريليون مـتر مكعب، و سجلت ارتفاعا طفيفا بمقدار 1.2 تريليون متر مكعب (Tcm)، أي زيادة بنسبة 0.6%، مقارنة بسنة 2015⁽⁴⁾. و يمتلك الإتحاد الأوروبي منها احتياطيات بقيمة 1.3 تريليون متر مكعب فقط، حسب إحصائيات 2015 الخاصة بـ (CIA World Fact book) الصادر عن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA)⁽⁵⁾، لذلك يلجأ الإتحاد الأوروبي للاعتماد بشكل كبير على مصادر خارجية لتأمين حاجياته من الغاز الطبيعي، و تستوفي أوروبا احتياجاتها من الغاز من أربعة مصادر: الإنتاج المحلي أو الذاتي و المقدر بحوالي 109 مليون طن نفط مكافئ (2016)، أي حوالي 121 مليار متر مكعب، كذلك عبر روسيا التي صدرت في سنة 2013، 41% من الغاز الطبيعي الذي استهلكه الإتحاد، كذلك تعتمد في تأمين حاجياتها من الغاز من دول شمال إفريقيا بنسبة 10%، بالإضافة إلى إمدادات هامشية من دول مثل إيران و أذربيجان⁽⁶⁾، بانتظار تطوير مشاريع أخرى من الجزائر و قطر لتدعيم الإمدادات من الغاز عبر مصادر متنوعة، و قد شكّل الاعتماد المتزايد على واردات الغاز الخارجية تحديا أمام أمن الطاقة الأوروبي، الذي صار

1) European Commission, «In-depth study of European Energy Security», Op.Cit, p.21.

2) جمال الدين بن عمير و عمر قيرة، مرجع سبق ذكره، ص 10.

3) محمد مصطفى الخياط، مرجع سبق ذكره، ص 07.

4) British petroleum, «Natural gas reserves», (British petroleum Global, 2.7.2014), Available at: <https://www.bp.com/en/global/corporate/energy-economics/statistical-review-of-world-energy/natural-gas/natural-gas-reserves.html>

5) «European Union Natural gas - proved reserves», (index mundi, 20.01.2018, Based On: CIA World Fact book), Available at:

https://www.indexmundi.com/european_union/natural_gas_proved_reserves.html

6) محمد مصطفى الخياط، مرجع سبق ذكره، ص 07.

يسعى لضرورة تأمينه بشكل موثوق و مستمر⁽¹⁾، نظرا لأهميته في توليد الكهرباء الضرورية في عمليات التصنيع و كذلك استخداماته في عملية التدفئة.

أخذت تزداد أهمية الغاز بالنسبة للاقتصاد و الصناعة و المعيشة الأوروبية بشكل تصاعدي، و كسب مكانة هامة في استهلاك كل القطاعات ، ففي إنتاج الحرارة، يأتي بنسبة 26% والقطاع السكني بنسبة 30%⁽²⁾. كما يتم استهلاك معظم الغاز في المنازل ، و كذلك في إنتاج الكهرباء، بحيث يتم استخدام أكثر من نصف (59 مليون طن نפט مكافئ) كمداخلات في محطات التوليد، و ما يقارب 19% من الكهرباء المولدة في الاتحاد الأوروبي تأتي من الغاز⁽³⁾.

ينتج الاتحاد الأوروبي الغاز الطبيعي بنسبة 13.8% من إجمالي الإنتاج الكلي للطاقة الأولية (ارجع للشكل 12)، بحيث بلغت كميات الإنتاج في سنة 2015 (حسب إحصائيات المفوضية الأوروبية المعتمدة على - Eurostat) 107.9 Mtoe أي تقريبا 120 مليار متر مكعب (انظر الجدول التالي رقم 10)، بينما في 2016 ارتفع الإنتاج بشكل طفيف بحيث بلغ 109.5 Mtoe⁽⁴⁾، حسب آخر تحديث حول إحصائيات إنتاج الطاقة في دول الاتحاد الأوروبي (18 فيفري 2018)، و تتفاوت مساهمة دول الاتحاد فيه و تختلف بين دولة و أخرى، و يوضح الجدول التالي، إنتاج الاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي ، حسب إسهامات كل دولة:

الجدول (10): إنتاج الاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي حسب إسهامات الدول الأعضاء (2015)/
(بالمليون طن نפט مكافئ).

الدولة	مليون طن نפט مكافئ
بلجيكا	0.00
بلغاريا	0.09
جمهورية التشيك	0.21
الدانمارك	4.16
ألمانيا	6.34
إيستونيا	0.00

1) European Commission, «In-depth study of European Energy Security», Op.Cit, p.37.

2) European Commission, «Towards a European Strategies for the Security of Energy Supply» , (Green paper, Brussels, 2001),p.40.

3) European Commission, «In-depth study of European Energy Security», Op.Cit, p.37.

4) European Commission, « Energy datasheets: EU28 countries» , (EU Commission, DG ENER, Unit A4, EUROSTAT energy statistics, Last update February 2018), Official website of European Commission (E.U), Available at:

https://ec.europa.eu/energy/sites/ener/files/documents/countrydatasheets_feb2018

0.11	أيرلندا
0.01	اليونان
0.05	إسبانيا
0.03	فرنسا
1.47	كرواتيا
5.55	إيطاليا
0.00	قبرص
0.00	لاتفيا
0.00	ليتوانيا
0.01	لوكسمبورغ
1.37	هنغاريا
0.00	مالطا
39.26	هولندا
1.04	النمسا
3.68	بولندا
0.00	البرتغال
8.97	رومانيا
0.00	سلوفينيا
0.08	سلوفاكيا
0.01	فنلندا
0.01	السويد
35.66	المملكة المتحدة
107.9	المجموع

Source: European Commission, « **European Union Energy in Figures (2017)** », (Statistical Pocketbook, Publications Office of the European Union, Luxembourg, 2017), p.36.

تعد كلا من هولندا و المملكة المتحدة أكبر منتجي الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي ، فكما هو موضح في الجدول بلغ إنتاج **هولندا** 39.26 مليون طن نפט مكافئ (Mtoe)، أي أنها تعد أكبر منتج للغاز خلال هذه السنة، -بعدهما تراجع الإنتاج في المملكة المتحدة- بحيث أنها ساهمت بنسبة 36.38% من إجمالي إنتاج الغاز في الاتحاد الأوروبي.

تاريخيا تعتبر هولندا ثاني أهم منتج للغاز الطبيعي في الإتحاد الأوروبي بعد المملكة المتحدة ، التي تقدر احتياطاتها الثابتة بـ 1.45 تريليون متر مكعب، و هذا طبقا لبيانات سنة 2005، و ارتفعت نسبة الإنتاج ما بين سنتي 2003 و 2004 إلى حوالي 15%⁽¹⁾، بحيث أنتجت هولندا سنة 2003 ، 52.2 (Mtoe)، و زاد الإنتاج في 2004 ليصل إلى 61.6 (Mtoe)، غير أن الإنتاج أخذ يتراجع بشكل تدرجي، بحيث سجلت انخفاضا قدره (- 1.1 Mtoe)⁽²⁾ سنة 2007، و في 2015، بلغ الإنتاج كما هو موضح في الجدول السابق، 39.26 (Mtoe) ، و حافظت على نفس الكمية تقريبا خلال 2016، حيث بلغ الإنتاج 40.1 (Mtoe)⁽³⁾.

يعتبر المصدر الرئيسي للغاز في هولندا من حقل " Groningen " ، الذي بدأ يستعمل منذ سنة 1959 ، و يعرف هذا الحقل تراجع في مخزونه، بسبب استغلاله المتواصل منذ اكتشافه، كما نجد أن هولندا تبنت سياسة التنويع لضمان استمرار ودوام إنتاج الغاز ، بحيث توجهت نحو استغلال حقول صغيرة، تساهم بنسب و إن كانت متواضعة، في إنتاج الغاز⁽⁴⁾.

تأتي **المملكة المتحدة** ثانيا، من حيث كميات و حصة الإنتاج خلال سنة 2015 ، بقدرة إنتاجية بلغت 35.66 مليون طن نفط مكافئ ، و بلغت حصة مساهمتها في إنتاج الغاز في الإتحاد الأوروبي تقريبا 33%، و حافظت تقريبا على إنتاج نفس الكمية في 2016 ، و التي كانت من قبل تحتل الصدارة في الإنتاج، ففي سنة 2012، بلغت حصة المملكة المتحدة في إنتاج الغاز 43%، بينما هولندا كانت المنتج الثاني بنسبة 26%⁽⁵⁾، و بالرغم من القدرة الإنتاجية المعتبرة للمملكة المتحدة الغاز الطبيعي ، غير أن ما تنتجه غير كافي لتلبية حاجيات الإتحاد الأوروبي من الغاز. الأمر الذي يقف عائقا أمام مستقبل الإنتاج، لأنه بدأ في الانخفاض التدريجي، و أصبحت بذلك المملكة المتحدة تابعة للموارد الخارجية على غرار تحولها لدولة مستوردة من النفط كذلك⁽⁶⁾، في سنة 2007 مثلا سجلت المملكة المتحدة انخفاض في إنتاج الغاز قدره (- 7 Mtoe) أي تراجع الإنتاج بنسبة (- 10%)⁽⁷⁾، و حسب إحصائيات المفوضية الأوروبية في فيفري 2018، فقد تراجع إنتاج المملكة من الغاز خلال العقد الماضي بأكثر من 55%، ففي سنة 2006 بلغ الإنتاج

1) «Natural Gas Supply for the EU in the Short to Medium Term», (Clingendael International Energy Programme, Clingendael Institute, The Hague, 2004), p.10.

2) European Commission, « Europe's energy position, Markets and supply », (Annual Report, working document, 2009), p.16.

3) European Commission, « Energy datasheets: EU28 countries », (Last update February 2018), Op.Cit.

4) «Natural Gas Supply for the EU in the Short to Medium Term», Op.Cit., p.10.

5) European Commission, «In-depth study of European Energy Security», Op.Cit, p.21.

6) « The Future of UK Gas Supplies », (European parliamentary office of science and Technology n°230. october2004), p.91.

7) European Commission, « Europe's energy position, Markets and supply », (Annual Report, working document, 2009), p.16.

72 (Mtoe)، بينما قدر سنة 2016 بـ حوالي 36 (Mtoe)⁽¹⁾، وطبقا للتوقعات، فإن استمر هذا التراجع، سوف تضطر لاستيراد أكثر من 80% من حاجياتها من الغاز سنة 2020⁽²⁾.

بعد هاتين الدولتين المتحكمتين في إنتاج أكثر من نصف الغاز الأوروبي، نجد إسهامات

متواضعة لكل من ألمانيا، رومانيا و إيطاليا بالإضافة إلى الدانمارك، هذه الدول هي الأخرى تلعب دورا و إن كان ثانويا في تعزيز عملية الإنتاج في الاتحاد الأوروبي.

كما نجد أن هذه الدول بالرغم من انها منتجة للغاز، تبقى عاجزة حتى أن تلبى حاجياتها

الداخلية، فألمانيا مثلا، التي تمتلك تقريبا ما نسبته 0.2% من احتياطي الغاز العالمي، و تساهم في

إنتاج الغاز أوروبا بنسبة تفوق 5.5%، بقدرة إنتاجية بلغت 6.34 (Mtoe) سنة 2015. تبقى عاجزة

على تلبية الطلب الداخلي بها من الغاز، و تلجأ في المقابل إلى تغطية هذا النقص باستيراد حوالي

75% من احتياجاتها من روسيا و النرويج بشكل أساسي⁽³⁾.

كما نلاحظ كذلك من خلال الجدول (10) أن حوالي 80% من دول الاتحاد (22 دولة)، تكاد

ينعدم إسهامها في عملية إنتاج الغاز، و بالتالي فإن حدة تبعيتها للخارج تكون مرتفعة جدا، و هذا ما

يصب في جوهر التهديدات التي تحيط بأمن الطاقة الأوروبي عموما، بسبب تبعيته المفرطة للمصادر

الخارجية.

يعاني الاتحاد الأوروبي من مشاكل عدة فيما يتعلق بتأمين حاجياته من الغاز الطبيعي

داخليا، ما يجعله مضطرا للتوجه نحو الخارج لتأمين الكميات اللازمة و الضرورية لتمويل

الاستهلاك و الطلب الداخلي، فعلى غرار إنتاج النفط، يعرف الغاز الطبيعي هو الآخر تراجعا مستمرا

في إنتاجه، مقابل ارتفاع معدلات الطلب عليه التي تزايدت بنسبة كبيرة، ففي سنة 2010 مثلا ارتفع

طلب الاتحاد على الغاز من 85 (Mtoe) إلى 410 (Mtoe)⁽⁴⁾، في المقابل نجد أن كميات إنتاجه

أوروبا في تراجع مستمر. و خلال سنة 2014 عرف إنتاج الغاز على مستوى الاتحاد الأوروبي

انخفاضا بنسبة 11.2% من مستويات اعم 2013. و كل هذا أدى إلى زيادة واردات الطاقة من الغاز

لتغطية النقص و العجز في تمويل المصانع و الأفراد بالغاز من الخارج⁽⁵⁾.

بنظرة أكثر شمولية، منذ بداية التسعينات إلى غاية 2015 انخفض إنتاج الغاز الطبيعي على

مستوى الاتحاد الأوروبي بـ (-43.5%)⁽⁶⁾. و بين سنة 1995 و 2012 انخفض الإنتاج بنسبة

1) European Commission, « **Energy datasheets: EU28 countries** », (Last update February 2018), Op.Cit.

2) « **The Future of UK Gas Supplies** », (European parliamentary office of science and Technology n°230. october2004), p.91.

3) « **An Energy Summary of Germany** », (CSLF. 1 Dec, 2005), Available at: <http://www.cslforum.org/Germany.htm>

4) European Commission , « **Towards a European Strategies for the Security of Energy Supply** » , Op.Cit, p.40.

5) Ana Campos, « **The main challenges to the EU's security of supply** », (march ,2017), Available at: www.tepsa.eu/download/Ana-Campos.pdf

6) European Commission, « **Energy production and imports**, Op.Cit.

30%⁽¹⁾، فبعدما كان ينتج بكميات بلغت 191.5 سنة 1995 (Mtoe) و 212.4 (Mtoe) سنة 1996، تراجع ليصل إلى 109.5 (Mtoe) سنة 2016 (حسب إحصائيات حديثة مقدمة من طرف المفوضية الأوروبية، في فيفري 2018)⁽²⁾.

المطلب الرابع: قطاع الوقود الصلب (Solid Fuels) (*) / الفحم في دول الإتحاد الأوروبي.

يتم استخراج الفحم (**)- بما في ذلك الفحم الصلب و "الليغيت" (lignite) (نوع من الفحم الحجري) - في الوقت الحالي في 12 دولة من دول الاتحاد الأوروبي، في ما مجموعه 41 منطقة. وهذا ما يجعل الوقود الأحفوري الأكثر وفرة في الاتحاد الأوروبي ومصدرًا هامًا للنشاط الاقتصادي في هذه المناطق. يوفر قطاع الفحم وظائف لحوالي 240,000 شخص: حوالي 180,000 في تعدين الفحم و الليغيت وحوالي 60,000 في محطات توليد الطاقة بالفحم و الليغيت، و على الرغم من أن إنتاج الفحم واستهلاكه في الاتحاد الأوروبي قد تراجع بشكل مطرد خلال العقود القليلة الماضية، غير أنه مازال يساهم في إنتاج نحو ربع الكهرباء المستهلكة في الاتحاد الأوروبي، وهو أيضا وقود مهم للعمليات الصناعية مثل إنتاج الصلب⁽³⁾.

يبلغ حجم احتياطات الفحم داخل الاتحاد الأوروبي حوالي 4900 مليون طن، أي أنه يمتلك فقط بنسبة 7% من حجم الاحتياطات العالمية المقدرة بـ 891,530 مليون طن، و هذه كمية قليلة مقارنة بما يستهلكه الاتحاد الأوروبي⁽⁴⁾.

1) European Commission, «In-depth study of European Energy Security», (Commission Staff Working Document: Communication from the Commission to the Council and the European Parliament: European energy security strategy march, Brussels, 2.7.2014), p.21.

2) European Commission, «Energy datasheets: EU28 countries», (2018), Op.Cit

(*) الوقود الصلب Solid Fuels: و يطلق على مختلف الأنواع من المواد الصلبة المستخدمة كوقود لإنتاج الطاقة وتوفير التدفئة، وعادة ما تستخرج الطاقة عن طريق الاحتراق. تشمل أنواع الوقود الصلب الخشب والفحم والخث وأقراص وقود الهكسامين، والكريات المصنوعة من الخشب (انظر الكريات الخشبية)، الذرة، القمح و الجاودار والحبوب الأخرى. الفحم (Coal): هو مصطلح عام يستخدم لمجموعة من أنواع الوقود الصلب مع مكونات مختلفة، و عادة ما يقصد بالفحم بمصدره الفحم الحجري و الفحم النباتي، لكن يبقى الأول الأكثر شيوعا، و هو وقود أحفوري، و الأكثر استخداما في العالم، و يشار إليه بالفحم الصلب أو الوقود الصلب (solid fuels). و يطلق على مختلف الأنواع من المواد الصلبة المستخدمة كوقود لإنتاج الطاقة وتوفير التدفئة، وعادة ما تستخرج الطاقة عن طريق الاحتراق. تشمل أنواع الوقود الصلب الخشب والفحم والخث وأقراص وقود الهكسامين، والكريات المصنوعة من الخشب (انظر الكريات الخشبية)، الذرة، القمح و الجاودار والحبوب الأخرى.

(**) الفحم (Coal): هو نوع من أنواع الوقود الصلب، هو مصطلح عام يستخدم لمجموعة من أنواع الوقود الصلب مع مكونات مختلفة، و عادة ما يقصد بالفحم بمصدره الفحم الحجري و الفحم النباتي، لكن يبقى الأول الأكثر شيوعا، و هو وقود أحفوري، و الأكثر استخداما في العالم.

3) European Commission, «Coal and other solid fuels, 2018», Official website of European Commission (E.U), Available at: <https://ec.europa.eu/energy/en/topics/oil-gas-and-coal/coal-and-other-solid-fuels>

4) World Energy Council, «World Energy Resources: 2013», (Survey Archived 3 March 2016 at the Way back Machine, Retrieved on 26 December 2015).

ينتج الاتحاد الأوروبي حوالي ثلث الفحم الصلب المستهلك بداخله، ويعتمد على الواردات لحوالي 63%. يستخدم حوالي 70% من الفحم الحجري في محطات توليد الطاقة، بينما يتم توزيع الباقي بالتساوي تقريبا بين مصانع الفولاذ و استخداماته في الطهي و التدفئة⁽¹⁾.

ينتج الاتحاد الأوروبي بدوله الـ (28) الوقود الصلب بنسبة 18.6% من إجمالي الإنتاج الكلي للطاقة الأولية (ارجع للشكل 12)، و بلغ حجم الإنتاج الكلي للفحم 145.4 (Mtoe) سنة 2015⁽²⁾، غير أنه تراجع بمقدار (- 13.2 Mtoe) في سنة 2016، حيث تم إنتاج 132.2 Mtoe⁽³⁾.

للوقود الصلب بما فيه الفحم، قيمته و مكانته الرمزية في تأسيس الجماعة الأوروبية للفحم والصلب (ECSC)، سنة 1951 و التي تعتبر النواة الأولى لقيام الاتحاد الأوروبي لاحقا، و تعتبر كل من ألمانيا ، المملكة المتحدة ، إسبانيا، بولندا، جمهورية التشيك، سلوفانيا، و هنغاريا، ال الدول الرئيسية المنتجة له، خاصة منها ألمانيا و بولندا، و من خلال الجدول التالي نستعرض حصة و إمكانيات كل دولة في إنتاج الفحم الصلب في الاتحاد الأوروبي:

الجدول (11): إنتاج الاتحاد الأوروبي من الوقود الصلب حسب إسهامات الدول الأعضاء لسنة (2015) / (بالمليون طن نפט مكافئ).

الدولة	مليون طن نפט مكافئ
بلجيكا	0.01
بلغاريا	5.87
جمهورية التشيك	17.06
الدانمارك	0.00
ألمانيا	43.00
إيستونيا	4.20
أيرلندا	0.76
اليونان	5.68
إسبانيا	1.25
فرنسا	0.00
كرواتيا	0.00
إيطاليا	0.05

1) European Commission, «In-depth study of European Energy Security», Op.Cit, p.62.

2) European Commission, « European Union Energy in Figures (2017) Op.Cit, p. 37.

3) European Commission, « Energy datasheets: EU28 countries», (Last update February 2018), Op.Cit.

0.00	قبرص
0.00	لاتفيا
0.02	ليتوانيا
0.00	لوكسمبورغ
1.52	هنغاريا
0.00	مالطا
0.00	هولندا
0.00	النمسا
53.87	بولندا
0.00	البرتغال
4.71	رومانيا
0.86	سلوفينيا
0.50	سلوفاكيا
0.84	فنلندا
0.11	السويد
5.12	المملكة المتحدة
145.4	المجموع

Source: European Commission, « **European Union Energy in Figures (2017)** », (Statistical Pocketbook, Publications Office of the European Union, Luxembourg, 2017), p.36.

من خلال الجدول السابق، نلاحظ ان كل من ألمانيا و بولندا و جمهورية التشيك تستحوذ تقريبا على 80% من إجمالي إنتاج الوقود الصلب في الاتحاد الأوروبي، بقدره إنتاجية تقدر بـ 113.9 (Mtoe) من أصل 145.9 (Mtoe)، خلال سنة 2015. هذا و تأخذ حصة إنتاج الفحم من إجمالي إنتاج الوقود الصلب بكل أنواعه حوالي 40 %، حيث بلغت الكمية المنتجة 58.2 (Mtoe) داخل دول الاتحاد سنة 2015، و تراجعت الكمية في 2016 إلى 51.3 (Mtoe)⁽¹⁾.
تدرج الدول الثلاث المنتجة للفحم في الاتحاد الأوروبي ضمن العشرة الكبار في إنتاج الفحم عالميا، فحسب إحصائيات منظمة الطاقة الدولية (IEA)، احتلت كل من ألمانيا و بولندا المرتبتين الثامنة

1) European Commission, « **Energy datasheets: EU28 countries** », (Last update February 2018), Op.Cit.

و التاسعة عالميا في السنوات سنة 2011، 2012 و 2015، و بلغت حصتهم في الإنتاج العالمي من الفحم 2% لكل دولة⁽¹⁾.

تتصدر بولندا قائمة كبار منتجي الفحم في الاتحاد الأوروبي، و تعتبر بولندا واحدة من أهم الدول الموردة للفحم للاتحاد الأوروبي، و تحتل مكانة هامة في سوق الفحم العالمي، إذ تعتبر سابع أكبر منتج في العالم، و هذا بفضل ما تحتويه حقولها الثلاثة من احتياطات كبيرة، و التي تتوزع على مناطق: سيليزيا السفلى، سيليزيا العليا، و لوبيلان. تليها ألمانيا ثم جمهورية التشيك التي تأتي في المرتبة الثالثة.

على مستوى جميع أنواع الوقود الصلب ، يفي إنتاج الاتحاد الأوروبي بأكثر من نصف الطلب في الاتحاد الأوروبي. و تبقى ألمانيا وبولندا والمملكة المتحدة من أكبر الدول المستهلكة للوقود الصلب⁽²⁾.

بالرغم من توفر احتياطات و كميات إنتاج معتبرة داخل الاتحاد الأوروبي من الوقود و الفحم الصلب ، غير أنها تبقى عاجزة على تلبية و تغطية الطلب الداخلي أوروبا على الفحم، بحيث تلجأ إلى المصادر الخارجية لتغطية العجز و النقص في التمويل المحلي من هذا المورد، و بلغت كمية الوقود الصلب المستوردة سنة 2015 تقريبا 150.6 (Mtoe)، أي تقريبا نفس الكمية التي ينتجها، و بالتالي يكون الاتحاد مضطر كل سنة تقريبا لاستيراد أكثر من 50% من حاجياته من الوقود الصلب⁽³⁾، و في سنة 2014 مثلا، كانت روسيا المصدر الرئيسي للوقود الصلب نحو الاتحاد الأوروبي بنسبة (29%)⁽⁴⁾.

إن مساهمة قطاع الوقود الصلب بما فيه الفحم، تعتبر مهمة بالنسبة لدول الاتحاد خاصة مع توفر ميزة الإنتاج الوفير لعدد من دوله كبولندا و ألمانيا، و هذا راجع لوفرتة و سهولة استخراجة و تحويله إلى أشكال أخرى من الطاقة خاصة الكهرباء، من خلال أسهل الطرق و أقلها كلفة، مقارنة باستخراج و تحويل النفط والغاز، كما انه يتيح الفرصة للاتحاد لتقليل الاعتماد على النفط و الغاز من الخارج، و إمكانيته لتعويض الغاز في توليد الكهرباء بشكل خاص، غير أن هذا الطرح واجهته مشكلة أساسية ضمن استخدامات الفحم، فمقارنة أمن الطاقة الأوروبية، لا تركز فقط على ضمان إمدادات موثوقة و مستمرة لمصادر الطاقة، بل تولي اهتمام كذلك بنوعية هذه الإمدادات، و نظرا لأن الفحم يعتبر من أكثر الموارد المسببة للتلوث البيئي بنسب مرتفعة، عمل الاتحاد على التقليل من

1) للمزيد من الاطلاع حول ترتيب العشر دول الأولى عالميا في إنتاج الفحم إرجع إلى تقارير منظمة الطاقة الدولية:

- IEA, Key energy statistics 2012

- IEA, Key world statistics 2013

- IEA, Key World Energy Statistics 2016

2) European Commission, «In-depth study of European Energy Security», Op.Cit, p.62.

3) European Commission, «Energy datasheets: EU28 countries», (Last update February 2018), Op.Cit.

4) Ana Campos, «The main challenges to the EU's security of supply», Op.Cit,

استهلاكه، بسبب إجراءات حماية البيئة المرتبطة بالتقليل من انبعاثات غازات الدفيئة⁽¹⁾، لذلك نجد ان مؤسسات الاتحاد تفرض قيوداً بيئية على استخدامه، و أكدت على ضرورة استعمال التكنولوجيا الحديثة الصديقة للبيئة، للحد من الانبعاثات الغازية الناجمة عن استخدام الفحم⁽²⁾، و فعلا عرفت عملية إنتاج الفحم تراجعاً كنوع من الاستجابة لهذه المطالب بضرورة تقليل انبعاثات الفحم الغير مطابقة لمعايير الحماية البيئية بالاتحاد الأوروبي.

المطلب الخامس: قطاع الطاقة النووية في دول الإتحاد الأوروبي (اليورانيوم والوقود النووي) (*).
تلعب الطاقة النووية دوراً محورياً في تزويد الاتحاد الأوروبي بحاجياته من الطاقة، و كانت حصة إنتاج الطاقة النووية الأكبر مقارنة بباقي مصادر الطاقة الأخرى، و التي قدرت بـ 28.3٪ من الإجمالي إنتاج الطاقة الأولية في الاتحاد الأوروبي في 2015⁽³⁾، و بلغ الإنتاج الكلي للطاقة النووية ما قدره 221.2 مليون طن نفط مكافئ، سنة 2015. (أنظر الجدول الموالي رقم 12).
تكمن أهمية الطاقة النووية بالنسبة لدول الإتحاد الأوروبي باعتبارها المصدر الرئيسي الآخر لتوليد الكهرباء إلى جانب الفحم و الغاز، بالإضافة إلى استخداماتها المدنية و خاصة العسكرية، و على هذا الأساس أبرزت المفوضية الأوروبية أهمية الطاقة النووية و دورها المهم في ضمان أمن الإمدادات الطاقوية للإتحاد الأوروبي، من خلال محاوراتها في سياسة الطاقة لأوروبا (An Energy policy for Europe)، أوضحت المفوضية أن لكل دولة عضو في الإتحاد الحق في أن تختار مصادر الطاقة حسب مزيج الطاقة الخاص بها، لكن هذا الاختيار في استخدام الطاقة النووية مشروط بإتباع مدى السلامة النووية (Nuclear Safety) بدقة و بصرامة، وفق ما نصت عليه المعاهدة المنشئة للجماعة الأوروبية للطاقة الذرية "أوراتوم"^(*) (EURATOM)⁽⁴⁾. التي تفرض قيود صارمة على عمليات توليد الطاقة النووية داخل الإتحاد الأوروبي ، بحيث تطالب من المفوضية الأوروبية بإصدار برنامج إيضاحي نووي (PIN) بشكل دوري ، استناداً إلى بيانات من الدول

1) European Commission , «Towards a European Strategies for the Security of Energy Supply» , Op.Cit ,p12..

2) European Commission, «Coal and other solid fuels, 2018» , Op.Cit,

(*) الوقود النووي (Nuclear Fuel): يختلف الوقود النووي عن الوقود الأحفوري بمعنى أن المواد الخام (اليورانيوم) يجب أن تخضع لعدة خطوات معالجة (الطحن ، التحويل ، التخصيب) قبل أن يتم تصنيعها في تجميعات الوقود والتي بدورها يجب أن تكون مصممة خصيصاً لكل نوع من المفاعلات.
اليورانيوم:

3) European Commission, « European Union Energy in Figures (2017) » , Op.Cit, p.36.

(* "أوراتوم" (Euratom): في سنة 1956 انفتحت الدول الموقعة على المجموعة الأوروبية للحديد والفحم ، على إنشاء جماعة ثالثة وهي الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية أوراتوم - Euratom ، و التي بدأت العمل عام 1957 ، هدفه الأساسي تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، وإيجاد صناعة نووية على نطاق أوروبي لا على نطاق قومي، وتشجيع تبادل المعلومات بين علماء الذرة في الدول الأعضاء. شكلت "أوراتوم" بالإضافة إلى جماعة الفحم الحجري والصلب ما أصبح يطلق على المجموعتين السوق الأوروبية المشتركة ، وفي عام 1965 انصهرت كلا من المجموعة الأوروبية للحديد والفحم، و المجموعة الاقتصادية الأوروبية، و المجموعة الأوروبية للطاقة الذرية بتشكيل نظام إداري موحد وهو الجماعة الأوروبية.

4) European Commission, «An Energy Policy for Europe»,(Brussel,2007),p17.

الأعضاء ، وآخرها كان مسودة في أبريل 2016 (الأول منذ عام 2007). و يتوقع حدوث انخفاض في القدرة النووية للاتحاد الأوروبي حتى عام 2025، ثم تتراجع إلى عام 2050 عند مستوى 95 إلى 105 جيجا⁽¹⁾.

قدرات الاتحاد الأوروبي في توليد الطاقة النووية:

تنشط صناعة الاتحاد الأوروبي في جميع مراحل دورة إمدادات الوقود النووي، فعلى الرغم من أن إنتاج اليورانيوم محدود في الاتحاد، غير أننا في المقابل نجد الشركات الأوروبية تمتلك و تتمتع بقدرات كبيرة في مجال التعدين و التحويل، و تخصيب اليورانيوم (اليورانيوم المخصب هو عنصر حاسم لكلا من محطات توليد الطاقة النووية المدنية والعسكرية لإنتاج سلاح نووي) ، وتصنيع الوقود، وإعادة معالجة الوقود المستهلك ، مما يجعلها رائدة عالميا في تكنولوجيا الصناعات النووية⁽²⁾.

منذ التسعينات ، ظل اعتماد الاتحاد الأوروبي على اليورانيوم المستورد ثابتا ، في حين أن إنتاج التعدين وإعادة المعالجة المحلية يغطي حوالي 5٪ من احتياجات الاتحاد الأوروبي من اليورانيوم في عمليات التحويل و التخصيب، عندما يتعلق الأمر بالتحويل: القدرة الحالية للاتحاد الأوروبي التي تديرها شركة (AREVA) الفرنسية ، فإن 14000 طن / سنوي ستكون أكثر من كافية لتغطية معظم احتياجات الاتحاد الأوروبي ، إذا تم تشغيلها بكامل طاقتها وإذا لم تكن هناك أي صادرات، وبالمثل من أجل التخصيب ، فإن القدرات القائمة في الاتحاد الأوروبي والتي تديرها شركة (AREVA) و (Urenco)، ستكون كافية لتغطية جميع احتياجات الاتحاد الأوروبي، إذا لم تكن هناك أي صادرات. أما بالنسبة لصناعة الوقود النووي ، فإن صناعة الاتحاد الأوروبي - مع مرافق في ألمانيا وإسبانيا وفرنسا والسويد والمملكة المتحدة - ستكون قادرة على تغطية جميع احتياجات الاتحاد الأوروبي لمفاعلات التصميم الغربية.

يعتمد الاتحاد الأوروبي في تغطية ما يقرب من 20 ٪ من متطلباته للطاقة النووية و لليورانيوم الطبيعي، و 36 ٪ من متطلبات خدمات تخصيب اليورانيوم من خلال إمدادات من روسيا. يتم تحقيق جزء صغير من متطلبات الاتحاد الأوروبي من خلال الواردات من الولايات المتحدة الأمريكية⁽³⁾، و كان الاعتماد الخارجي في التسعينات حوالي 20٪، أما الباقي تغطيه الإمدادات المحلية، ومع ذلك و مع توسعات الاتحاد الأوروبي لعامي 2004 و 2007 وانتقال تكنولوجيا تخصيب اليورانيوم في فرنسا ، ازدادت هذه الحصة إلى حوالي 40٪ في عام 2012 ، لكن عدد المفاعلات اليوم التي تعتمد على الخدمات النووية الروسية ازداد، بحيث نجدها في كل من بلغاريا ، والجمهورية التشيكية ، و هنغاريا، و بينما يعتمد المفاعل في سلوفينيا على وقود أمريكي⁽⁴⁾.

1) World Nuclear Association,(Updated April 2018), Op.Cit.

2) European Commission, «In-depth study of European Energy Security», Op.Cit, p.73.

3) Ibid,p. 77.

4) Ibid,p. 73.

يوجد في الاتحاد الأوروبي 128 مفاعل نووي بقدرة (119 غيغاواط) (*)، حسب إحصائيات الرابطة العالمية للطاقة النووية (**)(World Nuclear Association) / (WNA) المقدمة في تحديث لها بتاريخ 22 مارس 2017، و تعمل هذه المفاعلات في 14 دولة من أصل 28 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي ، و توفر هذه المفاعلات أكثر من ربع الكهرباء المولدة في الاتحاد الأوروبي بأكمله. يتم إنتاج نصف الكهرباء النووية للاتحاد الأوروبي في بلد واحد فقط هو فرنسا. و توفر الوحدات الـ (53) العاملة في ثلاث دول خارج الاتحاد الأوروبي (روسيا وأوكرانيا وسويسرا) حوالي 17% من الكهرباء في باقي أوروبا⁽¹⁾.

أنتجت دول الاتحاد الأوروبي الـ (14) ما مقداره 815.2 تيراواط (TWh) من الطاقة النووية، خلال 2015، و يوضح الجدول التالي، التوزيع الجغرافي للمفاعلات النووية التجارية النشطة و المخطط لإنشائها في دول الاتحاد الأوروبي، مع القدرة التوليدية للطاقة النووية في كل مفاعل، و نسبة مساهمته في إنتاج الطاقة النووية على مستوى الاتحاد:

(* في نهاية عام 2013، أحصت المنظمة الدولية للطاقة الذرية 432 مفاعلا نوويا على المستوى العالمي، ينتجون ما قيمته 14 % من استهلاك الكهرباء العالمي، و تتوزع هذه المفاعلات النووية في كل من: الولايات المتحدة (104)، الصين (82)، روسيا (38)، والهند (04).

(**) الرابطة النووية العالمية (WNA) هي المنظمة الدولية التي تعزز الطاقة النووية وتدعم الشركات التي تشكل الصناعة النووية العالمية. تم تأسيس WNA في عام 2001 على أساس معهد اليورانيوم ، الذي تأسس في عام 1975. يأتي أعضاؤها من جميع أجزاء دورة الوقود النووي ، بما في ذلك تعدين اليورانيوم ، وتحويل اليورانيوم ، وتخصيب اليورانيوم ، وتصنيع الوقود النووي ، وصناعة النباتات ، والنقل ، والتخلص من الوقود النووي المستخدم ، وكذلك توليد الكهرباء نفسه. يسيطر أعضاء (WNA) عن 70 % من الطاقة النووية في العالم ، فضلا عن الغالبية العظمى من اليورانيوم العالمي ، وتحويل وإنتاج الإثراء. تقول (WNA) إنها تهدف إلى تحقيق دور مزدوج لأعضائها: تسهيل تفاعلهم في المسائل التقنية والتجارية و السياسية، وتعزيز فهم أوسع للجمهور للتكنولوجيا النووية. لديها أمانة من حوالي 35 موظفا. للمزيد من التفاصيل حول أعضاء المنظمة و نشاطاتها ارجع لموقع المنظمة على الرابط: <http://www.world-nuclear.org>

1) World Nuclear Association, (Updated April 2018), Op.Cit.

الجدول (12): إنتاج الطاقة النووية في الاتحاد الأوروبي لسنة (2015) / (بالمليون طن نפט مكافئ).

مفاعلات قيد الإنشاء (مارس 2017)		مفاعلات نووية مشغلة (مارس 2017)		توليد الطاقة النووية في 2015	الدولة
العدد	حجم الإنتاج بالميجاواط (MWh)	العدد	حجم الإنتاج الصافي بالميجاواط (MWh)	تيراواط ساعي (TWh)	
0	0	07	5943	24.8	بلجيكا
0	0	02	1926	14.7	بلغاريا
0	0	06	3904	25.3	جمهورية التشيك
1	1700	4	2764	22.3	فنلندا
1	1750	58	36.130	419.0	فرنسا
0	0	8	10.728	86.6	ألمانيا
0	0	4	1889	15.0	هنغاريا
0	0	1	485	3.9	هولندا
0	0	2	1310	10.7	رومانيا
2	942	4	1816	14.1	سلوفاكيا
0	0	1	696	5.4	سلوفينيا
0	0	7	7121	54.8	إسبانيا
0	0	9	8849	54.5	السويد
0	0	15	8883	63.9	المملكة المتحدة
4	4392	128	119.421	815.2	المجموع

Source: World Nuclear Association, « Nuclear Power in the European Union », (Official website of World Nuclear Association, Updated April 2018), Available at: <http://www.world-nuclear.org/information-library/country-profiles/others/european-union.aspx>

تظهر المعطيات المدرجة في الجدول التقدم الكبير ل فرنسا في إنتاج الطاقة النووية، بحيث تحتل المركز الأول، و تساهم لوحدها في إنتاج ما يقارب 52 % من إجمالي إنتاج الدول النووية الأربعة

عشر في الاتحاد الأوروبي، بقدرة إنتاجية بلغت 419 تيراواط ساعي، من أصل 815.2 تيراواط ساعي، و تنشط الصناعة النووية الفرنسية في مجال التعدين و تخصيب اليورانيوم من خلال الدور المحوري لشركة (AREVA)، و تضم فرنسا لوحدها 58 مفاعلا نوويا ما يمثل أكثر من 45 % من مجمل للمفاعلات النووية في دول الاتحاد الأوروبي الـ (128)، و تمتلك الطاقة النووية أهمية كبيرة بشكل خاص في فرنسا، حيث مثلت أكثر من أربعة أخماس (82.5%) من إجمالي الإنتاج الوطني لمزيج الطاقة الأولية⁽¹⁾، بحجم إنتاجي بلغ 112.2 (مليون طن نفط مكافئ)⁽²⁾، و هو ما يمثل أكثر من نصف الإنتاج الكلي للاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة النووية (52.2%)، كذلك تحتل الطاقة النووية مكانة مهمة في مزيج الطاقة في المملكة المتحدة، في 2015 بلغت حصة مساهمتها في إجمالي إنتاج الطاقة الأولية 15.3%، تساهم إسبانيا و السويد بشكل متساوي في إنتاج و توليد الطاقة النووية بقدرة إنتاجية بلغت حوالي 54 تيراواط لكل دولة منهما، أما بباقي الدول الأخرى فمساهمتها تبقى محدودة بحيث تتراوح بين 3 و 25 تيراواط، لكنها تساهم على الأقل في تقليل الاعتماد على المصادر الخارجية لتغطية العجز الطاقوي الأوروبي⁽³⁾.

في إطار تعزيز قدرات الاتحاد في إنتاج الطاقة النووية، وضعت في أكتوبر 2015 منظمة المنتدى الأوروبي للطاقة الذرية (Foratom)^(*) هدفا بإنجاز و تدعيم 100 مفاعلا نوويا جديدا بين عامي 2025 و 2045، و الذي سيتحصل من خلاله الاتحاد على ما مجموعه 122 جيجاواط (GW) من الطاقة النووية⁽⁴⁾.

على الرغم من أن الطاقة النووية هي مصدر ثابت للكهرباء المنخفضة الكربون، و التي توفر درجة عالية من أمن الطاقة، بحيث تساهم في توليد 53% من الكهرباء الخالية من الكربون في الاتحاد الأوروبي، فإن هذا القطاع يواجه اليوم تحديات داخلية كبيرة. في شكل قيود و معارضة من بعض الدول الأعضاء الشديدة لإنتاج الطاقة النووية⁽⁵⁾، و انقسمت المواقف بين دول مؤيدة تتبنى مقاربة براغماتية تركز على إيرادات التي يحققها الاتحاد من التطوير و الاستمرار في توليد الطاقة النووية، لفرنسا مثلا التي تعتبر من أكثر الدول المدعمة لتطوير إنتاج الطاقة النووية بسبب ما تمتلكه من ميزات في إنتاجها -كما سبق و ذكرنا-، و أيضا لدورها الكبير في توليد الكهرباء، كذلك نجد المملكة المتحدة و بولندا و إيطاليا و بعض الدول الأعضاء من أوروبا

1) European Commission, «Energy production and imports», Op.Cit.

2) European Commission, «European Union Energy in Figures (2017)», Op.Cit, p.36.

3) World Nuclear Association, (Updated April 2018), Op.Cit,

(*) المنتدى الأوروبي للطاقة الذرية (FORATOM): هو الاتحاد التجاري الذي يتخذ من بروكسل مقراً لقطاع الطاقة النووية في أوروبا. هدفها الرئيسي هو تعزيز استخدام الطاقة النووية في أوروبا. لمزيد من التفاصيل ارجع لموقع المنتدى على الرابط التالي:

<https://www.foratom.org/>

4) World Nuclear Association,(Updated April 2018), Op.Cit,

5) Ibid.

الشرقية كبلغاريا و جمهورية سلوفاكيا ⁽¹⁾، في المقابل تتبنى عدد من الدول الأخرى داخل الاتحاد الأوروبي موقفا معارضا، يستند لطرح و خلفية معيارية، و هنا نجد كل من ألمانيا ، إسبانيا، هولندا، السويد و النمسا، وكذلك أيرلندا، بحيث أبدت هذه الدول التزامها بإكمال مساعيها في التخلي عن استخدام هذا المصدر من الطاقة لاعتبارات بيئية ⁽²⁾. كما أن القيود الصارمة التي تفرضها معاهدة "أوراتوم" ^(*) Euratom على عمليات توليد الطاقة النووية داخل الاتحاد الأوروبي ⁽³⁾، تعتبر من العوامل التي قد تقلل من إمكانية إنتاج المزيد من الطاقة النووية في دول الاتحاد الأوروبي مستقبلا. إذا بين مواقف رافضة و مؤيدة، يبقى استخدام الطاقة النووية و الاستمرار في توليدها مرهون و مرتبط بمدى قدرة الاتحاد على توفير تكنولوجيا آمنة و نظيفة، قد تساعد على تبرير استمرار توليد الطاقة النووية خاصة مع دورها المهم في تحقيق اكتفاء الاتحاد الأوروبي من حاجته للكهرباء بشكل خاص، هذا ما قد يدفع الدول الراضية للتراجع عن مواقفها و الاستفادة من ميزة الاتحاد في إنتاج الطاقة النووية، خاصة و أن نسبة إنتاجها مرتفعة و مرشحة في المستقبل البعيد ان تكون بديلا و عاملا لتقليل و خفض تبعية الاتحاد للنفط و الغاز الروسيين.

المطلب السادس: إنتاج الطاقات المتجددة في دول الإتحاد الأوروبي.

تشتمل الطاقة المتجددة مصادر الطاقة المستمدة الرياح و الطاقة الشمسية (الحرارية و الضوئية و المركزة) و الطاقة المائية، و طاقة المد و الجزر، كذلك الطاقة الحرارية الأرضية و الوقود الحيوي و الجزء المتجدد من النفايات ⁽⁴⁾، و يزداد التوجه داخل الاتحاد الأوروبي نحو استخدام مصادر الطاقة المتجددة نظرا لتوافقها مع المعايير البيئية، بحيث يلتزم الاتحاد الأوروبي و يركز في بناء مقاربة أمنه الطاقوي بما يتوافق مع الالتزامات الناجمة عن (بروتوكول كيوتو) حول المناخ و البيئة، على غرار القيود المفروضة -كما رأينا- من معاهدة أوراتوم على الطاقة النووية. يزداد التوجه أكثر نحو هذه المصادر داخل الاتحاد الأوروبي، بسبب تراجع احتياطات الطاقة التقليدية من نفط و غاز و فحم، لذا يتم التعامل مع مصادر الطاقة المتجددة كنوع من البدائل

1) Ariana Checchi, Arno Behrens, Christian Egenhofer, **Long – Term Energy Security Risks For Europe : A Sector Specific Approach**, (Centre for European Policy Studies, CEPS Working Documents, Belgium, No. 309/January 2009) ,pp. 27-28.

2) European Commission, «**Energy production and imports**, Op.Cit.

* "أوراتوم" (Euratom): في سنة 1956 اتفقت الدول الموقعة على المجموعة الأوروبية للحديد و الفحم، على إنشاء جماعة ثالثة وهي الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية أوراتوم - Euratom، و التي بدأت العمل عام 1957، هدفه الأساسي تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، و إيجاد صناعة نووية على نطاق أوروبي لا على نطاق قومي، و تشجيع تبادل المعلومات بين علماء الذرة في الدول الأعضاء. شكلت "أوراتوم" بالإضافة إلى جماعة الفحم الحجري و الصلب ما أصبح يطلق على المجموعتين السوق الأوروبية المشتركة، و في عام 1965 انصهرت كلا من المجموعة الأوروبية للحديد و الفحم، و المجموعة الاقتصادية الأوروبية، و المجموعة الأوروبية للطاقة الذرية بتشكيل نظام إداري موحد وهو الجماعة الأوروبية.

3) World Nuclear Association, (Updated April 2018), Op.Cit.

4) European Commission, «**Renewable energy statistics**», (Eurostat, Statistic Explained, Data extracted in January 2018) Official website of European Commission(E.U), Available at: http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Renewable_energy_statistics

التي يمكن أن تعوض و تغطي مستقبلا على النقص في إمدادات الطاقة داخل الاتحاد. على هذا الأساس فاستخدام الطاقة المتجددة يتمتع بالعديد من الفوائد المهمة والمحتملة ، بما في ذلك خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري ، وتقليل الاعتماد على أسواق الوقود الأحفوري (على وجه الخصوص النفط والغاز). كما يساعد نمو مصادر الطاقة المتجددة على تحفيز العمالة في الاتحاد الأوروبي ، من خلال خلق فرص العمل في التكنولوجيات الجديدة "الخضراء". كما أنهت تتيح تنويع إمدادات الطاقة و تكريس أمن طاقتي أوروبي أكثر استقرارا⁽¹⁾، نظرا لموثوقيتها و ضمان تجدها و استمرارها، و بالتالي المساهمة في تقليص التبعية المفرطة لمصادر الطاقة التقليدية (النفط، الغاز و الفحم)، التي ترهن أمن الطاقة الأوروبي بمصادر خارجية خاصة في ظل العراقيل و التحديات الجيو-سياسية المتعلقة بالصراع و التوتر المستمر في علاقتها مع روسيا -أكبر ممول للاتحاد بالطاقة- سياسيا، و الذي كثيرا ما يلقي بظلاله على انقطاع توريد و تأمين الطاقة نحو الاتحاد الأوروبي (أزمة أوكرانيا و جورجيا).

تجاوز معدل نمو الإنتاج الأولي للاتحاد الأوروبي من مصادر الطاقة المتجددة مثيله في جميع أنواع الطاقة الأخرى (26.7%) (ارجع إلى الرسم البياني رقم 12 أعلاه)، و قد تم إنتاج الطاقة المتجددة وفق وتيرة نمو مستقرة نسبياً خلال الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى سنة 2015، مع انخفاض ضئيل في الإنتاج سجل عام 2011. و خلال فترة الـ10 سنوات هذه ، زاد إنتاج الطاقة المتجددة بنسبة 71.0% ، ليحل محل إنتاج مصادر أخرى للطاقة إلى حد ما⁽²⁾.

حسب البيانات المقدمة في جانفي 2018، من المفوضية الأوروبية المعتمدة على إحصائيات (Eurostat)، فقد نمت الطاقة المتجددة في الاتحاد الأوروبي بقوة في السنوات الأخيرة، و بشكل أكثر تحديداً، تضاعفت حصة الطاقة من المصادر المتجددة في إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة في السنوات الأخيرة، من حوالي 8.5% في عام 2004 إلى 17% في عام 2016. كما سجلت كمية الطاقة المتجددة المنتجة داخل الاتحاد الأوروبي زيادة بنسبة 66.6% بي -ن عام -ي 2006 و 2016 ، أي ما يعادل متوسط زيادة بنسبة 5.3% سنوياً⁽³⁾.

جاء هذا النمو في إنتاج الطاقات المتجددة نتيجة حزمة الأهداف الملزمة قانوناً لزيادة حصة الطاقة من المصادر المتجددة التي أقرها المرسوم (EC / 28/2009) في سنة 2009، بشأن تعزيز استخدام الطاقة من المصادر المتجددة. في حين أن الاتحاد الأوروبي ككل في طريقه لتحقيق أهداف عام 2020، ستحتاج بعض الدول الأعضاء إلى بذل جهود إضافية للوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بالهدفين الرئيسيين:

- الحصة الإجمالية للطاقة من المصادر المتجددة في إجمالي استهلاك الطاقة النهائي.

1) Ibid.

2) European Commission, «Energy production and imports», Op.Cit.

3) European Commission, «Renewable energy statistics», (Eurostat, January 2018) , Op.Cit.

- الحصة المحددة للطاقة من مصادر الطاقة المتجددة في مجال النقل⁽¹⁾.

من خلال الجدول التالي نستعرض حصة و إمكانيات كل دولة في إنتاج الطاقات المتجددة في

الاتحاد الأوروبي خلال سنة 2015:

الجدول (13): إنتاج الاتحاد الأوروبي من الطاقات المتجددة حسب إسهامات الدول الأعضاء لسنة
(2015) / (بالمليون طن نפט مكافئ).

الدولة	مليون طن نפט مكافئ
بلجيكا	2.96
بلغاريا	2.03
جمهورية التشيك	4.28
الدانمارك	3.53
ألمانيا	38.89
إيستونيا	1.29
أيرلندا	0.98
اليونان	2.64
إسبانيا	16.87
فرنسا	24.21
كرواتيا	2.23
إيطاليا	23.56
قبرص	0.12
لاتفيا	2.33
ليتوانيا	1.47
لوكسمبورغ	0.11
هنغاريا	3.24
مالطا	0.02
هولندا	4.81
النمسا	9.30
بولندا	8.64
البرتغال	5.18

1) Ibid.

5.94	رومانيا
1.03	سلوفينيا
1.59	سلوفاكيا
10.39	فنلندا
18.37	السويد
11.84	المملكة المتحدة
205	المجموع

Source: European Commission, « **European Union Energy in Figures (2017)** », (Statistical Pocketbook, Publications Office of the European Union, Luxembourg, 2017), p.36.

من خلال الجدول يتضح أن كل دول الاتحاد الـ 28 لها إسهام و حصة في إنتاج الطاقات المتجددة، عكس أنواع الطاقة السابقة أين كنا نجد أن هناك دول ينعدم إنتاجها من الطاقة سواء بالنسبة للبترول او الغاز و الفحم الصلب، و كذلك الطاقة النووية، بالنسبة للطاقات المتجددة الأمر يختلف بحيث كل دول الاتحاد تتجه نحو استغلال مصادر الطاقات المتجددة حسب إمكانياتها، ففي المرتبة الأولى نجد ألمانيا التي تنتج حوالي 19 % من إجمالي إنتاج الطاقة المتجددة في الاتحاد الأوروبي، ثم تليها كل من فرنسا و إيطاليا بحصة إنتاج تقدر تقريبا بـ 12% لكل منها، كذلك نجد أن كلا من إسبانيا (16.87 Mtoe)، و السويد (18.37 Mtoe)، و فنلندا (10.39 Mtoe)، و المملكة المتحدة (11.84 Mtoe)، هي الأخرى من الدول المهمة في إنتاج كميات من مصادر الطاقة المتجددة، و تستخدم أغلب ما تنتجه هذه الدول في توليد الطاقة الكهربائية. ففي عام 2012 بلغ إنتاج الكهرباء المتجددة 799 تيراواط ساعة ، بزيادة قدرها أكثر من 13 % مقارنة مع عام 2011⁽¹⁾. هذا و بلغ الإنتاج الأولي للطاقة المتجددة داخل الاتحاد الأوروبي في عام 2016، 211 مليون طن من النفط المكافئ⁽²⁾، أي بزيادة بلغت 6 مليون طن من النفط المكافئ خلال سنة واحدة. و كان المصدر الأكثر أهمية في الاتحاد الأوروبي (28)، مـن بيـن مصادر الطاقة المتجددة، الخشب والوقود الحيوي الصلب وكذلك النفايات المتجددة، وهو ما يمثل 49.4% من إنتاج الطاقة المتجددة الأولية في عام 2016، بينما الطاقة المائية مثلت ثاني أهم مساهم في مزيج الطاقة المتجددة (14.3% من الإجمالي) ، تليها طاقة الرياح (12.4%). على الرغم من أن مستويات إنتاجها ظلت منخفضة نسبياً ، فقد كان هناك توسع سريع بشكل خاص في إنتاج طاقة الرياح والطاقة الشمسية ، حيث تمثل الأخيرة حصة 6.3% من الطاقة المتجددة للاتحاد الأوروبي التي تم إنتاجها في عام 2016 ، في حين بلغت الطاقة الحرارية الأرضية 3.2% من المجموع الكلي، و توجد حالياً

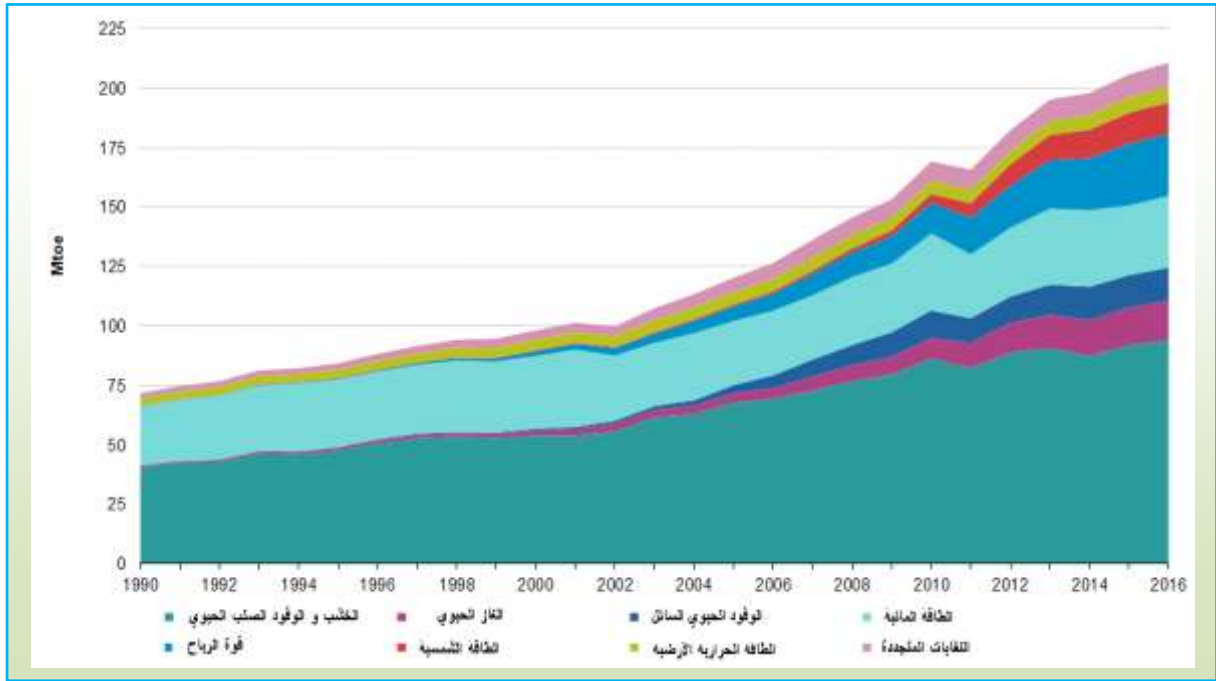
1) European Commission, «**In-depth study of European Energy Security**», Op.Cit, p.28.

2) European Commission, « **Renewable energy statistics**», (Data extracted in January 2018), Op.Cit.

مستويات منخفضة جدًا من إنتاج طاقة المد والجزر و الأمواج ، مع وجود هذه التقنيات في الأساس في فرنسا والمملكة المتحدة⁽¹⁾.

يوضح الرسم البياني التالي، مساهمة كل مصدر من هذه المصادر و تطوره منذ 1990 إلى غاية سنة 2016:

الشكل (14): الإنتاج الأولي للطاقة من المصادر المتجددة في الاتحاد الأوروبي (28) (من سنة 1990 - 2016) بالمليون طن من النفط المكافئ Mtoe.



Source: European Commission, « Renewable energy statistics», (Eurostat, Statistic Explained, Data extracted in January 2018) Official website of European Commission(E.U), Available at: http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Renewable_energy_statistics

المبحث الثاني: واقع و مؤشرات استهلاك الطاقة و استيرادها في الاتحاد الأوروبي.

يعتبر الاتحاد الأوروبي من أكبر القوى الاقتصادية عالميا، و ظلت حاجته للطاقة أمرا ضروريا و حاسما في استقراره اقتصاديا و كذلك اجتماعيا و سياسيا، كما تكتسب الطاقة أهميتها بالنسبة للاتحاد الأوروبي باعتبارها مكون أساسي يدخل في صميم طريقة و نمط المعيشة و الرفاهية المطلوبة ضمن المجتمعات الأوروبية الحديثة، و التي لعبت دورا مهما في تطورها⁽¹⁾. بناء على هذا، كان الاتحاد الأوروبي في عام 2012 ثاني أكبر مستهلك في العالم بعد الولايات المتحدة، وهو ما يمثل حوالي 15 % من الاستهلاك العالمي⁽²⁾. و بلغت هذه النسبة في السنوات اللاحقة حوالي 20% من إجمالي الطلب العالمي على الطاقة، في المقابل نجد أن حجم الاحتياطات الداخلية ضئيل، و تعرف عملية الإنتاج العام للطاقة الأولية تراجعا كبيرا ، هذا ما يدفع دول الاتحاد الأوروبي لاستيراد أكثر من نصف احتياجاته الطاقوية⁽³⁾، ففي سنة 2015 مثلا، جاء أكثر من نصف (54.0%) إجمالي استهلاك الطاقة الداخلية للاتحاد الأوروبي (28) من مصادر مستوردة⁽⁴⁾.

من خلال هذا المبحث سنتطرق لتحليل الوضعية العامة لاستهلاك الطاقة في الاتحاد الأوروبي و استخداماتها في القطاعات المختلفة ، كما سنتناول مصادر استيراد الطاقة الخارجية التي تحاول من خلالها دول الاتحاد تغطية النقص و العجز الداخلي في انتاج و تأمين ما تحتاجه من مصادر الطاقة الأولية.

1) Raphaël Metais, Op.Cit, p. 08.

2) Ibid, p.26.

3) «Les politiques européennes», Op.Cit.

4) European Commission, «Energy production and imports, (Eurostat, 2017), Op.Cit.

المطلب الأول: إجمالي الاستهلاك الداخلي للطاقة و استخداماتها في الاتحاد الأوروبي.

الفرع الأول: ديناميكية و مؤشرات إجمالي الاستهلاك الداخلي للطاقة في الاتحاد الأوروبي.

يختلف استهلاك الطاقة من دولة إلى أخرى داخل الاتحاد الأوروبي، و يعتمد هذا على مدى توافر الموارد الطبيعية لإنتاج الطاقة الأولى، و كذلك طبيعة و بنية و تطور اقتصادياتها، بالإضافة إلى عدد السكان بها، فعادة يتم استهلاك كميات قليلة من الطاقة عندما تعاني الاقتصاديات من الركود، و العكس عندما يكون الاقتصاد و حركية الإنتاج بمختلف قطاعاته متقدمة، يحتاج هذا لكميات أكثر من الطاقة بمختلف أشكالها، و يتعلق الأمر هنا ليس فقط بالنسبة للوقود التقليدي و الطاقة النووية، و لكن أيضاً بمصادر الطاقة المتجددة.

إجمالي الاستهلاك الداخلي للطاقة الأولية في الاتحاد الأوروبي:

بلغ إجمالي الاستهلاك الداخلي للطاقة (Gross inland energy consumption) (*)، في الاتحاد الأوروبي (28) في عام 2015، حوالي 1627 مليون طن من النفط المكافئ (Mtoe)⁽¹⁾، بينما أنتج الاتحاد في نفس العام فقط ما مقداره 785 (Mtoe)⁽²⁾، و زادت هذه الكمية في سنة 2016 بحيث بلغت 1641 (Mtoe)⁽³⁾، و بهدف تحقيق التوازن و عقالة استهلاك الطاقة، و تخفيف الهوة بين كميات الإنتاج و الاستهلاك، التزم الاتحاد الأوروبي بخفض استهلاك الطاقة بنسبة 20% بحلول عام 2020، و يعرف هذا الهدف كذلك بـ " **هدف الـ 20% حول نجاعة الطاقة (The 20 % Energy Efficiency Target)**، و الذي يرتبط بمدى قدرة و التزام الاتحاد الأوروبي على استهلاك كميات أقل من الطاقة وفق التقديرات و الأهداف المخطط لها، و بناء على هذا قدم الاتحاد الأوروبي تعهد بتحقيق استهلاك أولي للطاقة لا يزيد على 1483 (Mtoe)، و استهلاك نهائي للطاقة لا يتجاوز 1086 (Mtoe) في عام 2020⁽⁴⁾.

(* **إجمالي الاستهلاك الداخلي للطاقة:** والذي يتم اختصاره في بعض الأحيان على أنه الاستهلاك الداخلي الإجمالي أو استهلاك الطاقة الأولي (Primary energy consumption)، و يقصد به إجمالي الطلب على الطاقة في بلد أو منطقة ما. أي كمية الطاقة اللازمة لتلبية الاستهلاك الداخلي للكيان الجغرافي ما. و يعطى إجمالي الاستهلاك الداخلي للطاقة ما يلي:

- الاستهلاك من قبل قطاع الطاقة نفسه.
 - خسائر التوزيع و التحويلي.
 - استهلاك الطاقة النهائي من قبل المستخدمين النهائيين.
- يتم حساب إجمالي الاستهلاك الداخلي للطاقة على النحو التالي:
(الإنتاج الأولي + المنتجات المستردة + صافي الواردات + تغيرات المخزونات) - المخابئ.
للمزيد من التفصيل حول المصطلح إرجع إلى الرابط:

http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Glossary:Gross_inland_energy_consumption

1) European Commission, «**Energy trends**», (in June 2017.), Op.Cit.

2) European Commission, «**Energy datasheets: EU28 countries**», (Last update February 2018), Op.Cit.

3) European Commission, «**Energy consumption in 2016 ,Consumption in the EU above the energy efficiency target**», (Eurostat, Statistic Explained, in March 2016), Official website of European Commission(E.U), Available at:

<http://ec.europa.eu/eurostat/documents/2995521/8643581/8-05022018-BP-EN.pdf/1338cf55-5c91-4179-a6ca-808675e40bbd>

4) Ibid.

لم يعرف معدل الاستهلاك في الاتحاد الأوروبي للطاقة استقرار و ثباتاً، بل على العكس من ذلك تفاوتت و تباينت معدلات و نسب إجمالي الاستهلاك الطاقوي من سنة إلى أخرى، و من خلال الجدول التالي سنوضح حركية و تباين كميات استهلاك إجمالي الطاقة في الاتحاد الأوروبي منذ 1990 إلى غاية 2001:

الجدول (14): إجمالي استهلاك الطاقة في دول الاتحاد الأوروبي في الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2016 / (بالمليون طن نفط مكافئ/ Mtoe).

السنوات	1990	1995	2000	2006	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الاتحاد الأوروبي	1 669,6	1674.6	1 729,8	1 839,7	1 805,1	1700.7	1764.4	1 699,6	1 686,1	1 668,7	1 608,3	1 629,5	1 640,6

Source: European Commission, « Energy datasheets: EU28 countries», (EU Commission, DG ENER, Unit A4, EUROSTAT energy statistics, Last update February 2018), Official website of European Commission (E.U), Available at:

https://ec.europa.eu/energy/sites/ener/files/documents/countrydatasheets_feb2018

في عام 2016، بلغ إجمالي الاستهلاك الداخلي للطاقة في الاتحاد الأوروبي، والذي يعكس كميات الطاقة اللازمة لتلبية جميع الاستهلاك الداخلي، 1641 (Mtoe). و قد سجل انخفاض في كمية الاستهلاك بنسبة 10.8 ٪ مقارنة مع ذروته في عام 2006، أين بلغ تقريبا 1840 (Mtoe)⁽¹⁾. كما يتضح من خلال الجدول أن نسبة الاستهلاك ظلت ترتفع بشكل تصاعدي ثابت نسبيا خلال الفترة 1990-2008⁽²⁾.

من خلال الجدول يتضح لنا أن مستوى استهلاك الطاقة داخل الاتحاد الأوروبي كان في عام 2015، بنفس المستوى الذي كان عليه في عام 1990، خلال هذه الفترة نفسها، ارتفع عدد السكان الذين يعيشون في الاتحاد الأوروبي بمقدار 33.3 مليون شخص. كان مستوى استهلاك الطاقة في الاتحاد الأوروبي في عام 2015 أقل بنسبة 11.6 ٪ من ذروته السابقة عند 1840 (Mtoe) سجلت في عام 2006، وهو ما يعادل انخفاضا متوسطا بنسبة 1.4 ٪ سنويا⁽³⁾.

أما في عام 2016، كان استهلاك الطاقة الأولية في الاتحاد الأوروبي أكبر بنسبة 4 ٪ من الهدف المسطر لخفض استهلاك الطاقة، منذ عام 1990، انخفض الاس تهلاك بنسبة 1.7 ٪. و مع ذلك، و بمرور السنوات، تقلبت المسافة و ازدادت الهوة إلى حد كبير بين الاستهلاك الواقعي للطاقة و الهدف المسطر حول نجاعة الطاقة من طرف الاتحاد الأوروبي في خفض

1) European Commission, « Energy consumption in 2016 ,Consumption in the EU above the energy efficiency target », Op.Cit.

2) European Commission, «Energy trends», (in June 2017.), Op.Cit.

3) European Commission, « Consumption of energy» , ((Eurostat, Statistic Explained, in June 2017) Official website of European Commission , E.U), Available at: http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Consumption_of_energy

معدلات استهلاك الطاقة، و كان أكبر انحراف عن الهدف في عام 2006، أين بلغت نسبة الزيادة 16.2 % ، في حين بلغ أدنى مستوى قياسي في عام 2014 (1.7 %). و خلال سنة 2015 و 2016، ارتفعت الفجوة مرة أخرى، إلى 4 % أعلى من الهدف المسطر لعام 2020⁽¹⁾. تعبر هذه الأرقام على مدى العجز الذي يواجهه الاتحاد الأوروبي في عدم قدرته على التوفيق و تقليل الهوة بين الإنتاج المحلي و كميات الطاقة المستهلكة، الأمر الذي يدفعه لاستيراد الباقي من الخارج، و يجعله معرضاً أكثر لمخاطر التبعية خاصة عندما يتعلق الأمر بروسيا.

الاستهلاك النهائي للطاقة في الاتحاد الأوروبي:

بالنسبة للاستهلاك النهائي للطاقة^(*) في الاتحاد الأوروبي في عام 2016، فقد بلغ 1108 (Mtoe)، أي أعلى من هدف النجاعة المحدد بنسبة 2.0%. و زاد استهلاك الطاقة النهائي في الاتحاد الأوروبي بنسبة 2.1 % بين عام 1990 (1085 Mtoe) و في عام 2016 (1108 Mtoe)، و تم تسجيل أدنى مستوى لاستهلاك الطاقة النهائي في عام 2014 (1063 Mtoe)، أي أقل 2.1% من نجاعة الهدف المسطر، وأعلى مستوى في عام 2006 (1194 Mtoe) بنسبة 10.0% فوق الهدف. في عام 2015، حقق الاتحاد الأوروبي هدف الفعالية البالغ 1086 (Mtoe)، ولكن في عام 2016 ارتفع الاستهلاك مرة أخرى إلى 2% أكثر من الهدف المسطر في عام 2020⁽²⁾.

بناءً على المعلومات المتوفرة، يتضح أن استهلاك الطاقة النهائي للاتحاد الأوروبي (28) يعادل ثلثي (66.6 %) من إجمالي الاستهلاك الداخلي سنة 2015، وكانت حصة الأربع دول في الاتحاد الأوروبي الأكثر استهلاكاً للطاقة (ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، المملكة المتحدة) التي بلغت حصصها مجتمعة 55.7 % ، من حجم الاستهلاك النهائي الكلي لدول الاتحاد الأوروبي مجتمعة، بكمية استهلاك

1) European Commission, « Energy consumption in 2016 ,Consumption in the EU above the energy efficiency target », Op.Cit.

^(*) الاستهلاك النهائي للطاقة: هو إجمالي الطاقة المستهلكة من قبل المستخدمين النهائيين ، مثل الأسر والصناعة والزراعة. إنها الطاقة التي تصل إلى باب المستهلك النهائي وتستهلكه ما يستخدمه قطاع الطاقة نفسه. و لا يشمل الاستهلاك النهائي للطاقة التي يستخدمها قطاع الطاقة، بما في ذلك عمليات التوزيع والتحويل على غرار، و يغطي الاستهلاك النهائي للطاقة استخدام الطاقة من الفئات التالية:

- أسر خاصة.
- الزراعة.
- صناعة.
- النقل على الطرق.
- النقل الجوي (الطيران).
- وسائل النقل الأخرى (السكك الحديدية ، الملاحية الداخلية).
- خدمات، و غيرها.

للمزيد من التفصيل حول مصطلح (الاستهلاك النهائي للطاقة)، إرجع إلى الرابط:

http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Glossary:Final_energy_consumption

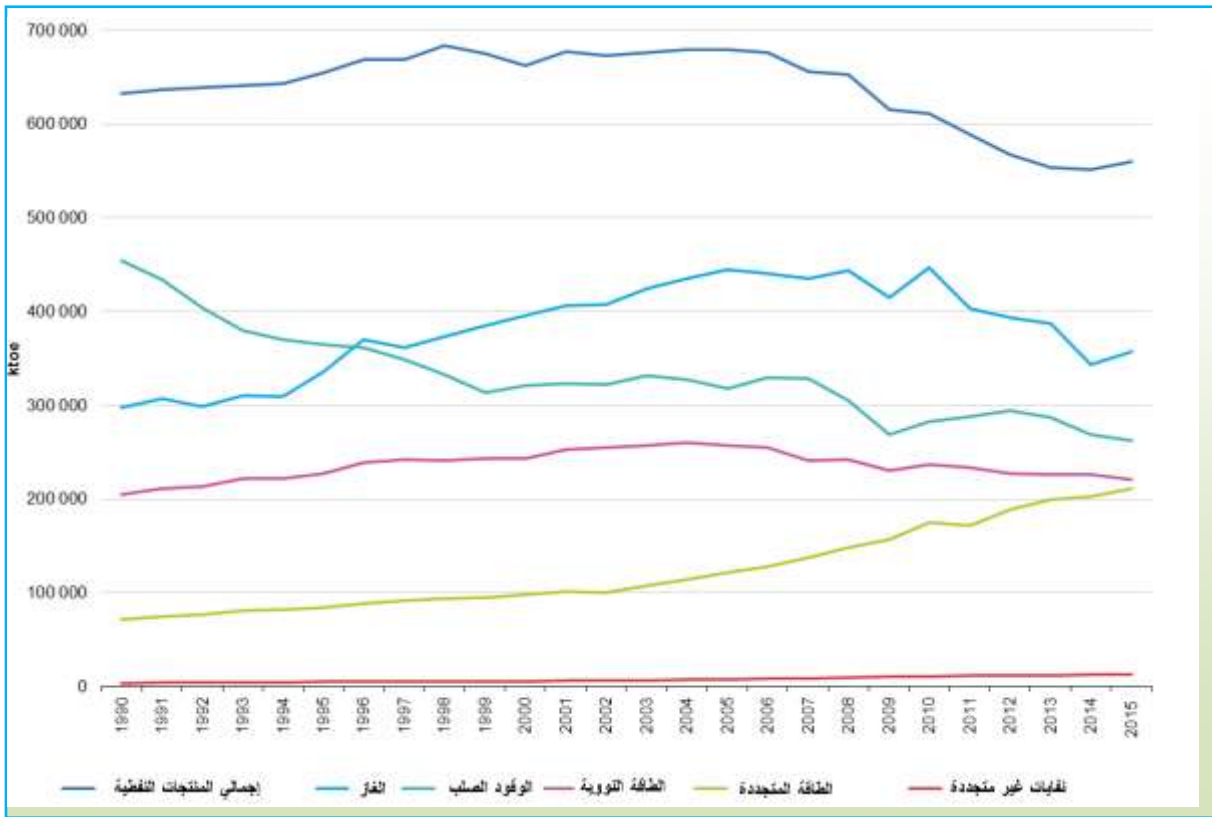
2) European Commission, « Energy consumption in 2016 ,Consumption in the EU above the energy efficiency target», (Eurostat, Statistic Explained, in March 2016), Official website of European Commission(E.U), Available at:

<http://ec.europa.eu/eurostat/documents/2995521/8643581/8-05022018-BP-EN.pdf/1338cf55-5c91-4179-a6ca-808675e40bbd>

قدرت بـ 604 (Mtoe) من أصل أكثر من 1084 (Mtoe)، أي أنها استهلكت الطاقة بشكلها النهائي بما يفوق استهلاك الـ (24) دولة المتبقية من دول الاتحاد الأوروبي، وسجلت أعلى نسبة في ألمانيا (19.6%)⁽¹⁾.

ما يمكن ملاحظته كذلك في حركية عملية استهلاك الطاقة بين الصعود و النزول، هو تباين معدلات و نسب الزيادة أو التراجع من وقود إلى آخر من أنواع الطاقة، حسب متطلبات كل دولة و حاجتها إلى نوع محدد من الطاقة على حساب آخر، كذلك يتأثر هذا الوضع بمضمون التوجهات الجديدة لسياسة أمن الطاقة في دول الاتحاد الأوروبي، و التي عملت على تخفيض الاعتماد على الوقود الأحفوري من النفط و الغاز و الفحم، و كذلك الطاقة النووية، و التي تعتبرها مصادر طاقوية غير نظيفة، و تحمل تهديدات قد تشكل خطرا محتملا على البيئة و الفرد الأوروبي، مقابل زيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة أو ما عرف بمصادر الطاقة "الخضراء النظيفة"، و يوضح الشكل التالي ديناميكية تصاعد و تراجع استهلاك الطاقة حسب نوع الوقود، في دول الاتحاد الأوروبي الـ (28) ، في الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2015:

الشكل (15): إجمالي استهلاك مزيج الطاقة الداخلي بدول الاتحاد الأوروبي (حسب نوع الطاقة) في الفترة بين 1990-2015 (كيلو طن نفط مكافئ) (ktoe)



Source: European Commission, «Energy trends», (Eurostat, Statistic Explained, in June 2017.), Official website of European Commission (E.U), Available at: http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Energy_trends

1) European Commission, « Consumption of energy», Op.Cit.

من خلال الرسم البياني يتضح أن معدلات الاستهلاك غير ثابتة و مستقرة ، بين كل نوع من أنواع الطاقة، ظلت نسبة الاستهلاك تزيد بشكل ثابت و بكميات متقاربة و مستقرة نسبيا خلال الفترة 1990-2008-كما سبق و ذكرنا-، لكن في عام 2009 عرف الاستهلاك انخفاض قوي أين تراجع إجمالي الاستهلاك الداخلي للطاقة بنسبة 5.8 % مقارنة بعام 2008، و كان أكبر انخفاض في الوقود الصلب بنسبة 11.9 % ، يليه الغاز (6.4 %)، و المنتجات النفطية بنسبة 5.7 % لكل منهما⁽¹⁾. و هذا كان متزامنا مع دخول الاتحاد الأوروبي في الأزمة المالية.

ما يمكن ملاحظته في المنحنى البياني هو أنه تم تسجيل انخفاض تدريجي في حصة المنتجات النفطية في إجمالي الاستهلاك الداخلي، نزولا من ذروة بلغت 39.5 % في عام 1998 إلى مستوى 34.4 % في عام 2015. وانخفضت حصة الوقود الصلب بسرعة لتصل إلى حصة 16.1 % في عام 2015. وانخفضت حصة المنتجات البترولية والوقود الصلب من 65.1 % من إجمالي الاستهلاك في عام 1990 إلى 50.4 % بحلول عام 2013، و هذا يعكس مساعي الاتحاد الأوروبي للابتعاد عن استغلال الطاقة من مصادر الوقود الحفري، بسبب انعكاساتها السلبية في تلويث البيئة.

أما بالنسبة لحصة الطاقة النووية و الطاقات المتجددة فقد عرفتا ارتفاعا واضحا يعكس مساعي الاتحاد الأوروبي للاعتماد على هذه المصادر كبديل للمصادر التقليدية و للتقليل من تبعيته الحادة لمصادر الطاقة الخارجية، بالنسبة للطاقة النووية فقد ارتفع الاستهلاك ليصل إلى 13.6 % في عام 2015 ، أما الطاقات المتجددة بلغت حصة الاستهلاك الداخلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي من مصادر الطاقة المتجددة 13.0 % في عام 2015 ، و هو ما يمثل ثلاثة أضعاف حصتها (4.3 %) من مزيج الطاقة في عام 1990. كما زاد الوزن النسبي للغاز الطبيعي بسرعة مقارنة بسنوات التسعينات بحيث أنها بلغت 25.3 % في عام 2010 ، و 22.0 % في عام 2015. و يعكس الانكماش الأخير في استخدام الغاز داخل مزيج الطاقة في الاتحاد الأوروبي ، على الأقل جزئياً ، الصعوبات المرتبطة بأمن التوريد من روسيا⁽²⁾.

واقع استهلاك الطاقة في كل دولة من دول الاتحاد الأوروبي

تعرف دول الاتحاد الأوروبي تفاوتاً من حيث نوع و كميات الطاقة المستهلكة، بحيث نجد مثلاً أن الاستهلاك الإجمالي الداخلي للطاقة يزيد في دول مثل ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، المملكة المتحدة، بينما يكون الاستهلاك ضئيلاً أو أقل في دول أخرى داخل الاتحاد مثل، إستونيا، اليونان، كرواتيا، لوكسمبورغ و مالطا، يعتمد إجمالي الاستهلاك الداخلي للطاقة لكل دولة عضو في الاتحاد الأوروبي ، إلى حد كبير، على هيكل نظام

1) European Commission, «Energy trends», (in June 2017.), Op.Cit.

2) European Commission, « Consumption of energy » , Op.Cit.

الطاقة لديها، و هذا ما يوضحه الجدول التالي الذي يتضمن مؤشرات تطور كميات إجمالي استهلاك الطاقة في الدول الأعضاء داخل الاتحاد الأوروبي، في الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2015:
الجدول (15): إجمالي استهلاك الطاقة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، في الفترة الممتدة من 2005 إلى غاية 2015 / (بالمليون طن نفط مكافئ - Mtoe).

السنوات	1990	1995	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015	حصة الاستهلاك
الاتحاد الأوروبي	1670	1675	1730.1	1830.9	1764.4	1689.9	1685.6	1667.8	1607.8	1627.5	100
بلجيكا	48.6	53.8	59.3	59.1	60.9	57.0	54.6	56.6	53.5	54.2	3.3 %
بلغاريا	27.6	22.7	18.5	19.8	17.8	19.1	18.2	16.8	17.7	18.5	1.1 %
جمهورية التشيك	50.1	41.9	41.4	45.4	45.4	43.8	43.5	43.5	42.2	42.4	2.6 %
الدانمارك	17.9	20.2	19.7	19.6	20.0	18.6	17.9	17.8	16.8	16.8	1.0 %
ألمانيا	356.3	341.6	342.3	341.9	332.5	315.8	317.9	324.5	313.2	314.2	19.3 %
إيستونيا	9.9	5.5	5.0	5.6	6.2	6.2	6.1	6.7	6.7	6.3	0.4 %
أيرلندا	10.3	11.1	14.4	15.3	15.2	13.9	13.8	13.7	13.6	14.2	0.9 %
اليونان	22.3	23.9	28.3	31.4	28.7	27.8	27.6	24.2	24.4	24.4	1.5 %
إسبانيا	90.1	102.1	123.5	144.2	130.3	128.5	128.1	119.3	116.7	121.4	7.5 %
فرنسا	227.8	241.8	8.4	276.4	266.9	275.8	258.1	258.9	248.5	252.6	15.5 %
كرواتيا	9.5	7.9	174.2	9.8	9.4	9.3	8.9	8.6	8.2	8.5	0.5 %
إيطاليا	153.5	161.8	2.4	190.1	177.9	172.5	165.7	159.5	151.0	156.2	9.6 %
قبرص	1.6	2.0	3.9	2.5	2.7	2.7	2.5	2.2	2.2	2.3	0.1 %
لاتفيا	7.9	4.6	7.1	4.6	4.6	4.4	4.5	4.5	4.5	4.4	0.3 %
ليتوانيا	15.9	8.6	3.7	8.7	6.8	7.0	7.1	6.7	6.7	6.9	0.4 %
لوكسمبورغ	3.5	3.3	25.3	4.8	4.6	4.6	4.5	4.3	4.2	4.2	0.3 %
هنغاريا	28.8	26.2	0.8	27.6	26.6	26.0	24.7	23.9	23.8	25.2	1.5 %
مالطا	0.6	0.8	78.0	1.0	0.9	0.9	1.0	0.9	0.9	0.8	0.0 %
هولندا	68.6	75.5	29.0	84.1	85.8	80.2	80.5	80.3	76.4	77.6	4.8 %
النمسا	25.0	27.1	29.0	34.1	34.3	33.3	33.2	33.7	32.5	33.2	2.0 %
بولندا	103.3	98.8	88.6	92.2	100.7	100.8	97.6	98.0	94.3	95.4	5.9 %
البرتغال	18.2	20.6	25.3	27.5	24.3	23.6	22.2	22.4	22.1	23.0	1.4 %
رومانيا	58.1	46.3	36.6	39.2	35.8	36.6	35.4	32.4	32.2	32.4	2.0 %
سلوفينيا	5.7	6.1	6.5	7.3	7.3	7.3	7.0	6.9	6.7	6.6	0.4 %
سلوفاكيا	21.8	17.7	18.3	19.0	17.9	17.4	16.7	17.0	16.2	16.4	1.0 %
فنلندا	28.8	29.4	32.4	34.5	37.1	35.8	34.7	34.1	34.8	33.2	2.0 %
السويد	47.4	51.5	48.9	51.0	50.8	49.5	49.8	49.1	48.2	45.5	2.8 %
المملكة المتحدة	210.6	222.3	230.6	234.2	212.9	198.6	203.9	201.2	189.7	190.7	11.7 %

Source: European Commission, « Consumption of energy », ((Eurostat, Statistic Explained, in June 2017) Official website of European Commission , E.U), Available at: http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Consumption_of_energy

نلاحظ من خلال الجدول أن كميات استهلاك الطاقة تختلف بشكل واضح بين دولة وأخرى، فكما ذكرنا سابقاً، تعتمد كميات استهلاك الطاقة و تتفاوت بالرجوع إلى طبيعة و بيئة و تطور اقتصادياتها، و كذلك نجدتها مرتبط بالتركيبة السكانية و قوة الدولة العسكرية، و ما يتطلبه كل هذا الهيكل من كميات كبيرة من الطاقة ، نلاحظ أن كل من ألمانيا و المملكة المتحدة و فرنسا و كذلك إيطاليا و إسبانيا من أكثر الدول المستهلكة للطاقة، بنسبة تفوق الـ 64 % من إجمالي استهلاك كل دول الاتحاد الأوروبي للطاقة، بكميات بلغت 1044 (Mtoe) من أصل 1627.5 (Mtoe)، في سنة 2015، و ما يفسر ارتفاع استهلاكها للطاقة هو كونها من القوى الصناعية الكبر على المستوى الأوروبي و العالمي.

كان لألمانيا أعلى مستوى من إجمالي الاستهلاك الداخلي للطاقة في عام 2015، وهو ما يمثل 19.3% من إجمالي استهلاك الاتحاد الأوروبي للطاقة، تليها فرنسا بنسبة (15.5 %)، ثم المملكة المتحدة (11.7 %) ، مع 9.6 % من حصة إيطاليا أقل من هذا المستوى. شكلت هذه الدول الأربع مجتمعة 56.1% من إجمالي الاستهلاك الداخلي للاتحاد الأوروبي (1).

كما يتحدد استخدام نوع محدد من الطاقة أكثر من الأنواع الأخرى في كل دولة من دول الاتحاد الأوروبي بالرجوع إلى الخيارات الوطنية في أنظمة طاقتها و طبيعة و بنية اقتصادياتها، ففي عام 2015، تم إنتاج 72.5% من إجمالي الطاقة في الاتحاد الأوروبي (28) من مصادر أحفورية (الفحم ، النفط الخام ، الغاز الطبيعي). فقط في 3 دول في الاتحاد الأوروبي فإن حصة الوقود الأحفوري في إجمالي استهلاك الطاقة الداخلية هي أقل من 50 % (السويد 27.6 % ، فرنسا 47.3 % و فنلندا 45.3%). تجدر الإشارة إلى أن فرنسا والسويد هما الدولتان اللتان تتمتعان بأعلى مساهمة من الطاقة النووية في إجمالي استهلاك الطاقة الداخلية (43.7% و 30.7% على التوالي) (2). ما يمكن ملاحظته أن حصص استهلاك الغاز الطبيعي كانت مرتفعة بالنسبة لأكثر الدول استهلاكاً للطاقة، و شكل الغاز الطبيعي بالنسبة لها مصدراً هاماً للطاقة، ففي هولندا بلغت نسبة استهلاك الغاز 37.6 % من إجمالي الاستهلاك الداخلي للطاقة، و في إيطاليا والمملكة المتحدة استهلك بنسبة تزيد عن 30% ، وبلغت ليتوانيا والمجر ما يقرب من 30% من إجمالي الاستهلاك الداخلي فيها من الطاقة الأولية، مقابل هذا نجد أن استهلاك الغاز كان ضئيلاً في عدد من الدول في الاتحاد الأوروبي، ففي السويد وقبرص و مالطا. بلغت نسبة استهلاكه أقل من 2 % من إجمالي استهلاك الطاقة بها.

أما بالنسبة للطاقة المتجددة تم تسجيل ارتفاع في استهلاكها في كل من دولة لاتفيا والسويد، أين استأثرت الطاقة المتجددة بأكثر من 35% من إجمالي استهلاكها للطاقة الداخلية في عام

1) European Commission, « Consumption of energy », Op.Cit.

2) European Commission, «Energy trends», Op.Cit.

2015 (35.1% و 40.5% على التوالي). وكانت أدنى حصة من الطاقة المتجددة في إجمالي الاستهلاك الداخلي في مالطا (2.6%) ، وهولندا (4.7%) و لوكسمبورغ (4.9%).

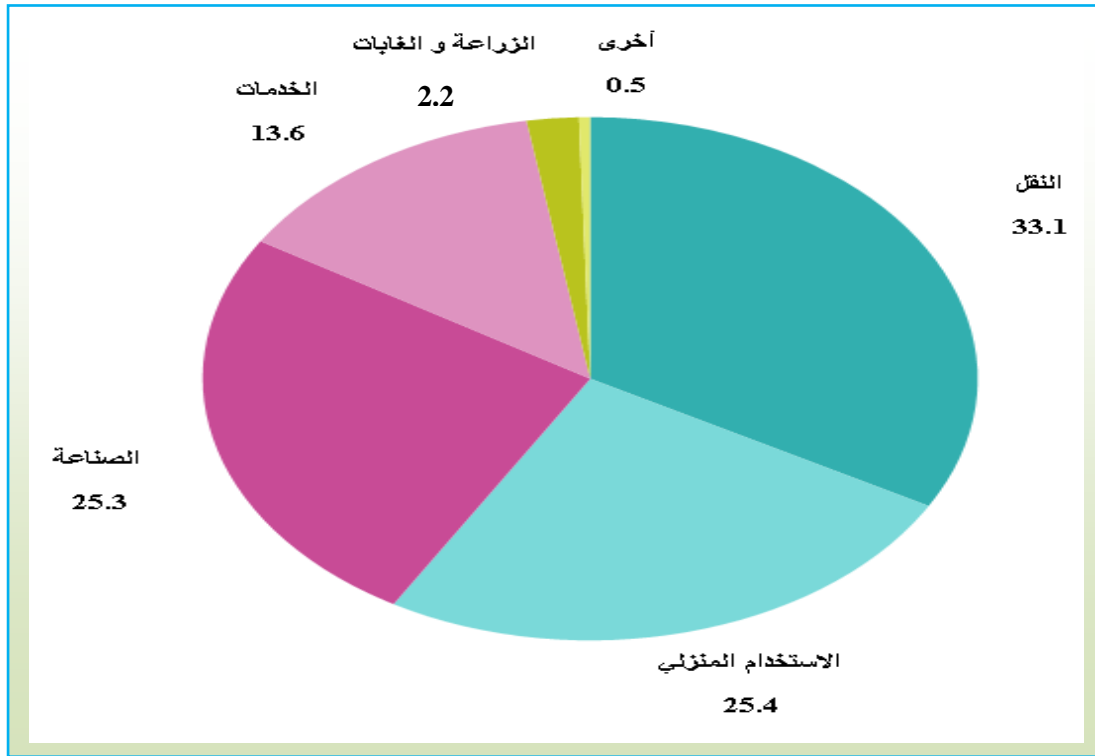
بالنسبة للطاقة النووية في عام 2015، كان هناك 14 دولة عضو لديها محطات للطاقة النووية، كانت أعلى حصة نووية في فرنسا (حصة 43.7% من الطاقة النووية في إجمالي استهلاك الطاقة الداخلية) ، تليها السويد (30.7%) وسلوفاكيا (24.1%) وسلوفينيا (22.1%) ثم بلغاريا (20.5%)⁽¹⁾.

الفرع الثاني: أهمية الطاقة و استخداماتها القطاعية في الاتحاد الأوروبي.

تعرف المجتمعات الأوروبية -كما رأينا- استهلاكا واسعا للطاقة بمختلف أشكالها، و هذا راجع إلى استعمالاتها في مختلف مجالات الحياة الأوربية الحديثة، و من خلال تحليل و فحص الاستخدام النهائي للطاقة في الاتحاد الأوروبي الذي بلغ أكثر من 1084 (Mtoe) ، في عام 2015، يظهر أن هناك ثلاث فئات مهيمنة على الاستهلاك النهائي للطاقة في دول الاتحاد الأوروبي : النقل (33.1%) ، الاستهلاك المنزلي (25.4%) و الصناعة (25.3%)⁽²⁾، كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل (16): الاستهلاك النهائي للطاقة في الاتحاد الأوروبي (حسب القطاعات) لسنة 2015

بـ(%)



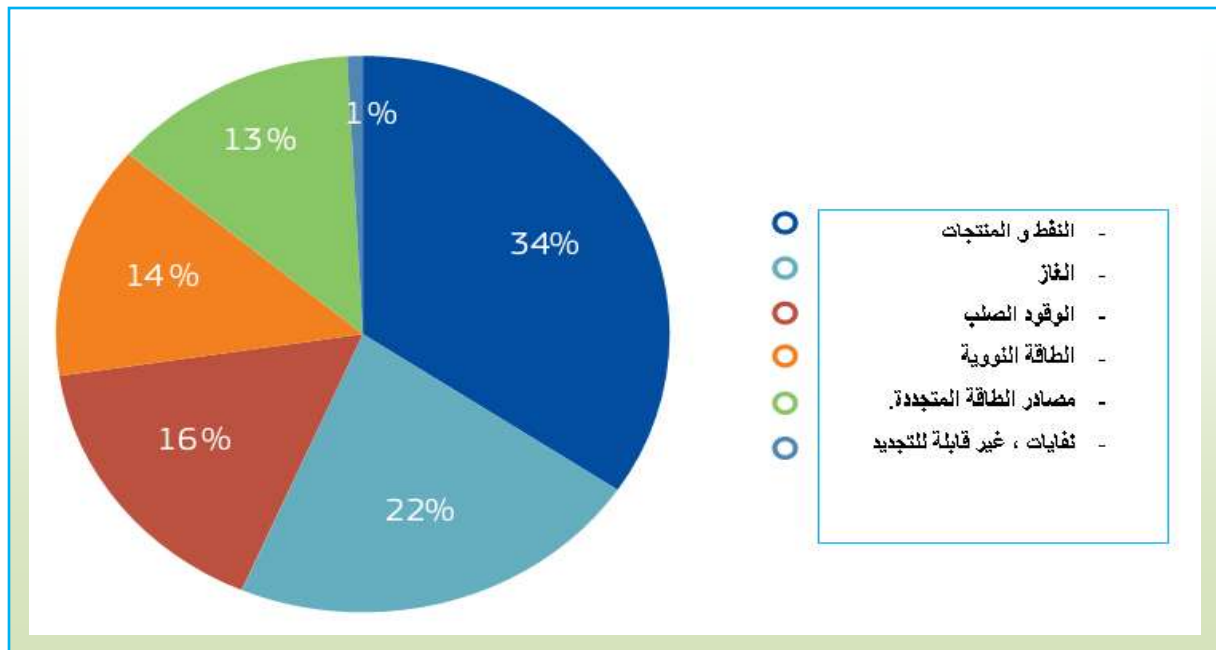
Source: European Commission, « Consumption of energy», ((Eurostat, Statistic Explained, in June 2017) Official website of European Commission , E.U), Available at: http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Consumption_of_energy

1) Ibid.

2) European Commission, « Consumption of energy», Op.Cit.

يكشف تحليل جميع الاستخدامات النهائية للطاقة (من 2007 فصاعدا)، أن استهلاك الطاقة النهائي للاتحاد الأوروبي (28) للصناعة انخفض بشكل عام بنسبة 15.5 % خلال الفترة بين عامي 2007 و 2015. الانخفاض العام في استهلاك الطاقة للزراعة والغابات كان 7.9 % ، في حين كانت معدلات التغيير للنقل (- 6.5 %) و الاستخدام المنزلي (-3.9 %). وعلى النقيض من ذلك ، ازداد استهلاك الطاقة النهائي من الخدمات خلال الفترة قيد النظر ، حيث ارتفع الإجمالي بنسبة 4.7%⁽¹⁾ أما بالنسبة للهيكل الإجمالي للاستهلاك الداخلي للطاقة في عام 2015، فقد احتلت المنتجات البترولية أكبر حصة (34.4%) من استهلاك الطاقة الإجمالي للاتحاد الأوروبي ، يليها الغاز (22.0%) والوقود الأحفوري الصلب (16.1%). كانت نسبة الطاقة النووية 13.6 % وتمثل الطاقة المتجددة 13.0 % (كما هو موضح في الشكل 17 الموالي). منذ عام 1990 ، انخفضت كمية وحجم الوقود الصلب بشكل كبير (من 27.2 % في عام 1990 ، إلى 18.6 % في عام 2000 ، إلى 16.1 % في عام 2015). من ناحية أخرى ، زادت مصادر الطاقة المتجددة حصتها من إجمالي الاستهلاك الداخلي من 4.3 % في عام 1990 ، إلى 5.7 % في عام 2000 ، إلى 13.0 % في عام 2015 ، في حين ارتفع الغاز من 17.9 % في عام 1990 ، إلى 22.9 % في عام 2000 و إلى 22.0 % في عام 2015⁽²⁾.

الشكل (17): إجمالي الاستهلاك الداخلي من موارد الطاقة الأولية (حسب نوع الطاقة) بدول الاتحاد الأوروبي (28) لسنة 2015.



Source: European Commission, « European Union Energy in Figures (2017) », (Statistical Pocketbook, Publications Office of the European Union, Luxembourg, 2017), p.22.

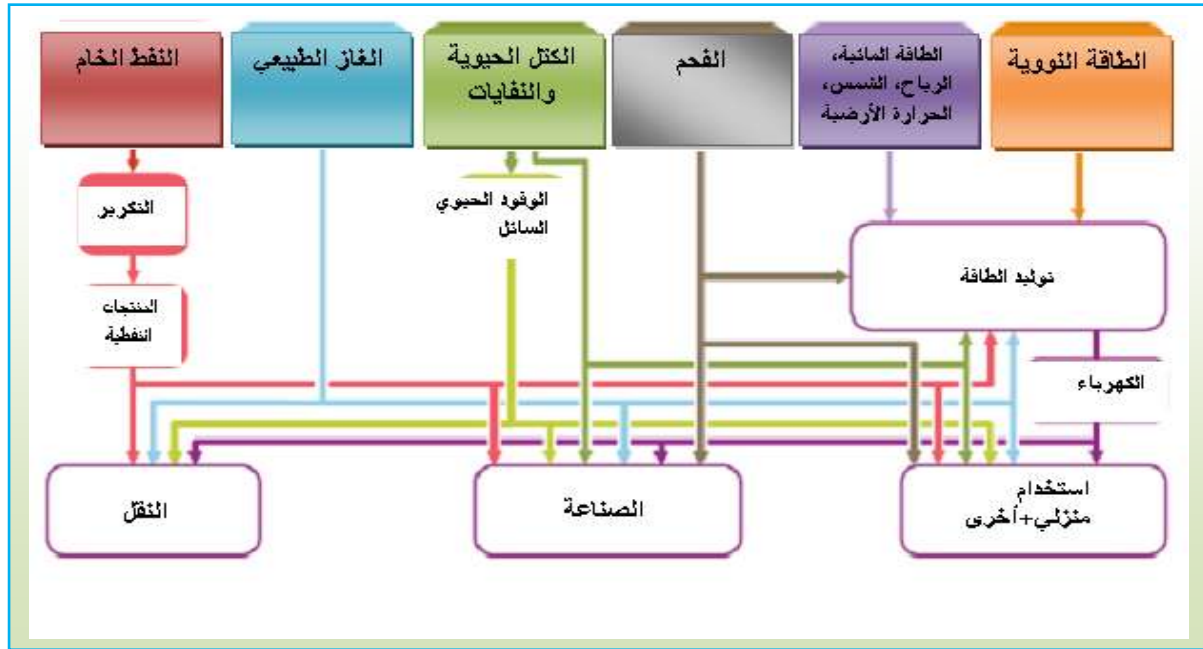
1) Ibid.

2) European Commission, «Energy trends», Op.Cit.

في عام 2016 ، كانت المنتجات البترولية (مثل زيت التدفئة والبنزين ووقود الديزل) التي تمثل 39% من استهلاك الطاقة النهائي هي الأكثر استهلاكاً ، تليها الكهرباء والغاز الطبيعي (22% لكل منهما)، والاستخدام المباشر لمصادر الطاقة المتجددة التي لا تتحول إلى كهرباء ، مثل الخشب أو الطاقة الشمسية الحرارية أو الحرارة الجوفية أو الغاز الحيوي لأغراض التدفئة أو إنتاج الماء الساخن (8%) والوقود الأحفوري الصلب (معظمه من الفحم) والحرارة المشتقة (مثل التدفئة المركزية) (4% لكل منهما). الاستهلاك الحقيقي للطاقة المتجددة أعلى من 8% لأن مصادر الطاقة المتجددة الأخرى مدرجة في الكهرباء (على سبيل المثال الطاقة الكهرومائية ، طاقة الرياح أو الطاقة الشمسية الكهروضوئية)⁽¹⁾.

يتم استخدام الطاقة حسب نوعها في القطاعات المختلفة المستهلكة للطاقة، و تتفاوت حصص كل نوع من الطاقة في الإسهام في تغطية الحاجيات الداخلية من الطاقة في الاتحاد الأوروبي، و يبقى النفط أكثر الموارد استخداماً في قطاعات حساسة و جد مهمة بالنسبة للمجتمعات الأوروبية و تشمل قطاع التصنيع و النقل و كذلك الاستهلاك المنزلي، كما تتوزع باقي الموارد بنسب أقل على مختلف القطاعات، و يوضح الرسم البياني التالي (18)، الكيفية التي يتم من خلالها توزيع و استخدام مزيج الطاقة على مختلف القطاعات، و يعرف هذا بـ "نظام الطاقة" (The energy System)، و يشمل هذا النظام على هيكل معقد يتكون من الوقود و التحويل و الاستهلاك:

الشكل (18): نظام استهلاك الطاقة بدول الاتحاد الأوروبي.



Source: European Commission, «In-depth study of European Energy Security», (Commission Staff Working Document: Communication from the Commission to the Council and the European Parliament: European energy security strategy march, Brussels, 2.7.2014), p.17.

1) European Commission, « What kind of energy do we consume in the EU?», Available at :<http://ec.europa.eu/eurostat/cache/infographs/energy/bloc-3a.html>

أولاً: استهلاك النفط و استخداماته القطاعية في الاتحاد الأوروبي.

لا يزال النفط هو الوقود الرئيسي في الاستخدام الطاقوي في الاتحاد الأوروبي ، وهو ما يمثل حوالي 34 % من إجمالي استخدام أوروبا للموارد الطاقوية الأخرى خلال 2015⁽¹⁾، و عرفت هذه النسبة ارتفاعاً في عام 2016، بحيث بلغت 39% من إجمالي استهلاك الطاقة النهائي⁽²⁾، و تم استهلاك ما يقارب 567.1 (Mtoe) من النفط و المنتجات خلال نفس السنة⁽³⁾، و يحتل النفط النسبة الأكبر من الاستعمال مقارنة بباقي الموارد الطاقوية الأخرى (أنظر الشكل 17 السابق)، و تعد المنتجات النفطية المكررة ضرورية لاقتصاديات السوق الحديثة، و يستخدم الاتحاد الأوروبي النفط الخام المستورد في إنتاج المنتجات النفطية المكررة بغرض تصديرها، ولا يقتصر على الاستهلاك المحلي فحسب، حيث يصدر حوالي 28 % من الإنتاج الكلي على أساس صاف، و ينتج 11 % فقط من النفط الخام الذي يكرره، بينما يستورد الباقي⁽⁴⁾. لذلك يحتل النفط مكانة هامة في السوق الأوروبية لاستخداماته الواسعة ، خاصة في قطاع النقل الذي يأتي في المرتبة الأولى بنسبة تقدر بحوالي 33%، و يليه قطاع السكن بنسبة 27 %، و من ثم قطاع الصناعة بنسبة تفوق 24 % ، ثم تأتي باقي القطاعات الأخرى⁽⁵⁾.

حسب الدراسات و التوقعات، فإن نسبة الطلب على النفط سوف تزيد في دول الإتحاد الأوروبي في السنوات القادمة، فمثلاً خلال 2002 بلغ حجم الطلب المحلي على النفط 648 (Mtoe) ، و هذه الكمية مرشحة للارتفاع لتبلغ ما مقداره 743 (Mtoe) سنة 2030، و حسب بيانات الوكالة الدولية للطاقة (IEA)⁽⁶⁾.

يستخدم النفط و يلعب دوراً محورياً في إجمالي الاستهلاك الداخلي للطاقة في الاتحاد الأوروبي، في أغلب القطاعات المهمة مثل إنتاج و توليد الكهرباء، و كذلك في قطاع النقل و التصنيع بالإضافة على دوره الكبير في الاستخدامات المنزلية (الطهي و التدفئة) و قطاع الخدمات و الزراعة، و هذا ما يتضح أكثر في الشكل الموالي (19)، الذي يبين استخدامات النفط المختلفة و حصص استهلاكها حسب كل قطاع، في سنة 2015:

1) European Commission, « **European Union Energy in Figures (2017)** », Op.Cit, p.21.

2) European Commission, « **What kind of energy do we consume in the EU?** », Op.Cit.

3) European Commission, « **Energy datasheets: EU28 countries** », (Last update February 2018), Op.Cit.

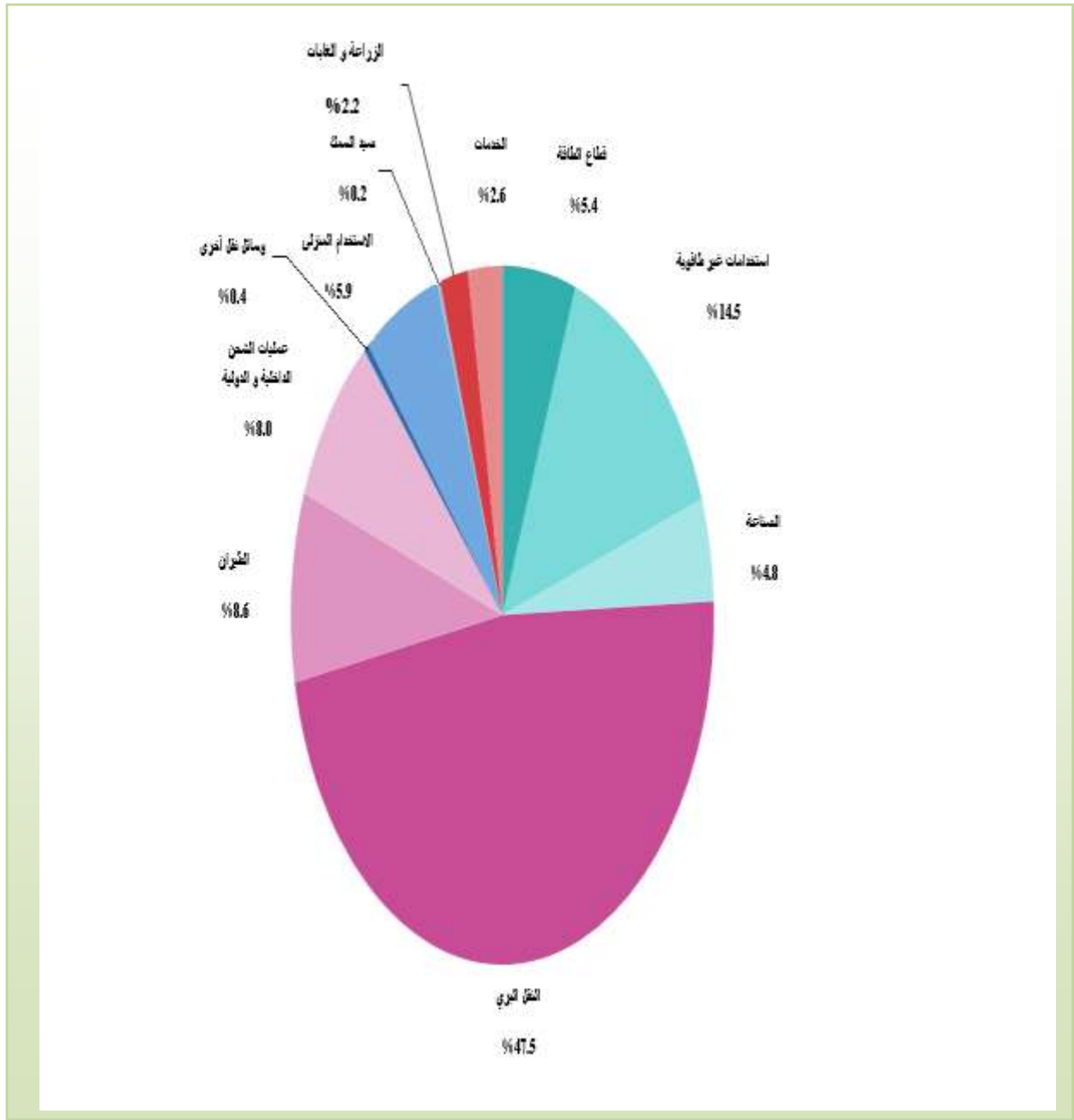
4) إف. ستيفن لارابي و آخرون ، مرجع سبق ذكره، ص 30-31.

5) «**Les politiques européennes**», (08/08/2015), Available at:

<http://www.touteurope.eu/les-politiques-europeennes/energie.html>.

6) Stefan Lech, Temboher, Adrian perrels et [al] , Op.Cit,pp16-17.

الشكل (19): نسب الاستهلاك القطاعي للنفط بدول الاتحاد الأوروبي (28) لسنة 2015.



Source: European Commission, « **Oil and petroleum products - a statistical overview**», (Eurostat, Statistic Explained, Data extracted in June 2017.) Official website of European Commission (E.U), Available at: http://ec.europa.eu/eurostat/statisticsexplained/index.php/Oil_and_petroleum_products_-_a_statistical_overview#Use_of_petroleum_products

يتضح من خلال الشكل، أن قطاع النقل هو المستهلك الرئيسي للمنتجات النفطية في عام 2015، يعتبر النقل البري المستهلك الرئيسي بنسبة 47.5%. كما يتم استخدام المنتجات البترولية

لأغراض غير الطاقة ، وهو ثاني أعلى قطاع بنسبة 14.5% من الاستهلاك بعد النقل. يشمل الاستهلاك غير الطاقوي ، على سبيل المثال ، البيتومين لأسطح الطرق ، واستخدام مواد التشحيم لنقل - الاحتكاك ، وكذلك استخدام المنتجات النفطية في الصناعة الكيماوية للخواص الكيماوية بدلاً من محتوى الطاقة (الاحتراق) ⁽¹⁾. وبالرغم من محاولات قطاع النقل خفض اعتماده على النفط قليلاً بسبب استخدام الوقود الحيوي السائل. و مع ذلك، فإن الاعتماد على النفط لا يزال أعلى من 93%. هذا و تلعب جميع أنواع الوقود الأخرى (الغاز والكهرباء) دوراً ثانوياً في النقل.

حقق الطيران الدولي أعلى معدل نمو في استهلاك الطاقة في الاتحاد الأوروبي - 28 بين وسائل النقل الرئيسية بين عامي 1990 و 2015 - حيث ارتفع بنسبة 88.8% بشكل عام. و يستهلك الطيران ما نسبته 8.6% من إجمالي استخدامات النفط في باقي القطاعات، و يأتي ثالثاً بعد النقل البري و الاستخدامات غير الطاقوية، و يعتبر الطيران المحلي و النقل البري إلى حد بعيد أكثر وسائل النقل استخداماً في الاتحاد الأوروبي، و كانا وسيلتنا النقل الوحيدان اللذان أبلغا عن الزيادة خلال هذه الفترة ، حيث ارتفع استهلاكهما بنسبة 23.3% و 4.0% على التوالي. وعلى النقيض من ذلك ، كان استهلاك الطاقة في عام 2015 أقل بنسبة 24.2% عما كان عليه في عام 1990، بالنسبة للنقل بالسكك الحديدية وانخفاض النقل بنسبة 29.9% عبر الممرات المائية الداخلية⁽²⁾.

أما بالنسبة لدور النفط في توليد الكهرباء، فقد لوحظ تراجعها بشكل واضح، و يتم الاحتفاظ بالكثير من المصانع الحالية التي تعمل بالنفط فقط كجزء من هامش احتياطي الطاقة ، وذلك باستخدام زيت الوقود و زيت الغاز / الديزل. في عام 2015 ، كانت مساهمة النفط في قطاع التحويل لتوليد الكهرباء تمثل أقل من ربع الكميات المستخدمة في عام 1990⁽³⁾، و هذا راجع إلى الطرح الجديد لسياسة الطاقة في الاتحاد الأوروبي التي تعمل على الابتعاد تدريجياً عن الموارد الأحفورية لاعتبارات تتعلق بالحفاظ على البيئة و استغلال موارد نظيفة كالطاقة المائية و طاقة الريا
ثانياً: استهلاك الغاز الطبيعي و استخداماته القطاعية في الاتحاد الأوروبي.

1) European Commission, « **Oil and petroleum products - a statistical overview**», (Eurostat, Statistic Explained, Data extracted in June 2017.) Official website of European Commission (E.U), Available at: http://ec.europa.eu/eurostat/statisticsexplained/index.php/Oil_and_petroleum_products_-_a_statistical_overview#Use_of_petroleum_products

2) European Commission, « **Consumption of energy**», Op.Cit.

3) European Commission, « **Oil and petroleum products - a statistical overview**», (Eurostat, June 2017),Op.Cit.

في عام 2016 ، ارتفع إجمالي الاستهلاك الداخلي للغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي (28) بنسبة 7.0% مقارنةً بعام 2015⁽¹⁾. فبعدما بلغت كمية الاستهلاك تقريبا 357.9 (Mtoe) في 2015، ارتفعت إلى 382.9 (Mtoe) في 2016⁽²⁾، و تم تسجيل أهم الزيادات في الاستهلاك مقارنة مع عام 2015 في اليونان (+30.2%) و السويد (+13.0%) و المملكة المتحدة (+12.9%) و البرتغال (+12.4%) و إيرلندا (+11.6%). وكان أكبر انخفاض في الاستهلاك مقارنة بعام 2015 في ليتوانيا (-10.9%) و لوكسمبورغ (-7.8%) و فنلندا (-6.7%) و هولندا (-1.6%)⁽³⁾.

تتعدد استخدامات الغاز الطبيعي، و هو الآخر على غرار النفط يكتسب أهمية بالنسبة للعديد من القطاعات الهامة كقطاع النقل و الصناعة و توليد الكهرباء، بالإضافة إلى الاستخدامات المنزلية (أنظر الشكل رقم 18 أعلاه).

يستهلك إنتاج الكهرباء المعتمد على الغاز في عمليات التدفئة للأسر والخدمات (بما في ذلك التدفئة المركزية) والصناعة أكثر من 90% من الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي. تمثل الصناعة حوالي 25% من إجمالي الاستهلاك الداخلي للغاز. وهذا يشمل كلا من استخدامات الغاز الطبيعي لتوليد الحرارة للاستهلاك الصناعي، وكذلك الغاز المستخدم كمادة خام. تستهلك هذه القطاعات ما يقارب 40% من إجمالي الاستهلاك الداخلي للغاز.

يشتمل هذا الاستهلاك من الغاز الاستخدام المباشر للتدفئة وإعداد المنازل بالماء الساخن للأسر والمباني التجارية (باستخدام الغلايات الفردية أو المركزية)، أيضا مع وجود اختلافات مهمة جدًا بين الدول الأعضاء ، ففي فرنسا ، ارتفعت حصة هذه القطاعات إلى 50% بينما في بلغاريا هو 5% فقط. تختلف صورة الاستهلاك و كمياته عبر الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ففي المملكة المتحدة، هنغاريا، سلوفاكيا وإيطاليا شكل الغاز أكثر من نصف الطاقة الاستهلاكية النهائية للأسر، بينما في مالطا والسويد تم إنتاج حصة مماثلة من الكهرباء. شكلت الطاقات المتجددة (الوقود الحيوي الصلب في الغالب) أكثر من 40% من استهلاك الطاقة النهائي للأسر في كرواتيا وسلوفينيا وأستونيا ولاتفيا ورومانيا⁽⁴⁾.

استخدمت الأسر بشكل رئيسي الطاقة لتدفئة منازلهم: وهذا يمثل حوالي ثلثي (64.7%) من استهلاكهم النهائي للطاقة. بالإضافة إلى ذلك، شكلت الطاقة المستخدمة لتسخين المياه 13.9% ، وهذا يعني أن تسخين المساحة و المياه يشكلان 78.6% من الطاقة النهائية التي تستهلكها الأسر. شكلت

1) Ibid.

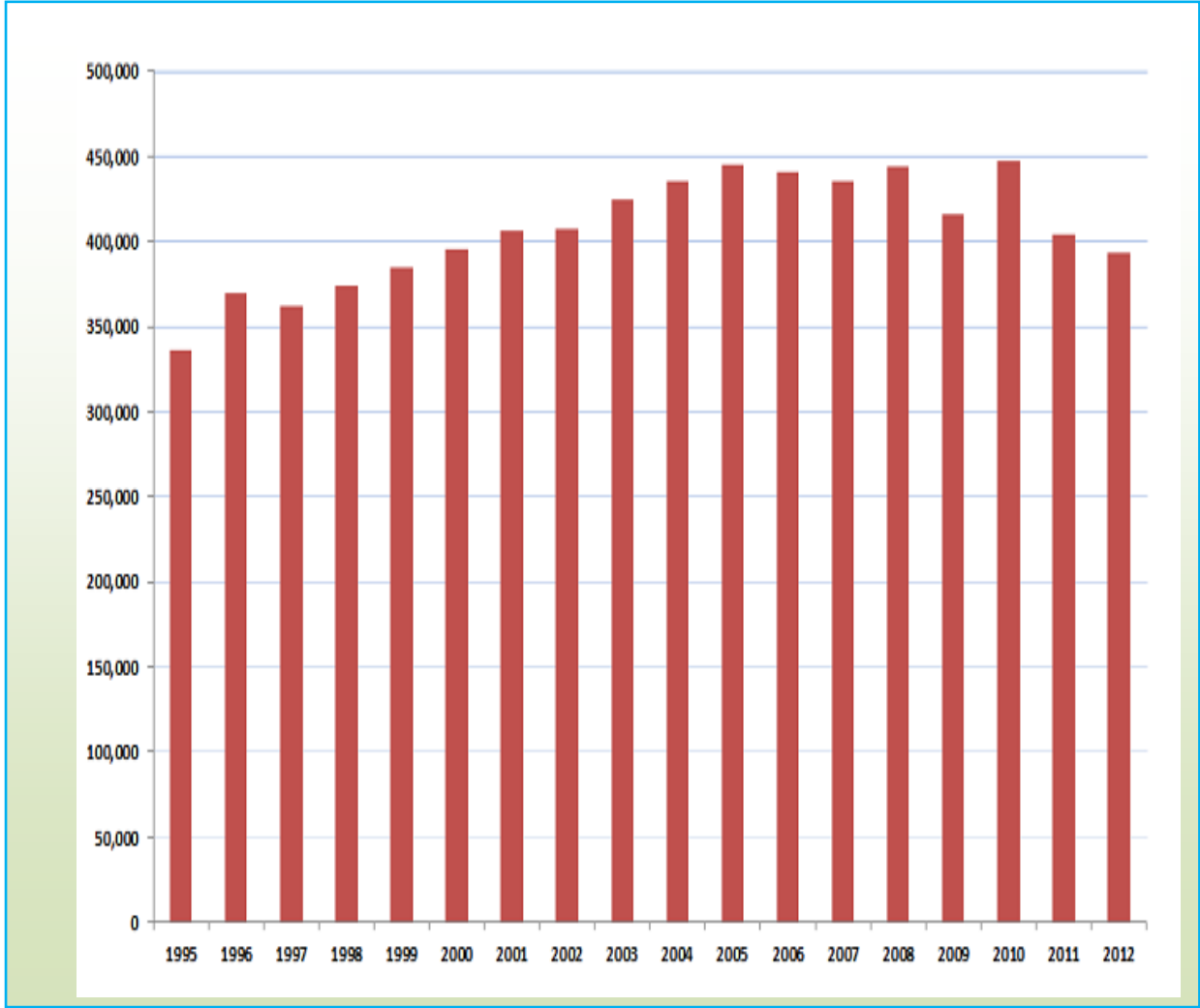
2) European Commission, « **Energy datasheets: EU28 countries** », (Last update February 2018), Op.Cit.

3) European Commission, « **Oil and petroleum products - a statistical overview** », (Eurostat, June 2017), Op.Cit.

4) European Commission, « **Energy consumption and use by households** », (Eurostat, Statistic Explained, 28-03- 2017.) Official website of European Commission (E.U), Available at: <http://ec.europa.eu/eurostat/web/products-eurostat-news/-/DDN-20170328-1?inheritRedirect=true>

الطاقة المستخدمة للإضاءة و استخدام معظم الأجهزة الكهربائية 13.8 % من الطاقة المستخدمة من قبل الأسر ، في حين تمثل أجهزة الطهي الرئيسية 5.7 % ، وتكييف الهواء 0.5 % وغيرها من الاستخدامات النهائية 1.5 %⁽¹⁾.

يوضح الشكل التالي تطور الطلب على الغاز في الاتحاد الأوروبي ما بين سنتي 1995-2012:
الشكل (20): الطلب الإجمالي على الغاز في الاتحاد الأوروبي بين سنة 1995-2012.
(كيلو طن من النفط المكافئ)



Source: European Commission, «In-depth study of European Energy Security», (Commission Staff Working Document: Communication from the Commission to the Council and the European Parliament: European energy security strategy march, Brussels, 2.7.2014), p.37.

يتضح من خلال الرسم البياني، أن استهلاك الغاز الطبيعي و الطلب عليه عرف ارتفاعا في الفترة الممتدة بين عامي 1995- و 2012، فبعدها بلغ حجم الطلب عليه 297 (Mtoe)، في سنة

1) Ibid.

1995، ارتفعت هذه الكمية لتصل إلى ذروة استهلاك الاتحاد الأوروبي للغاز في 2010 أين بلغت كمية الاستهلاك أكثر 445 (Mtoe)، لتعرف هذه الكمية تراجع في 2015 و 2016، حيث قدرت بـ 357.9 (Mtoe) و 382.9 (Mtoe) على التوالي⁽¹⁾.

هذا و تشير التوقعات إلى أن هذه الكمية و الطلب على الغاز سترتفع أكثر في السنوات القادمة، بنسبة نمو تقترب من 24%⁽²⁾، فحول الاتحاد الأوروبي تستهلك في السنوات الأخيرة ما بين 450 و 500 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنويا ففي عام 2010 مثلا تم استهلاك 506 مليار متر مكعب⁽³⁾، و هو ما يمثل 17 % من كمية الغاز المتاحة في السوق العالمية للغاز. و سيرتفع هذا المستوى بنسبة كبيرة خلال الفترة بين 2010 و 2030، حيث سيصل طلب الاتحاد الأوروبي على الغاز إلى 771 مليار متر مكعب عام 2030. في المقابل يتوقع أن إنتاج دول الاتحاد الأوروبي سينقلص تدريجيا من 315 مليار متر مكعب في 2005 إلى 292 مليار متر مكعب في 2015 و يتراجع في عام 2030، ليصل إلى 205 مليار متر مكعب فقط⁽⁴⁾، و هذا بفعل الاستعمال المتزايد لهذا المصدر في القطاعات الصناعية و التجارية و المنزلية و توليد الكهرباء و غيرها من القطاعات الأخرى، كل هذا سيقود إلى زيادة القلق الأوروبي حول الطلب المتزايد على الغاز بسبب غياب سياسة و رؤية استشرافية واضحة حول أسعار الغاز⁽⁵⁾.

ثالثا: استهلاك الفحم و استخداماته القطاعية في الاتحاد الأوروبي.

يساهم الفحم و يلعب دورا مهما في توفير الطاقة بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي، خاصة في ظل توفر ميزة إنتاجه بكميات كبيرة في كل بولندا و ألمانيا -كما رأينا سابقا-، و من أهم استخداماته هو توليد الكهرباء بشكل خاص، و كذلك دوره في قطاع الصناعة (انظر الشكل 18)، و قد حازت الموارد من الوقود الصلب بما فيه الفحم في عام 2015 بنسبة 16 % من إجمالي استهلاك الطاقة الداخلي في الاتحاد الأوروبي⁽⁶⁾.

يعد الاتحاد الأوروبي ثالث أكبر منطقة مستهلكة للفحم على مستوى العالم، بعد الصين وأمريكا الشمالية، بحيث بلغ إجمالي الاستهلاك الداخلي للوقود الصلب في عام 2012، 294

1) European Commission, « **Energy datasheets: EU28 countries**», (Last update February 2018), Op.Cit.

2) Checchi, Arno Behrens, Christian Egenhofer, Op.Cit.

3) Checchi, Eleneo, « **Présentation Gaz Europe** », Available at : <http://www.eleneo.fr/media/files/Eleneo>

4) Rapport WEO 2010, Agence Internationale de l'Énergie.

5) Checchi, Arno Behrens, Christian Egenhofer, Op.Cit.

6) European Commission, « **European Union Energy in Figures (2017)** », Op.Cit, p.22.

(Mtoe)⁽¹⁾ و في سنة 2016 تراجعت هذه الكمية المستهلكة من الفحم، بحيث قدرت تقريبا بـ 160 (Mtoe)⁽²⁾.

يمثل الفحم الصخري حوالي 70% من إجمالي الاستهلاك الداخلي في الاتحاد الأوروبي، لكن الاتحاد الأوروبي ينتج حوالي ثلث الفحم الصلب المستهلك، ويعتمد على الواردات لحوالي 63%، يستخدم حوالي 70% من الفحم الحجري في محطات توليد الطاقة، بينما يتم توزيع الباقي بالتساوي تقريبا بين مصانع الفولاذ و كذلك استخدامات الطبخ وسوق التدفئة. على مستوى جميع أنواع الوقود الصلب ، يفي إنتاج الاتحاد الأوروبي بأكثر من نصف الطلب في الاتحاد الأوروبي. لا تزال ألمانيا وبولندا و المملكة المتحدة أكبر مستهلكين للوقود الصلب (و كذلك أكبر المنتجين) حيث ارتفع الاستهلاك في عام 2012 بنسبة 4% على أساس سنوي في ألمانيا، بنسبة 27% في المملكة المتحدة وبنسبة 4% في بولندا. شهد عدد من الدول الأعضاء زيادة كبيرة في الاستهلاك بين عامي 2011 و 2012 ، لا سيما البرتغال (33%) وإسبانيا (23%) وفرنسا (12%) وأيرلندا (+16%) و هولندا (+10%) ، ومع ذلك ، يظل مستوى الاستهلاك أقل من مستويات ما قبل الأزمة.

غير أن استهلاك الفحم يعرف تراجعا داخل دول الاتحاد، بسبب المواقف السلبية من استخداماته، و اعتباره أحد أكثر المصادر المسببة للتلوث البيئي بنسب مرتفعة ، بحيث تشكل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن استخدام الفحم في قطاع الكهرباء و التدفئة حوالي 75.6% من إجمالي الانبعاثات الصادرة عن باقي أنواع الوقود الأخرى كالغاز و النفط⁽³⁾، و في إطار مقارنة الاتحاد المبنية على ضرورة تأمين مصادر الطاقة الخضراء و النظيفة، عمل الاتحاد على التقليل من استهلاك الفحم الصلب، و طبقت سلسلة إجراءات لحماية البيئة المرتبطة بالتقليل من انبعاثات الغازات الكيميائية و غازات التدفئة، و ما تسببه من اختلالات على مستوى التوازن البيئي⁽⁴⁾، و كان لهذه السياسات البيئية المطبقة في أوروبا تأثير مباشر على تراجع كميات الطلب و استهلاك الموارد من الفحم و الوقود الصلب عموما. ف في الفترة الممتدة من 1995 إلى 2012، انخفض إجمالي الطلب على الوقود الصلب في الاتحاد الأوروبي بنسبة 20% تقريبا⁽⁵⁾.

1) European Commission, «In-depth study of European Energy Security», Op.Cit, p.62.

2) European Commission, « Energy datasheets: EU28 countries», (Last update February 2018), Op.Cit.

3) Simone Tagliapietra, «Beyond Coal: Facilitating the Transition in Europe» , (Policy Brief, issue, Bruegel, Brussels, 5 November 2017),p.04.

4) European Commission , «Towards a European Strategies for the Security of Energy Supply» , Op.Cit ,p12..

5) British petroleum, « Statistical Review- European Union », (British petroleum Global, 2018), Available at: <https://www.bp.com/en/global/corporate/energy-economics/statistical-review-of-world-energy/country-and-regional-insights/european-union.html>

يوضح الجدول التالي التراجع في كميات الطلب من 2012 إلى غاية 2016، في الاستهلاك الإجمالي الداخلي للاتحاد الأوروبي:

الجدول (16): استهلاك الفحم في دول الاتحاد الأوروبي في الفترة الممتدة من 2012 إلى غاية 2016 / (بالمليون طن نفط مكافئ/ Mtoe).

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
الاتحاد الأوروبي	200.9	196	180	175.9	159.2

Source: European Commission, « **Energy datasheets: EU28 countries** », (EU Commission, DG ENER, Unit A4, EUROSTAT energy statistics, Last update February 2018), Official website of European Commission (E.U), Available at: https://ec.europa.eu/energy/sites/ener/files/documents/countrydatasheets_feb2018

لكن هذا التراجع في كميات الاستهلاك و الطلب على الفحم لا يعني التخلي عنه استخدامه بشكل نهائي، بل العمل على الاستمرار في استغلاله من جهة، لكن مع العمل على جعله أكثر ملائمة مع معايير التصنيع البيئية، من جهة أخرى. و مع وجود مؤشرات على استمرار استهلاك الفحم في نظام الطاقة في الاتحاد الأوروبي، فمن الواضح أن هذه المبادرات التي اقترحتها مؤسسات الاتحاد، لم تقم بعد بالتخلص التدريجي من الفحم الذي يحتاج الاتحاد الأوروبي إلى إبطائه لإزالة الكربون، وهذا يعكس مدى حساسية النقاش حول ضرورة التخلي عن استهلاك و إنتاج الفحم لدى عدد من بلدان الاتحاد الأوروبي التي تعتمد على الفحم بشكل كبير، فعلى سبيل المثال، يشكل دعم "وظائف الفحم" أولوية رئيسية في القانون والعدالة الحاكم في بولندا. كان هذا هو العنصر الأساسي وراء دعم نقابات العمال للحزب في انتخابات أكتوبر 2015، و في عام 2017، رفضت بولندا واليونان الاستجابة لمقترح (Eurelectric)، الذي يمنع بناء محطات جديدة لتوليد الطاقة من الفحم بعد عام 2020، أما في ألمانيا فخطر فقدان الوظائف المرتبطة بمصانع الفحم هذا من جهة، و الانعكاسات الاقتصادية الأوسع نطاقاً من جهة أخرى ردت السياسيين حتى الآن عن الالتزام بموعد نهائي للتخلص من الفحم. على الرغم من الضغط العام المتزايد، هذا و وصلت الحكومة الألمانية دعمها الضمني للاستمرار في إنتاج و صناعة الفحم⁽¹⁾.

بشكل عام، يتم استخدام حجتيين من قبل الحكومات لدعم الاستمرار في إنتاج و استهلاك الفحم - أو على الأقل للتأخير في التخلص التدريجي⁽²⁾:

- 1 أمن الطاقة والقدرة التنافسية.
- 2 خسائر الوظائف والانعكاسات الاقتصادية الأوسع لمناطق تعدين الفحم.

1) Simone Tagliapietra, Op.Cit, p.04.

2) Ibidem.

رابعاً: استهلاك الطاقة النووية و استخداماتها القطاعية في الاتحاد الأوروبي.

تحظى الطاقة النووية بأهمية واضحة في نظام الطاقة الأوروبي، بحيث تعتبر مصدر رئيسي لتوليد الكهرباء إلى جانب الفحم و الغاز، و استحوذت الطاقة النووية على 14% من إجمالي استهلاك الطاقة الداخلي في الاتحاد الأوروبي في عام 2015⁽¹⁾ (الشكل رقم 16). و في 2016 بلغت كمية الإنتاج 216.2 (Mtoe)⁽²⁾. و أكدت المفوضية الأوروبية على أهمية الطاقة النووية و دورها المهم في ضمان أمن الإمدادات الطاقوية للاتحاد الأوروبي، من خلال محاوراتها في سياسة الطاقة لأوروبا⁽³⁾.

الاستخدام الرئيسي للطاقة النووية هو إنتاج الكهرباء. بحيث أنتجت محطات الطاقة النووية حوالي 25.8% من الكهرباء المنتجة في الاتحاد الأوروبي، مع المفاعلات النووية العاملة في 14 دولة عضو⁽⁴⁾. و بلغ إجمالي توليد الكهرباء من المحطات النووية في عام 2016 ، 839,7 ألف جيجاواط / ساعة ، بزيادة 5.6 ٪ مقارنة بعام 1990 ، ومع ذلك ، يمكن تمييز اتجاهين مختلفين خلال هذه الفترة: - من عام 1990 إلى عام 2004، ارتفع إجمالي كمية الكهرباء المنتجة في المنشآت النووية في الاتحاد الأوروبي (28) بنسبة 26.9 ٪ ، ووصل إلى ذروة 1008.4 ألف جيجا واط / ساعة في عام 2004. - ثم بين عامي 2004 و 2016 ، انخفض إجمالي إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة النووية في الاتحاد الأوروبي (28) بنسبة 16.7 ٪. يوضح الجدول التالي مؤشرات تطور إنتاج الطاقة الكهربائية النووية في الاتحاد الأوروبي:

الجدول (17): إجمالي و تطور إنتاج الكهرباء من الطاقة النووية في دول الاتحاد الأوروبي في الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2016 / (جيجاواط ساعي) / (GWh).

السنوات	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2016
الاتحاد الأوروبي	794863	880822	944944	997700	916611	857130	839685

Source: European Commission, « **Nuclear energy statistics**», (**Eurostat**, Statistic Explained, Data extracted in February 2018) Official website of European Commission (E.U), Available at: http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Nuclear_energy_statistics

- 1) European Commission, « **European Union Energy in Figures (2017)** », Op.Cit, p.22.
- 2) European Commission, « **Energy datasheets: EU28 countries**», (Last update February 2018), Op.Cit.
- 3) European Commission, « **An Energy Policy for Europe**», (Brussel, 2007), p.17.
- 4) European Commission, « **Nuclear energy statistics**», (**Eurostat**, Statistic Explained, Data extracted in February 2018) Official website of European Commission (E.U), Available at: http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Nuclear_energy_statistics

أكبر منتج للطاقة النووية داخل الاتحاد الأوروبي في عام 2016 كان وحتى الآن ، فرنسا ، مع 48.0% من إجمالي الاتحاد الأوروبي ، تليها ألمانيا (10.0%) ، المملكة المتحدة (8.5%) ، السويد (7.5%) . (7.0%). تمثل هذه الدول الأعضاء الخمس أكثر من 81.1% من إجمالي كمية الكهرباء المتولدة في المنشآت النووية في الاتحاد الأوروبي⁽¹⁾.

خامسا: استهلاك الطاقات المتجددة و استخداماتها القطاعية في الاتحاد الأوروبي.

يزداد التوجه داخل الاتحاد الأوروبي نحو استخدام مصادر الطاقة المتجددة نظرا لتوافقها مع المعايير البيئية وجانب مهم من جوانب امن الطاقة بالمفهوم الأوروبي، بحيث يلتزم الاتحاد الأوروبي ويركز في بناء مقاربة أمنه الطاقوي بما يتوافق مع الالتزامات الناجمة عن (بروتوكول كيوتو) حول المناخ و البيئة، و تشمل مصادر الطاقة المتجددة طاقة الرياح والطاقة الشمسية (الحرارية والضوئية والمركزة) والطاقة المائية والطاقة المد والجزر والطاقة الحرارية الأرضية والوقود الحيوي والجزء المتجدد من النفايات⁽²⁾.

من أهم استخدامات الطاقة المتجددة التي يراهن ويركز عليها الاتحاد الأوروبي، لتصبح كبديل لمصادر الطاقة التقليدية هو توجيهها لتوليد الطاقة الكهربائية النظيفة ، (انظر الشكل 18)، لكن رغم هذا التركيز على إنتاج الطاقات المتجددة لا تزال نسب استهلاكها ضئيلة داخل الاتحاد الأوروبي مقارنة بالموارد الأحفورية (النفط والغاز)، حيث تستحوذ فقط على 13% من إجمالي استهلاك الطاقة الداخلي في الاتحاد الأوروبي في عام 2015⁽³⁾ (الشكل 16) و ارتفعت بقدر قليل في سنة 2016، لتبلغ 13.2%، و تم استهلاك كميات بلغت 211.7 و 216.6 على التوالي في سنة 2015 و 2016⁽⁴⁾.

يبين الشكل التالي، تطور استهلاك الطاقات المتجددة في دول الاتحاد الأوروبي في الفترة الممتدة بين سنة 1995 و 2012:

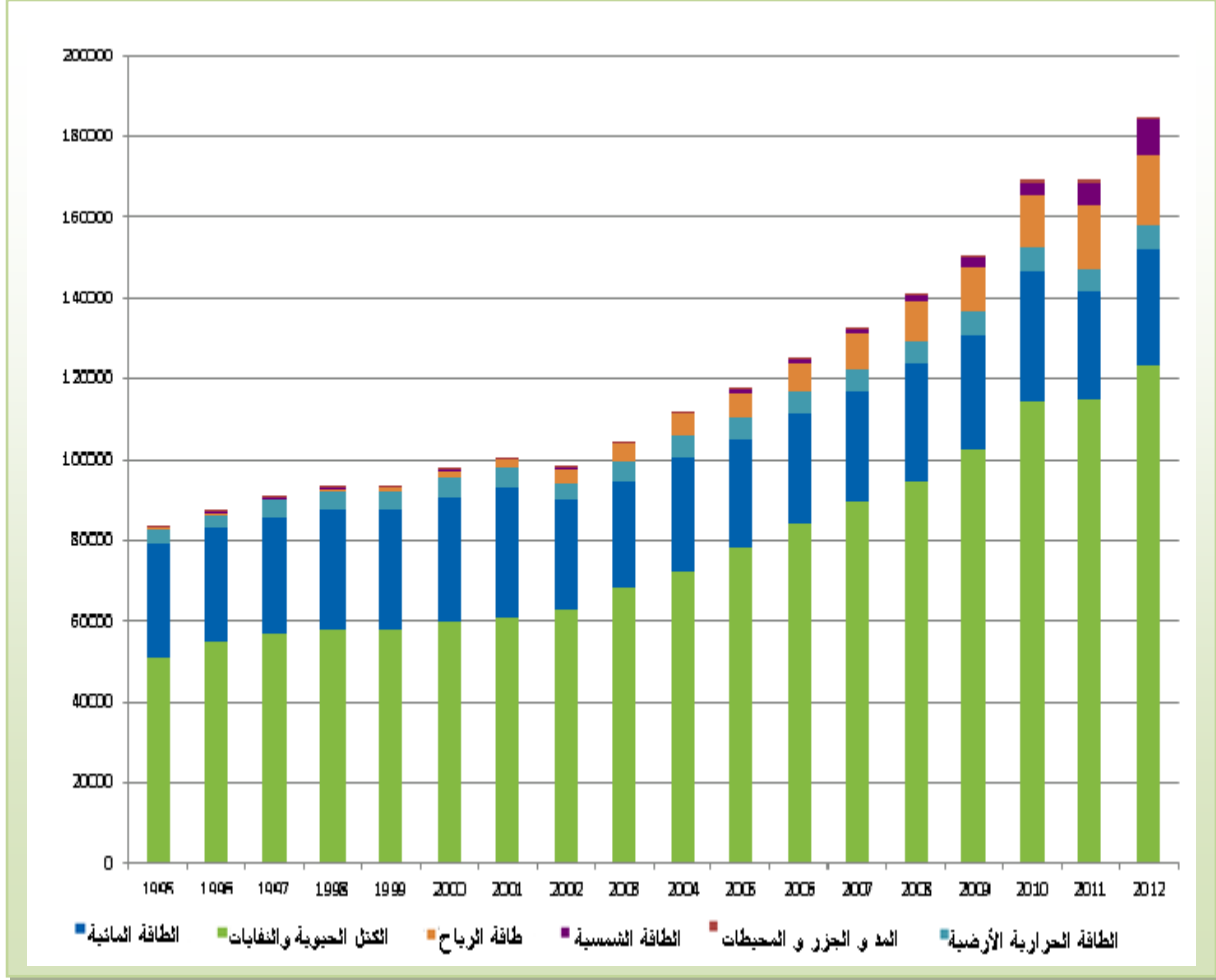
1) European Commission, « **Nuclear energy statistics**», (Eurostat, February 2018) , Op.Cit,

2) European Commission, « **Renewable energy statistics**», (Eurostat, Statistic Explained, Data extracted in January 2018) Official website of European Commission(E.U), Available at: http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Renewable_energy_statistics

3) European Commission, « **European Union Energy in Figures (2017)** »,Op.Cit, p.22.

4) European Commission, « **Energy datasheets: EU28 countries**», (Last update February 2018), Op.Cit.

الشكل (21): الاستهلاك الداخلي الإجمالي لمصادر الطاقة المتجددة في الاتحاد الأوروبي، (1995-2012). (كيلو طن من النفط المكافئ)



Source: European Commission, «In-depth study of European Energy Security», (Commission Staff Working Document: Communication from the Commission to the Council and the European Parliament: European energy security strategy march, Brussels, 2.7.2014), p.80.

تضاعف إجمالي الطلب على مصادر الطاقة المتجددة في الاتحاد الأوروبي خلال عقد ، مع نمو واضح في عدد من الدول الأعضاء ، بما في ذلك ألمانيا وإسبانيا وإيطاليا. الاعتماد على الاستيراد في مصادر الطاقة المتجددة لا يكاد يذكر أقل من 4 ٪ بشكل عام.

كانت أهمية مصادر الطاقة المتجددة في إجمالي الاستهلاك الداخلي مرتفعة نسبياً في الدانمرك (28.7 ٪) والنمسا (29.6 ٪) وفنلندا (30.7 ٪) وتجاوزت ثلث الاستهلاك الداخلي في لاتفيا (37.2 ٪) والسويد (37.1 ٪) ، كما كان الحال في أيسلندا (82.7 ٪)⁽¹⁾.

حسب البيانات المستخرجة في جانفي 2018، من المفوضية الأوروبية المعتمدة على إحصائيات (Eurostat)، فقد نمت الطاقة المتجددة في الاتحاد الأوروبي بقوة في السنوات

1) European Commission, «Renewable energy statistics», (Eurostat, January 2018) Op.Cit.

الأخيرة، و بشكل أكثر تحديداً، تضاعفت حصة الطاقة من المصادر المتجددة في إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة في السنوات الأخيرة، من حوالي 8.5% في عام 2004 إلى 17% في عام 2016. كما سجلت كمية الطاقة المتجددة المنتجة داخل الاتحاد الأوروبي زيادة بنسبة 66.6% بين عامي 2006 و 2016 ، أي ما يعادل متوسط زيادة بنسبة 5.3% سنويًا⁽¹⁾.

يسعى الاتحاد الأوروبي إلى الحصول على 20% من إجمالي استهلاكه النهائي للطاقة من المصادر المتجددة بحلول عام 2020، يتم توزيع هذا الهدف بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مع خطط عمل وطنية تهدف إلى رسم مسار لتطوير الطاقات المتجددة في كل دولة من الدول الأعضاء⁽²⁾.

تم تحقيق هذا التطور الإيجابي في النمو و استخدام الطاقات المتجددة من خلال الأهداف الملزمة قانوناً لزيادة حصة الطاقة من المصادر المتجددة التي أقرها المرسوم (EC / 28/2009) في سنة 2009، بشأن تعزيز استخدام الطاقة من المصادر المتجددة. في حين أن الاتحاد الأوروبي ككل في طريقه لتحقيق أهداف عام 2020، ستحتاج بعض الدول الأعضاء إلى بذل جهود إضافية للوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بالهدفين الرئيسيين:

- الحصة الإجمالية للطاقة من المصادر المتجددة في إجمالي استهلاك الطاقة النهائي.

- الحصة المحددة للطاقة من مصادر الطاقة المتجددة في مجال النقل⁽³⁾.

دور الطاقات المتجددة في توليد الكهرباء:

من أكثر استخدامات الطاقات المتجددة -كما ذكرنا- نجدها في توليد الكهرباء، حسب ما جاء في الحصيلة السنوية لعام 2009 حول الطاقات المتجددة في الاتحاد الأوروبي ، فدول الاتحاد الـ 28 تلجأ جميعها إلى استغلال الطاقات المتجددة في إنتاج الطاقة الكهربائية بمختلف أنواعها و حسب إمكانات كل بلد. في مجال الطاقة الكهرومائية تبرز إيطاليا عن غيرها من البلدان بربع الطاقة الإجمالية للاتحاد التي تعتمد على مصادر للطاقة المتجددة ، ثم تأتي بعدها ألمانيا ثم فرنسا ، بالنسبة لطاقة الرياح تأتي إسبانيا في المركز الأول ثم ألمانيا. و فيما يتعلق بالطاقة الشمسية تجدر الإشارة إلى أنه في سنة 2007 تم وضع 1541 ميغاوات في تركيب لوحات ضوئية عبر العديد من الدول في أوروبا، 21% منها تم وضعها في ألمانيا لوحدها ، في حين أن الحظيرة الأوروبية الإجمالية للألواح الضوئية وصلت إلى 4689,9 ميغاوات سنة 2007 . أما الطاقة الحرارية الأرضية فهي تستغل حسب درجة الأهمية في هولندا ، ثم فرنسا، ألمانيا ، المجر و فنلندا⁽⁴⁾.

1) Ibid.

2) Ibid.

3) Ibid.

4) « Etat des énergies renouvelables en Europe - Edition 2010 », (Revue Observ'ER, Imprimerie Epel Industrie Graphique, Paris, décembre 2010), p. 30.

في عام 2012 بلغ إنتاج الكهرباء المتجددة 799 تيراواط ساعة ، بزيادة قدرها 13% مقارنة بعام 2011. مثلت الطاقة المائية أكثر المصادر في توليد الكهرباء المتجددة، بنسبة 46 % ، تليها الرياح (26 %) والكتل الحيوية و النفايات المتجددة (19 %) والطاقة الشمسية (8 %). بين 2011 و 2012 شهدت الكهرباء المستخرجة من الطاقة الشمسية نمواً كبيراً بنسبة تزيد عن 50% ، كما سجلت الكهرباء المستخرجة من طاقة الرياح نمواً قدره حوالي 14 % والكهرباء من الكتلة الحيوية والنفايات حوالي 12 %⁽¹⁾.

ففي عام 2016، ساهم توليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة بأكثر من الربع (29.6 %) من إجمالي استهلاك الكهرباء في الاتحاد الأوروبي ، و يعكس نمو الكهرباء المتولدة من مصادر الطاقة المتجددة خلال الفترة من 2006 إلى 2016 إلى حد كبير التوسع في ثلاثة مصادر للطاقة المتجددة في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي ، وخاصة طاقة الرياح ، ولكن أيضا الطاقة الشمسية والوقود الحيوي الصلب (بما في ذلك النفايات المتجددة)⁽²⁾.

مساهمة الطاقات المتجددة في قطاع النقل:

وافق الاتحاد الأوروبي على تحديد هدف مشترك بنسبة 10% لحصة الطاقة المتجددة (بما في ذلك الوقود الحيوي السائل ، والهيدروجين ، و البيوميثان ، والكهرباء الخضراء ، الخ) في قطاع النقل بحلول عام 2020.

ازداد متوسط نصيب الطاقة من المصادر المتجددة في مجال النقل من 1.4% في عام 2004 إلى 7.1% في عام 2016. ومن بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تراوحت حصص الطاقة المتجددة في استهلاك وقود النقل بين 30.3% في السويد و 10.6% في النمسا. إلى أقل من 2.0 % في كرواتيا واليونان وسلوفينيا واستونيا. في بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي كان هناك استخدام سريع في استخدام الطاقة المتجددة كوقود للنقل. وكان هذا صحيحاً بشكل خاص في أيرلندا واليونان ولوكسمبورغ وفنلندا⁽³⁾.

1) European Commission, «In-depth study of European Energy Security», Op.Cit, p.82.

2) European Commission, « Renewable energy statistics», (Eurostat, January 2018) Op.Cit.

3) Ibid.

المطلب الثاني: واقع تبعية الاتحاد الأوروبي لواردات الطاقة الخارجية، و مصادرها الرئيسية.

من خلال العناصر السابقة إذا اتضح أن الاتحاد الأوروبي يواجه تحدي كبير على صعيد أمنه الطاقوي، فمن جهة يعرف الاتحاد ارتفاع في معدلات الاستهلاك و الطلب الكلي على الطاقة، ففي عام 2012 مثلاً، كان الاتحاد الأوروبي ثاني أكبر مستهلك في العالم بعد الولايات المتحدة⁽¹⁾، في المقابل نجد أن حجم الاحتياطات الداخلية و القدرات الإنتاجية في قطاع الطاقة قليلة و تعرف تراجع نسبي مستمر، لذلك يلجأ الاتحاد الأوروبي إلى تعويض و تحقيق التوازن بين الطلب و تأمين الإمدادات اللازمة لتغطية الاستهلاك الداخلي في مختلف القطاعات إلى الاستيراد و الاعتماد على مصادر خارجية في ذلك، و تشير الإحصائيات إلى أن الاتحاد الأوروبي يلجأ لاستيراد أكثر من نصف احتياجاته الطاقوية⁽²⁾، و يعد بذلك أكبر مستورد للطاقة في العالم، حيث يستورد 53% من حاجياته الطاقوية، بتكلفة سنوية تبلغ حوالي 400 مليار يورو⁽³⁾.

في سنة 2015 جاء أكثر من نصف (54.0%) إجمالي استهلاك الطاقة الداخلية للاتحاد الأوروبي من مصادر خارجية⁽⁴⁾. و هذا هو الوضع العام، حيث يعرف الاتحاد في أغلب دوله اتجاه نحو زيادة الاعتماد على الواردات الطاقوية بشكل تصاعدي، و التي فاقت في متوسطها 50% في السنوات الأخيرة.

الفرع الأول: تحليل الوضع العام لواردات الطاقة بالاتحاد الأوروبي.

من بين المشكلات التي تواجه الاتحاد الأوروبي في سعيه لتأمين حاجياته الطاقوية من الخارج هو انخفاض عدد موردي الطاقة، وخاصة النفط والغاز الطبيعي، وتعتمد بعض الدول بشكل كامل على الغاز الطبيعي القادم فقط من روسيا. لذلك يحتاج الاتحاد الأوروبي إلى مواصلة تطوير استراتيجيات قصيرة وطويلة الأجل لتحسين أمن الطاقة الأوروبي، والتعامل مع التحديات الرئيسية لأمن الإمدادات من الطاقة.

ازداد الطلب العالمي على الطاقة في السنوات الأخيرة، و يعتبر الاتحاد الأوروبي واحد من أكبر مستهلكي الطاقة في العالم، في الوقت التي تعاني أغلب دوله من تواصل انخفاض إنتاج الطاقة الأولية من الوقود الأحفوري عاماً بعد عام، وخاصة إنتاج الغاز، الذي انخفض في عام 2014 بنسبة 11.2% عن مستويات عام 2013. أدى انخفاض معدل إنتاج الطاقة إلى زيادة واردات الطاقة، بحيث يستورد أكثر من نصف الطاقة التي تستهلكها وخاصة من الغاز الطبيعي ذو الاستهلاك و الاستخدام الواسع. و هذا ما كرس و زاد من حدة اعتماد و تبعية الاتحاد الأوروبي على المصادر الخارجية لتأمين حاجياته من المواد الطاقوية، بحيث انتقلت من 52.2% في عام 2005 إلى 53.4% في عام

1) European Commission, «In-depth study of European Energy Security», Op.Cit, p.26.

2) «Les politiques européennes», Op.Cit.

3) World Nuclear Association, (Updated April 2018), Op.Cit,

4) European Commission, «Energy production and imports, (Eurostat, 2017), Op.Cit.

2014 ، مع وجود تباين في مستوى الاعتماد بين الدول الأعضاء بالاتحاد. فهناك بلدان ترتفع فيها حدة التبعية، على سبيل المثال ، تعد بلجيكا وأيرلندا وقبرص ولوكسمبورغ ومالطة من بين دول الاتحاد الأوروبي التي تتمتع بأعلى نسبة من الاعتماد على الطاقة ، بين 80% و 97% في عام 2014. وفي المقابل ، حصلت جمهورية التشيك و إيسلندا ورومانيا وأيسلندا على أقل حصة من الاعتماد على الطاقة ، وكلها أقل من 20%⁽¹⁾.

يوضح الجدول التالي حصة و إسهام الواردات من الطاقة في حجم الاستهلاك الإجمالي الداخلي من الطاقة (Gross Inland Consumption)، بدول الاتحاد الأوروبي منذ 1995 إلى غاية 2015:

الجدول (18): حصص و كميات الطاقة المستوردة في الاتحاد الأوروبي في الفترة الممتدة من 1995 إلى غاية 2016 / (مليون طن من النفط المكافئ/ (Mtoe)).

السنوات														
2016	2015	2014	2010	2005	2000	1995								
جميع أنواع الطاقة المستوردة في الاتحاد الأوروبي (28)														
55.04	54	53.4	52.6	52.1	46.7	43.1	النسبة المئوية (%)							
903.1	902	882.4	955.6	980.3	826.8	736.4	الكمية المستوردة (Mtoe)							
حسب نوع الطاقة المستوردة														
الكمية Mtoe	%	الكمية Mtoe	%	الكمية Mtoe	%	الكمية Mtoe	%	الكمية Mtoe	%	الكمية Mtoe	%	الكمية Mtoe	%	
96.7	40.1	111.5	42.8	123.1	45.7	111.6	39.4	125.2	39.4	98.1	30.6	78.2	21.5	الوقود الصلب
97.5	61	111.7	64.1	122.7	68.0	111	57.9	122.6	55.7	94.1	42.6	76.4	29.7	منها الفحم الصلب
529.8	93	535.7	88.8	519.7	87.5	557.6	84.5	598.1	82.1	532.8	75.7	510.6	74.1	النفط و المنتجات النفطية
520.2	87	528.4	88.4	497.9	87.9	522.4	84.6	563.6	81.3	500.6	74.4	471.0	73	منها النفط الخام و (NGL)
268.9	70	247.4	69.1	232.3	62.2	279.7	62.2	254.1	57.1	193.5	48.8	145.6	43.3	الغاز الطبيعي

من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- 1- European Commission, « **European Union Energy in Figures (2017)** », (Statistical Pocketbook, Publications Office of the European Union, Luxembourg, 2017), p.24. (النسب المئوية)
- 2- European Commission, « **Energy datasheets: EU28 countries** », (EU Commission, DG ENER, Unit A4, EUROSTAT energy statistics, Last update February 2018), Official website of European Commission (E.U), Available at: https://ec.europa.eu/energv/sites/ener/files/documents/countrvdatasheets_feb2018 (الكميات المستوردة)

1) Ana Campos, «The main challenges to the EU's security of supply», Op.Cit,

من خلال الجدول و بإلقاء نظرة عامة عن مسار تطور واردات الطاقة بمختلف أنواعها في الاتحاد الأوروبي، يبدو واضحا حجم الاعتماد الكبير و حدة التبعية المرتفعة التي يعاني منها الاتحاد الأوروبي على مستوى مصادر الطاقة من الوقود الأحفوري (الوقود الصلب ، النفط و الغاز)، و تشير النسب المئوية في الجدول إلى الكميات المستوردة من الطاقة من حجم إجمالي الاستهلاك الداخلي بالاتحاد الأوروبي، و هنا نلاحظ أن أغلب مصادر الطاقة ذات الأهمية و الاستخدام الواسع بدول الاتحاد يتم تحصيلها من مصادر خارجية أكثر منها محلية، فمنذ 2005 و إلى غاية 2016، مثلا نلاحظ ان الاتحاد الأوروبي يعتمد في تحصيل أكثر من 50 % من حاجياته من مصادر خارجية، و تعتبر واردات النفط و منتجاته بما فيها النفط الخام و الغاز الطبيعي المسال (NGL) أكثر الواردات ارتفاعا من حيث نسبتها، بحيث استحوذت على أكثر من 82 % بين عامي 2005 و 2016 ، تليها الواردات من الغاز الطبيعي التي تستحوذ على أكثر من 60 % خلال نفس الفترة من إجمالي واردات الطاقة بالاتحاد الأوروبي، و السبب في ارتفاع حصة النفط و الغاز هو استخداماتهم الواسعة في قطاعات مهمة في الاتحاد الأوروبي (النقل و الاستخدام الصناعي و كذلك المنزلي).

أدى انخفاض الإنتاج الأولي للفحم الصلب و الليغيت و النفط الخام و الغاز الطبيعي ومؤخرا الطاقة النووية، إلى تزايد اعتماد الاتحاد الأوروبي على واردات الطاقة الأولية من أجل تلبية الطلب الداخلي على الطاقة و تغطية حاجياته الاستهلاكية في مختلف القطاعات، و قد تجاوزت واردات الاتحاد الأوروبي -28 للطاقة الأولية الصادرات خلال السنوات الأخيرة، و هذا ما يوضحه الجدول التالي (19)، عن حجم الفوارق بين كميات و مستويات الإنتاج و الاستهلاك و صافي الاستيراد (Net Import) (الواردات-الصادرات= صافي الواردات) الخاصة بالاتحاد الأوروبي، في الفترة الممتدة بين سنة 1995 إلى غاية 2016:

الجدول (19): الوضع الطاقوي العام في الاتحاد الأوروبي: مقارنة بين مستويات الإنتاج، الاستهلاك و الاستيراد ، في الفترة الممتدة من 1995 إلى غاية 2016 / (بالمليون طن نفط مكافئ).

السنوات	1995	2000	2005	2010	2014	2015	2016
إجمالي إنتاج الطاقة	969.3	952.1	914.7	850.1	787.4	785.3	722.7
إجمالي استهلاك الطاقة الداخلي	1674.6	1729.8	1831.1	1764.4	1608.3	1629.5	1640.6
صافي واردات الطاقة	736.4	826.8	980.3	955.6	882.4	902	903.1

من إعداد الباحث بالاعتماد على:

Source: European Commission, « Energy datasheets: EU28 countries» , (EU Commission, DG ENER, Unit A4, EUROSTAT energy statistics, Last update February 2018), Official website of European Commission (E.U), Available at: https://ec.europa.eu/energy/sites/ener/files/documents/countrydatasheets_feb2018

ارتفع حجم الواردات بشكل تصاعدي من 736.4 (Mtoe) سنة 1995 إلى 903.1 (Mtoe) سنة 2016، و على الرغم من أن هذا الوضع استقر في عواقب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية بعد سنة 2010. إلا أن واردات الاتحاد الأوروبي -28 للطاقة الأولية (6,1479 Mtoe)، و التي تجاوزت صادرات الاتحاد الأوروبي من مزيج الطاقة، و التي قدرت بـ 577.6 (Mtoe)، بنحو 902 (Mtoe) في عام 2015.

كان أكبر مستوردي الطاقة الأولية بشكل عام أكثر الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي

اكتظاظاً بالسكان ، باستثناء بولندا (حيث تبقى بعض احتياطات الفحم الأصلية). في عام 2005 ، كانت الدانمارك المصدر الوحيد الصافي للطاقة الأولية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ولكن في عام 2013 ، تجاوزت واردات الطاقة الدانماركية الصادرات ، بحيث لم يعد هناك أي دول أعضاء كانت مصدرة صافية للطاقة. وفيما يتعلق بحجم السكان ، فإن أكبر مستورد صافي في عام 2015 كان لوكسمبورغ و مالطا و بلجيكا^{(1)*}.

وصلت الزيادة في حالة الاعتماد الأوروبي على واردات الطاقة في الاتحاد الأوروبي من أكثر بتقليل على 40% من إجمالي استهلاك الطاقة في عام 1990 لتصل إلى 54% بحلول عام 2015، منذ عام 2004، كانت الواردات الصافية للطاقة من الاتحاد الأوروبي أكبر من إنتاجها الأولي ، وبعبارة أخرى ، فإن أكثر من نصف استهلاك الاتحاد الأوروبي الإجمالي للطاقة الداخلية تم توفيره من خلال الواردات الصافية ، وتجاوز معدل الإعالة 50%.

شهد الرقم في عام 2015 انخفاضا طفيفا في معدل التبعية، الذي وصل إلى ذروة نسبية بلغت 54.5 % في عام 2008. ومع ذلك ، ارتفع معدل الاعتماد على الطاقة في الاتحاد الأوروبي بمقدار 0.9 نقطة مئوية بين عامي 2013 و 2015. و سجلت أعلى معدلات في عام 2015 للنفط الخام (88.8 %) وللغاز الطبيعي (69.1 %) ، في حين أن أحدث معدل متاح للوقود الصلب كان 42.8 %.

في العقد الأخير (بين عامي 2005 و 2015)، ارتفع اعتماد الاتحاد الأوروبي على الدول غير الأعضاء في إمدادات الغاز الطبيعي بنسبة 12.0 % ، أسرع من نمو الاعتماد على النفط الخام (6.4 %) والوقود الصلب (أعلى 3.4 %).

1) European Commission, «Energy production and imports, (Eurostat, 2017), Op.Cit.

* (للمزيد من التفاصيل حول واردات الاتحاد الأوروبي من الطاقة، حسب كل دولة عضو فيه، ارجع إلى:

- European Commission, «Energy production and imports», (Eurostat, Statistic Explained, in June 2017) Official website of European Commission(E.U), Available at:

http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Energy_production_and_imports

سجلت أدنى معدلات الاعتماد على الطاقة في عام 2015 بالنسبة لإستونيا والدانمرك ورومانيا وبولندا (الدول الأعضاء الوحيدة التي تبلغ معدلات التبعية لديها أقل من 30.0%). كانت قبرص و مالطا ولوكسمبورغ (تقريباً) تعتمد كلياً على واردات الطاقة الأولية ، مع معدلات تبعية تزيد عن 90%. يكشف تحليل التطورات بين عامي 2005 و 2015 أن الدانمرك والمملكة المتحدة وليتوانيا وهولندا وبولندا أصبحت تعتمد بشكل متزايد على واردات الطاقة لتلبية احتياجاتها من الاستهلاك الداخلي الإجمالي، ويمكن ربط هذه الأنماط إلى حد كبير بانخفاض في إنتاج الطاقة الأولية (إرجع لمبحث انتاج الطاقة في الاتحاد الأوروبي). وكانت هناك أيضاً زيادة في الاعتماد، وإن كانت أقل وضوحاً، في بلجيكا وجمهورية التشيك واليونان وألمانيا، سجلت جميع الدول الأعضاء المتبقية في الاتحاد الأوروبي تراجعاً في معدلات اعتمادها على الطاقة بين عامي 2005 و 2015 ، حيث تم تسجيل التغيير الأكثر سرعة في إستونيا ، حيث انخفض المعدل من 26.1% إلى 7.4% ، كما انخفضت المعدلات بأكثر من 10.0% في لاتفيا وبلغاريا والبرتغال والنمسا ورومانيا ، مدفوعة بمزيج من مكاسب كفاءة الطاقة و / أو التحول في مزيج الطاقة لتعزيز الإنتاج الأولي من المصادر المتجددة.

الفرع الثاني: المصادر الخارجية الرئيسية لواردات الطاقة في الاتحاد الأوروبي (حسب نوع الطاقة و الجهة المصدرة).

تشير الإحصائيات و الأرقام المتوفرة على مستوى الاتحاد الأوروبي أن هناك تصاعد في كميات الموارد الطاقوية المستوردة، بحيث يتصدر الاتحاد الأوروبي قائمة الدول الأكثر استيراداً للطاقة على المستوى العالمي، حيث يستورد 53% من طاقته ، بتكلفة سنوية تبلغ حوالى 400 مليار يورو⁽¹⁾، و من بين الدول الأكثر تصديراً للطاقة نحو للاتحاد الأوروبي نجد كل من: روسيا، دول من الشرق الأوسط، النرويج، دول من شمال إفريقيا. و تعتمد دول الاتحاد الأوروبي عموماً على استيراد ثلاث موارد أساسية في الاستهلاك الداخلي، و هي: النفط، الغاز الطبيعي، و الوقود الصلب، خاصة الفحم الصلب.

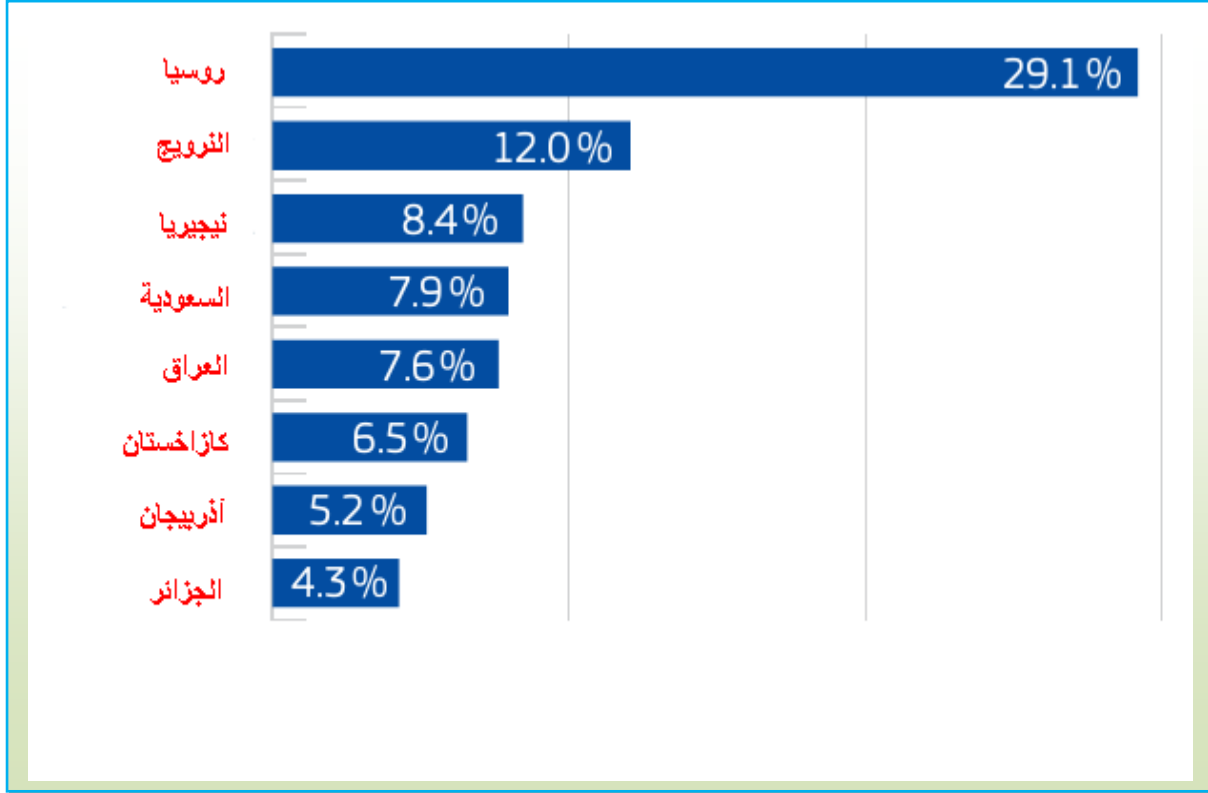
1) World Nuclear Association, (Updated April 2018), Op.Cit,

أولاً: واردات الاتحاد الأوروبي من النفط.

تعتبر واردات النفط ومنتجاته، أكثر الواردات ارتفاعاً ، بحيث استحوذت على أكثر من 82 % بين عامي 2005 و 2016 من إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي من الطاقة ، و بلغت كميات النفط المستوردة في سنة 2015 حوالي 535.7 (Mtoe)، أي ما نسبته 88%، من إجمالي النفط المستهلك في الاتحاد الأوروبي التي قدرت بـ 597.6 (Mtoe)⁽¹⁾.

تختلف و تتنوع الجهات المصدرة للنفط نحو الاتحاد الأوروبي، من حيث حصتها في إمداد الاتحاد بهذا المورد الهام بالنسبة لاقتصاديات الدول الأوروبية، و يبين الرسم البياني التالي، ترتيب الجهات المصدرة للنفط نحو دول الاتحاد الأوروبي، و حصصها في سنة 2015:

الشكل (22): واردات النفط في الاتحاد الأوروبي حسب الجهة المصدرة لسنة 2015.



Source: European Commission, « **European Union Energy in Figures (2017)** », (Statistical Pocketbook, Publications Office of the European Union, Luxembourg, 2017) (Based On: Eurostat, May 2017), p.26.

1) European Commission, « **Energy datasheets: EU28 countries**», (Last update February 2018), Op.Cit.

في عام 2015، اعتمد الاتحاد الأوروبي على الواردات الصافية (الواردات مطروحًا منها الصادرات) مقابل 89% من المنتجات النفطية المستهلكة في عام 2015. وبلغت نسبة الاعتماد على النفط الأجنبي ذروتها في تاريخ 26 عامًا الذي غطته سلسلة بيانات يوروستات (Eurostat). و لوحظ أدنى اعتماد على النفط في عام 1995، أي بنسبة 74 %، و في سنة 2015 جاءت الواردات الرئيسية من روسيا (153.2 مليون طن في عام 2015) والنرويج (63.3 مليون طن) و نيـ جيريا (44.3 مليون طن) و المملكة العربية السعودية (41.7 مليون طن). من الناحية النسبية، قدمت هذه الدول الأربع 55 % من واردات الاتحاد الأوروبي من النفط الخام. روسيا وحدها بلغت أكثر من 28% من واردات النفط الخام إلى الاتحاد الأوروبي. و ظلت هذه الحصة مستقرة نسبيًا على مدى العقد الماضي، حيث بلغت حصة الذروة من واردات النفط الخام في الاتحاد الأوروبي 33% في عام 2011. وانخفضت واردات النفط الخام من النرويج إلى النصف تقريبًا خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2015، من 114.9 مليون طن إلى 63.3 مليون طن⁽¹⁾. أي مع انخفاض حصتها من 15.6 % في عام 2005 إلى 11.4 % في عام 2015⁽²⁾. من ناحية أخرى، شهدت نيجيريا زيادة كبيرة من 22.5 Mtoe إلى 44.3 Mtoe خلال نفس الفترة⁽³⁾. حصص إمدادات النفط الخام من أذربيجان (أكثر من أربعة أضعاف)، والعراق (3.7 أضعاف) و أنغولا (3.5 ضعف) و زادت نيجيريا (2.7 أضعاف) بوتيرة سريعة بين عامي 2005 و 2015⁽⁴⁾.

يبدو واضحًا أن روسيا سيطرت و هيمنت بشكل كبير على حصة واردات النفط نحو

الاتحاد، و ظلت المورد الرئيسي لواردات النفط الخام نحو الاتحاد الأوروبي، بحيث بلغت حصتها 30.5 % في عام 2005 وارتفعت تدريجيًا إلى ذروة بلغت 32.8 % في عام 2011، قبل أن تهبط إلى 27.7 % في عام 2015⁽⁵⁾ -سنتطرق في مستوى لاحق من الدراسة لتحليل وضعية تبعية دول الاتحاد الأوروبي للنفط الروسي-.

لا تعرف دول الاتحاد الأوروبي تجانسا في نسب اعتمادها على الواردات النفطية في إجمالي

استهلاكها الداخلي من النفط الخام و المنتجات النفطية، تشير الإحصائيات المقدمة من طرف (Eurostat) إلى وجود قدر كبير من الاختلافات بين الدول الأعضاء في حجم اعتمادها على واردات الطاقة، و من بين أهم العوامل في تباين حجم واردات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي نجد معيار القدرات الإنتاجية المحلية، فدول مثل المملكة المتحدة و الدانمارك في مجال إنتاج النفط، أو بولندا و

1) European Commission, « Oil and petroleum products - a statistical overview», (Eurostat, 2016), Op.Cit.

2) European Commission, «Energy production and imports»,(Eurostat, 2017), Op.Cit.

3) European Commission, « Oil and petroleum products - a statistical overview», (Eurostat, 2016), Op.Cit.

4) European Commission, «Energy production and imports», (Eurostat, 2017), Op.Cit.

5) Ibid.

ألمانيا على صعيد إنتاج الفحم، معدلات وارداتها الطاقوية منخفضة، فالوضع الداخلي الطاقوي للدول يلعب دورا كبيرا في تحديد نسبة الاعتماد على الواردات إلى حد كبير، فقد انتقلت دولتان عضوان من وجود فائض في الطاقة إلى عجز كبير، وتغير الآخر من العجز إلى الفائض الطفيف، تستورد 18 دولة عضوا أكثر من 50% من طاقتها. في حين انخفض عجز بعض البلدان، و يرجع ذلك في معظمه إلى انخفاض الطلب على الطاقة بدلاً من زيادة العرض المحلي⁽¹⁾، و يوضح الجدول التالي حصة الواردات النفطية لكل دولة بالاتحاد الأوروبي، و ما تمثله من إجمالي استهلاك النفط الداخلي بها، خلال سنة 2015:

الجدول (20): نسب الاعتماد على استيراد النفط في دول الاتحاد الأوروبي لسنة (2015) / (%).

الدولة	%
بلجيكا	104
بلغاريا	99
جمهورية التشيك	98
الدانمارك	06
ألمانيا	96
إيستونيا	39
أيرلندا	104
اليونان	105
إسبانيا	102
فرنسا	98
كرواتيا	80
إيطاليا	89
قبرص	103
لاتفيا	103
ليتوانيا	101
لوكسمبورغ	99
هنغاريا	93
مالطا	98
هولندا	102

1) European Commission, «In-depth study of European Energy Security», Op.Cit, p.06.

94	النمسا
97	بولندا
100	البرتغال
53	رومانيا
100	سلوفينيا
89	سلوفاكيا
105	فنلندا
105	السويد
36	المملكة المتحدة

Source: European Commission, « **European Union Energy in Figures (2017)** », (Statistical Pocketbook, Publications Office of the European Union, Luxembourg, 2017), p.36.

نلاحظ من خلال المعطيات المدرجة في الجدول أن أكثر من 24 دولة من دول الاتحاد تزيد نسبة اعتمادها على الموارد الخارجية من النفط تقريبا عن 90%، بينما فقط عدد قليل كالمملكة المتحدة و الدانمارك و نسبيا رومانيا لا تعتمد بشكل كبير على الواردات بفضل ما تمتلكه محليا من موارد و احتياطات و قدرات إنتاجية من النفط -كما ذكرنا سابقا-، فالمملكة المتحدة تعتبر أكبر منتج للنفط إلى حد اليوم على المستوى الأوروبي (أكثر من 46 Mtoe)، و ظلت الدولة الأولى المصدرة للنفط على مستوى الاتحاد، معتمدة في استهلاكها من النفط على إنتاجها فقط، لكنها في سنة 2005 تحولت إلى دولة مستوردة للنفط، تاركة الدانمارك لوحدها كمصدر صافي فقط⁽¹⁾. حيث أصبحت الدانمارك بعد 2005 الدولة الوحيدة في الاتحاد الأوروبي المصدرة للنفط، لكنه يتوقع أن تتحول الدانمارك في السنوات القادمة هي الأخرى إلى مستوردا صاف للنفط⁽²⁾. بعدما وصل إنتاجها من النفط الخام 375 ألف برميل في اليوم، بينما وصل استهلاكها 188 ألف برميل في اليوم. و هذا يوضح أن معدل الاستهلاك أقل من الإنتاج.⁽³⁾

يختلف سبب ارتفاع مستوى حجم الواردات بين مجموعة دول و أخرى، بالرجوع إلى بنية و مستوى تطور الاقتصاد الخاص بالدول، و الذي يلعب دور كبير في ارتفاع نسبة الواردات النفطية لديها، بسبب ارتفاع الطلب عليه داخليا في العديد من القطاعات الهامة و منها الصناعة و النقل و الاستخدامات المنزلية، فدولة مثل ألمانيا تستهلك (9 Mtoe) و إيطاليا (6

1) European Commission, «**In-depth study of European Energy Security**», Op.Cit, p.31.

2) Ibid, p.31.

3) Stefan Lech, Tembohrmer, Adrian perrels et [al] , Op.Cit, p.17.

(Mtoe) بالرغم من تفوقها في إنتاج النفط أوروبا، غير أن وارداتها مرتفعة بسبب بنية اقتصادياتها و نظام الطاقة لديها (96%) و (89%) على التوالي. أيضا نجد أن قلة حجم الاحتياطيات الداخلية و كذلك القدرات الإنتاجية يلعب دورا هاما في ارتفاع مستوى الواردات النفطية، و هنا نجد أن عددا من دول الاتحاد تتعدم مساهمتها تماما في عملية الإنتاج مثل: مالطا، سلوفينيا، لوكسمبورغ. فمستوى وارداتها جد مرتفع كما هو موضح في الجدول، نفس الشيء بالنسبة للدول الأخرى، أما دول مثل: بلغاريا، التشيك، استونيا، لاتفيا، إيرلندا، قبرص، السويد، نجدها تعاني من ارتفاع حدة تبعيتها للواردات النفطية، بسبب قلة إنتاجها، بحيث لا يتجاوز حجم مساهمتها في الإنتاج الكلي للنفط في الاتحاد الأوروبي بين 0.0 و 5 Mtoe سنويا. كما نجد ان هناك تباين بين الدول في الاتحاد الأوروبي من حيث الجهة التي تعتمد عليها في استيراد النفط، فبينما نجد كلا من ألمانيا و بولندا تعتمدان بشكل كبير على صادرات روسيا، نجد أن مصادر فرنسا من النفط أكثر تنوعا، ف نسبة كبيرة منها تأتي من الشرق الأوسط، و كذلك من شمال إفريقيا، و تبلغ حصة واردات النفط من هاتين المنطقتين حوالي 51%، أما الباقي فيأتيها من بحر الشمال و روسيا. حيث تستورد من بحر الشمال ما نسبته 32% و روسيا بنسبة 23%⁽¹⁾.

ثانيا : واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي.

يعتبر الاتحاد الأوروبي مستوردا صافيا للغاز. بسبب احتياطياته و قدراته الإنتاجية المحدودة والمتضائلة من الغاز الطبيعي، و قد شكل الاعتماد المتزايد على واردات الغاز الخارجية تحديا أمام أمن الطاقة الأوروبي، الذي صار يسعى لضرورة تأمينه بشكل موثوق و مستمر⁽²⁾، نظرا لأهميته في توليد الكهرباء الضرورية في عمليات التصنيع، و كذلك استخداماته في عملية التدفئة. كذلك قطاع الكهرباء بحيث يتم استخدام أكثر من نصف كميات الغاز المقدر بـ (59 مليون طن نفط مكافئ) كمدخلات في محطات توليد الكهرباء، (ما يقارب 19% من الكهرباء المولدة في الاتحاد الأوروبي تأتي من الغاز)⁽³⁾، بالإضافة لاستخداماته في إنتاج الحرارة (26%)، و الاستخدامات في القطاع السكني (30%)⁽⁴⁾.

تشير الأرقام و الإحصائيات إلى أن الاتحاد الأوروبي يعاني من انخفاض حاد في الاحتياطيات التي يملكها من الغاز الطبيعي على غرار احتياطيات النفط، و كذلك القدرات الإنتاجية، بحيث لا يتجاوز حجم احتياطي دول الاتحاد مجتمعة 3.5% من احتياطيات الغاز الطبيعي

1) Stefan Lech, Tembohmer, Adrian perrels et [al] , Op.Cit ,p.17.

2) European Commission, «In-depth study of European Energy Security», Op.Cit, p.37.

3) Ibid.

4) European Commission , «Towards a European Strategies for the Security of Energy Supply» , Op.Cit ,p.40.

عالمياً⁽¹⁾، و قد سجل خلال سنة 2014 إنتاج الغاز على مستوى الاتحاد الأوروبي انخفاضا بنسبة 11.2% من مستويات اعم 2013. و كل هذا أدى إلى زيادة واردات الطاقة من الغاز لتغطية النقص و العجز في تمويل المصانع و الأفراد بالغاز من الخارج⁽²⁾.

بعملية استقرائية لمسار انتاج الغاز، نجد أنه منذ بداية التسعينات إلى غاية 2015 انخفض إنتاج الغاز الطبيعي على مستوى الاتحاد الأوروبي بنسبة (-43.5%)⁽³⁾، و بين سنة 1995 و 2012 انخفض الإنتاج بنسبة 30%⁽⁴⁾، فبعدما كان ينتج بكميات بلغت 191.5 سنة 1995 (Mtoe) و 212.4 سنة 1996، تراجع ليصل إلى 109.5 (Mtoe) سنة 2016 (حسب الإحصائيات المقدمة من طرف المفوضية الأوروبية، في فيفري 2018)⁽⁵⁾.

لذلك نجد أن الاتحاد الأوروبي يعتمد بشكل كبير على مصادر خارجية لتأمين حاجياته من الغاز الطبيعي، و تعتبر واردات الغاز الطبيعي، ثاني أكثر الواردات ارتفاعا من حيث نسبتها بعد النفط و منتجاته، بحيث استحوذت على أكثر من 60% بين عامي 2005 و 2016، و بلغت كميات الغاز الطبيعي المستوردة في سنة 2016 حوالي 268.9 (Mtoe)، أي ما نسبته 70%، من إجمالي الغاز الطبيعي المستهلك في الاتحاد الأوروبي الذي قدر بـ 382.9 (Mtoe)، في المقابل أنتج الاتحاد الأوروبي بدوله الـ (28) الغاز الطبيعي فقط 109.5 Mtoe في سنة 2016⁽⁶⁾. و هذا ما يعكس حجم العجز بين معدلات الإنتاج و الاستهلاك، لذلك يلجأ الاتحاد الأوروبي إلى الخارج لاستيراد ما ينقصه لتأمين حاجته للغاز الطبيعي.

تستوفي أوروبا احتياجاتها من الغاز من أربعة مصادر: الإنتاج المحلي أو الذاتي و المقدر بحوالي 109 مليون طن نفط مكافئ، في 2016، أي حوالي 121 مليار متر مكعب، كذلك عبر روسيا التي صدرت في سنة 2013 أكثر من 41% من الغاز الطبيعي الذي استهلكه الاتحاد، كذلك تعتمد في تأمين حاجياتها من الغاز من دول شمال إفريقيا بنسبة 10%، بالإضافة إلى إمدادات هامشية من دول مثل إيران و أذربيجان⁽⁷⁾، بانتظار تطوير مشاريع أخرى من الجزائر و قطر لتدعيم الإمدادات من الغاز عبر مصادر متنوعة.

يبين الرسم البياني التالي، ترتيب الجهات المصدرة للنفط نحو دول الاتحاد الأوروبي، و حصصها في سنة 2015:

(1) جمال الدين بن عمير و عمر قيرة، مرجع سبق ذكره، ص 10.

2) Ana Campos, Op.Cit.

3) European Commission, «Energy production and imports, (Eurostat, 2017), Op.Cit.

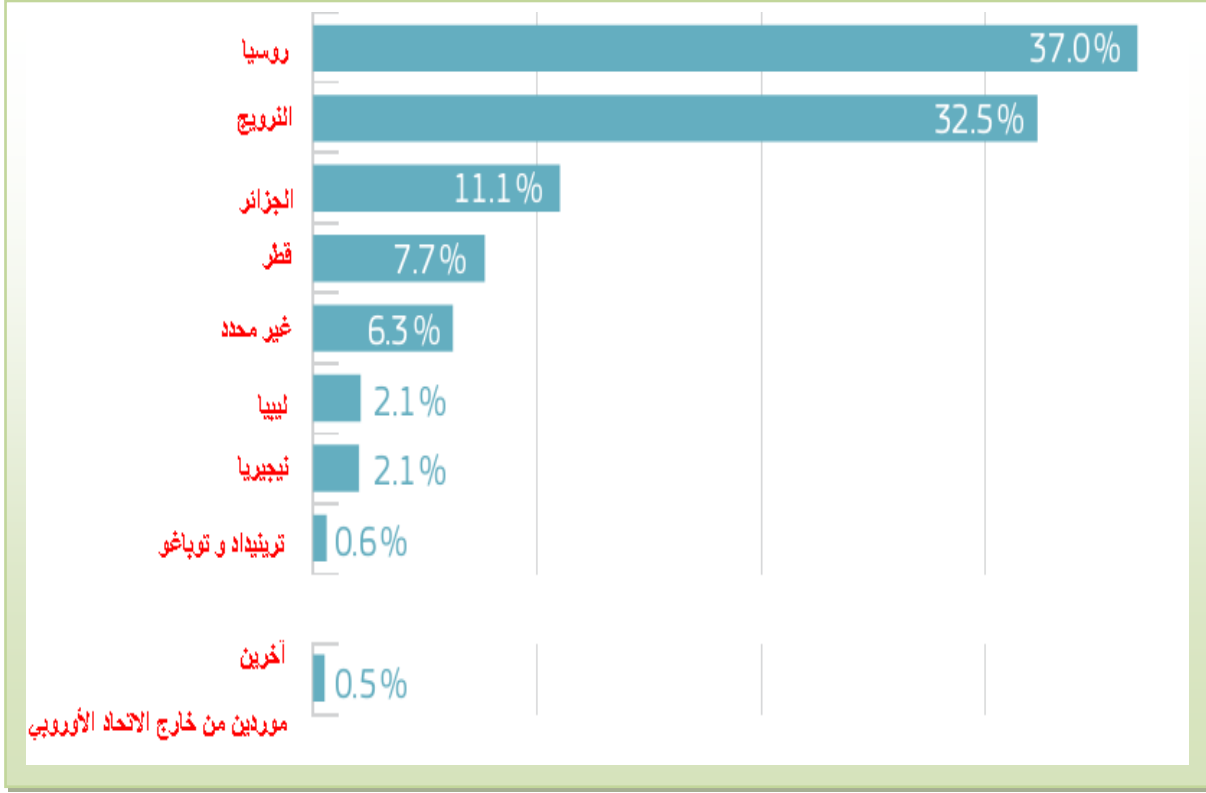
4) European Commission, «In-depth study of European Energy Security», (Commission Staff Working Document: Communication from the Commission to the Council and the European Parliament: European energy security strategy march, Brussels, 2.7.2014), p.21.

5) European Commission, «Energy datasheets: EU28 countries», (2018), Op.Cit

6) Ibid.

(7) محمد مصطفى الخياط، مرجع سبق ذكره، ص 07.

الشكل (23): واردات الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي حسب الجهة المصدرة لسنة 2015.



Source: European Commission, « European Union Energy in Figures (2017) », (Statistical Pocketbook, Publications Office of the European Union, Luxembourg, 2017) (Based On: Eurostat, May 2017), p.26.

واضح من خلال الشكل أن مصادر و جهات تأمين الغاز الطبيعي للاتحاد الأوروبي الخارجية محدودة، مقارنة بحجم الطلب على الغاز، وقد شكّل العدد المحدود من البلدان الموردة للغاز الطبيعي تحدياً أساسياً لأمن العرض في الاتحاد الأوروبي. ففي عام 2014، جاءت 69.1% من واردات الغاز الطبيعي فقط من روسيا والنرويج، و 43.5% من واردات النفط الخام. في عام 2014، كانت روسيا المصدر الرئيسي للغاز الطبيعي بنسبة (37.5%) و ظلت النرويج كذلك على غرار النفط ثاني أكبر مورد من الغاز الطبيعي نحو الاتحاد الأوروبي (يوروستات، 2016) ⁽¹⁾.

بينما تساهم كل من الجزائر و ليبيا و نيجيريا و قطر و ترينيداد و توباغو بنسبة لا تفوق 23.6% من حجم واردات الغاز الاتحاد الأوروبي، و هذا ما يقلق الاتحاد الأوروبي العاجز على التخلص من الهيمنة الروسية في مجال إمدادات الغاز.

يؤثر الاعتماد على الغاز الطبيعي الروسي في الدول الأوروبية بطرق مختلفة. تعتمد بلـغاريـا وسلـوفـاكيا و إستونيا و لاتفيا و المجر و ليتوانيا بشكل كبير على الغاز الطبيعي الروسي (ما بين 90% إلى 100% من واردات الغاز الطبيعي من روسيا). مـن ناحية أخرى، فإن دولاً مثل البرتغال وإسبانيا و الدانمارك أو أيرلندا خالية تماماً من الصادرات الروسية. و تصل الإمدادات الروسية لدول

1) Ana Campos, «The main challenges to the EU's security of supply», Op.Cit,

الاتحاد عبر أنابيب نقل الغاز⁽¹⁾، و تشكل ورقة ضغط هامة بالنسبة لروسيا تستخدمها في العديد من القضايا الاستراتيجية في علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي.

تفاوتت نسب اعتماد دول الاتحاد الأوروبي على الواردات الخارجية من الغاز على غرار النفط، فالدول التي تتمتع باحتياطيات و قدرات إنتاجية كبيرة في مجال الغاز لا تلجأ إلى الاستيراد بشكل كبير أو نهائي، كما هو الحال بالنسبة لهولندا، التي تعتبر الدولة الأوروبية الوحيدة التي لا تعتمد نهائياً على واردات من الغاز، بحيث تعتمد في استهلاك الغاز على ما يتم إنتاجه محلياً، و بلغ إنتاج هولندا 39.26 مليون طن نفط مكافئ (Mtoe) سنة 2015 و 40.1 (Mtoe) سنة⁽²⁾، و بهذا اعتبرت أكبر منتج للغاز الطبيعي سنة 2015، بعدما تراجع الإنتاج في المملكة المتحدة- بحيث أنها ساهمت بنسبة 36.38% من إجمالي إنتاج الغاز في الاتحاد الأوروبي.

أما بالنسبة للمملكة المتحدة، كانت هي الأخرى مصدر صافي للغاز، و الأولى في إنتاج الغاز على مستوى الاتحاد الأوروبي، بلغت حصة المملكة المتحدة في إنتاج الغاز 43 %، بينما هولندا كانت المنتج الثاني بنسبة 26 %، لكن تراجع كميات إنتاجها خلال سنة 2015، بقدرة إنتاجية بلغت 35.66 مليون طن نفط مكافئ، و بلغت حصة مساهمتها في إنتاج الغاز في الاتحاد الأوروبي تقريبا 33%، و حافظت تقريبا على إنتاج نفس الكمية في 2016،⁽³⁾ و بالرغم من القدرة الإنتاجية المعتبرة للمملكة المتحدة من الغاز الطبيعي، غير أن ما تنتجه غير كافي لتلبية حاجيات الاتحاد الأوروبي من الغاز. الأمر الذي يقف عائقاً أمام مستقبل الإنتاج الأوروبي، لأنه يرف انخفاضاً متواصلاً، و أصبحت بهذا المملكة المتحدة تابعة للموارد الخارجية على غرار تحولها لدولة مستوردة من النفط كذلك⁽⁴⁾، في سنة 2007 مثلاً سجلت المملكة المتحدة انخفاضاً في إنتاج الغاز قدره (-) 7 Mtoe) أي تراجع الإنتاج بنسبة (-) 10%⁽⁵⁾، و حسب إحصائيات المفوضية الأوروبية في فيفري 2018، فقد تراجع إنتاج المملكة من الغاز خلال العقد الماضي بأكثر من 55%، ففي سنة 2006 بلغ الإنتاج 72 (Mtoe)، بينما قدر سنة 2016 بحوالي 36 (Mtoe)⁽⁶⁾، و بلغت حجم وارداتها من الغاز سنة 2015 حوالي 27 (Mtoe)، و زادت الكمية في 2016 لتبلغ 32 (Mtoe)

1) Ana Campos, «The main challenges to the EU's security of supply», Op.Cit,

2) European Commission, « Energy datasheets: EU28 countries », (Last update February 2018), Op.Cit.

3) European Commission, «In-depth study of European Energy Security», Op.Cit, p.21.

4) « The Future of UK Gas Supplies », (European parliamentary office of science and Technology n°230. october2004), p.91.

5) European Commission, « Europe's energy position, Markets and supply », (Annual Report, working document, 2009), p.16.

6) European Commission, « Energy datasheets: EU28 countries », (Last update February 2018), Op.Cit.

وطبقا للتوقعات، فإن استمر هذا التراجع ، سوف تضطر لاستيراد أكثر من 80 % من حاجياتها من الغاز سنة 2020⁽¹⁾.

هذا و تسجل باقي الدول عجزا في ميزانها التجاري بحيث تعتمد على استيراد الغاز بنسب كبيرة تصل على 100%، حتى الدول المنتجة منها كألمانيا مثلا، التي تمتلك تقريبا ما نسبته 0.2% من احتياطي الغاز العالمي، و تساهم في إنتاج الغاز أوروبا بنسبة تفوق 5.5% ، بقدرة إنتاجية بلغت 6.34 (Mtoe) سنة 2015. تبقى عاجزة على تلبية الطلب الداخلي بها من الغاز، و تلجأ في المقابل إلى تغطية هذا النقص باستيراد حوالي 75% من احتياجاتها من روسيا و النرويج بشكل أساسي⁽²⁾، بسبب الطلب المتزايد على الغاز في توليد الكهرباء الموجهة لقطاع الصناعة بشكل أكبر. هذا و تشير الإحصائيات كذلك إلى أن حوالي 80 % من دول الاتحاد (22 دولة)، تكاد تتعدم حصتها في إنتاج الغاز، بحيث تتراوح بين 0.0 و 5 (Mtoe) كأقصى تقدير ، و هذا ما يجعل حدة تبعيتها مرتفعة، فدول مثل سلوفينيا، البرتغال، مالطا، ليتوانيا، لاتفيا، قبرص، إستونيا، بلجيكا، لا تنتج الغاز نهائيا ، و بالتالي نجدها تعتمد بشكل كلي على استيراد حاجياتها من الغاز، و تختلف الكميات حسب بنية و تركيبة اقتصادياتها و تطورها، و كذلك عدد السكان بها، و العوامل المناخية المرتبطة بعملية التدفئة، كل هذه العوامل تلعب دورا هاما في تحديد الكميات المستوردة لذا كل دولة.

إذا واضح أن الاتحاد الأوروبي يعاني من تحدي رئيسي في مجال إنتاج الغاز و استهلاكه، فعلى غرار إنتاج النفط، يعرف الغاز الطبيعي هو الآخر تراجعا مستمرا في إنتاجه، مقابل ارتفاع معدلات الطلب عليه التي تزايدت بنسبة كبيرة، ففي سنة 2010 مثلا ارتفع طلب الاتحاد على الغاز من 85 (Mtoe) إلى 410 (Mtoe)⁽³⁾. بالإضافة إلى هذا يبقى المشكل الأساسي و الأكثر حساسية المطروح أمام الاتحاد الأوروبي على صعيد الغاز الطبيعي هو هيمنة روسيا على الحصة الأكبر في تصدير الغاز نحوه، فبالرغم من أن حجم واردات الروسية من الغاز الطبيعي انخفضت من 34.6% إلى 26.8% بين عامي 2005 و 2010 ، لكن عاودت النسبة للارتفاع بحيث بلغت 32.4% في عام 2013 ، و بعد ذلك انخفضت الحصة إلى حد ما أقل من 30.0 % -سنتطرق في مستوى لاحق من الدراسة لتحليل وضعية تلبية دول الاتحاد الأوروبي للغاز الروسي-. و أصبحت بعدها النرويج ثاني أكبر مورد الغاز الطبيعي نحو الاتحاد الأوروبي ، حيث ارتفعت حصتها من حوالي خمس (20.2% في عام 2005) إلى أكثر من الربع (25.9% في عام 2015)⁽⁴⁾. هذا و سجلت حصة إمدادات الغاز

1) « The Future of UK Gas Supplies », (European parliamentary office of science and Technology n°230. october2004), p.91.

2) « An Energy Summary of Germany », (CSLF. 1 Dec, 2005), Available at: <http://www.cslforum.org/Germany.htm>

3) European Commission , «Towards a European Strategies for the Security of Energy Supply» , Op.Cit, p.40.

4) European Commission, «Energy production and imports, (Eurostat, 2017), Op.Cit.

الطبيعي من الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي ارتفاعاً - إلى النصف تقريباً بي - من عام 2005 و 2015 ، في حين ارتفعت حصة قطر إلى خمسة أضعاف تقريباً⁽¹⁾. إلى جانب مشكلة العدد المحدود من الموردين، و هيمنة روسيا على صادرات الغاز، يواجه الاتحاد الأوروبي تحدياً آخر، يتمثل في مرور إمدادات الغاز الطبيعي من روسيا بعدد محدود من بلدان المرور مثل أوكرانيا وبيلاروسيا. هذا الاعتماد يترك دول الاتحاد الأوروبي عرضة لانقطاع الإمدادات ، سواء الناتجة عن المشاكل التقنية في البنى التحتية ، أو النزاعات السياسية والتجارية. لقد عانى الاتحاد الأوروبي بالفعل من أزمات الطاقة بين روسيا وأوكرانيا (2006 و 2009 و 2014). وتمثل الانقطاعات في الإمدادات خطراً جسيماً على أمن الطاقة الأوروبي. و للتغلب على التحديات المرتبطة بمخاطر التعطيل، وضع الاتحاد الأوروبي استراتيجيات متعاقبة ، مثل آلية الإنذار المبكر وإصلاح إستراتيجية أمن الطاقة في عام 2014⁽²⁾، كما يحاول الاتحاد الأوروبي من أجل تقليل المخاطر ، تنويع الموردين وتطوير شراكات جديدة ، مع كما في حالة واردات من نيجيريا وكازاخستان وأذربيجان والعراق في مجال النفط الخام ، أو الغاز الطبيعي من قطر وليبيا⁽³⁾.

ثالثاً : واردات الاتحاد الأوروبي من الوقود الصلب/ الفحم.

يبلغ حجم احتياطات الفحم داخل الاتحاد الأوروبي حوالي 4900 مليون طن، أي أنه يمتلك فقط نسبة 7% من حجم الاحتياطات العالمية ، و هذه كمية قليلة مقارنة بما يستهلكه الاتحاد الأوروبي⁽⁴⁾. بحيث يعد الاتحاد الأوروبي ثالث أكبر منطقة مستهلكة للفحم على مستوى العالم، بعد الصين وأمريكا الشمالية، بلغ إجمالي الاستهلاك الداخلي للوقود الصلب في عام 2012، 294 مليون طن من النفط المكافئ (Mtoe)⁽⁵⁾. كانت 200 (Mtoe) من الفحم، و في سنة 2016 تراجعت هذه الكمية المستهلكة من الفحم، بحيث قدرت تقريباً بـ 160 (Mtoe)⁽⁶⁾. يمثل الفحم الصخري حوالي 70% من إجمالي الاستهلاك الداخلي في الاتحاد الأوروبي، لكن الاتحاد الأوروبي ينتج حوالي ثلث الفحم الصلب المستهلك ويعتمد على الواردات لحوالي 63%. يستخدم حوالي 70% من الفحم الحجري في محطات توليد الطاقة، بينما يتم توزيع الباقي بالتساوي تقريباً بين مصانع الفولاذ و كذلك استخدامات الطبخ وسوق التدفئة، و على مستوى جميع أنواع الوقود

1) Ibid.

2) Ana Campos, Op.Cit,

3) Ibid,

4) World Energy Council, «World Energy Resources: 2013», (Survey Archived 3 March 2016 at the Way back Machine, Retrieved on 26 December 2015).

5) European Commission, «In-depth study of European Energy Security», Op.Cit, p.62.

6) European Commission, «Energy datasheets: EU28 countries», (Last update February 2018), Op.Cit.

الصلب، يفى إنتاج الاتحاد الأوروبي بأكثر من نصف الطلب في الاتحاد الأوروبي⁽¹⁾، بينما يلجأ إلى استيراد الباقي لتغطية الطلب الداخلي عليه، خاصة الفحم، و نظرا لأهميته في توليد الكهرباء الضرورية في عمليات التصنيع و كذلك استخداماته في عملية التدفئة.

يتم استهلاك الفحم -كما سبق و ذكرنا- وفق شروط و قيود متعلقة بالبعد البيئي لأمن الطاقة الأوروبي، و قد طبقت إجراءات لحماية البيئة المرتبطة بالتقليل من انبعاث الـ غازات الكيميائية و غازات التدفئة، و ما تسببه من اختلالات على مستوى التوازن البيئي⁽²⁾، هذا ما كان له أثر مباشر على تراجع استهلاكه و بالتالي كميات الطلب عليه، و لهذا نجد أن واردات الفحم الصلب تعرف تراجعا، ففي 2013 بلغت كمية واردات الفحم الصلب تقريبا 127.4 (Mtoe)، و تراجعت الكمية في 2016 إلى مستوى 97.7 (Mtoe)⁽³⁾. كما أن توفر الفحم محليا و الدور الكبير لكل من بولندا و ألمانيا و جمهورية التشيك ساهم في تأمين حاجيات الاتحاد الأوروبي من الفحم بحيث تستحوذ تقريبا على 80% من إجمالي إنتاج الوقود الصلب في الاتحاد الأوروبي، حسب إحصائيات سنة 2015⁽⁴⁾.

لكن بالرغم من توفر احتياطات و كميات إنتاج معتبرة داخل الاتحاد الأوروبي من الوقود و الفحم الصلب ، غير أنها تبقى عاجزة على تلبية و تغطية الطلب الداخلي على الفحم، بحيث تلجأ إلى المصادر الخارجية لتغطية العجز و النقص في التمويل المحلي من هذا المورد، و تشير الإحصائيات إلى أن واردات الاتحاد الأوروبي من الوقود الصلب تقارب في معدلها نصف ما يستهلكه سنويا، بحيث استحوذت تقريبا على 45.7 % سنة 2014، لتتراجع هذه النسبة سنة 2015 بنسبة 42.8 %، و في 2016 بلغت 40 %.

يلجأ الاتحاد الأوروبي إلى تأمين حاجياته من الوقود الصلب بما فيه الفحم إلى عدد محدود من المصادر الخارجية، فبالإضافة إلى روسيا المصدر الرئيسي، تتوزع باقي دول الأخرى على القارة الأمريكية بحيث نجد الولايات المتحدة و كندا و كذلك كولومبيا، و قارة أستراليا، بالإضافة إلى دول من آسيا أهمها اندونيسيا ، كما نجد كذلك مساهمة لجنوب إفريقيا، و يعتمد الاتحاد الأوروبي على كل جهة بنسب متفاوتة و هذا ما يبينه البياني التالي، من خلال ترتيب الجهات المصدرة للوقود الصلب نحو دول الاتحاد الأوروبي، و حصصها في سنة 2015:

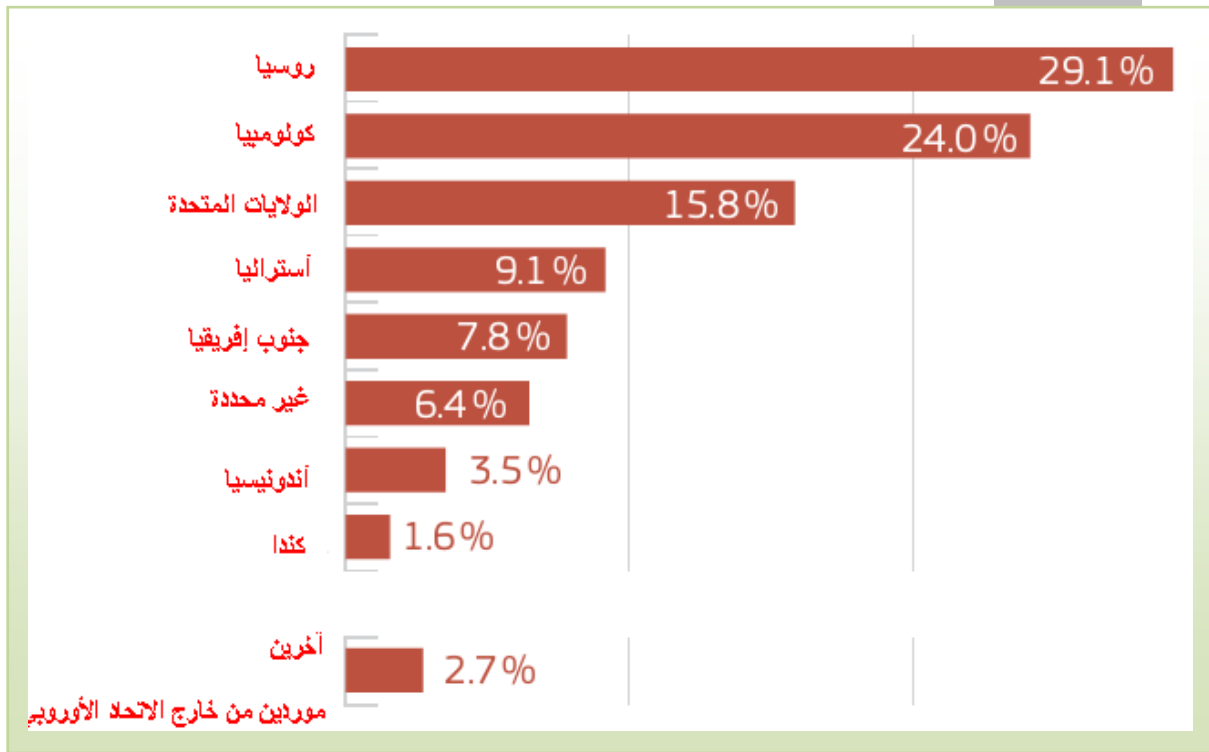
1) Simone Tagliapietra, «Beyond Coal: Facilitating the Transition in Europe» , (Policy Brief, issue, Bruegel, Brussels, 5 November 2017),p.04.

2) European Commission , «Towards a European Strategies for the Security of Energy Supply» , Op.Cit ,p12.

3) European Commission, « Energy datasheets: EU28 countries» , (Last update February 2018), Op.Cit.

4) European Commission, « European Union Energy in Figures (2017) », Op.Cit , p.36.

الشكل (24): واردات الوقود الصلب في الاتحاد الأوروبي حسب الجهة المصدرة لسنة 2015.



Source: European Commission, « **European Union Energy in Figures (2017)** », (Statistical Pocketbook, Publications Office of the European Union, Luxembourg, 2017) (Based On: Eurostat, May 2017), p.26.

واضح من خلال الرسم و على غرار الغاز و النفط، أن روسيا تستمر في صدارة قائمة الدول المصدرة للفحم الصلب بما فيه الفحم الصلب- نحو الاتحاد الأوروبي، بنسبة بلغت 29.1 % سنة 2015، و نفس الشيء تم تسجيله في سنة 2014، بحيث ظلت روسيا المصدر الرئيسي للوقود الصلب نحو الاتحاد الأوروبي بنسبة (29 %) كذلك⁽¹⁾.

و بالرجوع لسنة 2012 كذلك نجد أن روسيا كانت أكبر مصدر للوقود الصلب إلى الاتحاد الأوروبي (26 % من الواردات إلى الاتحاد الأوروبي)، تليها كولومبيا (24 %) والولايات المتحدة (23 %). اكتسبت الولايات المتحدة حصة أعلى من السوق الأوروبية. وقد تم استبدال صادرات الفحم

البخاري من اندونيسيا وجنوب أفريقيا بمزيد من الإمدادات من كولومبيا والولايات المتحدة⁽²⁾.

منذ سنة 2006 أصبحت روسيا المورد الرئيسي للوقود الصلب، متجاوزةً جنوب إفريقيا. و أخذت حصة روسيا من واردات الاتحاد الأوروبي من الوقود الصلب تتصاعد تدريجياً، من 20.2 % في عام 2005 إلى 26.2 % في عام 2009، و 25.9 % في عام 2013، بين عامي 2005

1) Ana Campos, Op.Cit,

2) European Commission, «**In-depth study of European Energy Security**», Op.Cit, p.65.

و 2015 ، ارتفعت حصة واردات الاتحاد الأوروبي من الوقود المصدر من كول وميبيا والولايات المتحدة إلى أكثر من الضعف ، حيث ارتفعت النسبة من 10.0% إلى 21.3% من الإجمالي ، بينما ارتفعت الواردات من 6.5% إلى 14% من الإجمالي. على النقيض من ذلك، كانت جنوب أفريقيا المورد الرئيسي للواردات من الوقود الصلب إلى الاتحاد الأوروبي في عام 2005 (21.4% من الإجمالي) لتراجع حصتها بحيث سجلت انخفاضا إلى 6.9% بحلول عام 2011⁽¹⁾.

تعتبر كل من ألمانيا والمملكة المتحدة وإيطاليا وإسبانيا. أكبر مستوردي الفحم في الاتحاد الأوروبي، خاصة بين عامي 2011 و 2012، لتعرف لاحقا ألمانيا انخفاضا في حجم واردات الفحم الصافي، حيث تم استيعاب الاستهلاك العالي من خلال زيادة الإنتاج المحلي. بينما سجلت زيادة في الطلب على الفحم البخاري في المملكة المتحدة بسبب زيادة توليد الفحم الحجري⁽²⁾.

تعاني أغلب دول الاتحاد الأوروبي التي لا تملك و لا تنتج الوقود الصلب بمختلف أشكاله من تبعية لواردات الوقود الصلب القادمة من الخارج خاصة من روسيا، كل هذا يطرح مشكلة وجود مخاطر قد تهدد أمن الطاقة لها خاصة إذا تعطلت الإمدادات لأسباب تقنية، طبيعية أو سياسية. كما أن مشكلة محدودية الدول المصدرة للفحم و قلتها يبقى هاجسا أمام أمن الطاقة الأوروبي عندما يتعلق الأمر بالوقود الصلب كذلك، بحيث أظهرت الإحصائيات أن 61.0% من واردات الاتحاد الأوروبي للوقود الصلب فقط يتم تحصيلها من روسيا وكولومبيا والولايات المتحدة⁽³⁾. لذلك يسعى الاتحاد الأوروبي ضمن خطته المرتبط بأمن الطاقة إلى ضرورة خلق شركاء آخرين من مناطق أخرى، لتنويع مصادر الطاقة و تجنب أي مشاكل من شأنها ان تعطل إمدادات الوقود الصلب إليها.

من خلال ما تم تناوله من هذا المبحث، اتضح لنا أن أمن الطاقة الأوروبي بالإضافة إلى قلة و تراجع الإنتاج الطاقوي، يواجه مشكلة على مستوى ارتفاع استهلاكها و الطلب عليها محليا، و هذا راجع لمكانة الطاقة بمختلف أشكالها بالنسبة للمجتمعات الأوروبية و نمط المعيشة الحديثة، و استخداماتها الواسعة في مجال النقل أو الاستخدامات المنزلية، و كذلك أهميتها القصوى بالنسبة لقطاع التصنيع الذي يعتبر من أهم نقاط قوة الدول الأوروبية على المستوى الاقتصادي العالمي، ضمن هذه المفارقة بين قلة إنتاج الطاقة و تراجع مخزونها أوروبا و الحاجة إليها و أهميتها بالنسبة للدول و المجتمعات الأوروبية، خلقت فوارق كبيرة بين معدلات الإنتاج المحلي للطاقة التي

1) European Commission, «Energy production and imports, (Eurostat, 2017), Op.Cit.

2) European Commission, «In-depth study of European Energy Security», Op.Cit, p.66.

3) European Commission, «Energy production and imports, (Eurostat, 2017), Op.Cit.

تعرف تراجعاً مستمراً و بين استهلاكها ، بحيث نجد أن استهلاك الطاقة و مستويات الطلب عليها يعرف تصاعداً بوتيرة عكسية مقارنة بمستويات إنتاجها، من جهة أخرى، هذا الوضع جعل الاتحاد الأوروبي يواجه معضلة كبيرة و هاجسا أمام تحقيق أمنه الطاقوي، لذلك نجد أن دول الاتحاد تواجه حتمية و ضرورة التوجه نحو الخارج لتأمين ما ينقصها من موارد الطاقة و لتغطية العجز المحلي على مستوى إنتاج الطاقة و ارتفاع الطلب عليها، و هنا طرح مشكل آخر أمام أمن الطاقة الأوروبي و المتعلق بارتفاع حدة تبعيتها لمصادر الطاقة الخارجية، و ما تحمله هذه الأخيرة من مخاطر اقتصادية و سياسية ، خاصة عندما يتعلق الأمر بمحدودية عدد الأطراف و الشركاء المصدرين للطاقة نحو الاتحاد الأوروبي، بحيث نجد أن نسبة كبيرة من الواردات تتركز بين شركاء قليلين نسبياً، بحيث جاء ما يقرب من ثلثي (64.1%) من واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي في عام 2015 من روسيا و النرويج و الجزائر. و أظهر تحليل مماثل أن 61.0% من واردات الاتحاد الأوروبي من الوقود الصلب تم تحصيلها من روسيا وكولومبيا والولايات المتحدة ، في حين كانت واردات النفط الخام أقل تركيزاً بشكل طفيف بين الموردين الرئيسيين ، حيث شكلت روسيا والنرويج ونيجييريا 47.1% من واردات الاتحاد الأوروبي⁽¹⁾، تعكس هذه الأرقام وضعاً غير مرغوب فيه أوروبا، بحيث يخلق هذا الوضع حساسية و يقلل من البدائل المتاحة للاتحاد الأوروبي، لذلك نجد الاتحاد الأوروبي يضع ضمن استراتيجياته المرتبطة بأمن الطاقة و يؤكد على ضرورة تنويع و خلق شركاء جدد من مناطق أخرى، بغرض تنويع مصادر الطاقة و تجنب أي مشاكل من شأنها أن تعطل إمدادات الطاقة إليها، خاصة عندما يتعلق الأمر بالنسبة بالجهات التي قد تواجهها مشاكل سياسية أو أمنية، مثل حالة الأزمات التي طبعت العلاقات الروسية مع دول الاتحاد ، كذلك وجود مخاطر أمنية كالإرهاب قد تعطل إمدادات الطاقة من نيجيريا و حتى الجزائر نسبياً.

بالإضافة إلى هذا يبقى المشكل الأساسي و الأكثر حساسية المطروح أمام الاتحاد الأوروبي على صعيد أمنه الطاقوي هو هيمنة و استحواد روسيا على الحصة الأكبر في تصدير الطاقة بمختلف أشكالها للاتحاد الأوروبي ، خاصة و أن روسيا لجأت إلى استخدام الطاقة كسلاح استراتيجي و أممي في التساوم و الضغط على الاتحاد الأوروبي في قضايا أخرى كقضية توسيع الناتو أو الدرع الصاروخي، أين تم وقف إمدادات الغاز على خلفية الأزمة الأوكرانية، و قد عانى الاتحاد الأوروبي بالفعل من أزمات الطاقة بين روسيا وأوكرانيا (2006 و 2009 و 2014)، و التي أدت على تراجع كميات الطاقة الموجهة نحوه، ما سج عجزاً مس مختلف القطاعات المعتمدة على الطاقة خاصة من النفط و الغاز.

1) Ana Campos, Op.Cit.

المبحث الثالث: مقارنة الاتحاد الأوروبي لأمن الطاقة و مرتكزاتها.

لا يعتبر مفهوم أمن الطاقة من الأمور الحديثة بالنسبة للاتحاد الأوروبي، حيث نجد أن الطاقة مثلت النواة الأولى التي اربط بها تأسيس الجماعة الأوروبية للفحم والصلب سنة 1951، بل و يعتبر أمن الطاقة جزء من التقاليد الأوروبية، بحيث استخدم على نحو مباشر خلال الحرب العالمية الأولى كمصطلح، و كان "ونستون تشرشل" (*Winston Churchill*) سنة 1912، أول من أشار إلى مصطلح أمن الطاقة -حتى و إن كان على نحو ضيق وتقني-، عندما اتخذ قرار تاريخيا بتحويل مصدر طاقة سفن البحرية البريطانية من الفحم إلى النفط، في محاولة لجعلها أسرع و أكثر كفاءة من نظيرتها الألمانية، و لكن هذا القرار كان معناه أيضا أن البحرية الملكية سوف لن ترتبط بالفحم الآتي من "ويلز"، بل سيرتبط أكثر و بصفة مضمونة بالنفط القادم من إيران، وبذلك أصبح أمن الطاقة قضية من قضايا الاستراتيجية القومية، و تحدث "تشرشل" عن هذا أمن الطاقة في هذا السياق بقوله: "السلامة و اليقينية في النفط ترتبط بالتنوع و التنوع فحسب، إشارة منه إلى تحقيق الاستقلالية في مصادر الطاقة من جهة، و من جهة أخرى ضمان تنوع مصادرها.

منذ قرار "تشرشل" برز أمن الطاقة بسرعة كقضية شديدة الأهمية أوروبا و حتى عالميا، و ظلت كذلك حتى الآن⁽¹⁾، و بات مفهوم أمن الطاقة منذ نهاية الحرب الباردة و حتى وقتنا الحاضر يكتسب موقعا استثنائيا للغاية، بل و أحد الأعمدة الرئيسية لسياسات الاتحاد الأوروبي، و أكثر العوامل المحددة في بناءها داخليا و خارجيا، نظرا للأهمية القصوى للطاقة بالنسبة لاقتصاديات دول الاتحاد، و كذلك بالنسبة للأفراد الأوروبيين و نمط معيشتهم، كما يرتبط الأمر كذلك بمكانة و مستقبل الاتحاد الأوروبي العالمية على الصعيد الاقتصادي و كذلك السياسي، و يمكن القول بأن الهدف الأول لسياسة الطاقة التي يتم تبنيها لدى الاتحاد الأوروبي من كونه طرفا مستهلكا للطاقة، هو العمل من أجل تأمين مصادر مستقرة تضمن إيصال جميع وسائل إنتاج الطاقة من نفط وغاز و كهرباء و ما شابه لجميع القطاعات المستهلكة⁽²⁾، بل و خلق سوق أوروبية مشتركة للطاقة من شأنها أن تركز العمل الجماعي في وضع سياسات مشتركة للطاقة على مستوى الاتحاد، و تقلل من الاختلافات بين الدول الأعضاء في تصورها لمتطلبات الأمن الطاقوي، و تأتي مبادرة إتحاد الطاقة الأوروبي كتعبير و تجسيد لهذه الفكرة.

يقوم مفهوم أمن الطاقة لدى الاتحاد الأوروبي على أمن إمدادات الطاقة، لكن لا يقتصر فقط على توفر كميات كافية من مصادر الطاقة بأسعار مناسبة على المدى البعيد، و لكن إمكانية الحصول على هذه الكميات من الطاقة بشكل مستمر و بدون انقطاع، مع إمكانية تعويض ما قد يتوقف

1) Daniel Yergin, Op. Cit, p. 69.

(2) حسن عز الدين، مرجع سبق ذكره.

لأسباب خارجة عن سيطرتها⁽¹⁾. كما يعتمد بشكل أساسي على مبدأ التنويع للمصادر الخارجية للطاقة، و العمل كذلك على تقليل الاعتماد على مصادر الطاقة المستوردة من الخارج، خاصة القادمة من روسيا التي تعتبر المساهم الأكبر في إمدادات الطاقة في الاتحاد الأوروبي، و يساعد تطبيق هذا المبدأ في تقليل حدة تبعية الاتحاد لمصدر واحد و إمكانية التقليل من التبعات السلبية سواء السياسية أو الأمنية المرتبطة بارتفاع حدة تبعية الاتحاد لروسيا طاقياً.

بناءً على هذا، صار اليوم مفهوم أمن الطاقة يكتسب موقعا استراتيجيا بالنسبة لأوروبا، لسببين

رئيسيين:

- أولهما: تكتسب الطاقة أهميتها باعتبارها مكون أساسي يدخل في صميم طريقة و نمط المعيشة و الرفاهية المطلوبة ضمن المجتمعات الأوروبية الحديثة، و التي لعبت دورا مهما في تطورها.

- ثانيهما: أصبحت الطاقة أيضا مشكلة أمنية، في نطاق عملية الأمانة⁽²⁾، و يرجع ذلك إلى اعتماد أوروبا بشكل كبير على تأمين مواردها الطاقوية من الخارج خاصة على روسيا، أين طرحت مشكلة تأمين إمداداتها، خاصة في بيئة جيو سياسية إقليمية أو عالمية غير مستقرة.

من هذا المنطلق نجد أن سياسات أمن الطاقة الأوروبية تتمحور في الوقت الراهن حول تأمين مصادر و إمدادات مستقرة تضمن إيصال جميع وسائل إنتاج الطاقة من نפט و غاز و كهرباء و ما شابه لجميع المواطنين دون استثناء، مع مراعاة الشروط البيئية التي (بروتوكول كيوتو)، وكذلك مع الأخذ بعين الاعتبار كل ما يخص توفير الأمن اللازم للقارة الأوروبية⁽³⁾.

من خلال ما تم تحليله في المبحث السابق حول مقومات الطاقة للاتحاد الأوروبي و معدلات الاستهلاك و حركية الاستيراد، يبدو واضحا أن الاتحاد الأوروبي يواجه جملة من التحديات أمام تحقيق أمنه الطاقوي وفق الأهداف المحددة و المرجوة، بحيث ان ارتفاع استهلاك الطاقة خاصة الغاز و النفط و الفحم، مقابل تراجع إنتاجه محليا، يدفع الاتحاد إلى الاعتماد على استيراد نصف ما يستهلك، و هذا ما يخلق له حساسية كبيرة في اعتماده و قابليته للضرر جراء ارتفاع تبعيته للخارج، و من هنا يكمن جوهر إشكالية معادلة أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي التي يسعى إلى تحقيق التوازن بين أطرافها. لذلك بات الحديث عن أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي يضرب في صلب القرار الاستراتيجي لكافة دول الاتحاد الأوروبي، و مكوناً رئيسياً في سياستها القصيرة و بعيدة المدى. و تم إطلاق عملية جدية لإعادة صياغة سياسة الطاقة الأوروبية على الصعيد الأشمل، لا سيما في ما يتعلق بمسألة تنويع مصادرها و عدم الاكتفاء بالاعتماد على مصدر وحيد هو روسيا. وبرز في هذا السياق

(1) سامح عبد العزيز النعيم، «أمن الطاقة»، (في: صحيفة الجزيرة، عدد 13934، 22 نوفمبر 2010).

(2) Raphaël Metais, Op.Cit, p. 08.

(3) حسن عز الدين، مرجع سبق ذكره.

مصطلح جديد في القاموس السياسي الأوروبي هو "التنوع" (Diversification) ⁽¹⁾، و الذي حظي باهتمام كبير و محوري لدى الأوروبيين عند صياغة استراتيجياتهم الطاقوية.

لذا و ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى تحليل مقارنة أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي و أبعادها و مرتكزاتها، و السياسات الطاقوية المطبقة في هذا الصدد و أهدافها، بالإضافة إلى مظاهر و مؤشرات ضعف الاتحاد الأوروبي الناجمة عن ارتفاع تبعيته الطاقوية لروسيا خاصة بعدما عانى كثيرا من نتائج الأزمات الطاقوية المتكررة في أوكرانيا و ما خلفته من آثار سلبية على الوضع الطاقوي و الاقتصادي و السياسي و الأمني الأوروبي بشكل عام.

المطلب الأول: تصور الاتحاد الأوروبي لأمن الطاقة و تطوره.

أصبحت قضية أمن الطاقة في الاتحاد الأوروبي هاجسا أمام صانعي القرار و مختلف مكونات المجتمعات الأوروبية على حد سواء، نظرا لأهمية الطاقة بالنسبة للدولة و المجتمع و الفرد الأوروبي، فلنقطاع التيار الكهربائي ، و توقف عمل المصانع، الصناعات والمدن المتجمدة الخالية من التدفئة: هذه الصور الهمزجة غالبا ما تظل قائمة و سبب في إثارة المناقشات حول أمن الطاقة و متطلباته. في حين أن مثل هذه السيناريوهات تشير إلى ما هو قادم، إلا إذا فشلت السياسات في ضمان عمل أنظمة الطاقة بصورة صحيحة⁽²⁾. فعلى الرغم من قوة الإتحاد الأوروبي السياسي و الاقتصادية، إلا أن وضعيته الطاقوية - كما سبق و ذكرنا - تبقى غير مستقرة و حرجية، و يمكن إرجاع ذلك لثلاثة أسباب رئيسية⁽³⁾:

- 1- الاحتياطات الطاقوية المحدودة.
- 2- نقص أو قلّة الإنتاج المحلي، حتى بالنسبة للدول التي تتمتع بمعدلات إنتاج مستقرة و مرتفعة، أو تحوز على احتياطات وفيرة، تبقى عاجزة على تحقيق الاكتفاء و تلجأ إلى الاستيراد من الخارج.
- 3- ارتفاع الطلب على مصادر الطاقة، و التبعية المرتفعة للاستيراد خاصة ما يتعلق بالوقود المستخرج.

هذا و ساهمت إلى حد كبير أزمات الغاز في عامي 2006 و 2009 ، في تشكيل و تجدد النقاش حول أمن الطاقة ، و كان ذلك بعد توقف الغاز الروسي عن التدفق عبر خطوط الأنابيب الأوكرانية في أعقاب الخلافات بين البلدين حول أسعار الغاز والديون، و كان الشاغل الرئيسي

(1) حسن عز الدين، مرجع سبق ذكره.

(2) Lana Dreyer and Gerald Stang, « What energy security for the EU », European Union Institute for Security Studies , November 2013, p 01.

(3) L.V Marelli ,« European Union's Energy Security Challenges » , CRS Report for Congress, Congressional Research Service ,2006 , p 06.

و المخاوف متمحورة حول تعرض اقتصادات أوروبا للضغط السياسي الناجم عن صنادرات الطاقة، و نتائج هذه الوضعية السلبية على أمن الاتحاد الأوروبي ليس فقط الطاقوي بل يمس حتى أبعاده السياسية و السوسيو-اقتصادية كذلك⁽¹⁾.

من هذا المنطلق، برزت العديد من المحاولات لضبط مفهوم أمن الطاقة و مرتكزاته و أبعاده حسب التصور الأوروبي، وقد أثارت لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الفرنسي، عدة تساؤلات جوهرية حول مفهوم الأمن الطاقوي، عند إعدادها لتقرير حول أزمة الطاقة من زاوية جيو-سياسية في فيفري 2006، بغرض رصد احتمالات النزاع المرتقبة حول مصادر الطاقة و كيفية تجنبها، و وقفت اللجنة على صعوبات كثيرة عند محاولتها تحديد التعريف و المعنى الواجب إعطاؤه لأمن الطاقة، بسبب التضارب في رؤى مختلف الفواعل، فعند تساؤل اللجنة: ما الذي يجب ضمان أمنه؟: مستوى الإمدادات، ضمان الدخول للأسواق، استقرار الأسعار، أم شبكات النقل؟ و جدت اللجنة من خلال هذه التصورات المختلفة، أن الدول المنتجة ليس لها نفس أولويات و لا مصالح الدول المستهلكة⁽²⁾.

في محاولتنا لضبط مفهوم أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي و تطوره، نجد أن هناك خصوصية تميز هذا الأخير، بحيث يتضمن أمن الطاقة حسب طرح الاتحاد الأوروبي عدداً من العناصر، فكثيراً ما يتم الحديث عن أمن الطاقة كجزء من سياسة الطاقة نفسها⁽³⁾، لذلك يتداخل مفهوم أمن الطاقة مع السياسات الطاقوية بالنسبة لتصوير الاتحاد الأوروبي، أي أن المفهوم هنا يأخذ طابعاً إجرائياً أكثر منه مفهوماً تجريبياً، فالسياق الذي تشكل فيه المفهوم و مرتكزات أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي نشأت و جاءت متزامنة و مصحوبة بسياسات و استراتيجيات تضعها مؤسسات الاتحاد الأوروبي على أرض الواقع للتعامل و تجاوز مختلف التهديدات، فمفهوم أمن الطاقة مستمد من تجارب عملية، و لذلك جاء أكثر ارتباطاً بالواقع الممارساتي، منه من الجانب التجريدي، و تطور المفهوم و تمت مناقشته من خلال مصادر تهديداته و شروط تحقيقه بناء على المعطيات التي يتم رصدها من البيئة الداخلية و الخارجية الخاصة بأمن الطاقة للاتحاد الأوروبي.

تطور مفهوم أمن الطاقة في الاتحاد الأوروبي:

في البداية كان استخدام مصطلح أمن الطاقة في الاتحاد الأوروبي مقتصرًا على طرح مشكلة أمن سلسلة التوريد أو الإمدادات (أي المفهوم التقليدي لأمن الطاقة). أولاً وقبل كل شيء، ارتبطت مشكلة أمن إمدادات الطاقة بإمكانية تلبية الطلب الذي توفره الدولة⁽⁴⁾. و يقوم مفهوم أمن الطاقة لدى

1) Lana Dreyer and Gerald Stang, Op.Cit, p 01.

2) Gal Luft and Anne Korin, Op.Cit. p.15.

3) Remigiusz Rosicki, « **The notion of energy security in the European Union** », Adam Mickiewicz University Faculty of Political Science and Journalism , Available at:

<https://repozytorium.amu.edu.pl/bitstream/10593/3262/1/The%20notion%20of%20energy%20security%20in%20the%20European%20Union.pdf>

4) Ibid.

الاتحاد الأوروبي -وفق هذا التصور- على أمن إمدادات الطاقة، و يكون مبني على الوضعية التي تكون فيها الدولة و كل أو معظم مواطنيها وأعمالها لديها قدرة الدخول لمصادر الطاقة الكافية بأسعار معقولة في المستقبل المنظور، متحررين من المخاطر الشديدة للتوقف الكبير للخدمة ". كذلك يرتبط بضمنان و تأمين الدخول للنفط وأنواع الوقود الأخرى" (1)، كما أضحي أمن الطاقة الأوروبي - بعد الأزمات الطاقوية المتوالية التي شهدتها بسبب الخلاف الروسي مع دول العبور (أوكرانيا و بيلاروسيا)، يقوم على بعد آخر يتمثل في ضرورة تنويع مناطق إمدادات الطاقة بغية تقليل مخاطر التبعية الطاقوية الأوروبية لروسيا.

لكن سرعان ما تبين أن هذا الطرح و التصور محدود للغاية، من حيث مجاله الذي يركز فقط على البعد التقني المرتبط بإمدادات الطاقة و استقرار الأسعار، أو من خلال تداخل قضايا الطاقة لاحقاً مع أبعاد و مستويات أخرى سياسية كانت أم سوسيو-اقتصادية، مما استدعى ضرورة مراجعة المفهوم ليتواءم مع هذه المستجدات، و بهذا نجد ان مفهوم أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي تجاوز الطرح الضيق المرتبط بانقطاع الإمدادات المادية إلى القضايا الأوسع نطاقاً، التي تنطوي على عواقب التغيرات في أسواق الطاقة الاقتصادية والبيئية والسياسية (2) و كذلك الاجتماعية، و أصبح أمن إمدادات الطاقة مرتبطين بالأمم الاجتماعية و الاقتصادي ، وهو ما يعبر عنه في تعريف أمن إمدادات الطاقة المدرج في "الكتاب الأخضر" لعام 2001 بعنوان " نحو إستراتيجية أوروبية لأمن الطاقة". و الذي يرى أن أمن إمدادات الطاقة تعني وجود ضمانات من أجل تحقيق رفاهية المواطنين، ومن أجل الأداء السليم للاقتصاد ، و كذلك التوفر المادي المستمر لمنتجات الطاقة في السوق بأسعار في متناول جميع المستهلكين (الخاصة والصناعية) ، مع احترام الاهتمامات البيئية والتطلع نحو التنمية المستدامة(3).

بناء على هذا يمكن تحديد العناصر الأساسية التي تشكل تعريف أمن الطاقة حسب تصور الاتحاد الأوروبي الموسع في العناصر التالية: 1- المجتمع ، 2- الاقتصاد ، 3- توافر المنتجات دون انقطاع، 4- بأسعار معقولة للمستهلكين، 5- البيئة ، و 6- التنمية المستدامة(4).

باختصار، يمكن القول أن أمن إمدادات الطاقة يجب أن يسم -ح بثلاثة سياقات: (الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية)، و ضمن هذه السياقات يتم التركيز على السياق الاقتصادي نظراً لأهميته المركزية، و المعبر عنها في الأحكام المتعلقة بتسيير الاقتصاد ، وتوفر المنتجات في الأسواق بأسعار معقولة كما أن البيئة والتنمية المستدامة تلعب دوراً حاسماً أيضاً ، و لتتحقق

1) «International Grid interconnections Energy Security» (in Multi Dimensional Issues in International Electric Grid Interconnections, United Nations, Department of Economic and Social Affairs, 2006,) P. 151. Available at :<http://www.un.org/esa/sustdev/publications/energy/chapter8.pdf>

2) Lana Dreyer and Gerald Stang, Op.Cit, p 01.

3) Remigiusz Rosicki, Op.Cit.

4) Ibid.

الاستدامة من المستحسن أن تقوم على ثلاثة مرتكزات على الأقل (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية)⁽¹⁾.

علاوة على ذلك ، تم توسيع فكرة أمن إمدادات الطاقة لتشمل العناصر التالية: وجود سوق تنافسية ، تكنولوجيات و بنى تحتية جديدة. فبدون منافسة و إمكانيات تقنية لتوريد واستقبال الطاقة، لن يكون من الممكن تحقيق سوق طاقة متجانس. إن السعي إلى بناء سوق طاقة متجانس هو تعبير عن التكامل المتقدم للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي⁽²⁾.

تم تحديد أبعاد أمن الطاقة الأوروبي من خلال صياغة عدة وثائق صادرة عن المفوضية الأوروبية، و التي حددت مفهوم أمن الطاقة لدول الاتحاد الأوروبي، و الذي يقوم على مجموعة العناصر الأساسية، على النحو التالي:

- تأمين إمدادات الطاقة و إستمراريتها و بأسعار معقولة و مقبولة: على اعتبار الاتحاد الأوروبي دولة مستهلكة للطاقة، فتأمين الطاقة يتم من خلال الاعتماد على الإنتاج المحلي و كذلك عملية الاستيراد من الخارج.
- التنوع في مصادر الطاقة: الأمر الذي من شأنه تقليل التبعية لمنطقة أو دولة بعينها.
- تجنب الأزمات في سوق الطاقة: انطلاقاً من قناعة مفادها أن تحقيق أمن العرض يتطلب أن تكون السوق منظمة بصورة جيدة بما يحول دون حدوث أزمات.
- التحكم بالعرض الخارجي: من خلال الدخول في شركات مع الدول الرئيسة التي يعتمد عليها الاتحاد الأوروبي في تأمين وارداتها من النفط و الغاز الطبيعي.
- إدارة الطلب: بمعنى تقليل استهلاك الطاقة قدر الإمكان. و في هذا السياق بدأ طرح مفاهيم تتعلق بكفاءة استخدام الطاقة⁽³⁾.

أما أبرز الأهداف التي تم تحديدها ضمن التصور الأوروبي للطاقة و أمنها فكانت مرتبطة بـ⁽⁴⁾:

- دعم القدرة التنافسية.
- مكافحة التغييرات المناخية.
- العمل للحد من اعتماد الاتحاد الأوروبي على شحنات النفط والغاز المستوردة من الخارج.

على هذا الأساس يمكن ضبط مفهوم أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي بأنه: " ضرورة استمرارية الإمدادات من مصادر موثوقة، وسهولة الوصول إليها وبأسعار معقولة، وبآثار مقبولة بيئياً"⁽⁵⁾.

1) Ibid.

2) Remigiusz Rosicki, Op.Cit.

3) خديجة عرفة محمد، "مفهوم أمن الطاقة"، مرجع سبق ذكره ص ص 17 - 20.

4) حسن عز الدين، مرجع سبق ذكره.

5) جمال الدين بن عمير و عمر قيرة، مرجع سبق ذكره، ص 04.

المطلب الثاني: مرتكزات أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي.

كما اشرنا سابقا هناك نوع من التداخل بين مفهوم أمن الطاقة لدى الاتحاد الأوروبي و السياسات الطاقوية، التي تكون مصدر لتطور المفهوم نفسه، لذلك فتعاملنا مع مفهوم أمن الطاقة لا يكون بمعزل عن هاته السياسات التي تشكل حجر الأساس و المنطلق في تطور المفهوم نفسه لدى الاتحاد الأوروبي.

من هذا المنطلق تطور مفهوم أمن الطاقة في الاتحاد الأوروبي بالتفاعل مع تجارب و سياسات عملية، و يمكن القول أن أمن الطاقة في الاتحاد الأوروبي يقوم على جملة من المرتكزات، و يعتمد على أجندة، يتم من خلالها تحديد أولوياته الطاقوية، بما يكفل تحقيق متطلبات أمنه الطاقوي، هذه المرتكزات تتمثل فيما يلي:

أولا: ضمان استمرار و استقرار إمدادات الطاقة و بأسعار مقبولة.

يمكن القول - كما سلف و ذكرنا- أن أهم عنصر محدد في تعريف أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي هو تأمين مصادر مستقرة تضمن إيصال جميع وسائل إنتاج الطاقة من نفط وغاز وكهرباء و ما شابه لجميع القطاعات المستهلكة⁽¹⁾.

منذ بداية تبلور مفهوم أمن الطاقة في أوروبا ارتكزت بشكل محوري مقارنة الاتحاد الأوروبي لأمن الطاقة على الجانب المتعلق بلأمن إمدادات الطاقة، مع إمكانية الحصول على هذه الكميات من الطاقة بشكل مستمر و بدون انقطاع، و إمكانية تعويض ما قد يتوقف لأسباب خارجة عن سيطرتها⁽²⁾، بالإضافة إلى تأمين كميات الطاقة اللازمة بأسعار مناسبة على المدى البعيد.

يكون أمن الطاقة لدى الاتحاد الأوروبي حسب هذا الطرح مبني على الوضعية التي تكون فيها الدولة و كل أو معظم مواطنيها وأعمالها لديها قدرة الدخول لمصادر الطاقة الكافية بأسعار معقولة في المستقبل المنظور متحررين من المخاطر الشديدة للتوقف الكبير للخدمة". كذلك يرتبط بضمان و تأمين الدخول للنفط وأنواع الوقود الأخرى⁽³⁾، و يمكن القول إذا أن هذا التصور يقوم على مجموعة من العناصر الأساسية⁽⁴⁾:

- أولا: استمرارية توافر موارد الطاقة في السوق من بترول وغاز طبيعي وفحم ، و تدفقها بشكل مستديم بلا انقطاع نحو دول الاتحاد الأوروبي.

- ثانيا: ضمان توفر مصادر طاقة موثوقة من مناطق الإنتاج (المتمركزة أساسا في روسيا ومنطقة الخليج و شمال أفريقيا). و العمل على تنويعها عبر بدائل متاحة أخرى.

(1) حسن عز الدين، مرجع سبق ذكره.

(2) سامح عبد العزيز النعيم، مرجع سبق ذكره.

(3) «International Grid interconnections Energy Security» Op.Cit.

(4) خديجة عرفة محمد، "مفهوم أمن الطاقة"، مرجع سبق ذكره ص 12.

- ثالثاً: ضمان أسعار معقولة لمختلف موارد الطاقة (خاصة الغاز والنفط نظراً لارتفاع حالة الاعتماد عليه).

أظهر الاتحاد الأوروبي اهتمامه الكبير بقضية الإمدادات من خلال مختلف الوثائق الصادرة عنه، و أهمها "الكتاب الأخضر"، -كما سبق و أشرنا- بحيث يرتبط الأمن الاجتماعي و الاقتصادي به، و في تعريفه لأمن الطاقة أكد على ضرورة التوفر المادي المستمر لمنتجات الطاقة في السوق بأسعار في متناول جميع المستهلكين ، بما يحقق الرفاه للمواطنين، و كذلك استقرار الأداء الاقتصادي للاقتصاد ، و مقتضيات التنمية المستدامة، فكل هذا مرتبط بضمان وصول الإمدادات الضرورية من الطاقة.

كما يقوم الطرح الأوروبي لأمن الطاقة على ضرورة الوصول لتحقيق استقرار لأسعار الطاقة عالمياً، و عدم ارتفاعها بالشكل الذي يؤثر على ارتفاع تكاليف تحصيلها، أو تعذر وصولها للمواطنين من ذوي الدخل المتوسط أو المحدود، بالإضافة إلى ضمان الوصول للأسواق بطرق متاحة.

اعتبرت قضية التقلبات في أسعار النفط ، وصعوبة الوصول إلى الأسواق بالنسبة للموردين فيما يتعلق بأسواق الغاز والكهرباء. من القضايا الهامة التي دفعت بالطاقة نحو قمة جداول الأعمال السياسية الوطنية والأوروبية⁽¹⁾.

لذلك نجد أن الاتحاد الأوروبي و مع التقلبات المتواصلة في أسعار الطاقة يحاول التكيف مع أسعار الطاقة، بحيث أدت التطورات إلى إحداث ثورة في أسعار الغاز مثلاً، مع تزايد الدور الذي تلعبه الأسعار "المتداولة" أو الفورية، في عمليات التسويق قصيرة المدى. وهذا ما يجعل النم —وذج التقليدي للتسعير من خلال العقود طويلة الأجل المفهومة للنفط أقل جاذبية وقد يغير العلاقات مع المنتجين، و نتيجة لهذا حاول الاتحاد الأوروبي التكيف مع نظام التسعيرة الجديد للمنتجات الطاقوية، حيث يؤدي المزيد من الترابط بين الدول إلى الحد تدريجياً من عزل الأسواق وتآكل الحواجز التي سمحت لروسيا مثلاً بالتحكم و ضبط الأسواق الصغيرة من خلال استخدام استراتيجيات تسعير مختلفة. لكن تبقى نجاعة الاتحاد في التخلص من التبعية لأسعار الطاقة محدودة و عاجزة على تحقيق نتائج سريعة، و تواجه صعوبة للتخلص من الضغط الروسي على الدول الصغيرة المعتمدة على الطاقة⁽²⁾.

1) European Commission, «Energy trends», (June 2017), Op.Cit.

2) Lana Dreyer and Gerald Stang, Op.Cit, p 02.

ثانياً: مبدأ التنوع.

يرتبط مبدأ "التنوع" (Diversification) بأبعاد اقتصادية و كذلك سياسية ، بحيث نجد أن الطاقة اليوم لم تصبح مجرد سلعة استهلاكية بل مصدر قوة و ضعف في نفس الوقت لمن يملكها و من لا يملكها، لذلك نجد أن الاتحاد الأوروبي باعتباره طرفاً مستورداً و مستهلكاً للطاقة حاول أن يتجنب آثار تبعيته المفرطة على الطاقة المستوردة ، و ما ينجم عن ذلك من مخاطر و تهديدات لأمنه الطاقوي أو السياسي و حتى الاجتماعي.

نظراً لأهمية الطاقة في الاقتصاديات الأوروبية و الحديثة، فإن الحكومات يساورها بالغ القلق إزاء مخاطر التعرض لانخفاض في الإمداد. وبالإضافة إلى كل من التخزين الاحتياطي، ودعم الإنتاج المحلي، وتنويع مصادر الإمداد، فإن الحكومات لديها حوافز لتظل على علاقة طيبة مع الموردين الرئيسيين⁽¹⁾.

نتيجة الأزمات المتوالية في أوكرانيا سنة 2007 و 2009 و 2014، و انعكاساتها السلبية على توقف و تراجع إمدادات الطاقة الروسية نحو أوروبا، أصبحت الإستراتيجية الطاقوية الأوروبية لأمن الطاقة تركز على ضرورة إطلاق عملية جدية لإعادة صياغة سياسة الطاقة الأوروبية على الصعيد الأشمل، لا سيما في ما يتعلق بمسألة تنويع مصادرها و عدم الاكتفاء بالاعتماد على مصدر وحيد هو روسيا. وبرز في هذا السياق مصطلح "التنوع"، و الذي بات تعبيراً ملازماً لمعظم خطابات المسؤولين، لكن أيضاً بنداً ثابتاً في البرامج الحكومية العلنية و السرية على حد سواء⁽²⁾.

يشتمل مبدأ التنوع على مستويين، المستوى الأول (سياسي): يتعلق بالتنوع على مستوى الأطراف الخارجية التي تزود الاتحاد الأوروبي بحاجياته من موارد الطاقة، و خلق أطراف بديلة من شأنها ان تضمن استمرار إمدادات الطاقة في الحالة التي قد تتوقف من الطرف الآخر، نتيجة عوامل سياسية أو أمنية، خاصة عندما يتعلق الأمر بوجود تهديدات خارجة عن النطاق التقني كقيام نزاعات مسلحة في المناطق المصدرة لموارد الطاقة، او على مستوى مناطق عبور أنابيب الطاقة كحالة جورجيا أو أوكرانيا بالنسبة لدول الاتحاد و الأزمات التي نجمت بعد توقف إمدادات الغاز عبر الأراضي الأوكرانية بسبب الخلافات السياسية مع روسيا. أما المستوى الثاني (اقتصادي/ تقني): فهو مرتبط بالتنوع في موارد الطاقة في حد ذاتها و عدم الاعتماد على نوع واحد من الطاقة دون باقي الأنواع الأخرى، و هنا بدأ الحديث عن ضرورة خلق مصادر طاقات جديدة بديلة للطاقات التقليدية كالنفط و الغاز خاصة الطاقات الخضراء و المتجددة.

يسعى الاتحاد الأوروبي من خلال طرح فكرة التنوع إلى التخلص من التبعية لنوع واحد من الطاقة و كذلك التخلص بصفة أكثر من التبعية لجهة محددة واحدة مصدرة للطاقة

(1) إف. ستيفن لارابي و آخرون ، مرجع سبق ذكره، ص 30.

(2) حسن عز الدين، مرجع سبق ذكره.

نحو الاتحاد الأوروبي، للتقليل و تجنب مخاطر الاعتماد المفرط الذي قد يجعلها ضعيفة في علاقاتها ليس فقط الاقتصادية او التجارية، بل حتى على صعيد التفاعلات السياسية أو الأمنية أين تتحول الطاقة إلى سلاح و سلعة إستراتيجية قد تمارس من خلالها أطراف خارجية ضغطا سلبيا يهدد مصالح دول الاتحاد الأوروبي، كحالة روسيا مثلا. من الناحية النسبية، تسيطر روسيا وحدها تقريبا 28% من واردات النفط الخام إلى الاتحاد الأوروبي، طيلة هذا العقد⁽¹⁾، كما تعتبر روسيا المورد و المصدر الرئيسي كذلك للغاز الطبيعي بنسبة (37.5 %) (يوروستات ، 2016)، و في عام 2014 مثلا، جاءت 69.1 % من واردات الغاز الطبيعي فقط من روسيا والنرويج ، و 43.5 % من واردات النفط الخام⁽²⁾-. سنتناول في المبحث الموالي مظاهر ومؤشرات ضعف الاتحاد الأوروبي طاقيًا أمام روسيا بتفصيل أكثر-.

تندرج جهود الاتحاد الأوروبي ضمن ما عرف بـ "دبلوماسية الطاقة الناشئة"⁽³⁾. عبر خلق عدد من المشاريع البديلة خاصة عن الطاقة المستوردة من روسيا، و كان أهمها مصادر من الشرق الأوسط و الخليج و شمال إفريقيا و تعتبر كلا من قطر و الجزائر و كذلك بصفة أكثر أذربيجان من أكثر الجهات التي يراهن عليها الاتحاد الأوروبي للتخلص من التبعية المفرطة لروسيا في تحصيل حاجياته من الموارد الطاقوية.

على ضوء الأهمية الاقتصادية للطاقة، كان الدور الجوهري للغاية الذي لعبته الطاقة الروسية و(السوفيتية) في إمداد الطلب الأوروبي أحد مصادر القلق لدى الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي (الناتو) على مدار عقود. و خلال فترة الاتحاد السوفيتي، تركزت هذه المخاوف على احتمالية النفوذ السوفيتي على الأعضاء الأوروبيين لحلف شمال ، حيث كان يُنظر إلى رغبات الأوروبيين في التأكد من استقرار إمدادات الأطلسي (الناتو)، النفط والغاز الطبيعي على أنها قد تؤدي إلى تفكيك وحدة التحالف. وفي تسعينيات القرن العشرين، غيرت المناقشات السياسية وجهتها إلى مدى موثوقية روسيا كمورد بسبب تدهور البنية التحتية للطاقة الروسية ووجود حالات انخفاض في الإنتاج بسبب انخفاض الاستثمار. وقد انصب التركيز خلال العقد الماضي على انقطاع الإمدادات من الغاز الطبيعي نظرا لنشوب نزاعات بين روسيا وبلدي العبور روسيا البيضاء وأوكرانيا. كما أن صناعات القرار قلقون بشأن الآثار المهلكة لحالات الفساد والابتزاز المرتبطة بالتجارة في مجال الطاقة في الدول الأوروبية⁽⁴⁾.

قدم تقرير للمفوضية الأوروبية حول "سعر سوق الطاقة" (Price Market Energy) لسنة 2014، عن تقييم مدى تأثير الاتحاد الأوروبي و أعضائه الـ(28) بوقف إمدادات الغاز من

1) European Commission, « Oil and petroleum products - a statistical overview», (Eurostat, 2016), Op.Cit.

2) Ana Campos, Op.Cit.

3) Lana Dreyer and Gerald Stang Op.Cit? p 02.

4) إف. ستيفن لارابي و آخرون ، مرجع سبق ذكره، ص 30.

روسيا لمدة ستة أشهر، و حسب التقرير فإن دولا في الاتحاد الأوروبي مثل بلغاريا وسلوفاكيا يعتمدون بشكل كامل تقريباً على الغاز الروسي المستورد عبر أوكرانيا. و إن توقف الإمدادات الروسية سيشكل خطراً على أسواق مثل بلغاريا وبريطانيا، حيث أن هذه الدول لديها قدرات ضئيلة لتخزين الغاز، لمدة ثلاثة أسابيع وشهرين على التوالي. في غضون ذلك، تمتلك ألمانيا احتياطات لمدة نصف عام تقريباً، و تعتبر الأكبر في أوروبا، و تعتبر ألمانيا هي المشتري الرئيسي للغاز الروسي في أوروبا، حيث تدفع لشركة غاز بروم الروسية المصدرة للغاز نحو 15 مليار دولار⁽¹⁾.

على هذا الأساس سادت قناعة ثابتة داخل الاتحاد الأوروبي بأن تنويع مصادر الطاقة سيساهم برفع نسبة الاستقلال والحد قدر الإمكان من مخاطر نشوء أي تهديد استغلالي قد ينشأ في المستقبل، خصوصاً إذا تطور التباين السياسي القائم إلى نزاع ذو طابع أكثر خطورة⁽²⁾، و هذا ما جعل قضية التنويع ليست استجابة لاعتبارات اقتصادية و تجارية فحسب، بل صارت جزء من إيديولوجية صراعية بين روسيا و أوروبا أو الغرب إجمالاً، خاصة عندما يتعلق الأمر بالدول التي استقلت عن الفلك السوفييتي السابق ابتداء من البلطيق، مروراً بالبلقان ووسط أوروبا، لكن حتى في معظم دول أوروبا الغربية، ولهذا السبب تحديداً وُضعت الخطط والاستراتيجيات المختلفة الخاصة بمد أنابيب النفط والغاز⁽³⁾، من مناطق أخرى تشكل بدائل للطاقة القادمة من روسيا.

في جانب آخر نجد أن الطرح الأوروبي حول ضرورة تنويع مصادر الطاقة لا يرتبط فقط بالمعطيات السابقة التي يغلب عليها ممكن الطابع السياسي أو الإيديولوجي، بل يرتبط بنفس القدر من الأهمية بمستوى خلق بدائل للطاقة التقليدية التي تعتمد على الوقود الأحفوري، و التوجه أكثر نحو الطاقة النووية خاصة في إنتاج الكهرباء، و كذلك إعطاء أهمية كبيرة لما أصبح يعرف بالطاقات المتجددة أو الخضراء، و في هذا السياق برزت طموحات لدى الكثير من الدول الأوروبية بتحديث مصادر إنتاج الطاقة وتحولها بشكل نهائي ومستمر إلى الطاقة النووية مثلاً. وقد وردت الإشارة إلى هذا الأمر في أكثر من منتدى ومؤتمر أوروبي حيث طُرحت أسئلة كثيرة حول مستقبل الطاقة في أوروبا وضرورة انتقالها إلى الطاقة النووية البديلة، برغم الخـلافات الكثيرة القائمة بهـذا الشأن، و برزت خلال هذه المنتديات آراء تطالب بتسريع عملية تبني سياسة طاقة جديدة يسمح من خلالها بتعزيز بناء محطات الطاقة النووية، لما لذلك من أثر إيجابي في التخفيف من الاعتماد على استيراد المواد الخام من الدول غير المستقرة، إضافة إلى كون مسألة بناء المحطات النووية قد أصبحت في الوقت الحاضر على درجة كبيرة من التطور والاحترافية، ما يجعلها آمنة إلى أكثر الحدود الممكنة، وقادرة أيضاً على تحقيق التطور الاقتصادي المنشود⁽⁴⁾.

1) World Nuclear Association ,(Updated April 2018), Op.Cit.

(2) حسن عز الدين، مرجع سبق ذكره.

(3) المرجع نفسه.

(4) المرجع نفسه.

تكن أهمية الطاقة النووية بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي باعتبارها المصدر الرئيسي الآخر لتوليد الكهرباء إلى جانب الفحم و الغاز، بالإضافة إلى استخداماتها المدنية و كذلك العسكرية، وعلى هذا الأساس أبرزت المفوضية الأوروبية أهمية الطاقة النووية و دورها المهم في ضمان أمن الإمدادات الطاقوية للإتحاد الأوروبي، من خلال محاوراتها في سياسة الطاقة لأوروبا (An Energy Policy for Europe)⁽¹⁾.

كما تحظى الطاقات المتجددة هي الأخرى باهتمام واسع داخل الاتحاد الأوروبي، باعتبارها تقدم بديل متاح عن الغاز و النفط المستورد من الخارج، هذا من جهة، و كذلك لتماشيها مع معايير و مقتضيات الأمن البيئي، من جهة أخرى، لذلك نجد أن التوجه يزداد أكثر نحو هذه المصادر داخل الاتحاد الأوروبي، بسبب تراجع احتياطيات الطاقة التقليدية من نפט و غاز و فحم، لذا يتم التعامل مع مصادر الطاقة المتجددة كنوع من البدائل التي يمكن ان تعوض و تغطي مستقبلا على النقص في إمدادات الطاقة داخل الاتحاد. على هذا الأساس فاستخدام الطاقة المتجددة يتمتع بالعديد من الفوائد المهمة و المحتملة، بما في ذلك خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، و تقليل الاعتماد على أسواق الوقود الأحفوري (على وجه الخصوص النفط و الغاز). كما يساعد نمو مصادر الطاقة المتجددة و يتيح تنويع إمدادات الطاقة و تكريس أمن طاقي أوروبي أكثر استقراراً⁽²⁾، نظرا لموثوقيتها و ضمان تجددتها و استمرارها، و بالتالي المساهمة في تخليصه من التبعية المفرطة لمصادر الطاقة التقليدية (النفط، الغاز و الفحم)، التي ترهن أمن الطاقة الأوروبي بمصادر خارجية خاصة في ظل العراقيل و التحديات الجيو-سياسية المتعلقة بالصراع و التوتر المستمر مع روسيا -أكبر ممول للاتحاد بالطاقة- سياسيا، و الذي كثيرا ما يلقي بظلاله على انقطاع توريد و تأمين الطاقة نحو الاتحاد الأوروبي (أزمة أوكرانيا و جورجيا).

ثالثا: البعد البيئي في مفهوم أمن الطاقة الأوروبي.

أدرجت قضية التغيرات المناخية السلبية الناجمة عن استغلال مختلف موارد الطاقة خاصة الأحفورية منها ضمن أولويات التصور الأوروبي الحديث لأمن الطاقة، بحيث اعتبرت مكافحة التغيرات المناخية⁽³⁾ إلى جانب تأمين الإمدادات و استمرار تدفقها بأسعار تنافسية من الأهداف المركزية التي تم تحديدها ضمن التصور الأوروبي لأمن الطاقة، و على هذا الأساس ينطلق أمن الطاقة الأوروبي من ضرورة استمرارية الإمدادات من مصادر موثوقة، و سهولة الوصول إليها و بأسعار معقولة، و بآثار مقبولة بيئياً⁽⁴⁾.

1) European Commission, «An Energy Policy for Europe»,(Brussel,2007),p17.

2) European Commission, « Renewable energy statistics», Op.Cit.

(3) حسن عز الدين، مرجع سبق ذكره.

(4) جمال الدين بن عمير و عمر قيرة، مرجع سبق ذكره، ص 04.

كما يبرز البعد البيئي كذلك في التصور الأوروبي لأمن الطاقة كميزة تجعله مختلفا عن غيره من التصورات في المقاربات الأخرى كالتصور الأمريكي مثلا، و أعتبرت مسألة مكافحة التغييرات المناخية الأبرز في ما يخص البعد الاستراتيجي الملح، وهو ما بينته المفاوضات الدولية التي طالب الاتحاد الأوروبي من خلالها للعمل من أجل الحد من نسبة انبعاث الغازات السامة في الدول المتطورة بنسبة تصل إلى 30 % حتى عام 2020 مقارنة بالعام 1990، في حين سيسعى الاتحاد للتعهد بخفض نسبة انبعاث تلك الغازات ضمن مجاله الجغرافي بما يصل إلى 20 % حتى عام 2020 مقارنة بالعام 1990⁽¹⁾.

في نوفمبر 2010 ، تبنت المفوضية الأوروبية مبادرة بعنوان : الطاقة في 2020، إستراتيجية للطاقة التنافسية والمستدامة والأمنة. تحدد هذه الاستراتيجية أولويات الطاقة لفترة 10 سنوات ، وتضع الإجراءات التي يمكن اتخاذها لمعالجة مجموعة متنوعة من التحديات ، بما في ذلك: تحقيق سوق بأسعار تنافسية وإمدادات آمنة ؛ تعزيز القيادة التكنولوجية و التفاوض الفعال مع الشركاء الدوليين (على سبيل المثال ، السعي إلى إقامة علاقات جيدة مع دول الاتحاد الأوروبي الخارجية للطاقة وبلدان عبور الطاقة). وقد تم تطوير هذا العمل بشكل أكبر من خلال إستراتيجية 2030 التي توفر إطار سياسة لسياسة المناخ والطاقة حتى عام 2030 ووضع خارطة طريق للطاقة 2050 هدفا طويلا للأجل لخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في الاتحاد الأوروبي بنسبة 80-95% بحلول عام 2050⁽²⁾.

في هذا السياق، تعهد رؤساء دول الاتحاد الأوروبي في عام 2014 بالتركيز على أم من الطاقة والاتفاق على إطار للمناخ والطاقة. حيث دعت ألمانيا إلى خفض طموح لثاني أكسيد الكربون ، و زيادة في الاعتماد الطاقة المتجددة ، وأهداف كفاءة الطاقة لخفض الاعتماد على الوقود الأحفوري المستورد ، لا سيما الغاز الروسي ، ومع ذلك ترغب بولندا ودول شرق أوروبا الأخرى في الحفاظ على اعتماد كبير على موارد الطاقة المحلية مثل الفحم وربما الغاز الصخري كأولوية أعلى من خفض ثاني أكسيد الكربون⁽³⁾. كثيرا ما أثير الجدل و النقاش حول إمكانية الاستمرار في استخدام الفحم مثلا في تزويد أوروبا بحاجياتها من الطاقة كالكهرباء و كذلك على صعيد الاستخدامات المنزلية، خاصة و أن الاتحاد الأوروبي يمتلك ميزة في إنتاج الفحم و مراكز متقدمة عالميا -كما سبق وذكرنا-، فكل من بولندا و ألمانيا و كذلك التشيك تصنف ضمن العشرة الكبار في إنتاج الفحم عالميا، و حسب إحصائيات منظمة الطاقة الدولية (IEA)، احتلت كل من

(1) حسن عز الدين، مرجع سبق ذكره.

2) European Commission, «Energy production and imports, (Eurostat, 2017), Op.Cit.

3) World Nuclear Association ,(Updated April 2018), Op.Cit,

ألمانيا و بولندا المرتبتين الثامنة و التاسعة عالميا في السنوات سنة 2011، 2012 و 2015، و بلغت حصتهم في الإنتاج العالمي من الفحم 2% لكل دولة⁽¹⁾.

كما أنه بالرغم من أن إنتاج الفحم يتيح الفرصة للاتحاد الأوروبي لتقليل الاعتماد على النفط و الغاز من الخارج، و إمكانيته لتعويض الغاز في توليد الكهرباء بشكل خاص، غير أن هذا الطرح واجهته مشكلة أساسية ضمن تطبيقها على أرض الواقع، فمقاربة أمن الطاقة الأوروبية، لا تركز فقط على ضمان إمدادات موثوقة و مستمرة لمصادر الطاقة -كما سبق الذكر-، بل تولي اهتمام كذلك بنوعية هذه الإمدادات، و نظرا لأن الفحم يعتبر من أكثر الموارد المسببة للتلوث البيئي بنسب مرتفعة، عمل الاتحاد على التقليل من استهلاكه، بسبب إجراءات حماية البيئة المرتبطة بالتقليل من انبعاثات الغازات الكيميائية و الدفينة، و انعكاساتها السلبية على مستوى التوازن البيئي، و بالتالي صارت هذه الاعتبارات تشكل تقييدا كبيرا حول إمكانية استعمال الفحم بشكل كبير، و كان لهذا الوضع آثار و أبعاد سياسية أدت لخلق انقسامات بين دول الاتحاد الأوروبي، بين إمكانية و عدم إمكانية الاستمرار في إنتاجه و استغلاله، ليتم لاحقا وضع قرارات توفيقية تحافظ من جهة على إنتاج و استهلاك الفحم لكن من خلال تطبيق إجراءات لجعل الفحم أكثر كفاءة و ملائمة لأمن الطاقة حسب معايير الحفاظ على البيئة⁽²⁾، لذلك ركزت الجهود على مستوى مؤسسات الاتحاد، و أكدت في مناسبات كثيرة على ضرورة استعمال التكنولوجيا الحديثة الصديقة للبيئة، للحد من الانبعاثات الغازية الناجمة عن استخدام الفحم، في إطار مبادرة الورقة الخضراء مثلا، و على اعتبار الفحم من أكثر أنواع الكربون كثافة، في مزيج الطاقة في الاتحاد الأوروبي. يعمل الاتحاد الأوروبي باستمرار نحو خفض انبعاثاته الكربونية بشكل كبير، بما في ذلك داخل محطات الطاقة التي تعمل بالفحم، و يبقى نشر تكنولوجيات متقدمة مثل احتجاز الكربون وتخزينه (CCS) هو المفتاح لاستدامة استخدام الفحم على المدى الطويل⁽³⁾.

كان لهذا النقاش و الجدل حول الاستمرار في استخدام الفحم تأثير مباشر على تراجع كميات الطلب و استهلاك الموارد من الفحم و الوقود الصلب عموما، ففي الفترة الممتدة من 1995 إلى 2012، انخفض إجمالي الطلب على الوقود الصلب في الاتحاد الأوروبي بنسبة 20% تقريبا، و انخفض في جميع الدول الأعضاء تقريبا، و حتى سنة 2016 استمر معدل استهلاك الفحم بالتراجع بنسبة 8.9% في عام 2016، مدفوعا بانخفاض أكثر من 50% من الاستهلاك في المملكة

(1) للمزيد من الاطلاع حول ترتيب العشر دول الأولى عالميا في إنتاج الفحم إرجع إلى تقارير منظمة الطاقة الدولية:

- IEA, Key energy statistics 2012

- IEA, Key world statistics 2013

- IEA, Key World Energy Statistics 2016

2) European Commission , «Towards a European Strategies for the Security of Energy Supply» , Op.Cit.p12..

3) European Commission, «Coal and other solid fuels, 2018 », Op.Cit,

المتحدة⁽¹⁾، لكن هذا التراجع لا يعني التخلي عن نهائيا، بل العمل على الاستمرار في استغلاله من جهة، و جعله أكثر ملائمة مع معايير التصنيع البيئية، من جهة أخرى.

نفس الأمر طرح بالنسبة لحدود استخدام **الطاقة النووية**، بالرجوع لمدى تطابقها مع معايير حماية البيئة التي يتم تبنيها على مستوى الاتحاد الأوروبي، و كما سبق و ذكرنا تعتبر حصة إنتاج الطاقة النووية الأكبر مقارنة بباقي مصادر الطاقة الأخرى داخل الاتحاد الأوروبي، و التي قدرت بـ 28.3% من الإجمالي إنتاج الطاقة الأولية في الاتحاد الأوروبي في 2015⁽²⁾، بحيث بلغ الإنتاج الكلي للطاقة النووية سنة 2016 ما قدره 216.2 مليون طن نפט مكافئ (Mtoe)⁽³⁾، و تكمن أهمية الطاقة النووية بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي باعتبارها المصدر الرئيسي الآخر لتوليد الكهرباء إلى جانب الفحم و الغاز، بالإضافة إلى استخداماتها المدنية و خاصة العسكرية.

لكن على الرغم من هذه الأهمية الإستراتيجية للطاقة النووية بالنسبة لأمن الطاقة الأوروبي، و اعتبار الطاقة النووية مصدرا ثابتا للكهرباء المنخفضة الكربون ، والتي توفر درجة عالية من أمن الطاقة، و توفر 53% من الكهرباء الخالية من الكربون ، فإن هذا القطاع يواجه العديد من التحديات داخل الاتحاد، و يخلق جدلا واضحا بين أعضاءه، عندما يتعلق الأمر بمدى موثوقية استخدام الطاقة النووية على البيئة، لذلك نجد بعض الدول الأعضاء تحارب بشدة الطاقة النووية ، و في الفترة حتى عام 2030 ، من المتوقع أن تفوق الطاقة النووية التي ستفقد بسبب إغلاق عدد من المفاعلات - إما لأنها وصلت إلى نهاية فترة تشغيلها أو بسبب التدخل السياسي - من تلك المكتسبة من المفاعلات الجديدة. و من المتوقع بالتالي انخفاض طفيف من القدرة النووية الحالية للاتحاد الأوروبي من 122 GW على المدى القريب⁽⁴⁾.

نجد أن الدول الأوروبية انقسمت بين رأي تبنى مقاربة براغماتية تركز على الإيرادات التي يحققها الاتحاد من التطوير و الاستمرار في توليد الطاقة النووية، ففرنسا مثلا تعتبر من أكثر الدول المدعمة لتطوير إنتاج الطاقة النووية بسبب ما تمتلكه من ميزات في إنتاجها - كما سبق و ذكرنا-، و أيضا لدورها الكبير في توليد الكهرباء، كذلك نجد المملكة المتحدة و بولندا و إيطاليا وبعض الدول الأعضاء من أوروبا الشرقية كبلغاريا و جمهورية سلوفاكيا، تسعى إلى زيادة محطات الطاقة النووية داخل أراضيها، و تيرر هذه الدول موقفها بحجة أن استعمال الطاقة النووية من شأنه أن يساهم في زيادة تأمين إمدادات الطاقة للاتحاد الأوروبي⁽⁵⁾، خاصة على صعيد توليد الطاقة

1) British petroleum, « **Statistical Review- European Union** », (British petroleum Global, 2018), Available at: <https://www.bp.com/en/global/corporate/energy-economics/statistical-review-of-world-energy/country-and-regional-insights/european-union.html>

2) European Commission, « **European Union Energy in Figures (2017)** », Op.Cit, p.36.

3) European Commission, « **Energy datasheets: EU28 countries**», (Last update February 2018), Op.Cit.

4) World Nuclear Association , (Updated April 2018), Op.Cit,

5) Ariana Checchi, Arno Behrens, Christian Egenhofer, Op.Cit ,pp. 27-28.

الكهربائية، و بذلك فهي تشكل بديل متاح للغاز و النفط الذي يعاني فيه الاتحاد من تبعية مفرطة نحو روسيا.

في المقابل من هذا الموقف المؤيد لتصنيع الطاقة النووية و تطويرها، تتبنى عدد من الدول الأخرى داخل الاتحاد الأوروبي موقفا معارضا، يستند على مقاربة معيارية و بيئية، و هنا نجد كل من ألمانيا، إسبانيا، هولندا، السويد و النمسا، وكذلك أيرلندا، بحيث أبدت هذه الدول التزامها بإكمال مساعيها في التخلي عن استخدام هذا المصدر من الطاقة. و تعلن رفضها لإنتاج الطاقة النووية ضمن حدودها⁽¹⁾، و تعمل هذه الدول على التخلص التدريجي من المفاعلات النووية و استبدالها بمصادر طاقة أكثر أمانا تكون خالية من أي تهديدات بيئية و طبيعية، و تبرر تمسكها بمواقفها الراضية لاستعمال الطاقة النووية على خلفية الكوارث النووية التي عرفها العالم مثل كارثة تشيرنوبيل في أوكرانيا سنة 1986 ، بالإضافة إلى كارثة المفاعل النووي في فوكوشيما باليابان سنة 2011^(*)، و في هذا السياق، أعلنت الحكومة الألمانية عن خطط لإغلاق جميع مفاعلاتها النووية بحلول عام 2022 ، هذا و أعلنت الحكومة الألمانية عن خطط لإغلاق جميع مفاعلاتها النووية بحلول عام 2022 ، بسبب إجراءات الوقاية و الشروط المفروضة أوروبيا للحد من مخاطر الاعتماد على الوقود النووي، بالرغم من أنها تأتي في المرتبة الثانية بعد فرنسا بقدرة إنتاجية تبلغ 86.6 تيراواط ساعي في سنة 2015، و تساهم بنسبة 19.8 % من إجمالي ما تنتجه ألمانيا من الطاقة الأولية⁽²⁾، غالبا ما يتم التعامل مع القضايا النووية بالرجوع للخطاب و المطالب الشعبوية في أوروبا، بحيث نجد أن هناك العديد من منظمات المجتمع المدني ترفض لجوء حكوماتها إلى هذا المصدر من الطاقة، مثل منظمة السلام الأخضر، و على هذا الأساس يتم تنظيم أسواق الكهرباء استجابة للدعم الشعبي للطاقة المتجددة. في الفترة حتى عام 2030، من المتوقع أن ينخفض إنتاج الطاقة النووية بسبب إغلاق عدد من المفاعلات، إما لأنها وصلت إلى نهاية فترة تشغيلها أو بسبب التدخل السياسي في ذلك⁽³⁾.

بالإضافة إلى ما سبق نجد بأن القيود التي تفرضها معاهدة "أوراتوم" على عمليات توليد الطاقة النووية ، قد تساهم بشكل كبير في تقليص الاعتماد على من الطاقة النووية في دول الاتحاد، بحيث تطالب من المفوضية الأوروبية بإصدار برنامج إضاحي نووي بشكل دوري ، استنادا إلى بيانات من

1) European Commission, «Energy production and imports, Op.Cit.

(*) كارثة تشيرنوبيل: وقعت في المفاعل النووي تشيرنوبيل، وتعد أكبر كارثة نووية شهدها العالم. في يوم السبت 26 أبريل من عام 1986 حيث كان ما يقرب من 200 موظف يعملون في مفاعل الطاقة النووي (1,2,3) بينما كان يتم إجراء عملية محاكاة وتجربة في الوحدة الرابعة التي وقع فيها الانفجار ، و عقب الانفجار أعلنت السلطات في أوكرانيا أن منطقة تشيرنوبيل "منطقة منكوبة" والتي تشمل مدينة بريبات التي أنشأت عام 1970 لإقامة العاملين في المفاعل وتم إجلاء أكثر من 100 ألف شخص من المناطق المحيطة بالمفاعل. أما كارثة فوكوشيما: هي كارثة تطورت بعد زلزال اليابان الكبير في 11 مارس 2011 ضمن مفاعل فوكوشيما I النووي. حيث أدت مشاكل التبريد إلى ارتفاع في ضغط المفاعل، تبعته مشكلة في التحكم بالتفتيس نتج عنها زيادة في النشاط الإشعاعي النووي.

2) European Commission, «Energy production and imports, Op.Cit.

3) World Nuclear Association ,(Updated April 2018), Op.Cit,

الدول الأعضاء ، و آخرها كان مسودة في أبريل 2016 (الأول منذ عام 2007). و تتوقع حدوث انخفاض في القدرة النووية للاتحاد الأوروبي حتى عام 2025، ثم تتراجع إلى عام 2050 عند مستوى 95 إلى 105 جيجا. ويتطلب هذا السيناريو ما بين 45 و 50 مليار يورو لاستثمارها في برامج عمليات طويلة الأجل، و 350 إلى 450 مليار يورو في المفاعلات الجديـدة بحلول عام 2050، بالإضافة إلى الإنفاق على وقف التشغيل والنفايات. يبلغ إجمالي التكاليف النووية المتوقعة حتى عام 2050 ما مجموعه 649 يورو إلى 755 مليار يورو. ويقارن ذلك بالاستثمار المطلوب بين 3.2 تريليون يورو و 4.2 تريليون يورو في إجمالي إمدادات الطاقة في الاتحاد الأوروبي حتى عام 2050 من أجل تحقيق أهداف إستراتيجية اتحاد الطاقة (1).

هذا و تسعى الدول الأوروبية الداعمة لإنتاج الطاقة النووية إلى تقديم تقارير توضح من خلالها مدى أهمية الطاقة النووية في التخلص من انبعاثات الكربون المضرّة بالمناخ، ففي فبراير 2017، تم تقديم التقرير الثاني عن حالة اتحاد الطاقة ، مع التأكيد على أن: "اتحاد الطاقة يدور حول الطاقة والمناخ فقط: إنه يعجل بتحديث الاقتصاد الأوروبي بالكامل ، مما يجعل له منخفض الكربون وفعالاً"، كما تضمن التقرير: "بعد التوقيع على اتفاقية باريس حيز التنفيذ ، اعتمدت اللجنة حزمة الطاقة النظيفة ، التي تحدد الإطار التنظيمي لفترة ما بعد 2020 ، كما يعطي دفعة قوية للانتقال نحو اقتصاد أنظف"، "هذه الحزمة" أوضحت أن الاتحاد الأوروبي يكثف جهوده من أجل التخلص التدريجي من دعم الوقود الأحفوري. "للوصول إلى أهداف الاتحاد الأوروبي حول المناخ والطاقة لعام 2030 ، هناك حاجة إلى استثمارات سنوية تبلغ حوالي 379 مليار يورو (400 مليار دولار) خلال عام 2020-2030. لذلك ، سيتم تكثيف العمل على الاستثمارات في عام 2017 ، وذلك باستخدام جميع الأدوات المتاحة بطريقة متماسكة". كما نجد أن منتدى (Foratom) يرحب بدوره باعتراف المفوضية الأوروبية بدور الطاقة النووية في التقرير ، وذلك لأن هدف الاتحاد الأوروبي هو إزالة الكربون عن الاقتصاد، و هذا الأمر لا يمكن تحقيق أكثر من 80٪ منه، بحلول عام 2050 بدون الطاقة النووية(2).

في الأخير يمكننا القول بأن استخدام الطاقة النووية و توليدها داخل الاتحاد الأوروبي، يبقى مرهونا و مرتبطا بمدى قدرة الاتحاد على توفير تكنولوجيا آمنة و نظيفة في عمليات توليد الطاقة النووية، و بالتالي إتاحة استخدامها بشكل متطابق مع معايير السلامة البيئية الأوروبية.

الطاقات المتجددة و الاستدامة البيئية كأولوية في مقاربة أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي

في تجسيده لمقاربة الطاقة الخضراء ، نجد أن الاتحاد الأوروبي يتجه بصفة بارزة إلى تبني سياسة طاقوية تعتمد على إنتاج و استهلاك ما عرف بالطاقات المتجددة

1) Ibid.

2) Ibid.

أو المستدامة، و يزداد التوجه داخل الاتحاد الأوروبي نحو استخدام مصادر الطاقة المتجددة نظراً لتوافقها مع المعايير البيئية.

تجاوز معدل نمو الإنتاج الأولي للاتحاد الأوروبي من مصادر الطاقة المتجددة مثيله في جميع أنواع الطاقة الأخرى (26.7%) ، و قد تم إنتاج الطاقة المتجددة وفق وتيرة نمو مستقرة نسبياً خلال الفترة التي تغطي 2005-2015، مع انخفاض صغير في الإنتاج في عام 2011. و خلال فترة الـ10 سنوات هذه ، زاد إنتاج الطاقة المتجددة بنسبة 71.0% ، ليحل محل إنتاج مصادر أخرى للطاقة إلى حد ما⁽¹⁾.

يسعى الاتحاد الأوروبي إلى الحصول على 20% من إجمالي استهلاكه النهائي للطاقة من المصادر المتجددة بحلول عام 2020 ، يتم توزيع هذا الهدف بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مع خطط عمل وطنية تهدف إلى رسم مسار لتطوير الطاقات المتجددة في كل دولة من الدول الأعضاء. حسب البيانات المتاحة في جانفي 2018، لحصة الطاقة المتجددة في إجمالي استهلاك الطاقة النهائي والأهداف التي تم تحديدها لعام 2020، بلغت حصة الطاقة المتجددة في إجمالي استهلاك الطاقة النهائي 17.0% في الاتحاد الأوروبي عام 2016 ، مقارنة مع 8.5% في عام 2004، كما سجلت كمية الطاقة المتجددة المنتجة داخل الاتحاد الأوروبي زيادة بنسبة 66.6% بين عامي 2006 و 2016 ، أي ما يعادل متوسط زيادة بنسبة 5.3% سنوياً⁽²⁾.

تم تحقيق تطور إيجابي في استخدام الطاقات المتجددة كنتيجة لوضع الأهداف الملزمة قانوناً لزيادة حصة الطاقة من المصادر المتجددة التي أقرها المرسوم (EC / 28/2009) في سنة 2009، بشأن تعزيز استخدام الطاقة من المصادر المتجددة داخل دول الاتحاد الأوروبي، الذي وضع خطة لتحقيق أهداف عام 2020 حول نجاعة الطاقة، و قدمت دول الاتحاد جهوداً واضحة للوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بالهدفين الرئيسيين:

- الحصة الإجمالية للطاقة من المصادر المتجددة في إجمالي استهلاك الطاقة النهائي.

- الحصة المحددة للطاقة من مصادر الطاقة المتجددة في مجال النقل⁽³⁾.

يزداد التوجه أكثر نحو هذه المصادر داخل الاتحاد الأوروبي، بسبب تراجع احتياطات الطاقة التقليدية من نפט و غاز و فحم، لذا يتم التعامل مع مصادر الطاقة المتجددة كنوع من البدائل التي يمكن أن تعوض و تغطي مستقبلاً على النقص في إمدادات الطاقة داخل الاتحاد ، و كذلك تقليل التبعية لواردات الغاز و النفط من الخارج، على هذا الأساس فاستخدام الطاقة المتجددة يتمتع بالعديد من المزايا المهمة والمحتملة ، كما أنها تسمح بخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري ، وتقليل الاعتماد على أسواق الوقود الأحفوري (على وجه الخصوص النفط والغاز). كما يساعد نمو مصادر

1) European Commission, «Energy production and imports», Op.Cit.

2) European Commission, «Renewable energy statistics», (Eurostat ,January 2018) , Op.Cit.

3) Ibid.

الطاقة المتجددة على تحفيز العمالة في الاتحاد الأوروبي ، من خلال خلق فرص العمل في التكنولوجيات الجديدة "الخضراء". أيضا تتيح الطاقات المتجددة تنويع إمدادات الطاقة و تكريس أمن طاقي أوروبي أكثر استقرارا⁽¹⁾، نظرا لموثوقيتها و ضمان تجدها و استمرارها، و بالتالي تخليصه من التبعية المفرطة لمصادر الطاقة التقليدية (النفط، الغاز و الفحم)، التي ترهن أمن الطاقة الأوروبي بمصادر خارجية خاصة في ظل العراقيل و التحديات الجيو-سياسية المتعلقة بالصراع و التوتر المستمر مع روسيا -أكبر ممول للاتحاد بالطاقة- سياسيا، و الذي كثيرا ما يلقي بظلاله على انقطاع توريد و تأمين الطاقة نحو الاتحاد الأوروبي (أزمة أوكرانيا). يتم التعامل في هذا المستوى كذلك مع فكرة عقلنة و ترشيد استهلاك الطاقة، بحيث دأب صناع القرار و الباحثون على استخدام مصطلح كفاءة الطاقة، بمعنى تقليل استهلاك الطاقة قدر الإمكان⁽²⁾.

في نوفمبر 2010 ، تبنت المفوضية الأوروبية مبادرة بعنوان: "الطاقة في 2020، إستراتيجية للطاقة التنافسية والمستدامة والأمنة". و تم من خلالها تحديد الإجراءات التي يجب اتخاذها لمعالجة مشاكل استهلاك الطاقة و التقليل من آثارها الاقتصادية و البيئية⁽³⁾ ، و في عام 2014 كذلك جدد قادة الاتحاد الأوروبي في اجتماعهم الذي انعقد ببروكسل ، طرح فكرة عقلنة أو حوكمة استغلال الطاقة، و تم وضع وثيقة جديدة حول كفاءة الطاقة في إطار إستراتيجية و كفاءة الطاقة حتى سنة 2030، و أكدت المفوضية بأن بعض أبرز النتائج المرجوة من هدف كفاءة الطاقة 2030، هو خفض الاستهلاك بنسبة 30 %، خاصة مع ظهور نمط المباني المشيدة حديثا بتكنولوجيات مقتصدة في استهلاك الطاقة، و التي تستخدم نصف الطاقة مقارنة بالوضع الذي كان سائدا عليه المباني ع-ام 1981، وأيضا التطور على مستوى القطاع الصناعي، الذي سجل نتائج إيجابية، بحيث تراجع استهلاك الطاقة بنسبة بلغت إلى 19 % مقارنة بالعام 2001. وأضافت المفوضية الأوروبية بأن الهدف المنشود يتعدى هدف توفير الطاقة بنسبة 25 % التي كانت مطلوبة لتحقيق خفض بنسبة 40 % من الانبعاثات الحرارية بحلول 2030، كما تهدف الوثيقة التي صدرت بشأن كفاءة الطاقة لتحقيق التوازن بين الفوائد والتكاليف وقال المفوض الأوروبي المكلف بالطاقة "غونتر أوتينغر" (Gunther Ottinger) بأن المقترحات التي تضمنتها الوثيقة تشكل أساسا لدفع الاتحاد الأوروبي نحو زيادة أمن الإمدادات والابتكار والاستدامة، و كلها وسائل معقولة، واقعية وطموحة ، و أضاف أن إستراتيجية كفاءة الطاقة تركز بشكل رئيس على تشجيع المزيد من الاستثمارات في مجال تكنولوجيات توفير الطاقة لصالح الشركات والمستهلكين والبيئة. وتتضمن وثيقة المفوضية الأوروبية بشأن كفاءة الطاقة تحليلا متعمقا للتقدم الذي حققه الاتحاد الأوروبي في مجال كفاءة الطاقة، في إطار خطة تمتد حتى عام

1) Ibid.

2) خديجة عرفة محمد، "مفهوم أمن الطاقة"، مرجع سبق ذكره ص ص 17 - 20.

3) European Commission, «Energy production and imports, (Eurostat, 2017), Op.Cit.

2020، إلى جانب استخدام الطاقة للسنوات التالية وحتى 2030، ويشمل التقرير أيضا الفوائد الحالية والمستقبلية لكفاءة الطاقة سواء بالنسبة للمواطنين أو للاقتصاد الأوروبي. وكانت المفوضية بصفتها الجهاز التنفيذي للاتحاد قد اقترحت خطة في مجال الطاقة والتغير المناخي تهدف إلى تحقيق أهداف تتعلق بخفض الغازات المسببة للانبعاث الحراري بنسبة 47 % وأيضا تزايد للطاقة المتجددة بنسبة 27 %⁽¹⁾.

لتحقيق الأهداف المسطرة من طرف المفوضية للوصول إلى خلق منظومة انتاج و استهلاك مستدامة ، اعتمدت جملة من السياسات و التي أصبحت لاحقا تشريعات ملزمة ، تُعرف بالأهداف (20-20-20)، و تشمل "حزمة المناخ والطاقة"(Climate and Energy Package)، مع الأهداف التالية لعام 2020:

1 - انخفاض في انبعاثات الغازات الدفيئة في الاتحاد الأوروبي بنسبة 20% على الأقل دون مستويات عام 1990.

2 - ما لا يقل عن 20% من إجمالي استهلاك الاتحاد الأوروبي النهائي للطاقة يأتي من مصادر الطاقة المتجددة.

3 - ما لا يقل عن 10 % من استهلاك الطاقة النهائي للنقل يأتي من مصادر الطاقة المتجددة.

4 - تخفيض بنسبة 20% في استخدام الطاقة الأولية مقارنة بالمستويات المتوقعة، وذلك من خلال تحسين كفاءة الطاقة⁽²⁾.

يعتبر الاتحاد الأوروبي من الأطراف الدولية الأكثر فعالية الداعية للتخفيف من الآثار السلبية لاستخدام الطاقة على تغير المناخ و تقليل الاعتماد على ال -وقود الأحفوري. غير أن الوقائع و المؤشرات تدل على مدى صعوبة تحقيق هذه الأهداف المسطرة، و هذا ما يدركه الاتحاد الأوروبي نفسه، بالرغم من هذه الجهود و الإجراءات المطبقة لخلق منظومة طاقوية آمنة و خضراء، و مع زيادة إنتاج موارد الطاقة المتجددة وتشجيع كفاءة الطاقة والاستدامة كأولويات مهمة لسياسة الطاقة. ومع ذلك ، ونظرا لأهمية موارد الطاقة بالنسبة لمستقبل الاتحاد الأوروبي، هناك حاجة أكثر إلى نهج واقعي لهذه المسألة. التي تتطلب إجراءات طويلة الأجل لتقليل الاعتماد على الطاقة المستمدة من الوقود الأحفوري، إلى أنه فبلرغم من الزيادة في إنتاج الطاقة المتجددة والتطورات الأخرى في هذا المجال ، في الوقت الحاضر وفي المستقبل القريب ، فالإحصاءات تشير إلى أن الوقود الأحفوري سيظل مصدرا رئيسيا في نظام الطاقة. ولهذا السبب ، إلى جانب السياسات طويلة الأجل لاستدامة الطاقة، يحتاج الاتحاد الأوروبي لوضع سياسات قصيرة الأجل بشأن الوقود

(1) جريدة الشرق الأوسط، "الاتحاد الأوروبي يطرح وثيقة جديدة حول كفاءة الطاقة في إطار إستراتيجية 2030"، نقلا عن موقع جريدة الشرق الأوسط، نشر في (2014-06-24)، متوفر على الرابط: <https://aawsat.com/home/article/144406>
2) European Commission, « Energy trends », (June 2017) Op.Cit.

الأحفوري لضمان أمنه في الإمداد بالطاقة⁽¹⁾، فالطلب المتزايد على الطاقة في مختلف المجالات الصناعة أو الاستخدام المنزلي أو النقل و الخدمات، لا يتناسب مع ما توفره مصادر الطاقة المتجددة، نظرا لقلّة الكميات المستخرجة منها، و كذلك صعوبة تحويلها للاستخدام المباشر عكس مصادر الطاقة الأحفورية، و هذا ما يجعل الحديث عن التوقف عن استهلاك الطاقة التقليدية أمر مستبعد في الوقت الراهن او المستقبل القريب على الأقل. فعلى مستوى انتاج الكهرباء مثلا، و على الرغم من تحديث نظام الكهرباء في الاتحاد الأوروبي ليصبح أكثر ملائمة للمعايير البيئية ، إلا أنه حافظ على استخدام المصدر التقليدي المتمثل في الفحم الذي يعتبر من أكثر مصادر تلويث البيئة، وتبلغ حصة هذا الوقود الأحفوري في مزيج توليد الكهرباء في الاتحاد الأوروبي 25 % ، بعد أن انخفضت بنسبة 5 % فقط بين عامي 2000 و 2015⁽²⁾.

كما ان تنفيذ السياسات المناخية يثير مخاوف أمنية جديدة في مجال الطاقة. أكبر تحد لأمن الطاقة اليوم هو كيفية إدارة إزالة الكربوهيدرات في الاقتصاد ، و في نفس الوقت تجنب تعطل أسواق الكهرباء التي تعتمد بشكل كبير على الفحم، وقد شهدت مصادر متجددة للطاقة (الرياح والطاقة الشمسية) تطورا سريعا ، لكنها بقيت عاجزة على الاستجابة للحاجات من قطاعات حساسة، على سبيل المثال واجهت شبكات النقل صعوبات في التعامل مع التدفقات غير المنتظمة من الطاقة بعد اللجوء لمصادر الطاقات المتجددة . و هذا ما يضطر محطات التوليد التقليدية - الغاز والفحم والطاقة النووية - إلى القيام بأدوار "احتياطية" لضمان استمرار إمدادات الطاقة اللازمة لتلبية حاجات قطاع النقل⁽³⁾.

رابعا: بناء سياسة طااقوية خارجية مشتركة في التعامل مع دول الجوار و الدول المنتجة و المصدرة للطاقة.

كثيرا ما أشارت و أكدت الحكومات الأوروبية والمفوضون الأوروبيون اعتقادا راسخا بأن الطاقة تعتبر قضية ذات أولوية بالنسبة للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، خاصة مع توالي الأزمات التي هددت تزويد أوروبا بالطاقة منذ 2006، و شددت على أن إستراتيجية الطاقة تنقل إلى ما هو أبعد من المجال الداخلي وتصبح جزءا من العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي بشكل منهجي. و أصبحت بهذا الطاقة قضية بارزة تقريبا في جميع الحوارات السياسية الخارجية للاتحاد الأوروبي ، و بالفعل، هناك عرف عدد اتفاقيات الطاقة الجديدة والشراكات والحوارات والمعاهدات مع العديد من الأطراف الدولية سواء كانت دولاً أو منظمات أو شركات تزايدا ملحوظا في الآونة

1) Ana Campos, Op.Cit.

2) Simone Tagliapietra, «Beyond Coal : Facilitating The Transition in Europe», (Policy brief, issue 06, November 2017),p. 02.

3) Lana Dreyer and Gerald Stang, Op.Cit, p 03.

الأخيرة⁽¹⁾. و من هذا المنطلق و بهدف الحفاظ على أمن إمدادات الطاقة، و ضمان استمرار حسن سير السوق الداخلية للمحروقات، احتلت السياسة الأوروبية المشتركة للطاقة موقعا مهما في مفاوضات الاتحاد الأوروبي الرامية إلى نسج شبكة متوازنة من العلاقات مع العالم الخارجي.

في 17 ديسمبر 1994 تم التوقيع في لشبونة على معاهدة ميثاق الطاقة الأوروبي^(*) التي دخلت حيز التنفيذ عام 1998، و تم التوقيع عليها من قبل 56 دولة من قارات مختلفة، فيما انضمت إليها 17 دولة أخرى بصفة مراقب من بينها الجزائر، و تضمنت الوثيقة برامج ملزمة على صعيد الاتحاد الأوروبي لتنفيذ هذا الميثاق، و استهدفت هذه البرامج العمل على تحقيق التوازن بين المصالح المختلفة والمتعارضة، فهناك إجراءات تستهدف تأمين إمدادات دول الاتحاد الأوروبي من النفط والغاز، مقابل تزويد الدول المنتجة بالتمويل و الالتزام بتطوير حقولها، و منافذ توزيع إنتاجها، كما تهدف أيضا هذه الوثيقة إلى تنظيم العلاقات الأوروبية والدولية في مجال الطاقة على المدى الطويل و تفعيل التعاون في مجال الاستثمارات، و فتح الأسواق و حرية عبور المواد الطاقوية و رؤوس الأموال المرتبطة بها⁽²⁾.

من خلال هذه المعاهدة وافق مجلس الاتحاد الأوروبي على برنامج إطاري يتم من خلاله ضم كل البرامج المتعلقة بالطاقة إلى المفوضية الأوروبية للفترة 1998-2002، و يشمل هذا البرنامج الإطاري الذي اقترحته المفوضية ست برامج محددة مزودة بميزانية خاصة و هي: وحدة الدراسات والتحليل والتنبؤ (Etap)، وحدة التعاون الدولي في قطاع الطاقة (synergy)، وحدة الاستخدام الفعال للمواد الحرارية الصلبة (Carnot)، وحدة استخدام النقل الآمن للمواد النووية والتعاون الصناعي (sure)، وحدة تطوير فعالية الطاقات المتجددة (Altener)⁽³⁾.

من هذا المنطلق تمثل معاهدة ميثاق الطاقة بالنسبة للاتحاد الأوروبي حجر الأساس في السياسة الأوروبية الخارجية الخاصة بأمن إمدادات الطاقة، و التي تتضمن البروتوكول الخاص بمرور الطاقة بالبلدان المختلفة و تقوم على أسس المنافسة و الانفتاح في أسواق الطاقة و احترام السيادة و المصادر الوطنية لكل بلد، و حرية العبور بين الحدود و إزالة الحواجز، و بهدف إلزام روسيا على الامتثال للشروط التي تتضمنها معاهدة الميثاق الأوروبي للطاقة يستمر الاتحاد الأوروبي في إصراره حتى توافق روسيا للتصديق على هذه المعاهدة، التي سبق و أن وقعت عليها دون

1) Richard Youngs, « Europe's External Energy Policy: Between Geopolitics and the Market », Centre for European Policy Studies, Working Document No. 278/November 2007, p 01.

(*) ميثاق الطاقة الأوروبي / The European Energy Charter: يوفر ميثاق الطاقة الأوروبي (1991)، الأساس السياسي لعملية ميثاق الطاقة. إن الميثاق هو تعبير موجز عن المبادئ التي ينبغي أن يدعمها التعاون الدولي في مجال الطاقة، على أساس الاهتمام المشترك بإمدادات الطاقة الآمنة والتنمية الاقتصادية المستدامة. للمزيد من الإطلاع و التفصيل أكثر حول الموضوع، اطلع على الموقع الرسمي للميثاق على الرابط التالي: [/https://energycharter.org/process/european-energy-charter-1991](https://energycharter.org/process/european-energy-charter-1991)

2) Energies positives, PCRD (Programme Cadre de Recherche et Développement), « Les Subventions de L'Europe, 2010 », Disponible à: <http://www.nrjpos.fr/dossier/nrj/subventions/europe.htm>

3) Ibid.

تصديق⁽¹⁾، فروسيا ترى أن ميثاق الطاقة الأوروبي الحالي لا يستطيع تسوية كل المشاكل في مجال الطاقة، لأنه لا يطبق تطبيقاً كاملاً، ويركز فقط على ضمان حقوق المستهلكين، وتؤكد في الوقت نفسه على ضرورة إعداد اتفاقيات جديدة لضمان أمن الطاقة بدل الميثاق الحالي، كما تخشى روسيا من أنها إذا صادقت على ميثاق الطاقة فإن الاتحاد الأوروبي قد يطلب مـ عنها وقف احتكار النفاذ إلى نظام الأنابيب الروسي، وفي الوقت نفسه من دون المصادقة على الوثيقة سيبقى السوق الأوروبي الداخلي للطاقة مقفلاً أمام شركات الطاقة الروسية⁽²⁾.

في شهر ماي 2014، أصدرت المفوضية الأوروبية إستراتيجيتها لأمن الطاقة، والتي تهدف إلى ضمان وفرة و استمرار إمدادات الطاقة، كما عالجت الاستراتيجية الأمنية طويلة الأجل تحديات العرض والإجراءات المقترحة في خمسة مجالات، بما في ذلك: زيادة إنتاج الطاقة في الاتحاد الأوروبي وتنويع البلدان الموردة والطرق، و ركزت على ضرورة التحدث بصوت واحد في سياسة الطاقة الخارجية⁽³⁾.

كما نجد أن للآزمات التي واجهت الاتحاد الأوروبي بسبب قطع إمدادات الغاز عن أوكرانيا وكذلك بيلاروسيا منذ 2006 و حتى 2014، دوراً محورياً في إعادة بعث النقاش حول ضرورة معالجة مسألة أمن الطاقة ضمن أعلى مستويات العمل الأوروبي المشترك، و جعل المسألة هاجساً مشتركاً لجميع أعضاء الاتحاد الأوروبي، ورفعها إلى سلم أولويات القضايا التي يتم معالجتها ضمن الأطر المشتركة، مقابل الابتعاد عن الأطر التقليدية القائمة على تعامل كل دولة مع المسألة حسب منظورها لمعادلة أمنها الطاقوي.

أطلقت دعوة إلى انتهاج سياسة جديدة و مشتركة للاتحاد الأوروبي بأكمله. في ظل سريان القلق من أن تستخدم روسيا احتياطاتها الهائلة من النفط و الغاز لغايات سياسية، إضافة إلى الارتفاع العالمي في أسعار النفط، حيث توجب على حكومات دول الاتحاد الأوروبي إدخال تغييرات جوهرية في سياسة الطاقة الأوروبية على أمل التقليل من الاعتماد على الطاقة الروسية بوجه عام. كان الحل المتصور يكمن في التحرر من التبعية الطاقوية للخارج، بالتزامن مع ممارسة ضغوط على الروس من أجل فتح احتكارهم لخطوط أنابيب الغاز أمام الدول الأخرى و أمام الشركات الأجنبية، لكن الإدراك لحجم الرهان جاء متأخراً، إذ تشير التوقعات الرسمية على اعتماد الإتحاد الأوروبي على الواردات الروسية من الغاز يمكن أن ترتفع إلى 70 % من مجمل استهلاك الطاقة

1) جاك ساربوز ولسكي، ترجمة: إبراهيم محمد علي، "تأمين مستقبل الطاقة في أوروبا"، نشر في (04-10-2007)، متوفر على الرابط: <https://www.project-syndicate.org/commentary/securing-europe-s-energy-future/arabic?barrier=accesspaylog>

2) موقع الجزيرة، "روسيا ترفض ميثاق الطاقة الأوروبي"، قسم الاقتصاد، موقع قناة الجزيرة، نشر في (24-02-2015)، متوفر على الرابط: <http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2009/8/6/%D8>

3) European Commission, «Energy production and imports, (Eurostat, 2017), Op.Cit.

بحلول العام 2030، و هو ما يعرض أوروبا لاحتمالات مخاطر أكبر بكثير من الضغوط الاقتصادية التي تؤثر على خيارات الاتحاد الأوروبي⁽¹⁾.

جماعة الطاقة و إستراتيجية دمج دول الجوار في السوق الداخلية للطاقة بالاتحاد الأوروبي:

في إطار سعي الاتحاد الأوروبي لضمان و استمرار الإمدادات نحوه، عمل على تطوير استراتيجيات لتفعيل علاقاته الخارجية، و أعطى أولوية خاصة لدول الجوار في أوروبا الشرقية ، نظرا لأهميتها الاستراتيجية بالنسبة لأمنه الطاقوي ، و التي تعتبر مصدرا مهما له في ترويده باحتياجاته من الطاقة ، و عمل على التنسيق معها و دمجها في سوق الطاقة الداخلي في الاتحاد الأوروبي، و في هذا الصدد برز ما عرف بـ "جماعة الطاقة" (Energy Community) // (أكتوبر 2005).

يشير مصطلح جماعة الطاقة^(*) إلى كونه منظمة دولية أنشأت بين الاتحاد الأوروبي و عدد من الدول الثالثة لتوسيع سوق الطاقة الداخلية للاتحاد الأوروبي إلى جنوب شرق أوروبا وخارجها. و تضم هذه المجموعة تسعة دول إلى جانب الاتحاد الأوروبي وهي: (ألبانيا، البوسنة و الهرسك، كوسوفا، مقدونيا، مولدوفا، مونتينيغرو، صربيا، أوكرانيا و جورجيا). و بتوقيعهم على المعاهدة، يلتزم الطرفان المتعاقدان بتنفيذ خطة الاتحاد الأوروبي، من أجل تطوير إطار تنظيمي ملائم ، و تحرير أسواق الطاقة لديها بما يتماشى مع المكتسبات بموجب المعاهدة⁽²⁾.

يبقى الهدف الأساسي وراء إنشاء جماعة الطاقة هو تأسيس سوق طاقة أوروبية من خلال توسيع اكتساب الطاقة في الاتحاد الأوروبي إلى أراضي دول ثالثة. يغطي الإطار القانوني لجماعة الطاقة التشريعات في مجالات الطاقة والبيئة والمنافسة بين تشريعات الاتحاد الأوروبي. بعد بدء النفاذ، تم تمديد اكتساب المعاهدة في عدة مناسبات. ويشمل الآن أيضا تشريعات تتعلق بأمن الإمداد، وكفاءة الطاقة، والنفط، والطاقة المتجددة والإحصاءات. تم اشيا مع التحديث على مستوى الاتحاد الأوروبي ، ينقل جماعة الطاقة وينفذ حزمة الطاقة الثالثة للاتحاد الأوروبي منذ سبتمبر 2011⁽³⁾.

على هذا الأساس يعمل الاتحاد الأوروبي على دمج الدول المجاورة في سوق الطاقة الداخلي. فللمزيج الواسع من مصادر الطاقة والتنوع في الموردين وطرق النقل وآليات النقل يلعب دورا هاما في تأمين إمدادات الطاقة. على سبيل المثال ، هناك عدد من المبادرات المستمرة لتطوير خطوط أنابيب الغاز بين أوروبا وشرقها وجنوبها. ويشمل ذلك نورد ستريم (بين روسيا والاتحاد

(1) ديفيد هويل و كارول نخلة، مرجع سبق ذكره، ص 172.

(*) جماعة الطاقة: للمزيد من الإطلاع و التفصيل أكثر حول جماعة الطاقة، أطلع على الموقع الرسمي للمنظمة على الرابط التالي: www.energy-community.org

2) wikipedia, « Energy Community », Available at: https://en.wikipedia.org/wiki/Energy_Community

3) Ibid.

الأوروبي عبر بحر البلطيق) الذي أصبح يعمل في نوفمبر 2011، و خط أنابيب عبر البحر الأدرياتيكي (يصل تركيا إلى إيطاليا عبر اليونان وألبانيا لجلب الغاز من منطقة بحر قزوين إلى الاتحاد الأوروبي).

يقوم الاتحاد الأوروبي كجزء من سياسته الجوارية للطاقة ، بتطوير مشاريع الطاقة المتجددة مع جيرانه. إلا أن التكاليف الباهظة أدت إلى تباطؤ هذا العمل ، كما أن مشاريع الكهرباء على نطاق واسع ستكون أكثر احتمالاً إذا تم دمج أسواق الكهرباء على جانبي البحر المتوسط⁽¹⁾.

بالإضافة إلى ذلك ، لا تزال الحاجة الملحة للاتحاد الأوروبي لوضع اللمسات الأخيرة على الترابط بين أسواق الغاز في أوروبا الوسطى والشرقية . الانتهاء الأخير من قائمة "مشاريع الطاقة" ذات الاهتمام المشترك، تمثل إجراءات متسارعة وظروف تمويل أفضل لاتصالات التدفق العكسي وخطوط أنابيب الغاز في أوروبا الوسطى والشرقية ، و ستكون بهذا أسواق أوروبا الجنوبية والشرقية المترابطة مع بقية الاتحاد الأوروبي هي الأولوية الجديدة له. ويمكن للاتحاد الأوروبي أن يعزز موقعه العالمي كمستورد هيدروكربوني صافي من خلال الارتباط الوثيق مع المنظمات المتعددة الأطراف، كما أن الانضمام إلى وكالة الطاقة الدولية ، إلى جانب الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي خارج المجموعة ، سيكون خطوة جديرة بالمتابعة⁽²⁾.

تأمين مناطق و دول العبور كضرورة لاستقرار أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي:

يعمل الاتحاد الأوروبي بشكل مكثف و مستمر على بناء شراكات موثوقة مع الدول الموردة للطاقة، و يُنظر إلى بلدان العبور و المستهلكين كطريقة للحد من المخاطر المرتبطة بتبعية الاتحاد الأوروبي للطاقة، و في سبتمبر 2011 ، أصدرت المفوضية الأوروبية وثيقة حول سياسة الطاقة في الاتحاد الأوروبي بعنوان : الانخراط مع شركاء خارج حدودنا (Engaging with partners beyond our borders)، ناقشت فيه أبرز التحديات التي تواجه أمن الطاقة الأوروبي عبر مناطق العبور، و جاءت هذه الوثيقة كاستجابة لمخاوف مستمرة بشأن تبعية الاتحاد الأوروبي لواردات الطاقة الخارجية و كذلك مناطق عبورها، في شهر ماي 2014 ، أصدرت المفوضية الأوروبية إستراتيجيتها لأمن الطاقة، والتي تهدف إلى ضمان وفرة و استمرار إمدادات الطاقة، بالإضافة إلى التدابير قصيرة المدى التي تبحث في تأثير توقف الغاز الروسية أو تعطل الواردات عبر أوكرانيا كدولة عبور، كما عالجت الإستراتيجية الأمنية طويلة الأجل تحديات العرض والإجراءات المقترحة في خمس مجالات ، بما في ذلك: زيادة إنتاج الطاقة في الاتحاد الأوروبي وتنويع البلدان الموردة والطرق ، والتحدث بصوت واحد في سياسة الطاقة الخارجية. في عام 2015 ، أصدرت اللجنة الأوروبية رسالة تتعلق بإستراتيجية إطارية لاتحاد طاقة مرنة مع وضع أسس سياسة مستقبلية للقضايا

1) Lana Dreyer and Gerald Stang, Op.Cit, p 04.

2) Ibidem.

المتعلقة بتغير المناخ، والتي قالت إن أحد العناصر المهمة في ضمان أمن الطاقة (خاصة بالنسبة للغاز) كان الامتثال الكامل للاتفاقيات المتعلقة بشراء الطاقة من الدول غير الأعضاء. و قد تبع ذلك في فيفري 2016 مقترحات المفوضية الأوروبية للقواعد الجديدة بشأن أمن إمدادات الغاز في الاتحاد الأوروبي، والقواعد الجديدة لاتفاقيات الطاقة بين الاتحاد الأوروبي والدول غير الأوروبية⁽¹⁾. كما يبدو واضحاً من خلال تحليل سياسة الطاقة الأوروبية، بأن الاتحاد الأوروبي يركز على أولوية و ضرورة تأمين مناطق عبور الطاقة، و وضع آليات للتعامل مع الاضطرابات المتوقعة في الإمدادات الناتجة خاصة عن الخلافات السياسية بين روسيا و أوكرانيا من جهة، و كذلك مع بيلاروسيا من جهة أخرى ، و وضع آليات للتنسيق مع دول العبور لضمان وصول إمدادات الطاقة دون أي عوائق.

ما يزيد حساسية الاتحاد الأوروبي من هذه النقطة هو أن أكثر من نصف طاقة الاتحاد الأوروبي يأتي من دول خارج الاتحاد الأوروبي ، وهذه النسبة كانت بشكل عام خلال العقود الأخيرة (على الرغم من وجود بعض المؤشرات التي تبين إلى أن معدل التبعية قد استقر في السنوات الأخيرة). و يأتي الكثير من الطاقة المستوردة إلى الاتحاد الأوروبي من روسيا كمورد رئيسي للغاز خاصة (أكثر من 35 %)، و التي لم تتوانى في تهديد بلدان العبور بتعطيل الإمدادات في السنوات الأخيرة. و تزايدت المخاوف بشأن أمن العرض من روسيا بسبب النزاع في أوكرانيا - كما سلف و ذكرنا آنفاً- . و كرد على هذا الوضع تم تصميم خطط جديدة لأسواق النفط والغاز لضمان اتخاذ جميع الأطراف إجراءات فعالة لمنع وتخفيف عواقب الاضطرابات المحتملة في نقص الإمدادات ، مع إنشاء آليات للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي للعمل معاً للتعامل بفعالية مع أي اضطرابات كبيرة في النفط والغاز قد تنشأ ، و قد تم إنشاء آلية للتنسيق بحيث تتمكن الدول الأعضاء من الرد بشكل موحد وفوري في الحالات الطارئة التي قد تعرف حالات انقطاع في التوريد بالطاقة على غرار ما حدث سنة 2006 و 2007 في أوكرانيا⁽²⁾.

قدمت المفوضية الأوروبية في هذا السياق تقريراً حول "سعر سوق الطاقة" (Energy Price Market) لسنة 2014، تضمن تقييم مدى تأثير الاتحاد الأوروبي بقطع إمدادات الغاز من روسيا لمدة ستة أشهر: و أظهر مدى تبعية و حساسية ألمانيا المشتري الرئيسي للغاز الروسي في أوروبا ، حيث تدفع لشركة "غازبروم" الروسية المصدرة للغاز نحو 15 مليار دولار، في حين أن أعضاء الاتحاد الأوروبي مثل بلغاريا وسلوفاكيا يعتمدون بشكل كامل تقريباً على الغاز الروسي المستورد عبر أوكرانيا. و أشار التقرير إلى أن تصوف الإمدادات الروسية سيشكل خطراً على أسواق

1) European Commission, «Energy production and imports, (Eurostat, 2017), Op.Cit.

2) Ibid.

مثل بلغاريا وبريطانيا، حيث أن هذه الدول لديها قدرات تخزين ضئيلة للغاز، لمدة ثلاثة أسابيع وشهرين على التوالي. في غضون ذلك ، تمتلك ألمانيا احتياطات لمدة نصف عام تقريباً⁽¹⁾.

التنسيق و التعاون مع الجهات الموردة للطاقة إقليمياً و دولياً:

للحفاظ على استقرار في إمدادات الطاقة و كذلك ضمان الحصول عليها بأسعار مقبولة و تنافسية، كثف الاتحاد الأوروبي جهوده للتنسيق و التعاون و خلق شراكات موثوقة مع أطراف دولية تعتبر بدائل و خيارات مهمة لأمن الطاقة الأوروبي، لذلك نجد أن الاتحاد الأوروبي يدعم التعاون ما دون الإقليمي وفق ما هو مناسب في شرق المتوسط، والمغرب والقوقاز الجنوبي. و يرى أنه يجب إتباع منهج و إطار موضوعي جديد لتطوير العمل مع شركاء على غرار تركيا وكازاخستان و تركمانستان وربما العراق و إيران، وستسهل هذه الخطوة العمل والاستثمارات الطاقوية عبر الإقليمية⁽²⁾.

في إطار تفعيل علاقات الاتحاد الأوروبي مع الأطراف الدولية على مستوى الطاقة، نجد هناك عدد كبير من اتفاقيات الطاقة الجديدة والشراكات والحوارات والمعاهدات. وقد وقع الاتحاد الأوروبي اتفاقات حول التعاون في مجال الطاقة مع أوكرانيا في ديسمبر 2005 ، وأذربيجان وكازاخستان في عام 2006 وعرضت شراكة مماثلة مع الجزائر ومصر. في أكتوبر 2005 ، تم توقيع معاهدة مجتمع جنوب شرق أوروبا للطاقة ، بهدف دمج دول البلقان في السوق الإقليمية الأوروبية للغاز والمنتجات النفطية. كما تتبلور مبادرة للتعاون في مجال الطاقة في البحر الأسود. تعمق الحوار بين الاتحاد الأوروبي وأوبك. كما تعرف الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا حول قضايا الطاقة تقدمًا كبيرًا، خاصة مع نيجيريا و الجزائر⁽³⁾.

كما يعمل الاتحاد الأوروبي على تفعيل شراكاته بشكل وثيق مع الصين والهند - بغض النظر عما إذا كانا سيصبحان أعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، باعتبارهما طرفين قويين في معادلة الطاقة الدولية، و ستؤثر الصين والهند بشكل كبير على أسواق الطاقة بمطالبتها المتزايدة على الطاقة ، لذلك صار لزامًا على الاتحاد الأوروبي النظر إليهما على أنهما شريكتان تتقاسمان مصالحهما بدلاً من كونهما منافستين. و هذا أمر مهم بشكل خاص، لأن الولايات المتحدة يمكن أن تصبح أقل انخراطاً في إطار الوكالة الدولية للطاقة، نظرًا لتحسن توازن واردات النفط والغاز⁽⁴⁾.

أما بالنسبة لروسيا و بالرغم من الخلافات الكبيرة معها حول القواعد المنظمة للاستثمار في قطاع الطاقة بروسيا، و كذلك حول السوق و أسعار الطاقة، و تطبيق اتفاقية ميثاق الطاقة الأوروبي، بالإضافة إلى المسائل السياسية و الأمنية، فالاتحاد الأوروبي لا يتعامل بمنطق عدائي

1) World Nuclear Association , (Updated April 2018), Op.Cit.

2) المفوضية الأوروبية ، "مراجعة السياسة الأوروبية للجوار" ، (تقرير مشترك موجه للبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق) بروكسل، 18 تشرين الثاني 2015، ص 13.

3) Richard Youngs, Op.Cit, p 01.

4) Lana Dreyer and Gerald Stang, Op.Cit, p 04.

مطلق مع روسيا، لأنه مدرك تماما لأهميتها بالنسبة لأمنه الطاقوي ، و من هذا المنطلق نجد أن أوروبا تتوجه لروسيا باعتبارها شريك مهم مهيم في توريد الطاقة نحوه، بل و يدعو باستمرار إلى ضرورة إعادة تأطير علاقته مع روسيا في مجال الطاقة على أساس القانونين الدولي والأوروبي⁽¹⁾ لكن هذا لم يمنع الاتحاد من التعامل بحذر شديد، وفق ما تمليه عليه الخبرة التاريخية في علاقاته مع روسيا، التي لم تتخلى عن نزعتها الإمبراطورية التوسعية، ولم تتوانى في استخدام الطاقة كسلاح و أداة أمنية في محطات سابقة.

يحاول الاتحاد الأوروبي أن يدخل سوق الاستثمارات الطاقوية بروسيا بناء على الاتفاقيات الموقعة بينها، و حسب المراقبين فقد يكون من الملائم استئناف حوار هادف مع روسيا بشأن الاستثمارات في قطاعات الطاقة لدى كل طرف (ولا سيما حماية الاستثمار في الاستكشاف والبنية التحتية والتوزيع). كما يأمل الاتحاد الأوروبي إنهاء قضية مكافحة الاحتكار ضد شركة "غازبروم" و تحرير سوق الاستثمار داخل روسيا في قطاع الطاقة، و المطالبة بالسماح للشركات الأوروبية بالدخول فيه، كما تأمل المفوضية الأوروبية بفتح النقاش مجددا حول إمكانية مصادقة روسيا الكلي ميثاق الطاقة الأوروبي، المنظم لأسعار و سوق الطاقة بينهما⁽²⁾.

في مستوى آخر يظل الخليج الفارسي مركز جذب هام بالنسبة لأمن الطاقة الأوروبي، بالنظر للحجم الكبير من الاحتياطات الطاقوية التي يحوز عليها، و قد تنضم إيران إلى قطر كمنتج رئيسي للغاز الطبيعي المسال⁽³⁾.

قد يرغب الاتحاد الأوروبي في إعادة التفكير في منهجه تجاه منتجي الغاز في القوقاز وآسيا الوسطى كجزء من مشروع الممر الجنوبي للغاز. في حين من المرجح أن تظل قطر الشركة الرائدة عالمياً في تصدير الغاز الطبيعي المسال، العديد من المصدرين الأصغر - من أستراليا إلى ترينيداد إلى نيجيريا - يمكن أن يصبحوا شركاء أكثر أهمية بالنسبة للاتحاد الأوروبي . وقد ينضم إليهم في نهاية الأمر مصدرون آخرون مثل تنزانيا و موزمبيق وإسرائيل. وقد يختار الاتحاد الأوروبي أيضاً استيراد المزيد من الغاز الطبيعي المسال من الأمريكتين ، مع اتفاقية التجارة الحرة بين كندا وأوروبا وشراكة التجارة والاستثمار الأمريكية عبر الأطلسية التي توفر فرصاً رئيسية⁽⁴⁾.

من خلال ماسبق يتضح أن دول الاتحاد الأوروبي مدركة لأهمية صياغة سياسة طاقوية خارجية مشتركة، و تزداد الدعوة كل يوم أكثر ل توحيد مواقف الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، فيما يتعلق بسياسة الطاقة، غير أن نجاح هذا المشروع متوقف أساساً على وجود إرادة سياسية فعلية للتوصل إلى حلول أوروبية للمشاكل المشتركة. و في نظر العديد من الخبراء، يتوجب

(1) المفوضية الأوروبية، "مراجعة السياسة الأوروبية للجوار"، مرجع سبق ذكره، ص 13.

2) Lana Dreyer and Gerald Stang, Op.Cit, p 04.

3) Ibidem.

4) Ibidem.

على الساسة الأوروبيين خلق وتبني إستراتيجية أوروبية جديدة للطاقة، لتأمين حاجيات الاتحاد وإعطاء صورة للنموذج الاقتصادي الأوروبي الذي بات مهددا في ظل التقلبات الاقتصادية التي يمر عليها أغلب دول الاتحاد. حيث أصبحت الدعوة إلى توحيد الخطاب في المسائل الطاقوية مطلبا ملحا لمواجهة التحديات التي فرضتها الأزمات المتوالية، غير أن الخلافات في وجهات نظر الدول الأعضاء لا تتبئ بإمكانية الوصول إلى اتفاق موحد، هناك عاملان محددان يحولان دون إطلاق سياسة أوروبية مشتركة وفعالة في المسائل الطاقوية، **الأول:** يتعلق بتردد وتحفظ الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على تحويل (التنازل) اختصاصاتها في المسائل الطاقوية إلى المفوضية الأوروبية، أما العامل **الثاني** فيتعلق بتغليب المصالح الوطنية على المصالح الأوروبية المشتركة (سيادة النزعة الوطنية). ويرجع الدافع المبرر وراء ذلك، إلى وزن وأهمية الطاقة في حسابات المصالح الإستراتيجية لكل دولة عضو في الاتحاد الأوروبي. وعليه بقيت المفوضية الأوروبية تلعب دورا تحكيمياً في المسائل الطاقوية، ومازالت الدول الأوروبية ترفض التنازل عن ملف الطاقة لصالح هياكل الاتحاد الأوروبي في بروكسل. ورغم المضي قدما نحو تحرير سوق الكهرباء والغاز، إلا أنه تبقى العديد من الخلافات التي تتمحور حول تغليب أولوية للمصالح الوطنية على حساب المتطلبات المشتركة بناء الاتحاد الأوروبي⁽¹⁾.

يظهر اختلاف وجهات النظر جليا في رفض ألمانيا وفرنسا مطلبا للمفوضية الأوروبية قصد تفكيك وإعادة هيكلة بعض مؤسسات الطاقة العملاقة لتجنب الاحتكار. كما كان لاتخاذ ألمانيا خطوات عملية للتخلي عن استخدام الطاقة النووية مستقبلا، مزيدا من تعميق التباعد بين توجهات هذه الأخيرة وتوجهات المفوضية الأوروبية للتوسع في إحلال استخدام الطاقة النووية كخيار ممكن لتقليص التبعية الطاقوية وتنفيذ التزاماتها اتجاه اتفاقية "كيوتو" للحد من التغيرات المناخية. حيث تفضل وجهة النظر الألمانية التوسع في إنتاج الطاقات المتجددة (الخضراء) التي لا تشكل خطرا على الأنظمة الحية. كما أن بريطانيا لا تريد على أي نحو التخلي عن مزيد من الصلاحيات الاقتصادية الوطنية ليتم الحسم فيها في بروكسل.

إذا يبقى مستقبل و احتمال قدرة الاتحاد الأوروبي على صياغة سياسة طاقوية موحدة كفيلة بوضع حد للمخاطر التي تهدد أمنهم الطاقوي أمر غير محسوم بشكل تام، و تبقى قضية السياسة الأوروبية الموحدة للطاقة أحد أهم القضايا الاقتصادية الشائكة التي يعتبرها الكثير من المهتمين بالشؤون الأوروبية حجر عثرة أمام النمو الاقتصادي و الأمن الطاقوي داخل دول الاتحاد الأوروبي⁽²⁾.

1) Kristina Notz, « la politique énergétique allemande : entre impératifs nationaux et exigences communautaires », (Paris, IFRI, Mars 2007), pp. 2 – 13.

2) Claude Mandil, **Sécurité énergétique et Union Européenne**, (rapport au Premier Ministre : proposition pour la présidence française, 21 Avril 2008).

خامسا: خلق سوق أوروبية مشتركة للطاقة.

على الرغم من أن الاتحاد الأوروبي قد أصدر تشريعات في مجال سياسة الطاقة لسنوات عديدة ، إلا أن مفهوم تطبيق سياسة الطاقة الملزمة و الشاملة للاتحاد الأوروبي لم تتم الموافقة عليه إلا في اجتماع المجلس الأوروبي غير الرسمي في 27 أكتوبر 2005 في هامبتون كورت. كما تم تناول الموضوع بجدية أكثر مع معاهدة لشبونة الأوروبية لعام 2007، من الناحية القانونية تشمل المعاهدة على فكرة التضامن في الأمور المتعلقة بإمدادات الطاقة والتغييرات في سياسة الطاقة داخل الاتحاد الأوروبي. قبل معاهدة لشبونة ، اعتمد تشريع الاتحاد الأوروبي للطاقة على سلطة الاتحاد الأوروبي في مجال السوق والبيئة المشتركة. لكن من الناحية العملية ، تظل العديد من الكفاءات السياسية فيما يتعلق بالطاقة على مستوى الدولة العضو على المستوى الوطني ، والتقدم في السياسة على المستوى الأوروبي يتطلب التعاون التطوعي من قبل الدول الأعضاء⁽¹⁾.

تم لاحقا طرح فكرة إنشاء ما عرف باتحاد الطاقة، و كانت فكرة إنشاء اتحاد الطاقة الأوروبي^(*) من أهم الأولويات التي أقرها رئيس المفوضية الأوروبية الحالي "جان كلود يونكر (Jean-Claude Juncker) سنة 2014، قبل انتخابه كرئيس للمفوضية الأوروبية، و استند في طرحه إلى أنه في حال تأسس هذا الاتحاد الطاقوي على الوجه الصحيح، فإن سياسة أكثر تنسيقا بين البحوث والاستثمار، وتشجيع الترشيح ودمج أسواق الطاقة، من الممكن أن تحقق ثلاثة أهداف إستراتيجية في وقت واحد، و تكون مهمة بالنسبة لأمن الطاقة للاتحاد الأوروبي، و التي تتمثل في⁽²⁾:

1 -مكافحة تغير المناخ.

2 تزويد أوروبا بالحافز الاقتصادي الذي تحتاج إليه.

3 حماية القارة من صدمات الإمدادات كتلك التي أحدثتها الأزمات في شمال أفريقيا وأوكرانيا.

في عام 2015 ، أصدرت اللجنة الأوروبية رسالة تتعلق بإستراتيجية إطارية لاتحاد طاقة

أوروبي، والتي بينت أن أحد العناصر المهمة في ضمان أمن الطاقة (خاصة بالنسبة للغاز) كان الامتثال الكامل للاتفاقات المتعلقة بشراء الطاقة من الدول غير الأعضاء. و قد تبع ذلك في فيفري

1) Braun, Jan Frederik, « EU Energy Policy under the Treaty of Lisbon Rules: Between a new policy and business as usual"», Working Paper, Politics and Institutions, (24 February 2012), p.14.

(* اتحاد الطاقة (Energy Community): للمزيد من الإطلاع و التفصيل أكثر حول اتحاد الطاقة في الاتحاد الأوروبي، أطلع على الموقع الرسمي للاتحاد على الرابط التالي: <https://www.energy-community.org/legal/treaty.html>

2) إيمون ريان، "اتحاد الطاقة الأوروبي"، قسم الاقتصاد، موقع قناة الجزيرة، نشر في (24-02-2015)، متوفر على الرابط: <http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2015/2/24/%D8%A7%D8%>

2016 مقترحات المفوضية الأوروبية للقواعد الجديدة بشأن أمن إمدادات الغاز في الاتحاد الأوروبي والقواعد الجديدة لاتفاقيات الطاقة بين الاتحاد الأوروبي والدول غير الأوروبية⁽¹⁾.

منذ سنة 2015 تم تبني فكرة خلق اتحاد طاقة أوروبي من طرف المفوضية الأوروبية

كمشروع عملي، فهذا الاتحاد سيجعل الطاقة أكثر أماناً و ستكون مستدامة و قليلة التكلفة ، وسيسهل التدفق الحر للطاقة عبر الحدود و تكون إمدادات الطاقة آمنة في كل دولة من دول الاتحـاد الأوروبي ، كما ستسrahم التقنيات الجديدة والبنية التحتية المتجددة في خفض فواتير الأسر المـنزلية المستهلكة للطاقة، و ستؤدي إلى خلق فرص عمل ومهارات جديدة ، حيث تعمل الشركات على توسيع الصادرات وتعزيز النمو. وسيؤدي إلى اقتصاد مستدام منخفض الكربون و صديق للبيئة ، مما يضع أوروبا في طليعة إنتاج الطاقة المتجددة ، وتقنيات الطاقة النظيفة ، ومكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري⁽²⁾.

بنيت إستراتيجية اتحاد الطاقة بشكل أكبر على إطار عام 2030 للمناخ والطاقة، وإستراتيجية أمن الطاقة الأوروبية. و بناء على هذا يتكون اتحاد الطاقة من خمسة أبعاد وثيقة الصلة ويعزز كل منهما الآخر⁽³⁾:

- 1 -الأمن والتضامن والثقة: تنويع مصادر الطاقة الأوروبية، وضمان أمن الطاقة من خلال التضامن والتعاون بين دول الاتحاد الأوروبي.
- 2 -سوق طاقة داخلية متكامل بشكل تام: تمكين التدفق الحر للطاقة من خلال الاتحاد الأوروبي، عبر خلق بنية تحتية ملائمة وبدون عوائق تقنية أو تنظيمية.
- 3 -تعزيز كفاءة الطاقة: ستؤدي كفاءة الطاقة المحسنة إلى تقليل الاعتماد على واردات الطاقة ، وخفض الانبعاثات ، ودفع الوظائف والنمو.
- 4 -إزالة الكربون (Decarbonising) عن الاقتصاد: يلتزم الاتحاد الأوروبي بالتصديق السريع على اتفاقية باريس والاحتفاظ بقيادته في مجال الطاقة المتجددة.

1) European Commission, «Energy production and imports, (Eurostat, 2017), Op.Cit.

2) European Commission,« Building the Energy Union » , Official website of European Commission ,2018, Available at: <https://ec.europa.eu/energy/en/topics/energy-strategy-and-energy-union/building-energy-union>

3) Ibid.

5 تشجيع الأبحاث، الابتكار والقدرة التنافسية: دعم الابتكارات في تكنولوجيات الطاقة المنخفضة الكربون والطاقة النظيفة، من خلال إعطاء الأولوية للبحوث والابتكار لدفع انتقال الطاقة وتحسين القدرة التنافسية.

منذ إطلاق إستراتيجية الاتحاد للطاقة في فبراير 2015 ، نشرت اللجنة سلسلة من التدابير لضمان تحقيق اتحاد الطاقة. تنشر اللجنة أيضاً تقارير منتظمة حول تقدم اتحاد الطاقة، و أحدثها كانت في نوفمبر 2017. هذا و تتضمن حزمة "الطاقة النظيفة لجميع الأوروبيين" التي نشرتها المفوضية في نوفمبر 2016 ، اقتراحاً بشأن اللائحة حول حوكمة اتحاد الطاقة. وستكون هذه اللائحة أمراً أساسياً لتحقيق أهداف اتحاد الطاقة وضمان اتخاذ الإجراءات الكافية للوفاء بأهداف الاتحاد الأوروبي لعام 2030 الخاصة بالمناخ والطاقة⁽¹⁾.

حظي أمن الطاقة بأهمية واضحة ضمن صنع سياسات الاتحاد الأوروبي، ومع ذلك، فقد ثبت أن صياغة وتطبيق سياسة مشتركة للطاقة أمر صعب. في ظل اختلاف سياسات الطاقة الوطنية على نطاق واسع ، لكن رغم هذا تناضل مؤسسات الاتحاد من خلق أرضية للتوافق على الأولويات المشتركة والتدابير المحددة لأمن الطاقة الأوروبي. ففي الوقت الذي تم فيه إحراز بعض التقدم في مجال الاستدامة، فإن تحقيق سوق مشتركة للطاقة وسياسة طاقة خارجية مشتركة لتأمين الإمدادات لا تزال تواجه عقبات صعبة للغاية⁽²⁾.

قدرة الاتحاد الأوروبي على التحرك نحو تحقيق اتحاد طاقة تعتمد على استعداد البلدان الأعضاء سياسياً، و اقتناعهم بعوائد المشروع الاقتصادية، فرغم أن بعض زعماء القارة أيدوا المبادرة، فإن آخرين كانوا أقل حماساً. وسوف يتمثل الاختبار الحاسم لعزيمتهم الجماعية فيما إذا كانوا على استعداد لدعم مشاريع البنية الأساسية الرئيسية التي تساعد في تحقيق الأهداف الثلاثة جميعها، و خير مثال على هذا المشروع مبادرة الشبكة البحرية لدول بحر الشمال، وهي اقتراح من شأنه أن يربط مزارع الرياح البحرية بشبكة إقليمية جديدة، ويسمح للبلدان بموازنة إمدادات الطاقة المتغيرة عبر الحدود، وهذه الفكرة -التي طُرِحَتْ لأول مرة في مذكرة التفاهم التي وقعت عليها تسع من دول الاتحاد الأوروبي والنرويج عام 2009- تتطوي على إمكانات هائلة. فبحلول عام 2030 يمكن أن تزود رياح بحر الشمال أوروبا بنحو 10% من احتياجاتها من الكهرباء الخالي من الكربون، و لكن إذا كان لهذا المشروع أن يتقدم فإنه يحتاج بشكل عاجل إلى تفويض و قبول سياسي. من الممكن أن نتصور هذه الشبكة المتكاملة كحلقة كبيرة تربط النرويج بالمملكة المتحدة، ثم

1) European Commission, «Energy Security of the European Union», European Union Institute for Security Studies, November, 2013.p.01.

2) Ibidem.

تمتد عبر القناة إلى فرنسا وبلجيكا وهولندا، قبل أن توصل إلى ألمانيا ثم تعود إلى الدول الإسكندنافية. و سيتم تنفيذه لأوروبا بإقامة منطقة تجارة حرة للطاقة المتجددة، والحد من الحاجة إلى التخزين، والقدرة الفائضة لدعم إمدادات الطاقة المتغيرة. و لن تغطي هذه الشبكة تكاليفها بنفسها فحسب، بل إنها بمجرد تشغيلها سوف تخفض تكلفة مزارع الرياح الجديدة بنحو 30%، وذلك من خلال تزويدها بالربط القائم بالفعل بأسواق الطاقة⁽¹⁾.

الواقع أن نظام الطاقة المترابط مهم بشكل خاص بالنسبة للمملكة المتحدة وألمانيا، حيث يمكنهما استغلال فرق الساعة في التوقيت بينهما لتخفيف حدة الارتفاعات والانخفاضات في الطلب. ستستفيد كل دولة من الدول المشاركة في المشروع من بنائه. فلنحتاج الطاقة المتجددة منقطع بطبيعته، ومن الواضح أن العدد الكبير من مصادر الطاقة المتقلبة في ألمانيا مثلا يدفع شبكتها القائمة بالفعل إلى أقصى حدود تحملها. و هذا الربط من شأنه أن يقلل أيضا من عدد خطوط النقل البرية الجديدة التي تحتاج إليها البلاد. و قد أصدرت الحكومة الألمانية ورقة سياسية تحدد كيفية عمل سوق إقليمية أكثر تكاملا، كما تحتاج هولندا وبلجيكا إلى طريقة فعالة من حيث التكلفة لتنمية مواردها البحرية. وتستفيد الدانمارك بالفعل من سوق الكهرباء المترابطة، والدرس الذي تعلمته هو أن زيادة مستوى التكامل والدمج أمر منطقي، و سوف تتمكن النرويج من بيع إنتاجها من الطاقة المائية وتأمين الإمدادات الاحتياطية إذا تسبب تغير المناخ في نضوب المياه. وسوف يسمح التقدم في تكنولوجيا الكابلات لأيرلندا بالربط بفرنسا، وهو ما يوفر طريقا بديلا إلى الأسواق الأوروبية إذا اختارت المملكة المتحدة أن تظل خارج الشبكة⁽²⁾.

الواقع أن أغلب الإطار القانوني والتنظيمي قائم بالفعل منذ سنة 2015، ولا توجد حاجة إلى إدخال تعديلات على معاهدة أو تشريع جديد معقد. فكل المطلوب هو التوجيه السياسي حتى يتسنى للمفوضية الأوروبية أن تنشئ الهياكل الإدارية اللازمة.

إذا توصل الاتحاد الأوروبي والبلدان الأعضاء إلى اتفاق، فسيصبح من الممكن تعزيز اقتصادات هذه البلدان وتحسين أمن الطاقة لديها، وإذا لم يحدث هذا فقد ينتهي بها الحال إلى شراء التكنولوجيا من الصين والولايات المتحدة اللتين ستستثمران في شبكاتهما في السنوات المقبلة. بالإضافة إلى هذا التحدي السياسي الذي يواجه تفعيل اتحاد الطاقة داخل الاتحاد الأوروبي، نجد أن بناء سوق متجانسة للطاقة يواجه مشاكل في البنية التحتية و شبكات نقل الطاقة الغير كافية داخل دول الاتحاد الأوروبي، و التي مازال يعتمد على استيرادها بشكل كبير من الخارج، فللنشاط في مجال الوقود أو نقل الطاقة وتوزيعها وتخزين الوقود وما إلى ذلك يتطلب قدرات تقنية عالية. وبالتالي، فإن الخطاب نفسه المروج داخل الاتحاد الأوروبي و الذي يدعو إلى

(1) إيمون ريان، "اتحاد الطاقة الأوروبي"، مرجع سبق ذكره.

(2) المرجع نفسه.

ضرورة تفعيل مشروع اتحاد الطاقة لتقليل الاعتماد على الواردات خاصة القادمة من روسيا، لا يصل إلى أي مكان إذا لم تكن لدى الاتحاد الأوروبي قدرات تقنية لتنويع مصادر ومصادر إمدادات الطاقة⁽¹⁾. يعود سبب ظهور العديد من المشاكل في البنية التحتية للطاقة غير الكافية داخل الاتحاد الأوروبي. إلى العديد من العوامل:

1 وجود العديد من هياكل الطاقة المختلفة و غير المتجانسة في الدول الأعضاء.

2 -المصالح السياسية والاقتصادية.

3 -موقف شركات الطاقة السلبي في الأسواق المحلية والأسواق الأخرى.

4 -التكاليف العالية لبناء بنية تحتية للطاقة.

هذا هو السبب في أنه من المهم تمكين بناء شبكة نقل متجانسة، الأمر الذي من شأنه زيادة أمن العرض، فضلاً عن القدرة التنافسية في السوق. و هذا لا يمكن أن يتحقق بدون الإمكانيات التقنية لنقل وتخزين ومعالجة ناقلات الطاقة الفردية⁽²⁾.

من خلال ماسبق يمكن القول بأن تحقيق أمن الطاقة وفق مقاربة الاتحاد الأوروبي يستند إلى مختلف الجهود المبذولة للحد من المخاطر التي تهدد أنظمة الطاقة، الداخلية منها والخارجية على حد سواء، وبناء القدرة على التكيف من أجل إدارة مختلف المخاطر. و لتحقيق ذلك يجب توافر :

- ضمان أن تعمل الأسواق حتى تتوافق قوى الطلب والعرض، و تستقر الأسعار بشكل تنافسي.

- تطوير البنية التحتية الكافية للإنتاج والنقل.

- توسيع نظم إدارة المخاطر (الاحتياطات، التخطيط للطوارئ، طرق الإمداد البديلة).

- الحفاظ على حزمة متنوعة من موردي الطاقة.

- الحفاظ و التحكم في الطلب (كفاءة الطاقة).

- اعتبارات أمن الطاقة كذلك يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الأبعاد و الجوانب البيئية، ولا

سيما تلك المتعلقة بتغير المناخ كنقطة مهمة بالنسبة لأمن الطاقة حسب طرح و تصور

الاتحاد الأوروبي⁽³⁾.

- العمل من أجل بناء إستراتيجية طاقوية داخلية و خارجية مشتركة و موحدة لأمن الطاقة.

1) Remigiusz Rosicki, Op.Cit.

2) Ibid.

3) Lana Dreyer and Gerald Stang, Op.Cit, p 01.

المبحث الرابع: مؤشرات تبعية الاتحاد الأوروبي لروسيا في مجال الطاقة (الأزمات الأوكرانية كنموذج).

يواجه الاتحاد الأوروبي تحدي كبير على صعيد أمنه الطاقوي ، ففي مقابل الاحتياطات الداخلية و القدرات الإنتاجية الطاقوية الضئيلة ، يعرف ارتفاع في معدلات الاستهلاك و الطلب الكلي على مختلف مواد الطاقة ، لذلك يلجأ الاتحاد إلى الاستيراد و الاعتماد على الخارج لتعويض و تحقيق التوازن بين الطلب و تأمين الإمدادات اللازمة لتغطية الاستهلاك الداخلي في مختلف القطاعات ، و تعرف أغلب دول الاتحاد تزايدا في الاعتماد و التبعية المفرطة على الواردات الطاقوية بشكل تصاعدي ، و التي فاقت في متوسطها 50% في السنوات الأخيرة من حجم احتياجاته الإجمالية من الطاقة ، ففي سنة 2015 ، جاء أكثر من نصف (54.0%) إجمالي استهلاك الطاقة الداخلية للاتحاد الأوروبي من مصادر خارجية⁽¹⁾. بنسبة بلغت حوالي 20% من إجمالي الطلب العالمي على الطاقة، و يعد بذلك أكبر مستورد للطاقة في العالم ، بتكلفة سنوية تبلغ حوالي 400 مليار يورو⁽²⁾.

بالإضافة إلى ارتفاع حدة تبعية الاتحاد الأوروبي لروسيا للمصادر الخارجية، نجده يواجه تحدي آخر يتمثل في مشكلة انخفاض عدد موردي الطاقة و محدوديتهم، و بالتالي قلة البدائل المتاحة التي يمكن اللجوء إليها في حالة انقطاع الإمدادات الطاقوية من جهة محددة، و خاصة عندما يتعلق الأمر بالمواد الأكثر طلبا و استهلاكاً كالتلنفط و الغاز الطبيعي ، فأغلب دول الاتحاد الأوروبي تعتمد بشكل كبير بل و كلي على الغاز الطبيعي القادم فقط من روسيا. بنسب تتراوح بين 30% و حتى تفوق نسبة 98%. و تعتبر روسيا و النرويج و كذلك بعض الدول من إفريقيا كالجزائر و نيجيريا، بالإضافة إلى عدد محدود جدا من دول الشرق الأوسط كالسعودية، الممولين الرئيسيين للاتحاد الأوروبي من النفط و الغاز.

لكن يبقى لروسيا الحصة الأكبر في إمداد الاتحاد الأوروبي بحاجياته الطاقوية خاصة من النفط و الغاز الطبيعي إلى جانب النرويج بنسبة اقل، فبالنسبة للنفط مثلا في سنة 2015 جاءت الواردات الرئيسية من روسيا (153.2 مليون طن في عام 2015) و النرويج (63.3 مليون طن) و نيجيريا (44.3 مليون طن) و المملكة العربية السعودية (41.7 مليون طن). من الناحية النسبية، قدمت هذه

1) European Commission, «Energy production and imports, (Eurostat, 2017), Op.Cit.

2) World Nuclear Association, (Updated 22 May 2017), Op.Cit,

الدول الأربع 55 % من واردات الاتحاد الأوروبي من النفط الخام. روسيا وحدها بلغت تقريبا 28% من واردات النفط الخام إلى الاتحاد الأوروبي.

أما بالنسبة للغاز الطبيعي و قد شكّل العدد المحدود من البلدان الموردة للغاز الطبيعي ففي عام 2014 ، جاءت 69.1 % من واردات الغاز الطبيعي فقط من روسيا والنرويج ، في عام 2014، كانت روسيا المصدر الرئيسي للغاز الطبيعي بنسبة (37.5 %) ⁽¹⁾.

خلقت هذه الوضعية حساسية كبيرة بالنسبة للاتحاد الأوروبي، خاصة و أن روسيا لجأت أكثر من مرة لاستخدام الغاز أو الطاقة بشكل عام كأداة إستراتيجية في علاقاتها مع دول الاتحاد الأوروبي -كما سبق وذكرنا-، و تعاملت مع الغاز ليس كونه سلعة اقتصادية تحقق لها مكاسب تجارية، بل كسلاح و أداة أمنية تضغط من خلاله على الاتحاد الأوروبي لتغيير مواقفه تجاه قضايا أمنية و عسكرية (توسيع الناتو و الدرع الصاروخي)، و لجأت إلى قطع الغاز عن أوروبا فيما عرف بأزمات الغاز الأوكرانية، و إثر الخلافات و الصدمات الروسية-الأوكرانية في عام 2006 ثم في عام 2009 و 2014، و التي أدت إلى الانقطاعات في إمداد أوروبا بالغاز الروسي، و ساهمت بشكل كبير في إعادة بعث أطلقت من جديد النقاش حول قضية تأمين إمدادات الطاقة لدول الاتحاد الأوروبي ⁽²⁾.

أمام هذا الوضع واجه الاتحاد الأوروبي تهديد مباشر لأمنه الطاقوي عبر أزمات متوالية، تعود خلفياتها إلى تحكم روسيا و سيطرتها في إمدادات الغاز تجاهه ، أين تم قطع هذه الإمدادات و أدت إلى دخول الاتحاد الأوروبي في أزمة طاقة أثرت بشكل كبير على الوضع الاقتصادي و الاجتماعي. خاصة و أن الغاز و النفط من أكثر مواد الطاقة استخداما في المجتمعات الأوروبية - كم سلفنا الذكر-.

نظرا لأهمية الطاقة في الاقتصادي ات الأوروبية، فإن الحكومات الأوروبية يساورها هاجس و ريب إزاء مخاطر التعرض لانخفاض في الإمداد. وبالإضافة إلى كل من التخزين الاحتياطي، ودعم الإنتاج المحلي، و تنويع مصادر الإمداد، فإن الحكومات لديها حوافز لتظل على علاقة طيبة مع الموردين الرئيسيين.

1) Ana Campos, Op.Cit,

(2) فلورنس جوب ، "تقرير حول: أزمة الغاز بأوروبا والدور القطري البديل" ، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 05-07-2014)، ص 03.

في ضوء الأهمية الاقتصادية للطاقة الروسية بالنسبة للاتحاد الأوروبي ، تاريخيا كان الدور الجوهري للغاية الذي لعبته الطاقة الروسية (والسوفيتية) في إمداد الطلب الأوروبي أحد مصادر القلق لدى الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي (الناتو) على مدار عقود. وخلال فترة الاتحاد السوفيتي، تركزت هذه المخاوف على احتمالية النفوذ السوفيتي على الأعضاء الأوروبيين لحلف شمال الأطلسي (الناتو)، حيث كان ينظر إلى رغبات الأوروبيين في التأكد من استقرار إمدادات النفط والغاز الطبيعي على أنها قد تؤدي إلى تفكيك وحدة التحالف. وفي تسعينيات القرن العشرين، غيرت المناقشات السياسية وجهتها إلى مدى موثوقية روسيا كمورد بسبب تدهور البنية التحتية للطاقة الروسية ووجود حالات انخفاض في الإنتاج بسبب انخفاض الاستثمار. و قد انصب التركيز خلال العقد الماضي على انقطاع الإمدادات من الغاز الطبيعي لنشوب نزاعات بين روسيا وبلدي العبور روسيا البيضاء وأوكرانيا. كما أن صناعات القرار قلقون بشأن الآثار المهلكة لحالات الفساد والابتزاز المرتبطة بالتجارة في مجال الطاقة في الدول الأوروبية⁽¹⁾.

بناء على هذا سنتناول في هذا المبحث و نحل أوجه الضعف الأوروبي^(*) الناجمة عن استيراد الطاقة من روسيا. و بالنسبة لجميع الوفود المستورد، يحاول هذا الفصل الإجابة على الإشكالات التالية:

- 1- ما مدى أهمية الإمدادات الروسية لنوع محدد من الطاقة لاقتصاديات الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي؟
- 2- إلى أي مدى يتعرض الاتحاد الأوروبي ككل أو دول أعضاء معينة لمخاطر، بسبب الدور الذي تلعبه روسيا كمصدر للطاقة؟
- 3- ما مدى حساسية و تبعية الاتحاد الأوروبي طاقياً لواردات الطاقة الروسية، و هل تتأثر سلباً كل دول الاتحاد بنفس المستوى أم أن نسب التبعية و التضضر متفاوتة؟
- 4- إلى أي مدى تشكل هيمنة روسيا على إمدادات الطاقة للاتحاد الأوروبي مصدراً لتهديد أمن الاتحاد الأوروبي الطاقوي؟

(1) إف. ستيفن لارابي و آخرون ، مرجع سبق ذكره، ص 30.
(*) نتناول مصطلح الضعف في هذا العنصر من دراستنا، على أنها على أنه حالة أو مجموعة من الحالات تتمتع فيها روسيا بالقدرة على ممارسة النفوذ السياسي أو الاقتصادي أو العسكري على السياسة الأوروبية بوسائل تقوض حرية التصرف والسياسات على الصعيد الأوروبي (و في دراسة لمؤسسة (راند / RAND)، 2017 لـ"إف. ستيفن لارابي و آخرون"، بعنوان: روسيا و الغرب بعد الأزمة الأوكرانية - أوجه الضعف الأوروبية جراء الضغوط الروسية، تناولت الضعف الأوروبي أمام الضغوط الروسية بهذا المعنى المشار إليه).

المطلب الأول: إستراتيجية روسيا للتأثير و إخضاع الاتحاد الأوروبي طاقياً.

تطرقنا في الفصل السابق إلى أهمية الطاقة و دورها الكبير في تحقيق أهداف سياسة روسيا الخارجية في استعادة مكانتها و تأثيرها على المستوى الإقليمي و العالمي، و رأينا أن روسيا لا تتوانى في استخدام الطاقة كسلاح و أداة أمنية في سياساتها الخارجية خاصة تجاه الاتحاد الأوروبي، و تفضل روسيا التعامل مع الاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة ليس كتكتل و اتحاد بل على أساس التعامل الثنائي مع الدول الأوروبية، متجنباً التوقيع على ميثاق الطاقة الأوروبي، الذي يتضمن تحرير سوق الطاقة الروسية، وإنهاء السيطرة الروسية بشبكات نقل الطاقة وصولاً إلى التصدير إلى الخارج. ساهم تمتع روسيا باحتياطات طاوية ضخمة ، بالإضافة إلى سيطرتها و تحكمها في شبكات إمدادات الطاقة نحو دول الاتحاد الأوروبي القادمة من دول آسيا الوسطى - كما سبق ورأينا - ، في إعطاءها قاعدة متينة في التأثير و التحكم في الآخري ن، بحيث أنها تستخدم هذه القدرات الطاقوية لمكافأة أو معاقبة أو التساوم مع دول الاتحاد الأوروبي بما يخدم مصالحها القومية ، من خلال قطع الإمدادات، أو التهديد بقطعها، أو رفع الأسعار قسرياً، أو الاستحواذ على حصص من البني التحتية للطاقة، أو من شركات الطاقة في دول أخرى للتأثير فيها، كما حدث مع الشركة الوطنية لنقل الغاز في روسيا البيضاء (بي-لاروسيا)، أو مع عدد من الدول المتاخمة لها جغرافياً ، مثل أوكرانيا، ودول البلطيق (ليتوانيا، واستونيا، ولاتفيا) وأرمينيا، وجورجيا ومولدافيا، ودول آسيا الوسطى⁽¹⁾.

تتبع روسيا منهج عمل مناطقي في تعاملها الطاقوي مع دول الإتحاد الأوروبي، حتى تجعل سياساتها الطاقوية أكثر تأثيراً و تركيزاً في تحقيق أهدافها، بحيث تقسمه إلى ثلاثة دوائر جغرافية، يحاول من خلالها صانع القرار الروسي استعمال عدة أدوات تحضيرية، ل بناء عوامل التأثير الروسي في سياسات تلك الدول، ابتداء من الاقتصادية و وصولاً إلى مخرجات السياسة الخارجية لتلك لدول، ومن ثم التأثير الأمني الروسي في أمن الطاقة لدول الإتحاد الأوروبي⁽²⁾، و يظهر من خلال هذا التقسيم مدى و مقدار تبعية كل دول ضمن دائرة معينة لمصادر الطاقة الروسية، يتم توزيع هذه الدول على هذه الدوائر على النحو التالي:

أولاً: دول الدائرة الأولى.

تتكون أساساً من دول البلطيق الثلاثة (ليتوانيا، استونيا، لاتفيا) و دولة ألمانيا الفيدرالية، والتي تتفاوت نسب تبعيتها لروسيا في مجال الطاقة، مما يدفعها للتعامل الفردي لتلبية احتياجات سوقها

(1) مصطفى علوي، مرجع سبق ذكره، ص 11.

(2) لخضر نويوة، "أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي: الغاز الطبيعي نموذجاً"، (في: مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية ، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، بوزريعة، الجزائر، العدد 09، أبريل 2017) ، ص 203.

الوطنية، كما تختلف درجة الاختراق الروسي عبر شركات روسية كشركة "غازبروم" و"لوك أويل" لبنيتها التحتية الاستراتيجية في مجال الطاقة.

بداية أحدثت عضوية دول البلطيق الثلاثة لحلف الشمال الأطلسي، والاتحاد الأوروبي صعوبات في علاقاتها مع روسيا، التي تصدر لها ما نسبته 90 % من احتياجاتها من النفط و بنسبة تصل حتى 100 % من الغاز الطبيعي، فتاريخياً تأثرت هذه الدول عند استقلالها عن الاتحاد السوفيتي من انقطاعات إمدادات الطاقة سنة 1990، كمحاولة لمنعها من الانفصال حسب الرؤية السوفيتية قبل التفكك، كما سعت روسيا إلى السيطرة على منشآت الطاقة في دول البلطيق، المكونة أساساً من مصافي تكرير النفط، و شركات توزيع الطاقة، ونلمح ذلك في حالة المجمع النفطي (Mazeikia) في ليتوانيا، الذي يشكل مجمل نشاطه التجاري 10 % من الناتج المحلي الإجمالي لليتوانيا، حيث قامت شركة "لوك أويل" الروسية بالتخفيض من كميات النفط المرسله للمصفاة، رداً منها على شراء الشركة الأمريكية "وليامز الدولية" (Williams International) حصة كبيرة من أسهم المجمع النفطي، أدت عملية التخفيض السابقة إلى فقدان الربح المالي للمصفاة النفطية، مما أضطر الشركة الأمريكية لبيعها لشركة "يوكوس" الروسية عام 2002، واستمرت الجهود الروسية للسيطرة على المجمع النفطي، فعلى الرغم من سيطرة السلطات الروسية على شركة "يوكوس"، إلا أنها كانت متأخرة نظراً لبيع الشركة المسبق للمجمع النفطي لصالح شركة النفط البولندية PKN، قبل سنة 2004، كما حاولت الدولة الروسية السيطرة مجدداً من خلال، شركة "ترانس نفط الحكومية" عبر إعلان الأخيرة سنة 2006، أن جزءاً من خط أنابيب نفط "درو زهب" الذي يوفر النفط الخام لمجمع (Mazeikiiai) تم مؤقتاً إيقافه لإجراء إصلاحات بعد تسرب النفط، ثم الإعلان لاحقاً لشركة "ترانس نفط" أنها لن تعيد فتح خط أنابيب نظراً لعدم ربحيته، ويفسر ذلك على أنه عقاب اقتصادي ل ليتوانيا لمحاولة إتباع سياسة التتويج من طرف دولة ليتوانيا على مستوى قطاع الطاقة⁽¹⁾.

نلمس أيضاً مؤشرات السلوك الروسي نحو دول البلطيق في حالة دولة لاتفيا و استونيا، بدءاً بدولة لاتفيا، حيث قامت شركة "ترانس نفط" الروسية بسلوك مماثل لحالة دولة ليتوانيا، أين قامت بتخفيض شحنات النفط إلى محطة النفط في دولة لاتفيا على مستوى ميناء "فنتسبيلر" سنة 2002، وذلك كمحاولة لتأثير في الاقتصاد اللاتفيا، ولدفع دولة لاتفيا عبر الشركات الروسية للسيطرة على شركة "فينتسبيلس ناقتا" (Ventspils Nafta)، الرئيسية النفطية في لاتفيا.

كما تم معاقبة دولة استونيا سنة 2007، على عملية نقل تمثال تذكاري للحرب السوفيتية من ميدان في وسط عاصمة إستونيا من خلال استغلال احتكار الدولة الروسية لخط السكك الحديدية، وتوقيف تسليم منتجات النفط والفحم لاستونيا⁽²⁾.

1) Steven Woehrel, « Op.Cit, p.12.

2) Ibid, p.13.

تعتبر دول البلطيق الثلاثة الدول الأضعف بين دول المستهلكة لمنطقة الدائرة الأولى، وذلك عند مقارنتها بألمانيا، التي تختلف معها من حيث حدة و مستوى تبعيتها طاقياً لروسيا ، بالنظر إلى درجة و أسلوب التمدد الروسي على مستوى البنية التحتية لقطاع الطاقة ، و كذلك من حيث الوزن الجيوسياسي و الاقتصادي لألمانيا، في وسط وشرق أوروبا و داخل الاتحاد الأوروبي. و بإلقاء نظرة على حقائق أرقام استيراد ألمانيا لاحتياجاتها من الطاقة لسنة 2014⁽¹⁾، يظهر أن 36% من واردات الغاز الطبيعي و 39% من النفط مصدرها روسي، كما أن ألمانيا هي ثالث أكبر شريك تجاري لروسيا، بحيث بلغت الاستثمارات المباشرة الألمانية 09 مليار أورو و أكثر من 6000 شركة ألمانية تنشط في روسيا و تلعب دوراً مهماً في الاقتصاد الروسي⁽²⁾.

يتضح مما سبق، درجة الأهمية الاقتصادية، التي تحتلها ألمانيا بالنسبة للاقتصاد الروسي ، فعلى الرغم من أزمات الغاز الروسية الأوكرانية لسنتي 2006 و 2009، إلا أن العلاقات بين البلدين ، لم تتجه نحو الاتجاه السلبي بل ازداد التعاون، والذي يؤشر له المسعى الروسي في تجنب دولة العبور الأوكرانية بسبب الأزمة بين البلدين، عبر مسارات بديلة تعرف بمسار السيل الشمالي (Nord Stream) و السيل الجنوبي (South Stream)، و يتم نقل كل الصادرات من الغاز الطبيعي الروسي إلى أوروبا، عبر شبكة أنابيب واسعة، و التي تملكها شركة "ترانس نفط" الحكومية الروسية، وتمر هذه الشبكة من الأنابيب عبر أربع نقاط عبور هامة، بحر البلطيق، روسيا البيضاء، تركيا من الجنوب، و يوفر خط السيل الشمالي الروسي، الذي أنجز في سنة 2011، الغاز الطبيعي إلى ألمانيا مباشرة دون المرور بدولة أوكرانيا، كما أن الخط السيل الجنوبي (الذي توقف نجاهه بسبب مشاكل مع دولة بلغاريا)، يمر عبر البحر الأسود خارج الأراضي الأوكرانية، لينقل الغاز الطبيعي مباشرة لكل من بلغاريا إيطاليا واليونان والنمسا⁽³⁾، أيضاً يوفر خط السيل الشمالي 2، الذي يربط روسيا بألمانيا عبر البلطيق فرصاً قوية لزيادة إمدادات ألمانيا من الغاز الروسي، و المفترض بداية تشغيله خلال سنة 2019.

ثانياً: دول الدائرة الثانية.

تتشكل الدول الأوروبية ضمن هذه الدائرة من دول بلغاريا و صربيا و مقدونيا و البوسنة و الهرسك، إضافة إلى دول منها أوكرانيا في الشمال إلى غاية دولة إيطاليا في الجنوب، حيث تتفاوت نسب التبعية لكل دولة أوروبية بدءاً بالغاز الطبيعي الروسي، حسب مجلة (Economist Magazine) لسنة 2012، قدمت النسب التالية الخاصة بكميات استيراد الغاز من طرف عدد من دول الاتحاد الأوروبي ضمن هذه الدائرة، و التي تبين ارتفاع اعتمادها و تبعيتها المفرطة للغاز

1) DW channel, « Germany's Russian energy dilemma », (24/11/2014), Available at:

<http://www.dw.de/germanys-russian-energy-dilemma/a-17529685>

(2) لخضر نويوة، مرجع سبق ذكره ، ص 205.

(3) المرجع نفسه ، ص ص 205-206.

الروسي، و التي منها على سبيل المثال: دولة بلغاريا نسبة الغاز القادم من روسيا بلغت 89% من إجمالي الغاز المستورد ، دولة المجر نسبة 80%، دولة إيطاليا نسبة 29 %، بناء على اختلاف حالة التبعية، تتباين وجهات نظرها لأمن إمدادات الطاقة، انطلاقا من عدة أسباب منها: وضع الدولة الجيوسياسي بالنسبة لروسيا، تموضع الدولة ضمن طريق إمدادات الطاقة من حيث أمنها من تهديدات الصراعات الفعلية و المحتملة في تلك المناطق، كل هذا ينعكس بشكل مباشر على وضعية تبعيتها تجاه روسيا في مجال الطاقة، فالدول القريبة جغرافيا في شرق و وسط أوروبا مازالت تعتمد بشكل كبير على البنى التحتية الموروثة عن حقبة الاتحاد السوفيتي، و بالتالي حصولها على الغاز خاصة يكون عبر هذه الخطوط و الأنابيب في ظل عدم خلق و تطوير شبكة خطوط نقل طاقة أخرى.

المطلب الثاني: مؤشرات ضعف و تبعية الاتحاد الأوروبي للنفط الخام والمنتجات المكررة الروسية و انعكاساتها على أمنه الطاقوي.

يعتمد الاتحاد الأوروبي بشكل كبير على النفط كمادة إستراتيجية و ضرورية لاستمرار أداء الاقتصاد و قطاعات حساسة في المجتمعات الأوروبية كالنقل و التدفئة و الطهي، لذلك يتم استهلاك كميات كبيرة من النفط ضمن نظام الطاقة الأوروبي، - سبق و تطرقنا بالتفصيل في المبحث الثاني من هذا الفصل للاستخدام القطاعي للنفط داخل دول الاتحاد الأوروبي.-

لا يزال النفط هو الوقود الرئيسي في الاستخدام الطاقوي في الاتحاد الأوروبي و تم استهلاك ما يقارب 567.1 (Mtoe) من النفط و المنتجات خلال 2016⁽¹⁾، وهو ما يمثل حوالي 39 % من إجمالي استخدام أوروبا للطاقة بمختلف أنواعها⁽²⁾، و يحتل النفط النسبة الأكبر من الاستعمال مقارنة بباقي الموارد الطاقوية الأخرى ، و هذا ما يجعله يكتسب مكانة هامة في السوق الأوروبية⁽³⁾ ، حيث يستعمل بصفة أكثر في قطاع النقل الذي يأتي في المرتبة الأولى بنسبة تقدر بحوالي 33%، و يليه قطاع السكن بنسبة 27 %، و من ثم قطاع الصناعة بنسبة تفوق 24% ، ثم تأتي باقي القطاعات الأخرى⁽⁴⁾.

حسب الدراسات و التوقعات، فإن نسبة الطلب على النفط سوف تزيد في دول الإتحاد الأوروبي في السنوات القادمة، فمثلا خلال 2002 بلغ حجم الطلب المحلي على النفط 648 (Mtoe) ، و هذه الكمية مرشحة للارتفاع لتبلغ ما مقدراه 743 (Mtoe) سنة 2030، طبقا لبيانات الوكالة الدولية للطاقة (IEA)⁽⁵⁾.

1) European Commission, « **Energy datasheets: EU28 countries** », (Last update February 2018), Op.Cit.

2) European Commission, « **What kind of energy do we consume in the EU?** », Available at: <http://ec.europa.eu/eurostat/cache/infographs/energy/bloc-3a.html>

3) «**Les politiques européennes**», Op.Cit.

4) Ibid.

5) Stefan Lech, Tembohrer, Adrian perrels et [al], Op.Cit, pp16-17.

من هذا المنطلق تتحرك روسيا في تعاملها مع الاتحاد الأوروبي عندما يتعلق الأمر بتصدير النفط، نظرا لأهميته بالنسبة للاتحاد الأوروبي تستغل روسيا هذه الحاجة الملحة للنفط، و تحاول أن تضغط على الاتحاد الأوروبي عبر استخدام النفط كورقة ضغط او مساومة، فروسيا تستحوذ على النسبة الأكبر، و تحتل المرتبة الأولى ضمن قائمة الدول المصدرة للنفط نحو الاتحاد الأوروبي (النرويج، نيجيريا، السعودية، العراق، كازاخستان، أذربيجان و الجزائر) (ارجع إلى الشكل السابق رقم 22).

بلغ إجمالي كميات النفط المستوردة من طرف الاتحاد الأوروبي في سنة 2015 حوالي 535.7 (Mtoe)، أي ما نسبته 88%، من إجمالي النفط المستهلك في الاتحاد الأوروبي التي قدرت بـ 597.6 (Mtoe)⁽¹⁾. و من روسيا وحدها بلغت كمية النفط المستورد في سنة 2015 من روسيا (153.2 مليون طن في عام 2015)⁽²⁾. أي ما نسبته 29% كما هو موضح في الرسم البياني⁽³⁾. ظلت روسيا المورد الرئيسي و المهيمن لواردات النفط الخام نحو الاتحاد الأوروبي، بحيث بلغت حصتها 30.5 % في عام 2005 وارتفعت تدريجيا إلى 32.8 % في عام 2011⁽⁴⁾، و بلغت ذروتها في عام 2013، وعلى أساس صاف، بحيث زودت روسيا الاتحاد الأوروبي بمـ يصل إلى 35 % من المنتجات النفطية الخام والمكررة المستهلكة أو المصدرة من قبل الاتحاد الأوروبي وما يقرب من نصف صافي الواردات⁽⁵⁾.

كما تختلف الدول في الاتحاد الأوروبي من حيث الجهة التي تعتمد عليها في استيراد النفط، فبينما نجد كلا من ألمانيا و بولندا تعتمدان بشكل كبير على صادرات روسيا، نجد أن مصادر فرنسا من النفط أكثر تنوعا، حيث أن نسبة كبيرة منها تأتي من الشرق الأوسط، و كذلك من شم ال إفريقيا، و تبلغ حصة واردات النفط من هاتين المنطقتين حوالي 51%، أما الباقي فيأتيها من بحر الشمال و روسيا. حيث تستورد من بحر الشمال ما نسبته 32% و روسيا بنسبة 23%⁽⁶⁾. بالنسبة لواقع تبعية الاتحاد الأوروبي لروسيا على صعيد النفط و المنتجات النفطية، نجد أن الاتحاد الأوروبي بالنظر على الاستخدام الواسع للنفط يعتمد بشكل كبير على تأمين حاجياته من النفط

1) European Commission, « **Energy datasheets: EU28 countries**», (Last update February 2018), Op.Cit.

2) European Commission, « **Oil and petroleum products - a statistical overview**», (Eurostat, 2016), Op.Cit.

3) European Commission, « **European Union Energy in Figures (2017)** », (Statistical Pocketbook, Publications Office of the European Union, Luxembourg, 2017) (Based On: Eurostat, May 2017), p.26..

4) European Commission, « **Energy production and imports**», (Eurostat, 2017), Op.Cit.

(5) إف. ستيفن لارابي و آخرون ، مرجع سبق ذكره، ص 31.

6) Stefan Lech, Tembohrer, Adrian perrels et [al], Op.Cit, p.17.

من مصادر خارجية، و بلغت كميات النفط المستوردة في سنة 2015 حوالي 535.7 (Mtoe)، أي ما نسبته 88%، من إجمالي النفط المستهلك في الاتحاد الأوروبي التي قدرت بـ 597.6 (Mtoe) ⁽¹⁾. استحوذت روسيا وحدها على 28% من إجمالي ما يتم استيراده من الخارج لسنة 2015. لكن ما يمكن ملاحظته انه ليس كل دول الاتحاد الأوروبي تعتمد بنفس النسبة على النفط الروسي، بل هناك تفاوت بين الدول، ففي الوقت الذي تعتمد فيه دول من الاتحاد اعتمادا كبيرا أو كليا على النفط الروسي، نجد هذه النسبة تكون منخفضة بالنسبة لعدد من الدول الأخرى، و من خلال هذا يمكننا أن نقيس حدود قدرة روسيا على ممارسة الضغط على الاتحاد عبر استخدام النفط كسلعة أمنية و إستراتيجية، و كذلك يتحكم في هذا الأمر حجم الدول و ووزنها داخل الاتحاد، فسيطرة روسيا على إمداد دولة بحجم ألمانيا مثلا أو بريطانيا أو فرنسا يختلف عن سيطرتها على دول لا تمتلك ثقل سياسي أو اقتصادي داخل الاتحاد، كلتوانيا و إيستونيا.

كيف سيتأثر الاتحاد الأوروبي بالقطع الروسي لإمدادات المنتجات النفطية المكررة؟

قد تهدد روسيا بقطع صادرات جميع المنتجات النفطية والمنتجات النفطية المكررة إلى الاتحاد الأوروبي. كما أنها قد توقف صادراتها عن طريق خطوط أنابيب تستهدف بلاد تتم خدمتها من خلال خطوط الأنابيب تلك. وإذا نجحت روسيا في حرمان الاتحاد الأوروبي من هذه المنتجات، ستكون العواقب الاقتصادية وخيمة على الاتحاد الأوروبي.

رغم ذلك فإنه يمكن نقل كل من النفط الخام والمنتجات النفطية المكررة بسهولة تامة، على عكس الغاز الطبيعي الذي لا يمكن نقله إلا عبر خط أنابيب أو سفن بلهظة الثمن أو سيارات صهرج مصممة خصيصا لنقل الغاز الطبيعي المسال. و يتمتع الاتحاد الأوروبي بشكل عام بنظام ضخم وحديث من المحطات ومصافي التكرير وخطوط أنابيب التي تعالج كميات هائلة من النفط الخام والمنتجات النفطية المكررة. ويتم تجهيز مصافي تكرير الاتحاد الأوروبي الضخمة بوحدات متخصصة من أجل تكسير لمواد الخام الثقيلة أو إزالة الكبريت من النفط الخام الحاذق، بما يتيح لها تهيئة عملياتها من أجل قبول مواد خام مختلفة نوعا ما عن تلك الواردة من الموردين العاديين. و نظرا لأن النفط الخام والمنتجات النفطية المكررة تمثل بضائع متداولة عالمي ا تستطيع مصافي الاتحاد الأوروبي الاستفادة من مجموعة واسعة من المواد النفطية الخام المستوردة للحفاظ على عملياتها⁽²⁾.

بفضل البنية التحتية القائمة، يتمتع قطاع النفط بغرب أوروبا بمرونة كبيرة فيما يتعلق بمعالجة المصادر البديلة لإمداد النفط الخام، والتعامل مع الانقطاعات بطرق معتمدة للإمداد. ومن لن تتكبد

1) European Commission, « Energy datasheets: EU28 countries», (Last update February 2018), Op.Cit.

(2) إف. ستيفن لارابي و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 31.

الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي تكاليف باهظة إذا قررت روسيا حظر مبيعات النفط إلى الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي أو حلف شمال الأطلسي فأسواق النفط العالمية متكاملة، وتوجيه المبيعات الحالية بواسطة روسيا إلى أسواق أخرى قد يحرر النفط المباع مسبقا في تلك الأسواق من أجل بيعه إلى الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي⁽¹⁾.

قد تختار روسيا إيقاف جميع صادراتها من النفط ومنتجات النفط المكررة من أجل التصدي لقدرة الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي على الحصول على نفط بديل من مصادر أخرى، نتيجة للقطع الروسي، ونظرا لأن روسيا تعد ثاني أكبر مصدر للنفط ومنتجات لنتف المكررة في العالم، فسوف يؤدي قطع روسيا للصادرات إلى هزة في الإمداد العالمي مما سيؤدي إلى ارتفاع في أسعار السوق العالمية للنفط وهو ما يعني ببطء النمو أو التعجيل بركود عالمي. ولكن خطوة كهذه من شأنها أن يكون لها عواقب كارثية أكثر على الاقتصاد الروسي. حيث إن إنتاج النفط وتكريره يمثلان ما يعادل خمس إجمالي الناتج المحلي لروسيا، ويشكل كل من النفط ومنتجات النفط المكررة نصيب صادرات روسيا، ولهذا من غير المرجح أن تتخذ الحكومة الروسية قرارا بوقف تصدير النفط والمنتجات النفطية المكررة بالكامل. بدلا من ذلك، قد توقف روسيا شحن النفط إلى أوروبا الوسطى عبر أنابيب نفط مخصصة من أجل استهداف دول بعينها. يتشعب خط أنابيب، أو بالأحرى خطوط أنابيب، دروجبا (أو الصداقة) داخل روسيا، حيث يوجد فرع يجتاز روسيا البيضاء إلى بولندا لينتهي في ألمانيا الشرقية، والفرع الآخر يعبر أوكرانيا حيث يتشعب مرة أخرى إلى سلوفاكيا والمجر. وجميع المصافي الرئيسية في دول حلف وارسو السابق يتم خدمتها بواسطة خط أنابيب دروجبا. و في حالة تم إغلاق خط الأنابيب هذا، فإن هذه المصافي سوف تنقل النفط من مصادر بديلة للنفط الخام من أجل تعويض غياب النفط الروسي ولكن بتكلفة أكبر. وتتمتع هذه المصافي بأوروبا الوسطى بتوصيلات لخطوط أنابيب بديلة إلى الموانئ ولكن سعة خطوط الأنابيب البديلة هذه ستكون غير كافية كي تسمح لها بالتشغيل بكامل طاقتها ما يعني فرض تكاليف مالية على هذه الشركات⁽²⁾.

على الرغم من هذا، سيكون الاتحاد الأوروبي قادرا على الاستجابة لخطوة كهذه بفضل سعة التكرير الكبيرة الفائضة للدول الأعضاء. إذا قررت روسيا إيقاف تصدير النفط إلى الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي في أوروبا الوسطى، فسيكفي إنتاج النفط المكرر الحالي للاتحاد الأوروبي لتغطية احتياج دول الاتحاد تاركا فائض تصدير صغير للغاية ولكنه ضروري. كما يمكن أن يزيد إنتاج التكرير عن طريق تشغيل هذه المصافي عند مستويات سعة شبه كاملة. هذا لن يكون سهلا لقطاع التكرير بالاتحاد الأوروبي سيضطر إلى تعديل طرق الإنتاج والتوزيع الموجودة بشكل يزيد من ناتج المنتجات المكررة من المصافي الساحلية التي تتمتع فعليا بإمكانية الوصول السهل إلى النفط الخام

(1) المرجع نفسه، ص 32.

(2) المرجع نفسه.

البحري، وينقل هذه المنتجات المكررة إلى أوروبا الوسطى من أجل تعويض الناتج المخفض من المصافي الواقعة على خط أنابيب دروجبا. و مع ذلك ستكون روسيا في مأزق أصعب لأن سعة الموانئ الموجودة لديها وخطوط الأنابيب الموصلة إلى الموانئ أصغر بكثير من أن تتعامل مع النفط المصدر حاليًا عبر خط الأنابيب. وبالتالي فإن اتخاذ روسيا قرار بإيقاف شحن النفط إلى دول أوروبا الوسطى سيفرض تكاليف إضافية كبيرة على روسيا (فيما يتعلق بالصادرات المنخفضة) أكثر من أهدافها المنشودة⁽¹⁾.

المطلب الثاني: مؤشرات تبعية الاتحاد الأوروبي للغاز الطبيعي الروسي و انعكاساتها على أمنه الطاقوي.

لا يختلف الوضع بالنسبة للغاز في علاقات روسيا بالاتحاد الأوروبي عن النفط و المنتجات النفطية، فواردات الغاز تبقى مرتفعة و تتجاوز نسبة اعتماد الاتحاد الأوروبي على الغاز و الروسي على نسبة اعتماده و تبعيته للنفط، و يعتبر الاتحاد الأوروبي مستوردا صافيا للغاز⁽²⁾. بسبب احتياجاته و قدراته الإنتاجية المحدودة والمتضائلة من الغاز الطبيعي، بحيث لا يتجاوز حجم احتياطي دول الاتحاد مجتمعة 3.5% من احتياطات الغاز الطبيعي عالميا⁽³⁾، و قد سجل خلال سنة 2014 إنتاج الغاز على مستوى الاتحاد الأوروبي انخفاضا بنسبة 11.2% من مستويات عام 2013⁽⁴⁾. و قد شكل الاعتماد المتزايد على واردات الغاز الخارجية تحديا أمام أمن الطاقة الأوروبي، خاصة أمام نقص مورديه، ما جعله في تبعية و حساسية كبيرة تجاه الغاز الروسي، في الوقت الذي يلعب الغاز دورا مهما هو الآخر على غرار النفط في استمرار أداء الاقتصاد الأوروبي، و لاستخداماته الحيوية و الحساسة، خاصة في مجال توليد الكهرباء الضرورية في عمليات التصنيع و كذلك استخداماته في عملية التدفئة. بالإضافة إلى قطاع الكهرباء، بحيث يتم استخدام أكثر من نصف كميات الغاز المقدر بـ (59 مليون طن نفط مكافئ) كمداخلات في محطات التوليد الكهربائية، (ما يقارب 19% من الكهرباء المولدة في الاتحاد الأوروبي تأتي من الغاز)⁽⁵⁾، بالإضافة لاستخداماته في إنتاج الحرارة (26%)، و القطاع السكني (30%)⁽⁶⁾ -سبق و تطرقنا للاستخدامات القطاعية للغاز في المبحث الثاني من هذا الفصل-.

يعتمد الاتحاد الأوروبي بشكل كبير على مصادر خارجية لتأمين حاجياته من الغاز الطبيعي، و تعتبر واردات الغاز الطبيعي، ثاني أكثر الواردات ارتفاعا من حيث نسبتها بعد

(1) المرجع نفسه، ص 33.

(2) European Commission, «In-depth study of European Energy Security», Op.Cit, p.37.

(3) جمال الدين بن عمير و عمر قيرة، مرجع سبق ذكره، ص 10.

(4) Ana Campos, Op.Cit.

(5) Ibid.

(6) European Commission, «Towards a European Strategies for the Security of Energy Supply», Op.Cit, p40..

النفط ومنتجاته، بحيث استحوذت على أكثر من 60 % من إجمالي وارداته الطاقوية بين عامي 2005 و 2016 ، و بلغت كميات الغاز الطبيعي المستوردة في سنة 2016 حوالي 268.9 (Mtoe)، أي ما نسبته 70%، من إجمالي الغاز الطبيعي المستهلك في الاتحاد الأوروبي الذي قدر بـ 382.9 (Mtoe)، في المقابل أنتج الاتحاد الأوروبي بدوله الـ (28) الغاز الطبيعي فقط 109.5 Mtoe في سنة 2016⁽¹⁾. وهذا ما يعكس حجم العجز بين معدلات الإنتاج و الاستهلاك، لذلك يلجأ الاتحاد الأوروبي إلى الخارج لاستيراد ما ينقصه لتأمين حاجته للغاز الطبيعي.

مصادر و جهات تأمين الغاز الطبيعي للاتحاد الأوروبي الخارجية محدودة، مقارنة بحجم الطلب على الغاز، و قد شكّل العدد المحدود من البلدان الموردة للغاز الطبيعي تحدياً أساسياً لأمن العرض في الاتحاد الأوروبي. تستحوذ روسيا على النسبة الأكبر، و تحتل المرتبة الأولى ضمن قائمة الدول المصدرة للغاز نحو الاتحاد الأوروبي، ففي سنة 2013 صدرت ما نسبته 41 % من الغاز الطبيعي الذي استهلكه الاتحاد⁽²⁾ (ارجع إلى الشكل السابق رقم 23). و في عام 2014 ، جاءت 69.1 % من واردات الغاز الطبيعي فقط من روسيا والنرويج، و ظلت روسيا المصدر الرئيسي للغاز الطبيعي بنسبة (37.5%)⁽³⁾. بينما تساهم كل من الجزائر و ليبيا و نيجيريا و قطر و ترينيداد و توباغو بنسبة لا تفوق 23.6 % من حجم واردات الغاز في الاتحاد الأوروبي، على العموم أمدت روسيا طيلة العقد الفائت الاتحاد الأوروبي بمعدل تراوح بين 20 % و 25 % من استهلاكها للغاز الطبيعي⁽⁴⁾. و هذا ما يشكل مصدر قلق للاتحاد الأوروبي العاجز على التخلص من الهيمنة الروسية في مجال إمدادات الغاز و خلق البديل الذي يسمح له بالتخلص من التبعية و الخضوع لروسيا في مجال استيراد الغاز الطبيعي.

من المرجح أن يحدث تغييراً على مستوى الطلب على الغاز الطبيعي في الآت حاد الأوروبى، لينتج نحو المزيد من الاعتماد على الخارج بشكل أكبر، فمع انخفاض الإنتاج المحلي للغاز في الاتحاد الأوروبي (انخفض بنسبة 41% خلال السنوات العشر الماضية) ، ومع توقع استمرار الانخفاض ، فإن واردات الغاز سوف تزيد أكثر⁽⁵⁾.

فيما يخص الكميات وقيمتها بالنسبة إلى شركة "غازبروم"، تعد ألمانيا وإيطاليا وتركيا أكبر المستوردين الأوروبيين للغاز الطبيعي الروسي. وتليهم بصورة أبعد من ذلك اقتصادات بولندا وفرنسا وجمهورية التشيك والمجر والنمسا وجمهورية سلوفاكيا وهولندا وفرنلندا ، يوضح الشكل التالي هذه

1) Ana Campos, Op.Cit.

(2) إف. ستيفن لارابي و آخرون ، مرجع سبق ذكره، ص 36.

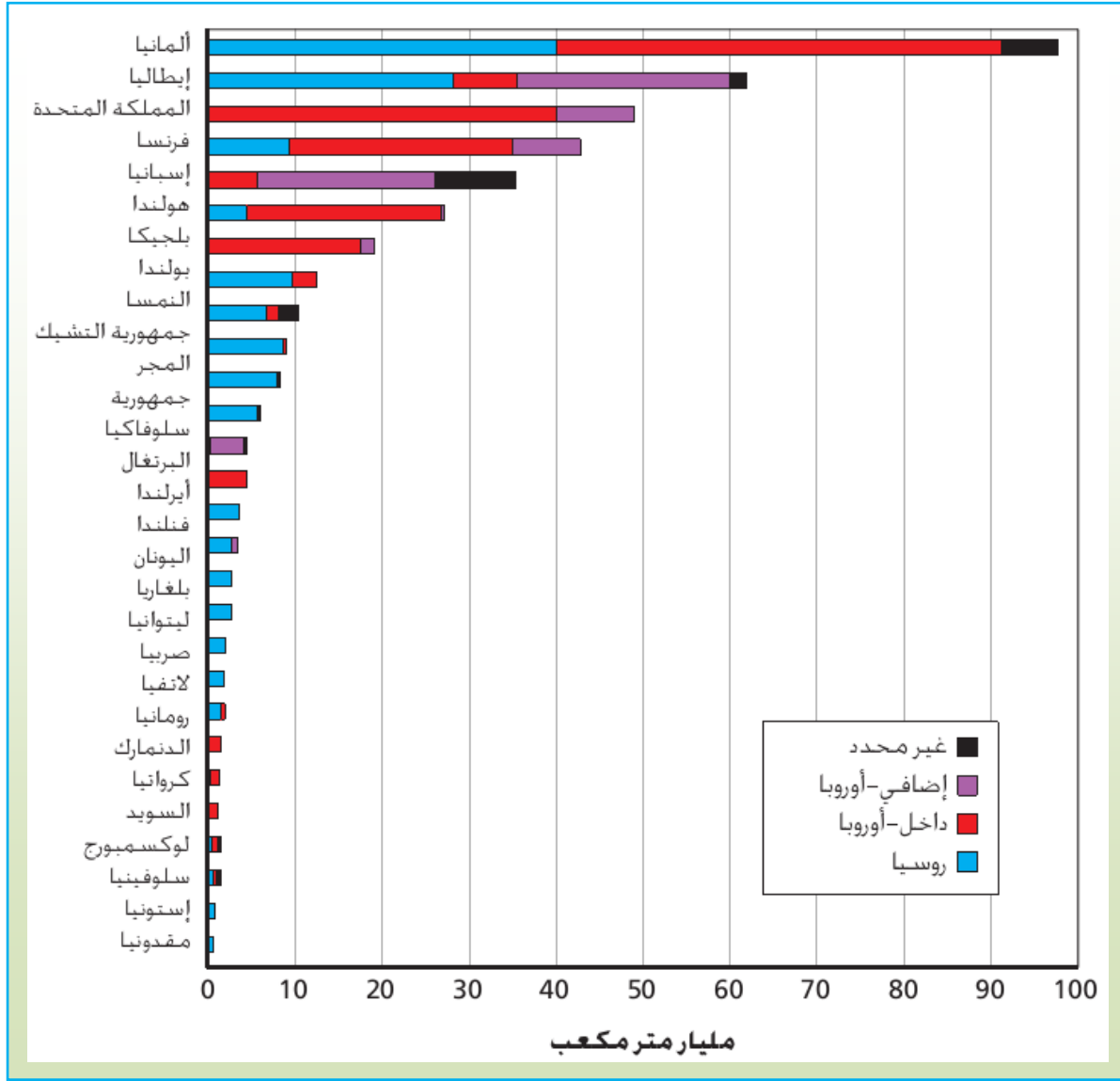
3) Ana Campos, Op.Cit,

(4) إف. ستيفن لارابي و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 36.

5) Koen RADEMAEKERS & others, «EU Energy Independence, Security of Supply and Diversification of Sources», (European Parliament: Directorate General for Internal Policies, ,European Union, Brussels, in February 2017), p.07

النسب من الغاز الطبيعي المستورد من روسيا حسب كل دولة من دول الاتحاد الأوروبي، حسب الجهة التي تعتمد عليها الدول في الحصول على الغاز:

الشكل (25): حصة روسيا من واردات الغاز الطبيعي للاتحاد الأوروبي في 2013 (مليار متر مكعب)



المصدر: مكتب الإحصاء الأوروبي. (RAND RR1305-4.1)

على أساس المعطيات المبينة في الرسم البياني، فإن حصة الواردات الروسية من إجمالي استهلاك الغاز الطبيعي للاقتصاديات الصغيرة في جنوب شرق أوروبا ووسطها وشمالها أكبر بشكل عام من اقتصادات غرب أوروبا (1).

(1) إف. ستيفن لارابي و آخرون ، مرجع سبق ذكره، ص 36.

واضح إذا أن مستوى اعتماد الدول الأوروبية على الغاز الروسي غير متجانس، بحيث يؤثر الاعتماد على الغاز الطبيعي الروسي في الدول الأوروبية بطرق مختلفة. فمثل بلغاريا وسلوفاكيا وإستونيا ولاتفيا والمجر وليتوانيا نجد مستوى تبعيتها مرتفع جدا للغاز الطبيعي الروسي (ما بين 90% إلى 100% من واردات الغاز الطبيعي من روسيا)⁽¹⁾. بينما نجد أن غرب أوروبا تنتج حصة كبيرة من الغاز الطبيعي الذي تستهلكه محليا، كما هو الحال بالنسبة لهولندا والمملكة المتحدة وألمانيا وإيطاليا والدانمارك، فجميعها دول تنتج بعضا من الغاز الطبيعي. وتعد النرويج مصدرا رئيسيا للواردات لغرب أوروبا، كما تمتد أنابيب الغاز الطبيعي إلى غرب أوروبا من الجزائر وليبيا وتحصل على إمدادات الغاز الطبيعي المسال من نيجيريا، وقطر، ومصر، و ترينيداد و توباغو⁽²⁾. من ناحية أخرى، فإن دول مثل البرتغال وإسبانيا والدانمارك أو أيرلندا خالية تماما من الصادرات الروسية⁽³⁾، كذلك الأمر بالنسبة للمملكة المتحدة التي تعتبر دولة منتجة و غنية بالغاز لكنها -كما سبق و ذكرنا- لم تبقى دولة مكتفية ذاتيا على مستوى الغاز بل تحولت على دولة مستوردة بعد تراجع احتياطياتها-، و بقيت هولندا هي الدولة الوحيدة التي لم تلجأ حتى الآن إلى استيراد الغاز من الخارج، نظرا لما تتمتع به من احتياطيات و قدرات إنتاجية كبيرة تجعلها تستغني عن الاستيراد الخارجي.

هذا و تسجل باقي الدول عجزا في ميزانها التجاري بحيث تعتمد على استيراد الغاز بنسب كبيرة، حتى الدول المنتجة منها كألمانيا مثلا، التي تمتلك تقريبا ما نسبته 0.2% من احتياطي الغاز العالمي، و تساهم في إنتاج الغاز أوروبا بنسبة تفوق 5.5% من إجمالي إنتاج الغاز في الاتحاد الأوروبي. تبقى عاجزة على تلبية الطلب الداخلي بها من الغاز، و تلجأ في المقابل إلى تغطية هذا النقص باستيراد حوالي 75% من احتياجاتها من روسيا و النرويج بشكل أساسي⁽⁴⁾. هذا و تشير الإحصائيات -كما سبق و تطرقنا لها- إلى أن حوالي 80% من دول الاتحاد (22 دولة)، تكاد تتعذر حصتها في إنتاج الغاز، بحيث تتراوح بين 0.0 و 5 (Mtoe) كأقصى تقدير، و هذا ما يجعل حدة تبعيتها للخارج مرتفعة. فمثل سلوفينيا مالطا ليتوانيا لاتفيا قبرص إستونيا، لا تنتج نهائيا الغاز و بالتالي تعتمد بشكل كلي على استيراد حاجياتها من الغاز، خاصة الغاز الروسي، و تبين الخريطة المئوية توزيع النسب و تفاوتها بين دول الاتحاد الأوروبي الشرقية و الوسطى و الدول الغربية، فيما يتعلق ب وارداتها من الغاز الروسي :

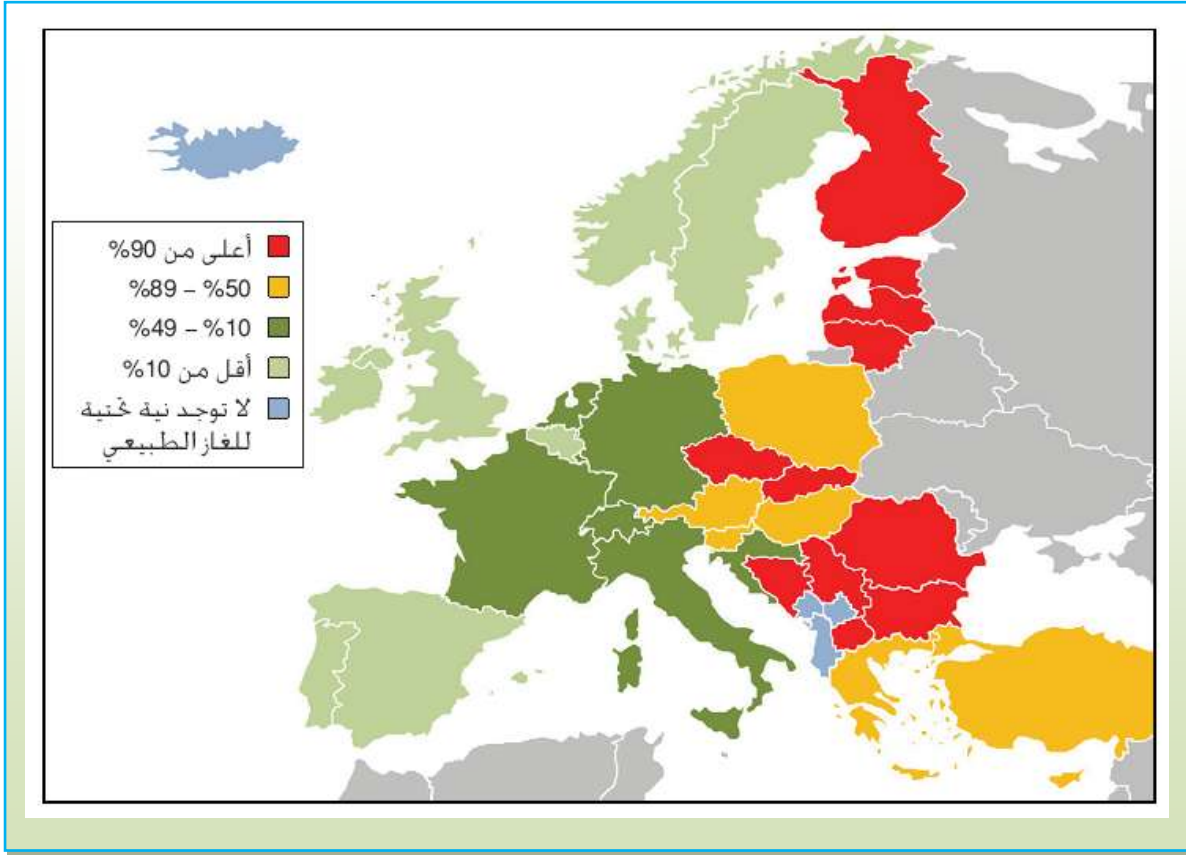
1) Ana Campos, Op.Cit,

(2) إف. ستيفن لارابي و آخرون ، مرجع سبق ذكره، ص 36.

3) Ana Campos, Op.Cit,

4) « An Energy Summary of Germany », (CSLF. 1 Dec, 2005), Available at:
<http://www.cslforum.org/Germany.htm>

الخريطة (09): الحصة النسبية للإمدادات الروسية من واردات الغاز الإجمالية في أوروبا.



المصدر: مكتب الإحصاء الأوروبي، الوكالة الدولية للطاقة، شركة غاز بروم، تقديرات (RAND) (2017).

حسب ما تبينه الخريطة فدول البلطيق ودول جنوب شرق أوروبا هي أكثر الدول الأوروبية اعتمادا على روسيا في استيراد الغاز، ولديها إمكانية وصول محدودة أو منعدمة إلى موردين بديلاء عن الغاز الروسي مقارنة بدول غرب أوروبا التي يلعب الغاز الطبيعي دورا صغيرا نسبيا في إمدادات الطاقة بصورة عامة. و مع ذلك، لا تزال هناك إمكانية كي يلعب دورا كبيرا في أغراض معينة، مثل التدفئة المحلية⁽¹⁾.

كيف ستتأثر أوروبا بعواقب قطع الغاز الروسي؟ و ماهي حدود و قدرة روسيا على استخدام سلاح الغاز في الضغط و المساومة في سياستها الخارجية تجاه الاتحاد الأوروبي؟

بناءا على المعطيات و المؤشرات السابقة، تبين مدى هيمنة روسيا في توريد الغاز للاتحاد الأوروبي مقارنة بباقي الموردين ، و نظرا لارتباط العديد من الدول الأوروبية بإمدادات الغاز الروسي ، كيف سيضر قطع هذه الإمدادات باقتصادياتها؟ و في مستوى آخر : إلى أي مدى قد تكون

1) International Monetary Fund, « Russian Federation: Staff Report for the 2014 », (Staff Report for the 2014 Article IV .Consultation,” IMF Country Report No. 14/175, Washington, D.C., June 11, 2014), p. 19.

الهدول الأوروبية، على الصعيدين الفردي والجماعي، معرضة لاحتمالات قطع روسي كامل محتمل أو تخفيض لإمداد الغاز الطبيعي أو قطعه من خلال خطوط أنابيب معينة.

يتوقف مدى تضرر الاتحاد الأوروبي من قطع الإمدادات الروسية من الغاز الطبيعي بـ:

- 1 توفر مصادر أخرى بديلة للغاز الطبيعي.
- 2 إمكانية أن تحل أشكال أخرى من الطاقة محل إمدادات الغاز الطبيعي التي نقصت.
- 3 حدة العواقب على الاقتصاد إذا لم يتم العثور على بدائل للغاز الطبيعي المفقود.

من هذا المنطلق تتوقف قدرة الاتحاد الأوروبي على تجنب أي انعكاسات سلبية ناتجة عن قطع روسيا لإمدادات الغاز على إمكانية إيجاد بديل له، و كلما زادت صعوبة إيجاد إمدادات بديلة للغاز الطبيعي، قل الوقود البديل الذي يمكن استخدامه لاستبدال الغاز الطبيعي. و لذلك كلما زادت أهمية الوقود و مكانته بالنسبة إلى الأعمال الصناعية و التجارية و الاستخدامات المنزلية، كان تأثر الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي بالقطع أكبر⁽¹⁾.

في هذا السياق قدمت العديد من الدراسات تحليلها الخاص لما يحتمل أن تقوم به أوروبا بدون الغاز الطبيعي المستورد من روسيا، و من أهمها:

1 - تحليل "معهد أوكسفورد لدراسات الطاقة"، في دراسة أجراها حملت عنوان: "تخفيض الاعتماد الأوروبي على الغاز الروسي: فصل تأمين الغاز الطبيعي عن السياسات الجغرافية". ينصب تركيز هذه الدراسة على ما إذا كانت أوروبا قادرة على التوقف عن استيراد الغاز الطبيعي من روسيا مع وجود فاعلية من حيث التكلفة. حيث تلعب التكاليف التنافسية دورا مهما في التحليل، و خلصت الدراسة إلى أن الواردات من روسيا ستظل مصدرا تنافسيا كبيرا للغاز الطبيعي لدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي، وأن فكرة التخلي عن الحصول على واردات الغاز الطبيعي من روسيا سيكون أمر صعبا و مكلفا⁽²⁾.

2 - دراسة للمفوضية الأوروبية في تموز (يوليو) 2014، عكفت على تحليل كيفية صمود الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي في حالة قطع واردات الغاز الطبيعي القادمة من روسيا لمدة ستة أشهر، على أن يتبع ذلك نوبة برودة تمتد لأسبوعين، و تبحث الدراسة سيناريوهين، الأول يشمل تعامل كل دولة بمفردها مع الأزمة ، والثاني يشمل تعاون الدول الأعضاء من خلال مشاركة إمدادات الغاز⁽³⁾. وتخلص الدراسة إلى أن دول البلطيق وعدد من الدول في جنوب

(1) إف. ستيفن لارابي و آخرون ، مرجع سبق ذكره، ص 36.

(2) المرجع نفسه.

3) European Commission, « Communication from the Commission to the European Parliament and the Council on the Short Term Resilience of the European Gas System Preparedness for a Possible Disruption of Supplies from the East During the Fall and Winter .of 2014/2015», (SWD(2014) 322 Final, Brussels, October 16, 2014).

شرق أوروبا ستواجه مشكلات عديدة في توفير ما يكفي من الغاز الطبيعي للمواطنين والأعمال التجارية، وذلك في حال قررت الدول الأعضاء التعامل مع الأزمة بشكل فردي. وإذا قررت الدول الأعضاء التعاون فيما بينها، فإن هذا كفيل بتخفيف الأثر الأكبر للقطع ونوبة البرودة⁽¹⁾.

3 - دراسة خاصة بمركز راند (RAND)، قدمت تحليلاً لنقاط الضعف التي ستصيب الاتحاد الأوروبي نتيجة قطع واردات الغاز الطبيعي الروسي، ليقدّم إجابات عن أسئلة مختلفة عن تلك التي طرحتها دراسات معهد أوكسفورد لدراسات الطاقة والمفوضية الأوروبية. حيث إن تقرير معهد أوكسفورد لدراسات الطاقة يقيم كلفة قرار الاتحاد الأوروبي وجدواه بالتخلي عن إمدادات الغاز الروسي، بينما يقيم راند العواقب الاقتصادية على الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي من القرار الروسي بقطع الواردات. وفي حين تتولى دراسة المفوضية الأوروبية تقييم عواقب إيقاف الإمدادات الروسية للغاز لمدة ستة أشهر، يقيم مركز راند عواقب القطع غير المحدد بمدة زمنية على الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي. وفي تحليله اعتمد مركز راند على البيانات الواردة من مكتب الإحصاء الأوروبي وغيرها من البيانات لمتعلقة بطرق استهلاك الغاز الطبيعي و الطاقة حسب الدولة، وإمكانية الاستبدال بوقود بديل، وخطوط الأنابيب، ومصادر التوريد البديلة. كما يعتمد راند في هذه الورقة على البيانات المستخلصة من دراسات معهد أوكسفورد لدراسات الطاقة والمفوضية الأوروبية. و يفترض دراسة راند أن الاتحاد الأوروبي سيضطر إلى استبدال 110 مليارات متر مكعب من الغاز الطبيعي سنوياً في حالة قررت روسيا قطع صادرات الغاز الطبيعي إلى الاتحاد الأوروبي، فهذا يمثل متوسط حجم الغاز الطبيعي الوارد من روسيا بين العامين 2009 و 2012، كما أن كمية الغاز الطبيعي المستوردة في 2013 التي تبلغ 126 مليار متر مكعب كانت استثناء بسبب الشتاء البارد، من أجل مواكبة قطع الغاز الروسي بهذا الحجم لفترة طويلة من الوقت، ستضطر الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي إلى إيجاد إمدادات بديلة، والاستبدال بوقود آخر، أو الاقتصاد في استخدام الغاز الطبيعي⁽²⁾.

ردود فعل الإتحاد الأوروبي و محدوديتها في مواجهة أزمات قطع إمدادات الغاز الروسي:

يعمل الإتحاد الأوروبي على وضع آليات لمواجهة أزمات قطع الغاز في حال تكرر وقوع ما حدث في أوكرانيا و بيلاروسيا سنتي 2006 و 2009، و العمل على إيجاد البدائل و تطوير خطط تكون كفيلة بتخفيف أضرار انقطاع إمدادات الغاز و تجنب آثارها السلبية خاصة ما تعلق منها ببعض القطاعات الحساسة التي تستهلك الغاز بكميات كبيرة، على غرار الاستخدامات المنزلية في التدفئة و الطهي.

(1) إف. ستيفن لارابي و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 37.
 (2) المرجع نفسه.

في حالات الأزمات يمكننا قياس مدى حدة تبعية الاتحاد الأوروبي و حساسيته من استيراد الغاز الروسي بشكل كبير، و كذلك يختبر الاتحاد في مدى قدرته على تجاوز مثل هذه الحالات الاستثنائية، و مدى تمكنه من خلق البديل في الظروف العادية أو في حالات الأزمات. من هذا المنطلق، تركزت الجهود الأوروبية والتي تعود إلى سياسة تنويع الإمدادات من الطاقة لسنة 1959، (سنة اكتشاف حقل غاز طبيعي بدولة هولندا)، مروراً إلى الصدمة النفطية لسنة 1973، وما استحدثته من مفاهيم منها، بداية التأسيس لمفهوم أمن الطاقة، ومفهوم التخزين الاستراتيجي. و نحو تعزيز أمن الإمدادات من الغاز الطبيعي، لتخفيف التبعية الأوروبية طاقوي لروسيا، وتجنباً للمساعي الروسية لزيادة النفوذ الروس ي ضمن دوائر جديدة داخل دول الاتحاد الأوروبي، و وصولاً إلى استحدثاته الأطر الرئيسية لجهود الاتحاد الأوروبي من إجراءات توزعت ضمن مجموعتين من الإجراءات الداخلية والخارجية لأمن الطاقة، والتي أجملت أهدافها وثيقة رقم (COM 330) الصادرة عن مفوضية الاتحاد الأوروبي في ماي 2014، و المعنونة بـ"الاستراتيجية الأوروبية لأمن الطاقة لعام 2014"، والتي حددت مجموعة من الأهداف الرئيسية، التي تسعى من خلالها إلى إيجاد حلول ناجعة لتجاوز الأزمات و تقليل التبعية للواردات الخارجية خاصة من روسيا، و يتمحور اهم ما جاء فيها فيمايلي:

- 1 إجراءات فورية، تهدف إلى زيادة قدرة الاتحاد الأوروبي، للتغلب على الانقطاعات الكبرى خلال فصل الشتاء 2014/2015.
- 2 تعزيز آليات الطوارئ وحماية البنية التحتية الاستراتيجية.
- 3 اعتدال الطلب على الطاقة.
- 4 بناء سوق داخلية متكاملة.
- 5 زيادة إنتاج الطاقة في الاتحاد الأوروبي.
- 6 مواصلة تطوير تكنولوجيات الطاقة.
- 7 تنويع الإمدادات الخارجية والبنية التحتية المرتبطة بها.
- 8 تحسين تنسيق السياسات الوطنية في مجال الطاقة و وحدوية التفاوض.

لكن بالرغم من مختلف الإجراءات التي بادر إليها الاتحاد الأوروبي أثبت عجزه في التعاطي مع حالات الانقطاع في الإمدادات، و كذلك قدرتها على تجاوز التبعية أو التقليل منها للغاز الروسي، فينتبع مراحل لازمة الأوكرانية منذ 2014، نجد أن العجز الأوروبي واضح في إدارة المشكلات الناجمة عن قطع الغاز الروسي عن أوكرانيا بشكل متقطع، ناهيك عن الانقطاع الكامل نظراً لكونها أحد دول العبور الأساسية، و ما يمكن أن يشكله هذا الوضع من تهديد لأمن الطاقة الأوروبي، و قد هذا ما يعرف ضمن أدبيات أمن الطاقة بصدمة دول العبور⁽¹⁾.

(1) لخضر نويوة، مرجع سبق ذكره، ص 208.

ما يكرس ممكن عدم فعالية الحلول المقترحة من مؤسسات الاتحاد الأوروبي في مثل هذه الحالات هو تباين السياسات الوطنية الأوروبية و تغليب المصلحة الوطنية في التفاوض مع الموردين الرئيسيين خاصة روسيا، بحيث يطغى التعامل الأحادي من جانب دول الاتحاد الأوروبي، بـ البرغم من إصدار البرلمان الأوروبي الـ حزم التشريعية الثلاثة للطاقة المنظمة للسوق الطاقوية بالاتحاد، و إجراءات عملية أخرى تتضمن العمل الجماعي في حالة الأزمات على غرار مفهوم التخزين الاستراتيجي (Strategic Storage) للغاز الطبيعي، و مفهوم التدفق العكسي للطاقة (Reverse Flow of Energy) (*) في وقت الحالات الطارئة الطبيعية منها والغير الطبيعية - كالأزمات الدورية مع روسيا الاتحادية و تفعيل آلية التخزين الاستراتيجي كإجراء قصير ومتوسط المدى، للتعامل مع ظروف الأزمات بصفة خاصة، إضافة لضرورات الاستفاد من وحدات التخزين الاستراتيجية للبنية التحتية الأوروبية تتوزع معظمها بين دول أوروبية من مثل: فرنسا، إيطاليا، سلوفاكيا، إسبانيا والبرتغال، المجر والتي يبلغ عددها في سنة 2014 ، 146 وحدة و 06 مرافق فرعية بسعة تخزين إجمالية تصل إلى 94 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي⁽¹⁾. لكن و حتى مع توفر كل هذه الإجراءات، لم يتمكن الاتحاد الأوروبي من وضع إستراتيجية عمل جماعي كفيلة بتجاوز السياسات الوطنية في قضايا الطاقة.

يعطي التخزين الاستراتيجي هامش أوسع لحرية تحرك أكثر في السياسات الخارجية لتلك الدول، تجاه الضغوط الروسية المبنية على متغير تبعيتها من الغاز الطبيعي، وتقدر فترة صمود دولة المجر وحدها من 40 إلى 45 يوم في حالة انقطاع الغاز، فعلى الرغم من المدة الزمنية القصيرة للاستقلالية إلا أنها تعتبر مؤشر إيجابي مقارنة بدول أوروبية أخرى، لا تملك المرافق اللازمة للتخزين الاستراتيجي، دول من مثل قبرص، إستونيا، فنلندا، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مالطا، سلوفينيا، التي تعاني من حدة التبعية الطاقوية لروسيا.

أدرجت الاستراتيجية الأوروبية في مجال أمن الإمدادات، مفهوم التدفق على التدفق العكسي، الذي يقوم أساسا على تسهيل تدفقات الغاز في أوقات الطوارئ من محطات الغاز الطبيعي المسال، المقامة في فرنسا إسبانيا والبرتغال إلى دول الجزء الأوسط من أوروبا، بهدف التأسيس العملي لآلية التضامن الأوروبي في مجال أمن الطاقة، وزادت قدرات التدفق العكسي منذ أزمة الغاز الثانية بين أوكرانيا وروسيا سنة 2009 على مستوى مناطق غرب ووسط أوروبا، إلا أن خطوات التضامن الأوروبي لم تستكمل قدراتها الكاملة نظرا للتباين في درجات التطور الاقتصادي بين دول الاتحاد

(*) التدفق العكسي للطاقة: يقصد به التدفق العكسي من مستوعبات التخزين الاستراتيجي، نحو الدول المتضررة من قطع الغاز الطبيعي أثناء الأزمات.

1) Marie-Claire Aoun and Quentin Boulanger and others, « Strengths and weaknesses of the European Union gas security of supply », (INSIGHT_E Hot Energy Topic n°1, Publications hors Ifri, 01 September, 2014). Available at: <https://www.ifri.org/fr/publications/publications-ifri/strengths-and-weaknesses-european-union-gas-security-supply>

الأوروبي، كما أن التضامن الطاقوي الأوروبي المستهدف، يركز على صدمة دول الإنتاج دون موازنة الأخطار المحتملة من الكوارث الطبيعية⁽¹⁾.

أمام هذه الحواجز و العوائق التي تواجه مسعى الاتحاد الأوروبي لتقليص حدة تبعيته للغاز الروسي، تبقى فرص تحقيق هذه الغاية ضئيلة في ظل المعطيات الراهنة على الأقل، و في ظل غياب نظرة موحدة بين دول الاتحاد في التعامل مع إمدادات الغاز الروسية، بحيث يطغى التحرك الأحادي المصلحي على التحرك الجماعي ضمن مؤسسات الاتحاد، و هنا نجد أن عدد من الدراسات المحكمة التي قدمتها وكالة الطاقة الدولية، وإدارة معلومات الطاقة الأمريكية، بالإضافة لدراسات المذكورتان أعلاه، توصلوا لنتيجة مفادها أن فرص الاتحاد الأوروبي في تقليل تبعيته للطاقة الروسية ضئيلة و محدودة جداً، بسبب عدم قدرة الاتحاد الأوروبي على زيادة الإنتاج المحلي للغاز الطبيعي التقليدي، و كذلك عدم قدرته لزيادة حجم الواردات من النرويج أو الجزائر أو ليبيا، وهم المصدرون الحاليون المرتبطون بالاتحاد الأوروبي بخط أنابيب بخلاف روسيا، إلا أن هناك حلولاً أخرى، حسب دراسة "راند" يمكن أن تفيدي في تقليل التبعية من أهمها إتمام إنجاز خط أنابيب الغاز الطبيعي العابر للأناضول (Trans-Anatolian) الذي بدأ في 2015، و ذلك بحلول عام 2019. وعند الانتهاء منه سينقل 16 مليار متر مكعب من الغاز من أذربيجان إلى تركيا (6 مليار متر مكعب) ثم إلى أوروبا (10 مليارات متر مكعب). و نظرياً سيستطيع الاتحاد الأوروبي أيضاً تغطية النقص الكامل الناتج عن قطع الصادرات الروسية للغاز الطبيعي من خلال استيراد المزيد من الغاز الطبيعي المسال، يتمتع الاتحاد الأوروبي بالقدرة على إعادة تحويل ما يزيد عن 200 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي المسال و جاري تشييد المزيد من المنشآت لزيادة هذه القدرة⁽²⁾، بالإضافة إلى حلول بديلة و مشاريع أخرى قيد الإنجاز، أو مخطط لإنجازها لنقل الغاز من شمال إفريقيا و كذلك الخليج العربي من قطر بالتحديد - سنتطرق لاحقاً لكل مشروع بالتفصيل ضمن الفصل الرابع-.

بالإضافة إلى النفوذ القهري المحتمل الذي قد تتمتع به روسيا على الدول الاتحاد الأوروبي بصفتها أبرز موردي الطاقة، تتمتع روسيا كذلك بإمكانية ممارسة نفوذها على أعضاء الاتحاد الأوروبي من خلال الإغراءات التي يمكن أن تقدمها إلى شركات الطاقة الأوروبية. فللفرص المفتوحة للاستثمارات في روسيا توفر محفزات لشركات النفط والغاز الغربية كي تضغط على حكومات بلادهم من أجل أن تتخذ مواقف سياسية أكثر تفضيلاً للجانب الروسي. حيث تتمتع شركات الطاقة الكبيرة بنفوذ سياسي لما تلعبه من أدوار مهمة في اقتصادات العديد من الدول الأوروبية الكبار. فـ شركة "بريتيش بيتروليوم" البريطانية، و "رويال داتش شل" الهولندية، و "توتال الفرنسية"، و "ستات

(1) لخضر نويوة، مرجع سبق ذكره، ص 209.

(2) إف. ستيفن لارابي و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 37-38.

أويل"النرويجية، و"إني" الإيطالية، و"رييسول" الإسبانية، و"أي.أون"، و"آر دبليو إي"، والشركة الفرعية "فينترزهاال" لشركة "باسف" في ألمانيا، من ضمن الشركات الكبيرة في دولهم المعنية ، وطالما كانت روسيا شريكا جذابا لتلك الشركات بسبب احتياطات النفط والغاز الروسية الهائلة⁽¹⁾.

أما بالنسبة لواقع تبعية الاتحاد الأوروبي لروسيا فيما يتعلق **بمنتجات ومصادر طاقة أخرى كالفحم والكهرباء**^(*)، فلا تعرف نفس حدة التبعية بالنسبة للنفط و الغاز، بل نجد أن الاتحاد الأوروبي حقق اكتفاء نسبي من ناحية **الفحم**، و ذلك بالمقارنة بالنفط الخام والغاز الطبيعي. حيث تم استخراج 73 % من الفحم المستهلك في الاتحاد الأوروبي في عام 2013 . لكن يبقى لروسيا دور محوري في توريد الغاز نحو عدد من دول الاتحاد الأوروبي، في عام 2013 تم استيراد 68.3 مليون طن متري من الفحم من روسيا، أي حوالي 33 % من صافي الواردات، و 9 % من استهلاك الاتحاد الأوروبي. كما أن هناك مرونة و وفرة بالنسبة للفحم على المستوى العالمي، ما يتيح للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الحصول على الإمدادات ونقلها من موردين آخرين بسهولة، في حالة وقف روسيا لصادرات الفحم إليها. فمعظم المصدرين الرئيسيين للفحم (أستراليا، وإندونيسيا، وكولومبيا، وجنوب أفريقيا، والولايات المتحدة) لهم القدرة على زيادة الإنتاج، و بالتالي زيادة الكميات المصدرة منه⁽²⁾.

أما بالنسبة **للكهرباء**، فقد أمدت روسيا في السنوات الأخيرة نسبة تتراوح بين 2 % إلى 4 % من إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي من الكهرباء، وأقل من 1 % من إجمالي استهلاك الاتحاد الأوروبي. وذهبت الصادرات الروسية من الكـهرباء بنسبة متفاوتة إلى أربع دول (فنلندا، ولاتفيا، وليتوانيا، وإستونيا)، وهي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الوحيدة المتصلة مباشرة بالشبكة الروسية، ويذهب جزء ضئيل جد لجزء من النرويج. ولا تزال دول البلطيق تمثل جزء من الشبكة التي تغطي روسيا البيضاء، و كالينينغراد، وشمال غرب روسيا، بالإضافة إلى الدول نفسها (الدائرة المكونة من روسيا البيضاء، وروسيا، و إستونيا، ولاتفيا، وليتوانيا). و في عام 2012، تلقت ليتوانيا 23 % من طاقتها من روسيا، وتلقت لاتفيا 17 %، بينما لم تستورد إستونيا الكهرباء مباشرة من روسيا، بل استفادت من إعادة التصدير من جيرانها، وتستورد الدول الطاقة من الاتحاد الأوروبي عبر خطوط نقل تصلها ببولندا والسويد. بالإضافة إلى ذلك، تستورد فنلندا 5 % من طاقتها من روسيا⁽³⁾.

يعتبر الاتحاد الأوروبي مكثفيا بشكل كبير بالنسبة لدول أوروبا الغربية و الوسطى بفضل الإمكانيات الإنتاجية في توليد الكهرباء، و التي تعتمد بشكل أساسي على الطاقة النووية ، خاصة

(1) المرجع نفسه، ص 47.

(*) للاطلاع على تفاصيل أكثر حول واقع إنتاج الفحم و استهلاكه في الاتحاد الأوروبي، ارجع للمباحث السابقة من الفصل نفسه.

(2) إف. ستيفن لارابي و آخرون ، مرجع سبق ذكره، ص 46.

(3) المرجع نفسه.

بالنسبة لفرنسا التي تعتبر الدولة الرائدة في إنتاج الكهرباء من خلال الطاقة النووية، و التي تساهم بشكل كبير في تغطية استهلاك الكهرباء في عدد من دول الاتحاد الأوروبي. - سبق و تطرقنا بالتفصيل لكميات و استهلاك الكهرباء في الاتحاد الأوروبي -

إذا كان الاتحاد الأوروبي منذ تأسيسه و تحديد أهدافه الخارجية في مجال الطاقة مدركا ان أمنه الطاقوي سيتحرر أكثر من أي تهديدات تتعلق بالإمدادات، كلما ضمن تحقيق استقلالية عن الغاز الروسي، و قد لخصت المفوضية الأوروبية في ماي 2014 واقع اعتماد أوروبا على الغاز الروسي على النحو التالي: "تعتمد ست دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي على روسيا فقط كمورد خارجي وحيد لواراداتها من الغاز الطبيعي، ومنها ثلاث دول تعتمد على استخدام الغاز الطبيعي لتلبية أكثر من ربع حاجياتها من الطاقة (1). و تلخص هذه العبارة مستوى التبعية الطاق وية لبعض دول الاتحاد الأوروبي لروسيا، بما يجعلها أكثر ارتهانا لإمدادات الطاقة ال -روسية، وقبلها في عام 2000، أصدرت المفوضية الأوروبية ورقة خضراء ترمي إلى لفت الأنظار إلى المستويات المرتفعة للاعتماد الأوروبي على واردات الغاز. كذلك في عام 2004، قام المجلس الأوروبي بتبني أمر توجيهي تجلّت أهدافه في "ضمان مستوى كاف لتأمين إمدادات الغاز"، ولاسيما في حالة حدوث انقطاع كبير في الإمدادات، "والمساهمة في تحسين سير العمل في سوق الغاز الداخلية"(2).

من خلال ماسبق يمكن القول أن دول الاتحاد الأوروبي تعاني من مستويات عالية من الحساسية و الانجراحية في إمداداتها الطاقوية القادمة من روسيا، ولاسيما في معاملات الغاز الطبيعي. و يمكننا ملاحظة و قياس مؤشرات و درجات هذه التبعية على مستوى الحساسية -حسب مقارنة الاعتماد المتبادل-، في النقاط التالية:

- تعد مساهمة إنتاج النفط والغاز في مزيج الطاقة لدول الاتحاد الأوروبي ضعيفة ، حيث يسهم النفط بنسبة 9.1% ، بينما الغاز الطبيعي بنسبة 16.7% من مزيج إنتاج الطاقة الكلي لدول الاتحاد الأوروبي.
- تصل درجة الاعتماد الأوروبي على واردات الطاقة إلى نسب مرتفعة جداً (قاربة 53% من الحاجات الأوروبية للطاقة).

1) Ralf Dickel [et al.], « **Reducing European Dependence on Russian Gas: Distinguishing Natural Gas Security from Geopolitics**», (Oxford: University of Oxford, Oxford Institute for Energy Studies, 2014), p. 6.

(2) فلورنس جوب ، مرجع سبق ذكره، ص 03.

- تهيمن روسيا على حصة كبيرة جداً من سوق الطاقة في أوروبا، بنسبة تفوق 39 % من سوق الغاز الطبيعي، و 33.5 % من سوق النفط لدول الاتحاد). وهو ما يجعل التبعية الأوروبية لإمدادات الطاقة تتركز عند مورد واحد مهم يتمثل بروسيا⁽¹⁾.

- يتسلم الاتحاد الأوروبي مقدار 80 % من إمدادات الطاقة القادمة من روسيا عبر أوكرانيا كدولة عبور، وهو ما يجعله يواجه توجساً دائماً بشأن قطع إمدادات الطاقة على خلفية الأزمات الأوكرانية المتتالية، بما يؤثر في استدامة سلسلة الطاقة نحو أوروبا.

بناءً على هذه المعطيات يتبين أن درجة حساسية الاعتماد الطاقوي للاتحاد الأوروبي ذات حساسية مرتفعة. وهذه الحساسية هي انعكاس إلى حد كبير لحقيقة مفادها أن الاتحاد الأوروبي يعتمد على إمدادات خطوط أنابيب الغاز القادمة من روسيا، وليس لديه القدرة الكافية في الوقت الراهن على خلق بدائل فورية مصادر الطاقة القادمة من روسيا⁽²⁾.

نتيجة لذلك، تم طرح فكرة تنويع طرق ومناطق الاعتماد الأوروبي على توريدات الطاقة الخارجية. ومع ذلك - وفقاً لنظرية الاعتماد المتبادل - فإن درجة حساسية الاعتماد الطاقوي الأوروبي، ليست مهمة بقدر أهمية ودرجة هشاشة الاعتماد الطاقوي الأوروبي، وقابليته الشديدة للعطب⁽³⁾.

على مستوى قابلية الاتحاد الأوروبي للانجراحية و هشاشته ، فيمكن قياس هشاشة الاعتماد الطاقوي للاتحاد الأوروبي من خلال النظر - ليس فقط على نسبة حاجات الاتحاد الأوروبي من الطاقة وتكاليف قطع إمدادات الطاقة - ولكن أيضاً - في بدائل الطاقة المستوردة، وتكاليف التحول إلى البدائل الممكنة (الانجراحية).

هكذا، ينبغي أن ينظر إلى هشاشة الاعتماد الطاقوي للاتحاد الأوروبي في علاقته مع روسيا عبر منظار مجال تهديدات يشمل المديين القريب والبعيد، مثل عدم قدرة الاتحاد الأوروبي على إنجاز طرق بديلة لإمدادات الطاقة الروسية، وقضية زيادة الاستثمارات في مجال تحسين كفاءة استخدام الطاقة، وتكنولوجيات الطاقة البديلة، والطاقات البديلة⁽⁴⁾.

1) Eurostat, Statistical Books, Energy, Transport and Environment Indicators.

2) Nataliya Esakova, **European Energy Security Analyzing the EU-Russia Energy Security Regime in Terms of Interdependence Theory**, (new York: Springer Science & Business Media, 2013), p. 172.

3) محفوظ رسول، "أمن الطاقة في العلاقات الروسية-الأوروبية": قراءة وفق نظرية الاعتماد المتبادل"، مرجع سبق ذكره، ص 131.

4) المرجع نفسه، ص 131.

تشير توقعات وضع الطاقة في الاتحاد الأوروبي إلى ما يلي⁽¹⁾:

- يتوقع استمرار هيمنة مصادر الطاقة التقليدية في المدى القصير والمتوسط في مزيج الطاقة الأوروبي، نظراً إلى التكلفة العالية نسبياً لموارد الطاقة البديلة.
- يتوقع زيادة نمو الاعتماد الأوروبي على واردات الطاقة الخارجية، حيث سيصل استيراد الغاز الطبيعي إلى نسبة 75% من حاجة الاتحاد الأوروبي بحلول عام 2030، بينما لن يتجاوز خلالها نمو المصادر البديلة نسبة 27% من حصة مزيج الطاقة.
- يتوقع بقاء روسيا واحدة من المصادر الرئيسية الأهم لإمدادات الطاقمة للاتحاد الأوروبي، ولا سيما مع قرب نضوب واستنزاف مصادر إمدادات الطاقة من مناطق أخرى من العالم.
- يتوقع أن تكون روسيا المورد الأكثر موثوقية لإمدادات الطاقة في السنوات القادمة مقارنة مع باقي المناطق الجغرافية الأخرى، التي تشهد صراعات صدامية لا يمكن حلها في المدى القريب (ليبيا و الشرق الأوسط).
- يتوقع أن تغدو عملية تنويع مناطمة الإمداد أكثرة صعوبمة بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي، وبخاصة في المديين القريب والمتوسط، بسبب تكلفتها العالية، ووقوعها في مناطم غير مستقرة سياسياً وأمنياً.
- ترتبط دول الاتحاد الأوروبي بعقود إمدادات طويلة المدى مع شركة "غازبروم" الروسية، تتضمن استيراد الاتحاد الأوروبي مقدار 180 - 200 مليار متر مكعب من الغاز من طرف شركة "غازبروم" الروسية سنوياً، ومعظم هذه العقود تمتد إلى ما وراء عام 2025 وبعضها إلى ما بعد عام 2030، وهو ما يجعل دول الاتحاد الأوروبي أكثرة ارتباطاً بإمدادات الطاقة الروسية في هذا المدى.
- يجعل الانقسام الحالي في سياسة الطاقة الأوروبية، من دول هذا الاتحاد أكثرة هشاشة وضعفاً في مواجهة ضغوط الدول المنتجة، ولا سيما روسيا. فلا عجب من لجوء روسيا إلى اصطيات الدول الأوروبية فرادى عبر توقيع كل منها صفقات طويلة المدى مع روسيا.
- وعلى هذا النحو واستناداً إلى نظرية الاعتماد المتبادل، فإن غياب التماسك والتضامن في سياسة الطاقة الأوروبية المشتركة سيزيد من مستوى حساسية وهشاشة الاعتماد الطاقمي الأوروبي تجاه روسيا، و يجعلها في موقع ضعف و خضوع و يكرس من تبعيتها بشكل أكبر.

(1) المرجع نفسه، ص 132.

المطلب الرابع: أزمات أوكرانيا حول الغاز مع روسيا و انعكاساتها على أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي.
يواجه أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي مخاطر و تهديدات متعددة الأبعاد، زادت في حدة المعضلات التي يواجهها، فبالإضافة إلى العجز في تأمين حاجياته الطاقوية محليا بسبب ضعف مقوماته الطبيعية و ضعف قدرات إنتاج الطاقة، و كذلك ارتفاع حدة تبعيته و ما يصاحبها من حساسية و هشاشة مفرطة لمصادر الطاقة الخارجية، خاصة روسيا التي تهيمن على واردات الاتحاد الأوروبي من الطاقة، كما تزيد مشكلة محدودية عدد الدول الموردة للطاقة نحوه من تأزم وضعه الطاقوي أكثر.

إلى جانب التحديات السابقة، يواجه الاتحاد الأوروبي تحديًا آخر، يتمثل في مرور إمدادات الغاز الطبيعي من روسيا بعدد محدود من بلدان عبور الطاقة، مثل أوكرانيا وبيلاروسيا. هذا الاعتماد يترك دول الاتحاد الأوروبي عرضة لانقطاع الإمدادات، سواء الناتجة عن المشاكل التقنية في البنى التحتية، أو النزاعات السياسية والتجارية. و قد عانى الاتحاد الأوروبي بالفعل من أزمات الطاقة بين روسيا وأوكرانيا (2006 و 2009 و 2014). وتمثل الانقطاعات في الإمدادات خطرا جسيما و مباشرا على أمن الطاقة الأوروبي. و للتغلب على التحدي -ات المرتبطة بـ مخاطر التعطيل، وضع الاتحاد الأوروبي استراتيجيات متعاقبة، مثل آلية الإنذار المبكر وإصلاح إستراتيجية أمن الطاقة في عام 2014، كما يحاول الاتحاد الأوروبي من أجل تقليل المخاطر، تنويع الموردين وتطوير شراكات جديدة، كما في حالة واردات النفط الخام من نيجيريا وكازاخستان وأذربيجان والعراق، أو واردات الغاز الطبيعي من قطر وليبيا⁽¹⁾.

أولا: الأهمية الاستراتيجية لأوكرانيا في إمداد الطاقة (الغاز و النفط) للاتحاد الأوروبي.

تعتبر روسيا أكبر دولة مصدرة لموارد الطاقة من النفط والغاز إلى دول الاتحاد الأوروبي، و يتم نقل أكثر من نصف هذه الصادرات من خلال خطوط الأنابيب الأوكرانية الخمسة، أما خطوط الأنابيب الثمانية المتبقية فإنها تمر من خلال الأراضي البيلاروسية لتتجه إلى بولندا ولاتفيا، أو مباشرة إلى ألمانيا، وفرنلندا، و استونيا، و لاتفيا. ويذهب قرابة نصف واردات الغاز الأوروبية إلى كل من ألمانيا وإيطاليا في حين أن فرنسا، وهنغاريا، وجمهورية التشيك، وبولندا، والنمسا، وسلوفاكيا تستورد أكثر من 5 مليار متر مكعب سنويًا⁽²⁾.

في عام 2016، تم تسليم ما يقرب من 90% من صادرات روسيا من الغاز الطبيعي 7.5 تريليون قدم مكعب إلى العملاء في أوروبا عبر خطوط الأنابيب، حيث تتلقى ألمانيا وتركيا وإيطاليا وبيلاروسيا والمملكة المتحدة الجزء الأكبر من هذه الكميات، و تم تسليم الأكثر مما تبقى إلى آسيا كغاز طبيعي مسال (LNG).

1) Ana Campos, Op.Cit,

(2) فلورنس جوب، مرجع سبق ذكره، ص 02.

في عام 2013 ، كانت أوكرانيا ثالث أكبر مستورد للغاز الطبيعي من روسيا ، حيث استوردت 0.8 تريليون قدم مكعب من روسيا ، و في عام 2016 ، استوردت أوكرانيا ما مجموعه 0.4 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي ، لا شيء من هذه الكمية تم شراؤها من روسيا. بسبب نزاع التسعير والمدفوعات، وكجزء من التوترات الأوسع بين البلدين ، خفضت أوكرانيا حجم الغاز الطبيعي الذي تشتريه من روسيا. في المقابل زادت من كميات الغاز الطبيعي الذي تشتريه من جيرانها الغربيين. ومع ذلك ، لا تزال أوكرانيا تعمل كدولة عبور لتوصيل الغاز الطبيعي عبر خط أنابيب من روسيا إلى أوروبا الغربية ، والكثير من الغاز الطبيعي الذي تشتريه أوكرانيا من أوروبا الغربية ينشأ فعلياً في روسيا⁽¹⁾.

ثانياً: أسباب قيام أزمات الغاز الأوكرانية (2006-2009-2014): خلفيتها، تطوراتها و

انعكاساتها على أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي

يواجه الاتحاد الأوروبي مشكلة مرتبطة بمدى موثوقية وصول المواد الطاقوية إليه عبر دول العبور، التي يمر من خلالها واردات الطاقة نحو الاتحاد الأوروبي، و هنا تبرز دولة أوكرانيا كأهم دولة عبور تتمتع بقيمة إستراتيجية كبيرة لأمن الطاقة للاتحاد الأوروبي، نظراً لارتفاع كميات الطاقة التي تمر عبر أراضيها من روسيا نحو الاتحاد الأوروبي، و يؤدي عدم استقرار علاقاتها مع روسيا إلى تهديد وصول إمدادات الطاقة نحو الاتحاد الأوروبي، ما يؤدي إلى انقطاع إمدادات الطاقة التي تهدد بشكل مباشر الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي.

تتمتع العلاقات الطاقوية التي تجمع بين روسيا والاتحاد الأوروبي منذ فترة الحرب الباردة بنوع من الاستقرار رغم تعرضها لعدة هزات خلال العقد الأخير، وذلك بالرغم من كون الطرفين على خلاف عميق في أغلب الملفات عندما يتعلق الأمر بالقضايا السياسية و الأمنية⁽²⁾.

بالرغم من تأكيدات المسؤولين الروس أنه لم يحدث قط أن أوقفت روسيا إمدادات الغاز لأوروبا منذ زمن الاتحاد السوفييتي السابق ، و بلّغها ليس لديها أدنى رغبة لإلحاق أضرار بالدول الأوروبية المستوردة للغاز الروسي، غير أن روسيا ربما فشلت في إخماد القلق الأوروبي الشديد والمتزايد من جراء أزمة الغاز والتي اشتعلت مع أوكرانيا في 2006، و أدت إلى تناقص إمدادات الغاز لأوروبا⁽³⁾. و جاء قرار روسيا وقف إمداداتها من الغاز إلى أوكرانيا على خلفية رفض الأخيرة دفع سعر جديد حددته موسكو وهو 230 دولاراً لكل ألف متر مكعب من الغاز بدلاً من 50 دولاراً. تتلخص وجهة النظر الروسية أنه إذا ما اختارت أوكرانيا المنهج الغربي القائم على اقتصاديات السوق فعليها أن تحصل على سعر الغاز الروسي مدعوماً أسوة بالدول الحليفة لموسكو كروسيا

1) U.S. Energy Information Administration, Op. Cit, 31 October 2017, p. 20.

(2) فلورنس جوب ، مرجع سبق ذكره، ص 03.

(3) كفاية أولير ، " أزمة الغاز بين روسيا وأوكرانيا تدق نواقيس الخطر في أوروبا "، مجلة البيان الاقتصادي، نشر في (10-10-2006)، متوفر على الرابط: <https://www.albayan.ae/economy/2006-01-10-1.880951>

البيضاء على سبيل المثال، ولكن الإعلان الروسي بوقف إمداداته من الغاز لأوكرانيا لرفضها دفع سعر أعلى للغاز الروسي أحدث ضجة واسعة وربما دقت كلمات الإعلان الروسي نواقيس الخطر لدى الغرب وخاصة دول الاتحاد الأوروبي⁽¹⁾، والذي ارتأت فيه نوعاً من الابتزاز الروسي لـ دول الغرب، بينما ذهب المراقبون إلى تفسير موقف روسيا بكونه مجرد ثأر اقتصادي تجاه جمهورية سوفيتية سابقة تجرأت على إعلان استقلالها الدبلوماسي عن روسيا والتطلع لتحقيق تقارب مع أوروبا الغربية.

بدأ الحديث عن إمكانية استخدام روسيا للغاز ليس كمجرد أداة اقتصادية تحقق لها مكاسب و أرباح بل كذلك لـسلاح سياسي تعتمد عليه روسيا في حربها الباردة الجديدة مع أوروبا، و أظهر الخلاف حول أسعار الغاز بين روسيا وأوكرانيا نوعاً من التداخل بين عنصرين أحدهما اقتصادي متعلق بأسعار الطاقة والثاني سياسي استراتيجي متمثل في رغبة روسيا في ممارسة نفوذ أكبر على الدول الواقعة في ساحتها الخلفية.

أثرت نتيجة هذه التطورات نقاشات واسعة داخل الاتحاد الأوروبي، تمحورت حول عدم الاكتفاء بروسيا فقط كمصدر مهيم للطاقة الأوروبية، و طرحت فكرة التنوع كضرورة لضمان استقرار إمدادات الطاقة، و بدأت الشكوك -نتيجة أزمة الغاز- تساور زعامات دول الاتحاد الأوروبي حول مدى موثوقية بوتين كشريك للاتحاد الأوروبي، يمكن الاعتماد عليه في تأمين حاجياته من النفط و الغاز، مؤكدين على ضرورة تبني الاتحاد الأوروبي لسياسة طاقوية أكثر تنوعاً و تكاملاً، فروسيا في نظر الكثيرين لم تعد بالتأكيد عملاقاً عسكرياً لكنها بالتأكيد أصبحت قوة عظمى في مجال الطاقة⁽²⁾. إزاء هذا النفوذ النفطي المتزايد لروسيا في سوق الطاقة العالمي خاصة الأسواق الأوروبية و بدرجة أقل الأمريكية، ونظراً لأن موارد الطاقة -كما سبق و ذكرنا- من نـفـط وغاز طبيعي لم تغدو مجرد سلع تجارية ولكن موارد إستراتيجية و أمنية، فقد أثار ذلك مخاوف الولايات المتحدة من استخدام إمدادات النفط كسلاح سياسي من جانب روسيا في مواجهة أوروبا والولايات المتحدة. و قد كرس هذا الطرح الأزمات المتكررة الناجمة عن إغلاق إمدادات الغاز الروسي عام 2006 و 2008 عن أوكرانيا بسبب الخلاف حول سعر النفط والغاز الروسي لأوكرانيا وعدم سداد الأخيرة لفاتورة الإمدادات الروسية لفترات سابقة، في وقت تشهد فيه العلاقات الروسية الأوكرانية توتراً ملحوظاً، وأيضاً أزمة عام 2007 مع بيلاروسيا واتهام روسيا لها بإغلاق القسم الشمالي من أنبوب "دروزبا" الذي ينقل نحو خمس صادرات روسيا من الخام إلى أوروبا، الأمر الذي تسبب

(1) المرجع نفسه.

(2) المرجع نفسه.

في نقص إمدادات النفط في كل من بولندا وألمانيا وليتوانيا، والتي تم تجاوزها سريعاً لدفع العلاقات بين البلدين⁽¹⁾.

تجددت الأزمة مرة أخرى بين روسيا و كل من أوكرانيا و بيلاروسيا في شهر جانفي 2009 و للأسباب نفسها بحيث تم قطع إمدادات الغاز و البترول عن دول أوروبا الوسطى والغربية أين مس هذا الانقطاع 17 دولة⁽²⁾ ، و قد أثار هذا الانقطاع مخاوف كبيرة و جدل في بلدان الإتحاد الأوروبي ما لم يثره أي موضوع آخر، خصوصاً أن هذه البلدان تعتمد على روسيا في سد ربع احتياجاتها من الطاقة (بترول و غاز)، حيث يمثل الغاز الطبيعي الروسي حوالي 46 % من إجمالي الإمدادات التي تتلقاها ألمانيا و 32 % من احتياجاتها من البترول، أما في بولندا فتزداد هذه النسبة، إذ تبلغ 46 % من الغاز و 90 % من البترول. و يشتد الوضع في مناطق أخرى من الإتحاد الأوروبي لا سيما في بلغاريا و لدى الجمهوريات التابعة للإتحاد السوفيتي سابقا مثل سلوفاكيا ، ليتوانيا و استونيا و لكن بدرجات متفاوتة. كما تعد كل من فرنسا و إيطاليا من أكبر مستهلكي الغاز الروسي كذلك ، حيث تستورد فرنسا حوالي 21 % من احتياجاتها من الغاز الطبيعي من روسيا ، بينما تستورد إيطاليا حوالي 32 % من احتياجاتها من الغاز الطبيعي من نفس البلد⁽³⁾.

رغم أن أزمات التمويل بالطاقة كانت نتيجة الخـ لاف على أسعار النفط والغاز، وإصرار كلا من أوكرانيا و بيلاروسيا على الحصول عليهما من روسيا بذات الأسعار التي تقل كثيرا عن أسعار السوق، في حين شددت الشركات الروسية على ضرورة بيع النفط والغاز إليهما بذات الأسعار التي تتعامل بها روسيا مع دول الإتحاد الأوروبي، إلا إنهما أثارتا مخاوف أوروبا. وقد دعم من هذه المخاوف رفض روسيا التصديق على ميثاق الطاقة - كما سبق و ذكرنا في المبحث السابق- الذي اقترحه الإتحاد الأوروبي والداعي إلى فتح الحقول الروسية للاستثمارات الأجنبية، حيث تطلب موسكو المعاملة بالمثل وضمان حكم القانون وتبادل فتح أسواق النفط الأوروبية مقابل فتح حقول الغاز الروسية للاستثمار⁽⁴⁾.

لا شك في أن اعتماد أوروبا المتزايد على نقل الغاز و البترول إليها بالأنايب يزيد مخاوفها من عدم ثبات السياسات التجارية ، مع سيطرة روسيا على 154 ألف كلم من أنابيب الغاز في القارة

(1) نورهان الشيخ، "سياسة الطاقة الروسية و تأثيرها على التوازن الاستراتيجي العالمي"، مرجع سبق ذكره ، ص 19-20.

2) Elena Trifonova, « Bulgarian-European Partnership Association », Défis énergétiques pour l'Europe, Rapport annuel, 2009, p. 29.

3) Ibid. p. 36.

(4) نورهان الشيخ، "سياسة الطاقة الروسية و تأثيرها على التوازن الاستراتيجي العالمي"، مرجع سبق ذكره ، ص 19-20.

الأوروبية ، و هو ما دفع عدد كبير من المحللين والخبراء في الدول الغربية للتحذير من خطورة السيطرة الروسية على إمدادات الطاقة في أوروبا⁽¹⁾.

تسببت أزمة الغاز و عدم الوصول لاتفاق بشأن تسعيرة الغاز نحو أوكرانيا، و العجز كذلك على إيجاد صيغة لتسديد أوكرانيا ديونها لشركة غاز بروم، إلى تراجع في كميات الغاز المشحونة إلى الدول الأوروبية، ففي 2 جانفي 2006، لم تتسلم المجر ما يصل إلى (40%) من وارداتها من روسيا، كما أن واردات النمساويين و السلوفاك و الرومان تقلصت بحوالي الثلث، و واردات فرنسا هبطت بحوالي (30%)، كما تراجع واردات بولندا بنسبة (14%)، و أفيد أن إيطاليا خسرت نحو (25%) من وارداتها في ظرف ثلاثة أيام، و في اليوم الثالث من شهر جانفي 2006، ضخت شركة " غاز بروم " كميات إضافية للتعويض عن الكميات التي سحبتها أوكرانيا، و بالتالي عادت الصادرات الروسية من الغاز إلى أوروبا إلى مستوياتها المعتادة⁽²⁾.

استمرت الأزمة الأوكرانية أربعة أيام فحسب، نتج عن ثلاثة منها حدوث نقص في المستوردات الأوروبية، غير أن الصدمات التي هزت أسواق النفط في سبعينات و ثمانينات القرن الماضي استمرت عدة شهور، لكن في هذه المرة، كانت فترة أربعة أيام فقط كافية لإغراق واضعي الخطط الخاصة بالطاقة في أوروبا في دوامة من القلق، عززه تزامن تلك الأزمة مع موجة من الارتفاع السريع في أسعار النفط، تلاها الإعلان عن زيادات كبيرة في أسعار بيع الغاز بالتجزئة⁽³⁾. كانت ترى أوكرانيا أن الهدف من هذه السياسة الروسية هو إضعاف الشركة الأوكرانية " Nafto gaz " بحرمانها من مورد هام من مداخيل حقوق العبور (حوالي 2.2 مليار أورو سنة 2005)، وفتح المجال أمام هيمنة العملاق الروسي " غاز بروم " مستقبلا لإحكام رقابته على شبكة خطوط أنابيب نقل الغاز عبر الأراضي الأوكرانية⁽⁴⁾.

قد أدى هذا الوضع و عزز من موقف روسيا كمصدر أساسي للـ غاز و البترول إلى أوروبا، و فتح لها مجالات جديدة للتحكم في أسعارها ، و يعتبر ملف الطاقة ملفا أساسيا في العلاقات الروسية - الأوروبية ، فروسيا على النحو السابق الإشارة إليه عملاق نفطي يطرح بديلا مهما لـ نفط الشرق الأوسط بالنسبة لأوروبا، و هي كما أكد الرئيس الروسي " دولة أورو - آسيوية تنتمي إلى المجتمع الأوروبي و ترتبط بمصالح حيوية و إستراتيجية مع الدول الآسيوية⁽⁵⁾، مع كل هذه المقومات الطاقوية كانت و مازالت روسيا ينظر إليها باعتبارها تهديدا على أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي.

(1) محمد عبد الله يونس، "عودة القطب الروسي. أزمة الفترة الانتقالية"، نشر في (03-01-2010)، متوفر على الرابط: www.onislam.net/arabic/newsanalysis

(2) ديفيد هويل و كارول نخلة، مرجع سبق ذكره، ص 173.

(3) المرجع نفسه، ص 171.

(4) Arnaud Dubien , «Russie – Ukraine : Opacité des Réseaux Energétiques», (IFRI, Paris, Mai 2007), p. 12.

(5) Elena Trifonova, Op. Cit, p. 36.

ثالثاً: أزمة القرم في أوكرانيا (2014) ، و انعكاساتها على أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي.

أدى تجدد النزاع بين أوكرانيا و روسيا حول شبه جزيرة القرم في 2014، إلى تجدد النقاش حول انعكاسات هذا النزاع على إمدادات الطاقة من روسيا نحو الاتحاد الأوروبي عبر الأراضي الأوكرانية، بعدما تم التوصل مبدئياً إلى اتفاق بشأن تسوية الخلافات السابقة في 2006 و 2009، و بالرغم من أن روسيا نفت أي أهداف سياسية قد تؤثر في إمداداتها من الطاقة إلى أوروبا أو غيرها، مذكرة بأن موسكو التزمت باتفاقاتها مع البلدان الأوروبية حتى خلال الحرب الباردة، وخلال الأزمات الأوكرانية المتكررة ، لأنها تدرك خطورة أي مسلك مخالف لذلك على اقتصاد روسيا، وسمعتها الدولية في سوق الطاقة⁽¹⁾. و انتقدت روسيا في نفس السياق المحاولات الأمريكية للتضييق على الشركات الروسية بقوله: "ما رد الفعل هذا؟ ماذا عن العولمة ماذا عن الأسواق الحرة؟ ما الذي يجري؟" "عندما تستثمر الشركات الأوروبية في الخارج، تسمى ذلك استثماراً وعولمة، بينما عندما يفعل الروس نفس الشيء يسمي ذلك توسعاً".⁽²⁾ في محاولة من روسيا لطمأنة الأوروبيين بعدم نيتها للقيام بأي استخدام سياسي للطاقة.

أعاد بعث ضم روسيا لشبه جزيرة القرم الشكوك حول موثوقية تصريحات بوتين حول أمن إمدادات الطاقة نحو الاتحاد الأوروبي، و برزت عدة تساؤلات حول انعكاسات و تأثير هذا الوضع الجديد على الأمن الأوروبي عموماً و الأمن الطاقوي بشكل خاص، و كذلك حول المكاسب التي ستحققها روسيا من هذا الضم.

أجبر هذا الوضع الجديد في أعقاب ضم روسيا لشبه جزيرة القرم والعدوان المستمر في شرق أوكرانيا ، دول الاتحاد الأوروبي على إعادة تقييم نظرته الخاصة ببيئة الأمن الإقليمي -الطاقوي- التي كان يعتقد أنها مستقرة ومعتدلة نسبياً⁽³⁾.

جذور أزمة شبه جزيرة القرم (*) و خلفياتها:

ظلت روسيا منذ تفكك الاتحاد السوفييتي و إعلان عدد من دوله السابقة استقلالها كأوكرانيا، تتدخل في الشؤون السياسية و تؤثر في عملية تعيين رؤساء هذه الجمهوريات

(1) نورهان الشيخ، "الخيار المتردد : هل تصبح الطاقة " سلاحاً " روسيا لاستعادة المكانة الدولية؟"، مرجع سبق ذكره.
(2) نورهان الشيخ، "سياسة الطاقة الروسية و تأثيرها على التوازن الاستراتيجي العالمي"، مرجع سبق ذكره ، ص 19-20.

(3) إف. ستيفن لارابي و آخرون ، مرجع سبق ذكره، ص IX.

(*) أزمة شبه جزيرة القرم (2014): كرد فعل على إسقاط حكومة بانكوفيتش الموالية لروسيا، في 27 فيفري 2014، احتل مسلحون يرتدون ملابس عسكرية روسية منشآت ذات أهمية في القرم، البرلمان القرمي ومطارين كانوا من بين ما احتله المسلحون. اتهمت كييف موسكو بالتدخل في شؤونها الداخلية، بينما أنكر الطرف الروسي هذه الادعاءات. في 1 مارس 2014، وافق مجلس الاتحاد الروسي بالإجماع على طلب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين استخدام القوات الروسية في أوكرانيا. في 2 مارس، استدعى مجلس الأمن القومي الأوكراني كامل قوات احتياط القوات المسلحة. تصاعد التوتر في القرم بين الأطراف المؤيدة لروسيا والمؤيدة لأوكرانيا استجلب ردود فعل من حلفاء أوكرانيا الغربيين، فوزير الخارجية الأمريكي وصف التصرفات الروسية بأنها عمل عدائي لا يصدق، ومفوضة الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي دعت روسيا إلى التعبير عن وجهة نظرها بسلامية، للمزيد من التفاصيل حول أحداث القرم زر الرابط:

<https://elaph.com/Web/News/2014/3/882014.html>

أوكرانيا-استدعاء-الجيش-احتياطي-روسيا-تدخل/-/20140302 <https://www.france24.com/ar/20140302>

المستقلة، و هذا ما حدث في أوكرانيا، عندما دعمت روسيا رئيس أوكرانيا السابق" فيكتور يانوكوفيتش" (Viktor Ianoukovytch) (2010-2014) في الوصول إلى رئاسة الدولة، ليشكل لاحقاً دعامة و ورقة رابحة بالنسبة لروسيا، تستخدمه لتحقيق مصالحها و تعطيل أي سياسات تسعى لتحقيق تقارب أو انضمام أوكرانيا للاتحاد الأوروبي و تعطيل مصالح روسيا في أوكرانيا. في المقابل عملت الولايات المتحدة الأمريكية و دول الاتحاد الأوروبي على دفع عجلة الشراكة الأوكرانية مع الاتحاد الأوروبي و تقريبها للغرب، و دعمت كل الجهود لتحقيق هذا الهدف، و مارست ضغوط كبيرة لإسقاط نظام "فيكتور يانوكوفيتش" الموالي لروسيا، لتتدخل في 2014 ثورة في أوكرانيا أطاحت به و بحكومته، و هنا انقسم الرأي العام بشبه جزيرة القرم بين موقفين متعارضين، الأول يضم الفئة التي اعترضت على الانتفاضة التي أطاحت بالرئيس "يانوكوفيتش"، و كانت لها مطالب بالاستقلال عن أوكرانيا أو التمتع بصلاحيات حكم ذاتي موسع، أما الموقف الثاني فضم عدد من السياسيين و النخبة التي أيدت إسقاط الحكومة و تأييد فكرة التقرب نحو الغرب الأوروبي.

أسفرت "انتفاضة" الأوكرانيين في 2014 إلى إحداث تغييرات سياسية بارزة أهمها كان الإطاحة بالرئيس "فيكتور يانوكوفيتش"، و انتخاب الرئيس الجديد "بترو بوروشنكو" (Petro Porochenko) الذي يبدي ميولا كبيرا لتحقيق التقارب و الانضمام مع الاتحاد الأوروبي، كما تم إعادة العمل بدستور 2004 في البرلمان الأوكراني، الذي يعزز من سلطتي البرلمان ورئـاسة الحكومة، وأسقط قانون منع التظاهر، إيداناً بخروج البلاد من الفلك الروسي، والدخول في الفلك الأوروبي. لترد روسيا ومؤيدوها باحتلال برلمان منطقة "القرم"، وتشكيل حكومة جديدة موالية لموسكو، وباستفتاء حول مصير "القرم" (*)(1).

أخذت أحداث القرم بعدا إقليميا و عالميا، فالأمر لا يتعلق بنزاع بين روسيا و أوكرانيا بل يتجاوزه لصراع أشمل تشكل الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي أحد طرفيه الرئيسيين، و قد

(* لم يعد ثمة شك في أن القوات الروسية تنشط في شبه جزيرة القرم، وأن هذه القوات، معززة بدعم من أهالي شبه الجزيرة الروس، الذين يمثلون أغلبية السكان، سيطرت على المطارات الرئيسية. تحركت هذه القوات حتى قبل أن يصدر البرلمان الروسي والمجلس الفيدرالي لروسيا الاتحادية تفويضا للرئيس بوتين باستخدام القوة في أوكرانيا، "إن تطلبت الأوضاع ذلك". في الوقت نفسه، قامت قوات موالية لروسيا باحتلال برلمان شبه الجزيرة، وسارع البرلمان إلى الإطاحة بالحكومة المحلية، وتشكيل حكومة جديدة موالية لموسكو؛ كما أعلن سيطرته على كافة المؤسسات والقوات الأمنية في القرم. وفي خطوة بالغة الدلالة، دعا برلمان القرم لاستفتاء حول مصير شبه الجزيرة، وفي القرم، على وجه الخصوص، لا يتحدث أغلبية السكان اللغة الروسية وحسب، ولكن صلات السكان التجارية، الصناعية، والعائلية بروسيا عبر الحدود تمتد إلى عقود طويلة، وربما قرون. وتحرص روسيا منذ استقلال أوكرانيا في 1991، إثر انفراط عقد الاتحاد السوفيتي، على تعزيز هذا النفوذ، وعلى إعادة بناء علاقة سياسية مستقرة ودائمة بأوكرانيا، سواء على مستوى العلاقات الثنائية، أو ضمن إطار الاتحاد الأوروبي-آسيوي، الذي تصور الرئيس بوتين أن أوكرانيا ستكون حجر زاويته، بدون أوكرانيا، في الحقيقة، يفقد الاتحاد الأوروبي-آسيوي معناه كلية، و نجحت روسيا في تنظيم استفتاء في 16 مارس 2014، أسفرت نتائجه عن انضمام جمهورية الحكم الذاتي في القرم إلى روسيا الاتحادية و تحولت إلى جمهورية القرم. للمزيد من التفاصيل حول أحداث القرم اطلع على تقرير مركز الجزيرة للدراسات: (بشير نافع، الأزمة الأوكرانية تفجر الصراع على أوروبا من جديد).
1) بشير نافع، "تقرير حول : الأزمة الأوكرانية تفجر الصراع على أوروبا من جديد"، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 17-2014)، ص 03.

لعب موقع أوكرانيا الجيوبوليتيكي دوراً رئيسياً في تغذية النزاع وإحياءه منذ فترة الحرب الباردة، وسعت روسيا باستمرار لفرض سيطرتها على الأراضي الأوكرانية لما في ذلك من مكاسب جيوسياسية واقتصادية تمكنها من تحقيق تقدم على حساب المعسكر الغربي.

أوكرانيا في صلب الصراع الروسي الأوروبي:

تشير هذه التطورات في مسألة شبه جزيرة القرم حسب العديد من المحللين إلى عودة أجواء الحرب الباردة من جديد، ولكن ليس على أسس أيديولوجية، كما كان الحال زمن الاتحاد السوفيتي، بل على أسس مصلحة براغماتية وإستراتيجية بشكل كبير، ناجمة عن تناقض وصدام المصالح بين روسيا والغرب⁽¹⁾.

اعتبرت أوكرانيا دائماً حافة الشرق الأوروبي ونهاية غرب القارة. وقد ازدادت الأهمية الإستراتيجية لأوكرانيا بعد انهيار الكتلة الشرقية، حلف وارسو، ومن ثم الاتحاد السوفيتي، في سلسلة الأحداث الكبرى من 1989-1991، التي وضعت نهاية للحرب الباردة. عندما أعلنت أوكرانيا استقلالها في 1991، لم تكن روسيا في وضع يسمح لها بتحدي هذا الاستقلال، بأية صورة من الصور، ولكن أوكرانيا تعني الكثير لروسيا، بل وللقومى الروسية، ككييف ومحيطها، وليس موسكو، هي أول موطن للروس، فلأوكرانيا القرن العاشر الميلادي هي المهد الأول للأرثوذكسية الروسية، وإن كان لروسيا ثلاث بوابات رئيسية: وسط آسيا، والقوقاز، وأوكرانيا، فإن الأخيرة هي أخطرها على الإطلاق. عبر السهل الأوكراني، مرّت الجيوش الأوروبية الغازية لروسيا في حربيين فادحتين وبالغتي الأثر على رؤية الروس القومية لذاتهم، وعلى رؤيتهم لشروط بلادهم الجيوسياسية: الحرب النابليونية والحرب الألمانية النازية⁽²⁾.

بالنسبة لروسيا خسارة أوكرانيا ليست خسارة جيوسياسية في علاقاتها مع أوروبا وحسب، بل خسارة لجزء من التاريخ والذاكرة ومكونات الهوية الروسية، لذلك حرص "بوتين" للتدخل في تعيين قيادة موالية له في أوكرانيا لتكريس مصالح روسيا عبرها، غير أن بوتين واجه مشكلة كبيرة بعد تجدد التوتر في القرم في 2014، بحيث أنه فوجئ بالتسارع الكبير في المشهد الأوكراني، بعد أن اعتقد أنه نجح بالفعل، بالدعم المالي الهائل الذي قدمه للرئيس الأوكراني السابق "يانكوفيتش"، في إيقاف عجلة الشراكة الأوكرانية مع الاتحاد الأوروبي. وحتى بعد أن تصاعدت وتيرة الثورة وقبلت روسيا على مضمض بتوقيع "يانكوفيتش" اتفاق التسوية مع ممثلي المعارضة بوساطة أوروبية، في 21 فيفري 2014، لم يتوقع بوتين أن يرفض المعارضون الأوكرانيون الاتفاق، وأن يدفعوا باتجاه الإطاحة بالرئيس "يانكوفيتش" وإدارته⁽³⁾.

(1) نورهان الشيخ، "الخيار المتردد: هل تصبح الطاقة "سلاحاً" روسيا لاستعادة المكانة الدولية؟"، مرجع سبق ذكره.
 (2) بشير نافع، مرجع سبق ذكره، ص 06.
 (3) المرجع نفسه، ص 05.

في المقابل كذلك نجد أنه من وجهة نظر الكتلة الغربية والاتحاد الأوروبي فأوكرانيا ولا تقل أهمية عن قيمتها بالنسبة لروسيا ، فأوكرانيا، مساحة وسكانا، هي أكبر دولة أوروبية خارج الاتحاد الأوروبي، الذي يسعى لأن يكون الإطار المستقبلي للقارة، ثقافياً واقتصادياً وسياسياً، وخارج حلف الناتو، الإطار الأمني للكتلة الغربية. وتعتبر أوكرانيا الممر الرئيس، حتى الآن، لأنابيب النفط والغاز الروسي إلى أوروبا الغربية. لـ كانت أوكرانيا دولة مستقرة ومزدهرة اقتصادياً، ودولة مستقلة بالفعل، كالنمسا وسويسرا، مثلاً، لما بلغ الاهتمام الغربي-الأوروبي بها ما بلغه خلال السنوات الأخيرة⁽¹⁾.

في إطار هذا التجاذب بين أوروبا و روسيا، توضح نظرة واحدة إلى الخارطة الأوروبية حجم هذه الخسارة الجيوسياسية و دلالتها لأمن روسيا في حال خسرت جزيرة القرم، و انضمت أوكرانيا و تقربت أكثر من الاتحاد الأوروبي، ففي جوار البحر الأسود، تقدم الغرب إلى بلغاريا ورومانيا، إضافة إلى وجود تركيا أصلاً ضمن حلف الناتو ، بمعنى أن روسيا، حتى وإن سيطرت على القرم، ستواجه في البحر الأسود جواراً كل دوله من أعضاء في الناتو أو صديقة للغرب. أما في الشمال الغربي للقارة الأوروبية، تقدم الغرب في عملية احتواء إستراتيجية غير مسبوقه، ليضم دول البلطيق الثلاثة (إستونيا-لاتفيا-ليتوانيا)، إضافة لبولندا. و المتوقع، في حال وقّع نظام كييف الجديد اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، أن تسارع جورجيا و مولدوفا لتوقيع اتفاقيات مشابهة، وبالرغم من التحالف الوثيق بين روسيا و بيلاروسيا، فإن بوتين لا يثق كثيراً في قدرة الرئيس البيلاروسي على الصمود⁽²⁾.

الثورة الأوكرانية، باختصار، تهدد الاستراتيجية الروسية في أوروبا، و تضعف من مكانتها أمام الاتحاد الأوروبي على الصعيد الأمني العسكري و كذلك على صعيد استراتيجياتها الطاقوية، وهذا ما دفع موسكو للتحرك العسكري في شبه جزيرة القرم، وعلى الحدود مع مقاطعات شرق أوكرانيا. تحركت موسكو للسيطرة على القرم، حيث يتمتع السكان الروس بأغلبية متواضعة في مقابل التنازل المسلمين من سكان شبه الجزيرة الأصليين و الأوكرانيين، لعودة فعل محدودة على خسارة جيوسياسية كبيرة، وتقليل حجم هذه الخسارة.

كما نجد أن خيارات القوى الغربية هي الأخرى محدودة، و لا تملك هامش كبير في التحرك تجاه روسيا، فقد كان الأوروبيون هم وسطاء اتفاق 21 فيفري 2014، ولكنهم لم يستطيعوا الحفاظ عليه، وقبلوا بتجاوزه خلال ساعات فقط من توقيعه. وبالرغم من جهود وزراء خارجية دول أوروبا الرئيسية ووزير الخارجية الأميركي لكييف، فمن غير المرجح أن يدفع حلف الناتو، الذي يواجه امتحاناً بالغ التعقيد، بقوات عسكرية إلى أوكرانيا، أو يلجأ إلى مواجهة عسكرية مع روسيا في شبه جزيرة

(1) المرجع نفسه ، ص 06.

(2) المرجع نفسه، ص 07.

القرم. و بوجود روسيا والصين في مجلس الأمن الدولي، فمن المستحيل أن تستطيع الدول الغربية الحصول على قرار أممي ضد روسيا، و حتى استخدام سلاح العقوبات يبدو محفوفًا بالمخاطر، ليس فقط لأن روسيا تستطيع الرد على أية عقوبات مالية بمثلها ، ولكن أيضًا لحاجة عدد من الدول الغربية، بما في ذلك ألمانيا، لإمدادات الغاز الروسي، بالرغم من أن القدرات الغربية على العقاب في المجالين المالي والاقتصادي يمكن أن توقع أذى كبيرًا بروسيا ، فإن عواقب مثل هذه العقوبات على أوروبا، الشريك المالي والاقتصادي وشريك الطاقة مع روسيا ستكون كبيرة. وحتى إن ذهبت أوروبا لخيار العقوبات، فالواضح أن موسكو ترى حجم التحدي الذي تواجهه في أوكرانيا أكبر من أي ثقل مالي واقتصادي محتمل⁽¹⁾.

انعكاس أزمة القرم على إمدادات الطاقة من روسيا نحو الاتحاد الأوروبي:

لم تكن أزمة القرم بمعزل عن تجدد النقاش-كما سلف الذكر- حول انعكاساتها على أمن إمدادات الطاقة نحو الاتحاد الأوروبي، و الدعوة لضرورة خلق بدائل أكثر موثوقية للطاقة القادمة من روسيا خاصة عبر الأراضي الأوكرانية، التي لا تعرف استقرارًا يخدم أمن الطاقة الأوروبي. يبرز في هذا السياق طرح يعتقد أصحابه بأن الولايات المتحدة صنعت الأزمة الأوكرانية بهدف أساسي، هو ضرب الاقتصاد الروسي، من خلال تقويض صادرات روسيا من الطاقة لأوروبا، وتكرار ما حدث زمن جورباتشوف، عندما انخفضت أسعار النفط بشكل حاد، وأثرت في القدرات الاقتصادية للاتحاد السوفيتي، وأدت إلي تفككه مطلع التسعينيات من القرن الماضي. ويفترض أصحاب هذا الرأي أن واشنطن تحاول رسم خريطة جديدة للطاقة علي مستوي العالم، في ظل اكتشاف الولايات المتحدة احتياطات ضخمة من الغاز والنفط الصخري بها، قد تغنيها في المستقبل القريب عن استيراد احتياجاتها من الطاقة، بل وتمكنها من التصدير أيضًا نحو أوروبا . لتشكل بديلاً أكثر أماناً لإمداد أوروبا بحاجياتها من الطاقة.

يعزز هذا الطرح دعوة نائب الرئيس الأمريكي السابق، "ديك تشيني"، صراحة -في كلمة ألقاها في قمة حلف الأطلسي التي عقدت عام 2006- إلي تنويع موارد الطاقة لأوروبا. كما أعلن الاتحاد الأوروبي مرارا عزمه تقليص دور شركة "غاز بروم" الروسية في إمداد أوروبا بالغاز، من خلال اللجوء إلي مصادر أخرى من آسيا الوسطى، والقوقاز، وإيران. وتعد أذربيجان أقوى المنافسين لروسيا، وذلك من خلال خط أنابيب الغاز "باكو - تبليسي - جيهان" لنقل ليس فقط الغاز الآذري، و كذلك الكازاخي والتركمانى أيضا إلي ميناء جيهان التركي، ومنه إلي أوروبا. وقد أنشئ هذا الخط بدعم أمريكي واضح رغم المعارضة الروسية القوية له⁽²⁾.

(1) المرجع نفسه، ص ص 07-08.

(2) نورهان الشيخ، "الخيار المتردد: هل تصبح الطاقة "سلاحاً" روسياً لاستعادة المكانة الدولية؟"، مرجع سبق ذكره.

في المقابل لم تتردد روسيا في إعلان نيتها عن استخدام سلاح الغاز في إدارتها لأزمة القرم، فمع تفاقم الأزمة الأوكرانية وإعلان روسيا قرارها التدخل عسكرياً في شبه جزيرة القرم، ورد كييف بإعلان حالة الاستنفار في صفوف جيشها، يأتي الضغط الاقتصادي بوصفه إحدى الأوراق المهمة التي من الممكن لروسيا أن تلوح بها بقوة، ضد أوكرانيا وكذلك الاتحاد الأوروبي، في الوقت الذي يشكل فيه الغاز الطبيعي أحد العناصر المهمة في هذا الضغط، فقد وجهت شركة غازبروم - عملاق الغاز الروسي- إنذاراً بأنها قد تلغي التخفيض المقدم لأوكرانيا في أسعار الغاز بسبب الديون المتركمة على كييف، والتي تجاوزت 1.5 مليار دولار.

برزت ورقة الغاز الروسي كسلاح فعال تستخدمه روسيا ضد أوكرانيا، التي تعتمد بشكل كبير على الغاز الروسي، فالكثير من الصناعات الأوكرانية تعتمد على الغاز الروسي لاسيما السجاد واستخراج وتنقية المعادن، إضافة لذلك فتركيبية الغاز الأوكراني المحلي تسمح فقط باستخدامه لتدفئة المنازل، في حين يعتمد قطاع الصناعات على الغاز الروسي. وفي حال انقطاع الغاز الروسي فإن ذلك سيساهم في انهيار قطاعات صناعية عديدة وسيضر بالاقتصاد الأوكراني الذي يعاني من وضعية حرجة⁽¹⁾.

هذا وأكدت الحكومة الأوكرانية إن روسيا قطعت كل إمدادات الغاز عنها، في تصعيد كبير للخلافات بين البلدين. وقال وزير الطاقة الأوكراني "يوري برودان" إن "إمدادات الغاز إلى أوكرانيا قد انخفضت إلى الصفر"، وكانت شركة الغاز الروسية "غازبروم" قد قالت إن على أوكرانيا دفع ثمن إمدادات الغاز التي تحصل عليها مقدماً، وذلك عقب تخلف كييف عن تسدي ديونه الهائلة للشركة، ولكنها طمأنت أنها ستستمر في تزويد أوروبا بالغاز، غير أن هذا لم يكن كافياً بالنسبة للاتحاد الأوروبي الذي لم يعد يثق كثيراً في مصداقية بوتين كشرريك طاقي⁽²⁾.

خاصة أن بوتين عكف على استخدام الغاز كأداة سياسية في إفشال أي تقارب أوكراني مع الاتحاد الأوروبي، وكان الرئيس المعزول "فكتور يانوكوفيتش" قد توصل مع موسكو إلى اتفاق تحصل بموجبه كييف على الغاز الروسي مقابل حوالي 270 دولاراً للمتر المكعب من الغاز، وهو سعر تفضيلي يقل عن السعر العالمي بحوالي 100 دولار، مقابل عدول كييف عن الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لصالح التقارب مع روسيا⁽³⁾.

(1) أشرف رشيد، "الأزمة الأوكرانية وسلاح الغاز الروسي"، موقع قناة الجزيرة، قسم الاقتصاد، نشر في (03-03-2014)، متوفر على الرابط: <http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2014/3/3>

(2) هيئة الإذاعة البريطانية (BBC)، "روسيا توقف إمدادات الغاز عن أوكرانيا"، موقع هيئة الإذاعة البريطانية، نشر في (16-06-2014)، متوفر على الرابط:

http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2014/06/140616_ukraine_russia_halts_gas_supplies

(3) أشرف رشيد، مرجع سبق ذكره.

حسب تحليل "فلورنس جوب" (*Florence Job*) (*) فقد أثارت هذه التطورات نقاشاً حيوياً في أوروبا حول موضوع الطاقة، إذ صرّح رئيس المجلس الأوروبي "هيرمان فان رومبوي" (*Herman Van Rompuy*) مباشرة بعد الاستفتاء الذي تم إجراؤه حول مسألة انفصال شبه جزيرة القرم عن روسيا، قائلاً: "لقد أرسلنا اليوم إشارة واضحة مفادها أن أوروبا تسعى جاهدة إلى تخفيض اعتمادها على استيراد مصادر الطاقة، خصوصاً من روسيا، وذلك من خلال تخفيض الطلب على الطاقة مع المزيد من الكفاءة في استخدامها، وذلك بتنويع طرق الإمداد إلى أوروبا وداخلها، وتوسيع مصادر الطاقة، لاسيما مصادر الطاقة المتجددة، من خلال تطبيق إستراتيجيه أمن الطاقة على حدودنا وأمن الإمداد بالطاقة إلى جيراننا"، و قد أبدى العديد من صنّاع القرار الأوروبيين تأييداً شديداً لمثل هذه المبادرات، وهم يتطلعون إلى خيارات فورية للحد من الاعتماد على واردات الغاز الروسية⁽¹⁾. في طليعة الدول التي تبذل مجهودات في هذا السياق، نجد إيطاليا وألمانيا باعتبارهما أكبر المستوردين للغاز الروسي، تليهما بولندا. و قد عملت هذه الدول على إدراج تدابير كفاءة يمكن لها أن تخفض استهلاك الطاقة إلى 20%، وتعمل على الحد من التعقيدات الروتينية التي تعرقل زيادة الواردات من الغاز الطبيعي المسال غير الروسي (LNG). وبشكل عام، فإن من شأن هذه التدابير أن تعمل على تخفيض الواردات الروسية لغاية الربع أو حوالي 45 مليار متر مكعب بح لول عام 2020، أي بما يعادل قيمة 18 مليار دولار سنوياً⁽²⁾.

بالرغم من مرور أربع سنوات على أزمة القرم و نتائج استفتاء حول استقلال القرم التي صوت فيه سكان شبه الجزيرة لصالح الانضمام لروسيا كجمهورية، إلا أن تداعيات أحداث أوكرانيا 2014 مازالت تلقي بظلالها على واقع العلاقات الطاقوية الروسية مع الاتحاد الأوروبي و أوكرانيا إلى يومنا هذا، غير أن ما يمكن ملاحظته هو ابتعاد أطراف النزاع عن لهجة التصعيد و اعتماد قنوات و نهج التساوم و آليات الدبلوماسية الاقتصادية، بدل المجابهة المباشرة، فالالاتحاد الأوروبي و رغم رفضه استقلال القرم عن أوكرانيا، غير أنه يحاول إدارة الخلاف مع روسيا دون أن يدفعها لتصعيد في لهجتها ضد أوكرانيا، بالشكل الذي يؤدي إلى القطع التام للغاز المار عبر أراضيها نحو الاتحاد الأوروبي.

في هذا الصدد ذكر "ماروس سيفكوفيتش" (*Marus Sefkovic*) ، نائب رئيس المفوضية الأوروبية لشؤون الطاقة بالاتحاد الأوروبي (سبتمبر 2018)، في بروكسل أن الاتحاد الأوروبي يتوقع استئناف المحادثات حول نقل الغاز الطبيعي الروسي، عبر أوكرانيا، على مستوى الخبراء بوتيرة

(* كبيرة المحللين في معهد الاتحاد الأوروبي للدراسات الأمنية / European Union Institute for Security Studies في باريس.

(1) فلورنس جوب ، مرجع سبق ذكره، ص 04.

(2) Reuters, "EU gas imports from Russia could drop a quarter by 2020", (April 9, 2014), available at: <http://www.reuters.com/article/2014/04/09/us-ukraine-crisis-gas-idUSBREA3818J20140409>

سريعة، و هذا ما حدث بعد انعقاد اجتماعات على مستوى خبراء رفيعي المستوى، أيام (12 و 13 و 26) سبتمبر (2018) (1).

صرح الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين"، بدوره مطمئنا الطرف الأوروبي، بأنه من غير المستبعد استمرار تمرير الغاز الروسي عبر أوكرانيا، حتى بعد بناء خط الأنابيب الجديد عبر بحر البلطيق (السيال الشمالي 2)، و يشار إلى أن هذا المشروع يثير الجدل ويتخوف منتقدوه من إمكانية أن يؤدي هذا إلى تعزيز اعتماد الاتحاد الأوروبي أكثر على الغاز الروسي (2).
لكن رغم هذا يبقى الاتحاد الأوروبي و حتى بعد إقناعه لروسيا بعدم قطع الإمدادات عبر أوكرانيا، متخوفا و يواجهه باستمرار هاجس قطع الإمدادات المرتبط بقرارات سياسية من طرف روسيا التي لم ينظر لها بأنها شريك موثوق، و هذا ما يبرر مساعي الاتحاد و بدفع من الولايات المتحدة إلى ضرورة إيجاد البدائل عن الغاز و النفط الروسي. عبرت عن هذا الوضع نائب رئيس البرلمان الأوكراني "إيرينا غيراشينكو"، بقولها: "إن إيقاف روسيا إمدادات الغاز الطبيعي لأوكرانيا، يثبت أن روسيا ما تزال تشكل خطرا على قارة أوروبا" (3).

من الهلجتي أن الأزمة الأوكرانية حول شبه جزيرة القرم قد تركت أثرا حادا وفورياً على واردات الطاقة الأوروبية، وخصوصاً على واردات الغاز، حيث يعتبر الغاز واحداً من أنواع الوقود المفضلة في إنتاج الكهرباء في الاتحاد الأوروبي نظراً لتأثيره المنخفض نسبياً على البيئة، وقد ذهبت أزمة 2014 أبعد بكثير من الأزمات السياسية السابقة، إذ يرجح أن تؤدي إلى تنويع في إمدادات الغاز، خصوصاً وأنها محاصرة بحالة عدم الاستقرار السائدة في كل من ليبيا ومصر (4).
في هذا السياق، بحث الاتحاد الأوروبي بعد أزمة القرم عن إمكانية تخفيض اعتماده على الغاز الروسي في محاولة للضغط على روسيا، وخلق اقتصادها، وضرورة تنويع مصادر الطاقة الموردة إلى أوروبا، بالتنسيق مع الولايات المتحدة، في إطار "اتفاقية التجارة الحرة العابرة للأطلسي". ويتضمن ذلك توريد الغاز الصخري من الولايات المتحدة إلى أوروبا، والتعاون بين الجانبين في تطبيق تقنيات جديدة لتوفير الطاقة. أيضاً تنشيط الجهود لتنفيذ مشروع "الممر الجنوبي" لنقل موارد الطاقة من أذربيجان وتركمانستان وغيرهما إلى أوروبا، دون المرور بروسيا (5).

(1) أوكرانيا برس، "بوتين لا يستبعد استمرار تمرير الغاز عبر أوكرانيا إلى أوروبا"، نشر في (20-08-2018)، متوفر على الرابط: <http://ukrpress.net/node/7960>

(2) أوكرانيا برس، "الاتحاد الأوروبي يتوقع استئناف محادثات نقل الغاز الروسي عبر أوكرانيا هذا الأسبوع"، نشر في (18-09-2018)، متوفر على الرابط: <http://ukrpress.net/node/8012>

(3) عربي 21، "أوكرانيا تعتبر قطع روسيا الغاز عنها مؤشراً خطراً على أوروبا"، نشر في (05-03-2018)، متوفر على الرابط: <https://arabi21.com/story/1076373/%D8>

(4) فلورنس جوب، مرجع سبق ذكره، ص 04.

(5) نورهان الشيخ، "الخيار المتردد: هل تصبح الطاقة "سلاحاً" روسياً لاستعادة المكانة الدولية؟"، مرجع سبق ذكره.

بناء على ما سبق ذكره ضمن هذا الفصل يمكننا القول بأن أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي يواجه العديد من الهواجس و التهديدات في مستويات معقدة ، جعلته يقع في مفارقة و مأزق حاد، فمن جهة يعاني الاتحاد الأوروبي من قلة و انخفاض معدلات الإنتاج و كذلك الاحتياطيات من الموارد الطاقوية، مقابل ارتفاع و تزايد مستمر من حيث الطلب و استهلاك السلع الطاقوية خاصة من النفط و الغاز، في مختلف القطاعات سواءا تعلق الأمر بالاستخدامات المنزلية أو الاستخدامات الأخرى كالنقل و الزراعة و خاصة الصناعة، و في مستوى آخر نجد أن الاتحاد الأوروبي يعاني من تبعية مفرطة للطاقة المستوردة من الخارج ، خاصة من روسيا التي تعتبر المورد المهيمن للغاز و النفط، و التي و بالرغم من استمرارها في إمداد الاتحاد بحاجياته من الطاقة غير أن الشكوك تبقى لصيقة بمدى موثوقيتها كشريك للاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة، و التي تعرف علاقاتها بها حالة عدم استقرار خاصة عندما ترتبط بقضايا سياسية و أمنية أخرى كتوسيع الناتو و قضية ذرع الصاروخي، أو استمرار الاتحاد الأوروبي بدعم أمريكي في محاولة التغلغل و نسج علاقات شراكة مع دول تقع ضمن الجوار القريب الروسي، ما يدفع روسيا لاستخدام الطاقة أو التهديد باستخدامها كسلاح محتمل ضد الاتحاد الأوروبي، و يبقى هاجس قطع الإمدادات أكبر ما يخيف صناع القرار الأوروبيين خاصة و أن التجربة تثبت إمكانية لجوء روسيا لسياسة قطع الإمدادات عن دول العبور سواء أوكرانيا أو بيلاروسيا ، بسبب خلافاتها السياسية و الاقتصادية المتواصلة مع روسيا، ما يؤثر بشكل مباشر على تراجع و انخفاض الإمدادات نحو دول الاتحاد الأوروبي، و في كل مرة تستغل روسيا هذه الورقة لمساومة و ابتزاز الأوروبيين للتراجع و التنازل في قضايا لا تخدم مصالح روسيا الجيوبوليتيكي أو الأمنية و السياسية.

كل هذا يضع أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي على المحك، خاصة مع توافر العديد من المؤشرات التي توضح مدى خضوع وضعف الاتحاد أمام روسيا في القضايا الطاقوية، بحيث تتمتع روسيا بعدة مقومات تسمح لها بممارسة الضغط على الاتحاد الأوروبي ، سواء من حيث مساهماتها و تغلغلها في الاستثمارات لأغلب شركات الطاقة الغربية، أو من خلال سيطرتها و احتكارها لشبكات نقل الطاقة من روسيا أو عبرها كدولة عبور للنفط و الغاز القادم من آسيا الوسطى.

أثبتت أزمة القرم و تداعياتها حجم التهديدات و المخاطر التي يمكن أن تمس أمن الطاقة الأوروبي، و هذا ما جعل الأوروبيين يطرحون بجدية أكثر من أي وقت مضى ضرورة التوجه لإيجاد بدائل عملية، للغاز و النفط الروسي، حتى تتمكن من التخلص من قيود هذه التبعية و تقليص حدتها، و تخلق لنفسها هامش تحرك أكبر من خلال خيارات أخرى ، تكون كفيلة بتحقيق استقرار في إمدادات الطاقة و تقيها من هزات الأزمات الطاقوية مع روسيا، و هذا ما سنعكف على تفصيله في المستوى اللاحق من الدراسة.

الفصل الرابع الفصل الرابع

مستقبل أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي:

فرص الاستقلالية واستمرار التبعة الطاقوية لروسيا

تتعدد مستويات و طبيعة التهديدات التي يواجهها أمن الطاقة الأوروبي، سواء من حيث نقص الاحتياطيات و الإنتاج مقابل ازدياد الطلب على استهلاك الطاقة، أو من ناحية استمرار و تزايد حدة تبعيته الطاقوية لروسيا، في الوقت الذي يبقى فيه تعرض إمدادات الطاقة الروسية نحو أوروبا إلى القطع أو التراجع أمر محتمل بشكل كبير، خاصة و أن روسيا لم تتردد في استخدام الطاقة كسلاح و أداة أمنية في تعاملها مع العديد من الدول الأوروبية، بهدف تمرير أجنداتها و كذلك استعادة قوتها ضمن السياق الإقليمي و الدولي، كانت آخرها في أوكرانيا سنة 2014، ما أثر بشكل مباشر على تراجع إمدادات الطاقة و كمياتها نحو الاتحاد الأوروبي.

تصاعدت حدة الخطابات السياسية في أوروبا، على إثر هذه التطورات و ازدادت المخاوف من ما سمي " بالإمبريالية الروسية "، بعدما لجأت روسيا إلى استخدام سلاح الطاقة ضد زبائنها، و ظهرت دعوات إلى تبني سياسة أوروبية موحدة بإقامة تجمع احتكاري لمستهلكي الغاز كرد فعل تجاه إخلال روسيا بالتزاماتها التعاقدية، و ما ترتب عنه من تهديد لأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي⁽¹⁾. كما سرعت هذه المستجدات في تجديد الدعوة داخل الاتحاد الأوروبي بضرورة معالجة مسألة أمن الطاقة ضمن أعلى المستويات، و جعل المسألة هاجسا مشتركا لجميع أعضاء الاتحاد الأوروبي، و العمل لإيجاد البدائل التي تمنحهم القدرة للتقليل من حدة التبعية للغاز و النفط الروسي، في الوقت الراهن و خاصة في المستقبل، خاصة و أن التوقعات الرسمية تشير إلى احتمال زيادة اعتماد الاتحاد الأوروبي على الواردات الروسية من الغاز إلى 70 % من مجمل استهلاك الطاقة بحلول العام 2030، و هو ما سيعرض أوروبا لمخاطر أكبر بكثير من الضغوط الاقتصادية التي تؤثر على خيارات الاتحاد الأوروبي و استقلاليته ليس في القضايا الاقتصادية فحسب بل حتى السياسية و الأمنية⁽²⁾.

يبدو أن جيوبولتيك أمن الطاقة في أوروبا وإمداداتها أصبح موضوعا حرجا و يشتمل على قدر كبير من التعقيد. و تدور التساؤلات حول من سيكون مورداً رئيسياً للغاز الطبيعي إلى أسواق الاتحاد الأوروبي في المستقبل كبديل محتمل للغاز الروسي، و هنا تبرز كل من النرويج و أذربيجان و قطر ومؤخراً الولايات المتحدة الأمريكية مع الغاز الصخري. بالإضافة إلى الجزائر و عدد محدود من دول إفريقيا⁽³⁾. كما تمثل مصادر أخرى من آسيا الوسطى والقوقاز و الشرق الأوسط كإيران. بدائل مهمة بالنسبة لمستقبل أمن الطاقة الأوروبي.

من هذا المنطلق، تناولنا في هذا الفصل مختلف الاستراتيجيات المستقبلية التي اعتمد عليها الاتحاد الأوروبي للتقليل أو التخلص التام من التبعية الطاقوية لروسيا، و التي يضمن من خلالها

(1) ديفيد هويل و كارول نخلة، مرجع سبق ذكره، ص 172.

(2) المرجع نفسه.

(3) فريدريك ويليام إنغدال، " جيوبولتيك الطاقة في أوروبا إلى النقطة الحرجة "، مركز أبحاث كاتيهون (katehon)، نشر في (2018-02-22)، متوفر على الرابط: <https://katehon.com/ar/article/jywbwlytk-ltq-fy-> متوفر على الرابط: <https://katehon.com/ar/article/jywbwlytk-ltq-fy->

[wrbw-l-lnqt-lhrj](https://katehon.com/ar/article/jywbwlytk-ltq-fy-)

استقرار إمدادات الطاقة نحوه في حال لجوء روسيا إلى استخدام سلاح قطع الإمدادات ، و قد تم وضع حزمة من الاستراتيجيات في مستويات متعددة، بحيث تتوزع هذه البدائل و الخيارات على المستوى متعددة المحلي و الإقليمي و كذلك الدولي.

المبحث الأول: الاستراتيجيات المحلية البديلة لمستقبل أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي و دورها في تقليص تبعيته الطاقوية لروسيا.

مثلت الاحتياطات و المقومات الطبيعية داخل دول الاتحاد الأوروبي مصدرا لتأمين بعضا من حاجيات الاتحاد الأوروبي من الطاقة، و دعمت قدراته المحلية في إنتاج ما يستهلكه من مختلف أنواع الطاقة، غير أنها تظل غير كافية لتأمين مستقبل أمنه الطاقوي، خاصة مع حالة التراجع الكبير في مستوى الاحتياطات و الإنتاج التي تعرفها كل من بريطانيا و هولندا و كذلك الدانمارك، الدول الأكثر غناء بموارد الطاقة أوروبيا (الغاز و النفط)، منا أن الأرقام تشير إلى إن الإنتاج سينخفض بشكل أساسي في هولندا و المملكة المتحدة -إلى جانب النرويج- بمقدار 87 إلى 120 مليار متر مكعب بحلول عام 2030. و من المتوقع أن يظل إنتاج الغاز غير التقليدي أقل بكثير من 20 مليار متر مكعب بحلول عام 2035⁽¹⁾، فمثلا إنتاج الغاز من حقل "جرونينجن" العملاق في هولندا ، و الذي لعب دورا كبيرا في تلبية حاجيات الاتحاد من الغاز- يجب أن يُخفّض إلى نصف الإنتاج الحالي، بحد أقصى قدره 12 مليار متر مكعب في السنة ، وفي أقرب وقت ممكن، للتقليل من مخاطر وقوع الزلازل. فقد أدت الزلازل الأخيرة إلى إلحاق أضرار جسيمة بالمنازل هناك ، و تفيد الحكومة أن هذا الحقل لن يكون قادراً على إنتاج الغاز خلال 4 سنوات. و سيسبب الانخفاض الحاد في الإنتاج معضلة في تزويد الاتحاد الأوروبي محليا⁽²⁾، الأمر الذي يكرس و يدفع الاتحاد للتوجه أكثر نحو استيراد الغاز من الخارج، خاصة و ان الإحصائيات الرسمية المتوفرة ت توقع استمرار هذا الانخفاض بشكل أكبر⁽³⁾. ففي الوقت الراهن ، يجب استيراد 69 % من الـغاز الطبيعي المستهلك في الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك ، سيزداد الاعتماد على واردات الغاز إلى 86 % في عام 2050 مع اتساع الفجوة بين كميات الاستهلاك وانخفاض الإنتاج الداخلي⁽⁴⁾. و حتى الآن ، تم تلبية تلك الواردات المتزايدة من الغاز الروسي. حيث استأثرت روسيا بنسبة 44% من واردات الاتحاد الأوروبي في عام 2015 و هيمنة على الحصة الأكبر في توريد الغاز للاتحاد الأوروبي بشكل أكبر في سنة 2016⁽⁵⁾.

1) Koen RADEMAEKERS & others, Op.Cit , p.08

(2) فريدريك ويليام إنغدال، مرجع سبق ذكره.

3) Koen RADEMAEKERS & others, Op.Cit , p.07

4) The Polish Institute of International Affairs, « Could Norway Be The Key To Europe's Energy Security?», (Aug 26, 2017) , Available at: <https://oilprice.com/Energy/Natural-Gas/Could-Norway-Be-The-Key-To-Europes-Energy-Security.html>

5) Koen RADEMAEKERS & others, Op.Cit , p.07

هذه المشكلات و الرهانات الطاقوية جعلت دول الاتحاد الأوروبي يقدم على وضع حزمة من الإجراءات المحلية البديلة، يسعى من خلالها ل زيادة الإنتاج الطاقوي من جهة، و تقليص أو التخلص من شبح التبعية لروسيا مستقبلا من جهة أخرى ، ففي سنة 2015 مثلا، جاء أكثر من نصف (54.0%) إجمالي استهلاك الطاقة الداخلية للاتحاد الأوروبي من مصادر مستوردة⁽¹⁾، أغلبها من روسيا. لتدارك هذه الهوة الكبيرة بين الإنتاج و الاستهلاك محليا و ارتفاع حجم الواردات من الخارج^(*)، و بهدف تحقيق التوازن و عقلنة استهلاك الطاقة، بدأت دول الاتحاد في العمل على وضع خطط تتعلق بضرورة ترشيد و تقليل استهلاك الطاقة، بن سبة 20% بحلول عام 2020، فيما عرف بـ " هدف الـ 20% حول نجاعة الطاقة " (**The 20 % Energy Efficiency Target**)، و الذي يرتبط بمدى قدرة و التزام الاتحاد الأوروبي على استهلاك كميات الطاقة وفق التقديرات و الأهداف المخطط لها، وبناء على هذا قدم الاتحاد الأوروبي تعهد بتحقيق استهلاك أولي للطاقة لا يزيد على 1483 (Mtoe)، و استهلاك نهائي للطاقة لا يتجاوز 1086 (Mtoe) بحلول عام 2020⁽²⁾. ضمن الخيارات التي تم وضعها لتأمين مستقبل الطاقة الأوروبي، التركيز على الوقود البديل و الطاقات المتجددة كمنفذ يتيح للاتحاد الأوروبي التخلص و لو نسبيا من قيود التبعية للخارج.

المطلب الأول: تطوير استراتيجيات مشتركة بديلة لمواجهة الاختلالات في إمدادات الطاقة الروسية. من خلال النظر إلى الاتحاد الأوروبي عبر جملة التشريعات و الإجراءات المطبقة، يتبين أنه يمكن تعويض القطع الكامل لواردات الغاز الطبيعي القادمة من روسيا من خلال استخدام مجموعة من الإجراءات الداخلية، المتعلقة بتوزيع الطاقة و تحويلها، و كذلك باستراتيجيات التضامن في إمدادات الطاقة بين الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي، و تكمن أهم هذه الإجراءات في زيادة صادرات الغاز الطبيعي لمسال و تقليل استهلاك الغاز الطبيعي في توليد الكهرباء. فضلا عن ذلك، سوف تسهم الاستعاضة عن الغاز الطبيعي بوقود الزيت في الاستعمالات الصناعية ، أو إيقاف الصناعات التي تعتمد على الغاز الطبيعي، إذا تطلب الأمر ذلك، إسهاما كبيرا لسد الثغرة في الإمدادات. ورغم ذلك، قد تصبح جميع هذه الإجراءات أكثر تكلفة بكثير، و من الممكن أن تبلغ ضعف قيمة واردات الغاز الطبيعي من روسيا أو أكثر، إذا لم يتم تقديرها بشكل مجدي و فعال⁽³⁾. يمكن لدول الاتحاد الأوروبي، المعتمدة كليا أو جزئيا على واردات الغاز الطبيعي الروسي، مواجهة تحديات اجتماعية و اقتصادية خطيرة، على الرغم من قدرة الاتحاد الأوروبي ككل

1) European Commission, «Energy production and imports, Op.Cit.

(*) تطرقنا سابقا لعرض إحصائيات مفصلة و حديثة عن واقع و مقومات إنتاج الطاقة و استهلاكها داخل الاتحاد الأوروبي، للمزيد من التفاصيل ارجع إلى المبحث الأول و الثاني من الفصل الثالث من الدراسة.

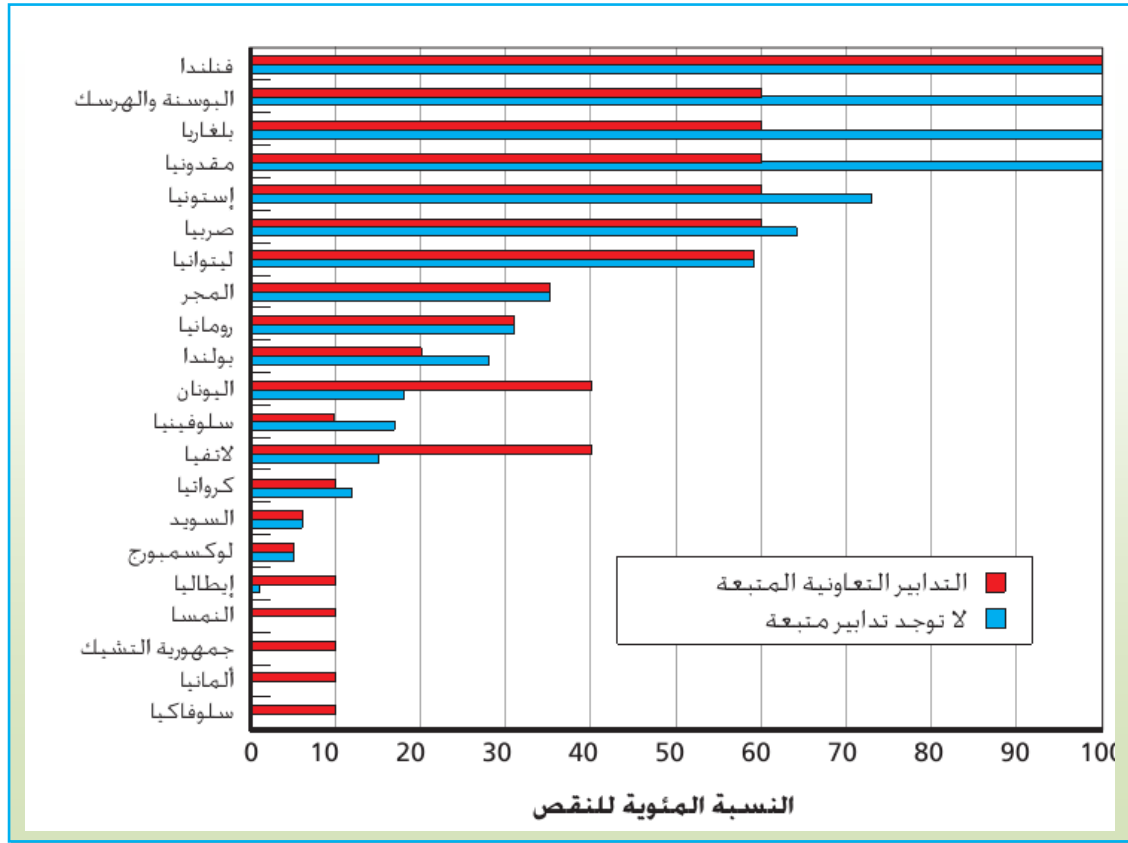
2) Ibid.

(3) إف. ستيفن لارابي و آخرون ، مرجع سبق ذكره، ص 41.

على الصمود أمام قطع الصادرات الروسية للغاز الطبيعي، وإن كان مع بعض التكلفة. وبيّن (الشكل 26 الموالى) الحالات المتوقعة لنقص الغاز الطبيعي التي تواجه الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأكثر ضعفاً وتأثراً (بلغاريا، و إستونيا، وفنلندا، واليونان، والمجر، ولاتفيا، وليتوانيا، ومقدونيا، وبولندا ورومانيا) في السيناريو يوهين(*) المقدمين في تقرير المفوضية الأوروبية⁽¹⁾.

يقيم مركز راند الاعتماد الكلي على الغاز الطبيعي، باستخدام معلومات أكثر تفصيلاً ، في إجمالي مزيج الطاقات غير النفطية لهذه الدول (باستثناء البوسنة والهرسك، بسبب نقص المعلومات) وذلك حسب الاستخدامات المحمية وغير المحمية. ولأغراض هذا التحليل، يطلق مصطلح الاستخدامات المحمية على كل الغاز المستهلك في محطات توليد الطاقة والتدفئة، بافتراض ضرورة توليد التدفئة من أجل التدفئة المنزلية، ومحطات التدفئة المحلية، والمستخدمين المقيمين والتجاربيين. ويتصدر هؤلاء المستخدمون قائمة أولويات حكوماتهم المعنية. وتشمل الاستخدامات غير المحمية الغاز الطبيعي المستخدم في الصناعة أو في توليد الكهرباء⁽²⁾.

الشكل (26): أوجه العجز المتوقعة للغاز الطبيعي في حالة قطع الإمداد الروسي.



المصدر: المفوضية الأوروبية، 2014، تقديرات (RAND)/ إف. ستيفن لارابي و آخرون ، مرجع سبق ذكره، ص 43.

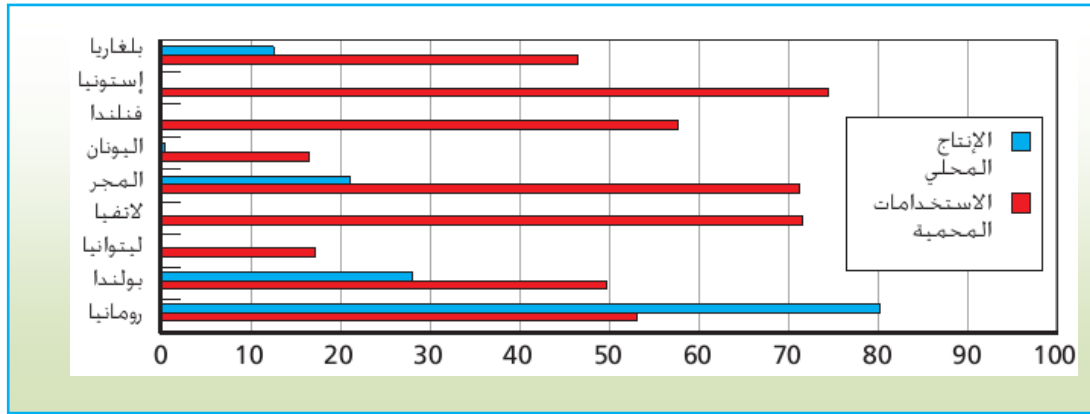
(*) تطرقنا في مستوى سابق من الدراسة إلى مضمون السيناريو يوهين للذان وضعتها المفوضية الأوروبية في حال تعرض الاتحاد الأوروبي لحالة قطع إمدادات الغاز من طرف روسيا، تم التطرق إليهما سابقاً في المبحث الرابع من الفصل الثالث.
 (1) إف. ستيفن لارابي و آخرون ، مرجع سبق ذكره، ص 42.
 (2) المرجع نفسه، ص 43.

يبلغ دور الغاز الطبيعي في الصناعة غير النفطية عموماً ذروته في ليتوانيا، والمجر، ورومانيا، ولاتفيا، و تستمد أكثر من نصف جميع الطاقات غير النفطية في ليتوانيا من الغاز الطبيعي. ورغم ذلك، لا يستخدم المستخدمون المحميون معظم الغاز الطبيعي في ليتوانيا، بل يستخدمه قطاع الطاقة الكهربائية والصناعة، حيث يتم استهلاك 17 % فقط من الغاز الطبيعي بواسطة محطات توليد الطاقة والتدفئة، أو التدفئة المحلية، أو المستخدمين التجاريين والمقيمين. ويتم توفير ما يقرب من نصف جميع أنواع الطاقة غير النفطية المستهلكة في المجر من الغاز الطبيعي⁽¹⁾. وبالمقارنة بدولة ليتوانيا، تذهب نسبة 71 % من الغاز الطبيعي إلى المستخدمين المحميين، مما يجعل المجر تتأثر على وجه التحديد بقطع إمدادات الغاز الطبيعي.

تنتج المجر بعض الغاز الطبيعي محلياً، غير أن جميع وارداتها تأتي من روسيا. وتعتمد رومانيا ولاتفيا على الغاز الطبيعي بنسبة أقل من ليتوانيا والمجر، حيث يشكل لغاز الطبيعي حوالي 40 % من إجمالي استهلاك الطاقة غير النفطية في كلتا الدولتين. ويستهلك المستخدمون المحميون معظم الغاز الطبيعي في كلتا الحالتين، و نجد هنا أن الغاز الطبيعي يلعب دوراً أقل بكثير في التوازن الإجمالي للطاقة غير النفطية في البلاد الأخرى، حيث يتراوح بين 5.6 % في مقدونيا إلى 25.4 % في اليونان. وتمثل الاستخدامات المحمية أقل من نصف إجمالي استهلاك الغاز الطبيعي في بلغاريا، و اليونان، وبولندا. رغم أن الاستخدامات المحمية تمثل الحصة الأكبر في الاستهلاك في الدول الباقية (إستونيا، وفنلندا، ومقدونيا، و صربيا)⁽²⁾.

الشكل (27): نسب الاستخدامات المحمية والإنتاج المحلي في استهلاك الغاز الطبيعي في البلدان

العرضة للتأثر.



المصدر: مكتب الإحصاء الأوروبي (RAND) // إف. ستيفن لارابي و آخرون ، مرجع سبق ذكره، ص 45

1) Esakova, European Energy Security Analysing the EU-Russia Energy Security Regime in Terms of Interdependence Theory, p. 182.

(2) إف. ستيفن لارابي و آخرون ، مرجع سبق ذكره، ص 45.

يظهر الشكل (27) درجة الاكتفاء الذاتي لهذه الدول. وكما يتبين ، تعد رومانيا أكثر مما يستهلكه المستخدمون المحميون. وتتجاوز الاستخدامات المحمية الإنتاج المحلي بفارق كبير في جميع الدول الأخرى. و يستورد هذا لغاز بالكامل تقريبا من روسيا أو غيرها. و تعد اليونان، وبدرجة أقل، بولندا الوحيدتين اللتين تستوردان كميات كبيرة من الغاز من مصادر غير روسية. كما يبين الرسم أهمية الاستخدامات المحمية في استهلاك الغاز الطبيعي عموما، وتمثل الاستخدامات المحمية نصف الاستهلاك الكلي للغاز الطبيعي أو أكثر من ذلك في جميع هذه الدول استثناء اليونان وليتوانيا. ومجمل القول، تعد إستونيا وفنلندا والمجر ولاتفيا وليتوانيا وبولندا هي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأكثر بئثرا قطع الغاز الطبيعي من روسيا⁽¹⁾.

مع ذلك، يوجد عدد من الخيارات متوسطة إلى طويلة الأجل لصالح هذه البلاد للحد من تأثيرها بقطع الغاز الروسي. وتشير دراسة معهد أوكسفورد لدراسات الطاقة إلى أن محطات الغاز الطبيعي المسال المقرر بناؤها في ليتوانيا وبولندا خلال الفترة من 2015 إلى 2030 ستجعل توريد الغاز الطبيعي المسال إلى منطقة البلطيق أمرا ممكنا، مما يؤدي إلى تقليل اعتمادها على الغاز الروسي، وإن كان بتكاليف أعلى⁽²⁾.

كما تظهر دراسة المفوضية الأوروبية –السالفة الذكر– قدرة التدابير التعاونية للاتحاد

الأوروبي على الحد بشكل كبير من تأثير القطع قصير الأجل على هذه الدول الأعضاء للاتحاد الأوروبي الأكثر تأثرا⁽³⁾، خاصة في الحالة التي يتم فيها تفعيل إستراتيجية التخزين الاستراتيجي الرجعي بفعالية، و التي تحتاج إلى تطوير و تجديد للبنى التحتية الأزمة لنقل الطاقة من بلدان التخزين تجاه الدول المتضررة جراء قطع إمدادات الغاز المحتملة من طرف روسيا.

المطلب الثاني: تطوير البنى التحتية لتعزيز مستقبل أمن إمدادات الطاقة في الاتحاد الأوروبي.

عند الحديث عن مستقبل إمدادات الطاقة داخل الاتحاد الأوروبي، تعد قضية البنى التحتية محورية و على قدر كبير من الأهمية، نظرا لدورها الأساسي في القدرة على تحويل كميات كبيرة من الغاز مثلا، في وقت قصير، لمواجهة أي تراجع في تزويد دول الاتحاد بما تحتاجه من غاز في حالة الأزمت، خاصة دول الاتحاد التي لازالت مرتبطة بشبكة أنابيب نقل الغاز من الحقبة السوفييتية التي ترهن أمن طاقتها فقط بروسيا –عبر أوكرانيا– خاصة دول جنوب شرق الاتحاد الأوروبي ، لذلك فتطوير قواعد البنية التحتية لنقل الطاقة ستجعل التزويد بالطاقة أكثر أمانا و تضامنا بين دول الاتحاد الأوروبي.

(1) المرجع نفسه.

(2) Dickel, Ralf, & others, «Reducing European Dependence on Russian Gas: Distinguishing Natural Gas Security from Geopolitics», (OIES Paper: NG 92, Oxford, UK: Oxford Institute for Energy Studies, University of Oxford, October 2014), p. 40.

(3) إف. ستيفن لارابي و آخرون ، مرجع سبق ذكره، ص 45.

يعتبر التدبير الرئيسي في المدى المتوسط لمواجهة أزمات قطع الغاز على غرار أزمات أوكرانيا، هو تطوير البنية التحتية التي تمنح الأولوية للمشاريع التي تسمح بتنوع أكبر لموردي كل دولة من الدول الأعضاء. وسيتيح الإدخال السريع لقواعد السوق الداخلية للغاز⁽¹⁾.

ناقشت دول الاتحاد الأوروبي ضمن وثيقة إستراتيجية اتحاد الطاقة لعام 2030 للمناخ والطاقة وإستراتيجية أمن الطاقة الأوروبية، فكرة إنشاء سوق طاقة داخلية متكامل بشكل تام، من شأنه تمكين التدفق الحر للطاقة عبر و بين دول الاتحاد الأوروبي، عبر خلق بنية تحتية ملائمة وبدون عوائق تقنية أو تنظيمية. ما سيساعد على تنويع مصادر الطاقة الأوروبية وضمان أمن الطاقة من خلال التنسيق والتعاون بين دول الاتحاد الأوروبي⁽²⁾.

يبقى تحقيق سوق طاقوية داخلية موحدة، تحدياً لصناع السياسات في الاتحاد الأوروبي، إذ لا يمكن تصور سوق أوروبية تنافسية موحدة للطاقة دون ضخ أموال وإقامة استثمارات من شأنها أن تدعم قدرات إنتاج وتخزين ونقل الطاقة، بالشكل الذي يضمن سيولة السوق الطاقوي، كما أن هناك حاجة ملحة لإنجاز المزيد من المنشآت الطاقوية للاستجابة للطلب المتزايد على الطاقة، بالإضافة إلى تحديث المنشآت القائمة، وإقامة منشآت لتخزين الغاز الطبيعي، بما يسمح بضخه في الأسواق لمواجهة أي تذبذب ظرفي في إمداداته، إلى جانب ضرورة التوسع في إنجاز شبكات الربط البيئي للكهرباء والغاز الطبيعي بين مختلف مناطق الاتحاد الأوروبي⁽³⁾.

مع نجاح إتمام مشاريع تحديث البنية التحتية الخاصة بالقدرات التحويلية و شبكة أنابيب نقل الغاز، سيتمكن الاتحاد الأوروبي من تغطية النقص الكامل الناتج عن قطع الصادرات الروسية للغاز الطبيعي من خلال استيراد المزيد من الغاز الطبيعي من المسال من مصادر أخرى، و يتمتع الاتحاد الأوروبي بالقدرة على إعادة تحويل ما يزيد عن 200 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي المسال، و جاري تشييد المزيد من المنشآت لزيادة هذه القدرة، حيث بلغ حجم التجارة الدولية للغاز الطبيعي المسال 299 مليار متر مكعب في عام 2013، بلغ نصيب الاتحاد الأوروبي منها، 3 مليار متر مكعب، أي 14 %⁽⁴⁾.

اهتم "جان إنغ ويرسن" (Jan Ingwersen)^(*) بدراسة وضعية البنية التحتية، و وضعية شبكة أنابيب نقل الغاز داخل الاتحاد الأوروبي، بحيث يرى أنها في وضعية غير مثالية، و أن تجديدها و تطويرها سيساعد على استقرار و تحسين مستقبل إمدادات

1) European Commission, «In-depth study of European Energy Security», Op.Cit, p116..

2) European Commission, « Building the Energy Union », Op.Cit.

3) إف. ستيفن لارابي و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 38.

4) بعاسو عبد الجليل، الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي: دراسة في الأبعاد و التحديات، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية العلاقات الدولية، تخصص الاستراتيجية و المستقبلات، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2009-2010)، ص 168.

* جان إنغويرسن (Jan Ingwersen): و هو المدير العام لـ "الشبكة الأوروبية لمشغلي أنظمة التحويل الخاصة بالغاز" The ENTSG / European Network of Transmission System Operators for Gas.

الغاز داخل دول الاتحاد الأوروبي بشكل متوازن و أمن بين كل دوله. و حسب تقرير ما يعرف بـ " خطة تطوير الشبكة لعشر سنوات ، لسنة 2017 / " (TYNDP 2017 Ten-Year Network Development Plan)، الذي تم نشره في ديسمبر 2016 من طرف الشبكة الأوروبية لأنظمة مشغلي التحويل الخاصة بالغاز (ENTSO-G) ، تتماشى سيناريوهات الطلب المستخدمة في (TYNDP 2017) مع أولويات الطاقة والمناخ الأوروبية ، ويتم تنسيقها مع (الشبكة الأوروبية لهشغلي أنظمة تحويل الكهرباء / ENTSO-E). و هذه السيناريوهات ليست مجرد توقعات أو رؤى، بل إنها تمثل الطلب المحتمل على الغاز في المستقبل، و ذلك بالاستناد على المدخلات الخاصة بكل بلد، و التي يقدمها الخبراء الوطنيون ، وتعمل كأساس لاختبار مرونة البنية التحتية للغاز في مختلف مناطق الاتحاد الأوروبي في ظروف ذروة الطلب. وأبـررز هذا التقرير حقيقة أن البنية التحتية للغاز يجب أن تصمم بحيث تتوافق مع ذروة الطلب ، والذي لا يزال يتزايد في الاتحاد الأوروبي ، بشكل أعلى بكثير من الطلب على الكهرباء. كما بين التقرير بأن مستوى تحديث و تطور البنية التحتية غير متجانس بين الدول الأعضاء في الاتحـاد الأوروبي، فهناك دول تعاني من تذبذب و تقادم البنى التحتية بها، كدول أوروبا الشرقية عكس الدول الغربية منها، غير أنه من المحتمل مستقبلاً أن تخفف المشاريع الجارية جزئياً من هذه الحالة الحرجة بحلول عام 2020⁽¹⁾.

تسمح استثمارات البنية التحتية لمعظم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بالوصول إلى مصادر الإمداد المتنوعة ، و قد ساعدت على ترابط أسواق الطاقة و إمكانية الحصول على الغاز بأسعار تنافسية ، خاصة في أوروبا الغربية. ومع ذلك ، لا تزال هناك حاجة إلى بنية أساسية إضافية للغاز في بعض المناطق المحددة ، ولا سيما دول البلطيق وجنوب شرق أوروبا وشبه الجزيرة الأيبيرية ، من أجل تحسين أمن إمدادات الغاز والمنافسة في هذه المناطق. و للتخفيف كذلك من تأثير الاضطرابات في الطرق البيلاروسية والأوكرانية على إمدادات الغاز إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عبر تنويع مصادره بعيداً عن روسيا⁽²⁾.

قامت المفوضية الأوروبية باستثمارات في توصيل خطوط أنابيب جديدة، وحثت الدول الأعضاء على تطوير مصادر بديلة للإمداد وخاصة محطات الغاز الطبيعي المسال ، واتخذت خطوات أخرى لتخفيف عواقب انقطاع إمداد الغاز الطبيعي من روسيا. و على الرغم من إمكانية لدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي من مواكبة القطع الكامل طويل الأجل لـ لإمدادات الغاز الطبيعي من روسيا، لكن هذا سيكون مصحوباً ببعض الصعوبات. خاصة دول عديدة في أوروبا الوسطى و في جنوب شرق أوروبا، التي ستدفع تكاليف كبيرة للتعديل. حيث تعد شبكة الطاقة الكهربائية لجمهوريات

1) Koen RADEMAEKERS & others, «EU Energy Independence, Security of Supply and Diversification of Sources», (European Parliament: Directorate General for Internal Policies ,European Union, Brussels, in February 2017), p.09 .

2) Ibidem.

الفصل الرابع ————— مستقبل أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي: بين فرص الاستقلالية و استمرار التبعية الطاقوية لروسيا

البلطيق جزءا من الشبكة التي توصلها بكل من روسيا البيضاء و كالينينغراد والمنطقة الشمالية الغربية من روسيا⁽¹⁾.

لكن أمام الاتحاد الأوروبي فرص التقليل من مخاطر تبعيته لروسيا، عبر تجديد البنى التحتية الخاصة بأنابيب نقل الغاز ضمن المشاريع الجديدة، و استبدالها بمصادر أخرى أكثر أمنا و استقرارا، و التي ستسمح له بـاستيراد المزيد من الغاز الطبيعي المسال. ومع الاستثمار الجديد في قدرة تسهيل الغاز الطبيعي المسال (بشكل رئيسي في الولايات المتحدة وأستراليا وقطر) و التي من المحتمل ان تدخل حيز العمل في السنوات القليلة المقبلة ، وهذا ما سيؤدي إلى زيادة مرونة الوجهة وشروط أقصر في عقود الغاز الطبيعي المسال ، مما يساعد على جذب عملاء جدد ، ما يجعل الغاز الطبيعي المسال بديلاً أكثر مرونة مما كان عليه في الماضي ، كما أنه يمكن لزيادة الاستثمار في محطات إعادة تحويل الغاز في الاتحـاد الأوروبي والاستثمارات المرتبطة بها في دعم البنية التحتية ، و الوصول إلى العديد من البلدان المصدرة للغاز، أن يخفف من خطر الاعتماد على واردات الغاز من روسيا⁽²⁾.

بينت كذلك الباحثة "كاتيا يافيمافا" (*Katja Yafimava*)^(*)، أنه للحد من مخاطر أمن إمدادات الطاقة مستقبلا، على دول الاتحاد الأوروبي تنويع مصادر الغاز و خلق استثمارات كافية في خطوط الأنابيب ومحطات الغاز الطبيعي المسال. و هنا نجدها ركزت على قضايا الإمداد والبنية التحتية طويلة الأجل التي تؤثر على أمن الغاز الأوروبي. وقامت بتقييم المصادر المحتملة لإمدادات الغاز الإضافية لأوروبا في مرحلة ما بعد 2020 واحتمالاتها ، والبنية التحتية اللازمة (خطوط الأنابيب / محطات تحويل الغاز الطبيعي المسال) لنقل هذا الغاز إلى أوروبا.

بدأت "كاتيا يافيمافا" في تحليلها بالتركيز على واقع و مستقبل إنتاج الغاز الأوروبي (EU / EEA)، بحيث أن الإنتاج التقليدي (بشكل رئيسي في النرويج وهولندا والمملكة المتحدة) سينخفض بمقدار 87 إلى 120 مليار متر مكعب بحلول 2030. و من المتوقع أن يظل إنتاج الغاز غير التقليدي أقل بكثير من 20 مليار متر مكعب بحلول عام 2035 ، وبالتالي لن يعوض عن الانخفاض في الإنتاج التقليدي. ثم حددت مصادر الغاز التي يمكن أن تغلق هذه الفجوة ، المتمثلة في إمدادات الغاز من خطوط الأنابيب من الممر الجنوبي (أذربيجان وتركمانستان وكردستان العراق وإيران)، و التي تمثل بدائل رئيسية في تنويع إمدادات الاتحـاد الأوروبي (سواء من حـيث المسار أو المصدر).

(1) إف. ستيفن لارابي و آخرون ، مرجع سبق ذكره، ص 50.

2) Koen RADEMAEKERS & others, Op.Cit, p. 07.

(*) "كاتيا يافيمافا" (*Katja Yafimava*): باحثة أولى في معهد أكسفورد لدراسات الطاقة (The Oxford Institute for Energy Studies) / (OIES).

على الرغم من توفر الغاز الطبيعي المسال في معظم مناطق الاتحاد الأوروبي (السعة الإجمالية الحالية في الاتحاد الأوروبي = 210 مليار متر مكعب) ، ومعدل استخدامه منخفض. ومع ذلك ، و بسبب ضعف البنية التحتية و عدم تجديدها لا يزال توافر سعة الغاز الطبيعي المسال محدودًا ، في وسط وجنوب شرق أوروبا ، و كذلك في دول البلطيق ، الأمر الذي يؤدي إلى اعتماد كبير من هذه الدول على الغاز الروسي ، و لكن هذا الوضع سيتغير بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي، بحيث أنه س تعمل الاستثمارات الجارية ، على تقليل ضعف إمدادات الغاز في هذه المناطق، خاصة بعد توسيع شبكات الربط نحوها⁽¹⁾.

المطلب الثالث: الدور المستقبلي للوقود البديل و الطاقات المتجددة و البديلة في تقليل التبعية الأوروبية للطاقة الروسية.

من بين أهم البدائل التي تم التخطيط للاعتماد عليها في وضع استراتيجيات الطاقة المستقبلية داخل الاتحاد الأوروبي، في ظل تراجع المخزونات و القدرات الإنتاجية، نجد الوقود البديل (زيت الديزل)، و كذلك الطاقات المتجددة بمصادرها المتنوعة و التي تحظى بالحصة الأكبر ضمن خطط و استراتيجيات الاتحاد الأوروبي لتأمين إمدادات الطاقة مستقبلا، نظرا لموثوقيتها من جهة، و كذلك لإمكانية تجديدها و تطابقها مع معايير السلامة البيئية من جهة أخرى، غير أن التعامل مع هذه المصادر البديلة للغاز و النفط تواجهه عدة صعوبات و تحديات، نظرا لارتفاع تكاليف استخراج الطاقة من مصادر متجددة، و كذلك بسبب غياب إجماع داخل دول الاتحاد على مدى جدوى اللجوء لهذه البدائل في الوقت الذي يمكن فيه الحصول على الغاز من روسيا بأقل التكاليف، هذا ما سنعرض على معالجته ضمن هذا المستوى من الدراسة.

أولا: الاستعاضة بالوقود البديل (زيت الديزل) عن الغاز الطبيعي.

على عكس المنتجات النفطية المكررة ذات الاستخدام الواسع في قطاع النقل بصفة كبيرة ، فإن الغاز الطبيعي يتم استهلاكه بواسطة مجموعة متنوعة من المستخدمين النهائيين^(*). في 2012 استهلكت شركات تدفئة المقاطعات بالإضافة إلى المستخدمين من السكان 30 % تقريبا من الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي في أغراض تدفئة الأماكن والمياه بصورة أساسية، واستهلك المستخدمون التجاريون 11 % في نفس الأغراض تقريبا، واستهلك قطاع الصناعة 28 % بشكل أساسي في معالجة الحرارة في القطاع الكيميائي ، وتم استهلاك 30 % في توليد الطاقة الكهـربائية، و 1 % في أغراض "أخرى"، أهمها النقل . ونتيجة لهذه الاستخدامات، سيكون من المستحيل الاستعاضة مستقبلا عن الغاز الطبيعي بالوقود البديل في القطاع التجاري والسكني و قطاع النقل ، بحيث نجد أن ما نسبته 88 % من

¹⁾ Koen Rademaekers & others, Op.Cit, p.08

^{*} تطرقنا في مستوى سابق من الدراسة إلى الاستخدامات القطاعية لكل نوع من أنواع الطاقة بالاتحاد الأوروبي، للمزيد من التفصيل حول هذه النقطة ارجع للفصل الثالث، المبحث الأول و الثاني.

الفصل الرابع ——— مستقبل أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي: بين فرص الاستقلالية و استمرار التبعية الطاقوية لروسيا

الغاز الطبيعي الذي يستخدمه السكـان والمستهلكون التجاريون يتم حرقه في الأفـران الخاصة، وسخانات المياه ، والغلايات التي تعمل بالغاز الطبيعي فقط. و ليس من الغريب أن استخدام الغاز الطبيعي بالأغراض المنزلية يعتبر محمي من حكومات دول الاتحاد الأوروبي ، حيث تكون الأولوية في المقام الأول للسكان في حالة أي نقص في إمدادات الغاز الطبيعي⁽¹⁾.

بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي ككل، فإن الإنتاج المحلي والصادرات غير الروسية تعد أكثر من كافية لتغطية الطلب على الغاز الطبيعي المستخدم في التدفئة والماء الساخن. و مع ذلك، فإن بعض الدول التي تعتمد بشدة على الواردات الروسية قد تواجه صعوبات في الحصول على التدفئة والماء الساخن في حالة الأزمات الناجمة عن قطع أو تقليل إمدادات الغاز نحوها . في أغلب الأحيان، يمكن الاستعاضة بزيت الوقود (الديزل) عن الغاز الطبيعي في تدفئة المقاطعات أو محطات توليد الحرارة، و الطاقة المـجمعة التي تحرق النسبة المتبقية مـن الغاز المستهلك البالغـة 12 %، والمستخدمـة في أغراض التدفئة وتوفير الماء الساخن. فعلى سبيل المثال، أدركت فنلندا هذا وصممت محطات تدفئة للمقاطعات تعمل بكلا النوعين من الوقود ، بحيث أن تبديل الوقود في تلك المحطات قد يؤدي إلى خفض الطلب الكلي على الغاز الطبيعي بنسبة 3.6 %، ما يبلغ 17 مليار متر مكعب تقريبا و 15 % من الواردات من روسيا⁽²⁾.

بناء على استهلاك قطاع الصناعة في 2004 لزيت الوقود، الذي تم استبداله منذ ذلك الوقت بالغاز الطبيعي، تضع دراسة معهد أوكسفورد لدراسات الطاقة حدا نظريا أعلى للاستهلاك الصناعي والتجاري للغاز الطبيعي يبلغ 27 مليار متر مكعب، والذي يمكن أن يتم الاستعاضة عنه بزيت الوقود في حالة الانقطاع في إمدادات الغاز⁽³⁾. و لكن بسبب إيقاف استخدام المعدات التي يمكن أن تستخدم كلا نوعي الوقود، فالنطاق الفعلي لاستبدال زيت الوقود بالغاز الطبيعي من المرجح بشكل كبير أن يكون أقل⁽⁴⁾.

استهلك قطاع الطاقة الكهربائية الأوروبي 142 مليار متر مكعب من الغاز في 2012، أي 30 % من إجمالي الغاز الطبيعي المستهلك في الاتحاد الأوروبي. وعلى عكس معظم القطاعات الأخرى، يوجد عدد من المصادر البديلة التي يمكن أن تحل محل الغاز الطـبيعي في هذا القطاع، مثل: الفحم، الطاقة النووية، طاقة الكتلة الحيوية، والطاقة الكهرومائية ، والطاقة الشمسية، وطاقة الرياح. وبسبب انخفاض الطلب على الكهرباء في الاتحاد الأوروبي على مدار السنوات العديدة الماضية، حيث انخفض بنسبة 3.4 % من 2008 حتى 2013، تتوفر قدرة الإنتاج الزائد مع أنواع الوقود الأخرى تلك، خاصة الفحم. كما أن الكثير من الدول الأعضاء بالاتحاد

(1) إف. ستيفن لارابي و آخرون ، مرجع سبق ذكره، ص 39.

(2) المرجع نفسه، ص 40.

3) Dickel, Ralf, & others, « Op.Cit, p. 1.

(4) إف. ستيفن لارابي و آخرون ، مرجع سبق ذكره، ص 40.

الأوروبي استثمرت كثيرا في قدرة الطاقة المتجددة على مر السنوات العديدة الماضية، وذلك على الرغم من الانخفاض في استهلاك الطاقة . وقد زادت الطاقة المتجددة بنسبة 73 % من 2004 حتى 2013 و 39 % من 2008 حتى 2013. وبحلول عام 2013 تم توليد طاقة بنسبة 83 % من الكهرباء مثل الغاز الطبيعي.

قد يعوض كل من الفحم البديل أو مصادر الطاقة المتجددة لتوليد الكهرباء بعض الغاز الطبيعي المستخدم في توليد الطاقة. و مع ذلك، فقد أصبح هناك بالفعل بديل جوهري: لقد انخفضت حصة الكهرباء المولدة من الغاز من 24 % في 2008 إلى ما يقرب من 15 % في 2013. وبالرغم من هذا الانخفاض الذي يأتي كتحذير، ذكرت دراسة معهد أوكسفورد لدراسات الطاقة أن الاتحاد الأوروبي يستطيع نظريا أن يجعل 50 مليار متر مكعب يحل محل 60 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي المستخدم حاليا لتوليد الكهرباء وذلك في بيئة مواتية للغاية⁽¹⁾.

يعتبر الغاز الطبيعي م هما للحصول على أعلى قدرة. وستسمح إجراءات تخفيف الطلب للمصادر الأخرى للطاقة الأساسية بتوليد الكهرباء لتصبح بديلا ميسورا بشكل أكبر للغاز الطبيعي. والتحسينات التي أدخلت على إدارة الشبكات والتغيرات في إجراءات التشغيل لمحطات الطاقة التي تعمل بالفحم على مدار العقد الفائت سهلت استخدام إدارة الطلب كبديل لاستخدام الغاز الطبيعي للحصول على أعلى قدرة. وعند عجز المستخدمين الصناعيين عن استخدام زيت الوقود بسبب التخلص من المعدات ذات الاستخدام المزدوج أو بسبب التكلفة في حالة الضرورة القصوى، فإنه يمكن للشركات إيقاف العمليات لتوفير الغاز الطبيعي. وفي هذه الحالة، سيتمكن توفير الكمية البالغة 27 مليار لتر مكعب التي توفرها الاستعاضة عن الغاز الطبيعي بزيت الوقود في الاستعمالات الصناعية ، من خلال إيقاف عمليات التشغيل الصناعية⁽²⁾.

تعتبر عملية الاستبدال في تحويل طاقة الغاز إلى طاقة الديزل (switch of gas power to diesel power)، من الإجراءات قصيرة الأجل الذي تم يعمل الاتحاد الأوروبي على تجسيدها بشكل أكثر فعالية ، الأمر الذي سيؤدي إلى مضاعفة حصة الكهرباء المولدة من زيت الوقود البديل (الديزل) من إجمالي الطاقة ويضاعف معدل الاستخدام. لكن مع الأخذ بعين الاعتبار أن سعر الديزل أعلى من سعر الغاز ، فإن هذا يمكن أن يوفر 15 مليار متر مكعب من الغاز سنوياً ، لكن ذلك سيؤدي إلى تكاليف إضافية تبلغ حوالي 11 مليار دولار أمريكي سنوياً، والتي يجب أن يستوعبها مستخدمو الكهرباء⁽³⁾.

1) Dickel, & others , Op.Cit, p. 45.

(2) إف. ستيفن لارابي و آخرون ، مرجع سبق ذكره، ص 41.

3) European Commission, «In-depth study of European Energy Security», Op.Cit, p. 116.

ثانياً: الأهمية المستقبلية للطاقات المتجددة و البديلة و دورها في تقليص تبعية الاتحاد الأوروبي الطاقوية لروسيا.

في ظل التحديات التي تفرضها تراجع مقدرات الطاقة و الإنتاج داخل الاتحاد الأوروبي، وكذلك الرهانات التي يواجهها جراء ارتفاع نسب تبعيته الطاقوية لروسيا، تم وضع خطط و استراتيجيات لخلق بدائل ناجعة قادرة على تحقيق استقرار أكثر لأمن طاقة الاتحاد الأوروبي، نتيجة لهذا يزداد التوجه داخل الاتحاد الأوروبي نحو استخدام مصادر الطاقة البديلة أو المتجددة عوض الطاقات التقليدية، و تعطى لها أولوية ضمن مزيج الطاقة، خاصة و انها تتوافق مع أحد أهم مرتكزات المقاربة للاتحاد لأمن الطاقة و المتعلقة بضرورة الاعتماد على استهلاك أكبر لمصادر الطاقة الخضراء الصديقة للبيئة.

ف ي عام 2015 ، كانت مصادر الطاقة المتجددة مسؤولة عن أكثر من الربع (26.2%) من إجمالي إنتاج الاتحاد الأوروبي للطاقة الأولية⁽¹⁾، و في سنة 2016 بلغ الإنتاج الأولي للطاقة المتجددة^(*) داخل الاتحاد الأوروبي 211 مليون طن من النفط المكافئ⁽²⁾. و من أهم استخدامات الطاقة المتجددة التي يراهن و يركز عليها الاتحاد الأوروبي مستقبلاً، لتصبح كبديل لمصادر الطاقة التقليدية هو توجيهها لتوليد الطاقة الكهربائية النظيفة. بالرغم من التوجه الكبير نحو هذا النوع من مصادر الطاقة، و الإجماع داخل الاتحاد الأوروبي (مع بعض التحفظات)، على ضرورة إعطاء الطاقات المتجددة أولوية ضمن خطط الطاقة المستقبلية، غير أن مدى قدرتها على تعويض استهلاك النفط و الغاز أو التقليل من استهلاك الطاقة التقليدية، يبقى أمر نسبي إلى حد بعيد ، فلا تزال نسب استهلاك الطاقات المتجددة ضئيلة داخل الاتحاد الأوروبي مقارنة بالموارد الأحفورية (النفط و الغاز)، حيث تستحوذ فقط على 13 % من إجمالي استهلاك الطاقة الداخلي في الاتحاد الأوروبي في عام 2015⁽³⁾، و ارتفعت بقدر قليل في سنة 2016، لتبلغ 13.2%⁽⁴⁾.

تشير الدراسات داخل الاتحاد و التي تصدرها دورياً المفوضية الأوروبية في شكل تقارير على رهن و مستقبل الطاقة في الاتحاد الأوروبي، إلى أن نسب الاعتماد على استهلاك و استيراد الطاقة من مصادر أحفورية خاصة النفط و الغاز ستعرف ارتفاع على المدى المتوسط على الأقل في

1) European Commission, « **European Union Energy in Figures (2017)** », Op.Cit, p.36.

(*) الطاقة البديلة (Alternative energy) أو الطاقة المتجددة (Renewable energy) مصطلحان قد يعنيان الشيء نفسه، ولكن لمزيد من الدقة فإن مصطلح الطاقة المتجددة يشمل كل ما هو منتج من مصدر لا ينضب، أي متجدد طبيعياً، كمثال لذلك الطاقة الشمسية و طاقة الرياح، أما مصطلح الطاقة البديلة، فالمقصود به كل ما هو منتج من مصدر غير تقليدي، أي غير النفط أو الغاز أو الفحم، وليس بالضرورة أن يكون متجدداً، كمثال لذلك الطاقة النووية ، للمزيد من التفاصيل أنظر كذلك، موقع صحيفة الاقتصادية على الرابط التالي: http://www.aleqt.com/2008/10/12/article_158120.html

2) European Commission, « **Renewable energy statistics**», (Data extracted in January 2018), Op.Cit.

3) European Commission, « **European Union Energy in Figures (2017)** », Op.Cit, p.22.

4) European Commission, « **Energy datasheets: EU28 countries**», (Last update February 2018), Op.Cit.

حدود سنة 2030. و اتجاه زيادة الاعتماد على الاستيراد في الاتحاد الأوروبي لن يتغير. وسيستمر الاعتماد على واردات الوقود الأحفوري في الزيادة في السنوات القادمة من أجل التعويض عن انخفاض الإنتاج المحلي ، على الرغم من الانخفاض المتوازي في الطلب على هذه الموارد (1). يبني إذا الاتحاد الأوروبي مقاربتة حول أهمية الطاقات المتجددة لأمن الطاقة الأوروبي على مستويين: الأول: زيادة إنتاج الطاقات المتجددة للتقليل من استخدام الطاقة التقليدية الغاز و النفط خاصة، الأمر الذي سيفضي إلى تقليل التبعية الطاقوية للاتحاد الأوروبي نحو الخارج و خاصة تجاه روسيا، أما المستوى الثاني: فهو مرتبط بصفة أكثر و كنتيجة للمستوى الأول بوضع سياسات طاقوية خضراء صديقة للبيئة تقلل من مستوى الانبعاثات و تلوث المناخ.

ضمن هذا السياق نجد أن الاتحاد الأوروبي اعتمد على وضع مجموعة من الخطط و التقارير، تتضمن اقتراحات لإنجاز أهداف سياسات الاتحاد الأوروبي فيما يخص مستقبل الطاقة و المناخ: و تم صياغة الحزمة الأولى من تدابير المناخ والطاقة في عام 2008، سميت بـ"حزمة تدابير المناخ والطاقة لعام 2020"، ثم في 2014، تم صياغة الحزمة الثانية التي حملت اسم "إطار سياسات المناخ والطاقة لعام 2030"، أما آخر حزمة فتعلقت بـ "خارطة الطريق نحو الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون بحلول عام 2050"، و تتضمن هذه الحزم سيناريوهات و توقعات بالاعتماد على إحصائيات و مؤشرات الإنتاج و الاستهلاك داخل الاتحاد الأوروبي.

أ - حزمة تدابير المناخ والطاقة لعام 2020 (Climate and Energy Package 2020):

من شأن سياسة ترشيد استهلاك الطاقة والتوسع في إنتاج الطاقات النظيفة والمتجددة، أن تساهم في الحد من المخاطر البيئية من جهة، ومن جهة أخرى تؤدي إلى تخفيض وتيرة نمو الطلب على الطاقة. وقد التزمت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ، بخفض نسبة انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري إلى (20%) وزيادة الفعالية الطاقوية بنسبة (20%)، والتوسع في استخدام الطاقات المتجددة بنسبة (20%) من إجمالي الطاقة المستهلكة أوروبيا في إطار ما عرف بخطة (20-20-20)، وهو التزام يهدف إلى حماية المناخ وإلى الاقتصاد في استخدام الطاقة، ومنطلقه نابع من إدراك وحرص الاتحاد الأوروبي على المضي قدما في اتخاذ تدابير لمواجهة التغيرات المناخية من جهة، ولتقليل التبعية لواردات الطاقة التقليدية من جهة أخرى(2).

يعد تخفيض استهلاك الطاقة والحد من استخدامها على نحو مفرط في القطاعات التي تعتمد بشدة على استهلاك الطاقة، من ضمن الأهداف الأساسية للاتحاد الأوروبي. لذلك يسعى صناع السياسات والجهات الفاعلة في قطاع الطاقة، على تعبئة الموارد وتجنيب المتدخلين في سوق

1) European Commission, «In-depth study of European Energy Security», Op.Cit, p. 93.

(2) بعاسو عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص 170.

الطاقة، لتحقيق الالتزامات التي أقرها الاتحاد الأوروبي، وعلى رأسها احترام تعهداته المترتبة عن اتفاقية "كيوتو" حول التغيرات المناخية، و بناء على هذا تم صياغة مجموعة من التوجهات الأساسية لتحقيق هذه الأهداف، أهمها⁽¹⁾:

- خطة عمل حول الكفاءة في استخدام الطاقة خلال الفترة (2007-2012).
- الورقة الخضراء حول الكفاءة في استخدام الطاقة، حيث يكمن الهدف منها في بعث النقاش -على المستوى الأوروبي والدولي- حول أنجع الخطط لتوفير الطاقة والاقتصاد في استهلاكها وحماية المناخ، وكان الباعث الأساسي لها، هو تزايد اعتماد الاتحاد الأوروبي على الموارد الطاقوية الآيلة للنضوب، في ظل عدم كفاية الطاقات المتجددة، فهناك دافع جدي نحو التحكم في الطلب على الطاقة، عن طريق إنجاز المزيد، ولك من بموارد أقل، والهدف الأساسي هو اقتصاد (20%) من الطاقة بحلول العام 2020.
- برنامج الطاقة الذكية لأوروبا، يهدف لتعبئة الرأي العام، وصناع السياسات والمتدخلين في سوق الطاقة، لاسيما المستهلكين لها، لتوجيه خياراتهم نحو الاستخدامات الأقل اعتمادا على الطاقة، والهدف هو التأثير على سلوك المستهلكين للطاقة، من أجل تقليص الطلب على الطاقة، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- هذا و اعتمدت جملة من السياسات اقترحتها المفوضية الأوروبية، و التي أصبحت لاحقا تشريعات ملزمة ، تُعرف بالأهداف 20-20-20. و تشتمل على الأهداف التالية لعام 2020⁽²⁾:
- 1 - انخفاض في انبعاثات الغازات الدفيئة في الاتحاد الأوروبي بنسبة 20% على الأقل دون مستويات عام 1990.
- 2 - كما لا يقل عن 20% من إجمالي استهلاك الاتحاد الأوروبي النهائي للطاقة يأتي من مصادر الطاقة المتجددة.
- 3 - كما لا يقل عن 10% من استهلاك الطاقة النهائي للنقل يأتي من مصادر الطاقة المتجددة.
- 4 - تخفيض بنسبة 20% في استخدام الطاقة الأولية مقارنة بالمستويات المتوقعة، وذلك من خلال تحسين كفاءة الطاقة.
- تحقق الكثير منذ اعتمد الاتحاد الأوروبي حزمته الأولى من تدابير المناخ والطاقة في عام 2008. فقد خفض الاتحاد الأوروبي انبعاثات غازات الدفيئة بنحو 18% مقارنة بمستويات عام 1990، ويمضي الآن على المسار الصحيح نحو تحقيق هدف عام 2020 بنسبة 20%⁽³⁾.

(1) المرجع نفسه.

2) European Commission, « **Energy trends**», (June 2017) Op.Cit.

(3) مشروع كليماساوث، "إطار المناخ والطاقة"، الموقع الرسمي لمشروع كليماساوث بالعربية (Climasouth)، نشر في (20-2017-01)، متوفر على الرابط: <http://www.climasouth.eu/ar/node/42>

الفصل الرابع ————— مستقبل أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي: بين فرص الاستقلالية و استمرار التبعية الطاقوية لروسيا

أنشأ الاتحاد الأوروبي ما يقرب من 44% من قدرات الطاقة المتجددة في العالم البالغة 13% من الطاقة الإجمالية المستهلكة النهائية في الاتحاد ، كما خفض أيضا كثافة الطاقة في الاقتصاد بنحو الربع في الفترة من عام 1990-2010، و ذلك بفضل تحسين استخدام الطاقة في المباني، والمنتجات، والعمليات الصناعية، والمركبات، وبالصناعة التي عززت من كفاءة طاقتها بنسبة 30%. وتعد هذه الإنجازات هي الأكثر أهمية، حيث أن الاقتصاد الأوروبي نما بنحو 45% بالقيمة الحقيقية. ولقد لعبت أهداف 20/20/20 للحد من انبعاثات غازات الدفيئة، والطاقة المتجددة، وتوفير استخدام الطاقة دوراً محورياً في دفع عجلة هذا التقدم والحفاظ على وظائف 3 مليون شخص أو ما يقرب من ذلك، و الذين يعملون بصناعات بيئية متنوعة⁽¹⁾.

لكن بالرغم من المجهودات المبذولة على صعيد تخفيف الانبعاثات و الاعتماد أكثر على مصادر الطاقة النظيفة، تبين المؤشرات أن نظام الاتحاد الأوروبي لتداول الانبعاثات لا يدفع الاستثمارات في مجال التقنيات منخفضة الكربون جيداً بما يكفي ، و بأن التطور السريع لمصادر الطاقة المتجددة يفرض تحديات جديدة على نظام الطاقة. خاصة من حيث ارتفاع تكلفته، بحيث أدى دخول الاتحاد الأوروبي في مرحلة من تفهقر مالي و اقتصادي جراء الأزمة الاقتصادية والمالية، إلى التأثير على التقدم في تطبيق الالتزامات المناخية المقترحة من قبل⁽²⁾.

ب- إطار سياسات المناخ والطاقة لعام 2030 (Climate and Energy Policy Framework)

في الرابع و العشرين من أكتوبر سنة 2014، جدد قادة الاتحاد الأوروبي في اجتماعهم الذي انعقد ببروكسل ، طرح فكرة عقلنة أو حوكمة استغلال الطاقة، و تم وضع وثيقة جديدة حول كفاءة الطاقة في إطار إستراتيجية و كفاءة الطاقة حتى سنة 2030 ، و أكدت المفوضية بأن بعض أبرز النتائج المرجوة من هدف كفاءة الطاقة 2030، هو خفض الاستهلاك بنسبة 30 %، خاصة مع نمط المباني المشيدة حديثاً بتكنولوجيات مقتصدة في استهلاك الطاقة، و التي تستخدم نصف الطاقة مقارنة بالوضع الذي كانت عليه المباني عام 1981، وأيضا التطور على مستوى القطاع الصناعي، الذي سجل نتائج إيجابية، بحيث تراجع استهلاك للطاقة وبنسبة تصل إلى 19 % مقارنة بالعام 2001⁽³⁾.

(1) المرجع نفسه.

(2) المرجع نفسه.

(3) جريدة الشرق الأوسط، "الاتحاد الأوروبي يطرح وثيقة جديدة حول كفاءة الطاقة في إطار إستراتيجية 2030"، مرجع سبق ذكره.

تكمن الأهمية الجوهرية للفعالية الطاقوية في الاقتصاد في استخدام الطاقة، وتقليل النزعة نحو التوسع في استهلاكها، لاسيما الطاقة ذات المصدر الأحفوري، إلى غاية المستهلك النهائي (بتحفيزه على تقليل استهلاكه للطاقة وتوفير مدخراته المفترض إنفاقها على فاتورة الطاقة إلى أقصى حد ممكن)، وهذا من خلال زيادة الوعي حول أهمية الفعالية الطاقوية، التي تعد في الوقت نفسه رهانا تكنولوجيا. فأبحاث تكنولوجيايات الطاقة من شأنها أن تقود إلى تحسين الفعالية الطاقوية في جميع المشاريع التي هي على ارتباط جزئي أو كلي باستخدام الطاقة، ولا ينظر إليها على أنها تضحية بجزء من الرفاه، بل هي عقلنة وترشيد لاستهلاك الطاقة، فالمجتمع يمكن أن يحقق مكاسب من الفعالية الطاقوية، دون أن يغير جذريا من سلوك ونمط حياته⁽¹⁾.

من هذا المنطلق المبني على فكرة الفعالية و الكفاءة الطاقوية، أوضحت المفوضية الأوروبية بأن الهدف المنشود يتعدى هدف توفير الطاقة بنسبة 25 % التي كانت مطلوبة لتحقيق خفض بنسبة 40 % من الانبعاثات الحرارية بحلول 2030، كما تهدف الوثيقة التي صدرت بشأن كفاءة الطاقة إلى تحقيق التوازن بين الفوائد والتكاليف ، وقال المفوض الأوروبي المكلف بملف الطاقة "غونتر أوتينغر": "بأن المقترحات التي تضمنتها الوثيقة تشكل أساسا لدفع الاتحاد الأوروبي نحو زيادة أمن الإمدادات والابتكار والاستدامة وكلها وسائل معقولة وطموحة وأمر واقعي"، و أضاف: "أن إستراتيجية كفاءة الطاقة تركز بشكل رئيس على تشجيع المزيد من الاستثمارات في مجال تكنولوجيايات توفير الطاقة لصالح الشركات والمستهلكين والبيئة ". وتتضمن وثيقة المفوضية الأوروبية بش أن كفاءة الطاقة، تحليلا متعمقا للتقدم الذي حققه الاتحاد الأوروبي في مجال كفاءة الطاقة، في إطار خطة تمتد حتى عام 2020، إلى جانب استخدام الطاقة للسنوات التالية و حتى 2030، ويشمل التقرير أيضا الفوائد الحالية والمستقبلية لكفاءة الطاقة سواء بالنسبة للمواطنين أو للاقتصاد الأوروبي. وكانت المفوضية بصفتها الجهاز التنفيذي للاتحاد اقترحت خطة في مجال الطاقة والتغير المناخي تهدف إلى تحقيق أهداف تتعلق بخفض الغازات المسببة للانبعاثات الحرارية بنسبة 47 % وأيضا تزايد للطاقة المتجددة بنسبة 27 %⁽²⁾.

1) Mario Tagarinski, «la Sécurité Énergétique de la Région Euro-Atlantique», (Rapport de l'Assemblée parlementaire de l'OTAN, 19/11/2008), pp. 27-28.

(2) جريدة الشرق الأوسط، "الاتحاد الأوروبي يطرح وثيقة جديدة حول كفاءة الطاقة في إطار إستراتيجية 2030"، مرجع سبق ذكره.

تم تحديد الإطار التنظيمي لفترة ما بعد 2020 من طرف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية في إطار حزمة الطاقة النظيفة، هذه الحزمة أوضحت أن الاتحاد الأوروبي يكثف جهوده من أجل التخلص التدريجي من دعم الوقود الأحفوري. و إعطاء دفعة قوية للانتقال نحو اقتصاد أنظف، و "للوصول إلى أهداف الاتحاد الأوروبي حول المناخ والطاقة لعام 2030 ، هناك حاجة إلى استثمارات سنوية تبلغ حوالي 379 مليار يورو (400 مليار دولار) خلال عام 2020-2030. لذلك تم تكثيف العمل على الاستثمارات في عام 2017 ، و ذلك باستخدام جميع الأدوات المتاحة بطريقة متماسكة"⁽¹⁾. و قد اقترحت المفوضية الأوروبية هدفاً لخفض غازات الدفيئة بنسبة 40% ، بحيث يكون ملزماً على مستوى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء، و سيقتضي نظام الإدارة الجديد لإطار عام 2030 أن توضع الدول الأعضاء خطاً وطنياً لتتحقق طاقة تنافسية، وأمنة، ومستدامة بما في ذلك مستوى الطموح اللازم للطاقة المتجددة. إن الهدف الجماعي لهذه الخطة يتمثل في توفير مزيد من اليقين للمستثمرين، وشفافية أكبر، وتعزيز الاتساق، والتنسيق والمراقبة في الاتحاد الأوروبي⁽²⁾.

من بين أهم القضايا كذلك التي تم التطرق إليها ضمن أعمال إطار سياسات المناخ والطاقة لعام 2030، مستقبل استخدام الطاقة النووية كطاقة بديلة، فبعد ترحيب منتدى (Foratom) باعتراف المفوضية الأوروبية بدور الطاقة النووية في التقرير ، وذلك لأن هدف الاتحاد الأوروبي هو إزالة الكربون عن الاقتصاد من خلاله لا يمكن تحقيق أكثر من 80% بحلول عام 2050 بدون الطاقة النووية⁽³⁾.

هنا أثير جدل و نقاش واسع حول مدى سلامة و تطابق استخدام الطاقة النووية في إنتاج الكهرباء أو باقي الاستخدامات الأخرى، بحيث انقسمت دول الاتحاد الأوروبي إلى قسمين، الأول يدعم استخدام الطاقة النووية و يبرر ذلك بدورها في التخلص من الكربون المضر بالبيئة و المناخ، أما القسم الثاني فيعتقد أن استخدام الطاقة النووي ينطوي على عدد كبير من المخاطر التي قد تؤدي لتكرار كوارث الإشعاعات و النووية، أين برزت حسب المحللين تضارب سببه المصالح القومية التي غلبت

1) World Nuclear Association, (Updated 22 May 2017), Op.Cit.

(2) مشروع كليماساوث، مرجع سبق ذكره.

3) World Nuclear Association, (Updated 22 May 2017), Op.Cit.

المصالح المشتركة للاتحاد الأوروبي^(*). ففونسا مثلا تعتبر من أكثر الدول المدعمة لتطوير إنتاج الطاقة النووية بسبب ما تمتلكه من ميزات في إنتاجها - كما سبق و ذكرنا-، و أيضا لدورها الكبير في توليد الكهرباء، كذلك نجد المملكة المتحدة و بولندا و إيطاليا و بعض الدول الأعضاء من أوروبا الشرقية كبلغاريا و جمهورية سلوفاكيا، تسعى إلى زيادة محطات الطاقة النووية داخل أراضيها، و تيرر هذه الدول موقفها بحجة أن استعمال الطاقة النووية من شأنه أن يساهم في زيادة تأمين إمدادات الطاقة للاتحاد الأوروبي⁽¹⁾، بالإضافة إلى أهمية الطاقة النووية في التخلص من انبعاثات الكربون المضرة بالمناخ، و بذلك فهي تشكل بديل آمن و نظيف للغاز و النفط الذي يعاني فيه الاتحاد من تبعية مفرطة نحو روسيا. في المقابل برزت دول داخل الاتحاد الأوروبي معارضة لتصنيع الطاقة النووية و تطويرها، و هنا نجد كل من ألمانيا، إسبانيا، هولندا، السويد و النمسا، وكذلك أيرلندا، بحيث أبدت هذه الدول التزامها بإكمال مساعيها في التخلي عن استخدام هذا المصدر من الطاقة . و تعلن رفضها لإنتاج الطاقة النووية ضمن حدودها⁽²⁾، و تبرر تمسكها بمواقفها الراضية لاستعمال الطاقة النووية على خلفية الكوارث النووية السابقة و المحتملة كذلك⁽³⁾.

من منظور متوسط الأجل، سيوفر إطار سياسات المناخ والطاقة لعام 2030، فوائد كبيرة في مجال أمن الطاقة، وعلى وجه الخصوص، ستساهم زيادة مصادر الطاقة المحلية من خلال هدف الطاقة المتجددة المقترح، فضلاً عن الحد من استهلاك الطاقة من خلال إطار جديد لكفاءة الطاقة، في خفض اعتماد الاتحاد على الطاقة⁽⁴⁾.

كجزء من إطار سياسات المناخ والطاقة لعام 2030، اقترحت اللجنة خطة حوكمة تستند إلى خطط وطنية للطاقة التنافسية والأمن والمستمدة التي تهدف إلى زيادة تعزيز التنسيق والترابط الإقليمي بين الاتحاد الأوروبي وسياسات الطاقة الوطنية. كما اقترحت ثلاثة مؤشرات لأمن الطاقة⁽⁵⁾:

1 - تنويع واردات الطاقة وحصة مصادر الطاقة الأصلية المستخدمة في استهلاك الطاقة.

2 - نشر الشبكات الذكية و الترابطات بين الدول الأعضاء.

^(*) تطرقنا سابقا لعرض مواقف دول الاتحاد الأوروبي المنقسمة حول إمكانية اللجوء لاستخدام و تطوير الطاقة النووية، للمزيد من التفاصيل ارجع إلى المبحث الثالث من الفصل الثالث من الدراسة، أنظر كذلك:

(World Nuclear Association, « **Nuclear Power in the European Union** », (Official website of World Nuclear Association, (Updated 22 May 2017), Available at: <http://www.world-nuclear.org/information-library/country-profiles/others/european-union.aspx>)

1) Ariana Checchi, Arno Behrens, Christian Egenhofer, Op.Cit ,pp. 27-28.

2) European Commission, «**Energy production and imports**, Op.Cit.

3) Ibid.

4) European Commission, «**In-depth study of European Energy Security**», Op.Cit, p. 20.

5) Ibidem.

3 - الابتكار التكنولوجي.

في ظل نظام سياسات الطاقة الأوروبية الأكثر تنسيقاً، والأهداف المشتركة لسياسة المناخ وسوق واحد متنامي، يجب أن تتحسن مرونة قطاع الطاقة في أوروبا. مع وجود عجز متوقع في الطاقة تحت سيناريوهين اثنين: سيناريو مرجعي يعكس التنفيذ الكامل لسياسات الطاقة لسنة 2020، وسيناريو "2030"، يعكس تنفيذ إطار سياسة المناخ والطاقة لعام 2030 المقترح. و يتبين كذلك حسب الدراسة التي قدمتها المفوضية سنة 2014 بعنوان: "دراسة متعمقة لأمن الطاقة الأوروبي (In-depth study of European Energy Security-2014)"، أنه على الرغم من الانخفاض المستمر في إنتاج أنواع الوقود الأحفوري الأصلية (الغاز و النفط و الغاز)، فإن الواردات الصافية تتناقص بشكل كبير نتيجة للكفاءة وكذلك تنويع الوقود⁽¹⁾.

ج- خارطة الطريق نحو الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون بحلول عام 2050 (roadmap for moving to a low-carbon economy in 2050)

تبحث المفوضية الأوروبية عن طرق فعالة من حيث التكلفة لجعل الاقتصاد الأوروبي أكثر ملائمة للمناخ وأقل استهلاكاً للطاقة، و تتمثل اقتراحات "خارطة طريق لاقتصاد منخفض الكربون" فيمايلي⁽²⁾:

- بحلول عام 2050 ، يتعين على الاتحاد الأوروبي خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري إلى 80٪ دون مستويات عام 1990.
- المعالم الأساسية لتحقيق ذلك هي خفض الانبعاثات بنسبة 40٪ بحلول عام 2030 و 60٪ بحلول عام 2040.
- جميع القطاعات بحاجة إلى المساهمة في هذه العملية.
- الانتقال منخفض الكربون مجدي و ميسور التكلفة.
- و تشير خريطة الطريق إلى أنه بحلول عام 2050 ، على الاتحاد الأوروبي أن يخفض انبعاثاته إلى 80٪ دون مستويات عام 1990 من خلال التخفيضات المحلية وحدها. وهذا يتماشى مع التزام قادة الاتحاد الأوروبي بخفض الانبعاثات بنسبة 80-95٪ بحلول عام 2050 في سياق

1) Ibidem.

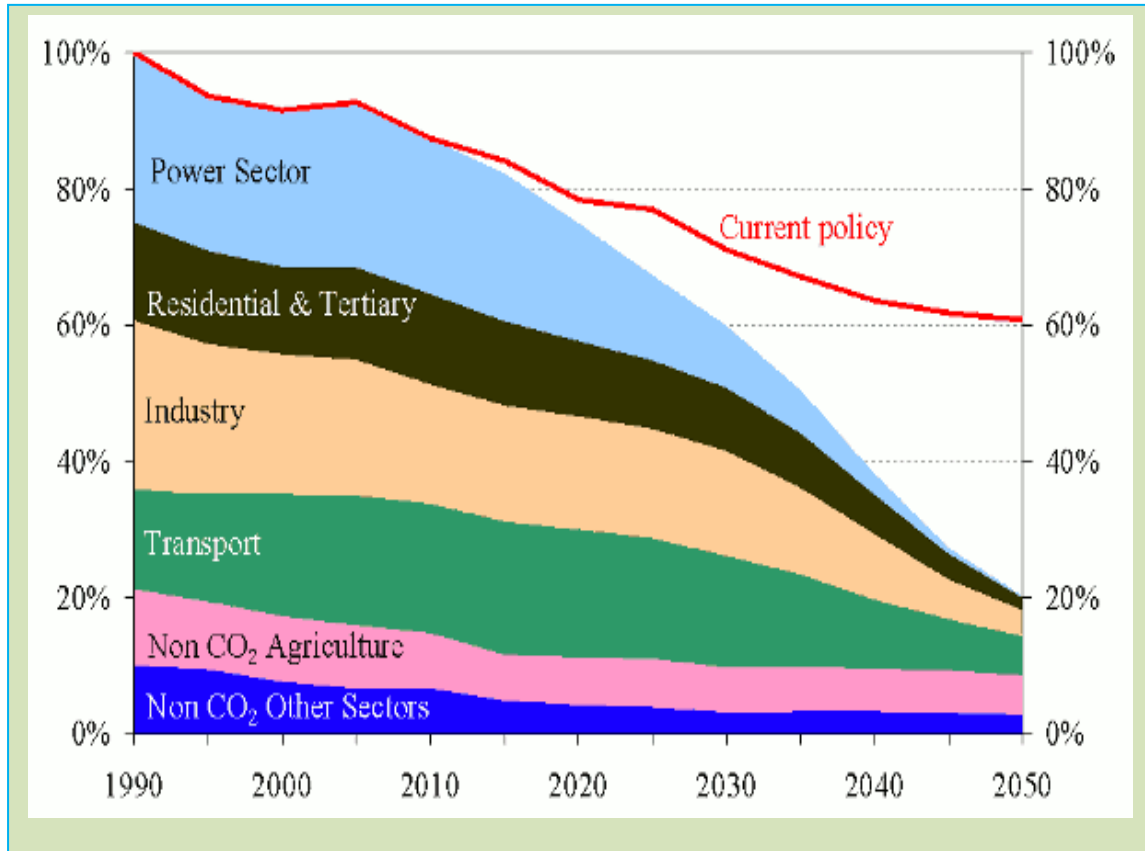
2) European Commission, « 2050 low-carbon economy », Official website of European Commission (2018), Available at: https://ec.europa.eu/clima/policies/strategies/2050_en

الفصل الرابع — مستقبل أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي: بين فرص الاستقلالية و استمرار التبعية الطاقوية لروسيا

التخفيضات المماثلة، التي يتعين على الدول المتقدمة أن تتخذها كمجموعة. ; للوصول إلى هذا الهدف، يجب على الاتحاد الأوروبي تحقيق تقدم مستمر نحو مجتمع منخفض الكربون. و التكنولوجيات النظيفة التي ستلعب دورا مهما⁽¹⁾.

تحتاج جميع القطاعات المستخدمة للطاقة إلى المساهمة في التحول المنخفض الكربون وفقاً لإمكاناتها التكنولوجية والاقتصادية. وستكون هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات في جميع القطاعات الرئيسية المسؤولة عن انبعاثات أوروبا - توليد الطاقة والصناعة والنقل والمباني والبناء والزراعة - ولكن توجد اختلافات بين القطاعات بشأن مقدار التخفيضات التي يمكن توقعها. و الرسم البياني التالي يوضح المساهمة المتوقعة لكل قطاع في عملية خفض انبعاثات الكربون:

الشكل (28): الـ (80%) الممكنة، في خفض انبعاثات الغازات الدفيئة في الاتحاد الأوروبي (1990=100%).



Source: European Commission, « 2050 low-carbon economy », Official website of European Commission(2018), Available at: https://ec.europa.eu/clima/policies/strategies/2050_en

1) Ibid.

حسب محتوى خارطة الطريق فلانتقال إلى مجتمع منخفض الكربون أمر ممكن وميسور التكلفة ، ولكنه يتطلب الابتكار والاستثمارات. و ستساهم خارطة طريق 2050 للطاقة -في حال تم التقيد بمحتواها- إلى تعزيز الاقتصاد الأوروبي بفضل تطوير تكنولوجيات نظيفة وطاقة منخفضة أو خالية من الكربون ، وتحفيز النمو وفرص العمل في أوروبا، كما أنه سيتم تقليد استخدام الموارد الأساسية مثل الطاقة والمواد الخام والأراضي والمياه ، مما يجعل الاتحاد الأوروبي أقل اعتمادًا على الواردات الباهظة من النفط والغاز. كما يمكن تحسين مستوى الصحة من خلال التخلص من التلوث المسبب للكثير من الأمراض.

ولتحقيق هذا التحول و كذلك المكاسب المترتبة عليه ، سيحتاج الاتحاد الأوروبي إلى استثمار مبلغ إضافي قدره 270 مليار يورو (أو ما معدله 1.5٪ من ناتجه المحلي الإجمالي سنويًا) خلال العقود الأربعة المقبلة⁽¹⁾.

أصبحت الحاجة إلى مضاعفة الجهود في مجال التوسع في إحلال الطاقات المتجددة أكثر من ضرورة، إلا أن النتائج المحققة حاليًا تظل غير كافية، وتحتاج إلى المزيد من الدعم للمضي قدما في تطوير قطاع الطاقات المتجددة. لقد اقترحت المفوضية الأوروبية على الدول الأعضاء بناء إستراتيجيات، من أجل التوسع في مشاريع الطاقات البديلة، بحيث تتناسب وخصوصية كل دولة، بغية تحقيق الهدف المنشود. والتزمت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي باتخاذ تدابير مرافقة، تمكن من وصول الطاقة المتجددة إلى الأسواق الاستهلاكية. إلا أن نمو قطاع الطاقات المتجددة لا يسير على نفس الوتيرة لدى أغلب الدول الأعضاء، بسبب تكاليفها المرتفعة. وهذا رغم وجود الإرادة السياسية لدى حكومات الدول الأعضاء⁽²⁾.

يبقى نجاح أو فشل تطبيق مضامين خطط و استراتيجيات الطاقة مرهون بمدى اتفاق الدول الأعضاء في الوصول لصيغة موحدة في وضع سياسات مشتركة حول الطاقة و المناخ، و إمكانية استبدال الطاقات التقليدية بالمتجددة او النووية.

1) Ibid.

2) Samuele Furfari, Op.Cit, pp. 24-24..

المبحث الثاني: الاستراتيجيات الإقليمية البديلة لمستقبل أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي، و دورها في تقليص تبعيته الطاقوية لروسيا.

بهدف الحفاظ على أمن إمدادات الطاقة، و ضمان استقرار السوق الداخلية ، لم يتم الاكتفاء فقط بوضع استراتيجيات على المستوى المحلي للاتحاد الأوروبي، بل تم التعامل مع قضايا الطاقة باعتبارها أولوية بالنسبة لسياسة الطاقة الخارجية للاتحاد الأوروبي، و التي تحتل موقعا مهما في مفاوضات الاتحاد الأوروبي الخارجية، الرامية إلى نسج شبكة م من العلاقات على المستوى و النطاق الإقليمي، و كذلك النطاق الدولي. لذلك نجد أن إستراتيجية الطاقة الأوروبية تنتقل إلى ما هو أبعد من المجال الداخلي لتصبح أحد أبرز مكونات و قضية بارزة ومحددة للتوجهات الخارجية للاتحاد الأوروبي (1).

على المستوى الإقليمي و ضمن الدائرة الأوروبية، يسعى الاتحاد الأوروبي إلى ضم ان و فرة و استمرار إمدادات الطاقة من جيرانه خاصة من النرويج، و كذلك أذربيجان باعتبارهما مصدران أكثر أمانا و استقرارا بالنسبة لأمنه الطاقوي مقارنة بروسيا، و يعتبران من أهم البدائل المستقبلية لتنويع إمدادات الطاقة الخاصة بالاتحاد الأوروبي . و هنا ترتبط مسألة التنويع بأبعاد اقتصادية و كذلك سياسية، فالاتحاد الأوروبي بحاجة للمزيد من الموردين بعيدا عن روسيا خاصة و أن احتياطات النفط و الغاز و المنشآت و البنى التحتية فيها تعرف حالة من التراجع، ما قد يؤثر على إمدادات الطاقة نحو الاتحاد مستقبلا، بالإضافة إلى مشكلة التبعية المفرطة و إمكانية لجوء روسيا مستقبلا لاستخدام ورقة الطاقة ضد الاتحاد الأوروبي، لذلك نجد دول الاتحاد الأوروبي مضطرة إلى خلق أطراف بديلة من شأنها أن تضمن استمرار إمدادات الطاقة في الحالة التي قد تتوقف من روسيا، نتيجة عوامل تقنية او سياسية أمنية، كذلك المشكلات المرتبطة بتعطل أو توقف إمدادات الطاقة، بسبب الخلافات و الأزمات التي عرفتها روسيا مع دولتي العبور لطاقتها نحو الاتحاد الأوروبي، أوكرانيا و بيلاروسيا، و ما نجم عن ذلك من تهديد مباشر لأمن الطاقة للاتحاد الأوروبي بسبب قطع و تراجع الإمدادات من الغاز العابرة نحوه، عبر الأراضي الأوكرانية و كذلك البيلاروسية. إن تصاعد الدعوات و الخطاب داخل الاتحاد الأوروبي بضرورة تقليل اعتماد الغاز على روسيا تسلط في الوقت نفسه الضوء على أهمية النرويج لأمن الطاقة الأوروبي، - ثاني أكبر مصدر للغاز نحو الاتحاد- . و قد لعبت عوامل التقارب الجغرافية و كذلك السياسية و التنظيمية بين النرويج و الاتحاد الأوروبي دورا مهما في تقوية هذا المحور، على الرغم من أن النرويج ليست عضواً مكتمل العضوية في الاتحاد الأوروبي ، فإن سياسة الطاقة في البلاد تتم في إطار التشريعات

1) Richard Youngs, Op.Cit, p 01.

الفصل الرابع ————— مستقبل أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي: بين فرص الاستقلالية و استمرار التبعية الطاقوية لروسيا

والتنظيم المؤسسي الخاصة بالاتحاد الأوروبي، بالرجوع إلى اتفاقية المنطقة الاقتصادية الأوروبية، التي تعتبر النرويج طرفاً فيها⁽¹⁾.

المطلب الأول: أهمية النرويج لمستقبل أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي، و دورها في تقليص تبعيته الطاقوية نحو روسيا.

تعتبر النرويج شريكا طاقياً رئيسياً بالنسبة للاتحاد الأوروبي، و ثاني أكبر مصدر للغاز و النفط بعد روسيا، و هي عضو في اتفاقية المنطقة الاقتصادية الأوروبية (European Economic Area Agreement) (* / (EEA) منذ 1994، و بموجب الاتفاقية اعتمدت النرويج قواعد سوق الطاقة للاتحاد الأوروبي في تشريعاتها.

في إطار تعزيز العلاقات الطاقوية بين الطرفين، تم إطلاق حوار الطاقة (Energy dialogue) بين الاتحاد الأوروبي والنرويج في عام 2002، ويهدف هذا الحوار إلى التنسيق مع النرويج حول مجموعة واسعة من قضايا الطاقة مثل: قضايا الطاقة الدولية، والإمداد العالمي للطاقة، والتطورات السياسية في النرويج والاتحاد الأوروبي، و سياسات الطاقة في الاتحاد الأوروبي، أيضاً قضايا الطاقة النظيفة والتعاون في مجال التكنولوجيا و تقليل انبعاثات الكربون في الجو. وقد أدى التركيز في المرحلة الأخيرة على أمن الطاقة إلى تعزيز الشراكة في مجال الطاقة بين الطرفين إلى إطلاق مبادرة مؤتمر الطاقة السنوي بين الاتحاد الأوروبي والنرويج، الذي بدأ نشاطه في عام 2013⁽²⁾. و ينعقد المؤتمر بشكل دوري كل سنة، يناقش و ينسق من خلاله الطرفان و يبحثان التطورات في أسواق الكهرباء و الغاز و كذلك قضايا الإمدادات. بالإضافة إلى مناقشة سبل تعزيز التعاون الطاقوي و أسواق الطاقة الداخلية بالاتحاد الأوروبي، و يبرز من خلال هذا المؤتمر مدى الأهمية التي تتمتع بها النرويج بالنسبة لأمن الطاقة للاتحاد الأوروبي، هذا الأخير الذي يعتبر كذلك سوق مهم بالنسبة للنرويج، بحيث بلغت صادرات النفط نحو الاتحاد الأوروبي في عام 2013 حوالي 92%، بينما صادرات الغاز اقتربت من نسبة 99% من إجمالي صادرات النرويج نحو الخارج⁽³⁾.

1) The Polish Institute of International Affairs, « Could Norway Be The Key To Europe's Energy Security? », (2017), Op.Cit.

(* اتفاقية المنطقة الاقتصادية الأوروبية : المنطقة الاقتصادية الأوروبية هي المنطقة التي تم الاتفاق عليها من قبل عدة دول أوروبية في 1 يناير 1994، و ينص قانون الاتفاق على حرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات ورؤوس الأموال داخل السوق الأوروبية الموحدة (ويكيبيديا)، يقول (Rune Bjåstad / وزير مستشار للثقافة والاتصالات في سفارة الملكية النرويجية في باريس): "اقتصادي النرويج جزء من السوق الداخلية الأوروبية. هذا الموضوع قد لا يبدو واضحاً: في الواقع، إننا ضمن الاتحاد الأوروبي، حتى لو أننا لسنا من بين الأعضاء. اقتصادياً، نحن على قدم المساواة مع الدول الأعضاء الأخرى، بفضل اتفاق المنطقة الاقتصادية الأوروبية، منذ عام 1994، النرويج تشارك تماماً في السوق الداخلية. نشارك في العديد من برامج الاتحاد الأوروبي"، أنظر (موقع يورو نيوز - النرويج والاتحاد الأوروبي). للمزيد من الاطلاع حول الاتفاقية، اطلع على الموقع الرسمي للاتفاقية على الرابط التالي: <http://www.efta.int/eea/eea-agreement>

2) European Commission, «Energy-Norway», Official website of European Commission(E.U), Available at: <https://ec.europa.eu/energy/en/norway>

3) وكالة الأنباء الكويتية، "الاتحاد الأوروبي يعقد مؤتمر للطاقة مع النرويج"، الموقع الرسمي للوكالة (كونا)، نشر في (23-09-2014)، متوفر على الرابط: [#https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2398809&Language=ar](https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2398809&Language=ar)

ظلت النرويج ثاني أكبر مورد لواردات الاتحاد الأوروبي من النفط الخام والغاز الطبيعي (بيروستات ، 2016)⁽¹⁾، و تحتل المرتبة الثانية بعد روسيا. حيث ارتفعت حصتها من حوالي خمس (20.2% في عام 2005) إلى أكثر من الربع (25.9% في عام 2015)⁽²⁾. على مستوى النفط، في سنة 2015 جاءت واردات الاتحاد الأوروبي من النرويج بنسبة 12%، من إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي من النفط⁽³⁾، مع تسجيل انخفاض في حجم واردات النفط الخام من النرويج إلى النصف تقريبا خلال الفترة 2000-2015، من 114.9 مليون طن إلى 63.3 مليون طن⁽⁴⁾. أي مع انخفاض حصتها من 15.6% في عام 2005 إلى 11.4% في عام 2015⁽⁵⁾. أما بالنسبة لواردات الغاز الطبيعي، في عام 2014، جاءت واردات الغاز الطبيعي للاتحاد الأوروبي من روسيا بنسبة 37% ثم النرويج بنسبة 32.5%⁽⁶⁾.

انطلاقاً من هذه المعطيات مثلت النرويج مصدر استقرار لأمن الطاقة للاتحاد الأوروبي، كشريك راهن و مستقبلي موثوق أكثر أماناً من روسيا، و بحكم التقارب الجغرافي و كذلك الاقتصادي، بالإضافة إلى تجانس القيم بين النرويج و الاتحاد، أدت كل هذه العوامل إلى وجود سلاسة و أريحية في تزويد الاتحاد الأوروبي بحاجياته الطاقوية. تبرز الميزة الأكثر أهمية في سياق تعاون النرويج في مجال الطاق — م — ع الاتحاد الأوروبي، كون النرويج عضواً في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، وتتبع جميع القواعد تقريباً، بما في ذلك القواعد المتعلقة بالطاقة، و التي تم وضعها من قبل الاتحاد الأوروبي. بالإضافة إلى ذلك فللنرويج تعتبر أيضاً حليف من خلال حلف شمال الأطلسي مع جميع العملاء الرئيسيين للطاقة في أوروبا. وهذا ما يضيف قيمة للعلاقات مع النرويج في وضع لا يعتبر فيه الاعتماد على الطاقة والغاز على روسيا تحدياً لأمن الطاقة فحسب ، بل يعتبر أيضاً مشكلة أمنية "صلبة" بشكل متزايد. وبالإضافة إلى ذلك ، فإن نظام الطاقة في النرويج لديه بعض السمات المحددة التي تجعله شريكاً شديداً الجاذبية في مجال الطاقة للاتحاد الأوروبي، بحيث أنه يركز على تطوير الاقتصاد أكثر خضرة حسب معايير التي يضعها الاتحاد ضمن مقارنته البيئية لأمن الطاقة، خاصة ما تعلق بالانتقال من الفحم إلى نظام الغاز الذي يعتبر أقل ضرراً للبيئة ، وتمتلك النرويج مزيجاً فريداً للطاقة — تسيطر عليه الطاق — الكهرومائية ، والتي يمكن أن تساعد، عند استخدامها كخزان للكهرباء، في تثبيت شبكات الطاقة في

1) Ana Campos, Op.Cit,

2) European Commission, «Energy production and imports, (Eurostat, 2017), Op.Cit.

3) European Commission, « European Union Energy in Figures (2017) », Op.Cit, p. 26.

4) European Commission, « Oil and petroleum products - a statistical overview», (Eurostat, 2016), Op.Cit.

5) European Commission, «Energy production and imports»,(Eurostat, 2017), Op.Cit.

6) European Commission, « Oil and petroleum products - a statistical overview», (Eurostat, 2016), Op.Cit.

الفصل الرابع ————— مستقبل أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي: بين فرص الاستقلالية و استمرار التبعية الطاقوية لروسيا

أوروبا مستقبلاً، بينما تخدم إمدادات الغاز الخاصة به عدة أغراض، فمن ناحية، يمكن لهذه الإمدادات أن تساعد الاتحاد الأوروبي على استقرار سوق الطاقة بشكل عام في الوقت الراهن، وكذلك في المستقبل، و من ناحية أخرى، يمكن أن تقلل من اعتماد بعض عملاء الغاز الأوروبي الأكثر تعرضاً لمصادر الغاز الروسية، مع مستوى مرتفع نسبياً من المخاطر السياسية كما هو الحال بالنسبة لبلندا، التي تعتبر الطرف الأكثر قرباً من النرويج- كما سنرى لاحقاً- . بشكل عام، فإن الاتحاد الأوروبي والنرويج لهما مصلحة مشتركة في الحفاظ على استقرار التجارة، و ينظر بالتالي لتعاونهما في مجال الطاقة كوضع مريح للجانبين⁽¹⁾.

انطلاقاً من هذا يسود التفاؤل مستقبلاً حول أهمية الدور الذي يمكن تلعبه النرويج، كصمام أمان لإمدادات الطاقة اتجاه الاتحاد الأوروبي. هذا الأخير الذي يدرك أن النرويج هي البديل الأمثل لتقليص التبعية الأوروبية نحو صادرات الغاز الروسية، ويصنفه على أنه المحور الآمن⁽²⁾.

النرويج كمنافس و بديل مستقبلي محتمل للغاز الروسي.

حسب الدراسة التي قام بها " المعهد البولندي للشؤون الدولية " (The Polish Institute of International Affairs) سنة 2017، بعنوان: "هل يمكن أن تكون النرويج مفتاح لأمن الطاقة في أوروبا" (Could Norway Be The Key To Europe's Energy Security)، اكتسبت النرويج على مدى العقدين الماضيين مركزاً مستقراً استراتيجياً للغاز إلى الاتحاد الأوروبي، و هذا ما سيؤهلها لتكون قادرة على مساعدة دول الاتحاد الأوروبي في معالجة بعض جوانب الأمن المتعلقة بقضية الإمدادات. و ستهتم النرويج أكثر بالإبقاء على أو تعزيز موقفها في سوق الغاز في الاتحاد الأوروبي مستقبلاً، بسبب الدور المتزايد للغاز في صادرات الطاقة للبلاد. في عام 2002، كانت الإيرادات الناتجة عن صادرات الغاز من النرويج تمثل 24 % فقط من صادرات النفط، لكن هذه النسبة ارتفعت مؤخراً إلى أكثر من 60 % . و اليوم يصل ما يقرب من 100 % من صادرات النرويج من الغاز إلى سوق الاتحاد الأوروبي، و يعتمد البلد بدرجة كبيرة على الإيرادات الآتية من هذا القطاع والتجارة. من ذلك، تصل نسبة 42.3 % من الغاز الذي يتم تصديره عبر نظام خطوط الأنابيب المطورة جيداً إلى سوق الاتحاد الأوروبي في ألمانيا - ولكن يتم شحن بعض هذا الغاز بشكل أكبر عبر خطوط الأنابيب الألمانية إلى عملاء آخرين، يتم تصدير 24.5 % مباشرة إلى المملكة المتحدة، و 15.1 % لفرنسا، و 12.3 % لبلجيكا. و 0.4 % للدانمارك. و الباقي، 5.3 %، يتم تسويقه كغاز طبيعي مسال.

1) The Polish Institute of International Affairs, « Could Norway Be The Key To Europe's Energy Security? », (2017), Op.Cit.

(2) بعاسو عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص 214.

الفصل الرابع ————— مستقبل أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي: بين فرص الاستقلالية و استمرار التبعية الطاقوية لروسيا

بين عامي 2000 و 2015 ، بلغ إجمالي صادرات النرويج من الغاز والنفط في المتوسط 54 مليار يورو (510 مليار كرونة نرويجية) من الإيرادات سنوياً ، أو 870 مليار يورو (إجمالي 8.164 تريليون كرون) ، وتمثل في المتوسط 47% من عائدات التصدير في البلاد⁽¹⁾.

هذا و قد تم تصدير الغاز النرويجي نحو الاتحاد الأوروبي من خلال نظام خط أنابيب واسع وفعال. بطول إجمالي يبلغ 8300 كيلومتر من خطوط الأنابيب التي تربط موارد الغاز النرويجية بأوروبا، حسب تصريح وزير البترول و الطاقة النرويجي "تورد ليان" (Tord Lien) سنة 2016، في اجتماع المجلس الأطلسي بواشنطن، فإن الاتحاد الأوروبي مهم للنرويج بالنسبة للطالب على الغاز. و يعتبر سوق واسع للمنتجات الطاقوية النرويجية ، و في الوقت نفسه فالنرويج مهمة للاتحاد الأوروبي من أجل إمدادات الغاز ، فلأن التوريد و الطلب مترابطان بشكل وثيق. حتى الوقت الراهن، تم إنتاج ثلث موارد الغاز، و من المتوقع إنتاج ثلث آخر خلال العشرين سنة القادمة. بينما سيتم ترك الثلث الأخير للإنتاج بعد عام 2035 (تورد ليان). و بحسب التقديرات فإن أكثر من 30% من موارد الغاز النرويجية غير المستغلة موجودة في المناطق الشمالية.

تمثل احتياطات الغاز هذه -التي هي بصدد الاستكشاف و لم تستغل بعد-، مصدراً لاستقرار مستقبل إمدادات الطاقة للاتحاد الأوروبي ، و سيكون بإمكان آلة الغاز النرويجية الاستمرار في توصيل الطاقة إلى أوروبا لعقود قادمة. و ما سيساعد على ذلك هو تمتع النرويج بامتلاك شركات محترفة من النرويج والولايات المتحدة وأوروبا، و إطار تنظيمي مستقر، وبيروقراطية ماهرة وفعالة، ونظام نقل غاز مرن وموثوق لأوروبا، بالإضافة إلى الموارد اللازمة للتنافس في السوق، و التي تعمل بشكل جيد على المدى الطويل⁽²⁾.

على هذا النحو ، فإن النرويج تدعم بالفعل هدف الاتحاد الأوروبي المتمثل في زيادة تنويع مصادر إمدادات الغاز ، خاصة بعدما تم تعزيز البنية الأساسية لخطوط الأنابيب. سيما و أن النرويج تمتلك قاعدة موارد تنافسية. يمكنها توفير أمن الطاقة ، ومساعدة دول الاتحاد الأوروبي على خفض الانبعاثات بالانتقال من الفحم إلى الغاز⁽³⁾.

1) The Polish Institute of International Affairs, « Could Norway Be The Key To Europe's Energy Security?», (2017) , Op.Cit.

2) Speech of Minister of Petroleum and Energy (Tord Lien): «Gas from Norway's High North Bringing Energy Security and Opportunities to Europe», At The Atlantic Council, Washington (25 february 2016), The Norway's Government Official website, Available at: <https://www.regjeringen.no/en/aktuelt/atlantic-council/id2477645/>

3) Ibid.

في السنوات القليلة القادمة، سيتعين على الشركات اتخاذ قرار بشأن كيفية توسيع طاقة تصدير الغاز من النرويج نحو الاتحاد الأوروبي، و هنا يبرز خيارين⁽¹⁾:

- الخيار الأول: هو توصيل خط أنابيب الغاز من المنطقة الشمالية إلى النظام الحالي نحو الجنوب، و يعتبر هذا الحل أكثر فعالية من حيث التكلفة.
- الخيار الثاني: هو التسييل وتصدير الغاز الطبيعي المسال بالسفينة. و هنا نجد أن الغاز الطبيعي المسال (LNG)، يوفر مرونة أكبر في السوق للمنتجين.

لكن مع كل هذه الامتيازات التي يتمتع بها كلا الطرفين على صعيد أمن الإمدادات و دوره في استقرار مستقبل أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي، يرى الخبراء النرويجيون أن هناك ركوض في كميات الطلب على الغاز في أوروبا، وخاصة في قطاع توليد الطاقة، والتأثير المحتمل لتطبيق سياسة الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالمناخ، حيث أنه يتعلق بالوقود الأحفوري في مزيج الطاقة في الاتحاد الأوروبي باعتباره أهم التحديات التي تواجه هذا الدور من الغاز. وفقاً لتقديرات الاتحاد الأوروبي، بحلول عام 2050، سيكون نصيب الغاز في مزيج الطاقة في الاتحاد الأوروبي أعلى قليلاً منه في عام 2015، لكن بعض الدراسات الأخرى تجادل بأن الطلب على الغاز من قبل الأعضاء الأوروبيين في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) سيكون أقل في الفترة بين 2020 و 2040، مقارنة بعام 2013. و قد يتسبب ذلك بالفعل في بعض المشاكل لموردي الغاز الحاليين والمستقبليين لأوروبا، ما يجعل موقع النرويج ضمن البدائل المحتملة للإمدادات الطاقة نحو الاتحاد الأوروبي يضعف⁽²⁾.

ما يعزز هذا الطرح هو الضغوطات التي يمارسها الاتحاد الأوروبي على النرويج، من خلال:

- أولاً، تطور القواعد التي تؤثر على السياسات في مجال التحرر والمنافسة والمناخ، التي يجب على النرويج إتباعها باعتبارها عضواً في إطار المنطقة الاقتصادية الأوروبية.
- ثانياً، يهدف الاتحاد الأوروبي إلى أن يصبح اقتصاداً منخفض الكربون، وهذا قد يخلق خطر تقلص الطلب على الغاز النرويجي. ومن ثم، يجب أن تجد النرويج أفضل السبل للتكيف مع الإطار التنظيمي المتغير لبلدان الاتحاد الأوروبي وظروف السوق وكيفية جعل وقودها الأحفوري ذا صلة، عندما ينظر إليها بشكل متزايد على أنها تحدٍ من حل طويل الأجل لمشكلة الطاقة في الاتحاد الأوروبي⁽³⁾.

1) Ibid.

2) The Polish Institute of International Affairs, « Could Norway Be The Key To Europe's Energy Security? », (2017), Op.Cit.

3) Ibid.

يتضح من خلال هذه المعطيات بأن النرويج لديها حافز اقتصادي قوي للغاية لكي تنظّل واحدة من أهم موردي الطاقة الخارجيين للاتحاد الأوروبي المنافسة لروسيا، حتى مع احتمال تراجع كميات الطلب الأوروبي على مزيج الطاقة الأحفوري من الغاز و النفط، لكن رغم هذا تهتم النرويج بتطوير فرص أخرى في سوق الاتحاد الأوروبي ، وتحديدًا في أوروبا الوسطى⁽¹⁾.

و هنا تتضح معالم سياسة التنويع التي يتبناها الاتحاد الأوروبي، في التعامل مع النرويج كمصدر راهن و مستقبلي أكثر موثوقية و أمان، فقد شرعت النرويج في إطار حوار الطاقة مع دول الاتحاد الأوروبي في توسيع إمداداتها من الغاز إلى أوروبا الوسطى والشرقية في وقت مبكر من عام 1996 ، عندما أخذت من شركة "غازبروم" الروسية نحو 30 % من سوق الغاز التشيكي. و على مدى عامي 2016-2017 ، بدأت النرويج بتوريد الغاز إلى ليتوانيا و أوكرانيا ، وتجري محادثات جادة بشأن إمدادات الغاز إلى بولندا ، ثم وعبر بولندا إلى عملاء آخرين في المنطقة في أوروبا الوسطى والشرقية⁽²⁾.

و هنا يبرز الدور المنافس للنرويج لروسيا على سوق الطاقة الأوروبي، فقد كانت الشركات النرويجية للطاقة (Pétro-gazières Statoil) و (Norsk Hydro) ، قد أعربت عن إرادتها في تطوير تواجدها في سوق أوروبا الوسطى، وتمكنت من افتكاك بعض حصص روسيا من سوق الطاقة في جمهورية التشيك، كما توسع نشاطها في بولندا بع د الاتفاق الاستراتيجي النرويجي البولوني الذي أبرم سنة 2001، حول تزويدها بالغاز، وبمقتضاه تلتزم النرويج بتزويد بولندا بحوالي 74 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي بين الأعوام (2004-2008) ، حيث قدر قيمة العقد بحوالي 12 مليار دولار، و هو ما اعتبرته روسيا تهديدًا للموقع المهيمن الذي يحظى به العملاق الروسي للغاز شركة " غاز بروم " في المنطقة، وتهديدًا لمصالحها الطاقوية في وسط أوروبا. ومما عزز مخاوف الروس هو تصريح وزير هونغاري و سلوفاكيا بضرورة دعم أمنهم الطاقوي، وتقليص تبعيتهم الطاقوية للمورد الروسي الذي أصبح في نظر الحكومة البولندية يشكل عبئًا أمنيًا ثقيلًا. و إضافة إلى ذلك قررت شركة (Statoil) النرويجية التحالف مع عدة شركات غربية لانجاز مشاريع مشتركة لاستغلال الطاقة في جنوب القوقاز، وهي خطوة اعتبرتها روسيا تحديًا لمصالحها في المنطقة.

واجه الاتفاق الذي أبرم بين النرويج و بولندا عدة عقبات تقنية متعلقة بتقاطع الخطين (خط النرويج - بولونيا و خط السيل الشمالي بين روسيا و ألمانيا) تحت مياه بحر البلطيق، إلا أن هاجس أمن الطاقة الأوروبي عجل بحل المشكلة. حيث شرع سنة 2005، في إنجاز خط السيل الشمالي لمواجهة انشغالات من طبيعة جيو - سياسية و أمنية. هذا الخط سيجعل الروس أقل تبعية لدول العبور، وسيقوي موقعه كمورد رئيسي للغاز نحو شمال غرب أوروبا لاسيما ألمانيا و بريطانيا وفرنسا. إلا أن أزمة إمدادات الغاز التي شهدتها أوروبا سنة 2006، بسبب الخلاف الروسي

1) Ibid.

2) Ibid.

الأوكراني، وسنة 2007، مع روسيا البيضاء، أين اشتد النقاش حول جدوى خط السيل الشمالي، الذي أصبح في صلب انشغالات الاتحاد الأوروبي حول مستقبل أمنه الطاقوي. وقد صدرت دعوات ملحة حول ضرورة تبني سياسة طاقوية أوروبية موحدة، من أجل مواجهة التبعية الشديدة للمورد الروسي للغاز، وأضحت هذه التبعية مصدر معضلة أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي. في حين بدت أوصلو في ميدان الطاقة، كمحور أمن وكتقل مضاد للتقل الروسي لضمان أمن إمدادات الطاقة للاتحاد الأوروبي⁽¹⁾.

مشروع البوابة الشمالية:

تكرس مؤخرا و بشكل ملموس للغاية التعاون الطاقوي بين النرويج وبولندا في قطاع الطاقة، ففي عام 2016، قررت بولندا إطلاق " مشروع البوابة الشمالية " (Northern Gate) (المعروف أيضاً باسم أنبوب بحر البلطيق) ، و هو عبارة عن سلسلة من الترابطات على مستوى الغاز، التي تهدف إلى ربط سوق الغاز البولندي بوحدات تخزين الغاز على الجرف القاري النرويجي. وبهذا القرار ، تريد بولندا التنويع بعيداً عن روسيا للتخفيف من مخاطر الطاقة والمخاطر السياسية المرتبطة بمستوى الاعتماد العالي و التبعية المفرطة على مورد واحد. لكن فيما يتعلق بالتعاون البولندي النرويجي ، فإن مسألة أمن إمدادات الغاز التي تريد بولندا معالجتها تراقفها مسألة أمن الطلب على الغاز ، وهو مصدر قلق رئيسي لمنتجي الغاز مثل النرويج. و من ثم، فإن التعاون في قطاع الغاز الذي تم فحصه من هذين المنظورين قد يجلب بالفعل فوائد للبلدين والوعود بالتعاون المتكافئ⁽²⁾.

تعتبر بولندا سابع أكبر مستهلك للغاز في الاتحاد الأوروبي، حيث يبلغ الاستهلاك السنوي 16.5 مليار متر مكعب (2015). على الرغم من كونه أكبر مستهلك للغاز في وسط وشرق أوروبا ، إلا أن استهلاك بولندا أقل بكثير من كبار مستخدمي الغاز في الاتحاد الأوروبي: ألمانيا (80 مليار متر مكعب) والمملكة المتحدة (72 مليار متر مكعب) وإيطاليا (66 مليار متر مكعب)⁽³⁾.

كانت فكرة ربط شبكة الغاز البولندية بشكل غير مباشر - عبر الد انمارك - مع مخزونات الغاز في النرويج جزءاً من سياسة الطاقة البولندية لسنوات عديدة. كانت هناك محاولتان في المشروع ، الأولى في عام 2001 ومرة أخرى في عام 2006. لم تتحقق لأسباب سياسية و اقتصادية مختلفة. أما حالياً ، فإن الوضع في قطاع الغاز البولندية قد حان لمناقشة هذا المشروع على محمل الجد. و هناك ثلاثة أسباب رئيسية لذلك⁽⁴⁾:

- بولندا مهتمة حقاً بالتنويع بعيداً عن الغاز الروسي.

1) Jakub M. Godzimirski, Op.Cit.p.p 17-20.

2) The Polish Institute of International Affairs,« Could Norway Be The Key To Europe's Energy Security?», (2017) , Op.Cit.

3) Ibid.

4) Ibid.

- بولندا موجودة على الرف القاري النرويجي.

- قد تصبح البلاد بوابة لتزويد الغاز إلى الجنوب و / أو الشرق.

انطلاقاً من هذا كان أمن الطاقة، وأمن الإمدادات في قطاع الغاز على وجه الخصوص، دائماً مصدر قلق كبير لسياسة الطاقة البولندية. و لمعالجة هذه المشكلة ، شرعت بولندا في سياسة لتنويع إمدادات الغاز وطرق النقل. فقط منذ عام 2011، تمتلك بولندا القدرة على استقبال الغاز من دول الاتحاد الأوروبي من خلال الروابط الداخلية مع الجمهورية التشيكية (قدرة استيراد 0.5 مليار متر مكعب) فقط، و مع ألمانيا في "لاوسن" (Lasów) (1.5 مليار متر مكعب). في عام 2015 ، استوردت البلاد 1.2 مليار متر مكعب من هذا الاتجاه⁽¹⁾.

تلعب محطة الغاز الطبيعي المسال في منطقة (Świnoujście) ، التي تعمل منذ أواخر عام 2015 دوراً محورياً في مساعدة بولندا على استيراد الغاز غير الروسي، و قد تم تشغيل المحطة ، مع استخدام أكثر من ثلث طاقتها الاستيعابية (5 مليار متر مكعب). و يتم تسليم الغاز بموجب عقد طويل الأمد مع قطر (حتى عام 2035)، أو يتم شراؤه في السوق الفوري. جاءت الشحنة الفنية الأولى من الغاز إلى (Świnoujście) من النرويج ، والتي أرسلت أيضاً أحجاماً أصغر في وقت لاحق ، وفي يونيو 2017 ، تلقت بولندا أول إمدادات الغاز الطبيعي المسال من الولايات المتحدة ، و مع تزايد حدة المنافسة بين مصدري الغاز الطبيعي المسال المهتمين بالدخول إلى السوق البولندية ، قد يؤدي ذلك مستقبلاً، إلى تحسين وضع البلد التفاوضي في تعاملاتها مع الموردين الحاليين والمستقبليين لهذا الوقود⁽²⁾.

في الوقت نفسه ، تخطط بولندا ، إلى جانب جيرانها ، وبشكل أساسي في إطار مشاريع الاتحاد الأوروبي ذات الاهتمام المشترك ، إلى إنشاء وصلات ربط جديدة للغاز مع جمهورية التشيك وسلوفاكيا (من المقرر عقدها في عام 2019) وليتوانيا (2021) ، كجزء من البوابة الشمالية - مع الدانمارك (2022). كما يجري النظر في خط أنابيب جديد للغاز إلى أوكرانيا. وبما أن المنطقة تتمتع بإمكانيات متميزة للاستثمارات في البنية التحتية للغاز ، فإن مبادرة "البحار الثلاثة" التي أطلقها رئيساً كرواتيا وبولندا في عام 2016 ، والتي تضم 12 دولة ، قد تساعد في تلبية احتياجات الاستثمار والتنويع⁽³⁾.

إذا فبولندا تعتبر مسألة التنويع في مصادر الغاز للحد من الاعتماد على الغاز الروسي، أحد أهم أولوياتها و ركائز سياستها الطاقوية و الأمنية في الوقت الراهن و المستقبل، و تعتزم أن تقلل من حجم واردات الغاز الروسي بعد انتهاء عقد يامال مع "غاز بروم" في ديسمبر 2022 ، و موقف الحكومة الحالية واضح المعالم بشأن مصير العقد، بحيث أنها تعتزم على عدم تمديده. و يستند هذا القرار على

1) Ibid.

2) Ibid.

3) Ibid.

خلفية التغييرات الأوسع في سوق الغاز الأوروبية مثل الدور المتنامي لمراكز الغاز، ومن ثم التداول الأقصر وتوافر الإمدادات الفورية أو التغييرات المتعلقة بأسعار الغاز، لذلك وجدت بولندا أن توقيت مشروع البوابة الشمالية يتم تنسيقه بدرجة كبيرة مع إنهاء العقد طويل الأجل للإمدادات الروسية. في هذا السياق، يقصد بالغاز النرويجي الذي يتم توريده إلى بولندا عبر البوابة الشمالية المخطط لها أن يحل محل الغاز الشرقي والإمدادات التكميلية عبر محطة الغاز الطبيعي المسال⁽¹⁾.

على الرغم من أن بولندا حققت بالفعل بعض أهدافها الخاصة بتنويع مصادر الغاز، إلا أنه من المتوقع أن تؤدي فكرة بناء ترابط غاز بين بولندا والنرويج إلى إتاحة المزيد من الفرص للتنويع في دول خارج بولندا، وعلى هذا الأساس فإن مفهوم البوابة الشمالية الذي يضم سلسلة أنابيب الغاز إلى الدانمارك، وتمديد الشبكة الداخلية الدانماركية، وخط أنابيب آخر من الدانمارك إلى النرويج، يقع حاليًا في مركز التعاون البولندي النرويجي. وبما أن المشروع بأكمله مصمم لجلب 10 مليار متر مكعب من الغاز النرويجي، فإنه من المتوقع أن يخدم الأسواق الأخرى في وسط وشرق أوروبا. وهذا يعني أن البوابة الشمالية يجب أن توفر فرصًا للتسويق للغاز النرويجي خارج بولندا⁽²⁾، ما يتيح إمكانية وصول الغاز النرويجي بمرونة وسهولة أكثر لدول أخرى تعاني من ارتفاع حدة تبعيتها للغاز الروسي، الأمر الذي يجعلها تكتسب فرصًا لتنويع مصادر الغاز بعيدًا عن روسيا.

إذا ففكرة فتح الممر الشمالي تدور حول بولندا بقدر ما تدور حول التعاون الإقليمي. بعد أن تعلمت الدروس من أزمات الغاز في عامي 2006 و 2009، وبولندا تدريجيًا، ومع ذلك تابعت سياستها في التنويع، و بالتالي ضمان إمدادات بديلة في جميع أنحاء المنطقة. بعد أن افتتحت أولى الروابط مع دول الاتحاد الأوروبي، أصبحت الخطط الإضافية أكثر طموحًا، حيث ستضاعف طاقة الاستيراد في بولندا تقريبًا حالما يتم تشغيل (أنبوب البلطيق) و الذي أصبح الآن جزءًا من مشروع البوابة الشمالية الأوسع، و الذي سيتم من خلاله نقل الغاز من النرويج إلى بولندا عبر الدانمارك، و في إطار خطة الربط البيني لسوق طاقة البلطيق، التي أنشأتها المفوضية الأوروبية، والتي تهدف إلى القضاء على جزر الطاقة في منطقة بحر البلطيق. و منذ ذلك الحين، احتلت شراكة (Baltic Pipe) مرتبة عالية جدًا في قائمة المشاريع بسبب تأثيرها المحتمل على أمن الطاقة. و ستساهم بشكل ملموس في تعزيز القدرة التصديرية أيضًا بشكل كبير في الاتجاهات الجنوبية والشرقية. ويهدف البناء المخطط للبنيات الترابطية والقدرة العكسية إلى جعل سوق الغاز الأوروبية الداخلية بالكامل أكثر مرونة واستجابة لأزمات الطاقة المستقبلية.

تم تطوير خطط و مشاريع مماثلة في أوروبا الوسطى في أوروبا الوسطى ودول البلطيق وفي أوكرانيا. و سيؤدي ذلك إلى جلب فرص جديدة للتداول والنقل داخل المنطقة.

1) Ibid.

2) Ibid.

أصبح التكامل الطبيعي عبر ممر الغاز بين الشمال والجنوب مشروعاً رائداً لكل من الاتحاد الأوروبي والدول التي قررت تعزيز التعاون الإقليمي ، من خلال مبادرة البحار الثلاثة. و تتوقع المفوضية الأوروبية أن يزداد الطلب على الغاز في تلك البلدان بنسبة 14% من عام 2015 إلى عام 2030 ، مع أكبر نمو في بولندا وسلوفينيا ولاتفيا والنمسا ، و مع زيادة القدرة سوف يؤدي ذلك إلى تلبية الاحتياجات المتزايدة للطاقة في المنطقة⁽¹⁾.

غير أن ما قد يشكل تحدياً على المدى الطويل لدور النرويج المستمر كمورد خارجي أكثر أهمية للغاز بالنسبة للاتحاد الأوروبي و لعب دور البديل للغاز الروسي، هو تراجع مخزونات الغاز النرويجية، بحيث أن الاتحاد الأوروبي يبدي تخوفه، و صار لديه شك في مدى قدرة النرويج على الاستمرار في لعب دور الثقل المضاد للثقل الروسي في مسألة إمدادات الطاقة للاتحاد الأوروبي. حيث تشير التقديرات إلى أن احتياطياتها من الغاز الطبيعي ستنضب في غضون ثلاثة عقود، وأن إنتاجها من النفط قد تخطى أوجه الجيولوجي ويتجه نحو الانحدار⁽²⁾، و لذلك ينبغي أن تستند خططهم لتنويع إمدادات الطاقة إلى نهج سيناريوهات متعدد المتغيرات ، حيث تعد إمدادات الغاز الإضافية من النرويج واحدة فقط من ميزات مزيج الطاقة الممكنة⁽³⁾.

ردود فعل روسيا من المزاحمة و المنافسة الطاقوية النرويجية في إطار سياسة التنويع

المعتمدة من قبل الاتحاد الأوروبي:

يدرك الروس جيداً أن النرويج هو البديل الأمثل للاتحاد الأوروبي لتقليص تبعيتهم الطاقوية نحو صادراته من الغاز الطبيعي، و بالرغم من أن النرويج كانت قد أفصحت عن نيتها في بناء تعاون محكم مع روسيا في مجال الطاقة، غير أن روسيا التي تعاضمت قوتها بتعاظم ريعها النفطي، اعتبرت فكرة التعاون مع النرويج مؤشراً ضعفاً أكثر منه إعراباً عن إرادتها في التعاون المثمر. وترى موسكو في أوصلو على أنها المنافس القوي، بدلاً من الشريك الإيجابي ، و رغم أن النرويج تتمتع بالتكنولوجيا الملائمة لاستغلال مكامن حقول " شتوكمان " (Chtokman) البحري الضخم للغاز الطبيعي في روسيا، إلا أن روسيا فضلت الشراكة مع الشركة الفرنسية (Gaz de France)، التي لا تشكل منافساً مباشراً لموسكو في أسواق إنتاج مصادر الطاقة، و بالمقابل ستجلب التكنولوجيا الملائمة لاستغلال مكامن الغاز في روسيا. كما أن مشاركة النرويج إلى جانب دول الاتحاد الأوروبي في فرض عقوبات اقتصادية على روسيا بعد أزمة القرم، زاد من تراجع نطاق التعاون بين البلدين و صعد من حالة التوتر في علاقاتهما⁽⁴⁾.

1) Ibid.

2) بعاسو عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص 214.

3) The Polish Institute of International Affairs, « Could Norway Be The Key To Europe's Energy Security? », (2017) , Op.Cit.

4) بعاسو عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص 214.

لا تقتصر نظرة الروس إلى النرويج على أنها دولة جوار فقط منافسة لها داخل سوق الطاقة الأوروبي، بل تفتقرن بطبيعة علاقتها كذلك مع منظمة حلف الشمال الأطلسي، الذي تعد النرويج عضوا فيه، حيث كانت قبل انضمام بولونيا إلى الحلف، الدولة الوحيدة في الحلف التي لها حدود برية مع الروس.

في إطار سياسة التنويع الخاصة بالاتحاد الأوروبي على صعيد مورديه الخارجيين من الطاقة، تسعى النرويج بأن تعزز تواجدتها المستقبلي في أسواق الطاقة الأوروبية أكثر، و أن تحافظ عليه بتوسيع استثماراتها لتتطال مناطق غنية بمصادر الطاقة وقريبة من أسواقها، وهذا من أجل دعم القدرات التصديرية لشركاتها المستثمرة في قطاع الطاقة، ومواجهة الوضع شبه الاحتكاري للعلاق الروسي للغاز على السوق الأوروبية للطاقة. و أنه يتعين على أوصلو أن تحافظ على وضعها كمتقل مضاد للثقل الروسي في مسألة أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي⁽¹⁾.

يغذي هذه الطموح نظرة روسيا إلى النرويج، على أنها ذلك المنافس التجاري القوي بدلا من الشريك الإيجابي في المنطقة. وعلى أنها تمثل تهديدا لمصالحه الطاقوية في سوق الطاقة الأوروبي، وللوضع شبه المهيمن الذي يتمتع به العماق الروسي للغاز شركة "غازبروم"، الذي يعول عليه الروس في إمداء قواعد لعبة الغاز على الأوروبيين. وما تنامي حجم استثمارات الشركات النرويجية والروسية في قطاع الطاقة في شمال إفريقيا، إلا مؤشر على اتساع حقل المنافسة، وخروجه من أطر الأسواق الاستهلاكية في الاتحاد الأوروبي، إلى أسواق إنتاج الطاقة في الدول المنتجة. وما هو إلا ارتداد لتصادم المصالح الجيو-اقتصادية في الشمال الكبير، والتي أصبحت تلقي بظلالها في المناطق النفطية جنوب المتوسط⁽²⁾.

لكن كل هذا لا يفي وجود شراكات و تعاون بين روسيا و النرويج في مجال قطاع الطاقة، خاصة لما يتعلق الأمر بالاستثمارات المشتركة في الشمال و التي تحتاج إلى تضافر جهود الخبرة الروسية و كذلك التكنولوجيا النرويجية. فشركة "ستات أويل" النرويجية مثلا تمتلك عددا من المشاريع المشتركة مع روسيا في المنطقة القطبية الشمالية. فقد تم توقيع اتفاقية بين البلدين عام 2010، و التي بموجبها تم تسوية النزاع الإقليمي الذي استمر لمدة 40، و منحت بمقتضاها النرويج 54,000 ميلا مربعا إضافيا من الجرف القاري حتى يتم اكتشافه، ومع ذلك، ألزمت الاتفاقية البلدين بالعمل معا لاستغلال مستودعات الغاز والنفط عبر الحدود. كما قدمت النرويج تقنية متقدمة لمساعدة روسيا في تطوير مستودعات النفط الخارجية⁽³⁾. غير أن هذه الصورة الإيجابية قد تراجت بعدما انخرطت النرويج في سياسة فرض العقوبات على روسيا بعد أزمة القرم في 2014، ما جعل روسيا تتعامل بحذر مع أي شراكة تجمعها مع النرويج، و تغلب من نظرتها للنرويج باعتبارها عضو في

(1) المرجع نفسه، ص ص 116-117.

(2) المرجع نفسه، ص 214.

(3) إف. ستيفن لارابي و آخرون ، مرجع سبق ذكره، ص 38.

حلف شمال الأطلسي، و كذلك منافس يخطط الاتحاد الأوروبي لجعله بديلا مستقبليا للغاز الروسي، ما يجعل مصالح روسيا الاقتصادية و الأمنية معرضة لتهديد أكثر بسبب التقارب النرويجي مع الاتحاد الأوروبي.

كخلاصة يمكننا القول أن النرويج تعتبر من أكثر الشركاء المهمين بالنسبة لراهن و مستقبل أمن الطاقة في الاتحاد الأوروبي، و قد ساهم التقارب السياسي و الاقتصادي و تقاسم القيم الأساسية في جعل النرويج يحظى بمكانة هامة بالنسبة للاتحاد الأوروبي . فهي لا تعامل تجارة الغاز كأداة ضغط سياسي محتمل ضد الاتحاد الأوروبي، عكس روسيا، و تزداد أهمية النرويج خاصة بالنسبة للدول التي تهدف إلى استبدال الإمدادات من روسيا، وبالتحديد بولندا وبلدان أخرى في المنطقة ⁽¹⁾، خاصة بعد إطلاق مشروع البوابة الشمالية الذي سيساهم في تزويد ليس فقط بولندا بحاجياتها من الغاز، بل كذلك عدد من دول أوربا الوسطى و الشرقية التي تعاني من ارتفاع كبير في حدة تبعيتها الطاوية لروسيا. حققت النرويج تقدما كبيرا في التغلغل أكثر في السوق البولندية، وأبدت اهتمامها بالمحافظة أو حتى تعزيز مكانتها المستقبلية كمورد للغاز إلى الاتحاد الأوروبي ، و لكن لتأمين نجاح مشروع البوابة الشمالية يجب على بولندا و وباقي الدول الأخرى في وسط و شرق الاتحاد الأوروبي ، أن تطور أكثر و تضيف شبكات جديدة لتعزيز بنيتها التحتية الخاصة بنقل و تخزين و تحويل الغاز القادم من النرويج عبر الدانمارك.

يدعم الاتحاد الأوروبي إتمام مشروع أنبوب البلطيق ومشروع البوابة الشمالية الذي يعتبره خطوة هامة في بناء سوق غاز أوروبية وإقليمية داخلية أكثر مرونة، و كذلك الشريك الأكثر موثوقية و أمانا لأمن الطاقة الأوروبي مقارنة بروسيا⁽²⁾.

على الرغم من تخوف الاتحاد الأوروبي من قدرة النرويج على الاستمرار في تزويده بالغاز مستقبلا بسبب تضائل احتياطات الغاز و تراجعها، غير أن النرويج في المقابل تحاول ان تعوض هذا النقص بدفع استثمارات جديدة في مناطق شمالية، و استكشاف حقول الغاز و البدء في استغلالها، و تشير التقديرات الرسمية إلى أن أكثر من 30 % من موارد الغاز النرويجية غير مستغلة في المنطقة الشمالية. و التي ستتيح للنرويج الاستمرار في توصيل الطاقة إلى أوروبا لعقود قادمة، في حال تم استغلال هذه الاحتياطات بشكل فعال، و بالتالي ستكون مرشحة للعب دور محوري في إزاحة ثقل الغاز الروسي من خريطة الطاقة للاتحاد الأوروبي، و بالتالي تخليصه من مخاطر قطع الإمدادات أو الخضوع مستقبلا للضغوط السياسية و الأمنية التي تمارسها روسيا من خلال اللجوء إلى استخدام الطاقة كأداة و سلاح في علاقتها مع الأوروبيين.

1) The Polish Institute of International Affairs,« Could Norway Be The Key To Europe's Energy Security?», (2017) , Op.Cit.

2) Ibid.

الفصل الرابع ————— مستقبل أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي: بين فرص الاستقلالية و استمرار التبعية الطاقوية لروسيا

المطلب الثاني: أذربيجان كمصدر بديل لضمان مستقبل أمن الطاقة و تقليص تبعيته الطاقوية لروسيا.

أذربيجان هي واحدة من دول جنوب القوقاز الغنية بالطاقة، و تعتبر واحدة من أكثر البدائل و الخيارات الإقليمية التي يراهن عليها الاتحاد الأوروبي لكسر هيمنة روسيا على قطاع الطاقة الأوروبية الغاز و النفط.

تمتلك أذربيجان بنية تحتية متطورة للطاقة، و موارد معتبرة من الوقود الأحفوري، و نظام للطاقة، مما يوفر القدرات اللازمة التي ترشحها أن تكون مصدر مهم للغاية بالنسبة لراهن و مستقبل أمن الطاقة الأوروبي. لذلك تعتبر أذربيجان أن أوروبا هي السوق المستهدف الرئيسي لإستراتيجية تصدير الطاقة في أذربيجان. و تأسست علاقات الطاقة بين أذربيجان و الاتحاد الأوروبي بعد تشغيل خط أنابيب النفط (باكو-تبليسي-جيهان) في يوليو 2006. و في 7 نوفمبر من السنة نفسها، و وقع الاتحاد الأوروبي و أذربيجان في بروكسل مذكرة حول قطاع الطاقة و العلاقات الإستراتيجية بين الطرفين في بروكسل⁽¹⁾.

من ناحية الإمدادات نجد أن أذربيجان لا تساهم في الوقت الراهن إلا بنسبة 5.2% من وريادات النفط للاتحاد الأوروبي⁽²⁾، و مساهمتها في إمدادات الغاز ضئيلة، لكن نسب الاعتماد على النفط الأذري تضاعفت أكثر من الربع عامي 2005 و 2015⁽³⁾.

في إطار سياسة التنويع التي يتبناها الاتحاد على مستوى سياسته الطاقوية في التعامل مع روسيا، في هذا الصدد أعلن الاتحاد الأوروبي مراراً عزمه تقليص دور شركة "غاز بروم" الروسية في إمداد أوروبا بالغاز من خلال اللجوء إلى مصادر أخرى من آسيا الوسطى و القوقاز و إيران. و تعتبر أذربيجان أقوى المنافسين لروسيا و ذلك من خلال خط أنابيب الغاز "باكو - تبليسي - جيهان" لنقل ليس فقط الغاز الأذري ولكن الغاز التركي و التركماني أيضاً إلى ميناء جيهان التركي و منه إلى أوروبا. و قد انشأ هذا الخط بدعم أمريكي واضح رغم المعارضة الروسية القوية له⁽⁴⁾.

من أهم النقاط التي شجعت دخول الاتحاد الأوروبي و أذربيجان في شراكة طاقوية بهذا الحجم هي اتفاقهم في سياسة أمن الطاقة على قضية سلامة خطوط الأنابيب، بما في ذلك ممر الغاز الجنوبي الذي يمر عبر البلدان المجاورة للاتحاد الأوروبي، و التي تعرف حالات من عدم الاستقرار كجورجيا -التي عرفت علاقاتها تصعيداً مع روسيا في 2009-، هذا الوضع قد يمنع وصول الإمدادات نحو الاتحاد بسبب الأزمات على غرار ما حدث كذلك من أزمات في كل من أوكرانيا و بيلاروسيا .

1) Rovshan Jamalov & Tahmasib Alizada, «Energy Security and Energy Union Perspectives for Azerbaijan», (CESD Researchers Group, Baku, 2015), p. 02.

2) European Commission, « European Union Energy in Figures (2017) », Op.Cit, p. 26.

3) European Commission, «Energy production and imports», (Eurostat, 2017), Op.Cit.

4) نورهان الشيخ، "سياسة الطاقة الروسية و تأثيرها على التوازن الإستراتيجي العالمي"، مرجع سبق ذكره، ص20.

الفصل الرابع ————— مستقبل أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي: بين فرص الاستقلالية و استمرار التبعية الطاقوية لروسيا

لذلك نجد أن أذربيجان تتعامل مع قضية سلامة تصدير الغاز إلى أوروبا كإحدى أهم أولويات سياستها الطاقوية⁽¹⁾.

إن أهمية أمن الطاقة تحدد أجندة سياسة الطاقة الأذرية، و التي تشمل زيادة تصدير الغاز الطبيعي إلى الاتحاد الأوروبي، نظرا لأهمية عائداته التي تعتبر قاعدة ل استقرار الاقتصادي والاجتماعي في أذربيجان، بالإضافة إلى التحكم في استقرار تصدير النفط وتطوير الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، و يمثل التدفق المضمون للغاز الطبيعي القضية الأساسية فيما يتعلق بأمن الطاقة في الاتحاد الأوروبي⁽²⁾.

أصبح اليوم دور أذربيجان في غاية الأهمية بالنسبة لأمن الطاقة الأوروبي، خاصة في ظل التوترات و الخلافات السياسي بين الاتحاد الأوروبي وروسيا، و على رأسها الأحداث الأخيرة في أوكرانيا في القرم سنة 2014، و مع تزايد الطلب الداخلي لأوروبا على الغاز الطبيعي والنفط، كل هذا جعل من أذربيجان مركز جذب بالنسبة لأمن للطاقة في الاتحاد الأوروبي.

إن التكامل المحتمل لأذربيجان مع اتحاد أمن الطاقة الأوروبي سيتيح العديد من الفرص و الإمكانيات لتقليل التبعية الطاقوية الأوروبية لروسيا و تحقيق استقرار في إمدادات الطاقة⁽³⁾. و قد تجسدت هذه الرؤية من خلال إطلاق مشروع خط أنابيب الممر الجنوبي الذي يتم من خلاله تصدير الطاقة من أذربيجان نحو أوروبا عبر الأراضي التركية.

مشروع ممر الغاز الجنوبي و فرص الاتحاد الأوروبي المستقبلية لتأمين إمدادات الطاقة و التقليل من قيود التبعية الطاقوية لروسيا:

أحد البدائل الممكنة و المتاحة لدى الاتحاد الأوروبي للغاز الروسي، هو ممر الغاز الجنوبي الأذري، و هو خيار استراتيجي تدعمه مفوضية الاتحاد الأوروبي، و كذلك واشنطن -نظرا لأهميته في كسر هيمنة و احتكار روسيا الطاقوي-، و يعمل المشروع على نقل الغاز من حقل "شاه دنيز" في منطقة بحر قزوين من أذربيجان، جورجيا، تركيا، إلى اليونان وألبانيا وإيطاليا وجنوب أوروبا. و يعرف كذلك بخط (باكو-تبليس ي-جيهان)، و يحتاج هذا المشروع خط أنابيب بطول 3500 كيلومتر بتكلفة باهظة تقدر بقيمة 42 مليار دولار⁽⁴⁾.

1) Rovshan Jamalov & Tahmasib Alizada, Op.Cit, p-p. 02-04.

2) Ibid, p. 04.

3) Ibid, p.11 .

(4) فريدريك ويليام إنغدال، مرجع سبق ذكره.

الفصل الرابع ————— مستقبل أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي: بين فرص الاستقلالية و استمرار التبعية الطاقوية لروسيا

تم وضع حجر الأساس للممر في الجانب الأذري في 20 سبتمبر سنة 2014. و ينظر للمشروع على أنه صفحة جديدة في ضمان أمن الطاقة الأوروبي، و ستمكن أذربيجان بفضلها من نقل ثرواتها الطبيعية إلى الأسواق الأوروبية. و انخرطت تركيا في هذا المشروع و دعمت بقوة خط أنابيب الغاز الطبيعي هذا، الذي سيحولهم من مستهلكين للطاقة إلى مرتبة الشريك، عبر قاعدة "جيهان"⁽¹⁾.

الخريطة (10): خط أنبوب الممر الجنوبي (نقل الغاز من أذربيجان إلى أوروبا).



المصادر: بريتنيش بتروليوم (B.B) / الشبكة الأوروبية لنقل الغاز/ بنى الغاز التحتية في أوروبا.

ينقسم مشروع الممر الجنوبي كما هو موضح في الخريطة، إلى ثلاثة أقسام، الأول ينطلق من محطة باكو الأذرية، وصولاً إلى محطة تبليسي بجورجيا، و أطلق عليه (خط أنابيب جنوب القوقاز)، و الثاني تم تدشينه رسمياً في 2018 على الأراضي التركية يحمل اسم (خط أنابيب الغاز العابر لمنطقة الأناضول / تاناب)، أما القسم الثالث فهو يشمل الجزء الأوروبي، و ينطلق جنوباً من اليونان إلى إيطاليا و يسمى بـ (خط الأنابيب العابر للأدرياتيكي)، و هو حالياً قيد الإنجاز، و من المتوقع أن يتم البدء بتشغيله في 2020.

(1) وكالة يورو نيوز، "انطلاق مشروع ممر الغاز الطبيعي بين أذربيجان و تركيا"، موقع قناة يورو نيوز بالعربية، نشر في (22-09-2014)، متوفر على الرابط: <https://arabic.euronews.com/2014/09/22/turkey-azerbaijan-pipeline-fuels-gas-alternative>

الفصل الرابع ————— مستقبل أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي: بين فرص الاستقلالية و استمرار التبعية الطاقوية لروسيا

يعتبر خط الأنابيب في جنوب القوقاز داخل الأراضي الأذرية هو المرحلة الأولى من مشروع الممر الجنوبي للطاقة، الذي يمر من بحر القزوين إلى جورجيا ويعبر تركيا قبل أن يصل إلى جنوب أوروبا و بالتحديد إلى إيطاليا (تم تدشينه رسميا في تركيا في 12 جوان 2018)، و قد ساد تفاؤل ملموس لدى الأوروبيين بعدما تم الإعلان عن بداية أشغال هذا المشروع، الذي يعتبر بمثابة طريق الحرير الجديد بالنسبة للطاقة الأوروبية، من أذربيجان إلى أوروبا عبر تركيا ، و من خلاله يسعى الإتحاد الأوروبي بدوره إلى تنويع مصادره للطاقة مستقبلا، وخاصة فيما يتعلق بالحصول على الغاز وتقليل اعتماد أوروبا على روسيا، بوصفها المورد الرئيسي التقليدي للأوروبيين⁽¹⁾.

تلعب تركيا دورا محوريا في خريطة الطاقة الجديدة نحو أوروبا، كدولة عبور ذات أهمية بالغة بالنسبة لإمدادات الطاقة نحو الاتحاد الأوروبي، بحيث ت راهن تركيا على تعزيز شراكاتها الاقتصادية والاستثمارية، من خلال التركيز على مشروع خط أنابيب الغاز الطبيعي عبر الأناضول الذي يحظى بدعم أوروبي وأميركي. و الذي يعتبر من المشاريع الطاقوية الكبرى⁽²⁾.

هذا ما أكده الرئيس التركي " رجب طيب أردوغان" أثناء تدشين الخط بقوله: "اليوم نفتتح خط أنبوب نقل الغاز الأذري إلى أوروبا عبر تركيا "تانااب" الذي نصفه بـ "طريق الحرير " للطاقة". كما أن حالة الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي حققته تركيا خ —لال الـ 16 عام —الأخيرة، سيكون لها أثر إيجابي في تفعيل "تانااب" خلال فترة قصيرة، و بفضل خط "تانااب" لم تعد تركيا مجرد بلد عبور للطاقة ، بل باتت تلعب دورا في تحديد أسعارها من المنتج إلى المستهلك النهائي، و يبلغ طول الخط، ألف و 850 كيلومترا، وهو الجزء الأطول من مشروع "ممر الغاز الجنوبي"، في حين بلغت قيمة الاستثمارات فيه نحو 8 مليارات دولار، تمتلك شركة ممر الغاز الجنوبي فيها حصة نسبتها 51 %، وشركة "بوتاس" التركية لديها حصة 30 %، و شركة "بريتش بترولسيوم" تملك 12 %، و تمتلك شركة "سوكار" التركية نسبة الـ 7 % المتبقية⁽³⁾.

يتم في الوقت الراهن تصدير الغاز من أذربيجان و بالضبط من " شاه دنيز1" عبر خط أنابيب جنوب القوقاز. وبلغ حجم الصادرات من "شاه دنيز1"، الذي يشغله اتحاد شركات دولي تقوده شركة "بريتش بترولسيوم" ، 7.314 مليار متر مكعب في 2017. و في الفترة بين شهر جانفي إلى شهر جويلية هذا العام (2018)، بلغ إجمالي صادرات أذربيجان من الغاز عبر كل خطوط الأنابيب 13.299

(1) المرجع نفسه.

(2) أحوال تركية ، "تدشين مشروع خط أنابيب الغاز عبر الأناضول" ، موقع قناة يورو نيوز بالعربية ، ، نشر في (12-06-2018)، متوفر على الرابط: /تدشين-مشروع-خط-أنابيب-الغاز-عبر-الأناضول/ <https://ahvalnews.com/ar/>

(3) المرجع نفسه.

الفصل الرابع ————— مستقبل أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي: بين فرص الاستقلالية و استمرار التبعية الطاقوية لروسيا

مليار متر مكعب. هذا و قالت لجنة الدولة للإحصاءات في أذربيجان أن الصادرات من المرحلة الأولى في حقل "شاه دنيز 1" سجلت انخفاض قدره 2.7 % عن نفس الفترة من العام الماضي⁽¹⁾. إذا فلالاتحاد الأوروبي يحاول من خلال خط أنابيب ممر الغاز الجنوبي تأمين المزيد من إمدادات الغاز من مصدر موثوق، و كذلك بنفس الدرجة يسعى إلى تقليل اعتماده على الغاز الروسي، و حسب تقديرات وكالة الطاقة الدولية، وإدارة معلومات الطاقة الأمريكية، أن الاتحاد الأوروبي سيكون بمقدوره استعاضة الغاز الروسي (في حالة قطع الإمدادات حتى ولو نسبياً)، عبر خط أنابيب الغاز الطبيعي "العابر للأناضول" عبر الأراضي التركية، و الذي من المفترض إتمام إنجازه بشكل كامل بحلول عام 2019 ، و عند الانتهاء منه سينقل سنوياً 16 مليار متر مكعب من الغاز من أذربيجان إلى تركيا (6 مليار متر مكعب) ثم إلى أوروبا (10 مليارات متر مكعب)⁽²⁾. من المتوقع أن تصل المرحلة الثانية من "شاه دنيز" إلى 16 مليار متر مكعب بحلول عامي 2024 و 2025، حيث ستنتقل الغاز إلى دول الاتحاد الأوروبي بما في ذلك اليونان وبلغاريا وإيطاليا اعتباراً من عام 2020⁽³⁾.

يواجه خيار الغاز الأذربيجاني خطر أن تمارس "غازبروم" قوتها الضخمة واحتياطياتها الغازية الوفيرة لشن حرب أسعار على الغاز الأذربيجاني. وقالت أنطونيا كوليباسانو "محلة الطاقة الروسية لدى الولايات المتحدة الأمريكية، أن "غازبروم" يمكن من الناحية النظرية أن تقدم كميات كبيرة من الغاز الطبيعي دون تكلفة إلى البنية التحتية العابرة عبر تركيا واليونان ، لمجرد منع الغاز الأذربيجاني وأي غاز آخر من الوصول إلى السوق الأوروبية. وتنتج روسيا حوالي 500 مليار متر مكعب من الغاز سنوياً وتزود الاتحاد الأوروبي بحوالي 161 مليار متر مكعب أي 34% من احتياجاته الغازية⁽⁴⁾. هذا ما قد يحد من دور مشروع ممر الغاز الجنوبي في تعويض الغاز الروسي أو التقليل منه بالنسبة للاتحاد الأوروبي.

إلى جانب مشروع ممر الغاز الجنوبي، تم إطلاق مبادرة لخط أنابيب غاز آخر عرف بخط "تابوكو" بدعم من الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة، كان هدفه الأساسي كذلك هو كسر هيمنة

(1) وكالة رويترز، "صادرات أذربيجان من غاز شاه دنيز 1 تنخفض 2.6% على أساس سنوي في الفترة من يناير إلى يوليو"، موقع قناة يورو نيوز بالعربية ، قسم مال و أعمال، نشر في (16-08-2018)، متوفر على الرابط: <https://arabic.euronews.com/2018/08/16/azerbijan-gas-exports-ea6>

2) Isabel Gorst, "Construction of Tanap Pipeline Begins in Turkey as EU and Russia Spar for Upper Hand", (Financial Times, March 18, 2015), p. 21.

(3) فريدريك ويليام إنغدال، مرجع سبق ذكره.

(4) المرجع نفسه.

الفصل الرابع ————— مستقبل أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي: بين فرص الاستقلالية و استمرار التبعية الطاقوية لروسيا

روسيا على سوق الطاقة الأوروبي، و بالتالي إضعافها عبر بتجربتها من أهم سلاح تستخدمه روسيا في علاقاتها مع الغرب.

أبدى القادة الغربيين رغبتهم في محاولة الكشف عن إمكانية التوصل إلى خط أنابيب آخر فيما وراء جورجيا وأذربيجان و تركمانستان، التي يعتقد أن لديها بعض أكبر احتياطات الغاز العالمية بالموازاة مع مشروع الممر الجنوبي للغاز، و هنا تركز قدر كبير من جهودهم على "تابوكو" البالغة قيمته 12 مليار دولار، وكان من المنتظر لهذا المشروع نقل الغاز من بحر قزوين عبر جورجيا، وتركيا، وبلغاريا، ورومانيا، والمجر، ووصولاً إلى محطته النهائية بالقرب من فيينا. و قد كان لأزمة الغاز الأوكرانية الأولى في 2006 أثر كبير على زيادة الدعوة لتجسيده على أرض الواقع، ما زاد من وتيرة الإسراع في تلك الجهود خلال شتاء 2006، وذلك بعد أن قطعت روسيا إمداداتها لفترة وجيزة على أوكرانيا، و ما كان لذلك من انعكاس سلبي على أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي، و هنا أصبح مشروع "تابوكو" على قائمة أولويات الأوروبيين و كذلك الأمريكيين في مرحلة بوش الابن⁽¹⁾.

اعتبر "بوتين" مشروع "تابوكو" على أنه تهديد لمصالح روسيا، و على أنه حملة من قبل واشنطن لاحتواء وعزل روسيا وتحديد توسع إمبراطورية الطاقة المزدهرة لديها. ومن خلال "غازبروم"، دشّن "بوتين" مقترحه التنافسي مشروع "السييل الجنوبي"، و يهدف لبناء خط أنابيب جديد إلى منطقة القوقاز. و مارس كذلك ضغوطات على حكومة أذربيجان و تركمانستان، و قدم عروضاً بضعاف ما عرضته في السابق لضمان الحصول على صفقات الإمداد لفترة طويلة الأمد. كما شكلوا اتفاقية مع إيطاليا، وشركة النفط التابعة لها (إيني) لإنشاء خط أنابيب يمر عبر البحر الأسود ابتداء من روسيا وانتهاء بأوروبا بحيث تكون النمسا هي المحطة النهائية للمشروع وذلك على غرار نابوكو. كما أطلق "بوتين" مشروع السيل الشمالي، بعد العراقيل التي واجهت إتمام إنجاز مشروع السيل الجنوبي على مستوى بلغاريا، و بدأ أن حدة الاعتماد على الغاز الروسي ماضية نحو الزيادة مع إنشاء خط أنابيب السيل الشمالي 2 الجديد الذي يمر تحت بحر البلطيق، ووصولاً إلى ألمانيا ، الأمر الذي جعل بعض القادة الأوروبيين يفضلون عرض روسيا وفق نظرة براغماتية بعيدة عن الاعتبارات السياسية.

(1) ستيفن بيرلستين، "خط أنابيب تبليسي - باكو - جيهان يهدد بالقضاء على السيطرة الروسية"، موقع جريدة الشرق الأوسط، نشر في (14-08-2008)، متوفر على الرابط:

http://archive.aawsat.com/details.asp?issueno=10626&article=482785#.W8mX_NR6Rkj

كما ان تكلفة مشروع "نابوكو" المرتفعة المقدرة بأكثر من 10 مليار دولار، و كذلك إيراداته لم تبدو أنها صفقة مربحة للأوروبيين، فبالنسبة لبعض المراقبين الصناعيين مثل "إد تشو"، الزميل البارز بمركز الدراسات الدولية والإستراتيجية، فإن مشروع "نابوكو" طالما كان يبدو وكأنه حلم أنابيب النفط بالنسبة للدبلوماسيين أكثر من كونه مشروعا اقتصاديا قابلا للتطبيق. و مع عملية الاجتياح العسكري الناجحة لروسيا في جورجيا سنة 2009، أثارت روسيا بهذا التدخل قدرا من المخاوف الخطيرة لدى الممولين والمستثمرين الغربيين بأن يكون خط الأنابيب الجديد المار عبر جورجيا بمأمن من الهجوم أو سيطرة الكرملين⁽¹⁾.

كل هذه المؤشرات عجلت بفشل المشروع ، بحيث أعلنت أذربيجان في 26 جوان 2013 عن انسحابها من مشروع خط أنابيب غاز نابوكو-غرب الذي يضم كلا من (تركيا، بلغاريا، رومانيا، هنغاريا). وقد قرر البلد تصدير منتجاته النفطية إلى أوروبا من خلال خط أنابيب عبر البحر الأدرياتيكي الذي يشمل (اليونان، ألبانيا، إيطاليا)⁽²⁾.

أبدى مسؤولو الاتحاد الأوروبي عن تقبلهم لقرار أذربيجان اختيار مشروع خط أنابيب "تاب"، لنقل الغاز الذي يتم إنتاجه من "حقل شاه دينيز2" ببحر قزوين إلى أسواق أوروبا على حساب المشروع المنافس "نابوكو" المدعوم من الاتحاد الأوروبي. كان اتحاد الشركات المنفذ لمشروع "شاه دينيز2" قد أعلن اختيار الخط تاب الذي يمر بأراضي اليونان وألبانيا وإيطاليا لنقل غاز الحقل إلى أسواق غرب أوروبا. و وجه قرار كونسورتيوم "شاه دينيز2" ضربة قاتلة إلى مشروع خط نابوكو الذي كان الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة يدعمانه لتقليل الاعتماد على واردات الغاز الروسي. و في بروكسل رحب رئيس المفوضية الأوروبية "جوزيه مانويل باوروسو" بقرار اختيار الخط تاب، وقال إن هذا "تجاح مشترك لأوروبا ومرحلة مهمة في اتجاه عدم أمن الطاقة في اتحادنا"⁽³⁾.

(1) المرجع نفسه.

(2) شبكة فولتير ، "خط أنابيب تبليسي - باكو - جيهان يهدد بالقضاء على السيطرة الروسية" ، موقع شبكة فولتير: النسخة العربية، نشر في (27-06-2013)، متوفر على الرابط: <http://www.voltairenet.org/article179209.html>

(3) يومية الوسط، "الاتحاد الأوروبي يتقبل فشل مشروع خط أنابيب غاز نابوكو"، موقع جريدة الشرق الأوسط، نشر في (27-06-2013)، متوفر على الرابط: <http://www.alwasatnews.com/news/788587.html>

كخلاصة حول إستراتيجية الاتحاد الأوروبي في التعامل مع البدائل المتاحة له على مستوى نطاقه الإقليمي الأوروبي، يمكننا القول أن الاتحاد الأوروبي يدرك تماما أن صمام الأمان لأمنه الطاقوي لن يتحقق دون تأمين شبكة نقل الطاقة على الصعيد الأوروبي و من مصادر متعددة، لذلك اعتمد سياسة التنويع على الصعيد الإقليمي من الشمال يتجه أكثر نحو النرويج و مشروع البوابة الشمالية، بينما في الجهة الأخرى نجده يضع ضمن أولويات أمنه الطاقوي البديل الأذري عبر مشروع ممر الغاز الجنوبي ، و نجد أن هذه البدائل مرشحة للعب دور محوري في تأمين مستقبل إمدادات الطاقة نحو الاتحاد الأوروبي، لكن الأهم كونها ستكون بديل أكثر موثوقية من الطرف الروسي على صعيد إمدادات الطاقة، و هذا ما سيتيح للقادة الأوروبيين و بدعم أمريكي فرصة لكسر هيمنة روسيا عبر احتواءها وعزلها و الحد من توسع هيمنتها الطاقوية، و اللجوء أكثر إلى استخدام ورقة الطاقة بالشكل الذي يهدد أمن الطاقة الأوروبي، و تبين المؤشرات إلى أن الاتحاد الأوروبي سيحقق نتائج معتبرة مع انتهاء العمل على مشاريع البوابة الشمالية و خاصة ممر الغاز الجنوبي من أذربيجان، غير أن هذا لن يتم دون إيجاد تكتيكات و خطط عملية لتجاوز جملة من العقبات و التحديات التي قد تحول دون نجاح هذه المشاريع البديلة لأمن الطاقة الأوروبي، فالوضع التنافسي و القوي لروسيا و استمرار نفوذها في نطاق جوارها القريب، و كذلك وضع روسيا لخطط بديلة و ممارسة الضغط و الإغراء المالي و التجاري مع حكومات أذربيجان و جورجيا ، و كذلك مغازلتها لتركيا عبر مشروع السيل التركي، قد تعيق كل هذه الرهانات تحقيق الأهداف المرجوة من البدائل المتاحة إقليميا بالنسبة للاتحاد الأوروبي. و هذا ما يجعل القادة الأوروبيين يفكرون في خلق بدائل أبعد من نطاقهم الإقليمي، في أطار تفاعلاته مع فواعل أخرى على مستوى بيئته الدولية، أين توجد بدائل أخرى قد تكون متاحة و أكثر استقرار من تلك المتاحة إقليميا، و من شأنها ان تكرر فعالية إستراتيجية التنويع بشكل أكبر، و تتيح للاتحاد الأوروبي هامش أكبر في التحرك على صعيد صناعة سياساته الطاقوية. و هنا تبرز لنا عدد من الدوائر المهمة تضم الولايات المتحدة، و كذلك عدد دول المنطقة العربية و الشرق الأوسط، كما نجد أن الدائرة الإفريقية خاصة في شمالها (الجزائر و ليبيا) تضم فواعل مهمة في معادلة الطاقة الأوروبية، و نفس الأمر ينطبق على منطقة آسيا الوسطى و بحر قزوين، و التي تعتبر من أهم البدائل المعول عليها لتأمين مستقبل أمن إمدادات الطاقة الأوروبية، و هذا ما سنتطرق لمعالجته بالتفصيل في المبحث الموالي من هذا الفصل.

المبحث الثالث: الاستراتيجيات الدولية البديلة لمستقبل أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي و دورها في تقليص تبعيته الطاقوية لروسيا.

في سعيه لتقليص حجم تبعيته الطاقوية لمصادر الطاقة من روسيا، لم يكتفي الاتحاد الأوروبي باللجوء لوضع خطط و بدائل على المستوى المحلي و الإقليمي فحسب، بل اتجه إلى جهات أخرى ضمن دوائر أكثر اتساعاً، تتيح له الوصول لبدائل و خيارات متاحة بشكل أكثر فعالية، في ظل حدود إسهامات البدائل المحلية و الإقليمية، لهواجهة القيود التي تفرضها تبعيته الطاقوية المفرطة لروسيا، و ما تشتمل عليه من مخاطر و تهديدات ليس فقط لأمنه الطاقوي فحسب بل تشمل قضايا اقتصادية أشمل و كذلك عسكرية إستراتيجية.

على هذا الأساس سعى الاتحاد الأوروبي إلى تنويع طرق الإمداد و توسيع قاعدة مورديه كجزء من "دبلوماسية" الطاقة الناشئة⁽¹⁾، التي سيشاهم في رفع نسبة الاستقلال والحد قدر الإمكان من مخاطر ظهور أي تهديد استغلالي قد ينشأ في الم مستقبل بسبب الخضوع لهيمنة روسيا الطاقوية، خصوصاً إذا تطور التباين السياسي والإيديولوجي القائم إلى نزاع ذو طابع أكثر خطورة، و هذا ما جعل قضية التنويع حسب الكثير من المحللين لم تفرضها فقط الاعتبارات الاقتصادية و التجارية بل صارت جزء من وضع تنافسي و إستراتيجية صراعية بين روسيا و أوروبا أو الغرب إجمالاً⁽²⁾.

تعتمد المقاربة الخارجية لأمن الطاقة للاتحاد الأوروبي، على رصد تطور الأوضاع التي من شأنها أن تؤثر على مشهد الطاقة في الاتحاد الأوروبي. ومن ثم التأثير فيها، عن طريق تنويع أشكال ومصادر الطاقة، ومنافذ وطرق إمداداتها، من عدة موردين، وتوحيد الخطاب في التعامل مع المسائل الطاقوية، وتعزيز التضامن الأوروبي في مجال أمن الطاقة. والتأسيس لشراكة إستراتيجية مع الفاعلين الدوليين الأساسيين في معادلة الطاقة⁽³⁾.

على المستوى الدولي نجد أن الاتحاد الأوروبي يقيم علاقات تجارية مع العديد من منتجي النفط والغاز في دوائر متباينة، و يضع ضمن أولويات توجهاته استيراد المزيد من الغاز الطبيعي المسال من الأمريكتين ، مع اتفاقية التجارة الحرة بين كندا وأوروبا وشراكة التجارة والاستثمار الأمريكية عبر الأطلسية، التي توفر فرصاً رئيسية لاستقرار إمدادات الطاقة الموثوقة نحو أوروبا⁽⁴⁾، خاصة مع إعلان توجه الولايات المتحدة أكثر لاستغلال احتياطياتها من الغاز الصخري، كما أن التقارب في تصورهم لوضع روسيا كتهديد محتمل، سيجعل من العمل المشترك و التنسيق أكبر على صعيد الطاقة.

1) Lana Dreyer and Gerald Stang, Op.Cit, p 02.

(2) حسن عز الدين، مرجع سبق ذكره.

(3) بعاسو عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص 214.

4) Lana Dreyer and Gerald Stang, Op.Cit, p 02.

في إطار سياسة الجوار الأوروبية (ENP)، نجد أن الاتحاد الأوروبي يخطط لزيادة اعتماده أكثر على عدد من الدول مثل الجزائر وليبيا ومصر من شمال إفريقيا في تغطية جزء من حاجياته الطاقوية، و يسعى الاتحاد إلى إشراك هذه الدول بشروط سياسية و يساعدها على تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية والسياسية التي تحتاجها بشدة ، خاصة على مستوى البنى التحتية لنقل الطاقة، و تُعد ليبيا والجزائر ، بالنظر إلى المقومات الطبيعية و السكانية المرتفعة ، فرصاً يمكن أن تساهم فيها المشاركة العميقة في مكاسب الطاقة بالنسبة للاتحاد الأوروبي (1).

أبعد من ذلك ، نظل منطقة الشرق الأوسط و بالأخص منطقة الخليج العربي و الخليج الفارسي، التي تتمتع بأكبر احتياطات من الغاز و النفط، منطقة جذب كبيرة للاتحاد الأوروبي، و خيار متاح لتنويع و تأمين إمدادات الطاقة، خاصة من قطر التي يرجح أن تظل الشركة الرائدة عالمياً في تصدير الغاز الطبيعي المسال ، كذلك يمكن لإسرائيل و إيران ان تلعب دورا مهما في توريد الغاز للاتحاد، لكن سيكون التحدي الرئيسي لأوروبا هو إدارة العلاقات مع دول المنطقة ، في ظل تزايد نفوذ و تأثير المشتريين الآسيويين كالصين و الهند بسبب ازدهار اقتصادياتهم و إقبالهم المتزايد على استهلاك الطاقة. كما تشكل منطقة آسيا الوسطى و ما تشتمل عليه من احتياطات معتبرة مركز جذب مهم لأمن الطاقة الأوروبي، خاصة في ظل توفر إمكانية نقل الغاز و النفط من المنطقة عبر أذربيجان وصولاً إلى أوروبا الغربية، كما يعمل الاتحاد في إطار سياسته التنويعية على إعطاء العديد من المصدرين الصغار للطاقة مثل أستراليا، ترينيداد و نيجيريا، الذين يمكن أن يصبحوا شركاء أكثر أهمية بالنسبة للاتحاد ، و قد ينضم إليهم في نهاية الأمر م صدرون آخرون م مثل تنزانيا و موزمبيق (2).

1) Ibid, p 04.

2) Ibidem.

المطلب الأول: ثورة الغاز الصخري الأمريكي و أهميته لأمن الطاقة في الاتحاد الأوروبي.

لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دورا مهما في الدعوة لتطبيق سياسة التنويع لدى الاتحاد

الأوروبي بعيدا عن روسيا، و ذلك بهدف إضعاف روسيا و كسر هيمنتها الطاقوية عل الأسواق

الأوروبية، و كذلك تجريدتها من أهم أداة تستخدمها في صراعها مع أوروبا و الولايات

المتحدة، لذلك فقد أثار تعاضم قوة و نفوذ روسيا الطاقوي مخاوف الولايات المتحدة من عودة روسيا

كقوة مؤثرة في صنع التوازنات الإقليمية و العالمية بالشكل الذي لا يخدم مصالح الولايات المتحدة،

السياسات العالمية، و شكل هذا الوضع عاملا للتقارب بين الولايات المتحدة و أوروبا، خاصة بعد

أزمة أوكرانيا و ضم روسيا لشبه جزيرة القرم سنة 2014.

بدأت جهود واشنطن للحد من الهيمنة الروسية علي سوق الطاقة عقب تفكك الاتحاد

السوفيتي، حيث اندفعت الشركات الأمريكية للاستثمار في قطاع الطاقة في أذربيجان و آسيا

الوسطى. و في 2006 دعا نائب الرئيس الأمريكي السابق "ديك تشيني"، إلى ضرورة تنويع موارد

الطاقة لأوروبا.

في هذا السياق، و عبر التنسيق مع الولايات المتحدة، في إطار "اتفاقية التجارة الحرة العابرة

للأطلسي". بحث الاتحاد الأوروبي إمكانية تخفيض اعتماده على الغاز الروسي و استبداله مستقبلا

باستيراد الغاز الصخري من الولايات المتحدة ، والتعاون بين الجانبين في تطبيق تقنيات جديدة لتوفير

الطاقة ⁽¹⁾. فإلى أي مدى يمكن للنفط و الغاز الصخري الأمريكي أي يمثل بديلا و خيارا متاحا لتقليل

اعتماد الاتحاد الأوروبي على واردات الطاقة الروسية؟

تزداد حظوظ الاتحاد الأوروبي أكثر في الحصول على الغاز الصخري الأمريكي، في ظل

اكتشاف احتياطات ضخمة من الغاز و النفط الصخري بلولايات المتحدة ، ستمكثها من التصدير نحو

الخارج، لتصبح مصدر مهم و محتمل بديل في إمداد الاتحاد الأوروبي بالغاز، بعيدا عن هيمنة الغاز

الروسي، و قد استطاعت الشركات الأمريكية إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة بكميات

ضخمة و بسرعة، وبتكاليف منخفضة نسبيا عن المتوقع، ليشكل إنتاجه نحو 29% من مجمل إنتاج

النفط الأمريكي، في حين يشكل الغاز الصخري نحو 40% من إجمالي إنتاج الغاز الطبيعي في

الولايات المتحدة، وفق تقديرات عام 2012، مقارنة بـ 1% فقط عام 2000⁽²⁾ ، و سجلت إحصاءات

إدارة معلومات الطاقة الأمريكية في تقريرها لنوفمبر 2010، حول مصادر الطاقة في الولايات

المتحدة، أن كميات الإنتاج الغاز الصخري بلغت 283.9 تريليون متر مكعب نهاية عام

2009، كما يسجل الغاز الصخري ارتفاع في مستوى احتياطياته إلى نحو 29.3 تريليون متر

مكعب، و تمت معظم الاكتشافات في ولاية تكساس و أركنساس بالإضافة إلى بنسلفانيا، و حسب

(1) نورهان الشيخ، "الخيار المتردد: هل تصبح الطاقة "س-لاحا" روسيًّا لاستعادة المكانة الدولية؟"، مرجع سبق ذكره.

(2) المرجع نفسه.

إحصاءات وزارة الطاقة الأمريكية لسنة 2012، تعتبر الولايات المتحدة منذ عام 2009 من الدول المتقدمة في إنتاج الغاز الطبيعي ليفوق مستويات الإنتاج كلها المسجلة منذ سنة 1973، و هذا راجع إلى تطور تقنيات التنقيب و الاستخراج التي تعتمد على الحفر الأفقي و التكسير الهيدروليكي للصخر، و تشير التوقعات إلى أن الولايات المتحدة مرشحة لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الطاقة بحلول سنة 2030، و انها ستتحول إلى دولة مصدرة صافية للنفط بحلول عام 2035⁽¹⁾. كل هذا ساهم في ارتفاع نسبة استخدام الغاز الصخري لأغراض منزلية من 01 % سنة 2000 إلى 10 % سنة 2010، و هذا حسب إحصاءات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، كما أنها ستمثل ما نسبته 47 % من إمدادات الغاز الأمريكي لسنة 2035⁽²⁾.

كل هذه المعطيات تحمل في طياتها مؤشرات تفاؤلية للدور الذي يمكن ان تلعبه واردات الطاقة الأمريكية في تأمين إمدادات الطاقة نحو الاتحاد الأوروبي، و التي سيحقق من خلالها مكاسب اقتصادية و سياسية تخلصه من القيود و الضغوط التي يعاني منها جراء ارتفاع تبعيته الطاقوية لروسيا. كما أن الاتحاد الأوروبي و نتيجة للثورة التي أحدثها و سيحدثها الغاز الصخري في مزيج الطاقة بالولايات المتحدة يعمل لنقل التقنيات المستخدمة في التنقيب و استخراج الغاز الصخري على مستوى دول الاتحاد الأوروبي، و ذلك عبر التنسيق مع الولايات المتحدة، و اعتبرت المفوضية الأوروبية أن الغاز الصخري في أوروبا يمكن أن يكون بديلا عن المزيد من الكربون و الوقود الأحفوري، و مصدرا محليا للغاز الطبيعي، للحد من الاعتماد على موردي الطاقة من خارج الاتحاد الأوروبي، و درس البرلمان الأوروبي مسألة تطوير الغاز الصخري محاكاة للتجربة الأمريكية من خلال عدة قرارات أهمها قرار في 21 نوفمبر 2012، يخص صناعة الغاز و النفط و مراعاة الجوانب البيئية و السلامة، و قرار الآثار البيئية لاقتراح التدقيق في نظم الاتحاد الأوروبي، التي تنطبق مع الغاز الصخري، و عليه فقد تم مناقشة إمكانية اللجوء لاستخراج الغاز الصخري مع ضرورة مراعاة الجوانب البيئية و ضرورة التقيد بإنتاج الطاقات النظيفة، بحيث وضعت الكثير من القيود و الشروط للمضي في استخدام تقنيات الحفر الأفقي و الهيدروليكي على مستوى الاتحاد الأوروبي.

يمكن أن يكون الغاز الصخري الأمريكي البديل المثالي بالنسبة لتأمين الطلب المتزايد على الطاقة داخل الاتحاد الأوروبي، لكن هناك من يعتقد ان هذا الخيار لن يكون متاحا بالشكل الذي سيسمح بتقليل التبعية الطاقوية لروسيا على المدى القريب و المتوسط، ويرجع ذلك في أحد جوانبه إلى ارتفاع

(1) عمرو عبد العاطي، مرجع سبق ذكره، ص ص 95-97.

(2) Paul Stevens, «The Shale Gas Revolution: Developments and Changes, Energy, Environment and Resources», (16/05/2015), Available at: http://www.chathamhouse.org/sites/files/chathamhouse/public/Research/Energy%2C%20Environment%20and%20Development/bp0812_stevens.pdf,p.02

تكاليف نقل الغاز من الولايات المتحدة الأمريكية ، بالشكل الذي لا يجعله سلعة منافسة لسعر الغاز الروسي، أو الغاز من مناطق أخرى قريبة كشمال إفريقيا.

المطلب الثاني: الأهمية المستقبلية لآسيا الوسطى و بحر قزوين كمصدر لتنويع إمدادات الطاقة للاتحاد الأوروبي.

بعد انهيار الاتحاد السوفييتي شكلت ثلاثة دول ما أصبح يعرف بآسيا الوسطى، ثلاث دول في منطقة آسيا الوسطى غنية جدا بموارد الطاقة ، ومعظمها لا تزال غير مستغلة ، وتقع في المقام الأول في كازاخستان و تركمانستان وأوزبكستان. يعتبر التعاون في مجال الطاقة ذا أهمية إستراتيجية مشتركة بالنسبة للاتحاد الأوروبي و دول آسيا الوسطى⁽¹⁾، و مع تزايد احتياجات الاتحاد الأوروبي من الطاقة الخارجية. يشكل وسط آسيا خيار و بديل مناسب لتلبية هذا الطلب ، بحكم اشتغالها على موارد هيدروكربونية كبيرة، و كذلك قربها جغرافيا من أوروبا . كل هذا سيجعل من آسيا الوسطى مرشحة لكي تلعب دور مستقبلي على قد كبير من الأهمية و الفعالية في تزويد الاتحاد الأوروبي بالطاقة على المدى البعيد، و المساهمة بتحقيق أمنه الطاقوي بشكل أفضل مما هو عليه اليوم، في ظل الرهانات التي تفرضها تبعيته الحادة للغاز و النفط الروسي.

كان ظهور الاتحاد الأوروبي على ساحة آسيا الوسطى بطيئاً، إلا أنه منذ منتصف العشرينات الأولى من القرن الحادي والعشرين (أي بعد العام 2005) تشكلت سياسة خارجية أوروبية مشتركة احتلت الصدارة هناك. وتستهدف سياسات الاتحاد إيجاد سبل تمكنه من أن يكون فاعلاً أساسياً في المنطقة، لذا صاغ مصالحة على أسس اقتصادية وأمنية براغماتية ، حتى بات اليوم يعد ثاني أكبر شريك تجاري لآسيا الوسطى (22 مليار دولار في عام 2014) بعد الصين (45 مليار دولار). و علاوة على ذلك، فهو يتمتع بالنسبة لتلك الدول بمزايا بعيدة المدى من حيث مستويات التعليم والخبرات الفنية المتخصصة، ومن حيث إنه رمزٌ للقوة الناعمة التي تبحث عن التعاون بدلا من الصراع. ويسعى الاتحاد الأوروبي إلى حجز مكانه إلى جانب فاعلين أكثر حضوراً منه في آسيا

1) European Commission, « **Energy, Central Asia and the European Union**», (European Commission External Relations) Official website of European Commission (E.U), Available at: http://www.eas.europa.eu/archives/docs/central_asia/docs/factsheet_energy_en.pdf

الوسطى مثل الصين و روسيا، خاصة في مجال الطاقة التي تعتبر من أهم محددات سياسته الخارجية تجاه منطقة آسيا الوسطى و حوض بحر قزوين⁽¹⁾.

أولاً: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى و حوض قزوين في مجال موارد الطاقة.

إن بحر قزوين ذو أهمية مركزية لأمن الطاقة الأوروبي، على الرغم من أن سلسلة التوريد من المنطقة كانت تقليدياً تحت سيطرة روسيا. واليوم، يقع بحر قزوين أيضاً على مفترق طرق بين مصالح الطاقة الكبيرة والمتناقضة للاتحاد الروسي وأوروبا. لكن خلال العقد الأخير، أصبح الاتحاد الأوروبي أكثر طموحاً في التخطيط لإنشاء لخطوط أنابيب النفط في بحر قزوين، والتي تستثني أراضي روسيا الفدرالية، وكان مشروع خط أنابيب نابوكو لسنوات عديدة في صميم هذه الجهود الاستراتيجية⁽²⁾.

تقتسم شطآن بحر قزوين -بنسب متفاوتة- كل من تركمانستان و كازاخستان وروسيا وأذربيجان وإيران، وفي أعماقه من احتياطي النفط والغاز، ما يجعله ثاني أكبر منطقة غنية بالثروات بعد الخليج العربي، إضافة إلى ثروة هائلة من الذهب والنحاس و اليورانيوم. ويأتي توزيع حصص دول بحر قزوين من ثروات الطاقة المكتشفة فيه على النحو التالي: كازاخستان 75%، أذربيجان 17%، تركمانستان 6%، روسيا 2%، إيران غير مكتشف⁽³⁾.

تتفاوت التقديرات بشأن احتياطيات الطاقة في حوض بحر قزوين تفاوتاً صارخاً تبعاً لاختلاف مصادرها، وهو ما يلقي بشكوك كبيرة حول حقيقة بعض هذه الأرقام التي تتراوح بين 15-200 مليار برميل من النفط ذي النوعية العالية. و لكن وكالة الطاقة الدولية تقدر الاحتياطيات المثبتة من النفط بنحو 15-40 مليار برميل (1.5% -4% من الاحتياطيات العالمية المثبتة)⁽⁴⁾، و تمتلك كازاخستان و تركمانستان وأوزبكستان إلى جانب روسيا ثاني أكبر احتياطي من النفط والغاز في العالم. وحدها، كازاخستان لديها ضعف الاحتياطيات النفطية من بحر الشمال، في حين يعتقد أن احتياطيات الغاز من تركمانستان وأوزبكستان على التوالي تحتل المرتبة الخامسة و الثامنة عالمياً من حيث حجم احتياطياتها. ولدى كازاخستان وأوزبكستان كميات كبيرة من اليورانيوم، الأولى هي ثالث أكبر منتج لليورانيوم في العالم، و تعتبر مورد رئيسي للاتحاد الأوروبي⁽⁵⁾. و قدرت الاحتياطيات

(1) سيباستيان بيروس، " تقرير حول: الاستراتيجية الأوروبية بآسيا الوسطى: التوازن الإقليمي والطاقة "، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2015-09-26)، ص 02.

2) Aigerim Ibrayeva, Dmitriy V. Sannikov & Others, « **Importance of the Caspian Countries for The European Union Energy Security**», (International Journal of Energy Economics and Policy, Vol 8 , Issue 3 , 2018), p. 151.

(3) موسوعة الجزيرة، " بحر قزوين "، قضايا و أزمات، متوفر على الرابط:

<http://www.aljazeera.net/encyclopedia/issues/2015/5/13/%D8>

(4) المرجع نفسه.

5) European Commission, « **Central Asia - Energy** », (International Cooperation and Development, 2018) Official website of European Commission (E.U), Available at: https://ec.europa.eu/europeaid/regions/central-asia/eu-central-asia-energy-cooperation_en

الفصل الرابع — مستقبل أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي: بين فرص الاستقلالية و استمرار التبعية الطاقوية لروسيا

المؤكدة من الغاز الطبيعي في كل من كازاخستان وتركمانستان و أوزبكستان وفقاً لمنظمة الطاقة الدولية بـ 27.8 تريليون متر مكعب، أي مـ 13.3% من الحجـم الإجمالي للاحتياطيات العالمية. و المنطقة مرشحة لتصبح مصدراً هاماً للغاز ، وسيزيد إجمالي الإنتاج من 143 مليار متر مكعب في عام 2009 إلى 265 مليار متر مكعب في عام 2035 (تدفقات تجارة الغاز في أوروبا (2010) / Teleuyev et all ، 2017).

بينما قدرت وكالة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA) في عام 2012 وجود 48 مليار برميل من النفط و 292 تريليون قدم مكعب من الغاز من في احتياطيات مؤكدة ومحتملة في حوض بحر قزوين⁽¹⁾.

يعرض الجدول الموالي احتياطيات دول آسيا الوسطى الثلاثة المؤكدة -إلى جانب أذربيجان كذلك بشقها الآسيوي- ، بالإضافة إلى الإنتاج والاستهلاك وصافي الصادرات بالتفصيل حسب إحصائيات (British Petroleum 2012)⁽²⁾:

الجدول (21): وضعية الغاز الطبيعي في آسيا الوسطى و حوض قزوين
(الاحتياطيات - الإنتاج - الاستهلاك - التصدير).

الدولة	الإنتاج		الاستهلاك		صافي التصدير		الاحتياطيات المؤكدة	
	(مليار متر مكعب)		(مليار متر مكعب)		(مليار متر مكعب)		م.م (bcm)	(%)
أذربيجان	14.8	8.2	6.6	1.3	0.6			
كازاخستان	19.3	9.2	10.1	1.9	0.9			
تركمانستان	59.5	25	24.5	24.3	11.7			
أوزباكستان	57.0	49.1	7.9	1.6	1.6			
المجموع	135.8	83.3	42.5	27.8	13.4			

Source: British Petroleum, 2012. Statistical Review of World energy

1) Catherine Putz, « Caspian Sea Dispute Settled on the Surface », August 13, 2018, Available at: <https://thediplomat.com/2018/08/caspian-sea-dispute-settled-on-the-surface/>

2) Aigerim Ibrayeva, Dmitriy V. Sannikov & Others, Op.Cit, p. 150.

ثانياً: إستراتيجية الاتحاد الأوروبي من أجل شراكة جديدة مع آسيا الوسطى (2007).

خلال الفترة (2000 – 2007) بدأ الاتحاد الأوروبي بالاهتمام بطريقة أكثر جدية بمنطقة آسيا الوسطى، وانعكس ذلك في وثيقة إستراتيجية الاتحاد الأوروبي تجاه آسيا الوسطى للفترة (2002-2006)، والتي أكدت على ضرورة الاهتمام بمصادر الطاقة في المنطقة، والعمل على استئناف مشاريع نقل الطاقة من بحر قزوين وآسيا الوسطى إلى أوروبا . و خصص الاتحاد الأوروبي 375 مليون دولار لتطبيق هذه الاستراتيجية، وخلال هذه المرحلة واصل الاتحاد الأوروبي تطبيق برامجه لمساعدة هذه الجمهوريات مثل (برنامج تقديم المساعدة التقنية، وبرنامج الأمن الغذائي، والآليات الأوروبية لتحقيق الديمقراطية وحقوق الإنسان)⁽¹⁾.

بعد أن كان للاتحاد الأوروبي دور محدود للغاية في منطقة آسيا الوسطى ، برزت فكرة إستراتيجية الشراكة الجديدة مع آسيا الوسطى، و تم اعتمادها عام 2007 لتحديد أهداف جديدة للعلاقة بين المنطقتين، و للاتحاد الأوروبي مصالح متعددة في آسيا الوسطى، منها: تعزيز حقوق الإنسان والمجتمع المدني وسيادة القانون -وهي جزء أساسي من المشاركة القيمة للاتحاد الأوروبي- وهناك مصالحه في مجال الطاقة كالنفط والغاز و اليورانيوم، فضلا عن تعزيز الأمن في "آسيا الوسطى الكبرى"⁽²⁾.

مع تسلم ألمانيا لرئاسة الاتحاد الأوروبي في عام 2007، بدأت مرحلة من السياسة النشطة للاتحاد الأوروبي في آسيا الوسطى ، و تم إعادة النظر بالسياسة المتبعة ووضع أولويات جديدة على أجندة السياسة الخارجية للاتحاد، واقترحت ألمانيا تبني إستراتيجية جديدة تجاه هذه الجمهوريات تقوم على الشراكة والتعاون، حيث تعد من أهم النجاحات لألمانيا أثناء رئاستها للاتحاد الأوروبي في تلك الفترة⁽³⁾. و كانت أبرز القضايا و المحاور التي ركزت عليها الإستراتيجية في علاقات الاتحاد الأوروبي مع آسيا الوسطى هي: حقوق الإنسان، وحكم القانون، والديمقراطية والحكم الجيد، وتعليم الشباب، والتطوير والتنمية الاقتصادية، والتجارة والاستثمار، وطرق التجارة وخطوط نقل الطاقة، والحفاظ على البيئة، وحماية مصادر المياه، ومواجهة التهديدات والتحديات التي تواجهها المنطقة، مع التركيز على تشجيع الحوار بين الطرفين. ومن أجل تحقيق أهداف الإستراتيجية قامت المفوضية الأوروبية بوضع آلية لتطوير التعاون ، و دعمت أهداف الإستراتيجية من خلال برنامج

1) Omarov, N. «Why Does Europe Need Central Asia? Former Soviet Republics in the Light of the New Cooperation Strategy With the EU», Nezavisimaya Gazeta, 30 June 2008, retrieved 24 May 2009, Available at: http://www.ng.ru/courier/2008-06-30/17_asia.htm

(2) سيباستيان بيروس، مرجع سبق ذكره، ص 03.

(3) عمر العبد الله و آخرون، "الاتحاد الأوروبي وآسيا الوسطى قضايا التعاون والشراكة الإستراتيجية"، (في: مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد 36، العدد 02، سنة 2005)، ص 239.

المساعدة الأوروبية، حيث تضاعفت المساعدات الأوروبية لجمهوريات آسيا الوسطى في الفترة (2007-2013) مع الفترة السابقة مقارنة (2002-2006) (1)

ثالثاً: مرتكزات الاستراتيجية الطاقوية للاتحاد الأوروبي بآسيا الوسطى.

حددت وثيقة الاستراتيجية الإقليمية للاتحاد الأوروبي لمساعدة آسيا الوسطى للفترة (2007-2013)، الطاقة باعتبارها أحد أبرز المجالات الرئيسية للتعاون مع آسيا الوسطى. ويتمثل التحدي في تطوير حوار بين الاتحاد الأوروبي وآسيا الوسطى يكون ذو منفعة متبادلة بين منتجي الطاقة ودول العبور والمستهلكين على المستويين الثنائي والإقليمي (2).

بدأت تلعب الطاقة دوراً في توجيه سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه المنطقة منذ التسعينيات بالتوازي مع تزايد وجود المستثمرين الأوروبيين في المنطقة. ومع اعتلاء أمن الطاقة إلى قمة الأجندة السياسية للاتحاد الأوروبي داخلياً وخارجياً، ازدادت أهمية منطقة آسيا الوسطى. في المناقشات التي دارت في اجتماع المجلس الأوروبي في مارس 2007، دعا رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي لتكثيف العلاقات مع آسيا الوسطى لدعم جهود الاتحاد الأوروبي في تنويع مصادر الطاقة (3).

تتسع مجالات التعاون بين الاتحاد الأوروبي وآسيا الوسطى حول قضايا الطاقة، و تتراوح بين تعزيز التنمية المستدامة لموارد الطاقة وتنويع طرق إمداد الطاقة، وتبادل المعرفة، والتطور الفعلي واستخدام مصادر الطاقة الجديدة، خاصة الطاقات المتجددة، و تتحدد أهداف سياسة الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بآسيا الوسطى في (4):

- تقارب أسواق الطاقة من خلال التنسيق بين الأطر التشريعية والتنظيمية ذات الصلة.

- تعزيز أمن الطاقة في بلدان آسيا الوسطى والاتحاد الأوروبي من خلال التعاون الوثيق.

- دعم تنمية الطاقة المستدامة، بما في ذلك تطوير كفاءة الطاقة ومصادر الطاقة المتجددة.

- جذب الاستثمار لمشروعات الطاقة ذات الاهتمام المشترك والإقليمي.

و نظراً لافتقار الجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفياتي إلى الإمكانيات المالية والتقنية اللازمة لاستغلال الثروة النفطية في المنطقة، فقد لجأت حكوماتها إلى الشركات العالمية للقيام بتلك المهمة، وهنا تدخل أطراف أخرى فاعلة في التنافس و الصراع على الطاقة، أهمها الولايات المتحدة

(1) المرجع نفسه، ص 241.

2) European Commission, « Central Asia - Energy », (International Cooperation and Development, 2018), Op.Cit.

3) European Commission, « Energy, Central Asia and the European Union », (European Commission External Relations) Official website of European Commission (E.U), Available at: http://www.eeas.europa.eu/archives/docs/central_asia/docs/factsheet_energy_en.pdf

4) Ibid.

روسيا والصين و كذلك الاتحاد الأوروبي⁽¹⁾، الذي يضطلع للعب دور حاسم ضمن معادلة الطاقة، و كذلك التجارة في المنطقة.

في هذا السياق و لضمان أمن الطاقة في جميع دول آسيا الوسطى ، يدعم الاتحاد الأوروبي تطوير سوق الطاقة الإقليمية وزيادة تطوير إمكانات الطاقة في آسيا الوسطى. كما يتم التركيز كذلك ضمن هذا الطرح ليس فقط زيادة تطوير الموارد الهيدروكربونية ، ولكن أيضا تعزيز الطاقة المتجددة، وفعالية و توفير الطاقة، بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية للطاقة⁽²⁾.

تمحورت سياسة الاتحاد الأوروبي حول أمن الطاقة في منطقة آسيا الوسطى لتحقيق هدفين أساسيين: التكامل والتنويع. على هذا النحو ، فإن التوجه نحو استيراد كميات كبيرة من الغاز الطبيعي أو النفط من الجانب الشرقي مـن بحر قزوين (آسيا الوسطى) ، إلى الجانب الغربي من بحر قزوين (أوروبا) ، تكتسب قدر كبير من الأهمية، و سوف تتطلب تحولا عميقا في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي أو تحالفاته في المنطقة.

من شأن هذا التركيز على قواعد وشبكات السوق الشفافة أن يعزز موقع الاتحاد الأوروبي، لأنه سيزيد من فرص الوصول إلى موارد الطاقة وتوافرها بما يخدم و يغطي جزء من حاجيات الطاقة الأوروبية. علاوة على ذلك ، من خلال الربط بين البنية التحتية للطاقة ، سيصبح الاتحاد الأوروبي أكثر قدرة لمواجهة الانقطاعات المحتملة في الإمدادات. وفيما يتعلق بجهود التنويع التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي ، فإن هذه الجهود تتعلق أساسا بالمحاولات الرامية إلى إنشاء طرق جديدة ، والسعي إلى تضمين موردي الطاقة الجدد ، وفي النهاية تعزيز أنواع الطاقة المختلفة. يمكن النظر إلى كل هذه العوامل الثلاثة باعتبارها لها نفس المكانة في تفكير الاتحاد الأوروبي حول أمن طاقته⁽³⁾.

و بالرجوع للاعتبارات الجغرافية، نجد أن الحدود الجغرافية تفرض ثلاث ة خـيارات ممكنة أو محققة، تتيح بالفعل شحن موارد الطاقة في بحر قزوين الشرقية إلى غرب بحر قزوين تجاه الاتحاد الأوروبي⁽⁴⁾:

- يرتبط الخيار الأول، بالاعتماد على إرث الاتحاد السوفييتي في شحن الطاقة من حوض قزوين و آسيا الوسطى عبر الأراضي الروسية وخطوط الأنابيب إلى أوروبا. و هذا الخيار يمثل الوضع الراهن.

(1) موسوعة الجزيرة، " بحر قزوين "، مرجع سبق ذكره.

2) European Commission, « Energy, Central Asia and the European Union», Op.Cit.

3) Aigerim Ibrayeva, Dmitriy V. Sannikov & Others, Op.Cit, p. 157.

4) Ibidem.

- أما الخيار الثاني: هو بناء خط أنابيب عبر بحر قزوين (Trans-Caspian pipelines)، يتضمن خطوط أنابيب لنقل الغاز والنفط، من أحواض بحر قزوين الشرقية، إلى قاع البحر الغربي من بحر قزوين، لشحنها إلى أوروبا.
- أما الخيار الثالث: فيتضمن مشروع "الطريق الجنوبي" (Southern Route) بحيث يتم نقل النفط والغاز الطبيعي عبر خطوط أنابيب برية، عبر إيران، إلى تركيا، ثم إلى أوروبا. جميع الخيارات الثلاثة لها مزالق و عيوب و مكاسب، و يمكن للاتحاد الأوروبي استغلال الخيار الأفضل بأقل الخسائر الممكنة، أكيد يبدو أن الخيار الأول سيكون مستبعد، لأنه و لا يخدم هدف الاستراتيجية الطاقوية المطبقة في آسيا الوسطى أساسا لتنويع الموردين بعيدا عن روسيا سواء كمصدر للطاقة أو كدولة عبور.

على صعيد المشاريع الطاقوية للاتحاد الأوروبي في المنطقة، برز في البداية مشروع "تابوكو" كمشروع يحمل في طياته إمكانية تخليص الاتحاد الأوروبي من عواقب تبعيته المفرطة لروسيا، و كان من المفترض مد خط أنابيب طوله 3900 كيلومتر لنقل الوقود من حقول بحر قزوين والشرق الأوسط عبر الأراضي التركية إلى شرق ومن ثم غرب أوروبا متجاوزًا الأراضي الروسية^(*)، وبالتالي تقليل الاعتماد على غاز بروم، ومع ذلك، فقد افتقر مشروع "تابوكو" منذ أيام تشكيله إلى موردين مضمونين للغاز الطبيعي و حمل ضمنا مشاكل عجلت بفشله، بعدما كان من المقرر إشراك كازاخستان وأوزبكستان وإيران والعراق وحتى مصر، ولكن دور تركمانستان لضمان تحقيق القدرات كان حاسمًا. وقد توقف انضمام أذربيجان وتركيا إلى المشروع على موافقة عشق آباد ربط شبكتها في خط أنابيب نابوكو الأكبر. و لم يتم حينها تقديم أية ضمانات قوية، وبعد تخلي تركمانستان عن خططها لدمج نفسها في المصب، قامت تركيا وأذربيجان بفتح باب الشيء نفسه⁽¹⁾، و أدى تضارب الرؤى و المصالح حول أهداف المشروع، و كذلك بعض القضايا التقنية إلى تعجيل فشله، بالإضافة إلى دور روسيا، التي عملت أيضا في المقابل على عرقلة نجاحه، و مارست ضغوطا مالية و سياسة على حكومات آسيا الوسطى للتراجع عن الاستمرار في المشروع. كرد فعل على مشروع نابوكو، و أبعد منه وجه بوتين تقديم رسالة للغرب فحواها، أن روسيا لن تقف مكتوفة الأيدي أمام سياسات التنويع التي يرغب الاتحاد الأوروبي في تطبيقها، و عمليا قامت روسيا بإطلاق مشروعين مهمين بالنسبة لها، و كذلك بالنسبة لإمدادات الطاقة نحو الاتحاد الأوروبي. تمثل الأول في "مشروع السيل الجنوبي" (South Stream) الذي تم توقيفه لاحقا، و الثاني تمثل في "السيل التركي" (Turkish Stream) قيد الإنجاز^(*). من شأن هذه المشاريع الروسية أن تخلق طريقا

(*) تطرقنا ضمن المبحث السابق لعرض مفصل حول مشروع نابوكو.

(1) كارينا فايزولينا، " تقرير حول: أمن الطاقة في أوراسيا: نظرة من عشق آباد"، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 29-12-2013)، ص 03.

(*) تطرقنا سابقا لعرض مضمون كل مشروع بشيء من التفصيل، للاطلاع أكثر ارجع إلى الفصل الثاني من الدراسة.

الفصل الرابع ————— مستقبل أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي: بين فرص الاستقلالية و استمرار التبعية الطاقوية لروسيا

جديدا أكثر أمانا في جلب نفس الغاز الروسي إلى أوروبا ، مع تجنب عبوره عبر أوكرانيا، لكن رغم هذه الميزة و تطمين روسيا الأوروبيين حرصها على تأمين إمدادات الطاقة بشكل مستقر، غير أنها لم تكتسب ثقة الأوروبيين كشريك طاقي ، هذا ما جعل التفكير في بدائل أخرى أمرا ظل قائما، و ضمن أولويات سياسة الاتحاد الأوروبي الطاقوية.

رابعا: خط أنابيب العابر لبحر قزوين و دوره في تنويع مستقبل إمدادات الطاقة للاتحاد الأوروبي.
و هنا برز مشروع خط أنابيب العابر لبحر قزوين (Trans-Caspian pipeline)، الذي تراهن من خلاله الاتحاد الأوروبي لجلب الغاز و النفط من آسيا الوسطى دون المرور على الأراضي الروسية، و اعتبر خيار و بديل أكثر واقعية، و هو خط أنابيب بحري بطول 300 كيلومتر بين أذربيجان و تركمانستان. الهدف منه هو جذب احتياطات هائلة من الغاز التركماني ، و تصديرها إلى أوروبا⁽¹⁾.

الخريطة (11): خط أنابيب العابر لبحر قزوين.



المصدر: بي بي سي أون لاين (BBC)، متوفر على الرابط:

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_1571000/1571884.stm

من خلال خط أنابيب العابر لبحر قزوين (TCP) ، يتوقع نقل الغاز التركماني إلى أذربيجان عبر بحر قزوين بسهولة عبر خطوط الأنابيب المتجهة إلى أوروبا. كما تتجاوز هذه الخطط الاتحاد الروسي وجمهورية إيران الإسلامية بفعالية⁽²⁾. و تبقى تركمانستان أكثر دول المنطقة المرشحة لتكون

1) petroleum economist, « Azerbaijan-Turkey gas-deal key to Caspian supply », Available at: <http://www.petroleum-economist.com/articles/midstream-downstream/pipelines/2011/azerbaijan-turkey-gas-deal-key-to-caspian-supply>

2) Aigerim Ibrayeva, Dmitriy V. Sannikov & Others, Op.Cit, p. 154.

المصدر الوحيد المحتمل لصادرات الغاز الكبيرة إلى أوروبا. ومع مساهمة تركمانستان فقط بشكل كبير في أي نقل للغاز باتجاه الاتحاد الأوروبي ، فإن الغاز الإضافي من أذربيجان سوف يتعين على الأرجح أن يضمن الاستفادة من القدرات اللازمة و وفورات الحجم من أجل جعل الاتحاد الأوروبي يستفيد من موارد قزوين من الناحية الاقتصادية⁽¹⁾. و كذلك من الناحية السياسية عندما يتعلق الأمر بسعي الاتحاد لوضع حد، أو للتخفيف قليلاً من هيمنة غاز بروم. و في نوفمبر 2013، استضافت عشق آباد مؤتمر النفط والغاز السنوي لتكريس فكرة التعاون الطاقوي مع الاتحاد الأوروبي، و التأكيد على دورها المهم في تزويده بكميات معتبرة من الطاقة، وقال القائم بالأعمال وممثل الاتحاد الأوروبي المؤقت في تركمانستان "دينيس دانييليس": "إن خط الأنابيب الذي يمر عبر بحر قزوين (TCP) هو الخط الرئيسي، وإن الاتحاد الأوروبي يعتقد أن الظروف مواتية حالياً أكثر من أي وقت مضى للتوصل إلى اتفاقات وبدء عمليات البناء"⁽²⁾.

أكدت تركمانستان في عدة مناسبات أخرى عن دعمها لتنفيذ المشروع. الذي سيسمح بنقل ما بين 30 إلى 40 مليار متر مكعب من الغاز سنوياً إلى أسواق الاتحاد الأوروبي من خلال مسار "مباشر" (عبر أراضي أذربيجان وجورجيا وتركيا) ، مما يعني أن العرض لن يشمل شبكة خط أنابيب من شركة غازبروم الروسية الاحتكارية⁽³⁾. و سيسمح ضخ الغاز التركماني عبر هذا الأنبوب من الساحل التركماني على بحر قزوين إلى أذربيجان، بزيادة قدرات خط الأنابيب الذي يمر عبر البحر الأدرياتيكي (TAP) و خط أنابيب الأناضول (TANAP) ، من خلال الانضمام إلى ممر الغاز الجنوبي⁽⁴⁾.

إذا فالملاحظ فمشروع أنابيب العابر لبحر قزوين (TCP) يحظى بأهمية بالغة بالنسبة لتنويع إمدادات الطاقة نحو الاتحاد الأوروبي، غير أن بعض المشاكل و التحديات ذات طبيعة متعددة ، عطلت إتمام إنجاز المشروع، أكبر مشكلة في هذا الخيار هي المعارضة المشتركة لروسيا وإيران. و التي ستحرم من سوق مستقبلية كبيرة جداً ، والاتحاد الأوروبي بهذا لن يحرم روسيا من سوق مستقبلية محتملة" فحسب ، بل ستؤدي أيضاً إلى تقويض أحجام تسليم الغاز الحالية نحو الاتحاد الأوروبي⁽⁵⁾.

كما يطرح تحدي أكثر تعقيد على المستوى و الجدل القانوني حول أحقية ملكية حوض قزوين، و تقسيمه بين الدول المطلة عليه، حيث إن ترسيم بحر قزوين والصعوبات التقنية لا تتيح للشركاء تحقيق نواياهم بسهولة. وقد تم فحص وضع بحر قزوين من قبل أذربيجان وإيران وكازاخستان وروسيا وتركمانستان لمدة سبعة عشر عاماً، دون التوصل لحل و اتفاق نهائي⁽⁶⁾. و بعد

1) Ibidem.

2) كارينا فايزولينيا، مرجع سبق ذكره، ص 04.

3) azernew، « Drafting of papers on Trans-Caspian gas pipeline close to completion: Azerbaijani official»، 6 February 2013, Available at: https://www.azernews.az/oil_and_gas/49395.html

4) كارينا فايزولينيا، مرجع سبق ذكره، ص 04.

5) Aigerim Ibrayeva, Dmitriy V. Sannikov & Others, Op.Cit, p. 157.

6) كارينا فايزولينيا، مرجع سبق ذكره، ص 04.

أكثر من عقدين من الجدل حول من يملك ماذا ، وقعت خمس دول متاخمة لبحر قزوين - أذربيجان ، إيران ، كازاخستان ، روسيا وتركمانستان - اتفاقية الوضع القانوني لبحر قزوين شهر أوت من السنة الجارية (2018) في مدينة أكتاو في كازاخستان ⁽¹⁾، وتقول "كيت مالينسون" (Kate Mallinson) ، المديرية العامة لشركة "بريزم" (وهي شركة استشارية تعمل في مجال المخاطر السياسية ومقرها لندن): "إنها معاهدة مهمة". للمرة الأولى منذ سقوط الاتحاد السوفييتي ، تم الاعتراف بالحقوق السيادية للدول المطلة على بحر قزوين من قبل روسيا ، و تضع المعاهدة حلا وسطا بشأن السؤال حول ما إذا كان بحر قزوين الغني بالطاقة هو في الواقع بحر ، والذي سيخضعه لمجموعة محددة من قواعد الأمم المتحدة ، أو أكبر بحيرة في العالم. لقد تقرر أن الأمر كان بينهما: "هيئة مياه خاصة" ، كما قال وزير الخارجية الروسي "سيرغي لافروف". واستقرت الدول الخمس على حقوق النقل وخطوط الأنابيب تحت الماء. و سيكون خط الأنابيب الذي تأخر طويلاً قادراً على نقل بعض احتياطات تركمانستان من الغاز الطبيعي إلى أذربيجان ، ومن خلال خط أنابيب عبر الأناضول الذي تم افتتاحه مؤخراً إلى أوروبا⁽²⁾.

في حين يبدو أن الاتفاقية تسوي بعض الأسئلة الكبيرة المتعلقة بالبحر الغني بالموارد، لكن حسب المراقبين و كانت نتائج الاجتماع في النهاية أقل من المتوقع. في نهاية المطاف، سيكون بحر قزوين دائماً مرهوناً بمصالح الدول الخمس المطلة على البحر ، و الكيفية التي تحدد استخدام الدول الساحلية المياه وكيف يتم تقسيم موارد قزوين⁽³⁾.

فاختلاف المصالح و تضاربها جعلت إمكانية الوصول لاتفاق ينهي الخلاف بشكل نهائي بين دول المنطقة أمراً عسيراً، ما أثر بشكل سلبي على إمكانية الاستمرار في إنجاز المشروع عبر بحر قزوين، فطهران دأبت باستمرار على عرقلة المحاولات لبناء شبكة الإمدادات عبر بحر قزوين، لأنها كانت تصر على امتلاك خمس مساحة البحر ، ما تعتبره دول أخرى بعيداً كل البعد عما تستحقه فعلاً. كذلك يجب أن يؤخذ موقف روسيا -موزع غ -از آسيا الوسطى- بعين الاعتبار، فالكرملين مهتم إلى حد ما بموقف إيران، لأن الوضع القائم في البحر يمنع بلدان الساحل الشرقي -كازاخستان وتركمانستان- من بناء مرافق لتسليم المحروقات في الاتجاه الغربي وتجنب روسيا. وتحتج روسيا بأن التنمية الصناعية ستؤدي إلى الإخلال بالتوازن الهش للنظام الإيكولوجي في بحر قزوين أكثر، ولكنها مناشدة لم تستجب لها روسيا نفسها، ففي سبتمبر 2013، تم احتجاز واعتقال عدد من نشطاء السلام الأخضر الذين كانوا يحتجون على حفر آبار للنفط في القطب الشمالي من قبل

1) azernews, « Drafting of papers on Trans-Caspian gas pipeline close to completion: Azerbaijani official », 6 February 2013, Available at: https://www.azernews.az/oil_and_gas/49395.html

2) Jonathan Gregson, « Russia Wins In Breakthrough For Trans-Caspian Pipeline », September 01, 2018, Available at : <https://www.gfmag.com/magazine/september-2018/russia-wins-breakthrough-trans-caspian-pipeline>

3) Catherine Putz, Op.Cit.

السلطات الروسية التي اتهمتهم بالقرصنة. ولم يمنع الخوف على الاستقرار البيئي في بحر القطب الشمالي قادة موسكو من المضي قدما في التنقيب⁽¹⁾.

كما أن تصلب موقف أذربيجان هو الآخر صعب من إمكانية الوصول لاتفاق نهائي حول الوضع و الإطار القانوني لاستغلال الموارد ضمن حوض قزوين، فلم تكن هناك موافقة من باكو على التكامل مع تركمانستان في شبكة من خطوط الأنابيب. كما أن أذربيجان، التي تتقاسم المساحة البحرية، وبالتالي الموارد مع تركمانستان، لم تقبل بناء خط الأنابيب نفسه. ومن شأن هذا النزاع أن يفسر جزئياً فشل مشروع نابوكو كذلك. وفي أعقاب تصريحات شفوية من قبل الأوروبيين في عام 2009، تعهدت عشق آباد بمقاضاة باكو بسبب ادعاءاتها حول حقول النفط المشتركة. و لذا فإن آمال و طموحات الاتحاد الأوروبي سيكون من الصعب تحقيقها، ريثما يكون هناك حل وسط بين المالكيين الفعليين لمنابع الغاز في حوض قزوين⁽²⁾.

إلى جانب المشروع السابق العابر لبحر قزوين، يبرز خيار آخر يمكن القول انه أكثر جاذبية بالنسبة لأمن الطاقة الأوروبي، و يتعلق الأمر هنا بـ " الطريق الجنوبي " (Southern Route)، الذي يعتمد على نقل الطاقة برية، من شرق بحر قزوين، عبر إيران، إلى تركيا وصولاً إلى الاتحاد الأوروبي⁽³⁾، و يعتبر هذا المشروع، الأكثر قبولا بالرجوع لمعيار الاتفاق بين الأطراف حول ظروف عمله، و عمليا هناك بالفعل خطوط أنابيب بين تركمانستان و إيران و بين إيران وتركيا. و على الرغم من أن خطوط الأنابيب هذه لا تحتوي على سعة كافية تقريباً ، إلا أنه يمكن مستقبلاً بناء خطوط متوازية، من شأنها أن تعزز كميات الضخ بشكل أكبر، و الاعتماد على إيران في تزويد أوروبا بالغاز قد يساهم في حل مشكلتين حاسمتين بالنسبة لأمن الطاقة الأوروبي:

-أولاً: يقلل من الاعتماد على إمدادات الطاقة الروسية. على هذا النحو ، فإنه يعجل عمليات تسويق و تصدير الغاز و النفط لكل من تركمانستان و وكازاخستان بأريحية أكبر. مع إمكانية بيع نفطهم وغازهم عبر موانئ الخليج الفارسي.

- ثانياً : إنها تحل مشكلة لا يمكن تجاوزها للمعارضة الروسية الإيرانية المزدوجة / الترادفية لخطوط أنابيب بحر قزوين. يتمتع الاتحاد الأوروبي هنا بما يكفي من القوة للتعامل مع إيران بشكل منفرد خاصة على صعيد القضايا الاقتصادية، بشكل أفضل من روسيا.

و قد تساعد خصائص السكانية لدولة إيران في تحقيق التقارب و الانسجام مع دول آسيا الوسطى، بحيث تربطهم صلات ثقافية وتاريخية مع الدول الساحلية لبحر قزوين. كما أنه يمنح هذه البلدان الصغيرة بديلاً عملياً في مواجهة روسيا ، من أجل تحقيق التوازن في علاقاتها الخارجية⁽⁴⁾.

(1) كارينا فايزولين، مرجع سبق ذكره، ص 04.

(2) المرجع نفسه، ص 05.

3) Aigerim Ibrayeva, Dmitriy V. Sannikov & Others, Op.Cit, p. 157.

4) Ibidem.

على هذا النحو ، فإن سياسة الاتحاد الأوروبي في المنطقة ، إذا تم تنفيذها بشكل جيد ، يمكن أن تحقق هدفين في آن واحد: فمن جهة بمقدورها أن تقلل الاعتماد على الغاز الروسي / النفط (الترانزيت) ، و لكن أيضا سيتاح لها تخفيف تأثير روسيا في الدول الساحلية لحوض قزوين . وهذا سيجبر روسيا على التفاوض على أسعار السلع الطاقوية بشكل أفضل في المستقبل. كما أن إيران هي الأخرى ستستفيد من هذا الوضع، كونها لأن كونها دولة عبور موثوقة خلال السنوات القليلة الأولى ، و ستجـعل من القادة في الاتحاد الأوروبي منفتحين على شراء كميات كبيرة من الغاز الإيراني في المستقبل. و كل هذا سيتيح للاتحاد الأوروبي تحقيق مكاسب كبيرة من هذه التفاعلات ضمن منطقة آسيا الوسطى، ليس فقط على صعيد أمنه الطاقوي بل سيتمكن من أن يلعب أدوارا أخرى سياسة منها و كذلك اقتصادية تجارية⁽¹⁾.

في الختام يمكننا القول بأن الاتحاد الأوروبي ينظر للمنطقة آسيا الوسطى و حوض قزوين على أنها المصدر الواعد لتنويع إمداداته الطاقوية، وتقليص تبعيته النفطية لروسيا، و كذلك مناطق أخرى يضعها ضمن بدائله من سوريا او منطقة الخليج، بسبب حالة الاضطراب السياسي، لكنه في الوقت نفسه يواجه منافسة شرسة من القوى الكبرى الأخرى، مما يقوض من قدرته على تأمين مصالحه الطاقوية في منطقة حوض قزوين وآسيا الوسطى، مع تزايد نفوذ الصيني و كذلك الهند، بالإضافة إلى تزايد الاهتمام الأمريكي كذلك⁽²⁾. و أيضا روسيا التي تعمل على وضع استراتيجيات بديلة و مضادة للخطط الطاقوية الأوروبية الهادفة لاستبدالها بمصادر أخرى من آسيا الوسطى ، بحيث تمارس روسيا نفوذا واسعا و تتحكم بشكل كبير في السياسات الطاقوية بالمنطقة، فهي المالك و المحتكر لشبكات نقل الطاقة، و تعتمد عليها دول آسيا الوسطى لتصدير مواردها من النفط و الغاز الطبيعي.

تسعى روسيا بهذا لتكريس الوضع القائم كدولة عبور وسيطة بين أسواق إنتاج الغاز في آسيا الوسطى، و أسواق استهلاك الطاقة في الاتحاد الأوروبي⁽³⁾، و استفادت روسيا في تمرير هذه السياسة من قربها الجغرافي و كذلك الروابط التاريخية و السياسية مع بعض دول آسيا الوسطى، كل هذا صعب من مهمة الاتحاد الأوروبي في سعيه لتأمين إمدادات طاقة موثوقة و مستقرة، خاصة أمام تراجع و اختلاف الرؤى حول إتمام المشاريع البديلة في المنطقة سواء تعلق الأمر بخط أنابيب العابر لبحر قزوين، أو مشروع طريق الجنوب عبر إيران الذي يلقي مواجهة حادة من طرف روسيا لعرقلته و إفشاله.

1) Ibid, p.p 158-157.

(2) بعاسو عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص ص 214-215.

(3) المرجع نفسه، ص 215.

المطلب الثالث: منطقة الشرق الأوسط كبديل استراتيجي مستقبلي لأمن الطاقة للاتحاد الأوروبي.

من الجلي أن رغبة الاتحاد الأوروبي في تنويع قائمة مورديه صارت ضمن أعلى مستويات أولوياته، خاصة بعد الأزمة الأوكرانية مع روسيا المورد الرئيسي للطاقة التقليدية نحو أوروبا، ما جعل الاتحاد الأوروبي يحاول استغلال كل البدائل المتاحة على مستوى بيئته الدولية، و فعلا قامت أوروبا بإعادة توجيه سياستها الطاقوية كنتيجة للأزمة الأوكرانية، وفي هذا الإطار تم مناقشة الدور المحتمل لمنطقة الشرق الأوسط كبديل محتمل، قد يساعد أوروبا على تأمين إمدادات إضافية من الطاقة، و كذلك تخفيض حدة تبعيته لروسيا طاقويا.

أدى ارتفاع تكاليف مصادر الطاقة من أميركا الش مالية ومحدودية الاحتياطات النرويجية، إضافة إلى توقف مشاريع النفط والغاز من وسط آسيا إلى توجيه اهتمام الاتحاد الأوروبي نحو الجنوب في الشرق الأوسط و أفريقيا للحصول على المصادر البديلة المطلوبة.

تضمنت سياسة الطاقة الأوروبية توجهها نحو إعطاء المزيد من الأهمية للدور الذي يمكن أن تلعبه الدول العربية في الشرق الأوسط و من الخليج العربي خصوصا، في توريد المزيد من النفط والغاز ومصادر الطاقة الأخرى نحو الاتحاد الأوروبي⁽¹⁾. فطالما مثلت منطقة الشرق الأوسط^(*) مركز جذب مهم بالنسبة للدول الكبرى، و دفعت أهمية المنطقة الجيوسياسية الدولية للدخول في دائرة كبيرة من التنافس و الصراع، و شكلت الطاقة أحد أهم محاوره، و في هذا المبحث سنلقي الضوء على بعض أهم الدول المرشحة للعب دور مستقبلي مهم في تزويد أوروبا بحاجياتها من الطاقة، و تبرز هنا بعض دول الخليج و أهمها قطر و بشكل أقل السعودية، كذلك الدور المحتمل لإسرائيل، و كذلك إيران، في تنويع إمدادات الطاقة نحو أوروبا.

أولا: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط لأمن الطاقة الأوروبية.

يؤدي الشرق الأوسط و الدول المنتجة فيه لاسيما المملكة العربية السعودية، دورا محوريا في الإمدادات العالمية من النفط و الغاز، بسبب تدني تكاليف إنتاج النفط على نحو مذهل، ناهيك عن احتياطات المنطقة الكبيرة من النفط و الغاز، حيث تملك حوالي (62%) من الاحتياطات العالمية المؤكدة من النفط، و التي من المتوقع أن تدوم قرابة 80 عاماً، و حوالي (40%) من الاحتياطات

(1) قناة الجزيرة، " إستراتيجية الطاقة الأوروبية والفرص العربية"، موقع قناة الجزيرة، قسم الاقتصاد، نشر في (01-03-2015)، متوفر على الرابط: <http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2015/3/1>

(*) يعتبر مصطلح الشرق الأوسط من أكثر المصطلحات التي أثارت جدلا كبيرا حول مضامينه و حدوده، و هذا راجع إلى السياق و الخلفيات و الجهات التي استخدمت المصطلح حسب مصالحها و بهدف تحقيق أهداف و غايات معينة، فقد أخذ المفهوم بعدا تاريخيا و سياسيا و الأهم حضاريا و جغرافيا. كل هذا طرح مشكلة تتعلق بغياب مرجعية موحدة حول تعريف المفهوم الذي مازال منذ ظهوره و حتى اليوم يكتنفه الكثير من الغموض ، لذلك فان مفهوم مصطلح (الشرق الأوسط) حسب البعض يجمع بين الجغرافيا و السياسة ، و يعرف "عبد الوهاب الكيالي" الشرق الأوسط بأنه مصطلح غربي استعماري، كثر استخدامه إبان الحرب العالمية الثانية و هو يشمل منطقة جغرافية تضم سوريا و لبنان و فلسطين و الأردن و العراق و الخليج العربي و مصر و تركيا و إيران، و تتوسع لتشمل أفغانستان و قبرص و ليبيا أحيانا، (انظر موسوعة السياسة ص 456).

العالمية المؤكدة من الغاز الطبيعي، وتستحوذ قطر على احتياطات ضخمة منه، و هي رائدة في صناعة الغاز المسال. لقد تغير المشهد الدولي جذريا، ولعبت أسعار النفط المرتفعة، وموجة الخوف التي طالت العواصم الأوروبية من مدى قدرتها على الاستمرار في الاعتماد على إمدادات الغاز الروسية - حيث يشهد الطلب العالمي على الغاز المسال من طرف الدول المحتاجة للطاقة، تزايدا كبيرا - لمألاً الفجوة في احتياجاتها، لاسيما في أوقات الذروة أو الأزمات. علما أن الغاز المميع يمثل حوالي (5%) من مستوردات أوروبا الغربية، و يمكن أن يصل حسب تقديرات الوكالة الدولية للطاقة إلى (25%) بحلول العام 2020. كما أن احتياطات مصادر الطاقة الأحفورية في المنطقة، تجعلها فريدة من نوعها في سوق الطاقة العالمي، و عليه يمكن تفهم الحجج الاقتصادية بشأن الاعتماد المتواصل لسوق الطاقة العالمية ككل، واعتماد الدول المستهلكة على الإمدادات القادمة من الشرق الأوسط⁽¹⁾.

على ضوء هذه الأهمية الطاقوية الكبيرة للشرق الأوسط كثيرا ما أثير النقاش حول طبيعة الدور الذي تلعبه و يمكن ان تنقصره أوروبا في منطقة الشرق الأوسط، و يبدو أن الكثير من المحللين يذهب للاعتقاد بأنه لا يمكن الحديث عن إستراتيجية أوروبية مستقلة و فعالة تجاه منطقة الشرق الأوسط، و ما يمكن الحديث عنه بالنسبة لسياسة الاتحاد الأوروبي تجاه المنطقة لا يعدو ان يكون دور وظيفي تقوم به ليس كل الدول الأوروبية، بل فقط البعض منها ذات الوزن الثقيل داخل دول الاتحاد، كفرنسا و ألمانيا و المملكة المتحدة، و هذا الدور الذي تؤديه هذه الدول الأوروبية لا تمارسه باستقلالية عن الاستراتيجية الأمريكية التي تعتبر القوة المهيمنة سياسيا و عسكريا و كذلك اقتصاديا في منطقة الشرق الأوسط، و كثير ما ظهر تناقض بين الطرف الأوروبي و الأمريكي في تعاملهم مع عدد من القضايا كحرب العراق او ما يحدث في سوريا و كذلك دول الربيع العربي، و حتى مع بروز نزعة فرنسية للتدخل أكثر في شؤون الشرق الوسيط غير أن السطوة الأمريكية جعلت أدوارها ثانوية في إدارة الصراعات داخل الشرق الوسيط. كما ان أوروبا تعوزها الإمكانيات اللازمة التي تؤهلها للعب أدوار إستراتيجية في الصراعات الدولية الكبرى، كما هو الحال بالنسبة للشرق الأوسط، فهي تعاني من مصاعب اقتصادية ضخمة، نفس الأمر ينطبق على الناحية العسكرية فما من دولة تمتلك القدرة للقيام بأعمال عسكرية منفردة، على غرار الولايات المتحدة الأمريكية، بل تمارس ذلك من خلال الناتو. لذلك فمساهمتها تكون على أساس أداء أدوار وظيفية محدودة⁽²⁾.

(1) كاميليا برونسكي، مرجع سبق ذكره، ص 112.

(2) إبراهيم أبو خزام، مرجع سبق ذكره، ص 495.

ثانياً: مضامين الهياكل الجديدة للطاقة تجاه المنطقة العربية و الشرق الأوسط.

تركزت الاستراتيجية الأوروبية الجديدة في الشرق الأوسط في جزء كبير منها، حول قضايا الطاقة و طرق الوصول إليها في ظل مزاحمة الدول الكبرى، و بالرغم من أن الاتحاد الأوروبي لا يعتبر من الفواعل المركزية ضمن معادلة الطاقة في الشرق الأوسط، مقارنة بالأدوار التي تلعبها الولايات المتحدة و دول أخرى كالصين مثلاً، غير أن التطورات الأخيرة فيما يتعلق بالأزمات الطاقوية في أوكرانيا، و كذلك بروز التحديات تتعلق بإمدادات الطاقة من الولايات المتحدة و النرويج و آسيا الوسطى، جعلت الشرق الأوسط ضمن اهتمامات الاتحاد الأوروبي التي يجب إعادة التفكير فيها.

لذلك فأوروبا من غير المتوقع أن تستطيع الاستغناء عن الشرق الأوسط لتوفير احتياجاتها من النفط و الغاز في ظل هذه الرهانات، فالشرق الأوسط يوفر 26% من إجمالي واردات أوروبا من البترول، و حتى و إن كانت هذه النسبة غير كبيرة، فإنها ذات أهمية كبيرة في ظل توتر العلاقة بين أوروبا و روسيا، التي توفر أكثر من 30% من جملة واردات أوروبا من البترول، و عليه فدور الاتحاد الأوروبي في الشرق الأوسط سيبقى قائماً، بسبب أهميته بالنسبة لإمدادات الطاقة، بل إن هذا الدور مرشح ليزداد في ظل معادلة طردية، لأن العالم و من بينه أوروبا سوف تحتاج إلى سبعة ملايين برميل يوميا بشكل إضافي بحلول سنة 2022، و هنا يتقدم الشرق الأوسط و دوله، و من بينها السعودية العراق و قطر لتقديم الاحتياجات من النفط و الغاز⁽¹⁾.

ثالثاً: مستقبل إمدادات الطاقة في الاتحاد الأوروبي و الدور المستقبلي البديل لدول الخليج العربي.

تمتلك دول الخليج 38% من الاحتياطات العالمية المؤكدة من النفط الخام، و نحو 22% من الاحتياطات العالمية من الغاز الطبيعي. و في الوقت الحالي يستورد الاتحاد الأوروبي نحو 20% من احتياجاته من الطاقة من دول الخليج. كما أن مجلس التعاون الخليجي يعد حالياً سادس أكبر سوق مستورد من الاتحاد الأوروبي، أما الأخير فيعد الشريك التجاري الأول لدول مجلس التعاون الخليجي. و تشير المصادر إلى أن صادرات دول مجلس التعاون الخليجي إلى الاتحاد الأوروبي تقتصر على عدد محدود من السلع لتشمل النفط الخام و البترو-كيماويات و الألمنيوم. بينما تتنوع وارداتها و تغلب عليها المنتجات المصنعة والتي تمثل ثلاثة أرباع الواردات، بالإضافة إلى المنتجات الزراعية والغذائية⁽²⁾.

(1) مصطفى منشاوي، "هل تختفي أوروبا من الشرق الأوسط؟"، (في: السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية، القاهرة، العدد 2009، جوان 2017)، ص 113.

(2) خديجة عرفة محمد أمين، "أمن الطاقة الأوروبي ودول الخليج"، موقع آراء حول الخليج، متوفر على الرابط: http://araa.sa/index.php?view=article&id=1892:2014-07-16-16-31-08&Itemid=172&option=com_content

إذا فوغم أن منطقة الخليج تعد أكبر مصدر للنفط في العالم فإن صادراتها من النفط والغاز إلى دول الاتحاد الأوروبي لا تزال متواضعة للغاية. فالسوق الألمانية -التي تعد أكبر سوق أوروبية- لا تستورد على سبيل المثال سوى 4% من احتياجاتها من نفط الخليج⁽¹⁾.

لكن هذا الوضع يأخذ في التغير، و تشير التطورات الأخيرة إلى أن نفط الخليج يظهر كبديل مهم للاتحاد الأوروبي خاصة في ظل المواقف الروسية التي ظهرت مؤخراً في أوكرانيا، والتي أثرت سلباً في أمن الطاقة الأوروبي، مما دفع الاتحاد الأوروبي إلى التفكير في بدائل أخرى⁽²⁾.

كما أن التوجه الأوروبي نحو الاعتماد المتزايد على مصادر الطاقة العربية و منطقة الخليج بشكل خاص، يعود إلى رخص تكاليف الإنتاج فيها وتعزيز علاقاتها الاقتصادية مع دول الاتحاد الأوروبي بشكل سريع خلال السنوات العشر الماضية ، ولعل تكثيف زيارات المسؤولين الألمان والأوروبيين إلى دول مجلس التعاون الخليجي مؤخرًا ، أحد مؤشرات التوجه الأوروبي نحو الاعتماد على مصادر الطاقة العربية بشكل أقوى، كما أن المشاركة المتزايدة للشركات الألمانية في مشاريع الغاز والنفط القطرية والخليجية خطوة مهمة لتحقيق ذلك⁽³⁾.

في سياق التوجه الأوروبي نحو البديل الخليجي في مجال النفط ، تجدر الإشارة إلى أنه كانت هناك ومنذ سنوات طويلة تفاوض بين الطرفين من أجل التوصل إلى الاتفاقية تجارة حرة ، وعند توقيعها ستكون أول اتفاقية تجارة حرة بين الاتحاد الأوروبي و دول الخليج، كما أنها ستوفر روابط إقليمية مهمة. و في إطار هذه المفاوضات توصل الطرفان إلى إيجاد حوار بشأن التعاون في مجال الطاقة والبيئة، وهذا الحوار من شأنه خلق إمكانية لمزيد من التعاون المستقبلي بين المنطقتين في هذا المجال⁽⁴⁾.

رابعاً: دور الغاز القطري المحتمل في تأمين مستقبل إمدادات الطاقة نحو الاتحاد الأوروبي.

في عام 2015، لم تتعدى مساهمة قطر في تزويد الاتحاد الأوروبي من الغاز نسبة 7.7% من إجمالي وارداته من الغاز (حسب يوروستات، ماي 2017)⁽⁵⁾، غير أن السؤال الذي يتم مناقشته في الوقت الراهن داخل المفوضية الأوروبية هو: ما طبيعة الدور الذي يمكن أن تلعبه قطر كبديل لصادرات الغاز الروسية إلى أوروبا؟ و ما هي السبل لرفع مساهمة قطر كشريك طاقتي رئيسي في إمدادات الطاقة نحو الاتحاد الأوروبي؟

على الرغم من أن الولايات المتحدة الأميركية تستعد لتصبح دولة منافسة في تصدير الغاز الطبيعي المسال (LNG) إلى غاية 2020، إلا أنها على أرض الواقع لا تزال تفتقر إلى إمكانية

1) قناة الجزيرة، "إستراتيجية الطاقة الأوروبية والفرص العربية"، مرجع سبق ذكره.

2) خديجة عرفة محمد أمين، " أمن الطاقة الأوروبي ودول الخليج"، مرجع سبق ذكره.

3) قناة الجزيرة، "إستراتيجية الطاقة الأوروبية والفرص العربية"، مرجع سبق ذكره.

4) خديجة عرفة محمد أمين، " أمن الطاقة الأوروبي ودول الخليج"، مرجع سبق ذكره.

5) European Commission, « European Union Energy in Figures (2017) », Op.Cit, p. 26.

تصديره إلى أوروبا - كما ذكرنا آنفاً - ، لذلك فإن وجود قطر الآن في الساحة يُعد مكسباً لا بد من اغتنامه من طرف الاتحاد الأوروبي . خاصة و أن أوروبا تدفع ثمناً أقل من الثمن الذي تدفعه القارة الآسيوية لقاء استيراد الغاز من قطر ، لذلك يدعم الاتحاد الأوروبي بشدة فكرة التحول من الغاز الروسي إلى الغاز القطري (1).

لضمان نجاح تزويد أوروبا بالغاز القطري ، ينبغي أن تُؤخذ بعض القضايا اللوجيستية بعين الاعتبار، و التي تشكل تحديات أمام نجاح هذه العملية، خاصة المتعلقة منها بتأمين مناطق عبور الغاز التي تشمل عدة مناطق تعرف توترات مستمرة، كمضيق هرمز وباب المندب و كذلك قناة السويس، و قد تم وضع خطط بديلة لتجنب حدوث أي اضطرابات في إمدادات الطاقة كانت أهمها تفعيل خط الأنابيب المقترح بين قطر وتركيا والذي يمتد من حقول الغاز القطرية إلى تركيا ليتصل هناك مع خط أنابيب "تابوكو" الذي كان من المفترض أن يتم إنشائه . بعدما حظيت فكرة خط الأنابيب "تابوكو" بدعم الاتحاد الأوروبي سياسياً ومادياً كونها تسعى إلى ربط أسواق الشرق الأوسط من تركيا إلى النمسا، ولكن اتحاد الشركات الذي تقوده أذربيجان والذي يملك حقل غاز شاه دينيز 2، المورد الرئيس للغاز، قد عمل على إلغاء الفكرة في صيف عام 2013. وقد اختارت أذربيجان، بدلاً من ذلك، خط أنابيب أقصر يمر عبر البحر الأدرياتيكي والذي يمتد من اليونان إلى إيطاليا - كما سبق و ذكرنا-، وقد حلّ هذا الخيار محل فكرة إنشاء خط أنابيب للغاز يمتد من قطر إلى سوريا حيث يتم شحن الغاز الطبيعي المسال (LNG) في مرحلة لاحقة إلى أوروبا عبر الموانئ السورية، وهي الفكرة التي لم تؤيدها كل من قطر وسوريا، ويحتمل أن سوريا لم تشجع الفكرة كونها ترمي إلى حماية المصالح الروسية المتعلقة بالغاز في أوروبا.

إذا ببقى الغاز القطري، والغاز الطبيعي المسال على وجه الخصوص، بديلاً مثاليًا للإمدادات الروسية. لكن تفعيل هذا البديل قد يستلزم إعادة النظر في مشاريع عدّة، كإنشاء خط أنابيب يوصل الغاز القطري إلى أوروبا مستقبلاً بعيداً عن نقاط التوتر التي قد تعرقل إمدادات الطاقة نحو أوروبا (2).

خامساً: خط "أنابيب شرق المتوسط" و الدور المحتمل لإسرائيل في تنويع إمدادات الغاز الأوروبية.
يتجه قادة الاتحاد الأوروبي نحو خلق بديل آخر للغاز الروسي، بمنطقة الشرق الأوسط، و ذلك عبر خلق قنوات جديدة بالتعاون مع إسرائيل وقبرص. ففي أبريل من عام 2017، اجتمع ممثلو حكومة إسرائيل وقبرص مع مسؤولي الاتحاد الأوروبي في تل أبيب لبحث تطورات ما يسمى "بخط أنابيب شرق المتوسط"، والذي يمتد من حقول الغاز القبرصية والإسرائيلية

(1) فلورنس جوب ، " تقرير حول: أزمة الغاز بأوروبا والدور القطري البديل "، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 07-05-2014)، ص ص 05-06.

(2) فلورنس جوب ، مرجع سبق ذكره، ص 06.

البحرية عبر خط الأنابيب إلى اليونان والاتحاد الأوروبي. و سيعمل خط أنابيب شرق المتوسط للغاز الطبيعي (إيست ميد) على مسافة 1300 كيلومتر في المياه و 600 كيلومتر على اليابسة. بدءاً من إسرائيل مع نقاط خروج من قبرص وكريت و اليونان. وأعلنت لجنة الاتحاد الأوروبي بشكل مفاجئ أنها تفضل خط أنابيب شرق المتوسط الإسرائيلي كبديل لخط أنابيب (نورد ستريم 2) الروسي. وسيتم إكمال خط الأنابيب هذا بحلول عام 2025، لنقل ما يصل إلى حوالي 16 مليار متر مكعب من الغاز سنوياً إلى اليونان وغيرها من أسواق الاتحاد الأوروبي. وسيكون أحد أطول أنابيب نقل الغاز تحت الماء⁽¹⁾.

لكن هناك مشكلة واحدة فقط في حلم بروكسل باستبدال نورد ستريم 2 بخط الغاز الإسرائيلي، وهي أن الخطوط الإسرائيلية ليست مجدية اقتصادياً. وبغض النظر عن حقيقة أن هناك خلافاً متزايداً بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل بالنسبة لفلسطين، والاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل، وهو أمر رفضته كل دول الاتحاد الأوروبي، فإن اقتصاديات خطوط الأنابيب الإسرائيلية ليست تنافسية على الإطلاق في سوق الغاز الحالي. هذا بالإضافة إلى التوترات السياسية و الجيوسياسية الضخمة في شرق البحر المتوسط. و لم تتوصل إسرائيل بعد إلى اتفاق رسمي مع قبرص لتحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة لكل منهما، وهو أمر مهم لخطة الأنابيب المتعاونة. و تعارض تركيا بشدة عمليات الحفر في الجزء اليوناني من قبرص. "أفروديت" حقل الغاز المكون لخط أنابيب شرق المتوسط المقترح والذي يمتد إلى الحدود الاقتصادية الخالصة بين قبرص وإسرائيل. ودون الاتفاق على من يملك أي جزء من "أفروديت" لا يمكن التقدم بخطط التنمية. وقد فشلت إسرائيل وقبرص في الوصول إلى اتفاق خلال سنوات من المحادثات⁽²⁾.

لكن رغم هذه الصعوبات يبقى العمل على إطلاق المشروع قائماً لدى الطرف الإسرائيلي أو الأوروبي، يقول وزير الطاقة الإسرائيلي "يوفال شتاينتزر": إن مشروع خط أنابيب الغاز قابل للحياة، رغم الصعوبات الفنية في مده على عمق أكثر من 2000 متر، على قاع البحر المتوسط. كما أبدى رئيس شركة "نيو يوروب" الاستشارية للطاقة "تشارلز إيليناس"، أسفه تجاه تحديات إنجاز مشروع خط أنابيب شرق المتوسط بقوله: "إن الحديث عن المشروع يجري وكأنه أنجز، فيما هو "لن يصبح حقيقة إلا عندما يتم التوقيع على اتفاقات بشأن بيع الغاز. وهذا لن يحدث إلا بعد أن تتخذ شركات النفط والغاز قراراً نهائياً للاستثمار واستعدادها لاستثمار مليارات الدولارات في البناء"⁽³⁾.

(1) فريدريك ويليام إنغدال ، مرجع سبق ذكره.

(2) المرجع نفسه.

(3) أوراسيا ديلي، " خبراء يستبعدون إنجاز خط أنابيب الغاز من إسرائيل إلى أوروبا"، موقع قناة روسيا اليوم الرسمية،

(2017.12.11)، متوفر على الرابط: <https://arabic.rt.com/press/914932A7>

سادسا: الدور المحتمل لإيران في تنويع مستقبل إمدادات الطاقة الأوروبية.

لم تكن العلاقات الثنائية بين إيران والاتحاد الأور وبي علاقة تصادمية في معظمها ، بل إنها كانت مغايرة في الكثير من الأحيان للسياسة الأمريكية، فمنذ قيام الثورة الإيرانية حتى أحداث 11 من سبتمبر 2011، كان للاتحاد الأوروبي سياسة مستقلة عن السياسة الأمريكية تجاه إيران، فيما كانت السياسة الأمريكية تعمل بصورة كاملة في اتجاه يتسم بالمقاطعة الاقتصادية والحصار والعزلة. وقد بدأ الاتحاد الأوروبي جهودًا غير مسبوقة لإحداث مزيد من التقارب مع إيران، فالاتحاد الأوروبي علاوة على الاستفادة من مصادر الطاقة الإيرانية يس —تطيع الاستفادة من مكانة إيران الج —جغرافية والسياسية و الاستراتيجية لإقامة نوع من توازن النفوذ في منطقة الشرق الأوسط⁽¹⁾.

بناء على هذا برزت عدة محطات تبين فيها عدم التوافق بين السياسة الأوروبية و الأمريكية في التعامل مع إيران، فالإرادة الأوروبية كانت أكثر ليونة في التعامل مع الملف النووي الإيراني عكس الإدارة الأمريكية، حيث أكد الاتحاد الأور وبي دعمه للاتفاق النووي الموقع بين إيران وست قوى عالمية عام 2015، بالرغم من الانتقادات الحادة من قبل الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" (Donald Trump) الموجهة لمضمونه.

تأثير المصالح الاقتصادية (قضايا الطاقة) على رهن و مستقبل التقارب الأوروبي الإيراني:

على رغم العقوبات الاقتصادية التي تفرضها واشنطن على طهران تسعى إيران إلى كسر جدار العزلة الاقتصادية والسياسية عن طريق تعزيز تعاونها التجاري والفني مع دول الاتحاد الأوروبي، ويصر الاتحاد الأوروبي على تقوية علاقاته الاقتصادية مع إيران التي حققت معدلات نمو سريعة خلال الأعوام الثلاثة الماضية بلغ 5,8 %، كما أن إيران تحتاج إلى الاستثمارات الأوروبية لتدعيم قطاعاتها الاقتصادية وخصوصا النفطية والصناعية.

أسفر التبادل الاقتصادي في المرحلة الأخيرة بين إيران وأوروبا باستفادة للجانبين ، وذلك في محاولة لمعالجة التعثر جراء الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها أوروبا منذ عام 2008، وأيضًا رغبة إيران في الحصول على فرص أكبر للتبادل التجاري خاصة بعد الإفراج عن الأموال المجمدة لها في البنوك الأوروبية، وتسعى بعض الحكومات والمؤسسات والشركات الأوروبية إلى توسيع نشاطاتها الاقتصادية التي توفرها السوق الإيرانية الضخمة، حيث يقارب الناتج المحلي الإجمالي 400 مليار دولار، وحركة مالية سنوية تقدر بـ 600 مليار دولار، وكذلك تعتبر إيران صاحبة ثالث أكبر احتياطي للغاز، ورابع أكبر احتياطي نفطي في العالم. و تعتبر ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وأخيرًا بريطانيا من أكثر الدول الأوروبية تبادلًا اقتصاديًا مع إيران. و تحرص المفوضية الأوروبية للحصول على إمدادات من إيران كبديل للواردات من روسيا⁽²⁾.

(1) مصطفى محمد صلاح، "إيران بين التقارب الأوروبي والقطيعة الأمريكية"، المركز العربي للبحوث و الدراسات، (13-11-2017)، متوفر على الرابط: <http://studies.alarabiya.net/hot-issues>
(2) المرجع نفسه.

تعتبر إيران أكبر دولة في الشرق الأوسط ، قادرة على عقد جدول أعمال دولي جاد، خاصة و انها تتمتع بموقع جغرافي فريد على صعيد خريطة الطاقة في المنطقة و المتوسطة لآسيا الوسطى و الشرق الأوسط. فإيران تحولت من كونها مستهلكا للتكنولوجيا الأجنبية ومصدرا نقيا للنفط إلى كونها مصدرا للنفط والغاز والمنتجات البترولية ، و تشتمل على شركات مصنعة لمعدات قطاع البترول ، فضلا عن كونها مركزا لتوصيل الطاقة في المنطقة. لدى إيران خطوط أنابيب متصلة بتركمانستان وتركيا. و يمكن توفير طلب الاتحاد الأوروبي لغاز بحر قزوين عبر إيران⁽¹⁾. تراهن إيران فيما يبدو على علاقتها مع دول الاتحاد الأوروبي، ليس فقط للحفاظ على الاتفاق النووي الذي يواجهه عدد من العقبات منذ تولي "دونالد ترامب" الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن ربما الأهم ضمان الانفتاح الدولي على إيران، وتعظيم المنافع الاقتصادية المتحققة لها من علاقاتها مع الأطراف الخارجية خاصة على الصعيد الطاقوي⁽²⁾.

تحظى إيران بأهمية بالغة بالنسبة لأمن الطاقة الأوروبي، و هي مرشحة لكي تلعب دور مستقبلي رائد في إمدادات الطاقة، فقد كان للتقارب الإيراني مع الاتحاد الأوروبي ، صدى إيجابي في إعادة إحياء مشروعات قديمة لتصدير الغاز الإيراني إلى المغرب، و التي اعتبرها المراقبون غير قابلة في ظل المواجهات المتتالية بين إيران و القوى الغربية. و ساهمت هذه التحولات في زيادة اتجاه أوروبا أكثر نحو استيراد الغاز و النفط من إيران، كبديل محتمل عن الغاز الروسي⁽³⁾. بدأت إيران في إتباع إستراتيجية تؤهلها لتلبية طلبات السوق الأوروبي، فبالنظر إلى معدلات ارتفاع استهلاك الطاقة محليا بإيران، حاولت ان تقلص من هذه الكميات حتى توفر كميات قابلة للتصدير نحو الخارج، كما اتجهت لتطوير حقل جنوب فارس الذي سيمكن إيران من تصدير كميات أكبر من الغاز الطبيعي.

لكن نظراً لعدم امتلاك إيران لتكنولوجيا تسهيل الغاز في الوقت الراهن، تعد تركيا طريق إيران الوحيد لتصدير غازها إلى أوروبا علي المدى القصير و المتوسط. إذا أخذنا في الاعتبار أنه ليس من المتوقع أن تضع تركيا خط غاز إيران - تركيا - أوروبا (ITE) على أجندتها، يبدو أن خطي غاز العابر للأناضول (TANAP) و العابر للأدرياتيك (TAP) هم الخطين المناسبين مستقبلا لتصدير الغاز الإيراني إلى أسواق جنوب شرق و غرب أوروبا⁽⁴⁾.

1) Aigerim Ibrayeva, Dmitriy V. Sannikov & Others, Op.Cit, p. 151.

(2) مصطفى محمد صلاح، مرجع سبق ذكره.

(3) تامر بدوي، " اللعبة الكبرى" الأوراسية : تحولات جيوبوليتيك الغاز الإيراني"، معهد العربية للدراسات ، (14-04-2014)، متوفر على الرابط: [/http://studies.alarabiya.net/hot-issues](http://studies.alarabiya.net/hot-issues)

(4) المرجع نفسه.

على الرغم من تخطيط إيران لتصدير غازها إلى أوروبا عبر تركيا على المدى القصير و المتوسط، بدأت إيران في العمل على مشروع **خط الغاز الإسلامي**، و هو مشروع ضخم لتصدير غازها إلى العراق، سوريا، لبنان و أخيرا إلى أوروبا، على المدى البعيد.

مع ذلك، فخط الغاز الإسلامي - الذي يتم بناءه حالياً - غارق في الوضع الفوضوي الذي تعاني منه سوريا. و غير واضح إذا كان المشروع قابلاً للتحقق أم لا ، و لكن تشير المكاسب التي حققتها إيران في سوريا إلى احتمالية نجاح حليفها إيران في إتمام المشروع في ظل إعادة سيطرة القوات الحكومية على طرق و منافذ إستراتيجية.

كما ان إيران تكتسب أهمية بالنسبة لأمن الطاقة الأوروبي، باعتبارها جيوبوليتيكا تمثل دولة عبور على قدر كبير من الأهمية، و هي مرشحة لكي تلعب دور مستقبلي رائد في إمدادات الطاقة، و تسعى لتكريس دورها كدولة عبور وسيطة بين أسواق إنتاج الغاز في آسيا الوسطى، و أسواق استهلاك الطاقة في الاتحاد الأوروبي، فمشروع " **الطريق الجنوبي** " (Southern Route) لنقل الغاز من آسيا الوسطى نحو أوروبا، يتم عبر إيران ، و الذي يعتمد على نقل الطاقة برية ، من شرق بحر قزوين، عبر إيران، إلى تركيا وصولاً إلى الاتحاد الأوروبي ، و عملياً هناك بالفعل خطوط أنابيب بين وتركمانستان و إيران و بين إيران و تركيا. و على الرغم من أن خطوط الأنابيب هذه لا تحتوي على سعة كافية تقريباً ، إلا أنه يمكن مستقبلاً بناء خطوط متوازية، من شأنها ان تعزز كميات الضخ بشكل اكبر، و الاعتماد على إيران في تزويد أوروبا بالغاز قد يساهم في تقليل اعتماد الاتحاد الأوروبي على إمدادات الطاقة الروسية. على هذا النحو ، فإنه يحل عمليات تسويق و تصدير الغاز و النفط لكل من تركمانستان و وكازاخستان أريحية أكبر. و مع إمكانية بيع نفطهم وغازهم عبر موانئ الخليج الفارسي⁽¹⁾.

قد تساعد الخصائص السكانية لدولة إيران في تحقيق التقارب و الانسجام مع دول آسيا الوسطى، بحيث تربطهم صلات ثقافية وتاريخية مع الدول الساحلية لبحر قزوين. كما أنه يمنح هذه البلدان الصغيرة بديلاً عملياً في مواجهة روسيا، من أجل تحقيق التوازن في علاقاتها الخارجية⁽²⁾.

إذا من خلال ما سبق واضح أن منطقة الشرق الأوسط تشكل مركز جذب لصناع القرار الأوروبيين، نظراً لحجم الاحتياطيات الكبيرة به من جهة، و كذلك لانخفاض تكلفة الاستثمار الطاقوي من جهة أخرى، كما ان تنوع الموردين بين دول الخليج و كذلك إيران و إسرائيل يمنح هامش تحرك أكبر للاتحاد الأوروبي في التفاوض حول طرق حصوله على حاجياته من الطاقة، غير أن عدم استقرار المنطقة جراء الثورات، و كذلك النشاط الواسع للحركات الإرهابية خاصة بسوريا، قد يعيق نجاح هذه المشاريع على الأقل في المستوى القريب و المتوسط، هذا ما جعل الاتحاد الأوروبي يفكر

1) Aigerim Ibrayeva, Dmitriy V. Sannikov & Others, Op.Cit, p. 151.

2) Ibid, p.p 158-157.

في التوجه لدوائر أخرى في الوقت الراهن ، أين يبرز و هنا البديل الإفريقي خاصة في الشمال أين يوفر الغاز و النفط الجزائري و الليبي بدائلًا متاحة و مفتوحة أمام الاتحاد الأوروبي، مستغلا للقرب الجغرافي كعامل يميز المنطقة عن غيرها من المناطق المتاحة الأخرى في الشرق الوسط او الولايات المتحدة.

المطلب الرابع: البديل الإفريقي و أهميته المستقبلية لأمن الطاقة الأوروبي.

أدى ارتفاع تكاليف مصادر الطاقة من أم سركا الشمالية و مح سدوية الاحتياطات النرويجية، إضافة إلى توقف مشاريع النفط والغاز من وسط آسيا ، و عدم استقرار الأوضاع السياسية بمنطقة الشرق الوسط، إلى دفع الاتحاد الأوروبي لضرورة التوجه جنوبا، أي نحو أفريقيا بالضبط، للحصول على المصادر البديلة والمطلوبة، و لدى إفريقيا في شمالها (الجزائر، ليبيا، مصر) أو باقي دول القارة، فرص مهمة لتوريد المزيد من النفط والغاز ومصادر الطاقة الأخرى إلى الاتحاد الأوروبي.

تبدو الجزائر في مقدمة الدول الإفريقية المرشحة لتزويد أوروبا بمزيد من الغاز والنفط على ضوء الاضطرابات المستمرة في ليبيا وغياب الاستقرار السياسي فيها. و يدل على ذلك توجه الشركات الألمانية بشكل متزايد للمشاركة في مشاريع النفط والغاز الجزائرية. أما بالنسبة للمغرب وتونس هناك جهود أوروبية من قبل الحكومات والشركات لإقامة مشاريع مشتركة في مجال الطاقة الشمسية من أجل تزويد الأسواق المحلية والتصدير إلى أوروبا⁽¹⁾، غير أن هناك من يشكك في مصداقية هذا الطرح و يرى أن الجزائر لا تمثل خيار ذو أولوية بالنسبة للأوروبيين على صعيد أمنه الطاقوي، بسبب التقارب الروسي الجزائري، الذي يتضمن علاقات إستراتيجية متعددة الأبعاد، بما فيها قطاع الطاقة، أين تتجه روسيا أكثر لتحقيق شراكة مع شركة سوناطراك الجزائرية في المجال الطاقوي، ربما بالشكل الذي قد لا يحقق أهداف الاتحاد الأوروبي في التقرب من الجزائر.

يسعى الاتحاد ضمن إستراتيجيته الشاملة إلى إشراك هذه الدول (الجزائر وليبيا ومصر) من شمال إفريقيا، في تغطية جزء من حاجياته الطاقوية، بشروط سياسية و يساعدها على تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية والسياسية التي تحتاجها بشدة ، خاصة على مستوى البنى التحتية لنقل الطاقة، و تُعد ليبيا والجزائر ، على وجه الخ صوص ، فرصًا يمكن أن تسهم فيها المشاركة العميقة في مكاسب الطاقة بالنسبة للاتحاد الأوروبي⁽²⁾.

(1) قناة الجزيرة، " إستراتيجية الطاقة الأوروبية والفرص العربية"، مرجع سبق ذكره.

2) Lana Dreyer and Gerald Stang, Op.Cit, p 04.

أولاً: دور دول شمال إفريقيا في تزويد الاتحاد الأوروبي بحاجياته الطاقوية (الجزائر، ليبيا). تتمتع دول شمال أفريقيا ، بمجموعة من الخيارات لتصدير الغاز الطبيعي نحو أسواق الطاقة الأوروبية، نظراً لاحتياطاتها الضخمة و لقربها من الأسواق الاستهلاكية الأوروبية ، و بفضل ميزة القرب الجغرافي خاصة. و تتجلى هذه الخيارات في نقل الغاز عن طريق شبكة خطوط أنابيب تمتد بين ضفتي المتوسط، أو بواسطة ناقلات الغاز المسال العملاقة، من منشآت تجميع الغاز، في الضفة الجنوبية للمتوسط، إلى منشآت استقبال الغاز في الضفة الشمالية للمتوسط، لاسيما في اسبانيا و إيطاليا. و تعد الجزائر في مقدمة الدول المصدرة للغاز الطبيعي المسال، إذ بلغت صادراتها منه في عام 2007، حوالي (46%) من إجمالي تلك الصادرات، و ليبيا (3%) منها، و تحتل كل من الجزائر و ليبيا على التوالي المرتبتين الـ 14 و الـ 15 من حيث الإنتاج العالمي للنفط، و لكل منهما حصة (4.5%) من الإنتاج العالمي للنفط، و لهما وزنهما النسبي في معادلة أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي على محوره الجنوبي. إذ يستورد الاتحاد الأوروبي ثلثه أرباع (3/4) إنتاج دول شمال إفريقيا من النفط و الغاز الطبيعي، لتلبية جزء من احتياجاته الطاقوية المتنامية، و بالمقابل تحصل الدول النفطية المصدرة للطاقة على عائدات مالية هامة مرتبطة عموماً بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية⁽¹⁾.

1 - الجزائر:

تمثل الجزائر، إلى جانب روسيا والنرويج ، أحد أكبر موردي الغاز الثلاثة في الاتحاد الأوروبي مع 53 مليار متر مكعب⁽²⁾، و يعتبر الاتحاد الأوروبي العميل الرئيسي للغاز الجزائري عبر خطوط الأنابيب (87% من إجمالي الصادرات) وكذلك الغاز الطبيعي المسال (84%)⁽³⁾ ، بعدما كانت قبل 2004 تحتكر حوالي (97%) من صادرات الغاز الطبيعي المسال نحو الاتحاد الأوروبي⁽⁴⁾، (بعدها صارت مصر هي الأولى على مستوى تصدير الغاز الطبيعي المسال نحو الاتحاد الأوروبي).

تبلغ طاقة خط الأنابيب الحالية بين الاتحاد الأوروبي والجزائر تقريباً خط أنابيب "السييل الشمالي 01" الروسي، و سيسمح الاستخدام الكامل لهذه السعة بتغطية حوالي 23% من إجمالي واردات الغاز في الاتحاد الأوروبي. بالإضافة إلى ذلك ، توفر الجزائر 37 مليار متر مكعب من طاقة تسييل الغاز الطبيعي المسال.

1) Aurèlia Mané-Estrada, «Sécurité énergétique entre Méditerranée occidentale : nouveaux facteurs, nouvelles politiques». Un regard Espagnol, (Paris : IFRI, Octobre 2008).

2) Jekaterina Grigorjeva, «Starting a New Chapter in EU-Algeria Energy Relations a Proposal for a Targeted Cooperation». Policy Paper, Vol 172, 30 September 2016.p. 03.

3) Ibid, p. 09.

(4) بعاسو عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص ص 125-126.

مع ذلك، فإن حصة الإمدادات الجزائرية من إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز قد انخفضت خلال العقد الماضي. في عام 2014 ، بلغت نسبة 12.3 % ، وهي أدنى مساهمة منذ عام 2004 (18 %) (1). و انخفضت سنة 2015، لتصل إلى 11.1 % (حسب يوروستات، ماي 2017) (2). و يعود ذلك بسبب غياب استثمارات جديدة ، فلنتاج الغاز في البلاد أخذ في الانخفاض ولا تزال احتياجات الغاز الكبيرة غير مستغلة. يمكن أن تعزز الروابط السياسية المعززة في مجال الطاقة الاستثمارات في الغاز الجزائري في تحسين أمن الطاقة في أوروبا (3). فمعدل استخدام البنية التحتية الحالية في عام 2014 ، لكل من خطوط أنابيب الغاز الطبيعي ومحطات التسييل من الجزائر ، كان حوالي 50 % فقط، و هذا واحد من التحديات التي يعمل الطرفان على تجاوزه عبر تجديد و تطوير البنى التحتية الخاصة بنقل الغاز(4).

يعمل الطرفان الجزائري و الأوروبي بشكل مكثف في الآونة الأخيرة للتنسيق حول مسائل إمدادات الطاقة، و العمل الطاقوي المتبادل بينهما، ففي اجتماع بالجزائر انعقد يوم 05 ماي 2015، أطلق الاتحاد الأوروبي والجزائر حواراً سياسياً حول م مسائل الطاقة(*) (Political Dialogue on Energy Matters)، و من خلاله توصل كل من "ميغيل أرياس كانيتي" (Miguel Arias Cañete) ، المفوض الأوروبي للعمل المناخي والطاقة ، و وزير الطاقة والمناجم الجزائري "يوسف يوسف" إلى الاتفاق على التعاون في مجالات الغاز الطبيعي ، والطاقة المتجددة ، وكفاءة الطاقة ، و تكامل سوق الطاقة و تطوير البنية التحتية، و قد جاء هذا التعاون بعد تأسيس شراكة الطاقة الاستراتيجية (Strategic Energy Partnership) (***) في عام 2013، و أكد في اللقاء " أرياس كانيتي" على أهمية الجزائر بالنسبة لأمن الطاقة الأوروبي بقوله: " الجزائر شريك ذو أهمية حاسمة بالنسبة للاتحاد الأوروبي. إن إطلاق حوار للطاقة في الجزائر اليوم سيساهم في تعزيز تعاوننا الثنائي في السياق الجديد لأمن الطاقة".

1) Jekaterina Grigorjeva, Op.Cit, p. 03.

2) European Commission, « **European Union Energy in Figures (2017)** », Op.Cit, p. 26.

3) European Commission, « **EU and Algeria to cooperate on energy**», (04 May 2015) Official website of European Commission (E.U), Available at: <https://ec.europa.eu/energy/en/news/eu-and-algeria-cooperate-energy>

4) Jekaterina Grigorjeva, « Op.Cit, p. 09.

(*) للاطلاع على مضمون الحوار السياسي حول مسائل الطاقة ، أرجع إلى موقع المفوضية الأوروبية، على الرابط التالي: <https://ec.europa.eu/energy/sites/ener/files/documents/dialogue.pdf>

(**) للاطلاع على مضمون شراكة الطاقة الاستراتيجية ، أرجع إلى موقع المفوضية الأوروبية، على الرابط التالي: https://ec.europa.eu/energy/sites/ener/files/documents/20130707_signed_mou_fr.pdf

الفصل الرابع ————— مستقبل أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي: بين فرص الاستقلالية و استمرار التبعية الطاقوية لروسيا

كما وافق الاتحاد الأوروبي ضمن هذا اللقاء على مشاركة خبرته في مجال الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة لدعم هدف الجزائر للوصول إلى 22 جيجاواط من الطاقة المتجددة بحلول عام 2030 وتخفيض استهلاك الطاقة بنسبة 9%⁽¹⁾.

منذ عام 2015، اتخذ الاتحاد الأوروبي بالفعل بعض الخطوات الهامة نحو تعزيز تعاونه في مجال الطاقة مع الجزائر، فبعد إطلاق حوار للطاقة سنة 2015، و استكمالاً لما تم التخطيط له ضمن هذا اللقاء، تم في ماي 2016، عقد أول ملتقى أعمال للطاقة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر. و تم التركيز على قضايا هامة، كان من أبرزها جذب استثمارات الاتحاد الأوروبي نحو قطاع الطاقة بالجزائر⁽²⁾.

في إطار التقرير المرحلي عن حالة العلاقات بين الاتحاد الأوروبي و الجزائر (الذي نشر في 03 ماي 2018، من طرف خدمات المفوضية الأوروبية وخدمة العمل الخارجي الأوروبي) أظهر الاتحاد الأوروبي والجزائر رغبتهما في تعميق الحوار السياسي والتعاون في جميع مجالات الشراكة في الوقت الراهن و المستقبلي. وقد تم طرح أهم القضايا الراهنة و على رأسها قطاعات الطاقة و الأمن، ومكافحة الإرهاب، والطاقة. و قد قدم في التقرير مؤشرات إيجابية على التقدم الذي أحرزته الجزائر والاتحاد الأوروبي في المجالات المتبادلة الفائدة، التي حددتها أولويات الشراكة الخاصة بهم منذ اعتمادها في مارس 2017، و يبرز قطاع الطاقة ضمن أبرز هذه الأولويات إلى جانب قضايا مرتبطة بالحوكمة، التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتجارة، و قضايا الأمن و الهجرة⁽³⁾.

ما زاد من أهمية الجزائر بالنسبة لأمن الطاقة الأوروبي، و بروزها كبديل أكثر جاذبية هو وضعيتها الإيجابية مقارنة بباقي الموردين الخارجيين للاتحاد الأوروبي، كونها تحتل موقعا جواريا مهما بالنسبة لأوروبا، هذا ما ساعد على توجيه أغلب صادراتها الغازية نحو أوروبا -الجنوبية⁽⁴⁾. و تعد الجزائر من أكبر المومنين لأوروبا بالغاز الطبيعي، و ترتبط مع القارة العجوز بثلاثة أنابيب غاز عابرة للقارات بعقود طويلة الأمد، من بينها أنبوبان يربطان الجزائر بإسبانيا، وهما "بيدرو دوران فاريل" و "ميدغاز"، وأنبوب ثالث يربط الجزائر بإيطاليا هو "أنريكو ماتتي"، ما يضمن

1) European Commission, « Report on The State of EU-Algeria Relations: Implementing a Partnership Rich in Challenges and Opportunities», (03 May 2018), Brussels, Official website of European Commission (E.U), Available at: europa.eu/rapid/press-release_IP-18-3564_en.pdf

2) Jekaterina Grigorjeva, Op.Cit, p. 11.

3) European Commission, « European Union Energy in Figures (2017) », Op.Cit, p. 26.

4) بشير شايب، "الأمن الطاقوي الأوروبي بين الجزائر روسيا و اللاعبون الجدد إلى أين؟"، موقع المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، نشر بتاريخ (2014-03-01)، متوفر على الرابط: <http://www.maspolitiques.com/ar/index.php/ar/260-algerierussie>

الفصل الرابع ————— مستقبل أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي: بين فرص الاستقلالية و استمرار التبعية الطاقوية لروسيا

للأوروبيين 30 % من احتياجاتهم الغازية من الجزائر منذ دخول الأنابيب حيز الخدمة⁽¹⁾، و فيما يلي عرض مختصر لأهم هذه الأنابيب:

1 مشروع "مدغاز" (MEDGAZ): انطلق انجازه سنة 2007، و قد جاء هذا المشروع لتعزيز إمدادات الطاقة نحو الضفة الشمالية لغرب المتوسط، عبر إقامة أنبوب لنقل الغاز بين الجزائر و اسبانيا على مسافة 210 كلم، انطلاقا من حقول الغاز بـ " حاسي الرمل " في الجزائر، وبتكلفة قدرت بحوالي 900 مليون أورو، وبطاقة تصدير تصل إلى 8 مليار متر مكعب سنويا، دون مرور خط الأنابيب هذا عبر الأراضي المغربية. وهو خط موازي لخط نقل الغاز " Pedro Duran Farrell " الذي يمر عبر الأراضي المغربية نحو اسبانيا. وشارك في مشروع انجاز أنبوب الغاز هذا عدة شركات بنسب مساهمة على التوالي: Sonatrach (20%), Cepsa (20%), PB (12%) Endesa (12%), ENI (12%),) (GDF (12%), Total (12%)⁽²⁾.

2 مشروع "قالسي" (GALSI): جاء مشروع " قالسي " ليدعم خط أنابيب الغاز الذي يمر من الجزائر عبر الأراضي التونسية نحو إيطاليا و المسمى بخط " Enrico Mattei "، لكنه ينطلق من الجزائر مباشرة نحو جزيرة سردينيا عبر مياه حوض المتوسط، ليتفرع بعدها نحو إيطاليا وفرنسا، وقد تم إمضاء الاتفاق سنة 2002، ويساهم في انجازه الشركات الآتية: Sonatrach (40%), Edison(20%), (Wintershall (15%), Eos Energia (10% Enel (15%) ، ويرفق هذا المشروع بخط كهربائي عالي التوتر يسمح للجزائر بتسويق الطاقة الكهربائية إلى أوروبا. و تقدر طاقة تصديره السنوية بحوالي 8 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، وبتكلفة انجازه بنحو 2 مليار أورو⁽³⁾.

أهمية المشروع الجديد (النعامة-أوروبا) في تأمين مستقبل إمدادات الطاقة نحو الاتحاد الأوروبي: من أهم مشاريع نقل الغاز الواعدة من الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي عبر بحر المتوسط، دون المرور بأراضي دولة أخرى ، خط غاز من ولاية النعامة بالجنوب الغربي باتجاه أوروبا ، و جرى تدشين هذا المشروع ، يوم 11 سبتمبر 2018 بالجزائر. و هو حاليا قيد الإنجاز. خصصت شركة "سون -اطراك" مبلغ 31.60 مليار دينار (ما يـعادل 280 مليون دولار)، لإنجاز مشروع نقل الغاز من بلدة القصدير بالنعامة نحو أوروبا⁽⁴⁾. و يعمل المشروع على

(1) روسيا اليوم، " المغرب والجزائر يتنافسان على نقل الغاز إلى أوروبا"، موقع قناة روسيا اليوم الرسمية، قسم مال و أعمال (2018-09-12)، متوفر على الرابط: <https://arabic.rt.com/business/969532>

2) Samuele Furfari, Op. Cit., pp. 57 – 65

3) Ibidem.

(4) أصوات مغاربية، "تفاصيل مشروع أنبوب جديد لنقل غاز الجزائر إلى أوروبا"، موقع أصوات مغاربية، نشر بتاريخ (13-09-2018)، متوفر على الرابط: <https://www.maghrebvoices.com/a/459687.html>

تدعيم قدرات أنبوب الغاز "ميدغاز" الرابط بين الجزائر وإسبانيا من خلال ربطه بأنبوب الغاز "بيدرو دوران فارال"، الذي يصل هذه الدولة الأوروبية مرورا بالمغرب ، و سيضخ المشروع نحو ملياري متر مكعب إضافية من الغاز على أساس سنوي في أنبوب "ميدغاز" ، وسيساهم في تموين أكثر مرونة للشركاء الأوروبيين، و لترتفع بذلك طاقة "ميدغاز" السنوية إلى 10 مليارات متر مكعب، ويمكن أن تبلغ 12.5 مليار متر مكعب سنويا مستقبلا، ما يعني أن الجزائر ستضخ المزيد من الغاز إلى إسبانيا مباشرة من بني صاف دون المرور بالأنبوب الذي يعبر الأراضي المغربية⁽¹⁾.

يمتد هذا الخط على مسافة 197 كيلومتر، تتخلله 9 وحدات للمراقبة، ومركز لوقف تدفق الغاز، وتتولى شركتان جزائريتان إنجاز المشروع، و تشير المعطيات إلى أن شركتي "كوسيدار" و "إيناك" الجزائريين، هما اللتان ستنفذان المشروع⁽²⁾.

قال المدير العام لشركة "سوناطراك"، "عبد المؤمن ولد قدور": "إن هذا المشروع سيتيح لمؤسسة "سوناطراك" أن تكون ضمن الشركات الخمس الكبرى في العالم خلال السنوات القليلة القادمة". و يعتبر المشروع من ضمن التحديات الكبرى التي تراهن عليها سوناطراك من خلال رؤية 2030. و قد جاء هذا المشروع بهدف الاستجابة للطلب الأوروبي المتزايد على الغاز الجزائري.

سيلتقي هذا الخط بخطين آخرين بإسبانيا، هما خط أنبوب الغاز الأورو - مغاربي، الذي يمر عبر المغرب، وخط "ميدغاز" القادم من الجنوب الجزائري، على أن ينقل الخط الجديد 4.5 مليار متر مكعب سنويا من الغاز الجزائري نحو أوروبا، مع حلول عام 2020 - وفق ما أعلنه المدير العام لشركة "سوناطراك"، في تدخله بمناسبة بدء أشغال المشروع⁽³⁾.

حسب "ولد قدور" من المتوقع أن يتم جلب الكميات الإضافية عبر أنبوب الغاز "بيدرو دوران فارال" الذي يصل إسبانيا عبر الأراضي المغربية، حيث ستجري إقامة وصلة في منطقة العريشة بتلسمان على الحدود المغربية، و بالتالي تجنب نقل الغاز عبر أراضي المغرب بعد تحويلها إلى هذه الوصلة بتلسمان⁽⁴⁾.

2- ليبيا و الفرص المستقبلية لتنويع إمدادات الطاقة الأوروبية.

بحسب إحصائيات وكالة الطاقة الدولية، تحتفظ ليبيا بأكبر احتياطي النفط بإفريقيا بنحو 48.4 مليار برميل ، مع تزايد إنتاج النفط الليبي، هناك أمل بأن يتحقق هدف البلاد المتمثل في إنتاج 1.6 مليون برميل في اليوم بحلول أوائل عام 2020. و تجدر الإشارة أن الإنتاج خلال سنة 2018 بلغ 1.2 مليون برميل في اليوم في بعض الأوقات⁽⁵⁾.

(1) روسيا اليوم، " المغرب والجزائر يتنافسان على نقل الغاز إلى أوروبا"، مرجع سبق ذكره.

(2) أصوات مغاربية، "تفاصيل مشروع أنبوب جديد لنقل غاز الجزائر إلى أوروبا"، مرجع سبق ذكره.

(3) المرجع نفسه

(4) روسيا اليوم، " المغرب والجزائر يتنافسان على نقل الغاز إلى أوروبا"، مرجع سبق ذكره.

(5) قناة 2018، "أراب نيوز": ليبيا ستكون نرويج شمال أفريقيا"، نشر بتاريخ (2018-10-23)، متوفر على الرابط:

[/https://www.218tv.net](https://www.218tv.net)

حسب تقرير قدمته صحيفة "أراب نيوز، الناطقة بالإنجليزية، فقد تمكنت المؤسسة الوطنية للنفط من إعادة فتح بعض حقول النفط الرئيسية عام 2018، ورفع إيرادات النفط والغاز في النصف الأول من العام إلى 13.6 مليار دولار، أي أكثر من عام 2017 بأكمله، من خلال عقد صفقات أمنية مع المجموعات المسلحة، بالرغم من حالة عدم الاستقرار التي تعيشها ليبيا سياسيا. هذا وتشير ورقة بحثية نشرت حول النفط الليبي مؤخرا جاء فيها: "إن الآثار الإيجابية المترتبة على اقتصاد ليبيا واسعة النطاق، نظرا للأهمية الحيوية لصادرات النفط إلى كل من الحسابات الجارية والحسابات المالية - فالنفط يشكل أكثر من 90% من عائدات الحكومة وعائدات التصدير، وأنه على الرغم من أن المزيد من الاضطرابات ذات الصلة بالأمن التي من المرجح أن تؤثر على الإنتاج، فقد أظهر قطاع النفط الليبي قدرة على التعافي في فترة زمنية قصيرة".

تمثل ليبيا، ثاني أكبر مورد للنفط في الاتحاد الأوروبي لسنة 2015، بنسبة بلغت 10% من إجمالي وارداته النفطية⁽¹⁾. و يعتبر إقليم فزان الشاسع في الجنوب الغربي من ليبيا، أحد أغنى الأقاليم بها، بحيث يمتلك إمكانات كامنة لضخ أكثر من 400,000 برميل من النفط الخام يوميا، إضافة إلى احتياطات هائلة من الغاز الطبيعي، يصدر معظمها إلى إيطاليا من خلال أنبوب السيل الأخضر الذي يمر تحت الماء إلى صقلية، لكن عملية الإنتاج فيه عرفت انقطاعا على مدى العامين الماضيين (2015-2016)، نتيجة تنامي دور المجموعات المسلحة في الشمال أغلق أنبوب النفط الخام الذي يربط الحقول بمحطات التصدير. إلى غاية مطلع العام 2017، بعد أن أعيد فتحه من جديد⁽²⁾.

تصدر ليبيا الغاز الطبيعي، نحو الاتحاد الأوروبي، عبر خط أنابيب السيل الأخضر (Green Stream) منذ 2004، يمتد هذا الخط على مسافة 520 كلم، و يربط ليبيا بإيطاليا عبر جزيرة صقلية، بلغت كلفته 7 مليار أورو، منها 3.7 على عاتق العملاق الإيطالي للغاز " ENI"، بطاقة تصدير تقدر بحوالي 8 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي الليبي، على مدار 24 سنة.⁽³⁾ هذا و يعتزم زيادة طاقته إلى 11 مليار متر مكعب في المستقبل⁽⁴⁾.

لضمان استمرار إمدادات الطاقة يعمل الاتحاد الأوروبي للحفاظ على استقرار الوضع السياسي بالمنطقة مستقبلا، من خلال العمل الدبلوماسي والدعم الملموس، يساعد الاتحاد الأوروبي على الانتقال السياسي في ليبيا نحو بلد مستقر وفعال⁽⁵⁾، ويدعم عمليات الإصلاح الاقتصادي كذلك، بالشكل الذي

1) Aigerim Ibrayeva, Dmitriy V. Sannikov & Others, Op.Cit, p. 154.

2) مجموعة الأزمات الدولية (النسخة العربية)، "كيف أصبح إقليم فزان الليبي أحد الحدود الجديدة لأوروبا"، تقرير الشرق الأوسط رقم 179، بروكسل، 31 جويلية 2017، ص ص 07-08.

3) Samuele Furfari, Op. Cit., pp. 57 – 65

4) «Eni and NOC Establish the Foundations For Future Joint Oil & Gas Development in Libya». Oil voice. 2007-10-17. Retrieved 2009-07-29.

5) European Commission, «EU-Libya relations», Factsheet on the relations between Libya and the European Union, European External Action Service, Official website of European Commission (24/09/2018), Available at: https://eeas.europa.eu/headquarters/headquarters-homepage_en/19163/EU-Libya%20relations

يؤمن البيئة المناسبة لنقل واردة الغاز نحوه عبر تأمين مناطق إنتاج و تصدير النفط و الغاز المصدر نحو الاتحاد الأوروبي.

فقد أدت سيطرة الحركات الجهادية التي تتقدمها داعش إلى استغلال هذه عوائد الموارد من النفط و الغاز في تقوية نفسها على صعيد الدعم المالي و كذلك العسكري، كما أدت سيطرتها على مناطق هامة في إنتاج النفط و الغاز إلى تغذية سوق النفط السوداء التي يديرها الجهاديون ، و هذا ما لا يخدم المصالح الأوروبية في المنطقة، و نتيجة لتزايد نشاط هذه الحركات تم إغلاق محطتي النفط الهريسييتين "راس لانوف" و "السيدة" ، بسبب التفجيرات. ووجودها التاريخي في ليبيا ، تنشط "إيني" الإيطالية في موقعين بحريين وفي الحقول البرية فـي "وفاء" و "الفيل" مع المؤسسة الوطنية الليبية للنفط ، التي تقرر وقف إنتاج النفط الخام بها ، في حالة زيادة الحوادث. و هنا نجد أن شركة "إيني" وقعت اتفاقيات لاستغلال الغاز و النفط الليبي حتى عام 2040. و تتركز الاحتياطات بشكل رئيسي في حوض سرت ، في شمال ليبيا ، حيث يقع مصنع تسييل البريقة. من هنا ، يربط خط أنابيب "السيلا الأخضر" التابع في جزء كبير منه لشركة "إيني" محطة ضغط "مليتة" للغاز إلى محطة الاستقبال في "جيلا" ، في صقلية، و يعتبر خط "السيلا الأخضر" القناة الوحيدة التي تزود إيطاليا ، المستفيدة المطلقة من الغاز الليبي⁽¹⁾.

على هذا الأساس يبقى الرهان و التحدي الرئيسي لضمان استقرار مستقبل إمدادات الطاقة من ليبيا هو إمكانية وصول الأطراف بالتعاون و التنسيق مع الاتحاد الأوروبي لتحقيق متطلبات الاستقرار السياسي المطلوب، و مواجهة خطر الحركات الجهادية، التي تعتبر مصدر التهديد الرئيسي لمناطق إنتاج النفط و الغاز، و بالتالي فإنها تتحكم بشكل رئيسي في عملية تصديره من عدمه نحو أوروبا.

أما بالنسبة للمغرب فهي الأخرى تدخل على خط الدول المغاربية المصدرة للطاقة نحو الاتحاد الأوروبي لكن بدرجة أقل، بحيث شرع المغرب، منذ سنوات، في القيام بخطوات عملية لاستغلال الاكتشافات الغازية في البلاد، والتي ستمكن من تزويد السوق المحلية، ثم التصدير نحو أوروبا، وهي الخطوة التي تتخوف منها الجزائر، في ظل التوقعات التي تشير إلى أن الغاز المغربي يمكن أن يشكل بديلا للاتفاقية التي تجمع أنبوب الغاز الجزائري مع أوروبا، والذي من المنتظر أن يصل إلى نهايته في سنة 2021. و على المدى البعيد، دخل المغرب في اتفاق تاريخي مع نيجيريا لإنشاء أنبوب ضخم يربط بين البلدين، والذي سيمتد على طول يناهز 5660 كيلومترا. ومن المنتظر أن يشيد هذا الأنبوب على عدة مراحل، ليلبي الحاجيات المتزايدة للبلدان التي سيعبر فيها وأوروبا، خلال الـ 25 سنة المقبلة⁽²⁾.

1) Federica Fanuli, « Libya, the risks for the energy security », Mediterranean affairs (FEB 19, 2015), Available at: <http://mediterraneanaffairs.com/libya-energy-security-isis/>

(2) روسيا اليوم، " المغرب والجزائر يتنافسان على نقل الغاز إلى أوروبا"، مرجع سبق ذكره.

3 آفاق استغلال الطاقة الشمسية بالصحراء الكبرى، و دورها في تنويع واردات الطاقة الأوروبية:

تحتوي منطقة شمال إفريقيا على مقومات هائلة من مصادر الطاقة الشمسية، لو استعملت بإمكانها أن تكفي كل احتياجات العالم من الطاقة، استنادا إلى عضو في مركز أبحاث فضائي بألمانيا السيد "هانس مولر" (Hans Muller Steingen): "إن استهلاك أوروبا من الطاقة يناهز 4000 تيراواط ساعي في السنة، وهذا الحجم هو مجرد 0.6% من الطاقة التي تضيع بسبب عدم استعمال أشعة الشمس التي تقع على الصحراء."، من المتوقع أن تكون الطاقة الشمسية المنفذ الأسلم لأوروبا لتحرير نفسها من التبعية للغاز الروسي، تجنب أسعار النفط الجنونية، و خطر الإشعاعات للنفايات النووية، و ثاني أكسيد الكربون المنبعث من محطات توليد الطاقة باستعمال الفحم الحجري⁽¹⁾.

مشروع "ديزيرتيك" (DESERTEC) لاستغلال الطاقة الشمسية بمنطقة الصحراء الكبرى:

بدأ تصور مشروع تزويد أوروبا بالطاقة الشمسية المتوفرة في منطقة الصحراء الكبرى يكتسب زخما كبيرا، بتكلفة تتجاوز 400 مليار أورو. ويقول المسؤولون عن "ديزيرتيك"، إن منطقة الصحراء الكبرى من الممكن أن تولد يوما ما 15% من احتياجات أوروبا من الكهرباء، ولكنهم يتوقعون أن تتقدم الخطة على مراحل صغيرة وإن إتمامها لن يكون قبل عام 2050، وسيكون مشروع "ديزيرتيك" وهو اسم أكثر مشروعات الطاقة الشمسية طموحا في العالم. وستجمع حقول من المرايا في الصحراء أشعة الشمس لغلي المياه لتشغيل محركات من أجل تزويد شبكة خالية من الكربون بالكهرباء تربط بين أوروبا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ومن نقاط الجذب بالنسبة لمؤسسي مشروع "ديزيرتيك"، أن الطاقة التي تتوفر في صحارى العالم في ست ساعات أكبر مما يستهلكه العالم خلال عام بأكمله. يذهب مؤيدو هذا المشروع من المؤسسات المالية و الصناعية أغلبها في ألمانيا، أنه سيجعل أوروبا في مقدمة المعركة ضد التغير المناخي و سيساعد شمال إفريقيا والدول الأوروبية على النمو مع الالتزام بالقيود المفروضة على انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري. و يحذر آخرون من عيوب عديدة بما في ذلك الأوضاع السياسية في دول المغرب العربي والعواصف الرملية في منطقة الصحراء الكبرى، و الخطر الذي يواجه سكان الصحراء إذا استخدمت مياههم في تنظيف المرايا الشمسية من الغبار. وهم يقولون إن تكنولوجيا الطاقة الشمسية المركزة التي يقوم عليها مشروع "ديزيرتيك" تتضمن تكاليف ومخاطر أكبر من المشاريع الأصغر نطاقا التي تعتمد على الخلايا الكهربائية الضوئية، التي تولد أغلب احتياجات أوروبا من الطاقة الشمسية في الوقت الحالي⁽²⁾.

كما نجد أن التكلفة الباهظة لمشاريع الطاقة الشمسية تبقى أكبر عائق أمام تحقيق الثروة الشمسية، و هذا مقارنة مع التكاليف الراهنة لاستخراج النفط والغاز، ومع ذلك "فإنه بحلول عام

(1) بشير شايب، مرجع سبق ذكره.

(2) موقع أخبار البيئة، "مشروع الطاقة الشمسية الأوروبي في الصحراء الكبرى معجزة أم سراب؟"، متوفر على الرابط:

<http://www.ajeal.net/eco/?p=725>

2020 يتنبأ الخبير الألماني "موليير" بأن سعر توليد الطاقة الكهربائية من خلال محطات شمسية حرارية سيكون معادل من حيث تكلفة الاستخراج الوقود المستخرج من الرسوبيات الطاقوية (الغاز والنفط)، وفي هذا السياق قامت الشركة الألمانية "ديزيرتيك" بإمضاء مذكرة تفاهم مع السلطات الجزائرية لمباشرة أشغال انجاز محطات توليد طاقة شمسية في الجزائر⁽¹⁾.

ثانيا: مكانة دول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بالنسبة لمستقبل أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي (نيجيريا كنموذج).

هناك ثلاث مميزات أساسية تحكم الطاقة بين أوروبا و دول إفريقيا في جنوب الصحراء الكبرى (أفريقيا السوداء) (*)⁽²⁾:

أولاً: تهتم أوروبا المعتمدة على الواردات بالإمدادات الأفريقية للمساعدة في تلبية احتياجاتها من النفط والغاز: تم توجيه 28% من صادرات النفط إلى دول الاتحاد الأوروبي في عام 2012، وهو ما يمثل 8% من واردات الاتحاد الأوروبي من النفط. بينما كان الغاز الطبيعي أقل، حيث لا تمثل دول إفريقيا في جنوب الصحراء سوى 01% من الإنتاج العالمي.

ثانياً: على الرغم من موارد الطاقة الهائلة في هذا السياق ، لا يزال العديد من الأفارقة يفتقرون إلى أشكال الطاقة النظيفة والميسورة التكلفة والحديثة ، و أصبحت الجهود المبذولة لمعالجة هذه المشكلة محورية في شراكة الطاقة بين الاتحاد الأوروبي وإفريقيا.

ثالثاً: يرتبط الأمر بأهمية التغيرات المناخية، ضمن أجندة العمل الأوروبية مع شركاءها الأفارقة، جاء هذا المستوى نتيجة لحث الاتحاد الأوروبي على تخفيض الكربون وتطوير الطاقة المتجددة في الخارج ، خاصة مع تزايد الشعور بالقلق لدى الحكومات الإفريقية بشأن تأثيرات تغير المناخ.

بالنسبة للمقومات الطاقوية لدول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لا تزال واحدة من أقل المناطق استكشافاً في العالم ، إلا أن العديد من اكتشافات النفط والغاز الجديدة ما زالت مستمرة ، و هذا ما يشكل حافز قوي للدول الكبرى و المتطورة للتوجه أكثر نحو القارة الإفريقية، و فتح استثماراتها في التنقيب و إنتاج الطاقة، بحيث نجد أن الولايات المتحدة و كذلك الصين، في ظل تراجع احتياطات

(1) بشير شايب، مرجع سبق ذكره.

(*) تطرقنا ضمن المبحث السابق لعرض مفصل حول مشروع نابوكو.

2) Stefan Bössner and Gerald Stang, « The EU and sub-Saharan Africa: An energy partnership? », European Union Institute for Security Studies , February 2014, p.01.

الفصل الرابع ————— مستقبل أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي: بين فرص الاستقلالية و استمرار التبعية الطاقوية لروسيا

النفط و الغاز في الشرق الأوسط و آسيا، صارت تجد في إفريقيا مركز جذب لها، بعدما كانت سابقا و تقليديا مجال نفوذ أوروبي خاصة فرنسا، كل هذه التطورات و في ظل تزايد الطلب الأوروبي على موارد الطاقة، أعادت أوروبا التفكير في وضع استراتيجيات جديدة تركز تموضعها في إفريقيا للاستفادة من ثرواتها و العمل على تصديرها لدعم و تطوير اقتصادياتها.

بالنسبة لخريطة توزيع الطاقة بين دول إفريقيا السوداء، نجد أن بلدان غرب ووسط أفريقيا تهيمن على إنتاج النفط ، حيث أنتجت نيجيريا و أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية و غينيا الاستوائية و غابون 92% من نفط دول إفريقيا جنوب الصحراء في عام 2012 ، و ستسمح الاكتشافات النفطية الأخيرة لأوغندا و إثيوبيا و مدغشقر و كينيا و النيجر ، بالانضمام إلى نادي منتجي النفط الإقليميين.

عندما يتعلق الأمر بالغاز الطبيعي، فإن نيجيريا هي اللاعب المسيطر في المنطقة: فهي رابع أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم في عام 2012. كما أن الاكتشافات الحديثة قبالة سواحل شرق أفريقيا (موزمبيق ، تنزانيا) التي تصل إلى 5 تريليونات متر مكعب من الغاز الطبيعي ، قد وضعت هذا الجزء من دول إفريقيا جنوب الصحراء على خريطة الغاز ، مع توقع بدء تصدير الغاز الطبيعي المسال بحلول عام 2020⁽¹⁾.

على الرغم من أن هذا الإنتاج الجديد يأتي داخل مجال الاستغلال ، إلا أن وكالة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA) تتوقع أن يمثل فقط 07 % من النمو في إنتاج الوقود السائل في العالم. و بحلول عام 2040 ، يأتي 75 % منها من نيجيريا و أنغولا مجتمعين. و على الرغم من أن هذا النمو سيكون محدودًا ، و لن يتم توجيه كل إنتاج النفط والغاز الجديد إلى العملاء الأوروبيين ، فإن زيادة الإنتاج تساعد على تحسين أمن الطاقة في الاتحاد الأوروبي عن طريق تحويل توازن العرض / الطلب العالمي وزيادة سيولة السوق ، وبالتالي الحد من ضيق السوق ومشاكل تقلبات هـ. كما نجد أن الاتحاد الأوروبي تعمل مع منتجي الطاقة لتطوير ظروف الاستثمار المواتية، وأطر السوق القوية و الفعالة، وبالتالي فإن الإدارة المالية للمنطقة ستكون مهمة لمصالح الطاقة في الاتحاد الأوروبي⁽²⁾.

1) Ibidem.

2) Ibid, pp. 01-02.

الدور المستقبلي لنيجيريا في تأمين إمدادات الغاز نحو الاتحاد الأوروبي:

خلال الفترة الممتدة من 2007-2013، كانت نيجيريا هي المنتج الوحيد في المنطقة المستهدف بالتركيز على الطاقة من برنامج المعونة التابع للاتحاد الأوروبي، والذي تضمن أمن الطاقة كجزء من المجال المركزي للتكامل التجاري والإقليمي⁽¹⁾.

في عام 2015، بلغت نسبة مساهمة نيجيريا في تزويد الاتحاد الأوروبي بحاجياته من النفط 8.4%، محتلة المرتبة الثالثة بعد روسيا و النرويج، بينما لم تتعدى مساهمتها في تزويد الاتحاد الأوروبي من الغاز نسبة 2.1% من إجمالي وارداته من الغاز (حسب يوروستات، ماي 2017)⁽²⁾، غير أن الطرفين عازمين على زيادة هذه الكمية مستقبلا.

مشروع الأنبوب الغازي العابر للصحراء / خط أنابيب الغاز العابر لأفريقيا (NIGAL):

يرى البعض أن هذا المشروع يعتبر الأكثر أهمية في المنطقة، و الذي من شأنه ترجيح الكفة أمام النقل الروسي، و تم التخطيط له ل يربط نيجيريا بالجزائر (مرورا بالنيجر) تجاه أوربا عبر مياه البحر المتوسط، و تعتزم شركتا الغاز المملوكتان للحكومتين النيجيرية و الجزائرية " أن أن بي سي" و " سوناطراك " بناء هذا الخط الذي تقدر طاقته بين 20 إلى 30 مليار متر مكعب من الغاز سنويا إلى أوروبا خاصة إلى اسبانيا و ايطاليا⁽³⁾، و يقدر طول هذا الأنبوب بحوالي 4128 كلم ، بكلفة تبلغ 12 مليار دولار. و في حالة إتمام انجاز هذا المشروع فمن الممكن أن يؤدي إلى إحداث توازن يقلل من ثقل الهيمنة الروسية على توريد الغاز نحو أوربا. فاستنادا إلى بعض تقارير الخبراء "أن الواردات الغازية من إفريقيا سترتفع بشكل متواصل ، و بح لول عـام 2020 ستتم كـن هذه الصادرات من بلوغ حجم موازي للواردات من روسيا"⁽⁴⁾.

إن المشروع ممكن التحقيق و ناجح من الناحية الاقتصادية. فلدى نيجيريا احتياطي ضخم من الغاز الطبيعي، لكن العقبة الوحيدة أمام تجسيده هي خطر الهجمات التخريبية. وعلى لسان خبير أمريكي في دراسات المدن المدعو "أبوك كونان": " أن هذا المشروع بمثابة بناء أنبوب غاز في أفغانستان، فمن الممكن أن يهاجم وينسف في أي لحظة "، و هذا ما حدث فعلا، فبعد أيام قليلة من الاتفاق الثلاثي بين الجزائر نيجيريا و النيجر لبدأ أشغال انجاز المشروع في جويلية 2009، هدّد

1) Ibid, p. 02.

2) European Commission, « European Union Energy in Figures (2017) », Op.Cit, p. 26.

3) بعاسو عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص 214.

4) بشير شايب، مرجع سبق ذكره.

الفصل الرابع ————— مستقبل أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي: بين فرص الاستقلالية و استمرار التبعية الطاقوية لروسيا

التنظيم الانفصالي المسلح المدعو حركة تحرير دلتا النيجر (MEND) بعرقلة سير الأشغال ، كما تعرف النيجر كذلك انتشار واسع للانفصاليين الطوارق ، وفي الجنوب الجزائري هناك احتمال تعرض المشروع لهجمات تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي ، وعليه فإن المشروع مشحون بتحديات أمنية تجعل من الاعتماد عليه محل شك و ريب في الأوساط الأوروبية ، لا سيما بعد استهداف محطة بعين أمناس في الجنوب الجزائري في شهر يناير 2013 من طرف مجموعة إرهابية متعددة الجنسيات⁽¹⁾.

في ختام هذا المبحث يمكن القول بأن البدائل و الخيارات الدولية بالنسبة لأمن الطاقة

الأوروبي، ستمنح الاتحاد الأوروبي هامش معتبر للتحرك، بعيدا عن هيمنة روسيا الطاقوية، و بهذا ستمكن من التخلص حتى و لو بشكل بطيء من تبعات خضوعها الطاقوي لروسيا، غير أن ما يمكن ملاحظته أنه بالرغم من تنوع هذه البدائل بين القارة الأمريكية و كذلك منطقة آسيا الوسطى و الشرق الأوسط وصولا إلى البديل الإفريقي، غير أنها تبقى محاطة بعدد كبير من التحديات، لن تسمح بتحقيق التنوع الفعلي لإمدادات الطاقة الأوروبية بعيدا عن روسيا على الأقل في المدى القريب أو المتوسط، فمن جهة ارتفاع تكاليف استخراج الغاز الصخري بأمريكا او القيود القانونية المفروضة على لاستغلال غاز بحر قزوين، او حتى ارتفاع تكلفة تشييد البنى التحتية لنقل الطاقة من إفريقيا او الشرق الأوسط، ستحول دون انطلاق المشاريع على المدى القريب، كما ان أوروبا و شركاءها مطالبين بتأمين مناطق إنتاج الطاقة و كذلك عبورها عبر نقاط ساخنة في إفريقيا أو الشرق الأوسط، و هذا ما سيكلف الكثير من الموارد المالية و العسكرية، و التي لا تتناسب و وضع أوروبا المالي بعد الأزمة الاقتصادية التي مازالت تعاني من انعكاساتها حتى اليوم.

(1) بشير شايب، "الأمن الطاقوي الأوروبي بين الجزائر و روسيا" و اللاعبين الجدد إلى أين؟"، موقع المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، نشر بتاريخ (2014-03-01)، متوفر على الرابط: <http://www.maspolitiques.com/ar/index.php/ar/260-> [algerierussie](http://www.algerierussie.com)

المبحث الرابع: السيناريوهات المستقبلية لأمن الطاقة للاتحاد الأوروبي في ظل الاستراتيجية الطاقوية الروسية.

صار الحديث عن أمن الطاقة بالنسبة للاتحاد الأوروبي أحد أكبر الهواجس المستقبلية بالنسبة لصناع القرار أو لدى الشعوب الأوروبية على حد سواء، و مرد هذا التخوف يعود إلى مؤشرات الوضع الطاقوي العام الداخلي لدى دول الاتحاد الأوروبي، فالتراجع المستمر في الاحتياطات المحلية لدى الدول الغنية كبريطانيا و هولندا و الدانمارك و بولندا، فضلا عن قلتها بالأصل، كذلك تراجع القدرات الإنتاجية، كل هذا يقابله ارتفاع في معدلات الاستهلاك و الطلب العام على الطاقة، جعل قضية أمن الطاقة و مستقبله ضمن أولويات الأجندة المحلية و الخارجية لمؤسسات الاتحاد الأوروبي، خاصة مع ارتفاع حدة تبعيته الطاقوية لروسيا، التت لا يتم الوثوق بها كشريك يمكن الاعتماد عليه بشكل مستمر، بل تعتبر هذه الوضعية مشكلة رئيسية، و تزداد القناعة لدى الأوروبيين و في اعتبار روسيا كتهديد لأمنهم الطاقوي (الأمنة) أكثر منها مصدر لتكريسه و استقراره، خاصة مع تجدد الأزمات الطاقوية في أوكرانيا، من هذا المنطلق تكمن معضلة أمن الطاقة الأوروبي، الذي يواجه مشاكل معقدة، و صعوبة في تفعيل بدائل أخرى إقليمية أو دولية تكون واقعية، مقبولة و متاحة، و من هذا المنطلق -كما سبق و ذكرنا آنفا- عمل الاتحاد الأوروبي و في سعيه لتعزيز إمدادات الطاقة، و تقليص حجم تبعيته الطاقوية ل روسيا، باللجوء لوضع خطط و بدائل على المستوى المحلي و الإقليمي و كذلك الدولي، ناقش فيها أهم البدائل من مختلف الدوائر، التي يمكن أن تكون بديلا للطاقة الروسية، و كذلك مصدرا لتزويده بالطاقة في ظل تزايد الطلب العالمي على الطاقة في الأسواق العالمية، التي تعرف مزاحمة قوية خاصة من طرف القوى الاقتصادية الناشئة كالصين و الهند و كذلك البرازيل، إلى جانب الولايات المتحدة.

في ظل هذه المعطيات، إذا يواجه الاتحاد الأوروبي سيناريوهات(*) متعددة، محتملة لمستقبل أمنه الطاقوي، تتراوح بين ثلاث اتجاهات رئيسية، تتمثل في:

- 1 - استمرار الوضع القائم (سيناريو خطي)، و ترتبط إمكانية تحقيقه أكثر بالمستقبل المباشر أو القريب.
- 2 - حدوث تغييرات نوعية، تتضمن إستراتيجيات يحقق من خلالها الاتحاد الأوروبي أهدافه في تقليص تبعيته الطاقوية لروسيا (سيناريو إصلاحي)، و ترتبط إمكانية تحقيق هذا السيناريو أكثر بالمستقبل المتوسط أو البعيد غير المنظور.

(*) يقصد بالسيناريو: وصفا لوضع مستقبلي ممكن أو محتمل أو مرغوب فيه، مع توضيح لملامح المسار، أو للمسارات التي يمكن أن تؤدي إلى هذا الوضع المستقبلي المحتمل، و ذلك انطلاقا من الوضع الراهن، أو من وضع أولي مفترض (أنظر: مالك عبد الله محمد المهدي، ماهية مفهوم ودلالات الدراسات المستقبلية، فيفري 2013)، ليتبين بأن الهدف من صياغة سيناريوهات حول وضع معين، إنما ينحصر في محاولات صياغة افتراضية لما يمكن أن يكون عليه الوضع مستقبلا، بناء على معطيات تقدمها الحالة الراهنة، مع ما تطرحه من نقاط ضعف و قوة تؤثر لاحتمالات تكون أقرب للحدوث (حسين بوقارة)، للاطلاع أكثر على الجانب الاصطلاحي و المفاهيمي للسيناريو ارجع إلى: (حسين بوقارة، الاستشراف في العلاقات الدولية: مقاربة منهجية، مجلة العلوم الإنسانية. جامعة منتوري. قسنطينة. عدد 21. جوان 2004. ص ص 194 - 195).

3 حدوث تحول راديكالي في العلاقات الطاقوية بين الطرفين (سيناريو راديكالي) سواء باتجاه التآزم و التصعيد أكثر في علاقتهما، أو اتجاه الانفراج و التقارب، و ما لذلك من انعكاسات على واقع أمن الطاقة الأوروبي بالإيجاب او السلب، كذلك على غرار السيناريو الثاني، ترتبط إمكانية تحقيقه أكثر بالمستقبل المتوسط أو البعيد غير المنظور.

المطلب الأول: السيناريو الخطي: استمرار الوضع القائم (روسيا كمورد رئيسي و مهيمن للطاقة نحو الاتحاد الأوروبي).

يقوم السيناريو الخطي على افتراض سيطرة الوضع الحالي و بقاءه، وهذا يستلزم استمرار نوعية ونسبة المتغيرات التي تتحكم في الوضع الراهن للظاهرة، وهنا يتعلق الأمر بعملية إسقاط خطي لاتجاه وصورة الظاهرة في الحاضر على المستقبل⁽¹⁾.

للإشارة فإمكانية تحقق هذا السيناريو ستكون نسبيا في حدود المستقبل المباشر أو القريب، بالنظر للقرائن و المؤشرات المتوفرة، التي تتضمن سياسات راهنة قد تمتد للمستقبل القريب، و إمكانية حدوث تغييرات نوعية في سياسة الطاقة الأوروبية أمر مستبعد في حدود العشر سنوات القادمة.

بالاستناد إلى هذا المفهوم و التصور، و بالرجوع لراهن العلاقات الطاقوية بين روسيا و الاتحاد الأوروبي، يمكن القول أن الاتحاد الأوروبي سيستمر في الاعتماد بشكل كبير على روسيا لتلبية الطلب الهائل و المتزايد على إمدادات النفط والغاز. وبالنظر إلى الموارد الهيدروكربونية الضخمة المتوفرة في روسيا و عامل القرب الجغرافي ، فمن المرتقب أن يدوم الاعتماد المتبادل بين الاتحاد الأوروبي وروسيا في المستقبل القريب، و قد تمتد لسنوات قادمة أبعد، قد تصل إلى المدى المتوسط سنة 2035⁽²⁾ حسب التقديرات الرسمية و غير الرسمية ، ومع ذلك، فهذا لا ينفي إمكانية توسيع مجال التعاون في مجال الطاقة مع منتجي النفط والغاز في المحيط الإقليمي و الدولي، بالشكل الذي سيساهم في تنويع واردات الطاقة للاتحاد الأوروبي، لكن بنسب ضئيلة مقارنة بحجم الطاقة التي ستستمر في استيرادها من روسيا.

يمكن دعم هذا السيناريو الخطي، بالانطلاق من الوضع القائم في علاقة الطرفين الطاقوية -التي وقفنا عليها آنفا-، و أيضا مؤشرات انتاج و استهلاك و كذلك استيراد الطاقة لدى الاتحاد الأوروبي، في المقابل تحليل مضمون سياسة الطاقة الروسية تجاه الاتحاد الأوروبي، و هذا سيساعدنا

(1) حسين بوقارة، ظاهرة التكامل بين التصورات النظرية و واقع العلاقات الدولية (الجزائر: دار لمسة، ط1. 2017)، ص 153.
(2) Gawdat Bahgat, «The geopolitics of energy: Europe and North Africa», The Journal of North African Studies , Volume 15, 2010, Available at: <https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/13629380902731975?journalCode=fnas20>

الفصل الرابع ————— مستقبل أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي: بين فرص الاستقلالية و استمرار التبعية الطاقوية لروسيا

على وضع تصور مستقبلي يميل إلى استمرار الوضع على حاله، وذلك بالاستناد على جملة من المؤشرات، نلخصها فيما يلي:

أولاً: على المستوى المحلي: يتضمن هذا المستوى عدد من المؤشرات التي يمكن أن تكون منطلق في بناء سيناريو الاستمرارية:

✓ يشير إسقاط السيناريو الخطي في الاتحاد الأوروبي إلى أنه في ظل استمرار انخفاض الإنتاج المحلي و كذلك حجم الاحتياطات، و حتى إذا تم تنفيذ السياسات المعتمدة بشكل كامل، و الهادفة إلى تنويع و زيادة المصادر المحلية للطاقة، باعتماد حزمة إنتاج الطاقات المتجددة ، فإن اتجاه زيادة الاعتماد على الاستيراد في الاتحاد الأوروبي لن يتغير. وسيستمر الاعتماد على واردات الوقود الأحفوري في الزيادة في السنوات القادمة من أجل التعويض عن انخفاض الإنتاج المحلي ، على الرغم من الانخفاض المتوازي في الطلب على هذه الموارد، والأمر الأكثر إثارة للاهتمام هو أن اتجاه الاعتماد على الواردات هذا لا يزال قائماً حتى عام 2030، حتى في حالة إطار سياسة المناخ لسنة 2030 ، على الرغم من سياسات الطاقة والمناخ القوية المفترضة التي تؤدي إلى إزالة الكربون في عام 2050⁽¹⁾.

✓ على الرغم من أن كلا من الطاقة المتجددة والطاقة النووية هما أسرع مصادر الطاقة نمواً من حيث الإنتاج، بمعدل نمو سنوي يبلغ 2.5%، فلا يزال الوقود الأحفوري هو المصدر الأساسي الذي سيغطي نحو 80% من استهلاك العالم من الطاقة بحلول عام 2040⁽²⁾، و تشير التقديرات -التي سبق و أن ذكرناها-، إلى أنه في عام 2015 ، كانت مصادر الطاقة المتجددة مسؤولة عن أكثر من الربع (26.2%) من إجمالي إنتاج الاتحاد الأوروبي للطاقة الأولية⁽³⁾، و في سنة 2016 بلغ الإنتاج الأولي للطاقة المتجددة داخل الاتحاد الأوروبي 211 مليون طن من النفط المكافئ⁽⁴⁾، لكن هذا لن يساهم بجزء كبير في التعويض أو التقليل من واردات الغاز الروسي، و هذا ما أكدته -كما ذكرنا آنفاً- " كاتيا يافيمافا" بقولها: "أن الغاز الطبيعي المسال والغاز الروسي سيظلان المصدران الرئيسيان لتلبية الطلب في الاتحاد الأوروبي حتى عام 2030".

✓ اقترحت مؤسسات الاتحاد الأوروبي و دعت الدول الأعضاء إلى ضرورة العمل على خلق سوق طاقوية داخلية موحدة، لكن هذا لن يتحقق دون إجراء عمليات تجديد و خلق بني تحتية جديدة، فالمزيد من المنشآت الطاقوية من شأنها أن تعزز قدرة نقل الطاقة و تسهيل انتقالها من مصادر أخرى كالنرويج عبر مشروع البوابة الشمالية، أيضا سيسمح تطوير منشآت

¹⁾ European Commission, «In-depth study of European Energy Security», Op.Cit, p. 93.

(2) مصطفى علوي، " خريطة جديدة: تحولات أمن الطاقة ومستقبل العلاقات الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص 10.

³⁾ European Commission, « European Union Energy in Figures (2017) », Op.Cit, p.36.

⁴⁾ European Commission, « Renewable energy statistics», (Data extracted in January 2018), Op.Cit.

البنية التحتية الخاصة بنقل الطاقة بسهولة ضخ الطاقة في أسواق الدول الأعضاء، لمواجهة أي تذبذب ظرفي في إمدادات الطاقة⁽¹⁾، لكن تحقيق هذا الأمر يحتاج ضخ أموال وإقامة استثمارات ضخمة، ما يرجح بأن الدول الأوروبية لن تكون مستعدة في المدى القريب ان تفعل مثل هذه المشاريع بسبب مخلفات الأزمة المالية، و هذا ما يجعل حظوظ تخلصها او تقليلها من التبعية الطاقوية لروسيا أمر مستبعد و غير واقعي، كما أن فكرة إنشاء إتحاد للطاقة مازالت رهينة السياسات الوطنية للدول، التي لم تصل بعد لوضع صياغة مشتركة لتفعيل مشروع السوق الأوروبي الموحد للطاقة، بالرغم من المجهودات المبذولة ضمن هذا السياق من طرف مؤسسات الاتحاد الأوروبي.

ثانياً: على المستوى الإقليمي: يتضمن هذا المستوى عدد من المؤشرات، التي يمكن أن تكون منطلق في بناء سيناريو الاستمرارية:

✓ أهم مؤشر ضمن هذا المستوى يتعلق بتوجه الطرفان الأوروبي و الروسي في الحفاظ على حالة الاستقرار في علاقاتهم الطاقوية، ويظهر هذا خاصة بعد أزمة القرم سنة 2014، فالبرغم من توتر علاقاتهم سياسياً، لم تلجأ روسيا إلى قطع الإمدادات بشكل مباشر او كلي عن أوكرانيا، ما سيؤدي إلى تذبذب الإمدادات نحو أوروبا، بالرغم من العقوبات التي لجأت إليها عدد من دول الاتحاد الأوروبي مجارة للسياسة الأمريكية، غير أن هذا لم يفقد أو يقلل من وتيرة العلاقات الطاقوية بين الطرفين، و يمكن القول أن حالة الاعتماد المتبادل التي تحكم هذه العلاقة هي التي ستجعل من استمرار الأوضاع على حالها، فكل من روسيا و الاتحاد الأوروبي يدرك تماماً أهمية كل طرف للآخر، فلا روسيا من مصلحتها أن تقلل من الإمدادات نحو أوروبا بالشكل الذي يؤثر على إيراداتها المالية التي تعتبر حاسمة في دعم مختلف القطاعات الداخلية بروسيا و استمرار حالة التوازن لاقتصادها، ولا الاتحاد الأوروبي من مصلحته أن يصعد اللهجة ضد روسيا، بالشكل الذي قد يستفزها للقيام بإجراءات ردعية قد تؤثر على تراجع و تذبذب إمدادات الغاز بصفة خاصة، لذلك نجد أنه بالرغم من الخلافات السياسية الناجمة عن أزمة ضم جزيرة القرم لروسيا، ومع استمرار العقوبات الاقتصادية ضد روسيا، غير أن الطرفين و بالرغم من تسجيل تراجع ضئيل في الإمدادات، غير أنهما تمكنا من تجاوز و عزل هذه الخلافات عن واقع التبادل الطاقوي بينهما، و برزت براغماتية بوتين في هذا الصدد، بحيث نجد أنه استغل العديد من المناسبات لطمأنة شركائه الأوروبيين بعدم عزم روسيا او التفكير في قطع إمدادات الغاز نحو أوروبا.

(1) إف. ستيفن لارابي و آخرون ، مرجع سبق ذكره، ص 38.

✓ اكتسبت النرويج على مدى العقدين الماضيين مركزاً مستقراً و استراتيجياً كمصدر للغاز نحو الاتحاد الأوروبي⁽¹⁾ ، و هذا ما سيؤهلها لتكون قادرة على مساعدة دول الاتحاد الأوروبي في معالجة بعض جوانب العجز المتعلقة بقضية الإمدادات الطاقوية، من خلال مشروع البوابة الشمالية، الذي يدعمه الاتحاد الأوروبي بشدة، باعتباره أكثر البدائل الإقليمية المتاحة، بحكم التقارب الجغرافي و كذلك كون النرويج مصدراً موثوقاً للطاقة أكثر من روسيا، و يعتبر هذا المشروع خطوة هامة في بناء سوق غاز أوروبية وإقليمية داخلية أكثر مرونة⁽²⁾. و لكن لتأمين نجاح مشروع البوابة الشمالية يتحتم على دول الاتحاد خاصة في وسط و شرق الاتحاد الأوروبي، تسريع عملية تطوير و تجديد و خلق منشآت جديدة خاصة بشبكات نقل و تخزين و تحويل الغاز القادم من النرويج، و هذا ما سيكلف الكثير من الأموال و الموارد، التي يبقى عملية رصدتها صعبة في ظل الأزمة المالية التي تعاني منها أوروبا، كما أن هناك تخوف لدى الاتحاد الأوروبي من قدرة النرويج على الاستمرار في تزويده بالغاز مستقبلاً بسبب تضاؤل احتياطات الغاز و تراجعها داخل النرويج ، حيث تشير التقديرات إلى أن احتياطياتها من الغاز الطبيعي ستتنضب في غضون ثلاثة عقود، وأن إنتاجها من النفط قد تخطى أوجه الجيولوجي و ينتجه نحو الانحدار⁽³⁾، لذلك نجد أن التعامل مع النرويج كبديل للغاز الروسي أمر فيه نوع من المبالغة، فعلا لا يمكن نفي الدور الذي تقوم به النرويج في إمدادات الغاز و النفط للاتحاد الأوروبي، و بهذا فهي تدعم بالفعل هدف الاتحاد الأوروبي المتمثل في زيادة تنويع مصادر إمدادات الغاز، لكن لن يساهم هذا في تغيير النسب المعتمدة على روسيا بشكل أكبر على الأقل في المستقبل القريب و المتوسط، روسيا تزود سنوياً الاتحاد الأوروبي بحوالي 161 مليار متر مكعب أي 34% من احتياجاته الغازية⁽⁴⁾، بينما مشروع البوابة الشمالية بأكمله مصمم لجلب فقط 10 مليار متر مكعب من الغاز النرويجي.

✓ أما بالنسبة للنفط و الغاز البديل من أذربيجان، الذي يظل من أكثر البدائل التي يراهن عليها الاتحاد الأوروبي لكسر هيمنة روسيا الطاقوية على الاتحاد الأوروبي، من خلال خط أنابيب ممر الغاز الجنوبي يسعى الاتحاد إلى تأمين المزيد من إمدادات الغاز من مصدر موثوق، و كذلك بنفس الدرجة يسعى إلى تقليل اعتماده على الغاز الروسي، وسيكون بمقدور الاتحاد الأوروبي استعاضة الغاز الروسي (في حالة قطع الإمدادات حتى ولو نسبياً)، عبر خط أنابيب الغاز الطبيعي "العابر للأناضول" الذي يمثل الشق التركي من مشروع ممر الغاز الجنوبي، بحيث سيسمح بنقل سنوياً 16 مليار متر مكعب من الغاز من أذربيجان إلى تركيا

1) The Polish Institute of International Affairs, « Could Norway Be The Key To Europe's Energy Security? », (2017) , Op.Cit.

2) Ibid.

(3) بعاسو عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص 214.

(4) فريدريك ويليام إنغ달، مرجع سبق ذكره.

(6 مليار متر مكعب) ثم إلى أوروبا (10 مليارات متر مكعب)⁽¹⁾ و من المتوقع أن تصل المرحلة الثانية من "شاه دنيز" إلى 16 مليار متر مكعب بحلول عامي 2024 و 2025، حيث ستنتقل الغاز إلى دول الاتحاد الأوروبي بما في ذلك اليونان وبلغاريا وإيطاليا اعتباراً من عام 2020⁽²⁾.

لكن يواجه خيار الغاز الأذربيجاني خطر أن تمارس "غازبروم" قوتها الضخمة واحتياطاتها الغازية الوفيرة لشن حرب أسعار على الغاز الأذربيجاني. فـشركة "غازبروم" يمكن من الناحية النظرية أن تقدم كميات كبيرة من الغاز الطبيعي دون تكلفة إلى البنية التحتية العابرة عبر تركيا واليونان لمجرد منع الغاز الأذربيجاني وأي غاز آخر من الوصول إلى السوق الأوروبية⁽³⁾ (أنطونيا كوليباسانو). هذا ما قد يحد من دور مشروع ممر الغاز الجنوبي في تعويض الغاز الروسي أو التقليل منه بالنسبة للاتحاد الأوروبي، و يجعل الوضع على حاله دون إدخال أي تغييرات جوهرية على واقع استمرار هيمنة روسيا على إمدادات الطاقة نحو الاتحاد الأوروبي.

ثالثاً: على المستوى الدولي: يتضمن هذا المستوى عدد من المؤشرات، التي يمكن أن تكون منطلق في

بناء سيناريو الاستمرارية:

- ✓ بالنسبة للبدائل التي يعتمد عليها الاتحاد الأوروبي على مستوى البيئة الدولية، نجدها تحمل مؤشرات لخدمة هدف الاتحاد الأوروبي في التنويع بعيداً عن روسيا، غير أن أغلبها يواجه تحديات ذات طبيعة متعددة، تقنية، قانونية و سياسية، جعلت إمكانية تعويضها للغاز و النفط الروسي أمر يشتمل على نوع من التعقيد و الصعوبة.
- ✓ بالنسبة للغاز الصخري الأمريكي يبقى بديلاً وارداً و مهماً للغاز الروسي، لكن هذا البديل سيكون متاحاً على المدى البعيد، فمن جهة ارتفاع تكلفة استخراجها، و كذلك نقله ليصبح قابل للاستهلاك داخل الاتحاد الأوروبي، عكس كلفة الحصول على الغاز و النفط المنخفضة من روسيا، هذا ما يرشح استمرار الاتحاد الأوروبي في استغلال موارد الطاقة الأحفورية القادمة من روسيا، مع إمكانية اللجوء إلى الغاز الصخري، في مرحلة لاحقة في حالة ما نجحت المفاوضات بين الولايات المتحدة وأوروبا في نقل تكنولوجيا استخراج الغاز الصخري داخل الاتحاد، و الذي يمكن أن يكون في المتناول من حيث السعر ليصبح قابلاً للاستهلاك في مختلف القطاعات، لكن يبقى سعره محل نقاش خاصة وأن الغاز الطبيعي مرشح ليبقى منخفض التكلفة، إذا تم استكشافه في مناطق أخرى كإفريقيا أو آسيا الوسطى، كما يواجه استخدام الغاز

1) Isabel Gorst, Op.Cit. 21.

(2) فريدريك و بيليام إنغدال، مرجع سبق ذكره.

(3) المرجع نفسه.

الصخري مشكلة تتعلق بمدى تطابقه مع التشريعات الأوروبية فيما يتعلق بمعايير الطاقة النظيفة، فمزال هناك جدل كبير بين دول الاتحاد حول مدى مشروعية استخدامه بسبب الآثار البيئية غير المرغوبة، و التي تتنافى مع المقاربة الأوروبية لأمن الطاقة، و في حال اتجهت الدول الأوروبية أكثر إلى عدم الاتفاق على طرح مشترك في استغلال هذا المورد - وهذا هو المرجح في الوقت الراهن و المستقبل القريب و المتوسط-، يبقى احتمال استمرار التبعية الطاقوية لروسيا هو المسيطر على المشهد الطاقوي في أوروبا.

✓ على مستوى آخر يواجه البديل من آسيا الوسطى و بحر قزوين مشاكل ذات طبيعة قانونية - كما سبق الذكر- حول أحقية و ملكية الدول المطلة على حوض قزوين في استغلال ثرواته، و بالتالي القدرة على استغلالها و تصديرها نحو أوروبا عائقا أمام إمكانية تفعيل البدائل من منطقة آسيا الوسطى، وبالتالي تبقى مشاريع نقل الطاقة مرهونة بهذا الوضع و الجدل القائم، أضف إلى ذلك فالوضعية المالية للدول الأوروبية لن تسمح لها بدعم مشاريع الاستثمار في قطاع الطاقة داخل دول آسيا الوسطى، التي تعاني من عدم توفرها على البنية اللازمة لاستخراج الطاقة و نقلها، وهذا ما يجعل هذه العملية بعيدة نوعا ما بسبب هذه المشاكل المادية و المالية التي تعاني منها عديد دول الاتحاد الأوروبي.

✓ من جهة أخرى نجد أن وضع روسيا الحالي يجعلها تسيطر على أغلب شبكات نقل الطاقة من آسيا الوسطى نحو أوروبا، و يؤهلها لتبقى طرفا فاعلا لنقل الطاقة في المستقبل، خاصة و أنها تعمل على تكريس هذا الوضع و عرقلة أي مشاريع بديلة لنقل طاقة المنطقة خارج الأراضي الروسية، بحيث تلجأ إلى الدبلوماسية عبر نسج اتفاقيات ثنائية مع دول المنطقة لاستيراد الغاز و النفط و إعادة تصديره، و في مستوى آخر تمارس روسيا ضغوطا سياسية و مساومات مع قادة المنطقة لإعطائها أفضلية في قضايا الطاقة على حساب الاتحاد الأوروبي، و يعتبر خط أنابيب العابر لبحر قزوين و كذلك خط باكو تبليسي جيهان و كذلك نابوكو، اهم أنابيب نقل الطاقة المنافسة لروسيا.

إذا من خلال ما تم التطرق إليه ضمن هذا السيناريو يبدو أن فرص الاتحاد الأوروبي في التخلص أو حتى التقليل من التبعية الطاقوية لروسيا تبقى ضئيلة، بل و تكاد تكون منعدمة، في ظل غياب بدائل عملية و فعالة، قادرة على تزويد أوروبا بحاجياتها المتزايدة من الطاقة، لتغطية طلب مختلف القطاعات خاصة الصناعية منها، كل هذا يجعل التفكير في التخلي على إمدادات الغاز من روسيا بسبب بعض الدعوات لسياسية التي ترى في روسيا تهديدا للغرب، أمر غير وارد، و غير عقلاني بالنظر إلى حجم الأضرار التي قد يسببها قرار من هذا القبيل، و كان لبولندا تجربة في سعيها لتتنوع إمدادات الطاقة من روسيا سنة 2017، و استبدالها باستيراد الغاز من الولايات المتحدة، أين كانت مضطرة إلى أن تدفع زيادة بنسبة 50% لتسلم الغاز الطبيعي من الولايات المتحدة مقارنة مع

الفصل الرابع ————— مستقبل أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي: بين فرص الاستقلالية و استمرار التبعية الطاقوية لروسيا

الغاز الروسي⁽¹⁾، فاستيراد الغاز الطبيعي من الولايات المتحدة الأمريكية أكثر كلفة بكثير من استيراد الغاز الروسي عبر الأنابيب، بسبب تكلفة الناقلات الخاصّة للغاز الطبيعي المـسال، و قد ينطبق الأمر نفسه عند الحديث عن مصادر أخرى من الشرق الأوسط أو آسيا الوسطى.

لذلك و حسب الباحثة "كاتيا يافيمافا" فالتقديرات تشير إلى أنه لن يكون هناك أي خط أنابيب كبير على النطاق الإقليمي أو الدولي ، خارج أنابيب إمدادات الطاقة الروسية، قبل عام 2025 ، وسوف يكون الغاز الروسي منافساً لمصادر أخرى في سوق الاتحاد الأوروبي بأسعار مركزية، وخلصت إلى أن الغاز الطبيعي المسال والغاز الروسي سيظلان المصدران الرئيسيان لتلبية الطلب في الاتحاد الأوروبي حتى عام 2030. و لن يتوفر أي غاز غير روسي هام للاتحاد الأوروبي قبل عام 2025، وسوف يظل الغاز الروسي منافساً لمصادر أخرى في الاتحاد الأوروبي⁽²⁾.

أضف لذلك فروسيا بالرغم من أنها استخدمت سلاح الطاقة في سياستها الخارجية عدة مرات ضد أوكرانيا و كذلك دول أخرى من البلطيق أو أوروبا الشرقية، غير أنها و بحكم أهمية واردات النفط و الغاز بالنسبة لاقتصادها لن تغامر باللجوء إلى استخدامها مرة أخرى بشكل مستمر ، بل إن روسيا ستستغل حالة التوتر التي تعرفها العلاقات بين أوروبا و الولايات المتحدة مع "دونالد ترامب" على صعيد العلاقات الاقتصادية أو السياسية ، في تحقيق تقارب، قد تحقق من خلاله مكاسب كبيرة لتقطع الطريق أمام الغاز الصخري الأمريكي الذي يمكن أن يمثل بديلاً للغاز الروسي مستقبلاً.

المطلب الثاني: السيناريو الإصلاحى: نحو مزيد من استقلالية أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي عن مخاطر التبعية و الهيمنة الروسية.

ينطلق السيناريو الإصلاحى أو كما يسمى كذلك بالتفاؤلى، من افتراض حدوث تغييرات وإصلاحات على الوضعية الحالية للظاهرة موضوع الدراسة، حيث قد تحدث هذه الإصلاحات ترتيباً جديداً في أهمية و نوعية المتغيرات المتحكمة في تطور الظاهرة، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى تحسن في اتجاه الظاهرة بل و يسمح ببلوغ أهداف كانت تبدو بعيدة التحقيق في الوقت الحالى للظاهرة⁽³⁾.

من خلال هذا المفهوم يمكن المقاربة للسيناريو الإصلاحى من خلال احتمال دخول تعديلات و تحسينات كمية و نوعية على أبرز المتغيرات الكلية و الجزئية المتحكمة في تطور أمن الطاقة الأوروبى في ظل تحدي تبعيته المفرطة لروسيا، و عليه سيعرف أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي ازدهار من حيث مصادر تحقيقه و تراجع حدة تهديداته.

(1) فريدريك ويليام إنغدال، مرجع سبق ذكره.

(2) Koen RADEMAEKERS & others, Op.Cit, p.08 .

(3) حسين بوقارة، "الاستشراف في العلاقات الدولية: مقاربة منهجية"، (في:مجلة العلوم الإنسانية. جامعة منتوري، قسنطينة، العدد 21. جوان 2004)، ص 194.

بالتالي نجد أن هذا المسار يتعلق بقدرة الاتحاد الأوروبي وفق تطوير آليات العمل المشترك محليا و كذلك إقليميا، بالإضافة لتفعيل البدائل المتاحة دوليا لتكون مصادر موثوقة للطاقة، وبالتالي يمكن الاعتماد عليها في التخلي أو خفض نسبة الاعتماد على استيراد الطاقة من روسيا، و كذلك تضمن لها هذه الخيارات القدرة على التكيف و تجاوز أزمات قطع إمدادات النفط و الغاز الروسيين، دون ان يتم تعطيل سير القطاعات المعتمدة على الطاقة.

ترتبط إمكانية تحقق هذا السيناريو زمنيا في حدود المستقبل المتوسط أو الغير منظور (البعيد) ، نظرا لوجود الكثير من المؤشرات التي توحى بإمكانية حدوث هذا التغير، عبر تفعيل الاستراتيجيات البديلة لأمن الطاقة الأوروبي محليا كانت أم إقليمية و دولية، لكن عبر فترة زمنية تتراوح بين العشرين و الخمسين سنة المقبلة.

على ضوء هذا، يمكن تلخيص مؤشرات هذا السيناريو من خلال النقاط التالية:

أولا: على المستوى المحلي: يتضمن هذا المستوى عدد من التعديلات و التحسينات التي مست أبرز المتغيرات المتحكمة في أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي، في ظل سياسات الطاقة الروسية، أهمها:

✓ ستتمكن دول الاتحاد الأوروبي من خلق آليات عملية تكفل لهم العمل المشترك التوافقي في صياغة إستراتيجية طاقوية داخلية موحدة، و متجانسة تعكس مصالح كل الدول، دون أي تمايز، تكرر كذلك مبدأ تضامن الطاقة الذي يقضي بتزويد الدول التي تعاني من نقص في تخزين او إنتاج الطاقة بما يلزمها، بشكل يسمح بتحقيق التوازن في التزود بالطاقة بين دول الاتحاد الأوروبي.

✓ حتى وقت قريب ، كانت سياسة الدول الأعضاء على صعيد السياسات الطاقوية تطغى عليها الفردية، و لم تكن هناك الأدوات المناسبة للإجراءات الجماعية موجودة. ومع ذلك ، فإن تنفيذ معاهدة لشبونة سيشهد تحسينين جديدين في هذا المجال، سيكون لهم أثر إيجابي في إحداث التغيير من النهج و العمل الفردي نحو العمل الجماعي المشترك، عبر تكريس آليات "مبدأ التضامن" ، في حالة ما ظهرت صعوبات في توريد منتجات طاقوية معينة، و هذا ما يتم تطويره دوريا، و كل هذا سيعزز أمن الطاقة الأوروبي من خلال:

-ضمان أداء سوق الطاقة.

-ضمان أمن إمدادات الطاقة في الاتحاد، مع تعزيز كفاءة الطاقة وتوفيرها و تطوير

أشكال الطاقة الجديدة والمتجددة.

-تعزيز الربط البيئي لشبكات الطاقة⁽¹⁾.

1) Erik Landström, «EU – Russia Energy Scenarios to 2025, Energy Security and Political Risk Management», (Lund University, Department of Political Science, 2009), p.17 .

✓ بناء على هذا، سيتم تفعيل مشروع اتحاد الطاقة الذي سيجعل الطاقة أكثر أمـاناً، و تكون ميسورة التكلفة و كذلك مستدامة، و سيسهل التدفق الحر للطاقة عبر الحدود، بين دول الاتحاد الأوروبي.

✓ ستساهم السوق الأوروبية الموحدة للغاز والكهرباء، في خفض الأسعار و تحسين أمن الإمدادات و تعزيز القدرة التنافسية للمتدخلين في سوق الطاقة، و سيكون لها أيضا انعكاسات إيجابية على حماية البيئة، و ترى المفوضية الأوروبية أن الاستجابة للتحديات الطاقوية، تتطلب مقاربة جماعية تسمح لجميع الدول الأعضاء بالدفاع عن مصالحهم في مجال الطاقة، و أن إبرام المزيد من الاتفاقيات الطاقوية بشكل ثنائي بين دولة عضو في الاتحاد الأوروبي و مورد أجنبي للطاقة، من شأنه أن يضعف موقف الاتحاد الأوروبي في التفاوض و المناورة بصوت واحد في المسائل الطاقوية مع جيرانه الأغنياء بالطاقة. ناهيك عن أن أغلب الدول الأعضاء لا تملك سواقا داخلية كافية، و لا وسائل ضغط تمكنها من فرض شروطها حول العقود و الأسعار و الآجال. لذلك أصبح التضامن الأوروبي مسألة ملحة، لضمان مستقبل مستقر مزدهر و أكثر نجاعة لأمن الطاقة الأوروبي⁽¹⁾.

✓ يوجد عدد من الخيارات تتعلق بتجديد و تطوير البنى التحتية لنقل و تخزين الطاقة، متوسطة إلى طويلة الأجل لصالح دول الاتحاد الأوروبي خاصة منها في شرق و وسط أوروبا، للحد من تأثرها بقطع الغاز الروسي. و تشير دراسة معهد أوكسفورد لدراسات الطاقة –السالفة الذكر- إلى أن محطات الغاز الطبيعي المسال المقرر بناؤها في ليتوانيا و بولندا خلال الفترة من 2015 إلى 2030 ستجعل توريد الغاز الطبيعي المسال إلى منطقة البلطيق أمرا ممكنا، مما يؤدي إلى تقليل اعتمادها على الغاز الروسي، و إن كان بتكاليف أعلى⁽²⁾. كما تظهر دراسة المفوضية الأوروبية –السالفة الذكر كذلك- قدرة التدابير التعاونية للاتحاد الأوروبي على الحد بشكل كبير من تأثير القطع قصير الأجل على هذه الدول الأعضاء في لاتحاد الأوروبي الأكثر تأثرا، بعدما يتم استكمال إنجاز شبكات نقل الطاقة و محطات تحويلها، وفق البرنامج المسطر من طرف الشبكة الأوروبية مشغلي أنظمة التحويل الخاصة بالغاز "The European Network of Transmission System Operators for Gas / ENTSO-G"⁽³⁾.

✓ يتوقع ضمن هذا السيناريو أن إنتاج و استخراج الطاقات المتجددة و كذلك البديلة من زيت الديزل و الطاقة النووية، سيحدث تغيير نوعي في مزيج الطاقة ضمن نظام الطاقة الأوروبي، فكما سبق و ذكرنا، تحظى الطاقات المتجددة بأعلى نسبة ضمن إنتاج الطاقة الكلي في الاتحاد الأوروبي، و مع تضافر الجهود و التقيد أكثر بحزم الطاقة و المناخ لسنة 2030

(1) عبد الجليل بعاسو،، مرجع سبق ذكره، ص 169.

2) Dickel, Ralf, & others, Op.Cit, p. 40.

(3) إف. ستيفن لارابي و آخرون ، مرجع سبق ذكره، ص 45.

- و 2050، ستمكن دول الاتحاد الأوروبي من تحقيق كفاءة طاقة تقلل من الاعتماد على الطاقة، و بالتالي إمكانية تقليص حجم الواردات من الخارج خاصة الأحفورية التقليدية، و في مستوى ثاني ستحقق هدف الطاقة النظيفة و الخضراء.
- ✓ يمكن اللجوء إلى الاستعاضة بزيت الوقود (الديزل) عن الغاز الطبيعي في التدفئة و توفير الماء الساخن. فعلى سبيل المثال، أدركت فنلندا هذا ، وصممت محطات تدفئة للمقاطعات تعمل بكلا النوعين من الوقود، بحيث أن تبديل الوقود في تلك المحطات قد يؤدي إلى خفض الطلب الكلي على الغاز الطبيعي بنسبة 3.6 %، ما يبلغ 17 مليار متر مكعب تقريبا و 15 % من الواردات من روسيا⁽¹⁾.
- ✓ بناء على استهلاك قطاع الصناعة في 2004 لزيت الوقود، الذي تم استبداله منذ ذلك الوقت بالغاز الطبيعي، تضع دراسة معهد أوكسفورد لدراسات الطاقة حدا نظريا أعلى للاستهلاك الصناعي والتجاري للغاز الطبيعي يبلغ 27 مليار متر مكعب، والذي يمكن أن يتم الاستعاضة عنه بزيت الوقود في حالة الانقطاع في إمدادات الغاز⁽²⁾.
- ✓ من هذا المنطلق المبني على فكرة الفعالية و الكفاءة الطاقوية، أوضحت المفوضية الأوروبية بأن الهدف المنشود يتعدى هدف توفير الطاقة بنسبة 25 % التي كانت مطلوبة لتحقيق خفض بنسبة 40 % من الانبعاثات الحراري بحلول 2030،
- ✓ سيعتمد السياق المستقبلي لأمن إمدادات الغاز الطبيعي جزئياً على مستوى الطلب. وبالنظر إلى المستقبل ، تتنبأ توقعات الطاقة العالمية الصادرة عن وكالة الطاقة الدولية بأن الطلب على الغاز في الاتحاد الأوروبي سيبقى ثابتاً ، لكنه سوف يبدأ في الانخفاض بعد عام 2025 ، و ذلك بفضل ارتفاع كفاءة الاستخدام النهائي و تطبيق تقنيات نزع الكربون و استخدامها في إمدادات الكهرباء. و سيؤدي انخفاض الطلب على الغاز إلى تقليل الاعتماد على الواردات من الخارج و خاصة من روسيا⁽³⁾.
- ✓ ستعجه دول الاتحاد الأوروبي أكثر لصياغة سياسة طاقوية خارجية مشتركة، نظرا لأهميتها و ثقلها في عمليات التفاوض من الفواعل الطاقوية في الخارج، و ستواصل المفوضية الأوروبية ممارسة الضغط و الإقناع للدول الأعضاء على ضرورة التخلي عن المنهج الانفرادي في التعاطي مع قضايا الطاقة ، و هذا ما سيساعد على وضع أسس إستراتيجية أوروبية جديدة للطاقة، لتأمين حاجيات الاتحاد وإعطاء صورة للنموذج الاقتصادي الأوروبي الناجح، و الذي بات مهددا في ظل التقلبات الاقتصادية التي يمر عليها اغلب دول

(1) المرجع نفسه، ص 40.

2) Dickel, Ralf, & others, Op.Cit, p. 01.

3) Koen Rademaekers & others, Op.Cit, p.07

الاتحاد. حيث أصبحت الدعوة إلى توحيد الخطاب في المسائل الطاقوية مطلباً ملحا لمواجهة التحديات التي فرضتها الأزمات المتوالية⁽¹⁾.

ثانياً: على المستوى الإقليمي: يتضمن هذا المستوى عدد من التعديلات و التحسينات التي مست أبرز المتغيرات المحكمة في أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي ضمن سياقاته الإقليمية الأوروبية، بحيث يتجه الوضع نحو التحسن بعدما تم تحديد سياسة واضحة للتعامل مع النرويج و كذلك أذربيجان فيما يخص تنويع إمدادات الطاقة، و يتضمن هذا السيناريو المؤشرات التالية:

✓ وفق النظرة الأوروبية يتم التعامل مع إمدادات الطاقة من النرويج، و كذلك أذربيجان باعتبارها أكثر أماناً و استقراراً بالنسبة لأمن الاتحاد الأوروبي الطاقوي مقارنة بتلك القادمة بروسيا، و على هذا الأساس تعتبر النرويج و أذربيجان من أهم البدائل المستقبلية المعول عليها لتنويع إمدادات الطاقة الأوروبية على المستوى الإقليمي ، و فعلاً هناك بعض القضايا و الحثيات الراهنة التي تحمل في طياتها مؤشرات تجعل أمن الطاقة الأوروبي أكثر أماناً بعد تطوير الشراكة الطاقوية مع هذه الأطراف، خاصة النرويج، و في المستقبل ستكون هذه الأطراف مرشحة للتقليل على الأقل من حدة التبعية المفرطة لروسيا، بحيث نجد أن النرويج و عبر مشروع البوابة الشمالية مع بولندا، لن تكفي بنقل الغاز إلى بولندا بل ستكون محطة لنقله عبر بولندا لباقي الدول الأوروبية خاصة في شرق و وسط أوروبا، و ما يزيد من مصداقية هذا الطرح أن النرويج بالإضافة إلى ما تتمتع به من قدرات إنتاجية في الوقت الراهن، تشير التقديرات الرسمية في النرويج، إلى أن أكثر من 30 % من موارد الغاز النرويجية غير مستغلة في المنطقة الشمالية. و ستدفع استثمارات جديدة في هذه المناطق في الشمال لاستكشاف حقول الغاز و البدء في استغلالها، بالشكل الذي قد ساعد مستقبلاً في تكريس أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي بصفة أكبر، و سيكون بهذا بإمكان النرويج الاستمرار في توصيل الطاقة إلى أوروبا لعقود قادمة ، ولعب دور محوري في إزاحة ثقل الغاز الروسي من خريطة الطاقة للاتحاد الأوروبي، و بالتالي تخليصه من مخاطر قطع الإمدادات أو الخضوع مستقبلاً للضغوط السياسية و الأمنية التي تمارسها روسيا من خلال اللجوء إلى استخدام الطاقة كأداة و سلاح في علاقتها مع الأوروبيين.

✓ ستساهم عضوية أذربيجان المستقبلية في اتحاد الطاقة في حل مشاكل أمن الطاقة الأوروبية بشكل محسوس، من خلال بناء و تطوير محطات الطاقة البديلة ، وتنويع قطاع الطاقة في البلاد. كما أن بناء و تطوير صناعة الطاقة المتجددة و البديلة يمثل أولوية بالنسبة لأذربيجان

1) Kristina Notz, Op.Cit, pp. 2 – 13.

ويمكن للاتحاد الأوروبي أن يكون شريكا جيدا، كرائد في العالم في هذا القطاع. و عمليا هناك أدريجان اتفاقات بين أدريجان مع بعض الشركات الأوروبية في قطاع الطاقة البديلة⁽¹⁾.
✓ تعتبر أدريجان أقوى المنافسين المستقبليين لروسيا على صعيد إمدادات نحو أوروبا، و ذلك من خلال خط أنابيب الغاز "باكو - تبليسي - جيهان" لنقل ليس فقط الغاز الأذرى ولكن اللغازقي والتركماني أيضاً إلى ميناء جيهان التركي ومنه إلى أوروبا ، خاصة بعدما توصلت دول حوض قزوين إلى اتفاق مبدئي مرشح ليكون الإطار القانوني الجديد، الذي سيوفر الرضية التوافقية للبدء في استغلال ثروات بحر قزوين، و ربطها عبر أنبوب العابر لبحر قزوين القادم من تركمنستان، ليتصل بخط الأنابيب باكو تبليسي جيهان، ليصل بعدها إلى أوروبا عبر خط الأنابيب العابر للأدرياتيكى نحو اليونان ثم يستقر في إيطاليا ، و هو حاليا قيد الإنجاز، و من المتوقع أن يتم البدء بتشغيله في 2020. و هذا ما سيزيد من الكميات التي ستضخ عبره نحو أوروبا، و التي قدرت دون الغاز القادم من تركمنستان بحوالي 16 مليار متر مكعب تضخ كل سنة، ليعطي أوروبا منفذا آخر في طريقها للتححرر من الهيمنة الطاقوية الروسية.

✓ ضمن أهداف سياسة الاتحاد الأوروبية للجوار، نجد أن مشروع مجتمع الطاقة سيساعد كذلك على ربط أسواق الطاقة للاتحاد الأوروبي بأسواق الطاقة بالدول المجاورة له، و على هذا الأساس يعمل الاتحاد الأوروبي على دمج الدول المجاورة في سوق الطاقة الداخلي. فللمزيج الواسع من مصادر الطاقة والتنوع في الموردين وطرق النقل وآليات النقل يلعب دورا هاما في تأمين إمدادات الطاقة بسلاسة أكبر⁽²⁾. كما نجد أن الاتحاد الأوروبي يعمل على تكثيف عملياته المتعلقة بتعزيز الترابط مع الغاز في أوروبا الوسطى والشرقية . و هذا من شأنه أن يساعد على تسهيل اتصالات التدفق العكسي وخطوط أنابيب الغاز بين مختلف جهات الاتحاد الأوروبي، و ستكون أسواق أوروبا الجنوبية والشرقية مترابطة مع بقية الاتحاد الأوروبي⁽³⁾.

ثالثا: على المستوى الدولي: يتضمن هذا المستوى عدد من التعديلات و الإضافات المحتملة المرشحة لإحداث تغييرات في العوامل و المتغيرات المتحركة في أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي ضمن سياقاته الدولية، بحيث يتجه الوضع نحو التحسن بعدما نجح الاتحاد الأوروبي في نسج علاقة متعددة و متنوعة، ضمن عدة دوائر دولية تشمل الولايات المتحدة الأمريكية و كذلك منطقة آسيا الوسطى و الشرق الأوسط، وصولا إلى إبرام صفقات مهمة و واعدة مع دول إفريقيا بشمالها و جنوبها، و يتضمن هذا السيناريو على المستوى الدولي المؤشرات التالية:

1) Rovshan Jamalov & Tahmasib Alizada, Op.Cit, p-p.12 -13.

2) Lana Dreyer and Gerald Stang, Op.Cit, p 04.

3) Ibidem.

✓ نجح الاتحاد الأوروبي إلى حد بعيد في تطبيق سياسة التنويع بالنسبة لمصادر الطاقة الدولية بعيدا عن روسيا، و صار لديه القدرة خاصة على استيراد المزيد من الغاز الطبيعي المسال. معدل استخدام البنية التحتية الحالية لإعادة التحويل في الاتحاد الأوروبي منخفض (23% في عام 2016) ، ومع الاستثمار الجديد في قدرة تسييل الغاز الطبيعي المسال (بشكل رئيسي في الولايات المتحدة وأستراليا وقطر) التي ستدخل حيز التشغيل في السنوات القليلة القادمة ، سيكون هناك الكثير من الغاز الطبيعي المسال المتاح في الأسواق العالمية . وهذا يؤدي إلى زيادة مرونة في الوجهات و يساعد على إبرام عقود طاقوية قصيرة الأجل في شراء الغاز الطبيعي المسال ، عكس نظيرتها الحالية خاصة مع "غاز بروم" التي تتميز بطول مدتها، ما يجعل دول الاتحاد الأوروبي معرضة أكثر للضغوطات التي قد تمارس من طرف روسيا بسبب ارتباط أوروبا طويل الأجل، و الذي يعيق تحركها، و يخلق حساسية كبيرة و خضوع أوروبي لمصادر الطاقة الروسية، و هذا الوضع الجديد سيسمح بجذب عملاء جدد، و يجعل من الغاز الطبيعي المسال بديلا أكثر مرونة مما كان عليه سابقا. و ستساهم زيادة الاستثمارات في محطات إعادة التحويل، و دعم البنية التحتية ، و الوصول إلى العديد من البلدان المصدرة الدولية في التخفيف من خطر الاعتماد و التبعية للواردات الروسية خاصة من الغاز الطبيعي⁽¹⁾.

✓ تشير التقديرات أن تطور و زيادة الاكتشافات و التنقيب و استغلال حقول الغاز الصخري الأمريكي ستحدث ثورة في سوق الغاز العالمي، ما يجعل الغاز متوفر بشكل كبير قادر على استيعاب طلبات الاتحاد الأوروبي مستقبلا، أضف لذلك فالاتحاد نفسه يعرف نقاش واسع حول إمكانية الانطلاق في استغلال حقول الغاز الصخري الأوروبية بالاعتماد على التقنية الأمريكية، و هذا ما سيؤدي حتى ولو نسبيا إلى رفع معدلات الإنتاج الداخلية، و يساهم بالتالي في تقليل حدة التبعية للغاز الروسي.

✓ ستكفل إستراتيجية الشراكة الجديدة للاتحاد الأوروبي نحو دول آسيا الوسطى ، القائمة على دعم دول المنطقة في تطوير البنى التحتية لاستخراج الغاز و النفط، في زيادة وارداته الطاقوية نحو الاتحاد الأوروبي، كما ان إمكانية انطلاق نقل الغاز و عبر أنبوب العابر لبحر قزوين صارت أكثر قربا، خاصة بعد التطور الإيجابي بعد اللقاء في كازاخستان أوت 2018، والذي أفضى إلى اتفاق بشأن تسوية طرق الاستغلال القانوني لحوض بحر قزوين بين الدول المطلة عليه، ما سيكون له أثر إيجابي حول تسريع عملية إنشاء خطوط النقل الطاقة و كذلك زيادة كميات الغاز التي ستضخ في أنبوب "ممر الغاز الجنوبي" عبر أذربيجان ، و التي تقدر بين 30 إلى 40 مليار متر مكعب من الغاز سنويا، ستصل إلى أسواق الاتحاد الأوروبي من خلال مسار مباشر (عبر أراضي أذربيجان وجورجيا وتركيا) ، مما يعني أن العرض لن يشمل شبكة خط أنابيب من شركة

¹⁾ Koen RADEMAEKERS & others, Op.Cit, p.07

"غازبروم" الروسية الاحتكارية⁽¹⁾. و سيسمح ضخ الغاز التركماني عبر هذا الأنبوب من الساحل التركماني على بحر قزوين إلى أذربيجان، بزيادة قدرات خط الأنابيب الذي يمر عبر البحر الأدرياتيكي (TAP) و خط أنابيب الأناضول (TANAP)-المذكورين آنفاً - ، من خلال الانضمام إلى ممر الغاز الجنوبي⁽²⁾.

✓ بالنسبة للشرق الأوسط هو الآخر يحمل مؤشرات مستقبلية إيجابية بالنسبة لأمن الطاقة الأوروبي، فبعد الاتفاق و التقارب التاريخي بين إيران و أوروبا، سيسمح هذا الوضع الجديد باستفادة هذا الأخير من الغاز و النفط الإيراني بشكل أكثر مرونة، من خلال مشروع " الطريق الجنوبي " (Southern Route)، الذي يعتمد على نقل الطاقة برية، من شرق بحر قزوين، عبر إيران، إلى تركيا وصولاً إلى الاتحاد الأوروبي⁽³⁾، و تضمن اتفاق بين الطرفين ضخ استثمارات جديدة من شأنها ان تضاعف حجم الغاز المنقول عبر هذا الخط لأنه بهندسته الحالية لا يسمح بنقل كميات كبيرة من الغاز، لذلك سيتم مستقبلاً تعزيه بناء خطوط إضافية، من شأنها ان تزيد من كميات الضخ بشكل أكبر، و سيساهم اعتماد الاتحاد الأوروبي على الغاز الإيراني في التقليل من الاعتماد على إمدادات الطاقة الروسية. و من ناحية أخرى سيساعد دول آسيا الوسطى في تسويق و تصدير الغاز و النفط بأريحية أكبر، مع إمكانية بيع نفطهم وغازهم عبر موانئ الخليج الفارسي⁽⁴⁾.

✓ كما نجد ضمن هذا السيناريو، ان لإسرائيل دور محتمل كبير في تزويد أوروبا بحاجياتها من الغاز، و تجسيد أهداف الاتحاد الأوروبي في تطبيق سياسة التنويع، فبعد اكتمال الاتفاق مع قبرص لنقل الغاز المكتشف في حقول المتوسط، عبر خط "أنابيب شرق المتوسط"، و قد ظهر توجه قوي داخل الاتحاد الأوروبي يدعم خط أنابيب شرق المتوسط الإسرائيلي كبديل لخط أنابيب (نورد ستريم 2) الروسي. و سيتم إكمال خط الأنابيب هذا بحلول عام 2025، لنقل ما يصل إلى حوالي 16 مليار متر مكعب من الغاز سنوياً إلى اليونان وغيرها من أسواق الاتحاد الأوروبي. و سيكون أحد أطول أنابيب نقل الغاز تحت الماء⁽⁵⁾. و لهذا المشروع أهمية كبيرة سيساعد على.

✓ بالنسبة لقطر ومنطقة الخليج تعتبر كذلك مصدر تفاؤل كبير لقادة الاتحاد الأوروبي، فقطر تحتوي على احتياطات ضخمة من الغاز، و مع احتمال توجه النزاع في سوريا نحو الانفراج، ستزيد فرص نقل الغاز القطري عبر سوريا ثم تركيا وصولاً إلى الاتحاد الأوروبي، ليشكل بذلك بديلاً مثالياً للغاز الروسي.

1) azernew, Op.Cit

2) كارينا فايزولينيا، مرجع سبق ذكره، ص 04.

3) Aigerim Ibrayeva, Dmitriy V. Sannikov & Others, Op.Cit, p. 157.

4) Ibid, p.p 158-157.

5) فريدريك ويليام إنغدال ، مرجع سبق ذكره.

✓ تعتبر كذلك القارة الإفريقية مصدر جذب كبير لقادة الاتحاد الأوروبي، فالجزائر التي تحتل المرتبة الثالثة في تزويد أوروبا بالغاز بعد روسيا و النرويج، مرشحة ليزداد دورها و حصتها في تزويد الاتحاد الأوروبي بالغاز، خاصة بعد اكتمال إنجاز الخط الجديد من النعامة نحو الاتحاد الأوروبي عبر مياه البحر المتوسط، و الذي تم تدشينه 11 سبتمبر 2018، إضافة إلى الجزائر نجد أن ليبيا هي الأخرى تشكل مصدر استقرار مستقبلي مهم لأمن الطاقة الأوروبي، بحيث يشتمل حوض سرت ، في شمال ليبيا ، احتياطات هائلة، وقعت بخصوص استغلالها شركة "إيني" الإيطالية عقدا يمتد إلى غاية 2040، لتباشر في عملية الاستخراج ثم التصدير عبر خط أنابيب "السيل الأخضر". أيضا تمثل نيجيريا مشروعا مستقبليا رائدا ضمن مشاريع الطاقة البديلة لأمن الطاقة الأوروبي، مع مشروع الأنبوب الغازي العابر للصحراء (NIGAL)، و الذي يرى فيه البعض المشروع الأكثر أهمية في المنطقة، و من شأنه ترجيح الكفة أم ام الثقل الروسي، و تقدر طاقته بين 20 إلى 30 مليار متر مكعب من الغاز سنويا إلى أوروبا خاصة نحو اسبانيا و ايطاليا⁽¹⁾، تشتمل كذلك إفريقيا على آفاق مستقبلية واسعة لاستغلال طاقتها الشمسية في منطقة الصحراء الكبرى، بحيث شرع الاتحاد الأوروبي في فتح استثمارات ضخمة مع دول المنطقة للاستثمار في حقول الطاقة الشمسية، خاصة مشروع "ديزيرتيك" (DESERTEC) الألماني، و تتعدّد آمال كبيرة في المستقبل البعيد على الدور الذي يمكن ان تلعبه الطاقة الشمسية في تزويد أوروبا بحاجياتها من الطاقة.

من خلال ما تم التطرق له ضمن هذا السيناريو، يمكن القول أن الاتحاد الأوروبي خطى خطوات كبيرة نحو هدفه في تنويع وارداته الطاقوية بعيدا عن روسيا، وتمكن من خلق شبكة واسعة من التفاعلات التي ستكون مرشحة لتلعب دورا موازيا للدور الروسي في تزويده بالطاقة اللازمة له، و من خلال النظر إلى الاتحاد الأوروبي ككل، يتبين من خلال هذه الاستراتيجيات البديلة و ما تنتيحه من خيارات، أن الاتحاد الأوروبي يمتلك القدرة على تعويض القطع الكامل لواردات الغاز الطبيعي القادمة من روسيا، فغي الحالة التي يتم فيها تفعيل هذه المشاريع و تسريع عملية تنفيذها. و من بين هذه الإجراءات الأكثر أهمية نجد زيادة صادرات الغاز الطبيعي المسال وتقليل استهلاك الغاز الطبيعي في توليد الكهرباء. فضلا عن ذلك، سوف تس اهم الاستعاضة عن الغاز

(1) بعاسو عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص 214.

الفصل الرابع ————— مستقبل أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي: بين فرص الاستقلالية و استمرار التبعية الطاقوية لروسيا

الطبيعي بوقود الزيت في الاستعمالات الصناعية أو إيقاف الصناعات التي تعتمد على الغاز الطبيعي، إذا تطلب الأمر ذلك، إسهاما كبيرا لسد الثغرة في الإمدادات (1)، أضف إلى ذلك فمشروع أنابيب نقل الطاقة التي يعتزم الانتهاء من تشييدها ستلعب دورا كبيرا في تحقيق الاكتفاء الأوروبي بعيدا عن مصادر الطاقة من روسيا، خاصة عبر خط أنابيب الغاز الطبيعي العابر للأناضول، والذي من المفترض أن يتم الانتهاء من أشغاله و دخوله خط التشغيل مع انتهاء سنة 2019(2)، و يبين الجدول التالي تصور افتراضي لما يمكن ان يحققه الاتحاد الأوروبي مستقبلا من خلال البدائل المتاحة له محليا إقليميا و دوليا، في تحقيق الاستقلالية عن واردات الغاز الروسية البالغة 110 مليار متر مكعب سنويا.

الجدول (22): ردود فعل الاتحاد الأوروبي في التعاطي مع قطع الصادرات الروسية للغاز الطبيعي.

المصدر	الكمية (بالمليار متر مكعب)
خط أنابيب الغاز الطبيعي العابر للأناضول "Trans-Anatolian" (ابتداءً من 2019)	10
الواردات المتزايدة من الغاز الطبيعي المسال	43
الاستعاضة بزيوت الوقود في منشآت التدفئة المحلية	17
الاستعاضة بزيوت الوقود في الاستخدامات التجارية والصناعية	27
الاستعاضة بمصادر الكهرباء الأخرى	50
الحد الأقصى النظري	147
الواردات الروسية	110
الفارق	37

المصدر: إف. ستيفن لارابي و آخرون، روسيا و الغرب بعد الأزمة الأوكرانية - أوجه الضعف الأوروبية جراء الضغوط الروسية، (كاليفورنيا- الولايات المتحدة الأمريكية: مؤسسة راند / RAND)، ط 1، 2017)، ص 42.

(1) إف. ستيفن لارابي و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 38.

2) Samuele Furfari, Op. Cit, p.p. 174 – 176.

الفصل الرابع ————— مستقبل أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي: بين فرص الاستقلالية و استمرار التبعية الطاقوية لروسيا

المطلب الثالث: السيناريو الراديكالي: بين اتجاه تصعيد الصراع و تكريس المزيد من التبعية، و اتجاه التعاون و التنسيق و الاندماج وإقامة شراكة طاقوية إستراتيجية.

يصنف هذا السيناريو على أنه الأكثر صعوبة من حيث إجراءات و خطوات بنائه و تحديد أبرز معالمه، و لكن احتمالات وقوعه ضعيفة للغاية⁽¹⁾، يتم الاعتماد في هذا السيناريو على حدوث تحولات راديكالية عميقة في المحيط الداخلي والخارجي للظاهرة، وهي المتغيرات التي تحدث تمزقا أو قطيعة مع المسارات و الاتجاهات السابقة للظاهرة، إذ يقوم هذا النوع من السيناريوهات على التطورات الفجائية التي قد تطرأ على بيئة الظاهرة، وفي هذه الحالة تؤخذ بعين الاعتبار المتغيرات قليلة الاحتمال، لكنها عندما تحدث فإنها تغير المسار العام للظاهرة تغييرا جذريا⁽²⁾. سواءا بشقه باتجاه التفاوضي أو التفاوضي.

من هذا المنطلق إذا افترضنا حدوث تحول جذري على الوضع الحالي لأمن الطاقة للاتحاد الأوروبي في ظل الاستراتيجية الطاقوية الروسية، نجد أن مستقبل الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي في ظل سياسات الطاقة الروسية، بناء على المؤشرات و القضايا الراهنة، سيتجه نحو ثلاثة مسارات أساسية:

- **المسار الأول:** يفترض فشل ذريع لكل الاستراتيجيات و المشاريع البديلة للاتحاد الأوروبي للطاقة الروسية، أين يتجه أمن الطاقة الأوروبي نحو مزيد من التدهور، و تكريس ما يكرس أكبر لتبعية الطاقوية لروسيا.
- **المسار الثاني:** يفترض ارتفاع حدة التصعيد و الصراع بين الطرفين، بسبب قضايا سياسية و أمنية، أين تزيد احتمالية لجوء روسيا لاستخدام سلاح قطع الإمدادات عن أوروبا، بشكل نسبي أو كلي و مستمر، خاصة إذا تمكن روسيا من إيجاد أسواق بديلة لمنتجاتها الطاقوية كالسوق الآسيوي و الصيني بالتحديد، و هنا تزيد إمكانية اتجاه الطرفين نحو التصعيد العسكري مع تراجع اللغة الحوار و الدبلوماسية.
- **المسار الثالث:** يتضمن تغيرات راديكالية تتضمن مؤشرات إيجابية بالنسبة لأمن الطاقة الأوروبي، من خلال تحسن علاقة الطرفين، و اتجاههم أكثر نحو التنسيق و التعاون و التقارب، مع إمكانية الاندماج الاقتصادي، الذي يسفر عن وضع أسس شراكة طاقوية إستراتيجية، تكون فيها روسيا مصدر رئيسي لاستقرار و تكريس امن الطاقة للاتحاد الأوروبي.

(1) حسين بوقارة، ظاهرة التكامل بين التصورات النظرية و واقع العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 168.

(2) حسين بوقارة، "الاستشراف في العلاقات الدولية: مقاربة منهجية"، مرجع سبق ذكره، ص 194.

ترتبط إمكانية تحقق هذا السيناريو عبر مساراته الثلاثة في حدود المستقبل المتوسط أو الغير منظور (البعيد)، على غرار السيناريو الإصلاحي، نظرا لوجود الكثير من القرائن و المؤشرات التي توحي بإمكانية حدوث تغيرات جذرية في نمط العلاقات الروسية الأوروبية، بما فيها علاقات الطاقة، لكن هذا التحول سيحتاج لفترة زمنية طويلة نوعيا قد تمتد لأكثر من خمسين سنة المقبلة.

أولا- المسار الأول (تشاؤمي):

يتضمن هذا المسار جملة من المؤشرات التي تعكس مدى التراجع و التدهور الذي يمكن ان يبلغه أمن الطاقة الأوروبي، جراء فشل بدائله المقترحة، مقابل تزايد نفوذ و هيمنة روسيا على الطاقة داخل الاتحاد الأوروبي، ما يكرس تبعيته بشكل أكبر:

1- على المستوى المحلي: يتضمن هذا المستوى عدد من التعديلات و الإضافات المحتملة المرشحة لإحداث تغييرات في العوامل و المتغيرات المتحكمة في أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي ضمن سياقاته المحلية، بحيث يتجه الوضع نحو مزيد من التراجع و عدم الاستقرار، و ضمن هذا المستوى نجد عدد من المؤشرات التي تدل على ذلك:

✓ النزعة الوطنية و مبدأ وطنية الطاقة يهدد العمل الأوروبي المشترك على صعيد الطاقة، محليا أو خارجيا، هذا ما جعل فكرة إنشاء سوق أوروبية موحدة للطاقة مطلب غير قابل للتطبيق، بالرغم من الدعوات المتواصلة للمفوضية الأوروبية بشأن هذا الأمر، و ما يمكن أن تحققة دول الاتحاد الأوروبي من مكاسب جراء العمل الطاقوي المشترك، نفس الأمر ينطبق على إمكانية دول الاتحاد الأوروبي لصياغة سياسة خارجية موحدة حول شؤون الطاقة.

✓ حالت الخلافات في وجهات نظر الدول الأعضاء دون إطلاق سياسة أوروبية مشتركة وفعالة في المسائل الطاقوية، الأمر الذي صار لا يبنى بإمكانية الوصول إلى اتفاق موحد، و يعود مرد ذلك لسببين رئيسيين، **الأول:** يتعلق بتردد و تحفظ الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على تحويل (التنازل) اختصاصاتها في المسائل الطاقوية إلى المفوضية الأوروبية، أما العامل **الثاني:** فيتعلق بتغليب المصالح الوطنية على المصالح الأوروبية المشتركة (سيادة النزعة الوطنية) ، و ما زالت الدول الأوروبية ترفض التنازل عن ملف الطاقة لصالح هيكل الاتحاد الأوروبي في بروكسل. و رغم المضي قدما نحو تحرير سوق الكهرباء و الغاز، إلا أنه تبقى العديد من الخلافات التي توضح اتجاه الدول نحو إعطاء الأولوية للمصالح الوطنية على حساب متطلبات بناء الاتحاد الأوروبي الجماعية ⁽¹⁾، كل هذا سيجعل الدول تتعامل بشكل ثنائي مع روسيا على صعيد الطاقة خاصة الدول الكبرى مثل فرنسا و ألمانيا و إيطاليا. و هذا ما يضعف من موقعها التفاوضي.

1) Kristina Notz, Op. Cit, pp. 2 – 13.

✓ هناك العديد من المؤشرات حول الاختلاف الداخلي لدول الاتحاد حول السياسات الطاقوية، نذكر منها رفض ألمانيا وفرنسا مطلباً للمفوضية الأوروبية قصد تفكيك وإعادة هيكلة بعض مؤسسات الطاقة العملاقة لتجنب الاحتكار. كما كان لاتخاذ ألمانيا خطوات عملية للتخلي عن استخدام الطاقة النووية مستقبلاً، مزيداً من تعميق التباعد بين توجهات هذه الأخيرة وتوجهات المفوضية الأوروبية للتوسع في إحلال استخدام الطاقة النووية كخيار ممكن لتقليل التبعية الطاقوية، و تنفيذ التزاماتها اتجاه اتفاقية "كيوتو" للحد من التغيرات المناخية. حيث تفضل وجهة النظر الألمانية التوسع في إنتاج الطاقات المتجددة (الخضراء) التي لا تشكل خطراً على الأنظمة الحية. كما أن بريطانيا لا تريد على أي نحو التخلي عن مزيد من الصلاحيات الاقتصادية الوطنية ليتم الحسم فيها في بروكسل، و عليه يبقى مستقبل و احتمال قدرة الاتحاد الأوروبي على صياغة سياسة طاقوية موحدة كفيلة بوضع حد للمخاطر التي تهدد أمنهم الطاقوي أمر غير واضح، بل و بعيد عن التحقق في ظل طغيان السياسات الوطنية⁽¹⁾.

✓ من بين المؤشرات الملموسة كذلك على اتساع الهوة بين دول الاتحاد فيما يتعلق بقضايا الطاقة، نجد أنه رغم الاستراتيجية المعلنة للاتحاد الأوروبي، حول تكثيف العمل الجماعي المشترك داخليا و خارجيا، إلا أن هناك صعوبة في إيجاد آليات موحدة للطاقة تجمع كافة الدول الأعضاء، حيث تتبنى كل واحدة من الدول الأعضاء مفهوماً الخاص بأمن الطاقة. ففرنسا على سبيل المثال ترفض أي تدخل من خارج أو داخل الاتحاد الأوروبي في تنظيم إنتاج أو استهلاك الطاقة النووية في البلاد، على اعتبارها دولة رائدة أوروبا و عالمياً في إنتاج الطاقة النووية، والأمر ذاته تطبقه دول أخرى على النفط والغاز الطبيعي مثل بريطانيا وهولندا. بينما تطرح دول مثل إيطاليا والنمسا - وهي دول غير نووية- فكرة شراكة جيرانها من الدول النووية في الاستفادة من الطاقة النووية المتوافرة لديها⁽²⁾. يتضح كذلك و بشكل جلي الخلاف الأوروبي حول مستقبل استخدام الفحم و الطاقة النووية، حيث دعت ألمانيا إلى خفض طموح لثاني أكسيد الكربون، و إنتاج الطاقة المتجددة، وأهداف كفاءة الطاقة لخفض الاعتماد على الوقود الأحفوري المستورد، لا سيما الغاز الروسي. ومع ذلك، ترغب بولندا ودول شرق أوروبا الأخرى في الحفاظ على اعتماد كبير على موارد الطاقة المحلية مثل الفحم وربما الغاز الصخري كأولوية أعلى من خفض ثاني أكسيد الكربون⁽³⁾، نظراً لأن بولندا تعتبر رائدة في إنتاج الفحم أوروبا و عالمياً، فقد دافعت على الاستمرار في استغلاله لأنه سيشجع

1) Claude Mandil, Op.Cit.

(2) خديجة عرفة محمد أمين، " أمن الطاقة الأوروبي ودول الخليج"، مرجع سبق ذكره.

3) World Nuclear Association, « Nuclear Power in the European Union », (Updated 22 May 2017), Op.Cit,

الفرصة للاتحاد الأوروبي لتقليل الاعتماد على النفط و الغاز من الخارج، و إمكانية تعويض الغاز في توليد الكهرباء بشكل خاص، غير أن هذا الطرح واجهته مشكلة أساسية ضمن تطبيقها على أرض الواقع، بسبب تعارضها مع مقاربة أمن الطاقة الأوروبية المرتكزة على ضرورة التوجه نحو استخدام الطاقات النظيفة، نفس الأمر نجده عند فتح النقاش حول مستقبل استغلال الطاقة النووية، فعلى الرغم من اعتبارها طاقة بديلة للطاقات التقليدية، غير أن هناك خلاف كبيراً داخل الاتحاد الأوروبي حول إمكانية الاستمرار في استغلالها، وكانت هذه القضية سبباً محورياً في إحداث انقسامات حادة بين دول الاتحاد الأوروبي، و هنا نجد أن الدول الأوروبية انقسمت بين رأي تبني مقاربة براغماتية تركز على الإيرادات التي يحققها الاتحاد من التطوير و الاستمرار في توليد الطاقة النووية، فو تعتبر فرنسا من أكثر الدول المدافعة عن هذا الطرح، كذلك نجد المملكة المتحدة و بولندا و إيطاليا و بعض الدول الأعضاء من أوروبا الشرقية كبلغاريا و جمهورية سلوفاكيا، تسعى إلى زيادة محطات الطاقة النووية داخل أراضيها⁽¹⁾، نظراً لأهميتها في توليد الكهرباء، و بذلك فهي تشكل بديل متاح للغاز و النفط الذي يعاني فيه الاتحاد من تبعية مفرطة نحو روسيا. في المقابل من هذا الموقف المؤيد لتصنيع الطاقة النووية و تطويرها، تتبنى عدد من الدول الأخرى داخل الاتحاد الأوروبي موقفاً معارضاً، يستند إلى اعتبارات معيارية و بيئية، و هنا نجد كل من ألمانيا، إسبانيا، هولندا، السويد و النمسا، وكذلك أيرلندا، بحيث أبدت هذه الدول التزامها بإكمال مساعيها في التخلي عن استخدام هذا المصدر من الطاقة. و تعلن رفضها لإنتاج الطاقة النووية ضمن حدودها.

✓ إذا صار واضحاً أن فكرة وطنية الطاقة تحكم توجهات كل واحدة من الدول الأوروبية في الوقت الحالي، وهو ما برز في شكل بعض الخلافات ومنها الخلاف الذي نشب في مارس عام 2006 بين فرنسا وإيطاليا عندما منعت الحكومة الفرنسية شركة إيطالية من دخول السوق الفرنسي بهدف تعجيل دمج شركتين فرنسيتين منتجتين للغاز الطبيعي، الأمر الذي بررته الحكومة الفرنسية آنذاك بأنه يجنب البلاد الاعتماد على مصادر خارجية، خاصة أن هذا الموقف الفرنسي جاء بعد القرار الروسي بوقف ضخ الغاز الطبيعي إلى أوكرانيا. ودفع هذا الأمر الحكومة الإيطالية إلى رفع القضية للمفوضية الأوروبية، حيث اتهمت فرنسا بأنها تخترق مبادئ السوق التي تقوم على التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي⁽²⁾.

✓ تزداد حدة الخلاف بين الدول الاتحاد الأوروبي، في التعامل مع مشاريع الغاز القادمة من روسيا، و التي زادت من حجم الهوة فيما بين مواقفها، ففي الوقت الذي ترفض فيه مثلاً بولندا

¹) Ariana Checchi, Arno Behrens, Christian Egenhofer, Op. Cit, p.p. 27-28.

(2) خديجة عرفة محمد أمين، " أمن الطاقة الأوروبي ودول الخليج"، مرجع سبق ذكره.

استمرار الوضع و ضرورة التنويع عن الغاز الروسي بأي ثمن وأي طريقة ، مدعومة في ذلك من الولايات المتحدة، و على هذا الأساس تخطط بعدما تنتهي عقودها مع "غازبروم" في عام 2022، للانتقال إلى واردات الغاز الطبيعي المسال من قطر والولايات المتحدة وكذلك النرويج. و تصر على رفض اكتمال مشروع خط الغاز (نورد ستريم 2) القادم من روسيا نحو ألمانيا، والذي تدعمه ألمانيا بشدة، نجد دولا أخرى تدعم مشاريع أنابيب نقل الغاز من روسيا نظرا لتطابقها مع مصالحها كألمانيا، كما أن مجموعات الصناعة الألمانية وغيرها من مجموعات الصناعة في الاتحاد الأوروبي أعلنت دعمها بقوة لمشروع (نورد ستريم 2) كبديل مستقر ومنخفض التكلفة للغاز الطبيعي المسال أو واردات الغاز الأخرى. في المقابل تصر بولندا لفرض العقوبات من الولايات المتحدة على مشروع (نورد ستريم 2) و على الجهات التي تدعمه، فهولندا، مثلا إلى جانب ألمانيا عبرت عن دعمها للمشروع، بحيث صرح منظم الغاز الهولندي، في هيئة "الإشراف الحكومي على المناجم" بقوله: "إن إنتاج الغاز من حقل "جرونينجن" العملاق في هولندا يجب أن يُخفَّض إلى نصف الإنتاج الحالي، بحد أقصى قدره 12 مليار متر مكعب في السنة وفي أقرب وقت ممكن، و مع اضطرار هولندا إلى خفض إنتاج الغاز من حقل "جرونينجن" العملاق يجب أن تكون أولويات الاتحاد الأوروبي أهم من مجرد منع الغاز الروسي بأي ثمن⁽¹⁾.

✓ أظهرت هذه الخلافات مدى ضعف و هشاشة دول الاتحاد و عدم قدرتها على صياغة تصورات و سياسة خارجية موحدة، بسبب طغيان النزعة القومية على خياراتهم، فألمانيا حسب البعض تتعامل بازدواجية و تناقض ضمن سياساتها الوطنية و ما يتم التشريع له على مستوى الاتحاد الأوروبي، ففي الوقت الذي تدعو فيه إلى ازدياد الاعتماد على الطاقات المتجددة نجدها من أكثر الداعمين لخط نقل الغاز الروسي "السييل الشمالي 2"، و الذي سيجعلها تستفيد أكثر من الدول الأوروبية الأخرى باعتبارها المحطة الأولى التي يتم فيها التسليم لينتقل بعدها إلى باقي دول الاتحاد المعنية، و سيكون قادر على ضخ حوالي 1.9 تريليون قدم مكعب في السنة من الغاز، بالشكل الذي يضمن تزويد و تلبية حاجيات المصانع الألمانية النشطة، التي تستهلك كميات ضخمة من الطاقة، كما نجد أن ألمانيا تعتبر الشريك المفضل بالنسبة لروسيا، و نشير ضمن هذا السياق إلى أن الشركة الألمانية " ورتشال " (Wintershall) قد وقعت في أفريل 2005، مذكرة تفاهم مع المؤسسة الروسية "غازبروم" من أجل استكشاف مشترك لحقول غاز جديدة في الأراضي الشمالية الروسية⁽²⁾.

1) فريدريك ويليام إنغدال، مرجع سبق ذكره.
2) عبد الوهاب بن خليف، "العلاقات الأوروبية-الروسية..والعمق الاستراتيجي المتبادل"، (في: الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية و القانونية، جامعة الشلف، العدد 11، جانفي 2014)، ص 94.

✓ إذا توجه الدول من الاتحاد الأوروبي نحو هذه النزعة الوطنية في قضايا الطاقة يعتبر تناقض و تعارض مع التشريعات الأوروبية و ابتعادا عن روح ميثاق الطاقة، و متطلبات أمن الطاقة الأوروبي، الذي ترى أن الاستجابة للتحديات الطاقوية، تتطلب مقاربة جماعية تسمح لجميع الدول الأعضاء بالدفاع عن مصالحهم في مجال الطاقة، وأن إبرام الاتفاقيات الطاقوية بشكل ثنائي بين دولة عضو في الاتحاد الأوروبي ومورد أجنبي للطاقة، من شأنه أن يضعف موقف الاتحاد الأوروبي في التفاوض والمناورة بصوت واحد في المسائل الطاقوية مع جيرانه الأغنياء بالطاقة. ناهيك عن أن أغلب الدول الأعضاء لا تملك سوقا داخلية كافية، ولا وسائل ضغط تمكنها من فرض شروطها حول العقود والأسعار والآجال. لذلك أصبح التضامن الأوروبي مسألة ملحة⁽¹⁾.

✓ بناء على هذا يساور الاتحاد الأوروبي قلق متزايد من عدم احترام قواعد السوق الحرة، فسياسة الحماية الاقتصادية التي التجأت إليها بعض الدول الأوروبية، لعرقلة صفقات شراء شركات الطاقة المحلية من قبل شركات أوروبية أخرى، من شأنه أن يهدد التطور الاقتصادي داخل القارة الأوروبية، وهو ما اعتبرته دول أوروبية أخرى خرقا واضحا للقواعد المنظمة للتجارة في السوق الداخلي الأوروبي، على ضوء ذلك وجد الاتحاد الأوروبي نفسه يبتعد تدريجيا عن الأهداف الاقتصادية التي رسمها في لقاء لشبونة، حيث تم الاتفاق على جعل الاتحاد الأوروبي منطقة اقتصادية نموذجية تنتم بالحركية الاقتصادية على الصعيد العالمي⁽²⁾.

✓ هذه الخلافات أيضا ألفت بضلالها على مشروع تطوير و تجديد و خلق بنى تحتية من شأنها أن تعزز قدرة نقل الطاقة و تسهيل انتقالها من مصادر أخرى كالنرويج عبر مشروع البوابة الشمالية⁽³⁾، فتحقيق هذا الأمر يحتاج لضخ أموال وإقامة استثمارات ضخمة، ما يرجح بأن الدول الأوروبية لن تكون مستعدة في المدى المتوسط ان تفعل مثل هذه المشاريع بسبب مخلفات الأزمة المالية، و هذا ما يجعل حظوظ تخلصها او تقليلها من التبعية الطاقوية لروسيا أمر مستبعد و غير واقعي، كما أن فكرة إنشاء إتحاد للطاقة مازالت رهينة السياسات الوطنية للدول، التي لم تصل بعد لوضع صياغة مشتركة لتفعيل مشروع السوق الأوروبي الموحد للطاقة، بالرغم من المجهودات المبذولة ضمن هذا السياق من طرف مؤسسات الاتحاد الأوروبي. و يبرز في هذه النقطة إشكالية مدى استعداد الدول الأوروبية الكبرى و القوية اقتصاديا لتقديم تنازلات مالية لمساعدة دول أخرى للتزود بما تحتاجه من الطاقة، فهذه الدول

(1) بعاسو عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص 169.

(2) المرجع نفسه.

(3) إف. ستيفن لارابي و آخرون ، مرجع سبق ذكره، ص 38.

تتجه أكثر لإعطاء الأولوية للقضايا الوطنية و التنمية و تحسين ظروف مواطنيها على حساب مبدأ التضامن و التضحية الأوروبي.

✓ كل هذه المؤشرات تتبأ بأن الاتحاد الأوروبي ككتلة أو تجمع إقليمي سيبقى عاجزا على مواجهة الهيمنة الروسية وفق إستراتيجية المواجهة الجماعية التي تدعو إلى تطبيقها المفوضية الأوروبية، و ستعاني الدول الأوروبية أكثر جراء تعاملها الانفرادي مع شركات الغاز و النفط الروسية، سبب قوة هذه الأخيرة و ارتهان اقتصاديات هذه الدول الأوروبية بما ستحصل عليه من طاقة من روسيا، في ظل غياب خطوة عمل محلية أو خارجية مشتركة لمواجهة قوة العملاق الروسي.

✓ يتوقع ضمن هذا المسار احتمال ازدياد النفوذ القهري الذي قد تتمتع به روسيا على الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي ، عبر موقعها القوي في المفاوضات الثنائية بينها و بين دول الاتحاد الأوروبي منفردة، بحث تتمتع روسيا بإمكانية ممارسة نفوذها على أعضاء الاتحاد الأوروبي من خلال الإغراءات التي يمكن أن تقدمها إلى شركات الطاقة في الاتحاد الأوروبي. فللفرص المفتوحة للاستثمارات في روسيا توفر محفزات لشركات النفط و الغاز الغربية كي تضغط على حكومات بلادهم من أجل أن تتخذ قرارات تخدم الجانب الروسي. حيث تتمتع شركات الطاقة الكبيرة بنفوذ سياسي لما تلعبه من أدوار مهمة في اقتصادات العديد من الدول الأوروبية الكبيرة. تعد شركة "بريتيش بيترول" البريطانية، و "رويال داتش شل" الهولندية، و "توتال" الفرنسية، و "ستات أويل" النرويجية، و "إني" الإيطالية، و "رييسول" الإسبانية، و"أي.أون"، و "آر دبليو إي"، والشركة الفرعية "فينترز هال" لشركة "باسف" في ألمانيا، من ضمن الشركات الكبيرة في دولهم المعنية ، وطالما كانت روسيا شريكا جذابا لتلك الشركات بسبب احتياجات النفط و الغاز الروسية الهائلة⁽¹⁾.

✓ في مستوى آخر نجد أنه على الرغم من الأهمية التي تحظى بها الطاقات المتجددة ضمن المقاربة الأوروبية لأمن الطاقة، غير أن الواقع يثبت بأن دورها محدود جدا في إمكانية استعاضة النفط و الغاز، و يجعل من الآمال المتعلقة بها في تخفيف حدة التبعية لروسيا طاقويا، أمر غير واقعي و غير متناسب مع المتطلبات الراهنة لأمن الطاقة الأوروبي كما أن تكاليف إنتاجها المرتفعة مقارنة بـ انخفاض أسعار النفط و الغاز عموما، يضعف الميل نحو الاستثمار فيها داخل أغلب دول الاتحاد الأوروبي خاصة الضعيفة منها، أضف إلى ذلك فالطلب المتزايد على الطاقة في مختلف القطاعات خاصة الصناعية ، يحتاج لتوافر كميات كبيرة من الطاقة، و هذا ما ستعجز الطاقات المتجددة على توفيره بنفس الشكل الذي توفره مصادر الطاقة التقليدية، لذلك تبقى الطاقات المتجددة عاجزة على تعويض استخدامات

(1) إف. ستيفن لارابي و آخرون ، مرجع سبق ذكره، ص 47.

النفط و الغاز، بل لها استخدامات محدودة و دور تكميلي فقط. كما أنه لا يمكن إطلاق مشاريع الطاقة المتجددة في كل مكان، لأنها تخضع لعوامل طبيعية محددة، و رغم أن الطاقة المتجددة والطاقت البديلة النووية هما أسرع مصادر الطاقة نمواً على المستوى الأوروبي، حيث تحقق كل منهما معدل نمو سنويا يبلغ 2.5٪، فلا يزال الوقود الأحفوري هو المصدر الأساسي الذي سيغطي نحو 80٪ من استهلاك العالم من الطاقة بحلول عام 2040⁽¹⁾، كما تشير الإحصائيات المقدمة من طرف الوكالة الدولية للطاقة ، إلى أنه في أفق سنة 2030، ستكون باقة الطاقة على الشكل التالي: البترول (32%)، الفحم (23%)، الغاز الطبيعي (22%)، الطاقة النووية (7%)، الكتلة الحيوية (11%)، الهيدروجين (2%)، طاقت أخرى متجددة (3%)⁽²⁾، لذلك و هذا ما يقودنا للقول بأن مصادر الطاقة التقليدية ستبقى الأكثر استخداماً في أوروبا . صحيح أن الخطط والجهود الحالية والمستقبلية تعطي اهتماماً متزايداً لخطط إنتاج مزيد من الطاقة المتجددة وغير التقليدية، لكن رغم ذلك، لا تزال الفجوة كبيرة من حيث كمية المنتج والمستهلك من الطاقة لمصلحة الطاقة التقليدية⁽³⁾. و يدعم هذا الطرح غياب نظرة موحدة داخل دول الاتحاد حول جدوى اللجوء إلى استخدام الطاقات المتجددة في الوقت الذي يحتاج فيه الاتحاد الأوروبي أكثر لمصادر الطاقة الأخرى التقليدية، لتغطية الطلب المتزايد من مختلف القطاعات⁽⁴⁾.

✓ على الرغم من التكهانات حول ثورة الغاز الصخري في العالم، يبدو أن الأحلام الطموحة للأوروبيين كي يصبحوا مكتفين ذاتياً من احتياجاتهم من الطاقة لن تتحقق في المستقبل المنظور. ونظراً لوجود جملة من التحديات التنظيمية والاقتصادية والتكنولوجية والبيئية و المتعلقة بهيكل البنية التحتية، فإن أكبر الشركات تقوم حالياً بتقليص أعمال التنقيب الخاصة بها. وقد أدت التقديرات الأخيرة إلى فتور توقعات أكبر اللاعبين؛ ففي جوان 2012 أعلنت شركة "إكسون موبيل" عن خططها لوقف الأعمال في بولندا، ك ذلك أوقفت شركة "شيفرون" مؤخراً العمل في الغاز الصخري في رومانيا. و حتى لو استمرت العمليات على نطاق أضيق، فإن الإنتاج لا يزال أقل جدوى من الناحية الاقتصادية، مقارنة مع الطرق التقليدية، ولن يكفي لسد احتياجات أوروبا من الغاز. و لن يكون ذا جدوى في الحد أو التقليل من التبعية للغاز الروسي التي لا تزال قائمة⁽⁵⁾.

✓ لذلك فثورة الغاز الصخري التي أدت إلى تنويع مصادر الطاقة الأمريكي، لن تسهم في التخفيف من حدة التبعية الطاقوية الأوروبية من الغاز الطبيعي الروسي، كما أن مسعى الحالي

(1) مصطفى علوي ، " خريطة جديدة: تحولات أمن الطاقة ومستقبل العلاقات الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص 10.

(2) بعاسو عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص 154.

(3) مصطفى علوي ، " خريطة جديدة: تحولات أمن الطاقة ومستقبل العلاقات الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص 10.

(4) بعاسو عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص 154.

(5) سيباستيان بيروس، مرجع سبق ذكره، ص 06.

لبعض الدول الأوروبية من مثل بريطانيا وإسبانيا لاستكشاف مخزوناتهما من الغاز الصخري و إلى بناء سيناريوهات مستقبلية للاستغلال الطاقوي الكامل، غير مؤكدة النجاح بسبب التجارب المتعثرة لدول أوروبية أخرى مثل الدولة الفرنسية، التي توقفت عن استكشاف واستغلال مخزونها من الغاز الصخري بعد الحظر القانوني الأول سنة 2013. نظرا لأسباب تتعلق بسلامة البيئة وضعف الجدوى التجارية من المشروع، كل هذا يقلل من مصداقية النظرة التفاؤلية، نحو جدوى البديل المحلي من الغاز الصخري الأوروبي في تعويض مصادر الطاقة التقليدية مستقبلا⁽¹⁾.

ثانيا: على المستوى الإقليمي: يتضمن هذا المستوى عدد من التعديلات و الإضافات المحتملة و المرشحة لإحداث تغييرات في العوامل و المتغيرات المتحركة في أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي ضمن سياقاته الإقليمية الأوروبية ، بحيث يتجه الوضع نحو مزيد من التراجع و عدم الاستقرار، و ضمن هذا المستوى نجد عدد من المؤشرات التي تدل على ذلك:

✓ سعى الاتحاد الأوروبي إلى إنشاء جماعة الطاقة مع جيرانه الأوروبيين جهة الشرق، من خلال تجديد و تطوير البنى التحتية و خلق شبكة جديدة لنقل الطاقة تربط سوق الطاقة للاتحاد بالدول المجاورة له في البلطيق كذلك دول شرق و وسط أوروبا، بهدف تأسيس سوق طاقة إقليمي أوروبي من شأنه أن يعزز أكثر و ينوع أمن إمدادات. و على هذا الأساس يعمل الاتحاد الأوروبي على دمج الدول المجاورة في سوق الطاقة الداخلي. إلا أن التكاليف الباهظة للمشروع أدت إلى تباطؤ هذا العمل⁽²⁾، بل وتندرج بعدم إمكانية القيام بها على الوجه الذي خطط لها، بسبب تداعيات الأزمة المالية التي مازالت تلقي بظلالها على اقتصاديات قدرات المالية للدول الأوروبية.

✓ سيظل أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي معرضا للمخاطر المتعلقة بقطع الإمدادات لأنه عاجز على تأمين مناطق العبور على المستوى الإقليمي، و عاجز كذلك على اعتماد مناطق عبور بديلة، بسبب توقف أغلب المشاريع البديلة التي تعتمد مثلا على تركيا مثل نابوكو و كذلك خط الممر الجنوبي من إيران، و خط أنابيب الغاز العابر لبحر قزوين، وفي حين أن الاتحاد الأوروبي يمتلك مزيجا متنوعا من الطاقة ، إلا أنه معرض للتعرض للخطر ، وربما أكثر من ذلك ، لأنه يتعامل الآن مع بلدان غير منتجة و بلدان عبور غير مستقرة⁽³⁾، كأوكرانيا و جورجيا التي تعتبر ركيزة و محور نقل الطاقة من روسيا نحو أوروبا على المستوى الإقليمي، و التي لا يستبعد

(1) لخضر نويوة، مرجع سبق ذكره، ص 214.

2) Lana Dreyer and Gerald Stang, Op.Cit, p 04.

3) Erik Landström, «EU – Russia Energy Scenarios to 2025, Energy Security and Political Risk Management», Op.Cit, p.17 .

المحللون إمكانية تجدد الخلاف بينها و بين روسيا حول قضايا التسعيرة ، و كذلك سعي أوكرانيا و جورجيا المستمر للانضمام للاتحاد الأوروبي، الأمر الذي ترفضه روسيا بشدة، ما يجعل إمكانية اللجوء إلى استخدام روسيا سلاح الطاقة للضغط على الاتحاد الأوروبي و عرقلة مساعي أوكرانيا و جورجيا في التقارب الاقتصادي أو العسكري و منع انضمامها للاتحاد الأوروبي.

✓ بالنسبة للنرويج التي تعتبر من أكثر البدائل المتاحة للاتحاد الأوروبي بحكم التقارب الجغرافي و كذلك القيمي من الناحية السياسية و خاصة الاقتصادية، بالإضافة إلى اعتبار النرويج ثاني أهم مورد للاتحاد بعد روسيا فيما يخص النفط أو الغاز، غير أن ما قد يشكل تحدياً على المدى الطويل لدور النرويج المستمر كمورد خارجي و بديل للغاز الروسي، هو تراجع مخزونات الغاز النرويجية، بحيث أن الاتحاد الأوروبي يبدي تخوفه و صار لديه شك في مدى قدرة النرويج على استيعاب طلبه المتزايد على الغاز و النفط مستقبلاً، حيث تشير التقديرات إلى أن احتياطياتها من الغاز الطبيعي ستتضب في غضون ثلاثة عقود، وأن إنتاجها من النفط قد تخطى أوجه الجيولوجي وبتجه نحو الانحدار⁽¹⁾، هذا الانخفاض الناجم عن استنزاف حقول الغاز النرويجية. و وفقاً للتقديرات النرويجية الرسمية، فإن إنتاج الغاز على وشك الهضبة وقد يبدأ في التراجع خلال العقد القادم⁽²⁾، و حتى مع إمكانية زيادة النرويج لإنتاجها بعد الاكتشافات الجديدة لاحتياطيات في الشمال، غير أن عملية استخراجها و توجيهها للتصدير نحو الاتحاد الأوروبي تبقى عملية جد صعبة بالنظر البنية و الظروف الطبيعية للمنطقة ، أضف إلى ذلك فإن روسيا ستكون كشريك مستثمر إلى جانب للنرويج في عمليات الاستخراج، ما يرشحها للعب دور في التحكم في الكميات و كذلك وجهة تلك الصادرات من الغاز. كل هذا ما سيزيد من حظوظ روسيا و هيمنتها على قطاع الطاقة للاتحاد الأوروبي.

✓ بالنسبة لأذربيجان فهي الأخرى تعاني من مشكلات قد تحول دون قدرتها على لعب الدور المعول عليها في تحقيق هدف التنويع بالنسبة لأمن الطاقة للاتحاد الأوروبي بعيداً عن الهيمنة الروسية، فلأذربيجان تعد بلد قوي طاقويًا، من حيث الاحتياطيات او قدرات الإنتاج، لكن في الآونة الأخيرة عرف إنتاج النفط و الغاز اتجاهاً تراجعياً، على اعتبارهما ينتميان إلى موارد الطاقة المستنفدة. ما أثر سلباً على تراجع احتياطيات و إنتاج النفط والغاز، ووفقاً لتقرير إدارة معلومات الطاقة الأمريكية ، فقد قدرت احتياطيات النفط الأذربيجانية بنحو 7 مليارات برميل واحتياطيات الغاز الطبيعي 35 تريليون قدم مكعب اعتباراً من يناير 2014. و بالمقارنة مع عام 2014 انخفض إنتاج النفط من 50 ألفاً إلى 42 ألف طن، كما تشير التقديرات أن إنتاج النفط

(1) بعاسو عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص 214.

2) The Polish Institute of International Affairs, « Could Norway Be The Key To Europe's Energy Security?», (2017) , Op.Cit.

الخام انخفض إلى من 76.6 % إلى 70.8 % في الفترة 2010-2014. و سيكون لهذا الانخفاض تأثير سلبي كبير على أمن إمدادات الطاقة نحو الاتحاد الأوروبي.

✓ في مستوى آخر يواجه خط أنابيب نقل الغاز (باكو، تبليسي، جيهان)، بعض المشكلات المتعلقة بارتفاع تكلفته التي بلغت 24 مليار دولار، مقابل انخفاض تكلفة المشروع (السيل الشمالي 2)، الروسي الذي يعتبر خطا منافسا له، بحيث لم تتعدى تكلفته المسطرة 9.5 مليار دولار فقط. ما قد يكسبه جاذبية أكثر بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي، كما نجد أن مشروع الغاز الأذربيجاني يواجه خطر لممارسة "غازبروم" قوتها الضخمة واحتياطاتها الغازية الوفيرة لشن حرب أسعار عليا داخل الأسواق الأوروبية.

✓ هناك تحديات و عوائق أخرى قد تحول دون تمكن أذربيجان من لعب الدور المناط بالثقل المأمول منها في التقليل من التبعية الطاقوية لروسي⁽¹⁾:

- النفوذ الروسي: بعد حصولها على الاستقلال عن الاتحاد السوفيتي ، أعادت أذربيجان بشكل متوازن نسج الوضع السياسي والاقتصادي في المنطقة ، فمع تزايد توجهها و تقربها من الغرب، تعاني أذربيجان من القيود التي تفرضها عليها التزاماتها و علاقتها شراكتها الاستراتيجية مع روسيا. لذلك حاولت أذربيجان أن تكون منتبهة للغاية لعدم تعريض علاقاتها مع روسيا للخطر.

- نزاع ناغورنو كاراباخ: النزاع بين أذربيجان وأرمينيا على منطقة ناغورنو -كاراباخ يشكل مخاطرة كبيرة من حيث أمن الطاقة والبنية التحتية. و يمكن أن يشكل عائقا كبيرا للمشاريع المستقبلية مع الشركاء الغربيين، ويعيق الاستثمارات الأجنبية في قطاع الطاقة.

- المشاركة السلبية لأذربيجان في برنامج الشراكة الأوروبية الشرقية : المشاركة السلبية لأذربيجان في برنامج الشراكة الشرقية ، تضر أيضا بإمكانية إدماجها في اتحاد الطاقة الأوروبي.

- مناطق العبور غير الآمنة: كما نجد أن ممر الغاز الجنوبي يعتمد على بلدان عبور غير مستقرة سياسيا مثل جورجيا وتركيا التي لديها نزاعات مع الاتحاد الأوروبي. لذلك تظل قضية أمن خطوط أنابيب نقيب النفط و الغاز هاجسا و عائقا أمام تحقيق ترابط طاقوي بين أذربيجان و الاتحاد الأوروبي.⁽²⁾

1) Rovshan Jamalov & Tahmasib Alizada, Op.Cit, p.11.

2) Ibid, p.12 .

ثالثاً: على المستوى الدولي: يتضمن هذا المستوى عدد من التعديلات و الإضافات المحتملة المرشحة لإحداث تغييرات في العوامل و المتغيرات المتحركة في أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي ضمن سياقاته الدولية، بحيث يتجه الوضع نحو مزيد من التراجع و عدم الاستقرار، و ضمن هذا المستوى نجد عدد من المؤشرات التي تدل على ذلك، و التي تتراوح بين مستويين:

- **أولاً:** ارتفاع تكاليف المشاريع البديلة عن الغاز و النفط الروسي على المستوى الدولي.

- **ثانياً:** عدم استقرار مناطق عبور أنابيب النفط و الغاز.

من هذا المنطلق يمكننا رصد أهم مؤشرات السيناريو الثوري (التشاؤمي) بالنسبة لأمن الطاقة

للاتحاد الأوروبي من خلال النقاط التالية:

✓ في محاولة أمريكية لتدارك الأمر بسبب نقص كميات الغاز التي تحتاجها السوق الأوروبية ، وتقليل تبعيته طاقياً لروسيا، خاصة بعد أزمة القرم، وما تبعها من فرض لعقوبات غربية ضد روسيا، صرح الرئيس الأمريكي باراك أوباما عقب قمة الولايات المتحدة مع الاتحاد الأوروبي التي عقدت ببروكسل بعد لأزمة ، بأن بلاده مستعدة لتصدير الغاز الطبيعي إلى أوروبا لتأمين احتياجاتها اليومية، و هو الأمر الذي أجمع خبراء الطاقة على استحالة عملياً بسبب جملة من العوامل متعددة الأبعاد⁽¹⁾.

✓ بالنسبة للغاز الصخري الأمريكي ، و بعدما رشح ليكون بديل مستقبلي ذو فعالية و نجاعة كبيرة في توفير الطاقة اللازمة لتلبية حاجات الاتحاد الأوروبي من الغاز، بفضل احتياطات الولايات المتحدة الكبيرة منه، ليعرف ارتفاعاً بلغ 283.9 تريليون متر مكعب نهاية عام 2009، خصوصاً الغاز الصخري الذي تعرف احتياطياته ارتفاعاً سنوياً بنحو 29.3 تريليون متر مكعب، منذ (2009)⁽²⁾. لكن بالرغم من هذه المؤشرات تبقى هناك حدود و قيود للدور الذي يمكن أن تلعبه الولايات المتحدة مستقبلاً، كخيار متاح و بديل مثالي بالنسبة لأمن الطاقة للاتحاد الأوروبي، قد يساهم في تقليص حدة تبعية أوروبا الطاقوية لروسيا، فهناك من الخبراء من يشكك في القدرة على إدخال هذه الحلول و المقترحات حيز التنفيذ في المدى القصير أو حتى المتوسط . فالغاز الصخري الأمريكي سيظل أعلى تكلفة بكثير من الغاز الروسي أو الغاز من دوائر أخرى ، كما ان دول الاتحاد ليست على استعداد لتحمل تكاليف إضافية⁽³⁾. فلمشكلة بالنسبة إلى أوروبا تكمن إذا في ارتفاع تكاليف نقل مصادر الطاقة عبر الأطلسي بسبب البعد الجغرافي والحاجة إلى بنية تحتية لضغط الغاز و تسهيله ونقله في سفن عالية التكلفة ومجهزة حصراً لذلك، كما أن الموانئ الأوروبية لم تجهز بعد لاستقبال مثل هذه

(1) موقع نون بوست، "الطاقة بين روسيا وأوروبا: أزمات لا تنتهي"، نشر بتاريخ (28-12-2014) متوفر على الرابط:

<http://www.noonpost.org/content/4834>

(2) عمرو عبد العاطي، مرجع سبق ذكره، ص ص 95-97.

(3) فريدريك ويليام إنغدال، مرجع سبق ذكره.

السفن، ويزيد من صعوبة الأمر الحاجة إلى بنية تحتية لنقل وضخ حمولة السفن عبر شبكات الطاقة الأوروبية⁽¹⁾.

✓ عمليًا إذا لا يوجد بنية تحتية أمريكية لتصدير الغاز عبر المحيط رغم أن الولايات المتحدة شرعت بالفعل في بناء 6 محطات لتصدير الغاز المسال، لكن هذا الأمر سيأخذ وقتًا طويلاً في التنفيذ، كما أن المحطات الأمريكية و حتى و إن نجحت بالفعل في الوصول إلى السعة القصوى التصديرية للغاز عبر المحيط فإنها ستأمن لأوروبا ما يقارب 118 مليار مترًا مكعبًا من الغاز وهو أقل مما تصدره روسيا لأوروبا ، ما يعني استحالة الاعتماد على الشريك الأمريكي في هذا الأمر، إذ إن روسيا صدرت إلى أوروبا في عام 2013 ما يقارب 135 مليار مترًا مكعبًا من الغاز هذا بالإضافة للتصدير إلى تركيا⁽²⁾.

✓ و عليه يمكن القول أنه من غير المحتمل أن تستطيع أوروبا الاستغناء عن الطاقة الروسية في الأجل القريب، على الأقل⁽³⁾، فعملية استيراد الغاز من الولايات المتحدة الأمريكية أعلى تكلفة من نظيرتها عبر روسيا، في جوان 2017 و سعت بولندا ، لتطبيق مبدأ التنويع عبر تقليل اعتمادها على الغاز الروسية، و اتجهت لاستيراد الغاز من الولايات المتحدة كبديل و حليف استراتيجي ، لكنها في المحصلة كانت مضطرة اضطرت أن تدفع زيادة بنسبة 50% لتسلم الغاز الطبيعي من الولايات المتحدة مقارنة مع الغاز الروسي⁽⁴⁾.

✓ قد تساهم السياسة الأمريكية في مرحلة "دونالد ترامب" في تراجع جاذبية هذا الخيار، بسبب السياسات العدائية التي تضمنتها بعد قرارات ترامب فيما يتعلق بفرض رسوم جمركية إضافية على بعض المنتجات الأوروبية الموجهة للسوق الأمريكية كالألمنيوم و الصلب، و هذا ما من شأنه أن يساهم في فتور العلاقات التجارية بين البلدين، و يؤثر بكل سلبي على مشاريع الطاقة المشتركة بين البلدين في المستقبل.

✓ في مستوى آخر تواجه إمكانية اعتماد الاتحاد الأوروبي على منطقة آسيا الوسطى و حوض قزوين في تأمين حاجياته المستقبلية عدة تحديات قد تحول دون أن يكون بديلاً مستقبلياً للغاز و النفط الروسي، و يمكن رصد عدد من المؤشرات ضمن هذا السياق:

-تعتبر منطقة آسيا الوسطى مجال نفوذ تقليدي لروسيا، و لا تزال روسيا هي الشريك الرئيسي لآسيا الوسطى في الشؤون الأمنية، كما أنها تفضّل بقاء الأطراف الأخرى بعيداً عن المنطقة. لذلك فهي تنظر إلى اهتمام الاتحاد الأوروبي بالمنطقة و دعمه للإصلاح الديمقراطي و حقوق

(1) قناة الجزيرة، " إستراتيجية الطاقة الأوروبية والفرص العربية"، موقع قناة الجزيرة، قسم الاقتصاد،، نشر في (01-03-2015)، متوفر على الرابط: <http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2015/3/1>

(2) موقع نون بوست، " الطاقة بين روسيا وأوروبا: أزمات لا تنتهي"، مرجع سبق ذكره.

(3) نورهان الشيخ، " الخيار المتردد: هل تصبح الطاقة " س-لاحا " روسيًا لاستعادة المكانة الدولية ؟ " ، مرجع سبق ذكره.

(4) فريدريك ويليام إنغ달، مرجع سبق ذكره.

الإنسان في إطار إستراتيجية الشراكة الجديدة للاتحاد الأوروبي في دول آسيا الوسطى، تهديدا لمصالحها، و محاولة لاحتواء و تقليص نفوذها في المنطقة⁽¹⁾.

- عملت روسيا منذ تزايد الاهتمام الأوروبي بمنطقة آسيا الوسطى على تعزيز وجودها طاقياً في المنطقة، و في هذا السياق التنافسي وقع الرئيس الروسي السابق "ديميتري ميدفيدف" في ماي 2009 "إستراتيجية وطنية" تتضمن تحديث حول القضايا التي تشكل تهديدا لروسيا، ومن ضمنها المنافسة الأوروبية للسيطرة على مصادر الطاقة في المناطق المحيطة ببحر قزوين و آسيا الوسطى⁽²⁾. و استمر بوتين على النهج نفسه في التعامل مع التواجد الأوروبي و الأمريكي ضمن المنطقة باعتباره تهديدا للمصالح القومية الروسية، و عملت في المقابل روسيا على قطع الطريق أمام كل المحاولات الأوروبية للتوغل نحو آسيا الوسطى⁽³⁾. لذلك يمكننا القول أن الرفض الروسي للتواجد الأوروبي في منطقة آسيا الوسطى يعتبر من أكبر العراقيل التي ستقلل حظوظ الاتحاد الأوروبي في نقل الغاز و النفط من منطقة آسيا الوسطى و بحر قزوين خارج الأراضي الروسية.

- تستغل روسيا على صعيد نقل الطاقة من منطقة آسيا الوسطى موقعها كدولة عبور لكل النفط و الغاز المصدر من آسيا الوسطى نحو أوروبا، بحيث يتم شحن موارد الطاقة عبر الأراضي الروسية و خطوط الأنابيب الروسية الموروثة عن الحقبة السوفييتية⁽⁴⁾، و بالاعتماد على الوضع الراهن نجد أن روسيا تعمل على الاحتفاظ بدور الوسيط الرئيسي بين أسواق إنتاج الغاز في آسيا الوسطى و أسواق استهلاك الطاقة في الاتحاد الأوروبي⁽⁵⁾.

- بالموازاة مع المشاريع المزمع إنشائها لربط منطقة آسيا الوسطى بالاتحاد الأوروبي طاقياً، خاصة خط أنابيب العابر لبحر قزوين، طورت روسيا خطط و استراتيجيات لتكريس هيمنتها على المنطقة، من خلال إحكام قبضتها أكثر على أنابيب نقل الطاقة تجاه أوروبا، و في هذا السياق تم توقيع اتفاقية بين روسيا و كازاخستان لزيادة كميات النفط الكازاخي، المصدرة عبر روسيا إلى أوروبا. وأكد الرئيس الكازاخي، "نزار باييف"، اهتمام بلاده بمشروع خط أوديسا - برودي - جاندسك، بين أوكرانيا و بحر البلطيق، لكن بشرط إشراك الجهات الروسية المعنية بهذا المشروع، الأمر الذي يرجح دورا المشروع كشبكة احتياطية لنقل النفط الكازاخي و الروسي إلى الأسواق الخارجية، وليس منافسا للخطوط

(1) سياستيان بيروس، مرجع سبق ذكره، ص 06.

(2) دويتشه فوليبه، "انطلاق القمة الأوروبية الروسية وسط احتدام التنافس على مصادر الطاقة في آسيا الوسطى"، نشر بتاريخ (2009-05-21) متوفر على الرابط: <https://www.dw.com/ar>

(3) سياستيان بيروس، مرجع سبق ذكره، ص 06.

(4) Aigerim Ibrayeva, Dmitriy V. Sannikov & Others, Op.Cit, p. 157.

(5) يومية الاتحاد، "آسيا الوسطى.. دجاجة تبيض ذهباً"، نشر بتاريخ (2007-08-11) متوفر على الرابط: <https://www.alittihad.ae/article/128584/2007>

الروسية⁽¹⁾، أعقب ذلك توقيع الرئيس "بوتين" لاتفاقية مع الرئيس التركماني "بيردي محمودوف"، لمد خط غاز جديد من تركمانستان إلى أوروبا عبر الأراضي الروسية نحو بلغاريا واليونان. وأكد "محمودوف" أنه سيمضي قدما نحو بناء علاقات أوسع-م-ع روسيا، وتحديدًا في مجال تصدير الغاز. ويتضمن ذلك شراء روسيا للغاز التركماني بأسعار تقل عن أسعار بيع الغاز الروسي لأوروبا. وتم الاتفاق بين البلدين على استغلال حقل النفط والغاز في المنطقة رقم 21 للقطاع التركماني على بحر قزوين، والذي تقدر احتياطياته بنحو 160 مليون طن من النفط، و60 مليار متر مكعب من الغاز⁽²⁾.

- بالنسبة لمشروع أنابيب العابر لبحر قزوين، (TCP) الذي يحظى بأهمية بالغة بالنسبة لأمن الطاقة للاتحاد الأوروبي، تواجهه عدة مشاكل و معوقات قد تكون سبب في عدم إتمام إنجازه على المدى القصير و حتى المتوسط، و تكمن أكبر مشكلة تواجهه المعارضة الروسية. و التي لن تسمح بأن يتم حرمانها من سوق مستقبلية كبيرة جدا ، والاتحاد الأوروبي بهذا لن يحرم روسيا من "سوق مستقبلية محتملة" فحسب ، بل ستؤدي أيضًا إلى تقويض أحجام تسليم الغاز الحالية⁽³⁾، و هذا ما ترفضه روسيا و تعمل على عرقلته عبر ممارسة الضغط السياسي و الإغراءات المالية على حكومات دول آسيا الوسطى.

- كما أن المشكلات القانونية و المالية التي يواجهها المشروع هي الأخرى ستكون سبب في عرقلة إنجازه، فالجدل القانوني حول أحقية ملكية حوض قزوين، و تقسيمه بين الدول المطلة عليه، تبقى حائلًا دون إتمام إنجازه و البدء في عملية استغلاله، فحتى بعد التوقيع على اتفاقية تفاهم في أوت 2018 بين دول بحر قزوين، فـي "أكتاو" بكازاخستان، يبدو أن الاتفاقية نجحت في تسوية بعض القضايا، لكنها في النهاية كانت نتائج اللقاء أقل من المتوقع. ما يجعل مستقبل استغلال ثروات بحر قزوين دائمًا تبقى مرهونة بمصالح الدول الخمس المطلة عليه⁽⁴⁾، كما أن تصلب موقف أذربيجان هو الآخر صعب من إمكانية الوصول لاتفاق نهائي حول الوضع و الإطار القانوني لاستغلال الموارد ضمن حوض قزوين، فلم نكن هناك موافقة من باكو على التكامل مع تركمانستان في شبكة من خطوط الأنابيب ، لذلك فإن آمال الاتحاد الأوروبي في التنويع سيكون من الصعب تحقيقها، ريثما يكون هناك حل وسط بين المالكين الفعليين للوقود الأزرق في حوض قزوين⁽⁵⁾. و لن يتمكن الاتحاد الأوروبي من الاستفادة من موارده دون توصل هذه الدول إلى تسوية قانونية واضحة.

(1) نورهان الشيخ، "الخيار المتردد: هل تصبح الطاقة "س-لاحا" روسيًا لاستعادة المكانة الدولية؟" ، مرجع سبق ذكره.

(2) المرجع نفسه.

3) Aigerim Ibrayeva, Dmitriy V. Sannikov & Others, Op.Cit, p. 157.

4) Catherine Putz, Op.Cit.

(5) كارينا فايزولين، مرجع سبق ذكره، ص 04.

- كما أن مناطق عبور خط أنابيب العابر لبحر قزوين ، و مع افتراض إتمام إنجازها، لن تكون في معزل عن الاضطرابات الراهنة و المحتملة مستقبلا في مناطق عبوره خاصة عبر جورجيا، و حتى تركيا التي ينظر إليها كمنطقة عبور آمنة لإمدادات الطاقة القادمة من قزوين، قد تشهد توترات تفرزها تعقيدات الأزمة الكردية، وتصبح بالتالي أنابيب نقل الغاز المارة عبرها هدفا مغريا يسهل استهدافه (1).
- إذا واضح أن سعي الاتحاد الأوروبي إلى حجز مكانه إلى جانب فاعلين آخرين في آسيا الوسطى مثل الصين وروسيا، من خلال تطوير استراتيجيات شراكة على كافة الأصعدة بما فيها الجانب الطاقوي، تواجهه الكثير من المصاعب، التي ستحول دون تحقيق أهدافه المستقبلية المتعلقة بالتنوع في واردات الطاقة في المنطقة، بالإضافة إلى أن المؤشرات تبين أن روسيا تتجه أكثر لتكريس تواجدها خاصة الطاقوي في المنطقة، باعتبارها مجال نفوذ تقليدي لها، نجد كذلك أن الاتحاد الأوروبي لا يمتلك ما يدعم طموحه من الوسائل الاستراتيجية، كما أنه لم ينجح في التوفيق بين أجندات أعضائه المتناقضة. خاصة حول حجم الميزانية و الموارد المخصصة لتحديث و الاستثمار في المنطقة، و التي تبقى محدودة مقارنة بأهداف الاتحاد الأوروبي في النفوذ و مزاحمة روسيا و باقي القوى الأخرى كالصين و الولايات المتحدة، فاستمرار تبني الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تصورات متضاربة لمصالحها في المنطقة، قد يحول دون أن النجاح أجنداته عبر استراتيجياته المعلنة، حيث دعت ألمانيا وإيطاليا، ومثلها فرنسا وإن بدرجة أقل، إلى تبني رؤية تقوم على المنفعة بوضوح في آسيا الوسطى، في حين ترغب المملكة المتحدة وبلدان الشمال الأوروبي في التأكيد على أجندة "القيمة" ترتبط بالديمقراطية و حقوق الإنسان . و يرى بعض الخبراء الأوروبيين استحالة فرض الديمقراطية من الخارج، كما يعتقدون بضرورة "العمل من أجل المستقبل" من خلال الحفاظ على الحوار مع أنظمة آسيا الوسطى، حتى تلك الأكثر قمعية. وبهذا المنطق، سيكون للاتحاد الأوروبي حضور و نفوذ في آسيا الوسطى بناء على علاقات تقوم على المصالح الاقتصادية والأمنية المشتركة مع وضع مجالات الخلاف جانبًا. أمّا بالنسبة لآخرين، فإن الاتحاد الأوروبي يخاطر لأنه يقف "على الجانب الخاطئ من التاريخ" بدعمه للأنظمة الفاسدة، وبالتالي إضعافه لأنصار الإصلاح المحليين (2).
- ✓ بالنسبة للشرق الأوسط و بالرغم من الاحتياطات و الإمكانيات الضخمة على صعيد إنتاج الطاقة التقليدية، غير أن حظوظ الاتحاد الأوروبي في الاعتماد على المنطقة كبديل للغاز الروسي تبقى

(1) عبد الجليل بعاسو، مرجع سبق ذكره، ص 155.

(2) سيباستيان بيروس، مرجع سبق ذكره، ص 03.

محدودة و مرهونة بعدد من المتغيرات، التي قد تحول دون تمكن الاتحاد الأوروبي من الاعتماد عليه كبديل فعال و مثالي للغاز الروسي، و تكمن أهم هذه المتغيرات فيما يلي:

- أولا: التهديدات التي تمس مناطق إنتاج و عبور الطاقة: فعدم استقرار المنطقة خاصة بالنسبة لدول العبور المرشحة لاستقبال أنابيب نقل الطاقة مثل سوريا التي ستكون منطقة عبور لخط أنابيب نقل الغاز القطري ليصل منها على تركيا ثم أوروبا، كذلك سيطرة داعش على مناطق واسعة من إنتاج النفط بسوريا و العراق. فقد أدى استهداف الجماعات الإرهابية لمنشآت البنية التحتية الطاقوية، إلى توسيع المخاطر التي تهدد أمن الطاقة الغربي. كما أن الوضع غير المستقر سياسيا من شأنه أن يقوض أمن إمدادات الطاقة ⁽¹⁾. نفس الشيء بالنسبة لنقل الغاز الإيراني عبر تركيا، فمشكلة الأكراد قد تتسبب في عرقلة إمدادات الغاز و النفط عبر الأراضي التركية.

- يواجه مشروع نقل الغاز القطري نحو الاتحاد الأوروبي عدة مشكلات أمنية و لوجيستية، و التي تشكل تحديات أمام نجاح هذه العملية مستقبلا ، فطريق الشحن البحري الرئيس لقطر و المتجه إلى أوروبا يمر عبر نقاط اختناق عديدة، كمضيق هرمز و باب المندب و كذلك قناة السويس. وهي نقاط الضعف التي تثير قلق صنّاع القرار في الاتحاد الأوروبي. ففي فترات سابقة، كانت قناة السويس على وجه الخصوص عرضة للإغلاق نظراً لانعدام الاستقرار السياسي، و حتى الخيار الذي تم اقتراحه لاحقا لنقل الغاز ال قطري عبر سوريا حيث يتم شحن الغاز الطبيعي المسال (LNG) في إلى أوروبا عبر البر الموانئ السورية، وهي الفكرة التي لم تؤيدها سوريا، كونها ترمي إلى حماية المصالح الروسية المتعلقة بالغاز في أوروبا، و التي من مصلحتها قطع الطريق أمام البديل القطري لإحكام قبضتها أكثر و إخضاع أوروبا لهيمنتها الطاقوية . و قد وضعت الحرب المندلعة في سوريا حداً لهذه الفكرة بشكل تام، و هنا ستجد قطر نفسها مضطرة لتسليم الغاز إلى أوروبا عبر طرق الشحن البحري المتوفرة، غير أن هذا الخيار قد لا يكون عقلاً بسبب ارتفاع تكاليف النقل التي ستؤدي على ارتفاع تسعيرة الغاز مقارنة بالغاز الروسية، و هو ما قد ترفضه أوروبا و يدفعها لفض الشراكة مع قطر مستقبلاً ⁽²⁾.

- ثانياً: تزايد حدة المزاحمة و المنافسة الدولية مستقبلاً على مصادر الطاقة خاصة من طرف الصين و روسيا و كذلك الولايات المتحدة الأمريكية، و من المتوقع أن طلب آسيا من الطاقة في عام 2035 سيكون ضعف ما كان عليه في 2008. كما ستمثل الزيادة في طلب الصين

(1) عبد الجليل بعاسو، مرجع سبق ذكره، ص 199.

(2) El Alam, «US, Qatar discuss supplying gas to Europe», April 6, 2014, available at : <http://en.alalam.ir/news/1582642>

نحو ثلث حجم الزيادة علي الطلب العالمي للطاقة، وستمثل الزيادة في طلب الهند نحو خمس إجمالي الزيادة علي الطلب العالمي، أي أن الزيادة في طلب الدولتين سيمثل أكثر من 53% من حجم الزيادة في الطلب العالمي علي الطاقة، فوإلادة مراكز طاقة جديدة على مستوى الاستهلاك، خاصة الصين، والهند، ودول أخرى في جنوب شرقي آسيا. سيزيد من الطلب على نفط الشرق الأوسط. و سيعصل معدل تلك الزيادة إلى نحو 56% فيما بين عامي 2010 و 2040⁽¹⁾. و قد أدى تنامي الطلب الآسيوي (الصين والهند خاصة) على إمدادات الطاقة في الشرق الأوسط، إلى خلق مجالات ارتباط مصلحي وتصادم مع الغرب حول أمن سوق الطاقة العالمي. و يتوقع أن تزداد حدة هذا التنافس أكثر في المستقبل، و يذهب البعض إلى ان الصين ستلجأ إلى تبني مقاربة عسكرية لتأمين مصالحها النفطية، على غرار دور الولايات المتحدة الأمريكية في التأمين العسكري لطرق الإمدادات⁽²⁾. و ينظر القادة الصينيون إلى الشرق الأوسط على أنه بؤرة إنتاج النفط و محرك عجلة البلاد الاقتصادية، وأوضح رئيس المعهد الدولي للاتصالات في جامعة "سينخوا" ، "لي شي غوانغ" في هذا السياق أن الصين هي المستورد الرئيسي للنفط من الشرق الأوسط، و سيعتبر دور الصين في الشرق الأوسط مستقبلاً - كما يقول "تانغ جي تشاو" من الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية ، في التنمية الإقليمية وإحلال الأمن والسلام على طول خط التعاون الذي رسمته الصين في مبادرة "الحزام والطريق"⁽³⁾، و قد شرعت الصين مع التطورات الأخيرة بتوسيع رؤيتها لمفهوم الأمن القومي، آخذة بالاعتبار النمو المتسارع لاقتصادها، واتساع رقعة المصالح الصينية في الخارج، و بروز "أمن الطاقة" كأحد أهم مرتكزات الأمن القومي الذي يضمن استمرار عجلة الاقتصاد الصيني بالتقدم و التطور المطلوب. و تبعاً لذلك يبدو أن اهتمام الصين بمنطقة الشرق الأوسط سيكون أكبر من السابق⁽⁴⁾، بالشكل الذي قد ينقص من حظوظ الأوروبيين في تأمين كميات كبيرة من الطاقة كفيلاً بتعويض ثقل الوزن الروسي في صادراتهم من النفط و الغاز.

- ثالثاً: نتائج الحرب الدائرة بسوريا: يُعتبر النفط هو الركيزة الأساسية للوجود الروسي في منطقة الشرق الأوسط. و تدرك روسيا جيداً أن تحقيق مصالحها في منطقة الشرق الأوسط وبحر قزوين وثيقة الصلة بإيران حليفها الرئيسية في الأزمة السورية. فقد عزز التدخل الروسي في

(1) مصطفى علوي، " خريطة جديدة: تحولات أمن الطاقة ومستقبل العلاقات الدولية "، مرجع سبق ذكره، ص ص 10-09.

(2) عبد الجليل بعاسو، مرجع سبق ذكره، ص 201.

* (تهديف المبادرة لإحياء وتطوير طريق الحرير التاريخي، ويشمل المشروع تشييد شبكات من الطرق وسكك الحديد وأنابيب النفط والغاز وخطوط الطاقة الكهربائية والإنترنت ومختلف البنى التحتية، (ويكيبيديا).

(3) قناة الجزيرة، "كيف تنظر الصين إلى قضايا الشرق الأوسط"، نشر بتاريخ (25-05-2016)، متوفر على الرابط: <http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2016/5/25>

(4) عزت شحور، "الصين والشرق الأوسط: ملامح مقاربة جديدة"، مركز الجزيرة للدراسات نشر بتاريخ (11-06-2012)، متوفر على الرابط: <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/2012611142554206350.html>

الأزمة السورية من صورتها كدولة محورية في المنطقة، و سيعطيها إمكانية لعب أدوار فاعلة في المستقبل، خاصة من خلال تغلغل شركات الطاقة الروسية على رأسها "غاز بروم" في قطاع الاستثمار الغازي، و هذا ما سيعطيها تحكماً أكبر في الطاقة القادمة من منطقة الشرق الأوسط⁽¹⁾.

✓ بالنسبة لمنطقة شمال إفريقيا و إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ، كذلك تعاني من مشاكل و تحديات على مستوى تأمين مناطق إنتاج النفط و مناطق العبور، فكل من ليبيا و كذلك نيجيريا المقرر ان ترتبط بخط أنابيب الغاز العابر لأفريقيا ، الذي يمر عبر الجزائر تعاني من عدم اضطرابات متواصلة في مناطق إنتاج الغاز و احتمال شن هجومات من الحركات المسلحة يبقى واردا بقوة، ليشكل عائقاً كبيراً أمام إتمام تفعيل هذا المشروع، و نفس الأمر بالنسبة لليبيا التي تعاني من عدة مشكلات، و هشاشة أمنية و سياسية كبيرة.

ثانياً- المسار الثاني (تشاؤمي):

من خلال المسار الأول رأينا أن الاتحاد الأوروبي سيواجه مشاكل كبيرة في سعيه لخلق بدائل و خيارات تسمح له بالتحرك من قيود التبعية الطاقوية لروسيا بسبب فشل و قلة نجاعة المشاريع البديلة، ضمن هذا المسار الثاني الذي يعتبر أكثر راديكالية، يتجه نحو بناء طرح يقوم على إمكانية التصعيد و ارتفاع حدة التوتر بين روسيا و الاتحاد الأوروبي، على خلفية بعض القضايا الحساسة التي سيفشل الطرفان في إدارتها بطريقة سلمية، ما يؤثر بشكل أكثر سواء على أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي، و الذي سيتعرض لضغوطات أكبر من روسيا، التي لن تتوانى في استخدام سلاح الطاقة لإضعاف و إخضاع الاتحاد الأوروبي على مستوى قضايا أخرى أمنية سياسية، يتضمن هذا السيناريو جملة من المتغيرات و المؤشرات، نجلها فيما يلي:

✓ احتدام الصراع بين روسيا و أوروبا، مع إمكانية المواجهة العسكرية، في حال تصاعد الخطاب المعادي للغرب أكثر داخل روسيا، مثل التيارات السلافية و الأوراسية المتشددة، أو ما يعرف بللقليديون المتشددون، يسعى هذا التيار إلى إحياء كيان أشبه بالاتحاد السوفييتي باعتباره الرسالة والمسؤولية التاريخية الكبرى على عاتق روسيا. وتعمد هذا الطرح المتشدد إلى إعادة تقديم بعض الأفكار الأساسية المميزة للحقبة السوفيتية بالاعتماد على أسس نظرية مستمدة بصورة أساسية من

(1) ناهد شعلان، "عسكرة متصاعدة: مستقبل قوة روسيا في العالم بحلول عام 2025"، مركز المستقبل للأبحاث و الدراسات المتقدمة، قسم عروض و تقارير، نشر بتاريخ (2016-09-25)، متوفر على الرابط: <https://futureuae.com/en-us/Mainpage/Item/936>

النظرية الجيوسياسية التقليدية للقرن التاسع عشر⁽¹⁾، كما يجري تدعيم وجهة النظر هذه من خلال عدد من النظريات المستقاة من المدارس الفلسفية الروسية المعتمدة على فرضية وجود عداء دائم بين الحضارتين الروسية والغربية ، وعزم الأخيرة على تدمير الهوية الروسية ، و قد تمت ترجمة هذه الفلسفة المعادية للغرب إلى نظريات إستراتيجية، المستندة في توجهها على فرضية أن التهديد الرئيسي الذي يواجه روسيا صادر عن الغرب ، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو ، الذي يجرى النظر إليه باعتباره أداة لفرض الهيمنة الأمريكية على أوروبا ومحاصرة روسيا جيو-سياسي. و تفترض هذه المدرسة الفكرية احتمالية اندلاع حرب في أوروبا من جراء سعى الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية الدعوب للحد من مكانة روسيا على الصعيد الدولي وقوتها العسكرية وتدمير وحدتها السياسية وإقرار نظام موالى للغرب بها يمكن من خلاله الاستيلاء على مواردها الطبيعية⁽²⁾، و يعتقد البعض ان "بوتين" بالرغم من سياسته البراغماتية لا يخفي في كثير من موافقه نبرة الصراع و احتمال المواجهة مع الغرب، في الحالة التي تقترب أكثر من تهديد مصالح روسيا الحيوية، و تجسد هذا التوجه و لو نسبيا مع أحداث جورجيا و كذلك أوكرانيا في 2014، أين استخدمت روسيا القوة، و دعمت القوى الداخلية بالدول المجاورة لها، بهدف الحفاظ على مصالحها، و كذلك توجيه رسالة قوية للغرب بمدى إمكانية اندلاع مواجهة تستخدم فيها القوة العسكرية إن اقتضى الأمر، و على هذا الأساس عكف بعض الأكاديميين على وصف علاقة الغرب بروسيا في مرحلة بوتين بالحرب الباردة الجديدة، و لا يتوانى الغرب في وصف روسيا باعتبارها تهديد رئيسي للقيم و المصالح الغربية، و ما تحركات الناتو تجاه حدود روسيا و مساعي الولايات المتحدة لنصب الدرع الصاروخي إلا مؤشرات على حجم الصراع المتجلي بين روسيا و الغرب.

✓ تعتبر روسيا دول أوروبا الشرقية دائرة نفوذ و امتداد طبيعي لمصالحها، مما جعلها تنظر إلى أي وجود غربي بالمنطقة على أنه اعتداء مباشر عليها. و تجمع المصالح الروسية في المنطقة بين ما هو جيوبوليتيكي وأيديولوجي، فتمثل تلك المنطقة حدود الإمبراطوريت الروسية الجديدة، حيث لا تسعى روسيا إلى السيطرة على أراضي تلك الدول بشكل مباشر ، ولكنها تهدف إلى خلق نفوذ استراتيجي وأيديولوجي واقتصادي بها. وهو أمر ضروري لإسباغ الشرعية على النظام الروسي الحاكم. و يجسد مشروع الاتحاد الأوراسي طموحات روسيا في المنطقة الأوراسية، و تعتبر الطاقة من أهم محددات سياسة روسيا في منطقة و حدود جوارها القريب⁽³⁾. على قاعدة مفهوم

1 (مروى صبري إمام، "قراء في كتاب (التوجهات المختلفة في الفكر الاستراتيجي الروسي، للمؤلف (Yury E. Fedorov)،" (مارس 2003)، موقع الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية، متوفر على الرابط: <https://futureuae.com/en-us/Mainpage/Item/936>)
2 المرجع نفسه.
3 ناهد شعلان ، مرجع سبق ذكره.

الجوار الجديد المشترك الذي يضم أوكرانيا و مولدافيا وبيلاروسيا وقوقاز الجنوب (جورجيا، أرمينيا، أذربيجان)، الذين شكلوا خط المواجهة الجديد بين روسيا والاتحاد الأوروبي الموسع⁽¹⁾.
✓ يزيد احتمال لجوء روسيا في هذه الحالة لاستخدام سلاح الطاقة ضد أوروبا، في حالة تصاعدت فيها حدة الصراع و أدت إلى قطع العلاقات التجارية و الدبلوماسية بين الطرفين. بحيث أن روسيا تلجأ لقطع الإمدادات كجزء من سياستها للضغط على أوروبا للتراجع في قضايا كتوسيع الناتو، و في نفس الوقت تكون روسيا أكثر تحررا من تبعيتها لأسواق الطاقة الأوروبية، لأنها ستكون قادرة على خلق بدائل أخرى في المشرق خاصة الصين.

✓ تزداد نجاعة و فعالية استخدام الطاقة كسلاح ضد الاتحاد الأوروبي ضمن هذا السيناريو، في الحالة التي تتمكن فيها روسيا من خلق أسواق بديلة لطاقتها، بعد اتجاهها نحو الشرق، و بالأخص السوق الصينية، أين تكون روسيا متحررة من قيود الاعتماد على الأسواق الأوروبية للطاقة، وهذا ما يؤدي إلى فقدان الاتحاد الأوروبي لأي ورقة يمارس من خلالها ضغطه على روسيا لتغيير مواقفها في قضايا محددة، و سيزداد تدهور أمنه الطاقوي أكثر خاصة في الحالة التي يفشل فيها الاتحاد الأوروبي في إيجاد بدائل تعوضه عن خسارة إمدادات الغاز و النفط الروسي. و فعلا خلال أزمة أوكرانيا في 2014، و مع بداية التوتر الروسي الأوكراني، سارعت روسيا إلى توقيع صفتين حول خطي أنابيب لنقل الغاز مع الصين في عام 2014، ل تغطي و تعوض خسارتها من صادرات الغاز الطبيعي التي تراجعت أوروبا، و التي يمكن أن تصل في نهاية المطاف إلى 2.4 تريليون قدم مكعب سنويا نحو الصين⁽²⁾. و قبلها عقدت روسيا اتفاقا كذلك مع الصين في أكتوبر 2009، يقضي بتوريد 70 مليار متر مكعب من الغاز الروسي إلى الصين كل عام⁽³⁾. إذا باعتماد روسيا على الصين كبديل للسوق الأوروبي مستقبلا، فإن هذا من شأنه أن يعقد من مهمة الاتحاد الأوروبي في الضغط على روسيا لإمداده بالغاز في ظروف تكتسب فيها روسيا المزيد من أوجه القوة.

✓ عقب العقوبات الاقتصادية التي وُقعت على روسيا وهروب رؤوس الأموال الأجنبية من الاستثمار في مجال الطاقة الروسية، أطلقت روسيا مشروعًا يسمح بمد الصين بالغاز لأول مرة عن طريق مد خط أنابيب يصل طوله أربعة آلاف كيلو مترًا ليصل إلى شرق الحدود الصينية بموجب عقد قيمته 400 مليار دولارًا في فترة 30 عامًا ابتداء من سنة 2018، ويبدو أنه بصيص أمل للروس في إحراز تقدم في حربهم الباردة المشتعلة مع أوروبا والولايات المتحدة، وبهذا تنطلق روسيا نحو آسيا بسرعة هائلة لتعويض خسائرها في أوروبا التي أدركت ضرورة التخلي عن الغاز الروسي

1 (ميشال يمينا، "قواعد أميركا والحلف الأطلسي حول روسيا: بين تقبل السلطة و تدمر المعارضة"، في: مجلة الجيش اللبناني، العدد 51، 2005، لبنان، نقلا عن موقع المجلة في: <http://www.lebarmy.gov.lb/PrintArticle.asp?id=6892>
2) U.S. Energy Information Administration, Op. Cit, (31 October 2017), p. 20.

3) عبد الرحمن المنصوري، مرجع سبق ذكره.

والبحث عن بدائل له، وعلى هذا الأساس حدث تغيير في السياسة الروسية الجديدة وقد أعرب وزير الطاقة الروسي أن صادرات النفط والغاز إلى آسيا قد تزيد للضعف وهو ما يجعل دول كالصين في آسيا وتركيا هي المستفيد الأكبر من تزايد حدة الصراع بين روسيا والغرب، من خلال تأمين مصادر طاقة روسية بأسعار مخفضة، وهو ما جعل خبراء الطاقة والاقتصاد يؤكدون أن لجوء الصين إلى روسيا ليس شراكة إستراتيجية لأن الصين لا تستطيع الاستثمار في مجال الطاقة الروسي لرفع كفاءته، ولكن ما تم هو استغلال للأزمة للحصول على مصدر للطاقة بشكل سريع ومخفض⁽¹⁾.

ثالثاً- المسار الثالث (تفاؤلي):

بالنسبة لمضمون السيناريو الراديكالي ضمن المسار الثالث، فهو عكس المسارين يوصف بأنه تفاؤلي، و يتضمن إمكانية حدوث تغييرات راديكالية تمس علاقة الطرفين، بحيث تتجه من علاقة العداء و الصراع إلى علاقات تطبعها التعاون و التنسيق مع إمكانية الاندماج الاقتصادي، الذي يفترض تراجع حدة الصراع بين روسيا و الغرب و أوروبا خاصة، ما يجعل صورة روسيا لدى الغرب تنتقل من كونها مصدر للتهديد و الخطر إلى مصدر للاستقرار بالنسبة للاتحاد الأوروبي، و يصبح ينظر إليها من كونها شريك أو المنافس لا أكثر، و هذا ما ينعكس بشكل مباشر على واقع العلاقات الطاقوية بين الطرفين، فروسيا ستصبح الشريك الطاقوي المثالي، من حيث وفرة الموارد الطاقوية، سهولة نقلها، و كذلك توفيرها بأسعار تنافسية و مقبولة، و بالتالي ستكون الاختيار الأكثر عقلانية، و هنا تأخذ التبعية مفهوم إيجابي (الأمنة)، أي يتم نزع الأمنة (حسب تصور "بوزان" و "ويفر"،) لتصبح روسيا ليست مصدر تهديد بقدر ما هي مصدر لاستقرار و تعزيز أمن الطاقة الأوروبي.

و بحسب هذا المسار، ستتحقق مجموعة من التطورات من شأنها تحسين العلاقة و خلق بيئة متكاملة للعمل المشترك القائم على التنسيق لا على المساومات و أساليب الإدارة العنيفة للخلافات، و من خلال جملة من المؤشرات يمكن أن يتحقق هذا السيناريو، نلخصها في ما يلي:

✓ سنتجه علاقة الطرفين أكثر نحو التقارب و التفاهم، ليس فقط على الصعيد الاقتصادي الطاقوي، بل على صعيد القضايا السياسية الأمنية و السياسية، و يفترض اندماج أكبر لروسيا مع الغرب من حيث القيم او ازدياد اندماجها في نظم السوق الأوروبي.

✓ من أهم المؤشرات ضمن هذا التصور هو تراجع روسيا عن استخدام الطاقة كأداة للضغط و المساومة ضد الاتحاد الأوروبي، بسبب تحقيقها مكاسب مادية كبيرة، تساعدها على تحقيق تنمية داخلية في مختلف القطاعات غير الطاقوية، خاصة و أن روسيا مقبلة على وضع

(1) موقع نون بوست، "الطاقة بين روسيا وأوروبا: أزمات لا تنتهي"، مرجع سبق ذكره.

إستراتيجية تحولها لعلاق صناعي يتجه أكثر للاندماج في السوق العالمية خارج قطاع المحروقات، وهذا ما يتطلب المزيد من السيولة المالية وكذلك الاستقرار السياسي مع الطرف الأوروبي، كما ان توفر قنوات و آليات للعمل المشترك بين الطرفين قد تكون كفيلة بفض المنازعات و وضع حد لها في بداياتها.

✓ و عليه فهذا التطور بين الطرفين يكون مبني أكثر على مبدأ البراغماتية ، فلا الاتحاد الأوروبي بمقدوره التخلي عن روسيا كمصدر للطاقة الميسورة و المقبولة ، و لا روسيا بإمكانها ان تستمر في عنادها و إصرارها على مجابهة الغرب باعتباره تهديدا لقيمها المركزية المتعلقة بالهوية و القيم الروسية ، و يتوقع أن تصادق روسيا على ميثاق الطاقة الأوروبي، لتتفتح أكثر على الأسواق الطاقوية الأوروبية، و تفتح بالمقابل المجال للشركات الأوروبية للاستثمار داخل أراضيها، و هذا ما سيكفل لها استغلال التقنية الأوروبية المتطورة في عمليات الاستخراج و التنقيب، على أتم وجه، ما سيؤدي في النهاية إلى زيادة وتيرة الإنتاج بالشكل الذي يخدم مصلحة الطرفين، خاصة بعدما يتم استغلال الاحتياطيات الكبيرة في شمال روسيا، بتضافر الجهود المشتركة الروسية-الأوروبية.

✓ التبعية على الصعيد الطاقوي في هذه الحالة لن تصبح مصدرا للتهديد بل ستصبح مصدرا لاستقرار أمن الطاقة الأوروبي، و زيادة و رادات روسيا سيكون الخيار الأكثر عقلانية من حيث التكلفة أو من حيث سرعة نقل الطاقة، لذلك فحالة التبعية الطاقوية الأوروبية لروسيا ستستمر لكن دون وجود أي تهديدات بسبب التوافق و الاتفاق الاستراتيجي بين الطرفين، بل إن روسيا ستعمل أكثر على زيادة اكتشاف و استغلال حقول الطاقة في شمالها خاصة في إقليم يامال، حتى تكون مؤهلة للاستجابة بمرونة لأي زيادات مرتقبة في حجم الطلب الأوروبي.

✓ كذلك يتجه هذا السيناريو إلى تراجع أوروبا على فرض عقوبات ضد روسيا بعد ضم شبه جزيرة القرم، و التي سائرت فيها السياسة الأمريكية في تعاطيها مع المشكلة ، غير أن وقع هذه العقوبات كان ذو حدين، بحيث نجد أن عددا من دول الاتحاد الأوروبي ليس من مصلحتها استمرار العقوبات على روسيا. و من المحتمل أن تفرض العقوبات الغربية على روسيا تكاليف على معظم شركات النفط الغربية، كما هو الحال بالنسبة لروسيا، بحيث تتضرر منها الدول بسبب ارتباطها بمصادر الطاقة من روسيا، وإجمالا و على الرغم من ذلك فلم تحدث العقوبات على قطاع الطاقة حتى الآن أثرا كبيرا على التعاملات التجارية لهذه الشركات مع روسيا، و ما قد يضر بالمصالح الأوروبية أن العقوبات اشتملت في جزء منها على إعاقة قدرة روسيا على مواصلة مشاريع التنقيب طويلة الأجل عبر حظر عمليات نقل التقنيات الغربية المحددة والمعدات اللازمة للتنقيب عن النفط في أعماق البحار واستخراج النفط الصخري والتنقيب في القطب الشمالي ، و هذا ما قد يؤثر على الكميات المصدرة نحو أوروبا، و لذلك حذر المديرون التنفيذيون بمجال الطاقة في

أوروبا الغربية من إمكانية تغير الأحوال الحالية ، مما يلحق الضرر بالاستثمارات المستقبلية من خلال فرض عقوبات إضافية⁽¹⁾. و نتيجة لهذا تراجعت المفوضية الأوروبية عن قرارها و رفعت مرة أخرى من نسب الإمدادات الروسية نحو أوروبا، و هذا ما حدث في 9 ديسمبر 2016، بعد إجراء محادثات ثلاثية بين روسيا وأوكرانيا والمفوضية الأوروبية، ساعدت على تلطيف الأجواء سياسيا، ما انعكس على إضفاء نوع من التوافق على المعاملات التجارية الطاقوية بين الطرفين، حيث أعرب الجانب الأوكراني، عن استعدادة لشراء كمية قدرها ما بين 1.5 و 4 مليار متر مكعب من الغاز الروسي في الشتاء 2016، كما أبدت روسيا استعدادها لتلبية احتياجات الغاز للاتحاد الأوروبي وأوكرانيا⁽²⁾، لذلك فأوروبا ستنتج أكثر نحو التراجع عن سياستها المعادية لروسيا لاعتبارات المصلحة و مقتضيات أمنها الطاقوي او الاقتصادي بشكل عام.

✓ سينتقل التوافق لمجالات أخرى، ليتجاوز الترابط الاقتصادي الطاقوي بين الطرفين، و سيعمل الطرفان على معالجة و تجاوز القضايا الخلافية بينهم، و يتوقع ان يتم تقديم تنازلات أن تقدم روسيا تنازلات سياسية و أمنية مقابل أن يتنازل الاتحاد الأوروبي عن مطامعه التوسعية عسكريا تجاه الحدود الروسية، و هذا ما سيكرسه ابتعاد الاتحاد الأوروبي و تخلصه من الضغوطات الأمريكية، من خلال سعيه لتأسيس سياسة أمنية و اقتصادية مستقلة عن الإدارة الأمريكية.

✓ ما يدعم إمكانية تحقق التقارب مستقبلا بين روسيا و الاتحاد الأوروبي، هو ظهور انشقاقات و خلافات بين أوروبا و الولايات المتحدة في عهد "دونالد ترامب"، و التي جعلت العلاقة تتسم بفتور واضح، و هذا ما سيخدم احتمال التقارب الروسي الأوروبي أكثر، ظهرت بعض المؤشرات الواقعية التي تدعم هذا الطرح، وأهمها قرار ترامب حول انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع إيران، الذي رأى فيه تعارض مع المصالح الأمريكية، و رفض ما أقره الرئيس السابق "باراك أوباما" مع شركائه الأوروبيين حول السماح لإيران بتخصيب كميات إضافية من اليورانيوم، وكذلك تضمن الاتفاق رفع العقوبات الاقتصادية على إيران، ما سمح بزيادة صادراتها النفطية حوالي مليون برميل، كل هذا رأى فيه "ترامب" تنازلات تتعارض مع المصالح الأمريكية، و أحدث هذا الانسحاب صدعا آخر في العلاقة بين واشنطن وحلفائها الأوروبيين بعد ذلك الذي كان سنة 2017، بسبب انسحاب الولايات المتحدة من اتفاقية باريس للمناخ، و يعتبر تهديد ترامب أيضا في مستوى آخر بفرض الرسوم الجمركية على الاتحاد الأوروبي فيما يخص الألومنيوم والحديد الصلب⁽³⁾. أحد أبرز العوامل التي أحتت نوع من التباعد بين الطرفين، و يعتبر التحول في طبيعة العلاقات الروسية الألمانية مؤشر على هذا التقارب بين روسيا و أوروبا، بحيث

(1) إف. ستيفن لارابي و آخرون ، مرجع سبق ذكره، ص 48.

(2) وكالة سبوتنيك الروسية الحكومية، " ارتفاع حجم صادرات روسيا من الغاز إلى أوروبا في 2016"، مرجع سبق ذكره.

(3) موقع الجزيرة، " هل تتقارب أوروبا وروسيا بسبب مواقف ترامب؟"، (04-06-2018)، متوفر على الرابط:

<http://www.aljazeera.net/news/presstour/2018/6/4>

دافع "بوتين" و "ميركل" عن مشروع خط أنابيب الغاز "السييل الشمالي 2" ضمن لقاءها خلال ماي من العام الجاري (2018) ⁽¹⁾، هذا المشروع الذي يواجه رفض أمريكي قاطع، بل إن ترامب هدد بفرض عقوبات على الجهات التي تستمر في دعمه من دول الاتحاد الأوروبي، لذلك يعتبر هذا المشروع و الذي يعد سببا إضافيا للتقارب بين روسيا و أوروبا في مواجهة واشنطن.

من خلال هذا المبحث الاستشراقي، و بعد استعراض مضمون كل سيناريو، يبدو أن كل سيناريو له من المؤشرات والدلائل التي تدعم إمكانية حصوله، و ننوه في هذا السياق أن الخوض في مسارات المستقبلية التي يمكن ان يتعرض لها أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي في ظل استراتيجيات الطاقة الروسية من خلال الانتقاء و التركيز على بعض المتغيرات المستقلة التي يحتمل أن تكون حاسمة و محددة لتلك المسارات، لا يعني بالضرورة حتمية وقوعها بل هي عبارة عن محاولات تأملية افتراضية، بالنظر إلى صعوبة ذلك بسبب كثرة و تنوع العوامل و الاعتبارات المرئية و غير المرئية التي قد تؤثر في هذا المسعى ⁽²⁾،

بالرجوع لمضمون كل سيناريو يبدو أن احتمال حالة الاستمرار في هو الأكثر ترجيحاً حسب تقديرنا، فبالنظر للسيناريوهين الإصلاحية و الثوري التشاؤمي، يبدو أن إمكانية تحقق كل واحد منهما يحتاج لوقوع أحداث نوعية بحجم كبير من التحولات، من شأنها أن تقلب المشهد الحالي بدرجة راديكالية، غير أن المعطيات الراهنة و في ظل غياب إستراتيجية واضحة لدى الطرفين في إمكانية التصرف باستقلالية عن بعضهم البعض، تجعلنا نرجح أن سيناريو الاستمرار في (الخطي) هو الأقرب للتحقق على المدى القريب و المتوسط على أقل تقدير، و يمكن دعم هذا الطرح من خلا المؤشرات التالية -بالإضافة للمؤشرات التي تم التطرق إليها آنفا عند الحديث عن السيناريو الخطي-:

- تتبع مسار العلاقات الطاقوية بين روسيا و الاتحاد الأوروبي، يدرك أن الطرفين يقاربان لعلاقتهم الطاقوية من زاوية الاعتماد المتبادل، الذي يتضمن قدر من الحساسية و القابلية للانجرار (القابلية للعطب) بشكل متقارب بين الطرفين، مع إمكانية ملاحظة تفوق نسبي بالنسبة لروسيا في بعض الحالات. و على هذا الأساس تلعب الطاقة دور مهم في تحديد منحى المسار المستقبلي لعلاقة الطرفين، ذلك أن دول الاتحاد تعتمد بشكل بالغ على إمدادات الطاقة الروسية بنسبة لا تقل في أحسن أحوالها عن 30 % من حاجاتها الطاقوية، فضلا عن أنها تصل عند بعض دول أوروبا الشرقية إلى قرابة 100% - كما سبق و ذكرنا ذلك آنفا-، ففي سنة 2016 مثلا تم استيراد ما يقرب من 90% من الغاز الهوسي، بما يقارب 7.5 تريليون

(1) موقع الجزيرة ، " تقارب نادر في المواقف بين بوتين وميركل "، (19-05-2018)، متوفر على الرابط:

<http://www.aljazeera.net/news/international/2018/5/19>

(2) حسين بوقارة، ظاهرة التكامل بين التصورات النظرية و واقع العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 179.

قدم مكعب، و تم تسليمه للعملاء في أوروبا عبر خطوط الأنابيب، حيث كانت كل من ألمانيا، و إيطاليا و بيلاروسيا والمملكة المتحدة أكبر المستوردين للغاز الطبيعي⁽¹⁾. و بلغت الكميات المستوردة حوالي 161 مليار متر مكعب أي 34% من احتياجات الاتحاد الأوروبي من الغاز⁽²⁾، بينما تعتمد روسيا في المقابل اعتمادا شديدا على سوق الطاقة الأوروبية، وبنسبة لا تقل عن معدل 70 % من صادراتها الطاقوية، بالإضافة إلى اعتمادها على التقنية الأوروبية في عمليات التنقيب و الاستخراج. ما يجعل العلاقة بين هذين القطبين تتميز بنوع من الحاجة و التبعية المتبادلة على نحو يمكن أن نطلق عليه اعتمادا طاقياً متبادلاً⁽³⁾.

- تشير الأرقام و الإحصائيات الرسمية الأوروبية أن كميات الاعتماد على الوقود الأحفوري ستبقى مستقرة ، بل و مرشحة للارتفاع في حدود سنة 2030، فبالرغم من التوجه الكبير نحو إنتاج الطاقات المتجددة و البديلة، و أولويتها ضمن خطط الطاقة المستقبلية للاتحاد الأوروبي، غير أن مدى قدرتها على تعويض استهلاك النفط و الغاز أو التقليل من استهلاك الطاقة التقليدية، يبقى أمر غير وارد، و هذا ما ذهبت لتأكيدهِ الدراسات داخل الاتحاد و التي تصدرها دوريا المفوضية الأوروبية في شكل تقارير على رهن و مستقبل الطاقة في الاتحاد الأوروبي، بحيث أنها تشير إلى أن نسب الاعتماد على استهلاك و استيراد الطاقة من مصادر أحفورية خاصة النفط و الغاز ستعرف ارتفاعا على المدى المتوسط على الأقل في حدود سنة 2030. من أجل التعويض عن انخفاض الإنتاج المحلي ، و سكون لروسيا دائما حصة الأكبر ضمن قائمة موردي الطاقة الأحفورية نحو الاتحاد الأوروبي ، خاصة في ظل عدم فعالية و إتمام إنجاز المشاريع البديلة إقليميا او دوليا⁽⁴⁾، و يبين الرسم البياني التالي، تطور مسار التبعية الطاقوية الأوروبية للمصادر الطاقوية من الوقود الأحفوري (الغاز - النفط - و الوقود الصلب) للغاز و النفط الروسي، عبر مسار تصاعدي حتى سنة 2035:

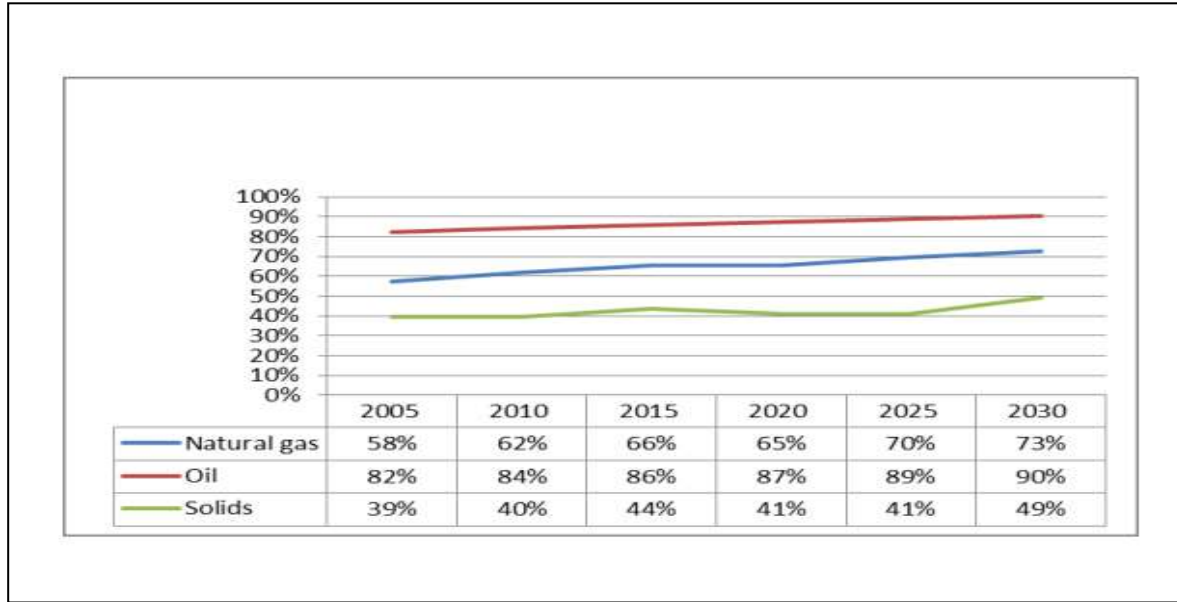
1) U.S. Energy Information Administration, Op. Cit, (31 October 2017), p. 19.

2) فريدريك ويليام إنغدال، مرجع سبق ذكره.

3) محفوظ رسول، "أمن الطاقة في العلاقات الروسية-الأوروبية: قراءة وفق نظرية الاعتماد المتبادل"، مرجع سبق ذكره، ص 124.

4) European Commission, «In-depth study of European Energy Security», Op.Cit, p. 93.

الشكل (29): راهن و مستقبل تبعية استيراد الوقود الأحفوري داخل الاتحاد الأوروبي.



Source: European Commission, «In-depth study of European Energy Security», (Commission Staff Working Document: Communication from the Commission to the Council and the European Parliament: European energy security strategy march, Brussels, 2.7.2014), p. 93.

- ستساهم حالة التفاهم بين روسيا و الاتحاد الأوروبي، حتى مع وجود خلافات سياسية، في توجه الاتحاد الأوروبي في الاستمرار في تحصيل حاجياته من الطاقوية من روسيا، خاصة و أن الطلب المحلي آخذ في الازدياد وسيستمر في الزيادة، نتيجة تناقص إنتاج حقول الغاز الرئيسية خاصة في هولندا .
- و هنا نجد احتمال لجوء روسيا لاستخدام الطاقة كسلاح ضد الاتحاد الأوروبي يبقى أمر وارد و يمكن وقوعه ضمن هذا السيناريو الخطي، غير أن هذا الاستخدام لن يكون بشكل راديكالي، أين يتم قطع الإمدادات بشكل كلي و متواصل، لكن يتم ذلك بشكل متقطع و قصير من حيث المدة، و يكون غير مباشر، أي أن القطع قد يكون على مستوى إحدى دول العبور، كبيلاروسيا أو أوكرانيا كما شبق و حدث ذلك، و لا يكون لهذا القطع في هذه الحالة تأثير كبير في إحداث تغييرات جوهرية على مستوى المتغيرات المتحكمة في علاقة الطرفين الطاقوية، كما أن إدراك روسيا لأهمية السوق الأوروبية بالنسبة لاقتصادها سيكون عامل محدد في عدم اللجوء إلى الاستخدام السلبي بشكل طويل و مباشر عبر قطع الإمدادات.
- كما نجد من المؤشرات ما يدعم سيناريو الاستمرارية، هو أن روسيا ملزمة تجاه الطرف الأوروبي بالعديد من العقود طويلة الأجل إلى يبلغ مداها حتى سنة 2026 وصولاً إلى 2036، و على الأرجح سيتم الوفاء بها و توفيرها بالأحجام المطلوبة، خاصة مع توجه روسيا

للاستثمار بالشراكة مع شركات أوروبية في حقل "يامال" شمال روسيا، و الذي يتمتع بموقعه القريب الذي يتيح نقل الغاز منه نحو السوق الأوروبية بسهولة و في وقت مثالي⁽¹⁾، كما نجد ضمن هذا السياق أن قضية العقود طويلة الأجل التي تفاوض من أجلها روسيا، تستخدمها في الأصل لإحكام و فرض قبضتها و هيمنتها على سوق الطاقة، في ظل غياب بدائل أخرى تشتمل على عقود قصيرة و متوسطة الأجل، من شأنها ان تكسر الاحتكار الروسي في مجال الطاقة، و هذا ما يدعم أكثر سيناريو الخطي مقابل باقي السيناريوهات الأخرى⁽²⁾. و تتم مناقشة القضايا طويلة الأجل مثل استغلال الحقول الجديدة من زاوية الاعتماد المتبادل بين الطرفين بطريقة أكثر انفتاحاً، مع تركيز الاتحاد الأوروبي و اهتمامه أكثر على السماح بسوق مفتوحة و تنافسية، لذلك نجده يناقش باستمرار مدى تقييد روسيا بالضوابط القانونية المنافية لسياسات الاحتكار التي تمارسها شركة غاز بروم داخل أسواق الغاز الأوروبية.

- ما يدعم كذلك إمكانية تحقق هذا السيناريو الخطي، مدى اعتماد روسيا على الطرف الأوروبي، بالشكل الذي يجعلنا نستبعد احتمال لجوء روسيا إلى تطبيق سياسة قطع الإمدادات بشكل ثوري، ما سيترتب عليه أضرار قد تكون أعمق من الطرف الأوروبي، فروسيا تحتاج إلى استثمارات ضخمة في قطاع النفط والغاز حتى تكون قادرة مستقبلاً على تلبية طلبات السوق الأوروبية و العالمية ، حيث تستنفد الحقول الحالية بشكل تدريجي ، خاصة بعد استبعاد المستثمرين الأجانب وإعادة تأميم قطاع النفط والغاز في العقد الماضي ، و يحاول الاتحاد الأوروبي أن يدخل سوق الاستثمارات الطاقوية بروسيا بناء على اتفاقيات بينهما، و حسب المراقبين فقد يكون من الملائم استئناف حوار هادف مع روسيا بشأن الاستثمارات في قطاعات الطاقة لدى كل طرف (ولا سيما حماية الاستثمار في الاستكشاف و البنية التحتية و التوزيع). كما يأمل الاتحاد الأوروبي إنهاء قضية مكافحة الاحتكار ضد شركة غاز بروم و تحرير سوق الاستثمار داخل روسيا في قطاع الطاقة و السماح للشركات الأوروبية بالدخول فيه، كما تأمل المفوضية الأوروبية بفتح النقاش مجدداً حول إمكانية مصادقة روسيا الكلي ميثاق الطاقة الأوروبي، المنظم لأسعار و سوق الطاقة بينهما⁽³⁾.

- ضمن هذا السياق الذي يدعم هذا المسار الخطي، نجد أن كلا من روسيا و الاتحاد الأوروبي منخرطين في صفقات و عقود طاقوية طويلة الأجل، تعكس مدى حجم الارتباط بينهما على صعيد مشاريع الاستثمار في قطاع الطاقة، و بالشكل الذي ينفي إمكانية حدوث تغيرات نوعية من شأنها ان تؤدي إلى إحداث تغييرات ثورية في نمط التفاعلات الطاقوية، سواء في اتجاه

1) Erik Landström, «EU – Russia Energy Scenarios to 2025, Energy Security and Political Risk Management», Op.Cit, p.17 .

2) Ibid, p. 22.

3) Lana Dreyer and Gerald Stang, Op.Cit, p 04.

المسار التفاوضي أو التشاؤمي، و نشير في هذا الصدد أن هناك شراكة و علاقة اعتماد متبادل قوية بين الطرفين تعكس مدى حجم المصالح المتبادلة بينهما، ففي عام 2005 وقعت مذكرة تفاهم بين الشركة أن الشركة الألمانية " وينترشال " (Wintershall du) و شركة "غاز بروم" الروسية، من أجل استكشاف مشترك لحقول غاز جديدة في الأراضي الروسية، وتتحصل الشركة الألمانية على 50 % ، مقابل ذلك تستفيد "غاز بروم" من الدخول المباشر لأسواق الغاز الألمانية⁽¹⁾ (وهذا ما يفسر حرص ألمانيا على إنجاز مشروع "السييل الشمالي 2"، أكثر من أي دولة أوروبية أخرى)، و تعبيراً عن حجم و متانة العلاقات الطاقوية بين البلدين، صرح رئيس قسم سياسات الطاقة في حزب الخضر الألماني، أن روسيا لديها شبكة معقدة جداً من المصالح مرتبطة بألمانيا في مجالات الاستثمار بالطاقة، ما يجعلها تشارك في صياغة سياسات الطاقة الألمانية ككل، في الوقت الراهن و كذلك في المستقبل، وهذا ما يفسر ارتفاع التضطرر الألماني جراء العقوبات التي فرضت على روسيا، بعد أزمة القرم سنة 2014، وأضاف أن ثمة صمماً ألمانياً مدفوع الثمن على بعض التجاوزات الروسية بسبب الضغط على الحزب الديمقراطي الاجتماعي الألماني، ما يؤكد أن لروسيا يد في صياغة السياسة الألمانية التي ترفض الخطط الأوروبية عادة لتجاوز الأزمات، معربين عن عدم جديتها وواقعيته لتبرير الاستمرار في الشراكة مع روسيا⁽²⁾.

- من جهة أخرى، فإن المؤسسة رقم واحد في قطاع المحروقات الإيطالية، شركة "إيني" (ENI)، هي الأخرى وقعت اتفاقاً في منتصف شهر نوفمبر سنة 2006، مع شركة " غاز بروم"، من أجل الاستثمار في حقول النفط و الغاز الروسية، مقابل فتح السوق الطاقوية الإيطالية للمؤسسة الروسية. و نفس الشيء بالنسبة لفرنسا، حيث قامت شركة " غاز فرنسا " (Gaz de France) و نفس الشركة الروسية "غاز بروم"، في نوفمبر 2006، بتوقيع اتفاق يقضي بدخول الشركة الروسية إلى السوق الفرنسية وتوزيع الغاز على الصناعيين، في حين تتحصل فرنسا على التمويل الروسي بالغاز إلى غاية سنة 2030⁽³⁾.

- حذر رئيس مركز الدراسات الاستراتيجية بروسيا "أليكسي كودرين" -يشغل حالياً منصب نائب رئيس المجلس الاقتصادي لدى الرئاسة-، أن روسيا ستنتج أكثر لخسارة موقعها المهيمن داخل سوق الطاقة الأوروبية، بسبب انعكاس الخلافات السياسية بين الطرفين على تراجع قضايا التبادل التجاري و الاقتصادي بينها، فحسب تقرير أعده المركز فإن تواجد روسيا في أسواق الطاقة في الاتحاد الأوروبي سيتراجع خلال العقد المقبلين، ويرجع ذلك إلى تسييس التعاون في مجال الطاقة، وبحث الاتحاد الأوروبي عن مصادر بديلة، وابتكارات في قطاع

(1) عبد الوهاب بن خليف، مرجع سبق ذكره، ص 94.

(2) موقع نون بوست، "الطاقة بين روسيا وأوروبا: أزمات لا تنتهي"، مرجع سبق ذكره.

(3) عبد الوهاب بن خليف، مرجع سبق ذكره، ص ص 94-95.

الطاقة، غير أن بعض المحللين العاملين في سوق الطاقة في روسيا لا يتفقون مع استنتاجات تقرير مركز الدراسات الاستراتيجية حول مستقبل روسيا في سوق الطاقة الأوروبية. ويقول "أليكسي غريفاتش"، نائب مدير صندوق الأمن الطاقوي الوطني بروسيا: "إن توقعات التقرير فاقدة للمبررات، وأكد أن حصة "غاز بروم" الشركة المحتكرة للغاز في روسيا، تتزايد بثقة في السوق الأوروبية، ويضيف: "فضلا عن ذلك، ونظراً لتراجع الإنتاج المحلي والصادرات من بعض الدول، فإن أوروبا بحلول عام 2035 ستحتاج إلى 70 مليار متر مكعب إضافية من الغاز الروسي على أقل تقدير، ولا تستطيع المصادر الأخرى تغطية تلك الاحتياجات الإضافية"⁽¹⁾.

- بناء على هذا فلالاتحاد الأوروبي سيبقى، على المدى القريب و المتوسط، شريكا رئيسيا لروسيا في مجال التجارة والاقتصاد، على الرغم من الخلافات القائمة بين الجانبين حيال عدد من القضايا السياسية. و بالرغم من تأثير الخلافات السياسية في توتر العلاقات الروسية الأوروبية، ما قد ينعكس سلبا على بشكل أو بآخر نشاط "غاز بروم" في السوق الأوروبية، لكن "أليكسي غريفاتش" عبر عن قناعته بأن هذا التصور "خطاب سياسي قديم"، بمعنى أنه لن يؤثر على وضع الشركة وموقفها في أوروبا، ولفت إلى أن: "الواقع يقول إن حصة الغاز الروسي منذ عام 2010 ارتفعت في السوق الأوروبية من 23 حتى 33%⁽²⁾. وهذه ديناميكية تصاعدية، تدعم استمرارية الوضع على حاله لسنوات أخرى قادمة، و تكرر سيناريو استمرارية تبعية السوق الأوروبية للطاقة الروسية.

- إذا فعلى الرغم من استمرار حالة التوتر و ظهور الخلافات السياسية، غير ان الطرفين حافظا على استقرار علاقاتهما بالشكل الذي يؤدي لعدم انقطاع تعاملاتهم التجارية و الطاقوية خاصة، و حتى مع بروز نزعة روسيا للاستقلالية في قراراتها عن الغرب، و بنبرة قومية تركز على الهوية السلافية و مشروع الإمبراطورية الروسية الجديدة، كدولة كبرى بأهداف إقليمية و عالمية، غير أنها ستتجنب الصدام و المواجهة المباشرة، و تدير علاقتها بالاعتماد على مبدأ البراغماتية بما يتناسب مع مصالحها، نفس الشيء بالنسبة للأوروبيين فبالرغم من عدم تخليهم عن مشاريع لتوسيع عضوية الناتو أو الاتحاد الأوروبي بضم عدد من دول أوروبا الشرقية كجورجيا وأوكرانيا و مولدوفا، غير أنها ستبقى حذرة جدا في العمل على عدم استفزاز روسيا للقيام بأعمال قد تضر بمصلحتهم الاقتصادية خاصة على صعيد قطع

(1) طه عبد الواحد، "تقرير استراتيجي: مستقبل روسيا الاقتصادي رهن سياساتها الخارجية"، نقلا عن موقع جريدة الشرق الأوسط، نشر في (01-07-2017)، متوفر على الرابط: <https://aawsat.com/home/article/964212>
(2) المرجع نفسه.

الإمدادات، و هنا نجد أن دول الاتحاد الأوروبي تتجه أكثر للاستقلالية من ضغوطات الإدارة الأمريكية التي تعتبر عامل محدد في خلق نقاط الخلاف بين روسيا و أوروبا.

- تتجه كل من روسيا و أوروبا نحو تحقيق تقارب استراتيجي حذر، يشتمل تقديم تنازلات إستراتيجية متبادلة ، فبالنسبة لروسيا فهي مدركة أن المواجهة بين روسيا والغرب ستساهم في تعزيز تهميش روسيا في المؤسسات والمشاريع الدولية، وهذا أمر محفوف بأوجه قصور خطيرة في المنفعة الاقتصادية، ذلك أن روسيا في خضم تلك المواجهة مضطرة لتشتيت قواها على منافسة عسكرية وسياسية زائدة عن حدها، مبتعدة بذلك عن مهام التحديث وتطوير البلاد، لذلك تعمل روسيا على الاندماج أكثر في العمل المشترك ضمن المؤسسات الإقليمية أو الدولية، و تتجه روسيا أكثر لتبني لغة الحوار مع الجانب الأمريكي و الأوروبي حول قضايا الاستقرار الاستراتيجي، و تجاوز التناقضات والخلاف حول الدرع الصاروخي الأمريكية في أوروبا، و قضايا توسيع الناتو، دون إهمال الصراع في سوريا، و ستتجه روسيا في هذا السياق حسب عدد من الخبراء الروس منهم " أليكسي كودرين " ، للعمل وفق إستراتيجية قائمة على إنشاء مؤسسات إقليمية فاعلة يكمن هدفها الرئيسي في الحفاظ على السلام وحل النزاعات ومكافحة الإسلام المتطرف، عبر التنسيق و العمل المشترك مع الولايات المتحدة و أوروبا، على اعتبار أن تحقيق السلام و الاستقرار منطقة الشرق الأوسط هو الشرط الأساسي لتحقيق مكاسب اقتصادية ، على الصعيد التجاري و كذلك و بشكل أهم الجانب الطاقوي⁽¹⁾.

- لذلك نجد أن العلاقة بين الطرفين ستأخذ مسار تعاوني أكثر منه تصارعي، و تستغل الدول الأوروبية و كذلك روسيا اللقاءات الدورية ضمن أعمال مجموعة الثماني الكبار (G8)^(*)، لمناقشة القضايا الخلافية ، ذات الصلة بالجانب الاقتصادي و التجاري و على رأسها قضايا الطاقة، و حتى بعد أزمة أوكرانيا سنة 2014، و عكس ما كان متوقعا حول تجريد روسيا من عضويتها من المجموعة، استمرت عضوية روسيا، لأن الغرب مدرك تماما لأهمية روسيا و مكانتها بالنسبة لأمنه الطاقوي، خاصة و أن أغلب البدائل التي تم

(1) المرجع نفسه.

(*) مجموعة الثمانية: أو مجموعة الدول الصناعية الثمانية تضم الدول الصناعية الكبرى في العالم. أعضائها هم: الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا، روسيا الاتحادية، إيطاليا، المملكة المتحدة، فرنسا، وكندا. يمثل مجموع اقتصاد هذه الدول الثمانية 65% من اقتصاد العالم وأغلبية القوة العسكرية (تحتل 7 من 8 مراكز الأكثر أنفاقاً على التسلح وتقريباً كل الأسلحة النووية عالمياً). أنشطة المجموعة تتضمن مؤتمرات على مدار السنة ومراكز بحث سياسية ، مخرجاتها تتجمع في القمة السنوية التي يحضرها زعماء الدول الأعضاء. أيضاً، يتم تمثيل الاتحاد الأوروبي في هذه القمم (المصدر: ويكيبيديا).

وضعها ضمن خياراته على المستوى المحلي أو الإقليمي والدولي، تبقى عاجزة على تغطية الوزن الروسي على صعيد إمدادات الطاقة، ما سيكرس حالة التبعية في المستقبل القريب و المتوسط على الأقل، لذلك ليس من مصلحة الاتحاد الأوروبي أن يخلق نقاط خلاف قد تكون سبب في لجوء روسيا لاستخدام الطاقة بشكل لا يخدم مصالح أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي.

- لذلك نرى أن الحوار الأوروبي-الروسي في المسائل الطاقوية سيتم، بحكم المصالح الحيوية المتبادلة، و سيتم تجاوز و حصر الخلافات السياسية، و التي سيتم إدارتها بشكل لا يؤدي لتصعيد الصراع لحد المواجهة المباشرة، كما ستعرف دبلوماسية الطاقة في المقابل نشاطا و فعالية أكثر، و التي ستحكمها حسابات البراغماتية القائمة على مبدأ العقلانية بالنسبة للطرفين، الذين يعملان على تجنب خسارة كل طرف للآخر بالنظر للمكاسب المتبادلة و التي ستظل قائمة باستمرار علاقاتهم الطاقوية، ففي ظل فشل المشاريع البديلة بالنسبة لإمدادات الطاقة للاتحاد الأوروبي، و حسب الباحثة "كاتيا يافيمافا" - كما سبق و ذكرنا آنفا- فالتقديرات و المؤشرات تبين أنه لن يكون هناك أي خط أنابيب كبير على النطاق الإقليمي أو الدولي ، خارج أنابيب إمدادات الطاقة الروسية، قبل عام 2025⁽¹⁾، أين سيظل الغاز الروسي بصفة خاصة مهيمنا على سوق الطاقة نظرا لتوفره بكثرة و كذلك لأسعاره التنافسية مقارنة بما سيؤمنه الاتحاد الأوروبي من مصادر أخرى. و حتى مع بقاء احتمال لجوء روسيا لاستخدام الطاقة كسلاح عبر قطع الإمدادات، فسيكون ذلك بصورة نسبية، نظرا لارتباطها بعائدات السوق الأوروبية في مجال الطاقة.

1) Koen RADEMAEKERS & others, «EU Energy Independence, Security of Supply and Diversification of Sources», (European Parliament: Directorate General for Internal Policies, European Union, Brussels, in February 2017), p.08

في ختام هذا الفصل الاستشراقي بالأساس، يمكننا القول بأن أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي يواجه الكثير من الرهانات و التحديات في الوقت الراهن و خاصة في المستقبل، و في سعيه لتقليص المخاطر و التهديدات التي من شأنها أن تقوض حالة الاستقرار بالنسبة لأمنه الطاقوي، أو لتجنب وقوعها مستقبلا، و على رأسها الارتفاع المتزايد لحدة الطلب على مصادر الطاقة من جهة، و من جهة أخرى حالة تبعيته المفرطة لروسيا و المرشحة للتزايد هاجسا آخر قد يحد من حالة استقرار أمن الطاقة للاتحاد ، و لتجاوز هذه المشكلات وضع الاتحاد الأوروبي سلسلة من الإجراءات و الاستراتيجيات ضمن السياق المحلي و كذلك الإقليمي و الدولي، اشتملت على تطوير بدائل توسع مجال الخيارات أمام الاتحاد الأوروبي لتأمين حاجياته الطاقوية مستقبلا بشكل ذاتي و مستقل، عبر تقليص حدة التبعية للخارج خاصة من المصادر غير الموثوقة مثل روسيا، فعلى الصعيد المحلي تم إعطاء الأولوية لخلق سوق أوروبية موحدة للطاقة و مع الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة و البديلة لتغطية العجز في الطلب، إضافة إلى تطوير و تجديد البنى التحتية التي من شأنها ان تساعد على ربط الأسواق بين دول الاتحاد، كما شددت المفوضية الأوروبية على ضرورة العمل بشكل مشترك على الصعيد الداخلي و الخارجي في مجال الطاقة، أما على المستوى الإقليمي ينتج الاتحاد لتوثيق علاقاته مع أهم موردي الطاقة ضمن الحيز الأوروبي، أين نجد النرويج و كذلك أذربيجان ، كما تضمنت الاستراتيجية الأوروبية على الصعيد الدولي عدة خيارات من دوائر جغرافية مختلفة، اشتملت على الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك منطقة آسيا الوسطى بالإضافة إلى الشرق الأوسط و منطقة شمال إفريقيا و جنوبها، و التي تزخر بعدة مشاريع من شأنها ان تخدم أهداف التنويع في سياسة الاتحاد الأوروبي الطاقوية في المستقبل، و يعمل الاتحاد الأوروبي على تطوير مشاريع أنابيب نقل الطاقة لتكون مستقبلا بديل يعول عليه في تعويض الطاقة الروسية.

كما يمكننا القول كنتيجة لهذا الفصل أنه بالرغم من تمكن الاتحاد الأوروبي من تحقيق أهداف التنويع على صعيد إيجاد عدد معتبر من البدائل و من دوائر جغرافية متعددة، لكن يبقى المشكل هو في إمكانية تفعيلها و قدرتها على تعويض الغاز و النفط الروسي بأسعار تنافسية و بكميات متوافقة مع كميات الطلب المتزايد على الطاقة داخل الاتحاد الأوروبي، وهنا وجدنا أن هذه البدائل بالرغم من كثرتها غير أنها تبقى دون فعالية على الأقل في حدود المدى القريب و المتوسط، و ستظل عاجزة على أن تكون بديلا مثاليا للغاز و النفط والروسي.

و بناء على هذا توصلنا إلى القول بأنه لن تكون هناك تحولات عميقة ستمس مستقبل أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي، وفق افتراضات السيناريو الإصلاحي (تفاؤلي) الذي يقوم على فرضية التمكن للاتحاد الأوروبي من إيجاد البدائل و التحرر من قيود التبعية الروسية، او وفق سيناريو راديكالي ثوري في مساره (التشاؤمي أو التفاؤلي)، يفترض تعرض أمن الطاقة الأوروبي لهزات عنيفة من شأنها أن تعرضه للقطع الكامل لمصادر الطاقة من روسيا على إثر تصعيد في حدة الصراع الذي

قد يصل لمرحلة المواجهة، و عجزه كذلك في مستوى على تفعيل البدائل الأخرى، مما يعرض أمن الطاقة للاتحاد لورطة و مأزق غير مسبوق، أو باتجاه تحقق تقارب و اندماج بين الطرفين قد يساعد على تحقيق و تكريس أمن الطاقة الأوروبي، يبقى هذا المسار التفاؤلي كذلك بعيد عن إمكانية تحقيقه على أرض الواقع، و عليه توصلنا حسب وجهة نظرنا، و بناء على المؤشرات المتوفرة إلى أن رامن العلاقات الطاقوية بين روسيا والاتحاد الأوروبي يتجه أكثر لنهج الاستمرارية على الأقل في حدود المدى القريب و المتوسط، بحيث سيطغى على المشهد المستقبلي استمرار تبعية أوروبا للطاقة الروسية، لكن دون أن تتحول هذه التبعية لمصدر تهديد مباشر لأمن الطاقة الأوروبي، نظرا لعلاقة الاعتماد المتبادل بين الطرفين، و التي قد تمنع روسيا حتى مع احتمال لجوءها لاستخدام الطاقة كسلاح ضد الاتحاد الأوروبي، سيكون هذا الاستخدام نسبي بالشكل الذي لا يضر بمصالحها في حال خسارة السوق الأوروبية، و في ذات الوقت و في ظل هذه الشكوك الأوروبية في عدم موثوقية روسيا كمصدر مستقر للطاقة، سيستمر الاتحاد الأوروبي في تطوير بدائله و تنويع قاعدة مورديه بالشكل الذي يكرس أمنه الطاقوي بشكل أكبر، و يبقى كل هذا مرهونا بمدى قدرة الأطراف على إدارة مشكلاتهم السياسية بطريقة عقلانية، تجنبهم المواجهة العسكرية المباشرة.

الخلق القمّة

شكل أمن الطاقة بالنسبة للاتحاد الأوروبي أحد أبرز محاور اهتماماته المركزية على مستوى صنع سياساته الداخلية والخارجية، و تحتل الطاقة منذ تأسيسه و حتى يومنا هذا مكانة رمزية و هامة تمس صلب القرار الاستراتيجي لكافة دول الاتحاد الأوروبي، كما تعتبر عاملا رئيسيا في صنع سياستها القصيرة وبعيدة المدى، و يعتبر أمن الطاقة أحد أهم أعمدة تلك السياسات الأساسية و أبرز محدداتها الداخلية و الخارجية.

نظرا لأهمية الطاقة في الاقتصاديات و نمط الحياة الأوروبية، فإن الاتحاد الأوروبي و دوله الأعضاء يساورها بالغ القلق إزاء مخاطر التعرض لانخفاض في الإمداد ات. وبالإضافة إلى كل من التخزين الاحتياطي، ودعم الإنتاج المحلي، وتنويع مصادر الإمداد، فإن الحكومات بالاتحاد لديها قابلية لتظل تابعة طاقيًا و خاضعة للدول الموردة، خاصة منها روسيا، التي تربطها بالاتحاد الأوروبي علاقة متميزة، تحكمها الاعتبارات التاريخية من جهة و كذلك الجيو-سياسية، تميزت في مجملها بعدم الاستقرار و التوتر، هذه الأخيرة التي تعتبر -كما رأينا- عملاقًا طاقيًا بالنظر لما تمتلكه من مقومات طبيعية و إنتاجية ضخمة، الأمر الذي منحها مصدر قوة مهم انعكس على فعالية و نشاط سياستها الخارجية، فحجم الموارد الاقتصادية و خاصة المتعلقة بموارد الطاقة، يعتبر من بين أهم دعائم الأمن القومي للدول، فقوافر القدرات القومية لدولة ما، بما فيها الموارد الطبيعية من شأنه التأثير على قدرتها على إتباع سياسة خارجية نشطة و فعالة ، و فعلا ضمن هذا السياق، يبرز قطاع الطاقة كقطاع قائد لعلاقات روسيا الخارجية، وهو أشبه عند البعض بالبوصلية التي توجه السياسة الروسية، و أحد أبرز أدوات تنفيذها، فروسيا لجأت لاستخدام ما تملك من موارد طاقيية كمصدر لتحقيق مكاسب و إيرادات ضرورية لتنمية اقتصادها و أوضاعها العامة محليا، و كذلك استخدمت الطاقة كأداة للضغط و التأثير في سلوك الفواعل الأخرى لدفعها للقيام أو عدم القيام بسلوكات حسب تقديرات المصلحة الوطنية الروسية، و هذا ما يبرز بشكل كبير في علاقاتها الطاقوية مع الاتحاد الأوروبي بشكل خاص، و من هذا المنطلق طرحت علاقة الاتحاد الأوروبي الطاقوية بروسيا الكثير من القضايا، و أثارت جدلا كبيرا على المستوى الأكاديمي أو العملي حول مدى موثوقية روسيا كمصدر طاقي، و شريك يمكن الاعتماد عليه في تأمين حاجيات الاتحاد الأوروبي من الطاقوية، و بالتالي طرح موقع روسيا بالنسبة لأمن الطاقة الأوروبي، باعتبارها مصدر استقرار أو تهديد له، و على هذا الأساس تمحورت هذه الأطروحة حول معالجة إشكالية رئيسية تتعلق بكيفية و مدى تأثير إستراتيجية الطاقة الروسية على الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي، و بعد الدراسة و التحليل للمتغيرات المتحكمة في هذه العلاقة، توصلنا من خلال هذه الأطروحة إلى النتائج التالية:

✓ برز مفهوم أمن الطاقة كأحد أبرز معالم تطور مفهوم الأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. و يعتبر من أهم تجليات تحول المفهوم العام للأمن، الذي عرف بعد نهاية الحرب الباردة كغيره من المفاهيم الأخرى في حقل العلاقات الدولية تحولات جوهرية في مضامينه و أبعاده و مستوياته، و جاء ذلك تبعا لعمق التحولات التي مست طبيعة و نمط التفاعلات لهذه المرحلة الجديدة، و التي طرحت قضايا جديدة اعتلت أجندة عمل مختلف الفواعل الأمنية سواء كانت دول أفراد أو منظمات، و هنا صار الأمن مفهوم متعدد الأبعاد و المستويات، و التي لم تعد تقتصر على الجانب العسكري و الاستراتيجي فقط، بل إن الدول و لضمان أمنها واستقرارها صار لزاما عليها أن تتعامل وفق منظور تعددي لمصادر التهديدات، و كذلك لطرق و آليات مواجهتها و تجاوزها، فصار الحديث عن أمن اجتماعي و سياسي و بيئي و كذلك اقتصادي، و هنا برز مفهوم أمن الطاقة كأحد أبرز معالم تطور أبعاد مفهوم الأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

✓ لم يعرف مفهوم أمن الطاقة إجماعا لدى الباحثين حول مضمونه و جوهره، و طرحت إشكالية ضبط حدوده و مستوياته و أبعاده، فأمن الطاقة يعتبر مفهوم متعدد الأوجه و الأبعاد، و هذا ما صعب على الباحثين ضبط تعريف موحد له، لذلك فمناقشة مفهوم أمن الطاقة تكون من خلال مناقشة و فهم أبعاد المفهوم المختلفة: الاقتصادية، البيئية، الاجتماعية، الفنية، الأمنية، كما أن الاختلاف في تصور أمن الطاقة بين الدول و الفواعل الأخرى نابع من طبيعة موقعها في سلسلة الطاقة من حيث كونها دولا منتجة او مستهلكة للطاقة، ما صعب من عملية وضع تعريف موحد لأمن الطاقة، فكل جهة تقارب لمفهوم أمن الطاقة حسب مصالحها، فالدول المستوردة مثل الاتحاد الأوروبي، تركز على قضية استمرارية الإمدادات من الطاقة بأسعار معقولة و تنافسية، أما أمن الطاقة بالنسبة للدول للمصدرة مثل حالة روسيا، فهو يقوم على استمرارية الطلب على الطاقة بسعر مناسب على المدى الطويل.

✓ تلعب الطاقة دورا مهما و محوريا في صنع التفاعلات الدولية و العالمية، فجزء كبير منها في شقه التعاوني او التنافسي الصراعي تحكمت فيها دوافع اقتصادية و إستراتيجية ارتبطت بقضايا أمن الطاقة. خاصة في ظل تراجع احتياطياتها و نضوبها على المستوى العالمي، مقابل تزايد الطلب عليها خاصة مع ظهور أقطاب و قوى اقتصادية جديدة، أين اكتسبت الطاقة مكانة أهم في سياسات الدول و الفواعل الأخرى، و تتجه أكثر لتصبح أحد أبرز مسببات التنافس و الصراع، هذا ما جعل البعض من المتشائمين يرى أن حروب أو صراعات الطاقة من أكثر العوامل التي ستتحكم في التفاعلات الدولية مستقبلا، و ستسعى الدول ل محاولة السيطرة على المناطق الغنية بها، أو إخضاعها لنفوذها، و من خلال موضوع دراستنا اتضح لنا مدى أهمية الطاقة و مكانتها ضمن العلاقات الروسية الأوروبية، بحيث تشغل حيزا واسعا و تحتل مكانة

محورية في تفاعلاتهما الرئيسية، و التي شكلت مصدرا للتعاون و التنسيق و في الوقت نفسه - و بصفة أكبر - تعتبر الطاقة في علاقاتهما مصدرا و أحد أبرز أسباب توتر علاقاتهما، و التي عكستها الكثير من المواقف و المؤشرات أبرزها الأزمات الأوكرانية المتتالية المتعلقة بقطع روسيا لإمدادات الغاز و ما كان لذلك من انعكاسات مباشرة على أمنه الطاقوي.

✓ تعتبر الطاقة أحد أهم أدوات تنفيذ سياسة روسيا الخارجية، إلى جانب القوة العسكرية ، بل إن روسيا منذ تولي منذ تولي "فلاديمير بوتين" الحكم سنة 2000، و في سعيها لاستعادة مكانتها و دورها المؤثر في صنع السياسات و التوازنات الإقليمية و العالمية، اعتمدت بشكل محوري على ما تمتلكه من موارد طاقوية و استغللتها لتحقيق أهدافها بما يخدم مصالحها القومية، إلى جانب الأدوات العسكرية و الدبلوماسية. فروسيا تعتبر عملاق طاقوي بالرجوع إلى ما تمتلكه من مقومات طبيعية وإنتاجية ضخمة، و هي مدركة تماما لمكانة الطاقة بالنسبة لاقتصادها، بحيث تعتبر ثاني أهم مورد للميزانية العامة بعد الصناعات الحربية، و هنا نجد أن روسيا استفادت من مقوماتها الداخلية و قدراتها الإنتاجية في النهوض باقتصادها و التنمية الداخلية هذا من جهة، و على المستوى الخارجي أيضا أدركت القيادة الروسية الأهمية الكبرى للطاقة، و اعتمدت عليها كمرتكز قوة في تفاعلاتها مع الأطراف الخارجية، خاصة تجاه دول الاتحاد الأوروبي و الغرب عموما. في هذا السياق عملت الحكومة الروسية مع "بوتين" لإحكام قبضتها و تكريس هيمنتها على أسواق الطاقة الأوروبية، و العمل على إخضاعها، من خلال التحكم في كميات و أسعار الطاقة، و كذلك السيطرة على أنابيب نقل النفط و الغاز التي تجلب الطاقة من مناطق أخرى نحو أوروبا عبر الأراضي الروسية خاصة من منطقة آسيا الوسطى و بحر قزوين، و بهذا تضمن روسيا أن إمدادات الطاقة الأوروبية ستبقى مرتبطة بالإرادة الروسية، ما سيجعل لها أكثر استخدام الطاقة كورقة مساومة و أداة ضغط، بحيث قامت بتوظيف السلاح الطاقوي، في مواجهة مشاريع الدول الأوروبية و الغربية في الحدود الغربية لروسيا ، في مسائل و قضايا أمنية كتوسيع الناتو و قضية الدرع الصاروخي، و لصد أي تغلغل أوروبي تجاه ما يعرف بالجوار القريب بالنسبة لروسيا.

من خلال الضغط عليها للتخلي عن هذه الطموحات، و نظرا لأهمية القطاع الطاقوي، عملت الحكومة الروسية على استرجاع سيطرتها الكاملة عليه، و دعمت احتكار الشركات الحكومية التابعة للدولة في قطاع الطاقة، و على رأسها شركة "غازبروم"، الناشطة في مجال الغاز الطبيعي.

✓ على هذا الأساس طرحت إشكالية أمن الطاقة في علاقات الاتحاد الأوروبي بروسيا، فبالرغم من أن روسيا مسؤولة على تأمين الحصة الأكبر من حاجيات الاتحاد الأوروبي، غير أنها لا تعتبر

شريك موثوق، بسبب وجود خلافات بين الطرفين قد تتسبب في لجوء روسيا لقطع إمدادات الطاقة على الاتحاد الأوروبي، واستخدام الطاقة كورقة ضغط و مساومة.

✓ يكتسب موضوع أمن الطاقة مكانة جد مهمة بالنسبة للاتحاد الأوروبي، بل يعتبر أحد الأعمدة الرئيسية لسياساته داخليا و خارجيا، نظرا للأهمية القصوى للطاقة بالنسبة لاقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي، و كذلك بالنسبة لنمط المعيشة الأوروبية الحديث، و يكمن الهدف الأساسي لسياسة الطاقة للاتحاد الأوروبي في العمل من أجل تأمين مصادر مستقرة و موثوقة لإمدادات الطاقة، خاصة من مصادر النفط و الغاز الواسعة الاستعمال في قطاعات إستراتيجية كالصناعة و النقل و التدفئة، مع ضرورة مراعاة الجوانب البيئية، و التطلع نحو المزيد من استهلاك الطاقات الخضراء و تحقيق التنمية المستدامة فيما يخص مصادر الطاقة.

✓ يواجه الاتحاد الأوروبي معضلة و جملة من التحديات بالنسبة لأمنه الطاقوي، و ذلك على مستويين، المستوى الأول: مرتبط بندرة الإحتياطيات الطبيعية الداخلية من الموارد الطاقوية، بالإضافة إلى تراجع القدرات الإنتاجية، مقابل ارتفاع معدلات الاستهلاك و الطلب الكلي على الطاقة، التي تعرف منحى تصاعدي مستمر، أما المستوى الثاني: فيكمن في ارتفاع حدة تبعية الاتحاد الأوروبي للصادر الخارجية، التي يلجأ إليها لتعويض و تحقيق التوازن بين الطلب الداخلي في مختلف القطاعات، هذا من جهة، و من جهة أخرى في نفس المستوى نجد أن الاتحاد الأوروبي يعاني من مشكلة انخفاض عدد موردي الطاقة و محدوديتهم، و بالتالي قلة البدائل المتاحة التي يمكن اللجوء إليها -على الأقل في الوقت الراهن و المدى المتوسط- في حالة انقطاع الإمدادات الطاقوية من جهة محددة، وخاصة عندما يتعلق الأمر بأكثر المواد طلبا و استهلاكا، كالفحم و الغاز الطبيعي التي تعتبر روسيا المورد المهيمن لها تجاه للاتحاد الأوروبي.

✓ بالرغم من أن المؤشرات تبين أن العلاقات الطاقوية بين روسيا و الاتحاد الأوروبي هي علاقة اعتماد متبادل طاقوي، فروسيا بحاجة للأسواق و التقنيات الأوروبية التي تستخدمها في عمليات الاستخراج، مقابل ذلك يحتاج الاتحاد الأوروبي للطاقة الروسية لتلبية حاجياته الطاقوية المتزايدة، غير أنه اتضح لنا من خلال التحليل أن الاتحاد الأوروبي يعاني من تبعية و حساسية و هشاشة أكبر في اعتماد على الطاقة الروسية، خاصة في ظل العجز عن تفعيل البدائل الأخرى، ما يجعل خضوع أوروبا لروسيا أمر لا مفر منه، أدركت هذا الوضع القيادة الروسية، ما جعلها تتعامل بنوع من التحرر أكثر في سياساتها الطاقوية تجاه أوروبا، مستغلة ما تملك من موارد طاقوية في ممارسة التأثير على سياسات و خيارات الاتحاد الأوروبي بما يتماشى مع مصالحها القومية، خلقت هذه الوضعية حساسية كبيرة بالنسبة للاتحاد الأوروبي، و كشفت عن حجم هشاشته تجاه الطاقة الروسية، خاصة في حالة الأزمات في

أوكرانيا، التي أثبتت عجز كبير في إمكانية إيجاد البدائل في الوقت المناسب لتعويض النقص أو الانقطاع التام للغاز أو النفط الروسي.

✓ أدرك الأوروبيين خضوعهم لروسيا طاقويا بأنها علاقة تبعية سلبية غير متكافئة (أمننة التبعية)، و تم تكوين صور نمطية مكرسة لفكرة العداة و الشك في نوايا روسيا تجاه الغرب، عبر استخدام الطاقة كأداة لإخضاعه و فرض السيطرة عليه، و حسب مقارنة مركب الأمن الإقليمي، فقد ساهمت المتغيرات الرئيسية المتحركة في العلاقات الإقليمية بين روسيا و الاتحاد الأوروبي (الاعتماد المتبادل الأمني - التلاحم الجغرافي - ثنائية العداوة و الصداقة التاريخية) في تعزيز الشك و الريب من طرف الأوروبيين تجاه سياسات روسيا الطااقوية، و ما أعطى مصداقية لهذا الطرح هو تكرار الحالات التي لجأت فيهم لجوء روسيا لاستخدام الطاقة ضد مصالح الاتحاد الأوروبي، من خلال قطع الإمدادات.

✓ بنى الاتحاد الأوروبي مقاربتة لأمن الطاقة على خلفية هذه التحديات و التهديدات، من خلال جملة من المرتكزات و الأولويات شملت ضمان الحصول على إمدادات الطاقة بشكل مستمر و من مصادر متعددة، و كذلك العمل على مراعاة القضايا البيئية في نظام و شبكة الطاقة، لكن أهم مرتكز بالنسبة للاتحاد الأوروبي يرتبط بضرورة تنويع مصادر الطاقة محليا و خاصة على المستوى الخارجي، و عدم الاكتفاء بالاعتماد على مصدر وحيد مهيم و المتمثل في روسيا. وبرز في هذا السياق مصطلح "التنويع"، و الذي عرف رواجاً كبيراً لدى الأوساط الأكاديمية و السياسية، و أصبح منطلقاً و عنصر محوري في البرامج الحكومية الطااقوية لدى قادة الاتحاد الأوروبي.

✓ يسعى الاتحاد الأوروبي من خلال طرح فكرة التنويع إلى التخلص من التبعية لنوع واحد من الطاقة، و كذلك التخلص بصفة أكثر من التبعية و هيمنة جهة واحدة تكون مصدرة للطاقة نحوه، و هذا بهدف التقليل و تجنب مخاطر الاعتماد المفرط الذي قد يجعلها ضعيفة في علاقاتها ليس فقط الاقتصادية أو التجارية، بل حتى على صعيد التفاعلات السياسية أو الأمنية، أين تتحول الطاقة إلى سلاح و سلع إستراتيجية قد تمارس من خلالها أطراف خارجية ضغطا سلبيا، يهدد مصالح دول الاتحاد الأوروبي، كما هو الحال بالنسبة لعلاقاتها مع روسيا.

✓ لم يتمكن الاتحاد الأوروبي بالرغم من تطوير العديد من البدائل و الحلول و الخيارات ضمن سياسة التنويع المطبقة و المدعومة من قبل مؤسسات الاتحاد الأوروبي، من تقليص تبعيته الطااقوية لروسيا، و بالتالي إمكانية تقليل مخاطر استمرار هذا الوضع، و من خلال استعراضنا لمختلف الاستراتيجيات البديلة في الوقت الراهن أو المخطط لها في المستقبل، اتضح لنا

بأن الاتحاد الأوروبي يواجه عدة تحديات لتفعيل و إنجاز هذه البدائل، على المستويات الثلاثة المحلي، الإقليمي و الدولي:

-بالنسبة للمستوى المحلي : يواجه الاتحاد الأوروبي مشكلة غياب الإجماع حول الخطط المقترحة لوضع بدائل محلية، سواء المتعلقة بخلق سوق أوروبية مشتركة للطاقة، أو بالنسبة لإعطاء أولوية في إنتاج الطاقات المتجددة أو البديلة على حساب الطاقات التقليدية (النفط، الغاز و الفحم). ففكرة إنشاء إتحاد للطاقة مازالت رهينة السياسات الوطنية للدول، التي لم تصل بعد لوضع صياغة مشتركة لتفعيل مشروع السوق الأوروبي الموحد للطاقة، بسبب الاختلاف في وجهات النظر، فمبدأ وطنية الطاقة و تغليب المصالح الفردية للدول على المصالح المشتركة، أصبح عائق أما العمل الأوروبي المشترك على صعيد الطاقة، محليا أو خارجيا، هذا ما جعل فكرة إنشاء سوق أوروبية موحدة للطاقة مطلب غير قابل للتطبيق، نفس الأمر ينطبق على إمكانية صياغة دول الاتحاد الأوروبي سياسة خارجية موحدة حول شؤون الطاقة، فهناك صعوبة في إيجاد آليات موحدة للتوفيق بين التصورات المتباينة للدول الأوروبية في المحددات و المعايير التي ينبغي الاستناد عليها في معالجة مسائل الطاقة، حيث تتبنى كل واحدة من الدول الأعضاء مفهوما الخاص بالخيارات المناسبة لأمن الطاقة، و تجلى هذا التباين بشدة في الجدل حول الاستمرار في توليد الطاقة النووية، أو في مستوى آخر، نجد أنه على الرغم من الأهمية التي تحظى بها الطاقات المتجددة ضمن المقاربة الأوروبية لأمن الطاقة، غير أن الواقع يثبت بأن الدول مازالت متمسكة باستغلال و استهلاك المصادر التقليدية، بسبب تكاليف إنتاج الطاقات المتجددة المرتفعة مقارنة ببنخفاض أسعار النفط و الغاز عموما، لذلك يضعف الميل نحو الاستثمار فيها داخل دول الاتحاد الأوروبي خاصة الضعيفة منها. و من خلا تحليلنا تبين لنا ان هناك عاملان محددان يحولان دون إطلاق سياسة أوروبية مشتركة وفعالة في المسائل الطاقوية، الأول: يتعلق بتردد و تحفظ الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على تحويل (التنازل) اختصاصاتها في المسائل الطاقوية إلى المفوضية الأوروبية، أما العامل الثاني فيتعلق بتغليب المصالح الوطنية على المصالح الأوروبية المشتركة (سيادة النزعة الوطنية). و يرجع الدافع المبرر وراء ذلك، إلى وزن وأهمية الطاقة في حسابات المصالح الإستراتيجية لكل دولة عضو في الاتحاد الأوروبي.

-على المستوى الإقليمي: كذلك نجد أن البدائل و الخيارات المتاحة تبقى غير قابلة للتفعيل على المدى القريب و المتوسط على الأقل ، كما تبقى قدرتها محدودة لتعويض ما يتم الحصول عليه من موارد طااقوية من روسيا، و تواجه تنفيذ المشاريع عراقيل ذات طبيعة تقنية كما هو الحال بالنسبة لمشروع أنبوب البوابة الشمالية القادم من النرويج الذي يفتقد للبنية

التحتية و تجديد وتطوير و خلق شبكات جديدة لنقل الطاقة، تحتاج لضخ أموال ضخمة لاستكمال إنجازها، و هذا ما يصعب تحقيقه في ظل الأزمة المالية التي تعاني منها اغلب دول الاتحاد، بالإضافة إلى مشكلة تراجع مخزونات الغاز النرويجية التي تطرح تحدي و ثقل من إمكانية لعب الغاز النرويجي لدور مستقبلي فعال. أما بالنسبة لأذربيجان فهي الأخرى تعاني من مشكلات قد تحول دون قدرتها في تحقيق هدف التنويع بالنسبة لأمن الطاقة للاتحاد الأوروبي بعيدا عن الهيمنة الروسية، بحيث أن إنتاج النفط و الغاز يعرف تراجعاً كبيراً، في مستوى آخر يواجهه خط أنابيب نقل الغاز (باكو، تبليسي، جيهان)، مشكلات قانونية بالإضافة إلى هاجس ارتفاع تكلفته، كما النزاع على منطقة ناغورنو- كاراباخ بين أذربيجان وأرمينيا يشكل مخاطرة كبيرة من حيث أمن أنابيب نقل الطاقة. و هذا يمكن أن يعيق المشاريع المستقبلية مع الشركاء الغربيين ويعيق الاستثمارات الأجنبية في قطاع الطاقة. خاصة مع تزايد النفوذ الروسي، في قطاع الطاقة داخل أذربيجان، و الضغط الممارس على السلطة من قبل روسيا للحفاظ على مصالحها في المنطقة.

تواجه كذلك البدائل المستقبلية لأمن الطاقة الأوروبي على المستوى الدولي جملة معقدة من التحديات، أبرزها ازدياد حدة التنافس الدولي على الطاقة في المناطق الغنية بها كمنطقة الشرق الأوسط و القارة الإفريقية و منطقة آسيا الوسطى، فيروز قوى جديدة كالصين و الهند سيقل من حظوظ الاتحاد الأوروبي في الوصول إلى موارد الطاقة في مناطق هامة، أضف إلى ذلك نجد ان دولة كالصين مثلاً طورت إستراتيجية طاقوية تعطيها امتيازات كبيرة لبلوغ النفط و الغاز في آسيا الوسطى و بحر قزوين، بحكم التجاور الجغرافي و العلاقات الاقتصادية الكبيرة مع دول ككازاخستان و تركمانستان، نفس الشيء بالنسبة للشرق الأوسط حيث طورت الصين خطط للنفوذ لأسواق الطاقة الشرق أوسطية، في مستوى آخر نجد روسيا هي الأخرى طورت خطط لعرقلة مشاريع الطاقة البديلة للاتحاد الأوروبي، وتحاول التحكم أكثر في مناطق عبور النفط القادم من آسيا الوسطى، كما أن روسيا وضعت بالتوازي خطط و استراتيجيات لتكريس هيمنتها على سوق الطاقة الأوروبية، من خلال مشاريع خطوط جديدة، بشروط أفضل من المشاريع الأخرى القادمة من مناطق مختلفة، كما لاحظنا ان أغلب المشاريع المخطط لها من طرف الاتحاد الأوروبي على المستوى الدولي تواجهها مخاطر التعرض لهجمات مسلحة تخريبية من قبل الجماعات الإسلامية المسلحة في مناطق استخراج النفط كليبيا و نيجيريا، أو مناطق عبور أنابيب النفط كالغاز القادم من قطر أو إيران، أما بالنسبة للبدائل الأمريكي المتمثل في الغاز الصخري فتواجهه عقبات مرتبطة بارتفاع تكلفته مقارنة بالغاز الروسي، و كذلك أخرى تقنية، فعلياً لا يوجد بنية تحتية أمريكية لتصدير الغاز عبر المحيط.

✓ في ظل محدودية المشاريع البديلة بالنسبة لأمن الطاقة الأوروبي في تحقيق هدف التنوع عن هيمنة مصادر الطاقة الروسية، إذا يبقى سيناريو استمرار الوضع هو الأرجح، في ظل توفر عدد من المؤشرات التي تبين تحكم روسيا و هيمنتها على توريد الطاقة نحو الاتحاد الأوروبي، و هذا ما سيمنح لروسيا إمكانية استخدام الطاقة ضد الاتحاد الأوروبي مستقبلاً، غير أن حدود استخدامها لسلاح الطاقة و بالتالي تهديد أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي عبر سياسة قطع الإمدادات، يبقى مرتبط بسياقات محددة تحكمها علاقات الاعتماد المتبادل و كذلك المصالح الروسية، و بالتالي يبقى القول باعتبار روسيا مصدر لتهديد أمن الطاقة الأوروبي مرهون بتحقق عدد من المسارات:

- فشل الاتحاد الأوروبي في تفعيل البدائل المخطط لها. و قدرة روسيا في المقابل للحفاظ على مستوى إنتاجها و إيجاد طرق لمواجهة نفاذ الحقول الحالية، و لتجاوز هذا المشكل تعمل روسيا اليوم على استكشاف مناطق أخرى في الشمال لتعويض النقص المتوقع مستقبلاً، و التي تضم كميات معتبرة من الاحتياطات غير المستغلة.

- سيؤدي استمرار الخلاف بشأن عدد من القضايا المرتبطة بتوسيع الناتو أو الاتحاد الأوروبي لعضويته ليضم عدداً من الدول المهمة بالنسبة للأمن الروسي، إلى لجوء روسيا لاستخدام سلاح الطاقة ضد الاتحاد الأوروبي بشكل قوي، على غرار ما حدث في سنة 2014 أو قبلها في أوكرانيا، و هنا وجدنا أن مسألة الطاقة تداخلت مع قضايا أمنية أخرى، و لتوضيح هذه العلاقة و التداخل اعتمدنا ضمن الأطروحة على نموذج (مركبات أمن الطاقة)، عند "الونكوربي" لوصف التفاعلات الطاقوية المترابطة، بين روسيا و الاتحاد الأوروبي، أين وجدنا بأن الطاقة كمسألة في علاقات الطرفين ذات صلة بالتفاعلات الإقليمية الأمنية المعقدة بينهما، و ليصبح بذلك أمن الطاقة أحد أبرز مركبات الأمن البارزة في تفاعلات الاتحاد الأوروبي و روسيا. فالالاتحاد الأوروبي في ارتباطه بالطاقة الروسية مدرك تماماً أن تبعيته الطاقوية لروسيا تمثل تهديد لقيم أمنه الطاقوي (أمنة).

✓ في الختام و حسب تقديرنا المبني على التحليل المقدم ضمن الأطروحة لواقع و مستقبل علاقات الطاقة الروسية الأوروبية، و مدى تأثر أمن الطاقة الأوروبي بسياسات الطاقة الروسية، نقول أن حجم الترابط الكبير بين الطرفين على صعيد الطاقوي، و بالنظر لحجم المكاسب بينهما، ستستمر روسيا كمورد مهين للطاقة نحو الاتحاد الأوروبي، بسبب الاعتبارات الجغرافية و الجيو سياسية، و كذلك في ظل فشل و عجز الاتحاد الأوروبي على تفعيل المشاريع البديلة، غير أن هذا الوضع لا ينفى وجود أو استمرار الخلافات السياسية و الأمنية بين الطرفين، لكن سيعمل الطرفان على إدارة مشكلاتهم بعقلانية قائمة على تقديم تنازلات متبادلة من شأنها أن تعظم مكاسبهما بشكل مشترك، ما سيحقق نوع من الاستقرار النسبي، المرهون

بمدى قدرة الأطراف على التحكم الحذر في تطلعاتهم و طموحاتهم، فروسيا ستسعى أكثر للهيمنة على أوروبا طاقيًا و استعادة مكانتها و دورها المؤثر، في المقابل سيستمر الاتحاد الأوروبي للعمل على التحرر من قيود التبعية الطاقوية، لكن كل هذا يكون ضمن إطار تغلب عليه لغة الدبلوماسية و التفاهم و التنسيق، الذي تفرضه اعتبارات المنفعة و البراغماتية المتبادلة.

فهرس المداول الأشكال و الخرائط

فهرس الجداول، الأشكال و الخرائط

فهرس الجداول:

- الجدول (01): أولويات الدول لأمن الطاقة..... 81
- الجدول (02): إنتاج روسيا من النفط حسب المنطقة لسنة (2016)..... 147
- الجدول (03): حجم إنتاج الغاز الطبيعي في روسيا حسب المناطق (2016)..... 152
- الجدول (04): إنتاج النفط في روسيا حسب الشركات (2016)..... 165
- الجدول (05): إنتاج الغاز و النفط لشركة "غازبروم (2001-2016)..... 169
- الجدول (06): خطوط أنابيب نقل النفط الخام الرئيسية في روسيا..... 190
- الجدول (07): خطوط أنابيب نقل الغاز الطبيعي الرئيسية في روسيا..... 193
- الجدول (08): إنتاج الطاقة الأولية في الاتحاد الأوروبي في الفترة الممتدة من 2005 إلى غاية 2015.. 253
- الجدول (09): إنتاج الاتحاد الأوروبي من النفط حسب إسهامات الدول الأعضاء لسنة (2015)..... 257
- الجدول (10): إنتاج الاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي حسب إسهامات الدول الأعضاء (2015)..... 262
- الجدول (11): إنتاج الاتحاد الأوروبي من الوقود الصلب حسب إسهامات الدول الأعضاء لسنة 2015.. 267
- الجدول (12): إنتاج الطاقة النووية في الاتحاد الأوروبي لسنة (2015)..... 273
- الجدول (13): إنتاج الاتحاد الأوروبي من الطاقات المتجددة حسب إسهامات الدول الأعضاء 2015..... 277
- الجدول (14): إجمالي استهلاك الطاقة في دول الاتحاد الأوروبي في الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2016..... 282
- الجدول (15): إجمالي استهلاك الطاقة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، في الفترة الممتدة من 2005 إلى غاية 2015..... 286

الجدول (16): استهلاك الفحم في دول الاتحاد الأوروبي في الفترة الممتدة من 2012 إلى غاية

2016 298

الجدول (17): إجمالي و تطور إنتاج الكهرباء من الطاقة النووية في دول الاتحاد الأوروبي في الفترة الممتدة

من 1990 إلى غاية 2016 299

الجدول (18): حصص و كميات الطاقة المستورة في الاتحاد الأوروبي في الفترة الممتدة من

1995 إلى غاية 2016 305

الجدول (19): الوضع الطاقوي العام في الاتحاد الأوروبي: مقارنة بين مستويات الإنتاج، الاستهلاك

و الاستيراد ، في الفترة الممتدة من 1995 إلى غاية 2016 306

الجدول (20): نسب الاعتماد على استيراد النفط في دول الاتحاد الأوروبي لسنة (2015) 311

الجدول (21): وضعية الغاز الطبيعي في آسيا الوسطى و حوض قزوين 445

الجدول (22): ردود فعل الاتحاد الأوروبي في التعاطي مع قطع الصادرات الروسية للغاز الطبيعي 493

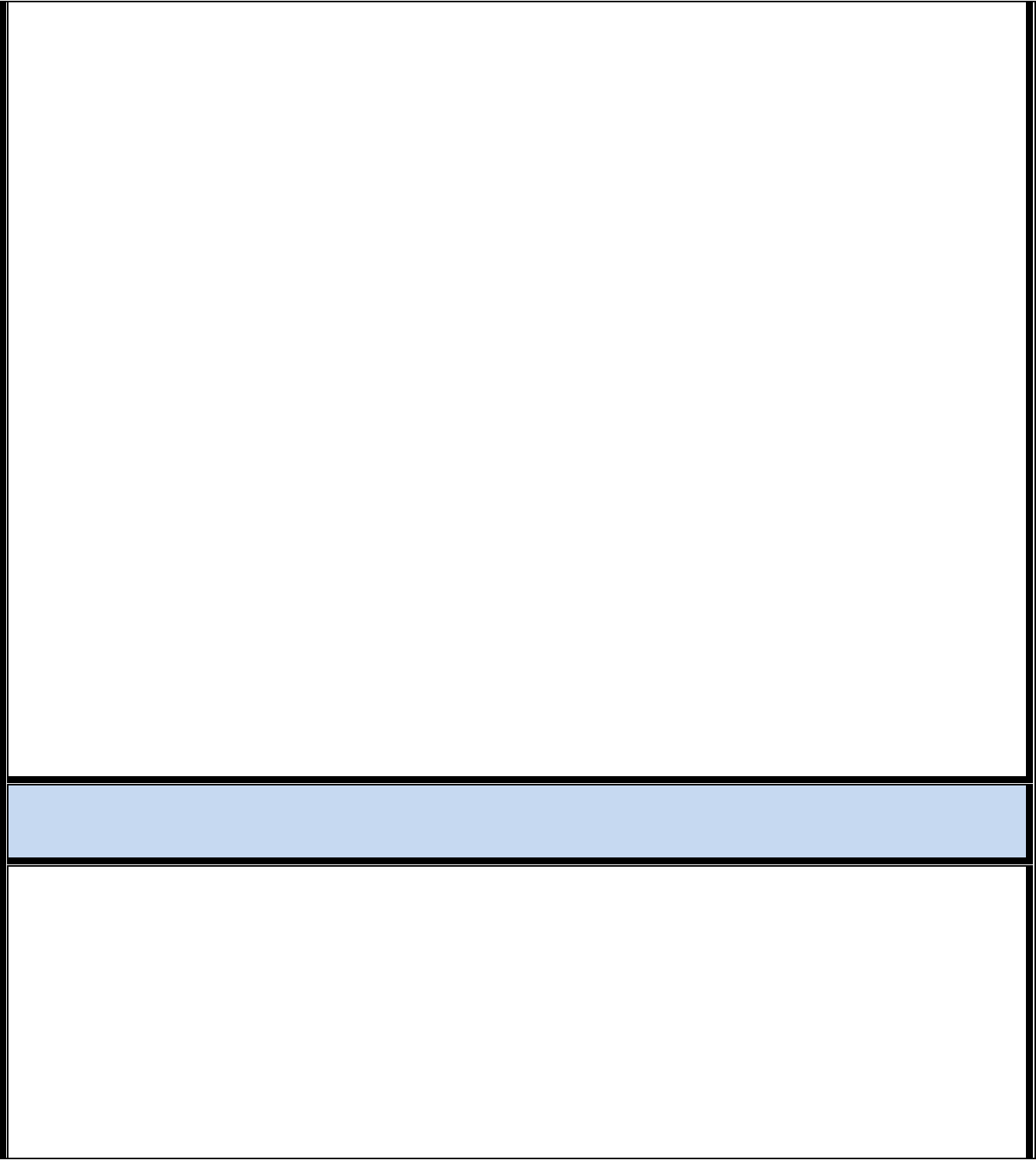
فهرس الأشكال:

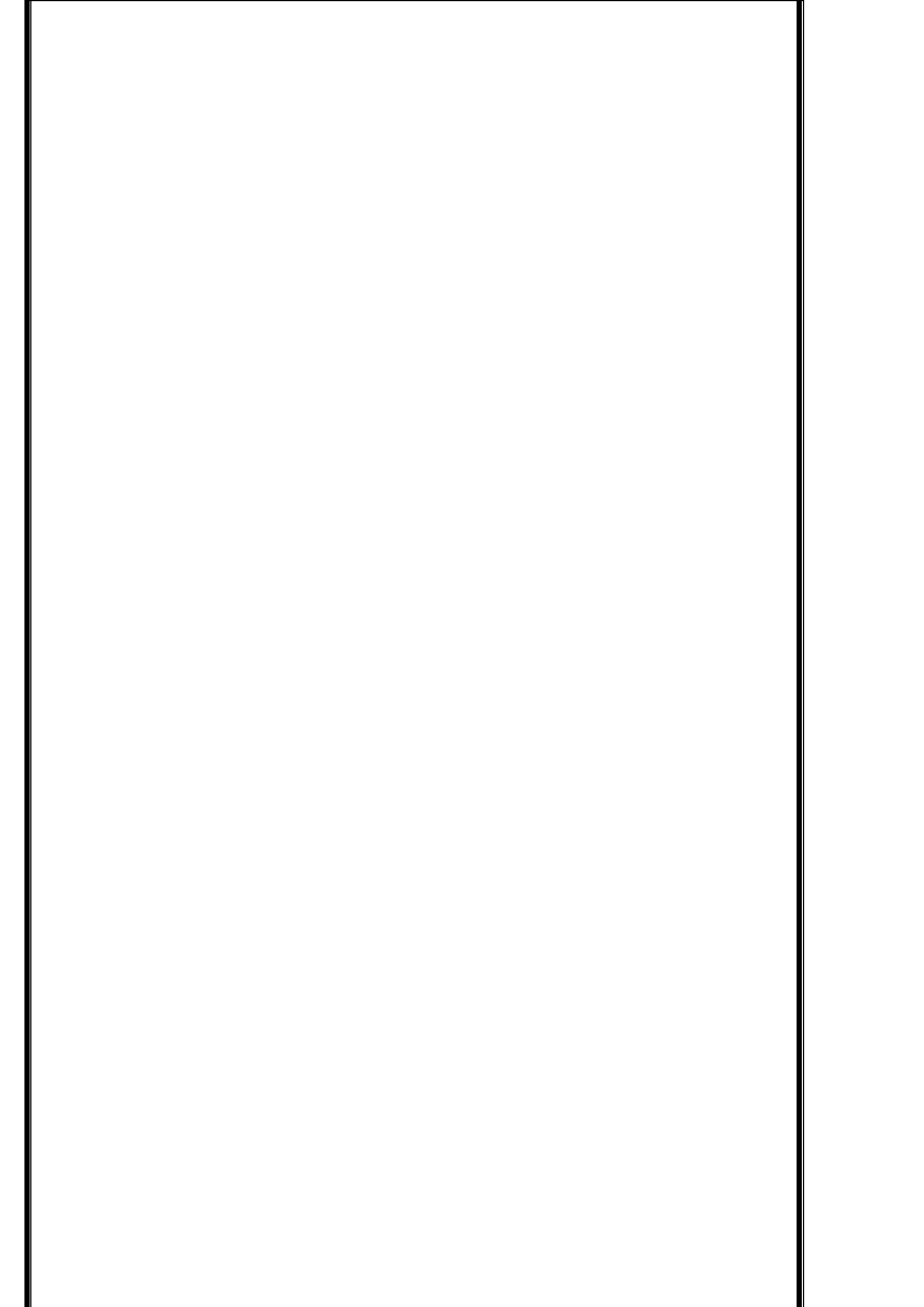
- الشكل (01): حجم إمدادات و استهلاك روسيا من النفط و السوائل الأخرى من (2007-2016) 142
- الشكل (02): صادرات روسيا من النفط الخام حسب الوجهة (2016) 147
- الشكل (03): ترتيب روسيا ضمن قائمة الدول ذات أكبر الاحتياطيات في العالم من الغاز الطبيعي، اعتباراً من (جانفي 2017) 149
- الشكل (04): إنتاج روسيا من الغاز الطبيعي من (من 2013 إلى 2016) 150
- الشكل (05): نسب استهلاك الطاقة الأولية في روسيا (2016) 151
- الشكل (06): ترتيب أكبر الدول من حيث احتواءها على الغاز الطبيعي المشتعل لسنة (2016) 152
- الشكل (07): صادرات روسيا من الغاز الطبيعي حسب الوجهة (2016) 157
- الشكل (08): صادرات الفحم الروسي حسب الوجهة (2016) 159
- الشكل (09): حصص الشركات النفطية في إنتاج النفط في روسيا (2013) 164
- الشكل (10): تطور استخدام روسيا لسلاح الطاقة في سياستها الخارجية (1991 – 2006) 226
- الشكل (11): تطور استخدام روسيا لسلاح قطع الإمدادات في سياستها الخارجية (1991 – 2006) .. 272
- الشكل (11): الإنتاج المحلي من النفط الخام في الاتحاد الأوروبي، في الفترة من (1995-2012) 260
- الشكل (12): حصص إنتاج الطاقة الأولية في الاتحاد الأوروبي حسب نوع الطاقة (2015) 251
- الشكل (13): إنتاج الطاقة الأولية حسب نوع الوقود في دول الاتحاد الأوروبي، في الفترة من (1990 إلى غاية 2015) 255
- الشكل (14): الإنتاج الأولي للطاقة من المصادر المتجددة في الاتحاد الأوروبي (من سنة 1990- 2016) 279
- الشكل (15): إجمالي استهلاك مزيج الطاقة الداخلي بدول الاتحاد الأوروبي (حسب نوع الطاقة) في الفترة بين 1990-2015 284

- الشكل (16): الاستهلاك النهائي للطاقة في الاتحاد الأوروبي (حسب القطاعات) لسنة 2015 288
- الشكل (17): إجمالي الاستهلاك الداخلي من موارد الطاقة الأولية (حسب نوع الطاقة) بدول الاتحاد الأوروبي
 (28) لسنة 2015 289
- الشكل (18): نظام استهلاك الطاقة بدول الاتحاد الأوروبي 290
- الشكل (19): نسب الاستهلاك القطاعي للنفط بدول الاتحاد الأوروبي (28) لسنة 2015 292
- الشكل (20): الطلب الإجمالي على الغاز في الاتحاد الأوروبي بين سنة 1995-2012 295
- الشكل (21): الاستهلاك الداخلي الإجمالي لمصادر الطاقة المتجددة في الاتحاد الأوروبي، (1995-
 2012) 301
- الشكل (22): واردات النفط في الاتحاد الأوروبي حسب الجهة المصدرة لسنة 2015 309
- الشكل (23): واردات الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي حسب الجهة المصدرة لسنة 2015 315
- الشكل (24): واردات الوقود الصلب في الاتحاد الأوروبي حسب الجهة المصدرة لسنة 2015 320
- الشكل (25): حصة روسيا من واردات الغاز الطبيعي للاتحاد الأوروبي في 2013 369
- الشكل (26): أوجه العجز المتوقعة للغاز الطبيعي في حالة قطع الإمداد الروسي 399
- الشكل (27): نسب الاستخدامات المحمية والإنتاج المحلي في استهلاك الغاز الطبيعي في البلدان العرضة
 للتأثر 400
- الشكل (28): الـ (80%) الممكنة، في خفض انبعاثات الغازات الدفيئة في الاتحاد الأوروبي
 (100%=1990) 416
- الشكل (29): راهن و مستقبل تبعية استيراد الوقود الأحفوري داخل الاتحاد الأوروبي 520

فهرس الخرائط:

- الخريطة (01): خريطة توضح موقع منطقة "يامال-نينيتس" 153
- الخريطة (02): حجم ومناطق توزيع إنتاج الغاز الطبيعي في روسيا الاتحادية (2013) 154
- الخريطة (03): خطوط أنابيب النفط والغاز الطبيعي الرئيسية في روسيا الشرقية 158
- الخريطة (04): خطوط أنابيب النفط والغاز الطبيعي الرئيسية في روسيا الشرقية 184
- الخريطة (05): أنابيب نقل الطاقة المنشأة والمخطط لها في روسيا 192
- الخريطة (06): مسار أنبوب السيل الشمالي لنقل الغاز الروسي إلى أوروبا 197
- الخريطة (07): مسار أنبوب السيل الجنوبي لنقل الغاز الروسي إلى أوروبا 199
- الخريطة (08): مسار خط أنابيب غاز السيل التركي 201
- الخريطة (09): الحصص النسبية للإمدادات الروسية من واردات الغاز الإجمالية في أوروبا 371
- الخريطة (10): خط أنبوب الممر الجنوبي (نقل الغاز من أذربيجان إلى أوروبا) 158
- الخريطة (11): خط أنابيب العابر لبحر قزوين 450





قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر و المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1/ التقارير و الوثائق الرسمية:

- 1 -المفوضية الأوروبية ، " مراجعة السياسة الأوروبية للجوار "، (تقرير مشترك موجه للبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق) بروكسل، 18 تشرين الثاني 2015.

2/ الكتب:

- 1 أبو خزام، إبراهيم ، الحروب وتوازن القوى، (عمان: دار الأهلية للنشر والتوزيع، 1998).
- 2 إدمون، جون ، علاقات دولية، ترجمة: منصور القاضي، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1993).
- 3 -الإمارة، لمى مضر ، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة و انعكاساتها على المنطقة العربية ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2009).
- 4 إيفانز، غراهام و نوينهام، جيفري ، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية ، (دبي الإمارات العربية المتحدة: ترجمة و نشر مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2004).
- 5 -برلون، هربت ، نطاق التهديد غير العسكري ، في: كتاب التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي، ترجمة: ترجمة فادي حمود وآخرون ، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).
- 6 -بروننسكي، كامبلا ، " الطاقة و الأمن: الأبعاد الإقليمية و العالمية "، في: أيسون ك. بيلر و آخرون، التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي ، ترجمة: عمر الأيوبي و آخرون، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007).
- 7 بن عنتر، عبد النور ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري ، (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005).

- 8 - بوقارة، حسين ، السياسة الخارجية- دراسة في عناصر التشخيص و الاتجاهات النظرية للتحليل، (الجزائر: دار هومه، 2012).
- 9 - بوقارة، حسين ، ظاهرة التكامل بين التصورات النظرية و واقع العلاقات الدولية ، (الجزائر: دار لمسة، ط1. 2017).
- 10 - بيليس، جون و سميث، ستيف ، عولمة السياسة العالمية، (جون بيليس: الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة) ، (دبي: ترجمة و نشر مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2004).
- 11 - دوغين، ألكسندر ، أسس الجيوبولتيكيا، مستقبل روسيا الجيوبولتيكي، ترجمة: عماد حاتم، (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، ط01، 2004).
- 12 - الرشيدى، أحمد و آخرون ، المدخل إلى العلوم السياسية والاقتصادية والإستراتيجية ، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2003).
- 13 - رضوان، طارق، حرب الطاقة المقدسة: النفط و الغاز و الدم، (مصر: هلا للنشر والتوزيع، 2016).
- 14 - ريتليدج، أيان ، العطش إلى النفط، ترجمة: مازن جندلي، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2006).
- 15 - زكريا، فريد ، من الثروة إلى القوة : الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمى، (مصر: مركز الأهرام للترجمة والنشر ، 1999).
- 16 - سالمة، ممدوح، أسباب الهبوط الحاد في أسعار النفط: فائض الإنتاج أم السياسة الدولية؟ (الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2015).
- 17 - السيد سليم ، محمد، تحليل السياسة الخارجية ، (القاهرة: مركز البحوث و الدراسات السياسية، 1989).
- 18 - شيفتسوف، ليليا ، روسيا بوتين، ترجمة: بسام شيحا، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2005).
- 19 - عبد الصادق ، علي ، روسيا والبحث عن دور جديد:العرب في السياسة الخارجية الروسية، (الإمارات العربية المتحدة: مركز زايد للتنسيق و المتابعة، شركة أبو ظبي للطباعة و النشر -بن دسمال- ، 2000).
- 20 - عبد العاطي، عمرو ، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية، (قطر: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الدوحة، ط 1، 2014).
- 21 - عرفة، خديجة محمد ، أمن الطاقة و آثاره الاستراتيجية ، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط 1، 2014).

- 22 - عودة، جهاد، النظام الدولي: نظريات و إشكاليات، (مصر: دار الهدى للنشر و التوزيع، ط1، 2005).
- 23 - غريب، نتاليا ، إمبراطور الغاز، ترجمة: عمار قط،(القاهرة: مكتبة مدبولي، 2011).
- 24 - غريفيثس، مارتن و أوكالاهان، تيري ، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية ، (دبي الإمارات العربية المتحدة: ترجمة و نشر مركز الخليج للأبحاث، 2008).
- 25 - ف.ي، كرلوف، إمبراطورية لئ الأرض أو خفايا " النظام العالمي الجديد، ترجمة: منتجب يونس(سوريا: دار علاء الدين للنشر و التوزيع والترجمة، ص 2، 2009).
- 26 - فرج، أنور محمد ، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة (السليمانية-العراق: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية،2007).
- 27 - قلعبية، وسيم خليل ، روسيا الأوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين ،(بيروت: الدار العربية للعلوم، ناشرون، ط 1، 2016).
- 28 - قوجيلي، سيد أحمد ، الدراسات الأمنية النقدية - مقارنة جديدة لإعادة تعريف الأمن،(عمان - الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2013).
- 29 - كلير، مايكل ، الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية ، ترجمة: عدنان حسن (بيروت: دار الكتاب العربي، ط 1، 2002).
- 30 - لارابي، إف. ستيفن و آخرون ، روسيا و الغرب بعد الأزمة الأوكرانية - أوجه الضعف الأوروبية جراء الضغوط الروسية ، (كاليفورنيا: مؤسسة (راند / RAND)، ط 1، 2017).
- 31 - لويدي، جنس-ن ، تفسير السياسة الخارجية ،ترجمة:محمد بن احمد مفتي،محمد السيد سليم،(الرياض: عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، 1989).
- 32 - مبروك غضبان ، المدخل للعلاقات الدولية ، (باتنة :شركة باتتيت للمعلومات و الخدمات المكتبية).
- 33 - مجموعة مؤلفين، التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي ، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008).
- 34 - مرسي، ليلي و وهبان، أحمد ، حلف شمال الأطلسي،(الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2001).
- 35 - مصباح، عامر ، المنظورات الاستراتيجية في بناء الأمن، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، ط 1، 2012).

- 36 -معتد عبد الحميد، عاطف ، استعادة روسيا مكانة القطب الدولي: أزمة الفترة الانتقالية، (بيروت: الدار العربية للعلوم- ناشرون، 2009)
- 37 -معتد عبد المجيد ، عاطف ، " روسيا و العرب: أوان البراغمية و نهاية الأيديولوجيا " في:روسيا و الربيع العربي،(المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الدوحة - قطر،2011).
- 38 -مقلد، إسماعيل صبري، الإستراتيجية والسياسة الدولية ، (بيروت: المؤسسة العربية للأبحاث، ط1، 1979)
- 39 -ناي، جوزيف و دوناھيو، جون ، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة ، ترجمة: محمد الشريف الطرح، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2002).
- 40 -هاينبرغ، ريتشارد ، انتهت الحفلة، سراب النفط، النفط و الحرب و مصير المجتمعات الصناعية، ترجمة: أنطوان عبد الله (بيروت: الدار العربية للعلوم، ناشرون ، ط 1، 2005).
- 41 -هاينبرغ، ريتشارد ، غروب الطاقة: الخيارات و المسارات في عالم ما بعد البترول ، ترجمة: مازن جندلي (بيروت: الدار العربية للعلوم، ناشرون ، 2006).
- 42 -هلال، علي الدين ، العرب و العالم، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988).
- 43 -هوي، ديفيد و نخلة ، كارول ، مازق الطاقة و الحلول البديلة ، ترجمة أمين الأيوبي (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008).
- 44 -يوسف حتي ، ناصيف ، النظرية في العلاقات الدولية ، (دار الكتاب العربي، القاهرة، ط1،1985).
- 45 -اليوسف، يوسف خليفة ، الاقتصاد السياسي للنفط: رؤية عربية لتطوراته ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015).

3/ المجالات و الدوريات:

- 1 - الأصفهاني، نبيه ، " المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية الروسية "، (في : السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، القاهرة، العدد 142، أكتوبر 2000).
- 2 - الأصفهاني، نبيه ، " تصاعد الليبرالية الروسية في مطلع القرن العشرين "، (في : السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، القاهرة ، العدد 140، 2000).
- 3 -باييف، بافل ، "القوة العسكرية و سياسة الطاقة، بوتين و السبوتنك عن "العظمة" الروسية"، (في: شؤون اجتماعية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي، العدد 115، خريف 2016).
- 4 -بن عمير، جمال الدين و قيرة عمر ، "مقاربة حول الأمن الطاقوي الأوروبي: قراءة في الأبعاد الاقتصادية لمكانة الجزائر"، (في: الرائد المغربي للدراسات السياسية و البحوث، مركز الرائد، لجزائر ، جوان 2013).
- 5 -بن عمير، جمال الدين و قيرة عمر ، "مقاربة حول الأمن الطاقوي الأوروبي: قراءة في الأبعاد الاقتصادية لمكانة الجزائر"، (في: الرائد المغربي للدراسات السياسية و البحوث، مركز الرائد، لجزائر ، جوان 2013)، ص 10.
- 6 -بوقارة، حسين ، "الاستشراف في العلاقات الدولية: مقاربة منهجية "، (في:مجلة العلوم الإنسانية. جامعة منتوري. قسنطينة. العدد 21. جوان 2004).
- 7 -الحمداي، سعد ، "العلاقات الروسية الإيرانية 2003-2010" ، (في : مجلة السياسية و الدولية، الجامعة المستنصرية،العراق، سنة 2010).
- 8 -حمزة، بسمة ماجد ، "إستراتيجيات روسيا لتوظيف الغاز الطبيعي للتأهل إلى منزلة القوة العظمى"، (في: مجلة آفاق سياسية، المركز العربي للبحوث والدراسات، الدقي /مصر،العدد 6 ، يونيو 2014).
- 9 -حميد حمد السعدون " الدور الدولي الجديد لروسيا "،(في : دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية ، بغداد ، العدد 42، 2009).
- 10 -خديجة عرفة محمد ، " مفهوم أمن الطاقة "، (في: مجلة مفاهيم ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية، القاهرة، مصر ، العدد 50، سنة 2008)، ص 07.
- 11 -الخياط، محمد مصطفى ، " البحث عن ثورة: آفاق التحولات في فضاءات الطاقة في مطلع ألفية جديدة "، (في : ملحق تحولات إستراتيجية / مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، القاهرة ، العدد 196، أبريل 2014)

- 12 -دياب، أحمد ، "روسيا و الغرب: من المواجهة إلى المشاركة"، (في: السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، القاهرة، العدد 149، يونيو 2016).
- 13 -رسول، محفوظ ، " الأمن الطاقوي الروسي بين الفرص و القيود "، (في: مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر و التوزيع، الجزائر، العدد 09، أبريل 2017)
- 14 -رسول، محفوظ ، "الأزمة الأوكرانية في الميزان الروسي الغربي"، (في: مجلة فكر ومجتمع، طاكسيج كوم للدراسات و النشر و التوزيع، الجزائر، العدد 3، يناير 2016).
- 15 -رسول، محفوظ ، "أمن الطاقة في العلاقات الروسية-الأوروبية " : قراءة وفق نظرية الاعتماد المتبادل"، (في: المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 464 أكتوبر 2017)
- 16 -ستراكة، نيكول ، " الجهاد الاقتصادي: تحد أمني لإمدادات الطاقة العالمية "، (في: نشرة أبحاث الأمن و دراسات الإرهاب، العدد 06، أكتوبر 2007) ص 27.
- 17 -السيد سليم ، محمد ، "التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية "، (في : السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، القاهرة، العدد 170، أكتوبر 2007).
- 18 -الشيخ ، نورهان ، " الخيار المتردد : هل تصبح الطاقة " سلاحا " روسيًّا لاستعادة المكانة الدولية ؟ "، في : ملحق تحولات إستراتيجية / مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، القاهرة ، العدد 196، يوليو 2014)، ص 23.
- 19 -الشيخ، نورهان ، "الشراكة العربية الروسية في ضوء مقتضيات المصلحة العربية "، (في: البحوث و الدراسات العربية ، بيروت، العدد 50، 2000).
- 20 -الشيخ، نورهان ، "العلاقات الروسية-الأورو أطنطية بين المصالح الوطنية و الشراكة الاستراتيجية"، (في : السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، القاهرة ، العدد 170، أكتوبر 2007).
- 21 -الشيخ، نورهان ، "سياسة الطاقة الروسية و تأثيرها على التوازن الاستراتيجي العالمي"، (في: مجلة قضايا ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية، القاهرة، مصر ، العدد ، 2009)
- 22 -الشيخ، نورهان ، "روسيا والاتحاد الأوربي : صراع الطاقة و المكانة " ، (في : السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، القاهرة ، العدد 164، أبريل 2006)

- 23 - الشيخ، نورهان، "عملية صنع القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية"، (في: المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 230، أبريل 1998).
- 24 - العاني، مصطفى، "إطالة على المخاطر و التهديدات التي تواجهها عمليات شركات النفط في الدول النامية، (في: نشرة أبحاث الأمن و دراسات الإرهاب، العدد 06، أكتوبر 2007).
- 25 - عبد الله الحربي، سليمان، " مفهوم الأمن: مستوياته و صياغته و تهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر)"، (في: المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية / مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد 19، سنة 2008).
- 26 - عبد الله، عمر و آخرون، " الاتحاد الأوروبي وآسيا الوسطى قضايا التعاون والشراكة الإستراتيجية"، (في: مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد 36، العدد 02، سنة 2005).
- 27 - عبد المحسن، نجيم، " روسيا: نظرة من الداخل : التحولات السياسية و الاقتصادية - الاجتماعية للفترة 1985-1995"، (في: المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 203، 1996).
- 28 - عبد الوهاب بن خليف، " العلاقات الأوروبية- الروسية..والعمق الاستراتيجي المتبادل"، (في: الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية و القانونية، جامعة الشلف، العدد 11، جانفي 2014).
- 29 - عثمان الهلالي، نشأت، الأمن الجماعي"، (في: مجلة مفاهيم، المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية، القاهرة، مصر، العدد 09، سنة 2005).
- 30 - عطوان، خضر عباس، " سياسة روسيا العربية و الاستقرار في النظام الدولي "، (في: المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد 20، 2008).
- 31 - علّو، أحمد، " القواعد العسكرية في خدمة القواعد السياسية، إستراتيجية بناء الإمبراطورية الأمريكية"، (في: مجلة الجيش اللبناني، لبنان، العدد 252، جوان 2006).
- 32 - علّو، أحمد، " روسيا قلب العالم يخفق من جديد"، (في: مجلة الجيش اللبناني، لبنان، العدد 262، أبريل 2007).
- 33 - علّو، أحمد، "الصراع على الأوراسيا و تطويق الدب الروسي"، (في: مجلة الجيش اللبناني، لبنان، العدد 280، أكتوبر 2008).

- 34 علوي، مصطفى ، " الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني و الأمن العالمي"، (في: مجلة مفاهيم ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية، القاهرة، مصر ، العدد 04، سنة 2005)
- 35 علوي، مصطفى ، " خريطة جديدة: تحولات أمن الطاقة ومستقبل العلاقات الدولية" ، (في : ملحق تحولات إستراتيجية / مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، القاهرة ، العدد 204، أبريل 2016).
- 36 عودة، يونس ، " الصومال أرض النفط و اليورانيوم " ، (في: مجلة الجيش اللبناني، لبنان، العدد 259، جانفي 2007).
- 37 عونى، مالك ، "العامل المراوح : جدلية تأثير الطاقة في مرحلة إعادة تشكيل النظام الدولي"، (في : ملحق تحولات إستراتيجية / مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، القاهرة ، العدد 196، أبريل 2014)،
- 38 عونى، مالك، "رهان الثورات-تصاعد مشكلات الأمن غير التقليدي في المنطقة العربية " ، (في: ملحق تحولات إستراتيجية / مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، القاهرة ، العدد 186، 2011)
- 39 غوبتا، سانجيف و هيجمان، روبرت ، "الحماية الاجتماعية أثناء مرحلة التحول الاجتماعي في روسيا"، (في: التمويل و التنمية ، المجلد 31، منشورات صندوق النقد الدولي ، العدد 04، ديسمبر 1994).
- 40 فلاح السرحان، صايل ، " أثر التطورات الجديدة في السياسة الخارجية الروسية على بنية النظام الدولي"، (في: مجلة المنارة للبحوث و الدراسات، الأردن، العدد 02، سنة 2011).
- 41 قدورة، عماد يوسف ، "روسيا وتركيا: علاقات متطورة وطموحات متنافسة في المنطقة العربية" ، (في: سياسات عربية ، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الدوحة، العدد 15، يوليو 2015).
- 42 مانكوف، جفري ، "أمن الطاقة الأوراسية"، (في: دراسات عالمية، مركز الإمارات للبحوث و الدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد 89، 2010).
- 43 -منشاوي، مصطفى ، "هل تختفي أوروبا من الشرق الأوسط؟"، (في: السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، القاهرة ، العدد 2009، جوان 2017).
- 44 مهدي الرواي، عبد العزيز ، " توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة " ، (في : دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية ، بغداد، العدد 35، أكتوبر 2008).

- 45 -نصار، وليم نجيب جورج، "روسيا كقوة كبرى"(في) : المجلة العربية للعلوم السياسية ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ،العدد 20، (2008)،
- 46 -خويوة، لخضر ، "أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي:الغاز الطبيعي نموذجا"، (في: مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية ، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع ، ، الجزائر، العدد 09، أبريل (2017).

4/ تقارير و دراسات:

- 1 -بيروس، سيباستيان ، " تقرير حول: الاستراتيجية الأوروبية بآسيا الوسطى: التوازن الإقليمي والطاقة "، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 26-09-2015).
- 2 -جوب، فلورنس ، " تقرير حول: أزمة الغاز بأوروبا والدور القطري البديل "، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 07-05-2014).
- 3 -فايزولينا، كارينا ، " تقرير حول: أمن الطاقة في أوراسيا: نظرة من عشق آباد "، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 29-12-2013)
- 4 -مجموعة الأزمات الدولية (النسخة العربية) ، " كيف أصبح إقليم فزان الليبي أحد الحدود الجديدة لأوروبا "، تقرير الشرق الأوسط رقم 179، بروكسل، 31 جويلية 2017.
- 5 -نافع، بشير ، "تقرير حول : الأزمة الأوكرانية تفجر الصراع على أوروبا من جديد " ، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 17-03-2014).

5/ الرسائل الجامعية:

- 1 جعاسو عبد الجليل، الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي: دراسة في الأبعاد و التحديات ، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية العلاقات الدولية، تخصص الإستراتيجية و المستقبليات، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسي و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2009-2010)
- 2 -رداف طارق، الاتحاد الأوربي-من إستراتيجية الدفاع في إطار حلف شمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية المشتركة ، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2002).

3 عبد القادر دندان ، الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة و تأثيرها على الاستقرار في محيطها الإقليمي: آسيا الوسطى- جنوب آسيا- شرق و جنوب شرق آسيا، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية جامعة باتنة، 2012/2013).

6/ ندوات و مؤتمرات و ملتقيات:

1 - حمدوش رياض، "تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية" . مداخلة ضمن: الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط ، واقع وآفاق" ، جامعة منتوري-قسنطينة-، قسم العلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ، الجزائر، 2008، ص 270.

7/ الصحف و الجرائد:

- 1 سماح عبد العزيز النعيم، "أمن الطاقة"، (في: صحيفة الجزيرة، عدد 13934، 22 نوفمبر 2010).
- 2 جريدة الشرق الأوسط ، "الاتحاد الأوروبي يطرح وثيقة جديدة حول كفاءة الطاقة في إطار إستراتيجية 2030"، نقلا عن موقع جريدة الشرق الأوسط، نشر في (24-06-2014)، متوفر على الرابط: <https://aawsat.com/home/article/144406>
- 3 طه عبد الواحد، " تقرير استراتيجي: مستقبل روسيا الاقتصادي رهن سياساتها الخارجية "، نقلا عن موقع جريدة الشرق الأوسط، نشر في (01-07-2017)، متوفر على الرابط: <https://aawsat.com/home/article/964212>

8/ مواقع الإنترنت:

1 أحمد، فتحي ، "تنامي أهمية الشرق الأوسط الاقتصادية و الجيوبوليتيكية"، في موقع: وكالة أخبار الشرق الجديد، متوفر على الرابط:
http://www.neworientnews.com/news/fullnews.php?news_id=22906

- 2 إنغدال، فريدريك وويليام ، " جيوبولتيك الطاقة في أوروبا إلى النقطة الحرجة"، مركز أبحاث كاتيهون (katehon)، نشر في (22-02-2018)، متوفر على الرابط: ، متوفر على الرابط: <https://katehon.com/ar/article/jywbwltyk-ltq-fy-wrwb-l-lnqt-lhrj>
- 3 أينهدال، وليام ، " العملاق الروسي المتنامي يلعب دورا إستراتيجيا "، (في: دراسات إستراتيجية، 2008)، متوفر على الرابط : www.kassioun.org/index.php?mode=article&id=3953
- 4 جارانوفسكي، فلاديمير ،"روسيا والأمن الأوروبي"، ترجمة: قاسم المقداد، في: مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، العدد الثاني، السنة الأولى ربيع 2015، متوفر على الرابط: <http://www.awu-dam.org/politic/02/fkr2-005.htm>
- 5 بدوي، تامر ، " اللعبة الكبرى " الأوراسية : تحولات جيوبولتيك الغاز الإيراني " ، معهد العربية للدراسات ، (14-04-2014)، متوفر على الرابط : [/http://studies.alarabiya.net/hot-issues](http://studies.alarabiya.net/hot-issues)
- 6 جهاز، حسين ، "قراءة في السلوك السياسي الروسي تجاه الثورات العربية"، متوفر على الرابط: http://www.bchaib.net/mas/index.php/index.php?option=com_content&view=article&id=63:-r-&catid=12:2010-12-09-22-56-15&Itemid=10
- 7 بيرلستين، ستيفن ، "خط أنابيب تبليسي - باكو - جيهان يهدد بالقضاء على السيطرة الروسية"، موقع جريدة الشرق الأوسط، نشر في (14-08-2008)، متوفر على الرابط: http://archive.aawsat.com/details.asp?issueno=10626&article=482785#.W8mX_NR6Rkj
- 8 ثابت، محمد ، "قراءة في كتاب: سياسات الطاقة.. علاقات الطاقة الأوروبية الروسية في القرن الـ21"، قسم المعرفة ، موقع قناة الجزيرة ، نشر في (09-03-2017)، متوفر على الرابط: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2017/3/9/%D8%
- 9 حداد، أسماء ،" الرهانات الروسية الطاقوية وتأثيرها على مكانتها الجيوسياسية"، المركز الديمقراطي العربي، نشر في (14-01-2017)، متوفر على الرابط: <http://democraticac.de/?p=42446>
- 10 الخطاف، سليمان ، " مصادر الطاقة في الشرق الأوسط بين الواقع والمأمول " ، متوفر على الرابط: http://www.aleqt.com/2013/02/24/article_734080.html
- 11 خلف، عباس ، "حصار السياسة الخارجية الروسية في عهد بوتين -ميدفيديف"، مركز الجزيرة للدراسات، نشر في (21-07-2010)، متوفر على الرابط: <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2010/2011721234856984644.html>

- 12 حياىب، أحمء، "روسيا و الاتجاه غربا". مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، القايرة، متوفر على الرابط:
<http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/WEEK201.HTM>
- 13 رشيد، أشرف ، "الأزمة الأوكرانية وسلاح الغاز الروسي"، موقع قناة الجزيرة، قسم الاقتصاد، نشر في (03-03-2014)، متوفر على الرابط:
<http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2014/3/3>
- 14 ريان، إيمون ، "اتحاد الطاقة الأوروبي"، قسم الاقتصاد، موقع قناة الجزيرة، نشر في (24-02-2015)، متوفر على الرابط:
<http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2015/2/24/%D8%A7%D8%>
- 15 زينب.ف، " الجزائر – روسيا: تعاون استثنائي " ، نقلا عن موقع يومية أخبار اليوم الجزائرية، نشر في (16-03-2016)، متوفر على الرابط:
<http://akhbarelyoum.dz/ar/200235/227945>
- 16 سايمونز، بول إي ، " أمن الطاقة كشراكة عالمية"، متوفر على الرابط:
 17 شحرور، عزت ، "الصين والشرق الأوسط: ملامح مقاربة جديدة"، مركز الجزيرة للدراسات نشر بتاريخ (11-06-2012)، متوفر على الرابط:
<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/2012611142554206350.htm>
- 18 شعلان، ناهد ، " عسكرة متصاعدة: مستقبل قوة روسيا في العالم بحلول عام 2025"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، قسم عروض و تقارير، نشر بتاريخ (25-09-2016)، متوفر على الرابط:
<https://futureuae.com/en-us/Mainpage/Item/936>
- 19 الشيوخ، نورهان ، " التعاون الاستراتيجي الروسي الإيراني الأبعاد و التداعيات "، (في مجلة السياسة الدولية -النسخة الإلكترونية-) متوفر على الرابط:
<http://digital.ahram.org.eg/makalat.aspx?eid=1538>
- 20 صالح، عبد الله ، "مستقبل السياسة الخارجية الروسية"، موقع مجلة العصر، متوفر على الرابط:
<http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=6708>
- 21 صبري إمام، مروى ، "قراءة في كتاب (التوجهات المختلفة في الفكر الاستراتيجي الروسي، للمؤلف (Yury E. Fedorov)"، (مارس 2003)، موقع الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية، متوفر على الرابط:
<http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/RE1D43.HTM>
- 22 عز الدين، حسن ، " أمن الطاقة في أوروبا.. بين الواقع والطموح الاستراتيجي"، متوفر على الرابط:
http://araa.sa/index.php?view=article&id=774:2014-06-25-22-18-39&Itemid=172&option=com_content

- 23 -العزيز، غسان ، " روسيا ما بعد الحرب الباردة من "اليلتسينيّة" إلى "البوتينيّة" ، (في: مجلة الجيش اللبناني، العدد 33، 2000، لبنان، متوفر على الرابط: <http://www.lebarmy.gov.lb/PrintArticle.asp?id=1322>
- 24 -علو، أحمد، " العقيدة العسكرية الروسية الجديدة"، (في: دراسات وأبحاث، منشورات الجيش اللبناني، العدد 356 - شباط 2015)، متوفر على الرابط: <https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/%D8%A7%D9%>
- 25 علو، أحمد، "السياسة الخارجية الروسية في علاقاتها الدولية"، (مجلة الجيش اللبناني)، متوفر على الرابط: <http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=14388>
- 26 -المنصوري، عبد الرحمن ، " صفقة الغاز الصينية الروسية، الظروف والدلالات"، (مركز الجزيرة للدراسات، 2014)، نقلا عن موقع: <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/06/2014622113922283238.htm>
- 27 مهدي، موسى ، " صراع الطاقة بين واشنطن وموسكو هل يقود العالم إلى كارثة؟"، موقع العربي الجديد، نشر في (22-03-2018)، متوفر على الرابط: <https://www.alaraby.co.uk/economy/2018/3/22>
- 28 هاجر محمد أحمد عبد النبي، "أمن الطاقة والعلاقات الروسية الغربية في الفترة (2000-2015)", المركز الديمقراطي العربي، (نشر بتاريخ 15-07-2016) متوفر على الرابط: <http://democraticac.de/?p=34018>
- 29 ولسكي، جاك ساريوز ، ترجمة : إبراهيم محمد علي ، " تأمين مستقبل الطاقة في أوروبا "، نشر في (04-10-2007)، متوفر على الرابط:
- 30 وولت، ستيفن ،"العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة"، ترجمة: زقاغ عادل و زيدان زياني، متوفر على الرابط: <http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR>
- 31 ياسين، عبير ، "روسيا والإعداد لمرحلة ما بعد بوتين، تحليلات عربية و دولية"، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية، متوفر على الرابط: <http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/ANAL691.HTM>
- 32 يمامورا، تاكايوكي ، "مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، ترجمة: عادل زقاغ، متوفر على الرابط: <http://www.geocities.com/adelzeggagh/secpt.html>
- 33 يمين، ميشال ،" قواعد أميركا والحلف الأطلسي حول روسيا: بين تقبل السلطة و تدمر المعارضة"، في: مجلة الجيش اللبناني، العدد 51، 2005، لبنان، نقلا عن موقع المجلة في: <http://www.lebarmy.gov.lb/PrintArticle.asp?id=6892>
- 34 يونس، محمد عبد الله ، "عودة القطب الروسي. أزمة الفترة الانتقالية"، نشر في (03-01-2010)، متوفر على الرابط: www.onislam.net/arabic/newsanalysis

- 35 -التقرير الاستراتيجي العربي 2003-2004، "روسيا بوتين .. السعي وراء المكانة المفقودة"، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة، متوفر على الرابط: <http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/RARB85.HTM>
- 36 -روسيا اليوم، "روسيا تتجاوز السعودية في إنتاج النفط"، (وكالة أنباء نوفوستي)، نقلا عن موقع قناة روسيا اليوم الرسمية، قسم مال و أعمال (20.11.2017)، متوفر على الرابط: <https://arabic.rt.com/business/910984-%D8%B1>
- 37 -العلاقات الروسية الأوروبية"، متوفر على الرابط: <http://www.islamicnews.net/Common/ViewItem.asp?DocID=49875&Typ>
- 38 -العلاقات بين روسيا والاتحاد الأوروبي تسير على طريق الأشواك"، متوفر على الرابط: <http://arabic.cri.cn/189/2007/05/18/83@76638.htm>
- 39 -الموقع الرسمي للوكالة الدولية للطاقة (IEA)، متوفر على الرابط: <http://www.iea.org>
- 40 -وكالة أنباء نوفوستي الرسمية الروسية، "روسيا اليوم: حقائق ووقائع"، متوفر على الرابط: <http://ar.rian.ru/rus/20070621/67551173.html>
- 41 -وكالة أنباء سبوتنيك الروسية الحكومية، "ارتفاع حجم صادرات روسيا من الغاز إلى أوروبا في 2016"، (03.01.2017)، نقلا عن موقع "وكالة سبوتنيك بالعربية" (Arabic sputnik news)، على الرابط: <https://arabic.sputniknews.com/business/201701031021554440->
- 42 -روسيا اليوم، "سهم لوك أويل" يسجل مستويات تاريخية"، موقع قناة روسيا اليوم الرسمية، قسم مال و أعمال (12-01-2018)، متوفر على الرابط : <https://arabic.rt.com/business/920786-%D9%84%>
- 43 -قناة العربية، "صادرات الغاز الروسية إلى أوروبا تسجل مستوى قياسياً"، موقع قناة العربية للأخبار، بالاستناد على (موسكو - رويترز) ، (04-01-2018)، متوفر على الرابط : <http://ara.tv/w695c>
- 44 -قناة العربية، "غازبروم: ارتفاع إنتاج الغاز 18.8% منذ بداية 2017"، موقع قناة العربية للأخبار، بالاستناد على (موسكو - رويترز) ، (17-06-2017)، متوفر على الرابط : <http://ara.tv/bvxtf>
- 45 -روسيا اليوم، "إنشاء شركة لإنتاج الغاز المسال في أقصى شمال روسيا"، موقع قناة روسيا اليوم الرسمية، قسم مال و أعمال (12-01-2013)، متوفر على الرابط : <https://arabic.rt.com/news/604776->
- 46 -روسيا اليوم، "نمو الاقتصاد الروسي في 2017 يصل 1.8%"، موقع قناة روسيا اليوم الرسمية، قسم مال و أعمال (29-11-2017)، متوفر على الرابط : <https://arabic.rt.com/business/912681>
- 47 -"السياسة البترولية لروسيا"، (مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 28 سبتمبر 2012)، متوفر على الرابط: <https://anbaaonline.com/?p=49073>

- 48 - روسيا اليوم، " روسيا تتطلع إلى دخول السوق الجزائرية "، موقع قناة روسيا اليوم الرسمية، قسم مال و أعمال ، نشر في (03-08-2017)، متوفر على الرابط : <https://arabic.rt.com/news/815045>
- 49 - روسيا اليوم، " موسكو والجزائر توقعان اتفاقيات بمجالات حيوية"، موقع قناة روسيا اليوم الرسمية، قسم مال و أعمال ، نشر في (27-04-2016)، متوفر على الرابط : <https://arabic.rt.com/news/820841>
- 50 يومية النصر، " سلال في موسكو: الجزائر و روسيا عازمتان على بناء شراكة إستراتيجية صلبة"، موقع جريدة النصر الجزائرية ، نشر في (27-04-2016)، متوفر على الرابط : <http://www.annasronline.com/index.php/2014-08->
- 51 روسيا اليوم، " روس نطف": لا توجد قوة في العالم تخرجنا من فنزويلا "، موقع قناة روسيا اليوم الرسمية، قسم مال و أعمال ، نشر في (03-08-2017)، متوفر على الرابط : <https://arabic.rt.com/business/892004>
- 52 ترك برس، " موقع روسي: مشروع السيل التركي يقترب من الشواطئ التركية"، قسم تحليلات، نشر في(09-03-2018)، متوفر على الرابط : <https://www.turkpress.co/node/46472>
- 53 روسيا اليوم، " سيل الغاز الجنوبي يغير مجراه باتجاه تركيا"، موقع قناة روسيا اليوم الرسمية، قسم مال و أعمال ، نشر في (14-01-2015)، متوفر على الرابط : <https://arabic.rt.com/news/769882>
- 54 روسيا اليوم، " السيل الشمالي -2 يرى النور في 2018"، موقع قناة روسيا اليوم الرسمية، قسم مال و أعمال، نشر في (09-02-2018)، متوفر على الرابط: <https://arabic.rt.com/business/926073>
- 55 جريدة الشرق الأوسط، "الاتحاد الأوروبي يطرح وثيقة جديدة حول كفاءة الطاقة في إطار إستراتيجية 2030"، نقلا عن موقع جريدة الشرق الأوسط، نشر في (24-06-2014)، متوفر على الرابط: <https://aawsat.com/home/article/144406>
- 56 هيئة الإذاعة البريطانية (BBC)، "روسيا توقف إمدادات الغاز عن أوكرانيا"، موقع هيئة الإذاعة البريطانية ، نشر في (16-06-2014)، متوفر على الرابط: http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2014/06/140616_ukraine_russia_halts_gas_supplies
- 57 أوكرانيا برس، " بوتين لا يستبعد استمرار تمرير الغاز عبر أوكرانيا إلى أوروبا "، نشر في (20-08-2018)، متوفر على الرابط: <http://ukrpress.net/node/7960>
- 58 مشروع كليماساوث، "إطار المناخ والطاقة"، الموقع الرسمي لمشروع كليماساوث بالعربية (Climasouth)، نشر في (20-01-2017)، متوفر على الرابط: <http://www.climasouth.eu/ar/node/42>

- 59 وكالة الأنباء الكويتية، "الاتحاد الأوروبي يعقد مؤتمر للطاقة مع النرويج"، الموقع الرسمي للوكالة (كونا) ، نشر في (23-09-2014)، متوفر على الرابط:
<https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2398809&Language=ar>
 #
- 60 وكالة يورو نيوز ، "انطلاق مشروع ممر الجنوبي للغاز الطبيعي بين أذربيجان وتركيا"، موقع قناة يورو نيوز بالعربية ، ، نشر في (22-09-2014)، متوفر على الرابط:
<https://arabic.euronews.com/2014/09/22/turkey-azerbaijan-pipeline-fuels-gas-alternative>
- 61 أحوال تركية ، "تدشين مشروع خط أنابيب الغاز عبر الأناضول"، موقع قناة يورو نيوز بالعربية، ، نشر في (12-06-2018)، متوفر على الرابط: /تدشين-مشروع-خط-أنابيب-الغاز-عبر-الأناضول/
<https://ahvalnews.com/ar/الأناضول/>
- 62 وكالة رويترز، "صادرات أذربيجان من غاز شاه دنيز1 تنخفض 2.6% على أساس سنوي في الفترة من يناير إلى يوليو"، موقع قناة يورو نيوز بالعربية، قسم مال و أعمال، نشر في (16-08-2018)، متوفر على الرابط:
<https://arabic.euronews.com/2018/08/16/azerbajan-gas-exports-ea6>
- 63 شبكة فولتير ، "خط أنابيب تبليسي - باكو - جيهان يهدد بالقضاء على السيطرة الروسية"، موقع شبكة فولتير: النسخة العربية، نشر في (27-06-2013)، متوفر على الرابط:
<http://www.voltairenet.org/article179209.html>
- 64 يومية الوسط، "الاتحاد الأوروبي يتقبل فشل مشروع خط أنابيب غاز نابوكو"، موقع جريدة الشرق الأوسط ، نشر في (27-06-2013)، متوفر على الرابط:
<http://www.alwasatnews.com/news/788587.html>
- 65 -قناة الجزيرة، " إستراتيجية الطاقة الأوروبية والفرص العربية"، موقع قناة الجزيرة، قسم الاقتصاد،، نشر في (01-03-2015)، متوفر على الرابط:
<http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2015/3/1>
- 66 موقع نون بوست، "الطاقة بين روسيا وأوروبا: أزمات لا تنتهي"، نشر بتاريخ (28-12-2014) متوفر على الرابط: <http://www.noonpost.org/content/4834>
- 67 دويتشه فوليه، "روسيا والاتحاد الأوروبي - مصالح إستراتيجية وعلاقة صعبة"، متوفر على الرابط
<http://www.dw-world.de/dw/article/0,,2516875,00.html?maca=ara-aa-gesamt-670-rdf>

ثانيا: المراجع باللغة الإنجليزية

1- Reports & official documents:

- 1-BP Statistical Review of World Energy 2017 – Underpinning data (accessed July 5, 2017).
- 2- British petroleum, « **Statistical Review- European Union** », (British petroleum Global, 2018), Available at: <https://www.bp.com/en/global/corporate/energy-economics/statistical-review-of-world-energy/country-and-regional-insights/european-union.html>
- 3-British petroleum, «**Natural gas reserves**», (British petroleum Global, 2.7.2014), Available at: <https://www.bp.com/en/global/corporate/energy-economics/statistical-review-of-world-energy/natural-gas/natural-gas-reserves.html>
- 4- Energy post, «**Russia keeps expanding oil production despite low oil prices**», November 2, 2016 , (by U.S. Energy Information Administration), Available at: <http://energypost.eu/russia-keeps-expanding-oil-production-despite-low-oil-prices/>
- 5-European Commission , « **Europe’s energy position, Markets and supply** », (Annual Report, working document,2009).
- 6-European Commission , «Towards a European Strategies for the Security of Energy Supply» ,(Green paper, Brussels, 2001).
- 7- European Commission, « **Consumption of energy**» , ((Eurostat, Statistic Explained, in June 2017) Official website of European Commission(E.U), Available at: http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Consumption_of_energy
- 8-European Commission, « **Energy trends**», (Eurostat, Statistic Explained, Data extracted in June 2017) Official website of European Commission(E.U), Available at: http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Energy_trends#Context
- 9-European Commission, « **Energy, Central Asia and the European Union**», (European Commission External Relations) Official website

- of European Commission (E.U), Available at:
http://www.eeas.europa.eu/archives/docs/central_asia/docs/factsheet_energy_en.pdf
- 10-European Commission, « **EU and Algeria to cooperate on energy**», (04 May 2015) Official website of European Commission (E.U), Available at: <https://ec.europa.eu/energy/en/news/eu-and-algeria-cooperate-energy>
- 11-European Commission, « **EU-Libya relations**», Factsheet on the relations between Libya and the European Union, European External Action Service, Official website of European Commission (24/09/2018), Available at:
https://eeas.europa.eu/headquarters/headquarters-homepage_en/19163/EU-Libya%20relations
- 12-European Commission, « **Nuclear energy statistics**», (**Eurostat**, Statistic Explained, Data extracted in February 2018) Official website of European Commission (E.U), Available at:
http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Nuclear_energy_statistics
- 13-European Commission, « **Oil and petroleum products - a statistical overview**», (Eurostat, Statistic Explained, Data extracted in June 2017.) Official website of European Commission (E.U), Available at:
http://ec.europa.eu/eurostat/statisticsexplained/index.php/Oil_and_petroleum_products_a_statistical_overview#Use_of_petroleum_products
- 14-European Commission, « **Report on the state of EU-Algeria relations: implementing a partnership rich in challenges and opportunities**», (03 May 2018), Brussels, Official website of European Commission (E.U), Available at: europa.eu/rapid/press-release_IP-18-3564_en.pdf
- 15-European Commission,« **2050 low-carbon economy**», Official website of European Commission (2018), Available at:
https://ec.europa.eu/clima/policies/strategies/2050_en
- 16-European Commission, « **Communication from the Commission to the European Parliament and the Council on the Short Term Resilience of the European Gas System Preparedness for a Possible Disruption of Supplies from the East During the Fall and Winter .of 2014/2015**», (SWD(2014) 322 Final, Brussels, October 16, 2014).

- 17-European Commission, « **Energy consumption in 2016**, **Consumption in the EU above the energy efficiency target**», (Eurostat, Statistic Explained, in March 2016), Official website of European Commission(E.U), Available at:
<http://ec.europa.eu/eurostat/documents/2995521/8643581/8-05022018-BP-EN.pdf/1338cf55-5c91-4179-a6ca-808675e40bbd>
- 18-European Commission, « **Energy datasheets: EU28 countries** », (EU Commission, DG ENER, Unit A4, EUROSTAT energy statistics, Last update February 2018), Official website of European Commission (E.U), Available at:
https://ec.europa.eu/energy/sites/ener/files/documents/countrydatasheets_feb2018
- 19-European Commission, « **European Union Energy in Figures (2017)** », (Statistical Pocketbook, Publications Office of the European Union, Luxembourg, 2017).
- 20-European Commission, « **Renewable energy statistics**», (Eurostat, Statistic Explained, Data extracted in January **2018**) Official website of European Commission(E.U), Available at:
http://ec.europa.eu/eurostat/statisticsexplained/index.php/Renewable_energy_statistics
- 21-European Commission, « **What kind of energy do we consume in the EU?**», Available at:
<http://ec.europa.eu/eurostat/cache/infographs/energy/bloc-3a.html>
- 22-European Commission, «**Coal and other solid fuels, 2018** », Official website of European Commission(E.U), Available at:
<https://ec.europa.eu/energy/en/topics/oil-gas-and-coal/coal-and-other-solid-fuels>
- 23-European Commission, «**Energy production and imports**», (Eurostat, Statistic Explained, in June 2017) Official website of European Commission(E.U), Available at:
http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Energy_production_and_imports
- 24-European Commission, «**Energy trends**», (Eurostat, Statistic Explained, in June 2017.), Official website of European Commission(E.U), Available at: http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Energy_trends

- 25-European Commission, «**Energy-Norway**», Official website of European Commission(E.U), Available at: <https://ec.europa.eu/energy/en/norway>
- 26-European Commission, «**In-depth study of European Energy Security**», (Commission Staff Working Document: Communication from the Commission to the Council and the European Parliament: European energy security strategy march, Brussels, 2.7.2014)
- 27- European Commission, «**The EU in the world - energy**», (Eurostat, Statistic Explained, in March 2016), Official website of European Commission(E.U), Available at: http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/The_EU_in_the_world_-_energy#Main_statistical_findings
- 28-European Commission, «**An Energy Policy for Europe**», (Brussel, 2007).
- 29-European Commission, «**Energy Security of the European Union**, , November 2013.
- 30-European Commission,« **Building the Energy Union** », Official website of European Commission ,2018, Available at: <https://ec.europa.eu/energy/en/topics/energy-strategy-and-energy-union/building-energy-union>
- 31-European Commission,« **Central Asia - Energy** », (International Cooperation and Development, 2018) Official website of European Commission (E.U), Available at: https://ec.europa.eu/europeaid/regions/central-asia/eu-central-asia-energy-cooperation_en
- 32-Gazprom, «**Transmission and Underground Gas Storage Facilities**», (accessed August 23, 2017).
- 33-Gazprom, **Zapolyarnoye field**, accessed August 15, 2017, available at: <https://www.eia.gov/beta/international/analysis.cfm?iso=RUS>
- 34-International Monetary Fund, « **Russian Federation: Staff Report for the 2014** », (Staff Report for the 2014 Article IV .Consultation, ” IMF Country Report No. 14/175, Washington, D.C., June 11, 2014),
- 35-Koen RADEMAEKERS & others, «**EU Energy Independence, Security of Supply and Diversification of Sources**», (European Parliament: Directorate General for Internal Policies, European Union, Brussels, in February 2017).

- 36-Ministry of Energy of Russian Federation, The official website of The Russian Government, statistics department, Available at: <https://minenergo.gov.ru/en/activity/statistic>
- 37-Ministry of Finance of the Russian Federation, «**Annual report on execution of the federal budget**», (updated April 28, 2017).
- 38-Nafto gaz of Ukraine, «**2016 results: Ukraine procured all imported gas from Europe**», (February 3, 2017), Available at: <http://www.naftogaz.com/www/3/nakweben.nsf/0/61AE185E57EB3CC4C22580BC004A655E?OpenDocument>
- 39-U.S. Energy Information Administration, "«World Energy outlook, 2013, Factsheet: How will Global Energy Markets Evolve to 2035? ».
- 40-U.S. Energy Information Administration, «**Country Analysis Brief: Russia**», 31 October 2017.
- 41-U.S. Energy Information Administration, «**Country Analysis Brief: Russia**,» 25 October 2016.
- 42-U.S. Government., "**Russia in the International System**",(Working paper June 2001), Available at: <http://www.ciaonet.org/wps/dod119/index.html>
- 43-The World Fact Book, «**Central Intelligence Agency, Russia**», available at: www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/goes/rs.html.
- 44-United Nations ,«**International Grid interconnections Energy Security**» (in Multi Dimensional Issues in International Electric Grid Interconnections, United Nations, Department of Economic and Social Affairs, 2006,) P. 151.
- 45-World Bank Group, «**Energy Security Issues** », (Moscow, Washington DC: World Bank (38), Group. , 2005).
- 46-World Energy Council, «**World Energy Resources: 2013**»,(Survey Archived 3 March 2016 at the Way back Machine, Retrieved on 26 December 2015).
- 47-World Nuclear Association, « **Nuclear Power in the European Union** », (Official website of World Nuclear Association, Updated April 2018), Available at: <http://www.world-nuclear.org/information-library/country-profiles/others/european-union.aspx>
- 48-« **About Gazprom**», The Gaz Prom 's website, Available at: <http://www.gazprom.com/about/>

- 49- «**Energy Strategy of Russia for the Period up to 2030**», (Ministry of Energy of the Russian Federation, Moscow, Institute of Energy Strategy, 2010).
- 50- «**European Union Natural gas - proved reserves**», (index mundi, 20.01.2018, Based On: CIA World Fact book), Available at:
https://www.indexmundi.com/european_union/natural_gas_proved_reserves.html
- 51- «**International Grid interconnections Energy Security**», in Multi Dimensional Issues in International Electric Grid Interconnections, United Nations, Department of Economic and Social Affairs, 2006,). Available at :
<http://www.un.org/esa/sustdev/publications/energy/chapter8.pdf>
- 52- «**Questions and Answers: Production**». Gazprom. Archived from the original on 22 January 2009.
- 53- «**Rosneft at a glance**», The official website of Rosneft, (2018), available at: https://www.rosneft.com/about/Rosneft_today/

2/ Books:

- 1- Ali Aissaoui, **Algerian Gas: Troubling Trends, Troubled Policies**, (University of Oxford: Oxford Institute for Energy Studies, 2016),
- 2- Andrei V. Belyi, **Energy security in International Relations (IR) theories**, (Russia: Higher School of Economics Cathedra on political issues of international energy)
- 3- Barry Buzan and Ole Waever, **Regions and powers: The structure of international security**, (England: Cambridge university press. 2003).
- 4- Barry Buzan, **People, State, and Fear: The National Security Problem in International Relations.**, (Brighton: wheat sheaf books, 1990).
- 5- Frank Umbach, «**German Debate On Energy Security and Impact on Germany's 2007 UE Presidency** », (Antonio Marquina (ED). Energy Security Visions from Asia and Europe.(New York:, Palgrane Macmillan. First published. 2008).
- 6- Gal Luft and Anne Korin, «**Energy Security Challenges for the 21st Century**», (California: A Reference Handbook.: acid-free paper 2009).
- 7- Janusz Bugajski, **Cold Peace: Russia's New Imperialism**, (England – Wesport: First Printing edition, CT, Praeger, 2004).

- 8- John Burton, **Global Conflicts**, (Brighton: wheat sheaf books, 1984).
- 9- John Mearsheimer. **Realism. The Real World And Academia**. (U.S.A: University Of Chicago, 2000).
- 10- Justas Sireika, **Russian Foreign Energy Policy: The Weapon of Energy and its Effectiveness**, (U.K: European Community Centre, January 2011).
- 11- Kari Liuhto, **Energy in Russians Foreign Policy**, (Finland-Turku:Electronic Publications of Pan –European Institute, 10/2010)
- 12- Mikko Palonkorpi. **Energy Security and the Regional Security Complex theory**, (Finland :Aleksanteri Institute / University of Helsinki. 2006).
- 13- Nataliya Esakova, **European Energy Security Analyzing the EU-Russia Energy Security Regime in Terms of Interdependence Theory**,(new York: Springer Science & Business Media, 2013).
- 14- Paul R Viotti and Mark V.kauppi, **Iinternational Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism and Beyond**,(USA: Allyne& Bacon, 3rd Edition , 1999).
- 15- Peter Hough, **understanding global security**, (United Kingdom: London routledge, 1ed, 2004.
- 16- Philippe Le Billon, **The Geopolitics of Resource War; Resource Dependence, Governance and Violence** (London: Frank Cass, 2005).
- 17- Rebert F. Price, **Energy Reform in Russia and the Implications for European Energy Security**, (Washington: Heldref Publications, 2007).
- 18- Ronnie D.Lipschutz (Ed). **On security**. (New York :Colombia University Press,. 1998).
- 19- Stern, Jonathan P, «**The Russian Gas Balance to 2015: difficult years ahead**»,(In: Simon Pirani, **Russian and CIS Gas Markets and their Impact on Europe**.(UK: Oxford University Press, 2009).
- 20- Steven L. Lamy: **Contemporary Mainstream Approaches: Neo-realism and Neo-liberalism**, in: John Baylis, Steve Smith (Ed): **The Globalisation of World Politics**, (UK: Oxford University Press, Third Edition, 2003).
- 21- Tugce Varol, **The Russian foreign energy Policy**, (Republic of Macedonia : European Scientific Institute Publishing, 2013).

3/ Periodicals:

- 1- A F Alhajji, «**What Is Energy Security?** », Middle East Economic Survey: Vol. L. No 52. 24-December-2007.
- 2- Aigerim Ibrayeva, Dmitriy V. Sannikov & Others, « **Importance of the Caspian Countries for the European Union Energy Security**», International Journal of Energy Economics and Policy, Vol 8 , Issue 3 , 2018.
- 3- Alexandra Amouyel, « **what is human security?** », Human Security Journal, issue 1, april 2006.
- 4- Andrey S. Makarychev, «**Russia's Energy Policy between Security and Transparency**», PONARS Memo, No. 425, Dec. 2006.
- 5- Daniel Yergin, «**Ensuring Energy Security** », Foreign Policy, Vol. 85, N°2, Mars, April 2006.
- 6- David A. Deese, «**Energy: Economics, Politics and Security**», International Security, Vol. 4, No. 3, Winter 1979 – 1980.
- 7- Eastern Bloc Research, « **Oil products trade, 2015, 2016**», Russian Energy Monthly: Volume XXX No. 12. February 2017.
- 8- Fillippos Proedrou, "The EU-Russia Energy Approach under the **Prism of Interdependence**", European Security, vol. 16, nos. 3-4, September-December 2007.
- 9- Florian Baumann, «**Energy Security as multidimensional concept**»,: Center for Applied Policy Research - C·A·P Policy Analysis - No. 1 , Munich, March 2008.
- 10- Gawdat Bahgat, «**The geopolitics of energy: Europe and North Africa**», The Journal of North African Studies , Volume 15, 2010, Available at: <https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/13629380902731975?journalCode=fnas20>
- 11- Giden Rose, «**Neoclassical realism and theories of foreign policy**», World politics, vol 51,1998.
- 12- Isabel Gorst, «**Construction of Tanap Pipeline Begins in Turkey as EU and Russia Spar for. Upper Hand**», Financial Times, March 18, 2015.
- 13- Jekaterina Grigorjeva, «**Starting a New Chapter in EU-Algeria Energy Relations a Proposal for a Targeted Cooperation**». Policy Paper, Vol 172, 30 September 2016.

- 14- Oil & Gas Journal, «**Worldwide Look at Reserves and Production**», December 5 ,Russia, 2016.
- 15- Sergei Kortunov and Andrei Kortunov," **From Moralism to Pragmatism**", V:°13, N:°03 ,July-September 1994.
- 16- Simone Tagliapietra, «**Beyond Coal : Facilitating The Transition in Europe**», Policy brief, issue 06, November 2017.

4/ Working Papers & Studies:

- 1- Ariana Checchi, Arno Behrens, Christian Egenhofer, **Long – Term Energy Security Risks For Europe : A Sector Specific Approach**, Centre for European Policy Studies, CEPS Working Documents, Belgium, No. 309/January 2009.
- 2- Braun, Jan Frederik, « **EU Energy Policy under the Treaty of Lisbon Rules: Between a new policy and business as usual**», Working Paper, Politics and Institutions, (24 February 2012).
- 3- Christian Winzer, **Conceptualizing energy security**, (Cambridge: EPRG working paper. Working paper in economics. University of Cambridge, London. August 2011.
- 4- Dickel, Ralf, Elham Hassanzadeh, James Henderson, Anouk Honoré, Laura El-Katiri, Simon Pirani, Howard Rogers, Jonathan Stern, and Katja Yafimava, «**Reducing European Dependence on Russian Gas: Distinguishing Natural Gas Security from Geopolitics**», OIES Paper: NG 92, Oxford, UK: Oxford Institute for Energy Studies, University of Oxford, October 2014.
- 5- Edward Newman,« **Human Security An Constructivism** », International Studies Perspectives, 2006.
- 6- Erik Landström, «**EU – Russia Energy Scenarios to 2025, Energy Security and Political Risk Management**», Lund University, Department of Political Science, 2009).
- 7- Hans Holger & (Others), «**The costs of Energy Supply**», (International Atomic Energy Agency, Planning and Economic Studies Section, 27 December 2006).
- 8- Hedenskog Jakob, Larsson Robert, **Russia Leverage on the CIS and the Baltic States**, Swedish Defence Research Agency, Defence Analysis, Stockholm, June 2007).
- 9- Jack D. Sharples, «**Russian approaches to energy security and climate change: Russian gas exports to the EU**», Environmental Politics, Group-Routledge, University of Glasgow,UK,22 (04), 2013

- 10- L.V Marelli ,« **European Union’s Energy Security Challenges** » , CRS Report for Congress, Congressional Research Service, U.S.A ,2006.
- 11- Lana Dreyer and Gerald Stang,« **What energy security for the EU** » , European Union Institute for Security Studies , November 2013.
- 12- Ralf Dickel [et al.], « **Reducing European Dependence on Russian Gas: Distinguishing Natural Gas Security from Geopolitics**», University of Oxford, Oxford Institute for Energy Studies, UK, 2014.
- 13- Raphaël Metais, »**Ensuring Energy Security in Europe: The EU between a Market based and a Geopolitical Approach**», EU Diplomacy Papers, Department of EU International Relations and Diplomacy Studies, 2013
- 14- Richard Youngs, « **Europe’s External Energy Policy: Between Geopolitics and the Market**» , Centre for European Policy Studies, Working Document No. 278/November 2007.
- 15- Robert L. Larsson, **Russia’s Energy Policy: Security Dimensions & Russia Reliability as an Energy Supplier**, Swedish Defence Research Agency, Defence Analysis , Stockholm, March 2006.
- 16- Roland Dannreuther, «**International Relations Theories :Energy, Minerals and Conflict**», (Scotland: University of Dundee, POLINARES working paper n, 8 September 2010)
- 17- Rovshan Jamalov & Tahmasib Alizada, «**Energy Security and Energy Union Perspectives for Azerbaijan**»,CESD Researchers Group, Baku, 2015.
- 18- Sergey Seliverstov. «**Energy security of Russia and EU: current legal problems**». French Institute of International Relations (Ifri), Paris, April 2009.
- 19- Stefan Bössner and Gerald Stang,« **The EU and sub-Saharan Africa: An energy partnership?**» , European Union Institute for Security Studies , February 2014.
- 20- Stefan Lech, Tembohmer, Adrian perrels et [al] , « **Security of Energy Supply, The Potential and Reserves of Various Energy Sources, Technologies, Furthering. self-Reliance and Impact of Policy Decisions**» , Policy Department economic and scientific policy, European parlement,2006.
- 21- Steven Woehrel, «**Russian Energy Policy toward Neighboring Country**», Congressional Research Service, U.S.A, September 2, 2009.

5/ Web sites:

- 1- Ana Campos, «**The main challenges to the EU's security of supply**», (march ,2017), Available at: www.tepsa.eu/download/Ana-Campos.pdf
- 2- Andrea Ribeiro Hoffmann , «**A synthetic approach to foreign policy**», Available at: <http://www.isanet.org/noarchive/hoffmann.html>
- 3- azernews,« **Drafting of papers on Trans-Caspian gas pipeline close to completion: Azerbaijani official**»,6 February 2013, Available at: https://www.azernews.az/oil_and_gas/49395.html
- 4- Catherine Putz,« **Caspian Sea Dispute Settled on the Surface**», August 13, 2018, Available at: <https://thediplomat.com/2018/08/caspian-sea-dispute-settled-on-the-surface>
- 5- Cristina Puntaru, «**Energy Security in Europe: How Is The EU Dealing with It**», Available at:<http://www.e-ir.info/2015/12/03/energy-security-in-europe-how-is-the-eu-dealing-with-it/>, 6/2016
- 6- Crumley. «**Russia's Gazprom Diplomacy: Turning Off Europe's Heat**»,(7 January 2009), Available at: content.time.com/time/world/article/0,8599,1870111,00.html
- 7- DW channel, « **Germany's Russian energy dilemma** », (24/11/2014), Available at:
- 8- El Alam, «**US, Qatar discuss supplying gas to Europe**», April 6, 2014, available at : <http://en.alalam.ir/news/1582642>
- 9- Federica Fanuli, « **Libya, the risks for the energy security**», Mediterranean affairs (FEB 19, 2015), Available at: <http://mediterraneanaffairs.com/libya-energy-security-isis/>
<http://www.dw.de/germanys-russian-energy-dilemma/a-17529685>
http://www.ensec.org/index.php?option=com_content&view=article&id=245:closing-the-gap-between-energy-aamp-national-security-policy&catid=106:energysecuritycontent0510&Itemid=316.
- 10- James D.fearon, «**Domestic Politics. Foreign Policy and Theories of International Relations**», Available at:: <http://www.people.fas.harvard.edu/Johnston/gov2880/fearon.pdf>.
- 11- John Gledhill, « **Anthropology in the Age of Securitization**», (Social Anthropology, School of Social Sciences, The University of Manchester), Available at: <http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.499.3885&rep=rep1&type=pdf>

- 12- Jonathan Gregson, « **Russia Wins In Breakthrough For Trans-Caspian Pipeline**», September 01, 2018, Available at : <https://www.gfmag.com/magazine/september-2018/russia-wins-breakthrough-trans-caspian-pipeline>
- 13- Kevin Rosner, «**Closing the Gap between Energy & National Security Policy**». (Journal of energy security: May 2010 Issue), Available at:
- 14- Marie-Claire Aoun and Quentin Boulanger and others, « **Strengths and weaknesses of the European Union gas security of supply** », (INSIGHT_E Hot Energy Topic n°1, Publications hors Ifri, 01 September, 2014). Available at: <https://www.ifri.org/fr/publications/publications-ifri/strengths-and-weaknesses-european-union-gas-security-supply>
- 15- Omarov, N. «**Why Does Europe Need Central Asia? Former Soviet Republics in the Light of the New Cooperation Strategy With the EU**», Nezavisimaya Gazeta, 30 June 2008, retrieved 24 May 2009, Available at: Available at: http://www.ng.ru/courier/2008-06-30/17_asia.htm
- 16- Paul Isbell, «**The Riddle of Energy Security**», (Real Instituto Elcano, International Economy & Trade, 4/7/2008), p.2, Available at: http://www.realinstitutoelcano.org/wps/portal/!ut/p/a0/04=/wps/wcm/connect/elcano/elcano_in/zonas_in/ari67-2008
- 17- Paul Stevens, «**The Shale Gas Revolution: Developments and Changes, Energy, Environment and Resources**», (16/05/2015), Available at: http://www.chathamhouse.org/sites/files/chathamhouse/public/Research/Energy%20Environment%20and%20Development/bp0812_stevens.pdf,p_02
- 18- Remigiusz Rosicki, « **The notion of energy security in the European Union** », Adam Mickiewicz University Faculty of Political Science and Journalism , Available at: <https://repozytorium.amu.edu.pl/bitstream/10593/3262/1/The%20notion%20of%20energy%20security%20in%20the%20European%20Union.pdf>
- 19- Reuters, “**EU gas imports from Russia could drop a quarter by 2020**”, (April 9, 2014), available at: <http://www.reuters.com/article/2014/04/09/us-ukraine-crisis-gas-idUSBREA3818J20140409>
- 20- Samet Girgin, «**Russian Oil & Gas Industries and Russian Foreign Policy** », (August 8, 2010, Energy Mile, P. 2), Available at: www.energymile.com/?p=163

- 21- Speech of Minister of Petroleum and Energy (**Tord Lien**): «**Gas from Norway's High North Bringing Energy Security and Opportunities to Europe**», At The Atlantic Council, Washington, (25 february 2016), The Norway's Government Official website, Available at: <https://www.regjeringen.no/en/aktuelt/atlantic-council/id2477645/>
- 22- The Polish Institute of International Affairs,« **Could Norway Be The Key To Europe's Energy Security?**», (Aug 26, 2017) , Available at: <https://oilprice.com/Energy/Natural-Gas/Could-Norway-Be-The-Key-To-Europes-Energy-Security.html>
- 23- Volker Rittberger. « **Approaches to the study of Foreign Policy derived from international relations theories**», available at: <http://www.isanet.org/noarchive/rittberger.html>
- 24- « **An Energy Summary of Germany** », (CSLF. 1 Dec, 2005), Available at: <http://www.cslforum.org/Germany.htm>
- 25- « **Lukoil Company History**», The Lukoil's official website, Available at: <http://www.lukoil.com/new/history/1991>
- 26- « **Lukoil : Oil and Gas Reserves** », The Lukoil's official website, Available at: <http://www.lukoil.com/static.asp?id=52>

ثالثا: المراجع باللغة الفرنسية

1/ Rapports et documents officiels:

- 1- Mario Tagarinski, «**la Sécurité Énergétique de la Région Euro-Atlantique**», (Rapport de l'Assemblée parlementaire de l'OTAN, 19/11/2008).
- 2- Claude Mandil, **Sécurité énergétique et Union Européenne**, (rapport au Premier Ministre : proposition pour la présidence française, 21 Avril 2008).
- 3- «**Energie & Géopolitique: La Guerre de l'énergie n'est pas une fatalité**». (Rapport de la Commission parlementaire des affaires étrangères. Paris. 2006). Disponible à:
www.assemblee-nationale.fr/12/mieg/pourquoi.pdf.

2/ Livres:

- 1- Jean Jaque Roche et Charles Philippe David, **Théories de la Sécurité.**(Paris : Montchrestien, 2002).
- 2- Samuele Furfari, **Le Monde et l'Energie Enjeux Géopolitiques ; Les cartes en mains**, (Paris : Edit. TECHNIP, 2007)

3/ Périodiques:

- 1- Charles- Philippe David, et Béatrice Pascal, « **Précurseur de la sécurité humaine, le sénateur Raoul Dandurand (1816-1942)** ». Etudes internationales, (N° spécial) vol. XXXI, n°4, Déc. 2000.

4/ Études:

- 1- Jakub M. Godzimirski, **Grands Enjeux dans le Grand Nord : les relations Russie-Norvège et leurs implications pour l'UE**, (Paris, IFRI, Décembre 2007).
- 2- Arnaud Dubien , «**Russie – Ukraine : Opacité des Réseaux Énergétiques**»,(IFRI, Paris, Mai 2007).
- 3- Kristina Notz,« **la politique énergétique allemande : entre impératifs nationaux et exigences communautaires**», (Paris, IFRI, Mars 2007).

- 4- Aurèlia Mané-Estrada, «**Sécurité énergétique entre Méditerranée occidentale : nouveaux facteurs, nouvelles politiques**». Un regard Espagnol, (Paris : IFRI, Octobre 2008).

5/ Sites internet:

- 1- Yves boyer.isabel facon.« **la politique de sécurité de la Russie entre la continuité et rupture**». Disponible à:
<http://www.diploweb.com/p4faco01.htm>
- 2- «**Etat des énergies renouvelables en Europe - Edition 2010** », (Revue Observ'ER, Imprimerie Epel Industrie Graphique, Paris, décembre 2010),
- 3- «**Les politiques européennes**», (08/08/2015), Disponible à:
<http://www.touteurope.eu/les-politiques-europeennes/energie.html>
- 4- Energies positives, PCRD (Programme Cadre de Recherche et Développement), « **Les Subventions de L'Europe, 2010** » , Disponible à: <http://www.nrjpos.fr/dossier/nrj/subventions/europe.htm>
- 5- Salim Chena, « **L'école de Copenhague en Relation Internationales et la Notion de Sécurité Sociétale, une théorie à la manière d'Huntington**», (N°4 Institutionnalisation de La Xénophobie en France, mai 2008), Disponible à: http://reseau-terra.eu/article_750.html
- 6- Viau Hélène, « **La Théorie Critique et le Concept de Sécurité en Relations Internationales** », (Note de Recherches C.E.P.E.S, université de Québec a Montréal, N° 8 Janvier 1999), Disponible à:
www.ieim.uqam.ca/spip.php?page=article-gric&id_article=506
- 7- «**Energie & Géopolitique: La Guerre de l'énergie n'est pas une fatalité**». (Rapport de la Commission parlementaire des affaires étrangères. Paris. 2006). Disponible à: www.assemblee-nationale.fr/12/mieg/pourquoi.pdf
- 8- Céline Bayou, «**Les Relations Entre L'union Européenne el La Russie: Vert Une Nouvelle Frontière**», Disponible à: <http://upmf-grenoble.fr/curie/cahiers/16/bayou.pdf.p 01>.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء و الشكر.....	/
المخلص.....	/
خطة الدراسة.....	/
مقدمة.....	01
الفصل الأول: أمن الطاقة : مقارنة نظرية و مفاهيمية.....18	
المبحث الأول: إشكالية تعريف مفهوم الأمن (أبعاده و مستوياته).....	18
<u>المطلب الأول</u> : الإشكالات المنهجية و الإبتسولوجية في تعريف الأمن.....	19
<u>المطلب الثاني</u> : نحو إطار مفاهيمي أكثر شمولية للأمن: التحولات على مستوى الفاعلين و الأبعاد... ..	25
<u>المطلب الثالث</u> : مستويات الأمن.....	33
- أولاً: المستوى الفردي.....	33
- ثانياً: المستوى الوطني.....	34
- ثالثاً: المستوى الإقليمي.....	34
- رابعاً: المستوى الولي.....	36
المبحث الثاني: تطور مفهوم الأمن (أمن الطاقة) في نظريات العلاقات الدولية.....	39
<u>المطلب الأول</u> : التصورات العقلانية للأمن (النقاش الواقعي الليبرالي حول مضامين الأمن).....	40
- أولاً: الأمن وفق المنظور الواقعي.....	40

50	- ثانيا: المقاربة الليبرالية للأمن.....
58	<u>المطلب الثاني</u> : تطور مفهوم الأمن ضمن إسهامات مدرسة كوبنهاجن
62	<u>المطلب الثالث</u> : التصور المابعد-وضعي (التكويني) للأمن.....
70	<u>المبحث الثالث</u> : ماهية أمن الطاقة و مكانته في العلاقات الدولية.....
72	<u>المطلب الأول</u> : تعريف أمن الطاقة.....
72	- أولا: إشكالية ضبط تعريف موحد لـ"أمن الطاقة".....
74	- ثانيا: التعريف التقليدي/ الضيق لأمن الطاقة (أمن العرض و الإمدادات).....
76	- ثالثا: التعريف الموسع لأمن الطاقة
94	<u>المطلب الثاني</u> : أبعاد أمن الطاقة و محدداته.....
94	- أولا: أبعاد أمن الطاقة.....
96	- ثانيا: محددات أمن الطاقة.....
100	<u>المطلب الثالث</u> : مركب أمن الطاقة الإقليمي كمدخل لفهم التفاعلات الطاقوية الإقليمية.....
107	<u>المطلب الرابع</u> : مكانة الطاقة في سياسات الدول و الصراعات الدولية.....

الفصل الثاني: مضامين الاستراتيجية الطاقوية الروسية120

122	<u>المبحث الأول</u> : مبادئ و أدوات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة حكم "بوتين".....
122	<u>المطلب الأول</u> : المبادئ و الأولويات الأساسية للسياسة الخارجية الروسية الجديدة
123	- أولا: البراغماتية بدلا من الإيديولوجية
125	- ثانيا: استعادة مكانة روسيا كقطب دولي فاعل و مؤثر في السياسات العالمية.....
126	- ثالثا: تحجيم الأحادية القطبية و خلق عالم متعدد الأقطاب

- 127 - رابعا: الاعتماد على طرح مفهوم "الجوار القريب"
- 128 خامسا: روسيا كدولة أورو-آسيوية.....
- 130 المطلب الثاني: الإطار الجديد للعلاقات الروسية الأوربية في ظل تحولات السياسة الخارجية الروسية....
- 133 المطلب الثالث: أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الروسية.....
- 133 - أولا: الأدوات العسكرية.....
- 135 - ثانيا: الأدوات الدبلوماسية.....
- 136 - ثالثا: الأدوات الاقتصادية.....
- 139 المبحث الثاني: تحليل الوضعية الطاقوية في روسيا: (المقومات الطبيعية، الإنتاجية و التنظيمية).....
- 140 المطلب الأول: المقومات الطبيعية و القدرات الإنتاجية لقطاع الطاقة في روسيا.....
- 141 الفرع الأول: قطاع إنتاج النفط (Oil) في روسيا.....
- 141 - أولا: الاحتياطيات و القدرات الإنتاجية و حجم الاستهلاك النفط في روسيا.....
- 144 - ثانيا: التوزيع الجغرافي للمناطق النفطية في روسيا.....
- 145 - ثالثا: صادرات روسيا من النفط و مشتقاته حسب الوجهة.....
- 148 الفرع الثاني: قطاع إنتاج الغاز الطبيعي (Natural gas) في روسيا.....
- 148 - أولا: الاحتياطيات و القدرات الإنتاجية و حجم الاستهلاك الغاز في روسيا.....
- 153 - ثانيا: التوزيع الجغرافي للمناطق المنتجة للغاز الطبيعي في روسيا.....
- 155 - ثالثا: صادرات روسيا من الغاز الطبيعي حسب الوجهة.....
- 158 الفرع الثالث: قطاع إنتاج الفحم (Coal) في روسيا.....
- 159 الفرع الرابع: مصادر الطاقة الأخرى غير التقليدية في روسيا.....
- 159 - أولا: الطاقة الكهربائية.....

- 160- ثانيا: الطاقة النووية.....
- 161الفرع الخامس: شبكة أنابيب نقل الطاقة و أهميتها الاقتصادية و الاستراتيجية بالنسبة لروسيا.....
- 162المطلب الثاني: تنظيم قطاع الإنتاج الطاقوي في روسيا: الشركات الطاقوية الكبرى.....
- 163الفرع الأول: الشركات الروسية الكبرى في إنتاج النفط.....
- 163- أولا: شركة " روس نفت" (Rosneft).....
- 165- ثانيا: شركة " لوك أويل" (Lukoil).....
- 168الفرع الثاني: شركة غاز بروم" (Gaz Prom) و أهميتها الاقتصادية و الاستراتيجية لروسيا.....
- 173المبحث الثالث: مرتكزات الإستراتيجية الروسية لأمن الطاقة.....
- 173المطلب الأول: مكانة قطاع الطاقة و دوره في النهوض بالاقتصاد و تحقيق الاستقرار بروسيا.....
- 179المطلب الثاني: المقاربة الروسية لأمن الطاقة و مرتكزاتها.....
- 179الفرع الأول: تعريف أمن الطاقة الروسي.....
- 181الفرع الثاني: مرتكزات و أسس أمن الطاقة الروسي.....
- 181- أولا: مبدأ وطنية الطاقة و هيمنة الدولة على تنظيم القطاع الطاقوي.....
- 188- ثانيا: السيطرة على شبكة خطوط أنابيب نقل الطاقة.....
- 204- ثالثا: التعاون والتنسيق مع كبار منتجي الطاقة.....
- 208- رابعا: تنمية و تنويع الصادرات الروسية من النفط والغاز.....
- 210- خامسا: الدفع بالاستثمارات الروسية في الخارج.....
- 214المبحث الرابع: أهمية الطاقة في السياسة الخارجية الروسية و دورها في استعادة مكانتها الدولية.....
- 215المطلب الأول: محورية الطاقة و دورها في تحديد الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية الروسية.....
- 219المطلب الثاني: مؤشرات و مظاهر استخدام الطاقة كأداة في السياسة الخارجية الروسية.....

المطلب الثالث: تحديات أمن الطاقة الروسي و حدود استخدام الطاقة في تحقيق أهداف السياسة الخارجية

- 228الروسية.
- 229الفرع الأول: ارتفاع حدة الاعتماد الروسي على الأسواق و التقنيات الأوروبية.
- 234الفرع الثاني: محدودية الطاقة كأداة في تحقيق أهداف السياسة الخارجية.
- الفرع الثالث: تحدي تراجع الاحتياطيات والإنتاج الطاقوي الروسي مقابل ارتفاع نسب الاستهلاك
و عجز تمويل الاستثمارات الطاقوية.....
- 238
- 241الفرع الرابع: تحدي تأمين و حماية أنابيب نقل الطاقة ضمن دول و مناطق العبور.
- 241الفرع الخامس:التحديات الروسية في حماية المضائق و آبار النفط.
- 243الفرع السادس: تحدي خطوط أنابيب الطاقة البديلة المنافسة لروسيا على أسواق الطاقة الأوروبية....

الفصل الثالث: واقع الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي في ظل إستراتيجية الطاقة الروسية..... 248

- 250المبحث الأول: تحليل الوضعية الطاقوية للاتحاد الأوروبي: المقومات الطبيعية و الإنتاجية.
- 250المطلب الأول: الوضع العام لإنتاج الطاقة الأولية في الاتحاد الأوروبي.
- 256المطلب الثاني: قطاع النفط في الإتحاد الأوروبي.
- 261المطلب الثالث: قطاع الغاز الطبيعي في الإتحاد الأوروبي.
- 266المطلب الرابع: قطاع الوقود الصلب / الفحم في الإتحاد الأوروبي.
- 270المطلب الخامس: قطاع الطاقة النووية في الإتحاد الأوروبي.
- 275المطلب السادس: إنتاج الطاقات المتجددة في الإتحاد الأوروبي.
- 280المبحث الثاني: واقع و مؤشرات استهلاك الطاقة و استيرادها في الاتحاد الأوروبي.
- 281المطلب الأول: إجمالي الاستهلاك الداخلي للطاقة و استخداماتها في الاتحاد الأوروبي.

- الفرع الأول: ديناميكية و مؤشرات إجمالي الاستهلاك الداخلي للطاقة في الاتحاد الأوروبي 281
- الفرع الثاني: أهمية الطاقة و استخداماتها القطاعية في الاتحاد الأوروبي 288
- أولا: استهلاك النفط و استخداماته القطاعية في الاتحاد الأوروبي 291
- ثانيا: استهلاك الغاز الطبيعي و استخداماته القطاعية في الاتحاد الأوروبي 294
- ثالثا: استهلاك الفحم و استخداماته القطاعية في الاتحاد الأوروبي 296
- رابعا: استهلاك الطاقة النووية و استخداماتها القطاعية في الاتحاد الأوروبي 299
- خامسا: استهلاك الطاقات المتجددة و استخداماتها القطاعية في الاتحاد الأوروبي 300
- المطلب الثاني: واقع تبعية الاتحاد الأوروبي لواردات الطاقة الخارجية، و مصادرها الرئيسية 304
- الفرع الأول: تحليل الوضع العام لواردات الطاقة بالاتحاد الأوروبي 304
- الفرع الثاني: المصادر الخارجية الرئيسية لواردات الطاقة في الاتحاد الأوروبي 308
- أولا: واردات الاتحاد الأوروبي من النفط 309
- ثانيا: واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي 313
- ثالثا: واردات الاتحاد الأوروبي من الوقود الصلب/ الفحم 318
- المبحث الثالث: مقارنة الاتحاد الأوروبي لأمن الطاقة و مرتكزاتها 323
- المطلب الأول: تصور الاتحاد الأوروبي لأمن الطاقة و تطوره 325
- المطلب الثاني: مرتكزات أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي 329
- أولا: ضمان استمرار و استقرار إمدادات الطاقة و بأسعار مقبولة 329
- ثانيا: مبدأ التنويع 313
- ثالثا: البعد البيئي في مفهوم أمن الطاقة الأوروبي 334
- رابعا: بناء سياسة طاقوية خارجية مشتركة في التعامل مع دول الجوار و الدول المنتجة و المصدرة للطاقة 343
- خامسا: خلق سوق أوروبية مشتركة للطاقة 352

المبحث الرابع: مؤشرات تبعية الاتحاد الأوروبي لروسيا في مجال الطاقة (الأزمات الأوكرانية

357 كنموذج).

المطلب الأول: إستراتيجية روسيا للتأثير و إخضاع الاتحاد الأوروبي طاقياً..... 360

المطلب الثاني: مؤشرات ضعف و تبعية الاتحاد الأوروبي للنفط الخام والمنتجات المكررة الروسية

363 و انعكاساتها على أمنه الطاقي.

المطلب الثالث: مؤشرات ضعف و تبعية الاتحاد الأوروبي للغاز الطبيعي الروسي و انعكاساتها

367 على أمنه الطاقي.

المطلب الرابع: أزمات أوكرانيا حول الغاز مع روسيا و انعكاساتها على أمن الطاقة للاتحاد

381 الأوروبي.

الفصل الرابع: مستقبل أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي: بين فرص الاستقلالية و استمرار التبعية الطاقوية

396 لروسيا.

المبحث الأول: الاستراتيجيات المحلية البديلة لمستقبل أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي و دورها في تقليص

397 تبعيته الطاقوية لروسيا.

المطلب الأول: تطوير استراتيجيات مشتركة بديلة لمواجهة الاختلالات في إمدادات الطاقة الروسية.... 398

المطلب الثاني: تطوير البنى التحتية لتعزيز مستقبل أمن إمدادات الطاقة في الاتحاد الأوروبي..... 401

المطلب الثالث: الدور المستقبلي للوقود البديل و الطاقات المتجددة و البديلة في تقليل التبعية الأوروبية للطاقة

405 الروسية.

المبحث الثاني: الاستراتيجيات الإقليمية البديلة لمستقبل أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي و دورها في تقليص

418 تبعيته الطاقوية لروسيا.

المطلب الأول: أهمية النرويج لمستقبل أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي و دورها في تقليص تبعيته الطاقوية

419 نحو روسيا.

المطلب الثاني: أذربيجان كمصدر بديل لضمان مستقبل أمن الطاقة و تقليص تبعيته الطاقوية لروسيا.... 431

المبحث الثالث: الاستراتيجيات الدولية البديلة لمستقبل أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي و دورها في تقليص

439تبعيته الطاقوية لروسيا.....

414المطلب الأول: ثورة الغاز الصخري الأمريكي و أهميته لأمن الطاقة في الاتحاد الأوروبي.....

المطلب الثاني: الأهمية المستقبلية لآسيا الوسطى و بحر قزوين كمصدر لتتويج إمدادات الطاقة للاتحاد

443الأوروبي.....

444 - أولاً: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى و حوض قزوين في مجال موارد الطاقة.....

446 - ثانياً: إستراتيجية الاتحاد الأوروبي من أجل شراكة جديدة مع آسيا الوسطى (2007).....

447 - ثالثاً: مرتكزات الاستراتيجية الطاقوية للاتحاد الأوروبي بآسيا الوسطى.....

447 - رابعاً: خط أنابيب العابر لبحر قزوين و دوره في تتويج مستقبل إمدادات الطاقة للاتحاد الأوروبي.....

450

211 - خامساً: خط "أنابيب شرق المتوسط" و دور المحتمل لإسرائيل في تتويج.....

455المطلب الثالث: منطقة الشرق الأوسط كبديل استراتيجي مستقبلي لأمن الطاقة للاتحاد الأوروبي.....

455 - أولاً: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الوسط لأمن الطاقة الأوروبي.....

457 - ثانياً: مضامين السياسة الأوروبية الجديدة للطاقة تجاه المنطقة العربية و الشرق الأوسط.....

457 - ثالثاً: مستقبل إمدادات الطاقة في الاتحاد الأوروبي و الدور المستقبلي البديل لدول الخليج العربي.....

458 - رابعاً: دور الغاز القطري المحتمل في تأمين مستقبل إمدادات الطاقة نحو الاتحاد الأوروبي.....

458 - خامساً: خط "أنابيب شرق المتوسط" و دور المحتمل لإسرائيل في تتويج إمدادات الغاز

459الأوروبية.....

461 - سادساً: الدور المحتمل لإيران في تتويج مستقبل إمدادات الطاقة الأوروبية.....

المطلب الرابع: البديل الإفريقي و أهميته المستقبلية لأمن الطاقة الأوروبي.....	464
- أولاً: دور دول شمال إفريقيا في تزويد الاتحاد الأوروبي بحاجياته الطاقوية (الجزائر، ليبيا) ..	465
- ثانياً: مكانة دول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بالنسبة لمستقبل أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي	
(نيجيريا كنموذج).....	473
المبحث الرابع: السيناريوهات المستقبلية لأمن الطاقة للاتحاد الأوروبي في ظل الاستراتيجية الطاقوية	
الروسية.....	477
المطلب الأول: السيناريو الخطي: استمرار الوضع القائم (روسيا كمورد رئيسي و مهيمن للطاقة نحو	
الاتحاد الأوروبي).....	478
المطلب الثاني: السيناريو الإصلاحى: نحو مزيد من استقلالية أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي عن مخاطر التبعية	
و الهيمنة الروسية.....	484
المطلب الثالث: السيناريو الراديكالى: بين اتجاه تصعيد الصراع و تكريس المزيد من التبعية، و اتجاه التعاون	
و التنسيق و الاندماج وإقامة شراكة طاقوية إستراتيجية.....	494
خاتمة.....	529
فهرس الجداول الأشكال و الخرائط.....	539
قائمة المراجع.....	545
فهرس المحتويات.....	577

